

هوما كاتوزيان

الفُرْس

إيران في العصور القديمة والوسطى والحديثة



ترجمة: أحمد حسن المعيني

Jadawel جداول



الفُرْس

إيران في العصور القديمة والوسطى والحديثة

Homa Katouzian

The PERSIANS

Ancient, Mediaeval and Modern Iran

Originally Published by Yale University Press.

هوما كاتوزيان

الفُرْس

إيران في العصور القديمة والوسطى والحديثة

ترجمة:
أحمد حسن المعيني

Jadawel جداول

الكتاب: الفُرْس، إيران في العصور القديمة والوسطى والحديثة
المؤلف: هوما كاتوزيان
ترجمة: أحمد حسن المعيني

جداول
للنشر والترجمة والتوزيع
رأس بيروت - شارع كراكاس - بناية البركة - الطابق الأول
هاتف: 00961 1 746638 - فاكس: 00961 1 746637
ص.ب: 5558-13 شوران - بيروت - لبنان
e-mail: d.jadawel@gmail.com
www.jadawel.net

الطبعة الأولى
تشرين الثاني / نوفمبر 2014
ISBN 978-614-418-247-5

طبع في لبنان

Caracas Str. - Al-Baraka Bldg.
P.O.Box: 5558-13 Shouran
Beirut - Lebanon
First Published 2014 Beirut

تصميم الغلاف: محمد ج. إبراهيم

المحتويات

شكر وعرفان

كتب الشاعر الفارسي الكبير أبو القاسم الفردوسي ذات مرة في ملحمته الخالدة الشاهنامه:

في هذا الكتاب
ومن بين جميع المشاهير
لعلي الديلمي وأبي دلف نصيبٌ.

وفي كتابي هذا نصيب كبير لأشخاص آخرين، غير أنني أتحمل وحدي مسؤولية الآراء والأخطاء الواردة فيه.

في عام 2001م منحني معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برنستن وظيفة باحث زائر، وذلك لإطلاق مشروع بحثي يتناول تاريخ إيران الحديث من عام 1800م وحتى 2000م. لذلك فلا بدّ أن أعبر عن امتناني الجزيل لهم على دعمهم المادي والمعنوي، بيد أنّ الفضل الأكبر في تطوير هذا المشروع إلى تأريخ تفسيري شامل يعود إلى هيثر ماكولوم من مطبعة جامعة ييل وما تتمتع به من قدرات عالية على الإقناع جعلتني أخطو نحو إنجاز هذا العمل. كما أنها عرضت مقترح الكتاب الأوّلي على ثلاثة من المراجعين الذين أدين لهم بالكثير على ملاحظاتهم وتعليقاتهم المشجعة والمثرية. ستيفاني كرونين (Stephanie Cronin) كانت واحدة منهم، وهي الوحيدة التي أفصحت عن اسمها. وكيْ أتمكن من كتابة تاريخ يمتد إلى أكثر من ألفين وخمسمئة سنة من التاريخ الإيراني، لم يكن بوسعي أن أستغني عن المصادر الكثيرة والنادرة أحيانًا باللغتين الإنكليزية والفارسية التي وفرتها مكتبات «مركز الشرق الأوسط» وكلية «سانت أنتوني» و«المعهد الشرقي» ومكتبة الفردوسي في «كلية وادهم» ومكتبة «بودليان» وجامعة أكسفورد

بأكملها. كما أنني أدين بالفضل بشكلٍ خاص إلى مستن ابتهاج (Mastan Ebtehaj)، أمينة مكتبة «مركز الشرق الأوسط» على دعمها المتواصل.

ولا بد أن أشير أيضًا إلى المناخ المنزلي الذي وفره لي ابني أمير خلال سنوات إنجاز هذا الكتاب (فأمير هو الوحيد الذي يشاركني مسكني منذ وقت طويل)، مما سمح لي بالعمل بهدوء دون أية منغصات.

في عام 2007م حللتُ ضيفًا على محمد توكّلي طرقي في تورنتو لمدة ستة أسابيع، وكنت أعمل بشكل أساسي على هذا المشروع، إلى جانب العمل أيضًا على مشروع مشترك نأمل في نشره في قادم الأيام. كانت صحبة محمد في حد ذاتها مصدرًا للبهجة والطاقة، وقد أفضت استضافته الكريمة إلى ساعات طويلة من التداول حول المشروع، كما استفدت أيضًا من مكتبته الضخمة وما فيها من كتب ومجلات فارسية يندر الحصول عليها في مكان آخر.

ولا أنسى جون غرني (John Gurney) الذي زوّدني بملاحظاته على المسوّدات الأولى لبعض الفصول، مما ساعد على تطوير استراتيجية الدراسة لاحقًا. هذا وقد استفدت أيضًا من تعليقات توراج داريائي (Touraj Daryaee) على الفصلين الأول والثاني لتدقيق معلوماتي عن التاريخ الإيراني القديم. لكن الأهم من ذلك كله استفادتي الكبرى من محكّمَين فريدَين طوال إعداد الكتاب، ولم يكن للكتاب أن يظهر بصورته الحالية لولا ملاحظاتهما واقتراحاتهما السديدة. كما قام حسين شهيدي من الجامعة اللبنانية الأميركية (وهو محرر مشارك معي في كتاب آخر) بمراجعة فصول الكتاب سطرًا سطرًا وقدّم لي العديد من الملاحظات على الشكل والمحتوى. وبعد إدراج التعديلات كنت أرسل الفصول تباعًا إلى المحررة فيبي كلافام (Phoebe Clapham) التي كانت تقرؤها وتبدي ملاحظاتها كذلك. كان حسين شهيدي يقرأ الفصول من وجهة نظر تخصصية، في حين تقرأها فيبي بنظرة المثقفة الفطنة غير المتخصصة، ويبدو لي أن نجمها يعلو الآن في مجال عملها.

أدين بالشكر أيضًا إلى المصوّرَين المحترفَين نصر الله كسرايان (Nasrollah Kasraian) وجاسم غازبانبور (Jassem Ghazbanpour)، إذ سمحا لنا باستخدام نسخ من أعمالهما في هذا الكتاب. كما أشعر بالامتنان إلى سيما سيّاه (Syma Sayyah) وبول سانفورد (Paul Sanford) وحسين شهيدي لكل خدماتهم التي قدموها. ولا

أنسى أن أقدّم الشكر إلى جامعة أكسفورد على مساهمتها في تكاليف الصور والرسوم الأخرى.

ولو كان المقام يتسع لذكرتُ العديد من الأشخاص الذين كان لهم دور أقل مباشرة في هذا الكتاب. وآملًا في أن أعبر عن امتناني الشديد لهم جميعًا سواء من ذكرت أم لم أذكر، فإنه يحضرني بيت الشعر العربي الذي يقول [فيما معناه]: يكفي أن تقول شكرًا.

هوما كاتوزيان
كلية سانت أنتوني والمعهد الشرقي
جامعة أكسفورد
آب/ أغسطس 2008م

توطئة

«من طبيعة الأقوام أن يكتبوا تاريخهم بطريقة خاطئة»

(إرنست رينان)

هذا الكتاب تأريخٌ لإيران - أو فارس كما كانت تُعرف في الغرب حتى ثلاثينيات القرن العشرين - منذ تأسيس الإمبراطورية الفارسية وحتى وقتنا الحاضر. تتناول مقدمة الكتاب أهم ملامح التاريخ والمجتمع الإيرانيين، في محاولة لوضع إطار عام يأتي ضمنه نقاش أكثر تفصيلًا في الفصول التي تليها، والتي تحتوي بدورها على سردٍ للخرافات والأساطير الإيرانية، إلى جانب العقائد والديانات الإيرانية التي وُجدت قبل الإسلام وبعده.

ثمة اختلاف في الرأي حتى بين المؤرخين أنفسهم حول الكيفية التي تتوجب بها كتابة التاريخ، أو ما الذي يشتمل عليه التاريخ «الحقيقي». بعضهم يقيم كبير وزنٍ للسرد التوصيفي للأحداث، وعادة ما يعتبرون الدراسات التاريخية التفصيلية أو الباحثة بعمق في أمر محدد هي المنهجية الصحيحة للتأريخ. بالنسبة إليهم قد يُعتبر اكتشاف حقيقة غير معروفة مهما كانت صغيرة أكثر أهمية من الرؤى التحليلية الجديدة في مسارات تاريخية رحبة. وهناك آخرون يبدون اهتمامًا أقل بالحقائق، ويميلون إلى تناول أوسع يرسم خريطة التاريخ، باحثين عن الكيفيات والأسباب وراء الأحداث. وفي بعض الحالات المغالية قد يصلون لدرجة تفريغ التاريخ من محتواه الوقائعي [أي المتعلق بما وقع فعلًا].

وفي الوقت نفسه الذي أؤمن فيه بأن التاريخ لا بدّ أن يحتوي على محتوى وقائعي، فإنني أؤمن كذلك بضرورة أن يتضمن رؤى تحليلية، تضيف معنى للحقائق وتُمايز بين

التاريخ وبين الحَكي الذكي المنضبط. ينصرف هذا الكتاب إلى الماهية والكيفية إلى جانب السببية في التاريخ الإيراني، وفي معرض تحقيق هذه المهام مجتمعة، فإنني قد حاولت أيضًا إقامة ملاحظات مقارنة بين التاريخين الإيراني والأوروبي، في محاولة لتفسير السبب الذي جعل المجتمع والتاريخ الإيراني رغم ثرائه مختلفًا عن المجتمع والتاريخ الغربي في بعض الجوانب المهمة: لماذا مثلًا كان الهدف الأساسي للثورة الدستورية هو وضع القانون، أو لماذا في ثورة شباط/ فبراير 1979 كان المجتمع بأسره، غنيه وفقيره، صغيره وكبيره، تقليديه وعصريّه، متحدًا ضد الدولة.

سيجد القارئ أن الفصول الستة الأولى التي تتحدث عن العصور القديمة وحتى القرن التاسع عشر غير مذيّلة بملاحظات ومصادر مفصّلة، لكنها مبنية على العديد من المراجع، وهناك مجموعة مختارة منها في قائمة المراجع الموجودة في نهاية الكتاب. أما الفصول من السابع وحتى الرابع عشر والتي تتناول منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر فهي موثقة بمراجع محددة. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الفترة الأولى نوقشت باختصار وبطريقة أقل جدلية، في حين تم التعامل مع الفترة الثانية بتفصيل أعمق، وتختلف فيها الآراء أكثر.

الكتاب موجّه إلى القارئ العام والمتخصص في الوقت نفسه، وفي حين لا يُعد الكتاب مجرد عرض عام للتاريخ الإيراني فإنني قد بذلت أقصى ما بوسعي في تقديمه بطريقة تجعله مفهومًا وربما ممتعًا أيضًا للقارئ العام. هي قصة حضارة بشرية كبيرة تُحكى في كتاب واحد، وتوضح الأسباب التي تجعلها متفردة في بعض جوانبها.

وما تبقى يمكن تلخيصه في البيت الفارسي المناسب لهذا المقام:

ما لنا وما علينا سيُكتب

فلكل تاريخ صفحةٌ ودفترٌ وكتابٌ.

المقدمة

إيران والإيرانيون

«ما أعظمَ إيران، وأعرَقها وأكثرَها غموضًا!»

(صادق هدايت)

قال الشاعر الفارسي العظيم سعدي الشيرازي مقتبسًا من كلام بُزُرْجْمِهْر الوزير الأسطوري لأنوشروان الإمبراطور الساساني العظيم:

أن تُبديَ رأيًا لا يسمح به الحاكمُ

هو أن تسفك دمَك بيديك.

إن كتابة تاريخ تحليلي لإيران قد تؤدي مجازيًا إلى عقاب مشابه لما قاله سعدي. قد لا يصل الأمر في الواقع إلى إراقة دم حقيقي، بيد أنّ هناك مجازفة في إراقة الدم المعنوي والفكري وحتى السياسي على ساحةِ الاختلاف في الرأي والنقاش والنقد. في وقت كتابة هذه السطور ما زالت إيران طرفًا مثيرًا للجدل في المجتمع الدولي، لدرجة أن كل دولة وعرق ومجتمع له رأي خاص في إيران قد يكون شديد الاختلاف مع آراء الآخرين. بل إن الإيرانيين أنفسهم منقسمون جدًا، سواء أولئك في داخل إيران أم في المهجر الإيراني، وكل مجموعة وطبقة لها تصوّرها الخاص عن هذا البلد وتاريخه، والذي يختلف بدرجة أو بأخرى عن تصورات الآخرين. ولا يقتصر الأمر على وجود قوى ونزعات انفصالية إسلامية وغير إسلامية وما قبل إسلامية وقومية وديمقراطية ووطنية ويسارية رائجة بين الإيرانيين في داخل إيران وخارجها، وإنما هناك تنوع أكبر من التصورات حول ماضي إيران وحاضرها ومستقبلها، والذي على الرغم من ذلك عادة ما يكون مرتكزًا إلى قليل من التفكير الجاد أو الدراسات الواعية للواقع. والأدهى من ذلك أن كل تصور من تلك

التصورات يؤخذ على أنه حقيقة مُطلقة ومقدسة، بحيث إن أي رأي مخالف لأي منها أو كلها يعتبر تجديفًا، أو جزءًا من مؤامرة شريرة على العرق الإيراني بأكمله.

فمثلًا، قبل بضع سنوات كتب إيراني رفيع التعليم - ينتمي إلى أقلية عرقية وينطق بالفارسية - مقالًا مشحونًا عاطفيًا في مجلة ثقافية إيرانية رصينة، يذهب فيه إلى أنّ البريطانيين قد اخترعوا اسم «بيرجيا Persia» لإيران لأنهم تعمدوا زرع بذور الفرقة في الأراضي الإيرانية. وفي الجهة الأخرى هناك انفصاليون من فئات عرقية يعتبرون أن مفهوم إيران بوصفها كيانًا ثقافيًا موحدًا رغم تنوعها العرقي هو مجرد مؤامرة لقمع الأقليات العرقية. تحتوي إيران على أشياء كثيرة جدًا، لكنها أيضًا خزينة لعواطف ومشاعر قوية ومتضاربة. لذا، فكلما كان كاتب التاريخ التفسيري لإيران متمكنًا وحذرًا ومحايدًا اقترب أكثر من المخاطرة بجرح مشاعر الجميع، لأنه لن يقدم التاريخ المقدس الذي يحمله كل واحد منهم بطريقته.

إيران بلد يحمل تاريخًا يمتد إلى آلاف السنين، ويملك تنوعًا هائلًا في كل جانب من جوانبه، وهذا أحد أسباب التنوع في الآراء والعواطف المشار إليها آنفًا. هي أرض ضاربة في القدم لها تنوع هائل في الطبيعة والتاريخ والفن والعمارة واللغات والأدب والثقافة.

أما الأدب الفارسي فهو الجوهرة الأكثر تألقًا على تاج التاريخ والثقافة الإيرانيين، وهو الإسهام الأعظم لإيران في الحضارة الإنسانية، وهو النتاج الجمعي لما لا يحصى عددهم من الشعراء والكتاب، سواء أكانوا من أهل الفارسية أم من متحدثيها. والشعر الفارسي على الأخص - المشهور في العالم عبر أعمال جلال الدين الرومي وحافظ الشيرازي وعمر الخيام والفردوسي وسعدي الشيرازي - هو أحد أرفع أشكال الميراث الشعري للبشرية، بوجود أدباء عظام لم يتفوق عليهم أي تراث أدبي آخر. والعمارة الإيرانية سواء العتيقة أو الوسطى - والتي تمثلها منشآت تاريخية مثل بيرسيبوليس والمسجد الجامع في أصفهان - هي واحدة من أكبر أنواع الميراث الثقافي العالمي. هذا وهناك المنمنمات والرسم الحديث والتصاميم الفسيفسائية التي تعود إلى أكثر من ألف سنة، ترتبط بتقاليد فنية خارجية لكنها تتميز عنها في هويتها الإيرانية المتفردة. أما السجاد الإيراني في تنوعه الكبير فهو العمل الفني الأكثر تطورًا وإتقانًا من نوعه. وما ذكر هنا

لا يغطي قائمة المنجزات الإيرانية، إلا أنه يكفي ليكشف التنوع والأصالة والعراقة التي تتحلى بها إيران كحضارة عظيمة.

إيران وفارس

على الرغم من نظريات المؤامرة المشار إليها آنفًا، فإنها لم تكن مؤامرة أن تسمي بريطانيا إيران «Persia» ويسميها الفرنسيون «Perse» والألمانيون «Persien» وغير ذلك. حين تَقابل الإغريق (الذين انحدرت منهم الحضارات الأوروبية) مع الإيرانيين لأول مرة، كان الإيرانيون الفرس يحكمون البلاد بصفتها إمبراطورية فارسية، وهكذا لم تكن مؤامرة أن يطلقوا عليها «فارس» مثلما أن الفرس عندما اتصلوا بالإغريق الأيونيين لأول مرة سمّوا جميع الأراضي الإغريقية «أيونيا». وإلى اليوم يسمي الإيرانيون دولة «Greece» باسم اليونان وأهل البلد يونانيين. صحيح أن بعض الباحثين مثل غنولي (Gnoli) شككوا فيما إذا كان الفرس الأخمينيون قد سمّوا إمبراطوريتهم إيران (أو أي اسم مشتق منه)، ولكن هذه المسألة ما تزال غير محسومة ولا يجدر بنا التوقف عندها.

أما الشَّرَك الثقافي والفكري لكلمة «Farsi» فيستحق وقفة سريعة. في الاستخدام الغربي الحديث تُستخدم كلمة «فارسي Farsi» للإشارة إلى اللغة الفارسية. وهكذا فإن كلمة «Farsi» هي المرادف الفارسي للكلمة الإنكليزية «Persian»، مثلما أن كلمة «Deutch» هي المرادف الألماني لكلمة «German» وكلمة «Français» هي المرادف الفرنسي لكلمة «French». ولكن لا أحد يمكن أن يستخدم (عند الحديث بالإنكليزية) كلمة «Deutch» ليصف اللغة الألمانية أو «Français» ليصف اللغة الفرنسية، على الرغم من أن هذه الكلمات مألوفة أكثر لدى المتحدثين بالإنكليزية من كلمة «Farsi». وبخلاف كلمة «Persian» فإن كلمة «Farsi» ليس لها دلالات ثقافية أو تاريخية ولا يكاد أي متحدث بالإنكليزية يسمع عن الأدب الـ«Farsi» أو يمكنه أن يحدده لو سمع ذلك. بالنسبة للعديد من الأوروبيين، فإن الفارسية تعرف كلغة للثقافة والأدب، ولكن القليل منهم سيعرف معنى «Farsi» حتى كلغة.

الدولة وملامحها الأساسية

لم تكن فارس سوى جزء من إيران مثلما أنّ الفرس جزء واحد من الشعب الإيراني. مع ذلك فإنه في بعض الأوقات كان لفارس معنى أوسع من إيران؛ لأن ما كان يعرف تاريخيًا باسم فارس أو الإمبراطورية الفارسية شمل أراضي أبعد من إيران الحالية، بل

إنه شمل أيضًا دولًا وشعوبًا غير إيرانية كمصر مثلًا (انظر الفصل الثاني). ظلت «فارس Persia» هي الكلمة المستخدمة أوروبيًا لإيران حتى عام 1935م عندما أصرت الحكومة الإيرانية على أن تسميها جميع الدول رسميًا إيران (انظر الفصل الثاني عشر). لكنّ اسم فارس بقي مستخدمًا بشكل غير رسمي حتى ثورة 1979 التي رسّخت اسم إيران عالميًا. مع ذلك فإنه بالنسبة للعديد من الغربيين، لفارس دلالة تاريخية وثقافية أكبر مما تحمله كلمة إيران، والتي يخلطون بينها أحيانًا وبين العراق. وهناك العديد من الناس لا يعرفون أن إيران وفارس هي الدولة نفسها، ظانين أن إيران دولة عربية.

إذن فإيران الحالية هي جزء من الأرض الإيرانية الأكبر، والتي كانت تشكل في بعض الفترات جزءًا من الإمبراطورية الفارسية. مساحة إيران كبيرة جدًّا، أكبر من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وألمانيا مجتمعة، وهي وعرة وقاحلة - باستثناء منطقتين منخفضتين - مكونة من جبال وصحارى. تحتوي إيران على سلسلتين جبليتين عظيمتين: جبال البرز في الشمال وتمتد من القوقاز في شمال - الغرب إلى خراسان في الشرق، وجبال الزاجروس التي تمتد من الغرب إلى جنوب الشرق. أما الصحراوان الكبيرتان فهما صحراء كوير وصحراء لوط وكلاهما في الشرق، وغير قابلتين للسكن. أما المنطقتان المنخفضتان فهما الساحل القزويني والذي يقع تحت مستوى سطح البحر، وبه مناخ شبه استوائي وغابات مطيرة كثيفة، وسهل خوزستان في جنوب الغرب، والذي يعتبر امتدادًا للأراضي الخصبة لما بين النهرين، يرويها نهر إيران الكبير الوحيد، نهر قارون [أو كارون].

يَتَّضِحُ إذن أنّ هناك وفرة في الأرض وندرة في الماء، بعكس بلد مثل هولندا حيث يتوفر الماء بكثرة وتندر مساحة الأرض. ولقد لعب شحّ الماء دورًا أساسيًّا ليس فقط في التأثير على طبيعة الزراعة الإيرانية ونظامها، بل كذلك في عدد من العوامل السوسيولوجية الرئيسة، بما فيها مسببات نشوء الدول الإيرانية وطبيعتها، والعلاقة بين الدولة والمجتمع (انظر أدناه). ولقد عمل امتداد الجبال والصحراء طبيعيًّا على تقسيم السكان الإيرانيين إلى مجموعات منعزلة. لكنّ القحط لعب دورًا أكبر في ذلك، وعلى مستوى الوحدات الاجتماعية الأصغر. في أغلب مناطق الدولة كان يمكن للزراعة أن تستمر شريطة توفر المطر أو النبع أو قناة المياه الجوفية، أو مزيج من هذه معًا لتوفير الحد الضروري الأدنى من الماء. أما «القناة» فهي تقانة محلية تعود إلى أزمان سحيقة، قبل

تأسيس الإمبراطورية الفارسية. فمن نطاق مائي جوفي في أرض مرتفعة يُحفر خندق تحت الأرض يميل نزولًا إلى أرض منخفضة (قرب المزارع المحيطة) حيث يظهر على السطح. والماء المتدفق من النبع بفعل الجاذبية يتم توزيعه عبر قنوات ضيقة إلى حيث تكون الحاجة إلى الريّ أو أية أغراض أخرى.

إنّ القرية الإيرانية النموذجية بصغر حجمها وانعزالها واكتفائها بذاتها ما هي إلا نتيجة لجفاف الأرض، حيث تفرض ندرة المياه مسافة طويلة بين قرية وأخرى. وهكذا فقد غدت القرية وحدة اجتماعية إنتاجية منعزلة ومكتفية بذاتها، لكنها أصغر من أن تتمكن من توفير قاعدة تهيئ قيام نظام إقطاعي، ولم يكن هناك فائض من الإنتاج يسمح بوجود سيد إقطاعي بقصره وحاشيته. ومن جهة أخرى كانت القرى متباعدة جدًّا عن بعضها البعض، مما لا يجعلها قاعدة لسيد إقطاعي. وهكذا فإن جفاف الأرض وانعزال الوحدات الاجتماعية المرتبطة بها منعت ظهور دولة ومجتمع إقطاعي كالذي ساد جزءًا كبيرًا من التاريخ الأوروبي. ولهذا السبب فقد أطلقتُ على إيران وصف «المجتمع القاحل ـ المنعزل»، ليكمّل وصفي الواقعي للدولة بأنها «مجتمع استبدادي» و«مجتمع قصير الأجل». وكل من هذه الأوصاف يصف ملمحًا أساسيًّا في المجتمع الإيراني، وكل منها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوصفين الآخرين. لم توجد طبقات اجتماعية مستقلة طويلة الأمد ـ إقطاعية أو غيرها ـ كما وُجدت في أوروبا، بل كانت الدولة دائمًا ما تفرض سلطة استبدادية على الجميع.

في المجتمع الإقطاعي يشكل ملّاك الأراضي الطبقة الحاكمة التي تمثلها الدولة بالدرجة الأولى. وهكذا تكون الدولة معتمدة على هذه الطبقة الحاكمة وناطقة باسمها. في إيران كان ملاك الأراضي والطبقات الاجتماعية الأخرى معتمدين على الدولة. في أوروبا الإقطاعية، كما في مجتمعات أخرى أوروبية أو أوروبية الطراز، تشكل الطبقات الاجتماعية هرمًا تكون الدولة في قمته بصفتها ممثلة لتلك الطبقات، وكلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية زاد التزام الدولة إزاءها. أما في إيران فكانت الدولة تقف فوق الهرم الاجتماعي وتنظر إلى المجتمع بأكمله (في أعلى السلم الاجتماعي أو أسفله) كقطيع أو عبيد. كانت للدولة السلطة في تخصيص الأراضي لشخص ما، محولة إياه إلى مالك أرض، ولها السلطة كذلك في سحب هذا الامتياز منه ومنحه إلى شخص آخر. بل إن الدولة كانت تملك السلطة حتى لمصادرة جزء من ثروة التاجر أو كلها. بشكل عام

إذن كانت الدول الإيرانية تملك سلطة على حياة رعاياها وممتلكاتهم أيًا كانت طبقتهم الاجتماعية، وهذه سلطة لم تكن متوفرة حتى لأعتى الدول الاستبدادية في أوروبا – التي عاشت لمدة أربعة قرون فقط (يحتوي الملحق على نقاش مفصّل حول هذه القضية).

كان الشاه، وعادة ما يسمى شاهنشاه (أي ملك الملوك، أو الإمبراطور)، يمتلك سلطة لم تتوفر لأي حاكم أوروبي، رغم أن بعض الحكام الروس مثل بطرس الكبير اقتربوا من هذا المستوى. كانت كل السلطات والثروات تنبع من الشاه، وحياة الناس وممتلكاتهم مرهونة بأمره. من حيث المبدأ كانت بيده الحياة والموت لأي فرد من أفراد المجتمع، بدءًا من الأمراء من أهله وكبير الوزراء وما دون ذلك. كان بإمكانه أن يصادر أملاك أي أمير أو وزير أو صاحب أرض أو تاجر طالما تحصّل على القوة المادية لفعل ذلك، إذ لم يكن هناك أي قانون أو عرف يمنعه. وحين لا يكون الشاه معبودًا مقدسًا، فإنه بكل تأكيد ولي الله على الأرض وفوق جميع البشر بما فيهم أبناؤه والأمراء الآخرون. وحتى إن كان الحاكم الجديد هو الابن الأكبر للشاه السابق (وعادة ما لا يكون كذلك) فليس ذلك منبع شرعيته، ولا حتى انتماؤه إلى الأسرة الحاكمة، وإنما تنبع شرعيته من الله، من النعمة الإلهية التي تُسمى «فَرّ» بالفارسية. ومن المهم التأكيد على هذه النقطة، أي إنّ الشاهات الفُرس لم يستمدوا شرعيتهم من طبقة أرستقراطية و/ أو كهنوتية بل من الله مباشرة عبر حصولهم على النعمة الإلهية (الفَرّ). ولقد استمر مفهوم المـَلَكية حتى العصور الإسلامية حيث كانت تُستخدم كلمات مثل «فر» وألقاب مثل «ظل الله» و«قبلة العالم» لتمجيد الشاه.

صراع الدولة والمجتمع

عادة ما كان الإيرانيون يعارضون حكامهم لأن حياتهم وممتلكاتهم كانت تحت سلطة الحكام، بيد أنهم كانوا على الدوام (تقريبًا) يرحبون بالحاكم الذي يظهر وسط الفوضى فيفرض النظام، رغم أن المجتمع كان دائمًا ما يعود ثانية إلى تبني فكرة سلبية عن الدولة وإن عن طريق الثرثرة والإشاعات وتأليف الخرافات أو النكات. هذا وعادة ما كان الإيرانيون يتمردون حين تضعف الدولة وتمر بمشكلات. كانت هناك خصومة جوهرية بين الدولة والمجتمع طوال التاريخ الإيراني، مع وجود استثناءات قليلة. كانت الدولة تنحو إلى الحكم المطلق المستبد، في حين يتجه المجتمع إلى التمرد والفوضى. والاستبداد هنا يأتي بمعنى السلوك أو الحكم المستبد، وليس هو نفسه «الطغيان»

الذي ساد أوروبا بين عامي 1500 و1900م تقريبًا، لا في معناه الحرفي ولا في وظيفته الاجتماعية. كان التاريخ الإيراني يتراوح بين أربع حالات: الحكم المطلق المستبد، والحكم المستبد الضعيف، والثورة، والفوضى التي عادة ما يتبعها حكم مطلق مستبد.

وفقًا لنظرية النعمة الإلهية فإن الحاكم إن حاد عن طريق العدل يفقد نصرة الله، ولذلك يسقط. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة انتفاضة ناجحة (أو غزو أجنبي)، وأول مثال على ذلك في الميثولوجيا القديمة كان وقوف كاوه الحدّاد وفريدون في وجه الضحّاك. والضحّاك بدوره استطاع أن يسقط جمشيد الذي فقد النعمة الإلهية حين ادعى الألوهية (انظر الفصل الأول). وهكذا فمن حيث المبدأ كان أي شخص يتمكن من الوصول إلى العرش يُفترض أنه امتلك النعمة الإلهية، ولذلك يكون حكمه شرعيًا، وأي شخص يتم إسقاطه يُفترض أنه أصبح ظالمًا وبالتالي فقد النعمة الإلهية. وعليه فإن أي ثائر يستطيع أن يُسقط الحاكم القائم ويحلّ مكانه سيُفترض أنه يمتلك النعمة الإلهية (الفَرْ). وبعبارة أخرى لم تكن هناك قاعدة موضوعية للخلافة، كأن يكون الخليفة الابن الأكبر للحاكم الراحل، كما أنّ شرعية أي ثائر كانت تُقاس بنجاحه أو فشله.

كل هذا يعني أنه لم يكن واضحًا أبدًا من سيصعد إلى العرش بعد موت الحاكم، ولذلك كان هناك دائمًا (تقريبًا) صراع على الخلافة، وفي بعض الأحيان يفضي إلى حرب أهلية وفوضى بين عدة أشخاص مطالبين بالعرش. وتُعد ثورة داريوش ومن معه في عام 522 ق.م ضد سمرديس (أو جاوماتا، الكاهن الذي زعم أنه ابن كورش الكبير) أول تجربة عايشها الفرس للمشكلة الدائمة حول الخلافة في التاريخ الفارسي المكتوب (انظر الفصل الأول). أما المثال الأخير فقد كان في عام 1834م بعد موت فتح علي شاه القاجاري وصعود حفيده ووريثه المعيّن محمد ميرزا إلى العرش، والذي نازعه على الملك بعض أعمامه وأمراء آخرون (انظر الفصل السادس). بعد هذه الحادثة كانت القوتان الروسية والبريطانية تضمنان خلافة الوريث المعيّن، لما لهما من نفوذ واسع في البلاد في ذلك الوقت.

إن احتكار الدولة للسلطة لم يكن يعني بالضرورة مركزية الإدارة، فعلى سبيل المثال كانت الدولة الأرشاقية (الأشكانية) لامركزية، ولهذا السبب وصف المؤرخون العرب المسلمون حكّامها بـ«ملوك الطوائف». كانت الدولة الأرشاقية أقل مركزية بكثير من الدولة الأخمينية قبلها أو الدولة الساسانية التي جاءت بعدها. وبالمثل فإن دولة القاجار

كانت أقل مركزية من الدولة الصفوية قبلها، وأقل كذلك من الدولة البهلوية التي جاءت بعدها.

وتُعد لامركزية الحكومة في بعض الفترات سببًا آخر للاعتقاد الذي ساد بأن إيران كانت مجتمعًا إقطاعيًا. كان النظام القاجاري كما أسلفنا لامركزيًا، جزئيًا على الأقل، وذلك لغياب نظام مواصلات جيد، ولارتفاع تكلفة النقل في دولة فقيرة. ولقد صار النظام إلى فوضى حقيقية خلال الثورة الدستورية وبعدها في بداية القرن العشرين حين عجزت الحكومة عن فرض السلم في عدة أجزاء من الدولة (انظر الفصل الثامن). وصف الإيرانيون القوميون والحداثيون الذين كانوا آنذاك يحلمون بحكومة مركزية قوية، وصفوا دولتهم الغامرة بالفوضى بـ«ملوك الطوائف»، على أنه ترجمة فارسية لمصطلح الإقطاعية (انظر الملحق).

أصبحت السلطة المستبدة للدولة في إيران (أي السلطة التي لا تحدّها قوانين وطبقات اجتماعية مستقلة) كذلك سلطة مطلقة على يد حكام أقوياء مثل الشاه عباس، لكنها غير مستقرة ومتفرقة في حالة حكام ضعفاء مثل الشاه سلطان ـ حسين (انظر الفصل الخامس). وعادة لم يكن الحاكم المطلق القوي يواجه ثورات قوية، بل الحاكم الضعيف غير المتمكن هو من تتنازعه أفعال أو ردود أفعال مجتمعية تشكل تهديدًا لسلطته. على أية حال كان الحاكم القوي المطلق يُفترض فيه «العدل» بما أنه حافظ على السلم في البلاد، في حين يكون الضعيف «ظالمًا» لأنه فشل في ذلك. وهكذا وبسبب طبيعة الحكومة المستبدة وموقع الشاه فوق المجتمع بفضل النعمة الإلهية، فقد لعبت شخصية الشاه وصفاته دورًا مهمًّا في تشكيل أقداره وأقدار الدولة بشكل عام.

أما غياب القانون الذي وُجد في تاريخ أوروبا فلم يكن يعني غياب القواعد واللوائح، بل يعني أنه لم تكن هناك قوانين طويلة الأجل أو أعراف راسخة تلتزم بها الدولة. أما القوانين القضائية مثلًا فقد وفرتها الشريعة الإسلامية بشكل مستفيض في العصور الإسلامية. بيد أنّ المشكلة تكمن في أنّ القوانين هذه تُطبق فقط طالما لم تتعارض مع رغبة الدولة. ولهذا استطاعت الدولة أن تنفذ ضد الأشخاص والعائلات أو القرى بأكملها عقوبات ليس لها سند في الشريعة، ولهذا أيضًا كان يمكن للمدانين أن ينجوا من العقاب إن استطاعوا إرضاء الشاه أو الحاكم المحلي في الوقت المناسب.

في الجهة المقابلة كان المجتمع يلجأ إلى الانتفاض بسبب رفضه المتجذر للدولة،

حتى وإن في فترات قصيرة كانت هناك طرق للشرعنة والتفاوض بين الدولة والمجتمع. باختصار، بما أن الشعب لم تكن له حقوق مستقلة أصيلة فلم يكن يقبل بأية مسؤوليات مستقلة وأصيلة تُطلب منه. لم يكن الشعب منخرطًا في انتفاضة مستمرة، وهذا لم يكن ممكنًا إلا في حالات تكون فيها الدولة شديدة الضعف بفعل عوامل داخلية و/ أو خارجية. بيد أن المجتمع لم يكن في العادة يقر بشرعية الدولة، لذا كان يعتبرها قوة أجنبية. أما التعاون الطوعي مع الدولة (بعكس الامتثال القسري) فكان شيئًا نادرًا في التاريخ الفارسي.

ولقد شهد هذا التاريخ في بعض فتراته ثورات كاملة نتجت عنها فوضى شاملة. في مثل هذه الحالات (كما في ثورة قبيلة أفغانية على الإمبراطورية الصفوية في القرن الثامن عشر) كان الشعب إما يصطف مع الثائرين أو يبقى على الحياد في اللحظة الحاسمة، رغم أنه يندم لاحقًا على نقص دعمه للدولة بعد أن يشهد الفوضى الشاملة التي تتبع سقوط الدولة. أما السبب في ترحيب الشعب بالثورات أو حياده بشأنها فيعود إلى أنه لم يكن يعتبر الدولة (خاصة في حالة ضعفها وانقسامها وفشلها في فرض الاستقرار والأمان) شرعية. كان هذا في جوهره نتيجة للفصل بين الدولة والمجتمع، وهذا الفصل هو الذي يفسر الميل العام نحو معاداة الدولة.

كانت الثورات الإيرانية التقليدية تهدف إلى الإطاحة بالحاكم «الظالم» واستبداله بحاكم «عادل» كائنًا من كان، رغم أنها تبدأ لاحقًا بالنظر إلى الحاكم الجديد على أنه «ظالم» بُعَيد الاحتفال بإطاحة الحاكم السابق. وهكذا فإن هذه الثورات كانت عمليًا تركز على إزالة الحاكم والدولة القائمين أكثر من تركيزها على إيجاد بديل مناسب، وقليلًا ما تركز على إزالة نظام الحكم الاستبدادي الذي ظل يُعتبر حتى القرن التاسع عشر طبيعيًا وحتميًا. ولم يصبح هذا الهدف الأخير رئيسًا إلا في مطلع القرن العشرين في الثورة الدستورية، والتي ألهمها الإدراكُ بأنّ الحكومات الأوروبية كانت مرتكزة على القانون (انظر الفصلين السابع والثامن). كان الإيرانيون باستمرار تقريبًا يأملون في التغيير (وكلما كان جذريًا كان أفضل) لكنهم كانوا دائمًا ما يشعرون بخيبة الأمل عندما يحدث التغيير، وجزء من السبب يعود على الأقل إلى أن ذلك التغيير لم يتوافق مع تطلعاتهم. إن الجمع بين التوقع المثالي جدًا والسلوك الشخصي البراجماتي هو خصيصة إيرانية قد لا يناظرهم فيها أي شعب آخر.

كان للصراع بين الدولة والمجتمع عدد من التبعات المهمة على حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام؛ فلأنّ الدولة لم تكن تعتمد على أية طبقة اجتماعية، كانت سلطتها استثنائية لا يحدّها قانون أو عرف مكتوب أو غير مكتوب. وهذا لا يعني أن سلطة الحاكم كانت بلا حدود وباستطاعته فعل ما يحلو له (وهو أمر مستحيل في أي زمان وأي مكان). على سبيل المثال، لم يكن بإمكان الحاكم أن يتدخل في الشؤون الداخلية بين القبائل المرتحلة القوية، حيث إنه كان يفتقر إلى الوسائل الملائمة لفعل ذلك. لكنه كان يستطيع أن يأمر بسَمْل العينين أو الإعدام لابنه أو أي أمير آخر أو كبير الوزراء أو أيًا من كان، أو يمكنه أن يصادر ثروة أي شخص وأملاكه مهما علا شأنه في المجتمع. بعبارة أخرى كان للحاكم أن يمارس سلطة قسرية بأقصى ما يتوفر لديه من قوة، ولم يكن هناك من رادع قانوني لذلك. والحال هذه فقد نشأت طريقتان للمقاومة حين يأمر الشاه أو الحاكم بإعدام أمير أو مسؤول (أو ضربه أو بتر جزء من جسده). أما الأولى فكانت باتخاذ ما يُسمى «بَسْت»، أي الاعتصام في مكان مقدّس أو يحظى باحترام اجتماعي، وفي بعض الأحيان حتى في الإسطبلات الملكية نظرًا لقربها. وأما الطريقة الثانية فكانت تدخّل بعض الأشخاص من ذوي التأثير لإلغاء العقوبة أو تبديلها أو تخفيفها. ولم تكن هاتان الطريقتان ناجعتين إلا في بعض الأحيان.

مع ذلك تجدر بنا الإشارة إلى أنّ الحجج المذكورة أعلاه مرتبطة بأحداث التاريخ، إذ لم يظل المجتمع ثابتًا طوال التاريخ، بل على العكس من ذلك فبسبب طبيعة المجتمع الإيراني قصير الأجل فإن التغيير كان أكثر حضورًا فيه من التاريخ الأوروبي. أما الذي بقي كطبع غالب في التاريخ الإيراني فهو السلطة الاستبدادية.

المجتمع قصير الأجل

وهكذا فإن استقلال الدولة عن المجتمع وحيازتها على سلطة استثنائية كان أيضًا مصدرًا لضعفها وهشاشتها؛ حيث نادرًا ما كانت تستطيع الاعتماد على تعاطف الطبقات الثرية ودعمها في وقت الحاجة، كما حدث في الثورة الدستورية وفي ثورة 1979 (انظر الفصلين الثامن والثاني عشر). وكما ذكرنا آنفًا فلأن حق الخلافة لم يكن مكفولًا بالقانون أو راسخًا في الأعراف، فكان بإمكان أي ثائر أن يحل محل الحاكم إن استطاع أن يسقطه (وعادة ما يقتله).

وكل هذا أفضى بدرجة غير طبيعية إلى غياب الأمان والقدرة على التنبؤ بما

سيحدث، سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي. فمن ناحية، كانت ممارسة الدولة للسلطة الاستبدادية تجعل الحياة غامضة غير آمنة، ومن ناحية أخرى فإن عدم اعتراف المجتمع (عمليًا على الأقل) بشرعية الدولة واستعداده لإلحاق الأذى بها في أي فرصة سانحة جعل الدولة تشعر بغياب الأمان والخوف من فقدان قبضتها على مجريات الحكم. لم يكن الشاه يقتل أو يُسمل عين ابنه أو وزيره أو أمير من الأمراء أو أحد المسؤولين بلا سبب، بل كان يقوم بذلك خوفًا حين يتبادر إليه أدنى شك يهدد سلطته. ولقد كان الشاه يشعر بهذا التهديد لأنه لم يكن يملك حماية قانونية أو اجتماعية غير قوته، متيقنًا بأن الطرف الآخر لو تحرك أسرع منه ونجح فلن يكون هناك ما يحول دون سقوطه.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور «مجتمع قصير الأجل». لم يكن الشاه واثقًا من أن ابنه المفضل سيخلفه بعد مماته، وكان الوزير أو الوالي أو المسؤول يعرف جيدًا أنه قد يفقد منصبه في أي لحظة، ومعه أملاكه وربما حياته أيضًا. والثريّ لم يكن واثقًا من أن الحاكم أو الوالي أو أي شخص متنفذ آخر لن يصادر بعض أملاكه أو كلها. لم يكد يوجد من يستطيع أن يثق بتوريث منصبه أو أملاكه إلى ذريته.

لذلك فقلما كان يمكن اتخاذ قرارات على أساس اعتبارات طويلة المدى. وتختصر المقولة الفارسية «بعد ستة أشهر، من يعيش، ومن يموت؟» هذا الموقف العام تجاه الزمن والقدرة على التوقع والتخطيط. كان المسؤولون يعلمون بأنهم قد يفقدون مناصبهم في أي لحظة، لذا حاولوا أن يتمتعوا بامتيازاتهم قدر الإمكان، مما جعلهم جشعين ومستغلين في تعاملهم مع الشعب. أما الاستثمارات فكانت عادة قصيرة المدى، حيث يبحث المستثمر عن استعادة رأس ماله والحصول على الربح خلال سنة أو سنتين. بعبارة أخرى لم تكن آفاق الاستثمار تتعدى السنتين.

وهكذا فعلى الرغم من طول التاريخ الإيراني وثرائه، إلا أنه افتقر إلى الاستمرارية طويلة الأجل. كان هذا التاريخ يتألف من سلسلة من الفترات القصيرة المتصلة ببعضها، أما المُراكمة طويلة الأجل لرأس المال فكانت مستحيلة للأسباب التي ذكرناها آنفًا، حيث إنه حتى لو قام تاجر باستثمارات طويلة الأجل فإنها ستُنهب أو تُصادر أو تُقسّم في حياته، أو بُعيد مماته. يقول البعض بأنّ قوانين الميراث الإسلامية كانت سببًا في نقص تركّز الثروة، وفي الحقيقة فإن الثروة كان يمكن أن تُفقد في حياة المرء بنهبها أو

مصادرتها، ولم يكن مضمونًا البتة أن تُورّث أملاك الأثرياء إلى ذريتهم، أو تصادر بأكملها أو جزء منها.

كان قُصر الأجل في المجتمع سببًا ونتيجة لغياب الطبقة الأرستقراطية طويلة الأجل. كذلك كان حال المؤسسات التعليمية، فرغم أنها كانت موجودة في كل فترة، وفي بعض الأحيان كانت متميزة، إلا أنها لم تستمر على المدى الطويل وكان يتم تجديدها في الفترة القصيرة التالية. بشكل عام كان هناك غياب ملحوظ للطبقات والمؤسسات المستدامة في التاريخ الفارسي.

الشعب الإيراني

في الأصل كان الإيرانيون أقرب إلى العِرق منهم إلى الأمة، حيث يشكّل الفرس شعبًا واحدًا من بين العديد من الإيرانيين. فإلى جانب الدولة التي تُسمى اليوم إيران، تنتمي أفغانستان وطاجيكستان أيضًا إلى الكيان الإيراني الأوسع بالمعنى التاريخي والثقافي، والمنطقة الثقافية الإيرانية تتجاوز هذه الدول الثلاث وتصل إلى أجزاء من شمال الهند، وأوزبكستان وتركمانستان والقوقاز والأناضول: ويوصف هذا كله حاليًا بالعالم المُسْتَفرِس(*).

الفارسية لغة واحدة فقط من اللغات الإيرانية، إذ كانت هناك لغات أخرى عديدة تبقى منها الكردية والباشتو والأوسيتية ولغات محلية قليلة في إيران، في حين توجد لغات غير إيرانية مستخدمة في إيران أبرزها التركية والعربية. من جهة أخرى توجد تنويعات على الفارسية في أفغانستان وطاجيكستان بحيث تستطيع شعوب هذه الدول الثلاث التخاطب بيسر بل وقراءة آداب بعضها. هذا وتوجد لهجات فارسية عديدة داخل إيران.

لا يمكن أن يكون النقاش حول تاريخ إيران واقتصادها ومجتمعها ونظامها السياسي مكتملًا وواقعيًا دون تناول مسألة الرحّل، بدءًا من الفرس الذين بنوا أول إمبراطورية وانتهاء بالقاجاريين الذين حكموا إلى القرن العشرين. كانت الشعوب من الأصول الإيرانية والتركية تبحث عن المراعي الخضراء، فانجلبت إلى هذه المنطقة من ناحية

(*) المقصود بالعالم المُستَفرِس Persionate (على غرار المُستَعرِب) المجتمعات المتأثرة باللغة الفارسية وثقافتها وآدابها أو هويتها، (المترجم).

الشمال وشمال الشرق والشرق، وحين استقرّوا واجهوا تهديد عشائر محلية أو وافدة. كان الجفاف و/ أو الضغط السكاني في أراضيهم يدفعهم إلى الهجرة نحو فارس، كما أن الجفاف في إيران بدوره قادهم إلى تحركات داخلية بين مساكنهم الصيفية والشتوية خلال العام.

وما منحهم أفضلية على الشعوب المستقرة هو أنهم كانوا مقاتلين ومتنقلين، وأكثر عددًا من سكان القرى التي كانوا يغزونها. ولقد كانت خاصية القتال والتنقل هي التي مكّنت قبيلة أو حلفًا قبليًا معينًا من إخضاع الآخرين وتشكيل دولة مركزية تستطيع أن تجمع فائض الإنتاج الزراعي لتمويل نفسها لتصبح فيما بعد دولة كبيرة قادرة على إدارة مساحات كبيرة من الأراضي والدفاع عنها وحفظ النظام فيها. وبسبب الطبيعة الترحالية هذه كان أغلب الحكام الإيرانيين في حركة مستمرة لفترة طويلة؛ فالأخمينيون كانت لهم ثلاث عواصم: سوسة وبيرسيبوليس وإكباتانا (ورابعة إن أضفنا بابل. انظر الفصل الأول). جميع الدول الإيرانية من بدايتها وحتى القرن العشرين تأسست على يد قبائل مرتحلة كانت بعد تحولها إلى دولة تواجه تهديدًا متواصلًا من الرحّل الموجودين أو الوافدين.

تاريخيًا كانت إيران مفترق طرق بين آسيا وأوروبا، أي بين الشرق والغرب. وكانت تمر من خلالها الشعوب والبضائع والمعتقدات والمنتجات والأعراف الثقافية، غالبًا ولكن ليس دائمًا من الشرق إلى الغرب. كان التأثير الشرقي كبيرًا لدرجة أن كثيرًا من الخرافات والأساطير الإيرانية القديمة كان منشؤها الأراضي الإيرانية الشرقية (انظر الفصل الأول)، رغم أن الإسلام والعرب جاؤوا من الناحية الأخرى (انظر الفصل الثالث). هذا الموقع الجغرافي المميز أفضى إلى ما يمكن تسميته «أثر مفترق الطرق»، والذي عمل على إثراء الدولة وإضعاف استقرارها في الوقت نفسه، جاعلًا من شعبها مضيافًا ودودًا مع الأشخاص الأجانب ومهزوزًا أمام النظرة الأجنبية له في الوقت نفسه، وجاعلًا من التحصل على الطرق والعادات والأنماط الأجنبية أمرًا مرغوبًا، وفي الوقت نفسه يجعل التخوف من المخططات الأجنبية أمرًا طبيعيًا، رغم أن الميل إلى الخوف من الأجانب ومؤامراتهم يُعزى في جانب منه على الأقل إلى الحكم الاستبدادي وإقصاء المجتمع عن شؤون الدولة.

إحدى نتائج «أثر مفترق الطرق» هو أن إيران اليوم تحتوي على مجموعة من

الجماعات العرقية واللغوية، منهم من لغته الأم هي الفارسية، إلى جانب الأكراد والأتراك والعرب والبلوش وغيرهم. يتركز التُّرك(*) في المنطقة الشمال ـ غربية من أذربيجان، وهي مقسمة الآن إلى عدة محافظات تحدّ تركيا والقوقاز. وهناك شعوب أخرى من الترك (مثل التركمان في منتصف شمال ـ الشرق، وقبائل من الترك مثل القاشقائيين في الجنوب) من أصل الأتراك. وتُستخدم لغة الترك أيضًا في أجزاء أخرى من إيران منها بعض القرى في وسط الشمال قرب طهران. أما الأكراد (ومعظمهم مسلمون سنّة) فهم شعب إيراني ولغتهم لغة إيرانية. يعيش الأكراد في منطقة كردستان في غرب إيران، لكنّ هناك أناسًا من أصول كردية يعيشون في شمال الشرق أيضًا. وأما الإيرانيون العرب فهم شيعة، ويعيش جميعهم تقريبًا في خوزستان بجانب الحدود العراقية. وأما البلوش فهم سنّة يعيشون في جنوب الشرق على الحدود مع باكستان، ولغتهم إيرانية ومنطقتهم هي أقل المناطق تنمية في إيران. وما ذكر حتى الآن لا يغطي جميع الإثنيات واللغات الإيرانية التي تشمل أيضًا أعدادًا صغيرة من الأرمن والأشوريين واليهود. هذا وهناك اللور والبختياريون أيضًا، وهم ما يزالون في النظام القبلي جزئيًا.

الهوية الإيرانية وأيديولوجية القومية الحديثة

في فصول لاحقة حول تاريخ القرن العشرين سنتعرض إلى صعود القومية الإيرانية الحديثة، أي الأيديولجية الأريانية والقومية الفارسية (انظر الفصول 8 ـ 11). ولكن بشكل مختصر يمكننا أن نقول بأن إعادة اختراع ماضٍ قبل إسلامي على ضوء القومية الأوروبية الحديثة (خاصة الألمانية) بغية تشكيل هويةٍ جديدة وحديثة لم تكن ناجحة، وذلك لأنها كانت نتاج سُعار أيديولوجي وأحلام وردية أكثر منها نظرة واقعية لتاريخ الدولة ومجتمعها. ولقد أثّرت هذه الأيديولوجية على الكثير إن لم يكن أغلب الإيرانيين المتعلمين العصريين لعدة عقود (وليس جميعهم فارسيين)، رغم أنّ الكثير منهم مثل الكاتب الفذّ صادق هدايت كانوا يعانون من إقصاء النظام البهلوي.

وهكذا فإن الزعم الرسمي الذي ساد في القرن العشرين بأن الإيرانيين من أصل

(*) التُّرك (Turkic) مصطلح يُطلق على مجموعة من الشعوب (واللغات) مثل التركمان والأوزبك والكازاخ وغيرهم، في حين إن لفظ «الأتراك Turk أو Turkish» يخصّ مواطني ما يُعرف بالجمهورية التركية حاليًا. (المترجم).

أرياني خالص ويتحدثون لغة واحدة هي الفارسية، كان خرافة، ونتاجًا أقل واقعية ومعقولية لتأثير الأيديولوجيات القومية الأوروبية المتطرفة. لقد قادت هذه الأيديولوجية الأريانية إلى استياء وصراع عِرقي ما تزال آثاره باقية في بعض أجزاء إيران. ما من شك في أن الصراعات والعداوات حول العرق واللغة في إيران كانت جديدة، وهي نتيجة للأيديولوجية الأريانية والقومية الفارسية التي اكتسحت المشهد الثقافي العصري آنذاك، وأصبحت أيديولوجية إيران البهلوية. شهد تاريخ إيران، كأي دولة أخرى، صراعات كبيرة حول السلطة والدين والعقيدة، بيد أن الكراهية العرقية أو الاستعلاء أو الشعور بالدونية لم يكن عاملًا كبيرًا في هذا التاريخ.

قليل من الناس استطاعوا أن يدركوا بوضوح مثل السيد حسن تقي زاده (وهو سياسي وباحث كبير في القرن العشرين) انفصال هذه الأيديولوجية القومية الأريانية عن التاريخ، وتأثيراتها الخطيرة على الوحدة الوطنية وسلامة الأراضي الإيرانية. إن القومية التي استنكرها تقي زاده لم تكن الوطنية، بل الأيديولوجية التي تزعم التفوق الأصيل لعرق أو أمة أو ثقافة. في واحدة من رسائله الرسمية التي بعثها إلى طهران في أربعينيات القرن العشرين حين كان سفيرًا لإيران في لندن، هاجم تقي زاده القومية التورانية أو «القومية التركية»، مشيرًا إلى «هذا المعتقد المتطرف والعدواني للعبادة القومية المملوءة بالتمجيد المتضخم للذات دون اعتبار للتاريخ والحقائق التاريخية، وتفسير أي موضوع في العالم على أساس معتقد العبادة القومية هذا، وهو سلوك لبعض المتاجرين بالسياسة الأتراك». وفي رسالة لاحقة تحدث في الموضوع نفسه وبالقوة نفسها فقال إن إيران لو «أصابها غضب الله وسقطت ضحية الجنون القومي [المتطرف]» فعليها إذن أن تبتر بعض مناطقها التي تؤوي العديد من الجماعات العرقية واللغوية، وربما تطرد العديد من العشائر التي تنحدر من أصول عربية.

بيد أنه بحلول سبعينيات القرن العشرين اقتصرت هذه الأيديولوجية على الدعاية الرسمية لدرجة أن المثقفين العصريين والإيرانيين التقليديين على حد سواء كانوا ينكرون أي مجد أو ما يستحق الاحترام في فارس القديمة (وهو ما ينسجم مع العداوة الطبيعية من المجتمع للدولة). بعبارة أخرى فبسبب أن القومية الرسمية قد ربطت الدولة بالأمجاد التاريخية، فقد قام أولئك الذين يرفضون الدولة بإنكار الأمجاد التي ربطت الدولة نفسها بها. ولفترة قصيرة كان الشعب كله يعتنق الأعراف الثقافية الإسلامية باعتبارها أهم

عناصر هويتهم، ذلك أنّ هذه الهوية الإسلامية ألغت هوية الدولة وشرعيتها. وعلى الرغم من أن إيران ظلت مجتمعًا مسلمًا، إلا أن الهوية «الإسلامية» لم تعمّر طويلًا بعد وفاة آية الله الخميني (عام 1989م)، حتى بين التقليديين. مرة أخرى مال الصراع بين المجتمع والدولة إلى التقليل من الهوية التي تتخذها الدولة، ورفع علم فارس القديمة. ويبدو هذا منسجمًا أيضًا مع طبيعة المجتمع الإيراني قصير الأجل.

ولغرض التبسيط يمكننا أن نقول بأنه منذ الثورة الدستورية عام 1906م، كلما ارتدت الدولة لباس الإسلام والتقليدية، كان المجتمع ينحو إلى المفهوم الحديث المعاد تشكيله من فارس القديمة، وكلما اتخذت الدولة هذه الهوية الأخيرة، لجأ المجتمع إلى الإسلام والتقاليد الشيعية. وهكذا فإن الهوية التي يتخذها الإيرانيون في أي وقت من الزمن كانت نتاج صراعهم مع الدولة، ولا يجب أن نعتبرها هوية ثقافية منفصلة عن الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل. ومن الناحية السوسيولوجية والتاريخية بل حتى النفسية، فإن الفرد الإيراني نتاج قرون من التجربة الإسلامية الاجتماعية والثقافية حتى وإن لم يكن مؤمنًا، وبالمثل فإنه لا يستطيع أن يتجرد من فارس القديمة إذ إنها الخلفية التاريخية لإيران الإسلامية وقد أثرت فيها من الناحية الثقافية، لدرجة أن الإسلام في إيران كان متمايزًا عنه في أماكن أخرى من العالم الإسلامي. وحتى مفهوم «الثنائية» (أي أن تكون الهوية إسلامية وما قبل إسلامية) الذي يبدو أكثر واقعية من الأخذ بطرف واحد من الهوية، ليس ملائمًا لوصف الهوية الإيرانية؛ إذ إنه يفترض ضمنًا بأنه ثمة إيران إسلامية منفصلة عن جذورها التاريخية القديمة. مثل هذه الدولة الإيرانية الإسلامية المنفصلة عن ماضيها لا يمكن أن توجد إلا لو فقد الإيرانيون هويتهم ما قبل الإسلامية وتحولوا إلى عرب، كما حدث للمصريين.

علاوة على ذلك فإن وصف الإيرانيين (وحتى مَن لغتهم الأم هي الفارسية) بعرق واحد صاف لا يصادم الوقائع التاريخية والوقائعية فحسب، بل إنه يتجاهل قدرة إيران المميزة وإمكانها لأن تستقبل وتستوعب وتكيّف الثقافات الأجنبية، بدءًا من ثقافة بابل في القرن السادس قبل الميلاد وحتى ثقافة أميركا في القرن العشرين. وبحق، هذا هو سر الثراء والاستمرارية التي تتمتع بها الحضارة الإيرانية وثقافتها.

الروح الإيرانية(*)

ولكن على الرغم من أن الإمبراطوريات الإيرانية القروسطية احتوت في بعض الأحيان على تنوع أكبر من الشعوب مما هي عليه إيران اليوم، فإن ثمة روحًا إيرانية (بمعنى الخاصية الإيرانية) دائمًا ما ميزت الدولة عن الأراضي والشعوب المحيطة بها. لم تكن هذه الخاصية الإيرانية قومية بالمعنى الحديث للمصطلح، وإنما وعي بالجامعة الثقافية والاجتماعية التي جعلت البلاد وشعوبها مختلفة ومتمايزة عن الإغريق والروم والعرب والصينيين والهنود. هذا الإحساس بالوحدة مع التنوّع كان أيضًا حاضرًا وبشكل أكثر صدقًا في الهند، إذ بالرغم من اللغات والديانات العديدة السائدة في أرض أكبر وذات كثافة سكانية أعلى من إيران، فإنها كانت ملتحمة بثقافة هندية عامة مميزة.

إن العوامل التي جمعت الشعوب بعضها وحددت هويتهم المشتركة في الخصوصية الإيرانية لم تكن هي نفسها على مر العصور، على الرغم من أن بعضها قد أدى دورًا هامًّا، وثلاثة منها شكلت أهمية كبيرة منذ القرون الوسطى. العامل الأول هو اللغة الفارسية بوصفها اللغة المشتركة ولغة الأدب والثقافة، وكانت كثيرًا ما تُستخدم خارج الحدود الإيرانية وأصبحت اللغة الرسمية والثقافية في دول أخرى مثل الهند المغولية. العامل الثاني هو الإسلام الشيعي الذي يميز إيران كدولة، وتعتنقه الغالبية العظمى من الإيرانيين، وله جوانب وآثار متجذرة في الثقافة الإيرانية منذ ما قبل الإسلام. أما العامل الثالث فهو الإقليم الإيراني، إذ إنه على الرغم من التوسعات والانكماشات على مر العصور كان ثمة إقليم إيراني متمايز، على الأقل كمنطقة ثقافية.

والدليل القاطع على هذه الروح الإيرانية الأرحب (والتي استمرت حتى في أوقات الانقسام غالبًا عبر اللغة والأدب الفارسيين) لا يأتي فقط من التأريخات والمجاميع الأدبية والأعمال النقدية العظيمة، بل حتى من الأدب الفارسي الكلاسيكي بمعناه الضيق. ونقدم هنا مثالين على ما قد يتطلب في حقيقة الأمر كتبًا كاملة لتوثيقه توثيقًا شاملًا.

كان الشاعر الفارسي الكبير الخاقاني، والمعروف بغنائياته الرائعة، من أرض شروان في القوقاز (في جمهورية أذربيجان حاليًا) ومن أم مسيحية (ربما تكون أرمنية) كان شديد الارتباط بها. وعندما بلغه نبأ احتلال خراسان الممتدة (والتي كانت جزءًا من

(*) استخدمنا هذا التعريب للمصطلح الإنكليزي الذي استخدمه المؤلف Iranianism. (المترجم).

الإمبراطورية السلجوقية الشرقية وبعيدة عن أرضه كبعد وسط أوروبا) كتب قصيدتين طويلتين شجيّتين يندب فيهما تلك الكارثة. وكانت القصيدتان على شكل مرثيتين للإمام محمد يحيى الزعيم الديني المبجّل الذي قتله الغزاة بحشو التراب في فمه. يقول الخاقاني في إحدى قصيدتيه: «كانت السماء تراقبهم وهم يحشون التراب في فمه/ وتعرف بأن التراب ليس قمينًا بفمه».

أما المثال الثاني فهو من سعدي الشاعر والطبيب والحكيم الشيرازي. كتب سعدي في گلستان أنه حين زار كشغر المدينة الخوارزمية الموجودة حاليًا في غرب الصين قابل فيها دارسًا شابًّا كان يقرأ كتابًا في النحو العربي. قرأ سعدي قصيدة عربية قصيرة على الشاب فطلب منه هذا أن يترجمها إلى الفارسية حتى يفهم معناها. وحين أخبره سعدي بأنه من شيراز (تلك المدينة الفارسية التي تبعد آلاف الأميال) طلب منه الشاب أن يسمعه شيئًا من شعر سعدي. وفي اليوم التالي حين كان الشاعر يغادر المدينة عرف الشاب أنه هو سعدي، وانتهت القصة بمشهد وداعي مؤثر.

والخاصية الإيرانية ليست ثقافية فقط، بل اجتماعية ونفسية كذلك، لدرجة أنه مع كل التنوع العرقي واللغوي الذي ذكرناه يمكن للمرء أن يميز الشخصية الإيرانية. كل مراقب أجنبي مهما كان انتقاديًّا اعترف للإيرانيين بضيافتهم، و«التعارف» هو شكل من اللباقة الاجتماعية وهو معروف كعادة إيرانية بغية أن يكون المرء شديد الأدب والكرم. ومن الصعب أن تمسك الباب ليمر إيراني قبلك، أو أن تحل ضيفًا على إيراني دون أن يضيّفك بشيء من طعامه. بيد أن «التعارف» أكبر من ذلك، وليس بالضرورة أن يقصد فيه المرء كل ما يقوله حرفيًا. هو «سلوك لغوي في إطار تواصل باللغة» عادة ما يجد غير الإيرانيين صعوبة في التجاوب معه. ومن الصفات العامة الأخرى للإيرانيين اعتزازهم بأنفسهم، سواء على المستوى الفردي أو الجمعي، والذي يصل أحيانًا إلى درجات التضخم. ولكن في الوقت نفسه يمتلك الإيرانيون قدرًا كبيرًا من التواضع، وفي بعض الأحيان يصل إلى استصغار الذات، خاصة فيما يتعلق بدولتهم. يمكن للإيرانيين أن يشعروا بالفخر الشديد وبالخجل الشديد في الوقت نفسه من دولتهم، وفقًا للمزاج واللحظة والموقف.

ثمة جانب من السيكولوجية الاجتماعية الإيرانية قلما غاب عن الملاحظين الأجانب، وهو طغيان «التقيّة»، أي أن يخفي المرء معتقداته أو ديانته أو أي أمر آخر حين

يقتضي الأمر ذلك، وأن يتظاهر في الحالات الصعبة بآراء لا يعتنقها في الواقع. وعادة ما تُنسب هذه الصفة إلى قاعدة في المعتقد الشيعي، لكنها متعمقة أكثر من ذلك وناتجة عن غياب الأمان الاجتماعي والتاريخي المذكور آنفًا، والذي يُعزى أساسًا إلى الطبيعة الاستبدادية للدولة الإيرانية والمجتمع الإيراني، ثم عزّزته أكثر الغزوات الأجنبية.

مع ذلك فهناك وجه آخر يقابل هذه التقيّة الإيرانية. حين يقرر الإيرانيون أن يعبّروا عن مشاعرهم يفعلون ذلك بكل صراحة وقوة، والإيراني عادة ما يتخذ موقفًا قويًا، سواء على مستوى الفكر أو الفعل. أما حلول الوسط (وهي مختلفة عن تحمل وضع غير مرغوب فيه) فيُنظر إليها عادة على أنها تخل عن المبادئ، أي خيانة. وهكذا ففي حالة الصراع العلني - كما حدث عدة مرات في القرن العشرين - يميل الإيرانيون إلى المخاطرة بالفشل التام بدلًا من القبول بحل وسط. وحين يترك الإيرانيون حبل عواطفهم على غاربه فإنه ليس من السهل تهدئتهم حتى لو كانوا أقرب إلى الخسارة من النجاح. الاعتدال ليس من بين الفضائل الإيرانية.

نظرية المؤامرة

قليلًا ما يقبل الإيرانيون الشيء على ظاهره (سواء أكان حدثًا أم ظاهرة أم رأيًا أم اقتراحًا)، بل على العكس من ذلك يميلون إلى الاعتقاد بأن المظاهر خدّاعة، وبأنّ الحقيقة مخبأة خلفها. ويتضح ذلك أكثر ما يكون في نظرية المؤامرة فيما يتعلق بالسياسة، وهو أمر لا يقتصر على إيران وحدها، بل انتقل مؤخرًا أيضًا إلى بعض المجتمعات الغربية، على الرغم من أن نظرية المؤامرة في إيران وبعض الدول الشرقية راسخة متجذرة ومنتشرة. فمثلًا، كان هناك (وإلى حد ما، ما يزال) ميل إلى رؤية يد بريطانيا الخفية في كل شيء، وأحيانًا في الأحداث الهامة جدًا، وهي ظاهرة عادة ما تُعزى إلى الإمبريالية الغربية الحديثة. بيد أن هذه العادة أقدم بكثير، وتؤثر في العديد من الظواهر الفردية والاجتماعية. ثمة تعبير فارسي يُستخدم لوصف إيران كـ«بلد الممكنات»، ولكن إن كان أي شيء ممكن أن يحدث، تغيب القدرة على التوقع، وهذا ينسجم تمامًا مع منطق المجتمع قصير الأجل.

في القرن العشرين على وجه الخصوص انتشر الاعتقاد بأن يد بريطانيا الخفية تقف وراء حتى أصغر الأحداث في البلاد، لدرجة أن الجميع بدءًا من الشاه والوزير وحتى المعلم وسائق التاكسي كانوا يشعرون بأن بلادهم ليست سوى دمية في يد البريطانيين

الذين يدبرون بدهاء وبفعل يشبه السحر وينفذون أصغر الأمور التي تؤثر حتى على أقل الأشياء أهمية في المجتمع الإيراني. وفي بعض رسائل تقي زاده الرسمية كسفير في لندن في أربعينيات القرن العشرين تناول هذا الموضوع، فقال:

> لا أعرف لماذا أصاب الكثير من الناس في بلادنا جنون الشك، فيما يشبه الطاعون. يعتقد سواد الناس أن البريطانيين وراء كل أمر في الدولة. ومثلما يحدث في قصص الجن، فإنّ كل الشؤون كبيرها وصغيرها حتى أقدار الناس وترقية الموظفين...وتعيين محافظ [قرية] جوشقان مرهونة بإرادتهم، وكخاتم في إصبعهم.

ثمة رواية ساخرة شهيرة بعنوان «دايي جان ناپلئون» (عمي نابليون) تصوّر بذكاء جنون الشكّ هذا والقوى الخارقة لبريطانيا في إيران. ولكن كما ذكرنا فإنّ الأمر أعمق بكثير ويضرب بجذوره بعيدًا في التاريخ، وليس مجرد نتيجة لضعف إيران أمام القوى العظمى في القرون الأخيرة، وليس محصورًا في بريطانيا والدول الأجنبية الأخرى. جدير بالذكر أنّ الكثير ممن دعموا الثورة الدستورية في عام 1906م سرعان ما آمنوا بأنها لم تكن سوى لعبة بريطانية للتقليل من التأثير الروسي في إيران (انظر الفصل الثامن). والعديد ممن رفعوا شعارات ضد الشاه بعد سبعين سنة في شوارع إيران (مخاطرين بحياتهم أحيانًا) أصبحوا مقتنعين بعد فترة قصيرة بأن ثورة 1979 كانت من أولها إلى نهايتها مؤامرة من الأميركان أو البريطانيين أو كليهما (انظر الفصلين 12 و13). وأكثر منهم أصبحوا متيقنين بأن العداء الإيراني - الأميركي والمواجهات بينهما في فترات لاحقة ليست سوى لعبة، وبأنّ أميركا نفسها كانت المدبر الحقيقي لاحتجاز الرهائن الدبلوماسيين الأميركان في طهران، وبأن أميركا كانت وراء جهود إيران لتطوير الصناعة النووية. حين تُوفي ابن الخميني في التسعينيات كان الكثيرون يؤمنون بأنه قُتل بأمر الرئيس الإيراني، والذي دبر مقتل طبيبه أيضًا لإخفاء الجريمة (وحتى ظهور الطبيب على شاشات التلفاز لإخماد الأقاويل لم يؤدِ إلى نتيجة إذ ظهرت شائعات بأن التصوير التلفزيوني كان قديمًا). وحين خسر المنتخب الإيراني لكرة القدم مباراة مع منتخب البحرين، كان الكثيرون مصرين على أن المرشد الإيراني أمرهم بأن يخسروا حتى لا يخرج الناس في الشوارع محتفلين بانتصارهم. هناك ما لا يحصى من الأمثلة التي يمكن إيرادها هنا، والتي تتكرر بصفة يومية.

الشخصانية

لم يفت أغلب الأجانب أن يعلقوا على ما يصفونه بـ«الفردانية الإيرانية»، وفي حين إنهم يشيرون إلى أمر خاص في السلوك الإيراني إلا أنّ ذلك لم يتم تعريفه بوضوح حتى الآن، والمصطلح نفسه مضلل. في الثقافة الغربية يُستخدم مصطلح «الفردانية» للإشارة إلى التوجه الذي يدعو إليه المفكرون الليبراليون (غالبًا في بريطانيا وفرنسا) من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كانت هذه الفردانية ردة فعل على الدولة التجارية بقيودها الصارمة على التجارة واحتكاراتها، وعلى سلطة الكنيسة في تحديد أسلوب الحياة للناس. ولقد ترسخت الفردانية تدريجيًا في الغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولم تقف في وجهها إلا الحركة الاشتراكية التي لم تفقد (في الغرب الديمقراطي) مراعاتها لحقوق الفرد وحرياته. إذن فالفردانية الغربية تُعد من المنظور التاريخي ظاهرة حديثة ولها خواصها التي تميزها.

وكي نخرج من الخلط دعونا نسمي ذلك المفهوم الإيراني «شخصانية» بدلًا من «فردانية»، وذلك للأسباب الآتية. أولًا، تُعد هذه ظاهرة ضاربة في القدم وليست نتاج التطورات الاجتماعية والثقافية الأوروبية. صحيح أن شيئًا من الفردانية بالمعنى الأوروبي تسرب إلى إيران منذ مطلع القرن العشرين، إلا أنّ ذلك مجرد تأثير للتحديث أو الحداثة الزائفة. أما الشخصانية الإيرانية فهي ظاهرة تاريخية كانت جزءًا من السيكولوجية الاجتماعية الإيرانية لعدة قرون، ألقت بظلالها على الإيرانيين التقليديين والعصريين على حد سواء.

هناك وجهان لهذه الشخصانية، أولهما: إن الإيرانيين الذين لا تربط بينهم قرابة أو صداقة يكونون منفصلين عن بعضهم على نحو غريب. إن حسّ اللُحمة الاجتماعية والاهتمام بالأشخاص غير المعارف ليس قويًا جدًا بين الإيرانيين بشكل عام. ولهذا السبب فإنّ النشاط الجمعي مثل الأحزاب السياسية أو المؤسسات الاجتماعية التطوعية وما إلى ذلك ليس متجذرًا في إيران. ولذلك أيضًا نجد أن الإيرانيين عادة ما يكونون أفضل بكثير في الرياضات الفردية مثل المصارعة ورفع الأثقال، بدلًا من كرة القدم وكرة السلة مثلًا. وتحدث الاستثناءات على هذه القاعدة في حالات نادرة مثل الثورة، والتي يصبح فيها الإيرانيون ملتحمين ببعضهم بقوة حتى وإن كانوا غرباء عن بعضهم البعض،

وذلك لتحقيق هدفهم في إسقاط الدولة كي ينعموا بما بعد ذلك حسب تصورهم. في هذه الحالة يتصرف الإيرانيون وكأنهم عائلة واحدة كبيرة.

وهذا الوجه من الشخصانية الإيرانية يُلاحظ بوضوح في عادات القيادة لدى الإيرانيين، حيث تجد أن كل شخص وراء مقود السيارة مجهول لا يلقي كثير بال بأنظمة المرور وحقوق السائقين الآخرين، ناهيك عن حقوق المشاة حتى في الأماكن المخصصة لعبورهم. كما يمكن ملاحظة هذه الصفة في العمران الحضري، حيث تجد أنّ كل مبنى مختلف في تصميمه عن المباني الأخرى وغير منسجم معها، لدرجة أنه يُقال أحيانًا بأنه من بين ما يقرب من مليون مبنى في طهران لا يكاد يوجد مبنى يشبه الآخر. ويمكن كذلك ملاحظتها في حقيقة أنّ أي مبنى تقريبًا، قديمًا كان أو جديدًا، يمكن أن يهدمه صاحبه أو مشتريه، ويوصف المبنى عادة بـ«مبنى المِغْوَل». وهذا مثال صارخ ومتكرر لطبيعة المجتمع قصير الأجل الذي يمكن أن يوصف بأنه «مجتمع المِغْوَل».

أما الوجه الثاني للشخصانية فيتبدى في الاتجاه المعاكس تمامًا، ويظهر في الاهتمام غير المعتاد والالتحام بالآخرين؛ فالإيرانيون مرتبطون على نحو غير عادي بأسرهم وأقربائهم وأفراد عشيرتهم وأصدقائهم، ولذلك يساعدونهم ويدافعون عنهم ويضحون من أجلهم في وقت الحاجة. على سبيل المثال، يقوم الإيرانيون بتضحيات كبيرة إن اقتضى الأمر كي يوفروا لأبنائهم أفضل تعليم، والذي له منزلة عالية في المجتمع لذاته إلى جانب كونه أداة مفيدة. أما مدى الدعم الذي يمكن أن يقدم لأفراد القبيلة أو العشيرة فقد يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير.

في مقارنة بالفردانية الأوروبية الحديثة يقود الانفصال القوي عن الغرباء والالتحام القوي بالأقرباء والأصدقاء إلى ملاحظة أخرى. الإيرانيون ليسوا على إدراك كبير بمصالح المجتمع في المطلق، رغم أنهم يُظهرون تعاطفًا ودعمًا للغرباء حين يقعون في مشكلة. مع ذلك فحين تربطهم قرابة أو ينتمون إلى الجماعة نفسها، فإنهم لا يكتفون فقط بإظهار الاهتمام بل يتدخلون في حياة بعضهم البعض؛ فالإيراني قلما يكون وحيدًا حين يكون وسط أو قرب أصدقائه وأقربائه.

في أي تحليل واقعي للمجتمع الإيراني من المهم جدًّا الأخذ بعين الاعتبار الشخصانية المتجذرة في كل تمظهراتها، حيث إنها تنعكس في إحساس قوي بالأمان

والحماية داخل العشيرة والجماعة المعروفة، وإحساس قوي بغياب الأمان وبالتهديد خارجها، أي بين الغرباء في المجتمع بشكل عام.

الإيرانيون، بوصفهم شعبًا، أذكياء وخلاقون ولهم حس عال بالفن والجمال، كما أنهم متنوعو الجوانب ومتكيفون مع الأوضاع المختلفة. يحب الإيرانيون المرح والابتهاج والترفيه خارج المنزل. كما أن تناول الطعام يكاد يكون فنًّا لديهم، والأطعمة الفارسية تعد من الأفضل في العالم. يحب الإيرانيون الخيال الأدبي والحكايات والقصص والنكات والشائعات، ويميلون إلى تصديق الشائعات والقصص التي تُنشر حول الدولة دون مساءلتها، وهم خبراء في صنع أطرف النكات على أصحاب السلطة، خاصة الحكومة. كتب أحد الشعراء البارزين في العصر الحديث ذات مرة يقول «حياتنا شِعرٌ، وأسطورةٌ وخرافة». وعلى الرغم من أن الحياة الإيرانية ثرية بالكثير، إلا أن الشعر والخرافات والأساطير والدين تشكل جزءًا كبيرًا من الحياة اليومية. وتحتل العواطف منزلة كبيرة لدى الإيرانيين، في حين يأخذ العقل مكانة أقل في تشكيل الآراء. والإيراني العادي أقرب إلى الاقتناع بصدقية أمر ما إن تم تبريره بقصة أو ببيت شعر مناسب أو بتفسيرٍ ماورائيّ وغير منطقي، منه إلى تصديقه بالحجة المنطقية أو الدليل التجريبي.

هذا إذن هو إطار المجتمع الإيراني وثقافته، والذي سوف تسلط الصفحات التالية الضوء عليه، لتقديم حكاية عن واحدة من أكثر الحضارات البشرية تنوعًا وتقلبًا وإدهاشًا، قصة أرض وشعب شهد كل الفصول، ويواجه الآن مستقبلًا عصيًّا على التوقع.

الفصل الأول

الخرافات والأساطير والتاريخ القديم

«وهذا ما قاله الرب لكورش الذي مَسَحه مِلكًا وأخذ يمينه ليُخضع له الشعوب ويُضعف سلطان الملوك...»

(الكتاب المقدس، سفر إشعياء، الإصحاح 45: 1)

لإيران تاريخٌ موغل في القدم، أقدم بكثيرٍ من تاريخها المكتوب الذي يعود إلى ثلاثة آلاف سنةٍ خلت، وثمة أدلة أثرية على وجود حضارةٍ قامت في أنحاء من إيران قبل بضعة آلاف سنة. بدأت القصة بالرحّل الإيرانيين (ومنهم جاء اسم إيران) الذين هاموا في هذه الأرض لما يربو على ألف سنة، قبل أن تأخذ مجموعة واحدة منهم (أي الفُرس) على عاتقها تأسيس أول إمبراطورية فارسية عام 550 ق.م. ولقد نشأت في تلك الفترات المبكرة أساطير وخرافات ثريّة ومركّبة ومسهبة قبل أن يقوم الميديّون بتأسيس الإمبراطورية الإيرانية الأولى، والتي سقطت هي الأخرى وحلت محلها أول إمبراطورية عالمية عظمى بقيادة الإيراني الفارسي كورش الكبير.

الخرافات والأساطير

الخرافات الإيرانية القديمة كثيرة ومتنوعة وزاخرة، وتعود في أصولها إلى الإرث الهندو - إيراني القديم الذي شكّلته العقائد الهندو - إيرانية القديمة. ومع تطوّر الميثولوجيا الفارسية في فتراتٍ لاحقة نشأت مجموعة من الخرافات والأساطير والتاريخ الأسطوري يُقال إنها جُمعت في كتاب «خوداى نامگ» إبان الحقبة الساسانية (224 - 651م). ورغم أنّ الكتاب لم يعد موجودًا، إلا أنّ الروايات المكتوبة والمحكية بعد ظهور الإسلام والمبنية على الكتاب تحتوي على جميع الخرافات والأساطير قبل الإسلامية، أو أجزاءٍ منها. أما أشهر المصادر المكتوبة بالفارسية الحديثة وأكملها فهو

كتاب «شاهنامه» (أي كتاب الملوك)، والذي هو في حقيقته ترجمة شعرية فارسية لكتاب «خوداى نامگ».

تتألف الشاهنامه من ثلاث دورات تاريخية: البِشدادية والكِيانية والساسانية. أما الأولى - والتي تبدأ بفجر البشرية والدولة البشدادية - فهي لا تعدو أن تكون محض رواية خرافية. وأما الدورة الثانية فتصف مملكة كيانيان الإيرانية، وهي قصة طويلة لزمنٍ بطولي تمتزج فيه الخرافة بالأسطورة في ملحمةٍ قديمة. تتركز الدورتان الأولى والثانية في شرق بلاد فارس، في حين تدور أحداث الدورة الثالثة في جنوب فارس وغربها، مازجةً التاريخ بالأسطورة في روايتها عن تاريخ المملكة الساسانية وآخر أسرة فارسية حاكمة قبل الفتح الإسلامي.

فجر البشرية

تبدأ الدورة التاريخية الأولى في الشاهنامه بمولد كيومرث [أو، جيومرث]، ووفقًا للفردوسي فقد كان كيومرث أول ملك عالمي قبل نشوء إيران كدولةٍ مستقلة. كان كيومرث يلبس جلد الفهد ويحكم البشر والدواب على السواء، وتصفه مصادر أخرى على أنه النموذج البشري الأول الذي خلقه إله النور والخير «آهورا مازدا»، لكنّ إله الظلام والشر «أهريمان» قتله. وتروي الحكاية أنّ أول رجل وامرأة من البشر جاءا من نسل كيومرث، أما الملك التالي سِيامَك فهو إما أن يكون ابن كيومرث - كما يقول الفردوسي - أو ابن الزوجين المذكورين آنفًا، وفقًا للمصادر الأخرى.

وأما جمشيد الذي ينحدر من نسل سيامك فهو واحد من أشهر الشخصيات في الميثولوجيا الإيرانية، ومبلغ شهرته يعود إلى «كأس جمشيد»، وهو مجاز شعري عادة ما يُستخدم في الشعر الفارسي الكلاسيكي يرمز إلى النظرة الكونية للعالم. يمتلك جمشيد ما يسمى «فرّ» (أي النعمة الإلهية)، وهي دليل على عدالة الحاكم وشرعيته (راجع المقدمة). تصوّر الحكاية جمشيد حاكمًا يحكم مجتمعًا سعيدًا خاليًا من المشكلات، وينجح في حكمه نجاحًا باهرًا يبلغ به أن يطلب من الناس أن يعبدوه إلهًا. لذا، يفقد النعمة الإلهية التي - كما ذكرنا في المقدمة - قد يخسرها الحاكم إن هو ظَلَم أو ادعى الألوهية. ولما ضاعت من جمشيد هذه النعمة فقد هاجمه الضحّاك وهزمه وحلّ محله حاكمًا للعالم. وفي نهاية المطاف يعثر الضحاك على جمشيد في بحر الصين حيث كان مختبئًا فيقسمه إلى نصفين.

يتحوّل الضحاك بدوره إلى ظالم يحكم البلاد والعباد حكمًا استبداديًا لألف سنة يقتل فيها الكثير من الشباب ويُطعم أمخاخهم للحيّتين اللتين خرجتا من كتفيه. تتنامى مقاومة الناس وثورتهم ضد الضحاك بقيادة فريدون وكاوه الحدّاد الذي أكلت حيّتا الضحاك جميع أبنائه إلا واحدًا. وتقول الحكاية أنّ «فريدون الميمون» قد وُلد ومعه النعمة الإلهية، وأنّ من المقدّر له إسقاط الضحاك الذي يرى ذات ليلة في المنام أن بطلًا يوشك أن يُولد اسمه فريدون سيطيح بملكه. يبحث رجال الضحاك عن والد الطفل المولود (أبتن) ويقتلونه، لكن أمّ المولود (فاراناك) البطلة الفارسية الأولى تتمكن من الهرب به. وثمّة تقاطع بين القصة وبين قصة الكتاب المقدس حول مولد الطفل يسوع في أعقاب مذبحة أطفال يقتلهم الملك هيرودس بعد أن رأى في المنام حلمًا مشابهًا ينذره بمولد المسيح.

يتمكن فريدون في النهاية من حشد قوات لتأييد الثورة التي يقودها كاوه، الذي يحمل مئزره الجلدي على عصا كرايةٍ شعبية أصبحت فيما بعد شعار الإمبراطورية الفارسية (واسمه العلم الكاوياني). تنتصر الثورة ويُهزم الحاكم الظالم فيربطه فريدون في جبل «دماوند [أو دمافند]». وفي طريقهم إلى المعركة مع الضحاك يُظهر فريدون ومن معه قدرات خارقة بعبورهم نهر إرفاند (دجلة) بأمان على أقدامهم وخيولهم. ومن الملاحظ أنّ بعض معالم القصة تتقاطع مع العديد من الخرافات والأساطير الإيرانية وغير الإيرانية في الشرق الأوسط، بما في ذلك المشي على الماء والذي نُسب لاحقًا إلى بعض المتصوفة الأسطوريين. وما يهمنا هنا هو دور النعمة الإلهية في سير الأحداث، وأهميتها التي مكّنت من يحصل عليها من القيام بأعمال خارقة، وهو أمرٌ يتكرر على نحوٍ اعتيادي في ثنايا الشاهنامه الخرافية والأسطورية. وتلعب النعمة الإلهية دورًا خارقًا حتى في قصة صعود أردشير بابكان مؤسس الإمبراطورية الساسانية، والذي كان في حقيقة الأمر شخصية تاريخية، لا أسطورية (انظر أدناه).

سَلم وتُور وإيرَج

يقسّم فريدون إمبراطوريته العالمية في حياته بين أبنائه الثلاثة (سَلْم وتور وإيرج) تجنبًا لحدوث نزاعٍ بينهم بعد مماته، فيعطي غرب البلاد لسَلم، وشمالها وشرقها لتور، وإيران مركزَ الإمبراطورية إلى أصغرهم إيرج، بيد أنّ ذلك لم يفضِ إلى حالةٍ من الانسجام. يشعر سَلم وتور بالغيرة من إيرج لأنه حصل على الجزء الأكثر جاذبية

من البلاد، فيقتلانه، مما يشعل فتيل عداوةٍ مريرة ممتدة بين أرض إيران وأرض توران تستمر طويلًا في الأساطير الإيرانية. من كيومرث لجمشيد ففريدون كان العالم كله - وليس إيران فقط - تحت حكم البشداديين وأسلافهم، بيد أنّ تركيز التاريخ الأسطوري سيتحول منذ الآن إلى إيران وعلاقتها بجيرانها.

أسفر قتل إيرج عن عداء طويل بين الإيرانيين والتورانيين، حيث ينتقم حفيد إيرج لمقتل جدّه من التورانيين، ولاحقًا يقوم الحاكم التوراني أفراسياب بالهجوم على إيران وإرغام الإيرانيين على التراجع. يتفق الطرفان على الصلح ويقرران تسوية الخلاف الحدودي بينهما بأن يقوم آرَش الرامي الإيراني البطل بإطلاق سهمٍ لترسيم الحدود بين المنطقتين. ركّز آرش كل قوته وأطلق سهمًا من على قمة جبل دماونْد شرقًا، فطار السهم من الفجر حتى الظهيرة ووقع على منطقة عند نهر جيحون الذي أصبح منذ ذلك الوقت الحد الفاصل بين البلدين.

في أثناء ذلك وُلد زال بن سام حاكم سجستان(*) وأكبر الموالين للإمبراطور. كان زال أبرص فخشي سام أن يصبح موضع سخرية بين الناس فتركه في العراء، فوجده الطائر السحري سيمرغ وربّاه مع صغاره ثم أعاده عندما كبر إلى أبيه الذي كان قد ندم لفعلته وبدأ بالبحث عنه بعد رؤيا رآها في منامه. وكما سنرى لاحقًا فإنّ سيمرغ سيلعب دورًا بارزًا في مولد رستم والمأساة التي حدثت لإسفنديار. بيد أنّ شهرة سيمرغ تعدّت حدود الثقافة الإيرانية؛ حيث استخدمه أيضًا بطريقة رمزية فريد الدين العطار في قصيدته الصوفية الطويلة «منطق الطير».

يقع زال في حب رُدابه البطلة الفارسية الثانية ابنة حاكم كابول، وهو من نسل الضحاك. وينتج عن هذا الحب ولدٌ (رستم) كبير جدًّا في حجمه بحيث تتطلب ولادته فتح بطن أمه، وفقًا لنصيحة سيمرغ وتحت إشرافه، لتكون أول عملية قيصرية في التاريخ. يُعدّ رستم أعظم بطل في الميثولوجيا والتاريخ الأسطوري الإيراني، ويتصدر العديد من القصص الملحمية والمأساوية في الشاهنامه، ويحمي العرش الإيراني مراتٍ عديدة. ويحدث أن يبارز ابنه سهراب ويقتله، وهو الذي وُلد وتربى بعيدًا عن أبيه، ولم يتعرفا إلى بعضهما إلا بعد فوات الأوان. كما يقتل رستم كذلك البطل إسفنديار رغم

(*) سجستان هي الكلمة المعربة المستخدمة في المصادر القديمة خاصة لسيستان. (المترجم).

طيب نواياه. ومن أشهر أعمال رستم البطولية مروره بالاختبارات السبعة «هفت خان». يتمثل الشيطان في هيئة بشرية ويغوي كيكاوس إمبراطور إيران الكِياني الطائش بالذهاب إلى مازندران، فيأسره هناك «الشيطان الأبيض»، فينطلق رستم لإنقاذ الإمبراطور على حصانه الفريد «رخش» (والذي يتمتع بسمات خرافية أيضًا)، ويمرّ في طريقه بسبعة اختبارات خطيرة يجتازها إلى أن يعثر على الشيطان الأبيض وينقذ كيكاوس. وكيكاوس هذا هو ابن كيقباد(*) مؤسس السلالة الكِيانية، والذي تبدأ به الدورة التاريخية الثانية في الشاهنامه.

الدولة الكِيانية

يُعدّ كيكاوس واحدًا من أشهر شخصيات التاريخ الأسطوري الإيراني، فقد شهد عهده الطويل كثيرًا من الأحداث سواء في داخل إيران نفسها أم بين إيران وتوران. لم يكن كيكاوس بأي حالٍ من الأحوال «حاكمًا عادلًا»، رغم أنه لا بد أن يكون كذلك كي يمتلك النعمة الإلهية، والتي وحدها فقط تؤهله ليكون على العرش (راجع المقدمة)، وهذا مثال واضح على الخلل الجوهري الكامن في مفهوم النعمة الإلهية بين النظرية والواقع.

استمرّ العداء بين إيران وتوران بقيادة كيكاوس وأفراسياب طوال عهد كيكاوس، مع خسائر ومكاسب على الجانبين. وفي حالتين اثنتين يتجسد العداء في شكل مأساة مكتملة: مأساة سهراب بن رستم، ومأساة سياوش بن كيكاوس. أما المأساة الكبرى الأخيرة في التاريخ الميثولوجي الإيراني فهي مأساة إسفنديار بن غُشْتَسْب [بالفارسية: گُشتاسب]. وكل واحدةٍ من هذه المآسي تؤدي إلى موت أميرٍ بطل شاب.

مأساة رستم وسُهراب

إنّ قصة رستم وسهراب هي أكثر قصص الشاهنامه تأثيرًا في المشاعر، وفي أبياتها الافتتاحية يقدّم الفردوسي تعليقًا شخصيًا جاء فيه:

يا لها من قصة تدمع العينين

حين يقع برستم غضب الحليم.

(*) كلمة «كي» في اسم كيكاوس أو كيقباد مثلًا تعني الرئيس أو الملك، (المترجم).

إن هبّت رياح من نهر الجانج
فستُسقط البرتقال قبل أوانه...
فلماذا يشعر الشاب بالخذلان؟
الموت ليس حكرًا على الشيوخ.

في يومٍ من الأيام وفي حالةٍ من الحزن امتطى رستم جواده رخش، وذهب ليصطاد في السهل. بعد مدةٍ وصل إلى منطقة صيد وقتل حمارًا وحشيًا شواه وأكله ثم أغمض عينيه ونام، في حين كان رخش يهيم في السهل يرعى. وجد عددٌ من الفرسان التورانيين رخشًا فاصطادوه بأعجوبة وأخذوه معهم. ولما استيقظ رستم ولم يجد جواده تملّكه الغضب، ومشى حزينًا لا يلوي على شيء إلى مدينة سمنجان، وهي جزء من أرض توران، حيث رحّب به الملك وأكّد له أن رخشًا معروف جدًا ولن يضيع. في تلك الليلة تزوج رستم ابنة الملك (تهمينه) التي وقعت في حبه. في اليوم التالي عُثر على رخش، فغادر رستم بعد أن أعطى تهمينه - وهي البطلة الثالثة في الأساطير الإيرانية - شارة ذراعه وبها جوهرة، وقال لها إن ولدت له بنتًا فعليها أن تربط الشارة على شعر البنت، وإن كان ولدًا فعليها أن تربطها على ذراعه. وهكذا وُلد سُهراب بعد تسعة أشهر. عندما وصلت الأخبار إلى رستم أرسل إلى تهمينه ذهبًا وجواهر كي تُعطى لابنه عندما يكبر. ترعرع سهراب وازداد بسطة في الجسم والعقل وأثبت أن له قدرات غير عادية في الذكاء والإقدام وقوة الإرادة والفنون القتالية والقيادة.

وعندما بلغ سهراب الرشد ألحّ على أمه أن تخبره باسم والده، فأخبرته أنه رستم البطل الذي بلغت شهرته الآفاق، ولكنها أوصته بأن لا يصل الخبر إلى حاكم توران (أفراسياب) وإلا قتله انتقامًا من أبيه. لم يقتنع سهراب بأن يبقى الأمر سرًّا وقرر أن يسير بجيشٍ إلى إيران بحثًا عن أبيه البطل ويهزم كيكاوس [حاكم إيران] ثم يعود لتوران ويُسقِط أفراسياب: «إن كان رستم أبي وأنا ابنه/ فلن يبقَ عرشٌ إلا أسقطناه». ولما علم أفراسياب بأن سهراب يقطع النهر متجهًا إلى إيران أرسل إليه عصبة من أشجع فرسانه لمساعدته، وأوصاهم بأن لا يعرف الأب والابن بعضهما، فإن قتل سهرابُ رستم كان لهم أن يحتلوا إيران، وإن قتل رستمُ ابنه فسيدمره الندم والحزن الشديد.

في طريقه يمر سهراب بالقلعة البيضاء حيث يقطن محاربٌ شيخ وابنته غُردافَريد [بالفارسية: گُردآفريد] - وهي بطلة أخرى في الشاهنامه. سرعان ما يتمكن سهراب من

أسر المحارب هازر آمر القلعة ويستعد للاستيلاء عليها، فتضع غردافريد لباسًا مدرعًا وتخفي شعرها في خوذةٍ وتخرج لمبارزة سهراب. خلال المبارزة ينتزع سهراب خوذة الفتاة فينسدل شعرها الطويل على كتفيها، فيصيبه الذهول من جمالها وشجاعتها ويرجوها أن تكفّ عن القتال. وافقت الفتاة لكنها لم تسلّم القلعة إليه كما توقع، وفي الصباح التالي وصل سهراب لاقتحام القلعة بيد أنه وجد بوابتها مفتوحة والقلعة خاوية على عروشها، فانفطر قلبه على رحيل غردافريد وعلى هذا الانتصار الفارغ.

شعر كيكاوس بالخطر جرّاء هذا النصر السريع الذي حققه سهراب، فأرسل القائد الشجاع غيو إلى سجستان ليطلب العون من رستم. لم يبد رستم حماسًا للأمر واعتقد أنّ المقارنة بينه وبين سهراب مبالغ فيها، وقال لغيو إن له ابنًا من أميرة سمنجان لكنه ما يزال صغيرًا جدًّا كي يصول في ميادين الحروب. وهكذا فلم يتعجّل رستم وقضى مع غيو بعض الليالي يشربان ويمرحان قبل أن ينطلقا لمساعدة كيكاوس. غضب الشاه من تراخيهما وتنازع مع رستم، بيد أنهما سرعان ما تصالحا بتدخلٍ من النبلاء.

وهكذا وصل رستم وكيكاوس والجيش الإيراني في مواجهة الجيش التوراني بقيادة سهراب، ووقف سهراب ينظر إلى الجنود الإيرانيين في الجانب المقابل من الميدان وإلى جانبه الأسير هازر. طلب سهراب من هازر أن يشير إلى الأبطال والقادة الإيرانيين، وخاصة رستم، فكذب هازر خوفًا من أن تتعرض حياته للخطر، كما أنّ الفارس التوراني الذي أرسله أفراسياب حرص على إخفاء الحقيقة عن الشاب.

تواجه الأب والابن على أرض المعركة في مبارزة بالأيدي. في اليوم الأول عجز أي منهما عن الإطاحة بالآخر، ولكنّ كلًّا منهما شعر بأنه يقاتل خصمًا يساويه في القوة. في اليوم التالي وبعد صراعٍ طويل تمكّن سهراب من التغلب بعض الشيء على أبيه وكان يوشك أن يقتله فاحتالَ عليه رستم وقال له بأنه ليس من شيم الأبطال قتل المبارز من المرة الأولى التي يسقط فيها أرضًا. أثناء المبارزة كان سهراب يكرر السؤال عن رستم، دون أن يكشف هويته لكنّ رستم لم يجب. وحين عرف أنه غير قادر على هزيمة سهراب، دعا رستم ربه قبل المبارزة الثالثة بأن يعيد إليه القوة التي كانت له في شبابه. استجاب الرب لدعائه وفي اليوم الثالث استطاع أن يصرع سهراب: «استل خنجره من خاصرته/ وشقّ صدر ابنه المغوار».

تأوّه سهراب وقال بأنّ ذلك لم يكن خطأ رستم بل سخرية القدر التي جاءت به إلى إيران للبحث عن أبيه كي يُقتل دون أن يجده:

لو صرتَ سمكةً في الماء

أو دخلتَ كالليل في الظلماء

ولو صعدتَ كالنجوم إلى السماء

تاركًا وراءك الأرض التي تحب

فسيثأر والدي منك يومًا

حين يراني في قبري بسببك

فمن بين أولئك الأبطال

واحد سيخبر رستم

أنّ سهراب نُحر

بينما كان يبحث عنك بلا جدوى.

انهار رستم. وكان لدى كيكاوس دواء شاف يمكنه إنقاذ حياة سهراب، لكنه مصداقًا لطبيعته يرفض إرسال الدواء إلى رستم، خوفًا من أن تؤدي نجاة سهراب إلى انهيار ملكه. وقبل أن يطلب رستم بنفسه الدواء من كيكاوس تصله الأنباء عن موت ابنه، ويعلّق الفردوسي على ذلك قائلًا: «الدنيا مُترَعَةٌ بأقدار الجميع/ وكثيرًا ما تلعب أدوارًا ساخرة كهذه».

مأساة سياوش

سياوش هو أصغر أبناء كيكاوس، وكان يتحلى بنبل وشهامة. وقعت سودابه زوجة كيكاوس في غرام ابن زوجها هذا الشاب الهمام وحاولت إغواءه، وحين صدّها اشتكت لكيكاوس بأنه يحاول إغواءها، بيد أن الملك لم يصدقها. عندها تبدأ سودابه في حياكة مؤامرة فيقرران إجراء «اختبار المحنة(*)»، ويوافق سياوش على أن يمتطي جواده ويعبر به النار ليثبت براءته. يؤمر بإشعال نارٍ كبيرة، ويتمكن سياوش من عبورها على جواده

(*) طريقة قضائية قديمة يتم بها تحديد البراءة أو الجرم عن طريق إخضاع المتهم لتجربة قاسية وخطيرة، فإن نجا فيعني ذلك أنه بريء، (المترجم).

سالمًا، فيقتنع كيكاوس ببراءة ابنه ويستدعي سودابه وينكر عليها خبثها، لكنه يُبقي عليها بناء على طلب سياوش، رغم أنها تعود لذلك مرة أخرى لاحقًا.

بُعيد ذلك غزا أفراسياب [حاكم توران] إيران وتطوّع سياوش لقيادة الجيش ضده، فصحبه رستم حارسًا وملازمًا عسكريًا. أثناء ذلك رأى حاكم توران في المنام رؤيا شؤم، فاضطرب وأرسل لسياوش بعض الهدايا طالبًا الصلح، فقبل سياوش وأرسل رستم إلى أبيه ببيانٍ عن المفاوضات الناجحة بينهما.

غضب كيكاوس من هذا الصلح الذي عقده سياوش وقال لرستم إنّ على سياوش إلقاء الهدايا في النار، وإرسال الأسرى إليه كي يقطع رؤوسهم، وشن الحرب على أفراسياب. حاول رستم أن يصرفه عن هذا الأمر لكن دون جدوى، وغادر إلى موطنه سجستان غاضبًا. سياوش أيضًا لم يقتنع بأوامر أبيه ووجدها غير منطقية وغير شريفة، فأمر بعودة الجيش إلى إيران ولجأ هو إلى توران حيث استقبله أفراسياب استقبالًا يليق به وزوّجه ابنته (فرنغيس، أو فريغيس).

لقي سياوش معاملة كريمة من أفراسياب، لكنّ نجاحه الكبير أثار حسد أخي أفراسياب (غرسيفاز) الذي حرّض الملك على سياوش مدعيًا بأنه تحالف سرًّا مع القصر الإيراني للقيام بمؤامرة. انطلت الخدعة على أفراسياب فأرسل جنوده لاعتقال سياوش الذي حاول الهرب لكنه وقع في الأسر. لم تجدِ توسلات فرنغيس - وهي بطلة من بطلات الشاهنامه - ودموعها، فأمر بقطع رأس سياوش، وفي الموضع الذي نزف فيه دمه نمت نبتة سُميت لاحقًا «دم سياوش». غضبت فرنغيس وألقت اللعنات على أبيها، فأمر بقتلها أيضًا لولا أن اكتُشف أنها تحمل طفلًا للأمير المقتول.

أثارت أنباء مقتل سياوش النبلاء والنخبة الحاكمة في إيران، فلاموا أباه كيكاوس لأنه قاد ابنه إلى اللجوء إلى توران. جدير بالذكر أنّ الحداد السنوي على دم سياوش (Savashun) استمر حتى القرن العشرين، ويتقاطع في شكله وطقوسه أحيانًا مع الحداد على الإمام الحسين، مما يعطي انطباعًا بأنه - كتقليد قديم - قد أثّر على طريقة الحداد على استشهاد الإمام الحسين (انظر الفصل الثالث). وفي إشارة مجازية إلى مأساة سياوش كتب حافظ الشيرازي يقول: «قَبِلَ ملك الترك أن يصغي إلى لوم الحاقدين/ فعسى أن يصمه دم سياوش بالعار». وفي روايتها الشهيرة «سووشون» استخدمت الكاتبة سيمين دانشور هذه الثيمة لتروي قصة استشهادٍ سياسي في العصر الحديث.

تضع فرنغيس ابنها كيخسرو الذي سيصبح واحدًا من أشهر الشاهات في الميثولوجيا الإيرانية القديمة. يُحمل الأمير الصغير إلى حدود الصين، ويُرسَل غيو أحد عمّال الشاه في أثره، لكنّ فرنغيس وولدها يتجهان لعبور نهر جيحون نحو إيران. وعندما وصلت الأنباء إلى أفراسياب ذهب في أثرهما لكنهما تمكنا من عبور النهر الواسع المضطرب على ظهر حصان، وهي معجزة تكفلت بها النعمة الإلهية التي يملكها كيخسرو. وهكذا يقرر جده كيكاوس أن يسميه وليًا للعهد مفضلًا إياه على ابنه فريبُرز.

أصبح كيخسرو شاها بارزًا ومثالًا للحاكم العادل، وحارب جدّه التوراني أفراسياب وهزمه ثم قتله كما قتل أخاه الذي كان وراء مقتل سياوش، وبهذا ينتهي العداء الطويل بين إيران وتوران، لكنّ كيخسرو يقرر التنحي وتسليم أمور البلاد إلى لُهْراسْب، وهو من نسل شاه سابق.

ظهور زرادشت

تخلى لهراسب كذلك عن العرش لابنه غُشْتَسْب، والتجأ إلى معبدٍ وعاش متنسكًا. في عهد غشتسب بدأ زرادشت دعوته إلى معتقده الجديد واستطاع أن يقنع به الشاه وقصره. أما أرجَسْب الحاكم التوراني فاعتبر هذا التحوّل خيانة «للمعتقد القديم»، فهاجم إيران بناء على ذلك. ومن غير الواضح لدينا طبيعة ذلك المعتقد القديم، فربما يكون المعتقد الإيراني الذي يعترف بـ«آهورا مازدا» إله النور والخير و«أهريمان» إله الظلام والشر، قبل أن يقوم زرادشت بإصلاح هذا المعتقد وتطويره. من جهةٍ أخرى فإنّ أحداث هذه الدورة الثانية من الشاهنامه تدور في شرق إيران قرب المناطق التي ازدهرتْ فيها البوذية (انظر الفصل الثاني)، ويبدو أن لهراسب نفسه التجأ إلى معبدٍ بوذي. أما التورانيون الذين أدانوا غشتسب لتركه المعتقد القديم فكانوا من آسيا الوسطى.

وأيًا كان الأمر فقد اشتعلت حرب طويلة بين البلدين أدت إلى موت لهراسب، إلى أن استطاع إسفنديار بن غشتسب وولي عهده أن يهزم أرجسب ويقتله. جدير بالذكر أنّ غشتسب كان قد ألقى بابنه إسفنديار في السجن، لكنه أخرجه ووعده بالعرش إن هو حقق النصر.

مأساة إسفنديار

لكن غشتسب نقض وعده، فشكا إسفنديار حاله لأمه التي نصحته بقبول قرار أبيه

كي يبقى في دائرة الحكم. واجه إسفنديار أباه وذكّره بكل الصعاب التي لاقاها لهزيمة أرجسب وطالبه بالعرش كما وعد، بيد أنّ الداهية غشتسب طلب نصيحة من أحد الحكماء العرّافين، فقال له إن إسفنديار سيقتله رستم. وهكذا كي يتخلص من ابنه قال له بأن رستم قد تحدى أوامره وبأن عليه الذهاب إلى سجستان وإحضار رستم مقيدًا بالأغلال، وعندها سيتخلى له عن العرش. دارت بإسفنديار الظنون لكنه مع ذلك ذهب لإخضاع رستم.

عند وصوله إلى رستم أمره بأن يسلّم نفسه ويذهب معه إلى بلاط الشاه مقيدًا بالأغلال، فأجاب رستم بأنه لا يمكن أن يراه أحد مقيدًا بالأغلال وهو حي: «من أمرك بالمجيء وتقييد يدي رستم؟/ السماء في عليائها لا تستطيع تقييد يديّ». وانتهى الأمر بهما إلى عددٍ من المبارزات.

لاحظ رستم خلال المبارزات أنه مهما بذل من جهدٍ فلا يمكنه الإطاحة بإسفنديار، فلجأ إلى نصيحة الطائر السحري سيمرغ الذي أكّد له بأن إسفنديار لا يُقهر، إلا من عينه، وأرشد رستم إلى صنع سهم خاص يستخدمه إن دعت الحاجة. وفي المبارزة التالية تواضع رستم لإسفنديار أكثرً مما سبق وقال بأنه مستعد لإعطائه كنوزًا لا حصر لها وهدايا أخرى إضافة إلى ذهابه إلى بلاط الشاه معه، لكنّ إسفنديار أصرّ على تقييده بالأغلال أو الحرب. عندها:

وضع [رستم] السهم النحيل في القوس
كما علّمه سيمرغ
وأطلق السهم صوب عين إسفنديار
فحوّل العالم في عين البطل إلى ظلام.

ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى قُتل رستم في مؤامرة دبرها ملك كابول، وكان أخو رستم غير الشقيق (شاغاد) طرفًا رئيسًا فيها، لكنّ رستم استطاع قتل شاغاد قبل موته. وبعد فترةٍ مات غشتسب وترك العرش لبهمن بن إسفنديار، فهاجم هذا سجستان ثأرًا لمقتل أبيه، وعاث فيها خرابًا ثم قتل ابن رستم وأخاه. ولبهمن ابنٌ من ابنته هُماي التي تزوجها - حيث كان زواج المحارم مشروعًا ليس فقط في الخرافات الإيرانية بل أيضًا في المجتمع الإيراني القديم. بعد موت بهمن خَلَفَتْه زوجته (وابنته)، ثم خلفها ابنها داراب، في حين هام أخوها ساسان بعيدًا. بعد ذلك وصل دارا بن داراب إلى

العرش، والذي في عهده هاجم الإسكندر الأكبر إيران واحتلها، وبذلك تنتهي الدورة الثانية من الشاهنامه.

بعد إشارةٍ سريعة إلى الأرشاقيين (أو الأشكانيين) في الشاهنامه تأتي الدورة الثالثة في الملحمة، وهي التاريخ الأسطوري للساسانيين، بدءًا من أردشير بابكان مؤسس السلالة الساسانية (انظر ما يلي والفصل الثاني). ولا تذكر شاهنامه الفردوسي شيئًا عن الحقبة السلوقية عندما حكم الإغريق الإسكندريون الأراضي الإيرانية. أما إشارته إلى الأرشاقيين الذين عاشوا لأكثر من أربعة قرون حتى أطاح بهم أردشير بابكان عام 224م، فهي إشارة سريعة رغم أنهم يردون بكثافةٍ أكبر في مصادر أخرى بعد الإسلام (انظر ما يلي والفصل الثاني).

بيد أنّ عملية الحذف الأكبر تتمثل في غياب أية إشارة إلى الأخمينيين مؤسسي الإمبراطورية الفارسية الأولى الذين استطاع الإسكندر الأكبر هزيمة آخرهم (داريوش الثالث). في التاريخ الفعلي يأتي الأخمينيون أولًا ثم يتبعهم السلوقيون الإغريق والذين حل محلهم الأرشاقيون الإيرانيون (البارثيون [أو الفرثيون])، ثم أتى مكانهم الساسانيون الفرس. وهكذا ففي الميثولوجيا الإيرانية أخذ الكِيانيون مكان الأخمينيين الذين ظهروا من منطقة «بارس [فارس]» في الجنوب لا الشرق، والذين حكموا الإمبراطورية من الغرب والجنوب مثلما فعل الساسانيون لاحقًا.

التاريخ القديم: الأخمينيون

في التاريخ القديم كانت إيران تعرف كأرضٍ وكشعب، رغم أنه من المستبعد أن عُرفت الإمبراطورية بهذا الاسم حتى الحقبة الساسانية. وصلت القبائل الآرية إلى هذه الأرض في الألفيتين الثالثة والثانية قبل الميلاد، ومن المرجح أنه قد تم ذلك عبر موجات من الهجرة. استقرت القبائل المرتحلة الإيرانية في الهضبة الإيرانية، ومع الألفية الأولى قبل الميلاد سكن الميديون والفرس والباكتريون والبارثيون الجزء الغربي من الأرض، فيما بدأ البشتون الإيرانيون والبلوش بالاستقرار على الحد الشرقي، في الحد الجبلي لشمال ـ غرب الهند، وداخل ما يعرف الآن ببلوشستان. كما كان هناك إيرانيون آخرون أيضًا كالسكيثيين وقبائل الآلان، ولاحقًا شكّل السيكيثيون إزعاجًا مستمرًا للإمبراطوريات الفارسية عبر الغارات الحدودية.

يبدأ التاريخ الفارسي القديم بإنشاء أول إمبراطورية عالمية على يد كورش الكبير

الأخميني قبل أكثر من 2500 سنة. لم تحافظ هذه الإمبراطورية على مجدها الذي حققته تحت حكم كورش وخليفته داريوش، إلا أنها كانت مع ذلك أعظم إمبراطورية عالمية حين هزمها واحتلها الإسكندر الأكبر في فترةٍ قصيرة عام 330 ق.م. ويعد موت الإسكندر أُسست الإمبراطورية السلوقية وأدخلت ملامح الثقافة الإغريقية إلى الأراضي الفارسية، ولكن ليس بدرجةٍ تكفي لتصنع لها جذورًا راسخة في التطورات الثقافية التالية. بدأ الإيرانيون البارثيون في شمال الشرق بتشكيل دولةٍ منذ عام 247 ق.م، رغم أنّ الأمر استغرق قرنًا كاملًا كي تتأسس الإمبراطورية الأرشاقية البارثية على نحوٍ تام. ومع ذلك فقد بقي شيء من الثقافة الهيلينية تحت حكم الأرشاقيين الذين أطاح بهم لاحقًا أردشير بابكان في عام 224م بسرعةٍ معهودة في التاريخ الإيراني. كان الساسانيون من الفرس، وبما أنهم ظهروا من فارس فقد حاولوا إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية التقليدية رغم أنها لم تكن كبيرة وقوية مثل إمبراطورية الأخمينيين. وبعد أكثر من أربعة قرون أطاح بهم العرب المسلمون في وقتٍ قصير كذلك.

إن الأسباب الكامنة وراء سرعة قيام هذه الإمبراطوريات وسقوطها متنوعة وكثيرة، إلا أنّ النظام الاستبدادي الذي ميزها جميعها لعب دورًا أساسيًا في تسريع سقوطها عند مواجهتها لمعارضة قوية، حيث إنّ نظامًا كهذا لم يتمكن من توفير قاعدة اجتماعية يمكن للدولة الاعتماد على ولائها ودعمها في وقت الحاجة للدفاع عنها والحفاظ عليها. كان هذا هو الحال عند سقوط داريوش الثالث آخر الأباطرة الأخمينيين في القرن الرابع قبل الميلاد، وكذلك عند سقوط محمد رضا شاه في القرن العشرين. والمؤرخون القلائل الذين لاحظوا هذه الظاهرة [أي سرعة سقوط الدول] عادة ما ينسبونها إلى إقصاء الطبقة البسيطة من الشعب عن الدولة، بيد أنّ هذه الدول سقطت بسرعة لأنها في اللحظة الحاسمة لم تجد دعمًا من أي من الطبقات الاجتماعية، خاصة الطبقات العليا والتي - في المجتمعات الطبقية على النمط الأوروبي - عادة ما تدافع عن الدولة في مواجهة القلاقل الداخلية والغزو الخارجي (انظر الفصول 3، 6، 8، 12).

الميديون والفرس

من بين الرحّل الإيرانيين المتعددين الذين بدؤوا بالتحرك في الأراضي الإيرانية من شمال - الشرق وشمال - الغرب في الألفية الثانية قبل الميلاد، كان مقدرًا للميديين والفرس أن يشكلوا إمبراطورية محلية وأخرى عالمية (على الترتيب). في بداية القرن

الثامن قبل الميلاد اتحدت القبائل الإيرانية الميدية تحت قيادة أحد زعمائها (ديوكو) والذي سماه الإغريق (ديوسيس Deioces). كان ديوكو إذن مؤسس الدولة الميدية الوليدة، والتي كان عليها أن تصارع من أجل البقاء جيرانًا أقوياء مثل آشور وأورارتو (أرمينية) والسكيثيين الذين كانوا أيضًا من عرقٍ إيراني. كانت عاصمة الميديين إكباتانا ومعناها «مكان التجمع» وهي الآن مدفونة تحت مدينة همذان. وكان حفيد ديوكو (سياكزاريس، أو بالفارسية: هووخشتره) في وقتٍ من الأوقات تابعًا للسكيثيين لكنه في نهاية الأمر عزز موقفه بهزمهم وإخضاع بعض المناطق حول بحيرة أورميا في ما يعرف الآن بأذربيجان.

أثناء ذلك في وقتٍ ما من القرن الثامن الميلادي تحركت القبائل الإيرانية الفارسية نزولًا من شمال ـ الغرب واستقرت في جبال بختياري الغربية الوسطى. شكلوا دولة تابعة للميديين، وتحت حكم (تيسبيس، وبالفارسية: چيش‌پيش) ملك مدينة أنشان مدوا حكمهم إلى جنوب ـ الشرق على حساب العيلاميين، وهي حضارة محلية قديمة. أما الأرض المنتزعة من العيلاميين فأصبحت تعرف باسم «بيرسيس Persis» (بالفارسية پارسا، وهي محافظة فارس الحديثة) على اسم سكانها الجدد. وهكذا أصبح تيسبيس ملك بيرسيس وأنشان، إلا أنه قبل مماته في 640 ق.م قسّم مملكته بين ابنيه كورش وأريارمنه، فأصبح كورش ملك أنشان، وأريارمنه حاكمًا على الجزء الجنوب ـ شرقي من بيرسيس. ولم تتوحد المملكتان الفارسيتان الصغيرتان إلا في زمن قمبيز الأول (كمبوجيّه) ملك أنشان ووالد كورش الكبير. كان قمبيز تابعًا لسياكزاريس الميدي الذي كان في هذا الوقت قد هزم الأشوريين وحطّم نينوى للأبد، ومدّ إمبراطوريته من ساحل قزوين إلى عيلام.

ولم يُكتب للإمبراطورية الميدية ـ التي نمت وأصبحت كبيرة وقوية تحت حكم سياكزاريس ـ أن تستمر طويلًا، وكان عهد ابنه استياجس (أزدهاك، 584-550 ق.م) عهد سلم نوعًا ما، إلى أن أطاح به كورش الكبير حفيده من ابنته مندانه التي كانت متزوجة من الملك الفارسي قمبيز الأول. جدير بالذكر أن ثورة كورش وانتصاره على أزدهاك كانت أيضًا قصيرة وحاسمة.

كورش الكبير

استطاع كورش (559-529 ق.م) في عام 550 ق.م أن يوحّد الميديين والفرس.

وينقل هيرودوت أسطورة مفادها أنه بعد مولد كورش رأى أزدهاك رؤيا في المنام فسّرها عرّافوه بأنّ حفيده سيطيح به، فأمر وكيله بقتل الطفل. لم يقوَ الوكيل على فعل ذلك، فأوكل الأمر إلى راعي قطيعه، بيد أنّ الراعي أبقى على الطفل وربّاه في كنفه. وعندما بلغ كورش عشرة أعوام اتضحت من سلوكه خصلات تشير إلى أنه ليس من أبناء العامة، فشكّ أزدهاك في الأمر وسأل وكيله القديم فاعترف بأنه لم يقتل الطفل. غضب الملك ومكر به مكرًا فجعله يأكل لحم ابنه، وسمح لكورش بالعودة لأبويه قمبيز ومندانه. يتضح أنّ هذه أسطورة تتكرر في حكايات وشخصيات تاريخية وأسطورية عديدة، بيد أنها قد لا تفتقر تمامًا إلى القيمة التاريخية.

خلف كورش والده على عرش أنشان وبيرسيس (فارس) عام 559 ق.م، وثمة أساطير عديدة حول ثورة كورش على جدّه، بيد أنّ ترحيب الميديين جميعًا بهذه الثورة وقيام البابليين بحلّ ارتباطهم بالميديين لعب دورًا هامًّا في الأمر. وبعد احتلاله أرض الميديين ابتدأ كورش مشوار الفتوحات، ومع حلول عام 530 أو 529 (سنة وفاته) كان قد أنشأ أول إمبراطورية عالمية. احتل كورش ليديا وأجزاءً كثيرة من آسيا الصغرى بما في ذلك بعض جزرها الإغريقية. ولطالما ساد اعتقاد بأن تاريخ احتلال ليديا هو 547 ق.م.، لكن البحوث الجديدة شكّكت في هذا التاريخ. بعد بضع سنوات وجّه كورش اهتمامه بالشرق لتأمين حدوده الشرقية من غارات الرحّل، فاحتل مناطق شاسعة تضمّ هركانيا وبارثيا وسغديانا حتى نهر سيحون الذي يصب في بحر آرال. أدخل كورش الزراعة في هذه المناطق وبنى مدنًا محصنة ـ أشهرها الآن مدينة سمرقند في أوزبكستان ـ لحماية الجزء الشمال ـ شرقي من إمبراطوريته من هجمات الرحّل من آسيا الوسطى.

غير أنّ فتحه الأكبر تحقق في 539 ق.م. باحتلاله بابل التي كانت أقدم حضارة باقية في المنطقة، وتشتمل على بلاد ما بين النهرين وسورية وفينيقيا وفلسطين. إنّ العدل والاعتدال الذين عامل بهما كورش شعوبه المحتلة جعلا منه أسطورة، و«أسطوانة كورش» الموجودة حاليًّا في المتحف البريطاني ـ والتي فيها إعلان حرية رعاياه في مسائل الثقافة والدين ـ توصف أحيانًا بأنها الميثاق الأول لحقوق الإنسان. وفي حين أنّ مصطلح «حقوق الإنسان» مفهوم معاصر لا يتعدى تداوله مئتي سنة ـ حيث يُنسب إلى الثورتين الأميركية والفرنسية ـ إلا أنّ التسمية قد تكون مناسبة جدًّا في تسليطها الضوء على الاعتدال والتسامح من وليّ نعمةٍ عظيم في عصرٍ يغلب عليه غياب الاعتدال

والتسامح. من الواضح لدينا أنّ كورش كان يبجّل الإله البابلي «بل» (أو مردوخ)، واشتُهر كذلك بتحرير اليهود من السبي وأمره بإعادة بناء الهيكل في أورشليم.

حين بدأ كورش فتوحاته كانت عاصمته أنشان، ثم جعل عاصمته الثانية إكباتانا بعد أن مد حكمه إلى ميديا. وفي العاصمة الثالثة بابل تم تتويجه رسميًا كملك، لكنه عاش في كل هذه المدن في أوقات مختلفة. أنشأ عاصمته الجديدة والفارسية تمامًا (باسارغاد) - والتي يمكن أنها كانت تعني «معسكر الفرس» - على بعد حوالي 150 كم شمال - شرق مدينة شيراز المعاصرة. بدأ إنشاؤها في 546 ق.م أو بعد ذلك، ولم تكن قد انتهت بعد حين مات كورش عام 530 أو 529 ق.م، فظلت هي العاصمة الفارسية إلى أن بدأ داريوش ببناء عاصمة أخرى في برسيبوليس.

يمتد الموقع الأثري في باسارغاد على مساحة 1.6 كم^2 ويحتوي على قبر كورش - وهو أكبر صرح باق - وقلعة «تل التخت» التي تقبع فوق هضبة مجاورة، وبقايا قصرين ملكيين وحدائق. وكان هناك نقش فوق البوابة باللغة الفارسية القديمة والعيلامية والبابلية معناه: «أنا كورش، الملك، الأخميني». أما الحدائق فهي أقدم مثال معروف على التصميم الرباعي المعروف باسم «تشار باغ». ورغم أنها الآن حطام، فقد مثلت باسارغاد الفن الفارسي في أروع صوره في هذه الحقبة التاريخية؛ حيث امتزج الفن الإيراني المحلي بتأثيرات معمارية وزخرفية من الأراضي البابلية والمصرية وغيرها، مما أدى إلى إنتاج أثر مَزجيّ فريد، بحيث غدت أعجوبة فنية رفعها بعض الباحثين إلى درجةٍ تفوق المجمّع المهيب المكتمل في برسيبوليس.

تتعدد الروايات حول موت كورش، فوفقًا لهيرودت قُتل كورش في معركة حينما سارع إلى الشرق لمواجهة المتعدّين الرحّل من أصل إيراني، أما زينوفون فذهب إلى أنه مات ميتة طبيعية، وتفيد رواية أخرى بأنه جُرح جرحًا قاتلًا خلال رحلةٍ إلى الشرق الأقصى. كان كورش قد جعل ابنه الأول قمبيز ملكًا على بابل وأمره بأنْ يعدّ العدّة لغزو مصر، في حين كان ابنه الأصغر برديا مسؤولًا عن المحافظات الشرقية. وقبل التوجه لمصر في 525 ق.م. قتل قمبيز أخاه سرًّا، فيما يبدو أنه تحسّب من انقلابه عليه أثناء غيابه. احتل قمبيز مصر، ويسود اعتقادٌ بأن تعامله مع شعب مصر افتقر إلى التسامح الديني والثقافي، رغم أن بحوثًا جديدة تحاول تعديل هذا الرأي. في أثناء ذلك وصلته

الأنباء بأن نصابًا في بلاد فارس ادعى بأنه برديا واغتصب العرش، فهرع عائدًا من مصر ومات في الطريق ربما جارحًا نفسه بسيفه بالخطأ وربما منتحرًا، وربما بطريقة أخرى.

أما المغتصِب الذي يدعى جاوماتا فكان ميديًا من قبيلة ماغي، والتي عادة ما كان أفرادها شخصيات متدينة، رغم أنه من غير الواضح ما إذا كانوا في ذلك الوقت رجال دين زرادشة. حكم جاوماتا قرابة ثلاث سنوات إلى أن تمكّن داريوش ومن معه في عام 522 ق.م. من الإطاحة به. وثمة أسطورة تقول بأنّ هذه العصبة المتآمرة على جاوماتا كي يختاروا ملك الملوك من بينهم اتفقوا على الاجتماع ذات صباح واختيار الشخص الذي يصهل فرسه أولًا، فكان فرس داريوش إثر حيلةٍ ذكية قام بها سائسه.

تعتمد هذه الرواية عن جاوماتا وسقوطه على نقوش داريوش المذهلة في بهيستون (بيستون) قرب كرمانشاه الحديثة، وعلى كتابات هيرودوت. قد تكون هذه الرواية حقيقية، ولكن من جهةٍ أخرى ليس من الخطأ أن نفكر باحتمالات أخرى؛ فمثلًا قد يكون المغتصب هو في الحقيقة برديا في حال لم تكن قصة اغتياله حقيقية أو إن كان قد نجا منها. ربما ثار وأعلن أنه الملك في غياب أخيه، مما يمكن أن يؤدي إلى انتحار أخيه أو مقتله في طريق العودة. في هذه الحالة ستكون هناك ثورتان: برديا ضد قمبيز، وداريوش ضد برديا.

وأيًا ما كانت الحقيقة، فإن قتل الإخوة بعضهم البعض وقتل الأبناء والأبوين كانت علامات مألوفة في التاريخ الإيراني، تتمخض عن الطبيعة الاستبدادية للسلطة، وعن حقيقة أنّ نجاح أي متمردٍ كان دليلًا كافيًا على امتلاكه «النعمة الإلهية»، وبذلك يكون حكمه شرعيًا (راجع المقدمة). أما إن كانت قصة جاوماتا كلها صحيحة فتجدر الإشارة إلى كونه شخصية دينية وحاكمًا شعبيًا ألغى التجنيد وأعفى الناس من الضرائب لمدة ثلاث سنوات. ومما يجعل هذه الحادثة مألوفة في التاريخ الفارسي سلسلة الثورات التي اندلعت بعد سقوط جاوماتا ـ والتي نجح داريوش في قمعها ـ فموت أي حاكمٍ كان يؤدي بشكلٍ يكاد يكون دائمًا إلى الفوضى، وإن لفترةٍ قصيرة.

كان داريوش (522ـ486 ق.م) أخمينيًا وإداريًا متمكنًا قسّم إمبراطوريته الواسعة إلى عشرين مرزبانية (أو ولاية)، على كل واحدة منها مرزبان أو حاكم، وقائد عسكري مستقل عنه، ويراقب نشاط كل منهما جهاز مخابرات «عيون الشاه وآذانه» لإحباط أي

تمرد محتمل. ولقد استمر هذا النظام بأشكال مختلفة حتى وقت قريب، ومن أهم من استخدمه البهلويون.

بيد أن ذلك لم يمنع اندلاع الثورات والتمردات في المناطق والمحافظات، وهو أمرٌ غير مستغرب في إمبراطورية شاسعة كهذه تتكون من شعوب متنوعة محكومة بوسائل المواصلات والتقانة المستخدمة في ذلك العصر. كانت هناك ثورات في بابل وغيرها، ولكن في ضوء ما حدث لاحقًا يظهر أنّ أهم تلك الثورات حدثت في أيونيا والتي أدت إلى الهزيمة في ماراثون قبل وفاة داريوش ببضع سنوات، إلا أنّه استطاع مدّ حدود الإمبراطورية إلى القوقاز بعد بحر قزوين وبعد نهر جيحون، والتي كانت تقطنها شعوب مرتحلة إيرانية وغير إيرانية.

كانت سلطة الملك مطلقة واستبدادية، وكان المرازبة على الرغم من استقلاليتهم بشكل كبير في مناطقهم يخضعون للسلطة نفسها بوصفهم يخدمون الحاكم. كانت العدالة تعني أنهم وغيرهم من مسؤولي الدولة لا يمارسون سلطتهم أبعد مما يقرّ الملك شرعيته. نظّم داريوش سك العملات وأدخل عملات «دارك» أو «زارك» الذهبية، ووحّد الضرائب رغم تراوح قيمتها بين المرزبانيات الغنية والفقيرة. كان لكل مرزبانية حصة ضريبية من الذهب والفضة، وكانت في بعض الحالات مثل بابل ثقيلة جدًا بحيث أدت إلى انهيار اقتصادي. وكانت هناك طريقة أخرى استمرت بأشكال مختلفة حتى القرن التاسع عشر، وهي «الإقطاع tax - farming»، حيث يتم التعاقد في كل محافظة مع أحد الأثرياء ذوي النفوذ ليسلّم الدولة مبلغًا ضريبيًا سنويًا ثابتًا على أن يتكفل هو بجباية الضرائب من العوائد التي تحققها المحافظة. ولئن كانت هذه الطريقة ناجعة في ملء خزينة الدولة، إلا أنها في الواقع وضعت الشعب تحت رحمة ذلك «الإقطاعي»(*).

لم يكن داريوش مجرد حاكم مدني وعسكري متمكن، بل كان أيضًا رجل رؤية وعظمة، واعيًا لأهمية بناء الصروح باسمه وترك أثره للأجيال المستقبلية. بدأ بناء مجمع القصور المسمى بيرسيبوليس على بعد حوالي 70 كم شمال - شرق شيراز، وهي بناءات ساهمت في قوته ومجده مثلما كانت أثرًا فنيًا بديعًا. كانت هذه هي العاصمة الجديدة والأهم بالنسبة للإمبراطورية، إلى جانب إكباتانا وبابل وسوسة التي بنى فيها أيضًا قصرًا

(*) الإقطاع هنا ليس نفسه الإقطاع الذي كان معروفًا في الغرب حيث يكون الإقطاعي مالكًا للأرض ومن عليها من العبيد، (المترجم).

بارزًا لم يبق منه شيء للأسف. وحيث إنّ داريوش كان في حركةٍ دائبة فقد كان ممكنًا أن يقضي الملك وحاشيته الشتاء في سوسة والربيع في بيرسيبوليس ويذهبون إلى المرتفعات الباردة في إكباتانا صيفًا.

تشير الأدلة الأثرية إلى أن أقدم بقايا لبيرسيبوليس يعود تاريخها إلى حوالي 518 ق.م، أي بعد أربع سنوات فقط من تولي داريوش العرش. ويذهب بعض الباحثين إلى الإشارة بأنّ كورش هو الذي اختار موقع بيرسيبوليس، في حين إنّ داريوش هو الذي بنى المصطبة والقصور العظيمة. أمر ببناء قصر أبادانا وقاعة المناظرات، والخزينة الملكية وما يحيط بها، والتي انتهى بناؤها خلال عهد ابنه زركسيز (خشايارشا). هذا وقد تبع ذلك تشييدٌ أكثر استمر حتى سقوط السلالة الأخمينية.

أعظم قصور بيرسيبوليس وأكثرها أبهة هو أبادانا، والذي يُستخدم لضيوف ملك الملوك. بدأ العمل به في 515 ق.م وانتهى بعد ثلاثين سنة. كان للقصر قاعة كبرى على شكل مربع فيها اثنان وسبعون عمودًا بقي منها ثلاثة عشر في المنصة العظيمة في بقايا المدينة. كانت تلك الأعمدة تحمل الثقل الهائل للسقف، وكانت تيجانها منحوتة على شكل حيوانات، كالثور ذي الرأسين، والأسود والنسور، ويربط بين هذه الأعمدة عارضات من السنديان والأرز. أما الجدران فكانت مبلطة ومزخرفة بصور الأسود والثيران والزهور. وكان اسم داريوش وتفاصيل إمبراطوريته مكتوبة بالذهب والفضة على صفائح موضوعة في صناديق حجرية مغطاة في أساسات الزوايا الأربع من القصر. وهناك سلّمان متطابقان مبنيان على الجانبين الشمالي والشرقي من أبادانا. وكان هناك أيضًا سلمان آخران في وسط المبنى. أما المناظر الخارجية الأمامية للقصر فتحفل بصور «الخالدين»، أي الخاصة من حرس الملك.

ولا يقل عن ذلك أبهةً الشارع الملكي من سوسة إلى ليديا، حيث يعد عملًا فذًا من الهندسة الميدانية. كان للشارع مئة وإحدى عشرة محطة تحرسها دوريات عسكرية، ويستغرق قطعه ثلاثة شهور وهي فترة قصيرة بالقياس إلى ذلك العصر، وكان يستخدمه رُسل الملك لاستقبال المعلومات وإيصال الأوامر. وبالدرجة نفسها تقريبًا من الروعة كان تشييد قناةٍ في مصر (بدأت قبل الاحتلال الفارسي) من النيل إلى البحر الأحمر، تربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

في نقوشه كان داريوش يخاطب آهورا مازدا الإله الزرادشتي الأعظم كإله معظم

يدين له بسيادته على الأرض. ويمكن اعتبار هذا دليلًا على أنه كان زرادشتيًا، بيد أنّ هناك أدلة أخرى تجعل ذلك أمرًا مستبعدًا. أولًا، لا يمكن أن تكون الزرادشتية دين الدولة لأنه إن كان الأمر كذلك فلن يكون داريوش متسامحًا مع أديان وآلهة أخرى بل ومعبرًا عن تبجيله لها أيضًا. ثانيًا، لا يرد اسم زرادشت في أي من النقوش، وثالثًا، دُفن الملوك الأخمينيون ومنهم داريوش في مدافن تتعارض مع القانون الزرادشتي الصارم الذي يقضي بوجوب أن يكون الأموات مكشوفين. رابعًا، كان آهورا مازدا أيضًا واحدًا من الثالوث الإيراني ما قبل الزرادشتي، آهورا مازدا - ميثرا - أناهيتا. وإضافة إلى ذلك فديانة المعبودات الإيرانية كلها ازدهرت في هذا الوقت وليس من المؤكد أن الفرس العاديين كانوا قد تشربوا الزرادشتية بشكل كامل (انظر الفصل الثاني).

اندلعت حرب داريوش مع أثينا بعد أن أخضع الأيونيين وغزا بعض الجزر الإيجية، وأخمد الثورة التي قامت بها بعض المدن الإغريقية في آسيا الصغرى والتي كانت أثينا تساندها. دارت المعركة الحاسمة في ماراثون عام 490 ق.م. وهُزم فيها الفرس، ويُعد ذلك من وجهة نظر الإمبراطورية الفارسية نكسة هامشية، في حين إن الطرف الأوروبي المنتصر يعتبر ذلك حدثًا تاريخيًا.

نهاية التوسّع

كان خشايارشا (486-465 ق.م) نائبًا للملك في بابل حين توفي أبوه فصعد على العرش. لم تكن لخشايارشا عبقرية أبيه أو كورش الكبير، وقد أدى الانتصار الإغريقي إلى مجموعة من الثورات في آسيا الصغرى ومصر استفحلت إثر موت الشاه، بطريقةٍ معهودة في تاريخ إيران. وهكذا كانت المهمة الأولى لخشايارشا هي أن يخمد تلك الثورات، وكان أقل نزوعًا إلى الحملات التوسعية لإمبراطوريته القوية منه إلى حياة البلاط وبناء القصور، بما في ذلك إضافاته الكبيرة في بيرسيبوليس. بيد أنه كان هناك ضغط متزايد من أتباعه ومن المنفيين الأثينيين للانتقام من أثينا وقهر الإغريق.

في عام 480 ق.م. حشد الشاهنشاه خشايارشا أكبر جيش رأته البشرية حتى ذلك الوقت - رغم أن العدد الذي ورد في المصادر الإغريقية (مليون جندي) مبالغ فيه - فعَبّر مضيق الهيليسبونت [الدردنيل] وأحكم قبضته على ثيساليا ومقدونيا وكسر المقاومة البطولية للإسبرطيين في ثيرموبيلاي واحتل أثينا وأحرق أكروبوليس. إلا أنّ غالبية الإغريق لم يستسلموا وركّزوا أسطولهم على سلاميس وهزموا قوات الشاهنشاه

في البحر أمام عينيه من عرشه الموضوع على الشاطئ. ولقد أضاع الشاهنشاه الفرصة المتبقية للانتصار الفارسي برد فعله الغاضب حيث قتل أميراله الفينيقي مما دعا عددًا كبيرًا من الجيش إلى الفرار، فانسحب إلى فارس، مما أنهى الطموحات الفارسية في توسيع إمبراطوريتها إلى أوروبا.

كان خشايارشا حاكمًا نَزِقًا ميالًا إلى التهور والقسوة، واغتيل في انقلاب داخل قصره، وهو أول انقلاب من نوعه في التاريخ الإيراني إن أخرجنا جاوماتا من هذه الحسبة. في هذه الحالة كان منفذ الاغتيال ابن الشاه نفسه.

الانحدار التدريجي

كان مكتوبًا للإمبراطورية الأخمينية أن تبقى لأكثر من مئة وثلاثين سنة بعد وفاة خشايارشا قبل أن يحتلها الإسكندر الأكبر، ولكن على الرغم من أن الإمبراطورية بقيت دون نظيرٍ لها في الحجم والقوة فإنها قد تجاوزت مرحلة الذروة، ولم يكن لها أن تستعيد المجد الذي حققه مؤسسوها. وقد اتصف ما بقي من الحكم الأخميني في أغلب مراحله بدسائس واغتيالات وصراعات داخل القصر على الخلافة، مع ثورات متكررة عادة ما تكون في أكثر من محافظة في الوقت نفسه. أصبح سفك الدماء ملمحًا متكررًا في القصر والعائلة الحاكمة، وخرجت بعض المرزبانيات فعليًا من حكم الملك. ورغم محاولة أرتحشستا الثالث إحياء الإمبراطورية قبل موتها، إلا أنّ الأساسات كانت قد ضعفت بدرجةٍ لا ينفع معها الإصلاح.

كان على أرتحشستا الأول (أردشير 465-424 ق.م) أولًا أن يخمد ثورة أخيه مرزبان باكتريا في الجزء الشرقي للإمبراطورية، وأتبع ذلك بذبح بقية إخوته. بعدها أخمد ثورات في مصر وسورية، وكانت سياسته تجاه الإغريق أن يستخدم الذهب للتفريق بين سلطةٍ محلية وأخرى، فتمكن بذلك من إثارة إسبرطة على أثينا لكن هذه العداوة لم تستمر وعندما اتحدتا هزمتا الملك العظيم في حرب خسر بسببها الملك بعضَ المدن الإغريقية التي كانت تحت يديه وكثيرًا من هالة الفرس بين الإغريق، وكما خسر الملك أيضًا بعض الأراضي على الحدود الشرقية للإمبراطورية. أما في بابل فقد استخدم سياسة «الفَرسَنة» مما أحدث معارضة كبيرة، لكنه استمر في علاقاته الودية مع اليهود.

وكالعادة كان هناك صراع على العرش بعد وفاة أرتحشستا، حيث سرعان ما فقد

ابنه خشايارشا الثاني العرش لصالح فردٍ من العائلة حكم باسم داريوش الثاني. كان عهده مليئًا بالدسائس والفساد، واستمر في استخدام الذهب الفارسي في سياسته مع الإغريق محققًا نتائج مختلفة في كل مرة. وعندما ثار مرزبان ساردیس أرسل إليه قوات نجحت في إخضاعه، رغم أن ابن المرزبان أكمل الصراع الذي ابتدأه والده. أما مصر فكانت في ثورة مستمرة، وفي عام 411 ق.م ثار المصريون من جديد ولكنّ الثورة همدت بوفاة داريوش في وقتٍ لاحق من العام نفسه.

خلف أرتحششتا الثاني أباه، رغم أن أمه كانت تفضل أخاه الأصغر منه كورش، وحرصت على أن يكون مرزبان ليديا وقائد الجيش في آسيا الصغرى. حاول كورش الصغير قتل أخيه أثناء احتفالات التتويج، لكن أمه أنقذته من العقاب وعاد إلى مرزبانيته وقيادته للجيش في آسيا الصغرى. وحيث إنّه اتسم بشجاعة وجرأة عالية فسرعان ما ثار ضد أخيه على رأس جيش قوي وكاد أن ينتصر، قبل أن يُطاح به. ويعتقد البعض بأنه لو كان قد نجح في ثورته لأوقف الانحدار المستمر للسلالة والإمبراطورية الأخمينية. وكما هو معروف لم يستطع أرتحششتا الثاني أن يمنع العشرة آلاف مرتزق إغريقي في جيش كورش من العودة إلى اليونان، وهذه الرواية ذكرها زينوفون باستفاضة.

لكنه استطاع أن يستعيد مدن أيونيا من الإغريق، وإن كان بالذهب أكثر منه بالعمل العسكري. رغم هذه النجاحات كانت الإمبراطورية في مأزق كبير، فقد كان المصريون في ثورة مستمرة منذ تولي أرتحششتا العرش ولم تنجح محاولات قهرهم. وثار عدد من المرازبة ثم تطور الأمر إلى جميع الدول غرب الفرات بما في ذلك قبرص، كما أصبحت الضرائب ثقيلة ظالمة. استطاع أرتحششتا أن يقمع انتفاضة الفلاحين والحرفيين الذين كانوا بالكاد يطعمون أنفسهم، لكن تلك الانتفاضات كانت صفة غالبة في الأحداث الجارية. مات الشاه بعد حكمٍ طويل عانى فيه من الدسائس داخل قصره، وأصبح فيما بعد يُذكر كملكٍ ضعيف لا يُعتمد عليه ومتعطش للدماء تؤثر أمه في قراراته، ملكٍ لم يستطع حماية حدود الإمبراطورية.

أما أرتحششتا الثالث (359 ـ 338 ق.م) فقد تولى عرش والده وقتل إخوانه وأخواته الكثيرين، وجمع بين القسوة والإرادة الحديدية التي طبّقها لاستعادة قوة الإمبراطورية ومجدها. تمكّن من قمع المرازبة المتمردين والكادوسيين الذين كانوا ثائرين لبعض الوقت، بقسوةٍ شديدة. أما مصر فقد استعادها بعد محاولتين، وعاقبها

بشدة. شعرت اليونان بضغط كبير من إعادة ترتيب البيت الفارسي وتوسّعه تحت قيادة حازمة، بيد أنّ الحملات الساعية إلى توحيد الإغريق وغيرهم ممن يشاركهم ثقافتهم لم تفلح. في هذه الأثناء ظهرت قوة جديدة من مقدونيا لم تكن هيلينية ولكنها إغريقية الثقافة، واستطاع حاكمها فيليب الذي ضمّ بعض الأراضي الإغريقية أن يكسب اعتراف الإغريق به كحاكم يحتاجون إليه لمواجهة الفرس. تحرك فيليب بحذر وبدأ بتوقيع اتفاقية سلام مع الملك العظيم، وبعد مدة غير طويلة في 338 ق.م هاجم فيليب اليونان وأنهى الاستقلال اليوناني، وفي العام نفسه قُتل الملك الفارسي على يد جنراله باغواس.

كانت هذه بداية النهاية للإمبراطورية الأخمينية العظيمة. قتل باغواس ابنَ أرتحششتا بالسم أيضًا بُعيد توليه العرش، وليس غريبًا أنه في ذلك الوقت لم يبق ولي عهد للعرش، فوقع الاختيار على داريوش الثالث أحد أقرباء العائلة (335-330 ق.م)، وكان هو أيضًا على وشك أن يموت بالسم لولا أنه استبق باغواس وسمّمه أولا.

الإسكندر وسقوط الأخمينيين

تمكّن فيليب المقدوني من بناء جيش قوي قبل أن يتم اغتياله، فقاد خليفته ابنه الإسكندر جيشًا من أربعين ألف رجل لم يجدوا مقاومة لهم واستطاعوا أن يحرروا مستعمرات فارس الإغريقية. تقابل الجيشان لأول مرة في غرانيكوس حيث هُزم الفرس. لم يلقِ داريوش كثير بالٍ للإسكندر في البداية، لكنه بعد ذلك قاد جيشًا كبيرًا وقابله في أيسوس حيث تكررت الهزيمة واحتل الإسكندر سورية ورحبت به مصر. وعندما رفض الإسكندر عروض السلام التي قدمها داريوش تقابل الجيشان في المعركة النهائية عام 331 ق.م في كوكميلة بين سفوح الجبال الآشورية. هنا انكسر الجيش الفارسي وهرب داريوش إلى إكباتانا. كان هذا بمثابة تنازل عن العرش فقتله اثنان من مرازبته. كان المدخل إلى سوسة وبيرسيبوليس مفتوحًا لقوات الإسكندر، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت بيرسيبوليس قد أحرقت عمدًا أم عن طريق الخطأ. بعد ذلك شقّ الإسكندر طريقه وأخضع المحافظات الشرقية عابرًا آسيا الوسطى إلى الهند، ويقال إنه تزوج فتاة نبيلة باكترية تسمى «روكسانا» (روشاناك). كما يُذكر كذلك أنه في سوسة تزوج بنتًا لداريوش اسمها «ستاتريا»، وتزوّج بعض جنرالاته وجنوده أيضًا فتيات فارسيات، بيد أنّ الفكرة التي انتشرت سابقًا بأن الإسكندر كان ينوي توحيد اليونان وفارس قد رفضتها البحوث التاريخية الجديدة.

وهكذا فقد تقوّضت الإمبراطورية الفارسية العظيمة بسرعةٍ أكبر من تأسيسها.

الأساطير الفارسية عن الإسكندر

توجد هذه الأساطير في كتاب «شاهنامه» الفردوسي، وكتاب «إسكندرنامه» (كتاب الإسكندر) لنظامي الكنجوي وبعض المصادر الأخرى، وتبيّن كيف أنّ الإيرانيين تبنوا هذا المحتلّ كواحد منهم ورفعوه إلى مستوى الحكماء. كان فيلقَس (تحريف لفيليبس) ملك الروم (أي اليونان) يعيش في عصر الملك الفارسي داراب بن همّاي (انظر أعلاه). تنشب حربٌ بينهما فيلتمس فيلقَس الصلح ويخطب داراب يد ابنته (ناهد) ويتزوجها. لاحقًا يخفت اهتمامه بناهد ويرسلها إلى أبيها دون أن يعرف بأنها حبلى، فتلد ولدًا تسميه «سِكَندر» (= الإسكندر). يتظاهر فيلقس بأن هذا هو ابنه هو ويجعله وريثًا لعرشه يصبح بعد مماته ملك الروم. وطبقًا لهذه الأسطورة إذن فإنّ الإسكندر نصف فارسي من نسب غشتسب وبهمن، وأخ غير شقيق لدارا شاه فارس المعاصر له.

ثمة فيلسوف يسمى أرسطاطاليس (=أرسطو) يصبح كبير مستشاري سِكندر في كل شؤونه. يرسل دارا مبعوثًا لسكندر يطلب منه الجزية، فيرفض سكندر ويحتل مصر، ثم يتجه لإيران. يلتقي الجيشان عند نهر الفرات، وبعد أسبوع من القتال تظهر عاصفة غبار تعمي الفرس، الذين انسحبوا لا لضعفٍ وإنما بسبب كارثةٍ غامضة. يحتل جيش سكندر بيرسيبوليس العاصمة الفارسية في حين ينسحب دارا ورجاله إلى كرمان. يتجاهل سِكندر مراسيل دارا، وتتمكن قواته من هزيمة الجيش الفارسي غير المتحمس. هنا يرى اثنان من مستشاري الشاه أنه لا بد سيفشل فيقرران قتله أملًا في الحصول على بعض المزايا من سكندر، فيهاجمان دارا ويجرحانه جرحًا قاتلًا ويخبران سكندر بما فعلاه. يطلب منهما سكندر أن يقوداه إلى الشاه، ويخبر دارا أنه سيعيده إلى العرش الفارسي وينتقم انتقامًا شديدًا من مغتاليه، فيسأله دارا أن يعتني بأولاده وأنسبائه ويتزوج ابنته روشاناك (= روكسانا)، فيقبل سِكندر بذلك، ويموت دارا بعدها. وكما جاء في شعر نظامي في «إسكندرنامه»: «المسؤول الذي قَبِل نهض، والسائل الذي سأل نام».

أعلن سكندر نفسه خليفة لدارا، وتعهد بتنفيذ رغباته، وضمن للجميع سلامتهم وأمنهم. وهكذا فإن الأسطورة الإيرانية قلبت الهزيمة إلى انتصار. سكندر بن داراب والأخ غير الشقيق لدارا يجلس على العرش الفارسي بسلام وازدهار. لكن الأسطورة الفارسية لسكندر أو إسكندر لا تنتهي هنا، حيث يقود حملات على الهند ومصر ويزور

الحجر الأسود في مكة، وعندما أعجبه ما سمعه عن الأندلس زارها متنكرًا في هيئة سفير له، بيد أنّ الملكة الأندلسية التي كانت تحتفظ سرًّا برسمٍ له تتعرف عليه.

غراميات الإسكندر ومغامراته متنوعة ومثيرة في الأدب الفارسي، وأكثرها إدهاشًا وبقاءً هي حكاية بحثه عن ماء الحياة، إكسير الخلود، والتي ظلت نسخ مبسطة منها تستخدم حكاية للأطفال حتى عهدٍ قريب. وكما قال الفردوسي، يصادف سكندر في واحدة من مغامراته مدينة شعبها أحمر الشعر وأبيض الوجه أحجامهم هائلة، وهناك قيل له عن أسطورة نبع في مملكة الظلام يسمونه ماء الحياة من يشرب منه يُصبح خالدًا. يختار سكندر أفضل رجاله من جيشه ويبحث عن مرشد يجده في شخص رجل يسمى «خضر»، فيعطي خضرًا واحدًا من خاتمين بحوزته يشرقان مثل الشمس لرؤية الماء، ويطلب منه أن يسبقه، في حين يبقي الخاتم الآخر معه كي يقود الجيش في الظلام. في اليوم الثالث تظهر طريقان في الظلام، ثم يختفي سكندر من نظر خضر. يصل خضر وحيدًا إلى نبع الحياة ويستحم فيه، ويشرب منه فيصبح خالدًا. يتبين من ذلك أنّ الأسطورة الفارسية حول الإسكندر كما يذكرها الكتّاب بعد الإسلام تحتوي على جوانب إسلامية مثل مكة والحجر الأسود والخضر. أما حافظ الشيرازي فيضع خرافة الإسكندر في استخدام آخر: «**ألا فانظر إلى مرآة سكندر إنها كأس خمر/ ستبدي لك مُلك دارا ككتاب مفتوح**».

***

بنى الأخمينيون إمبراطورية وأنشؤوا حضارة عالمية، ولم يحدث قبل ذلك أن جاءت شعوب متنوعة ومتباعدة وأراض كهذه تحت حكم واحد، على الرغم من اختلافاتها العرقية والدينية واللغوية والثقافية. ولقد عمل التوجّه المتسامح للدولة إزاء الثقافات المتنوعة على وحدة المجتمع داخل الإمبراطورية. كما أنّ الحجم الكبير لهذا المجتمع واقتصاده قد أثمر ازدهارًا في الزراعة والتجارة، وذلك بفضل اتساع السوق وأمان المواصلات. هذا وقد أدى تنوع شعوب الإمبراطورية وفنونهم، والسخاء الذي أبدته الحكومة المركزية على التشييد إضافة إلى رفاهية الطبقة العليا، كلها أدت إلى ظهور فن فارسي فريد في العمارة والنحت والفنون والحرف الزخرفية التي انتشرت إلى أراضٍ أخرى كالهند مثلًا.

لا يوجد ما يشير إلى تطورات علمية (غير فلكية) وتفكر فلسفي وتأريخ مثل الذي

أبدع فيه الإغريق في هذه الحقبة، ولكن الأحرار في اليونان كانوا مواطنين لهم الحرية - في حدود معينة - للانخراط في مثل هذه الموضوعات دون تدخل من الدولة. أما الحكم المطلق والاستبدادي فقد كان ميراثًا لجميع الشعوب التي خضعت للإمبراطورية الفارسية، خاصة تلك الأقدم والأكثر تحضرًا مثل بابل وآشور. وأصبح هذا معلمًا دائمًا للتاريخ الإيراني رغم أنه لم يوقف التقدم الثقافي والتقاني (راجع المقدمة) خاصة وأنّ الفرس كانوا ماهرين للغاية في الاقتباس من الحضارات الأخرى.

وبسقوط الأخمينيين وموت الإسكندر بدأت الحقبة الهيلينية من التاريخ الإيراني حيث حكم السلوقيون الدولة قبل أن يطيح بهم الإيرانيون البارثيون. وهكذا فقد استغرق الأمر خمسة قرون بعد انهيار الإمبراطورية الفارسية (الأخمينية) الأولى كي تحل محلها الإمبراطورية الفارسية الثانية (الساسانية)، وهي القرون الخمسة التي حكم خلالها السلوقيون الهيلينيون والبارثيون إيران.

الفصل الثاني

الإغريق والبارثيون والفُرس

«كان زرادشت...أول من نشر تعاليم الحساب الفردي للبشر، والجنة والنار،وبعث الأجساد، ويوم الحساب، وخلود الروح والجسد معًا».

(ماري بويس)

توفي الإسكندر الأكبر عام 323 ق.م، وفي غضون عشرين سنة من وفاته قُسّمت إمبراطوريته الشاسعة بين مقدونيا (بما فيها اليونان)، وبطالمة مصر المقدونيين، وسلوقيي إيران. احتفظ السلوقيون في بادئ الأمر بأجزاء كبيرة من الإمبراطورية الأخمينية القديمة، باستثناء مصر وجنوب سورية وأجزاء من آسيا الصغرى. بنى سلوقس مؤسس الأسرة السلوقية عاصمتين: سَلُوقية على نهر دجلة في بلاد الرافدين (العراق الحديث)، وأنطاكية على نهر العاصي في سورية. ولقد تبنى السلوقيون جوهر النظام الإداري للأخمينيين، ومنه أن تكون الدولة مالكة لكل الأراضي، إلا أنهم أسسوا مدنًا جديدة وأعادوا بناء بعض المدن القديمة بأسماء جديدة حكموها على طريقة المدن اليونانية (بوليس)، حيث يُعيّن سنويًّا لكل مدينة مجلس وجمعية عمومية ومسؤولون.

كما أُنشئت مستعمرات إغريقية شرقًا إلى حد باكتريا (أفغانستان)، وظهرت معالم الثقافة الإغريقية في الأراضي الإيرانية بما في ذلك الدين الإغريقي الذي كان موجودًا جنبًا إلى جنب مع أديان وعقائد أخرى. وهكذا فقد حلّت اللغة الإغريقية ـ التي غدت اللغة الرسمية ولغة الطبقة العليا ـ محل الآرامية التي كانت هي اللغة الرسمية في عهد الأخمينيين. جدير بالذكر أنّ اللغة الإغريقية كانت متداولة في المدن الإغريقية الآسيوية التي يحكمها الأرشاقيون البارثيون، وعاشت في نقوشهم وعملاتهم المعدنية لقرنين من الزمان. ولم يكن من غير المألوف آنذاك للإغريقيين والمقدونيين أن يتزوجوا من

الفارسيات ويستقروا في فارس، وهكذا فقد حدث «التَّهَلُّين» (من الهيلينية) دون قسرٍ أو فرض سياسةٍ رسمية لنشرها. وبالتأكيد كان التأثير مزدوجًا، إذ إن الاختلاط والتزاوج بين الشعوب أدى أيضًا إلى «فَرْسَنَة» بعض الإغريقيين، حتى في ما يتعلق بالدين.

أما الفن الأخميني فقد توقفت مسيرته، إذ إنّ رعاية الفنون انتقلت الآن إلى البلاط السلوقي والمستوطنين الإغريق والمستعمرات الإغريقية في فارس، والطبقات العليا الفارسية «المُهَلْيَنة». ولم ينتج عن ذلك فنٌّ إغريقي أو فارسي وإنما أشكال هجينة من الاثنين، مما يعكس نوعًا من «التسوية» الفنية بوعي أو دون وعي. مع ذلك فلم ينعدم الفن الإغريقي الخالص والفن الإيراني الخالص، رغم أنه يتبين لنا من المعرفة القليلة التي بحوزتنا حول فنون هذه المرحلة أنّ نسبة التسوية الإغري - إيرانية هي السائدة. كانت الإمبراطورية السلوقية شاسعة تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر سيحون والسند، وكانت مؤلفة من شعوب إيرانية وغير إيرانية متعددة. وعليه فقد غدا اتحاد هذه الشعوب في جسدٍ سياسي واحد أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع تحت الإمبراطورية الأخمينية، أقله لأنّ قوة الأخمينيين كانت مرتكزة على قاعدة إيرانية لم تتحصل عليها الأسرة السلوقية. ومع حلول منتصف القرن الثالث قبل الميلاد فقد السلوقيون سيطرتهم على باكتريا وبارثيا في الشرق، بينما كان الرومان يتقدمون شيئًا فشيئًا من الغرب. وبعد أن استولى البارثيون على بلاد ما بين النهرين بعد حوالي مئة سنة انكمشت سلطة السلوقيين إلى ما لا يزيد كثيرًا عن مملكة مكونة من بلدين مستقلين في الواقع إلى حدٍّ كبير. بعد ذلك بقليل انسلخ السلوقيون في الإمبراطورية الرومانية، مثلهم مثل بقية الملكيات الإغريقية.

الأرشاقيون

في عام 247 قبل الميلاد استطاع أَخَوَان من أصل إيراني سكيثي أن يطيحا بالسلوقيين في شمال - شرق إمبراطوريتهم بُعَيد إعلان الإغريق الباكتريين الاستقلال عنهم. كان أرشاق زعيمًا لقبيلة بَرني من قبائل الرحّل السكيثيين الـ«داها» من المنطقة بين بحر قزوين وبحر آرال، وأدى تمرده إلى هزيمة القوات السلوقية المحلية واحتلال بارثيا. وكان البارثيون أنفسهم في الأصل شعبًا إيرانيًا متنقلًا يغزو التخوم الشرقية للإمبراطورية الأخمينية إلى أن استقروا في بارثيا وأصبحوا رعايا تلك الإمبراطورية. في الوقت نفسه تقريبًا تمكن تيرداد أخو أرشاق من انتزاع جرجان من أيدي السلوقيين، وبنى حصنًا منيعًا

وعاصمة جديدة سماها على اسم مؤسس الأسرة أرشـاق أو أشق (قارن ذلك باسم أشق آباد/ عشق آباد، عاصمة تركمنستان الحديثة).

لم يفلح السلوقيون في مواجهة تيرداد في عام 228 ق.م، لأنهم اضطروا لسحب قواتهم لمواجهة ثورة اندلعت في سورية. وقبل أن يموت تيرداد في عام 211 ق.م كان قد مدّ حدود مملكته على حساب السلوقيين، وفي القرن التالي (الثاني ق.م) استعادت المملكة الأرشاقية كل الأراضي الإيرانية، رغم أنهم لم يستطيعوا استرداد جميع أراضي فارس الأخمينية. أما المؤسس الحقيقي للإمبراطورية البارثية فهو مهرداد الأول الذي احتل ميديا وبابل وسلوقية على نهر دجلة بين عامي 160 و140 ق.م، وأحيا اللقب الأخميني «ملك الملوك». وبصفته مؤسسًا للإمبراطورية البارثية عادة ما يُشبّه مهرداد بكورش الكبير. بنى مهرداد معسكر جيش ضخم خارج سلوقية والتي أصبحت لاحقًا قطيسفون عاصمة الإمبراطورية.

كان البارثيون شبه رحّل غرباء من شمال ـ الشرق في الأراضي الإيرانية الوسطى والغربية التي احتلوها، مما جعلهم يُقابَلون بقدرٍ من العداء بين رعاياهم الجدد الإغريق والفرس على حد سواء، بدلًا من أن يُعاملوا كمحررين للبلد. وهذا هو السبب في أن الإمبراطور السلوقي عندما قاد حملة كبيرة لاستعادة ما خسره من أراضٍ قُوبل بترحيب شعبي في كثير من المحافظات الغربية، رغم أنه هُزم وأسر. وقام السلوقيون الإغريق بمحاولة أخيرة على يد فرهاد الثاني، وبدا الأمر وكأن البارثيين قد خسروا كل شيء لكن الحظ ساندهم حين ثارت شعوب المناطق المعاد احتلالها ضد المطالب الاقتصادية التي فرضها الجيش الإغريقي، لذا استطاعوا أن يردوا الهجمة في عام 129 ق.م ويعيدوا السلوقيين مرة أخرى إلى سورية.

وفي السنوات القليلة التالية قلب الزمن ظهر المجن للأرشاقيين، وكما حدث كثيرًا في التاريخ الإيراني كانت هناك غارات كثيرة من الرحّل من جهة الشرق، وهذه المرة من السكيثيين الإيرانيين من تركستان الشرقية، والتي لم يستطع إيقافها لا فرهاد الثاني ولا عمه الذي خَلَفه، وكلاهما سقط قتيلًا في إحدى المعارك. في الأثناء اندلعت تمردات في المحافظات الغربية بما في ذلك المملكة العربية ميسان، ومرة أخرى بدا وكأن الإمبراطورية الأرشاقية مهددة بالفناء، إلى أن استلم مهرداد الثاني زمام الأمور في حوالي عام 123 ق.م. ويُشبّه مهرداد الثاني بداريوش الأول، لأنه استطاع تدعيم الإمبراطورية

الأرشاقية وإعادة بنائها. لكنه قبل ذلك قام بتعزيز القبضة البارثية في غرب الإمبراطورية، ثم اتجه شرقًا لدفع الرحّل إلى الجانب البعيد من نهر جيحون، وحوّل مملكتهم الوليدة سجستان إلى دولة تابعة له. وفي أثناء ذلك اجتاح المملكة الإغريقية ـ الباكترية، ومع بداية القرن الأول قبل الميلاد كانت قد حلّت محلها ممالك الساكا.

في عهد مهرداد الثاني وصل الرومان لأول مرة إلى الفرات وأصبحوا جيران البارثيين، فحاول مهرداد أن يتودد إليهم لتشكيل حلف ضد ممالك أرمينية وآسيا الصغرى التي نجحت في مقاومة التقدم الروماني، بيد أنّ القائد السياسي والعسكري الروماني الشهير سولا ـ والذي لم يكن يعرف الكثير عن البارثيين ـ ردّ عليه بازدراء، مما قاد مهرداد الذي شعر بالإهانة إلى الدخول في حلفٍ مع تلك المملكتين.

يَضَحُ مما ذُكر آنفًا كيف تتبدل أقدار الإيرانيين بين مرحلةٍ قصيرة وأخرى. وكما هو معتاد في التاريخ الإيراني فقد تبع موت مهرداد الثاني عام 88 ق.م قرابة ثلاثة عقود من الانحدار، فاحتلت أرمينية مناطق وصلت جنوبًا إلى إكباتانا (همذان الحالية)، واعتلى ملك أرمينية عرش سورية بدعوة من السلوقيين، وسمى نفسه ملك الملوك. خلال هذه الفترة القصيرة بدا وكأن الشمس قد غربت على الإمبراطورية الأرشاقية التي تضاءلت إلى مستوى ما يقرب من دولةٍ تابعة. بيد أنّ الرومان حين شعروا بالخطر من توسع أرمينية في آسيا الصغرى عرضوا ـ فيما يشبه الفرض ـ على فرهاد الثالث اتفاقية سلام التزم بها بوفاءٍ بالغ، رغم أنّ الرومان الذين لم يتخلصوا بعد من ازدرائهم للبارثيين لم يكونوا خير عونٍ في تدخلهم لحل الخلاف بين البارثيين والأرمن.

في عام 58 ق.م لقي فرهاد الثالث حتفه على يدي ابنيه مهرداد الثالث وأورود الثاني اللذَين تقاتلا بعد ذلك على العرش، وانتصر أورود في نهاية الأمر ودبّر مقتل أخيه. وفي عام 53 ق.م قرر كراسوس عضو الحكومة الثلاثية الرومانية وقنصل سورية تحقيق نصر على العضوين الآخرين في الحكم (يوليوس قيصر وبومبيوس)، وذلك بالهجوم على البارثيين وإلحاق هزيمة كبيرة بهم. قاد هذا الهجوم إلى معركة حران التي استطاع فيها قائد سلاح الفرسان البارثي الجنرال القوي سورين أن يقهر جيش كراسوس ويأسر عشرة آلاف جندي منهم ويقتل عشرين ألفًا آخرين، ويرسل رأس كراسوس إلى بلاط أورود في سلوقية.

ومن جديد تشهد أقدار الإيرانيين صعودًا صاروخيًا، بيد أنّ بعضًا من ذلك سرعان

ما تغير عندما قرر أورود الاستفادة من هزيمة كراسوس وتقدم عبر سورية إلى البحر الأبيض المتوسط، لكنه هُزم. صحيح أن البارثيين كانوا في العادة أفضل في الدفاع منهم في الهجوم، إلا أنّ جزءًا من هذه الهزيمة مردّه بلا شك قرار أورود بقتل الجنرال العظيم سورين خوفًا وحسدًا، ووَضْع ابنه الشاب عديم الخبرة مكانه. أورود نفسه لقي حتفه لاحقًا على يد ابنه فرهاد الرابع، ولم يشفع له أنه كان قد رشحه كخليفة له.

وبدءًا من ذلك الوقت كان على البارثيين أن يواجهوا الرومان في الغرب ويتعاملوا مع الغزو الدائم من الإيرانيين الرحّل القادمين من الشرق. وفي الجهة الأخرى لم تفلح الحملات التي قادها ماركوس أنطونيوس - عضو الحكم الثلاثي الروماني الثاني - فخسر أمام نظيره أوغوستوس. لكن الرومان اتخذوا موقفًا وديًا من البارثيين، حيث أدركوا بأنّ الانقلابات المتكررة داخل القصر البارثي وتذبيح أفراد العائلة الحاكمة والصراعات القبلية وازدياد التمردات في المناطق، والغزو المتكرر من الشرق لن يسمح للبارثيين بتشكيل تهديد حقيقي للإمبراطورية الرومانية. ولهذا السبب نفسه لم يجد الرومان صعوبة في التدخل في الشؤون الداخلية لإيران البارثية.

غزا الرومان الإمبراطورية البارثية لأول مرة عام 115م بقيادة الإمبراطور تراجان. سقطت على إثر ذلك قطيسفون وأوشكت بارثيا على الضياع إلى الأبد، بيد أنه في الفترة القصيرة اللاحقة تراجع الرومان بضغط من القوات البارثية في شمال - الشرق، وسيشهد التاريخ سقوط قطيسفون مرتين أخريين في يد الرومان قبل أن يحل الساسانيون مكان البارثيين. في عهد بلاش (فولوجاسيس) الثالث تمكن البارثيون من الهجوم وتحقيق بعض التقدم لولا أن قلب الرومان الوضع واستطاعوا في عام 165م الدخول إلى قطيسفون من جديد. ورغم أن انتصار الرومان هذا لم يدم طويلًا إلا أنّ الإمبراطورية البارثية اضطرت إلى التنازل عن بعض المحافظات الإيرانية الغربية للرومان، خاصة وأنّ الصراع البارثي المستمر على العرش ولّد قيادة ضعيفة ومنقسمة. وهذا بالتحديد ما مكّن الإمبراطور الروماني سبتيموس سيفيروس من الهجوم على قطيسفون واحتلالها مرة أخرى عام 197م. من ناحيةٍ أخرى استطاع أرطبان الخامس أن يلحق بالرومان هزيمة ثقيلة عام 217م، إلا أنّ القدر قد أدار ظهره تمامًا للبارثيين بعد ذلك، إذ إنه بينما كان أرطبان الخامس يتصارع مع أخيه بلاش (فولوجاسيس) الخامس على العرش اندلعت ثورة في بيرسيس قادت إلى سقوط البارثيين عام 224م.

كان النظام الإداري البارثي مفككًا، ولامركزيًا بالمقارنة مع النظام الأخميني، وفي واقع الأمر لم يتغير كثيرًا عن النظام السابق السلوقي عندما أصبحت الدول التابعة أقوى وأكثر استقلالية. لم يغير الأرشاقيون النظام - وربما لم يستطيعوا - لأنهم في الأصل رحّل ولأنّ المحافظات الغربية القديمة لم تكن تعتبرهم مساوين لها ثقافيًا. ليس غريبًا إذن أنه عند نشوب خلاف مع السلوقيين أو الرومان يعدهم عادة ما كانت الدول القديمة في الإمبراطورية ترحّب بالغزاة. وهذا ما جعل الأرشاقيين يلجؤون إلى دعم الذين يشاركونهم في الأصل في شمال - الشرق، شرق بحر قزوين كلما واجهوا مشكلة.

مع ذلك فقد كان الأرشاقيون متحكمين في الإمبراطورية كلها في الأوقات الطبيعية، وكانت الدول التابعة تدفع الجزية والضرائب المفروضة للمساهمة في تجهيز الجيش أوقات الحروب. ومن هنا جاء الوصف الذي أطلقه المؤرخون المسلمون المتقدمون على الأرشاقيين بأنهم «ملوك الطوائف» (راجع المقدمة). هذا وقد كانت هناك اختلافات مع النظام الأخميني حتى في مركز الإمبراطورية، خاصة مع وجود مجلسين - واحد للنبلاء من العائلة الحاكمة وواحد للشيوخ ورجال الدين - يقدمان الاستشارة للملك، بيد أن طبيعة هذين المجلسين ومدى قوتهما غير واضحة إذ إن الأحداث كانت متسارعة وعنصر الاستمرارية كان مفقودًا. وباستثناء فترات الضعف والانحدار والفوضى كان الإمبراطور يملك السلطة الكاملة.

وفي حين كان هناك دائمًا أفراد جاهزون للقتال في مركز الإمبراطورية وفي دولها التابعة، فإنه لم يكن هناك جيش مركزي بالمعنى المعروف بل يتم استدعاء قوات مجندة من شتى أنحاء الإمبراطورية وقت الحرب. ولقد كانت صفوة هذه القوات عبارة عن سلاح فرسان ثقيل وآخر خفيف من رماة لديهم قدرات عالية في الحركة والمناورة.

حل الأرشاقيون مكان الإمبراطورية السلوقية الإغريقية في إيران، مما قد يكون السبب وراء استمرارهم في استخدام النقش «فيلهيلين»(*) على عملاتهم، وهو أمر يشير إلى شعور إيجابي إزاء الثقافة الإغريقية، أو بالأحرى إزاء إيران الهيلينية. ويميل المؤرخون الإيرانيون في القرن العشرين إلى تفسير ذلك على أنه نقص في القومية، بيد أن إسقاط هذه المفاهيم الأيديولوجية الحديثة على العصور القديمة غير صائب

(*) بمعنى حب الثقافة الإغريقية (المترجم).

وغيـر متسـق زمنيًا. وفـي حقيقـة الأمر فإنه مـن المرجـح أن الأرشـاقيين ـ كونهـم قبيلة مترحلـة بسـيطة ـ تأثـروا بالفـرس «المـهليّنين» فـي مناطق الداخـل الإيرانـي. مع ذلك فـإن أولى العلامـات على الإحيـاء الثقافـي الإيراني الجديـد قد ظهرت فـي عهد بلاش (فولوجاسيس) الأول في القرن الميلادي الأول. في الجانب الآخر من العملة الأرشاقية وُضع مذبح النار المقدسـة مـع كاهن، كما حملـت العملة حروفًا مـن الأبجدية البهلوية الأرشـاقية (البارتوية/ البارتية) إذ تطورت هـذه اللغة تحت حكم البارثيين من الفارسـية القديمة وتحولت لاحقًا إلى الفارسية الوسيطة الساسانية، أو البهلوية.

هناك اختلاف بين الباحثين حول ديانة الأرشاقيين. بكل تأكيد كانت معتقدات الآلهة الإيرانية القديمة تُعبد في هذه الفترة، ولكن ليس من السهل افتراض أن الأرشاقيين كانوا زرادشة [أي زرادشتيين]، ذلك أنهم كانوا متسامحين جدًا مع الديانات الإغريقية والإيرانية والتي تحتوي على أضاحي يستقبحها الزرادشة عادة، كما أنّ هناك معابد كبيرة أنشئت لعبادة الثلاثي الإيراني القديم آهورا مازدا ـ ميترا ـ أناهيتا (انظر أدناه). على أية حال لا بد من التأكيد على أنّ ديانات العامة من الشعب كانت على الأرجح مختلطة ومتعددة.

يتضمن الأدب المعروف من هذه الحقبة على الكثير من التراتيم والتراث الديني يُرجّح أنه ظل شفويًا في الغالب. ومن المرجح أن القصة البهلوية القصيرة «درخت آسوريگ» (الشجرة الآشورية) تعود إلى الحقبة البارثية، رغم أنّ أصولها تنتمي إلى الثقافة السومرية القديمة، وتحكي عن مناظرة بين ماعز ونخلة. أما القصة الرومانسية القديمة «ويس ورامين» ـ والتي يمكن تشبيهها في بعض الأوجه بالقصة الأوروبية «تريستان وآيزولد» التي ترجمها الشاعر فخر الدين أسعد الجرجاني إلى شعرٍ فارسي في القرن الحادي عشر الميلادي ـ فيمكن تأريخها بالحقبة الأرشاقية رغم أنها ليست متوفرة الآن باللغة البارتية ـ البهلوية.

تعكس الفنون والعمارة البارثية منهجية الانتقاء الفني في هذه الحقبة، وأغلب البقايا المعمارية توجد في الغرب وهي متأثرة بالأشكال الأخمينية والهيلينية والقادمة من بلاد ما بين النهرين مع إضافات من وحي الثقافة المترحلة للبارثيين. وفي الواقع فإن بعضًا من أهم معالم الفن الساساني والإسلامي كالإيوان والزخارف المجصصة مثلًا تعود جذورها إلى الحقبة الأرشاقية.

الساسانيون

حكم الساسانيون بلاد فارس لما يربو على أربعمئة سنة من عام 224م وحتى أطاح بهم المسلمون عام 651م. لقد حكم الساسانيون إمبراطورية بلغت في ذروة عظمتها حجم الإمبراطورية الأخمينية، باستثناء مصر وسورية وآسيا الصغرى. ويبدو واضحًا أنهم لم يعرفوا الكثير عن الأخمينيين، مع أن قرون الحكم الهيليني والبارثي قد تركت أثرًا اجتماعيًا وثقافيًا كبيرًا، إلا أنّ بيرسيس (فارس) نفسها احتفظت بخصائص فارسية تقليدية وازدهرت فيها الزرادشتية أكثر من المناطق الأخرى. ومن العجيب أن الخرافات والأساطير الإيرانية التي جُمعت في عهد الساسانيين تتجاهل الأخمينيين تجاهلًا تامًّا (راجع الفصل الأول)، في حين إنّ تجاهلهم للأرشاقيين مفهوم إذ إنهم هزموهم وحطموا مملكتهم، وكانت تلك خصيصة معروفة في كتابة التاريخ، وليس فقط في التاريخ الإيراني. آل تيودور مثلًا في بريطانيا لم يجاملوا آل بلانتاغنت، ولا آل بوربون في فرنسا جاملوا آل فالوا.

نشأت المشكلات الخارجية للساسانيين نتيجة النزاعات المتكررة في حدودهم الغربية والشرقية والشمالية. كانوا في الغرب يواجهون الرومان البيزنطيين(*) في نزاعات غالبًا ما تركزت حول أرمينية وغرب بلاد ما بين النهرين. وفي الشرق كانوا يواجهون ضغوطات وهجمات أحيانًا من العديد من الرحّل الشرقيين. ولقد أسّس بعضهم - لا سيما الكوشان ذوو الأصل الأيراني، والهيثاليون (أو الهونيون البيض) - دويلات شبه مرتحلة واحدة بعد الأخرى إلى جانب أو داخل التخوم الشرقية للإمبراطورية الساسانية. لاحقًا أطاح بها الأتراك الذين شاءت الأقدار أن يلعبوا أدوارًا مصيرية في إيران وغرب آسيا وشرق أوروبا في القرون التالية. وفي الشمال كان على الساسانيين أن يكافحوا الغزوات المستمرة من الهونيين الرحّل، علاوة على التعامل مع «المسألة الأرمينية» التي كانت مشكلة منفصلة ومحل نزاع مع الرومان أو بالأحرى بيزنطة.

وفي حين حظيت مشكلات الساسانيين الخارجية بوصف ونقاش كاف، فإن المؤرخين والباحثين لم يهتموا كثيرًا بالانقسامات والتحديات الداخلية. وفي واقع

(*) وهي الإمبراطورية الرومانية الشرقية في القسطنطينية والتي ظهرت للوجود في 395م إثر تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية.

الأمر فإن النزوع المستمر عبر التاريخ الإيراني إلى الفوضى والصراع على الخلافة نتيجة للضعف الداخلي أو الخارجي كان واضحًا في عهد الساسانيين؛ حيث كانت سنوات شبه الفوضى السياسية الشاملة أو ضعف الحكومة أكثر بكثير من سنوات الاستقرار والحكم الثابت. تبعات ذلك أن شاع القتلُ العشوائي وإصابة أفراد الأسرة الحاكمة ومسؤولي الدولة بعاهات مستديمة.

هناك أربعة حكام ساسانيين فقط دافعوا عن الإمبراطورية ببراعة ووسعوا حدودها وحافظوا على حكومات قوية ثابتة في الداخل: في القرن الثالث الميلادي، أردشير بابكان مؤسس الإمبراطورية، وابنه شابور الأول، وفي القرن الرابع شابور الثاني، والقرن السادس كسرى (خسرو) الأول الملقب بأنوشروان. أما بهرام الخامس (الحمار الوحشي) في القرن الخامس، وكسرى الثاني (برويز) في القرنين السادس والسابع فلهم شهرة واسعة كذلك بسبب القصص الأسطورية حول حياتهم وأزمانهم أكثر منها بسبب قدراتهم وكفاءتهم.

كان الحاكم الساساني شأنه شأن الحكام الإيرانيين السابقين كلّي النفوذ والسلطة، وكما وصف أحد هؤلاء الحكام نفسه «رفيق النجوم وأخو الشمس والقمر». كانت كلمته قانونًا. أما كبير الوزراء فكان الرجل الثاني في الدولة وأقوى من الأمراء، بيد أنه كان دائمًا يواجه خطر أن يفقد كل شيء بما في ذلك حياته وممتلكاته. وقد استمر هذا النمط طوال التاريخ الإيراني.

وفقًا للمنقول التاريخي كانت هناك أربع طبقات اجتماعية رئيسة في المجتمع الساساني، وربما كانت هناك تقسيمات أكثر داخل هذه الطبقات لكن المشكلة الأصعب فيما يتعلق بتصنيف الطبقات هو كون المصادر ضئيلة والتفاسير التي يقدمها المؤرخون الآثاريون ليست دائمًا موثوقة. والطبقات الأربع التي عادة ما تُذكر هي الكهّان، والقوات المسلحة (ربما فقط الضباط الكبار)، والإداريون أو الكتبة، وعامة الشعب الذين ينقسمون إلى فلاحين وحرفيين. وتجدر الملاحظة بأنّ الطبقات الثلاث الأولى كانت في الواقع مجموعات موظفين يستلمون أجورهم من الدولة، وكان موقعهم في تراتبية الدولة هو الذي يحدد منزلتهم وطريقة تكوينهم. ولا بد أنهم كانوا يمثلون نسبة ضئيلة من السكان في حين يمثل الفلاحون والحرفيون ما يقرب من 95٪.

كانت إدارة الدولة مركزية على نهج الدولة الأخمينية نفسه، مع بعض الدول

التابعة، في حين إن المحافظات المتبقية لا يحكمها والٍ وإنما حاكم عام أو مرزبان يلعب دورًا في غاية الأهمية فيما يتعلق بحفظ السلم والإدارة، خاصة في المحافظات الحدودية. أما الوزراء والمسؤولون أو الكتبة فكانوا يشكلون رأس الجهاز البيروقراطي ويديرون الدواوين (الوزارات)، بما في ذلك الشؤون المالية والقضاء والحرب. وكانت هناك ضريبتان رئيستان، الأولى هي ضريبة الأرض (الخراج) وكانت تفرض على الإنتاج الزراعي وتختلف من منطقة لمنطقة حسب المحصول. وكانت تتكون من ثلث المحصول على الأقل وقد تصل إلى ما يقرب من نصفه. في فترة لاحقة تبنى العرب ومن حلّ محلهم هذا النظام، واحتفظوا بمصطلح «الخراج». أما الضريبة الرئيسة الثانية فكانت ضريبة الفرد، والتي كان على كل شخص أن يدفعها، والتي أطلق عليها العرب لاحقًا «الجزية» وفرضوها على غير المسلمين فقط. أما مصادر الدخل الحكومي الأخرى فكانت الدخل العائد من الأراضي التابعة للحاكم، ومن استغلال المناجم التي كانت ملكًا للدولة شأنها شأن بقية الموارد الطبيعية. كما شكّلت غنائم الحرب مصدرًا آخر للدخل، وكذلك الرسوم الجمركية التي تجمع عند الحدود، إذ بقيت طرق التجارة هي تقريبًا نفسها كالسابق حيث إيران هي الوصلة التجارية بين الشرق والغرب، وهو دور استمر لها لقرون لاحقة.

كانت اللغة الرسمية للساسانيين هي البارسية أو الفارسية الوسيطة، والتي عُرفت لاحقًا باسم البهلوية. وتستخدم هذه اللغة ضربًا من الكتابة الآرامية التي يزيد تعقيدها الاستخدامُ الكبير للأحرف المصوّرة، حيث من المرجح أن نسبة قليلة فقط من الناس - غالبًا الكتبة - هم من كانوا يتقنونها. لم يبق الكثير من الأدب والتأريخ الساساني باستثناء النصوص الدينية والصوفية والأسطورية، أو ما أعيد إحياؤه منها في الأدب المكتوب بعد الإسلام، ويحتمل أن تكون بعض الأعمال قد فُقدت بعد الفتح العربي. هذا ولم يبق إلا القليل من أدب «الأندارز» أو المستشارين الرسميين حول «الآداب السلطانية»، والفلكلور. وثمة نصوص - لا سيما «خوداى نامگ» [كتاب الملوك] وهو أكبر عمل في الأدب الملحمي - تمت ترجمتها لاحقًا إلى العربية، رغم أنه في حالة «خوداى نامگ» بالتحديد لم يصل إلينا لا الأصل ولا الترجمة.

أما النص الذي يُعد مثالًا ممتازًا على الأدب الساساني فهو الترجمة التي تمت في القرن السادس الميلادي للقصة الهندية «بانتشاتانترا»، والتي بقيت في اللغة البهلوية

لمدة كافية كي تُترجم إلى العربية لاحقًا قبل أن تُترجم مجددًا في اللغة الفارسية الحديثة شعرًا تحت عنوان «أنوار سهيلي» ونثرًا تحت عنوان «كليله ودمنه». أما الشعر الساساني - المرتكز غالبًا على الإيقاع النَّبري - فكان يحتوي على شعر «سرود» المستخدم في الاحتفاء والمدائح وشعر «چكامه» وهو ضرب من الشعر السردي، والأغاني القصيرة «ترانه». وهناك نص معروف اسمه «يادگار زريران» (مآثر زرير) يتحدث عن الأعمال البطولية للبطل زرير، ويبدو أن هذا النص و«الشجرة الآشورية» المذكور آنفًا قد ترجما من أصول بارثية.

هناك آثار قليلة للفلسفة أو العلوم التفكرية الساسانية، وفي واقع الأمر فإنه من غير المرجح أن مثل هذه العلوم قد وُجدت في هذه الفترة. أما الطب الفارسي المرتكز على المعرفة الإغريقية القديمة فقد تطور وكان يُدرّس في بعض المعاهد الطبية القليلة، لا سيما في المعهد الموجود في جنديسابور. وقد حفظ لنا التاريخ اسم طبيب فيلسوف ساساني شهير هو الطبيب بَرْزَوَيه الذي ترجم كتاب «بانشاتانترا» [كليلة ودمنة] من الهندية، وأضاف إلى ترجمته مقالًا عن حياته له طلاوته وسحره لكنه لا يعكس معرفة علمية أو فلسفية عميقة.

أسس الساسانيون أول دولة إيرانية تتخذ ديانة رسمية، وهي الزرادشتية، ومنذ ذلك الوقت عرفت إيران معنى دين الدولة، ومع ذلك وُجدت ديانات ومعتقدات متداولة بشكل سري أو علني في ذلك الوقت، ومنها اليهودية والمسيحية والبوذية.

الزرادشتية

نشأت الزرادشتية من معتقدات هندو - إيرانية قديمة، وكان الهندو - إيرانيون عبارة عن شعب هندو - أوروبي رعوي شبه مرتحل، ربما في السهوب الجنوبية لروسيا شرق الفولغا ووسط آسيا. شكّل هؤلاء تراثًا دينيًا قويًا بقيت عناصر منه إلى وقتنا الحاضر في الزرادشتية والهندوسية.

آمن هذا الشعب بقدسية النار والماء، وعبدوا مجموعة من الآلهة الطبيعية كالأرض والسماء والشمس وما إلى ذلك، وكانوا يعتقدون بأن العالم مقسم إلى سبع مناطق أكبرها الذي يسكنه البشر. آشا هو جوهر القانون الطبيعي وهو أيضًا النظام والحقيقة، ويقف على تعارض منه دروغ الذي يمثّل الفوضى والكذب. وكان هناك ثلاثة آلهة كبرى: فارونا، إله القَسَم وسيد المياه، وميثرا إله العهد وسيد النار، وآهورا مازدا - الذي يعني

اسمه في اللغة الأفستانية حرفيًا «حكمة الرب». وكانت هناك آلهة أخرى مثل «خَوَرنه» أو النعمة الإلهية (ولاحقًا سمي «فرّ») والذي ساند الملوك والأبطال والأنبياء وتخلى عنهم حين حادوا عن الطريق القويم.

زرادشت

زرداشت هو النبي الذي أحدث ثورة في الديانة الإيرانية القديمة ونشر تعاليم أول دين نزل بالوحي في العالم. هناك الكثير من الضبابية حول مكان وزمن ميلاده، وقد يكون وُلد في خوارزم، أو في سجستان، وكان أبوه من ميديا، وأمه ربما من راغا (الريّ) وهي مدينة قديمة في آسيا الوسطى. كان زرادشت يدعو لدينه في الشرق في باكتريا (أفغانستان)، وعادة ما يشار إلى أنه عاش في ما بين القرنين السابع والسادس قبل الميلاد، إلا أن دراسات حديثة تشير إلى تاريخ أقدم بكثير، إلى ما بين القرنين الخامس عشر والحادي عشر قبل الميلاد.

كتب زرادشت سبع عشرة ترنيمة شعرية جُمعت في ما يعرف باسم ال«غاثا»، وجاء فيها أنه كان يعدّ نفسه ليصبح كاهنًا، وربما أصبح كاهنًا في عمر الخامسة عشرة. ووفقًا للتراث الزرادشتي فقد جاءه الوحي عندما كان في الثلاثين من عمره، حيث رأى مخلوقًا إلهيًا براقًا على ضفة نهر قاده إلى حضرة آهورا مازدا تحيط به ستة مخلوقات أخرى نورانية، وهم آميشا سبينتاس، يرأسهم أهورا مازدا. وهناك تلقى زرادشت الوحي.

وكما ذكر آنفًا فإن المعتقدات الهندو - إيرانية وضعت آهورا مازدا في المستوى نفسه لـ«آهورَين» اثنين آخرين، وقد أعلن زرادشت عن آهورا مازدا، أو سبينتا ماينيو (الروح المقدسة) على أنه الإله الخالد والخالق الأعظم لكل ما هو خير وهو إله الحياة، بما في ذلك جميع الآلهة الرحيمة، وهناك أيضًا إله الظلام أهريمان، أو أنجرا ماينيو (الروح العدوّة)، وهو الإله غير المخلوق الذي هو إله كل شر، وإله الموت. وهكذا فإن هناك روحين عليّين في الديانة الزرادشتية، ولا يصح نسبة أي شر إلى خلق آهورا مازدا الإله الأعظم الذي عبده زرادشت، في مقابل إله الظلام أهريمان الذي لم يخلقه آهورا مازدا (سمي لاحقًا أورمازد)، وهكذا تتجلى الثنائية التي تقوم عليها الديانة الزرادشتية. وفي الحقيقة فإنها ديانة توحيدية تعترف بإله أعظم واحد بينما ثنائيتها هي مجرد بنية ثيولوجية أو ماورائية تنتهي بالانتصار المحتوم للخير على الشر، أي لآهورا مازدا على أهريمان.

أما المخلوقات الطيبة الستة فتشكل مع آهورا مازدا السباعي الزرادشتي المقدس

الـذي ظهـر لزرادشـت فـي الكشـف الأول. وكل هـذه المخلوقـات المقدسـة (يمكـن تشـبيهها بكبار الملائكة في الديانات الإبراهيمية) انبعثت مـن آهورا مازدا، ومعه صنعت أنواع الخلائق السـبع التي تشـكّل الكون. هؤلاء الخالدون المقدسون استدعوا بدورهم مخلوقات إلهيـة طيبة أخرى هـي في الحقيقـة الآلهة الطيبة فـي الديانات الوثنيـة ما قبل الزرادشـتية، ومنها ميثرا الذي نزل بطبيعة الحال من مسـتواه العالـي كواحد من الآهورا. وهـذه المخلوقات الإلهيـة الأقل قدرًا تسـمى «اليـزدن» والذين عادة ما يتبتل زرادشـت باسمهم في ترنيماته.

أوصى زرادشت البشر بالمسؤولية الفردية في الحياة الطاهرة والاهتمام بالآخرين، مما يمكن أن يُختصر في الدستور الأخلاقي «خير النوايا، وخير الكلام، وخير الأفعال».

التاريخ الكوني

كلّ الإحسـان الـذي يصنعـه البشـر نابعٌ ومخلوق مـن آهورا مـازدا، والـذي خلق العالم من روح ومادة على مرحلتين، مما جعله مكشـوفًا لأهريمان الذي هاجمه فنشأت حرب شـعواء بين قوى الخير وقوى الشـر، بين النـور والظلام مما دشـن المرحلة الثانية من التاريخ الكوني، مرحلـة الحالة المختلطة حيث يعيش الخير بجانب الشـر، وهذا هو العالم الحاضر، العالم المعروف للبشر الفانين في تاريخهم.

وحين ينتصر آهورا مازدا والخالدون اليزدن والبشر الأخيار في حربهم ضد قوى الظلام التي يقودها أهريمان، تبدأ مرحلة ثالثة من تاريخ الكون الزرادشتي، حيث تنتهي الحالة المختلطة وتتبعها حالة الفصل، والتي هي حالة النعيم الأبدي للأرواح المقدسة والبشر.

كل البشر بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي ذكورًا أو إناثًا سيدخلون الفردوس إن عملوا ما يجعلهم مستحقين لها. والميت من البشر يلقاه ثلاثة ملائكة عند جسر الفَصْل كي يزنوا أعماله في الدنيا، فإن مالت كفة الأعمال الصالحة يذهب المرء إلى الفردوس، وإن مالت كفة السيئات يذهب للجحيم، وإن تساوت الكفتان يذهب إلى «الأعراف»، وهي حالة محايدة ليست نعيمًا وليست عذابًا، تستمر حتى نهاية العالم.

على أنّ الروح التي تدخل الفردوس لا تصل إلى النعيم الكامل والعالم ما يزال في حالته المختلطة حيث الصراع بين الخير والشر مستمر، وسيسود هذا النعيم الكامل فقط

حين ينهزم الشر هزيمة نكراء فتُبعث جميع الأجساد لتلحق بأرواحها في العالم الآخر. أي إنّ النعيم الكامل يعود إلى الكون في الدورة الثالثة والأخيرة، كما كان في الدورة الأولى دورة الخلق.

المخلّص

يبدو أن زرادشت قد بشر بأن مخلصًا سيأتي من بعده ليقود الحرب النهائية على قوى الشر ويُعيد السلام والانسجام والنعيم إلى العالم. ويؤمن أتباع زرادشت بأنه في نهاية الأمر سيأتي ساوشيانت الذي سيولد من بذرة مقدسة من النبي نفسه محفوظة بمعجزة في قاع بحيرة. عندما يحين الوقت ستستحم عذراء في البحيرة وتحمل ببذرة النبي ثم تلد طفلًا سيصبح مخلّص البشرية. ووفقًا للثيولوجيا الزرادشتية - رغم أنها ليست تعاليم زرادشت نفسه - سيبقى العالم ستة آلاف سنة من بدايته لنهايته، وتبدأ مهمة زرادشت في العام 3000. في نهاية كل ألفية سيظهر مخلص يهزمه أهريمان، إلا المخلص الثالث والأخير ساوشيانت الذي سينتصر وينقذ البشرية.

ويجدر الذكر أن المعتقد الشائع في إيران وغيرها أن الزرادشة عباد النار هو سوء فهم. نعم يعتبر الزرادشة النار مقدسة، على أنها رمز للنور، وحارس النار كان ميثرا (بالفارسية: مهر)، أحد الأهورا الثلاثة في الديانة الهندو - إيرانية، والذي أصبح مخلوقًا مقدسًا من الدرجة الأقل (اليزدن) في الزرادشتية. هاجرت المعتقدات الميثرية الأصلية إلى الغرب ومرت بتطورات أدت إلى ظهور ديانة الميثرائية التي شاعت بين الجيوش الرومانية ووصلت إلى حد اسكوتلندا. وحتى اليوم يعرف الإيرانيون احتفال «مِهْر جان» في الشهر الشمسي «مهر» (الاعتدال الخريفي) ويحتفلون فعليًا بمهرجان يَلدا في 21 كانون الأول/ ديسمبر (الانقلاب الشتوي) وهو أول يوم في الشتاء وأطول ليلة في السنة. أما كلمة «يلدا» فتعني المولد باللغة الآرامية، وهو مهرجان قديم للاحتفال بمولد ميثرا، رغم أن كثيرًا من الإيرانيين في الوقت الحاضر لا يعرفون ذلك. ويُعتقد أن عيد الميلاد المسيحي «الكريسماس» (25 كانون الأول/ ديسمبر) قد تأثر بيلدا، حيث إن الميثرائية كانت ديانة شائعة في سورية وفلسطين في عصر المسيح. وهناك دراسات حديثة ترصد آثارًا لتأثيرات الميثرائية على الديانة المسيحية نفسها.

وهكذا فإن النار كرمز لـ «آشا» و«نور الرب» لها مكان وتقدير خاص في الديانة الزرادشتية، وكانت الصلوات تقام أمام النار، إضافة إلى الحرص على إبقاء النار مشتعلة

بشكلٍ دائم في المعابد الكبرى. أنشئت معابد النار في جميع الأراضي الساسانية حيث يقيم المؤمنون صلواتهم الجماعية وينشدون تراتيلهم المقدسة أمام النيران الدائمة. ويُرجّح أن مواقع بعضٍ من ذرية أئمة الشيعة [إمام زاده] - وهي أماكن مقدسة موجودة في كل قرية إيرانية تقريبًا يتلو المؤمنون فيها صلواتهم ويطلبون الشفاعة عند الله - ربما كانت سابقًا معابد نار مكرّسة لميثرا، وأناهيتا إلهة المياه، وغيرهما من اليزدن.

كان الزرادشة لا يدفنون موتاهم ولا يحرقونهم، لأنهم يؤمنون بأنّ هذه الطقوس تلوّث الأرض والنار، لذا فقد كانوا يضعون الأجساد الميتة مكشوفة في «الدخمة» أو أبراج الصمت حيث تعمل الطبيعة على التخلص من أجسادهم مع مرور الزمن. بيد أنّ هذه العادة هُجرت في الوقت الحالي بين الزرادشة الإيرانيين فأصبحوا يدفنون موتاهم. ولقد أسلم العديد من الزرادشة تدريجيًا مع قدوم الإسلام، واضطُهد آخرون إلى أن اعتُرف بهم كأهل كتاب (في هذه الحالة الآفيستا) تحق لهم حرية العبادة شأنهم شأن اليهود والمسيحيين مقابل دفع الجزية. هاجر العديد منهم إلى الهند ومُنحوا حق اللجوء فيها بشرط عدم التبشير بديانتهم، وهؤلاء الزرادشة هم أسلاف الأقلية البارسية (Parsee) في الهند وغيرها. بيد أنّ الزرادشتية ما تزال موجودة في إيران وتتركز غالبًا في مدن يزد وكرمان وطهران، يستخدم معتنقوها لهجات مختلفة من لغةٍ يسمونها «داري»، وهي غير اللغة الفارسية الرسمية المستخدمة في أفغانستان.

الزرفانية

ظهرت البدعة الزرفانية في أواخر الحقبة الأخمينية، واكتسبت تأثيرًا واستمرارًا طويلًا بسبب اعتناق الحكام الساسانيين والعديد من النبلاء هذه الديانة. كلمة «زرفان» تعني «الزمن أو الدهر» باللغة الأفستانية، ولقد كان الزرفانيون يؤمنون بأن كلًّا من آهورا مازدا (أورمازد) وأهريمان وُلدا من زرفان، وهكذا فقد كانا أخوين في صراع دائم. وتفيد معتقدات الزرفانية بأنّ أهريمان الذي يرمز لقوى الظلام وُلد للإله المطلق زرفان نتيجة للحظة شك لدى زرفان بمدى قدرته على إنجاب ولد صالح.

أما الخلائق التي جاءت بعد ذلك فكلها كانت من طريق آهورا مازدا الذي أوكله والده (الدهر) السلطة على العالم. وهكذا بقيت طريقة التعبد الزرادشتية والأهداف الأخلاقية كما هي، في حين أصبح آهورا مازدا إلهًا مخلوقًا، وأخًا لأهريمان مما قوّض المبدأ الزرادشتي الأساسي حول الفصل التام بين الخير والشر. كما أن الزرفانية فتحت

الباب للتفكر حول قوة الزمن وأثره على حياة البشر وحوادث العالم. لذا فقد أدت الزرفانية إلى عقيدة القَدَر والمصير المحدد سلفًا، والتي تعارض المبدأ الزرادشتي في الإرادة الحرة والمسؤولية الفردية للإنسان. وقد يكون جزء من الجَبْرية الخالصة التي أظهرها الشعراء والمفكرون الفارسيون الصوفيون وغير الصوفيين من أمثال عمر الخيّام وبابا طاهر وسعدي الشيرازي وحافظ الشيرازي له أصول بعيدة في العقيدة الزرفانية. وما يزال أثر هؤلاء باقيًا في اللغة الفارسية وأدبها في ألفاظ مثل «روزگار» و«دهر» و«زمانه»، والتي تفيد ضمنًا السيادة المطلقة للزمن على المصير البشري.

الإرث الزرادشتي

على الرغم من الثنائية الغيبية (الميتافيزيقية) التي تطبع العقيدة الزرادشتية إلا أنها أول ديانة توحيدية وعالمية. ويقول الباحثون بأنّه حتى نهاية السبي اليهودي في بابل كان «يَهوه» مجرد إله قَبَلي، وأنّ تحرير اليهود على يد كورش الأكبر واتصالهم بالتعاليم الزرادشتية هو ما جعل الإله اليهودي يأخذ صبغة عالمية في نصوصهم اللاحقة. وأيًا كان الأمر فمن المرجح أنّ التعاليم الزرادشتية حول تاريخ العالم من الخلق إلى القيامة كانت أسبق من تعاليم اليهود والمسيحيين والمسلمين، ويبدو أنّ الزرادشة كانوا أول من أعطى البشر المسؤولية الأخلاقية واعتبرهم مسؤولين عن أفعالهم الصالحة والسيئة. هذا وقد كانت فكرة المخلص الذي سيأتي ويخلص العالم من الشر للأبد فكرة أصيلة غير مسبوقة، وكذلك كانت أفكار الجنة والنار والحساب الفردي بعد الموت والحساب الشامل عند نهاية العالم. يقول الراحل روبرت تشارلز زايهنر الذي شغل منصب أستاذ كرسي للديانات الشرقية بجامعة أكسفورد:

> من اللحظة التي اتصل فيها اليهود بالإيرانيين، تبنوا المعتقد الزرادشتي للحياة الفردية بعد الموت والتي فيها ينعم المرء بثواب أو يعذب بعقاب. ولقد اكتسب هذا الأمل الزرادشتي أساسًا أقوى خلال الفترة ما بين العهد القديم والعهد الجديد، ومع حلول زمن المسيح كان يؤمن به الفريسيون، الذين يفسر بعض الباحثين اسمهم على أنه يعني الفارسيين، أي الطائفة الأكثر انفتاحًا على التأثير الفارسي.

وتقول الراحلة ماري بويس الباحثة الرائدة حول الزرادشتية في جامعة لندن:

> كان زرادشت...أول من نشر تعاليم الحساب الفردي للبشر، والجنة والنار، وبعث الأجساد، ويوم الحساب، وخلود الروح والجسد معًا. أصبحت هذه

المعتقدات فيما بعد مبادئ إيمانية معروفة للكثير من البشر عبر استعارتها لدى اليهودية والمسيحية والإسلام. رغم ذلك فإن تتابع هذه المعتقدات منطقيًا يتجسد بشكل أكمل في الزرادشتية نفسها، حيث أصرّ زرادشت على خير الخلق المادي، وعلى خير الجسد، وعلى النزاهة غير المتزعزعة للعدالة الإلهية. ووفقًا له، فإن خلاص الفرد يعتمد على مجموع أفكاره وكلماته وأفعاله، ولا يمكن أن يكون هناك تدخل سواء أكان رحيمًا أم نَزِقًا من أي مخلوق إلهي لتغيير ذلك. وبمثل هذا المعتقد، فإن الإيمان بيوم الحساب اكتسب أهمية كبرى ومخيفة؛ إذ إن كل امرئ عليه أن يتحمل المسؤولية في مصير العالم.

قد لا يتفق الباحثون حول الديانات الأخرى تمامًا مع هذه التأكيدات والتقييمات، ولكن قليلًا منهم فقط قد يساوره شك في أن الزرادشتية كانت ديانة عالمية شاملة أصيلة ومبتَكرة.

أردشير بابكان وصعود الساسانيين

ذكرنا في الفصل الأول أن الساسانيين يشكلون الدورة الثالثة والأخيرة من الشاهنامه، وبأنها ليست ميثولوجية تمامًا بل تخلط التاريخ بالأسطورة. وفقًا للشاهنامه وغيرها من المصادر التقليدية ينحدر أردشير بابكان مباشرة من بَهمن حفيد البطل الأمير إسفنديار وحفيد حفيد غُشْتَسْب الذي كان أول شاه يتحول إلى الزرادشتية (راجع الفصل الأول). أما سلفه ساسان فقد قادته تصاريف القدر إلى أن يصبح راعيًا، وأما جده (الذي اسمه ساسان أيضًا) فقد كان وفقًا للفردوسي راعيًا تزوج ابنة الملك المحلي بابَك وأنجب منها أردشير، بينما يذكر المؤرخ الطبري أن ساسان كان مسؤولًا عن معبد النار في بارس وتزوج ابنة الملك المحلي برزنجي التي أنجبت بابك والد أردشير.

الأهم في الأمر أن أردشير كان يمتلك الفرّ (النعمة الإلهية)، وبعد أن هرب من مطاردة الإمبراطور الأرشاقي الأخير أرطبان الذي وصل إلى مدينة صغيرة مر بها أردشير وسأل ما إذا كان أهلها قد رأوا أردشير، جاءه الجواب بتعبير الفردوسي أنهم رأوا:

ظبيًا يجري خلف فارس
أجمل من أحلى الصور.

عند ذلك يقول له مستشاره بأن مطاردة أردشير غير مجدية لأن النعمة الإلهية (في شكل الظبي) تصحبه. ويُظهر النقش الصخري في موقع «نقش رستم» تنصيب أردشير

وهو يستلم تاجًا قماشيًا (النعمة الإلهية) من الإله أهورا مازدا، وكلًّا منهما على ظهر جواد، بينما يظهر ممرغًا تحت أقدام الجوادين أهريمان إله الظلام والشر وأرطبان الإمبراطور الأرشاقي الهالك.

في التاريخ الحقيقي كان أردشير حاكم بارس حين ثار على أرطبان. كان أردشير ابن بابك بن ساسان الذي كان في وقته الكاهن الأعظم في المعبد بمدينة إصطخر، وبعد موت بابك، كان أردشير على وشك أن يثور على أخيه الأكبر شابور الذي حل محل والدهما، بيد أن شابور مات قبل اندلاع الحرب بينهما. أعاد أردشير توحيد مملكة بارس تحت حكمه ومد سلطانه إلى محافظات مجاورة، فشعر أرطبان بالخطر وأرسل أحد أتباعه لقتال أردشير الذي هزمه وبدأ بالهجوم، وفي المعركة الثالثة في 224م استطاع أردشير أن يهزم أرطبان أخيرًا ويرديه قتيلًا.

يعيد التاريخ الإيراني نفسه فيؤدي انتصار أردشير إلى تمرد بعض الدويلات التابعة والمحافظات الأخرى التي ترغب في الاستقلال و/ أو التحول إلى إمبراطوريات، كما في حالة ملك أرمينية. ساند الرومان والسكيثيون الشماليون (الساكا) هذا التمرد، إلا أنهم تراجعوا حين واجهوا مقاومة حازمة من أردشير، رغم أن الأمر استغرق منه عشر سنوات ليخمد هذه التمردات. وعندما أصبح الصراع المباشر مع روما حتميًا، وبعد سلسلة من الهزائم استطاع أردشير أن ينتزع بعض الأراضي من الرومان.

شابور الأول وصعود المانوية

تورد الشاهنامه ومصادر تقليدية أخرى أسطورة حول مولد شابور الأول، وفي أحد هذه المصادر نجد أنّ والدة شابور (ابنة أرطبان) تحاول قتل أردشير بالسم، لأنه قتل والدها وتزوجها، إلا أن أمرها يُكتشف ويأمر أردشير الكاهنَ الأكبر بإعدامها. ويذكر مصدر آخر أنّ أردشير أمر بإعدام زوجته حين اكتشف أنها ابنة أرطبان، ذلك أنه أقسم على قتل أهل بيته جميعًا، بيد أنّ الفتاة كانت حبلى، فأبقاها الكاهن في بيته سرًا حيث أنجبت ولدها. وبعد مرور سنوات حين شعر أردشير بالاستياء لعدم إنجابه، أخبره الكاهن بالسر ففرح بأن يكون له ابن يرث عرشه.

اعتلى هذا الابن (شابور) العرش في عام 240م عندما مات أردشير أو اعتزل الحكم. هاجم أولًا إمبراطورية كوشان التي نمت ثروتها وقوتها على التخوم الشرقية لفارس، فانتزع منها أراضي كبيرة مما جعلها دولة صغيرة تابعة لإيران، ولن تمضي فترة

طويلة قبل أن يظهر الهونيون البيض في المنطقة نفسها ولا يكتفون بتهديد الحدود بل الدولة بأكملها في بعض الأحيان. كما وسّعت الحرب المستمرة مع روما الأراضي الفارسية إلى الشمال والغرب، وفي مرحلة ما أُسِرَ الإمبراطور الروماني فاليريانوس نفسه، ومات في الأسر. وهناك نقش صخري شهير على جدار «نقش رستم» يظهر فيه شابور راكبًا على جواد وأمامه فاليريانوس راكعًا. هذا وكان على شابور أيضًا أن يتصرف مع التهديد المستمر من الشمال وشمال الشرق. جدير بالذكر أن شابور شيّد مدينة نِيو-شابور والتي أصبحت لاحقًا نيسابور في خراسان.

ماني والمانوية

ظهرت المانوية في عهد شابور، وكان ماني إيرانيًا وُلد عام 216م من سلالة بارثية نبيلة قبل أن يؤسس أردشير بابكان الملكية الساسانية بثماني سنوات. كان أبوه قد التحق بجماعة متنسكة في بابل حيث ترعرع ماني واكتسب لغة ساميّة. اعتبر ماني أنّ مهمته هي تقديم توليفة من الزرادشتية والمسيحية والبوذية اللتين استعارتا من الأفكار الغنوصية وأثرتا فيها، وتأثرتا أيضًا بالمعتقدات الهندوسية والبابلية، وكانت هذه الانتقائية هي ما جعل عدة ديانات تعتبر المانوية مجرد هرطقة.

أبقى ماني على جميع المبادئ الرئيسة للزرادشتية: الإيمان بالرب والشيطان، والجنة والنار، والحالات الثلاث، والحساب الفردي بعد الموت، والحساب النهائي وما إلى ذلك، بيد أنه قال بثنائية صارمة بين الروح والمادة وبذلك اختلف اختلافًا كبيرًا مع ثنائية الزرادشتية حيث في الحالة الاولى (دورة الخلق) كانت الروح والعقل متحدين قبل هجوم أهريمان. كما أن نظرة ماني إلى العالم الحاضر (الحالة المختلطة) شديدة التشاؤمية على غير نظرة الزرادشة، واصفًا إياها كحالة تكون الروح فيها مسجونة بالمادة وتصارع لتتحرر منها وتعود إلى حالة النور الخالص. ربط ماني النور بالروح والظلام بالمادة، والخلط بينهما يقود إلى سيطرة الشر على الخير. وليس من الصعب رؤية الرابط بين هذه النظرة والأفكار الغنوصية المرتبطة بها وبين سلوك المتصوفة المسلمين اللاحقين الذين قالوا بإفناء النفس لتحرير الروح وإعادة اتحادها بأصلها. وهكذا يكتب جلال الدين الرومي قائلًا: «أذقني خمر الاتحاد حتى/ أحطّم سكرانًا بوابة السجن الأبدي»، ويقول حافظ الشيرازي: «أنا طير من الجنة الإلهية لا من الأرض/ وَضَعوني فترةً في قفص جسدي».

لم ير ماني خيرًا ينشأ من الطبيعة والوجود المادي والحياة الفردية في هذا العالم، لذا أوصى بحياة التنسّك والعفة والطعام النباتي. في بادئ الأمر رحب به شابور الأول، إلا أنّ الكهنة الزرادشة استنكروه واعتبروه مهرطقًا ومهددًا لسلطتهم. طبّق ماني نصيحة شابور بالرحيل بعيدًا، فقضى سنوات عديدة في آسيا الوسطى وغرب الصين حيث اتبعه كثيرون. وحين مات شابور عام 272م عاد إلى إيران ورحب به الشاه الجديد هرمز الأول لكنه سرعان ما وافاه الأجل وحل محله بهرام الأول الذي كان يكن كرهًا شديدًا لماني وعقيدته لدرجة أنه أمر بموته ميتة مروّعة. ومنذ ذلك الوقت عانى المانويون بعد توزعهم إلى أفريقيا وأوروبا أيضًا من اضطهاد الزرادشة والمسيحيين. استطاع المانويون البقاء في أشكال مختلفة ـ حتى بين الكاثار الذين كانوا عبارة عن طائفة مسيحية مهرطقة في جنوب غرب أوروبا ـ إلى القرن السابع عشر حيث اختفى أثرهم في الشرق والغرب.

رغم تركيز المانوية الروحي على العالم الآخر، إلا أنها شكلت تهديدًا للسلطة الاستبدادية للدولة والكهانة باعتبارها جزءًا من الدولة، وقد يكون هذا هو السبب الرئيس وراء قمعها رغم أنه من المستحيل لمعتقدٍ تنسّكي وتشاؤمي بهذه الدرجة أن يصبح أو أن يظلّ دين الدولة الرسمي.

الفوضى والإصلاح

كالعادة أعقب حكم شابور الأول الذي اتسم بالقوة والتمكن مرحلةٌ من الضعف والتمردات والانقلابات وفترات الحكم القصيرة، فبين موت شابور (272م) واعتلاء شابور الثاني العرش (309م) حَكَم فارس ما لا يقل عن ستة حكام. كانت الدولة في حالة فوضى سياسية شاملة، فاتفق كبراء الدولة على أن يتولى الصغير شابور الثاني العرش، وكان حكمه قويًا ناجحًا.

استغل الكوشان تلك الفوضى وقويت شوكتهم بينما كان شابور الثاني ما يزال قاصرًا، وبلغت قوتهم أن استطاعوا ضمّ بعض الأراضي الفارسية إلى مملكتهم. وعندما بلغ شابور سن الرشد استغل أول فرصة ليقود حملة عسكرية ضد الكوشان، فاستطاع تقويض دولتهم بالكامل ولم يبق منها إلا جزء صار دولة تابعة يحكمها ملك أو حاكم يعينه مركز الإمبراطورية الفارسية.

بعد ذلك اتجه شابور الثاني غربًا حيث كانت الدولة الفارسية قد تنازلت عن أرض كبيرة للروم في فترة ضعف وعدم استقرار. كان الروم هم الغالبون في بداية الأمر ثم

تحوّل الأمر إلى الإيرانيين، بيد أن الحرب توقفت عندما هاجم الهونيون البيض الحدود الشرقية مما أدى إلى تنازلات من طَرَفي الحرب. بعدها استأنف شابور حملته ضد الروم، وبعد موت الإمبراطور جوليان نجح في استعادة الأراضي محل النزاع بما فيها أرمينية، وبعد ذلك بقليل ردًّا على الدسيسة الرومانية وضع أرمينية تحت الاحتلال العسكري وعيّن حاكمًا (مرزبانًا) عليها. وفي جبهةٍ أخرى وجّه شابور قواه إلى العرب المجاورين الذين قادوا غارات ضد فارس في فترة الفوضى. لقّب العرب شابور «ذا الأكتاف» مما يبدو أنه إشارة إلى أمره بثقب أكتاف الأسرى العرب ليربطهم بالحبال من خلالها.

من أهم الحوادث التي وقعت إبان حكم شابور الثاني تحوّل الإمبراطور قسطنطين إلى المسيحية، فأصبحت لاحقًا ديانة الدولة الرسمية في روما. وقد تنصّرت أرمينية كذلك، مما أكسب «المسألة الأرمينية» منذ ذلك الوقت بعدًا جديدًا، وتحوّل موقف الساسانيين تجاه رعاياهم المسيحيين. عانى المسيحيون من الاضطهاد تحت حكم شابور الثاني ومن بعده باستمرار، باستثناء المسيحيين النساطرة الهاربين من الاضطهاد الروماني إلى إيران. ومثلما كان للمسيحيين قضية يتّحدون فيها مع الزرادشة ضد المانويين، فقد كرروا الأمر نفسه لاحقًا عندما عانى المزدكيون من اضطهاد الدولة والكهنة الزرادشة.

بعد قرابة السبعين عامًا من حكم فارس بقبضة حديدية مات شابور الثاني عام 379م، وعلى نحوٍ مألوف مرت البلاد بقرنٍ من الضعف والقلاقل المتواصلة، فكانت هناك تمردات مستمرة في المحافظات وانقلابات داخلية وتدخلات من الهونيين البيض في الشؤون الداخلية الفارسية. أما النزاع الفارسي ـ الروماني على أرمينية فقد تمخض عن تقسيمها عام 398م، فكان نصيب الأسد للفرس، في حين وقع الجزء المتبقي عام 429م في أيدي الرومان، البيزنطيين في ذلك الوقت.

بهرام الحمار الوحشي

اتخذت المسألة المسيحية منحى غير متوقع تحت حكم يزدجرد الأول (399 ـ 421م) الذي كان متعاطفًا مع المسيحيين، مما أزعج الوجهاء والكهنة الزرادشة الذين وصفوه لاحقًا باسم يزدجرد الأثيم (بالفارسية: بزهكار) . وتقول الأسطورة التي توردها الشاهنامه بأن حصانًا غامضًا ـ قد يكون إلهيًا ـ ركل يزدجرد حتى الموت، رغم أنه من

المرجح أكثر أن الحصان بريء براءة الذئب من دم يوسف في هذا الأمر الذي ارتكبه آخرون تخلصوا بطريقة ما من حاكمهم «الأثيم». وضع أصحاب السلطة شخصًا آخر غير ابن يزدجرد على العرش لكن بهرام الخامس (421 - 438م) استطاع هزيمة هذا الغاصب واستعادة عرشه بمساعدة عسكرية من الأمير العربي [النعمان بن المنذر] الذي ربّاه في الحيرة التي كانت دولة تابعة للساسانيين غرب الفرات. ووفقًا للأسطورة كان بهرام هو الذي انتزع التاج من بين أسدين جائعين، وعُرف بالحمار الوحشي كما يبدو لحبه للصيد وخاصة صيد الحمير الوحشية، رغم أنّ اللقب قد يعكس الصفة التي وصفها إياه معاصروه. كان بهرام يحب الموسيقى والخمر والنساء والصيد، وكُتبت عنه قصص كثيرة في الأدب الفارسي الكلاسيكي، لا سيما قصة نظامي الكَنْجَوي الشهيرة «هفت پيكر». تقول الأسطورة إنّ الرمال المتحركة ابتلعته بينما كان يطارد حمارًا وحشيًّا، رغم أنه ليس مستبعدًا أن يكون قد تم التخلص منه بمؤامرة ما. كتب عمر الخيام بيتًا من الشعر يتلاعب فيه بكلمة «گور» الفارسية التي تعني الحمار الوحشي وتعني القبر كذلك:

بهرام كه گور مى گرفتى همه عمر

ديدى كه چه گونه گور بهرام گرفت ؟

يا لبهرام كيف كان يصيد الگور [الحمير الوحشية] طول حياته

أفرأيت الآن كيف اصطاده الگور [القبر] حيًّا؟

قباذ والحركة المزدكية

استطاع بهرام أن يكبح الهيثاليين (الهونيين البيض) في الشرق، بيد أنه لم يحقق النجاح نفسه مع روما، ولذلك كان للإيرانيين المسيحيين حرية التعبد. لم يستمر هذا الوضع طويلًا وعانى المسيحيون واليهود من الاضطهاد مجددًا تحت حكم يزدجرد الثاني (438 - 459م) الذي خَلَف بهرام. وجاء من بعده فيروز (459 - 484م) الذي شهد حكمه سنوات عديدة من المجاعة أعقبتها هزيمة من الهيثاليين الذين فرضوا جزية ثقيلة، وأخذوا قباذ بن فيروز رهينة إلى أن يدفع أبوه الفدية. كرر فيروز المحاولة بعد بضع سنين من الصلح، لكنه خسر مرة أخرى وقُتل، وقويت شوكة الهيثاليين لدرجة أن فرضوا جزية سنوية ثقيلة على فارس وتدخلوا في شؤونها الداخلية. اعتلى العرش أخو قباذ الأصغر منه لمدة أربع سنوات، ثم خَلَفه قباذ عام 488م. أما ما حدث لاحقًا من

الإطاحة بقباذ وسجنه عام 497م فلا يمكن تفسيره إلا بتحوّله إلى المزدكية مما أشعل ثورة ضده كما سنرى أدناه.

مزدك والمزدكية

ظهرت المزدكية بعد نصف قرن من المجاعة والهزائم والفوضى التي لم تلح لها نهاية في الأفق، وكانت الرسالة الأساسية لديانة مزدك هي الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، فاجتذبت بطبيعة الحال العديد من الأتباع والمناصرين. وسواء أكان الأمر اختيارًا أم ضرورة فقد اعتنق قباذ المزدكية، بينما أبدى الكهنة والوجهاء قلقًا من التهديد الذي شكلته المزدكية على موقعهم الاجتماعي.

كان مزدك كاهنًا زرادشتيًا إصلاحيًا، وهكذا فإن المزدكية في رؤيتها الكونية والدينية كانت مبنية على الزرادشتية، رغم تأثرها بأفكار مانوية. تمسكت المزدكية بالرؤية الثنائية للوجود ودعت لحياة التنسك وحرّمت أكل اللحم وأوصت بالأخلاق الشخصية والعامة. بيد أن آفاقها لم تكن تحمل تشاؤم المانوية إذ رأت إمكان زيادة الخير ونقص الشر في هذا العالم بالحراك الاجتماعي، وهذا ما منحها الطاقة لتصبح حركة تحشد الأتباع من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة، وتقليل سلطة الكهانة وتيسير الطقوس الدينية والتعبد.

يكاد يكون جلّ ما نعرفه عن مزدك وحركته قد جاءنا من أعدائه، الذين قالوا أيضًا بأن مزدك كان يدعو إلى المِلكية المشاعة للممتلكات والنساء وكان يطالب بضرائب مخفضة للعامة الذين كانوا يدفعون كل الضرائب تقريبًا. فتح مزدك صوامع حبوب حكومية ليطعم المحتاجين، مما أكسبه شعبية دفعت الشاه إلى مناصرته، وهذا ما استفز النبلاء والكهنة وقاد لاحقًا إلى عزل قباذ عام 497م. وحين عاد إلى العرش مرة أخرى بمساعدة الهيثاليين عمل على إبعاد نفسه عن مزدك، وفي الوقت المناسب جعل ابنه الثالث الذي كان يقود القوات المناهضة لمزدك وريثًا له.

في حقيقة الأمر إنّ المزادكة لم يدعوا إلى الملكية المشاعة، بل يُرجح أنهم كانوا يميلون إلى توزيعٍ أكثر عدالة للثروة بما في ذلك تقسيم الممتلكات الكبيرة التي تملك الدولة أكثرها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. أما بالنسبة للنساء فقد كان القانون ينص

على ملكيتهن لأقربائهن الذكور، وعادة ما كان الأثرياء يحتفظون بحريم(*) كبير. يقول الفردوسي في الشاهنامه متحدثًا عن كسرى الثاني (برويز) - بعد عقود من زمن مزدك - أنه كان يحتفظ باثني عشر ألف محظية في «حريمه الذهبي». ولئن كان 1٪ من هذا الرقم حقيقيًا، فإن مزدك ربما يكون أقرب إلى الدعوة إلى إلغاء الحريم وتسريح المحظيات.

قبل ثلاث سنوات من موت قباذ (أي في عام 528م) استسلم أمام ضغط أعداء مزدك فسمح لابنه الثالث ووريثه (كسرى الأول) أن يمكر بمزدك فيدعوه إلى مأدبة على شرفه، وانتهت المأدبة بذبح مزدك وأتباعه الخلّص ومنهم الابن الأكبر للشاه. بعد هذه الحادثة تم تجريم المزدكية وذُبِح المزادكة في طول البلاد وعرضها، وجلس قباذ الذي سمح بهذا التطور في الأحداث يتفرج على المذبحة التي يبدو أنها كانت أكثر فظاعة ودمارًا من مذبحة بارثولوميو في باريس بعد أكثر من ألف سنة. لم تعش المزدكية لوقت طويل بعد ذلك وفَنَت داخل البوذية في آسيا الوسطى، بيد أنّ بعض أفكارها قد أثّرت لاحقًا في الحركات الاجتماعية في العصر الإسلامي (انظر الفصل الثالث).

«عادلٌ خالد»

بعد موت قباذ عام 531م تولى ابنه الثالث كسرى الأول - الذي لقب لاحقًا بأنوشروان، أي صاحب الروح الخالدة - زمام الأمور. كان لقبه الكامل «أنوشروان العادل» وهو لقب كان له ما يبرره في الثقافة الاجتماعية - التاريخية الإيرانية، ليس لأنه أطاح بالمزدكية فقط، بل لأنه وضع حدًّا لما يقرب من قرن كامل من الفوضى والقلاقل والهزائم الخارجية والانحدار الاقتصادي وضعف الحكومة. وهكذا فقد نُظر إليه على أنه مسنود بالفرّ (النعمة الإلهية) على نحو أكثر وضوحًا من معظم الحكام الساسانيين وفقًا لنظرية أو خرافة «النعمة الإلهية». وإلى جانب تمكنه من كبح التمرد فقد فرض حكمًا قويًّا لمركز الدولة على المحافظات وأدخل إصلاحات على النظام الضريبي وأعاد هيكلة النظام القضائي.

وحيث إن دولة فارس عادت قوية مستقرة فقد كانت الحرب مع بيزنطة أمرًا محتومًا. تمكن كسرى من الاستيلاء على أنطاكية في وقتٍ من الأوقات، إلا أنها

(*) الحريم مصطلح برز خلال الدولة العثمانية، ويعني مجموع الزوجات والجواري اللائي يملكهن السلطان، (المترجم).

كانت حربًا مستمرة شهدت انتصارات (أغلبها هامشية) وهزائم، إلى أن عاد الوضع بعد ثلاثين عامًا كما كان عليه، مع حفظ حرية العبادة للمسيحيين والزرادشة في فارس والإمبراطورية البيزنطية شريطة عدم التبشير. وبين عامي 558م و561م أطاح كسرى أخيرًا بالمملكة الهيثالية في الشرق والتي كانت فارس تدفع لها الجزية لمدة طويلة، ويعود الفضل في ذلك إلى أنّ أتراك آسيا الوسطى كانوا يضغطون على الهيثاليين من خلفهم وحلوا محلهم كقوة مرتحلة وشبه مرتحلة على الحدود الشرقية لفارس، بما في ذلك من عواقب ستقع على إيران وأوروبا لقرونٍ لاحقة.

اتسم عهد كسرى بتطورات على الصعيد الثقافي، فاستوردت لعبة الشطرنج من الهند وتُرجم كتاب «بانتشاتانترا» إلى البهلوية الساسانية. وبصفة كسرى مثالًا متجسدًا للملك الفارسي العادل فقد زخر الأدب الفارسي الكلاسيكي بأساطير وحكايا عديدة عن حياته وزمنه، كما ظهر وزيره الأسطوري بُزُرْجمهر في الأدب كمستودع للحكمة والمعرفة، رغم أنه لا توجد شخصية تاريخية معروفة تطابقه. ولقد كتب عنه الفردوسي وسعدي الشيرازي وشعراء وأدباء آخرون كثر. تقول إحدى الحكايات أن بزرجمهر كان ينهض باكرًا ويقول «انهض باكرًا تكن محظوظًا»، فدبّر الشاه أن يسرقه بعض اللصوص بعدما يترك منزله مع طلوع الفجر كي يسخر منه ويثبت له أنه لن يكون بالضرورة محظوظًا إن نهض باكرًا، فأجاب بزرجمهر بأن اللصوص نهضوا أبكر منه فكانوا أكثر حظًّا.

يقول سعدي الشيرازي في كتابه «گلستان» [روضة الورد] إنّ أنوشروان أرسل في رحلة صيد أحد حراسه إلى القرية المجاورة ليشتري له ملحًا، وأصرّ على أن يشتريه بسعر السوق. وعندما قال الحارس بأن الملح لم يكن يساوي الكثير أجاب الشاه: «إن أساس الظلم في العالم كان أولًا شيئًا يسيرًا، فأضاف كل شخص شيئًا عليه حتى أصبح كبيرًا جدًّا». وفي حكاية أخرى يقول سعدي إن أنوشروان كان في اجتماع مع وزرائه يتناقشون حول موضوع ما، فمال بزرجمهر إلى رأي الشاه. وحين سئل لاحقًا عن سبب ذلك قال: «لا يمكن توقع العواقب، وكل الآراء قد تصيب وقد تخطئ، لذا فمن الأفضل أن نتفق مع رأي الشاه لأنّ اتفاقنا معه سيجنبنا العقاب إن تبيّن خطؤه».

الانحدار والسقوط

صعد هرمز الرابع على العرش بعد موت أبيه عام 579م، وكالعادة بدأت الدولة في التفكك والضعف والفوضى مما أدى بعد عدة عقود إلى انهزام الإمبراطورية الساسانية

وزوالها على يد العرب المسلمين. يقول الفردوسي في الشاهنامه إنّ هرمز قد قتل جميع مستشاري والده ووزرائه بعد اعتلائه العرش، أما سعدي الشيرازي فقال بأنه اكتفى بسجنهم، وعندما سئل عن السبب قال بأنه كان يخاف منهم لأنه أحسّ بخوفهم منه.

استمر الصراع بين الشرق والغرب ولم يتحقق نجاح كثير لأي من الطرفين. وكانت الدولة تمر بصراع داخلي ومعارضة حينما قاد الجنرال القوي بهرام جوبين تمردًا، واستطاع في عام 590م أن يطيح بالشاه ويقتله بمساعدة كسرى ابن الشاه وأخواله. بعد ذلك أطاح بهرام بكسرى وأعلن نفسه شاه فارس، بيد أنّ تمرده هذا فشل وأورده حتفه.

حاول كسرى الثاني (الذي لقب لاحقًا برويز، أي المنتصر) تجصيص الهيكل المتداعي للإمبراطورية الساسانية، بيد أن السوس كان قد بدأ ينخر فيه منذ موت جده. وقد حظي كسرى من بين جميع حكام فارس القديمة بأكثر تمثيل رومانتيكي أدبي في الأدب الفارسي الكلاسيكي نظرًا لمغامراته العاطفية مع شيرين زوجته أو محظيته الأرمنية ونساء أخريات، وحبه للخمر والموسيقى والخيول، كما جاء وصفه في الشاهنامه وفي القصة الشعرية الطويلة التي كتبها نظامي الكنجوي «كسرى وشيرين» [أو خسرو وشيرين]. إلا أن حروبه الممتدة مع بيزنطة (التي استمرت حوالي سبعًا وعشرين سنة رغم نجاحها في البداية) انتهت بهزيمة ساحقة وتحطم الدولة ماديًا ومعنويًا، وحينها أذاقه الثائرون صنيعه بأن تحالفوا مع ابنه شيرويه وأطاحوا به ثم سملوا عينيه وقتلوه عام 624م.

وجاء الدور على شيرويه بعد ستة أشهر عندما مات في ظروف غامضة، وحكم بعده حوالي اثنا عشر حاكمًا واحدًا بعد الآخر في خضم الفوضى السياسية، فقُتل معظمهم أو سُملت أعينهم حتى قام الوجهاء بوضع ابن كسرى الثاني على العرش باسم يزدجرد الثالث في عام 632م، وفي الحقيقة كانوا مسيطرين عليه تمامًا. وهكذا فقد بدأت بالتهاوي إمبراطورية عظيمة استمرت لأربعة قرون صمدت أمام هيجان عظيم وتصاريف أقدار عديدة. كانت هناك عوامل طويلة المدى وقصيرة المدى وراء هذا الزوال منها الحروب الطويلة التي خاضها أنوشروان وكسرى الثاني خاصة، والفوضى التي لحقت بالبلاد وفقدان الإرادة في وجه أعداءٍ لهم إصرار ودافعية قوية. ولكن السبب الأكبر الذي يقدّم عبرة للتاريخ قد يكون هو ضعف إحساس الشعب بأنّ هذه الدولة دولته.

الفصل الثالث

العرب والإسلام والفرس

«وكان علماء أصول الفقه كلهم عجمًا كما يُعرف...
ولم يقم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم»

(ابن خلدون - المقدمة)

سقوط الساسانيين

مرّت إيران في تاريخها الطويل بأحداثٍ كثيرة يتراوح تأثيرها، ولعله لم يمض قرن من الزمان دون أن تشهد إيران حدثًا جللًا يزلزل أركانها، على أنّ هناك ثلاثة أحداث رئيسة كان لها الأثر الأكبر في تاريخ إيران وثقافتها: سقوط الإمبراطورية الأخمينية على يد الإسكندر الأكبر، وسقوط الإمبراطورية الساسانية على يد العرب، والغزو المغولي في القرن الثالث عشر الميلادي. أما العامل المشترك الذي يجمع هذه الأحداث ويضفي عليها طابعًا إيرانيًا خاصًا فهو أنّها جميعها حدثت في فترة قصيرة حاسمة، لا تربو على سنين قليلة، ولا تجد أمامها مقاومة كبيرة.

محمد

وُلد نبي الإسلام في مكة في حوالي عام 570م، في أسرةٍ هاشمية من قبيلة قريش، وفي شبابه اشتغل بالتجارة وسافر إلى بلاد عديدة مثل سورية وفلسطين. ولقد عُرف عنه في تجارته هذه كمال أخلاقه فلُقّب بـ«الأمين»، وتزوّج في سنّ الخامسة والعشرين من السيدة خديجة التي كان يتاجر بأموالها، والتي كانت تبلغ من العمر آنذاك أربعين عامًا.

تقول المصادر الإسلامية أنّ النبي محمدًا كان في عمر الأربعين حين جاءه الوحي في غار حراء (عام 610م)، إذ كلّمه الملاك جبريل وقال له «اقرأ باسم ربك الذي خلق».

في ذلك الوقت كانت مكة مركزًا تجاريًا وقِبلة دينية يحج إليها الناس كل عام ليتبادلوا البضائع ويحتفلوا بموسم الحج. أما الكعبة فهي مقصد الحجّاج، وكانت آنذاك تحوي أصنامًا يعبدها أغلب سكّان الجزيرة العربية. من هنا نستطيع أنْ نفهم الخطورة التي مثلتها رسالة محمد: «لا إله إلا الله».

أول من آمن بهذه الرسالة كانت زوجته ثم ابن عمه الصبيّ علي بن أبي طالب ثم أبو بكر (الذي لقبّه النبي لاحقًا باسم «الصدّيق»). بعد ذلك انضم إلى محمد نفر قليل، لكنهم عانوا من اضطهاد قريش وأحدث إسلامهم انقسامات خطيرة داخل التركيبة القبلية؛ ففي حين انضمّ عمّ النبي أبو لهب إلى الحزب المعادي، أسلم عمّه حمزة بن عبد المطلب. وحين اشتدّ اضطهاد قريش للمسلمين في عام 622م استجاب محمد إلى الدعوات المتعاطفة معه من يثرب (المدينة)، فهاجر إليها مع أصحابه وكانت هذه الهجرة أساس التقويم الإسلامي (الهجري).

بيد أنّ هذه الهجرة في تبعاتها السياسية أدّت إلى حرب بين المسلمين وأهل مكة، فشنّ المسلمون غارات على القوافل المتجهة إلى مكة، وتواجه الجيشان في ثلاث معارك أولها «بدر» التي انتصر فيها المسلمون عام 624م، وثانيها «أُحُد» التي انتصرت فيها قريش لكنها لم تقض على هذا الكيان الوليد. بعد عامين احتشدت قريش في صفوف قوات كثيرة ضد المسلمين في المدينة، بيد أنّ المسلمين استطاعوا الذود عنها بحفر خندق حولها (وهي خطة يُذكر أنّ من اقترحها كان الصحابي سلمان الفارسي). كان المسلمون يزدادون عددًا وتتنامى معهم ثقتهم بأنفسهم، وفي العام السادس للهجرة (628م) ارتأى محمد أنهم بلغوا من القوة ما يكفي كي يتوجهوا لأداء العمرة في مكة. رأت قريش في ذلك تهديدًا لها فتفاوضت مع المسلمين على هدنة لمدة عشر سنوات [صلح الحديبية] تتأجل بمقتضاها عمرة المسلمين إلى العام اللاحق. بيد أنّ قريش نقضت العهد بعد عامين، مما دفع محمدًا إلى أن يقود جيشًا قويًا إلى مكة فاستسلمت له دون قتال. وبفتح مكة أعلن محمد العفو عن قريش، لكنه حطّم الأصنام الموجودة في الكعبة. وحين تُوفي النبي محمد في عام 632م كان قد وحّد الجزيرة العربية كلها في أمةٍ واحدة، أمة الإسلام.

يؤمن المسلمون بأنّ محمدًا سافر ذات ليلة إلى القدس، وفي الليلة نفسها عَرَج على السماء بمعجزةٍ إلهية، فاطلع على الجنة والنار والتقى ببعض الأنبياء الذين سبقوه، بيد

أنّ بعض الباحثين المسلمين يذهبون إلى أنّ «المعراج» كان في حقيقته سفرًا روحيًا لا جسديًا. كما يسود اعتقادٌ بأنّ محمدًا اقترب من الله إلى حدٍّ جعل الملاك جبريل يتخلف عنه لأنه لم يكن مسموحًا له الاقتراب أكثر. وفي هذا يقول الشاعر سعدي الشيرازي في أبياته الخالدة:

ركب ليلةً، فجاوزَ الفَلَك
ومضى بالتمكّن، والجاه، من المَلَك.
وَجَدّ في تيه القربى، من الله
حتى تخلف عنه جبريل، في سدرة المنتهى(*).

الإسلام

الإسلام يعني التسليم لإرادة الله، وقد نزلت رسالته في القرآن الذي نزل بالوحي من الله على النبي منذ بداية بعثته وحتى رحيله عن الدنيا. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإسلام يعتبر النبي إبراهيم أول مسلم بالمعنى الحرفي للكلمة، أي إنه كان أول موحّد، وهو من وضع أركان الكعبة، بيتِ الله. كما يعترف الإسلام بالتوراة والإنجيل بصفتهما كتابين مقدسين يتّبعان نهج إبراهيم، مع التحفظ على بعض الأجزاء التي تتعارض مع تعاليم القرآن. فمثلًا يرفض القرآن صراحةً ألوهية المسيح ويعتبر عيسى نبيًّا من أعظم الأنبياء، ويعترف بولادته لأم عذراء بإرادة الله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1]. ومحمدٌ وفقًا لتعاليم الإسلام هو خاتم الأنبياء، أي إنه آخر نبي في السلسلة الطويلة من أنبياء الله من إبراهيم وموسى ويوسف وداود وسليمان إلى عيسى.

تتفق المذاهب الإسلامية على ثلاث قواعد للإسلام هي التوحيد والنبوة والبعث يوم الحساب، ويضيف الشيعة قاعدتين هما «العدل» و«الإمامة». ويفرض الإسلام على معتنقيه الصلاة خمس مرات في اليوم، والحج إلى مكة مرة واحدة على الأقل في حياتهم إن استطاعوا، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومساعدة المحتاجين وما إلى ذلك من الفضائل، ويحرّم عليهم تناول الخمر والخنزير، والغيبة، والمحارم. كما أن

(*) ترجمة الأبيات عن الفارسية من كتاب «سعدي الشيرازي: شاعر الإنسانية» للدكتور محمد موسى هنداوي، مطبعة مصر، 1951، ص 338، (المترجم).

(1) سورة يس، الآية: 82.

الإسلام لا يأمر بالتعفف عن الزواج، بل يرغّب فيه، ويمكن للرجال أن يتزوجوا ما يصل إلى أربع نساء، رغم وجود إرشادات صارمة في القرآن حول المعاملة العادلة والمساواة بين الزوجات والأبناء (لا بد من الاشارة هنا الى أن تعدد الزوجات والمحظيات كانت معالم شائعة معروفة في إيران ما قبل الإسلام). يحق للمرأة في الإسلام أن ترث والديها وإخوتها، بيد أنها ترث نصف نصيب الذكور. أما الحجاب وهو الزي الإسلامي للمرأة فلم يشمل تغطية الوجه والكفين، بل إن النساء في الحقيقة كنّ ناشطات في المجتمع كما تشهد بذلك سيرة فاطمة ابنة النبي وزوجة الإمام علي، وعائشة زوجة النبي وابنة أبي بكر، وزينب حفيدة النبي وابنة الإمام علي وقائدة آل بيت النبي بعد استشهاد أخيها الحسين. في الشريعة الإسلامية للرجال الحق في الطلاق ولكن يمكن للنساء أن يطلبن الطلاق لأسباب معينة. وإن وضعنا في الاعتبار أنّ النساء في الإمبراطورية الفارسية كنّ مملوكات لأقاربهن الذكور، وبأنهنّ في مجتمعات أخرى (في المسيحية حتى قرون قريبة) كنّ محرومات من حق التملك، فإن الإسلام في بدايته لم يمارس تمييزًا كبيرًا على النساء، على أنهن لم يصلن إلى مرتبة مساوية للرجال.

تتقاطع مفاهيم الجنة والنار والملائكة والشيطان مع التراث اليهودي والمسيحي، بل والزرادشتي أيضًا وإن في صورة مختلفة. يذكر القرآن أن الله ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[1]، ويسرد قصة آدم وحواء اللذين طُردا من الجنة بعد أن أكلا من الثمرة المحرمة، وهي في القرآن ليست تفاحة بل حنطة[*]. ويُعد الظلم أسوأ معصية في الإسلام، في حين إن الإحسان إلى الآخرين أمر يُثاب عليه المسلم ثوابًا عظيمًا: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[2]. هذا وعلى المسلم التزامات أخلاقية تجاه نفسه وأقربائه ومجتمعه وربه، وسوف يُحاسَب البشر جميعًا بعد موتهم وتُوزَن أعمالهم الصالحة والسيئة لتحديد ما إذا كانوا سيدخلون الجنة أم النار، كما أنّ الناس سيُبعثون ليوم الحساب حين ﴿يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]. إنّ الله في الإسلام غفور رحيم

(1) سورة الأعراف، الآية: 54.

(*) في الحقيقة لم يصرّح القرآن بنوع الشجرة المحرّمة، بيد أنّ تفاسير القرآن مثل تفسير ابن كثير وتفسير الجلالين ذكرا الحنطة في تحديد هذه الشجرة، كما ذكرا احتمالات أخرى أيضًا كالكرم. انظر تفسير ابن كثير للآية 35 من سورة البقرة، (المترجم).

(2) سورة الحجرات، الآية: 10.

(3) سورة المطففين، الآية: 6.

رحمن، ولكنه في الوقت نفسه عادل وحَكَمٌ بين الصواب والخطأ وسوف يثيب من أحسن ويعاقب من أساء.

في صدر الإسلام لم يكن هناك مصدر للإيمان والتشريع والسلوك إلا القرآن، ثم أضيفت السنة النبوية، وبعدها أضاف الشيعة أيضًا أحاديث الأئمة ورواياتهم. وعلى أساس هذين المصدرين نشأ حقل كامل من الآراء الفقهية التي وضعها علماء من مذاهب ومدارس فقهية متعددة.

العرب والإسلام

أفضت الفتوحات الإسلامية المبكرة إلى اتساع كبير في رقعة الأراضي الإسلامية، من السند وحتى إسبانيا، ولم تقتصر هذه الفتوحات على ممتلكات الإمبراطورية البيزنطية، بل إن الإمبراطورية الفارسية استسلمت بأكملها بعد موت النبي محمد (632م) بفترة قصيرة. ففي معركة القادسية بعد أربع سنوات فقط من اعتلاء يزدجرد الثالث عرش فارس (أي عام 636م) استطاع جيش عربي صغير يقوده سعد بن أبي وقاص أن يهزم الجيش الفارسي بقيادة رستم بن فروخزاد القائد الأعلى للجيش، وأن يقتل رستم نفسه. كما سقطت قطيسفون بعد سنتين وتبعتها هزيمة جيش يزدجرد في نهاوند في فارس نفسها، وهكذا في غضون سنوات قليلة أطيح بالإمبراطورية الفارسية القوية واحتل العرب المسلمون أرض فارس.

لم تكن معركة القادسية هي التي أفقدت الإيرانيين إرادة المقاومة، ففي نهاية المطاف كانت القادسية معركة ذات تأثير محلي. في حقيقة الأمر كانت الإرادة قد فُقدت أصلًا إذ مرّت الدولة بفوضى مستمرة، والناس صغيرهم وكبيرهم كانوا يتمنون مجيء المخلص الذي سيبدأ الألفية التالية من الزمان. بدأت الحرب أولًا بثورة محدودة بين الرعايا الساسانيين العرب في بلاد ما بين النهرين مع تحوّلهم للإسلام ربما بسبب الجاذبية الأيديولوجية التي مثلها الإسلام، وكوسيلة لتحرير أنفسهم من الحكم الساساني. بيد أنّ محاولات الإمبراطورية الساسانية لقمع الثورة العربية ساعدت في توسعة الصراع واستنفار القوات العسكرية الإسلامية بأكملها. وكما ذكرنا فقد انتصر العرب في معركة القادسية بسهولة لا تصدق، وكانت النتيجة محتومة لصالح العرب في معركة نهاوند. تخلى الناس عن يزدجرد حتى ضباط جيشه وأعوانه، فاضطر للهرب شرقًا إلى مرو (وهي الآن حُطام في تركمانستان) حيث لقي حتفه. ووفقًا للشاهنامه فإنه

اضطر للهرب لهذه المسافة البعيدة لأنه لم يجد من يرحّب به في أي مكان ناهيك عن مساعدته. وفي النهاية لجأ إلى (ماهوي سوري) حاكم مرو الذي لم يكن هو الآخر مرحبًا به، وكان يعمل على تدبير مكيدة لأسره بالتعاون مع الأتراك، لكن الشاه استطاع الهرب وقُتل على يد طحان كان يريد سرقة ممتلكاته الثمينة. هذا ما جاء في الأسطورة، أما المؤرخون فيميلون إلى أنّ سوري هو الذي قتل يزدجرد.

قد تكون الأيديولوجية التي تحملها رسالة الإسلام فعلت فعلها في بث الدافعية والحماس لا بين الفاتحين فقط بل حتى بين أولئك الذين لديهم استعداد للهزيمة في إيران، غير أنّ التفسير الوحيد لسرعة سقوط الإمبراطورية العظيمة على ذلك النحو الغريب هو نقص الإرادة في دعم الدولة المتفككة غير المحبوبة شعبيًا. ولقد دلّل التاريخ الإيراني باستمرار على أنّ الدولة حين تضعف بسبب عوامل داخلية أو خارجية، فإنّ المجتمع - الذي عادةً ما يكون في مواجهة مع الدولة - إما يساعد في سقوطها أو يقف على الحياد. حدث هذا عام 651م، حين احتُلت المحافظات الغربية والوسطى بسرعةٍ شديدة ولم يتطلب الأمر وقتًا طويلًا حتى استطاعت الجيوش العربية وقبائلها الوصول إلى حد التخوم الشرقية لخراسان الممتدة في آسيا الوسطى، في حين أثبتت المحافظات القزوينية مَنَعَتها وقاومت الغزو بفضل السلاسل الجبلية العالية كثيفة الأحراش والتي شكّلت حاجزًا منيعًا لتلك المحافظات. وفي الحقيقة فإن هذا كان دومًا السبب الذي جعل المحافظات القزوينية بعيدة عن متناول السلطة المركزية للدولة.

ولئن كان الفتح سريعًا وسهلًا، فإن الدخول في الإسلام أخذ وقتًا أطول بكثير؛ فلم يؤد الفتح تلقائيًا إلى إسلام الشعب الذي لم يُجبر على الإسلام، فاستغرق الأمر قرنين ونصف حتى أسلمت جميع الأراضي الإيرانية. فضّل العرب في بادئ الأمر أن يأخذوا الجزية بدلًا من إسلام الأهالي وبالتالي إعفاءهم من دفعها، بيد أنّ الأهالي أدركوا المنفعة المادية التي ستعود عليهم إن هم أسلموا، إذ إنهم سيُعفون من الجزية، وسيضمنون حماية لممتلكاتهم.

أسلم كثير من المسيحيين الإيرانيين في خوزستان مبكرًا، ربما لاعتبارات دينية كون الإسلام يستمد جذوره من الديانة الإبراهيمية، وكذا فعل بعض الإيرانيين اليهود. أما بيرسيس (محافظة فارس) معقل الساسانيين والزرادشة فلم تدخل الإسلام إلا بعد فترة طويلة، رغم أنها سقطت في الأيام الأولى من الفتح. وفي خراسان أسلم عدد أكبر،

ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الزرادشتية لم تتوغل هناك، ولأن المقاتلين العرب وقبائلهم وأتباعهم استمروا في حراسة المدن وحماية الطريق الى آسيا الوسطى والشرق الأقصى.

كما أسلمت لاحقًا المنطقة المعروفة باسم «الجبال»، وهي تلك الواقعة بين همذان وأصفهان والريّ، وأسلمت كذلك أذربيجان والقوقاز، في حين تأخر إسلام المحافظات القزوينية كما ذكرنا آنفًا. أما أكثر عامل أثّر في إسلام أهل المحافظات القزوينية فكان الدعاة الشيعة والمسلمون الآخرون من غير الممثلين للتيار السائد، الذين لجؤوا إلى ديلمان وطبرستان. ولاحقًا استطاع إيرانيون آخرون مثل الطاهريين المسلمين احتلال أجزاء من المحافظات القزوينية. وأما المناطق الريفية من فارس فكان إسلامها أبطأ بكثير، إلا أنّه مع نهاية القرن التاسع كان معظم الإيرانيين قد دخلوا في الإسلام.

إنّ القول بأنّ الحضارة الفارسية والإيرانية وشعبها هي التي وضعت أساسات المجتمع الإسلامي نظرًا لتفوقها في الإدارة والثقافة والفنون والخبرة التاريخية لا يعدو أن يكون مجرد مبالغة، ولكنْ من جهة أخرى فإن الفكرة القومية الإيرانية الحديثة التي تفيد بأنّ القرنين الأول والثاني الإسلاميين كانا فترة «صمت» إيراني هي محض شطح وافتراء على الحقائق. نعم لم تكن هناك دول إيرانية مستقلة في هذين القرنين ولا يوجد دليل على أي أدب مكتوب في اللغات الفارسية والإيرانية المتعددة، لكنّ هذه اللغات كان يتحدث بها معظم الإيرانيين، وفي حين تعلم الإيرانيون الحضريون التحدث بالعربية فإن العرب في إيران تعلموا التحدث بالفارسية كذلك.

انخرط الإيرانيون في الحكومة الجديدة منذ بداية الفتح العربي سواء كمقاتلين أسلموا، أو إداريين أو كتبة أو وزراء ولغويين وشعراء وأدباء ومفكرين وثوار، وأخيرًا مؤسسي سلالات حاكمة جديدة، إلا أنّ حجم المشاركة والتأثير الفارسي لم يتسع إلا عند سقوط الحكم الأموي في 749 ـ 750م على يد جيش كان جزء كبير منه إيرانيًا. من المهم التأكيد على أنّ سقوط الإمبراطورية الساسانية لا يعني سقوط الإيرانيين؛ فقد أدوا دورًا حاسمًا في تدويل المجتمع والثقافة الإسلاميين حتى في القرنين الأول والثاني بعد الفتح، وقبل تأسيس الأسر الفارسية الحاكمة.

التشيّع وأهل السنة

فور وفاة النبي نشب خلافٌ بين أصحابه من المهاجرين والأنصار، فكان كل طرف يرى أنه الأحق بخلافة النبي، واجتمعوا في السقيفة لتداول هذا الأمر، فرشّح

الأنصار سعد بن عبادة، بيد أنّ بعضًا من أقرب أصحاب النبي رشحوا أبا بكر، وهكذا تم الاتفاق على أن يكون أبو بكر أول خليفة للنبي (632 ـ 634م). لم يرضَ بنو هاشم بهذا الاختيار، وأبرزهم العباس عم النبي (ومنه ينحدر الخلفاء العباسيون) وحزب علي بن أبي طالب ابن عم النبي وزوج ابنته فاطمة، وهو الذي لم يكن حاضرًا في السقيفة. أتباع عليّ هؤلاء هم من أصبحوا لاحقًا «شيعته» وشكلوا في مرحلة تالية فرقة إسلامية كبيرة ومذهبًا اتخذته إيران مذهبًا رسميًا للدولة.

بعد موت أبي بكر خلفه عمر بن الخطاب أحد كبار الصحابة (634 ـ 644م)، وهو الخليفة الذي بدأ في عهده فتح الإمبراطورية الساسانية، بيد أنه اغتيل على يد عبدٍ يُعتقد بأنه إيراني مسيحي. وجاء بعده الخليفة الثالث عثمان بن عفان (644 ـ 656م) الذي تزوج ابنتين من بنات النبي محمد (ولذلك سُمي ذا النورين). لم يتمتع عثمان بالزهد الذي عرفه أبو بكر وعمر، فاتُّهم بمحاباة أقاربه، وواجه معارضة قوية أدّت في نهاية المطاف إلى ثورةٍ قُتل فيها.

كان شيعة عليّ يؤمنون بأحقيته في الخلافة، ومنهم أولئك الذين ثاروا على عثمان، وهنا منشأ الخلاف بين السنة والشيعة، رغم أنّ التطورات اللاحقة أضافت كثيرًا إلى اختلافاتهم. بعد عثمان اختير عليّ ليكون الخليفة الرابع، لكنّ فترة خلافته (656 ـ 661م) شهدت صراعًا كبيرًا إذ ثارت عليه عائشة بنت أبي بكر زوجة النبي المفضلة مع اثنين من كبار الصحابة [طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام] لكنهم هُزموا في موقعة الجمل. أما المعارضة الأشدّ فجاءت من طرف معاوية بن أبي سفيان والي الشام وهو قريب لعثمان بن عفان وزعيم بني أمية.

[تحرّك معاوية في جيش ضد الخليفة علي بن أبي طالب والتقى الطرفان في موقعة صفّين] وحين لم تثمر الحرب في تسوية النزاع لجأ الطرفان إلى التحكيم الذي انتهى لصالح معاوية بفضل مندوبه [عمرو بن العاص] الأشدّ دهاء من مندوب علي [أبي موسى الأشعري]. أدى هذا التحكيم إلى شقاق في معسكر عليّ، إذ انقلب عليه من وصفوا لاحقًا باسم «الخوارج». كان الاعتراض المبدئي للخوارج هو قبول عليّ التحكيم [وهو صاحب الحق] مع أنهم هم من كانوا يلحّون عليه في البداية للتحكيم، بيد أنّ الخوارج صاغوا لاحقًا رأيًا أكثر موضوعية مفاده أنّ الخلافة ليست حصرًا في طرفٍ دون آخر [قريش مثلًا]، وأنّ للرعية الحق في خلع الخليفة الذي لا يرضون عنه. ومنذ

ذلك الحين أصبح الخوارج فرقة متمردة راديكالية سببت الكثير من المتاعب للخلافة، حتى في إيران. ولقد استطاع واحد من غُلاتهم أن يغتال عليًا عام 661م، مما وضع نهاية لحكم الصحابة الأربعة الكبار الذين يسميهم أهل السنة «الخلفاء الراشدين».

يختلف الشيعة مع أهل السنة حول مبدأ الخلافة؛ إذ يؤمنون بأنّ علي بن أبي طالب هو الخليفة الشرعي للنبي، وأنّ الخلافة ليست اختيارًا وإنما وصية من الله أكّدها النبي نفسه قبل موته أمام الناس. لذلك يعتبر الشيعةُ الخلفاء الثلاثة غاصبين للخلافة، وأنّ عليًا هو الإمام الشرعي الحقيقي للمسلمين منذ وفاة النبي، وهو الإمام المعصوم والعالم بكل شيء (وفقًا لبعض التفسيرات).

لقد أحدث التشيّع أثرًا عميقًا في المسلمين الإيرانيين، بيد أنه لم يصبح المذهب الغالب ودين الدولة الرسمي في إيران إلا في القرن السادس عشر الميلادي (انظر الفصل الخامس).

الشيعة الاثنا عشرية

إلى جانب الاختلافات العديدة في الفقه والطقوس الدينية بين السنة والشيعة، يكمن الاختلاف الجوهري في مسألة الإمامة. يؤمن الشيعة الاثنا عشرية (أو الإمامية) بأنّ الأئمة الاثني عشر من نسل علي وفاطمة هم الشرعيون الموصى عليهم أئمة للمسلمين. ورغم أنّ عليًا هو الإمام الوحيد الذي حكم «العالم» الإسلامي فإن الشيعة لم يساورهم شك بأي شكل من الأشكال في أهلية هؤلاء الأئمة وشرعيتهم، وكان كل واحد منهم يُعتبر زعيمًا روحيًا للشيعة. أما أهم أربعة بين هؤلاء الأئمة فهم: علي بن أبي طالب «ليث الله» و«شاه مردان [سيّد الرجال]»، ثم الإمام الثالث الحسين بن علي الذي قتله جيش يزيد بن معاوية في سهل كربلاء (انظر ادناه)، ثم الإمام السادس جعفر الصادق مؤسس المدرسة الفقهية الشيعية الإمامية، ثم الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن الملقب بالمهدي، وهو الإمام الغائب «إمام الزمان» و«صاحب العصر» الذي اختفى عن الأنظار وذهب في «الغيبة الكبرى»، وهو موجود رغم غيبته، قائدًا للشيعة الاثني عشرية سيظهر في نهاية المطاف مخلصًا يطهر العالم من الظلم والفساد.

الإمام لدى الشيعة معصوم لا آثام له وقد يكون عارفًا بكل شيء وقادرًا على إحداث المعجزات سواء أكان حيًا أم ميتًا، وتلزم على المؤمنين طاعته التامة، واتّباعه والاقتداء بكل ما يفعل. ويُعتقد بأن جميع الأئمة باستثناء علي قد قتلهم الخلفاء

الأمويون والعباسيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويؤمن الشيعة أنّ استشهادهم كان أمرًا مقضيًّا، وهذا كما سنرى أدناه قاد إلى خلافات كبيرة بين المنظّرين التقليديين والمُراجِعين في الوسط الشيعي. يقول آية الله الخميني في كتابه «ولايت فقيه»:

> وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه مَلَكٌ مقرب ولا نبي مرسل. وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة عليهم السلام كانوا قبل هذا العالم أنوارًا فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله[1]. كانوا أسمى من بقية البشر حتى في النطفة التي نشؤوا منها، وفي تقويمهم الجسدي.

ما من شك في أنّ مفهوم الإمامة الشيعية ناتج من التنظير والتاريخ الشيعي، بيد أنه يقترب من خرافة «الشاهنشاهيه» الفارسية التي ترتكز إلى امتلاك «الفرّ» (النعمة الإلهية) التي ينعم بها الله ويصرفها عن من يشاء، وتحت هذا الحاكم صاحب النعمة الإلهية لا حقوق مستقلة للناس ولا سلطة مستقلة تستطيع إزاحته. الشاهنشاه ولي الله على الأرض، والله وحده من يعيّنه ويعزله إن حاد عن طريق العدل. ولقد وضع الفردوسي نموذجًا تجريديًّا لا للحاكم العادل فقط بل للحاكم الكامل. هذا الحاكم العادل الكامل ليس صاحب نعمة إلهية فقط، بل إنه من بذرة نقية كذلك، إضافة إلى أنه يتعلم من أخطائه ويصححها، وله القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، وهذا ليس بعيدًا عن مفهوم العصمة (راجع المقدمة).

هذا وتذهب بعض المذاهب الشيعية والصوفية المغالية إلى تقديس الأئمة، كما أنه وُجد في التاريخ بعض من عبدوا علي بن أبي طالب، غير أنّ السواد الأعظم من علماء الشيعة لا يصلون إلى هذا الحد. أما في التطبيق العملي الواقعي فإن الفكرة ليست بعيدة تمامًا عن سلوك الشيعي العادي.

كان النزاع ما يزال دائرًا بين علي ومعاوية على الخلافة حين اغتاله واحد من المتعصبين ممن كانوا سابقًا أتباعه. بعد موت علي تنازل ابنه الإمام الحسن عن الخلافة

---

(1) هذا الجزء المترجم منقول من الكتاب التالي: الإمام الخميني، الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، الطبعة الثامنة، 2005، ص75.
أما الجملة الأخيرة فلم نجدها في هذه الطبعة ولا في الطبعة التي أصدرتها المكتبة الإسلامية الكبرى، (المترجم).

لمعاوية، بيد أن أخاه الإمام الحسين جدّد مطالبة آل البيت بالإمامة بعد موت الحسن. ولكي نتمكن من فهم تاريخ التشيّع وبُنية المعتقد الشيعي وسيكولوجية الشيعة عمومًا لا بدّ من النظر الفاحص في مسألة استشهاد الإمام الحسين الذي يلقبه الشيعة «سيد الشهداء». حدث الأمر في سهل كربلاء في العاشر من شهر محرم سنة 680م، ومن هنا جاء شعار «كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء»، والذي يؤكد على استمرارية الشهادة على أنها الطريق النهائي لخلاص العالم.

بعد موت معاوية تولى ابنه يزيد الحكم في دمشق، وكان أتباع علي في الكوفة قد دعوا ابنه الحسين ليطالب بحقه في الإمامة، بيد أنهم تخلوا عنه حين وصل إلى الكوفة. ويُعتقد أنه مع عائلته وأتباعه المخلّص كانوا اثنين وسبعين شخصًا في مواجهة جيش يزيد ابن معاوية، فاستُشهد الرجال جميعًا باستثناء علي بن الحسين (الملقب بزين العابدين)، والذي لم يشارك في المعركة بسبب مرضه. أما النساء والأطفال فأخذهم جيش يزيد أسرى إلى دمشق، وكانت تقودهم بجسارة زينب أخت الحسين. أما زين العابدين فأصبح الإمام الرابع للشيعة، وهناك أسطورة يؤمن بها غالبية الشيعة مفادها أنّ والدته هي شهربانو ابنة يزدجرد الثالث آخر ملوك الساسانيين(*).

من بعض الجوانب تذكّرنا شهادة الحسين بالخرافة الفارسية المتعلقة بموت سياوش والحِداد السنوي لتخليد ذكراه، كما جاء في الفصل الأول، بيد أنّ الحسين وفقًا للشيعة ضحى بنفسه لينقذ الإسلام، وهكذا فإن شهادة الحسين الكربلائية في أهميتها وقوتها وربطها النفسي بين الشهيد والأتباع تذكّر بصلب المسيح، على أنّ علماء الشيعة لا يؤمنون بألوهية الحسين ولا بأنه المخلّص المنتظر.

كان علماء الشيعة وعامّتهم حتى النصف الثاني من القرن العشرين يؤمنون بأن استشهاد الحسين كان أمرًا مقضيًّا لا مفر منه، ولكن منذ ستينيات القرن العشرين مع صعود التشيع المسلح بدأت تُرسم صورة (حتى في قُم) بأنّ الحسين مارس إرادته الحرة كناشطٍ ثوري في القتال والموت من أجل الإسلام. ولقد أدى هذا إلى جدل بين العلماء لم يحسم إلى الآن، على الرغم من أن هذه المراجعة في النظرة إلى استشهاد الحسين

(*) فنّد المفكر الشيعي علي شريعتي هذه النظرية بأدلة منطقية وتاريخية. انظر: علي شريعتي، التشيع العلوي والتشيع الصفوي، ترجمة حيدر مجيد، دار الأمير، الطبعة الثانية، 2007، ص122 ـ 137، (المترجم).

قد لعبت دورًا جوهريًا في شرعنة الفعل العسكري ضد الحكام غير المرغوبين (انظر الفصل 12)[*].

هناك بالطبع اختلافات فقهية بين أهل السنة والشيعة، بيد أنها ليست بالحد الذي يكون سببًا أساسيًا للشقاق بينهم. هناك أيضًا اختلافات في النظرية الدينية (الثيولوجيا)، إذ هي في الفكر الشيعي أكثر تعقيدًا وفئويّة، بيد أنّ الفلسفة الدينية قلما كانت واجهة النزاع المذهبي في الإسلام. إن الخلاف الأساسي الذي لا يبدو قابلًا للحل - كما أشرنا سابقًا - يكمن في مسألة خلافة النبي، أي في مفهوم الشيعة حول الإمام والإمامة، وهناك بعض من أهل السنة المتعصبين من يعتبر الشيعة «مشركين» يؤلهون الأئمة. يعتبر الكثير من الشيعة أن زيارة الأضرحة المقدسة حيث دُفن الأئمة وأقاربهم هو أمر واجب يُثاب عليه المؤمن مثل الحج. عند هذه الأضرحة ينثر الشيعة أدعيتهم مؤمنين بأنّ الاستجابة تكون أقرب إن هم دعوا هناك، مما يذكّر ببعض الممارسات الفارسية قبل الإسلام، إلا أنها في شكلها الشيعي تُسمى «التوسّل»، أي طلب واسطة الإمام عند الله، ويشبه هذا ممارسات الكاثوليك الرومان مع القديسين. الأضرحة الكبيرة معدودة، ويزور الشيعة بشكل مستمر الأضرحة الصغيرة لأشخاص من نسل الأئمة لهم قدسيتهم لكنهم أقل قدرًا (يُسمّون: إمام زاده). ويوجد عددٌ من هذه الأضرحة في طهران الكبرى وأربعة في مدينة الريّ القريبة منها، رغم أن ضريحين منهما ليسا لأشخاصٍ من نسل الأئمة بل لعالمين كبيرين. مع ذلك فهناك عدد من القرى بطول البلاد وعرضها لها «إمام زاده» خاصّون بها، أضرحتهم مركز للطقوس والاحتفالات الدينية والدعاء، ويُرجح أن بعضها كان مواقع لمعابد نار قبل إسلامية ومعابد لميثرا وأناهيتا.

إضافة إلى عيد الفطر وعيد الأضحى اللذين يحتفل بهما أهل السنة أيضًا، يحتفل الشيعة بيوم «الغدير»، وهو اليوم الذي يُعتقد أنّ محمدًا رشّح فيه عليًا خليفة له. أما المناسبتان الأعظم لدى الشيعة فهما إحياء ذكرى شهداء كربلاء في شهر محرم، ومولد الإمام المهدي في منتصف شهر شعبان. ويؤمن الشيعة بأنّ الإمام الثاني عشر (المولود سنة 868م) قد اختبأ لبعض الوقت في «الغيبة الصغرى»، ثم اختفى تمامًا في «الغيبة

(*) لعلّ أبرز من قدّم هذه الرؤية لاستشهاد الحسين هو علي شريعتي. انظر مثلًا كتابه: علي شريعتي، الشهادة، [المترجم غير معروف]، دار الأمير، الطبعة الثانية، 2007. (المترجم).

الكبرى» إلى «نهاية الزمان» عندما يقوم مع أتباعه بتخليص العالم من الشرور. وقبل عودة المهدي سيظهر المهدي المزيّف «الدجال» - فيما يشبه «عدوّ المسيح Antichrist» لدى المسيحيين - لكنه يفشل في النهاية ويستسلم للمهدي الحقيقي.

يحيي الشيعة ذكرى كربلاء في الأيام العشرة الأولى من شهر محرّم، وتصل الطقوس ذروتها في اليومين التاسع والعاشر، وهما ليلة الشهادة ويومها، حيث يكون هناك تمثيل مسرحي للمعركة في مكان مفتوح، وهو ما يسمى «التعزية». كما تشمل الطقوس مسيرات طويلة يضرب فيها الرجال صدورهم العارية بأيديهم ويضربون أكتافهم بسلاسل، إلى جانب التجمعات في المساجد والمنازل في الظهيرة لتناول الغداء. في بعض الأحيان يقوم المشاركون في تلك المسيرات بجرح أنفسهم جروحًا سطحية على رؤوسهم كي ينزفوا قليلًا على وجوههم، وهو أمر مروّع لكنه في الحقيقة غير مؤذ (لم تتوقف هذه الممارسة تمامًا في إيران رغم منعها رسميًا)(*). وكما هو متوقع فإن المناخ العام في هذه الطقوس يكون مملوءًا بعاطفة جياشة على المستوى الفردي والعام، ويمكن تحليله نفسيًا بالرغبة في التوحّد مع الشهداء، واجتماعيًا بالرغبة في الانضمام إلى الحدث الأكبر بالتمثيل واللطم وإظهار الحِداد والتطوع في تنظيم الولائم وإحياء الليالي التي يخطب فيها الدعاة عن مأساة كربلاء وسط نحيب الحاضرين.

في غيبة «سيّد الزمان» يدفع المؤمنون مستحقات دينية إلى المجتهدين أساتذة الفقه الشيعي الذين يُعدّون نوابًا للإمام، ولكنهم ليسوا ممثليه. كما يطرح المؤمنون تساؤلاتهم الدينية أمام المجتهد الذي يختارون أن «يقلّدوه» ويستفتونه فيما يخص ممارساتهم الدينية. ويُسمى المجتهدون الكبار «مراجع التقليد»، وهو منصب أخذ في التطور منذ منتصف القرن التاسع عشر. ومن بداية القرن العشرين حتى منتصفه أصبح المجتهد يُسمى «آية الله» في حين يُسمى مرجع التقليد «آية الله العظمى»، ولا توجد مؤسسة دينية مركزية منظمة في التشيّع، بيد أنّ هناك «حوزات» شيعية ومساجد ومؤسسات أخرى مرت بتحولات منذ الثورة الإسلامية. أما السنّة في إيران فيمثلون حوالي 10٪ ويتركزون بشكل أساسي في كردستان وبلوشستان.

(*) ويُسمى هذا لدى الشيعة «التطبير». (المترجم).

الإسماعيلية والزيدية

هذان هما المذهبان الشيعيان الرئيسان إلى جانب المذهب الاثني عشري (الإمامي)، وفي الوقت الحالي لا يكاد يوجد أي زيديّين في إيران، في حين يشكل الإسماعيليون نسبة صغيرة رغم أنهم لعبوا أدوارًا تاريخية كبيرة في إيران كما سيظهر أدناه وفي الفصل الرابع. أما الزيديون فهم أتباع زيد، ابن الإمام علي بن الحسين الوحيد الذي نجا من كربلاء. وقف زيد في وجه الأمويين لكنه هُزم واستُشهد في معركة، واتّبعه الشيعة الذين يعتبرونه الإمام الخامس بدلًا من أخيه محمد الأصغر منه (المعتمد لدى الاثني عشرية والإسماعيلية). ويجدر الذكر بأنّ الزيديين لا يعتبرون أئمتهم - والذين استمروا في قيادتهم حتى وقتنا الحاضر - مقدّسين ومعصومين كما هم لدى الشيعة الإمامية، كما أنهم أقل انتقادًا للخلفاء الثلاثة قبل علي بن أبي طالب. كان الزيديون في وقتٍ ما يحكمون محافظة ديلمان القزوينية، لكنهم الآن يتركزون بشكل أساسي في اليمن، ولا يكاد يوجد لديهم أي أتباع في إيران.

وأما الإسماعيليون فهم سَبْعِيّون، أي إنهم ينفصلون عن بقية الشيعة عند الإمام السابع، فهم يعتبرون إسماعيل ابن الإمام السادس جعفر الصادق هو الإمام السابع، في حين يؤمن الاثنا عشرية بإمامة أخيه الأصغر موسى الكاظم. ولقد تمكّن الإسماعيليون من تأسيس الخلافة الفاطمية في مصر وشمال إفريقيا بين القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين، إلا أنّ نزاعًا نشب على الخلافة في نهاية حكمهم، حيث اعتبر فريق منهم المستعلي إمامًا شرعيًا، بينما اتبع الفريق الآخر أخاه الأكبر منه نزارًا الذي ينحدر منه آغا خان [الرابع] الزعيم الإسماعيلي الحالي. وقد انتقل مركز حكم النزاريين إلى إيران حيث أقاموا لهم عددًا من التحصينات الجبلية وشنوا حربًا على الأتراك السلاجقة الذين كانوا سنّيين. ولم يبق في إيران إلا القليل من الإسماعيليين الآن، ومعظمهم يعيش في آسيا الوسطى وباكستان وشرق إفريقيا والغرب.

يمكننا تقسيم القرنين الأول والثاني من الحكم العربي (650 - 850م) إلى قسمين، إذ بدأ القرن الأول بتعزيز الفتح العربي وانتهى بسقوط الخلافة الأموية، أما القرن الثاني فبدأ بتأسيس الخلافة العباسية وانتهى باعتلاء الخليفة المتوكل العرش، والذي أنهى العصر الذهبي للعباسيين وشهد تأسيس السلالة الطاهرية الفارسية في خراسان.

الخلافة العربية

أسس معاوية بن أبي سفيان السلالة الأموية بعد أن هزم علي بن أبي طالب وتصالح مع ابنه الأكبر الحسن، ثم عهد بالخلافة إلى ابنه يزيد، مما قاد إلى ثورة الإمام الحسين واستشهاده في كربلاء. حكم الأمويون من دمشق إمبراطورية كانت أكبر حتى من إمبراطورية الأخمينيين، تمتد من إسبانيا إلى آسيا الوسطى وغرب الهند. لم تعد الخلافة في حكم الأمويين شعبيةً تسودها المساواة كما كان الأمر في زمن الخلفاء الراشدين، بل حلّ محلها حكم استبدادي مطلق يشبه إلى حد ما النموذج الملكي الساساني والبيزنطي، رغم احتفاظه ببعض الجذور القبلية. هذا ولم يحمل الأمويون ودًّا لإيران كما كان الوضع لدى العباسيين، غير أنهم اعتمدوا على الإداريين والكتبة والمحاسبين وجباة الضرائب الفرس اعتمادًا كبيرًا خاصة في الشرق. وكان رعايا الخلافة عمومًا ينقسمون إلى المسلمين العرب والمسلمين غير العرب (بمن فيهم الفرس) الذين كانوا يسمون «الموالي»، وغير المسلمين (الذمّيين)، والعبيد.

ترك الأمويون وراءهم سمعة غير حميدة في التاريخ، وبخاصة التاريخ الديني والشعبي، بيد أنه من غير الواضح لنا إلى أية درجة كان الأمويون أكثر ظلمًا أو أقل ورعًا ممن جاؤوا بعدهم. مع ذلك تبقى حقيقة أنّ الأمويين لم يمتلكوا منذ البداية قاعدة متينة لشرعيتهم، فتزايد النفور الشعبي منهم باستثناء الفترة القصيرة التي حكم فيها عمر بن عبد العزيز (717 ـ 720م). أما أكثر الحملات التي وُجهت ضد الحكم الأموي فكانت في فارس وخاصة في خراسان، حيث كانت الآلة الإعلامية العباسية تعمل خفية لنشر أحقية آل البيت وشرعيتهم، وخاصة آل العباس.

اختارت هذه الحركة الناشئة محمد بن علي بن عبدالله ـ من نسل العباس ـ قائدًا لها، وبعد أن قتله الأمويون حل مكانه ابنه إبراهيم الذي أرسل عام 745م أبا مسلم الخراساني الفارسي ممثلًا له في خراسان. نجح أبو مسلم في تكوين قاعدة قوية وتمكّن من إبراز العباسيين في مواجهة الأمويين في مرو خلال سنتين. ولم يفلح أسر إبراهيم وموته عام 748م في إيقاف زحف الجيش الكبير المتجه غربًا بقيادة أبي مسلم، والذي وصل إلى العراق عام 749م وأعلن الخلافة لأبي العباس (أخي إبراهيم) الملقب بالسفّاح. أما المعركة الأخيرة بين جيش بني العباس والأمويين فكانت عند نهر الزاب، هُزم فيها الخليفة الأموي مروان الثاني ثم عُثر عليه وقُتل في مصر عام 750م.

الفرس/ العباسيون

وصف الأديب العربي المتقدم أبو عثمان الجاحظ العباسيين بأنهم فرسٌ خراسانيون. كان العباسيون في الحقيقة عربًا، ومن المؤكد أنه كان لديهم أتباع كثيرون بين العرب، خاصة الشيعة منهم. أما كلام الجاحظ على مبالغته فيشير إلى الدرجة التي اعتمد فيها انتصار العباسيين على الفرس، وإلى الحد الذي أثّرت به الثقافة الفارسية وشعوبها على البلاط العباسي وثقافته وحكومته. وأما وصفهم بالفرس فهو نتيجة لحفاظهم على هُويتهم الإيرانية بالتمسك بلغتهم.

وكما رأينا فإن بطل الثورة ضد الأمويين كان أبا مسلم الخراساني الذي أنشأ الجيش الموالي للعباسيين وقاده إلى النصر. كانت لأبي مسلم علاقات طيبة بالخليفة العباسي الأول السفّاح الذي مات في بداية عام 754م وخلفه أخوه المنصور. أما هذا الأخير فكان يخشى من أبي مسلم وقوته وشعبيته، ونصح أخاه ذات مرة ـ الذي كان قلقًا منه بعض الشيء ـ أن يقتله. وضع المنصور أبا مسلم في سورية ومصر كي يبعده عن إيران حيث قاعدته الطبيعية وجمهور أنصاره، بيد أن علاقتهما تدهورت ومكر المنصورُ بأبي مسلم أن دعاه إلى بغداد لتسوية خلافاتهما، فلما وقف في القصر أمام المنصور هاجمه قتلة مأجورون اختارهم المنصور قبل وصول أبي مسلم. أدى هذا الغدر وجريمة القتل إلى ردود فعل سلبية جدًّا خاصة في خراسان، والتي اعتبر أهلها أن بطلهم لم يمت وإنما سيعود كمخلّص. توالى على إثر ذلك عدد من الثورات، ورغم ما انطوى عليه اغتيال أبي مسلم من غدر ونكران جميل إلا أنّ الأمر لم يكن غريبًا على التاريخ الإيراني أن يقع الوزراء والقادة العسكريون البارزون ضحية خوفٍ أو حسدٍ من رؤسائهم. أبو مسلم نفسه كان متورطًا في قتل وزير متمكن ووفيّ بأمر السفّاح.

ثبّت العباسيون أركان ثورتهم في عهد المنصور (754 ـ 775م)، وتنكروا للعامل الشيعي في الحركة التي قادت للثورة، وجعلوا الخلافة نصيرة للمذهب السائد، مما ساعدهم على إحكام قبضتهم على المجتمع المسلم متعدد الأطياف (رغم أن إسبانيا رفضت سلطتهم منذ البداية واتخذت لنفسها طريقًا مستقلًا). نُقل مركز الحكم من سورية إلى العراق التي كانت آنذاك محافظة إيرانية إلى حد كبير. كما تمّت توسعة بغداد (كلمة فارسية تعني هبة الله) قرب قطيسفون القديمة العاصمة الساسانية لتصبح المركز الأهم للثقافة والحضارة والحكومة والإدارة الإسلامية. ومنذ ذلك الحين لم يشغل العرب

مكانة خاصة في الدولة أو المجتمع كما كان الأمر سابقًا ـ وإن كان نادرا ـ تحت حكم الأمويين. في ظل العباسيين أصبحت أهمية المرء تتحدد على ضوء علاقته بالحاكم، بالضبط كما كان الأمر تحت حكم الساسانيين وكما سيستمر طوال التاريخ الإيراني.

في عهد المنصور تبنى البلاط العباسي المراسم الخاصة بالبلاط الفارسي، كما بُعثت بعض المناصب والمؤسسات الإيرانية القديمة، وبدأ الاحتفال برأس السنة الفارسية (النيروز)، إلا أنّ أهم التطورات كان إعادة المنصب الفارسي «الوزير». شغل هذا المنصب خالد البرمكي وهو إداري إيراني قدير من بلخ، كان أبوه قد أسلم وترك ديانته ـ التي ربما تكون البوذية بما أن كلمة «برمك» تدل ضمنيًا على حراسة المعبد البوذي الشهير «نوبهار» في خراسان. ظل البرامكة عمود الحكومة لمدة تزيد على الثلاثين سنة، إذ قدّم خالد وابنه يحيى وابناه جعفر والفضل خدماتهم للخلافة العباسية بدءًا من المنصور وحتى المهدي (775 ـ 785م) ثم الهادي (785 ـ 786م) فهارون الرشيد (786 ـ 809م). بعدها أمر هارون الرشيد بمذبحة البرامكة لأنهم كما يبدو أصبحوا أقوياء أكثر مما ينبغي لهم، لدرجة أنهم طووا الحكم تحت جناحهم. وللسبب نفسه تكرر الأمر في القرن التاسع عشر حين أمر فتح علي شاه القاجاري بمذبحة وزيره الوفي القوي وعائلته وأقاربه (انظر الفصل السابع).

وصلت الفَرْسَوِيّة (من: فارسي) ذروتها تحت حكم المأمون بن هارون الرشيد (813 ـ 833م). كان هارون الرشيد قد اختار ابنه الأمين وليًا للعهد رغم أنه أصغر من أخيه المأمون، وذلك لأنّ أمّ الأمين زوجته وقريبته،في حين كانت أمّ المأمون جارية فارسية. عُيّن المأمون واليًا على خراسان وأراده والده أن يكون خليفة لأخيه الأمين من بعده، بيد أن الأمين لم يعترف بهذه الرغبة وأوصى بولاية العهد لابنه، مما قاد إلى حرب أهلية بين جيش الأمين وجيش المأمون الذي يقوده الفارسي طاهر بن الحسين الملقب بـ«ذي اليمينين» لأنه كان يستخدم السيف بيديه اليمنى واليسرى. وطاهر هذا الذي هزم جيش الأمين واحتل بغداد وقتل الأمين سيبدأ لاحقًا مشوارًا يقود إلى تأسيس سلالة الطاهريين.

ارتأى المأمون أن يدير شؤون الخلافة من خراسان ويكون مركزه مرو، إلى أن اضطر للعودة إلى بغداد بعد بضع سنين في مواجهة غضبةٍ عربية. كان المأمون ووزيره الفارسي الفضل بن سهل متعاطفَين مع الشيعة الذين كانوا كثيرين في إيران، لدرجة أنّ

المأمون سمّى الإمام الشيعي الثامن علي بن موسى الرضا خليفة له، بيد أن الإمام مات عام 818م ويعتقد الشيعة اعتقادًا قويًّا بأنّه مات مسمومًا بأمر من المأمون نفسه.

أطلق المأمون نهضة ثقافية في بلاطه، وذلك بجمع العلماء والمفكرين الفرس واليونان وغيرهم ليقودوا نقاشات ومناظرات حول مواضيع فكرية ثقافية هامة، بيد أنّ تشجيعه لمدرسة «المعتزلة» الفكرية سبب إزعاجًا لعلماء الدين التقليديين. كان المعتزلة الذين تمتد جذورهم الفكرية إلى المنطق الأرسطي يؤمنون بتحليل القرآن وتفسيره، على خلاف الاعتقاد الإسلامي السائد بأن محتوى القرآن يؤخذ حرفيًّا ظاهريًّا. وهكذا فقد وضع المعتزلة تفاسيرهم للقرآن ونصوصٍ أخرى مقدسة كانت معروفة لدى الشيعة خاصة الإسماعيلية منهم.

أما أهم مبدأ فكري للمعتزلة فهو اعتراضهم على مفهوم القضاء والقدر، ونشرهم فكرة الإرادة الحرة، في مقابل الأشاعرة الذين يعتقدون بحتمية القدر(*). ولأنّ هذا معتقد زرادشتي أساسي فقد لُقب المعتزلة أحيانًا بالمسلمين الزرادشة، رغم أنّ الشيعة أيضًا يؤمنون بالإرادة الحرة التي تتفق مع مفهوم العدالة الإلهية. يقول المعتزلة أنّ مبدأ القضاء والقدر ينفي صفة العدالة عن الله، إذ إنه يعاقب المسيئين على تصرفاتهم المقضية عليهم. أما المبدأ الثاني الهام لدى المعتزلة والذي استنكره التقليديون فكان إيمانهم بخلق القرآن. قال المعتزلة إنه إذا كان القرآن قديمًا غير مخلوق فذلك يعني أنه مساو لله(**). هذا وقد تبنى المأمون هذه الفكرة وضغط على العلماء لإجبارهم على القول بها، بيد أن بعضهم قاوم ذلك وأبرزهم أحمد بن حنبل مؤسس المذهب الفقهي الحنبلي الأكثر تقليدية بين المذاهب السنية.

جاءت نهاية الحرية الدينية والفرْسَوية الثقافية في البلاط العباسي مع موت الخليفة

(*) للتوضيح، فإنّ الأشاعرة يُتهمون بأنهم يقولون بالجبرية أي نفي الحرية والاختيار للعبد، إلا أنّ هذا ليس دقيقًا إذ إنهم يذهبون إلى أنّ الإنسان حرّ في أفعاله ولكن ضمن حدود المشيئة الإلهية، فيما يُعرف بمفهوم الكسب، وهذا مبحث عقائدي طويل. للاستزادة، انظر مثلًا: محمد سعيد رمضان البوطي، الإنسان مسير أم مخير؟، دار الفكر المعاصر، الطبعة السادسة، 2006. (المترجم).

(**) لا يقتصر القول بخلق القرآن على المعتزلة، حيث تقول بذلك مذاهب أخرى أيضًا كالإباضية والشيعة الإمامية والشيعة الزيدية، (المترجم).

الواثق حفيد المأمون عام 847م، فبتولي أخيه المتوكل الخلافة حدث خسوفٌ للحرية الدينية والنهضة الثقافية وصعود الفرس الذي بدأ مع قيام الدولة العباسية. تصاعد تأثير التيار الديني التقليدي مما شكّل حملة على الشيعة والمعتزلة، واستُبدل التأثير الفارسي سريعًا بتأثير الأتراك الذين استجلبهم الخليفة المعتصم لتعزيز آلته العسكرية. جدير بالذكر أنّ المعتصم نفسه قتله الأتراك الذين شكلوا القوة الفعلية في مركز الخلافة، مما يشبه مراكز القوى التي ميزت السلالات التي ظهرت في فارس الشرقية من القرن التاسع إلى الحادي عشر.

وهنا نأتي إلى نهاية القرن الثاني من الفتح الإسلامي، وظهور السلالات الفارسية ومعهم تعود اللغة الفارسية لغة البلاط والإدارة والأدب.

الإسهامات الفارسية

فيما يلي نظرة موجزة إلى الإسهامات التي أدّاها الإيرانيون في تطور المجتمع الإسلامي العالمي في القرنين اللذين حكم فيهما العرب. يقول ابن خلدون المؤرخ العربي العظيم وعالم الاجتماع (قبل نشوء علم الاجتماع) في القرن الرابع عشر في مقدمته الشهيرة:

> فكان صاحب صناعة النحو سيبويه، والفارسي من بعده والزجّاج من بعدهما، وكلهم عجم في أنسابهم، وإنما ربوا في اللسان العربي، فاكتسبوا بالمربى ومخاطبة العرب، وصيروه قوانين وفنًّا لمن بعدهم... وكان علماء أصول الفقه كلهم عجمًا كما يُعرف...ولم يقم بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم. وظهر مصداق قوله ﷺ: لو تعلق العلم بأكناف السماء لناله قوم من أهل فارس... واستقر العلم كله صناعة فاختصت بالعجم وتركتها العرب وانصرفوا عن انتحالها فلم يحملها إلا المعربون من العجم شأن الصنائع كما قلناه أولًا...

قد يكون في كلام ابن خلدون بعض المبالغة، لكنه يبيّن درجة الإسهام الذي قدمّه الإيرانيون في مختلف جوانب العلم، من النحو إلى الفقه إلى الفنون والصناعات. ولقد ذكر المستشرق البريطاني إدوارد جرانفيل براون (E.G. Browne) أنّه في تلك الفترة من بين سبعة وأربعين أديبًا من عظماء الأدب العربي كان منهم ثلاثة عشر أديبًا من أصل فارسي، ومنهم عالم النحو العظيم سيبويه وابن المقفع الذي لم يكن مجرد إداري ذي منصب عال بل بليغًا في العربية والفارسية الوسيطة (البهلوية). كان اسمه الفارسي

«روزبه»، وقد تحوّل هو أو أبوه من الزرادشتية إلى الإسلام. وكان هو من ترجم كتابَي شاهنامه وكليله ودمنه من البهلوية إلى العربية، وهما الآن مفقودان رغم أنّ هذا الأخير قد تُرجم لاحقًا من العربية إلى الفارسية الجديدة(*). ومنهم أيضًا بشار بن برد الذي كان شاعرًا مرموقًا في العربية، وأُعدم مثل ابن المقفع بتهمة الزندقة، رغم أنه من المؤكد أنّ المقفع كان بريئًا منها، إذ كان ضحية دسائس البلاط المعتادة التي يتعرض لها الوزراء والموظفون الكبار. أما الشاعر الرائد والمفضل لدى المأمون أبو نواس فكان من أصل فارسي أيضًا. وأما أعظم الفقهاء من أصل فارسي فقد يكون أبو حنيفة النعمان مؤسس أول المذاهب السنية الأربعة. هذا وهناك أيضًا علي بن حمزة الكسائي النحويّ الفارسي الذي كلفه هارون الرشيد بتعليم ابنيه الأمين والمأمون. تلميذه يحيى الفرّاء كان أيضًا من أصل فارسي، والقائمة تطول.

في القرن التاسع الميلادي بدأ ما يُسمى بالحركة «الشعوبية»، وهي عبارة عن إحداث جدال حول ما إذا كان العرب أعلى مقامًا من الأعاجم (وخاصة الفرس) أم العكس. كان هذا جدلًا علميًا أدبيًا محصورًا على نخبة صغيرة كلها مسلمون، ومن المثير للاهتمام أن كتابًا فارسيين كانوا يدافعون عن العرب ضد دعاوى الفرس، فالمؤرخ الفارسي البلاذُري والفقيه اللغوي الزمخشري كانا من بين الإيرانيين الذين عبروا في هذا الجدال عن تقدير كبير للعرب.

كان التشيع والحركات الدينية الأخرى عربية الأصل، لكنها لم تتركز في الجزيرة العربية أو الشام وإنما في العراق التي كانت إلى حدٍّ كبير منطقة إيرانية ومركز الإمبراطورية الساسانية قبل الفتح العربي. كان الشيعة الإيرانيون متركزين في الريّ وقُم والمحافظات القزوينية، في حين كان معظم المسلمين الإيرانيين في الغرب والشرق من أهل السنة. ومن بينهم ظهر فقهاء وعلماء دين كبار، مثل محمد البخاري من الشرق في بخارى (أوزبكستان). كان المؤلفون الفرس آنذاك وبعد ذلك يكتبون بالعربية في العقيدة والفقه والفلسفة والطب والعلوم حتى يمكن قراءة مؤلفاتهم ومناقشتها بدءًا من ما وراء النهر وحتى إسبانيا.

(*) المقصود أنّ الكتب التي نقل عنها ضاعت. وفي حالة كتاب شاهنامه، فهو كتاب آخر غير كتاب الفردوسي، ولم تصلنا الترجمة كذلك، (المترجم).

أسهم الفرس إسهاما كبيرًا في التصوف، والذي نهل في بدايته من الغنوصية والمانوية والبوذية الإيرانية أكثر من الإسلام التقليدي. وما وصلنا عن إبراهيم بن أدهم (توفي: 777م) أمير بلخ الذي تخلى عن سلطته الدنيوية وممتلكاته ليصبح زاهدًا، وعن معتقدات أتباعه وطقوسهم يذكّر في حقيقة الأمر بحياة بوذا وأعماله. كان أبو يزيد البسطامي (توفي: 875م) واحدًا من المتصوفة الأوائل الذين يفرّقون بين الروح والمادة على نهج المانوية والغنوصية حيث المادة أصل الشرور والروح أصل الخير، ويدعون إلى إفناء الذات بحثًا عن الله لتحقيق «الاتحاد». ويُعدّ إبراهيم وأبو يزيد عمودَين من أعمدة التصوف الإسلامي، وقد أثنى عليهما الشاعر الصوفي الكلاسيكي الكبير فريد الدين العطار، وسعدي الشيرازي الذي لم يكن متصوفًا رغم احترامه الشديد لكبار المتصوفة. يحكي سعدي أنّ أبا يزيد كان خارجًا من حمام عام يوم العيد فصب عليه رجل دلوًا من الرماد فشكره أبو يزيد لأنه كان يشعر بأنه يستحق النار ولم يصبه إلا الرماد(*).

في الطب واصل الفرسُ التراث الطبي الساساني ممثلًا في مدرسة جنديسابور وعائلة آل بختيشوع الذين كانوا إيرانيين مسيحيين أصبحوا أطباء البلاط لعدد من الخلفاء العباسيين. كتب سابور بن سهل أول رسالة من رسائل عديدة في الأدوية، ولمع نجم علي بن ربّان الطبري المسيحي الإيراني في القرن التاسع. وكان هناك بعض الأطباء العرب المتميزين في الفترة التي سبقت، لكن الفرس تفوقوا عليهم في الطب مع مرور الوقت، الأمر الذي تشهد به سير علماء مثل الرازي وابن سينا اللذين لمع نجمهما في القرنين العاشر والحادي عشر، وقد كانا أيضًا فيلسوفين عالمين بالمنطق استطاعا - بعد الفارابي - تطوير الفلسفة الأرسطية والأفلاطونية المحدثة وتطبيقهما في المعرفة الإسلامية.

عادة ما يُعد موسى الخوارزمي أعظم الرياضيين في القرون الوسطى أو أكثرهم أصالة على أقل تقدير. ويقدم كتابه «الجبر والمقابلة» أول حل منظّم للمعادلات الخطية والرباعية. وكلمة «الجبر» المستخدمة في علوم الرياضيات مأخوذة من عنوان هذا الكتاب، كما أن كلمة «لوغاريتم» مأخوذة من التحريف اللاتيني لاسم «الخوارزمي»،

(*) من ديوانه «بوستان»، وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الديوان في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين بعنوان «بوستان: لشاعر الإنسانية سعدي الشيرازي»، ترجمة محمد موسى هنداوي، مكتبة الأنكلو المصرية، (المترجم).

إذ عُرف في الغرب باسم «ألغوريتمي». كان الإسهام العلمي الفارسي للعلوم الإسلامية كبيرًا في هذه الفترة حتى قبل أن تصل إلى ذروتها لدى علماء مثل البيروني وعمر الخيام في قرون لاحقة. كما ازدهر بنو موسى الذين عُرفوا بترجماتهم العلمية عن الإغريقية والبهلوية تحت خلافة المأمون في القرن التاسع الميلادي(*). ويمكننا أن نذكر أسماء كثيرة غيرها كمحمد الماهاني والفضل بن حاتم النيريزي، مثلًا.

ومن الناحية العملية الصرفة فقد كان الإسهام الإيراني في الحضارة الإسلامية فيما يتعلق بشؤون الحكومة والإدارة أكبر أهمية من إسهامهم في الفنون والعلوم. ومنذ البداية تقريبًا اضطرت الحكومات العربية إلى الاعتماد على النماذج الساسانية في حكم الدولة، وعلى الإداريين الفرس لتطبيقها. فمثلًا تم الاحتفاظ بنظام «الخراج» وتم تعيين العمّال أو الدهاقين (جمع دهقان) الفرس لجباية الخراج. وفي بعض المناطق تم إقطاع الضريبة لبعض الملاك الذين يدفعون مبلغًا سنويًا محددًا للدولة ويقومون هم بجباية العوائد بأنفسهم، وهذه ممارسة كانت موجودة في إيران منذ عصر الأخمينيين. كما تم تطبيق نظام تخصيص الأراضي لشخصٍ ما كمكافأة له على خدمات أداها للدولة. مع ذلك فقد كانت الأراضي جميعها مملوكة للدولة.

أُنشئت «الدواوين» الفارسية للمالية أو الجيش أو البريد قبل استحداث منصب «الوزير» بوقت طويل، رغم أنّ هذه الدواوين أصبحت أكبر تأثيرًا حين تبنى أوائل العباسيين النموذج الساساني في الإدارة والحكم ومراسم البلاط بشكل يكاد يكون كاملًا، وعينوا وزيرًا يرأس الحكومة. وتمثل مرحلة البرامكة المذكورة آنفًا هذا المسلك، رغم أنه لم يتوقف بعد سقوطهم. لقد كان في حقيقة الأمر نظامًا استمرت ركائزه الأساسية حتى القرن العشرين. كان الكتبة يشغلون هذه الدواوين منذ البداية أو بالأحرى استمروا في إدارة شؤونها إلى حدٍّ ما كما كان الأمر قبل الفتح. ولقد استغرق الأمر بعض الوقت حتى حلت اللغة العربية محل البهلوية كلغة للدواوين.

وقد أثّر الفن الملكي الساساني تأثيرًا كبيرًا على تطور الثقافة الفنية في القرون التي تلت الفتح. لم تكن في جزيرة العرب عمارة أو فنون زخرفية قبل الإسلام، وجاءت بداية الفن الإسلامي بعد فتح فارس وسورية وشمال إفريقيا. في الحقيقة لم يكن المسلمون

(*) هم محمد وأحمد والحسن أبناء موسى بن شاكر الفلكي المعروف في بلاط المأمون، (المترجم).

يميلون إلى الصور والأيقونات التي تعني أو تدل ضمنيًا من وجهة نظرهم على عبادة الأصنام التي كان الصراع ضدها هو الشغل الشاغل للنبي محمد. ولكن بخلاف الفن البيزنطي، فإن الفن الساساني لم يكن دينيًا ولم يكن مرتكزًا على الصور بشكل كبير. لذا فقد وفّر الفن الفارسي ـ وبالأخص فن غرب فارس الذي لقي رعاية ملكية ـ نماذج استفاد منها الفن الإسلامي وعمارته وحِرَفه بما في ذلك زخارف النسيج وتصاميم الأدوات المصنوعة من الذهب والمعادن الثمينة الأخرى والمجوهرات.

لقد استغرق الأمر قرنين من الزمان إلى أن استطاع الفرس تأسيس سلالات ناطقة بالفارسية وإنتاج أدب مكتوب بالفارسية الجديدة (انظر الفصل الخامس)، بيد أنهم كانوا مساهمين إسهامًا كبيرًا في صنع الحضارة الإسلامية.

الثورات الفارسية

بعد معركة نهاوند لم تكن هناك أية محاولة جادة لعكس النتيجة وإخراج العرب من إيران بشكلٍ نهائي، رغم وجود مقاومة داخلية في بعض الأماكن مع تقدم العرب باطراد إلى التخوم الشرقية من الإمبراطورية الساسانية. وكانت أكثر تلك المحاولات جدية جيشًا قوامه أربعون ألف رجل في خراسان يقودهم النبيل قارن بُعيد وفاة يزدجرد. بيد أنّ العرب استطاعوا أن يفاجئوا هذا الجيش ويهزموه.

اضطرت الدولة الأموية منذ قيامها لمواجهة ثورات مستمرة، وأهمها ثورات عربية ذات طابع ديني، كثورات الشيعة والخوارج، مما أدى في نهاية الأمر إلى الثورة الناجحة التي قادها أبو مسلم لصالح آل البيت، وبشكل أخص آل العباس. قامت جميع الثورات الفارسية الكبيرة في منتصف القرن الثامن الميلادي، أي بعد حوالي مئة سنة من الفتح الإسلامي، ولا توجد معلومات أكيدة حول طبيعة هذه الثورات وأسبابها ودوافعها، خاصة وأنّ من كتب عنها لاحقًا من العرب أو الفرس كانوا معادين لها. وتُعزى هذه الثورات إلى دوافع دينية، رغم أنّ هذه الدوافع كانت في بعض الحالات على الأقل سياسية واجتماعية في حقيقتها، كثورة الخرميين أو أتباع المقنّع. في كل الأحوال لم يكن وراء أيٍّ من تلك الثورات دافع ظاهر أو باطن لاستعادة الإمبراطورية الساسانية.

كانت الثورات على الدولة معلمًا مألوفًا في التاريخ الإيراني. أما أخطر الثورات التي واجهها بنو أمية وبنو العباس وأوسعها انتشارًا فكانت الثورات التي نشأت من

انشقاقات داخل الإسلام نفسه. واجه الأمويون ثورة الإمام الحسين، ثم عددًا من الثورات ذات الطابع الديني والسياسي، إلى أن أطاح العباسيون بهم. وأما العباسيون فقد واجهوا معارضة من الشيعة والخوارج، حيث كان الشيعة غاضبين لأنهم شعروا بغدر العباسيين لهم بعد انتصارهم على بني أمية. وفي مرحلة لاحقة أدت حركة شيعية إسماعيلية يقودها عبدالله بن ميمون المعروف بالقدّاح (من أصل فارسي) إلى تأسيس الخلافة الفاطمية في مصر وشمال إفريقيا. كما سببت حركة إسماعيلية أخرى هي القرامطة إزعاجًا بالغًا للدولة العباسية لوقتٍ طويل، وقد تمكّن هؤلاء القرامطة ذات مرة من سرقة الحجر الأسود في مكة، رغم أنهم أعادوه لاحقًا.

وهكذا فإن الثورات على الدولة لم تكن مقتصرة على الفرس أو غير المسلمين. ويبدو أن ثورة بَهَافَريد في منتصف القرن الثامن في نيسابور كانت من دوافع هرطقة دينية داخل الديانة الزرادشتية نفسها. ومن هزمها لم يكن الأمويون بل أبو مسلم الخراساني بطلب من قادة الزرادشتية في نيسابور. في الحقيقة لم يكن أبو مسلم مجرد مجنّد كبير للعباسيين كي يحشد للثورة ضد الأمويين، بل كان قائدًا محبوبًا جدًّا. ولقد قوبل مقتله بغضب شديد خاصة في خراسان مما أثار عددًا من الثورات في شرق فارس. وفي أوائل تلك الثورات كان يقال بأن أبا مسلم إما لم ميت وإنما تم إخفاؤه في مكان ما وسيظهر قريبًا، أو إنه سيعود بصفته المخلص (الزرادشتي أو المسلم) الذي سيخلص العالم من الظلم والفساد.

وكان سِنباذ واحدًا من أوائل الذين حملوا راية الثورة في نيسابور بعد مقتل أبي مسلم (وكان مقربًا منه) ومعه أتباعه من المهرطقين الزرادشة والمسلمين. وتذكر المصادر التاريخية أنه كان من بينهم مزادكة أيضًا، إلا أنّه يصعب تصديق ما ادعته بعض المصادر من أن هدف سنباذ كان غزو الجزيرة العربية وهدم الكعبة. هُزم سنباذ على يد جيش الخليفة في الري عام 755م، فهرب شمالًا وقبُض عليه وأعدمه أصبهبذ طبرستان(*). وهناك رجل آخر من أتباع أبي مسلم الخراساني ثار في الوقت نفسه (755 ـ 757م) واسمه إسحاق التُّرْك، وسمي بذلك لأنه وسّع مهمته إلى ما وراء النهر، وكان يدّعي أن أبا مسلم كان حيًا ومختبئًا في جبال البرز. عُرف أتباعه باسم «المسلّمية»

(*) الأصبهبذ لقب كان يُطلق على من يحكم تلك المناطق في طبرستان، (المترجم).

وكانوا ـ وفقًا للمصادر ـ زرادشة، رغم أنّ اسمه يوحي بأنه كان مسلمًا، وكانت ثورته ردًّا على مقتل قائد مسلم.

أما الثورة الأكبر منهما فكانت ثورة أستاذ سيس عام 766م في عهد المنصور، في مقاطعات هراة وباذغيس وسجستان. ويُرجح أنّ الخوارج انضموا إليه، وكان لهم في ذلك الوقت حضور قوي في سجستان. ادّعى أستاذ سيس النبوة، وقاد عددًا كبيرًا من المناوئين للحكم العباسي إلى هزيمة محتومة. تقول المصادر إنهم كانوا ثلاثمئة ألف رجل يحاربون جيش الدولة، وبعد هزيمتهم أعدم عشرات الألوف منهم. من المرجح أنّ هذه الأرقام مبالغ فيها، خاصة وأنها توحي بأنّ الجيش الذي هزمهم كان بعددهم نفسه إن لم يكن أكبر.

بيد أن أشهر الثائرين وأخطرهم كان المقنّع، نبي خراسان المقنّع، والذي كتب عنه الشاعر الإنكليزي الشهير توماس مور قصيدته Lala Rookh. وكما يتضح من اسمه فقد كان المقنع يضع قناعًا على وجهه، كي لا يُذهل الناظرين إليه بإشراقة وجهه (كما يقول أتباعه)، أو كي يخفي دمامته (كما يقول أعداؤه). يقول البيروني إنّ المقنع كان اسمه هاشم بن حكيم وُلد في مرو وادعى الألوهية، وطبّق قواعد المزدكية. وإلى جانب قناعه فقد اشتُهر بإظهاره قمرًا مزيفًا (أداة دائرية منيرة) كل ليلة من حفرة أو بئر في مدينة نخشب [بالعربية: نَسَف]، وهذا ما عُرف كمجاز شهير لاحقًا في الأدب الفارسي باسم «قمر نَخْشَب». وعندما حاصرته قوات الدولة أخيرًا في عام 786م ولم يكن له مهرب يُقال إنه وأتباعه أحرقوا أنفسهم كي لا يقعوا في أيدي أعدائهم، وكي يخلقوا أسطورة بأنه لم يمت وإنما اختفى وسيعود في المستقبل. يُعرف أتباع المقنع أحيانًا باسم «سفيد جامگان [مرتدي الأبيض]» لأنهم كانوا يرتدون زيًّا أبيض اللون.

أما الخرميون فلا توجد لدينا معلومات مؤكدة كثيرة عن أصول حركتهم ومعتقداتهم، حيث انتشروا وثاروا في فترة طويلة قد تمتد إلى فترة فارس قبل الإسلام، وربما كانوا يتألفون من أنواع مختلفة من المهرطقين وصنّفهم المؤرخون في حركة واحدة. ويذهب نظام الملك الطوسي إلى أنهم تأسسوا أولًا بعد وفاة مزدك على يد زوجته التي كان اسمها خُرّم (سعيدة) فأصبحوا يُعرفون بهذا الاسم. وكان أبرز الخرميين وأقواهم وأكثرهم تأثيرًا بابَك الذي ثار تحت حكم المأمون واستمر في أذربيجان وغرب إيران لأكثر من عشرين سنة (816 ـ 838م). هذا وتوصف حركته أيضًا بأنها زرادشتية

ومزدكية، حيث كان المؤرخون الأوائل في الإسلام يميلون إلى وصف مثل هذه الحركات بأوصاف دينية. قد يكون الدين دافعًا بالفعل، قويًا في بعض الحالات وأضعف في حالات أخرى، لكن من غير الحكمة أن نتجاهل حقيقة أنّ تلك الثورات وخاصة ثورةً مثل التي قام بها بابك كانت في جوهرها ثورة على الدولة. ويذكر أحد المصادر التقليدية أن بابك هو من سنّ القتل والقسوة في حركة الخرميين. هزم بابك عدة قوات أُرسلت لمواجهته إلى أن انتصر عليه الجنرال الفارسي القوي الداهية أفشين الذي كان في خدمة المأمون.

وفي الوقت نفسه تقريبًا تم القبض على المازيار حاكم طبرستان بسبب تمرده. لم تكن ثورته قائمة على الدين ولم يكن له أتباع كثيرون، إلا أن ثورته كان دافعها المباشر هو الثورة على عبدالله بن طاهر الحاكم الطاهري الفارسي في خراسان. أُرسل المازيار إلى بلاط الخليفة حيث تم إعدامه، كما أُعدم لاحقًا أفشين الذي اتُّهم بالتآمر مع المازيار.

السلالات الحاكمة الفارسية

ظهرت بين القرنين التاسع والحادي عشر إمارات ودويلات فارسية غالبًا في الشرق ومركزها خراسان الكبرى، باستثناء بني بويه الذين حكموا في الغرب والوسط والجنوب بما في ذلك العراق وبغداد لبعض لوقت. لم يكن هذا التطور مخططًا له، وعادة ما كانت هذه السلالات تحكم بموافقة رمزية من الخليفة في بغداد الذي كان غالبًا مجرد دمية في أيدي جنرالاته الأتراك. كان ما حدث نتيجة طبيعية لضعف الخلافة ونمو القوى المحلية في الشرق، حيث لم يكن بمقدور الخلافة أن تحاول الحفاظ على حكم مباشر حقيقي بدلًا من الحكم الاسمي. ومع ازدياد حضور الفرس في الدوائر العسكرية والإدارية والأدبية في الخلافة العباسية وانخراطهم في الحكومات المحلية خاصة في الشرق، كان ظهور قوى مستقلة مسألة وقتٍ لا أكثر.

الطاهريون

كما ذكرنا سابقًا، قاد طاهر بن الحسين الملقب بذي اليمينين جيوش المأمون ضد أخيه الأمين واستطاع انتزاع الخلافة له. كان أبو جده (رزيق) في خدمة الحاكم العربي على سجستان. انضم ابن رزيق هذا إلى الحركة العباسية وكوفئ بحكم بوشنغ قرب هاري رود (في أفغانستان حاليًا) ثم حل ابنه الحسين محله. وكان طاهر بن الحسين قد خدم في جيش بقيادة المأمون أرسله والده هارون الرشيد لإخماد ثورة في الشرق.

وبموت هارون الرشيد أصبح المأمون حاكم خراسان ومركزه مرو، لكن عندما نشبت الحرب بينه وبين أخيه الخليفة الأمين عيّن طاهر بن الحسين قائدًا على جيشه. وبمجرد هزيمة الأمين ومقتله عيّن المأمون طاهر بن الحسين مسؤولًا عن الجيش والشرطة وجباية الضرائب في شمال العراق.

في عام 820م ولّى المأمون طاهرًا على خراسان، وهو أول فارسي يتقلد هذا المنصب، في حين حل ابنه عبدالله في منصبه السابق. وفي خراسان بدأت علاقة طاهر بالمأمون تفتر لأسبابٍ غير واضحة. سكّ طاهر عملات معدنية لم يكن عليها اسم المأمون، ويُقال إنه أزال اسم المأمون من خطبة الجمعة، مما كان يعني سياسيًا ثورة أو إعلانًا للاستقلال. ولا يمكننا أن نعرف ما أدى إليه ذلك، حيث إن طاهرًا مات عام 822م، ويقول بعض المؤرخين من أبرزهم الطبري إنّ المأمون دبّر مقتل طاهر بالسمّ.

خَلَفَ طاهرَ ابنهُ طلحة حاكمًا على خراسان، وحين مات عام 828م حل محله أخوه عبدالله. كان عبدالله ما يزال يملك أراضي في العراق ويشغل بعض المناصب الرسمية هناك من بينها قائد الشرطة في بغداد. وبعد أن تولى المعتصم الخلافة بعد المأمون فترت العلاقات بين الطرفين لكنها بقيت قائمة، وكان المعتصم قد أقرّ حكم عبدالله رغم أنه فعليًا كان مستقلًا. كان عبدالله قائدًا متمكنًا أظهر قدرات عسكرية عالية في عدة أماكن مثل مصر قبل أن يصبح حاكم خراسان. ومن عاصمته نيسابور كان يحكم منطقة شاسعة امتدت لاحقًا إلى كرمانٍ وشرقًا إلى حدود الهند. وكان من بين من يتبع حكمه مازيار أصبهبذ طبرستان الذي أُخمدت ثورته كما ذكرنا آنفًا.

وهكذا فقد أسس عبدالله دولة مَلَكية كبيرة بموافقةٍ اسمية من الخليفة، إلا أنه مع ذلك كان وفيًا للخلافة واعتبر أن مصلحة سلالته مرتبطة بالعباسيين. كان راعيًا للفن والثقافة، لكنه لم يروّج للأدب الفارسي إذ إن جميع الشعراء في خدمته كانوا عربًا. بعد موته في عام 845م أقرّ الخليفةُ الجديد مع بعض التردد حكمَ طاهر بن عبدالله. ومع الوقت توسع نفوذ هذه الأسرة، وكان هناك طاهريون يشغلون مناصب عديدة كحكام محليين ونوّاب حكام في عدة أماكن لا في الشرق وشمال الشرق فقط. ولقد عيّن الخليفة أحدهم حاكمًا على العراق ومحافظة فارس، بيد أنهم اضطروا لمواجهة معارضة من الشيعة في الشمال بسبب موالاتهم للخلافة، كتلك التمردات المستمرة في قزوين والري وجرجان. ولقد تمكن الحسن بن زيد العلوي حاكم شرق طبرستان ـ والذي كان سابقًا تابعًا للطاهريين ـ من هزّ حكمهم، ولم يستطع محمد بن طاهر الثالث أن يوقفه

ولـم يستطع أن يخمد ثورة الخوارج في سجستان. مع ذلك فقد اضطر محمد بُعيد ذلك إلى مواجهة يعقوب بن ليث الصفّار، العدو الذي أسقط حكم الطاهريين.

الصفّاريون

كان الطاهريون في بادئ الأمر يستمدون قوتهم من الخلافة، واستمروا في حكم خراسان بصفتهم حلفاء وممثلين صوريين للخليفة. وهكذا فإن استقلالهم فعليًا لم يكن يهدد المصالح العباسية في الشرق. أما يعقوب الصفار وإخوته الذين ظهروا في سجستان لتأسيس الحكم الصفاري فكانوا من عامة الناس وإنجازاتهم مستمدة من جهودهم الذاتية لا من إقرار الخليفة أو تعيينه. حاول الصفاريون أن يحافظوا على علاقات مسالمة ببغداد في أغلب الوقت لكنهم افتقروا إلى الولاء الحقيقي الذي كان لدى الطاهريين.

كان يعقوب بن ليث صانع أدوات نحاسية (صفّارًا) ويرجح أنه من الخوارج الذين كانت لهم قوة نسبية في سجستان لفترة طويلة. ولا يُعرف ما الذي جعله يتخلى عن تجارته ويصبح زعيم لصوص، ولكن وفقًا للأساطير المتداولة فإنه كان يسرق الأغنياء ويساعد الفقراء (قبل روبن هود الشهير). انضم هو وأخواه إلى القائد درهم بن صالح(*) الذي طارد الطاهريين إلى خارج مدينة زَرَنْج وأعلن الحرب على الخوارج فهزمهم، وقُتل قائدهم على يد يعقوب نفسه، بيد أن كثيرًا منهم انضموا إلى يعقوب الذي حل محل درهم بن صالح. شعر آخر الطاهريين محمد بالقلق من هذه النجاحات فحاول أن يعد يعقوب فأغراه بحكم كرمان، لكن يعقوب احتل شيراز، وأسس علاقات جيدة مع بغداد لدرجة أنّ الخليفة ـ ولم يكن في الواقع سعيدًا بفتوحات يعقوب ـ عينه حاكمًا على بلخ وطخارستان في شمال ـ الشرق. في عام 872م أوجد يعقوب لنفسه ذريعة لمهاجمة نيسابور وقلب نظام حكم الطاهريين، وبما أنّ الطاهريين كانوا حكامًا صوريين للخليفة، فقد كان غزو يعقوب على نيسابور غير مشروع، فأمر الخليفة يعقوب أن يعيد الطاهريين إلى حكمهم لكنه رفض، وفي الصراع الطويل الذي نشأ قاد يعقوب جيشه ضد بغداد. كان الخليفة آنذاك ما يزال يواجه ثورة الزنج العبيد الإثيوبيين في العراق ويحاول أن يصل لهدنة، في الوقت الذي مات فيه يعقوب في الطريق.

خَلَفَ يعقوبَ أخوه عمرو الذي قدّم الولاء مباشرة للخليفة، وكوفئ بتعيينه حاكمًا

(*) يبدو من بعض المراجع أن الاسم الصحيح هو درهم بن الحسين أو الحسن، (المترجم).

على خراسان ومحافظة فارس، بيد أنه أخذ وقتًا طويلًا حتى يتمكن من تدعيم أركان سلطته في خراسان. ولأسباب غير معروفة تدهورت علاقة عمرو بالخليفة وهُزم على يد جيش الخليفة مرتين، لكنّ الخليفة أعاده مرة أخرى حاكمًا على خراسان. لم يرضَ عمرو وحاول أن يمد حكمه إلى ما وراء النهر، وهنا واجه الحاكم الساماني القوي إسماعيل الذي استطاع في عام 900م أن يهزم عمرًا وينهي بذلك الفترة القصيرة من المجد الصفاري، رغم أنّ الصفاريين استمروا في هيئة أمراء صغار إلى القرن الخامس عشر الميلادي. في الحقيقة لم يكن عمرو قائدًا عسكريًّا أقل مكانة من أخيه الأشهر منه، وكان أكثر من أخيه تمكنًا وعدلًا في الإدارة. كانت بغداد تساند عمرًا في بداية الحرب مع إسماعيل، إلا أنها غيرت مواقفها مع تفوق إسماعيل الذي أرسل عمرًا أسيرًا إلى بغداد حيث أُعدم.

السامانيون

أقرب جد معروف لإسماعيل بن أحمد هو سامان خودا، وقد كان «دهقان» في بلخ يدّعي أنه من نسل بهرام جوبين الجنرال المتمرد الشهير في عهد كسرى الثاني (راجع الفصل الثاني). كان أخوه نصر بن أحمد قد رسّخ حكمه في بخارى حين عيّنه الخليفة حاكمًا على جميع بلاد ما وراء النهر.

تقول إحدى الروايات إنّ ليعقوب كاتبًا يُنسب إليه أول دوبيت أو مقطع شعري في الشعر المكتوب بالفارسية الجديدة. وأيًّا كان الأمر ففي عهد السامانيين بدأ الأدب والثقافة الفارسية بالازدهار ووُضعت أسس الأدب الفارسي الكلاسيكي، وشهدت العلوم الفارسية مرحلة من المجد. ومع قيام الأيديولوجيا القومية الفارسية في القرن العشرين صُوّر السامانيون على أنهم قوميون إيرانيون عملوا على هزّ أركان الحكم العربي والثقافة العربية عن طريق ترويج اللغة والأدب الفارسيين. وفي حقيقة الأمر فإن هذا القول يتجاهل حقيقة أنّ السامانيين حكموا من ما وراء النهر وكانوا مسلمين سنة ملتزمين وعملاء أوفياء للخلافة في بغداد، روّجوا الأدب العربي مثل الفارسي. لا يوجد شك بأن الأدب المكتوب بالفارسية الجديدة ازدهر وتطور تحت حكم السامانيين، ولكنّ هذا ليس دليلًا على أنهم قوميون أيديولوجيون أكثر من الغزنويين مثلًا الذين جاؤوا بعدهم والذين كانوا أكثر رعاية للأدب الفارسي.

حل إسماعيل محل أخيه نصر بن أحمد بعد موته في 892م حاكمًا لما وراء النهر،

ورغم أنّ إقرار حكمه من الخليفة كان أمرًا صوريًا إلا أنّ إسماعيل كان مواليًا للخلافة. بعد هزيمة الصفاريين في خراسان مد إسماعيل فتوحاته غربًا إلى الريّ وقزوين، وفي طريق عودته اضطر لمواجهة اقتحامات من أتراك آسيا الوسطى ورحّل آخرين. استطاع أن يصدّ الموجة التركية لبعض الوقت، إلا أنّ ذلك لم يستمر طويلًا حيث اجتاح الأتراك لاحقًا ما وراء النهر وغيرها إلى خراسان وما بعدها.

يصف الشاعر والكاتب والمؤرخ الشهير النظامي العروضي نصرَ بن أحمد (حفيد إسماعيل) بأنه «جوهرة العقد الساماني». حكم نصر ثلاثين سنة، وبلغ السامانيون في عهده ذروة قوتهم ومجدهم، وكانت عاصمتهم بخارى مركزًا للفنون والثقافة. من بين أبرز الشعراء الذين حظوا برعاية السامانيين أبو عبدالله بن جعفر الرودكي المؤسس الفعلي للشعر الفارسي الكلاسيكي.

يحكي النظامي العروضي أنّ نصر بن أحمد كان ذات مرة يخيّم بعيدًا عن بخارى، وكان مستمتعًا جدًّا لدرجة أنه مدّ في مكوثه هناك طويلًا، فاشتاق مرافقوه إلى بيوتهم وعائلاتهم. طلبوا من الرودكي أن يحاول إقناع الأمير بالعودة إلى بخارى، فأنشأ الرودكي أبياتًا قليلة بسيطة لكنها مؤثرة فيّاضة بالشوق إلى بخارى، وغنّاها في حضرة الأمير. تأثر نصر بن أحمد كثيرًا لدرجة أنه «ركب على حصانه حافيًا».

شهدت خراسان وما وراء النهر عدة قلاقل، وكان نوح بن نصر يواجه تهديد الأتراك من خارج البلاد وداخلها. ومثلما حدث في البلاط العباسي سابقًا اكتسب العبيد الأتراك الذين استُجلبوا كجنود قوةً وتأثيرًا في البلاط الساماني. أحد هؤلاء كان ألبتجين الذي علا كعبه من مجرد جندي مأجور إلى رئيس الجيش وأصبح ابن نوح ألعوبة في يديه، أما الوزير المثقف أبو علي البلعمي والذي اشتُهر بترجمته جزءًا من تاريخ الطبري إلى الفارسية فلم يكن له وزن كبير مقارنة بألبتجين. وعندما حلّ منصور بن نوح محل أخيه قام بعزل القائد التركي من حكم خراسان، إلا أنّ ألبتجين استطاع هزيمة القوة التي أرسلها منصور في بلخ وذهب إلى غزنة حيث أسس الإمبراطورية الغزنوية.

تدهور حال السامانيين بسرعة شديدة مع نهاية القرن العاشر، إذ فشلوا في إخماد تمرد في سجستان وكانوا على الدوام تحت ضغط من الأتراك الإيلخانات(*). أطاح

(*) سلالة حاكمة مغولية، وتعني كلمة الإيلخان الخان الأصغر، (المترجم).

الأتراك بواحد من السامانيين وسملوا عينه، أما الحاكم الذي عيّن سبجتجين صهر ألبتجين واليًا على خراسان فقد ثار عليه محمود بن ألبتجين، وقتله الإيلخانات في نهاية الأمر عام 999م، مما أنهى الحكم الساماني.

يحكي النظامي العروضي أسطورة بديعة عن الرازي الطبيب والعالم العظيم مع حاكم ساماني. أصيب هذا الأمير بالشلل في قدميه ولم ينفع أي دواء معه، فأُرسل في طلبِ الرازي الذي كان يعيش بعيدًا في الريّ لكنه وافق على المجيء. عندما وصلوا إلى نهر جيحون رفض الرازي الذي لم يكن قد رأى نهرًا كبيرًا كهذا أن يركب المركب، وقال بأنه إن غرق سيلومه الحكماء على مخاطرته بحياته. وعندما تبين أنه مصرّ على رأيه أجبروه على ركوب المركب.

اعتذر منه المسؤولون عندما غادروا المركب في الضفة الأخرى لكنه أجاب بأنه إن غرق فلن يلومه أحد على ما لم يكن بيده. لم ينجح علاج الرازي، فقال بأنه لم يبق لديه سوى علاج واحد فقط يستلزم أن يُترك هو والأمير وحدهما في الحمّام. وعندما لبوا له مطلبه نزع عن الأمير ملابسه وأعطاه بعض الأدوية المهدئة، ثم بدأ فجأة بضرب الأمير انتقامًا لإجباره أن يعبر النهر، وسحب سيفه وكأنه سيقتله، فذُعر الأمير وفقد وعيه ثم نهض معافى كأن لم يمسسه سوء. عندها غادر الرازي الحمام ومضى مسرعًا مع العبد الذي كان ينتظره إلى منزله. وسواء أكانت هذه القصة حقيقية أم لا، فهي تؤكد أنّ الإيرانيين لم يكونوا يعرفون فقط عن الشلل الهستيري كمرض نفسي، بل كانوا يعرفون أيضًا العلاج بالصدمة اللازم لهذا المرض.

ظهور اللغة الفارسية الجديدة والأدب الكلاسيكي

ساد اعتقاد بأنّ اللغة الدارية أو الفارسية الجديدة (وهي الشكل الكلاسيكي للفارسية الحديثة) قد نشأت بين القرنين السابع والتاسع الميلاديين من اللغة الفارسية الوسطى الساسانية. ووفقًا لرأي بحثي حديث فإنه في واقع الأمر لم تكن هناك لغة واحدة بل ثلاث لغات قبل سقوط الإمبراطورية الساسانية: البهلوية، وهي اللغة البارثية التي يتحدث بها أهل شمال ـ الغرب (ميديا القديمة)، والبارسية أو الفارسية الوسطى التي يتحدث بها أهل الجنوب، والدارية التي حلت محل البارثية في شمال ـ الشرق. وهذه هي اللغة التي انتشرت بعد الفتح الإسلامي وأصبحت تدريجيًا لغة البلاط الرسمية لفارس الإسلامية.

من بين أوائل الشعراء الفرس الذين ما زال ذكرهم حاضرًا أبو حفص السغدي (القرن التاسع)، وقد كتب مقطعًا شعريًا وحيدًا وبسيطًا رغم عذوبته: «غزالة الجبل كيف تجري في السهل؟/ لا صديق لها فكيف تعيش دون صديق؟». اعتمد الفرس على الأوزان الشعرية العربية ولكن بطريقة جعلت من الممكن تمييز الأوزان الفارسية من العربية. وفي أوائل القرن التالي ظهر شعراء آخرون أكثر نضجًا مثل الشهيد البلخي، والكسائي المروزي وهما من خراسان الكبرى، كتبا غنائيات قصيرة ومراثي وشعرًا صوفيًا ووعظيًا. ولم يصل الشعر المكتوب بالفارسية الجديدة إلى نضجه الأولي إلا مع أبي عبدالله الرودكي الذي يوصف عادة بأنه مؤسس الشعر الفارسي الكلاسيكي. وهناك شاعر آخر جدير بالذكر من القرن العاشر هو أبو منصور الدقيقي الذي لمع نجمه تحت حكم السامانيين. ويعود قدرٌ كبير من شهرته إلى أنه أول شاعر كتب الشاهنامه شعرًا، حيث نظم ألف دوبيت عن ظهور زرادشت في عهد غشتسب شاه، والتي أضافها الفردوسي لاحقًا في صياغته الشعرية الكاملة للكتاب (راجع الفصل الثاني).

البويهيون والزياريون

في حين ازدهر السامانيون في شرق فارس وشمال ـ شرقها، أُسست سلالتان أخريان في بقية البلاد. كان مردويه بن زيار حاكمًا قزوينيًا محليًا حارب وهزم ماكان حاكم جرجان الذي ثار على السامانيين. في هذه الحملة انضم إلى مردويه عليٌّ حاكم الريّ وأخواه حسن وأحمد أبناء بُوَيه، وهم مقاتلون أقوياء من منطقة ديلمان الجبلية. عيّن مردويه الأخ الأكبر عليًا حاكمًا على مدينة بالقرب من همذان، واغتيل مردويه نفسه على يد جنوده الأتراك حين أبدى قسوة شديدة، فحل محله أخوه وُشْمِجِهْر زعيمًا للأسرة الزيارية.

في الأثناء كان البويهيون قد وصلوا إلى كرمان ومحافظة فارس حيث أصبح علي (الذي لقّبه الخليفة عمادَ الدولة) يحكم من شيراز. أما أخوه حسن (الملقب بركن الدولة) فاستطاع احتلال أصفهان ثم قُم والري بعد صدامات مع وُشْمِجِهْر (أو وشمكير) الذي منذ ذلك الوقت أصبح حكمه مقتصرًا على منطقة غرب قزوين، ومركزه جرجان. أما أعظم الزياريين فقد يكون قابوس بن وُشْمِجِهْر الذي يبدو أنه تميّز بعلمه مثلما تميّز في قسوته. أمضى قابوس ثمانية عشر عامًا في السجن، لكنه حين عاد إلى السلطة استمر في أسلوبه القديم. وفي النهاية أُطيح به وتُرك ليموت بمرض انخفاض الحرارة، فدُفن في القبر البُرجيّ المعروف باسم «گنبد قابوس» الذي ما يزال قائمًا قرب جرجان، وهو

أول قبر من نوعه منذ الفتح الإسلامي. وفي عام 1012م حل منوشهر محل أبيه قابوس، وانتهى به المطاف ليصبح تابعًا لمسعود بن محمد الغزنوي (انظر أدناه). كان منوشهر أول راعٍ للشاعر الكبير منوشهري. أما شهرة آخر أمير زياري (كيكاوس بن إسكندر) فتعود إلى تأليفه كتاب «قابوس نامه» وهو عبارة عن نصائح للأمراء كتبها لابنه جيلان شاه.

وقبل ذلك بفترة طويلة كان الأخ البويهي الأصغر أحمد (الملقب بمعزّ الدولة) قد دخل بغداد وسيطر على الخليفة. كان هناك ثلاثة حكام بويهيين في الوقت نفسه: علي ومركزه شيراز، وحسن ومركزه أصفهان، وأحمد في بغداد. كان البويهيون شيعة لكنهم متسامحون، ولم يكن في صالحهم أن يحاولوا قمع السنّة أو إسقاط الخلافة. لذا فقد حكموا لعدة عقود في العراق وكانوا فعليًا هم من يعيّنون الخليفة. بعد موت علي أصبح حسن كبير البويهيين وحلّ ابنه فناخسرو محل عمه في شيراز. وبعد موت والده أصبح فناخسرو كبير البويهيين وله الحكم على جميع الأراضي البويهية، وهي إمبراطورية قوية ازدهرت في عهده الطويل. أما ذروة الحكم البويهي فقد كانت في عهد عضد الدولة الذي شهدت دولته رغدًا وأبهة، وكان أول حاكم لإيران يلقب نفسه شاهنشاه بعد الإسلام.

وعلى نحوٍ مألوف أدى موت عضد الدولة إلى صراع على الخلافة انتهى بتفرّق الوحدة التي استطاع تحقيقها، مما شكّل بداية انحدار البويهيين. استمر أخوه فخر الدولة في حكم الريّ حتى موته عام 997م مع ظهور الغزنويين في الشرق. وحيث إن ابنه مجد الدولة كان ما يزال قاصرًا، فقد حكمت والدته سيّدة باسمه. يحكي نظام الملك الطوسي أنّه عندما طلب منها محمود الغزنوي الاستسلام له رفضت، وقالت له إن احتل أرضها فسيُقال إن إمبراطورًا قويًا غزا امرأة عجوزًا، وإن فشل فسيُقال إنّ عجوزًا هزمته. وأيًا ما كان الأمر فقد هاجم محمود الريّ وأزال حكم بني بويه، وأعدمَ - دون تخطيط مسبق - مئتين من النبلاء الشيعة بعد موت سيّدة.

الغزنويون

إن المئة وخمسين سنة التي تفصل ظهور السامانيين عن سقوط البويهيين عادة ما تُعتبر فترة فارسية فاصلة بين الحكم العربي والحكم التركي في فارس. ولكن الأكثر واقعية هو إضافة الغزنويين الأوائل - قبل أن يفقدوا خراسان ومناطق فارسية أخرى - إلى تلك الفترة الفارسية. مؤسسو السلالة الغزنوية كانوا تُركًا، لكن الأتراك الذين كانوا في خدمتهم هم أنفسهم الذين كانوا في خدمة السامانيين ثم تحكموا بهم. وعلى خلاف

السلاجقة الذين قادوا لاحقًا جماعات مرتحلة من التركمان إلى فارس وغيرها، فقد كان الغزنويون أساسًا سلالة إيرانية من أرض إيران.

وكما ذكرنا سابقًا فقد رسّخ ألبتجين نفسه في خراسان ضد الحاكم الساماني. بعد ذلك تلقى خليفته مساعدة من السامانيين لاستعادة سلطته في غزنة، وقد أدى موته عام 970م إلى فترة من الفوضى إلى أن استطاع سبجتجين (واحد من عبيد ألبتجين الأتراك ترقى في المناصب وأصبح صهره) أن يهزم معارضيه ويؤسس نفسه في غزنة ويمد حكمه إلى منطقة واسعة، رغم أنه كان تابعًا بشكل صوري للسامانيين. ومرة أخرى أدى موت سبجتجين عام 997م - السنة التي مات فيها فخر الدولة البويهي في الريّ - إلى صراع على الخلافة، نجح ابنه محمود في حسمه لصالحه، فاعترف الخليفة في بغداد بمحمود ولقّبه «يمين الدولة».

كان محمود قائدًا عسكريًّا وصانع إمبراطورية قديرًا. كان أيضًا سنيًّا متشددًا أخذ على عاتقه اضطهاد الشيعة وهدم المعابد الهندوسية. كان التعصب الديني وحب الثروة دافعين أساسيين له لمهاجمة أراض هندية شرق منطقته، فاحتل البنجاب وهدم المعابد الهندوسية ونهبها. كما رفض الاعتراف بآخر أمير ساماني الذي أطيح به على أية حال على يد الإيلخانات الأتراك، وأطاح بالبويهيين ومد حكمه إلى أصفهان. وهكذا فقد بنى إمبراطورية امتدت في جنوب الشرق إلى الهند وغطّت الكثير من وسط فارس وشمالها، ومركزها خراسان. كان الضغط التركي يتزايد باطراد في ما وراء النهر وعلى الحدود الشرقية لخراسان، لكن محمودًا استطاع كبحهم طوال حياته.

ولم يكن محمود مجرد محارب عنيد، لكنه كان أيضًا راعيًا للأدب والعلوم، ولقد ضم بلاطه العديد من الشعراء والعلماء البارزين مثل أبي القاسم العنصري البلخي والفروخي والبيروني. كما أنه دعا ابن سينا إلى بلاطه، لكنه رفض الدعوة وانضم إلى بلاط قابوس الحاكم الزياري، ثم إلى بلاطات البويهيين. جدير بالذكر أنّ محمودًا هذا هو من أهدى إليه الفردوسي شاهنامته، رغم أنه كان يكتبها قبل صعود نجمه، ولا يبدو أن الفردوسي قد أمضى أي فترة في بلاط محمود.

ووفقًا لأسطورة يحكيها النظامي العروضي، فإن الفردوسي كان يعيش في بلاط محمود طامعًا في مكافأة كبيرة بعد إنهاء الكتاب، وبدلًا من أن يكافئه محمود بالذهب فقد أرسل له مبلغًا صغيرًا من عملات فضية. غضب الفردوسي حين وصلته المكافأة وهو في غرفة الاستراحة في حمام عمومي، «فشرب جعة، وقسّم المال بين صانع الجعة

وصاحب الحمام». ولأنه كان يتوقع عقابًا من الشاه على فعلته، فقد هرب وانتهى به المطاف في مازندران وكتب هناك قصيدة هجائية طويلة في محمود باسم هجونامه. من المرجح أن كثيرًا من تفاصيل هذه القصة غير حقيقي، بيد أنه لا يوجد شك كبير في أن الفردوسي قد شعر بخيبة أمل من محمود، وقضى آخر أيامه في عوز. قال الفردوسي قرب نهاية حياته: «لا تبقَ في الحياة طويلًا/ فمصيبةٌ أن تكون فقيرًا وعجوزًا».

وكالعادة فقد قاد موت محمود عام 1030م إلى صراع على الخلافة بين ابنيه محمد (الذي كان مفضلًا لديه) ومسعود الابن الأكبر الذي كان آنذاك حاكمًا على أصفهان. يذكر البيهقي هذه الأحداث وكيف ظهرت الفوضى والصراعات في فارس بعد موت حاكم عظيم، وكيف بدّلت أطراف مختلفة مواقفها بسرعة كي تكون في الجانب المنتصر، وكيف فقد المهزوم كل شيء، بما في ذلك حياته. وفي هذه الحالة كان الوزير حَسَنَك هو من فقد كل شيء، ويروي البيهقي في كتابه «تاريخ البيهقي» كيفية سقوطه وإعدامه.

رشّح محمود ابنه محمدًا لخلافته بدلًا من مسعود، وعمل الوزير حسنك كل ما بوسعه ليحقق رغبة الشاه في حياته وبعد مماته. أما مسعود الذي جُعل حاكمًا على أصفهان فيما يشبه المنفى التكريمي فقد عاد وأزاح أخاه وسمل عينه وحكم مكانه. وهكذا انتقم من الكثيرين، وبالأخص حسنك الذي لم يكن مجرد وزير لنظام سابق وإنما كان رافضًا لمسعود بشدة. اتُّهم حسنك بأنه قرمطي إسماعيلي فصودرت ممتلكاته وأُمر برجمه حتى الموت، على الرغم من أن البيهقي الذي شهد الحادثة كلها يقول بأن حسنك كان قد شُنق قبل بدء الرجم.

في عام 1035م هزم الأتراك السلاجقة مسعودًا لكنه عقد اتفاقًا معهم على أن يحكموا بعض المناطق بموافقته شريطة أن يوقفوا زحف التركمان الأوغوز، والذين كان السلاجقة ينتمون إلى قبائلهم. لم يستمر هذا الصلح، وفي الحرب الثانية مع السلاجقة هُزم مسعود هزيمة ثقيلة فانسحب من خراسان. احتفظ الغزنويون بممتلكاتهم في الهند لكنهم حافظوا أيضًا على صلةٍ بفارس عبر استخدامهم الرسمي للغة الفارسية ورعايتهم للأدب الفارسي. ومن بين الشعراء الكبار الذين ظهروا في هذه الفترة سنائي الغزنوي ومسعود سعد سلمان.

الفصل الرابع

الأتراك والمغول

«الأتراك الناطقون بالفارسية واهبون للحياة»

(حافظ الشيرازي)

الأتراك شعب من وسط آسيا يتألف من تجمّعات قبلية مختلفة انتقلت إلى ما وراء النهر في الفترة ما بين القرن الرابع إلى السادس الميلادي (ويُحتمل أن أصولهم تعود إلى جبال ألتاي)، وظلّت تشنّ الغارة تلو الأخرى على الحدود الساسانية الشرقية. في القرن الحادي عشر بدأت في عبور نهر جيحون من وسط آسيا والتحرك غربًا إلى داخل فارس بقيادة سلجوق قبائل الأوغوز أو الغُزّ، وهذا التحرك هو الذي قاد في نهاية الأمر إلى تأسيس الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة. اضطر الأتراك في بادئ الأمر إلى مواجهة الغزنويين واستطاعوا طردهم إلى خارج خراسان، وحينها أصبحت الأبواب مفتوحة أمامهم لغزو الأجزاء الداخلية من الإمبراطورية الإيرانية: العراق وسورية والأناضول.

كنا قد ذكرنا في فصول سابقة أنه في الجزء الأخير من العهد الساساني حلّ الأتراك محل معظم الرحّل الذين كانوا يغيرون باستمرار على التخوم الشرقية للإمبراطورية. وحين أدرك العباسيون الأوائل ما يتمتع به الأتراك من قدرات قتالية استخدموهم مجنّدين (وفي أحيان قليلة جدًّا خدمًا منزليين). في غضون فترةٍ وجيزة بدأ هؤلاء في السيطرة على الخليفة والتدخل في شؤون الخلافة. حدث الأمر نفسه في ولايات فارسية شرقية مثل دولة السامانيين التي استخدمت هي أيضًا الأتراك مجندين، فأدى ذلك مع مرور الوقت إلى صعود أتراك أقوياء مثل ألبتجين وسبجتجين أسسوا الإمبراطورية الغزنوية. هذا التغلغل التركي لم يكن نتيجة غزو أو هجرة جماعية إلى فارس، غير أنّ الأتراك السلاجقة هم من جهّز الأرضية لغزوات وهجرات ستأتي لاحقًا. إذن فما أدى

إلى التأثير التركي القوي لغويًا وعرقيًا في الحضارة الإيرانية كان في الحقيقة هجرات مستمرة من الرحّل الأتراك في القرون التي تلت زمن السلاجقة.

السلاجقة

بعد التحرك غربًا واعتناق الإسلام كان الاتصال الأول للسلاجقة بالسامانيين، ثم بمحمود الغزنوي، بيد أنّ ذلك لم يسفر عن نهاية إيجابية. وفي ثلاثينيات القرن الحادي عشر الميلادي انتقل السلاجقة إلى خراسان وعقدوا صلحًا مع مسعود الغزنوي شريطة أن يضعوا الغُز تحت السيطرة، إلا أنهم بعد ذلك ألحقوا بجيش مسعود هزيمة كبيرة عام 1040م، مما دفع الغزنويين خارج خراسان. وعلى الرغم من تمسك الغزنويين بغزنة لبعض الوقت إلا أنهم أُخرجوا منها في نهاية المطاف وتقلّصت قوتهم إلى مجرد سلطة محلية في غرب الهند.

كتب أبو الفضل البيهقي وزير الدولة الغزنوي والمؤرخ المعاصر الذي شهد هذه الأحداث في كتابه الشهير «تاريخ البيهقي» أنّ الغزنويين خسروا خراسان بسبب الظلم والسلب والنهب الذي أوقعه الوالي، والذي كان يرسل نصف ما ينهبه إلى البلاط في غزنة. يروي البيهقي حواره مع رسولٍ سمع من مسعود الغزنوي مدحًا لذلك الوالي واصفًا إياه بـ«الخادم المطيع»، ومضيفًا بأنه لو كان يمتلك اثنين مثله لكانت أحواله المالية في أفضل حال. ولقد أخبر الرسولُ البيهقي بأنه أيّد رأي مسعود، إذ لم يكن يمتلك «الجرأة ليقول له بأن أهل خراسان، كبيرهم وصغيرهم، هم من يجب أن يُسألوا عن معاناتهم التي سببها...والمستقبل سيسفر عن نتائج فعلته». يؤكد البيهقي هذا الرأي ويقول بأن السلاجقة انتصروا في النهاية بمباركة أهل خراسان ومساندتهم.

السلاجقة الأوائل

كان على رأس الغزاة السلاجقة تشغري بك الذي بقي في خراسان، وأخوه طغرل بك الذي تحرّك غربًا واحتل الريّ واتخذها عاصمة له، واجتاح المحافظات البويهية المتفرقة، ودخل بغداد عام 1055م، وأنهى حكم البويهيين في العراق. وكما ذكرنا في الفصل الثالث فإن الخلافة كانت قد فقدت الكثير من قوتها التي أصبحت في يد الجنرالات الأتراك ثم البويهيين الذين احتلوا بغداد. لذا فقد خلع الخليفة العباسي لقب «السلطان» على طغرل بك بحكم أنه أصبح الحاكم المتسيد على المناطق العباسية، ولأنه كان سنيّ المذهب بخلاف البويهيين. كان المذهب الشيعي حتى ذلك الوقت هو

القوة السائدة في كثير من أجزاء الشرق الأوسط باستثناء بعض المناطق الغزنوية شرقًا، حيث سيطر البويهيون على العراق وغرب فارس في حين كانت مصر وشمال إفريقيا في يد الخلافة الفاطمية (الشيعية الإسماعيلية).

ولا نعرف الآن بوضوح الأثر الذي أحدثه لقب «سلطان» ـ والذي استخدمه حكام أتراك لاحقًا ـ في مسألة العلاقة بين الخلافة والسلطنة بدءًا من هذا الوقت، وقد ذهب البعض إلى أنه يشبه فصل الكنيسة عن الدولة أو فصل الدين عن شؤون الدنيا، إلا أنه من المستبعد جدًّا أنّ الخليفة كان يفكر على هذا النحو حين منح طغرل هذا اللقب، إذ لا يمكن مقارنة الخلافة بالكنيسة المسيحية ولم تكن للخليفة السلطة الدينية التي للبابا، أما السلطة المستقلة للسلطان الجديد فلم تكن تختلف كثيرًا عن سلطة البويهيين والغزنويين من قبله.

تُوفي طغرل عام 1063م ودُفن في برج في الريّ ما يزال قائمًا يحمل اسمه، أما أخوه تشغري فقد كان قد مات قبله. وحيث إنّ طغرل لم تكن له ذرية من الذكور فقد صعد ألب أرسلان بن تشغري على عرش السلطنة. وكالعادة فقد تبع موت طغرل نزاع وثورة، إذ يبدو أنّ طغرل قد رشّح سليمان الأخ الأصغر لألب أرسلان لخلافته، فسانده في ذلك الوزير عميد الملك كندوري، والذي دفع حياته ثمنًا لذلك عندما حثّ الوزيرُ الجديد نظامُ الملك السلطانَ الجديد على قتله.

كان على هذا السلطان الجديد أن يكون دائم الحركة ليحافظ على السلم في جميع محافظاته، وبعد أن أخمد ثورة الأتراك القَرَخَانيين في الشرق قاد جيوشه إلى شرق الأناضول حيث كان الغزّ ينشطون في عمليات النهب. فسّر الإمبراطور البيزنطي هذا التحرك على أنه تهديد له، فقاد جيشًا كبيرًا لملاقاة ألب أرسلان، لكن هذا الأخير استطاع بجيشه الأصغر أن يهزمه هزيمة كبيرة في ملاذكرد وأن يأسر الإمبراطور نفسه. وهكذا فقد وقع وَسَط الأناضول وغربه في يد السلاجقة، ورغم أن غرب الأناضول فُقد في مرحلة لاحقة إلا أنّ وسط الأناضول ظلّ منذ ذلك الحين قاعدة لما سُمي بالسلاجقة الروم، مما أدى إلى تأسيس الإمبراطورية العثمانية لاحقًا.

عاد ألب أرسلان إلى الشرق ليخمد ثورة قرخانية أخرى، إلا أنّ أسيرًا جُلب أمامه

للإعدام استطاع قتله(*). بعد ذلك تتابعت ثورات عديدة وكان على ابنه مَلَكشاه أن يخمدها، كما كان عليه أيضًا أن يتصدى لمطالبة عمه قافورت بك - أول ملك سلجوقي على كرمان - بالعرش، واستطاع ملكشاه أن يهزم عمه ويقتله، ثم سمل أعين ولديه، رغم أنّ أحدهما استمر في حكم كرمان.

كتب الوزير القدير المثقف نظام الملك الطوسي في كتابه حول فن الحكم «سياست نامه» (أو سِيَر الملوك) أنّ مخالفة الناس لأمر الله تجعله:

> يحرمهم من ملك صالح يختطفه من بينهم، فتشب الفتن وتُشرّع السيوف وتُهرق الدماء ويفعل الأقوياء ما يشاؤون إلى أن يهلك المجرمون والعاصون جميعًا في أتون تلك الفتن ونزيف الدم...ولا مناص من أن يهلك - والحال هذه - عدد من الأبرياء بجريرة المذنبين(**).

كان هذا مقتطفًا من الملاحظات العامة المقتضبة التي كتبها الوزير حول دورة «الحكم المستبد - فالفوضى - فالحكم المستبد» في التاريخ الإيراني بناء على مشاهداته في عصره.

الإمبراطورية السلجوقية في ذروتها

بلغت الإمبراطورية السلجوقية في عهد ملكشاه أوجَها، سواء من حيث المساحة (حيث تجاوزت حتى الإمبراطورية الساسانية) أو في ازدهارها ومجدها. امتدت هذه الإمبراطورية من وسط آسيا إلى البحر المتوسط، وكانت إدارتها في يد نظام الملك الذي عيّن أبناءه الاثني عشر في محافظات عديدة ليضمن الولاء والفعالية في الحكم. ومنذ بداية الفتوحات السلجوقية ظلّت إدارة الدولة في يد الفرس، إذ أداروا نظام الدولة بطريقة تشبه ما كان في نظام الغزنويين ومن قبلهم، أي بنظام الدواوين والوزراء والمستوفين (محاسبي الضرائب) ونحو ذلك، وهو نظام خدم الدولة إلى منتصف القرن التاسع عشر قبل أن يُدخل التأثير الأوروبي أشكالًا جديدة من الإدارة.

(*) وفقًا لابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»، فإنّ ألب أرسلان غضب على يوسف الخوارزمي فأمر بصلبه أمامه، فشتمه يوسف مستفزًّا إياه، فأمر ألب أرسلان بفك قيوده، ورماه بسهم لم يصبه، ثم أخرج يوسف خنجرًا من خاصرته وقتل السلطان. (المترجم).

(**) هذا الاقتباس من الترجمة العربية المنشورة للكتاب. انظر: نظام الملك الطوسي، سير الملوك أو سياست نامه، ترجمة د. يوسف بكار، وزارة الثقافة الأردنية، 2012م، ص49. (المترجم)

وإلى جانب الديوان كان هناك ما يُسمى «درگه» السلطان، وهو عبارة عن بلاط متنقل يكون في الخيام في عدة أجزاء من الدولة، حيث يُمكن نظريًا على الأقل أن يتقدم أي متضرر بشكواه. أما الجيش فكان يديره الأتراك، وإلى جانب القوات القبلية كان هناك جيش مُنتقى ومحترف تحت قيادة أرسلان ويضمّ من عشرة إلى خمسة عشر ألف رجل. أُسست هذه الإمبراطورية الشاسعة على نحو يكاد يكون غير مقصود في فترة قصيرة جدًا، وعلى يد أناس رحّل، ويُعزى نظام البلاط المتحرك جزئيًا إلى شساعة الإمبراطورية وثقافة الترحّل التي اتسم بها حكام السلاجقة. لهذين السببين عيّن السلاجقة ولاة على المحافظات، بيد أنهم ظلوا تحت إمرة السلطان الذي يستطيع عزلهم متى شاء لإبقاء السلطة المركزية مسيطرة على الهوامش، وهو ما استمر فعلًا حتى موت ملكشاه.

كان الإقطاع شكلًا من أشكال تخصيص الأراضي الذي استُخدم منذ الفتح العربي وكان مصممًا على نموذج تخصيص الأراضي المتبع قبل الإسلام. لاحقًا وتحت حكم المغول استُحدث نظام شبيه يُسمى «سيورغل Soyurgal»، كما جاءت أنظمة لاحقة مثل نظام الـ«تِيُول Tiyul» تحت حكم الصفويين والقاجاريين في القرن التاسع عشر. استخدم السلاجقة نظام الإقطاع بكثرة في تخصيص أراضٍ ومحافظات لأقربائهم وذوي الحظوة وموظفيهم العسكريين والإداريين، على أن يديروا شؤونها من عوائدها.

وتخصيص الأراضي في هذا النظام غير توريثي وغير دائم بالضرورة، حيث كان الشخص الذي تُوهب له أرض ما يظل في منصبه بإرادة السلطان. وكما ذكرنا في فصول سابقة فإن هذا لم يكن مجتمعًا إقطاعيًا [بالمعنى الغربي]، فلم تكن هناك إقطاعية في إيران في أي وقت من الأوقات. صحيح أن السلطة المركزية حين تضعف كان الشخص الذي خُصصت له الأرض يحتفظ بموقعه إلى أن تكتسب الدولة أو المسؤول قوة أكبر ويستطيع استبداله، بيد أنه لم يمكن الاحتفاظ بالمنصب على المدى الطويل إلا في حالة المتمردين الذين يعلنون استقلالهم.

أما المثال الأبرز على هذا التطور غير العادي تحت حكم السلاجقة فكان حالة خِيوَة (خوارزم). في عام 1077م خصّص ملكشاه هذه المحافظة الشرقية إلى ساقيه المفضل أنوشتجين الذي لم يكن واحدًا من الوجهاء بل خادمًا بسيطًا. ظلت هذه المحافظة مقتطعة لذرية أنوشتجين إلى أن أعلن أحد أحفاده (سنجر) الاستقلال عن السلطان. في نهاية المطاف استطاع شاهات خوارزم كما سموا أنفسهم إنشاء إمبراطورية

في فترة وجيزة، قبل أن يهدمها المغول بعد ذلك بفترة قصيرة. لم يكن شاهات خوارزم من نسل نبلاء، لكنهم استطاعوا أن يؤسسوا دولة جديدة بالثورة على أسيادهم، واستمر استقلالهم بالكاد نصف قرن.

بقي نظام الملك وزيرًا لألب أرسلان حتى نهاية عهد ملكشاه. كان نظام الملك من طوس في خراسان مسقط رأس الفردوسي وأبي حامد الغزالي الذي كان معاصرًا له ودرّس لبضع سنوات في الكلية النظامية في بغداد التي أوقفها الوزير بنفسه وحملت اسمه. أنشأ نظام الملك مساجد ومدارس، وتُعتبر الإضافة التي أضافها على المسجد الجامع في أصفهان (العاصمة آنذاك) أبرز إنجاز معماري في تلك الحقبة. ومن أبرز من كان في رعاية الوزير الطوسي عمر الخيام النيسابوري الشاعر الشهير الذي كان يُعرف آنذاك بصفته رياضيًا وفلكيًا. عيّنه الوزير مع علماء آخرين في المرصد الذي أنشأه ملكشاه لاحتساب «التقويم الجلالي» الجديد بناء على السنوات الشمسية، ويبدأ من النيروز عام 1079م. جدير بالذكر أن اسم «الجلالي» يعود إلى «جلال الدين» لقب ملكشاه.

ولئن كان ملكشاه مثالًا بارزًا على الحاكم العادل بالمعايير الإيرانية، فإن نظام الملك كان واحدًا من أكثر الوزراء اللامعين في التاريخ الإيراني، وكان مؤلفًا أديبًا (مثله مثل أغلب الوزراء في التاريخ الإيراني) وهو صاحب الكتاب الكلاسيكي الشهير «سياست نامه» المذكور آنفًا والذي يعتبر من الآداب السلطانية. وكما هو معهود في هذا النوع من الكتابات، ففي كل موضوع يكتب المؤلف نصيحته ثم يسرد حكايات تقدّم أمثلة من ممارسات حكّام سابقين، إسلاميين أو قبل الإسلام، وتتراوح درجة الصدقية والدقة من قصة لأخرى. وفي الفصل الذي يتحدث فيه عن القضاة وراسمي القوانين والعدالة الملكية، يذكر القصة التالية من عهد إبراهيم بن مسعود الغزنوي، والذي علا نجمه قبل فترة غير طويلة:

أغلقوا [الخبازون] أبواب مخابزهم، فعزّ الخبز، وأسقط في يد الفقراء والغرباء، فذهبوا إلى القصر يتظلمون، وأخذوا يشكون الخبازين بحسرة أمام السلطان إبراهيم. فأمر إبراهيم بجلب الخبازين جميعًا، وقال لهم: «لماذا ضننتم بالخبز؟». قالوا: «لقد كان خبازك يشتري كل ما كان يرد إلى هذه المدينة من قمح ودقيق، ويضعه في المخازن، ويقول «هكذا أمرت» ولم يدعنا نشتري ولو منًّا واحدًا». فأمر السلطان بإحضار خبازه الخاص، وإلقائه تحت أقدام الفيل. ولما مات أمر

بتعليقه في خرطوم الفيل، والدوران به في المدينة، وعلى ظهر الفيل منادٍ يقول: «هذا ما سنفعله بكل خباز لا يفتح مخبزه» ثم وزع ما كان في مخزنه. ولما حان وقت صلاة العشاء كان يرى على باب كل مخبز خمسون منًّا من خبز لم يشترها أحد[*].

هذا النوع من العدالة أو العقاب الذي يوقعه الحكّام معروف في التاريخ الإيراني، وفي زمن القاجاريين كانت الطريقة المفضلة في مثل هذه الحالات هي قذف الخباز في فرنه. وكما يتبين لنا فإنّ غياب القوانين مع وجود التعديات السلوكية هو ما ينتج هذه الإجراءات الاستبدادية المتطرفة.

بيد أنّ نظام الملك الطوسي لم يفلت من المصير الذي لقيه أغلب الوزراء الإيرانيين قبله وبعده. كان يبلغ من العمر ثمانين سنة حين عزله السلطان متهمًا إياه بالغرور لدرجة التصرف كشريك للسلطان، وقد بدأ يقلق من تحكم أقربائه في شؤون الدولة. كان الوزير قد ارتكب خطيئة قاتلة، وهي أنه أصبح قويًا وثريًا أكثر من الحد الذي يقبله السلطان. وجاء بدلًا منه تاج الملك وهو ربيب لزوجة السلطان المفضلة تركان خاتون. بعد ذلك بفترة قصيرة سقط نظام الملك الطوسي بطعنة خنجر من قاتل مأجور إسماعيلي، رغم أنه من المرجح جدًا أنّ تاج الملك هو من دبر ذلك بعلم السلطان. وكالعادة فإنّ الوزير الذي يسقط لا ينجو بحياته، وهو أمر عرفه لاحقًا عبد الحسين تيمورتاش في القرن العشرين (انظر الفصل التاسع).

مات ملكشاه في سن السابعة والثلاثين في عام 1092م، بعد ثلاثة أسابيع من موت وزيره الطوسي، والذي استطاع أتباعه قتل الوزير تاج الملك بعد أربعة أشهر. بعد ذلك تكررت القصة المعتادة من اقتتال بين الإخوة واضطراب حول الخلافة. أعلنت تركان خاتون ابنها الصغير محمودًا خليفة في أصفهان، أما بركياروق الابن الأكبر ففرّ إلى الريّ حيث نُصّب سلطانًا. توجه بركياروق إلى همذان بدلًا من الهجوم على أصفهان، وسرعان ما ثار عليه خاله لكنه استطاع أن يهزمه. تحرّك بعدها إلى بغداد حيث اعتُرف به سلطانًا، ثم ثار عليه عمّه وقبض عليه وأخذه إلى أصفهان. كان بركياروق على وشك أن

(*) هذا الاقتباس من الترجمة المنشورة للكتاب. انظر: نظام الملك الطوسي، سير الملوك أو سياست نامه، ترجمة د. يوسف بكار، وزارة الثقافة الأردنية، 2012م، ص83 ـ 84. (المترجم)

تُسمل عينه حين مات أخوه محمود بالجدري، فأصبح هو الخليفة على العرش. بعدها قُتل عمّ ثائر آخر على يد عبده، وفي الأثناء قُتلت تركان خاتون أم محمود. وفي عام 1099م ثار محمد الأخ الأصغر لبركياروق عليه، وتم التوصل إلى صلح بينهما في 1103 ـ 1104م، وفي أثناء ذلك قتلَ محمدٌ أم بركياروق، وقتل بركياروق وزيرَه مؤيد الملك. بعد ذلك بفترة وجيزة، مات بركياروق وجاء محله ابنه ذو الخمس سنوات ملكشاه الثاني، إلا أنه قُبض عليه وسُملت عينه، فصعد محمد [أخو بركياروق] على العرش.

يحكي مؤرخ السلاجقة سليمان الراوندي روايته عن السلطان محمد، وهي قصة تستحق أن نذكرها هنا. عرض وزير السلطان ضياءُ الملك أحمد (ابن نظام الملك الطوسي) مبلغًا على السلطان مقابل أن يضع «تحت تصرفه» رجلًا مهمًّا (وهو سيد من سلالة النبي)، فوافق السلطان. ولما علم السيد بذلك أسرع إلى السلطان وعرض عليه مبلغًا أكبر مقابل أن يضع ضياء الملك تحت تصرفه، فوافق السلطان. قال في مفاوضته مع السلطان:

> بلغ إلى علمي أن خاجه أحمد [ضياء الملك] قد اشترى خادمكم [يعني نفسه] لقاء خمسمئة ألف دينار. وأتمنى من سيّد العالم [السلطان] أن لا يرضى ببيع ذرية النبي. سأرفع الخمسمئة ألف إلى ثمانمئة ألف دينار شريطة أن تضعه هو تحت تصرفي.

ويضيف الراوندي بأنّ «حب المال كان أقوى لدى السلطان من الإبقاء على الوزير، فوافق [على العرض] وسلّم خاجه أحمد إلى السيد، والذي اقتصّ منه، وذاق [أحمد] كل ما كان ينوي أن يفعله بالسيد أمير». هذا وسنأتي في فصولٍ لاحقة على حالات تُباع فيها كبار الشخصيات بالطريقة نفسها، حتى في القرن التاسع عشر.

آخر السلاجقة العظماء

كانت أيام مجد السلاجقة قد ولّت بعد موت ملكشاه قرب نهاية القرن الحادي عشر، إلا أنّ السنوات الستين من حكم سنجر التي اتصفت بالحكمة والحكم المستقر نسبيًا في الشرق قد أبقت على سلاجقة إيران تحت سلطة «سلطان أعظم» إلى منتصف القرن الثاني عشر. في عام 1096م عيّن بركياروق أخاه سنجر حاكمًا على خراسان، وترفّع سنجر عن الدخول في صراعات الاقتتال بين الإخوة إلى أن شنّ الصغير محمود ـ الذي خلف أباه محمد في أصفهان ـ الحرب عليه عام 1119م. ورغم أنّ عمه سنجر

استطاع أن يهزمه، لكنه سامحه وأعاد تعيينه في عاصمته. ومنذ ذلك الحين وبالأخذ في الاعتبار التشظي في أملاك السلاجقة، اعتُبر سنجر السلطان الأعظم للسلاجقة الإيرانيين (وهو الذي سُمي سابقًا ملكًا في بغداد)، في حين استقل السلاجقة في ناحية الغرب. كان مبعث القلق الأكبر لسنجر هم الغزّيون العنيدون، وآتسز المتمرد (من نسل أنوشتجين) الذي أصبح حاكمًا على خيوة في عام 1127م. ولما علم سنجر بمطامحه قاتله ودفعه للهرب عام 1138م، وعيّن بدلًا منا شخصًا آخر. ولكن بعد عودة السلطان إلى عاصمته في مرو، احتل آتسز خيوة مجددًا، ثم ألّب القراخطائيين (مملكة صينية) على السلطان، والذي قاتله عام 1141م وألحق به هزيمة ثقيلة وأسر زوجته.

إلا أن الكارثة الكبرى حلّت عام 1153م حين فقد سنجر سيطرته على الغزّيين، فهزموه وأسروه وفي الوقت نفسه أخضعوا خراسان لمذابح وسلب ونهب. كان الشاعر الكبير خاقاني شرواني في طريقه إلى خراسان حينما علم بالأمر في الريّ، فكتب قصيدتين مؤثرتين يرثي فيهما هذه الأحداث بحرقة. يقول في مطلع إحداهما:

«مِصْرُ المملكة التي رأيتها تهدّمت ونِيلُ الشهامة الذي سمعته أضحى سرابا»

(راجع المقدمة).

هرب سنجر بعد ثلاث سنين قضاها في الأسر، ولكنه بعد أن أصبح شيخًا منكسرًا مات بعد ذلك بفترة قصيرة، وسقطت معه السلطنة الإيرانية السلجوقية العظيمة. وكان من مبتكرات السلاجقة وضع أمراء أطفال حكامًا على المحافظات تحت إشراف أوصياء أتراك يُسمى الواحد منهم «أتابك». مع مرور الوقت حين تفككت السلطة السلجوقية المركزية استقل هؤلاء الأتابكة وأسسوا سلالاتهم الحاكمة، وإحدى أشهر هذه السلالات كانت سلالة السلغوريين في فارس، الذين ابتدأ حكمهم من حوالي منتصف القرن الثاني عشر واستمروا حتى ستينيات القرن الثالث عشر. ومبعث شهرتهم أنّ آخر أتابكين عظيمين من هذه السلالة كانا راعيين للشاعر العظيم سعدي الشيرازي (وقد اتخذ الشاعر اسم واحد منهما - سعد بن زنجي - اسمًا أدبيًا له).

الإسماعيليون

الإسماعيليون شيعة سبعيون، أي إنهم يختلفون عن الشيعة الاثني عشرية في هوية الإمام السابع، حيث إنهم بعد موت الإمام السادس (جعفر الصادق) اتبعوا ابنه الأكبر

إسماعيل بخلاف الشيعة الاثني عشرية الذين اعتبروا أخاه الأصغر (موسى الكاظم) هو الإمام السابع. منذ ذلك الحين تقدّم الإسماعيليون في الفكر وفي النفوذ الاجتماعي، وكانوا يؤمنون بعقيدة فئوية (نظرية تاريخية دائرية تدور على نحوٍ باطني حول الرقم 7) تبتعد كثيرًا عن الشيعة الاثني عشرية، ناهيك عن أهل السنّة. ومنذ عام 909م أسس فرعهم الرئيس حكمه في شمال إفريقيا ومصر ثم أزاحهم أخيرًا صلاح الدين الأيوبي في عام 1171م. كانوا يُعرفون باسم «الخلافة الفاطمية» لأنهم يزعمون أنهم من نسل فاطمة ابنة النبي محمد، وهو زعم يردّه خصومهم.

وأفضل عصر للحكم الفاطمي قد يكون عهد المستنصر (1035 ـ 1094م) الذي تصادف بشكل يكاد يكون متطابقًا مع الفترة من صعود السلاجقة إلى نهاية حكم ملكشاه. وفي ذلك الوقت زار الشاعر والمفكر الفارسي الكبير ناصر خسرو القاهرة، واعتنق المذهب الإسماعيلي وعاد إلى خراسان مبشرًا كبيرًا (حجّة) بمذهبه الجديد. أدّى موت المستنصر إلى شقاق بين ابنيه المستعلي ونزار على الخلافة، ومع أنّ المستعلي انتصر في الحصول على الخلافة، إلا أنّ أخاه الأكبر نزارًا استطاع تجميع أنصار كثيرين تركزوا في إيران.

كان حسن الصبّاح القائد الإسماعيلي الأسطوري قد بدأ مشواره داعية مثابرًا وداهية للحركة الإسماعيلية في إيران قبل هذه الأحداث، ورغم أنّ رجال نظام الملك كانوا يطاردونه فقد استطاع باستراتيجية ذكية أن يسيطر على القلعة الجبلية «ألموت» قرب قزوين. كان ذلك في عام 1090م، وحين حدث الشقاق بين المستعلي ونزار بعد بضع سنوات، اتبع الصبّاح فريق نزار وخدم الحركة الفارسية الإسماعيلية من القاهرة. وفي الأثناء بنى الإسماعيليون الفرس أو احتلوا معاقل جبلية أخرى في شاهدزه قرب أصفهان، وفي قوهستان (التي تعني حرفيًّا منطقة الجبال) في خراسان. ومن مواقعهم المنيعة هذه أوقعوا الرعب في قلوب الحكام والولاة وكبار الشخصيات من السنّة باستراتيجية الاغتيالات.

لم يكن لهؤلاء القتلة المأجورين أملٌ في النجاة بعد تنفيذ مهمتهم، وعادة ما يُقبض عليهم ويُقتلون بطرق مرعبة. وحيث إنهم كانوا غير مبالين بالموت، فقد ظهرت نظرية تفسر تفانيهم هذا لقضيتهم على أنهم كانت تصور لهم مشاهد من الجنة وهم تحت تأثير الحشيش ويُقال لهم بأنّ هذا ما سيلقونه من نعيم بعد تنفيذ مهمتهم وإن أمسك بهم

وقُتلوا. هذه النظرة هي أساس لقب «الحشاشين» الذي أُطلق على الإسماعيليين الفرس (ولاحقًا السوريين). ومن هذا اللقب وضع الأوروبيون مصطلح «أساسين Assassin» [من كلمة حشاشين] بمعنى القاتل المأجور.

ويكاد يكون من المؤكد بطلان هذه النظرية، رغم أن الكثير من المسلمين والأوروبيين كانوا يؤمنون بذلك حتى وقت قريب. ولكي نفهم سيكولوجية هؤلاء الأتباع المخلصين المتفانين ربما علينا أن نتذكر الطيارين اليابانيين «الكاميكازي»، وكذلك منفذي العمليات التفجيرية هذه الأيام. اتصل الأوروبيون بالحشاشين عبر سورية حيث كان قد أُسس هناك فرع من النزاريين الإيرانيين، وكان الأوروبيون يصفون القائد بـ«شيخ الجبل».

وعلى الرغم من أن الإسماعيليين الفرس لم يشكلوا دولة ذات سيادة، إلا أنهم كانوا يمتلكون قوة وتأثيرًا كبيرين بسبب غاراتهم واغتيالاتهم الناجحة، يضربون بها أي مكان في الأراضي الإيرانية، وقد قتل الإسماعيليون رجالًا ذوي نفوذ منهم نظام الملك الطوسي كما أسلفنا. أما السلطة فكانت تنتقم منهم بالمذابح والتقتيل الدوريّ في الإسماعيليين غير المقاتلين، إضافة إلى إعدام القتلة أنفسهم. ولم تفلح أية محاولات من السلاجقة اللاحقين في إخضاع الحشاشين أو احتلال أي من مواقعهم أو هدمها، إلى أن جاء المغول الذين شكّلوا قوة صاعدة في حين كان الحشاشون قوة آيلة للسقوط.

وثمّة قصة أسطورية ثرية بيد أنها لا تستند إلى دليل تاريخي، تقول إنّ عمر الخيام وحسن الصبّاح ونظام الملك كانوا زملاء دراسة، وأقسموا فيما بينهم أن يكونوا عونًا لبعضهم البعض حين يكبرون، فالتحق الصبّاح ونظام الملك بسلك الخدمة الحكومية، إلا أنّ نظام الملك كاد للصبّاح لأنه كان أكثر منه ذكاء، فعمل على إقصائه، وهذا ما جعل الصبّاح يقسم على الانتقام منه فانضم للإسماعيليين وأحدث خرابًا في دولة السلاجقة وأمر باغتيال نظام الملك.

كان القرن الثاني عشر الميلادي مرحلة من التطور الكبير في الأدب الفارسي شعرًا ونثرًا، وقد أشرنا باختصار إلى الخيام وناصر خسرو وخاقاني، رغم أنّ هذا الأخير لم يكن من ضمن شعراء البلاط لأي حاكم سلجوقي، تمامًا كالأديب الكبير نظامي كنجوي. ولمع في خراسان عدة شعراء بارزين منهم من علا كعبه مثل أنوري [الأبيوردي]، وآخرين بلغوا مكانة كبيرة مثل المعزّي والصناعي ومسعود السعد وأديب

صابر ورشيد وطواط. وبالإضافة إلى كتاب سياست نامه الذي ذكرنا علوّ مكانته النثرية، فإن هناك أعمالًا هامة أخرى ظهرت في هذه الحقبة مثل قابوس نامه لمؤلفه كيكاوس بن إسكندر، ومقامات القاضي حميد الدين.

هذا وازدهرت الفنون والعمارة في حقبة السلاجقة رغم تكرار الاضطرابات وغياب الاستقرار، ويُعرف الفن السلجوقي بمزجه بين العناصر الفارسية والإسلامية وأخرى من وسط آسيا، مما أكسبه فرادة في العالم الإسلامي، كما برز في خراسان فن ترصيع المواد المعدنية، سواء أكانت من النحاس أم الفضة أم الذهب، وعادة ما كانت تُزخرف المواد بنقوش عربية مكتوبة بالخط الرسومي الذي تتحول فيه الحروف إلى أشكال بشرية وحيوانية. وبرزت كذلك الفنون الخزفية التي تحمل أنساقًا تشبه تلك الموجودة في المواد المعدنية، أما فنّ الكتاب فحظي بأهمية معتبرة كذلك، غير أنه لم يصلنا من كتب هذه الحقبة إلا القليل. أما ازدهار العمارة فإن أبلغ الأمثلة الحية عليه هي الإضافات التي وضعها نظام الملك ومنافسه وخليفته تاج الملك إلى المسجد الجامع في أصفهان، كما أنّ ضريح سنجر ما يزال قائمًا في مرو (تركمانستان حاليًا).

الخوارزمشاهيون

أشرنا فيما سبق إلى بروز آتسز - المتحدر من نسل أنوشتجين خادم ملكشاه المفضل الذي أقطعه خيوة (خوارزم) - في عهد سنجر إلى أن استقلّ وأصبح «خوارزمشاه»، ثم وافته المنية عام 1056م قبل سنجر بفترة قصيرة، فخَلَفَه إلب أرسلان، ومنذ ذلك الوقت تحول الخوارزمشاهيون سريعًا من قوة محلية إلى دولة كبيرة ذات سيادة تفوق الحكام السلاجقة المتشظيين، حتى حكام كرمان، بيد أنّ التوسّع الأكبر جاء في عهد آخر سلطان خوارزمشاهي علاء الدين محمد (1200 - 1220م)، والذي حكم إمبراطورية شاسعة، وإنْ لفترةٍ وجيزة. استطاع علاء الدين أن يطرد الغوريين من أفغانستان، فانسحبوا إلى أراضيهم الهندية واحتلّ وسط فارس بأكمله وكلّ شرقها تقريبًا.

غير أنّ هذه الإمبراطورية المتشكلة كانت تعاني من ضعف في أساساتها، إلى جانب أنّ السلطان نفسه لم يكن ذا قوة وتمكّن. لقد توسّعت السلطنة الخوارزمشاهية بسرعة فائقة أكثر مما ينبغي؛ إذ أضعفها فتح محمد للأراضي التي كانت معرّضة لهجمات خطيرة، خاصة في الشرق. وكانت والدة الحاكم تركان خاتون امرأة قوية قادرة على حياكة المكائد، وكانت تشكّل فعليًا قوة منافسة لقوة ابنه الذي لم تكن راضية بخلافته

على العرش. أما علاقات محمد بالخليفة العباسي الناصر فلم تكن ودّية، مما أضرّ كثيرًا بمركزه في الداخل والخارج على حد سواء، وقد قاد جيشًا إلى بغداد لكنّ الشتاء القاسي أفسد عليه حملته.

في هـذه الأثنـاء كان جنكيز خان قد وحّـد المغول، واحتـل أجزاء مـن الصين ومدّ حدود إمبراطوريته إلى تخوم الخوارزمشـاهيين، إذ كان على عكس محمد قائدًا عسكريًا بارعًا، ومنظمًا قديرًا ودبلوماسيًا فطنًا، ويُرجّح أنه كان يخطط للتوسع غربًا لولا أن مجرد فتح شرق فارس ووسـطها قد وضع حدًّا لطموحاته وطموحات ذريته التوسعية، رغم أنّ توقيت هذا الغزو الكارثي وكيفيته كانا من صنيعة محمد.

المغول

غزا المغول الأراضي الفارسية مرتين، أما الغزوة الأولى فكانت بقيادة جنكيز خان بدءًا من عام 1219م، ثم توقفت بوفاته في عام 1227م، وأما الغزوة الثانية فقد قادها حفيده هولاكو خان عام 1253م ونتج عنها تأسيس إمبراطورية الإيلخان المغولية في إيران. جديرٌ بالذكر أنّ المغول قد شنوا غزوات أخرى على الأراضي الفارسية بين هاتين الغزوتين وبعدهما، إلا أنّ تلك الغزوتين شكّلتا الكارثة الأعظم في التاريخ الإيراني، خاصة الأولى التي لم يكن لها من دافع سوى القتل والنهب والتدمير. نعم لقد أحدث الفتح العربي أثرًا عميقًا ودائمًا في إيران مردّه الحكم الإسلامي وإسلام الإيرانيين بعد ذلك، إلا أنّ مستوى التدمير الذي حدث لم يكن أكبر مما هو متوقع عادة في أي حرب بهذا الحجم، كما أنّ العرب لم يشهروا سيوفهم على الشعب الأعزل ولم يقوموا بتدمير شامل للمدن والقرى، أما الغزو السلجوقي التركي فكان أقل ضررًا، مع وجود أثرٍ قليل على الشعب المدني؛ إذ لم يُدخل السلاجقة دينًا جديدًا على الإيرانيين.

ربما كان جنكيز خان مدفوعًا بالانتقام والرغبة في العقاب مع الفتح، إلى جانب أنّ المغول لا يقيمون وزنًا كبيرًا للحياة البشرية، وخاصة حياة أعدائهم. ثمّة روايات شبه معاصرة لهذه الأحداث تروي عن التدمير الشامل الذي ألحقه المغول بالمدن وعن المذابح التي طالت سكانها (بعضها كان فيها أكثر من مليون نسمة)، وكثير من تلك المدن كانت في خراسان إلى جانب مدن أخرى أيضًا، بيد أنّ بعض المؤرخين في العصر الحديث قد شككوا في صدقية هذه الروايات لعددٍ من الأسباب، مثلًا لأنّ المدن

لا يمكن أن يكون بها ذلك العدد الهائل من السكان، ولأنّ المؤرخين المعاصرين لتلك الأحداث قد لا يخلون من التحيز.

أما أكثر المؤرخين موثوقية لهذه الأحداث فهما علاء الدين الجويني مؤلف تاريخ جَهانگُشاى [تاريخ فاتح العالم، أي جنكيز]، ورشيد الدين فضل الله الهمذاني مؤلف جامع التواريخ [بالفارسية]. كان كل منهما وزيرًا لامعًا للمغول الإيلخانيين، ومن غير المرجح أن يكونا قد بالغا في روايتيهما عن المعروف والشائع آنذاك، بما فيه ما يخص أسيادهما المغول. وثمة مؤرخ يقول بأن عدد أولئك الذين ماتوا في مذبحة هولاكو ببغداد عام 1258م يصل إلى 800 ألف، وهولاكو نفسه في رسالة إلى القديس لويس يقول بأنهم أكثر من 200 ألف، وهذا يشكّل 25٪ من الرقم الأول. مع ذلك فإننا إن افترضنا صحة 25٪ من الأرقام التي يسردها المؤرخون المعاصرون لتلك الأحداث لجميع المدن التي اجتاحها جنكيز، فسيكون لدينا «هولوكوست» غير مسبوق حتى ذلك الوقت. ولا عجب أنّ مؤرخًا من ذلك العصر قال بأنّ الدولة لا يمكن أن تتعافى من أثر ذلك حتى بعد ألف عام.

جنكيز خان

كان جنكيز مغوليًا من أشراف قومه، وحّد قبائل المغول تحت قيادته واختاره مجلس هذه القبائل «خانًا». كان يحارب في الصين التي اعتبرها جائزته الكبرى حين وجد نفسه مجاورًا للإمبراطورية الخوارزمشاهية، فأرسل رسالة ودية إلى علاء الدين محمد يعرض عليه الصلح والتجارة، رغم أنه قال له بطريقة متكبرة بأنه يعتبره واحدًا من أبنائه، وهو تصرّف ربما لم يرق للشاه الضعيف المغرور. بعد ذلك أرسل جنكيز عددًا من التجار من رعاياه المسلمين إلى أترار [فاراب] على الجانب الفارسي من الحدود بين الدولتين، وقد ظنّهم والي المدينة جواسيس فقتلهم واستولى على بضاعتهم، لكنّ واحدًا منهم تمكن من الفرار. وعندما علم جنكيز بما حدث غضب غضبًا شديدًا وأرسل ثلاثة مبعوثين إلى الشاه يطلب منه أن يسلمه ذلك الوالي، فقتل الشاه واحدًا من المبعوثين وأرسل الاثنين خائبين. وعندما وصلت الأخبار إلى جنكيز حشد القوات الموجودة عنده ـ إذ إنّ قواته كانت تقاتل في الصين ـ وقادهم إلى ما وراء النهر. ظل محمد ساكنًا، معتقدًا أنّ المغول سيتوقفون عند نهر جيحون، ولكن عندما تدفق المغول إلى خراسان يعيثون فيها خرابًا

هائلًا، انسحب بعد انتصار قصير هامشي وهرب إلى وسط شمال فارس حتى قزوين ثم عاد عبر مازندران ومات بجزيرة آبسكون قرب الساحل الشرقي لبحر قزوين.

أما ابنه جلال الدين منكابورني فقد كان مصنوعًا من نسيج آخر فيما يتعلق بالشجاعة والإقدام، لكنه كان يفتقر إلى الحنكة ووضوح الرؤية، يقضي وقته في الشراب واللهو. واجه المغول في عدة مناسبات في أجزاء مختلفة من الدولة واستطاع أن ينجو لكن دون أن يحقق فوزًا ساحقًا. وفي المعركة الكبرى الأخيرة عند السند قاتل بشجاعة وعندما لم يبق أمل قفز في النهر مع بعض ضباطه وعبروا النهر بسلام على خيولهم. وتقول الأسطورة إنّ جنكيز خان عندما رأى هذا التصرف الشجاع قال لأبنائه بأنّ جيشًا مثل جيشه كان بحاجةٍ إلى جنرال مثل جلال الدين، وإنّ أبًا مثله كان يستحق ولدًا مثل جلال الدين.

بعد أن أمضى جلال الدين ثلاث سنوات في الهند قاد قواته إلى كرمان ومحافظة فارس حيث لم تكن هناك قوات مغولية وتزوج ابنة أتابك فارس، ثم انتقل إلى أذربيجان وجورجيا محاربًا أعداء هامشيين هنا وهناك رغم أنه واجه المغول مرة أخرى في أصفهان، وأحدث فيهم قتلًا كثيرًا لكنه لم ينتصر في المعركة. وفي نهاية الأمر في عام 1231م اعترضته قوات مغولية فهرب إلى كردستان، حيث قتله أكراد هناك. مع ذلك يبقى جلال الدين بطلًا لزمانه، وظل الإيرانيون لعقود من الزمن ينتظرون عودته ليخلصهم من المغول.

هولاكو والإمبراطورية المغولية

في الأثناء كان جنكيز خان قد مات في عام 1227م، وأصبح حفيده منكو الخان الأكبر عام 1251م، ووضع المغول خططهم لحملتين عسكريتين كبريين. أما الحملة الأولى فكانت إلى الصين بقيادة الشهير قوبلاي خان الذي أصبح فيما بعد الخان الأكبر، وأما الحملة الأخرى فكانت إلى فارس بقيادة هولاكو الذي أصبح لاحقًا الإيلخان، وكلاهما أخَوَان لمنكو وحفيدان لجنكيز خان.

قاد هولاكو قواته إلى إيران بهدف الإطاحة بمركزي الإسلام: الإسماعيليين في إيران والعباسيين في العراق، رغم أنِ دافعه كان في الحقيقة عسكريًا لا دينيًا. سقطت الحصون الإسماعيلية عام 1256م وأُعدم قائدهم رغم استسلامه وتعاونه، ومن قلعة آلموت أخذ هولاكو معه العالم الفارسي الكبير المقيم في قلعة آلموت نصير الدين الطوسي إلى بغداد التي نهبها المغول عام 1258م وضربوا الخليفة حتى الموت. أما غزو

هولاكو على سورية لاحقًا فلم ينجح، إذ هزمه الحاكم المصري، وكان هذا أول كبح لزحف المغول منذ بداية حملاتهم. مع ذلك فإنّ هولاكو بصفته الإيلخان كان يملك إمبراطورية شاسعة تتكون من فارس والعراق وأجزاء من الأناضول مركزها أذربيجان وعاصمتها مراغه، وبعد ذلك أصبحت تبريز هي العاصمة في عهد أبقا بن هولاكو.

حكم الإيلخانات إيران لمدة تقارب الثمانين سنة (1260م إلى حوالي 1340م)، وكان سعدي الشيرازي وجلال الدين الرومي معاصرَين لهولاكو وهم في الخمسينيات من العمر رغم أنّ أعمال جلال الدين الرومي لا تدل على ذلك. وفي حقيقة الأمر فإن الرومي كان يعيش في الأناضول تحت حماية السلاجقة الروم، أما سعدي فقد ترك مسقط رأسه شيراز على إثر الغزو المغولي الأول، وحين عاد بعد ثلاثين سنة في حوالي عام 1255م، احتفل بالسلام قائلًا «توقف الفهود عن مسلك الفهود» غير عارفٍ بأن قوات هولاكو كانت في طريقها لفارس. كتب سعدي مرثيتين مؤثرتين واحدة بالفارسية والأخرى بالعربية عندما سمع باجتياح بغداد: «ستبكي السماء وحُقّ لها دمًا مِلء الأرض/ على مملكة المستعصم أمير المؤمنين». كان سعدي صديقًا للأخوَين الأديبين شمس الدين وعطا الجويني، وكلاهما وزير لدولة الإيلخانات. ووفقًا لرواية يرجّح صدقها بأنّ شمس الدين كتب ذات مرة رسالة إلى سعدي يسأله ثلاثة أسئلة ويطلب طلبًا. أما السؤال الأول فكان: أيهما أفضل، العلويون - أي ذرية النبي محمد من ابنته فاطمة وصهره علي - أم غير العلويين؟ وكان جواب سعدي دبلوماسيًّا، فكتب قصيدة قصيرة بأنه لم يقابل قط علويًّا يشرب الخمر ويقامر، مما يجعله قلقًا بأنّ النبي يوم القيامة سيكون منشغلًا بالشفاعة للعلويين ولن يجد وقتًا للدفاع عنا «نحن» غير العلويين. وهكذا فإنه لا يقول بأن العلويين أفضل لكنه يقول إنهم وفقًا لمعرفته لم يرتكبوا خطيئتين في الشرع الإسلامي. أما السؤال الثاني فكان: أيهما أفضل، الحاجّ أم غير الحاج؟ وهنا قال سعدي تعليقًا لاذعًا عن الحُجاج دون إجابة عن السؤال بشكل مباشر:

قل للحاج الذي يؤذي الناس
هذا الذي يجرح الناس بشراسة
إنك لست حاجًا، كمَثلِ ناقةٍ
تحمل أثقالًا وتأكل الشوك.

وأما السؤال الأخير فكان عن الطريقة التي يتوجب على الجويني أن يتصرف بها

مع أحد أعدائه، وكان الجواب متماشيًا مع منهج سعدي العادل والواقعي في مثل هذه الشؤون ومع أسلوبه في النظم في هذه المواضيع:

أولًا، النصحُ والعتب

ثانيًا، التوقيف والسجن

ثالثًا، التوبة والندم

رابعًا، اليمين والاتفاق

خامسًا، اقطع رأس الخبيث

الذي يصر على حتفه.

وإضافة إلى هذه الأسئلة طلب الوزير من الشاعر أن يقبل هدية مقدارها 500 دينار فضي أرسلها مع الرسالة، لكنه لم يذكر قيمة المبلغ في الرسالة تأدبًا، وأشار إليه على أنه مبلغ «لإطعام الدجاج». قرر الرسول الذي حمل الرسالة من تبريز إلى شيراز أن يكون مثله مثل الدجاج ويصرف 150 دينارًا منها في أصفهان، خاصة وأنّ سعدي كان قد رفض هدايا مالية سابقة. حَدَسَ سعدي بأن الثلاثمئة وخمسين دينارًا كانت أقل من المبلغ الكامل، فقبلها وكتب الأبيات التالية عرفانًا:

سيدي قد بعثتَ إليّ هدية ومالا

فعسى أن يزيد مالُك ويسقط أعداؤك

عسى أن تعيش عن كل دينار سنة

فتحيا ثلاثمئة وخمسين سنة.

وحين عاد الرسول بالجواب إلى شمس الدين سأله الوزير ماذا فعل بالمال، فشرح الرسول سبب تصرفه. وكان علاء الدين عطاء الملك ـ وهو أخو شمس الدين ووزير عظيم ـ حاضرًا، فكتب صكًا ماليًا إلى مصرفيّ في شيراز (اسمه مكتوب في النص) يأمره بأن يدفع إلى سعدي عشرة آلاف دينار. وعندما وصلت الرسالة إلى شيراز كان المصرفي قد مات، فكتب سعدي جوابًا شعريًا يشكر الوزير شكرًا جزيلًا ويقول له بأن المصرفي مات وبأنه لن يطالب بالمال، وسيترك المال لعائلة المصرفي. وعندما قرأ الوزير الجواب أمر بإرسال خمسين ألف درهم ذهبي إليه ورجاه بأن يأخذ المال ويبني استراحة للضيوف القادمين إلى شيراز، فقبل سعدي المبلغ وبنى الاستراحة.

في القرن الثالث عشر اشتُهر الشاعر الصوفي فخر الدين العَراقي، في حين لمع نجم حافظ الشيرازي في القرن الرابع عشر وكان معاصرًا لأواخر الإيلخانيين، هذا وشهد عصر المغول الكثير من الشعراء والكتاب البارزين مثل عبيد الزكاني، وخواجو كرماني وسلمان ساوجي. حريّ بالذكر أنّ الإيلخانيين المتأخرين حرصوا على مشاريع البناء، حتى بناء المدن الصغيرة، وأروع مثال باق على هذه المشاريع ضريح أولجايتو في السلطانية قرب مدينة زنجان. وإضافة إلى ذلك فإن فن الخط والمنمنمات وفنون الكتاب استمرت في التطور، بيد أنها لم تصل إلى ذروة كمالها إلا في القرن الخامس عشر.

كانت إدارة البلد كالعادة تحت يد الوزراء الفرس، والذين كالعادة أيضًا كانوا مهددين دائمًا بفقدان حياتهم وممتلكاتهم، فلم يمت منهم ميتة طبيعية إلا واحد فقط من بين تسعة وزراء للإيلخانيين، أما البقية وفيهم شمس الدين وعلاء الدين الجويني ورشيد الدين فضل الله فقد صودرت أموالهم وقُتلوا، غالبًا مع أسرهم وأصدقائهم ومعارفهم. أما الشؤون العسكرية فكانت على العكس من ذلك تحت يد المغول.

وكانت الوظيفة الأهمّ للوزير هي زيادة المالية عبر فرض الضرائب، ولم يكن الإيلخانيون الأوائل - وهم أجانب ورُحّل - يهتمون كثيرًا برفاهية الشعب الحضري، وكانوا أقل اهتمامًا بالفلاحين. كان موقفهم إزاء رعاياهم الإيرانيين أشبه بموقف المحتل لا الغازي الملوكي، فحاولوا أن يستغلوا رعاياهم قدر المستطاع. كان الفلاح الإيراني معتادًا على الضرائب الثقيلة، بيد أنّ سياسة الضرائب في عهد الإيلخانات الأوائل كانت شديدة الاستغلالية لدرجة أنها لم تترك مجالًا للناس أن يشعروا بدافعية للعمل، ونتج عن سياسة «قتل الدجاجة التي تبيض ذهبًا» هذه أن ظهرت كوارث مالية متكررة، وكان الفلاحون يهربون ويختبئون عندما يحضر جباة الضرائب ومبعوثوهم، وكان هؤلاء عادة ما يصادرون القليل الذي تركه الفلاحون.

يمكن تقسيم حكم الإيلخانيين إلى قسمين: الحقبة من هولاكو إلى غازان (1258-1259م)، والحقبة من غازان إلى أبي سعيد (1295 - 1335م). لم يكن المغول قد أسلموا بعد في الحقبة الأولى باستثناء فترة قصيرة منها، لذا كانوا أقل اندماجًا برعاياهم وكانوا شديدي الاستغلال لهم. ومع ذلك فقد كان لديهم تسامح ديني يسمح بحرية التعبد ولا يفرض الجزية على المسيحيين واليهود والأقليات الدينية الأخرى، ولقد

حافظ أغلب المغول الإيرانيين الأوائل على معتقداتهم الأصلية الشامانية، رغم أن بعضهم تحول إلى البوذية أو المسيحية أو الإسلام. ومع موت الابن الأول لهولاكو، أبَقا (1265 ـ 1282م) أصبح أخوه تِكُودَر حاكمًا بعد صراع قوي هزم فيه ابنَ أخيه أرغون بن أبَقا. أسلم تكودر وتسمّى باسم أحمد، وقدّم عروض صلح إلى الحكومة المصرية التي كانت وظلّت عدوة تقليدية للإيلخانيين. لم يجد هذا التصرف قبولًا حسنًا في الداخل، وكان السبب الرئيس لانقلاب أرغون وأعوانه عليه، مما يثبت القاعدة الدائمة للحكم الاستبدادي الإيراني بأنّ أي أحد يستطيع الثورة يجب أن يُقتل فورًا لمنعه من الفرصة للثورة والإطاحة بالحاكم. تعلّم أرغون الدرس ولم يكرر خطأ عمه تكودر، فقتل عمه وكبار معاونيه، ولم يمت أرغون بسبب إسرافه في الشراب كمعظم الحكام الإيلخانيين، لكنه مات بسمّ كان يَعتقد أنه إكسير الحياة، وقُبيل موته كان قد أمر بقتل وزيره اليهودي الفارسي القدير سعد الدولة.

خَلَفَه في الحكم أخوه جايخاتو (1291 ـ 1295م) الذي واجه كارثة اقتصادية لم يكن قادرًا على حلها، إذ اجتمع العبء الضريبي المتزايد وارتفاع مصروفات الدولة والوباء الذي أصاب الماشية كلها للإطاحة بميزانية الدولة. جرّب وزير جايخاتو إدخال عملة ورقية على غرار النموذج الصيني المعاصر لتلك الحقبة، إلا أنّ هذه السياسة فشلت فشلًا ذريعًا لأنّ التجار لم يقبلوا بها. وإذ لم يكن جايخاتو حاكمًا قادرًا ولا فاعلًا فقد كان ضحية سهلة للثورة الناجحة التي قادها ابن عمه بايدو، فقُتل جايخاتو ونجا وزيره إلى أن قتله غازان خان لاحقًا.

كان غازان خان (1295 ـ 1304م) حاكمًا على خراسان في عهد عمه جايخاتو، وفي تلك الفترة أعلن إسلامه، وبُعيد انقلاب بايدو على عمه جايخاتو حاربه غازان وهزمه وقتله وأصبح هو الإيلخان الجديد. وهكذا عاد الإسلام دين الدولة مرة أخرى، وتحقّق انسجام المغول مع شعب الدولة التي يحكمونها، رغم أنّ درجة صدق المسلمين الأوائل منهم تظلّ محل نظر.

يُعد عهد غازان ذروة الحكم الإيلخاني، رغم أنه لم يستمر أكثر من تسع سنوات. بدأ غازان بتصفية الكثيرين من المنافسين على العرش والذين يمكن أن يطالبوا به، وذلك ليحمي سلطته ويثبّتها، بيد أنه أيضًا حقق سلسلة من الإصلاحات الإدارية والمالية الهامة. كان غازان واعيًا بأن نهب الفلاحين سيعني إفلاس الدولة على المدى

الطويل فبدأ بإصلاح النظام الضريبي وتخفيف الإساءات التي كان يوقعها موظفو الدولة بالرعايا، وجدّد سياسة تخصيص الأراضي كي يتمكن من توفير أموال للجيش، مما يقرّب العساكر المرتحلين إلى الزراعة المستقرة. كانت هذه هي «فَرَمانات» غازان ونواياه كما فصّلها وزيره القدير رشيد الدين (الذي قُتل في حكم إيلخانات لاحقين) في كتاب جامع التواريخ، ولعله من الصعب أن نعرف إلى أي درجة تم تنفيذ تلك الإصلاحات، علمًا بأنها كانت تتطلب تعاونًا من عددٍ كبير من القادة والمسؤولين المغول. أما الإنجاز الأبرز في العلاقات الخارجية فكان احتلال سورية التي كانت تحت يد المصريين، وهكذا فقد استمر غازان في سياسة العداء مع مصر رغم تحوله للإسلام، لكنّ سياساته لم تدم طويلًا.

مات غازان دون وريث ذكر، مما أدى إلى صعود أخيه أولجايتو (1304 ـ 1316م) على العرش، والذي يرتبط ذِكْره تاريخيًا بثلاثة أمور: تجريبه لعددٍ من الديانات، واحتلاله جيلان، وبنائه العاصمة الجديدة (السلطانية) قرب زنجان (وكان غازان قد بدأ بنائها). تحوّل أولجايتو إلى المسيحية والبوذية قبل أن يعود مرة أخرى إلى الإسلام، متأرجحًا بين التشيّع واتباع أهل السنّة. كان اسمه الإسلامي محمد خدابنده (وتعني عبد الله)، وهو أول من احتل جيلان، إذ إنّ الحواجز الطبيعية من الجبال العالية والغابات المطرية الكثيفة جعلت تلك المحافظة منيعة طوال معظم التاريخ الإيراني. نقل أولجايتو العاصمة من تبريز إلى السلطانية حيث شيّد فيها ضريحًا مدهشًا ما يزال قائمًا حتى اليوم كأعظم صرح معماري في الحقبة المغولية بأسرها، كما أنه كان ينوي نقل رفات الإمام علي والإمام الحسين إلى ذلك الضريح، لكنه تنازل عن الفكرة بعد أن أخبره الإمام علي في المنام أن يتخلى عن الأمر، وبدلًا من ذلك أصبح ضريحه هو.

وعلى نحوٍ مألوف، مات أولجايتو في سن مبكرة ربما بسبب الإسراف في الشراب، وخَلَفَه ابنه ذو الأحد عشر عامًا، أبو سعيد (1316 ـ 1335م). في السنوات الإحدى عشرة الأولى كان هذا الإيلخان الشاب يحكم تحت وصاية المغولي القوي أمير تشوبان، والذي كان من فصيل مخالف لفصيل حسن جلائر، وهذان الفصيلان شكلا لاحقًا مملكتين منفصلتين بعد انقسام الإمبراطورية الإيلخانية. في عام 1327م قتل أبو سعيد ابن تشوبان، وحارب تشوبان نفسه الذي قضى في هراة، فسيطر على دولته،

ونجح أبو سعيد في حكمه إلى أن مات مبكرًا هو الآخر - ربما مسمومًا - في سن التاسعة والعشرين.

ويُعتقد أحيانًا أنّ الصراعات بين الفصائل وتشظي الإمبراطورية الإيلخانية بعد موت أبي سعيد مردّها إلى عدم وجود وريث ذكر له، وهذا مستبعد لأنه كان يمكن أن يخلفه أخ أو ابن عم، وفي الحقيقة فإن تفكك الإمبراطورية الإيلخانية يتبع نمط المجتمع الإيراني قصير الأجل؛ فسرعان ما سقطت صدارة السلاجقة، ولم تدم إمبراطورية الخوارزمشاهيين أكثر من نصف قرن قبل الغزو المغولي الأول. وأما ما تبع ذلك من تفكك فقد تحقق بالغزو المغولي الثاني وقيام دولة الإيلخانيين الذين دام حكمهم أقل من ثمانين سنة من الكوارث والقلاقل التي شهدت قتل الكثير من الحكام والأمراء والوزراء. باختصار كان هذا النمط مألوفًا واعتياديًا في التاريخ الإيراني.

ومن الصعب أن ننسب كثيرًا من الإنجازات الإيجابية للحكم المغولي في فارس؛ فلا يمكن نسبة عظمة سعدي الشيرازي وحافظ الشيرازي وجلال الدين الرومي الذين عاشوا في حواف هذه الإمبراطورية إلى رعاية المغول للأدب، أما تطور المنمنمات فلم تكن لهم يد فيه. هناك إنشاءات قليلة بارزة مثل السلطانية ومرصد هولاكو في مراغة، وهي بالكاد تكون تعويضًا عن الخسائر التي أحدثوها في البلاد. قُتل مئات الألوف (وربما ملايين)، ودُمّرت مدن، وتعرّضت الزراعة لنكسة سببها النهب والسلب والضرائب الثقيلة. وفي الواقع فإنّ أية محاولة شجاعة لإيجاد توازن لهذه الكوارث تحت حكم المغول تذكّرنا بالكاريكاتير الشعري الذي رسمه فولتير ساخرًا من الفكرة الخاطئة بأن زلزال لشبونة كانت له آثار مفيدة، مثل أنّ الكلاب استطاعت أن تتغذى جيدًا على جثث الأموات.

التشظي

بعد وفاة أبي سعيد عام 1335م انتهى اقتتال الفصائل إلى ظهور أربع قوى رئيسة في أجزاء مختلفة من فارس قبل أن يطيح بها أو يخضعها فاتح شرقي آخر هو أمير تيمور، إذ تمكّن الجلائريون من هزيمة التشوبانيين وثبّتوا دعائمهم في الغرب وشمال الغرب، أما المظفريون ويقودهم مبارز الدين محمد فأخذوا كرمان وفارس ثم أصفهان، لكنّ تيمور أطاح بهم في نهاية الأمر. كان مبارز الدين محمد الحاكم الذي فرض حكم «الوَرَع» على شيراز، والذي شجبه حافظ الشيرازي علنًا في شعره قائلًا: «ألا يفتحون باب الحانة/

ويفكّون حياتنا المعقدة؟». في نهاية الأمر أطاح به ابنه شاه شجاع وسمل عينه، وشاه شجاع هذا أصبح فيما بعد راعيًا لحافظ الشيرازي. ومن غير المفاجئ أن أريقت دماء ملكية كثيرة خلال السنوات الأربعين أو نحو ذلك من حكمهم.

وفي الشرق وشمال الشرق كانت هناك قوتان مارستا سطوتهما في الفترة ما بين سقوط الإيلخانيين وظهور تيمور. أما القوة الأولى فهم القرتيون الذين حكموا هراة كسلالة مستقلة تحت سيادة الإيلخانيين، ومع تفكك الدولة الإيلخانية استمروا في الحكم في شمال شرق خراسان إلى أن أخضعهم تيمور لحكمه، وأما القوة الأخرى فكانت السربداريون المتركزون في سبزوار (بيهق) في شمال غرب ما يعرف اليوم بخراسان، والذين صعدوا بثورة جماعية في حركة شيعية ليس لها سلالة حاكمة. ولا نعرف اليوم الكثير عن خلفيتهم والقاعدة التي ترتكز إليها قوتهم، لكنّ أصولهم بالتأكيد تعود لحركةٍ ثورية. تعني كلمة سربدار حرفيًا «الرأس للمشنقة» مما يوحي باستعدادهم للاستشهاد في سبيل قضيتهم، ولقد انتهى بهم المطاف للخضوع لحكم تيمور.

تيمور وذريته

بلغ التدمير الذي أحدثه أمير تيمور في فارس وأراض أخرى مستوى ما فعله جنكيز خان، ويقول البعض بأنه كان أشدّ رغم أنّ عدد القتلى كان أقل، ومع ذلك فإن درجة القسوة التي أبداها تيمور فاقت ما أظهره جنكيز.

وُلد تيمور مسلمًا في سمرقند (في ما وراء النهر، حاليًا في أوزبكستان) في عام 1336م وبدأ مشواره في الفتوحات المستمرة عندما بلغ الخامسة والثلاثين من عمره. وأصبح أعرج في طفولته وهكذا عُرف بتيمور الأعرج (بالفارسية: تيمور لنگ)، وكان يزعم أنه ينحدر من جنكيز خان عبر ابنه جغتاي، إلا أن هناك شكوكًا قوية حول صدقية ذلك. عُرف لاحقًا باسم «كوركان» أو «الصهر» لأنه تزوج امرأتين من نسل جنكيز خان، وبعد أن استقر له الأمر في ما وراء النهر في 1370م، عبر الحدود إلى خراسان عام 1380م، وهاجم هراة حيث استسلم قائدها القرتي وكما أسلفنا سابقًا أصبح خاضعًا لتيمور لمدة عقد من الزمان قبل أن يطيح به تيمور وينهي السلالة القرتية. وبعد أن دمّر مدنًا أخرى وحصونًا في خراسان ومازندران، عاد إلى سمرقند لكنه استأنف فتح إيران عام 1383م بالهجوم على مازندران مرة أخرى واحتلال سبزوار وتذبيح أهاليها، ثم أتبعها بسجستان وقندهار. وفي العام التالي عاد إلى مازندران ثم تحرك إلى أذربيجان

في عـام 1385م، ثم إلى لورسـتان وبعدها مـرة أخرى إلـى أذربيجان لإخضـاع الحاكم الجلائري الذي استطاع الهرب.

يتبدى من مشوار تيمور نمط واضح وهو أنه لم يكن يملك ـ أو ربما لم يرد أن يملك ـ خطة للفتح، ولكنه يهاجم ويحتل ويعيد الاحتلال للمدن والمناطق مرات عديدة، وفي كل مكان يذهب إليه يعيث في الأرض ذبحًا وتدميرًا. في أصفهان وحدها التي ثارت ضد ضرائبه غير المحتملة ذبح ما يقارب من سبعين ألف شخص، وقبل أن يموت في عام 1405م كان قد هاجم وأخضع وقلّص مناطق شاسعة متناثرة تصل إلى القبيلة الذهبية المغولية في روسيا والأتراك العثمانيين في الأناضول وسلطنة دلهي، وفي عام 1405م تحرك نحو «الجائزة الكبرى»، أي فتح الصين التي كانت تحت حكم سلالة المينج، لكنه مات عندما وصل إلى حدود أترار (فاراب) ودُفن في سمرقند. كان تيمور بلا شك عسكريًا عبقريًا ورجلًا ذا شجاعة وإصرار عظيمين، وكان أيضًا آلة قتل وتدمير غالبًا بأبشع الصور الممكنة، ويبدو أنه لم يكن له هدف آخر غير مجده وإخضاع أي أحد يطالب بأي سلطة.

بيد أنّه من سـخرية الأقـدار أنّ تيمور صـادق الصوفيين ورعى الحـركات الصوفية، وثمة أسطورة تحكي عن لقاء تيمور لنك بحافظ الشيرازي، وهي على جمالها لكنها غير مرجّحة. لحافظ قصيدة شهيرة ربما خاطب فيها شاه شجاع، تبدأ بالبيت التالي:

لو أنّ تلك التركية الشيرازية أعطتني قلبها
لأعطيتها سمرقند وبخارى كرمى لشامتها الهندية(*).

وفقًا للأسطورة فإن تيمور عندما دخل شيراز أمر بإحضار حافظ وقال له: «حاربتُ وحاربتُ لاحتلال كل هذه المدن العظيمة، وشحّاذ مثلك يدّعي أنه يعطيها كرمى شامة على وجنة محبوبته؟» فقال الشاعر الذكي: «سيدي، بسبب هذا الكرم بالذات أصبحتُ شديد الفقر»!

إن أكثر أعمال تيمور «بنائية» هي زخرفة سمرقند بضواحي وأبنية جميلة، إذ وضع فيها بعضًا من الفنون والكنوز الأخرى التي نهبها من الحضارات السالفة. كانت حكومته

(*) وصف «التركية» هنا كناية عن بياض البشرة، ووصف «الهندية» كناية عن سواد الشامة. (المترجم).

تحت إدارة الفرس لكن لم يكن له وزير، وقد يُعزى ذلك إلى عدم ميله إلى إشراك آخرين في قدر كبير من سلطته على الإمبراطورية. وكالعادة قاد موت تيمور إلى حرب أهلية واقتتال بين الإخوة وتقتيل في آل تيمور وغيرهم، وفي نهاية الأمر خَلَفه ابنه الأصغر الوحيد الذي نجا (شاهرخ)، رغم أنه لم يستطع ولا أي حاكم تيموري آخر أن يُبقي على إمبراطورية تيمور كما كانت. تيمور نفسه كان قد عين حفيده بير محمد - وهو ابن أخ شاهرخ - ليخلفه، ولكن مثلما هو معهود في فترات طويلة من التاريخ الإيراني لم يكن لأمنية الميت أثر كبير في حسم الصراع على السلطة بعد موته. رُفض بير محمد كذلك من ابن عمه خليل سلطان الذي أخذ سمرقند، رغم أن تصرفه قاد إلى ثورة أجبرته على الهرب شرقًا، وتخلّص منه شاهرخ نهائيًا بعد بضع سنوات. في الأثناء قُتل بير محمد أيضًا وبدأ شاهرخ في تثبيت حكمه من قاعدته في هراة التي كان يحكم خراسان منها في عهد أبيه.

لم يكن شاهرخ فاتحًا بمستوى أبيه لكنّه كان قائدًا عسكريًا جيدًا واستطاع إعادة احتلال ما وراء النهر ومعظم ممتلكات أبيه في فارس، وتمكّن من احتلال أذربيجان لبعض الوقت، إلا أن الغرب بما فيه الأناضول كان ميدانًا للتنافس مع التحالف القبلي التركماني «قارا قويونلو» (أي:الخراف السوداء) و«آق قويونلو» (أي: الخراف البيضاء) الذين استطاع تيمور أن يحيّد أثرهم لكنه لم يقض عليهم.

كان حكم شاهرخ في سياقه المكاني والزماني حقبة مليئة بالسلام ازدهرت فيها الفنون والآداب إلى درجة أنّ العصر التيموري يمكن اعتباره عصرًا فنيًا بارزًا في التاريخ الإيراني، ويعود كثير من الفضل في ذلك إلى رعاية زوجة شاهرخ، جوهرشاد بيجوم، وابنيه أولوغ بك وبايسنقر. بنى أولوغ بيك مرصدًا في سمرقند وكان بنفسه يعمل في أنشطته، وكان بايسنقر خطاطًا بارزًا ومشجعًا لفنون الكتاب، هذا وقد طوّرت جوهرشاد العمارة الحَضَرية ليس في هراة وحدها بل في مشهد كذلك، ومسجدها في مشهد ما يزال قائمًا كصرح عظيم شاهد على تلك الحقبة.

وكما هو متوقع فقد تبع موت شاهرخ في عام 1447م صراع قوى وسفك دماء ملكية، وخلّف موتُه نوبة من الكآبة على ابنه أولوغ بيك، وقبل أن يتمكن من التحرك للمطالبة بعرشه بدأ الآخرون بالصراع عليه. ساندت جوهرشاد عبدَ اللطيف بن أولوغ بيك، إلا أنه واجه تحديًا من أبناء عمه الثلاثة أبناء بايسنقر الذين طالبوا بالعرش كذلك.

في نهاية المطاف تحرك أولوغ بيك ووضع حدًّا لهم، لكنّ الثورة لم تتوقف نهائيًا، فلم تلبث أن ظهرت ثورة في سمرقند ضد عبد العزيز بن أولوغ بيك، وثار عبد اللطيف في بلخ ضد والده، وهزمه وقتله وقتل عبد العزيز. وقُتل عبد اللطيف لاحقًا بعد سنة.

بعد عبد اللطيف جاء ابن أخ أولوغ بيك عبدالله الذي حكم مدة قصيرة، ثم أطاح به ابن عمه أبو سعيد وقتله في عام 1451م بمساعدة الأوزبك، وقد كان الأوزبك منذ عهد شاهرخ يحاولون اختراق ما وراء النهر وكان على أولوغ بيك أن يقاوم ضغطهم في الشرق، ويقاوم التركمان القارا قويونلو في الغرب. في نهاية الأمر استطاع الأوزبك احتلال جميع ما وراء النهر، وهذا قبل قرون من ظهور جمهورية أوزبكستان الحديثة، والتي للمفارقة تعتبر الأمير تيمور أعظم أبطالها التاريخيين.

كان لأبي سعيد اهتمام غير معتاد بتشجيع الزراعة، وذلك ببناء السدود وتخفيض ضرائب الأراضي، وكان راعيًا للفنون. سيطر سيطرة كاملة على هراة تدريجيًا، وفي أثناء ذلك قتل جوهرشاد زوجة شاهرخ المسنّة، وتصادف عهده مع ظهور قوة القارا قويونلو التركمان. وفي عهد شاهرخ سُمح لزعيمهم جهان شاه أن يحكم غرب فارس وشمال غربها، ولكن بعد موت شاهرخ هَزم جهان شاه جميع التيموريين المطالبين بالعرش في الأراضي الغربية، وأصبح مستقلًا استقلالًا كاملًا، فاحتل أصفهان وخراسان وجعل تبريز عاصمة له، غير بعيد من المكان الذي سيبدأ فيه صعود الصفويين أتباع الصوفي الشيخ صفي الدين.

في الأثناء وسّع اتحاد التركمان الآق قويونلو - الذين كان مركزهم غربًا في ديار بكر - أراضيه تدريجيًا في شمال الغرب والغرب وتصادم بالأتراك العثمانيين الذين كانوا قد احتلوا القسطنطينية وأطاحوا بما تبقى من بيزنطة. حارب الآق قويونلو بقيادة شيخ قبيلتهم أوزون (قوصون) حسن القارا قويونلو وهزموهم، وقُتل قائدهم في المعركة. وعندما رأى أبو سعيد سقوط القارا قويونلو تحرك لإزاحة الآق قويونلو قبل أن يحلوا محل إمبراطورية القارا قويونلو في إيران، لكنه هُزم شر هزيمة وأُسر، وتم تسليمه إلى حفيد حفيد جوهرشاد، الذي قتله انتقامًا لمقتلها.

مرة أخرى كانت هناك فوضى وحرب أهلية بين التيموريين في صراع على المتبقي من الإمبراطورية في الشرق. كان حسين بايقرا الذي لم يكن يحكم أكثر من منطقة هراة بقليل آخر الحكام التيموريين، وفي 1506م وضع الأوزبك نهاية لحكمه، ورغم

أنه حاكم هامشي، إلا أنه يُعرف في التاريخ برعايته البارزة للفنون وبمجموعة النجوم المشاهير في خدمته. واحد من هؤلاء كان عبد الرحمن الجامي أعظم شاعر وكاتب فارسي من القرن الخامس عشر، إلى جانب مير علي شير نوائي، أكبر إدارييه الذي كان أديبًا وراعيًا للأدباء. أما فنان المنمنمات العظيم حسين بهزاد والمؤرخَين المميزَين ميرخاوند وخاوندمير فكانا أيضًا في بلاط حسين بايقرا. وهكذا فقد كان عهد حسين بايقرا نقشًا جميلًا في حكومةٍ أُسست على القتل والتدمير الجماعي.

كانت تلك نهاية التيموريين في فارس، ولكنهم سرعان ما أسسوا ما يسمى بالإمبراطورية المغولية في الهند، والتي استمرت حتى عام 1857م، وكانت لغة البلاط المغولي وثقافته هي الفارسية، وكثير منهم كانوا رعاة كبارًا للفنون وخاصة الشعر الفارسي.

الاتحادات التركمانية وقيام الصفويين

ظهرت الاتحادات القبلية التركمانية قارا قويونلو (الخراف السود) وآق قويونلو (الخراف البيض) لأول مرة في غرب فارس والعراق والأناضول بعد سقوط الإمبراطورية الإيلخانية. كانت الغلبة للخراف السود إلى أن هزمتهم الخراف البيض في أواخر القرن الخامس عشر، وكانوا في البداية عمالًا للمغول الجلائريين، بيد أنهم في أوائل القرن الخامس عشر هزموا رعاتهم السابقين الذين كانوا قد بدؤوا في السقوط. تصالح اتحاد الخراف البيض مع تيمور، في حين حاربه الخراف السود وهُزموا لكنهم لم يُدمّروا، واستطاع شاهرخ أن يهزم قائد الخراف السود جهان شاه في 1421م لكنه جعله واليًا على الغرب وشمال الغرب. وبعد موت شاهرخ أعلن جهان شاه الاستقلال ورفع أقدار الخراف السود إلى أعلى درجة. في الأثناء بدأ الآق قويونلو بالخروج من حروبهم الأهلية المستمرة تحت حكم قائد قدير هو أوزون (قوصون) حسن الذي هزم جهان شاه والسلطان التيموري أبا سعيد في أواخر ستينيات القرن الخامس عشر. ولفترة من الزمن توسعت إمبراطورية الآق قويونلو إلى داخل الأراضي الفارسية، في حين بقيت خراسان وأجزاء من ما وراء النهر تحت يد التيموريين، وأصبح الأوزبك هم القوة الصاعدة في ما وراء النهر وبدؤوا بالتدخل في شؤون خراسان.

وبعد موت زعيمهم العظيم أوزون حسن كان على الآق قويونلو أن يواجهوا التهديد المتنامي للصفويين الذين لم يستغرقهم الأمر طويلًا لإسقاط الآق قويونلو والحلول

محلهم. كان الصفويون من نسل الشيخ صفي الدين الأردبيلي (1252 ـ 1334م) الذي كان زعيمًا صوفيًا سنيًا ـ ربما من أصل كردي ـ رغم أن الحركة الصفوية في أواخر القرن الخامس عشر التي امتلكت قوة دنيوية كانت لها شخصية تركمانية واضحة. لمدة قرون كان يُظن بسبب الدعاية التي وضعها الحكام الصفويون أن الشيخ صفي الدين كان زعيمًا شيعيًا ومن نسل الإمام السابع موسى الكاظم، بيد أن الباحث أحمد كسروي في القرن العشرين أظهر أنّ الزعمين لم يكونا صحيحين. ومن خلال الروايات السِّيَرية عن الشيخ صفي الدين يتبين أنه كان زعيمًا صوفيًا مبجلًا ومؤثرًا، ويقال إنه كان قد أظهر بعض الكرامات.

بعد موت صفي الدين نمت الحركة بثبات ووسعت ثروتها وأملاكها، ولكنها ظلت لأكثر من قرن من الزمان تنظيمًا صوفيًا سنيًا. وعند منتصف القرن الخامس عشر مات الزعيم الرابع للتنظيم وخلفه أخوه ـ وليس ابنه جنيد كما ادعت الدعاية الصفوية لاحقًا. أدى النزاع بين جنيد وعمه إلى طرد جنيد من أردبيل، فجمع مجموعة من الأتباع التركمان في الأناضول وسورية الذين ادعوا صفات إلهية فيه، وهكذا أصبح رئيس حركة مقاتلة متطرفة، وتحالف مع أوزون حسن من الآق قويونلو الذي زوّجه أخته. ولإظهار حماسته الدينية تحرك جنيد لمحاربة مسيحيي القوقاز، ولكنه في الطريق عَبْر أرض شروان شاه المسلم وقُتل في معركة.

ولاحقًا مات ابنه حيدر أيضًا بالطريقة نفسها، محاولًا قيادة حملة ضد مسيحيي القوقاز وقُتل في معركة على يد شروان شاه، ابن الشروان شاه الذي قتل أباه. لكن هذه المرة تلقى شروان شاه مساعدة من يعقوب زعيم الآق قويونلو الذي أخذ محل أوزون حسن بعد موته، وشعر بالخطر بعد نمو أتباع حيدر. لم يكن حيدر مجرد ابن أخت أوزون حسن ونشأ في بلاطه، لكنه أيضًا تزوج ابنته من أم بيزنطية. وهكذا فإن ابن حيدر، الشاه إسماعيل، كان قريبًا من عدة جهات للآق قويونلو، وكانت له جدة بيزنطية. ويُعتقد بأن حيدر هو الذي اخترع القبعة الصفوية الشهيرة «التاج»، وهي قبعة حمراء ذات اثنتي عشرة شريطة كان يرتديها أتباعه المعروفون باسم القزلباش (تعني بالتركية: ذوو الرؤوس الحمراء). حل سلطان علي بن حيدر محله كقائد للحركة لكنه سُجن وقُتل على يد الآق قويونلو في 1494م، مما جعل أخاه ذا السنوات السبع إسماعيل قائدًا للحركة. وجد إسماعيل ملجأ في جيلان، وربّاه معلمون شيعة، وهكذا أصبح ربما أول

قائد صفوي بثقافة شـيعية، رغم أنه وأتباعه اعتبروه مقدسًـا أكثر منه مجرد زعيم شـيعي. وفي عام 1499م قاد هذا المقاتل ذو الاثنتي عشـرة سنة قواته ضد شروان شاه، عدو أبيه، ثم احتل تبريز، وانشـغل الآق قويونلو مرة أخرى بحرب أهلية مما كان سببًا من الأسباب التي جعلت إسـماعيل يهزمهم في معركة شَرور عام 1501م. بذلك أصبح إسماعيل أول شاه لفارس منذ الفتح العربي في القرن السابع.

الفصل الخامس

الإمبراطورية الفارسية من جديد

«عندما توقف هذا الأمير العظيم [عباس الأول]
عن الحياة، توقفت فارس عن الازدهار»

(جان تشاردين)

استعاد الصفويون الإمبراطورية الفارسية القديمة في صورة دولة مسلمة شيعية، ولم تكن ثقافة المجتمع الفارسية قد اندثرت إذ ظلت بعد الفتح العربي دون فقدان الهوية الثقافية، ولقد كان التأثير الفارسي في الثقافة والحكومة كبيرًا حتى تحت الحكم العربي، كما أنّ هناك عدة لغات إيرانية صمدت بعد الفتح، وأصبحت الفارسية الجديدة لغة البلاط والحكومة والأدب مع ظهور دول مستقلة في الأراضي الإيرانية، وهكذا بقيت تحت الحكام الأتراك والمغول وأصبحت فعليًا اللغة المشتركة لمنطقة شاسعة في غرب آسيا ووسطها.

بيد أنّ الصفويين كانوا هم من أعادوا الإمبراطورية الفارسية، وذلك بإعادة توحيد جميع الأراضي الإيرانية في صورة «ممالك إيران المحمية» تحت شعار واحد، والذي حمل شارة الأسد ممسكًا بسيف في يده ويحمل الشمس وراء ظهره. كانت إمبراطورية مسلمة لكنها اتبعت حصريًا المذهب الاثني عشري الشيعي، مما أعطى إيران مرة أخرى هوية دينية متفردة. مع ذلك، وبعكس بعض الآراء المطروحة، فإن الإمبراطورية الصفوية لم تتأسس على موجة من العاطفة الفارسية القومية الحديثة التي امتدت على الأراضي الساسانية بنيّة واعية لإعادة توحيد وبناء فارس القديمة. كان الصفويون أنفسهم تركمانيين من أصل كردي بعيد ادعوا (وأقنعوا الجميع) بأنهم ينحدرون مباشرة من الإمام السابع، وبالتالي من الإمام علي والنبي محمد. كان إسماعيل قائدًا لتنظيم صوفي

أصولي وكان هو وأتباعه يرون فيه كائنًا مقدسًا أكثر منه قائدًا إيرانيًا قوميًا، وعلى الرغم من أنّ اللغة الفارسية ظلت لغة الأدب والإدارة، إلا أنّ الصفويين كانوا يتحدثون بلغة تركية في البلاط وفي منازلهم.

حكم الصفويون فارس (1501 ـ 1722) لأكثر من قرنين من الزمان، أي أطول من أي سلالة أخرى منذ الفتح العربي، وبالتأكيد حتى وقتنا الحاضر. ولكن كما في الماضي القديم لم ينج الصفويون من فواصل قصيرة وكوارث كبرى وتهديدات بسقوط سلالتهم وربما حتى سقوط الإمبراطورية، وهذا ما حدث في النهاية نتيجة لسقوط أصفهان وطرد السلطان حسين على يد قبيلة الغلزه الأفغانية في عام 1722م. وإن تفكرنا لحظة في نسق الأحداث خلال الفترة الطويلة من حكم الصفويين ستنكشف لنا الدرجة التي كانت فيها شخصية الحاكم تحدد مسار التاريخ، والاستقرار أو اختلال النظام في الدولة والمجتمع، ذلك أنّه في نظام الحكم الاستبدادي كان هناك شخص وحده من يقرر الموت والحياة، والمِلكية ونزعها، والنجاح والفشل.

ولا يمكن الافتراض بأية درجة من الثقة بأن إيران كانت ستتحد مرة أخرى في كيان سياسي موحّد لو كان إسماعيل قد قُتل في معركة تبريز عام 1501م أو قبلها، كما أنه من المستبعد أن تنجو السلالة الصفوية أو إيران من التفكك لو أنّ عباسًا الأول قد قُتل صغيرًا في ثمانينيات القرن السادس عشر، وكان بالفعل سيقتل قبيل صعوده على العرش. إنّ الأسباب الداخلية وحدها كانت كفيلة بتفكك الدولة الصفوية والإمبراطورية في أكثر من مناسبة.

ظهور الدولة الجديدة

كان التتويج الذي حدث في تبريز بداية تأسيس الدولة الجديدة، وعندما استطاع إسماعيل أن يهزم مراد آق قويونلو في همذان عام 1503م، أصبح متحررًا من أي خطر من أقربائه التركمان، ومع حلول 1507م مدّ حكمه إلى ديار بكر. احتل إسماعيل بغداد عام 1508م ثم أطاح بالمشعشعية في خوزستان، وهم جماعة مهرطقة شيعية حكموا تلك المنطقة لعدة عقود. في ذلك الوقت كان إسماعيل قد ورث إمبراطورية الآق قويونلو وبرز كحاكم آخر لإمبراطوريةٍ تركمانية مثل جده لأمه أوزون حسن، لكنه فرض التشيع على العديد من رعاياه بالقوة، ولم يكن قد حاز بعد على أية أراض في شرق فارس.

في الأثناء كان التيموريون قد فقدوا أراضيهم في خراسان لصالح الإمبراطورية

الأوزبكية المتوسعة، ويدأ الحاكم الأوزبكي محمد شيباني خان (شيبك خان) في غزو كرمان. أرسل إسماعيل احتجاجًا على تصرف الحاكم الأوزبكي المعادي، فقابله هذا برد فظ، فلم يكن أمام إسماعيل إلا أن يرد، فقاد جيشه إلى خراسان ولاقى قوات شيبك خان في مرو، وانتصر بعد معركة ضارية شهدت خسائر ثقيلة. قُتل شيبك خان في المعركة وأرسل إسماعيل رأسه إلى نظيره السنّي السلطان العثماني بايزيد، كهدية بشعة، وهي إساءة تلقى عليها الرد الكامل بعد أربع سنوات في تشالديران. أما مغامرة إسماعيل اللاحقة في ما وراء النهر لمساعدة بابور - المؤسس المستقبلي للإمبراطورية المغولية في الهند - في احتلال سمرقند فلم تجد نفعًا، ووقفت حدود إمبراطوريته الشرقية عند نهر جيحون، إضافة إلى احتلال الأوزبك لاحقًا لبلخ.

مع احتلال خراسان أصبح إسماعيل حاكم إمبراطورية امتدت من ديار بكر إلى جيحون، وفقد بعض أراضيه الغربية والشرقية لاحقًا، لكنّ إمبراطوريته كانت تناظر إمبراطورية الساسان قبل الفتح الإسلامي. هذا وقد نجح إسماعيل نجاحًا لافتًا في كسب الولاء له إذ إنّ القاعدة الأكبر من المخلصين له وقواده وجنوده تكونت من قبائل القزلباش التركمانية السبع: شاملو وروملو وأوستاجلو وأفشار وقاجار وغيرها، والذين عبدوه ككائن مقدّس. أما ادعاء إسماعيل المشكوك فيه حول انحداره المباشر من الأئمة والنبي فقد آمن به الأصدقاء والأعداء على حد سواء لقرونٍ لاحقة. كان إسماعيل هو المرشد الروحي للتنظيم الصوفي الصفوي، وهي للمفارقة حركة لها جذور قوية في الإسلام السني، ولكن بالنسبة لرعاياه فقد كان شيعيًا متعصبًا أعلن منذ احتلال تبريز في 1501م التشيع ديانة رسمية للدولة وفرضه على رعاياه بالقوة مع التهديد بالقتل.

كان التشيع قبل ذلك معروفًا في فارس، فالبويهيون كانوا شيعة، والإسماعيليون كانوا يناضلون لرفع اسم علي بن أبي طالب في مواجهة حكم أهل السنة، كما أنّ الحركات الصوفية الإيرانية كانت عمومًا تميل أكثر إلى التشيع، وحتى أولئك الذين اعتمدوا على الإسلام السني كانوا يبجلون أئمة الشيعة، خاصة علي بن أبي طالب الذي كان كثير منهم يعتبرونه الإنسان الكامل، وربما مقدسًا. ولمدة قرون التزمت المحافظات القزوينية والمنطقة التي تشمل الري وقم وكاشان بالمذهب الشيعي الاثني عشري. وعلى أية حال فإن التقاليد الدينية والثقافية الإيرانية القديمة جعلت الدولة أقرب للفكر الشيعي ونزعته وثقافته.

ولكن في الوقت الذي أطلق فيه إسماعيل ثورته - وكانت ثورة حقيقية في التراث الإيراني - كان أغلب الناس على مذهب أهل السنّة. في عام 1501م في تبريز عندما علم الشاه الصفوي ذو الأربعة عشر عامًا بأن ثلثي سكان المدينة (200 ألف) على الأقل كانوا سنّة وسيقاومون التحول المفروض، قال بأنه سيستل سيفه ويقتل أي واحد يقاوم أمره بالتشيع. كانت هذه بالطبع هي الطريقة التي فُرض بها التشيع على الدولة بأكملها، أي من طريق الخوف والعقوبة الشديدة والاضطهاد، وكانت النتيجة تشيعًا جماعيًا إلا في مناطق الجبال المنيعة من كردستان وأفغانستان، رغم أن الأمر استغرق جيلًا أو جيلين فقط قبل أن يصبح المتشيعون بالإجبار مؤمنين صادقين بالتشيع. غير أنه من المنطقي أنه كانت هناك أرضية كافية إلى سبعينيات القرن السادس عشر مكّنت حفيده إسماعيل الثاني من محاولة العودة إلى الإسلام السني، رغم أنه على أية حال لم يعش طويلًا لمعرفة نتائج حركته.

كان الحد الأدنى من المتطلبات الرسمية للتشيع هو الشهادة بأن عليًا هو ولي الله، وأن توضع هذه الشهادة والأمر «حي على خير العمل» في الأذان. ولقد اعتبر السنّة هذا ابتداعًا في الدين، على أساس أنها لم تكن موجودة زمن النبي. وإضافة إلى ذلك فقد كان على المتشيع أن يلعن بشكل علني الخلفاء الثلاثة الأوائل أبا بكر وعمر وعثمان الذين يحتلون مكانة عالية في الإسلام السنّي. بطبيعة الحال كان هذا كافيًا لإثارة غضب جيران إسماعيل من أهل السنة، أي العثمانيين في الغرب والأوزبك في الشرق، على أنّ النتائج المترتبة على التشيع (رفع الأئمة إلى مكانة النواب عن الله، والتوسل عند أضرحتهم وأضرحة ذريتهم) لم تكن أقل (بل ربما أكثر) استفزازًا للحساسيات الإسلامية لدى أهل السنّة.

يفسر بعض المؤرخين الفرس والأوروبيين - ومنهم أحمد كسروي - ما فعله إسماعيل من فرض للتشيع على أنه حِسبة سياسية حصيفة وسلاح أيديولوجي في مواجهة الأتراك العثمانيين، بيد أن الأمر أكثر تعقيدًا من ذلك وسيكون تبسيطًا مخلًا ردّه إلى دوافع سياسية واعية سابقة على الحدث.

أدّت الدعاية الصفوية الدينية إلى تشيّع أعداد كبيرة من الرعايا العثمانيين في الأناضول، مما أسفر عن حرب شاملة بين القوتين، وفي عام 1502م أمر الحاكم العثماني بايزيد بطرد أعداد كبيرة من التركمان الشيعة من الأناضول، وفي عام 1511م

كانت هناك ثورة شيعية واسعة في تكة على الساحل المتوسطي الشرقي. شنت قوات صفوية حملة على الأناضول الشرقية في عام 1512م، وعندما مات السلطان الضعيف نسبيًا بايزيد بعدها بقليل حاول إسماعيل التدخل في الخلافة العثمانية ضد سليم الأول والذي نجح فعلًا في اعتلاء العرش. ولقد وصل اضطهاد العثمانيين لشيعة الأناضول لمذبحة يقال إنه مات فيها أربعون ألفًا.

في عام 1514م قاد سليم الأول جيشًا قويًا نحو الشرق لملاقاة إسماعيل، وقد قيل إن عدد القوات كان مئتا ألف جندي رغم أن هذا قد يكون مبالغًا فيه؛ فتحريك جيش بهذا الحجم لألف ميل كان وحده إنجازًا عظيمًا من ناحية لوجستية واستراتيجية، بالأخذ في الاعتبار ظروف ذلك العصر. أما عدد الجيش الذي يقوده إسماعيل فقيل إنه أربعون ألفًا، ويبدو أن هذا العدد مبالغ في تقليله. ولكن مع ذلك فمن المؤكد أن حجم القوات العثمانية كان على الأقل أكبر بمرتين ونصف من جيش الإيرانيين. التحق الطرفان بالمعركة في تشالديران في شرق الأناضول، وبرغم الشجاعة التي أظهرها إسماعيل فقد هُزم جيشه، فانسحب ولكن سليمًا الأول لم يطارده لأنه كان يعتقد أنها مجرد حيلة.

بعد ذلك بقليل احتل العثمانيون تبريز وهي عاصمة الصفويين، وخطط سليم لقضاء الشتاء في المنطقة وإكمال حملته في الربيع، لكن قواته تعبت من الشتاء الطويل في ظل نقص الإمدادات، وهكذا اضطر للانسحاب. فدخل إسماعيل تبريز مرة أخرى بعدما غادرها سليم، لكن العثمانيين كانوا قريبين من العاصمة الصفوية بعد احتلالهم شرق الأناضول. ونُقلت العاصمة لاحقًا إلى قزوين وبعدها إلى أصفهان، ولكن ليس في زمن إسماعيل.

يعتقد العديد من المؤرخين القدماء وفي العصر الحديث بأنّ السبب وراء انتصار العثمانيين في تشالديران هو استخدامهم للأسلحة النارية، لا البنادق فقط وإنما أيضًا المدفعية. وهناك أسطورة متكررة تقول بأن الأسلحة النارية لم تكن معروفة لدى الصفويين وإنهم امتلكوها فقط في بدايات القرن السابع عشر عندما قاد عباس الأول جيوشه إلى النصر ضد العثمانيين. في الواقع كانت الأسلحة النارية بما فيها المدفعية قد استخدمت في حروب الحصار قبل إسماعيل، مثلًا حين أقام أبوه حيدر حصارًا على شروان، لكنّ المؤرخين ذهبوا إلى أنّ القزلباش لم يستخدموا الأسلحة النارية في الحروب لأنهم رأوا في ذلك غيابًا للرجولة والشجاعة بالمقارنة مع استخدام الفرسان

الرماة. وقد ينطوي هذا الرأي على حقيقة، رغم أنه ليس من الواضح بدرجة كافية لماذا لم يُعتبر استخدام الأسلحة النارية في حروب الحصار بالمثل عملًا غير شجاع. على أية حال فإن هذه الحجة ما تزال تفترض بأن إسماعيل انهزم في تشالديران لأن رجاله لم يكونوا مسلحين بأسلحة نارية، ولكن هذه النظرية تتجاهل أن جيش إسماعيل كان أصغر من جيش خصمه بمرتين ونصف على الأقل. صحيح أن إسماعيل هزم في معارك سابقة جيوشًا أكبر من جيشه، لكن تلك الجيوش كانت أصغر بكثير من جيش العثمانيين، والفروق بين الجيشين لم تكن بتلك الضخامة، بينما هنا واجه جيشًا شديد الضخامة تسنده الآلة الحربية الأعظم في التاريخ الإسلامي حتى ذلك الوقت، القوة العسكرية الأقوى ربما حتى في غرب آسيا وجميع أوروبا، وهذا بالتأكيد كان السبب الأساسي وراء هزيمة إسماعيل في تشالديران.

منذ تدشين الملَكية الجديدة واجه إسماعيل مشكلات ظهرت من طبيعة ثورته نفسها، وطريقة الحكم التي كان يؤسس لها، فكان هو نفسه لا يُعتبر مجرد شاه بل من ذرية النبي ومن الإمام علي ونائبًا عن المهدي الإمام الغائب. بل إن القزلباش ذهبوا (على الأقل حتى هزيمة تشالديران) إلى أنه كائن مقدّس. كان إسماعيل القائد الأعلى لجيشه وكان يقود جيشه شخصيًا في المعارك، حتى معركة تشالديران، وأيضًا كما ذكرنا آنفًا بصفته خليفة لأجداده من أبيه، فقد كان المرشد الروحي للتنظيم الصفوي وقد فرض التشيع المتعصب على الدولة بوصفه أيديولوجيته الثورية، وهكذا يبدو أنه جمع بين مواقع ووظائف الحكام التقليديين، والخلفاء والأئمة والمرشدين الروحيين والقادة الثوريين والرموز الأيديولوجية والقادة العسكريين كلها في وقت واحد.

استخدم المؤرخون والكتّاب الأوروبيون في بعض الأحيان مصطلح «الثيوقراطية» لتعريف طبيعة حكم إسماعيل، والثيوقراطية من حيث تعريفها هي نظام حكم بقيادة دينية تجمع بين السلطتين الدينية والمدنية ولكنها تبقى مختلفة عن أنواع الحكومات الأخرى التي لها دين للدولة، أو متأثرة بمفاهيم دينية أو «محفوفة بالعناية الإلهية». مع ذلك فالثيوقراطية مفهوم ظهر من التاريخ والمجتمع الأوروبي، ومن الصعب مقارنة حكم إسماعيل بحكم جان كالفن في المدينة ـ الدولة في جنيف في القرن السادس عشر، أو حكم البابوات في الدول البابوية أو الفاتيكان. وبخلاف الخلفاء الراشدين الذين حكموا أقل من ثلاثة عقود في فجر الإسلام فمن غير السهل أن نصف حكم الأمويين والعباسيين

بالثيوقراطية بالمعنى الأوروبي، حتى قبل أن يصبح العباسيون أرجوزات يحركها القادة الفرس والأتراك. وهكذا فإن موقع إسماعيل لا يقبل التصنيف بالمصطلحات المعروفة، وربما يكون أكثر شبهًا بحكم أردشير بابكان مؤسس الإمبراطورية الساسانية والقائد الثوري للفرس الذي جمع بين المكانة الاجتماعية والروحية والقوة العسكرية والإقدام في الوقت نفسه (راجع الفصل الثاني). على أية حال فبما أن إيران مجتمع قصير الأجل فإن ما يسمى بالثيوقراطية لم تبق بعد أردشير أو إسماعيل.

حين فُرض التشيع القسري غدا واضحًا أنه لا توجد مؤسسات شيعية وقليل من العلماء الشيعة في الدولة كي يستمروا في تشييع الناس ونشر المعرفة وممارسة المعتقد الجديد وطقوسه وثقافته، ولسد هذا الفراغ تم استيراد أعداد مستمرة من العلماء والمدرّسين والقضاة من الأراضي الشيعية، غالبًا من جبل عامل الموجود حاليًا في لبنان. ومن بين أشهر الشخصيات الدينية في فارس الصفوية بهاء الدين محمد العاملي (المعروف باسم الشيخ بهائي) والذي ينتمي إلى هؤلاء العلماء من جبل عامل. كما أنّ عائلة «الصدر» المعاصرة في إيران والعراق - والتي اشتهر منها الإمام الإيراني موسى الصدر والعراقي مقتدى الصدر القائد الشيعي القوي الآن - تنحدر أيضًا من المهاجرين إلى فارس. هذا وهناك عدد من العلماء الفرس السنّة الذين تشيعوا وانضموا إلى خدمة المذهب الجديد لإنقاذ حياتهم وكذلك للحفاظ على مكانتهم الاجتماعية والمالية.

وكما لاحظنا فإن إسماعيل نفسه اتخذ موقعًا قلّل من ادعاء العلماء الشيعة الاثني عشرية بأنهم وكلاء للإمام المهدي في غيابه، يقودون ويرشدون المجتمع حتى ظهور الإمام، ولكنّ هذا لم يعن أنّ إسماعيل كان رئيس المؤسسة الدينية، وعلى أية حال فإن اعتباره نائبًا أو وكيلًا للإمام المهدي لم ينتقل إلى ذريته، رغم أنه هو ظل محتفظًا بهذه النظرة حتى بعد هزيمة تشالديران. ولكن بما أنه كان قائدًا للثورة الشيعية في إيران فقد كان طبيعيًا أن يكون هو المنظم الرئيس للتراتبية الدينية ومؤسساتها. ولقد عيّن قائدًا روحيًا، يسمى «صدر»، كرئيس للهرم الديني يدير ويشرف على شؤون المؤسسات الدينية بما في ذلك الأوقاف الدينية. جدير بالذكر أنّ منصب الصدر كان موجودًا قبل الصفويين ولكنه تحت حكمهم انبرى لوظائف جديدة، خاصة أنه كان يُعيّن مباشرة من الشاه.

كان منصب الصدر يُمنح عادة للإيرانيين الفرس بدلًا من التركمان القزلباش، في حين احتل هؤلاء المنصب المدني المناظر له، رغم أنّ هذا المنصب شغله فرُس أيضًا.

كان يسمى هذا المنصب «وكيل المقام الرفيع لصاحب الجلالة»، ثم لاحقًا عرف باسم «الوكيل». وكما هو واضح من اللقب والوصف فإن هذا المنصب كان المنصب المدني الأعلى في الدولة وحامله (خاصة في السنين الأولى من حكم الصفويين) هو أقوى شخص بعد الشاه. وكان وكيلًا عن الموقعين الروحي والإداري للشاه، أما منصب الوزير رغم وجوده فلم تعد له أهميته التي كانت موجودة لقرون مضت.

وأما الجيش فكان قائداه العظيمان من القزلباش، ولكن من التبسيط المخلّ القول بأن التركمان القزلباش كانوا يديرون الجيش في حين يدير الفرس الحكومة المدنية؛ إذ إنّ الوكيل الأول كما ذكرنا من القزلباش، وفي السنين التالية وجد الإداريون والفرس وحتى القضاة أنفسهم في مناصب عسكرية. وكما هو متوقع كانت هناك منافسة بل كراهية بين الفرس والتركمان، وكان هؤلاء يشكلون معظم أتباع إسماعيل وكل جيشه، وكانوا يخشون على مواقعهم ولم يريدوا أن ينافسهم الفرس على القوة والمكانة والسلطة. لم يغب ذلك عن إسماعيل، ولأنه كان قلقًا بعض الشيء من طموح القادة القزلباش فقد نزع إلى زيادة تأثير الفرس مع مرور الوقت، واتخذ إجراءات لتحديد سلطة القادة التركمان. وقرب نهاية حكمه وصل التركمان إلى حدّ اغتيال الوكيل الفارسي إذ كانوا قد انزعجوا من منصبه ونفوذه.

مات إسماعيل عام 1524م بعد عشر سنوات من معركة تشالديران، عن ثلاث وسبعين سنة فقط، ولأن تشالديران قد بددت الأسطورة القائلة بأنه لا يُقهر، فلم يعد يشكل تأثيرًا مختلطًا بالمكانة المقدسة كالسابق، ويقال بأنه لم يُشاهَد مبتسمًا بعد تشالديران. بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون ذلك صحيحًا بحرفيته، وقد قضى إسماعيل أغلب وقته في السنين المتبقية من حياته يعاقر الخمر ويلهو مع فتيات «ذوات خدود وردية». ذلك في حد ذاته يشير بالطبع إلى تعاسته ومحاولته إغراق حزنه بحياة طائشة. هذا ولم يقد إسماعيل جيشه مرة أخرى في أية معركة.

مع ذلك فإسماعيل قاد منذ صباه ثورة وأسس إمبراطورية أفضت بعد تصاريف الأقدار إلى الحدود الثقافية والمادية التي عليها إيران اليوم. كان ذكيًا بقدر قسوته، وشجاعًا وذا شخصية جذابة بقدر وحشيته. ويشبّه أحد الكتاب المعاصرين تعطشه للدماء بتعطّش نيرون للدماء. نُقل رفاته إلى الضريح الصفوي في أردبيل حيث ما يزال قبره يجتذب الزوار إلى اليوم.

الفوضى - الحكم الاستبدادي المطلق - الفوضى (1524 - 1588م)

وفقًا للنسق المعتاد في التاريخ الإيراني فلم يكن مفاجئًا أن تشتعل الفوضى بعد موت إسماعيل، وكما ذكرنا سابقًا فكل الحكام الإيرانيين حكموا باستبداد، بعضهم كان حكمه قويًا مطلقًا فرض النظام في البلاد، عادة باتخاذ إجراءات قاسية وبث الرعب في قلوب الناس خاصة الجنود والموظفين وزعماء القبائل وحكّام المحافظات، أما الحكام الضعفاء فقد حكموا في وضع شبه فوضوي كان يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الفوضى و/ أو ظهور حاكم أقوى يعيد النظام والانضباط والأمان مرة أخرى إلى المجتمع، ومعه النشاط الاجتماعي والاقتصادي الطبيعي والذي بدوره يجلب الازدهار. كان هذا هو تعريف «الحاكم العادل» الذي لم يكن محبوبًا في وقته، ولكن بمجرد أن يؤدي غيابه إلى الفوضى يشتاق المجتمع إلى زمانه. كسرى الأول (أنوشروان) كان النموذج للحاكم العادل قبل مجيء الإسلام (راجع الفصل الثاني).

كان طُهْمَسْب الأول يبلغ عشرة أعوام فقط حين خلف والده إسماعيل في عام 1524م، وهذه الحقيقة وحدها كانت كافية لإحداث نزاع وتقاتل بين القزلباش وربما حتى سقوط السلالة الحاكمة، ولقد استغرق الأمر تسع سنوات إلى أن تمكن طحمسب من فرض سلطته المطلقة وإيقاف الفوضى الداخلية. ورغم أن الدولة في نهاية حياته واجهت حروبًا أجنبية عديدة وصعوبات داخلية، إلا أن الفوضى لم تستمر. وبعد وفاته في عام 1576م ظهرت بعض القلاقل إلى أن استلم حفيده عباس الأول (الأكبر) زمام السلطة وفرض «حكمه العادل»، ولولاه لربما انتهت فارس الصفوية مع نهاية القرن السادس عشر. يتبين من ذلك الدور التاريخي الهام جدًا لشخصية الحاكم الإيراني في تحديد مسار الأحداث ومصير الدولة.

ومع صعود طحمسب على العرش انتزع القائد القزلباشي ديف سلطان من قبيلة روملو الحكم وأصبح وصيًا على الشاه (أي: أتابك)، وكذلك قائدًا أعلى للجيش. وكنتيجة لصراع القوى الذي حدث بين قواد القزلباش ظهرت حكومة ثلاثية شملت ديف سلطان وزعيمًا من التيكالو وزعيمًا من الأوستاغلو، إلا أن هذه التسوية لم تستمر، وفي عام 1526م اندلعت حرب أهلية عندما هُزم الأوستاغلو وقُتل قائدهم. أضعفت الحرب الأهلية دفاع خراسان مما أعطى الأوزبك فرصة لاحتلال أجزاء من المحافظة، واستمر تقاتل الأطراف داخليًا إلى أن قام الشاه الصغير طحمسب في عام 1526م بنفسه

بإطلاق سهم على الأتابك الروملو، وبعدها قضى عليه الحراس. وبصفته العضو الوحيد الناجي من الحكومة الثلاثية استلم تشوها سلطان تيكالو شؤون الدولة. في عام 1528م وقعت معركة «جام» لطرد الأوزبك من خراسان، وأظهر الشاه الصغير شجاعة كبيرة لم يُظهر مثلها الزعيم التيكالو، ووقعت هراة تحت الحصار لكنّ تشوها سلطان الذي كان مدفوعًا بالرغبة في الانتقام لم يرسل قوة تعزيز لمساعدة حاكمها حسين خان شاملو، وهكذا فلم يكن أمام هذا الأخير إلا تسليم المدينة للأوزبك رغم أنه فاوض على شروط معقولة وهكذا حصل على موافقة الشاه.

استمرت الفوضى لبعض الوقت وأدى العداء بين الشاملو والتيكالو إلى صراعات دامية كسبها التيكالو وقتلوا مئات من الشاملو، رغم أن تشوها سلطان نفسه قد قُتل. لم يكن كل هذا على مبعدة من الشاه، بل في بعض الأحيان داخل معسكره، وهكذا فلم يكن غريبًا أن أصيب تاجُه بسهمين. وأخيرًا حين حاول التيكالو طرد الشاه أمر بمذبحة جماعية للتيكالو حدثت بين عامي 1530 و1531م، عندما كان الشاه يبلغ حوالي سبع عشرة سنة. مع ذلك استمرت الفوضى والقلاقل، ونتج عن سقوط التيكالو طغيان الشاملو بقيادة حسين خان، إلا أنّه سرعان ما سقط (وكان ابن عم الشاه)، إذ اشتُبه فيه عام 1533م بالتآمر للإطاحة بالشاه وتنصيب أخيه سام ميرزا بدلًا عنه، والتعاون مع العدو العثماني. وأيًّا ما كانت حقيقة هذه الاتهامات فقد كان على حسين خان أن «يرحل» كي يصبح طحمسب حاكمًا مطلقًا مستبدًّا في مملكته. و«الرحيل» في هذه الحالات كان يعني أن يفقد المرء رأسه، وأحيانًا مع رؤوس عائلته وأقربائه.

وكما هو متوقع فإن أعداء الدولة شرقًا وغربًا استغلوا تلك السنين (حوالي عشر) من الفوضى والحرب الأهلية، فمن 1524م إلى 1538م قام الأوزبك بخمس غزوات كبيرة على خراسان، هذا إلى جانب غارات قصيرة بين فترة وأخرى، أما العثمانيون فغزوا فارس أربع مرات تحت حكم طحمسب، وآخر غزوة حدثت عام 1553م أفضت إلى سلام مستمر بعد سنتين في معاهدة أماسيا. لذلك نقل طحمسب عاصمة الدولة من تبريز إلى قزوين، واضعًا مسافة معقولة بينه وبين معسكرات العثمانيين خلف الحدود.

لقد تركت الكتابات الغربية والفارسية انطباعًا غير حميد عن شخصية طحمسب، وكثيرٌ مما قالوه كان ينطبق على معظم الشاهات الإيرانيين وجميع الصفويين بما في ذلك الإسراف في الشهوات وحب الحريم والنزعة إلى القسوة، رغم أنّ طحمسب لم

يقتل أو يسمل أعين أخويه اللذين اتُّهما بالخيانة والتمرد عليه، بل اكتفى باحتجازهما. مع ذلك فقد كان طحمسب متعصبًا وحاول أن يشيّع أي شخصية رفيعة يتواصل معها، وقاد حملاته إلى جورجيا وأرمينية باسم الدين، رغم أن الرغبة في الغنائم بما فيها الفتيات الشابات والعبيد الآخرين كانت على الأرجح دافعًا لا يقل قوة. وكان طحمسب كذلك مقترًا في الصرف ويميل إلى مراكمة الثروة. لم يكن بأي حال من الأحوال ذا شخصية جذابة مثل أبيه، ولا ذكيًا ومتمكنًا وقويًا كحفيده عباس، بيد أن إنجازاته لا تجاري ضَعْف أوصافه، إذ إنه أنهى الفوضى وحكم وحده لأكثر من أربعين سنة وحافظ على وحدة البلد رغم فقدان بعض الأراضي، التي غالبًا ما أخذها العثمانيون. وكان أيضًا راعيًا للفنون خاصة المنمنمات وفنون الكتاب التي ازدهرت تحت حكم التيموريين المتأخرين في القرن السابق.

كانت هناك أربع حملات ضد المسيحيين القوقازيين بين عامي 1540 و1553م، وتذكر المصادر أنّ عدد الجورجيين والأرمن والشركس الذين تم استرقاقهم في عام 1553م فقط كان ثلاثين ألفًا. ولقد أحدث هذا أثرًا في تكوين الدرجات العليا في المجتمع، وأدخل بطريقة غير مقصودة عاملًا جديدة في السياسة الداخلية، إذ انضم إلى الجيش العديد من هؤلاء كقوة مستقلة عن التركمان القزلباش إن لم يكونوا منافسين لهم، مما بدد احتكار القزلباش للشؤون العسكرية. ومن بين العبيد الملكيين الآخرين من أصبحوا موظفين إداريين إلى جانب الفرس. في الوقت نفسه بدأت النساء اللائي أضِفن إلى حريم الشاه والخصيان الشركس الجدد في المشاركة في الدسائس داخل القصر، لدرجة الدفع بأمراء منهم (المولودين من الجاريات القوقازيات) للخلافة، وهكذا فقد تكوّنت الدرجات العالية في المجتمع الصفوي من القوقازيين إلى جانب الفرس والتركمان، ولقد أصبح هذا العنصر القوقازي أكثر أهمية في عهد الشاه عباس، خاصة فيما يتعلق بسياسته في تقليل الوزن العسكري للقزلباش.

سيكون مخالفًا لمنطق التاريخ الإيراني وسوسيولوجيته لو لم تحدث قلاقل سياسية بعد موت طحمسب في 1567م. قبل ذلك بعامين حين كان مريضًا وظن الناس أنه مات بدأت الفوضى ولم يوقفها سوى تعافيه من المرض، وبعد وفاته حدث تدافع على الخلافة مات على إثره واحد أو اثنان من المطالبين بالعرش، وصعد ابن طحمسب إسماعيل ميرزا على العرش وسمي إسماعيل الثاني. كان إسماعيل قد بدأ حياته

السياسية حاكمًا على شروان في عام 1547م، ثم حاكمًا عامًا على خراسان في 1556م، وهو منصب أكبر مقامًا. وكالعادة فقد اتهم بالتآمر ضد أبيه، فسجنه أبوه في السجن نفسه الذي وضع فيه إخوته. قضى إسماعيل في السجن عشرين سنة قبل أن يخرج ويصعد على العرش في وسط الفوضى وسفك الدماء. بعد ذلك أمر بقتل العديد ممن ساندوا المرشحين الآخرين، كما قتل بعض المسؤولين الذين كانوا في عهد أبيه. وإضافة إلى ذلك فقد قتل أمراء من أقاربه لمجرد أنهم كانوا مستحقين للخلافة بعده. ما كان غريبًا ليس فعل القتل نفسه وإنما مدى التقتيل الذي حدث في غضون بضعة أشهر، وربما يعود ذلك إلى تجربته في السجن. وبعد أكثر من خمسين سنة تصرف حفيد الشاه عباس بالطريقة نفسها، ربما كنتيجة لحياته داخل الحريم لسنوات عديدة.

حاول إسماعيل الثاني استعادة المذهب السني، مما يوفر دليلًا إضافيًا على قصور بصيرته، وفي نهاية الأمر انقلب عليه الكثير ممن ساندوه للصعود على العرش، ومنهم أخته القوية باري خان خانم. وقبل أن يكمل سنة في حكمه وُجد ميتًا، وربما مسمومًا وبعلم أخته. وكان أخوه نصف الأعمى محمد خدابنده هو الوحيد من بين ثمانية أخوة لم يقتلهم إسماعيل أو يسمل أعينهم، وهكذا وضع القزلباش هذا الأمير المتواضع الضعيف على العرش، تاركين المجال لزوجته القوية مهد أوليا وأخته القوية كذلك باري خان خانم للصراع على السلطة. في النهاية خسرت باري خان خانم الصراع وفقدت معه رأسها، أما الملكة مهد أوليا فقد واجهت المصير نفسه وإن بيد القزلباش وذلك بسبب حكمها القاسي المستبد، ولم يستطع لا زوجها ولا ابنها حمزة ميرزا إنقاذها أو معاقبة من قتلها. بعد سنتين قتل القزلباش أيضًا الوزير، وفي عام 1586م قُتل حمزة ميرزا ولي العهد الذي كان يدير شؤون الدولة بعد مقتل الوزير.

لم يقف العثمانيون والأوزبك مكتوفي الأيدي في وسط هذه القلاقل في فارس؛ إذ استمر الأوزبك في غاراتهم التي ازدادت قوة ونجاحًا، وفي عام 1578م نقض العثمانيون معاهدة أماسيا بغزو أذربيجان، ومع حلول عام 1585م كانوا قد احتلوا تبريز، حيث بقوا فيها لعشرين سنة لاحقة. كانت هراة مركز حكم الابن الأصغر للشاه (عباس ميرزا) وكان مراهقًا نجا بأعجوبة من التقتيل الذي حدث في فترة الفوضى. وفي عام 1587م قام الأوزبك بهجوم كبير على خراسان وهددوا بضمّ المحافظة بأكملها. قرر مرشد قلي خان قائد الأوستاغلو في خراسان أن يقوم بانقلاب وذلك بأخذ عباس ميرزا إلى قزوين

وإجبار أبيه (خدابنده) على التنازل عن الحكم. نجحت الخطة وتخلى الشاه عن العرش لصالح عباس ميرزا في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1588م. وفي حين نجحت هذه الخطة الجريئة، فإن الدولة لم تكن لتنجو من الفوضى لولا شخصية الشاه الصغير (ذي الخمسة عشر عامًا) الذي صعد على العرش.

ذروة الحكم الصفوي

لم تُبقِ الفوضى الداخلية والصراعات والتمردات والحرب الأهلية على شيء من السلطة المركزية في السنوات الاثنتي عشرة التي تبعت موت شاه طهماسب، ومنذ اغتيال الملكة أصبح محمد شاه وابنه حمزة ميرزا مجرد دميتين في يد الزعماء القزلباش المتصارعين، وأدت الفوضى إلى ضعف الدولة، فاحتل العثمانيون مناطق كبيرة من الأراضي الفارسية في شمال الغرب والغرب، بما فيها أذربيجان، وأما الأوزبك فقد احتلوا العديد من الأراضي في خراسان وسجستان وكانوا مستعدين لاحتلال المحافظة بأكملها. لذلك فقد واجه عباس مهمة صعبة لإخماد القلاقل الداخلية واستعادة الأراضي الفارسية، فبدأ أولًا بتعزيز قبضته على زعماء القزلباش المتمردين، بما في ذلك الانتقام من أولئك الذين كانوا وراء مقتل أخيه حمزة ميرزا. في البداية استعان بمعلمه مرشد قلي خان وجعله في منصب «الوكيل»، ولكن - وهذه متلازمة في التاريخ الإيراني - سرعان ما قتله لأنه لم يكن يريد شخصًا بقوة مرشد قلي خان يكون مسؤولًا عن شؤون الدولة، خاصة وأنه أثبت قدرته على إحداث الانقلاب حين أتى بعباس نفسه إلى العرش.

ولقد تطلبت مهمة تحقيق السلم الداخلي تخفيضًا كبيرًا في قوة الزعماء القزلباش وتأثيرهم، وأفضل طريقة لفعل ذلك كانت إنشاء قوة عسكرية منافسة تكون متوفرة على الدوام وتحت إمرة الشاه مباشرة. وبخلاف هذه القوات الصغيرة مثل كتائب الحرس الملكي لم يكن لإيران جيش دائم في العصور الإسلامية، ويتكون معظم الجيش من القوات المجندة من المحافظات، والذين في زمن الصفويين كان القزلباش يأتون بهم من قبائلهم، بيد أن هذا كان هو النوع الملائم لتعزيز سلطة الدولة المركزية وإبقاء زعماء القزلباش في أماكنهم. بدأ الشاه عباس في تنظيم جيش دائم من الغلمان القوقاز، والعبيد المجندين الجورجيين والأرمن والشركسيين، وكما ذكرنا آنفًا فقد بدأت هذه العملية بطريقة غير مخططة في عهد طهماسب، ولكنها في زمن عباس كانت حركة واعية وشديدة التنظيم.

كانت قوات «الغلمان» مزودة بالبنادق والمدفعية، ويقودها جنرالات منهم، أحدهم كان الجورجي الله وردي خان، والذي أصبح حاكمًا عامًا على فارس والقائد العام للجيش، وقد سُمي باسمه الجسر البديع الذي بناه في أصفهان، المعروف أيضًا باسم «سي أو سيه بول». أما ابنه إمام قلي خان فاستطاع أن يكوّن ثروة وقوة ويرتقي إلى منصب الحاكم العام على محافظة فارس قبل أن يقوم خليفة الشاه عباس بذبحه مع عائلته.

كان هذا الجيش الدائم بحاجة إلى المال، ولم تكن عوائد الدولة أو الشاه كافية لذلك، وهكذا فقد استمر الصفويون (مع بعض التغيير) في سياسة تخصيص الأراضي، باستثناء أن نظام التخصيص أو الإقطاع هذا عرف في هذا الوقت باسم «التيول». وفي هذا النظام يتم تخصيص محافظة لزعيم من القزلباش، ويكون فيها الحاكم والمسؤول عن إدارتها باستخدام العوائد المحصَّلة منها، ويُدفع الباقي إلى خزينة الدولة. وفي المقابل كان على هذا الحاكم أن يساهم في توفير القوات المجندة متى ما احتاج الشاه إليها. وكما رأينا في الفصول السابقة، فلم يكن هناك أبدًا نظام إقطاعي في إيران. من حيث المبدأ كانت الدولة (في الواقع الشاه) تحتكر ملكية الأراضي، أما من تُخصص لهم الأراضي من الحكام أو غيرهم فلم يكونوا مالكين أحرارًا مستقلين للأرض، وكان من حق الدولة أن تسحب الأرض عنهم وتعطيها لآخرين أو تضيفها لأملاك الدولة أو أملاك التاج، والتي عرفت في عهد الصفويين باسم «خاصه». في أوقات ضعف الدولة يصعب عليها فرض إرادتها، لكنها متى ما استعادت قوتها فقد كانت تفرض هذه القاعدة على الجميع.

وهكذا تمكّن الشاه من تحويل بعض المحافظات إلى أملاك «خاصة» حتى يمكنه دفع قدر كبير من عوائد المحافظات إلى الدولة مباشرة، وبالتالي يستطيع الوفاء بالمتطلبات المالية الكبيرة اللازمة لإقامة الجيش الدائم. وإضافة إلى ذلك فإن هذه السياسة عملت على تقليل ثروة القزلباش وتأثيرهم، وفي الوقت نفسه مكّنته من تعيين بعض «الغلمان» على المحافظات المضافة لأملاك الدولة ـ كما حدث مع الله وردي خان ـ مما يعني رعايته لأولئك الذين ينصبّ ولاؤهم له مباشرة وبشكل حصري.

اتخذ الشاه إجراءات أخرى لإضعاف سلطة القزلباش، فقسّم بعض قبائلهم إلى أجزاء ورحّلهم إلى أماكن أخرى في مناطق مختلفة، وكانت حالة القاجاريين هي الأشهر نظرًا لما سيقومون به في المستقبل (انظر الفصل السادس). في بعض الأحيان كان يعيّن

على زعامة القبيلة زعيمًا من قبيلة أخرى، كما شكّل قبيلة مختلطة (شاهسَوَن)، وكما يبدو من اسمها فقد كانوا يحبون الشاه ويدينون له بالولاء. وحين انتهى عباس من جميع إصلاحاته الداخلية كان قد أصبح الحاكم الأعلى والمطلق والمستبد، «الحاكم العادل» الذي وضع حدًّا للفوضى وأخمد التمردات وفرض السلم والأمان في البلاد بحيث لم يعد بإمكان الولاة والمسؤولين أن يسيئوا إلى الناس، بطريقة لا يرضى عنها الشاه.

لكنّ «الحاكم العادل» كان عليه أيضًا أن يحمي التخوم المعروفة للبلاد إن لم يوسّعها، ويضع حدًّا لأعدائها، وكان عباس حكيمًا بالقدر الكافي لكي لا يتخذ خطوات كبيرة في هذا الشأن قبل أن يتصرف مع الفوضى الداخلية، وقبل أن يطوّر قوته العسكرية. كان قد بدأ الشك حول استمرار الإمبراطورية الصفوية حين صعد عباس على العرش، وحين كان العثمانيون والأوزبك يحتلون أجزاء كبيرة من الدولة في الغرب والشرق، بينما كانت تندلع حرب أهلية في بقية الدولة، وحين استولت الهند المغولية على قندهار. وكان الشاه عباس يعلم أنه لم يكن بإمكانه الانتصار في حرب على جبهتين، وأنّ العدو في الشرق كان الأقل قوة. وفي عام 1590م توصل عباس إلى اتفاقية مُهينة مع الأتراك قضت بأن يسلمهم الأراضي التي احتلوها، أي جزءًا كبيرًا من أذربيجان والقوقاز، وتبريز العاصمة الصفوية السابقة، إضافة إلى العراق وبغداد والمدن المقدسة لدى الشيعة وكردستان وأجزاء من لورستان.

وفّرت حالة السلم المؤقتة هذه في الغرب فرصة للهجوم على الأوزبك الذين كانوا ما يزالون يغزون خراسان في تسعينيات القرن السادس عشر، أما الفرصة الحقيقية لاستعادة خراسان وسجستان فقد جاءت بموت عبدالله خان القائد الأوزبكي القوي وما حدث من انقسام بين زعماء الأوزبك عام 1598م. استعاد عباس هراة في تلك السنة، وفي 1602 ـ 1603م طرد الأوزبك خارج الأراضي الفارسية لمسافة كافية كي يحوّل اهتمامه إلى العثمانيين. وباستغلال فرصة تفرق الأوزبك فقد نجح عباس في إقامة تحالفات مفيدة مع زعماء أوزبكيين كانوا قريبين من تخوم الدولة، وذلك حتى يضمن بقاء السلام.

في عام 1603م تحرك عباس إلى تبريز واستعادها من حاميتها العثمانية، واستمرت المصادمات المتقطعة مع العثمانيين حتى عام 1605م حين مُني العثمانيون بهزيمة ساحقة في صوفيان قرب تبريز. قبل ذلك كانت معركة «فان» قد قادت إلى انتصارات قادها الله وردي خان، لكنّ الشاه نفسه أظهر مهارة استثنائية كقائد في صوفيان. وفي

عام 1607م كانت إيران قد حصلت على جميع الأراضـي التي كانت تملكها في معاهدة أماسيا عام 1555م.

لسببٍ أو لآخر لم تنجح مفاوضات السلام وحدثت مناوشات متقطعة تبعها هدوء مؤقت إلى أن استغل عباس الصراع العثماني الداخلي في بغداد، فغزاها واحتلّها. في الأثناء استعيدت قندهار من المغول في عام 1622م، ثم جزيرة هرمز من البرتغاليين بمساعدة الإنكليز، وحين مات عباس عام 1629م كانت فارس قد وصلت مرة أخرى إلى الحدود التي وضعها الشاه إسماعيل الأول في ذروة عهده.

شـجّع عباس التجارة الداخليـة والخارجيـة ووضع البنية الأساسـية مثل الشـوارع والنُّـزل، أما غزل السـجاد والذي بدأ يتطور إلـى صناعة كبيرة في عهد طحمسـب الأول فقـد وجد دفعة قويـة أخرى في حكـم عباس، حيث وصل السـجاد الفارسـي إلى ذروته خلال الفتـرة الصفويـة. وكجزء مـن سياسـته في التطويـر الاقتصـادي نقل الشـاه آلاف الأرمن الحرفيين من المدينة الشـمالية جلفا إلى الضاحيـة الجنوبية من عاصمته الجديدة أصفهان، والتي سُميت منذ ذلك الحين جلفا الجديدة أو جلفا أصفهان.

قَدِم إلى العاصمة تجار من دول أوروبية وآسيوية مختلفة طلبًا للتجارة المربحة، ورغم أنّ عباسًا أبدى بعض التصرفات الدينية، كالحج إلى مشهد ومدن شيعية مقدسة أخرى، إلا أنه لم يحمل التعصب الذي كان لجده. أما غياب تسامحه مع المذهب السنّي فمردّه جزئيًا إلى عدائه مع العثمانيين (والأوزبك)، لكنه بشكل عام كان متسامحًا مع رعاياه غير المسلمين وكان راغبًا في تأسيس علاقات تجارية وسياسية مع الدول الأوروبية بوصفهم حلفاء ممكنين ضد العثمانيين. مع ذلك فإنه لم يحقق نجاحًا كبيرًا من الوفود التي أرسلها أو استقبلها من أوروبا، ويعود السبب في ذلك جزئيًا إلى البعد الجغرافي، إضافة إلى الخلافات الكثيرة التي اندلعت بين أعضاء هذه الوفود.

ومن بين الأوروبيين الذين قدموا إلى بلاط الشاه عباس المغامران الإنكليزيان الأخوان السير أنتوني والسير روبرت شيرلي (Anthony and Robert Sherley) على رأس مجموعة من ستة وعشرين أوروبيًا، ولاحقًا أرسل عباس السير أنتوني في وفد إلى بلاطات أوروبية، بيد أن ذلك لم يؤت نتائج إيجابية لأنه (أي أنتوني) تنازع مرة تلو الأخرى مع زملائه الفرس وغيرهم، كما قُبض عليه في البندقية ومُنع من العودة إلى إنكلترا. أما السير روبرت فكان بمثابة مستشار عسكري أرسله الشاه أيضًا في وفد إلى

إنكلترا لكن دون تحقيق نتائج ملموسة. مع ذلك فقد استطاع عباس بمساعدة أسطول إنكليزي استعادة جزيرة هرمز من البرتغاليين عام 1622م، الذين كانوا قد احتلوها بموافقة إسماعيل على مضض في عام 1515م. في الأثناء استولى عباس على القلاع البرتغالية خارج مضيق هرمز وتم تغيير الاسم من جاميرون إلى بندر عباس، والذي أصبح الميناء الإيراني الرئيس على الخليج الفارسي [العربي]، وكان عباس قد أخرج البرتغاليين من البحرين.

مكّن نقل العاصمة من قزوين إلى أصفهان من التركيز على تحويل مركز حكم الشاه إلى مدينة عالمية كبيرة. كانت أصفهان مدينة قديمة ازدهرت كعاصمة للسلاجقة، وفي عهد ملكشاه تم ترميم المسجد الجامع وتوسعته، وإلى اليوم قد يكون هو الصرح الأكبر في المدينة، ويقع في قلب المدينة القديمة ويعود تاريخه إلى أكثر من ألف ومئتي سنة. وبدلًا من هدم المدينة القديمة وإعادة بنائها كما هو مألوف في التاريخ الإيراني فقد بنى الشاه عباس مدينة جديدة إلى جانبها، والتي امتدت من شارع تشاهار باغ إلى نهر زيادنده رود، مع بناء الحي الأرمني على الضفة اليسرى من النهر.

جزء كبير من أصفهان التي كانت أيام الشاه عباس تعرض للتدمير، أولًا إبان الغزو والتدمير الأفغاني في أوائل القرن الثامن عشر. ولحسن الحظ فإن ميدان نقش جهان (الساحة المركزية الكبيرة) بقي سليمًا كذكرى للعبقرية المعمارية التي كانت في تلك الفترة ورمز للمدينة التي بناها الشاه عباس. وإلى الجنوب يقع مسجد الشاه أو المسجد الملك، ويُعرف في الغرب أحيانًا باسم المسجد الأزرق، إشارة إلى اللون الطاغي لبلاطه وقبته المزخرفة. أما قصر علي قابو فيقع على الجانب الغربي للساحة مواجهًا للمسجد الصغير الجميل للشيخ لطف الله، وهو رجل دين لبناني مهاجر كانت ابنته في حريم الشاه. وفي الشمال مقابل المسجد الملكي يوجد المدخل إلى السوق الرئيسة.

ازدهرت أيضًا فنون أخرى في عهد الشاه عباس وبعض ذريته، أكثر حتى مما حدث في زمن جده طحمسب الأول. فمثلًا، أتقن رضا عباسي فن الرسم على المخطوطات، وابتكر صادق بك أفشار (مدير المكتبة الملكية) واقعية جديدة في رسوماته التي كانت مقدمة للمزيد من الواقعية الفنية في الفترات التالية، وبخلاف الرسم على هوامش المخطوطات فهناك رسوم كاملة (على صفحة كاملة) كثيرة تمت في عهد الشاه عباس، وهو نوع من الفن لم يكن موجودًا بكثرة في السابق. هذا وازدهرت فنون أخرى مرتبطة

بالمخطوطات مثل الخط والتذهيب، وبلغت ذروتها في فن مير عماد حسني الخطاط العظيم الذي عاش في عهد الشاه عباس الثاني.

ومع كل إنجازاته إلا أن الشاه عباسًا كان حاكمًا قاسيًا وحشيًا، سمل عين أبيه الأعور بعد أن أطاح به، وقتل ابنه حين شكّ في تآمره عليه، وحين حصل على دليل براءته بعد فوات الأوان قيل إنه حزن كثيرًا لدرجة أنه أمر الجلاد بقتل ابنه ليشعر بالألم نفسه. كما أنه سمل عيني اثنين من أبنائه للسبب نفسه، وانتحر أحدهما بسبب ذلك. كل هذا كان مردده بطبيعة الحال إلى أن الشرعية في إيران تفتقر كما ذكرنا إلى أساس قانوني متين، بحيث إن من يستطيع القبض على السلطة والاحتفاظ بها يصبح حاكمًا شرعيًا، ولا بد أنّ عباسًا كان مدركًا لمقتل أخيه وأعمامه وأبناء عمومته (ومحاولة قتله هو في فترات سابقة)، لكنه أيضًا كان واعيًا لحقيقة أنه هو نفسه ثار على أبيه وأخذ السلطة منه، لذا فقد سنّ عباس سياسة لم تكن موجودة، وهي حبس الذكور من الأسرة الحاكمة في داخل الحريم، حتى يكونوا جاهلين بالعالم الخارجي وغير متصلين بأي متآمرين محتملين. ولا يصعب أن نتخيل الأثر الذي يحدثه ذلك على الشاهات الصفويين مستقبلًا الذين خرجوا من الحريم فحكموا البلاد.

وحيث إنه كان مستعدًّا لمعاملة أبنائه بتلك الطريقة فلا توجد غرابة في أنه كان قادرًا على إحداث مذابح وترحيلات جماعية، وقد يكون أسوؤها المذبحة الجورجية عام 1615م والتي راح ضحيتها مئة ألف، وهُجّر ستون ألفًا، إلى جانب الأمر بالتعذيب والإعدام لأشخاص أثاروا غضبه أو شكوكه.

وللمفارقة فإن الشاه عباسًا لم يكن ليصبح «حاكمًا عادلًا» وفقًا لمنطق التاريخ الإيراني لو أنه لم يكن بتلك القسوة، ومن المحتمل جدًّا أنه لم يكن ليبقى أو لينجح ذلك النجاح لو أنه أظهر طيبة أكثر تجاه عائلته وخدمه ورعاياه. أما الشاهات الآخرون الذين كانوا بمثل قسوته فلم يحققوا نجاحاته، ولم يصبحوا إذن «حكامًا عادلين». جان تشاردين تاجر المجوهرات الفرنسي الذي قضى عدة سنوات في إيران، والذي فهم طبيعة الدولة الإيرانية والمجتمع الإيراني كما فهمها قلة من الأوروبيين الآخرين، كتب عن جوانب عباس الإيجابية والسلبية قائلًا: «عندما توقف هذا الأمير العظيم عن الحياة، توقفت فارس عن الازدهار». هكذا هي سخرية القدر في التاريخ الإيراني.

الصفويون اللاحقون

استمرت السلالة الصفوية لمدة قرنٍ من الزمان بعد عباس الأول، ولقد جرى وصف ذلك على أنه «انهيار الصفويين وسقوطهم» كما قال المؤرخون الفرس والغربيون على حد سواء. وفي حين إن الإمبراطورية الصفوية لم تشهد القوة والمجد اللذين كانا في عهد عباس، فإن هذا النمط مألوف في التاريخ الإيراني، ويمكن للمرء أن يتحدث بالطريقة نفسها عن انهيار داريوش الأول وشابور الأول وشابور الثاني وكسرى الأول ومحمد الغزنوي وملكشاه وغيرهم. مع ذلك فإن عهد عباس الأول كان أكثر مجدًا ممن سبقوه وممن لحقوه.

بين موت عباس الأول في عام 1629م واحتلال الغلزه الأفغان لأصفهان عام 1722م صعد على العرش أربعة شاهات صفويون، ولم يصبح وصف «الانهيار والسقوط» دقيقًا إلا بعد موت عباس الثاني في عام 1666م. يمكن القول بأنّ بذور هذا الانحدار قد غُرست في مراحل سابقة، بيد أن ذلك قد يكون أكثر صدقًا في عهد عباس الأول منه في عهد من أتوا بعده. وفي حين إنّ عباس الأول حوّل بعض محافظات الدولة إلى أملاك «خاصة» له فإنه استطاع أن يزيد عوائد الدولة ليموّل جيش «الغلمان» ويصنع إدارة مركزية للدولة، وفي الوقت نفسه قلل من سلطة القزلباش ونفوذ زعمائهم. علاوة على ذلك فإنه بتطبيق سياسة حجز الأمراء الذكور في الحريم جعل من غير المرجح أبدًا أن يصل إلى العرش حاكم متزن، ناهيك عن أن يكون متمكنًا. أما الاستثناء على هذه القاعدة فهو عباس الثاني الذي كان صغيرًا جدًّا فلم يقض في الحريم فترة طويلة تفسد قدراته وتقطعه عن العالم الخارجي بين دسائس النساء والخصيان.

وبالأخذ في الاعتبار منطق التاريخ الإيراني فإن كثيرًا من الانهيار والسقوط كان مردّه إلى ضعف الحكام، وهم في حالتنا هذه آخر اثنين (سليمان وسلطان حسين). وليس هناك من أمر يفسر السبب الذي يجعل شخصًا مثل عباس الأول غير قادر على منع الانهيار كما فعل سابقًا في أوضاع شديدة الخطورة، ورغم أن عهد سميّه وأحد أحفاده (عباس الثاني) لم يصل إلى مستوى مجده، إلا أنه كان متمكنًا بما يكفي ليوقف الانهيار، لولا أن وَضَع الأفيون والخمر والجنس حدًّا لحياته بعد ثلاث وثلاثين سنة فقط.

صعد حفيد عباس سام ميرزا إلى العرش من الحريم في سن الثامنة عشرة، وسُمي شاه صفيّ. بطبيعة الحال لم يكن يُتوقع الكثير من شخص تربى في الحريم وشهد مقتل

أبيه على يد جده، وعادة ما كان ثملًا أثناء ارتكابه العديد من تصرفاته القاسية. أما أبرز هذه التصرفات فكانت مذبحة إمام قلي خان وعائلته (وهو الغلام الجورجي ابن الله وردي خان، وفاتح هرمز)، في حين إن قتل الوزراء والقياديين العسكريين مع ذرياتهم كان وظلّ أمرًا مألوفًا في التاريخ الإيراني. وكان مألوفًا أيضًا قتل الأمراء، وفي حالة سام ميرزا كان فقط عمه الذي سمل جدُه عينيه. كان ضعفه وقلة اهتمامه بشؤون الدولة أكبر من قسوته ووحشيته التي جعلته حاكمًا غير مستحق للإمبراطورية الكبيرة التي ورثها.

وعلى أثر نصيحة من كبير وزرائه سارو تقي استمر سام ميرزا في سياسة تحويل محافظات الدولة إلى ممتلكات خاصة، وأهمها على الإطلاق كانت محافظة فارس. كان ذلك استمرارًا لسياسة عباس، وإسهامًا في الانحدار العسكري في السنوات اللاحقة، ولقد استمرت المناوشات المتفرقة مع العثمانيين إلى عام 1638م حين استعاد الأتراك بغداد. وفي وقت معاهدة السلام عام 1639م سُلم العراق بأكمله لهم. كان سلامًا استمر لحوالي تسعين سنة، مما جعل فارس في القرن السابع عشر دولة مسالمة نسبيًا. وفي عام 1638م احتل مغول الهند قندهار مرة أخرى، رغم أن الشاه التالي استعادها لاحقًا، وفي الشرق استمرت الغارات الأوزبكية دون محاولة لاحتلال خراسان، وهكذا فلم تقع معهم حرب شاملة. وحين مات سام ميرزا عام 1642م عن عمر يناهز الثانية والثلاثين كانت الدولة على ما يرام رغم فقدانها بعض الأراضي.

أما عباس الثاني فكان يبلغ من العمر تسعة أعوام حين خلف أباه، وكما ذكرنا آنفًا فقد كان ذلك من حسن حظه، إذ لم يعمّر طويلًا في الحريم بما يكفي لإحداث أثر سلبي في شخصيته. حكم عباس الثاني البلاد لمدة أربعة وعشرين عامًا، ومات صغيرًا نتيجة لإفراطه في الجنس والمخدرات، كما أنه لجأ إلى قتل الأمراء والوجهاء وسمل أعينهم، وعادة ما كان يفعل ذلك وهو مخمور. من جهة أخرى كانت لديه قدرات تشبه سميّه عباس الأول. حافظ على السلام مع العثمانيين ولكنه تصادم مع مغول الهند حول قندهار، والتي استعادها عام 1648م، ومع ذلك فلم تكن حالة الجيش أفضل مما سبق بل ربما كانت أسوأ، وقد يعود ذلك إلى قلة الحروب الخارجية، علاوة على استمرار تحويل المحافظات إلى ممتلكات خاصة، والتوسع في هذه السياسة. كانت هذه مشورة سارو تقي الذي ظل كبير الوزراء بعد صعود عباس الثاني على العرش، وهكذا فقد أضيفت أجزاء من أذربيجان وجيلان ومازندران وكرمان ويزد وقزوين (ولم تكن من ضمن الحدود المهددة) إلى الممتلكات الخاصة.

ومن المرجح أن هذه السياسة قد أدت إلى سخط الذين فقدوا مخصصاتهم من الأراضي، وزعماء القزلباش عمومًا، ولكن لا يوجد سبب يجعلنا نصدق بأن ذلك قد أحدث تأثيرًا عكسيًا على المكانة المالية للدولة. على أية حال قامت مجموعة من العسكر والوجهاء باغتيال سارو تقي، حيث لم يكونوا راضين عن تركز السلطة في يده، غير عارفين بأن الشاه الصغير ستكون له الجرأة والشجاعة أن يأمر بقتلهم جميعًا جزاء لفعلتهم.

كان عباس الثاني حاكمًا قديرًا أخذ على عاتقه مسؤولية الإدارة، وحكم شعبه بالمساواة بينهم، واهتم بتطوير الزراعة وحاول زيادة توفير المياه في أصفهان من نهر قارون، رغم أن خطته لم تنجح إذ كانت آماله طموحة جدًا بالنسبة للتقانة المتوفرة آنذاك. وإجمالًا اتبع عباس سياسة التسامح الديني ورحب بالزوار الأوروبيين في بلاطه، وأهمهم كان الراهب الفرنسي والرياضي رافاييل دو مان (Raphael du Mans) الذي كتب لكولبرت الوزير الشهير للويس الرابع عشر دليلًا عن فارس عام 1660م. واستقبل عباس وفودًا دبلوماسية من فرنسا وروسيا، لكنها لم تكن ناجحة. وفي حالة روسيا جرت أحداث أزعجت الروس، إذ إن البعثة الروسية الكبيرة اشتُبه في محاولتها التملص من دفع الجمارك، وقُتل واحد منهم في أثناء المنازعات التي تلت ذلك.

ازدهر الرسم والخط في عهد عباس الثاني، وقادت دراسات محمد زمان في إيطاليا إلى إدخاله الرسم المنظوري في المنمنمات الفارسية، ولكن في العهد نفسه قُتل مير عماد حسني أحد أعظم الخطاطين على الإطلاق، وربما بأمر من الشاه. أضاف عباس إلى الصروح المعمارية في أصفهان، وأبرزها بناء جسر خواجو والسدّ، وإكمال قصر تشيهل سوتن الرائع رغم صغر حجمه.

أما الانحدار الحقيقي فبدأ من عام 1666م تحت حكم ابن عباس وخليفته صفيّ، الذي توّج نفسه في مناسبة مهيبة لاحقًا باسم سليمان. ظهر سليمان أيضًا من الحريم في سن الثامنة عشرة ليحكم إمبراطورية مترامية الأطراف، ومثل جده أظهر جميع علامات تلك التنشئة. في بداية عهده أثارت روسيا (دون إعلان الحرب) مشكلة في مازندران انتقامًا من سوء العلاقات التي نتجت من بعثتها في عهد عباس الثاني، وذلك بتشجيع وتأييد نهّاب شهير ليقود خمسمئة من القوزاق لاحتلال جزيرة إيرانية في بحر قزوين. ويفسر هذا (إلى جانب مرضه في بداية عهده، وقد اعتبرهما نبوءة شؤم) السبب الذي

جعله يقوم بتتويج ثان باسم آخر بعد ثلاث سنين من صعوده على العرش. وفقًا لمؤرخ صفوي فقد «اعتاد الشاه سليمان أن يقضي أغلب وقته في الشرب والملذات، وبعيدًا عن ذلك فقد قتل قادة عسكريين وقياديين مدنيين». وكان مثل جده الشاه صفي قليل الاهتمام بإدارة الدولة، وخلال حكمه لم يكن وزراؤه متمكنين مثل سارو تقي، بل خصيانًا وأفرادًا آخرين من القصر يديرون شؤون الدولة ويحرمونها من القادة المتمكنين الذين يتحملون المسؤولية.

وكان من حسن حظ هذا الشاه الذي كانت له كل سيئات أبيه ولا شيء من حسناته أنّ العثمانيين كانوا منشغلين بالقتال في أوروبا، وكان الأوزبك قد توقفوا عن التفكير في احتلال خراسان. تلقى الشاه إيحاء من أوروبا بإمكان أن يفتح جبهة شرقية ضد الأتراك، لكنه رفض أن ينقض معاهدة السلام التي أبرمت في 1639م، وهذا قد يكون تصرفًا حكيمًا بالنظر إلى انحدار القوة العسكرية للدولة، مما كان سيؤدي إلى هزيمة وفقدان للأراضي.

في الفترة الأخيرة من حكمه بدأت قوة «المجتهدين» في الظهور بقيادة الملا محمد باقر المجلسي، وبدأ اضطهاد الأقليات الدينية، ليس المسيحيين واليهود فقط بل كذلك المسلمين السنّة والصوفيين. وحين مات سليمان صعد ابنه سلطان حسين على عرش الإمبراطورية الصفوية من الحريم. وقد يكون الشيء الوحيد الذي يستحق الإشادة في هذا العهد هو إنشاء كلية «مدر شاه» في أصفهان. كان سلطان حسين متدينًا طيّبًا ويبلغ من العمر ستة وعشرين عامًا، أي غير مناسب أبدًا للوضع في فارس لا ليصبح «حاكمًا عادلًا» فقط بل كي يكون قادرًا على الاحتفاظ بالعرش، إذ لم يكن متمكنًا ولا قاسيًا. ورغم أنه كان مسرفًا في الملذات الجنسية إلا أنه لم يكن معتادًا على الشرب قبل استلام السلطة، بيد أن أصحاب الدسائس في قصره علّموه هذه العادة كي يضمنوا سلطتهم على شؤون الدولة. ولكن في هذا الوقت كان قد ظهر عامل آخر في الساحة هو المجتهدون بشكل عام والمجلسي بشكل خاص، وقد اكتسبوا أهمية أكبر بالنظر إلى شخصية الشاه المهادنة.

انتشر كما ذكرنا اضطهاد الصوفيين والأقليات الدينية مما أدى إلى سخط متزايد بين السنّة في داغستان وشروان وبلوشستان وأفغانستان، وفي عام 1698م استطاعت قوى حكومية يقودها جريجوري الحادي عشر حاكم جورجيا أن تهزم متمردين بلوش

وتطردهم خارج كرمان. بعد ست سنوات أصبح جريجوري (أو جورجين خان) حاكمًا على قندهار، حيث كان الأفغان الغلزه يعانون من ظلم واضطهاد ديني، وكانوا في حالة ثورة. بدأ جريجوري في معالجة الوضع بقبضة حديدية وطرد الزعيم الغلزه ميرفيس (قائد الثورة) إلى أصفهان باعتباره شخصًا خطيرًا، بيد أن ميرفيس قلب الوضع وكسب ودّ الشاه والوجهاء وحصل على موافقة للذهاب إلى الحج، وهناك استطاع الحصول من علماء سنّة على فتاوى بوجوب ثورة السنة على الحكم الشيعي. وحين عاد ميرفيس إلى قندهار فاجأ جريجوري بثورة أخرى قادت إلى موت جريجوري ومذبحة كبيرة في القوات الجورجية، وفشلت عدة حملات أرسلت ضد المتمردين الغلزه، وهكذا أصبحوا مستقلين عن الإمبراطورية. في الأثناء تعلّم العبداليون السنة في هراة (الذين كانوا يعانون أيضًا من اضطهاد) الدرس وثاروا على الدولة، ولم تنجح محاولات الحكومة في قمعهم.

في الأثناء أيضًا استقبلت أصفهان بعثة تجارية من فرنسا، وتلتها بعثة أخرى من روسيا. سببت هذه البعثة الروسية بعض القلق إذ كان يُعتقد بأن الغرض الحقيقي لبطرس الكبير هو جسّ النبض للتحرك جنوبًا إلى الأراضي الإيرانية آملًا في أن يكون له ممر مفتوح إلى الخليج الفارسي [العربي]. وفي الحقيقة فإن البعثة التي أُرسلت بعد سبع سنوات (1715م) كانت لها أجندة استخباراتية. في ذلك الوقت كان الانحدار في الدولة الإيرانية واضحًا للروس والعثمانيين على حد سواء.

وفي عام 1719م قادت ثورة اللزجيين (وهم مجموعة إثنية استقرت في داغستان) إلى سقوط شروان وأجزاء من جورجيا. طلب حاكم جورجيا الإذن بقيادة قوة ضد المتمردين، لكن الشاه رفض، وبعد ثلاث سنوات انتقم هذا الحاكم من الشاه بتجاهل طلبه للمساعدة حين كانت أصفهان تحت حصار الأفغان. وفي عام 1722م نجح الأفغان في دخول أصفهان، وتنازل الشاه لصالح زعيمهم، وكان ذلك فعليًا نهاية الحكم الصفوي في إيران، رغم أن الأمر استغرق أربع عشرة سنة كي ينتهي حكمهم رسميًا على يد نادر شاه.

لم يُعرف عن الصفويين رعايتهم للشعر، ويوصف شعر هذه المرحلة بأنه ذو أسلوب هندي، ربما لأنّ العديد من شعراء الفارسية في هذه الفترة كانوا هنودًا، ولأنّ عددًا من الشعراء الإيرانيين زاروا البلاط المغولي وبلاطات أخرى أقل شأنًا في الهند،

ولفترات طويلة أحيانًا، إذ كان المغول رعاة للشعر الفارسي. يقول الشاعر صائب التبريزي من القرن السابع عشر في زيارته الطويلة للهند:

جَرَحَ الوطنُ قلبَنا المصابَ بخيبةِ الأمل

وكهرمانُنا له قلبٌ دام من اليمن.

إذ كانت تُعتبر أحجار الكهرمان اليمنية هي الأفضل. ويقول أيضًا:

لا تطلق التنهيدة في ذكرى الوطن

فهو نفسه الذي لم يعطِ حتى كساءً ليوسف.

ولكن الأسلوب المسمى الهندي نفسه كان قد بدأ أولًا وتطور في إيران. كان أسلوبًا ظهر في القرن الرابع عشر في أعمال كمال الخُجَنْدِي وبدرجة أقل في أعمال خواجو الكرماني وحافظ الشيرازي، إلى جانب شعراء آخرين. أما أشهر الشعراء الإيرانيين الذين كتبوا بهذا الأسلوب فهم بابا فغاني الشيرازي وعرفي الشيرازي ووحشي بافقي (من القرن السادس عشر) وكليم الكاشاني وصائب التبريزي (من القرن السابع عشر). وفي بعض الأحيان يُنسب الفضل إلى بابا فغاني في تأسيس حركة الأسلوب الهندي، إلا أنها مبالغة لا تستقيم؛ لأنَّ الحركة تطورت على مدى فترة زمنية طويلة. يقترب أسلوب وحشي من بابا فغاني في حين يختلف عنهما صائب وكليم. أما صائب فقد كان الأفضل على الإطلاق في الأسلوب الهندي.

الفصل السادس

التفكك وإعادة التوحيد

مساءً كان رأسه مشغولًا بالسلب والنهب
وفي الفجر كان بلا رأس، ورأسه بلا تاج
بتصريف من تصاريف السماء الزرقاء
لم يبق لا نادر، ولا نادريّ.

(قصيدة شعبية كانت متداولة
بعد اغتيال نادر شاه)(*)

كان القرن الثامن عشر مرحلة مظلمة في التاريخ الإيراني، وباستثناء عشرين سنة من السلام النسبي في أجزاء من الدولة في عهد كريم خان زند فقد مرت البلاد بعدة أحداث كانت تبدو فيها على وشك التفكك كما حدث سابقًا، خاصة مع استغلال العثمانيين والروس لهذه الأوضاع واحتلالهم أراض إيرانية، وحيث إنّ الدولة مرت بفترات طويلة من الموت والدمار وإن كانت أقل شدة مما حدث في الغزوات المغولية قبل خمسة قرون، فذلك يعني أنّ الحياة لم تكن أفضل بكثير مما كانت عليه في القرن الثالث عشر (راجع الفصل الرابع). وقد أشار أحد المؤرخين البارزين بفطنته إلى أنّ الحياة المستقرة (غير المرتحلة) غدت غير آمنة، لدرجة أنّ حياة الترحّل بدأت تنتشر. كان المجتمع بأكمله يعاني، بطبقته العليا والدنيا، القوي والضعيف، الغني والفقير على حد سواء.

(*) سر شب سر قصد وتاراج داشت
سحرگه نه تن سرنه سرتاج داشت
به يك گردش چرخ نيلوفرى
نه نادر به جا ماند ونه نادرى.

بدأ القرن بقلاقل متزايدة وانهيار متسارع نتج عنه سقوط الصفويين وسط فوضى كارثية استمرت بأشكال مختلفة حتى السلام الذي أحدثه القاجاريون في نهاية القرن، وإن لم يتبعه رخاء كثير، لكنه بالتأكيد كان زمن استقرار وأمان أكثر مما سبق.

سقوط أصفهان

مات القائد الأفغاني السنّي المتمرد ميرفيس وحلّ محله ابنه محمود قائدًا للغلزه في عام 1717م، وفي السنة التالية غزا محمود كرمان واحتلها، ولكنه اضطر للانسحاب لإخماد الثورة التي اندلعت في غيابه في قندهار. ووسط ثورة بلوشية تمكن من احتلال كرمان مرة أخرى وتحرك إلى يزد، بيد أنه لم يحتلها ومضى إلى أصفهان. أُرسلت إليه قوة من اثنين وأربعين ألف رجل، ولكنها هُزمت رغم أنها أكبر بكثير من قوات محمود، ووُضعت المدينة تحت الحصار. طلب الشاه من حاكم جورجيا المساعدة وكان يمكنه أن ينقذ أصفهان لكنه لم يفعل انتقامًا من الشاه الذي رفض في وقت سابق السماح له بقمع ثورة اللزجيين. وهكذا خضعت أصفهان بعد أن تفشت فيها المجاعة والطاعون، فدخل محمود المدينة منتصرًا وتنازل الشاه عن الملك. وتُعد هذه الأحداث مألوفة ونموذجية في التاريخ الإيراني، أي سقوط الدولة الضعيفة غير العادلة المستبدة، وهذه المرة بسبب ثورةٍ من جزءٍ من شعبها، في الوقت الذي لم يكن لدى الشعب أي استعداد للدفاع عن هذه الدولة، وهو ما أدركه رئيس وزراء إيراني لاحقًا في القرن التاسع عشر.

قدّمت الفوضى في الداخل الإيراني فرصة ذهبية لتدخل روسيا والعثمانيين الذين كانوا يرغبون في توسيع مناطقهم جنوبًا وشرقًا، فدخلت قوات بطرس الكبير دربند في آب/ أغسطس من عام 1722م، وكانوا على وشك أن يلتحقوا بقوات الجورجيين ويحتلوا كامل القوقاز لولا إنذار من الدولة العثمانية. مع ذلك فقد احتل الروس باكو وأجزاء من جيلان ومازندران، وبُعيد ذلك احتل العثمانيون أيضًا أجزاء كبيرة من إيران في الغرب وشمال الغرب.

في الوقت الذي كانت ترزح فيه أصفهان تحت الحصار انطلق الابن الثالث لسلطان حسين (طحمسب ميرزا) إلى العاصمة السابقة قزوين وأعلن نفسه شاهًا باسم طحمسب الثاني، بعد أن علم بتنازل أبيه عن الملك، بيد أنه قضى في شرب الخمر والجنس وقتًا أطول من الوقت الذي قضاه في حشد المقاومة ضد الأفغان، وهكذا فقد هاجم الغلزه

قزوين واحتلوها وأجبروه على الفرار إلى تبريز العاصمة الصفوية الأصلية، بيد أنّ أهل قزوين ثاروا ضد الأفغان في 1723م وقتلوا كثيرًا منهم وطردوا البقية.

كان محمود كرمان يحاول أن يحكم بإنصاف، بيد أنه شعر بالخوف بعد ثورة قزوين مما جعله يأمر بقتل كثير من الوجهاء وأفراد الأسرة الحاكمة إضافة إلى ثلاثة آلاف من القزلباش في أصفهان، وسقطت شيراز في يده في صيف عام 1724م. من جهةٍ أخرى لقيت القوات الأفغانية استقبالًا دمويًا في طريقها من قندهار إلى أصفهان قبل يزد، وحين أراد محمود معاقبة أهل يزد بنفسه هزموه وكادوا أن يأسروه، فعاد إلى أصفهان وأمر بذبح الجميع ما عدا اثنين من الأمراء. وبعد فترة قصيرة قُتل محمود في انقلاب قاده ابن عمه أشرف.

أعلن أشرف نفسه شاهًا في نيسان/ أبريل عام 1725م، وكان أكثر اتزانًا وفطنة وشعبية لدى قواته من محمود، وبعث وفدًا إلى القسطنطينية لإقناع السلطان بالاعتراف به شاهًا لإيران وسحب قواته من الأراضي الإيرانية المحتلة. ورغم اللعب على عواطف «الأخوّة» السنيّة جاءت المحاولة بنتائج عكسية؛ إذ أعلن العثمانيون الحرب على الشاه. أخفقت قوات أشرف في بداية الأمر لكنّ الجيش التركي هُزم عندما تحرك من همذان إلى أصفهان. بعد ذلك أقام أشرف حالة سلام جيدة مع العثمانيين، لكنّ محاولاته لطرد الروس من جيلان لم تنجح. في الأثناء، وردًّا على رسالةٍ مسيئة من قائد الجيش التركي، قتل أشرفُ سلطان حسين خوفًا من أنه قد يُعتبر الحاكم الشرعي للدولة. وللسبب نفسه أرسل جيشًا خلف طحمسب الثاني الذي هُزم قرب طهران وهرب شمالًا إلى أستراباد. وكان طحمسب يتمتع بتأييد من الزعيم القاجاري فتح علي خان الذي كان في وقت من الأوقات القائد الأعلى لقواته. عند ذلك ظهر في الساحة عامل جديد شديد الأهمية تمثل في شخص نادر قلي أفشار، وهو سنّي ذو عبقرية عسكرية انضم إلى الشاه على رأس قواته المؤلفة من ألفي مقاتل من قبيلة أفشار، ولقد أدت المنافسة بين هذا المقاتل الأفشاري والزعيم القاجاري فتح علي خان إلى إعدام هذا الأخير بأمر طحمسب عام 1726م.

وبعد أن حصل نادر على ثقة طحمسب الكاملة وأخمد عدة محاولات لخلعه، توجّه إلى العبداليين الأفغان الثائرين وهزمهم، وحين وصلت الأخبار إلى أشرف أدرك بأنه كان عليه أن يصفّي حسابه مع هذه القوة الكبيرة فأسرع لملاقاتها لكنه هُزم في معركة

قرب دامغان. وبعد الهزيمة الثانية ذبح أشرف ثلاثة آلاف (أي جميع الباقين) من وجهاء أصفهان، لكنه هُزم في المعركة الثالثة وهرب إلى شيراز. عندها دخل نادر إلى مدينة أصفهان الميتة المهدمة، وتبعه طحمسب وتمت استعادة الحكم الصفوي. بُعيد ذلك في شتاء عام 1729 ـ 1730م ذهب نادر في أثر أشرف وهزمه في معركتين أخريين، إذ هرب أشرف شرقًا وقتلته في الطريق قوة أرسلها أخو محمود حاكم قندهار لملاقاته.

صعود نادر

كانت أجزاء كبيرة من الدولة ما تزال تحت احتلال العثمانيين والروس، في حين بقية البلاد تتجاذبها الفوضى وحالة من اليأس. هاجم نادر القوات العثمانية المحتلة وهزمها، لكنه اضطر إلى تأجيل النصر الكامل كي يصرف اهتمامه إلى ثورة الأفغان العبداليين في هراة، والتي نجح في إخمادها. وبينما كان نادر في خراسان نقض طحمسب ـ ربما في محاولة لمنافسة نادر ـ الهدنة الفارسية ـ العثمانية لكنه هُزم واضطر للتخلي عن كثير من الأراضي التي استطاع نادر الحصول عليها. وحين عاد نادر إلى أصفهان في آب/ أغسطس 1732م أقنع قادة الجيش أن يستبدلوا طحمسب بولده الرضيع عباس تحت وصايته على العرش بلقب «وكيل الدولة» (أي نائب الملك).

أسفر تجديد الحرب مع العثمانيين في نهاية الأمر عن انتصار كامل واتفاقية سلام في أواخر عام 1733م وافق بمقتضاها العثمانيون على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، وحين حاولوا التراجع عن الاتفاقية بعد سنتين هُزموا مرة أخرى، ومنذ ذلك الحين أبقوا على حالة السلام. في الأثناء تمكن نادر من إخراج الروس من إيران بفضل معاهدة رشت عام 1735م.

في عام 1736م وبعد القضاء على الفوضى الداخلية وعلى الاحتلال الخارجي دعا نادر إلى اجتماع للقادة والوجهاء من جميع إيران في منطقة دشت موغن، ظاهريًا لاختيار حكومة للدولة، ولكن في الحقيقة للإطاحة بالصفويين وتنصيب نفسه على العرش. أدرك المشاركون في الاجتماع دورهم جيدًا، ولكن من الخطأ أن نعتقد بأنهم وافقوا نتيجة للخوف أو الرشوة فقط أو أن ذلك هو السبب الرئيس. في حقيقة الأمر هم الذين عرضوا على نادر العرش وقبل هو بذلك، شريطة أن تعود إيران إلى المذهب السني، وهي رغبة لم يكن بالإمكان أن يتم تنفيذها خارج النطاق الرسمي.

كان نادر في السابعة والأربعين من عمره، ولو أنه استقر منذ ذلك الوقت على فترة

طويلة من إعادة الإعمار لأصبح جديرًا بالمديح الكثير الذي تسبغه عليه الحكومات الإيرانية والمؤرخون الإيرانيون في القرن العشرين، حيث صُوّر بأنه قومي إيراني معاصر، بطل لم ينقذ إيران من الفوضى والاحتلال الأجنبي فحسب بل حقق مجدًا وثروات كبيرة للبلاد. كان نادر في حقيقة الأمر قبليًا سنيًا أميًا لغته الأم هي التركية وكان يرى نفسه فاتحًا آسيويًّا على غرار تيمور لنك. شهد عهده قليلًا من السلم وكان ميالًا إلى القسوة والاستعباد والنهب والمذابح داخل إيران وخارجها، وشُبّه بعباس الأول، إلا أن ذلك في الحقيقة تشبيه غير واقعي إذ يختلف نادر اختلافًا كبيرًا عن عباس.

أول عمل هام قام به الشاه الجديد هو قيادة حملة ضد قندهار عام 1736م، رغم أن حاكمها كان قد اعترف بسيادة نادر. استعبد نادر العديد من الفلاحين الكرمانيين لحمل متاعه ومعداته، وانطلق إلى ملاقاة القوة التي أرسلها حاكم قندهار فهزمها، ولكنه اضطر لأن يخيّم كي يحاصر المدينة حصارًا طويلًا، إذ لم تسقط قبل آذار/ مارس 1738م. بعد ذلك هاجم نادر الهند المغولية لأسباب واهية، وكان له دافعان مرتبطان للهجوم على الهند، أولهما أن الحروب أنهكت خزينته رغم الضرائب الثقيلة التي كان يفرضها، فاحتاج إلى أموال كثيرة للحفاظ على جيشه المتنامي، وثانيهما أنه كان فاتحًا مهووسًا يرغب في البقاء دومًا في حركةٍ دائبة. سقطت كابول أولًا ثم بيشاور بعدها بقليل، وهُزم الجيش الهندي في لاهور بعد مقاومة صلبة، وبعدها ترك الإمبراطور المغولي محمد شاه دلهي لملاقاة نادر في معركة في كرنال في شباط/ فبراير عام 1739م، فهُزم الهنود واستسلم محمد شاه لنادر.

بعد هذا الانتصار أحدث نادر في دلهي مذبحة لا يميّز فيها أحدًا عن الآخر، وذلك لأن بعض الجنود الهنود الذين كانوا ما زالوا يقاومون قد قتلوا بعضًا من قواته. ويقال إنّ عدد الذين ذهبوا في هذه المذبحة عشرون ألفًا، وشُبهت هذه المذبحة بتلك التي قام بها تيمور قبل ثلاثة قرون ونصف. مع ذلك أعاد نادر التاج إلى محمد شاه ورجع إلى إيران محملًا بعدد كبير من الجواهر الرائعة وبأربعين ألف جندي مضافًا إلى جيشه. في الأثناء قتل رضا قلي ميرزا (ابن نادر الأكبر وولي عهده) طحمسب وابنيه المحتجزَين في سبزوار خوفًا من أن يصبحوا نواة لاستعادة الحكم الصفوي، وذلك بعد أن تلقى معلومات زائفة بمقتل أبيه في الهند.

وقبل العودة إلى داخل إيران قاد نادر جيشه إلى بخارى وخوارزم، وبعد أن هزم

حكام تركستان احتل جميع ما وراء النهر، والتي لم تكن جزءًا من إمبراطورية فارسية موحدة منذ زمن الأخمينيين. وفي طريق عودته نقل العاصمة من أصفهان إلى مشهد، والتي كانت أقرب إلى مركز إمبراطوريته في آسيا الوسطى.

في آذار/ مارس من عام 1741م قرر نادر أن يعاقب اللزجيين المتمردين في داغستان بعد أن هزموا أخاه وقتلوه، وفي الطريق إلى هناك أطلق أحدهم عليه الرصاص في مازندران. اشتُبه في أن ابنه رضا قلي هو من كان وراء محاولة الاغتيال هذه، فأمر نادر بسمل عينيه. هذا ولم تسفر الحملة في داغستان عن نتائج مثمرة بعد سنتين من القتال المستمر، واضطر نادر إلى الانسحاب دون قمع الثوار.

اتصفت علاقة نادر بالعثمانيين بحالات مد وجزر، وفي صيف 1743م بعد فترة غير طويلة من فشله في داغستان أقام نادر حصارًا على الموصل، لكنه اضطر لوقف الحصار وإرسال جيوش لقمع المتمردين في إيران، في حين اتجه هو إلى ضريح الإمام علي في العراق. اقترح نادر اتفاقية دينية مع العثمانيين تبقى بموجبها إيران على المذهب السني (كما كان هو يعتقد) على أن يقبل العثمانيون شريعة الإمام السادس جعفر الصادق كمدرسة فقهية مقبولة مثل المدارس الأربعة (الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية) التي يتّبعها السنة، وقد كان هذا مرفوضًا لدى العثمانيين مثله مثل فرض المذهب السني على الإيرانيين.

وبعد إخماد الثورات المحلية أعاد نادر فتح الجبهة مع العثمانيين، بيد أنّ معاهدة 1746م أكدت على الاتفاق الذي تم في معاهدة 1639م فيما يتعلق بالحدود بين الدولتين (راجع الفصل الخامس). في أثناء ذلك كان يزداد ظلم نادر شاه وقسوته يومًا بعد يوم، وفي طريقه لقمع ثورة في سجستان أظهر نادر في أصفهان علامات تشير إلى غياب اتزانه العقلي، وبعد إنهاء مهمته في سجستان اتجه إلى مشهد وأصبح شديد القسوة ولا يمكن التنبؤ بأفعاله حتى أنّ عائلته والمقربين منه شعروا بالخوف على حياتهم. من هناك قاد قواته لإخماد ثورة في خابوشان (قوتشان)، وحين شعر بالخطر من قادة جيشه الفُرس أمر الأفغان العبداليين الذين كان يثق بهم بذبح الفرس جميعًا. تسرّب الخبر بطريقة ما، وقبل أن يمكن تنفيذه هاجمه بعض القادة الفُرس في جيشه وقتلوه في خيمته في عام 1747م. وهكذا مات نادر مكروهًا ومُهابًا من الجميع.

أسرع ابن اخيه علي قلي خان بالاستيلاء على العرش، وتحمل المسؤولية

الشخصية عن مقتل عمه وألغى الضرائب لثلاث سنوات، إذ كان يعرف بأن هذين التصرفين سيكسبانه شعبية بين الناس. كما أمر بذبح ابن نادر الأعمى وذكورًا آخرين أفشاريين من نسل نادر، ولم يبق إلا على حفيده الشاب شاهرُخ. ثم توج نفسه باسم علي شاه عدل شاه (علي شاه العادل)، لكن سرعان ما أطاح به أخوه إبراهيم وسمل عينيه، ثم توّج نفسه على العرش في تبريز عام 1748م. كان إبراهيم أسوأ من أخيه وحاول أن يقبض على شاهرخ ويقتله لكنه لم يفلح، وسرعان ما قتله جنوده وقتلوا كذلك أخاه علي شاه. في عام 1749م نُصّب شاهرخ شاهًا في مشهد، ثم أطيح به وسُملت عيناه بعد خمسة أشهر في أعقاب شك بأنه أراد استعادة المذهب السني في إيران، لكن أنصاره سرعان ما قبضوا على من قتله وسملوا عينيه، فأعادوا شاهرخ إلى العرش في أواخر عام 1749م. ظل شاهرخ يحكم من خراسان إلى أن احتل آغا محمد خان قاجار مشهد في 1759م وعذّب شاهرخ حتى الموت.

كريم خان والزنديون

سقطت فارس من الفوضى المنظمة في زمن نادر شاه إلى حالة من التفكك وغياب القانون، وفي حزيران/ يونيو 1750م احتل علي ماردان خان من قبيلة بختياري أصفهان ونصّب واحدًا من نسل سلطان حسين شاهًا صوريًا. ومن بين قادة جيشه كان كريم خان زند، وهو لوريّ [من اللور] من أصل متواضع، وكان قائدًا عسكريًا في جيش نادر شاه. سرعان ما ساءت العلاقة بين علي ماردان خان وكريم خان زند، بيد أنّ الزعيم البختياري قتله خان آخر، فأصبح القائد اللوري حاكمًا يحظى بإجماع في جنوب الغرب.

كان أحمد خان قائد القوات العبدالية لنادر قد احتل قندهار وأعلن نفسه شاه أفغانستان بلقب درّاني، وهكذا فقد كان هو مؤسس سلالة الدراني في تلك الدولة، والتي أطيح بها قبل زمن قريب(*). أما شمال الغرب فكان في يد آزادخان من قبيلة الغلزه الأفغانية، والذي خسر أمام كريم خان واستسلم له. في الشمال وشمال الشرق كان المنافس الأكبر لكريم خان هو محمد حسن خان قاجار، ابن فتح علي خان الذي أمر طحمسب بقتله عام 1726م. والقاجاريون عبارة عن تحالف من عدة قبائل في القوقاز،

(*) آخر حاكم من الدرانيين كان شجاع شاه وحكم في الفترة من 1839 إلى 1842م حين أطاح به أكبر خان. (المترجم).

وأصلهم من التركمان الأوغوز أو الغزّ من وسط آسيا (راجع الفصل الرابع)، كما أنهم كانوا فصيلًا مهمًا في تحالف القزلباش (النخبة العسكرية للصفويين) الذين أجلى الشاه عباس الأول فرعين منهم، واحدًا إلى مرو والآخر إلى جرجان. أما الفرع الذي ذهب إلى مرو فقدَ هويته مع الوقت، وكذلك الذين بقوا في قراباغ في القوقاز، وأما الفرع الذي استقر في جرجان وتركز في أستراباد فحافظ على هويته القاجارية. وكان قاجاريو أستراباد مقسمين إلى قبيلتين كبيرتين: عشاقه باش (ويُسمون بذلك لأنهم سكنوا المراعي المنخفضة) ويوخاري باش الذين استقروا في أعلى النبع. أما العشيرة التي تزعمت العشاقه باش فهي القويونلو الذين انحدرت منهم العائلة الحاكمة القاجارية، وأما العشيرة التي تزعمت اليوخاري باش فكانت الديفيلو، وكان هناك عداء مرير بين القبيلتين وعشيرتيهما.

أصبح محمد حسن خان بعد موت والده زعيم القويونلو ومنافسًا على السلطة، معاديًا لنادر شاه والأفشاريين وبعدهم كريم خان، وفي عام 1744م غزا أستراباد واحتلها، لكنّ نادر أرسل إليه قوة هزمته. وبعد موت نادر شاه حاول محمد حسن خان مرة أخرى أن يحتل أستراباد ولكن ابن أخ نادر (عدل شاه) هزمه وأسر ابنه ذي الست سنوات (محمد) واكتفى بإخصائه بعد التماساتٍ عديدة جاءته بالإبقاء على حياة الصبيّ.

مع ذلك فقد بقي محمد حسن خان منافسًا قويًّا على السلطة وفي مرحلةٍ ما في 1756 ـ 1757م كان يحكم أجزاء كبيرة من الشمال وشمال الغرب ووسط فارس، إلا أن هجمته على شيراز من أصفهان مُنيت بالفشل، وحين كان يحاول الانسحاب تعقّبه واحد من قادة كريم خان الأشداء. وفي طريقه إلى أستراباد قُتل وهو يحاول الهرب إثر خيانة من الزعيم الديفيلو. سُجن بعض أبنائه في قزوين في حين أُخذ البقية ومنهم المخصيّ آغا محمد خان وشقيقه حسين قلي خان رهينة في شيراز. أحسن كريم خان معاملة آغا محمد خان وإخوته، بل إنه في بعض الأحيان كان يأخذ بمشورة آغا محمد في التصرف في شؤون البلاد، ذلك أنه استشعر فيه ذكاءً وفطنة في تقييم الأحوال والمشكلات، ومن جهته لم يضيّع آغا محمد السنوات العشرين التي قضاها في أسره؛ فعلاوة على كسب ثقة كريم خان وثّق معرفته بالزعماء الزنديين ونزاعاتهم الخفية، بمساعدة عمته التي كانت في حريم كريم خان. بعد عشر سنين من الأسر عيّن كريم خان حسين قلي خان حاكمًا على دامغان، وهناك بدأ في السعي إلى الانتقام من أعداء والده الديفيلو، مما جعله

يستحق لقب «جهانسوز» (حارق العالم) لأنه أحرق حصن الديفيلو، بيد أنه قُتل في نهاية الأمر تاركًا وراءه ابنا شابًا أصبح فيما بعد فتح علي شاه. ولو أنه عاش لربما كانت له فرصة أفضل لقيادة القاجاريين بما أن آغا محمد خان كان مخصيًا.

ويموت محمد حسن خان، أصبح كريم خان حاكم إيران باستثناء خراسان التي كان يحكمها الأفشاري الأعمى شاهرخ، وبالطبع أفغانستان التي أعلنت استقلالها، رغم أن النزاع على امتلاك هراة ظل مستمرًا حتى منتصف القرن التاسع عشر. مع ذلك فقد اضطر كريم خان إلى التعامل مع ثورات قاجارية متقطعة ولم يكن يحظى بإجماع في المحافظات القزوينية. حكم كريم من 1759م إلى موته عام 1779م بصفته وكيلًا أو نائبًا للشاه، متظاهرًا بأنه يحكم نيابة عن الشاه الصفوي الصوري إسماعيل الثالث الذي مات عام 1773م. كان كريم خان حاكمًا حسن الطباع، واستطاع في السنوات العشرين التي حكم فيها أن يحافظ على سلام نسبي وأمان في المناطق التي كانت تحت حكمه، إلا أن ذلك لا يعني وجود العدل المطلق، فبعض قادته العسكريين خاصة أخوه غير الشقيق زكي خان أظهروا وحشية بقيت في ذاكرة الشعوب التي احتلوها.

لم تشهد علاقات كريم خان الخارجية أحداثًا جسامًا، وقد سمح لشركة الهند الشرقية (البريطانية) باحتكار التجارة الخارجية من بوشهر بعد انتقالها من بندر عباس، كما سمح لشركة الهند الشرقية (الهولندية) بالانتقال إلى جزيرة خرج من البصرة التي تنازعت فيها مع السلطات العثمانية، بيد أنهم لم يستمروا طويلًا في الجزيرة بسبب أعمال القرصنة وتركوا الخليج الفارسي [العربي] للأبد. أما شركة الهند الشرقية (الفرنسية) فقد حصلت على موافقة بالانتقال من البصرة إلى جزيرة خرج لكنها أيضًا فشلت في الاستفادة منها.

ظلت العلاقات مع الدولة العثمانية جيدة حتى عام 1774م عندما نشب خلاف بين الدولتين على جبهتين، وكان الحاكم العثماني في بغداد قد حاول تقليل تأثير فارس في جزء من كردستان (في العراق حاليًا) متجاهلًا شكاوى فارس المستمرة عن سوء معاملة الحجيج الإيرانيين إلى الأضرحة الشيعية في العراق. أرسل كريم خان قوة إلى كردستان وأخرى إلى البصرة يقودها أخوه صادق خان الذي احتل المدينة بعد حصار طويل، وبعد أربع سنوات تخلى صادق خان عن البصرة وهرع إلى شيراز عندما بلغه موت كريم خان.

وما يزال هناك عدد من المباني والصروح الباقية حتى الآن في شيراز من زمن كريم

خان، وأبرزها القلعة الملكية «أرج» ومسجد الوكيل، وسوق الوكيل، كما أنه بنى أيضًا مباني عامة خدمية مثل الخانات، وجدّد أخرى بما في ذلك الأضرحة والمقابر الهامة.

حلّت الفوضى المعتادة بعد موت كريم خان مع التدافع على الخلافة والاقتتال بين الإخوة، وبعد المرحلة الأولى من سفك الدماء استلم زكي خان زمام الأمور، وحين اقترب أخوه غير الشقيق صادق خان من شيراز بجيشه للمطالبة بالحكم تخلى عنه جيشه بعد أن هددهم زكي خان بالانتقام من عوائلهم في المدينة. في أثناء ذلك كان الرهينة القاجاري آغا محمد خان قد هرب شمالًا، وأرسل زكي خان علي مراد خان في أثره. بعد ذلك تمرد علي مراد خان في أصفهان، وحين قاد زكي خان جيشًا لقمعه قُتل على يد قواته في الطريق. واستغلالًا لهذه الأحداث عاد صادق خان واحتل شيراز ولكن بعد ثمانية أشهر سقطت المدينة في يد علي مراد خان الذي أمر بقتل صادق خان وجميع أولاده باستثناء جعفر.

وهكذا ففي عام 1781م أصبح علي مراد خان الحاكم الزندي بلا منازع في أصفهان، وقام بحملات ضد آغا محمد قاجار الذي أخضع الشمال ثم الجنوب وجنوب الشرق وغدا شخصًا شديد الإزعاج للحكم الزندي، وبحلول عام 1785م كان قد احتل أجزاء كبيرة من الداخل الفارسي، لكنّ فارس وساحل الخليج الفارسي [العربي] وخراسان وأجزاء من أذربيجان والقوقاز كانت ما تزال خارج سلطته. في عام 1786م اتخذ من طهران عاصمة له لأسباب استراتيجية، واستطاع تدريجيًا إخضاع الدولة بأكملها تحت حكمه.

وفي عام 1785م بينما كان علي مراد خان يعد الحملات في مازندران ثار جعفر بن صادق خان واحتل أصفهان، وفي طريقه مسرعًا لاستعادة عاصمته مات في الطريق. بعد أربع سنوات قُتل جعفر خان بعد أن أخذ منه آغا محمد خان شمال فارس ووسطها، وقد قتله مناصروه ردًا على سلوكه الغادر، وخَلَفَه الشاب لطف علي خان.

صعود القاجاريين

اشتُهر آخر الزنديين لطف علي خان بشجاعته وفروسيته ولكنه كان يفتقر إلى المقدرة والبراعة اللازمة للتعامل مع الزعيم القاجاري المتمكن والمقدام والداهية القاسي، وهكذا سرعان ما فقد لطف علي خان التأييد بعد سلسلة من المواجهات القصيرة التي انتهت بهزيمته وموته المأساوي في عام 1794م. ولقد كان انشقاق حليفه الأكبر حاجي إبراهيم

كلنتر «محافظ» شيراز (ولُقب لاحقًا باعتماد الدولة) وانضمامه إلى الزعيم القاجاري العامل الحاسم في سقوط لطف علي خان، وربما كان سبب الانشقاق أنّ حاجي إبراهيم أدرك النهاية المحتومة لحليفه.

أما آخر مقاومة للطف علي خان فكانت في المدينة العتيقة كرمان والتي دفع سكانها ثمنًا رهيبًا لوقوفهم بحزم ضد حصار آغا محمد الطويل وتهكمهم عليه شخصيًّا بهتافاتهم «آغا محمد خان أخته (المخصيّ)» من أبراج المدينة. وتتعدد الروايات حول عدد الكرمانيين الذين قُتلوا وسُملت أعينهم واستُعبدوا بعد سقوط المدينة، بيد أنّ جميع الروايات تقدّره بعشرات الألوف، ولقد استغرق الأمر أكثر من مئة عام كي تتعافى المدينة مما أحدثه غضب محمد خان ووحشيته.

تمكن إذن آغا محمد خان من إخضاع خصومه سواء القاجاريين أو الأجانب خارج الدولة بفعالية وقسوة وضراوة، ولكنه لقي ترحيبًا شعبيًّا لإحلاله السلام والاستقرار، وهذا هو المكوّن الأهم للمفهوم الإيراني حول «العدالة» و«الحاكم العادل» تحت الحكم الاستبدادي. استطاع آغا محمد أن يقمع منافسيه وخصومه القاجاريين لدرجة أنه قتل أخاه ورفيق نضاله جعفر قلي، لكنه في الوقت نفسه استخدم اللباقة والدبلوماسية في إشراك الزعماء القاجاريين في المملكة الجديدة وذلك بمكافأة من سانده، وبتشجيعه التزاوج بين القويونلو والديفيلو. فمثلًا زوّج ابن اخيه والوريث المعين بابا خان جهانباني (لاحقًا فتح علي شاه) إلى ابنة الزعيم الديفيلو القوي محمد خان بغلربغي، والذي بدوره زوّج وريثه المعين عباس ميرزا إلى ابنة آغا محمد خان نفسه. وتقول الأسطورة أن البغلربغي (قبل صعود آغا محمد إلى الحكم) رفض العرض من قبيلته لأن يصبح هو قائد القاجاريين وتنازل لصالح آغا محمد، ومن هنا تأتي تسمية ذريته «تاجبخش» (واهب التاج) في القرن العشرين. مع ذلك لم تنجح هذه الإجراءات في تصفية العداء القديم بين القويونلو والديفيلو، والذي اشتعل لاحقًا في عهد محمد شاه.

وهكذا فقد تمكن الخان القاجاري من توحيد الدولة ووضع حد للسلب والنهب، كما أنه جعل الطرق أكثر أمانًا، والفلاحين أقل خضوعًا للنهب المستمر، والمدن أكثر منعة من الفوضى، والأنشطة الطبيعية والتجارية أقل خطورة، واستمر ذلك في عهد خليفته ابن أخيه. هذا وقد أسقط جميع المطالبات بالحكم المستقل وأعاد احتلال خراسان من حاكمها الأفشاري الأعمى شاهرخ وعذّبه بوحشية كي يكشف له عن مكان

كنوزه التي خبأها، ولكنّ شاهرخ مات بسبب المصيبة التي حلت به إذ وافق على تسليم الأموال.

أما آخر حملات آغا محمد خان العسكرية الكبرى فكانت في جورجيا التي سقطت من سيادة الفرس منذ موت نادر شاه، وانتهت الحملة بمذبحة في 1795م لأهالي تيفليس بعد احتلال المدينة، وتم استرقاق خمسة عشر ألف شخص. وفي السنة التالية تُوّج آغا محمد في طهران، إلا أنه قُتل خلال حملته الأخيرة في القوقاز (1797م) حين اغتاله ثلاثة من عبيده الذين كان قد أقسم على إعدامهم في اليوم التالي. ولاحقًا قُبض على الثلاثة وقُطّعوا إربًا.

نسائم التحديث

كان بابا خان (أو فتح علي شاه) ابن أخ الشاه الراحل حسين قلي خان الذي سبق ذكره، والمعروف باسم «جهانسوز» وذلك لأنه أحرق حصنًا كاملًا وسكانه داخله قبل أن يلقى حتفه في معركة أخرى، ولئن كان الأب «حارق العالم» فقد سُمي الابن «باني العالم» (جهانباني). وبعد موت آغا محمد خان حلّ اضطراب بين قواته وفي المحافظات الشمال - غربية، وثار أخوه علي قلي ونصّب نفسه شاهًا، لكن سرعان ما أطاح به فتح علي شاه وسمل عينيه. احتل الشَّقَاقيون الأكراد أجزاء من أذربيجان، بيد أنّ قائدهم استسلم لاحقًا وعُفي عنه بعد إعادة مجوهرات الشاه الراحل التي أخذها بعد مقتله. ووفقًا للمعايير الإيرانية التقليدية كانت هذه الفوضى والنزاع على الخلافة محدودة نسبيًا وتم احتواؤها بسرعة، ولقد أدى البارع حاجي إبراهيم كلنتر (وأصبح يعرف باسم اعتماد الدولة) دورًا مهمًا في الحفاظ على السلطة في حين تحرّك فتح علي شمالًا من شيراز. وربما كان محتومًا أن يسقط حاجي إبراهيم وعائلته ضحية لواحدة من حملات «التطهير» التي قام بها فتح علي شاه، وجزء من السبب في ذلك يعود إلى ذكاء حاجي إبراهيم، ويقال بأن الشاه ذكر بأن سلطته ستكون منقوصة أو مشروطة طالما كان هذا الوزير موجودًا.

لا يوجد نظير لإنجازات آغا محمد خان وفتح علي شاه في بناء الدولة منذ زمن الصفويين، وعلى الرغم من أن آغا محمد (المخصيّ) كان محاربًا شديدًا قاسيًا إلا أنه مثل أبيه كان يأمل في بناء مملكة وسلالة تشبه الصفويين، وكانت له رؤية مستقبلية وإصرار على تذليل أية صعاب تواجهه. وبعد موته أحيا فتح علي شاه تقاليد البلاط

القديمة، وكان محبًا للملذات نزّاعًا إلى كسب المال، بيد أن جزءًا من السبب في أنّ عهده لم يكن عهدًا مجيدًا يعود إلى تغييرات جوهرية في الأحداث العالمية والإقليمية. كان قادرًا على ممارسة القسوة حين يصاب بالرعب أو الغضب، لكنه لم يكن حاكمًا قاسيًا بمعايير التاريخ الإيراني الذي سبقه.

وكان فتح علي في الواقع شاعرًا (ونشر ديوانًا شعريًا)، وبتشجيعه ورعايته للشعر والشعراء اتبع تقاليد الحكام والبلاطات الملكية قبل الصفويين. وثمة حكاية متداولة تقول بأن الشاه ألقى قصيدة في جلسة لقراءة الشعر، وطلب رأي كبير شعراء البلاط، فلم يعجب الشاعر بالقصيدة كثيرًا، فغضب الشاه وأمر بأن يوضع في الإسطبلات الملكية. بعد مدة وفي جلسة قراءة شعرية أخرى ألقى الشاه قصيدة أخرى وطلب من شاعر البلاط رأيه، فقام الشاعر بهدوء وبدأ يمشي صوب الباب، وحين سأله الشاه عما يفعل أجاب الشاعر «إلى الإسطبلات الملكية يا مولاي».

يمكن القول بأن إيران دخلت العصر الحديث منذ خلافة فتح علي شاه، رغم أن الأمر استغرق مئة سنة أخرى قبل أن تبدأ حركات التحديث في تحقيق شعبية كبيرة. بدأ اتصال إيران بالتحديث بنزاعاتها المستمرة مع روسيا التي قادت أيضًا إلى تواصل أقرب مع بريطانيا وبدرجة أقل مع قوات أوروبية أخرى. وهكذا فقد تعرفت إيران إلى تقنيات حربية حديثة وتقانة حديثة، والأهم من ذلك النظام الأوروبي في إدارة الحكومة، وهو نظام حاولت إيران تطبيقه دون نجاح يذكر، رغم أنها تأثرت بما تخلل هذه العملية من آثار. مع ذلك ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر (قبل عهد ناصر الدين شاه) كان تأثير التقانة الحديثة واضحًا في النظام العسكري وأدواته، وكما لاحظ المعاصرون لهذه الفترة من الإيرانيين وغيرهم فقد ظلت فارس تقليدية جدًا كما كانت في القرون الخالية.

شهد عهد فتح علي شاه ظهور الإمبراطوريتين الأوروبيتين (بريطانيا وروسيا) وتنافسهما في إيران وتدشين السعار الإمبريالي الذي استمر بصور مختلفة في المئة وخمسين سنة التالية. نشبت الحروب الإيرانية - الروسية في عام 1804م، وفي البداية كان الهدف الرئيس من التواصل مع البريطانيين احتواء التأثير النابليوني في إيران، وبإخراج نابليون من المشهد وظهور بريطانيا في الخليج الفارسي [العربي] ركزت السياسة البريطانية على إبقاء الوضع كما هو عليه. وكانت بريطانيا أيضًا راغبة في إيقاف

التوسع الروسي الذي كان سينتج عن حالة الفوضى في إيران، وفي حماية أفغانستان من الحكم القاجاري إذ إن البريطانيين كانوا يخشون من تعاون القاجاريين مع الروس مما يسمح لهؤلاء بالتقدم نحو الهند. وقد نعتقد الآن أنّ الإيرانيين كان بإمكانهم أن يستفيدوا من هذه الأوضاع لحماية مصالحهم، بيد أنّ الحقيقة التاريخية تقول بأنه كان من المحتّم على إيران أن يزيد بعض اعتمادها على الإمبراطوريتين بشكلٍ متزايد.

يعزو بعض المؤرخين الإيرانيين في القرن العشرين التدهور الإيراني في القرن التاسع عشر إلى قلة الذكاء والحكمة من جانب حكامها إضافة إلى الفساد والنزوات وقلة الوطنية، وهذه النظرة تتجاهل المشكلة الأساسية في المجتمع الإيراني منذ العصور القديمة؛ إذ إنّ هذا المجتمع في بنيته كان يفتقر إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ بالمستقبل، مما يصعّب الحصول على نظام إداري مستقر ومخلص. وفي العصور التي سبقت، قبل أن تصبح إيران ضعيفة أمام القوى الإمبريالية كان همّ الشاه هو الحفاظ على سلطته من الثورات، وهمّ الوزراء والولاة كان الحذر من دسائس الخصوم والمرؤوسين والتابعين. كان مجتمعًا قصير الأجل في دولة تواجه قوى أجنبية لم يكن بالإمكان تجاوزها أو منافستها أو تحييدها. وهكذا لم يكن ممكنًا إلا إثارة واحدة ضد الأخرى أملًا في إضعاف قوتها وتأثيرها.

كما أنّ ما جعل المسؤولين الإيرانيين يخطبون ودّ الدبلوماسيين البريطانيين والروس ليس نقص الوطنية أو الخيانة، بل الخوف المزمن على حياتهم وممتلكاتهم، لدرجة أنّ بعضهم وضع نفسه تحت حمايتهم كي يأمن على حياته رغم أن ممتلكاتهم بقيت مهددة. ومنذ العصور القديمة كان هذا الوضع من غياب الاستقرار والقدرة على توقع المصير هو مصدر نظرية المؤامرة في السياسة والأحداث والظواهر الاجتماعية الأخرى، إذ لم يكن أحد يأخذ الأمور بظاهرها، وكل ظاهرة لا بد أن يكون لها تفسير حقيقي «خفي» (راجع المقدمة). كانت هذه الغريزة التآمرية ضرورية للبقاء، وتوفر حماية بضرب الخصم أولًا لدى أدنى درجات الشك. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت نظرية المؤامرة تُستخدم كثيرًا لتفسير تصرفات القوى العظمى ودوافعها لأنها كانت (أو بالأحرى كان يُنظر إليها على أنها) المؤثرات الأقوى في المشهد الإيراني.

وكما ذكرنا في الفصل السابق فقد كانت ثمة مناوشات مع الإمبراطورية الروسية الصاعدة منذ عهد بطرس الكبير، هذا إلى جانب التعديات المعتادة من الروس والغزاة الآخرين عبر الحدود الإيرانية الشمالية. بعد سقوط الصفويين احتل الروس بعض

المحافظات الشمال ـ غربية وفي بعض الأحيان محافظات قزوين في شمال الوسط، ثم وضع نادر شاه حدًّا لذلك، لكنّ روسيا استمرت في سياسة التوسع إلى القوقاز. وكانت جورجيا (وهي مقاطعة مسيحية بها جالية مسلمة كبيرة) دولة تابعة لإيران في عهد الصفويين، ومع توسع الإمبراطورية الروسية فضّل الحكام الجورجيون أن يكونوا تحت الحماية الروسية.

كانت الإمبراطورة الروسية كاثرين الكبرى ستتخذ إجراء ضد تعدّي آغا محمد على تيفليس لولا أنّ يدها كانت مقيدة بنزاعات خارجية أخرى، ورغم أنها ماتت بعد وقت قريب إلا أن القوات الروسية دخلت تيفليس في أواخر عام 1799م وأطاحت بالولاية الجورجية وألحقت جورجيا بإمبراطوريتها. لذا شعر الإيرانيون بالخطر وبدؤوا بالتماس الدعم من بريطانيا وفرنسا، إلا أن هاتين الدولتين كانتا مشغولتين بنزاعات أخرى، أحيانًا ضد روسيا وأحيانًا معها. ولقد قَدِمَتْ حملات فرنسية وبريطانية عديدة ولكن في النهاية كان البريطانيون هم من أصبح قوة إيران التعويضية إزاء روسيا، ذلك أنّ نابليون قد غير خطّه بعد المعاهدة الفرنسية ـ الروسية في تيلسيت عام 1807م، وبعد أن خسر حربه في أوروبا.

في عام 1802م أصبح الأمير تسيتسيانوف مفوضًا روسيًّا على القوقاز، واعتبر الفرس مجرد آسيويين ومسلمين وشعبًا أدنى منزلة، رغم أن سلوكه هو شخصيًّا كان بعيدًا عن التحضر حتى بالمقاييس الأوروبية آنذاك. وربما كان القائدان الروسيان اللذان خلفاه في المنطقة يرمولوف وباسكيفيتش أقل غرورًا، ولكنهما لم يكونا أقل عدائية. ولقد أدى زحف تسيتسيانوف المقصود نحو الأراضي الإيرانية إلى حرب عام 1804م، واستمرت الحرب حتى التمس الإيرانيون الصلح عبر توسط بريطاني ووقعوا معاهدة غلستان عام 1813م، والتي بموجبها تخلت إيران عن معظم القوقاز، ومُنح الروس الحق الحصري في الاحتفاظ بأسطول في بحر قزوين.

كانت هذه المعاهدة مذلّة للشاه ووريثه المعين عباس ميرزا الحاكم العام على أذربيجان، وهو الذي قاد الجيوش الفارسية وأجرى المفاوضات، كما أنها جرحت مشاعر الشعب والعلماء الدينيين بسبب إخضاع المسلمين القوقاز بقوة مسيحية، إلى جانب الأنباء التي كانت ترد عن سوء معاملة الجنرالات الروس لهم، وربما لم يعتبر عباس ميرزا هذه المعاهدة أكثر من هدنة. حاول إخوته المنافسون له وآخرون يغارون

منـه أن يوقعوا عليه اللوم لهـذه الهزيمة، وخاصة الابن الأكبر للشـاه (محمـد علي ميرزا دولت شـاه) الحاكم العـام على المناطـق الغربية، والذي تمتع بشـجاعة كبيـرة وضراوة قتاليـة مثل آغـا محمد، فقـاد حملات عسـكرية ضد العثمانييـن (حتـى دون تفويض من طهران) ليثبت أفضليتـه ويؤكد ضعف عباس ميرزا. مات محمد علـي ميرزا عام 1821م بالكوليرا، لكنّ النزعة إلى إعادة العداوات ظلت مستمرة بعده.

قاد عباس ميـرزا حملة عـام 1826م، وكان متذبذبًا في تجديد الحـرب، لكنّ وزيره المتمكن والموثوق ميرزا أبا القاسم قائم مقام كان معارضًا للحرب، وفي الجهة الأخرى كان خاله صهر الشـاه الزعيم الديفيلو القوي الله يار خان آصف الدولة من أنصار الحرب فقاد جيشًـا إلى القوقاز. اسـتمر زحف روسيا على طول الحدود الملتبسـة بين الدولتين، وكان المسـلمون المضطهدون يتدفقـون عبر الحـدود طالبين من العلمـاء في الأضرحة (العتبات) المقدسة في العراق وإيران التدخل، وهكذا فعلوا. عمل عباس ميرزا بمساعدة ضباط بريطانيين على تنظيم جيش جديد بأسـلوب أوروبي، وكان الفرس يعتمدون على مسـاعدة عسـكرية مباشـرة من بريطانيا على أسـاس المعاهدة الإنكليزية ـ الفارسية التي وُقعت عام 1814م، إلا أن ذلك لم يتحقق.

انتهت هذه الحملة بهزيمة كارثية، ودخل الروس تبريز في أعقاب ثورة شعبية في المدينة ضد الله يار خان الذي تراجع وأصبح حاكمًا على تبريز، وكان هذا مثالًا على الشعب الذي يثور ضد الحكومة في أية فرصة تبدو عليها تباشير النجاح. لم يقاوم الله يار خان وأُسر وهو يحاول الفرار، مما يعد نقصًا في الشجاعة أشار إليه قائم مقام في قصيدة لاذعة بوصفه إياه «معطّل السلام والهارب من الحرب». أدت مفاوضات الصلح إلى توقيع معاهدة تركمانجاي في 1828م، وبمقتضاها تم التخلي عن القوقاز لروسيا إلى الأبد، إضافة إلى خانات نخجوان وإيروان، وتعويض قدره مليون روبل. كما منحت اتفاقية الاستسلام روسيا حقوقًا خارج حدودها في إيران للعودة للوطن والحماية القانونية لشعبها إضافة إلى الرعايا السابقين للإمبراطورية الروسية. وتعويضًا لعباس ميرزا أيدت روسيا صعوده على العرش، وكانت هذه نكسة أخرى للسيادة الفارسية، لكنها متسقة مع النمط التاريخي حول عدم إمكان الحكّام من ضمان أن يخلفهم ورثتهم. لاحقًا مُنحت بريطانيا أيضًا حقوق استسلام، وبدأ سقوط فارس كدولة مستقلة منذ 1828م.

بمـوت فتح علي شـاه في عـام 1834م انتهى عهد شـهدت فيـه إيـران لقاءها الأول بتبعـات التحديـث والتصنيع في أوروبـا، وكانت التجربة شـديدة الغرابـة إذ لا يوجد في

التـراث الإيرانـي ما يسـتوعب مصادر هـذه الظاهـرة الجديـدة وأصولها ومنطقهـا. ولـم يحدث قبـلًا أن واجه حكام إيران قوة لـم يكن بإمكانهـم مواجهتها لا في قتال مفتوح ولا بالقنوات الدبلوماسية. في البداية تعاملوا مع المشكلة في مستواها الظاهر، أي الفرق في التقانة والبنية والتنظيم العسـكري، لذا سـارع عباس ميرزا إلى تنمية جيشه الجديد، وهو ما فعله أيضًا (وإن بدرجة محدودة) أبوه وأخواه محمد علي ميرزا في كرمانشـاه وحسين علي ميـرزا في فارس، لكنّ هذا النهج لـم يكن ناجحًا إذ لـم تكن هناك مـوارد مالية كافية ولا خبرة. وعلاوة على ذلـك فقد كان هناك انخفاض عام في القوة العسـكرية منذ موت آغا محمد خان، واستمر طوال القرن التاسع عشر.

وقـد قيل إنّ قـوات عبـاس ميرزا لـم تكن ناجحـة في شـكلها الجديد فـي مواجهة الـروس لأنّ القـوات القبليـة التقليدية والميليشـات كانـت أفضـل أداء فـي المناورات والأسـاليب غير النظامية، وأيًا ما كان الأمـر فصحيحٌ أنّ هذه التغييـرات الجزئية لم تكن لتحقق نتائج ملموسـة إلا إذا كانـت هناك تغييـرات تقابلها في جوانب رئيسـة أخرى في المجتمع نفسـه. بعبارة أخرى لم يكن من السهل إنشـاء جيش منظم منضبط ومتمكن في نظام اجتماعي وسياسـي غير منظم وغير منضبط وغير متمكن. اسـتغرق الأمر خمسين سنة حتى استطاعت بعض الشخصيات القيادية الثقافية والإدارية في المجتمع القاجاري أن تدرك المشكلة وتبدأ في التغيير نحو حكومة منضبطة بالقانون ومجتمع يسوده النظام. وكانـت ذروة هـذه الحركـة هي الثـورة الدسـتورية التـي أعقبتها مئة سـنة مـن التحديث والإصلاح والثـورة، إلا أن الهدف الجوهـري للحكومة المبنية علـى القانون والمجتمع المنظم لم يتم إدراكه إلا لاحقًا.

ردّ الإيرانيـون علـى إذلال الـروس لهـم فـي عـام 1829م بمذبحـة ألكسـاندر جريبويـدوف وحاشـيته. كان جريبويـدوف كاتبًـا واعـدًا جـدًّا، وضالعًـا فـي المؤامرة الروسـية الديسـمبرية في 1825م، لكنه بُرّئ بعد ذلـك. كان الحاكم الروسـي على تبريز والمستشـار الدبلوماسـي في تيفليـس قبل أن يصـل إلى طهـران وزيرًا مفوضًـا، وكانت مهمته المباشـرة هي تطبيق معاهـدة تركمانجاي، خاصـة جمع تعويض الحـرب وإعادة الرعايا الموجودين في مناطق تحـت يد الروس إن رغبوا في العودة. أسـاءت هذه البعثة التعامـل مع الناس في طريقها مـن تبريز إلى طهران، فكانت تنتـزع البضائع والأموال من القرويين وتتعنت في التعامل مع الفرس ذوي الزوجات المسيحيات، فارضة أحيانًا على المسلمين الإيرانيين تطليق زوجاتهم الأرمنيات والجورجيات.

ولم يكد جريبوييدوف يصل إلى طهران حتى طلب ميرزا يعقوب (وهو خصي أرمني أسلم في البلاط الملكي) أن يُعاد إلى وطنه، وازداد الأمر تعقيدًا حين أُخرجت امرأتان أرمنيتان من بيت الله يار خان آصف الدولة كي تقررا ما إذا كانتا تريدان العودة لوطنهما. ولم يكن من أخرجهما سوى الرجل الذي كان قد قبض على الله يار خان وأذلّه في تبريز. ومع ذلك فإن الأذى المعنوي الذي ترتب على هذا الأمر لم يقتصر على التعدي على شرف الشاه والله يار خان وكبريائهما. وكانت الحادثة هي أول اختبار في طهران لنتائج اتفاقية الاستسلام في معاهدة تركمانجاي. من وجهة نظر الناس لم يقم جريبوييدوف وطاقمه بانتهاك حريم الشاه ونسيبه فحسب، بل تعدوا على الإسلام والمجتمع المسلم، كما أهانوا الإسلام والمجتمع المسلم، لذا طالب الناس بتدخل العلماء وتجاوب هؤلاء في النهاية. أما جريبوييدوف فأصرّ على الالتزام ببنود المعاهدة.

وهكذا تجمهر حشدٌ عند المفوضية الروسية وطالبوا بتسليم يعقوب والمرأتين، فسُلّم يعقوب وتم تقطيعه إربًا حتى الموت وأُفرج عن المرأتين. وكانت ستكون تلك نهاية العنف لولا رصاصة أطلقها قوقازي من على أحد السطوح قتلت شابًا عمره ست عشرة سنة، فأُعلن الجهاد وبدأ الحشد بالهجوم. قُتل أكثر من أربعين روسيًا وثمانين إيرانيًا في هذا الاشتباك، ولم ينج من البعثة الروسية إلا واحد روى القصة لاحقًا.

في الحقيقة كانت الحكومة عاجزة عن إيقاف الحشد، ولكن بدت وكأنها تسانده، أو أقرّته حين بدأ. مع ذلك فإنّ شعور الحاكم الإيراني أيًا كانت قوته بالعجز أمام ثورة مدنية (خاصة تلك التي تقودها مشاعر دينية وقومية) هو أمر مألوف في التاريخ الإيراني قبل هذه الحادثة وبعدها، على الأقل في الفترة القصيرة التي يكون فيها الثائرون غاضبين ومتّحدين في سبيل هدف واحد.

بعد أن هدأ الأمر أنزلت الحكومة عقوبات ضد بعض الجناة، وأعدمت بعض المدنيين ونفت مجتهدًا كبيرًا من طهران، كما أرسل الشاه وفدًا عالي المستوى إلى سانت بطرسبرغ لتقديم هدايا فخمة واعتذارات وافرة على ما حدث. قَبِلَ القيصر الروسي نيكولاس الأول الاعتذار ومضى الأمر إلى النسيان، أما جريبوييدوف فأصبح لاحقًا بطلًا في التاريخ الروسي، وجزء من السبب يعود إلى إبداعه الأدبي الواعد لولا أنه لم يعش ليحقق الكثير. ويزعم العديد من المؤرخين الروس والسوفييت، وحذا الإيرانيون حذوهم، بأن الحادثة برمتها كانت بتحريض من بريطانيا للإضرار بالروس، بيد أنها نظرية مستهلكة في التاريخين الإيراني والروسي.

كانت هناك صراعات مع جيران آخرين أقل قوة، وتم فيها تحقيق نتائج أفضل، ففي عام 1820م تم إعلان الحرب بين إيران وتركيا بعد مناوشات حدودية، حيث غزا ابنا الشاه (عباس ميرزا ومحمد علي ميرزا) المناطق العثمانية من تبريز إلى كرمانشاه. أما هذا الأخير فقد مات بالكوليرا في أثناء هذه الغزوات، وأما عباس فتمكن من صدّ الهجمة العثمانية المعاكسة في أيار/ مايو عام 1822م، ثم اضطره وباء الكوليرا المنتشر في جيشه إلى الصلح الذي تم توقيعه بعد شهرين. وفي عام 1818م استطاع ابن آخر من أبناء الشاه والذي كان حاكمًا على خراسان أن يهزم القوات الأفغانية في توبراك قالا.

وكما أشرنا آنفًا، فرغم الهزائم والإذلال في الحروب والعلاقات الخارجية، كان عهد فتح علي شاه واحدًا من أكثر العهود سلامًا واستقرارًا منذ سقوط الصفويين. كان بلاطه الملكي رائعًا لدرجة أنه أثار إعجاب بعض زوّاره الإنكليز الذين كانوا معتادين على مستويات رفيعة في بلاطي لندن ودلهي. رعا الشاه الشعر والرسم حيث كان يقدّر الأدب والفنون، ولأنه كان يريد إشباع غروره عبر تخليده في الرسومات وقصائد المديح، كما كانت له نقوش صخرية لصورته وصور أبنائه قرب طهران وفي بيرسيبوليس على طريقة الحكام الساسانيين. حقق الأدب في عهده تطورات كبيرة بالمقارنة مع القرن السابق، كما ازدهرت المنمنمات ذات الأسلوب الفارسي والأسلوب الأوروبي، رغم أنه لم يبرز فنانون عمالقة في هذا المجال. وكثير مما بقي من عمارة هذه الحقبة يحتوي على المساجد الملكية في طهران ومدن أخرى، وكثير من المجمع الملكي (قصر جلستان) الذي تم تدميره في فترة البهلويين.

كما رعا فتح علي شاه المؤسسات الدينية والسادة [من آل النبي] والمجتهدين، وشهد عهده صعود القوة المستقلة للعلماء الشيعة، أولًا في العتبات المقدسة ثم في أصفهان وطهران وغيرها. وكثيرًا ما استفاد العلماء من الدولة وتزاوجوا مع النبلاء القاجاريين والمسؤولين الكبار في الدولة، وكان بعضهم وبالذات أئمة الجمعة وشيوخ الإسلام في واقع الأمر وجهاء دينيين شبه رسميين. رغم ذلك كان الشعب يعتبرهم قوة تعويضية معادلة للدولة، قادة للشعب مقابل كبار المسؤولين في الدولة، يستخدمون سلطتهم كوسطاء بين الشعب وحكّامه.

كان العلماء في حقيقة الأمر يعتبرون الدولة مغتصبة لملك الله، حيث إن الحاكم الشرعي لهذا المُلك لا بد أن يكون أحد الأئمة المعصومين، وهذه نظرية شيعية قديمة

لكنهـا متوائمة مع التقليـد الإيراني القديـم الذي لا يعتـرف للدولة بشـرعيتها. أما علاقة العلماء المتناقضة بالدولة فلم يكن مردّها كراهية القاجاريين كما ذهب بعض المؤرخين، ولا حسّهم بالعدالة الاجتماعية. على أية حال كانت علاقتهم بالشعب متبادلة المصالح، فكان المجتمع الحضري وخاصة مجتمع التجار والبازار يـزوّد العلماء بقاعدة اجتماعية ويدفع لهـم الالتزامـات الدينيـة ويؤيدهـم حين يكونـون في مواجهـة مع الدولـة، بيد أنّ العلمـاء في القرن التاسـع عشـر أصبحـوا يتمتعون بقـدر من السـلطة المسـتقلة التي لم يحصلوا على مثلها في السابق.

وليس من السهل أن نحدّد منشأ هذه القوة الجديدة التي تحصّل عليها العلماء، فعلى المستوى النظري كان لانتصار الأصوليين على الإخباريين دور فعّال بلا شك؛ ففي حين ذهب الإخباريون إلى أن المصدر الرئيس للهداية كان سنن الأئمة المعصومين كما ورد من أخبارهم، أصرّ الأصوليون على ضرورة الاجتهاد والتقليد (أي أن يقلّد المؤمنون التفسير الذي يقدّمه إمام مجتهد، وهو فقيه يُعترف بعلمه وتقواه). وهكذا فقد أسكنت الرؤية الأصولية العلماء في موقع جوهري ومنحتهم السلطة الشرعية للإعلان عن آرائهم التي يمكن أن تتعارض مع قوانين الدولة وقراراتها. جدير بالذكر أنّ رأي مجتهدٍ ما قد يختلف أو يتعارض مع رأي مجتهد آخر، وهكذا فقد كانت آراء المجتهد واجبة على متبعيه أو مقلديه فقط في المجتمع الشيعي.

ويعود أصل الخلاف الأصولي - الإخباري إلى مئات السنين قبل القاجاريين، بيد أنّ حدّته زادت في القرن الثامن عشر ولـم يكن انتصار الأصوليين مصادفة. كان الصفويون يحتكرون الشرعية الشيعية بسبب زعمهم أنهم من ذرية الإمام السابع، ولأنهم هم من جعل التشيع مذهب الدولة والأغلبية في البلاد، وكان العلماء يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على الدولة لتزويدهم بالمال والسلطة الدينية، لذا لم يكن هناك مجال للاستقلالية عن الدولة رغم تزايد تأثيرهم مع نهاية الحكم الصفوي. وهكذا فقد كان طبيعيًا أن يكسب الأصوليون تأثيرًا أكبر في الفترة التي خلا فيها العرش بعد الصفويين، وسرعان ما تنامى نفوذهم مع نهاية القرن الثامن عشر بقيادة آغا محمد باقر بهبهاني (توفي في 1791م) وابنه ميرزا محمد (توفي في 1801م) في النجف.

ويعود جزء من السبب وراء هذه القوة إلى الاستقلالية الفعلية التي تمتعت بها المدن الشيعية تحت حكم العثمانيين، فاكتسبت حوزة النجف نفوذًا بعد سقوط أصفهان

نتيجة للفوضى الطويلة في القرن الثامن عشر، وجزء آخر يعود إلى الاحترام الذي أبداه آغا محمد خان وفتح علي شاه للمؤسسات الدينية وعلماء الدين والحاجة إلى كسب تأييدهم، غير مدركَين لاحتمالية أن يؤدي ذلك إلى ظهور سلطةٍ تنافس الدولة. ومنذ محمد شاه (خليفة فتح علي شاه) ترسخت قوة العلماء بدرجة لا يمكن زحزحتها ولم يكن بإمكان الحكومات اللاحقة إلا أن تحاول احتواءهم بالنِّعَم ثم بالقوة. وبلغ صعود العلماء أوجه في قيادتهم لثورة التنباك عام 1891 ـ 1892م، والتي اكتسبوا من انتصارها سلطة ونفوذًا غير مسبوقين (انظر الفصلين السابع والثامن).

أما النظام الإداري للدولة فقد كان لامركزيًا في عهد فتح علي شاه، إذ كانت لحكّام المحافظات اليد الطولى في محافظاتهم طالما التزموا بتقديم ما تطلبه السلطة المركزية. مع ذلك فقد كانت الحكومة مطلقة ومستبدة في المركز وفي المحافظات على حد سواء، بيد أن السلطة كانت في المركز، أي في شخص الشاه الذي كان يعيّن الحكام ويقيلهم على الرغم من الحرية الكبيرة التي كانوا يتمتعون بها طالما بقوا في طاعته. حدثت حالة أو حالتان من الصدام بين الحكّام الأمراء، وكان الشاه (والدهم) يتسلى بذلك. جميعهم كانوا أبناء الشاه (وأحفاده لاحقًا) من زوجات ومحظيات مختلفات، ومنهم من كان قاصرًا يصحبه مرشد أو وزير يُعِينه على إدارة الحكم. وهكذا فإن اللامركزية لم تكن في السلطة بل في الإدارة، بعكس الحال في أوروبا الإقطاعية حيث كانت سلطة البارونات في مناطقهم مستقلة عن الملك إلى حد بعيد.

وظل قالب الوظائف الإدارية كما كان أيام الصفويين ومن قبلهم، وقد اتخذ فتح علي شاه في حكمه خمسة وزراء، أولهم حاجي إبراهيم الذي قتله لاحقًا كما أسلفنا. هذا ولم يكن من بين الأربعة الآخرين وزير بارز، رغم أن اثنين منهم كانا من ذوي العلم والكفاءة، أما ثالثهم فكان الله يار خان آصف الدولة، والذي كان تعيينه غير اعتيادي إذ كان نبيلًا وقائدًا عسكريًا في الوقت نفسه، وأما الرابع فكان ميرزا أبو الحسن خان التشي، وكان ذا شخصية مثيرة براجماتية ولا أخلاقية. كان ميرزا أبو الحسن سفيرًا في لندن، ومن وحي شخصيته وضع جيمس موريير كتابه Hajji Baba of Isfahan (حاجي بابا الأصفهاني). أما أبرز المسؤولين في هذه الفترة فهم ميرزا عيسى وابنه ميرزا أبو القاسم، اللذان عملا وزيرين لعباس ميرزا وحملا لقب «قائم مقام». وأما الإدارة المالية فكان يقوم عليها «المستوفون» أو المدققون الذين يرأسهم «مستوفي الممالك» أي رئيس

المدققين. ولقد كان منصب المستوفي يضمن استمرارية طويلة في الوظيفة أطول من تلك التي يحصل عليها الموظفون الآخرون في الدولة، وذلك لطبيعة الوظيفة التي تتطلب مهارات خاصة وخبرة طويلة.

حريّ بالذكر أنّ السلام والاستقرار الذي نعمت به البلاد في عهد فتح علي شاه كان نسبيًا يُقاس بظروف إيران خاصة التي كانت تعاني من الفوضى في القرن الثامن عشر، بيد أنه نادرًا ما كانت تمرّ سنة دون ثورة أو تمرد، وأكبر الاضطرابات الأخيرة حدثت في شمال الشرق وأخمدها عباس ميرزا الذي كان قد أصبح الحاكم العام على خراسان، لكنه مات في طهران بُعيد ذلك بعد أن أوصى ابنه محمد ميرزا في مشهد أن يجهّز حملة ضد هراة. ذهب الشاه إلى أصفهان ثلاث مرات لقمع تمردات في المحافظات الجنوبية والوسطى كان يُشتبه في تورط ابنه حسين علي ميرزا فارمان فارما (الحاكم على فارس) فيها، ومات هناك في زيارته الثالثة عام 1834م.

خلو عرش محمد شاه

نشب صراعٌ على الخلافة بعد موت فتح علي شاه، ففي أوائل عام 1834م كان قد سمّي محمد ميرزا وريثًا للعرش، وهو الابن الأكبر لعباس ميرزا الذي مات في السنة السابقة عن عمر يناهز الرابعة والأربعين، وكان هذا يتماشى إلى حدٍّ ما مع خطة آغا محمد خان الأصلية بوجوب تمرير الحكم على عائلة عباس ميرزا الذي كانت أمه وزوجته من الديفيلو، وفي ذلك تقدير لإسهامات عباس ميرزا وفي الوقت نفسه عملًا باتفاقية تركمانجاي. مع ذلك فقد أدى موت فتح علي شاه إلى ثورة علي شاه ظل السلطان، عم محمد وحاكم طهران الذي اقترح عليه أن يقسم الدولة بينهما لكنه استسلم بعد حملة ابن أخيه الناجحة من تبريز بمساندة المبعوثين البريطانيين والروس. في الوقت نفسه أعلن حسين علي ميرزا فرمان فارما (الابن الأكبر لفتح علي شاه والحاكم على خراسان والذي كان يتطلع إلى العرش) نفسه شاهًا بمساندة شقيقه حسن علي ميرزا شجاع السلطنة الحاكم العام على أصفهان، لكنهما هُزما في الحرب الأهلية التي وقعت بعد ذلك. أما الأول فسرعان ما مات (وربما قتل) في الأسر، وأما الآخر فسُملت عيناه مع عمّ الشاه خسرو ميرزا الذي زُج به في سجن قلعة أردبيل مع جميع المتمردين الآخرين. وإلى جانب هذا فإن مجرد انتشار الخبر عن موت الشاه (بعد نقل جثمانه من أصفهان إلى قم) قاد إلى تمردات خطيرة، أضعفها هزّ المناطق الغربية لبعض الوقت.

بعد موت الشـاه أدى الوزيـر الكفؤ (وإن لم يكـن محبوبًا) قائم مقـام دورًا كبيرًا في إخماد هذه «الفتن»، بيد أن محمد شـاه سـرعان ما شـعر بالخطر من قوة هذا الوزير فأمر بقتله رغـم أنـه كان حاكمًا يتمتـع باللطف والحلـم، ميالًا إلـى التصوّف. وثمة أسـطورة مروّعة تقول بأن الشـاه أمر بشـنق الوزيـر، ذلك أنهما قبـل خلافة محمد أقسـما على أن «لا يسـفك أحدهما دم الآخر». وتعود أهمية هذه الحكايـة أولًا إلى الحاجة إلى مثل هذا القسـم، وثانيًا إلى سـهولة الحنث به، رغم أنه في هـذه الحالة تحديدًا تـم الالتزام بظاهر القسـم. هذا وقد كان لمرشـد الشـاه وناصحه حاجي ميرزا أغاسـي وزوجته ملك جهان خانم دور فاعل في سقوط الوزير.

أما السـنوات الأربـع عشـرة التي حكـم فيها محمد شـاه فتـكاد توصف بأنهـا فترة خلو عـرش، إذ كانت فترة متقلبة فيما يتعلق بالدسـائس الداخلية فـي القصر، والعلاقات الخارجيـة والفوضى فـي المحافظـات، في حيـن كانت هادئة فيمـا عدا ذلـك. هذا وقد حدث تحـول في العلاقـات الخارجية وصل إلـى ازديـاد الاعتماد على روسـيا بدلًا من بريطانيا، ذلـك أنّ الأراضي الإيرانيـة التي كانت تريدها روسـيا قد أخذتهـا، في حين إن بريطانيـا كانت مصرة على إيقاف الطموحات التوسـعية الإيرانية فـي الأراضي الأفغانية. شـجعت روسـيا إيران على التوصل إلى اتفاقية مع كابول وقندهار والتأكيد على سيادتها علـى هراة، أما الحصار الذي فرضه محمد شـاه علـى هراة عام 1837م فتـم التراجع عنه في السـنة التالية نظـرًا للضغـوط البريطانيـة. وكان مبعوثـو الإمبراطوريتيـن ضالعين في الدسائس التي تتم داخل قصر الشاه، بما في ذلك تدخلهم في مسألة الخلافة.

كان ناصر الديـن ميرزا (الابن الأكبر للشـاه من زوجتـه الأولى من قبيلـة القويونلو ملك جهـان خانم التي لقبت لاحقًا مهد عُليا) ولي العهـد والحاكم العام على أذربيجان، أما شـقيقا الشـاه قهرمان ميرزا (مات 1839م) وبهمـن ميرزا (مـات 1884م في المنفى) فكانـا هما المفضّلين لدى المبعوثيـن الإمبرياليين كوصيين على العـرش وربما خليفتين في حالـة موت الشـاه. تقـرّب حاجـي ميرزا أغاسـي الـذي خلف قائـم مقام إلـى الابن المفضل للشـاه عباس ميرزا، وهو الولد الصغير الذي سمّاه الشـاه على اسم أبيه وأعطاه لقب الأمير الوصي على العرش. ولأنّ حاجي ميرزا أغاسـي كان كبيـر الوزراء فلقد كان محتومًـا ألا يكون محبوبًا، لكنّ أكثر مـن كان يذمّه في البلاط هم ملـك جهان خانم التي كانـت مهتمة بأمر خلافـة ابنها، والله يار خـان آصف الدولـة الزعيم الديفيلو وعم الشـاه

الـذي كان ذات يوم كبيـر الوزراء وما يزال يتطلـع إلى ذلك المنصـب. وكان الله يار خان الحاكم العام على خراسـان وكان ضيق الصدر شـديد الازدراء لرعيته ممـا أدى إلى نفيه إلى العتبـات حيث بقي هناك ولـم يعد. ولقد ثار ابنه حسـن خان سـالار لاحقًا قبل موت الشاه، بيد أن أمير كبير أخمد ثورته (انظر ما سبق والفصل السابع).

من جهةٍ أخرى كان العلماء في عهد محمد شاه قد حصلوا على درجة كبيرة من السلطة المستقلة، ولكن لحسن علاقة فتح علي شاه بهم لم يؤد ذلك إلى توتر مستمر بين العلماء والدولة. كما كان محمد شاه متأثرًا جدًّا بمعتقداته الصوفية القوية ووفائه إلى معلمه وكبير وزرائه حاجي ميرزا أغاسي الذي كان بدوره صوفيًا، وقد كان تصوفهما شكلًا راسخًا من التصوف الديني الإسلامي، لذا لم يكن هناك بدّ من انتقال رعاية الدولة من العلماء وحوزاتهم إلى الصوفيين وخوانقهم(*)، وكان هذا عاملًا كبيرًا في برود العلاقة بين العلماء والدولة. وهكذا ففي حين كان العلماء يتحفظون على عباس ميرزا بسبب تأثره بالثقافة الأوروبية بدؤوا ينتقدون ابنه الذي كان ورعًا لكنه صوفي. ومما أثر أيضًا على موقف العلماء هو ازدياد النفور الشعبي من الوزير حاجي ميرزا أغاسي.

في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ظهر أقوى وأطول مثال على النزاع بين العلماء والدولة، وتجسّد في مواقف المجتهد الثري والقوي السيد محمد باقر شفتي في أصفهان. أصبح شفتي حاكمًا فعليًا للمحافظة يديرها بمساعدة مجموعة من الهمج، وكان هذا مثالًا ساطعًا على الفوضى في وسط الحكم المستبد. لم يفلح ذهاب الشاه إلى أصفهان في تغيير الوضع، وبعد عودته ازدادت قوة السيد شفتي واستقلاله، ولـم تضعف إلا بتعيين منوشهر خان معتمد الدولة (المعروف باسم گرجي)، وهو خصيّ أرمني قوي استطاع في عام 1834م أن يخمد تمرد فرمان فارما وأخيه بقسوة بالغة. جدير بالذكر أنّ السيد شفتي تُرِك في حال سبيله، مما يدلل على المكانة الكبيرة التي حظي بها العلماء في الدولة.

كما شهد عهد محمد شـاه صعود الحركة البابية، وكان الشـيخ أحمد الأحسائي هو مؤسـس العقيدة والمذهب الذي أصبح معروفًا لاحقًا بـ[المذهب]الشـيخي، ولقد ذهب إلـى أنّه رغـم غيبة الإمـام المهـدي واختفائه عن العالـم الماديّ فـإن روحه كانـت دائمًا حاضرة في شـخص حي. وهذا بالضبط مـا ادعاه لنفسـه بعد قرون لاحقة السـيد محمد

(*) جمع «خانقاه» وهي كلمة معرّبة تعني المكان الذي يتعبد فيه الصوفية، (المترجم).

مشعشع مؤسس السلالة المشعشعية في خوزستان. وقال الأحسائي إنه إلى جانب الدور الـذي يقوم به المجتهـدون في النيابة عـن الإمام المهـدي، فيمكن أن تكون هنـاك «نيابة خاصة» أو «باب» بينه وبين الشيعة. وبعد الشيخ الأحسـائي خلفه السـيد كاظم الرشتي الذي قدّم أفكارًا شبيهة.

بعد موت السيد كاظم الرشتي انقسمت الحركة الشيخية إلى ثلاث حركات، أما الحركة الأولى «الكريم خانية» فقد أنشأها كريم خان كرماني الخان القاجاري (ليس من السـلالة الملكية) من أتباع السيد كاظم، في حين أسس ميرزا شفيع التبريزي حركة أخرى احتفظت باسم الشيخية(*)، وأما الحركة الثالثة وهي البابية فأصبحت أشهر الحركات الثلاث، وانتهت بمواجهة مع العلماء ومع الدولة، ولقد أثمر تيارها الرئيس عن معتقد جديد بالكامل هو الحركة البهائية.

كانت تلك حركة السيد علي محمد الشيرازي (المعروف باسم الباب) حيث أعلن نفسه الوسيط بين الإمام الغائب والشيعة، وقال لاحقًا بأنه هو الإمام الغائب نفسه. ولقد سببت جاذبية الباب لدى أعداد كبيرة من الناس قلقًا للعلماء وللدولة، رغم أن الحركة حصلت أيضًا على تعاطف ونصرة من بعض العلماء، غالبًا من الدرجات الأدنى ولكن من بينهم قلة مجتهدون. في نهاية الأمر قُبض على الباب في شيراز ليتم نقله إلى طهران، ولكن منوشهر خان أبقى عليه وحماه في أصفهان حين وصل مقيدًا في الطريق إلى طهران. وبعد نحو ستة أشهر توفي منوشهر ونُقل الباب إلى طهران بطلب من علماء أصفهان وبأوامر من حاجي ميرزا أغاسي، ومن هناك تم إرساله إلى تبريز مركز حكم ناصر الدين ميرزا ولي العهد. وهناك (وفقًا للرسالة التي أرسلها الأمير إلى أبيه) استُجوب الباب أمام ثلاثة علماء تبريزيين وجُلِدَ بقسوة، ثم أُعدم لاحقًا عام 1850م في أعقاب الثورة البابية (انظر الفصل السابع).

لقـد كـان في موت المتصـوف الكسـول محمد شـاه، والسقـوط المحتوم لوزيره «الباهت»، وصعود الشاب المندفع ناصر الدين ميرزا مع مستشاره أمير كبير، بشارة بعصرٍ جديد يملؤه الأمل، غير أنّ هذه الآمال لم تلبث أن تبخرت.

(*) من ذرية ميرزا شفيع القائد الدستوري ثقة الإسلام التبريزي الذي شنقه الروس في تبريز عام 1911م أو 1912م في أعقاب سقوط المجلس الثاني (انظر الفصل الثامن)، وكان آخر قائد بارز للشيخيين في تبريز.

الفصل السابع

معضلة الإصلاح والتحديث

«كل النظام والتطور...في أوروبا...مردّه وجود القانون. لذا، فقد حسمنا أمرنا أيضًا بأن ننشئ قانونًا ونتصرف وفقًا لمقتضاه».

ناصر الدين شاه (1889م)

مات محمد شاه عام 1848م في وقتٍ مبكر من عهده، مما قذف بالبلاد إلى الفوضى من جديد. كان رئيس الوزراء غير المحبوب حاجي ميرزا أقاسي خائفًا على حياته، إذ فشل في الحفاظ على سلطته وهُزمت قواته، بيد أنه نفذ بجلده بعد أن مُنح خروجًا آمنًا إلى العتبات مع مصادرة ثروته الضخمة (وهو إجراء طبيعي مفروغ منه). وقُسّمت طهران بين مجموعةٍ من الوجهاء تدعمهم الملكة ملك جهان خانم من جهة، ومجموعة أخرى تعارضهم من جهةٍ أخرى، واتخذ كل جانب من نفسه مجلسًا حاكمًا، إلا أنّ وصول ولي العهد ناصر الدين ميرزا من تبريز وضع حدًّا لهذا الوضع الملتبس.

هذا التحرّك الناجح لناصر الدين ميرزا من تبريز بترتيب من وزيره القدير ميرزا تقي خان أمير نظام (والذي لُقب لاحقًا بأمير كبير) بمساندة المبعوثين الروس والبريطانيين، يعيد إلى الأذهان تحرّك أبيه الذي قاده قائم مقام قبل أربعة عشر عامًا، إذ أنهى الفوضى في طهران ودشّن عهدًا طويلًا حافلًا للشاه الجديد. ولولا تدخّل أمير نظام والمبعوثين الأجانب لكانت قد سُملت عينا عباس ميرزا الأخ غير الشقيق للشاه (ويبلغ تسع سنوات من العمر)، غير أنّ ذلك لم يمنع من نهب منزله وأملاكه.

ناصر الدين شاه: المرحلة الأولى (1848 - 1858م)

كان أمير كبير هو الذي يحكم البلاد باسم الشاه بين عامي 1848م و1852م (بصفته

الوزير نظام ثم أمير نظام)، إذ كان الشاه ما يزال صغيرًا وذكيًا وخجولًا إلى حدٍّ ما ومفعمًا بالأمل، لكنه مع الوقت استحال فارغًا باحثًا عن اللذة وإن كان بقي لديه الأمل في أن يجعل الدولة أقوى مما هي عليه عن طريق الإصلاح الإداري والتحديث وإقامة المؤسسات. بيد أنه لاحقًا فقد الأمل في الإصلاح والتقدّم واعتزل إلى حياة الصيد والبحث عن لذة المال والنساء. من ناحية أخرى فقد كان قويًّا، ومتسلطًا ومحترمًا لنفسه في داخل البلاد وخارجها، واستطاع أن يدير البلاد بطريقة لم يكن ليقدر عليها أبوه ولا ابنه لو أنهما استلما السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لو أنّ ناصر الدين شاه جاء في فترةٍ أخرى لربما كان سيستحق لقب «الحاكم العادل» بالمعنى الإيراني التقليدي، لكنّ الفترة التي جاء فيها قطعًا لم تكن فترة خير لإيران.

أما أمير كبير فكان إداريًّا وعسكريًّا بارزًا، ويمكن تشبيهه في بعض الجوانب برضا خان في القرن العشرين، إلا أنه كان رفيع التعليم وذا تفكير أرحب، وكان أيضًا يعاني من غياب الدعم الكبير اللازم للتحديث وبناء الدولة. لذا فقد اعتمد على قدراته الشخصية وحُسن علاقته بالشاه، في حين كان يصنع أعداء أقوياء له بين النخبة السياسية والعلماء وقطاعات كبيرة من الشعب. وهذا الاعتماد على الشاه كمصدر وحيد للقوة يشبه ما فعله عبد الحسين تيمورتاش مع رضا شاه، لذا فحين انقلب عليه رضا شاه لم يجد من ينصره (انظر الفصل التاسع). ولمّا كان أمير كبير هو الرجل الأقوى في البلد، فلم يكن غريبًا أن انصبّت عليه الشحناء المعتادة من المجتمع للدولة في إيران، رغم أنه اكتسب شعبية ومجدًا هائلًا بعد سقوطه (وهذه خصيصة من خصائص المجتمع الإيراني).

كان أمير كبير ابنًا لكبير الطباخين عند ميرزا عيسى (قائم مقام الأول)، واستطاع في طفولته أن يجذب اهتمام سيّده، فتربى على عينه حتى أصبح مسؤولًا عن بلاط ولي العهد في تبريز. برز لأول مرة في المشهد العام حين أصبح مبعوثًا في المفاوضات الطويلة بين إيران والدولة العثمانية حول النزاعات الحدودية، والتي انتهت إلى معاهدة أرضروم. وحين اعتلى ناصر الدين شاه العرش كان أمير كبير قد حاز على كل ثقته ووفائه، وأصبح أتابكه وكبير وزرائه ومسؤولًا عن الإدارة المدنية والعسكرية.

أما الرؤية التي كان يسير بها أمير كبير (حسب ما يمكن استنطاقه من أفعاله) فهي إخماد الثورات والتمردات القائمة أو المحتملة بقبضةٍ من حديد، ومَركَزَةُ الدولة أفقيًا

وعموديًا، أي على امتداد الدولة وفي مركزها كذلك[1]. ومع حلول عام 1850م لم يكتفِ أمير كبير بإخماد تمرد الزعيم القاجاري الديفيلو حسن خان سالار في خراسان وإعدامه مع أخيه (رغم الوعد بالعفو إن استسلم)[2]، بل قمَع بقوة شديدة ثورة أنصار الباب في مازندران وزنجان وفارس[3]. كما شرع في تخفيض السلطات المستقلة، سواء أكانت لدى الأعيان في المحافظات أم العلماء أم النبلاء أم الوجهاء والمسؤولين. ومع مرور الوقت تحلّقت هذه الفئة الأخيرة - خاصة أقا خان نوري وحاجي علي فراش - باشي (حاجب الدولة) - حول والدة الشاه التي أصبحت تلقب باسم «مهد عليا»، والتي قادت حملت مُهلِكة على أمير كبير رغم أنه متزوج من ابنتها الصغيرة عزّة الدولة. ووفقًا لأسطورة كرّرها بصفتها حقيقة مخبر السلطنة مهدي قلي هدايت، فإن أمير كبير كان أيضًا يحاول أن يدفع الشاه إلى التخلص من والدته بحادث مصطنع[4]. وتقول أسطورة أخرى بأنه لمّا قرّر أمير كبير أن يمنع اللجوء التقليدي المسمى «بَسْت»(*) عن أولئك الذين كانت حياتهم مهددة (في العادة مسؤولون مغضوب عليهم)، فقد نُصح بأن يترك ملجأ واحدًا على الأقل يمكنه اللجوء إليه يومًا ما.

حاول أمير كبير الاستمرار في الإصلاحات العسكرية التي بدأها عباس ميرزا بحيويةٍ وكثافة أكبر، وإلى جانب التصديق على أسلوب التجنيد القَبَلي، فقد استحدث نظام «بنيچه» (الكوتا)، بمعنى أنّ على كل مقاطعة أن تساهم في التجنيد العسكري. هذا وقد عمل على التخطيط لدار الفنون (التي افتُتحت بعد سقوطه) على نهج كليات التعليم العالي الفرنسية، بوجود أساتذة أوروبيين (كثير منهم نمساويون) يدرّسون العلوم العسكرية والصحية وغيرها، إلى جانب اللغات الحديثة. ولم يتبيّن أثر الإصلاحات التي أحدثها أمير كبير إلا على المدى القصير وفي وجوده في السلطة، إذ لم يكن لها

---

(1) للاستزادة، انظر: فريدون آدميت، أمير كبير وإيران، انتشارات خوارزمي، تهران، 1969.

(2) مدخل عن حسن خان سالار في المرجع التالي: مهدى بامداد، شرح حال رجال إيران در قرن 12 و13 و14 هجري، ج 1، زوار، تهران، 1992، ص 327 - 329.

(3) للاستزادة انظر: **Abbas Amanat, Renewal and Reconstruction: The Making of the Babi Movement in Iran, 1844 - 1850, Kalimat Press, Los Angeles, CA, 2005.**

(4) مهدى قلى هدايت (مخبر السلطنه)، خاطرات وخطرات، زوار، تهران، 1984، ص 56 - 57.

(*) بَسْتْ في الثقافة الإيرانية هو اتخاذ مكان ما (حَرَم، مزار، مكان مقدس) كملجأ، بحيث لا يجوز التعدّي على حُرمة المكان وملاحقة اللاجئين فيه، (المترجم).

أن تُحدث أثرًا طويل الأجل ومتراكمًا في دولةٍ ومجتمع قصيري الأجل يحكمهما طابع استبدادي. هذا ولا يمكننا في الوقت الحالي أن نعرف ما إذا كان أمير كبير واعيًا بضرورة إصلاح الطبيعة المستبدة واستحداث حكومة قائمة على القانون، وبكل تأكيد لم تكن لديه فرصة لاتخاذ أية خطوات في هذا الاتجاه (رغم كونها مهمة أضخم وأهم بكثير من كل إصلاحاته مجتمعة) قبل أن يسقط ضحية دسيسة من دسائس البلاط في عام 1852م. مات أمير كبير وله قلة من الأصدقاء في الحكومة أو بين صفوف الشعب، وفي مرحلةٍ لاحقة بدأ نجمه بالصعود كبطلٍ أسطوري كان - كالعادة - ضحية لمؤامرة أجنبية.

بُعيد إسقاط أمير كبير وقتله، قامت مجموعة من البابيين في طهران بمحاولةٍ فاشلة لقتل الشاه، فجاء رد الفعل عنيفًا للغاية، وحسب وصف أحمد كسروي فإن طهران لم تشهد فظاعة كتلك من قبل. عُهد بعشرات من القياديين والنشطاء البابيين إلى مجموعات قتلتهم بأساليب وحشية، كإحداث خروق في أجسادهم وحشوها بشموع مضيئة (شمع آجين)[1]. وتبع ذلك عمليات نفي لقياديين ونشطاء بابيين إلى الأراضي العثمانية حيث قاد نزاعٌ بين القياديَيْن الأخوَين ميرزا حسين علي بهاء الله وميرزا يحيى صبح الأزل إلى شقاق وافتراق بينهما، فأسّس البهائيون ديانة جديدة كليًّا، وأصبحوا هم التيار الرئيس، وظلّ الأزليون مجرّد أقلية ناصرت الثورة الدستورية وتضاءلت حتى فقدت أهميتها في عشرينيات القرن العشرين.

استمر التنافس بين روسيا وبريطانيا واستمر تدخلهما في الشؤون الإيرانية (الذي كان أمير كبير ينوي كبحه) وتكثف مع مرور القرن، ولم يكتفوا بالمطالبة والحصول على العديد من الامتيازات التجارية، بل انخرطوا على الدوام في لعبة شطرنج سياسية، خاصة فيما يتعلق بتعيين كبار المسؤولين، ومحاولة الحصول على تعاونهم، بل إنّ التدخلات الإمبريالية في شؤون الدولة وصلت أحيانًا إلى ما يخص البلاط والحريم. وقرب نهاية القرن التاسع عشر كانت كل قرارات الدولة المهمة تقريبًا تنتظر الإقرار من واحدةٍ من تلكما القوتين العظميين على الأقل، وفي بعض الأحيان يتم التراجع عن قرارٍ بضغط روسي أو بريطاني بعد أن أقرّته إحدى الدولتين. ومن الواضح أنّ هذا التنافس قد أنقذ إيران من الاستعمار المباشر من إحدى الدولتين، لكنه من جهةٍ أخرى حرمها من أن تكون دولة مستقلة استقلالًا كاملًا.

(1) أحمد كسروى، بهائيگرى شيعيگرى صوفيگرى، تحرير: على رضا ثمرى، نشر نيما، ألمانيا، 2003.

غير أنّ التأثير البريطاني والروسي كان له نتيجة إيجابية واحدة على الأقل، وهي تخفيف بعض ملامح الحكم الاستبدادي، فمثلًا لولا دعمهم لكانت خلافة محمد شاه ستشهد نزاعات وفوضى عارمة، ولكانت خلافة ناصر الدين شاه أقل سلاسة مما كانت. كما أنّ احتجاجهم الشديد على قتل أمير كبير (والذي وصفه وزير الخارجية البريطاني كفعل غير متحضر)[1] أحدث تأثيرًا في إيقاف الشاه عن قتل النبلاء وكبار المسؤولين، رغم أنّ هذا التأثير لم يمتد للمحافظة على الأملاك من المصادرة.

ولنا هنا أن نورد حالة عباس ميرزا أخي الشاه الذي يبلغ من العمر ثلاثة عشر عامًا، فكما ذكرنا آنفًا كانت ستُسمل عيناه لولا تدخل أمير كبير والمبعوثين الأجانب، لكنّ الشاه الآن يفكر في قتله خوفًا من أن يصبح مركزًا للتحريض من بعض المتمردين غير المعروفين. في الأوضاع الطبيعية كان سينفذ ما في رأسه دون تردد، لكنه شعر الآن بضرورة جسّ النبض من المبعوثين البريطاني والروسي كي يستبق اعتراضهما على الحادثة بعد وقوعها. وهكذا فقد أوعز إلى ميرزا آقا خان نوري رئيس وزرائه أن يجسّ نبضهما، فأجاباه بأنه لا ينبغي للشاه أن يقتل الصبي أو يسمل عينيه دون جرم ثابت. وفي جوابه على الوزير البريطاني لم يفعل نوري شيئًا سوى أن كشف عن المنطق القائم خلف هذا التصرف في ظلّ الحكم الاستبدادي؛ إذ إنّ من يتحرك أسرع يكسب الجولة، ويعود ذلك إلى أنّ الشرعية والخلافة لم تترسخا بقانون أو تقليد متجذر. كتب نوري لاحقًا بأنه أبلغ الشاه بردّ الوزير البريطاني، وأقرّ الشاه بأنّ الوزير كان حسن النية، ولكنه أضاف:

> ينبغي لمعاليكم الانتباه إلى بعض العادات الإيرانية الخاصة، وإدراك أنّ الأشياء التي تدور في دماغ معاليكم لا تنجح في إيران، ولا يمكن للمرء أن يكون محصنًا ضد النوايا الخبيثة للمحرضين والمتمردين. في حال أراد قادة الدولة الإيرانية التصرف على أساس العدل كي يحافظوا على النظام والأمان للشعب كافة، **فإنه لا خيار أمامهم حيال أدنى فكرة أو خيال أو افتراض لتمرّد - أيًا ما كان مصدره - سوى أن يحاولوا إخماده فورًا دون تردد لحظة واحدة**[2].

(1) للاستزادة انظر: آدميت، أمير كبير وإيران.

(2) عبد الحسين نوائي (محرر)، شرح حال عباس ميرزا ملك آراء، الطبعة الثانية، انتشارات بابك، تهران، 1982. ونُشرت الرسالة من الأرشيف الإيراني في مقدمة الكتاب بقلم عباس إقبال أشتياني. انظر الصفحات 29 - 33. الخط البارز إضافة من المؤلف.

وفي النهاية نُفي الصبيّ إلى العراق العثمانية[1].

وبدءًا من ذلك الحين أصبح الرأي الأوروبي عاملًا مهمًا لاتخاذ القرارات، فعلى سبيل المثال حين قام ركن الدولة الحاكم العام على فارس بعد عقود بضرب قوام الملك - وهو واحد من أقوى أعيان فارس ونبلائها - وزجّه في السجن، طلب من الشاه أن «يبيع» قوام الملك له مقابل مبلغ من المال، ووفقًا لاعتماد السلطنة وزير المنشورات والسكرتير الخاص للشاه فإنّ جزءًا من السبب في عدم «شراء الشاه لقوام» يعود إلى احتمال أن يكون للأوروبيين رأي مخالف:

بعد دخول شيراز، كان ركن الدولة قد ضربه [أي قوام الملك] وسَجَنه، ثم كتب رسالة إلى طهران يقول فيها إنه مستعد لدفع مئة ألف تومان للشاه وثلاثين ألفًا إلى أمين السلطان [كبير الوزراء] لشراء قوام الملك، أي أن تكون حياة قوام الملك وأملاكه تحت تصرفه، ولكنه لم يتمكن من شرائه، إذ إنه كان ابن أخ سحاب - ديوان، كما أنّه لم يكن عهد فتح علي شاه الذي يمكن فيه بيع وشراء الأعيان والوجهاء. لو حدث ذلك لأحدث الأوروبيون ضجة كبيرة، وهكذا لم ينجح في مسعاه...[2]

هذه الإشارة الواردة في الاقتباس أعلاه حول بيع الوجهاء في عهد فتح علي شاه ليست من قبيل الزور والبهتان، إذ نجد في مذكرات أمين الدولة ما يلي:

كان [فتح علي] شاه معتادًا حتى على بيع مسؤولي القصر ووجهاء الدولة لبعضهم البعض...[إذ] كما يكرر المتملقون الإيرانيون، فإنّ حياة الناس وممتلكاتهم كانت أملاكًا تحت تصرف الشاهنشاه[3].

ولقد أوضحنا في الفصل الرابع أنّ هناك سوابق لبيع الوجهاء بعضهم البعض مقابل المال في التاريخ الإيراني.

كان ميرزا أقا خان نوري الذي حلّ محل أمير كبير مسؤولًا كبيرًا تحت إمرة محمد

---

(1) للاستزادة انظر المدخل المكتوب عن عباس ميرزا في المرجع التالي: بامداد، شرح حال رجال إيران، ج 2، ص222 - 227.

(2) إيرج أفشار (محرر)، روزنامه خاطرات اعتماد السلطنه، أمير كبير، تهران، 1980، ص 821. وكذلك: بامداد، شرح حال رجال إيران، ج 3، ص 403.

(3) حافظ فرمانفرمائيان (محرر)، خاطرات سياسى ميرزا على خان أمين الدوله، أمير كبير، تهران، 1991، ص 6.

شاه، بيد أنّ حاجي ميرزا أقاسي ضربه ونفاه إلى خراسان، قبل أن يعود من جديد إلى طهران بعد سقوط أقاسي. بقي طويلًا في منصبه، وكان مثل المسؤولين الآخرين «العبد المأمور» يتماهى مع رغبات الشاه، لكنه عند سقوطه في عام 1858م كاد أن يفقد حياته لولا حذر الشاه من أن يكون للأوروبيين رأي مخالف، غير أنه فقد جميع أملاكه ونُفي إلى الصحراء الكبيرة ولم يُسمح له بالرحيل منها إلا في نهاية حياته إلى قم، والتي كانت في ذلك الوقت مجرد بلدة صحراوية بها ضريح مقدس. وذات مرة بعث رسالة إلى الشاه قال فيها: «إن كنتَ جزّارًا اقتُلني، وإن كنتَ تاجر [عبيد] بِعني، وإن كنتَ حاكمًا فاعفُ عني»، بيد أنّ التماسه هذا لم يجد نفعًا.

وعلى خلاف أمير كبير مارس ميرزا أقا خان «السياسة» الإيرانية الطبيعية، أي بذل الجهد للبقاء على قيد الحياة وعلى رأس السلطة، كما أنه وضع نفسه بوضوح تحت الحماية البريطانية كتأمين لحياته على الأقل، لكنه كان يجيد التغيّر مع الرياح الداخلية والخارجية، مثله مثل آخر رئيس وزراء للشاه أمين السلطان في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر وحتى بعد ذلك إلى أن اغتاله الدستوريون اليساريون عام 1907م. فمثلًا، رغم اعتماد أقا خان على البريطانيين إلا أنه بقي على رأس عمله أثناء احتلال هراة، وهو تصرف أقرّه الروس وعارضه البريطانيون بشدة. وبالطريقة نفسها، فإنه في حين كان مدينًا بمنصبه لوالدة الشاه، إلا أنه تماهى مع الشاه ضد رغبتها حين هام الشاه بهوى (جيران) الفلّاحة الفارسية الجميلة الذكية ورفع قدرها فوق جميع نساء الحريم بمن فيهنّ والدته، وعيّن ابنها (أمير قاسم خان) وليًّا للعهد. بيد أنّ ذلك لم يعد عليه بنفع في النهاية، إذ سرعان ما تُوفي أمير قاسم وأمه جيران، تاركَين الفرصة لوالدة الشاه وأصحاب الدسائس ليقصقصوا جناحَي أقا خان[1]. كانت تلك حكاية مألوفة في «السياسة» الإيرانية حول الحياة في قمة مجتمعٍ قصير الأجل.

هذا وتُضاف إلى الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى سقوط ميرزا أقا خان خسارة هراة في عام 1857م. كان الشاه راغبًا في مواصلة دعوى إيران المستمرة بالسيادة على هراة وتحقيق نصر بطولي أثناء ذلك، ونجحت حملته العسكرية في إسقاط هراة، إلا أنّ

(1) للاستزادة انظر: Abbas Amanat, Pivot of the Universe: Nasir al - Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy, 1831 - 1896, I.B. Tauris, London, 1997.

البريطانيين شعروا بالخطر لاعتقادهم بأن ذلك سوف يفتح (أو قد يفتح) الباب للروس للعبور إلى الهند باعتبار أنّ موقع هراة الاستراتيجي هو فعليًا الممر الوحيد لجيش كبير يعبر الأراضي الأفغانية إلى شبه القارة الهندية. وهكذا أنزل البريطانيون قواتهم في جنوب إيران لإرغام الشاه على الانسحاب من هراة، فانسحبت القوات الإيرانية، ثم في معاهدة السلام التي تفاوض عليها فروخ خان أمين الدولة كاشي في باريس عبر مكاتب نابليون الثالث تنازلت إيران عن هراة وعن بقية الأراضي الأفغانية، وهذا هو أصل الاعتراف الدولي بدولة أفغانستان الحديثة[1].

المرحلة الثانية (1858 - 1873م)

شكّلت حملة هراة إذن فشلًا ذريعًا لناصر الدين شاه، يذكّر بالإذلال الذي تعرض له جده وجده الأكبر في الحربين اللتين خاضتهما إيران مع الروس، ثم إجبار والده على رفع الحصار عن هراة قبل عشرين سنة. لم تفشل فقط هذه الحملة في تحويله إلى بطل كما كان يتمنى، بل قادت إلى نهاية مطالبة إيران بالسيادة على أرض كانت جزءًا من الإمبراطورية الإيرانية قبل فترة ليست بالبعيدة. ولم يكن الفشل نتيجة لحرب داخلية تقليدية، وإنما لتعارض مع رغبات قوةٍ حديثة على بعد آلاف الأميال وليس ثمة أمل في التصدي لها رغم عشرات السنين من الإجراءات الاعتباطية التي اتخذتها إيران في التحديث التقاني والعسكري.

ولقد بات واضحًا أنّ المحاولات الجزئية للحصول على التقانة والعلوم الأوروبية لم تكن مفيدة، وتبدّى ذلك في سقوط أمير كبير وإعدامه في طرفة عين عام 1851م، وهو سقوط لرجلٍ كان يتحول سريعًا إلى أسطورة، فهو أقوى رئيس وزراء وقائد عسكري شهدته البلادُ لعقود من الزمن، وهو مؤسس كليةٍ حديثة، وهو الذي استطاع أن يوحّد أكثر عقول البلاد ذكاء وتقدمّية في قضية واحدة، فلأول مرة في تاريخ إيران توصلوا إلى المشكلة الأقدم والأكثر جوهرية فيما يتعلق بالمجتمع والدولة، ألا وهي مشكلة الاستبداد، مما أوضح الفرق الذي يميّز بين إيران وأوروبا: في أوروبا كانت الحكومة المستندة إلى القانون والمجتمع الخاضع للنظام قاعدةً لا استثناء.

ملكم خان الشاب الذي اعتنق والده الأرمني الإسلام، وأمضى حوالي عشر

---

(1) للاستزادة انظر: **Abbas Amanat, Pivot of the Universe: Nasir al - Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy, 1831 - 1896**, I.B. Tauris, London, 1997.

سـنين يدرس في باريس، أصبح هو المنظّر الأكبر للحكومة الدسـتورية المسؤولة، ولقد تعـددت الآراء في وصفه ما بين مادح وقادح، إلا أنّه لا مجـال للاختلاف على أنّ أفكاره شكّلت التأثير الأقوى علـى عقول الإصلاحيـين من الطبقتين الوسـطى والعليـا. وفيما يتعلق بالتعليقات السلبية حول شـخصية ملكم، تعود بنا الذكرى إلى أبي الفضل البيهقي المؤرخ العظيم الـذي قال في معرض وصفه لأحـد الوزراء البارزين بأنه رغم كل شـيء فإن «التميز الفكري له مكانه الخاص».

في حوالي عام 1860م سلّم ملكم خان مقترحه الدستوري الطويل الشامل إلى ناصر الدين شاه (وفقًا لطلب الشاه كما يبدو) بُعيد سقوط الحصار على هراة واتفاقية السلام الناتجة عنه، والتي أظهرت ضعف إيران حيال أوروبا من جديد بعد الحروب مع روسيا. كان هذا المقترح أول مشروع دستور كُتب في التاريخ الإيراني، وأبرز ما يميزه هو التمييز الذي وضعه ملكم خان بين المَلَكية المطلقة والحكم الاستبدادي. يقول ملكم خان في البداية إنّ هناك نوعين من الدول المَلَكية، أولهما المَلكَية المُطلقة مثل الإمبراطورية الروسية والنمساوية، وثانيهما الملكية المعدلة مثل تلك القائمة في فرنسا وبريطانيا. بعد ذلك يفرّق بين نوعين من الملكية المطلقة، إذ هناك «الملكيات المطلقة المنظّمة» (أي الحكم المطلق مثل روسيا والنمسا)، و«الملكيات المطلقة غير المنظمة» ولا يقدّم أمثلة عليها، ولكن من الواضح أنه يقصد إيران. ثم قال بأنّ الملكية المعتدلة (أي تلك التي تكون فيها الحكومة ممثلة للشعب وتستند إلى القانون) غير مناسبة لإيران، أما الخيار المطلوب فهو الملكية المطلقة المنظّمة (أي تلك المرتكزة على القانون)، ملكية مُطلقة يضع الملك قانونها، وتقوم على تنفيذه والتقيد بأحكامه إدارة مسؤولة ومنضبطة ومنظّمة[1].

كان مشروعًا شديد الذكاء، مع الأخذ بالاعتبار أنّه كان يقدّم إصلاحًا دستوريًا من أعلى هرم السلطة وعلى يد حاكم مستبد. لقد فصل ملكم خان بين الحكومة المطلقة والحكم المستبد، معتبرًا أنّ الحكومة المطلقة في الواقع أقوى من الحكم الاستبدادي، بيد أنه حين تطرق للوظائف التشريعية والتنفيذية للدولة اقترح تشكيل مجلس تشريعي وآخر تنفيذي يفوّض الشاه سلطاته إليهما لغرض التشريع وإنفاذ القانون.

---

(1) ملكم خان، « كتابچه غيبي يا دفتر تنظيمات»، في: محمد محيط طباطبائي (محرر)، مجموعه آثار ميرزا ملكم خان، دانش، تهران، 1948، ص 2 ـ 52. انظر أيضًا مقالاته الأخرى في الكتاب نفسه.

بعد ذلك جاءت مسوّدة دستور شاملة تطلّبت أن يقوم المجلس التشريعي بتنظيم جميع القوانين الرسمية والدينية وتدوينها، ومنحت الوزراء استقلالية ومسؤولية، أما اللوائح الإدارية فينبغي أن تتماشى مع القانون، ولا يحق لأي سلطة القبض على أحد إلا بأمر القانون، ولا يمكن أخذ أي شيء من أي شخص إلا بسلطة القانون الذي ينظّم أيضًا طريقة جمع الضرائب. كما استطاع ملكم خان أن يمرّر في هذا الدستور قاعدة «حرية الفكر للشعب الإيراني». لقد كانت مسوّدة كبيرة ومفصّلة، والبنود غير الواردة هنا تنبع من هذه المبادئ والقواعد[1].

وكان بعلم الشاه أيضًا أن قام ملكم خان وبعض الرجال التقدميين المعروفين (ومنهم جلال الدين ميرزا ابن فتح علي شاه، الذي كان رائدًا للقومية الإيرانية الحديثة) بإنشاء «فراموشخانه» (بيت السّلوى) الذي شُيّد على نموذج المحافل الماسونية الأوروبية سواء فيما يتعلق باسمه أو في الهالة السرية التي تحيط به، رغم أنه لم يكن محفلًا ماسونيًا رسميًا كما يُشاع. كان بيت السلوى في الحقيقة عبارة عن أول جمعية حديثة للخطاب السياسي، وينبع تشبهها المقصود بالماسونية - رغم سطحيته - من الدور المهم الذي أدته الماسونية في الثورة الفرنسية والغموض الذي لفّها حتى في أوروبا، والذي وصل في إيران إلى درجةٍ لا تقل عن القوى السحرية.

وفي دولة طالما انشغلت بالشك والمؤامرة فيما يتعلق بشؤون الدولة، كان لا بد أن تفضي هذه التطورات إلى تنامي الإحساس بالخطر لدى العديد من الأشخاص النافذين في المجتمع، ومنهم بعض العلماء الدينيين، خاصة لو عرفنا أنّ هذه التطورات كانت لها «زركشات» مسيحية وأجنبية. وهكذا فقد هاجم المجتهد الطهراني الحاج ملا علي كاني في رسالة وجهها إلى الشاه أولئك الذين نشروا «المفهوم الخبيث للحرية»، مع الأخذ في الاعتبار أنّ لكلمة «آزادى [حرية]» دلالات مرتبطة بالفجور والفوضى، في مقابل كلمة «آزادگى» التي تتضمن دلالات الطمأنينة والنزعة للعالم الآخر. وربما كان الشاه نفسه قلقًا من خطر الأفكار الفاجرة التي تدور خلف ظهره، لكنّ الضغط الذي مارسه أعداء المنظمة السرية لا بدّ أنه أثّر في قرار الشاه بأن تحلّ هذه المنظمة نفسها. بل إنه

---

(1) نفسه، **Homa Katouzian, Europeam Liberalisms and Modern Concepts of Liberty in Iran, in Iranian History and Politics, the Dialictic of State and Society, paperback edn, Routledge, London and New York, 2007.**

تعدّى ذلك إلى إبعاد ملكم خان إلى السفارة الفارسية في اسطنبول، على الأرجح لتهدئة أعدائه. هناك انضمّ ملكم إلى زمرة الحاج ميرزا حسين خان مشير الدولة الذي سيقود لاحقًا الوزارة الإصلاحية الثانية للشاه بعد أمير كبير.

في الأثناء أدى دخول التلغراف إلى إيران (وهو التقدم التقاني الأكبر في القرن التاسع عشر) إلى زيادة قبضة الحكومة المركزية على المحافظات، إذ أصبح بالإمكان نقل المعلومات والأوامر بطريقة أسرع وأقل كلفة. كما تبيّن لاحقًا أنّ التلغراف يمكن أن يكون أيضًا أداة فاعلة في تنظيم الاحتجاج والثورة.

اتسم النظام الإداري في عهد ناصر الدين شاه باللامركزية كالسابق، لكنّ الشاه ظلّ صاحب الحكم والقرار النهائي، وكانت له صلاحية أن يفرض قرارات استبدادية تشمل البلاد من أولها لآخرها عبر المحافظين والمدققين الماليين والمسؤولين الآخرين. بيد أنّ ذلك لا يعني أنّ الشاه كان يستطيع فرض أي قرار يريده، إذ بالإضافة إلى المعوّقات المالية لم يكن بالإمكان التدخل في الشؤون الداخلية للقبائل المرتحلة، كما كانت هناك ثورات متقطعة بين فترة وأخرى في المحافظات، أما الثورات الكبيرة كتلك التي قادها الشيخ عبيدالله في كردستان فقد كانت حالة استثنائية.

استمر وضع الجيش في التدهور عدةً وعددًا وانضباطًا وقيادة، وكان من حسن الحظ أنّ إيران لم تمر بحرب كبيرة في هذه الفترة باستثناء الحرب في هراة والتي سرعان ما تنازلت إيران عنها للبريطانيين، ومحاولة تلقين التركمان اليُموت (Yomut) درسًا بجيش كبير، والتي باءت بالفشل. في وقت لاحق كانت القوة الوحيدة المنضبطة والفاعلة نسبيًّا هي لواء القوزاق الذي كان تحت إمرة الضباط الروس، والقوزاق الفرس كانوا هدية من القيصر الروسي إلى الشاه ليكونوا حراسًا شخصيين له، وذلك في زيارة الشاه الثانية إلى أوروبا عام 1878م، ومع الوقت أصبح هذا اللواء أداة للسياسة الروسية في إيران.

كانت هناك معوّقات أخرى لسلطة الشاه مثل الحاجة إلى كسب ودّ العلماء الدينيين، والسماح باللجوء التقليدي «بست» لأولئك الخائفين على حياتهم، أو القبول بتدخل بعض الوجهاء ذوي الحظوة لإنقاذ حياةِ شخص ما. وسوى ذلك كانت سلطة الشاه لا يقيدها أي قانون أو تقليد راسخ، كما هو الحال طوال التاريخ الإيراني.

كان مشير الدولة (سفير إيران لدى الدولة العثمانية) ابن خال الشاه، رغم أنّ جده

كان مساعدًا في حمام عام في قزوين. وإذ أُعجب مشير الدولة بالتطورات الأوروبية الحديثة و«التنظيمات» العثمانية (أي الإصلاحات الإدارية) فقد رغب في الترويج للإصلاح السياسي والتقاني في إيران. كان قد صحب الشاه في زيارته إلى العراق العثمانية، وأثار اهتمام الشاه بفكرة التقدم، كما أثار إعجابه بقدراته الشخصية. وحريّ بالذكر أنّه لم يتم تعيين رئيس للوزراء منذ سقوط ميرزا أقا خان نوري، وعُهد إلى كبير المسؤولين عن الإيرادات ميرزا يوسف خان مستوفي الممالك بمهام الإدارة. وفي عام 1871م جاءت الفرصة لاختبار نظريات ملكم الإصلاحية في شكل معتدل وبراجماتي لكنه لا يقل أهمية، وذلك حين وافق الشاه أخيرًا على تشكيل مجلس وزراء له صلاحيات محددة وله سلطات اتخاذ القرارات ومسؤوليات فردية وجمعية. وهكذا فقد تم تعيين مشير الدولة (الذي أصبح يلقب سپهسالار) رئيسًا للوزراء وقائدًا عامًّا للجيش، وهو الوحيد الذي جمع بين المنصبين في عهد ناصر الدين شاه إلى جانب أمير كبير. ومنذ توليه أول حكومة وزارية في إيران اتخذ ملكم خان كبير مستشاريه في الشؤون المتعلقة بالإصلاح الإداري والتطوير الاقتصادي.

ومن الدلالات المهمة أنّ هذا حدث بعد خسارة أخرى من الأراضي، فقد اعترف الإيرانيون عام 1869م بسيادة الروس على بعض الأراضي التركمانية التي طالما كانوا يطالبون بها. وحين قدّم سپهسالار البرنامج الإصلاحي بطلب من الشاه، كتب الشاه تحته:

> جناب الصدر الأعظم،
>
> أنقل إليك موافقتي على هذا التقرير المتعلق بمجلس الوزراء. على بركة الله ابدأ بالترتيبات اللازمة وقم بالتنفيذ في أقرب وقت، إذ إنّ أي تأخير سيسبب خسارة للدولة[1].

غير أنّ الأيام أثبتت بأنّ الشاه لم يكن متحمسًا بصدق لهذا الإصلاح الإداري، وبأنّ مناوئي الإصلاح (الذين كان العديد منهم يصدر عن دوافع شخصية وبعضهم عن مبدأ

---

(1) الاقتباس من: عبدالله مستوفى، شرح زندگانى من، يا، تاريخ اجتماعى وإدارى دوره قاجاريه، ج 1، زوار، تهران، 1981، ص 123. انظر أيضًا:

Homa Katouzian, State and Society in Iran: The Eclipse of the Qajars and the Emergence of the Pahlavis, I.B. Tauris, paperback edn., London and New York, 2006, p.27.

حقيقـي) كانوا فاعلين جدًّا في معارضتهـم كما كان عهدهم دائمًـا. كان العلماء الدينيون غير راضين، ليس فقط بسـبب خوفهـم من «الأوربَـة» ولكن أيضًا لأنهم كانـوا بطبيعتهم معارضين لوجـود إدارة مركزية قوية، مثلما عارضـوا إدارة أمير كبير في السـابق، ومثلما سـيعارضون أيضًـا الحكومـة التحديثية التي سـيقودها ميرزا علـي خان أميـن الدولة في بدايـات عهد مظفر الدين شـاه. كان العلماء يرون فـي مثل هذه الإدارة تهديدًا لسـلطتهم خاصـة إن كان وراءها دعمٌ أوروبـي خفيّ، مع الأخذ بعيـن الاعتبـار أنّ مجلس الوزراء كانت له أهداف تحديثية معلنة. وكان هناك آخرون في الحكومة وبين الوجهاء يشـعرون بالخطر مـن وجـود إدارة إصلاحيـة. إنـه باختصار وضـع نموذجـي معهود فـي التاريخ الإيراني أن تجتمع عناصـر متعددة (وأحيانًا متعارضة) لتحقيق هـدف معيّن، والذي كان في هذه الحالة إسقاط مشير الدولة وبرنامجه الإصلاحي.

كان مشـير الدولة يطمح في تنفيذ مشروعات استثمارية هامة بعيدة التأثير لاستغلال المعادن والفحم وبناء شـبكة قطارات لتأسـيس نظام مواصلات حديـث، مما يعني أيضًا حشـد القوى العاملـة المحلية غير المسـتغلة التـي كانت تضيع بسـبب التوظيـف الزائد عن الحاجة. وبمثل هذه المشـاريع الطموحة للغاية اسـتطاع مشـير الدولة أن يقنع الشـاه بمنح امتيازات للبارون يوليـوس دي رويتر (البريطاني من أصل ألماني، وهو رائد أعمال أوروبي كبيـر ومؤسـس وكالة الأنبـاء الشـهيرة)، كي يوفـر رأس المـال الـلازم والتقانة والمهارة اللازمة. ولقد أحدث إقرار هذا الامتياز عام 1872م ردود فعل حادة وعنيفة، إذ هاجم العلماء هذا القرار للأسـباب التي ذكرناها آنفًا، كما هاجمه أيضًا معارضو حكومة مشـير الدولة وكلٌّ من كان يتمتع بقوة وتأثير شَـعَرَ بأنه «خارج اللعبة». وقف الروس ضد المشـروع لأنه يمنح امتيازات بعيدة المدى للاستكشاف والاستفادة والبناء وإنشاء شبكة قطار إلى أحد الرعايا البريطانيين. لذا أراد مشير الدولة أن يحصل على دعم بريطانيا حتى يصـدّ به معارضة روسـيا، ولكن مـن الغريب أنّ الحكومـة البريطانية لم تبد أي اسـتعداد لذلك، وربما يعود جزء من السـبب إلـى أنّ بريطانيا لم ترد أن تثيـر حفيظة الروس حول مشروع لم تكن هي طرفًا فيه. ولمّا لم يكن هناك من طرف قوي يدعم المشروع فقد تبدد وسُحب الامتياز.

حريّ بالذكر أنّ مسألة امتياز رويتر ظلّت مثيرة للجدل حتى يومنا هذا، لدرجة أنّ الإمبريالي اللورد كورزون أعرب في تعليقه على الموضوع عن تفاجئه بمنح مثل هذه

الامتيازات الواسعة لشركةٍ أجنبية، رغم أنه من المستبعد أن يحمل وجهة النظر هذه لو أنّ حكومته البريطانية أيدت المشروع[1].

ولاحقًا كتب اعتماد السلطنة زاعمًا أن رويتر دفع رشوة سخيّة إلى مشير الدولة وملكم خان وبعض المسؤولين للحصول على هذا الامتياز[2]. ويبدو أن ملكم خان استلم عمولة ما، بيد أنه لا يوجد أي دليل على حصول مشير الدولة على أية أموال مقابل هذا الامتياز. وعلى أية حال فإن دفع العمولاتِ في مثل هذه المعاملات كان أمرًا طبيعيًا في ذلك الوقت، واستمرت هذه الممارسة حتى في القرن العشرين وإن بشكلٍ غير مُعلن.

وبالأخذ في الاعتبار الحملة القوية محليًا وعالميًا ضد امتياز رويتر، يبدو أنّ قَدَر حكومة مشير الدولة كان قد تحدد، إلا أنّ مشير الدولة وملكم خان لم يستسلما، ففي عام 1873م أقنعا الشاه الذي كان تتملكه الرغبة والفضول أن يقوم برحلته الأولى إلى أوروبا، على أمل أن يدفعه مشهد المجتمعات الحديثة إلى تعزيز قراره بإكمال المشوار الإصلاحي التحديثي، إلا أنّ كيد مشير الدولة ارتد عليه. ذهب الشاه فعلًا في رحلةٍ من روسيا إلى إنكلترا وأعجب كثيرًا بالتطورات الأوروبية الصناعية والاجتماعية، كما اندهش الأوروبيون كذلك من هذا الحاكم الذكي الشديد الثقة بنفسه رغم مظهره الذي يذكّر بالقرون الوسطى. رافقه مشير الدولة وحاشية كبيرة، ولكن ما إن عاد الشاه من رحلته حتى عزل مشير الدولة فور وصوله إلى رشت، ورغم كل آماله بالإصلاح القانوني إلا أنه اضطر إلى اللجوء إلى الإسطبلات خوفًا على حياته. مع ذلك فقد بيّن الشاه لاحقًا أن قراره كان بسبب ضغط من جميع الجهات. ومن العوامل المباشرة في عزل مشير الدولة الحملة التي قادتها ضده زوجة الشاه المفضلة أنيس الدولة، إذ كانت هي وبعض النسوة في الحريم في رفقة الشاه مبدئيًا، بيد أنّه مع صعوبة اصطحاب نساء يلبسن غطاء كاملًا في روسيا، وينعزلن تمامًا عن الرجال وعن المضيفين والمضيفات الرسميين، فقد تقرر إرجاعهن إلى طهران. لذا شعرت أنيس الدولة بخيبة أمل كبيرة وألقت باللائمة على مشير الدولة رغم أنه أنكر اقتراحه ذلك القرار[3].

---

(1) للاستزادة انظر: George Nathaniel Curzon, **Persia and the Persian Question**, Frank Cass, London, 1996.

(2) مقتبس من كتاب خابنامه، في: بامداد (محرر): شرح حال رجال إيران، ج 4، ص145.

(3) للاستزادة انظر: محمود فرهاد معتمد، تاريخ سياسى دوره صدارت ميرزا حسين خان مشير الدوله سپهسالار أعظم، علمى، تهران، 1946.

على أية حال كانت تلك نهاية الإصلاح الجاد من قمة الهرم، رغم أنّ الشاه عاد إلى موضوع الحكومة المستندة على القانون بعد زيارته الثالثة والأخيرة إلى أوروبا. في أثناء ذلك ألغي امتياز رويتر، ومُنح امتياز آخر لاحقًا للتعويض. تسلّم مشير الدولة مناصب أخرى، ثم انتهى به المطاف إلى تعيينه حاكمًا عامًّا على خراسان، ثم مات بُعيد ذلك وسرت إشاعة بأنّ الشاه قتله مسمومًا. وأيًّا ما كانت الحقيقة فقد صدّقها الناس لأنّ هذا كان مصير رؤساء الوزراء الذين يسقطون حتى زمن أمير كبير (ولم تكن معاملة ميرزا أقا خان أفضل من ذلك إلا بقليل)، خاصة وأنّه لم يعد بالإمكان قتل الوزراء المعزولين على نحو مكشوف خوفًا من ردود الفعل الأوروبية. أما استيلاء الشاه على أملاك مشير الدولة فكان أمرًا اعتياديًّا، ولا علاقة له بما يحمله من مشاعر تجاهه.

المرحلة الثالثة (1873 - 1896م)

هكذا انتهت المرحلة الثانية من حكم ناصر الدين شاه، أما العشرون عامًا التالية فجاهد فيها نفسه للحفاظ على سلطته في الداخل، مُديرًا علاقاته الخارجية بأفضل ما يستطيع ومستمرًّا في البحث عن مُتَع الصيد والنساء، إضافة إلى رحلتين أخريين إلى أوروبا، في عام 1878م و1889م. وفي أثناء ذلك كان ناصر الدين شاه يراقب انحدار الدولة بلا مبالاة، مما يعيد إلى الأذهان المقولة المنسوبة إلى الملك الفرنسي لويس الخامس عشر «أنا ومن بعدي الطوفان»، غير أنه ظلّ يتسلى بفكرة إنشاء حكومةٍ مرتكزة إلى قانون. بعد عودته من رحلته الأوروبية الأخيرة عاد إلى مسألة الحكومة التي تُدار بالقانون بدلًا من الأوامر، وكان يشارك الإصلاحيين رأيهم بأنّ هذا هو سرّ النجاح الأوروبي، فأمر بعض الأشخاص البارزين في الدولة بتشكيل مجلسٍ للدولة. وينقل عنه أخوه عباس ميرزا ملك آرا الذي كان حاضرًا في ذلك الاجتماع العقيم أنه قال:

> كلُّ النظام والتطور الذي لاحظناه في أوروبا في زيارتنا الأخيرة مردّه وجود القانون. وهكذا، فقد حسمنا أمرنا نحن أيضًا أن نضع قانونًا ونتصرف بموجبه[1].

وبعد تشكيل ما يشبه مجلسًا للدولة بعث أمين الدولة برسالةٍ إلى المجلس طالبًا المشورة فيما يتوجب عليه عمله «حتى يرضى الشعب وتنتظم شؤون الدولة»، وكان جوابهم بالإجماع هو أنّ الشاه «أكثر الناس حكمة» وإن أي تغيير لا بد أن يستند إلى

(1) نوائي (محرر)، شرح حال عباس ميرزا ملك آراء، ص 175.

«إرادته السامية»، فإن رأى أنّ الوضع الحالي على ما يرام فله أن أن يقرّه، وإلا فله أن يأمر بتغييره[1]. كانت السلطة ما تزال مستبدة، أي غير مقيّدة بأي نظام قانوني مستقل، إلا أنّ الحكومة كانت لامركزية وأصبح تدخّل الدولة في حياة الشعب محدودًا، كما أنّ الكثير من القرارات أصبحت تُتخذ بطريقة المفاوضة[2].

أما آخر الوزراء المهمّين فكان ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان الذي تقلّد منصب رئيس الوزراء وهو في سنّ السادسة والعشرين. كان الابن الأكبر لأقا إبراهيم أمين السلطان، وهو رجل شبه متعلم صعد من أصول متواضعة إلى منصب كبير موظفي الشؤون المنزلية في البلاط، وقد أسعفه ذكاؤه ودهاؤه لاكتساب تأثير كبير على الشاه وبالتالي على شؤون الحكومة. وكان صديقًا مقربًا للحاج محمد حسن أمين الضرب التاجر الكبير وخبير ضرب العملة، والذي اتُّهم بضخ عملات معدنية نحاسية إلى السوق مما أنقص من قيمة العملة وزاد من حجم التضخم[3]. كان ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان (الملقب لاحقًا بأتابك) ذكيًا متعلمًا استطاع أن يحصل على ثقة الشاه فاعتمد عليه كثيرًا في شؤون الإدارة والتعامل مع المبعوثين الأجانب.

ولمّا كان داهية و«ذا وجهين» (وهي صفات لازمة للنجاح في مجتمع استبدادي) فقد نجح نجاحًا باهرًا في استمالة شخصيات البلاط والوجهاء، كما برع في التعامل مع الروس والبريطانيين بأسلوب براجماتي يحقق له أهدافه. ولم يكن أمين السلطان عميلًا مأجورًا لروسيا أو بريطانيا أو كليهما كما قيل حينها وفي وقت لاحق، لكنه أتقن اللعبة السياسية فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية، تلك اللعبة التي تستلزم أن تكون دائمًا مع الطرف المناسب في الوقت المناسب، سواء أكان ذلك الطرف لندن أم بطرسبرغ أم طهران أم تبريز[4].

وقد يكون أكبر نجاح له في «لعبة البقاء» هذه حين بدّل موقفه قبل ثورة التبغ ليكون

(1) فرمانفرمائيان (محرر)، خاطرات سياسي ميرزا على خان أمين الدوله، ص86 ـ 88.

(2) للاستزادة انظر: Vanessa Martin, The Qajar Pact: Bargaining, Protest and the State in Nineteenth - Century Persia, I.B. Tauris, London, 2005.

(3) اقرأ سيرته في: Shirin Mahdavi, For God, Mammon and the Country: A Nineteenth - Century Persian Merchant, Hajj Mohammed Hasan Amin al - Zarb (1834 - 1898), Westview, Boulder, CO and Oxford, 1999.

(4) للاستزادة انظر المدخل المكتوب عنه في: بامداد، شرح حال رجال إيران، ج 2، ص 387 ـ 425.

في طرف روسيا بدلًا من بريطانيا. في ثمانينيات القرن التاسع عشر مُنحت العديد من الامتيازات التجارية إلى شركات روسية، وبريطانية بالذات، وفي عام 1888م فتح الشاه نهر قارون للملاحة وهو أمر كان يصب في فائدة بريطانيا لا روسيا. وفي العام التالي الذي زار فيه الشاه أوروبا للمرة الأخيرة استطاع البريطانيون الحصول منه على امتياز بنك فارس الملكي، وذلك للتعويض عن سحب امتياز رويتر. وهكذا فقد مُنح البنك الحق الحصري لإصدار العملات الورقية، إضافة إلى امتيازات واسعة لاستغلال المعادن، مما أثار حفيظة التجار والمضاربين الذين كانت لهم أنواع من العملات الخاصة بهم في دائرة محدودة. هذا وحصل الروس أيضًا على امتياز إنشاء بنك دسكونت الروسي.

بلغت سياسة منح الامتيازات ذروتها ثم هبوطها المفاجئ حين منح الشاه في عام 1890م امتيازًا لشركة تالبوت (Talbot) البريطانية يقضي باحتكارها إنتاج التبغ الإيراني وتصديره. وعلى الرغم من أنّ نطاق هذا الامتياز كان أضيق بكثير من امتياز رويتر، إلا أنه لم يكن له أثر فعلي في التنمية الاقتصادية، سوى حصول الشاه ووزرائه على بعض العمولات. وعلاوة على ذلك فقد كان امتياز رويتر يتضمن استثمارات في سكة الحديد والتعدين وغير ذلك مما لم يكن لرجال الأعمال المحليين دور فيها، في حين إنّ امتياز التبغ تعدّى على نشاط التجار الإيرانيين المشتغلين بإنتاج التبغ. وهكذا فقد عارض تجار التبغ هذا الامتياز، وانضمت إليهم نقابات تجار أخرى، كما عارضه الروس كذلك. وفي حركة الاحتجاج هذه تم استدراج علماء الدين بصفتهم «حماة لمصالح الشعب» وضربًا على وتر الخوف من الهيمنة الأوروبية المتزايدة، وهكذا فقد شجّع انضمامهم مجموعات حضرية أخرى على الاحتجاج.

كان التجار مستائين لأنّ في هذا الامتياز ضررًا على مصالح بعض زملائهم في صناعة التبغ، وعلى مصالحم كذلك إذ إنّ هذا الامتياز قد يفتح الباب أمام امتيازات في مجالات تجارية أخرى مربحة. لقد كان في مساس هذا الامتياز بالتجارة المحلية إنذارًا بالخطر، لذلك استجاب معظم العلماء لالتماس المحتجين، وبلغ الأمر أشدّه حين انتشرت فتوى من الحاج ميرزا حسن الشيرازي (المرجع الأعلى الذي كان يسكن في قرية سامراء الشيعية المقدسة في العراق) تعدّ استهلاك التبغ بمثابة شن حرب على الإمام الغائب:

منذ اليوم، فإن استهلاك التبغ وتدخين النارجيلة حرام، ويعادل شن الحرب ضد إمام الزمان.

كان هناك شك حتى في ذلك الوقت في ما إذا كانت الفتوى قد صدرت بالفعل عن الحاج الشيرازي، إلا أنّ أهميتها تنبع من أنها كانت متماشية مع رغبات الناس، وأنّ ذلك الشخص المقدّس قد نادى بها لاحقًا. واستجاب الناس بحماس كبير وقاطعوا التبغ، فكانت ضربة موجعة للشاه ورئيس وزرائه أمين السلطان تحديدًا. عند ذلك حاول الشاه أن ينقذ جزءًا من الاتفاق بعرض إلغاء الامتياز للتجارة الداخلية، لكن دون جدوى.

وحين بدأ الشاه بالتنازل كتب رسالته الأولى إلى الحاج ميرزا حسن أشتياني (المجتهد الكبير وقائد الحركة في طهران) قائلًا:

فيما يتعلق بمسألة التبغ، فلا أحد معصوم بين البشر، والمعرفة الكاملة حكر على شخص رسولنا المطهّر عليه الصلاة والسلام. هناك أوقات يتخذ فيها المرء قرارًا يندم عليه فيما بعد، وفي مسألة التبغ بالذات فكّرتُ في سحب الاحتكار المحلي... بحيث لا يمكن لهم [تالبوت] أن يتقدموا بشكوى ويطالبوا بتعويض ضخم، وفي الوقت نفسه يرتاح الشعب من الاحتكار الأوروبي للتجارة المحلية، والذي كان مضرًّا في الحقيقة. كنا على وشك أنّ نتخذ إجراءاتنا حين ظهرت فتوى ميرزا الشيرازي....في أصفهان ثم وصلت إلى طهران.... ألم يكن من الأفضل لو أنكم التمستم منا ـ بشكل فردي أو جماعي ـ سحب الاحتكار...دون تلك الضجة ومقاطعة النرجيلة ؟[1]

رغم ذلك أصرّ أشتياني وعامة الناس على إلغاء الامتياز برمّته، وبلغت الأزمة ذروتها حين سُفكت الدماء بعد المظاهرات الشعبية خارج المباني الملكية، وفي نهاية الأمر اضطر الشاه إلى إلغاء الاتفاقية بأكملها. ولم تقتصر خسارة الشاه على العمولات التي كان ينتظرها، بل اضطر إلى دفع خمسمئة ألف جنيه استرليني ضريبة للإلغاء، دفعها بنك فارس الملكي[2].

---

(1) نظام الإسلام كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان، تحرير: على أكبر سعيدى سيرجانى، ج 1، آگاه، تهران، 1983، ص 22 ـ 39.

(2) اقرأ عن تاريخ الحركة في: Nikki Keddie, Religion and Rebellion in Iran, the Tobacco Protest of 1891 - 1892, Frank Cass, London, 1966.

كان امتياز التبغ إضرارًا واضحًا بمصالح التجار الذين كانوا أكثر نشاطًا في الثورة من أية طبقة اجتماعية أخرى، إلا أنّ المسألة تعدّت نطاقهم المحدود ووفّرت بؤرة تتركز حولها جميع المجموعات المستاءة، سواء أكانت إصلاحية أم غير ذلك. ولقد ساند أغلب علماء الدين هذه القضية، مما أضفى عليها صبغة دينية بعض الشيء خاصة وأنها كانت ضد امتياز مقدّم لأجانب غير مسلمين.

كانت تلك حادثة غير مسبوقة في التاريخ الإيراني، إذ هي المرة الأولى التي يثور فيها الشعب سلميًا ولغرض واضح ومحدد، وهي المرة الأولى أيضًا التي تستسلم فيها الدولة المستبدة لرغبة الشعب دون الحاجة إلى استخدام العنف إما لقمع المطالب، أو للإطاحة بالسلطة. ربما كان ذلك هو أقرب تصرف سياسي في التاريخ الإيراني إلى السياسة الأوروبية. وبعد خمس عشرة سنة من ذلك اشتعلت الثورة الدستورية التي نجحت سلميًا في البداية، رغم أنّ التطورات اللاحقة أفضت إلى مواجهات عنيفة وحرب أهلية (انظر الفصل التاسع).

حاول الشاه وابنه الثالث كمران ميرزا حاكم طهران والأتابك أمين السلطان أن يوقفوا مدّ الثورة، لكنهم لم يفلحوا، ولئن كان التلغراف قد ساعد في دمج أجزاء البلاد ببعضها وتفعيل الحكومة المركزية، إلا أنه كان مفيدًا أيضًا في حشد المعارضة ضد الدولة. لقد كان الأمر عبارة عن مواجهة بين الشعب والدولة، وهي حالة مألوفة في التاريخ الإيراني، مع فارق أنّ الحملة هذه المرة كانت مدنية حضريّة لا عسكرية ومرتحلة، وكانت متركزة في مطلب واضح محدد تم تحقيقه دون إسقاط الدولة أو الزجّ بها في الفوضى. وهكذا فقد كانت الحملة السياسية الأولى في تاريخ إيران، بالمعنى المفهوم من التجربة الأوروبية.

وبالإضافة إلى الشيرازي وأشتياني فقد لعب ملكم خان والسيد جمال الدين أسد أبادي (المعروف بالأفغاني) دورًا هامًا ولكن بطريقة غير مباشرة. كان ملكم خان وزير فارس في لندن خلال زيارة الشاه إلى بريطانيا عام 1889م، لكنه عُزل بعد فترة قصيرة بسبب خلاف أثاره عدوّه أمين السلطان. كان ملكم خان قد باع امتياز اليانصيب إلى شركة في مدينة لندن، لكن الشاه سحب الامتياز لاحقًا بعد إقراره، بتحريض من الأتابك إذ زعم أنّ ملكم خان كان يغشّه ويستلم عمولات امتياز كبيرة. كما حشد أمين السلطان العلماء ليعلنوا أنّ اليانصيب يساوي القمار وهو محرّم في الشريعة. على أثر ذلك أخذ

ملكم خان عمولات امتياز تبلغ أربعين ألف جنيه استرليني وانضمّ إلى المعارضة، فأنشأ صحيفة «قانون» التي كانت تدعو إلى إنشاء حكومة تستند إلى القانون بدلًا من الحكم الاستبدادي، وتؤكد على اتساق ذلك مع الشريعة الإسلامية في محاولة لكسب تأييد العلماء، وأصبحت الجريدة رائجة جدًا بين النخبة الإصلاحية مع توزيعها بشكل سري[1].

أما جمال الدين فكان شخصية كارزمية دينية غامضة تُطرح في البلاد السنيّة وفي الغرب على أنها سنيّة، ومن هنا يأتي زعمه بأني أفغاني من كابول. ارتحل كثيرًا في الأرض وأثار إعجاب المفكرين المسلمين الإصلاحيين مثل محمد عبده في مصر، والمثقفين الأوروبيين مثل إرنست رينان[2]. ولقد زار جمال الدين العديد من البلاطات بما في ذلك الباب العالي العثماني، ودعاه ناصر الدين شاه لزيارة «الخلافة» المنافسة لها في طهران. لم تكن زيارته الأولى إيجابية، وفي الزيارة الثانية عدّه الشاه عنصرًا مخربًا وأمر بالقبض عليه وطرده من البلاد[3]، وهذا التصرف سيكلّف الشاه حياته (انظر الفصل الثامن)[4]. وفي السنوات الأربع أو نحو ذلك التي فصلت ما بين نهاية ثورة التبغ وموت الشاه تنامت سلطة العلماء أكثر من أي وقت مضى، رغم أنّ بعضًا من هذه السلطة ضاع في المنافسات الشخصية ومحاولات الإثراء والتدخل غير المشروع في شؤون الدولة.

---

(1) كما ذكرنا، فإن ملكم كان وما يزال شخصية مثيرة للجدل بين المؤرخين والمراقبين المفكرين في تلك المرحلة. انظر على سبيل المثال:
فرشته نورائى، ميرزا ملكم خان ناظم الدوله، جيبى، تهران، 1973؛ خان ملك ساسانى، سياستگران دوره قاجار، د.ن، تهران، د.ت (تاريخ التوطئة 1959)؛ احتشام السلطنه، خاطرات احتشام السلطنه، تحرير: سيد محمد مهدى موسوى، زوار، تهران، 1988؛ محمود كتيرائى، فراماسونرى در إيران، إقبال، تهران، 1968. وانظر كذلك:
Hamid Algar,Malkum Khan, **A Study in the History of Iranian Modernism**, California University Press, Berkeley, CA, 1973.

(2) Albert Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age**, Oxford University Press, London, 1970. [تُرجم الكتاب إلى العربية بعنوان «الفكر العربي في عصر النهضة 1798 ـ 1939» وصدر عن مؤسسة نوفل، (المترجم)].

(3) انظر المدخل المكتوب عن السيد جمال الدين في: اعتماد السلطنه، روزنامه خاطرات، تحرير: إيرج أفشار؛ بامداد، شرح حال رجال إيران، ج 1، ص257 ـ 281.

(4) انظر سيرة السيد جمال الدين في: Nikki R. Keddie, **Sayyid Jamal al - Din al - Afghani: A Political Biography**, University of California Press, Berkeley, CA, 1972.

صحيح أنّ ناصر الدين شاه كان حاكمًا مستبدًا مثله مثل بقية الحكام الفرس في التاريخ، لكنه لم يكن أسوأهم بأي حال من الأحوال، بل يمكننا إن أخذنا في الاعتبار الانحدار المطّرد لمكانة الدولة في القرن التاسع عشر أن نجادل بأنه كان أفضل حاكم لإيران منذ كريم خان. ورغم أنه تورّط في إصدار عقوبات قاسية بين فترة وأخرى، إلا أنه لا يمكن وصفه بالحاكم القاسي بمعايير التاريخ الإيراني، كما أنه استطاع أن يحافظ على السلام في الداخل ولم يتنازل عن الكثير من الأراضي المهمة باستثناء هراة التي لم يكن باستطاعته أن يستعيدها.

شيّد ناصر الدين شاه المباني وأحدث تطويرًا في البلاد خاصة في طهران إذ أعاد تخطيط المدينة وبنى العديد من البوابات، كما نظّم عملية جمع القمامة ووضع أنوار الشوارع. هذا وقد أضاف مبنيين مهمّين إلى مجمّع القصر الملكي، وهما «شمس الإمارة» الباقي حتى اليوم، و«تكية الدولة» الذي صُمم للاحتفالات والمراسم الدينية الرسمية، إلا أنه هُدم في عام 1946م لبناء فرع بنك ملي.

ولقد ازدهر الأدب الفارسي في القرن التاسع عشر رغم عدم ظهور أدباء بارزين، ويقسّم الباحثون تاريخ الشعر الإيراني إلى ثلاث مراحل: مرحلة «الأدب الكلاسيكي» من القرن العاشر إلى السادس عشر الميلادي، ثم مرحلة «الانحطاط» من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر، وأخيرًا مرحلة «بازگشت» (الإحياء أو البعث)، أي العودة إلى الأساليب الأدبية من القرن العاشر حتى السادس عشر. جدير بالذكر أنّ هذه المراحل جميعًا تُعدّ في القرن الحادي والعشرين قديمة كلاسيكية ويمكن تسميتها بالترتيب المرحلة «الكلاسيكية» فمرحلة «الأسلوب الهندي» فمرحلة «الكلاسيكية الحديثة». ولقد بدأ التدهور الفعلي في القرن الثامن عشر، فجاءت ردة الفعل بعملية البعث في القرن التاسع عشر حين عاد بعض الشعراء مثل شاعر الدولة صبا الكاشاني وقائم مقام الفراهاني وقاءاني الشيرازي وفروغي البسطامي إلى الأساليب القديمة وألفوا الغنائيات والملاحم والمدائحيات والشعر الصوفي. ورغم أنهم لم يصلوا إلى مستوى الشعراء الكلاسيكيين، إلا أنّ النظرة التي انتشرت في القرن العشرين إلى أعمالهم بوصفها محض تقليد فارغ من الأصالة هي نظرة مجحفة، مثلما أنّ النظرة إلى الشعر الصفوي بوصفه شعرًا منحطًا هي نظرة غير عقلانية.

هذا وازدهرت فنون الخط والمنمنات وأعمال الطلاء الزخرفي، وخاصة الرسم

بالأسلوب الغربي كمًّا ونوعًا، أما أعظم الرسامين في هذه الفترة فكانوا كمال الملك وصانع الملك ومحمود خان ملك الشعراء (وجميعهم من كاشان). اكتسب كمال الملك شهرة عظيمة، إلا أنّ الآراء النقدية التي صدرت في وقت قريب وضعت أعمال الفنانين الآخرَين في مكانة أفضل. كما برز ميرزا غلام رضا الأصفهاني وربما كان أفضل خطّاط في هذه الفترة، نظرًا لأصالته وابتكاره. وأما الطباعة فرغم أنها كانت محدودة إلا أنها انتشرت أكثر من ذي قبل، وأصبحت هناك صحف رسمية وشبه رسمية.

الاقتصاد

لدراسة الاقتصاد الإيراني في القرن التاسع عشر يمكن التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة: 1800 ـ 1850م، و1850 ـ 1870م، و1870 ـ 1900م. ولقد ذكرنا سابقًا أنّ النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد استقرارًا نسبيًا بالمقارنة مع الفوضى التي تفشّت في القرن السابق. لم تختلف الضرائب الثقيلة والابتزاز في هذا العصر (فيما يشبه نهب الشعب) عن الفترات المعهودة من الحكم الاستبدادي، إلا أنّ تطورًا قد حدث من حالة الفوضى وغياب النظام والنهب المستمر. أما النصف الثاني من القرن فيمكن تقسيمه إلى جزأين، إذ تكاد تكون الفترة من 1850 ـ 1870م هي الفترة الاقتصادية الأسعد في هذا القرن، في حين كان هناك تدهور ملحوظ في الفترة 1870 ـ 1900م حين تراكمت الديون الخارجية وأخذ القصور في ميزان المدفوعات يستفحل شيئًا فشيئًا، واستمرت العملة في الانحدار على نحوٍ متسارع.

وهناك اتفاق عام بين الباحثين على أنّ تعداد السكان نما من حوالي 6 ـ 7 مليون نسمة في بداية القرن إلى 8 ـ 9 مليون نسمة في نهايته، إذ استقر السكان المرتحلون (حوالي 2.5 مليون نسمة) وذلك لزيادة الأمان مما أدى إلى توقف الارتحال، ومعنى ذلك زيادة في الشعب المستقر قدرها مليونان أو30٪، وهو متوسط معدل نمو سنوي منخفض جدًّا لكنه كان كبيرًا بالقياس إلى ذلك الزمان. والنمو السكاني قد يكون موسميًا أو طويل المدى، أو غالبًا الاثنين معًا، وربما كان هناك نموّ طويل المدى بدرجة منخفضة، رغم أنه ليس من السهل تحديد العوامل التي أدت إلى ذلك، في حين كان هناك بالتأكيد عوامل موسمية للنمو ولتناقص السكان، مثل ارتفاع معدّلات الولادة بعد أن تضع الفوضى أوزارها، وتناقص معدلات الوفيات بفضل التطور الحاصل في

الأوضاع الصحيـة، وفقدان الأراضـي خاصة في المناطـق ذات الكثافة السـكانية الأكبر شمال ـ غرب البلاد، والمجاعات.

وكانت الضرائب تتألف أساسًا من ضريبة الأرض وضريبة الرأس (poll tax) إلى جانب ضرائب عديدة أخرى على بعض مجالات الإنتاج، والضرائب الجمركية، إلا أنّ ضريبة الأرض كانت المصدر الأكبر للعوائد بالنسبة للحكومة المركزية وللمحافظات، بالأخذ بعين الاعتبار عمليات نزع الملكية ونهب الإنتاج التي كانت تتم بانتظام. ومن الوسائل الأخرى لزيادة العوائد بيع الامتيازات التجارية للأجانب، وبيع المناصب العامة، والقروض الأجنبية التي تزايدت في أواخر القرن، رغم أنّ ذلك لم يخفف الضرائب على القطاع الزراعي. ويتراوح معدل ضريبة الأرض وفقًا لإنتاجيتها، بيد أنها كانت تزيد بنسبة الثلث تقريبًا في العقود الأخيرة نظرًا لازدياد السلب والاستغلال، إذ إنّ ضريبة الأرض كانت تُحصّل عينيًا، ولا يمكن زيادتها بذريعة التضخم المستفحل.

كانت البلاد ترزح تحت ضغوط التضخم، إلى أنْ أصبح مستفحلًا جدًّا في الفترة ما بين 1870م و1900م. أما أسباب التضخم فكانت تعود إلى عمليات الغش الرسمية وغير الرسمية للعملة [مما يؤدي إلى تخفيض قيمتها]، والانحدار الكبير في سعر الفضة عالميًا (وقد كانت العملة الإيرانية تعتمد على الفضة)، والقصور في ميزان المدفوعات، وكل هذه العوامل كانت شديدة الوطأة في العقود الثلاثة الأخيرة. أما القصور في الميزان التجاري فكان مردّه الفجوة المتزايدة بين الواردات والصادرات، ولقد لعبت اتفاقيات التعرفة الجمركية التي فرضتها القوى الأوروبية (بحد أقصى 5٪) دورًا مهمًّا في زيادة الواردات غالبًا لاستهلاك الأقليات. أما الصادرات فكانت قليلة جدًّا مقارنة بالواردات، ومن هنا استمر التدهور في الميزان التجاري.

ولمّا كانت البضائع المحلية المصنوعة يدويًا مثل الأنسجة أغلى وأقل تماشيًا مع الأناقة العصرية من المنتجات الأوروبية المصنوعة بالآلة، فقد قلّ الطلب عليها في الأسواق المحلية نسبيًا، وغاب الطلب عليها في الأسواق الأجنبية (أي الصادرات). في الجهة المقابلة كانت نسبة كبيرة من نمو الصادرات الإيرانية مردّها إلى التحوّل من المنتجات الثانوية إلى الأولية، وبالذات المحصولين التجاريين الرئيسين: الأفيون والقطن. وتشير الأرقام إلى أنه في خمسينيات القرن التاسع عشر كانت حصّة المنتجات الأولية في مجمل الصادرات أقل من 20٪، إلا أنها ارتفعت في الثمانينيات إلى 60٪، مع

هبوط مواز في تصدير المنتجات الثانوية. جدير بالذكر أنّ هذا الصعود في المحاصيل التجارية كان على حساب إنتاج الغذاء، مما زاد من أسعار الغذاء أكثر مما سبق (إضافة إلى عوامل تضخم أخرى)، الأمر الذي قلّل من مستوى الكفاف المعيشي لدى غالبية الشعب.

يَتَّضِحُ مما سبق إذن أنّ الزيادة الكبيرة في حجم التجارة كان سببها أولًا الواردات الأوروبية المتزايدة، وثانيًا: التحول من إنتاج المحاصيل الغذائية كالذرة إلى المحاصيل التجارية كالأفيون والقطن من أجل تصديرها لأوروبا. بمعنى أنّ الزيادة لم تكن ناتجة عن نمو (فضلًا عن تنمية) الاقتصاد الإيراني، والذي كان من الممكن أن يؤدي إلى توفير أكثر واستثمارات أكثر وزيادة في التوظيف والدخل، رغم أنها أثرت التجار المنخرطين في التجارة الأجنبية وضخّمت ثروات ونفوذ البارزين منهم مثل أمين الضرب وملك التجار.

في ما عدا التلغراف لم يكن هناك تطور تقاني مهم بالمعنى الاقتصادي لا في مجال الصناعة ولا الزراعة، بل إنه يمكن ملاحظة بعض التراجع الاقتصادي من حيث فقدان المعرفة التقليدية التي تطورت منذ قرون دون توفير بديل مناسب يمكن أن يكون مجديًا اقتصاديًا مثل التقنيات الإنتاجية القديمة. أما التطور التقاني الذي يشير إليه المؤرخون السياسيون فمردّه غالبًا إلى استهلاك الأقليات للمنتجات الأوروبية من التقانة الحديثة. هذا ولم تكن هناك زيادة ذات قيمة في تراكم رأس المال وارتفاع في موارد الإنتاج وتقنياته.

أما التجارة الأجنبية فنمت وأصبحت القوة الرئيسة خلف تركّز رأس المال ومراكمته مركزيًا، وانعكس ذلك على التحولات بين القطاعات التجارية المختلفة وبين التجار كذلك، إذ استفاد التجار الكبار من التجارة مع أوروبا، فزادت مع ثرواتهم الشخصية قوتهم السياسية على حساب الدولة. كما لعبت التجارة الأوروبية دورًا مهمًّا في إضعاف النظام الاستبدادي بعدة أشكال غير مباشرة، إذ كشف الدور المتنامي للقوى الإمبريالية عن ضعف الدولة الإيرانية ونزع عنها الأسطورة الشعبية التقليدية القائلة بقدرتها الكلية، مما دفع ناصر الدين شاه إلى أن يقول لاعتماد السلطنة بأنّ «أعين الناس وآذانهم لم تكن قد فُتحت بعد» في عهد فتح علي شاه، كما أنّ مدفوعاتهم لمختلف الامتيازات إلى الشاه ومسؤولي الدولة قد ساهمت في إضعاف بنية الحكم الاستبدادي من الداخل. ثالثًا، فقد

أدى التخصص في إنتاج المواد الخام وتصديرها، والتدهور النسبي للتصنيع، واستخدام التلغراف، وازدياد التضخم، والقصور في المدفوعات الأجنبية، وتراكم القروض الأجنبية إلى حالةٍ من اختلال التوازن في الاقتصاد لم يكن جهاز الدولة التقليدي قادرًا على استيعابه ناهيك عن مواجهته. هذا وقد أدى الاضطراب الذي تبع وفاة ناصر الدين شاه إلى تدهور أكبر للاقتصاد في إيران[1].

(1) لوصف كامل وتحليل للاقتصاد في القرن التاسع عشر، انظر: Homa Katouzian, **The Political Economy of Modern Iran**, Macmillan and New York University Press, London and New York, 1981, ch.3. ولقراءة تاريخ اقتصادي لإيران في القرن التاسع عشر انظر: Charles Issawi, **The Economic History of Iran, 1800 - 1914**, University of Chicago Press, Chicago, IL, 1971. ويمكن الحصول على دراسة شاملة عن الأوضاع المالية للقاجاريين والصفويين في المصدر التالي: Willem Floor, **A Fiscal History of Iran in the Safavid and Qajar Periods, 1500 - 1925, Persian Studies, 17**, Bibliotheca Persia Press, New York, 1998.

الفصل الثامن

الثورة من أجل القانون

«أيها الناس، لا شيء سيدفع بوطنكم للأمام سوى الخضوع للقانون، والالتزام به، والحفاظ عليه، واحترامه، وتطبيقه. القانون، والقانون ولا شيء غير القانون».

(السيد جمال الدين الأصفهاني - 1906م)

كان ناصر الدين شاه يستعد للاحتفال بمرور خمسين عامًا على جلوسه على العرش وفقًا للتقويم الهجري حين قتله ميرزا رضا كرماني بطلقة نار في أيار/ مايو عام 1896م في زيارته لضريح حضرة عبد العظيم في طهران. وسواء أكان هذا الاغتيال بأمر السيد جمال الدين الأفغاني أم لا، فإن كرماني كان مدفوعًا بالانتقام من ناصر الدين شاه جزاء على معاملته السيئة لمعلّمه جمال الدين، على أنه هو نفسه كان قد عانى من السجن والتعذيب. وخوفًا من اندلاع الفوضى المعتادة بعد إعلان موت الشاه فقد تظاهر رئيس الوزراء أثناء نقل الجثمان إلى طهران ويُعيد ذلك بأن الشاه كان قد أصيب فقط في تلك الحادثة. كان اغتيال ناصر الدين شاه ظاهرة حديثة، فرغم أنّ قتل الملوك طريقة قديمة جدًّا لتغيير الحكومة في إيران، إلا أنه لم يسبق أن قام تاجر ومثقف من الطبقة الوسطى مثل ميرزا رضا باغتيال حاكم مثل ناصر الدين شاه، وباسم القانون والعدالة والإصلاح السياسي. وعلى الرغم من تلك الاحتياطات التي اتخذها الوزير إلا أنّ الدولة سقطت سريعًا في الفوضى بعد موت الشاه، ولم يكن ذلك بسبب الصراع على الخلافة، وهو أمر كانت قد بدأت أهميته تخفت منذ خلافة ناصر الدين ميرزا نفسه نظرًا لاعتراف روسيا وبريطانيا بالوريث المعين (رغم أن الشاه نفسه كان قد فكر في عزل وريثه المعين مظفر الدين ميرزا وبيع المنصب إلى ابنه الأكبر الطموح القوي ظلّ السلطان)[1].

(1) محمد إبراهيم باستانى پاريزى، آسياى هفت سنگ، دنياى كتب، 1988، تهران، ص644.

في هذه الحالة كان مردّ الفوضى غياب حاكم قوي في السلطة، وهو أمر كانت قد أنذرت به حالة الضعف والانحدار التي شهدتها إيران في بداية تسعينيات القرن التاسع عشر. كان الشاه الجديد (مظفر الدين) ـ والذي كان أميرًا مُحبطًا في أذربيجان لعقود من الزمن ـ ضعيفًا بسيطًا ودودًا، ولهذه الأسباب بالتحديد آلت السلطة إلى أيدي المسؤولين المتصارعين ورجال الحاشية من بلاطَي تبريز وطهران، وإلى أيدي الحكّام العموم والخانات وأصحاب النفوذ في المحافظات. ازدادت الضرائب غير القانونية وعمليات النهب المكشوفة على يد مسؤولي الحكومة وأصحاب النفوذ والرحّل، وكانت هناك في كل أسبوع شكاوى من محافظة أو أخرى على عمليات سلب واغتصاب واسترقاق، خاصة النساء والفتيات اللائي كُن يُبعن لاحقًا.

في البداية ظَلّ أمين السلطان في منصبه رئيسًا للوزراء، لكنه بالإضافة إلى خصومه الطبيعيين في العاصمة اضطر إلى التعامل مع أعداء من حاشية الشاه التبريزيين «الجائعين» كما كانوا يُسمّون على خلفية انتظارهم الطويل لخلافة الشاه الجديد وشهيتهم النهمة للثروات، والتي سرقوها من الخزينة كما شهدت بذلك كتابات مخبر السلطنة الذي كان آنذاك موظفًا رفيعًا وأصبح لاحقًا دستوريًا معتدلًا بارزًا ثم رئيس وزراء في عهد رضا شاه[1]. أحد أولئك «الجائعين» كان عبد المجيد ميرزا عين الدولة، حفيد فتح علي شاه وخادم مخلص لمظفر الدين ميرزا في تبريز، ومنهم أيضًا محمود خان حكيم الملك والذي يُنقل عنه قوله بأن حزب تبريز انتظر أربعين سنة لخلافة الشاه الجديد ولديه أربع سنوات فقط ليأخذ ما يستطيع[2]. ومنهم أيضًا أمير بهادوري جانغ الذي كان خادمًا للشاه شديد الرجعية. وكان هناك عديدون من الجائعين في النظام الجديد.

ومن الخصوم الآخرين لرئيس الوزراء الحزب الموالي الداعي للإصلاح يقوده ويمثله ميرزا علي خان أمين الدولة، وهو ابنٌ لإصلاحي سابق وجدّ علي أميني رئيس الوزراء الإصلاحي الموالي لمحمد رضا شاه الذي كرهه ولم يثق به (انظر الفصول من

(1) مخبر السلطنة (مهدى قلى هدايت)، خاطرات وخطرات وگزارش إيران: قاجاريه ومشروطيت، نشر نقره، تهران، 1984.

(2) انظر المدخل المكتوب عن ميرزا محمود خان حكيم الملك في: بامداد، شرح حال رجال إيران، ج 5، ص 35 ـ 39.

العاشر إلى الثاني عشر). كان أمين الدولة وإصلاحيون آخرون يُعتبرون موالين لبريطانيا، مثلما كان يُعد الأتابك (أمين السلطان) مواليًا للروس. وهكذا كانت هناك ثلاثة «أحزاب» مع صعود الشاه الجديد: أمين السلطان رئيس الوزراء الحالي ومناصروه، وأمين الدولة ومجموعته الإصلاحية، وحاشية الشاه التبريزية التي كان عين الدولة أبرز من فيها. كان الأتابك مكروهًا لدى الإصلاحيين وخاصة المتشددين منهم، أما أمين الدولة فكان رجلًا ذا كفاءة وعلم ويرغب في إصلاح الحكومة من الفساد والضعف. حل محلّ الأتابك رئيسًا للوزراء في عام 1897م لكنّ هذا الأخير ظل يشنّ الحملات عليه وفي النهاية استطاع إزاحته. بعد ذلك أطيح بالأتابك وحل محله عين الدولة ومجموعته التبريزية. استلم عين الدولة منصبه في أيلول/ سبتمبر من عام 1903م وظل فيه حتى عُزل بإصرار الدستوريين عند انتصارهم في آب/ أغسطس عام 1906م.

الفوضى

لتوضيح مدى الارتباك والفوضى وغياب القدرة على التعامل مع الشؤون اليومية داخل الدولة والحكومة نفسها، سنورد فيما يلي بعض الأمثلة من مصدرين مُجايلَين مهمَّين كلاهما للكاتب نفسه، وهو مؤرخ بارز في عصره. نُشر الكتابان في مجلد واحد لأول مرة في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ويذكران الحوادث اليومية بين خلافة مظفر الدين شاه في 1896م وعام 1906م، في وسط الحملة من أجل حكومة دستورية. هذان الكتابان هما «مرآت الوقايع مظفرى» [مرآة وقائع مظفر الدين شاه] و«ياد داشت هاى ملک المورخين» [مذكرات ملك المؤرخين] لعبد الحسين خان لسان السلطنة سبهر، والذي لم يكن ناشطًا ثوريًا، وقد قدّم الكتاب الأول رسميًا للشاه نفسه. يقول لسان السلطنة:

> عزيز ميرزا نبيل قاجاري و«واحد من أنبل همج طهران». سبّب مع عُصبته أذى عامًّا عظيمًا، وأمر حاكم طهران بضربه بالعصا على باطن قدميه. وبينما كان الحاكم يتفرج على هذا العقاب سحب عزيز ميرزا «مسدسًا» من جيبه وأطلق رصاصة لم تصبه. أبلغ الحاكمُ الشاهَ بما حدث، فأمره الشاه بقطع يد عزيز ميرزا، مما تسبب في فتنة بين شباب آخرين من الشازده [النبلاء القاجاريين]، فقام الشاه بعزل الحاكم وأمره بدفع

600 تومان كتعويض للرجل الذي قُطعت يده. كما أمر بنفي الضابط الذي قبض عليه خارج المدينة...[1]

في أوائل عام 1899م شحّ الخبز في تبريز، واتُّهم أصحاب الأملاك بتخزينه، فخرجت مظاهرات في المدينة، وأضربت المحال عن البيع، والتجأ العديد من الناس إلى «البست»(*) عند الضريح. أعلن أعداء نظام العلماء - وهو صاحب أملاك بارز وشخصية دينية بارزة - أنه المذنب الرئيس، فهاجم الغوغاء منزله ونتج عن ذلك بعض الوفيات والإصابات. وقام المحترم حسن علي خان جروسي - أمير نظام - بالتدخل مرتين وساير الغوغاء والعامة كي يتراجعوا، ثم ترك نظام العلماء مكانه إلى طهران. في اليوم التالي هاجم الهمج منزله ثانية وسرقوه وأشعلوا فيه النار، كما هاجموا وسرقوا منزل أخيه ومنزل ابن أخيه، وهذا الأخير هو رئيس ديوان الوريث المعين والحاكم على أذربيجان...[2]

في نيسان/ أبريل 1903م، تلقى عين الدولة حاكم طهران رشوة معتادة تصل لحوالي 1000 تومان يوميًا من الخبازين والجزارين. شح الخبز واللحم وغلا ثمنهما. أوقفت بعض النسوة عربة الشاه والحاكم لتقديم الشكوى، فأمر الحاكم بضربهن. وهناك صراع مستمر بين رئيس الوزراء أمين السلطان وخدم الشاه المتزلفين له.

في الشهر نفسه عامل سالار الدولة - وهو أحد أبناء الشاه وحاكم بوروجرد وعربستان [لاحقًا خوزستان] - الناس وعائلاتهم معاملة ظالمة، واغتصب النساء. كما أنّ أحد إخوة الشاه والذي يحكم كاشان أوقع ظلمًا بين الناس لدرجة أنهم استخدموا البست في مقام قم. وعندما أُخبر الأتابك [أمين السلطان] بشح المال وزيادة الظلم لدرجة أن الدولة تكاد تنهار أجاب بأنه مشغول جدًا بالدفاع عن منصبه لدرجة أنه لا يجد وقتًا لهذه المشكلات. وفي الشهر التالي قام متزلفو الشاه الأتراك [أي حاشيته الأذربيجانية] مع عين الدولة بإثارة الرأي العام ضد الأتابك. وهناك شح كبير في الخبز في خراسان وكاشان...[3]

---

(1) عبد الحسين نوائي (محرر)، ياد داشتهاي ملك المورخين ومرآت الوقايع مظفرى، انتشارات زرين، تهران، 1989. أما الدليل على الفوضى واختلال النظام المتزايد فيمكن الرجوع إليه في العديد من المصادر المعاصرة واللاحقة، ولكنها قلما تكون محددة ومباشرة مثلما هي في هذين الكتابين.

(*) بَسْتْ في الثقافة الإيرانية هو اتخاذ مكان ما (حَرَم، مزار، مكان مقدس) كملجأ، بحيث لا يجوز التعدّي على حُرمة المكان وملاحقة اللاجئين فيه، (المترجم).

(2) نفسه، ص 306 - 307.

(3) نفسه، ص 20 - 22.

في أيار/ مايو 1903م، أغضب حاكم مشهد - وهو حفيد فتح علي شاه - الشعب كثيرًا لدرجة أنهم أضربوا وثاروا، فهرب الحاكم. أرسل الشاه ثلاثمئة جندي لكن دون نجاح. عندها تراجع الشاه وعزل الحاكم، إلا أنّ ذلك لم يرض الشعب فأحرقوا قبر والد الحاكم. أرسل الروس رسالة بأنه إن لم تستطع الحكومة إخماد هذا الاضطراب فسيرسلون جنودًا لحماية رعاياهم، فخاف الشاه ولكن الأتابك قال بأنه لا يستطيع التصرف بنجاح دون إعطائه سلطة حقيقية. وافق الشاه. حدث ذلك في الوقت الذي تآمر فيه ثلاثون رجلًا قريبون من الشاه ضد رئيس الوزراء، وأصبح على وشك السقوط. في الشهر التالي عُزل واحد من أبناء الشاه كان حاكمًا على أراق وجلبايجان وخانسر لأنه أوقع ظلمًا كبيرًا بالشعب بأخذ أموالهم واغتصاب نسائهم ومراكمة مئة ألف تومان في فترة قصيرة...[1]

في حزيران/ يونيو 1903م حدثت مظاهرات في أذربيجان. يقول الناس إنه لا يجب أن يكون هناك أرمن في تبريز، ويجب أن يكون رؤساء المناصب ومكاتب الجمارك مسلمين. علماء تبريز هم وراء الرعاع. مات حاكم جيلان ميرزا محمود خان حكيم الملك. يقول البعض بأنه مات مسمومًا. كان مفضلًا لدى الشاه وعدوًّا لرئيس الوزراء. خلال فترة قصيرة كسب مليونين ونصف تومان. بعد موته أمرت الحكومة بإغلاق منزله «بحجة أن حساباته المالية لا بد من تدقيقها».[2]

وفي الشهر نفسه استدعى حاكم فارس الزعماء القاشقائيين. رفضوا وقالوا بأنه إن كان الأمر متعلقًا بالضرائب فيجب إرسال شخص إليهم وسيدفعون له. غضب الحاكم وأرسل إليهم جنودًا. أطلقوا النار فأردوا أربعين من الجنود قتلى، وأصبحت الحكومة الآن عاجزة أمام القاشقائيين[3]. ورفض البختياريون دفع ضرائبهم. فأرسل جنود راكبون من طهران لجمع الضرائب. قتل البختياريون بعضًا منهم وهرب البقية...[4]

عُزل رئيس الوزراء أمين السلطان (في أيلول/ سبتمبر 1903م) وبعد أربعة أشهر حل عين الدولة محله...[5]

---

(1) نوائي (محرر)، ص 23 ـ 26.
(2) نفسه، ص 26 ـ 27. جميع المراجع الأولية الأخرى تصف حكيم الملك بأنه نهّاب للمال وعدوّ للأتابك.
(3) نفسه، ص 27 ـ 28.
(4) نفسه، ص 29.
(5) نفسه، ص 30 ـ 32.

كانون الأول/ ديسمبر 1904م: ملاحظة حول حفيد لفتح علي شاه مات لتوه. عندما كان حاكم أستراباد (لاحقًا جرجان) أخضع التركمان المتمردين، وبعدها قتل وسرق ممتلكات التركمان الموالين الذين ساعدوه على إخضاع المتمردين. وحين كان حاكمًا على منطقة خمسه قتل وسرق ممتلكات العديد من الأبرياء. ورغم علم الشاه بذلك عيّنه قائدًا للقوات المسلحة، فأخذ الكثير من رواتبهم لنفسه. يقال بأن ثروته تصل إلى خمسة ملايين تومان...[1]

تموز/ يوليو 1905م: نبيل قاجاري بارز يتنازع مع تاجر حول عقارٍ ما ويستعين بالسيد عبدالله بهبهاني، وهو مجتهد بارز، فضرب طلابُه الشرطة، وكسر النبيل القاجاري ضلع واحد منهم. قام الوريث المعين محمد علي ميرزا - الذي يحل على العرش مكان والده عندما يكون في أوروبا - بإحضار النبيل القاجاري أمامه، وضربه بنفسه وأمر بضربه بالعصا في باطن قدميه، وألقاه في السجن. في الصباح التالي، أمر بالإفراج عنه واعتذر منه وأعطاه خاتمه[2]. مرت سنوات منذ أن قام الرحّل اللور حول بهبهان بسرقة أملاك الناس هناك، واغتصاب نسائهم وبيع رجالهم في سوق النخاسة بأسعار مربحة[3].

فرّ أهل قوتشان إلى آخال عبر الحدود الروسية هربًا من الظلم الواقع عليهم من الحكام المحليين، ولأنهم مُعدَمون باعوا بناتهم للتركمان[4]. [أصبحت هذه فضيحة شهيرة وموضوعًا لاحتجاجات صارخة لدى الدستوريين][5].

تشرين الثاني/ نوفمبر 1905: بدأ الهياج السياسي في المساجد. ذاعت خطب السيد جمال الدين الأصفهاني وأنشطة السيد محمد الطباطبائي والسيد عبدالله بهبهاني[6]. كما اشتهرت أيضًا الثورة الروسية لعام 1905م، وقرار القيصر بمنح حكومة دستورية. وتوصف بالفارسية باسم «حكومت مشروطه»[7].

---

(1) نواني (محرر)، ص 101 ـ 102.

(2) نفسه، ص 184.

(3) نفسه، ص 231.

(4) نفسه، ص 248.

(5) للاستزادة انظر: **Afsaneh Najmabadi, The Story of the Daughters of Quchan: Gender and National Memory in Iranian History**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1998.

(6) نفسه، ص 251 ـ 252.

(7) نفسه، ص 26.

كانون الأول/ ديسمبر 1905م: الوزير نظام «يأخذ لنفسه» تومانًا واحدًا من راتب كل جندي تحت إمرته. اجتمع الجنود وضربوه ضربًا مبرحًا بالسياط. عزله الشاه وحوّل جنوده لشخص آخر[1]. إمام الجمعة أعطى منزل عاهرة ميتة إلى إمام مصلين، فاشتكى أقارب الميتة إلى علاء الدولة حاكم طهران، فأرسل الحاكم في طلب إمام المصلين، وأقسم عليه وعلى إمام الجمعة أن يعيدا المنزل إلى المستحقين من ورثة الميتة. تدخّل الشيخ فضل الله نوري لكن الحاكم أرسل له رسالة مسيئة يقول فيها إنه لا سلطة له وهو ليس الشاه ولا رئيس الوزراء وحتى لو أحبه هذا الأخير فإنه لا يحبه[2].

شحّ الخبز وغلا ثمنه في طهران. وأُمر كبير الخبازين بالمثول أمام رئيس الوزراء عين الدولة والحاكم علاء الدولة. ولإخافة كبير الخبازين قال الوزير للجلاد أن «يقطع بطنه» ولكنّ الحاكم تظاهر بالتدخل لصالحه. ضربوه بالعصا على قدميه وحصلوا منه على تعهد بأن يحل مشكلة الخبز. في اليوم التالي ارتفع سعر الخبز أكثر مما كان[3]. [راجع الفصل الرابع حول عقاب الخبازين في أوقات شح الخبز].

بعد ثلاثة أيام في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1905م، وقعت الحادثة الشهيرة حول ضرب تجار السكّر بالسياط (انظر أدناه)[4].

وتنتهي مذكرات ملك المؤرخين فجأة بملاحظته حول الاجتماع الذي عقده المجلس الملكي في سنة 1906م بأمر الشاه لوضع سلطة قضائية مستقلة. وفي الاجتماع هاجم احتشام السلطنة (وجيه قاجاري غير ملكي ورئيس سابق لمفوضية إيران في برلين) أمير بهادوري جانغ لمعارضته العدالة القانونية لأنها تعني أنّ ابن الشاه وبائع الخضار سيعاملان بالمثل[5]. وهنا بالتحديد بدأت العملية الثورية.

الثورة

في عام 1906م وُضع دستور يحدّد القواعد والإجراءات لحكومة تستند على القانون، وكانت المرة الأولى في التاريخ الإيراني أن تكون الحكومة «مشروطة» بسلسلة من القوانين الأساسية التي ترسم حدود السلطة التنفيذية، وتفصّل الحقوق والواجبات

(1) نوائي (محرر)، ص 269.
(2) نفسه، ص 271.
(3) نفسه، ص 273.
(4) نفسه، ص 274 وما بعدها.
(5) نفسه، ص 338.

للدولة والمجتمع . لم تحدث ثورة كهذه أبدًا في أوروبا لأنّ السلطة في المجتمعات الأوروبية كانت دومًا تخضع لحدود، مهما كانت قوة الحكومة ومهما كان نطاق القانون ضيقًا ومحدودًا وغير متساو في تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الطبقات الاجتماعية. في أوروبا كثيرًا ما كان القانون غير عادل لأغلبية الناس، ولكن حتى في القرون الأربعة التي اتسمت بالحكم المطلق والاستبدادي الذي طغى على القارة من إنكلترا إلى روسيا (التي بقي فيها الحكم المطلق لمدة طويلة) كانت هناك حدود لممارسة سلطة الدولة، رغم أنّ هذه الحدود كانت أقل في روسيا منها في الغرب. إذن لم تنشب الثورات في أوروبا من أجل القانون بهذه الطريقة الإيرانية، وإنما لتغيير القانون الموجود فعليًا وذلك لزيادة تطبيقه تحقيقًا لمزيد من العدالة.

فليس مستغربًا إذن ـ كما ذكرنا في الفصل السابع ـ أنه عندما عُزل ملكم خان في عام 1889م من منصبه كوزير في لندن، بدأ بنشر صحيفة بالغة التأثير اسمها قانون، في حين كتب أحد مريديه ميرزا يوسف مستشار الدولة كتابًا بعنوان يك كلمه [كلمة واحدة]، وهذه الكلمة التي سوف تحل جميع المشكلات الرئيسة للبلد كانت «القانون»[1]. وعندما اكتُشف بأنه هو مؤلف الكتاب سُجن ثم سُرق منزله وصودرت ممتلكاته وأوقف راتبه التقاعدي[2]. ويبيّن ذلك مدى وعي ناصر الدين شاه بدرجة التخريب الذي تتضمنه كلمة «قانون» في السياق الاجتماعي والتاريخي الإيراني، رغم أنه هو نفسه عبّر في أكثر من مرة عن أمنيته في إنشاء حكومة مبنية على القانون (راجع الفصل السابع).

---

(1) انظر النسختين الفارسية والإنكليزية اللتين صدرتا حديثًا في مجلد واحد:
A.A. Seyyed Ghorab and S. McGlinn, The Essence of Modernity, Mirza Usof Khan Mustashar ad - Dowla Tabrizi's Treatise on Codified Law (Yak Kalame), Rozenberg Publishers and Purdue University press, Amsterdam and West Lafayette, IN, 2008.

(2) كان مستشار الدولة إصلاحيًا أكثر منه ثوريًا. ومن اللافت أنه بعد الاضطهاد الشديد الذي لاقاه كتب في وصية له إلى مظفر الدين ميرزا الوريث المعيّن في عام 1893م مشددًا على أهمية الحكومة الخاضعة للنظام. انظر على سبيل المثال رسالته الطويلة في المصدر التالي:
ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيداري إيرانيان، (تحرير على أكبر سعيدي سرجاني)، ج 1، انتشارات آگاه، تهران، 1983، ص 172 ـ 177. انظر كذلك: عبدالله مستوفى، شرح زندگانى من: تا تاريخ اجتماعى وإدارى دوره قاجاريه، ج 1، زوار، تهران، 1981.

في افتتاحية العدد الأول من صحيفة قانون شدّد ملكم خان على الحاجة الملحة إلى حكومة خاضعة للقانون إن كانت هناك إرادة حقيقية للتطور في إيران:

إيران زاخرة بعطايا إلهية، وما يعطّل هذه العطايا هو غياب القانون. لا أحد في إيران يملك أي شيء، لأنه لا يوجد قانون.

نحن نعيّن الحكام دون قانون، ونعزل الموظفين دون قانون، ونبيع ما هو ملك للحكومة دون قانون، ونحبس رعايا الله دون قانون، ونبقر البطون دون قانون.

وأضاف يقول:

لا أحد يعلم ما الذي يجعل من سلوكٍ معيّن جريمة، وما الذي يجعله خدمةً للبلد. ما القانون الذي استخدموه لنفي مجتهد مثل هذا؟ أي قانون استخدموه لوقف راتب ذاك الموظف أو غيره؟ أي قانون استندوا عليه لإزاحة الوزير الفلاني؟ وأي قانون استندوا عليه لمنح اللقب الفلاني للمعتوه الفلاني؟ لا يوجد حاكم أو أمير يستطيع أن يأمن على حياته سوى عبيد السفراء الأجانب [الأوروبيين][1].

كما ناقش مثقفون آخرون فوائد القانون والحرية نظريًا وفي كتابات أدبية. من بين المثقفين المؤثرين أيضًا ميرزا فتح علي آخوندزاده (مات في 1878م) وهو ناقد أدبي واجتماعي وديني كان لأفكاره أثر عميق في صعود الحداثة القومية، وكان صديقًا مقربًا لملكم خان. كان ميرزا ينافح ضد الحكومة الاستبدادية، ومن أجل التغريب، وكان تلميذاه اللاحقان ميرزا أقا خان كرماني والشيخ أحمد روحي (اللذان تحولا إلى البابية الأزلية ثم أصبحا مفكرين مستقلين) أكثر اعتدالًا منه في النبرة، مع التشابه في الأفكار. هذا وقد نشر زين العابدين المراغي أفكارًا دستورية وبطولية عبر روايته الشهيرة والمؤثرة سياحت نامه ابراهيم بيگ. بيد أنّ أكثر المثقفين تمرسًا في السياسة كان عبد الرحيم طالب التبريزي، والذي كان أيضًا روائيًا وخبيرًا في شؤون التعليم[2].

---

(1) Qanun, 1, (20 February 1890), p. 1, quoted in Hossein Shahidi, Iranian Journalism and the Law in the Twentieth Century, Iranian Studies, 41/5 (December 2008), p. 741, emphasis added.

(2) انظر للاستزادة: فريدون آدميت، انديشه هاى ميرزا فتح علي آخوندزاده، انتشارات خوارزمى، تهران، 1970 واندیشه هاى ميرزا آقاخان كرمانى، پيام، تهران، 1978؛ يحيى آرين پور، از صبا تا نيما، ج 1 الكتاب 2، زوار، تهران، 1993، الفصول 3 ـ 7.

وكما رأينا فقد حلت الفوضى بعد اعتلاء مظفر الدين شاه العرش، وكان الشاه الجديد صادق النوايا لكنه ضعيف تتلاعب به بطانته خاصة أولئك المقربين منه. عادة ما تحدث الثورات حين تكون الدولة ضعيفة، على الرغم من أنّ الأفكار والمطالب الثورية قد تكون موجودة قبل فترة من الزمن. في التاريخ الإيراني على أية حال عادة ما كان ضعف الدولة يفتح الباب أمام خطر التمرد، وكما أوضحنا في الفصول السابقة فإن هدف التمردات الإيرانية التقليدية كان الإطاحة بالحاكم غير العادل واستبداله بآخر عادل، وإلا فإن الحكومة الاستبدادية تُعتبر ظاهرة طبيعية ضرورية ومحتومة[1]، ولكن في هذه المرة وفّر العامل الأوروبي خيارًا آخر جذابًا هو الحكومة المسؤولة الخاضعة للقانون، والتي تدير مجتمعًا منظمًا. ومن هنا جاء ما كتبه الأمير ظل السلطان بعد زيارته باريس، وهو الأخ الأكبر للشاه ولم تُعرف عنه نزعة ديمقراطية:

> رغم أنهم يقولون بأن هناك حرية وجمهورية، وهناك انفلات، وهذا ليس صحيحًا... في هذه الدولة يبدو وكأن كل واحد - سواء أكان ملكًا أم شحاذًا، غنيًا أم سيدًا أم خادمًا - يحمل كتاب القانون تحت ذراعه وأمام عينيه، ويعرف أن لا مهرب من قبضة القانون... لا بد من رؤية سلطة الشرطة، فلا يمكن الحكم عليها من وصف الآخرين[2].

هذا هو الوجه الآخر للعملة، فالحكومة الخاضعة للقانون ليست ضدًّا للحكم الاستبدادي فحسب، بل ضدًّا للفوضى أيضًا. كانت الفوضى تعتبر دائمًا البديل الطبيعي للحكم الاستبدادي، مثلما أنّ الحكم المطلق والاستبدادي يُعتبر البديل الوحيد للفوضى. يُربط الاستبداد بالاستقرار، وتُربط الفوضى - الفتنة والاضطراب والانقلاب وغيرها - بانعدام القانون. بدا الأمر الآن وكأن هناك عصا سحرية - وكان يُنظر إليها على أنها كذلك إلا لدى قليل من نخبة المثقفين - سوف تخلص الدولة فعلًا من عاداتها التقليدية ومن حكمها الاستبدادي والفوضى، بضربة واحدة. وبسبب انتشار الفوضى كان كثير من المثقفين الإصلاحيين مهتمين بإخماد الفوضى اهتمامهم بإزالة الحكم

(1) للاستزادة انظر: Homa Katouzian Towards a General Theory of Iranian Revolution, in Iranian History and Politics: The Dialectic of State and Society, paperback edn, Routledge, London and New York, 2007.

(2) ورد في: محمد إبراهيم باستاني پاريزى، زير اين هفت آسمان، جاويدان، تهران، 1983، ص55.

الاستبدادي. لقد كانوا يؤمنون بأنه بمجرد إخضاع الحكومة للقانون فإن النظام سيحلّ بالمجتمع.

عرضنا آنفًا نظرة سريعة على الاضطراب في حكم مظفر الدين شاه من خلال مذكرات ملك المؤرخين، وكان ذلك تأريخًا غير رسمي. على المستوى الرسمي أخذ الأتابك (أمين السلطان) قرضين كبيرين من الروس خلال السنوات الخمس (1897 ـ 1903م) التي أدار فيها الحكومة بعد أمين الدولة، واستُخدم القرضان جزئيًا لتمويل رحلات الشاه المكلفة المسرفة في أوروبا، لكنهما كانا مفيدين أيضًا لإنقاذ الدولة من الإفلاس، رغم أن الكثير من الناس كانوا يعتقدون بأنه تم تبديد القرضين بالكامل، وألقي أكبر اللوم على الأتابك. كما ألقي اللوم عليه أيضًا في الاستياء المتزايد ضد عمليات الفريق الجديد من المسؤولين البلجيك الذين تم توظيفهم لإدارة الجمارك الإيرانية. وكانت هناك حملات ضده خاصة في طهران وتبريز وأصفهان.

كان يقود المسؤولين البلجيك جوزيف ناوس (Joseph Naus) مدير الجمارك ولاحقًا وزير الجمارك، ولقد أدى التغيير الذي أحدثه البلجيك في التعرفة الجمركية إلى اتهامهم بالتحيز للروس ضد البريطانيين والإيرانيين. ولم تخل هذه التهمة من أساس قوي، ورغم أن الحكومة اتخذت خطوات للتعامل مع شكاوى البريطانيين إلا أن الكراهية ازدادت في قلوب التجار الإيرانيين وكثير منها للأتابك الذي اعتُبر ألعوبة في يد الروس. وعشيّة الثورة في عام 1905م اكتُشفت صورة لحفلة تنكرية فيها ناوس ومسؤولون بلجيك آخرون في زيّ الملالي (التُقطت قبل سنتين)، فأضافت الكثير إلى الغضب الذي له جذور سياسية واقتصادية أساسًا.

بدأ بعض الوجهاء الدينيين البارزين في مساندة التجار، وقدّم لهم العلماء في النجف تأييدًا أكبر، وضمن الحملة المستمرة للإطاحة بالأتابك لعبت رسالة عزله المنسوبة إلى المراجع في النجف دورًا مهمًا. لاحقًا تبيّن أن الرسالة مزوّرة، رغم أن العلماء المذكورين كانوا بالفعل معارضين للأتابك، كما تم تزوير فتوى أخرى في تبريز أدت إلى طرد رئيس الجمارك هناك، ولكن عندما اكتُشف التزوير تم ترحيل مجتهد بارز اشتُبه في ضلوعه في الأمر. أما المجازر التي وقعت في أصفهان ويزد ضد البابية (قُتل فيها 120 شخصًا في يزد وحدها) فكان الأتابك هو المقصود منها جزئيًا، مع وجود

دوافع دينية أيضًا. سقط الأتابك في أيلول/ سبتمبر عام 1903م، وحل محله عين الدولة خلال شهرين[1].

نشأ «تنافس» دموي بين عين الدولة وأمين السلطان (إذ مُنح لقب الأتابك لمنافسه وخليفته)، وحتى بعد إقالة أمين السلطان وسفره في رحلة حول العالم، فقد نشط حزبه ضد عين الدولة. وبالأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير المركزية للمؤسسات الشيعية، كان التنافس الشديد و/ أو النزاعات الهدامة بين العلماء الدينيين أمرًا مألوفًا. بعد موت ميرزا حسن أشتياني الذي كان المجتهد الأبرز وقائد ثورة التنباك (راجع الفصل السابع) أراد كل من الشيخ فضل الله نوري والسيد عبدالله بهبهاني أن يُعترف به كبيرًا للمجتهدين. كان نوري وإمام الجمعة وقليل من الشخصيات الدينية الأخرى يساندون عين الدولة، وكان يقف ضده حزب بهبهاني والسيد محمد الطباطبائي، وجزء من هذا الصراع كان حول السلطة على بعض المدارس الدينية، خاصة مدرسة مروي في طهران[2].

بدأت المنافسة بين نوري وبهبهاني تأخذ منحى سياسيًا رغم أن نوري كان يعمل باتفاق مع العلماء الآخرين في اللحظات الحاسمة قبل أن تؤتي حملة المطالبة بالدستور أكلها. كان أول احتكاك لعين الدولة ببهبهاني عندما كان حاكمًا على طهران في 1901م، حين تدخل بهبهاني لإنقاذ بعض الطلبة من الطرد بسبب سوء تصرفهم معه، بيد أن الحاكم رد بجلافة وقال بأنه لم يُقبض على الطلبة من أجل بهبهاني كي يُطلق سراحهم بتدخله.

هناك حادثتان دوليتان لعبتا دورًا نفسيًا في تعزيز قضية الدستورية وتشجيع مشايعيها في إيران، ويجب إيلائهما الأهمية التي تستحقانها. الأولى هي هزيمة روسيا في الحرب الروسية - اليابانية عام 1904 - 1905م. كان الدستوريون الإيرانيون يؤمنون بأنّ «اليابان

---

(1) للاستزادة انظر: Edward G. Browne, The Persian Revolution, Frank Cass, London, 1966; Homa Katouzian, All of the Same Cloth; Jamalzadeh's reminiscences of his boyhood in Isfahan, Iranshenasi (winter 2000)؛ محمد علي جمال زاده، سروته يك كرباس، معرفت، تهران، 1955.

(2) للاطلاع على شهادة معاصرة نُشرت مؤخرًا حول هذه النزاعات، انظر: محمد علي طهراني كاتوزيان، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، (تحرير ناصر كاتوزيان)، انتشار، تهران، 2000، وهو مصدر أولي حول الثورة الدستورية غير معروف حتى الآن.

هزمت روسيا، لأن اليابان كانت حكومة دستورية، وروسيا استبدادية». ولقد كان نشوب ثورة 1905م في روسيا (بسبب الهزيمة والهوان) أكثر فائدة في تقديم نموذج من الدب الروسي الرهيب وفي نشر الأفكار وأساليب التهييج الراديكالية ـ تمثلت أحيانًا في ناشطين قادمين من القوقاز ـ خاصة بين المثقفين العصريين، الذين كان كثير منهم مثل تقي زاده ودولت آبادي وسيد محمد رضا مساوات ما يزالون يرتدون الزي الديني. أما الشباب الراديكاليون والديمقراطيون والديمقراطيون ـ الاشتراكيون خاصة في طهران وتبريز وجيلان ومشهد فقد بدؤوا بتكوين مجموعات وإطلاق حملات لبرامج ثورية راديكالية[1].

وكما ذكرنا آنفًا فقد كانت هناك شكاوى من شتى أنحاء الدولة عن استبداد الحكام العموم، وكانت هناك تقارير عن ظلم لحق بأهالي فارس على يد الحاكم العام شعاع السلطنة (وهو واحد من أهم أبناء الشّاه) وعلى يد الحاكم العام في كرمان. ورغم أنّ الأمور في كرمان كانت أكثر تعقيدًا إذ تتعدد فيها مصادر الظلم، فإن الأقاويل في طهران ألقت باللوم كله على الحكومة. من جهة أخرى كان شعاع السلطنة (المفضل لدى عين الدولة لخلافة أبيه المريض) لا ينفكّ يصادر أموال الناس في فارس[2].

الأمر الذي أشعل الانفجار الأول كان زيادة سعر السكر، فحين شكّ حاكم طهران علاء الدولة في أنّ تجار السكر يخزّنونه ضرب بعضًا منهم على باطن أقدامهم بشدة، ومنهم سيّد كبير في السن محترم، كما رأينا. في اليوم التالي أُغلق السوق، وتجمّع عدد كبير من التجار والعلماء وآخرين في المسجد الملكي المركزي للاحتجاج على هذا التصرف المستبد من الحاكم. قام داعية بارز ودستوري راديكالي هو السيد جمال الدين الأصفهاني بمهاجمة الحكومة من على المنبر، إلا أنّ خطيب الجمعة الذي كان

(1) يَتَضِحُ تأثير الأحداث في روسيا في التصريحات العامة التي أفاد بها الديمقراطيون الاشتراكيون الإيرانيون، والتي ساندت بقوة الحركة الدستورية التي كانت تكن احترامًا شديدًا للطباطبائي. للحصول على التصريحات كاملة، انظر: كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان. وانظر أيضًا: **Janet Afary, The Iranian Constitutional Revolution, 1905 - 1911, Columbia University Press, New York, 1996.**

(2) انظر خطبة الطباطبائي من على المنبر في المصدر التالي: كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان، حيث يفصّل الشكاوى ضد شعاع السلطنة ويدافع عنها.

صديقًا لرئيس الوزراء أنكر عليه ذلك، فتفرق الاجتماع وانتهى الناس إلى ارتباك وخوف وفرار[1].

أدت هذه الحادثة إلى رحيل كثير من العلماء والطلاب والتجار وأصحاب المحلات إلى ضريح حضرة عبد العظيم في جنوب طهران، ليعبّروا بطريقتهم التقليدية عن غضبهم من الحكومة. قاد بهبهاني والطباطبائي وقلة آخرون من الشخصيات الدينية اعتصامًا (ويُسمى البست) في كانون الأول/ ديسمبر 1905م، وانضم إليهم نوري بعد يومين. وجاء تمويل هذا «البست» من عدة مصادر، خاصة التجار، وكذلك من بعض أهم أعداء عين الدولة الذين ربما في أوضاع أخرى لم يكونوا ليهتموا بمسألة إخضاع الحكومة للقانون. من بينهم محمد علي ميرزا الوريث المعيّن وأخوه سالار الدولة، وهما ابنا الشاه ولاحقًا سوف يقاومان الدستورية بأقصى قوة. يتبين من ذلك الطبيعة المتنافرة والمسكونة بالدسائس في الحكم الاستبدادي، إذ ينضمّ أفراد من أكبر أعمدة الدولة إلى أولئك الراغبين في إسقاطها. ولقد لعب لويس فيليب (دوق أورليان) دورًا مماثلًا في الثورة الفرنسية، ولكنه في الواقع (مثل ظل السلطان في هذه الحالة) كان مطالبًا بالعرش وليس وريثًا. وعلى الرغم من أن القليل من الأرستقراطيين المتنورين (مثل الماركيز دو كوندورسيه، وبالطبع لافاييت) قد ساندوا الثورة الفرنسية في مراحلها الأولى، فإنه لم يكن هناك تحرك من النبلاء للقفز من السفينة وتركها تغرق بالطريقة التي فعلها لويس، مما أثار اشمئزاز جميع النبلاء الفرنسيين تقريبًا. لكن الحالة هنا غير متعلقة بنظام إقطاعي أرستقراطي مثل الذي كان في فرنسا تحت حكم آل بوربون، بل بالدولة والمجتمع الاستبداديين الإيرانيين القديمين، حيث تُقدّم المكاسب الشخصية قصيرة المدى على المصالح طويلة المدى للطبقة.

وقد يكون من الضروري هنا أن نسرد بعض الملاحظات حول النظرية القديمة القائلة بأن الثورة الدستورية كانت ثورة برجوازية، كما أنّ النظرية البديلة التي تفيد بأنها كانت من تدبير وتنظيم البريطانيين فقط لإضعاف التأثير الروسي في إيران لم تعد تجد أي صدى، على الرغم من تمسك بعض المؤرخين الإسلاميين بها.

---

(1) للحصول على شهادة عن الحادثة، انظر مذكرات الطباطبائي التي نُشرت مؤخرًا في: حسن طباطبائي (محرر)، يادداشت‌هاى منتشر نشده سيد محمد طباطبايى، نشر آبى، تهران، 2003.

إنّ مفهوم كارل ماركس عن الثورة البرجوازية نابع من نظريته عن التاريخ (الأوروبي) أو نظريته في علم اجتماع التاريخ (لأوروبا). ذهب ماركس إلى أن الناس في إدراكهم للحقيقة الاجتماعية كانوا متأثرين جدًّا ليس فقط بتاريخهم الشخصي ومصالحهم الخاصة، وإنما أيضًا بتاريخهم الاجتماعي والمصلحة الطبقية. وهنا كان ماركس يفكر في الطبقات المستقلة الفاعلة في المجتمع الأوروبي، وهي طبقات متأسسة منذ فترة طويلة ولها استقلالها عن الدولة، وكان الخروج منها أو الدخول إليها أمرًا نادرًا غير معتاد، إذ كانت الطبقات كيانات اجتماعية صلبة. كان ماركس ينظر للتاريخ الأوروبي على أنه عملية صراع بين الطبقات الاجتماعية (أسياد وعبيد، أرستقراطيين وعامّة، إقطاعيين وعبيد أراضي، نبلاء وبرجوازيين، رأسماليين صناعيين وبروليتاريا) وتفرعاتها العديدة.

ولقد كان في إطار هذا الدليل التاريخي من واقع التاريخ والمجتمع الأوروبي أن وضع ماركس نظريته الاجتماعية للتاريخ. وهو بكل وضوح استبعد المجتمعات الآسيوية من نظرية التاريخ الأوروبي هذه لأنه أدرك بأن سوسيولوجيا التغير الاجتماعي في المجتمعات الآسيوية بما فيها إيران كانت مختلفة تمامًا عن التجربة الأوروبية. وفي هذا الأمر بالطبع كان مسبوقًا بزمن طويل، منذ الإغريق القدماء إلى مونتسكيو إلى آدم سميث وجيمس ميل وهيغل وآخرين.

أما التحليل الماركسي للثورة الدستورية فيذهب إلى أنّ التطور الاقتصادي في القرن التاسع عشر أدى إلى نمو الطبقة البرجوازية الحضرية التي لم يمكن احتواؤها داخل النظام الإقطاعي الموجود، وتجسّد الصراع الناتج في نهاية الأمر في هيجان سياسي من أجل إنشاء إطار مؤسسي جديد ومتسق تاريخيًّا. هذا توضيح مختصر وأساسي لنموذج مألوف من التشكيل الأصلي الذي وفرت الثورة الفرنسية الكثير من البيانات التي يمكّن تطبيقها عليه. ولقد استُخدم هذا النموذج ضمنيًّا أو تصريحًا لدى العديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع في إيران، على الرغم من بعض التحفظات في حالات قليلة[1].

---

(1) للاطلاع على وصف وتحليل مطوّل لعدم ملاءمة النموذج الماركسي الأوروبي لهذه الحالة، انظر:
Homa Katouzian, State and Society in Iran, The Eclipse of the Qajars and the Emergence of the Pahlavis, I. B. Tauris, London and New York, 2006, ch. 2.

مع ذلك فعلى عكس التجربة الأوروبية لم تكن الثورة الدستورية في إيران من بادرة الطبقات الأقل امتيازًا ضد الطبقات الحاكمة، بل كانت ثورة مجتمع ضد الدولة، متسقة مع التجربة التاريخية القديمة في إيران باستثناء أنها في هذه المرة لم تكن موجّهة ضد حاكم «ظالم» أملًا في استبداله بحاكم «عادل». كانت ثورة من أجل القانون وضد الحكم الاستبدادي نفسه، وهكذا فحين سأل السيد جمال الدين الأصفهاني الحضورَ في خطبة كان يلقيها ما الذي كانت تحتاجه الدولة أكثر، تعالت الصيحات بـ«الوحدة» و«الوطنية» وما إلى ذلك. واعترافًا من السيد بالرغبة في كل هذه المعاني فإنه شدّد على أنه قبل كل شيء هناك حاجة إلى القانون. وبالأسلوب التقليدي للمعلمين حين يحاولون تدريس الأبجدية الفارسية للصغار، بدأ يتهجأ كل حرف ثم حرفين معًا (قاف..ألف..قا) وطلب من الحضور ترديد ذلك خلفه. وبعد ذلك انطلق إلى الحديث التالي والذي هو بالتأكيد أفضل مديح للقانون في سجلات الثورة الدستورية:

> أيها الناس، لا شيء سيدفع بوطنكم للأمام سوى الخضوع للقانون، والالتزام به، والحفاظ عليه، واحترامه، وتطبيقه. القانون، والقانون ولا شيء غير القانون. على الأطفال منذ الصغر أن يقرؤوا ويتعلموا في المدارس أنه لا إثم في الدين والشريعة أكبر من معارضة القانون... إن التقيد بالدين يعني القانون، والدين يعني القانون، الإسلام والقرآن يعنيان قانون الله. إخوتي، القانون القانون. لا بد للأطفال أن يفهموا ولا بد للنساء أن يفهمن، بأن الحاكم هو القانون والقانونَ وحده، ولا شرعية لأحد سوى القانون. البرلمان هو حامي القانون... إن الجمعية التشريعية والمجلس التشريعي هو السلطة التي تضع القانون، والسلطان هو رأس السلطة التي تنفذ القانون. الجندي مدافع عن القانون، والشرطي مدافع عن القانون، والعدالة تعني القانون، والثروة تطبيق القانون واستقلال المَلَكية يعني حكم القانون. باختصار، فإن تطور البلاد، وأساس كل استقلالية سياسية، وتكافل كل أمة تنبع من تطبيق القانون[1].

يتحقق الفهم الصحيح لطبيعة ثورةٍ ما بتحليل أهدافها ومناصريها ومعارضيها ونتائجها، وهنا فإن الهدف الجوهري (أي الأمنية الفعلية وكلمة السر) هو مشروطه،

---

(1) محمد جمال زاده، «سيد جمال الدين واعظ أصفهاني وبعضى مبارزات»، في كتاب: على دهباشى، ياد محمد علي جمالزاده، نشر ثالث، تهران، 1988، ص51 ـ 52. والاقتباس مأخوذ مباشرة من المجلة المعاصرة لذلك الوقت: 1905 (Al - Jamal, 35).

أي الحكومة المنضبطة بالقانون، وكانت هذه هي النتيجة الرئيسة للثورة. لم تجد الثورة معارضة من أية طبقة اجتماعية، بل ساندها كل المجتمع (الحضري) بما في ذلك ملّاك الأراضي الذين كانوا في الواقع طبقة اجتماعية حضرية استفادت من الثورة أكثر من غيرها.

الوجهاء الدينيون أيضًا اعتنقوا الحركة بكل حماس، حتى كبارهم الأجلاء كالشيخ عبدالله المازندراني. أما أصحاب النفوذ وزعماء القبائل مثل سبهدار تونوكابوني، وفتح الله خان أكبر، وعلي قلي خان سردار أسعد، ونجف قلي خان صمصام السلطنة، الذين كانوا يحكمون مناطقهم بسلطة تفوق سلطة الدوق أو الماركيز أو الكونت الأوروبي، فقادوا قوات ثورية في الحملات العسكرية التي أدت إلى احتلالهم طهران. وأما كبار الموظفين الذين كانوا يديرون أجهزة الدولة مثل مخبر السلطنة ووثوق الدولة فقد انضموا إلى الحركة. كانت قيادات الثورة تزخر بالنبلاء وأقرباء النبلاء ورجال القبائل القاجارية مثل فرمان فارما، واحتشام السلطنة، وأبي الحسن ميرزا (الشيخ الرئيس) وغيرهم، وبعضهم أدان نظام الحكم الاستبدادي علانية[1].

وبحلول كانون الثاني/ يناير من عام 1906م عاد المحتجون من «البست» إلى طهران مع موافقة الشاه على النزول عند مطالبهم، بما في ذلك إنشاء محاكم مستقلة سمّوها عدالت خانه. قبل ذلك، كانت أكثر محاولة مأساوية لإقناعهم بالعودة هي محاولة أمير بهادُر جنك، وهو رجل متواضع الذكاء مخلص للشاه وللحكم الاستبدادي، أرسله عين الدولة ليرجوهم أن يعدلوا عما هم فيه، ولتهديدهم بكسر لجوئهم، بيد أنّ ذلك كانت له نتيجة عكسية[2].

وهكذا فقد عزّزت العودة المنتصرة لمن كانوا في البست من قوة معارضي رئيس الوزراء والمطالبين بالدستور، وفي هذا الوقت كان المصطلح المفَرْسَن «قنستيتيوسيون» [حكومة دستورية] يحظى برواج كبير، على الرغم من أنّ مصطلح «مشروطه» كان يُستخدم أيضًا منذ الحرب الروسية - اليابانية. ومن المهم ذكر هذا لأنّ محمد علي شاه لاحقًا ادعى بأنه ووالده لم يوافقا على مشروطه وإنما على قنستيتيوسيون فقط. كان ذلك

---

(1) للاستزادة انظر: Katouzian, Towards a General Theory

(2) للاطلاع على أحدث شهادة مباشرة للواقعة، انظر: طباطبائي، يادداشت‌هاى.

بالطبع تلاعبًا بالألفاظ، وقد حذّره مخبر السلطنة بأنّ هذا المصطلح الأخير قد تكون نتائجه أكثر راديكالية من «مشروطه»[1].

لجأ عين الدولة إلى بعض الحيل المعروفة كالمماطلة والرشوة والتهديد، لكنّ الأمر كان قد وصل إلى مرحلة لا تنفع معها هذه الحيل. في حزيران/ يونيو أقام السيّدان (بهبهاني والطباطبائي) تجمعات في كل ليلة تقريبًا في مسجد مختلف، وأصبحت هذه هي التجمعات الأكثر شعبية في الحركة الثورية. وفي أوائل الشهر التالي[2] أمر عين الدولة بالقبض على الشيخ محمد واعظ وهو داعية دستوري كبير كان قد هاجمه بشدة من على المنبر. ولقد أدت محاولات الطلبة الدينيين وغيرهم لإنقاذ الشيخ إلى موت واحد من الطلبة اعتبره الثوّار أول شهيد. أضرب أصحاب المحلات وتجمع الناس والعلماء في مسجد الجمعة في السوق خلف المسجد الملكي، فأُرسلت قوات لتفريقهم مما نتج عنه إراقة دماء خاصة حين أجاب القادة على رسالة عين الدولة بأنه لا يكفي إقامة «مجلس عدل» بل يجب عليه هو أن يرحل. وانتهى «البست» حين مُنح العلماء خروجًا آمنًا لمغادرة المدينة. ولقد «هاجر» العلماء وأتباعهم مرة أخرى إلى قم، حيث انضم إليهم بعد بضعة أيام الشيخ فضل الله نوري رغم محاولات عين الدولة لإثنائه عن ذلك.

تنامى الهيجان الشعبي في طهران وانتشر بصورة أكبر وخرجت أعداد كبيرة يقودها التجار الأغنياء لاجئين في «البست» في دار المفوضية البريطانية. في الوقت نفسه شجّع محمد علي ميرزا (الوريث المعيّن والموجود في تبريز، والذي كان مناوئًا لرئيس الوزراء) الوجهاء الدينيين في المدينة على تقديم التماس إلى الشاه، مهاجمًا الوزراء المستبدين والخونة، ومساندًا العلماء في طهران. وكان الضغط شديدًا لدرجة أنّ الشاه الذي لم تكن له قدرة على تحمل إطالة النزاع وافق بوضوح هذه المرة على إنشاء دستور ينشئ مجلسًا تشريعيًا مستقلًا ومجلس قضاء مستقل، وعلى عزل عين الدولة، إذ رُحّل إلى خراسان بعد مزيد من الضغط الشعبي.

كان ذلك في آب/ أغسطس عام 1906م، وتم التوقيع في أواخر كانون الأول/

(1) مخبر السلطنة (مهدى قلى هدايت)، گزارش إيران.

(2) E. G. Browne, The Persian Revolution. هذا المصدر يؤرخ للحادثة بأسبوعين قبل ذلك.

ديسمبر على الدستور الذي كُتب في عجالة لضمان سرعة إنجازه كي يوقع عليه الشاه والوريث المعين (إذ كانت هناك إشاعات حول مرض الشاه). بعد خمسة أيام مات الشاه وخَلَفَه ابنه الذي كان مكروهًا لدى المثقفين الشباب الحداثيين والراديكاليين من الحركة الثورية، ولم يكونوا يثقون به[1].

كان المجلس الأول [مجلس إيران] يمثّل الطبقات الست من الشعب والتي تم تحديدها لهذا الغرض: العلماء، والنبلاء (شازده)، والأعيان، ورجال الأعمال، والحرفيين والمتاجرين، دون تمثيل للفلاحين ولا النساء اللائي لم يُمنحن حق التصويت آنذاك في أي دولة غربية تقريبًا. كانت المهمة الأولى والأهم للمجلس هي إعداد الدستور واعتماده، والذي أقرّه لاحقًا الشاه ومحمد علي ميرزا. وصل إلى هذا المجلس العديد من ساسة إيران المستقبليين، ومنهم وثوق الدولة وتقي زاده وأعضاء من آل هدايت، وأمين الضرب وآخرون. أما محمد مصدّق، الذي سيؤمم النفط الإيراني بعد عدة عقود، فقد انتُخب لكن حالت شروط السن دون دخوله المجلس.

وسرعان ما واجه هذا المجلس صراعًا مدمرًا مع الشاه الجديد ومع نوري وأتباعه الذين كانوا ينتقدون ما أسموه سياسات وتشريعات تغريبية. كما كان هناك نزاع قوي بين الدستوريين المعتدلين والراديكاليين، إلا أنّ هذا لم يظهر في صورته الكاملة إلا بعد هزيمة الشاه ونوري[2].

ربما يكون انتصار عام 1906م انتصارًا سهلًا، مما حتّم النزاع والمواجهة في وقتٍ لاحق، ولكن بعيدًا عن ذلك وبعيدًا عن السمات الشخصية لأطراف النزاع (وهي مهمة بالتأكيد) كان هناك المنطق غير الشخصاني المتمثل في الصراع المعهود بين الدولة والمجتمع، والميل إلى الفوضى بعد سقوط الدولة الاستبدادية.

كان محمد علي شاه ومستشاروه أثناء الثورة الدستورية يودّون الحفاظ على أكبر قدر ممكن من السلطة التنفيذية في حال تعذرت إعادة الأوضاع كما كانت سابقًا، بيد أنّ

---

(1) للاطلاع على وصف مفصل للأحداث، انظر: أحمد كسروى، تاريخ مشروطه إيران، أمير كبير، تهران، 1976؛ محمد على طهرانى كاتوزيان، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران؛ كرمانى، تاريخ بيدارى إيرانيان؛ يحيى دولت آبادى، حيات يحيى، فردوسى وعطار، تهران، 1983؛ Browne, The Persian Revolution.

(2) للاطلاع على شهادة ممتازة رغم أنها مختصرة عن هذه النزاعات، انظر: هدايت، خاطرات وخطرات.

المجلس لم يثق بالشاه وأصرّ على ممارسة الكثير من الوظائف التنفيذية. كان المجلس يرى نفسه على أنه بيت الشعب (خانه ى ملت) في مواجهة الدولة. وبعبارةٍ أخرى فعلى الرغم من أنّ الدستور قد أزال العداء التقليدي بين الشعب (ملت) والدولة (دولت)، إلا أنّ العداء بقي في العلاقات والسلوك الفعلي. تاريخيًا كان المجتمع يرتفع حين تسقط الدولة، مصحوبًا بالفوضى التي ذكرت آنفًا، أما الآن ولأول مرة فقد وُضع قانون ليحدد وينظم العلاقة بين الدولة والشعب، ولكن لا الدولة (أو ما تبقى منها) ولا المجتمع تشرّب هذا الشكل الجديد بدرجة كافية. وهكذا فإن المجتمع والدولة كانا يحاولان إلغاء بعضهما البعض في المشهد السياسي، والتمسك بالسلطة حصريًا دون الطرف الآخر.

وبصرف النظر عن ذلك فقد منح الدستور سلطة أكثر مما ينبغي للمجلس التشريعي. كان بالتأكيد دستورًا أكثر ديمقراطية من دستور روسيا، وألمانيا، والمملكة النمساوية، وفي بعض الجوانب أكثر ديمقراطية من بريطانيا آنذاك، كما يتبين مثلًا في توفيره اللاحق لحق التصويت للجميع وغياب الغرفة البرلمانية الوراثية. ولكن مع ذلك لم تكن هناك أحزاب برلمانية حقيقية يمكنها التفاوض مع بعضها ومع الشاه في محاولة لإدارة الخلافات. وأخيرًا، لم يكن الثوريون الراديكاليون ـ الذين كانوا مؤثرين في بعض الجمعيات الرسمية وغير الرسمية ـ ميّالين إلى القبول بالتسويات، فلم يكتفوا بالإصرار على سلطة غير محدودة للشعب، بل في الوقت نفسه كانوا يريدون تطبيق التحديث الأوروبي بأسرع ما يمكن.

كان هذا هو الجانب الأكثر حدة في الصراع بالنسبة للتقليديين الدينيين، ومن المؤكد أنّ نوري (الذي يعتبر نفسه أكثر المجتهدين علمًا في طهران وربما في كل مكان خارج العتبات) شعر بإهانة من صعود بهبهاني كقائد ديني للثورة، إلا أن مخاوفه وتوجساته لم تكن محصورة على المصلحة الخاصة، وينطبق الأمر كذلك على المجتهدين الآخرين، خاصة الشيخ محمد آملي، وميرزا حسن التبريزي، والسيد أحمد الطباطبائي (أخا الطباطبائي الكبير) وإمام الجمعة في طهران وتبريز، والحاج أقا محسن عراقي. وعلى أية حال فقد حاولوا إبراز حجة مقنعة لمعارضتهم، كما سنبين أدناه، رغم أنهم في نهاية الأمر انضموا إلى طرف الشاه ضد الحكومة الدستورية.

أما الاختيار الأول فكان حكومة أمين السلطان، وكما رأينا فقد كان مكروهًا جدًّا

في منصبه رئيسًا للوزراء قبل موت ناصر الدين شاه وبعده، فترك البلاد بعد سقوطه في أيلول/ سبتمبر 1903م. بدا الأمر الآن وكأن شخصًا مثله له قدرته وبراجماتيته ومراوغته يمكنه إحداث تسوية ما، وكان يحظى بمساندة بهبهاني وآخرين من الدستوريين المعتدلين، إلا أنّ الراديكاليين والشاه لم يثقوا به، إذ بغض النظر عن الاعتبارات الشخصية كان نجاحه سيقلل من فرص الانتصار الساحق للشاه أو للراديكاليين، خاصة وأنه كان مرجحًا أن يتحصل على مساندة الروس والبريطانيين. وهكذا فقد كان اغتيال أمين السلطان في نهاية آب/ أغسطس عام 1907م نتيجة لهذه المخاوف من تلك القوى المتعارضة. ولقد جرت نقاشات ومناظرات طويلة حول ما إذا كان الشاه أو الديمقراطيون هم من دبر اغتياله، ويظهر من هذا الجدال أنّ عباس أقا (وهو ناشط راديكالي شاب من تبريز) قد أطلق الرصاصة القاتلة، إلا أنه لا يوجد كبير شك في أنّ حزب الشاه قد استقبل الأنباء بتنهيدة ارتياح، وأنهم كانوا منشغلين بتدبير المؤامرة حين وصلتهم الأنباء بأن المهمة قد قام بها الطرف الآخر.

ويمكن توضيح مشكلة الأحزاب المعتدلة الساعية إلى التسوية من خلال النظر في مصير حكومة ناصر الملك، إذ جاءت بعد اغتيال الأتابك وزارة قادها ميرزا أحمد خان مشير السلطنة، وهو رجل من حزب الشاه، وكما هو متوقع فإن فترة وزارته كانت قصيرة، وجاءت بدلًا منها وزارة ناصر الملك التي تشكلت غالبًا من دستوريين معتدلين سياسيًّا ونزيهين ماليًّا ورفيعي الثقافة مثل الأخوين ميرزا حسن خان مشير الدولة وميرزا حسين خان مؤتمن الملك. لم تعمّر هذه الحكومة أكثر من بضعة أسابيع في حين كان الشاه يعدّ العدة لهجومه العلني الأول على المجلس، وكانت الصحيفتان الراديكاليتان روح القدس ومساوات لا تنفكّان تنشران المقالات القادحة في شخص الشاه ووالدته[1].

في منتصف كانون الأول/ ديسمبر خرج عدد كبير من الهمج الذين حشدهم حزب الشاه إلى الشوارع يصرخون بشعارات مناهضة للحكومة الدستورية: «نحن نتبع القرآن، لا نريد الحكومة الدستورية، نريد منهج النبي، لا نريد الحكومة الدستورية». وما لا يعرفه الكثيرون أن الأقلية اليهودية أُرغمت على الانضمام إلى هذه المظاهرات، ولكن

(1) فيما يتعلق باللغة الفظة المنفلتة لبعض الصحف، انظر: طهرانى كاتوزيان، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران وكسروى، تاريخ مشروطه إيران.

لأنهم يلبسون لباسًا مميزًا قالوا بأن الأمر سيبدو هزليًا أن يقولوا «نريد منهج النبي»، فقيل لهم أن يخرجوا خلف الحشود المسلمة ويهتفوا «نيابة عن المسلمين لا نريد الحكومة الدستورية». وفي الوقت الذي كانت فيه الحشود تنصب الخيام في ميدان المدفعية (غير بعيد عن بهارستان، ساحة البرلمان) استدعى الشاه وزراءه وضربهم وعزلهم وقبض عليهم، مهددًا بقتل ناصر الملك (أول إيراني تعلّم في جامعة أكسفورد) الذي أنقذه تدخل المفوضية البريطانية شريطة أن يغادر إيران، وقد فعل ذلك في اليوم التالي. يتجلى من ذلك كيف أنّ المعتدلين كانوا في ورطة بين الراديكاليين من الجانبين، من اليمين واليسار[1].

وكما أظهرت الأحداث فإن الشاه لم يكن مستعدًّا لمعارضة المجلس معارضة تامة، ولقد ساعد تردده في قلب الوضع واضطُر هو نفسه لطلب الصلح، رغم أن هذا الصلح كان مهلهلًا. وإن استعدنا الأحداث سنجد أن وزارة ناصر الملك كانت الفرصة الأخيرة للتسوية إن كان هناك مجال للتسوية في حالةٍ معظم أطرافها لا يريدونها في الواقع.

في المرة التالية كان الشاه أكثر تصميمًا واستعدادًا لكنه بدأ بالتصرف بعد محاولة غير ناجحة لاغتياله. ألقيت قنبلة على عربته وقُبض على أحد الراديكاليين البارزين (حيدر خان أموقلي) اشتباهًا في تدبيره هذه المحاولة، لكن المجلس أوقف محاكمته. بعد ذلك حدث انقلاب حزيران/ يونيو عام 1908م حين قامت الفرقة القوزاقية التابعة للشاه تقودها قوات روسية بقصف المجلس ومهاجمة منازل الدستوريين والمتعاطفين معهم ونهبها، والقبض على عدد كبير من الشباب القياديين والناشطين، ومنهم بعض النبلاء القاجاريين. ومن بينهم التجأ السيد حسن تقي زاده وعلي أكبر دهخدا إلى المفوضية البريطانية، ثم حصلا على خروج آمن للسفر خارج البلاد. وهناك آخرون أُعدموا بأمر الشاه، مثل جهانكير خان المحرر المشارك لجريدة صور إسرافيل، وملك المتكلمين (داعية محبوب)، وكذلك فُعل بالسيد جمال الدين الأصفهاني الذي قبضوا عليه وهو في طريق الهرب. كانت تلك تصرفات مخزية من حاكم مستبد مخادع، لكنّ دور الدستوريين الراديكاليين الذي سمح له بذلك لم يغب عن شخص مثل عبد الرحيم طالبوف الذي كتب إلى دهخدا في المنفى شاجبًا التصرفات الحماسية والمتهورة من

(1) انظر الشهادة التي يوردها مخبر السلطنة في كتاب خاطرات وخطرات، وكتاب كسروى، تاريخ مشروطه إيران.

المثاليين والعنيدين معًا[1]. قاد الانقلاب إلى نوع من الخَدَر في البداية، إلا أنّ أهالي تبريز ثاروا وسيطروا على مدينتهم، وعبر مقاومة بطولية قادها القائد الشعبي الأسطوري ستار خان احتفظوا بمدينتهم الثائرة إلى أن بدأت محافظات أخرى (خاصة جيلان وأصفهان وفارس) بالتحرك ضد حكومة الشاه غير الشرعية. فرضت الحكومة حصارًا على تبريز وكادت أن تخضعها بمنع الإمدادات الغذائية. وفي مرحلة ما كان هناك تخوف حقيقي من أن القوات الروسية قد تنضم لمساعدة القوات الحكومية بحجة حماية الأوروبيين، وكان التهديد قائمًا معظم الوقت لكنّهم حين فعلوا ذلك (في نيسان/ أبريل 1909م) دخلوا لإنقاذ المدينة من المجاعة، واضُطرت الحكومة لوقف الحصار.

في الأثناء كانت بريطانيا وروسيا قد غيرتا سياستهما شبه الاستعمارية في إيران، ففي 31 آب/ أغسطس من عام 1907م تم التوقيع على الاتفاقية الأنكلو - روسية (عُرفت لاحقًا باسم اتفاقية 1907) في سانت بطرسبرغ، وذلك لوضع حد للتنافس الطويل والشديد بين هاتين القوتين الإمبرياليتين في إيران. رتّبت فرنسا هذه الاتفاقية مستبقة ما عُرف بالوفاق الثلاثي بين الدول الثلاث حين نشبت الحرب العالمية الأولى. قسّمت هذه الاتفاقية إيران إلى ثلاثة أجزاء، جزء يتبع التأثير البريطاني وجزء يتبع التأثير الروسي وجزء محايد، رغم أنها ذكرت الجملة المعتادة (الزائفة) باحترام استقلال إيران وسلامتها. كان هذا تراجعًا مقصودًا من بريطانيا من موقعها في إيران تحسبًا لحرب أوروبية كان يتوقعها الجميع. ولكن في حين قللت الاتفاقية من مستوى التعاطف البريطاني الرسمي مع الدستوريين فقد أصبح معلومًا لاحقًا أنّ وزير الخارجية السير إدوار جري لعب دورًا في ثني الروس عن التدخل لصالح الشاه. كان ذلك مرده بشكل كبير إلى الضغط من داخل الحكومة البريطانية ومواقف الأشخاص الذين كانوا معارضين لاتفاقية 1907م (يقودهم اللورد كورزون)[2].

---

(1) للتفاصيل انظر: Homa Katouzian, **Liberty and Licence in the Constitutional Revolution of Iran, Journal of the Royal Asiatic Society, 3/8 (July 1998), repr. In Iranian History and Politics.**

(2) لقراءة دراسة شاملة حول بريطانيا والثورة الدستورية، انظر: Mansour Bonakdarian, **Britain and the Iranian Constitutional Revolution of 1906 - 1911: Foreign Policy, Imperialism and Dissent**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 2006.

وهكذا لمّا استمر الشاه في التصرف بطريقة غير حكيمة وبغير اتساق وبغير مساندة كبيرة في الدولة، بدأ يفقد حتى ثقة الروس مما جعل القوتين العظميين تطالبان علنًا الشاه أن يعيد شكلًا من الحكومة الدستورية والتوصل إلى تسوية[1]. لم يكن الهدف إسقاط حكومته لكنّ تصريحهما المشترك كان مفيدًا في تشجيع الثوار نفسيًا، إذ كانوا يعتقدون بأنّ الروس سوف يدافعون عن الشاه حتى الرمق الأخير.

وللغرابة فإن ما حدث لاحقًا يشبه أحداث ثورة 1979م حين كان الشاه دائمًا متأخرًا خطوة أو خطوتين خلف مجريات الأحداث ولا يأخذ الخطوة الصحيحة في الوقت الصحيح، ويتصرف بطريقة غير حاسمة مما شجّع معارضته الراديكالية وأفقده ثقة القوى الغربية التي وإن لم تكن تريد الإطاحة به لكنها لم تشجعه على تطبيق سياسة «قبضة الحديد» (انظر الفصل الثاني عشر). ومن الصعب معرفة ما إذا كان ممكنًا للمعارضة أن تقنع الشعب باتفاق سلمي مع محمد علي شاه أو (إن كان ممكنًا) أن يكون هذا الاتفاق طويل الأمد بالأخذ في الاعتبار شخصية الشاه المزدوجة غير الموثوقة، مما يعيد إلى الأذهان تشارلز الأول في إنكلترا. ولكن من الجدير ذكره أن تقي زاده تحديدًا (وقد كان حينها المنبر الفكري للثوريين الراديكاليين) قد عبّر بعد سنين طويلة إلى صديق مقرّب عن ندمه الشديد بسبب رفضه التام لعرض الشاه بالعودة إلى الحكومة الدستورية بدلًا من خلعه[2].

مع ذلك، فلو أنّ إعادة الدستورية قد أدت إلى نظام متسق هادئ يفضي إلى تطورات متدرجة في السياسة والمجتمع والاقتصاد لكان الرجعيون المتزمتون وحدهم من سيعود إلى النظام القديم، ذلك أن مثاليات التطور السياسي ضاعت بسرعة، فقد ضاع الأمل وأصبحت الحكومة القاسية مفضلة على الفوضى المستمرة، وهو تغيير في الموقف تكرر في مواقف مشابهة في بقاع كثيرة في العالم (انظر أدناه والفصل التاسع).

في تموز/ يوليو من عام 1909م كانت هناك قوات في جيلان يقودها محمد ولي خان تنكابني والملقب بسبهدار (لاحقًا تمت ترقيته إلى لقب سبهسلار)، وفتح الله خان

(1) انظر مثلًا: طهرانى كاتوزيان، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران.

(2) هوما كاتوزيان، «سيد حسن تقى زاده: سه زندگى در يك عمر»، إيران نامه (عدد خاص عن تقي زاده بتحرير همايون كاتوزيان)، 1/ 21 ـ 2 (ربيع وصيف 2003). ولقد عبّر تقي زاده عن ندمه حول الموضوع لإيرج أفشار.

أكبر الملقب بسرداد منصور (لاحقًا سبهدار). ولم يكن أيّ منهما راديكاليًا رغم أنّ الأول كان عصبي المزاج. اشتملت قواتهم على فريق بارز من الجنود من جنوب القوقاز - خاصة باكو - ويكاد يكون جميعهم من الديمقراطيين الراديكاليين أو الديمقراطيين الاشتراكيين، أما أقوى القادة العسكريين للمجاهدين الجيلانيين فكان العبقري العسكري يفرم خان القائد الثوري الأرمني المفرسَن. كتب مورجان شستر عن يفرم بأنه «كان هو القوة الحقيقية للحملة من رشت [جيلان]»[1].

كانت قوات أصفهان تتكون في أغلبها من جنود البنادق البختياريين، يقودهم خاناتهم وعلى رأسهم علي قلي خان سردار أسعد الثاني. قبل ذلك وأثناء غيابه في أوروبا كان أخوه نجف قلي خان صمصام السلطنة قد احتل أصفهان. وعندما تجمعت القوات اقترب المقاتلون الثوريون من طهران وحاربوا في معركة خارج بواباتها مع قوات الشاه القوزاق قبل دخولهم طهران، وسرعان ما سيطروا على المدينة. وفي رسالة نُشرت مؤخرًا كتبها كمران ميرزا (عم الشاه ووالد زوجته) إلى الشاه في الوقت الذي كان فيه القتال مشتعلًا في طهران، يقول كرمان إنّ عدد الثوار المقاتلين يصل إلى عشرة آلاف، ويقول بأن القوات الملكية كانت في حالة فزع وانسحاب، وأضاف بأنه تواصل مع المسؤول عن الشؤون الروسية في إيران طلبًا للمساعدة فأخبره بأن القوات الروسية تبعد ثلاثة أيام عن طهران، وبأنه في كل الأحوال لن يكون تدخلهم في صالح الملَكية[2].

لجأ الشاه وحاشيته إلى السفارة الروسية في شمال طهران وحصلوا على خروج آمن لعبور بحر قزوين إلى روسيا. لم تستمر المعارك خارج طهران وداخلها طويلًا ولم تسفر عن ضحايا كثيرين، ولم تُتخذ إجراءات انتقامية ضد مناصري نظام الشاه وذلك بسبب التأثير الذي أحدثته وساطة البريطانيين والروس، بيد أنه سُمح بحالتي إعدام، منهما إعدام الشيخ فضل الله نوري. ولم يكن هذا ممكنًا دون موافقة بهبهاني والطباطبائي

---

(1) لقراءة سيرة موسّعة عن يفرم خان، انظر: W. Morgan Shuster, The Strangling of Persia, The Century Co., New York, 1912.

(2) إيرج افشار، محمد على ميرزا ومحمد على شاه مخلوع (پنجاه وپنج سند)، نشر آبی، تهران، 2009. للحصول على وصف للمعارك من أحد المقاتلين، انظر مذكرات الجنرال أمير أحمدي في: غلام حسين زرگرى نژاد (محرر)، خاطرات نخستين سپهبد ايران، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگى، تهران، 1994.

في طهران، والخراساني والمازندراني في النجف، وهذا واضح من عدم اعتراضهم بعد الإعدام. كان نوري قد جرح مشاعر الدستوريين جرحًا عميقًا بأفعاله لا بأفكاره وخاصة القياديين منهم، لدرجة أنْ أدانَ العلماء الدستوريون الثلاثة في النجف نوري واتهموه بأنه «مفسد»، وهو الوصف القرآني لمن يرتكب جريمة كبرى تستحق الموت[1].

بعد تأسيس المجلس الأول في عام 1907م شعر نوري بالإهانة من صعود نجم بهبهاني، إلا أنّ الانتقادات التي وجهها هو ومجموعته للحكومة الدستورية أظهرت مخاوف من أنّ العَلْمَنة والتحديث على خطى الأوروبيين ستهدم سلطة الإسلام كما فهمها هو ومن معه. عارض نوري وأصحابه الرأي القائل بتحويل الأموال الشخصية المدفوعة في المناسبات الدينية إلى الاستثمار في الصناعة الحديثة، كما عارضوا التصفيق والهتاف في الاحتفالات لأنها كانت عادات أوروبية. كان نوري وأتباعه يفسرون الحرية الفردية على أنها ضرب من الانفلات الأخلاقي، وفي المنشورات التي كانوا يوزعونها من ضريح حضرة عبدالعظيم حيث اتخذوا «البست» ضد الحكومة الدستورية، وصفوا الدستوريين بأنهم مفكرين أحرار، وبابيين، وعَدَميين، وفوضويين، واشتراكيين، وداعين للفجور ومعاداة الدين[2]. ومن هنا أصروا على أنهم لم يكونوا ضد الحكومة «المشروطة»، على أن تكون «مشروعة» كذلك، أي متسقة مع الشريعة الإسلامية كما فسّروها. ولكنهم بعد الانقلاب الذي قام به الشاه كتب قادتهم بما فيهم نوري وخطيب الجمعة رسالة إلى الشاه يدينون فيها الدستورية، مما يعني تبنيهم استعادة الشاه للحكم الاستبدادي، والذي عُرف بعد سقوطه باسم «الاستبداد الصغير». ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ المتمسكين بشرط «المشروعة» (مثل المتمسكين بالمشروطة) لم يكونوا مجموعة واحدة متجانسة، إذ إنّ من في أصفهان مثلًا كانت لهم نظرتهم الخاصة[3].

وفي معرض الردّ على نوري وجماعته قام العلماء في النجف (الخراساني

---

(1) لقراءة نص الفتوى انظر: Katouzian, State and Society, ch. 2

(2) يحتوي كتاب أحمد كسروى تاريخ مشروطه إيران على العديد من هذه التصريحات. وللحصول على الردود عليها من العلماء الدستوريين، انظر: كرماني، تاريخ بيداري.

(3) للاستزادة انظر: Vanessa Martin, Aqa Najafi, Hajj Aqa Nurullah and the Emergence of Islamism in Isfahan, 1889 - 1908, Iranian Studies, 41 /2 (April 2008).

والمازندراني والطهراني الذي مات عام 1908م) بمساندة المجلس ضد دعاوى نوري الشاه، وبعد الانقلاب وضعوا كل قواهم خلف الحركة الثورية، ومن الصعب تخيل كيف كان يمكن للحركة أن تنجح ذلك النجاح لو تردد العلماء في مساندتهم، أو إن شكوا في شرعية الدستورية. بل إنهم ساهموا في المعركة على الجانب النظري كذلك، ذاهبين إلى أن الحكم الاستبدادي غير مشروع في الإسلام، وأنّ الحكومة الدستورية لم تكن حكومة انحلال وفوضى بل حكومة مبنية على القانون تكون فيه الحكومة مسؤولة أمام الشعب، ويكون الناس سواسية أمام القانون[1]. لقد كان تفسيرهم للدستورية سليما، إلا أن ذلك لم يكن المعنى الذي نظرت به الدولة ولا معظم قادتها إلى النظام الجديد. وهكذا كان العقد الثاني من القرن العشرين مرحلة من الانفلات بدلًا من التحرر.

ولكن في اللحظة التي انقضّت فيها قوات الشاه القوزاقية على المجلس بمساندة نوري عام 1908م، كتب مراقب أوروبي (الدبلوماسي البريطاني الشاب وولتر سمارت، رغم أن هويته غير مذكورة في المصدر) يصف نفسه بأنه «غير متعاطف مع الدين» عن الدور الذي لعبه الزعماء الدينيون الدستوريون ودائرتهم:

> في فارس وجد الدينُ نفسه ـ ربما بحكم الظروف ـ في طرف الحرية، ولم يُعتبر منقوصًا. نادرًا ما يحدث أن تحصل كنيسة ما على مسؤولية أكثر فخرًا وغرابة من قيادة ديمقراطية في مخاض ثورة، إذ ألقت [القيادة الدينية] بكل سلطتها وعلمها في جانب الحرية والتطور، وسمحت بإحياء فارس بالحرية الدستورية[2].

إنّ استغراب سمارت مفهوم من وجهة نظر التاريخ الأوروبي، حيث الثورات تقودها الطبقات السفلى المحرومة ضد الطبقات العليا الثرية، بما فيها رجال الدين الذين كانوا بشكل عام في الخانة الثانية. كان من الصعب جدًّا من هذه النظرة تخيل رجال الدين يحاربون الدولة نيابة عن الشعب، على الرغم من أنّ هذا كان مسارًا معتادًا في الصراع الإيراني بين الدولة والمجتمع.

---

(1) Vanessa Martin, Iranian Studies, 41 /2 (April 2008)، والمصدر التالي: Katouzian, **Liberty and Licence.**

(2) جاء ذلك في رسالة من سمارت في طهران إلى معلمه السابق إدوارد براون في كامبردج. انظر: **Browne, The Persian Revolution, p. 164**، وكذلك **Vanessa Martin, Iran and Modernism: The Iranian Revolution of 1906**, Syracuse University, Syracuse, NY, 1989.

ولقد ظهر «المجال العام» الحديث (بمصطلح يورغن هابرماس حول المجتمع المدني) في إيران خلال الحركة الدستورية. وفقًا لهابرماس فإن المجال العام بوصفه مجالًا للنقاش والتجمع النقدي مستقل عن الدولة، وأما المجال الخاص فقد ظهر في أوروبا في القرن الثامن عشر، رغم أن أصوله يمكن تتبعها إلى أواخر القرن السابع عشر في إنكلترا. بهذا المفهوم، فإن المجال العام الحديث (أو ما يشبهه) قد ظهر في إيران في مطلع القرن العشرين على شكل صحف ومجلات مستقلة نقدية، إلى جانب جمعيات واتحادات تطوعية متزايدة بشكلٍ سريع[1]. وبالتأكيد يمكن القول بأن المجلس نفسه شكّل جزءًا من المجال العام بدلًا من أن يكون جزءًا من الدولة، إذ كان المجلس يرى نفسه مدافعًا عن الشعب في مواجهة الدولة.

منحت الطباعة والشعر والنشر بصورها الحديثة دفعة هائلة لتطور النثر والأدب والصحافة، بيد أنها لعبت كذلك دورًا في تشجيع النزاعات الهدامة والخطاب المنفلت. من بين الصحف التي عُرفت بالتشهير والتعصب روح القدس ومساوات، في حين كانت صحيفة صور إسرافيل أكثر رقيًا رغم أنها أيضًا تخطت الحدود في بعض الأحيان[2]. وكان يشترك في تحرير هذه الجريدة ميرزا جهانكير خان الذي أعدم بأمر الشاه بعد الانقلاب، ويساعده دهخدا الذي كما ذكرنا كان سيلقى المصير نفسه لولا تدبره الهروب من الاعتقال بعد الانقلاب.

أصبحت كتابات دهخدا وخاصة في عموده الساخر مرجعًا أساسيًا لنموذج النثر الفارسي الحديث، سواء في استخدامه لغة بسيطة أو في استعماله التعابير الدارجة. وبطبيعة الحال كان هناك روّاد آخرون مثل فتح علي آخوندزاده وطالبوف وحبيب أصفهاني والشيخ أحمد روحي وميرزا أقا خان كرماني وغيرهم، بيد أنّ من قرأ أعمال ملكم خان التي كتبها من أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر لن يصعب عليه أن يلاحظ كيف كانت كتاباته سابقة لعصره، وكيف كانت مؤثرة على التطورات اللاحقة بما فيها نثر دهخدا. ولقد مر الشعر كذلك ببعض التغيرات، سواء في الشكل أو في

(1) للاستزادة، انظر: **Homa Katouzian, Problems of Democracy and the Public Sphere in Modern Iran, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, 18/2 (1998) repr. in Iranian History and Politics.**

(2) فيما يتعلق باللغة الفظة المنفلتة لبعض الصحف، انظر: طهرانى كاتوزيان، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران وكسروى، تاريخ مشروطه إيران.

المضمون. كان السيد أشرف الدين صاحب ومحرر جريدة نسيم شمال يكتب نظير ما يكتبه دهخدا بالضبط في شعرٍ صحفي ثوري، وكان طريفًا جدًّا ولغته دارجة أكثر من لغة دهخدا، رغم أن دهخدا أيضًا كتب الشعر وخاصة ديوان مسمط في رثاء صديقه وزميله المقتول جهانكير خان. ومن بين المواهب الأدبية الصاعدة في الثورة كان الشاعر محمد تقي بهار.

مع ذلك فإن انتصار عام 1909م لم (يستطع أن) يحوّل الدولة إلى جنة على الأرض بين يوم وليلة كما كان الكثيرون يتمنون، إذ لم تسفر الثورة عن حكومة برجوازية سواء أكانت ديمقراطية أم ديكتاتورية، بل أدت إلى حماية قانونية أكبر للملكية الخاصة في الأراضي ورؤوس الأموال، وحكومة يقودها ملاك الأراضي والتجار الذين سرعان ما تحولوا إلى الفوضى (كما سنرى أدناه)[1]. كان يمكن أن تؤدي الثورة إلى إصلاحات وتطورات تدريجية تتمخض عنها إنجازات مستدامة، لكنّ العادات القديمة من الشقاق وانعدام التماسك والتعاون الاجتماعي ونظرة الربح التام أو الخسارة التامة (سياسة الإقصاء) كانت مغروسة بشكل لا يسمح بتلك الإصلاحات. ومن الواضح إذن أنها كانت ثورة ظهرت أمام جميع الثورات الإيرانية التقليدية على أنها ثورة المجتمع على الدولة، لكنّ الصفة غير الاعتيادية الوحيدة فيها أنها سعت إلى تأسيس حكم القانون، وكانت ضد الحكم الاستبدادي بدلًا من مجرد الظلم، إلى جانب أنها استخدمت الأشكال والأدوات الأوروبية الحديثة في محاولة لتحقيق أهدافها.

التحرر من الوهم

لم يستغرق الأمر سوى فترة بسيطة حتى تفقد الدستورية نجوميتها الشعبية، وكان العديد من الناس حين يصفون أخبار القتل والنهب يقولون: «مشروطه شد (كانت هناك دستورية)»، وحين ينجح أحد في التزوير والنفاق يقال عنه إنه «به مشروطه اش رسد (طابَق دستوريته)».

لقد كان المنطق وراء الفوضى المتنامية التي تبعت انتصار الثورة مشابهًا للنمط المعتاد الذي ناقشناه عدة مرات في هذا الكتاب حين تسقط الدولة بسبب ضعفها وانقضاض القوات المتمردة عليها. أما الشكل فكان مختلفًا بطبيعة الحال في ظاهره على

(1) للاستزادة انظر: Katouzian, State and Society, ch. 3

الأقل، إذ كانت الثورة هذه المرة باسم القانون والحرية والحكومة الدستورية والحداثة (في حالة القوميين العلمانيين). ومن حيث النظرية الدستورية فإن انعدام التعاون بين البرلمان والحكومة يمكن وصفه بأنه خلط بين فصل السلطات والمواجهة بين السلطات، خاصة وأن الإيرانيين (حينها وحتى الآن) قد عقدوا آمالًا عظيمة على مبدأ مونتسكيو القاضي بفصل السلطات. وتجدر الإشارة إلى ما كتبه رئيس الوزراء ووزير العدل في ثلاثينيات القرن العشرين أحمد متين دفتري وهو يتفكر في الفوضى التي تبعت نظام رضا شاه ومتذكرًا الفوضى التي تبعت الدستورية. كتب في عام 1945م يقول:

> ما تبقّى في ذاكرتنا من تلك السنوات [بعد الدستورية] فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية أننا غير ناضجين ولم نتخرج بعد من المدرسة الابتدائية. لا أستطيع أن أنسى بأنه في تلك الفترة الديمقراطية سبّب الأطراف [في المشهد السياسي] الكثير من الانقسام وأظهروا قدرًا كبيرًا من التطرف والصبيانية، وباختصار فقد جففوا جذور الحرية لدرجة سمحت لزوابع الأحداث أن تقتلعها فجأة[1].

ثمة عامل آخر ساهم في هذا الوضع هو القوة التقليدية الدافعة نحو الحكم الذاتي والتمرد والنهب في المحافظات والمناطق الحدودية، والذي عادة ما كان يحدث فقط حين يكون مركز الدولة ضعيفًا أو يمر بحالة فوضى. وهذه العملية كما أسلفنا قد بدأت في عهد الحكومة الضعيفة لمظفر الدين شاه، بيد أنّ السبب الجوهري للفوضى كان المواجهة (وليس التنافس) داخل المركز والتي تجلّت بوضوح في الاغتيالات السياسية. كان معهودًا في جلّ التاريخ الإيراني أنه في وسط الفوضى المستمرة كان يمكن للسلطة الموحدة ذات الإرادة الحقيقية أن تفرض النظام في فترة قصيرة جدًّا. ولقد فعل رضا خان في عامين ما كان يبدو مستحيلًا تحقيقه في سنوات أو عقود. من خصائص التاريخ الإيراني أنّ من يملك المركز يملك الأطراف.

بداية الفوضى

استغرق الأمر بضعة أشهر بعد سقوط طهران في أيدي الجيوش الدستورية حتى تتشكل حكومة دائمة، وفي بادئ الأمر شُكلت لجنة عليا لحسم بعض الأمور مثل عزل الشاه واستبداله بوريثه المعين أحمد ميرزا وإجراء انتخابات المجلس الثاني. بعد ذلك

---

(1) أحمد متين دفتری، «اندرزهای برادرانه بعموم دانشجویان خصوصًا دادرسان واستادان آینده»، آئین دانشجویان، 2 (آذار/ مارس 1945).

استُبدلت اللجنة العليا بـ«مجلس قيادة» (قارن ذلك بمفهوم الديريكتوار directoire في الثورة الفرنسية)، ولكن بعد ذلك بفترة قصيرة شكّل سبهدار تنكابني (والذي أصبح لقبه الآن سبهلار) أول وزارة دائمة، وكان ذلك في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر عام 1909م.

ومع منتصف تموز/ يوليو من العام التالي سقطت هذه الوزارة بسبب معارضة الديمقراطيين الذين كان يساندهم البختياريون، وهم قياديون عسكريون في الثورة أكثر تنظيمًا. حينها أصبح ميرزا حسن خان مستوفي الممالك رئيسًا للوزراء، وكان شابًا ثريًا جدًا ومناصرًا للديمقراطيين ومحبوبًا في الساحة السياسية، نزيهًا للغاية رغم أنه ليس فاعلًا. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر قام المجلس بانتخاب ناصر الملك وصيًا على العرش بعد موت علي رضا خان قاجار (عضد الملك). كان ناصر الملك دستوريًا ذا آراء معتدلة ونظرة واقعية لقدرات البلاد ومواردها، وكان يؤمن بالتطور السياسي التدريجي، مما جعله من بين الأقلية.

استمرت حكومة مستوفي الممالك من صيف 1910م إلى آذار/ مارس من عام 1911م، وعاد سبهدار تنكابني مرة أخرى. كان يُنظر إليه على أنه مرشح المحافظين، لكنه سقط في منتصف تموز/ يوليو بسبب الاشتباه في تحالفه مع الشاه المعزول حين عاد الشاه إلى إيران في محاولة يائسة لاستعادة عرشه. وهنا أصبح صمصام السلطنة (الزعيم البختياري) رئيسًا للوزراء بدعم من الديمقراطيين، رغم أنهم سينفرون منه لاحقًا في أعقاب كارثة شستر.

كان النزاع المدمر قد بدأ خلال وزارة سبهدار الأولى في عام 1910م، حين قرر محمد علي شاه في صيف 1911م (بمساعدة أخيه مالك منصور شعاع السلطنة) أن يجرب حظه مرة أخرى ويحاول العودة للعرش. في الوقت نفسه تقريبًا قام أخوهما العصبي سالار الدولة بالانقضاض على كردستان من الغرب.

دبّر الوصي ناصر الملك ورئيس الوزراء صمصام السلطنة الدفاع ضد غزو الشاه السابق بكل إخلاص والتزام، كما شهد بذلك الأميركي الشاب مورجان شستر. كان الروس غير راضين عن المجلس لتعيينه شستر أمينًا عامًا على خزينة الدولة بسلطات جارفة تتجاوز سلطة الوزراء. قبل الاتفاقية الأنكلو - روسية عام 1907م كان الدستوريون قد سعوا للحصول على تعاطف البريطانيين ومساندتهم، وبعد انتصارهم في عام 1909م أصبحوا يبحثون عن مصدر آخر للمساعدة. كانت الحكومة الإيرانية الجديدة كثيرًا ما

تعيّن موظفين مدنيين وعسكريين من قوى أوروبية أصغر، وخاصة السويد وبلجيكا، لكنها اختارت هذه المرة هذا الأميركي الناجح المتهور. في كتابه «خَنق فارس The Strangling of Persia» يوضّح شستر في أكثر من موضع بأنه معارض للإمبريالية التقليدية، وكان يشعر بالكثير من التعاطف مع إيران في علاقتها مع جارتيها الإمبرياليتين. ومن الواضح أيضًا أنّ شستر بصفته أميركيًا ليبراليًا شابًا لم يفهم الكثير من الطرق التقليدية في المفاوضة والمقايضة التي كان يتم بهما الكثير من الأمور في إيران. حاول شستر أن ينشئ جزيرة معزولة من الفعالية والانضباط في محيط تقليدي كان ما يزال يمر بعاصفة ثورية، وكان واقعًا تحت سيطرة روسيا وبريطانيا. وطبقًا للسلطات التي منحها إياه المجلس قام بتنظيم شرطة مالية (جندرمة) كأداة لجمع العوائد والمستحقات.

وكما هو متوقع فقد خلق بذلك أعداء إيرانيين أقوياء إضافة إلى روسيا، لكنه احتفظ بمساندة المجلس والشعب. على سبيل المثال حدث صدام بينه وبين علاء الدولة حول مستحقات ضريبية لم يدفعها، فأمر علاء الدولة بضرب رجال شستر وطردهم. وبعد احتجاج شعبي قُتل علاء الدولة خارج منزله برصاصة مجهولة[1].

بلغت الأمور ذروتها حين ساند المجلس قرار شستر بمصادرة عقار لشعاع السلطنة تعويضًا عن الضرائب التي لم يدفعها وعقابًا على تمرده. أدى هذا إلى صدام مع الروس الذين كانوا يدّعون أن عقار شعاع السلطنة كان الضمان التأميني لقرضه الذي أخذه من بنك دسكونت الروسي. اعتقد شستر بداية أنّ القنصل الروسي كان يتصرف من تلقاء نفسه ولاحقًا قررت سانت بطرسبرغ دعم سياسته[2]. وربما كان الأمر صحيحًا، إلا أنّ الروس لم يرتاحوا لشستر وشعروا بالإهانة من فشل عودة الشاه المعزول.

زاد تفوق المجلس والشعب من جرح تلك القوة الإمبريالية المتغطرسة، وعلى أية حال فقد تجاهل شستر والمجلس ادعاءات الروس ونصيحة الوزراء بالتراجع. وصلت المعركة ذروتها حين حرّك الروس قواتهم شمالًا ووجهوا إنذارًا للحكومة بأنهم سوف يحتلون طهران إن لم يُطرد شستر من إيران وتتعهد إيران بعدم توظيف مستشار آخر دون موافقة حكومتي روسيا وبريطانيا.

(1) للاستزادة، انظر: Shuster, The Stranging of Persia, pp. 171 - 172

(2) نفسه.

عارض المجلس بأغلبية ساحقة إنذار الروس[1]، وتظاهر الناس في الشوارع هاتفين «الموت أو الاستقلال»، مما جعل إمكان التسوية لحفظ ماء الوجه أمرًا مستحيلًا، فأدى ذلك إلى تنازل كامل. أرسلت حكومة صمصام السلطنة (المناصرة للديمقراطيين) قوات يقودها البطل الثوري يفرم خان لإخلاء المجلس، الذي كان على أية حال على وشك أن يُحلّ. قبلت إيران الإنذار وعُزل شستر، ثم احتل الروس تبريز وذبحوا بعض الزعماء بما فيهم زعيم المذهب الشيخي، ونصّبوا حاكمًا إيرانيًا قاسيًا تابعًا لهم ليحكم المحافظة. كان ذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1911م، وهو ما يعتبر نهاية الثورة الدستورية[2].

سقطت حكومة صمصام السلطنة في بداية كانون الأول/ ديسمبر 1912م بسبب الضغوط من الديمقراطيين الذين كانوا يطالبون بانتخابات المجلس، ومن المحافظين الذين كان لديهم مرشح جديد لرئاسة الوزراء. كان علاء السلطنة مرشحًا محافظًا أكثر قبولًا لدى الراديكاليين والديمقراطيين، على الرغم من أنّ وزارته لم تستمر إلا إلى منتصف آب/ أغسطس 1913م، وحل مكانه مستوفي. وحين نشبت الحرب العالمية الأولى في آب/ أغسطس 1914م كان علاء السلطنة قد حل محل مستوفي ومرة أخرى حل الثاني محل الأول، وهكذا تشكلت تسع وزارات في أقل من خمس سنوات.

الحرب العالمية الأولى وما بعدها

في صيف 1914م بلغ الشاه سنّ الرشد وأجريت انتخابات المجلس الثالث، وكان ذلك حين اندلعت الحرب العالمية الأولى. كانت الحرب متوقعة منذ عشر سنوات وكانت لها أسباب كثيرة قصيرة وطويلة المدى. وبمجرد أن أعلن الأتراك الحرب على الوفاق الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا) دخلت الحرب إلى الحدود الإيرانية. كان الإيرانيون عمومًا مناصرين للألمان وبالتالي للأتراك، ورغم أنّ حكومة مستوفي أعلنت وقوف إيران على الحياد إلا أنّ الأتراك لم يعترفوا به في الوقت الذي ما تزال القوات الروسية تحتل محافظة أذربيجان الملاصقة لتركيا.

كانت القوات الروسية في إيران، وروسيا نفسها في قمة غطرستها وتقلب مزاجها،

(1) للاستزادة، انظر: سيد حسن تقي زاده، زندگی طوفاني: خاطرات سيد حسن تقى زاده، (تحرير إيرج أفشار)، علمي، تهران، 1983، الملحق 5، ص 459.

(2) للحصول على وصف مستفيض وتحليل مفصل لكارثة شستر، انظر: Katouzian, State and Society in Iran, ch. 3.

أما بريطانيا التي أنزلت قواتها في البحرين وعبادان لمواجهة التهديد التركي فكانت أيضًا موجودة، وبتأكيد أكبر على تحالفها مع روسيا. كان الألمان يحاولون التواصل مع الأفغان واستخدامهم ضد الهند البريطانية، وفي الوقت نفسه إثارة العواطف الدينية والقومية في إيران والهند وغيرها في المنطقة. وهكذا فقد ساعدوا في إنشاء اللجنة الوطنية التي قادها تقي زاده في برلين[1]، وبدؤوا في التواصل مع قوميين وديمقراطيين إيرانيين آخرين، وأرسلوا مبعوثين إلى زعماء القبائل المرتحلة وأصحاب النفوذ في المناطق الإيرانية الجنوبية[2].

وفي آذار/ مارس أرسل العلماء في «العتبات» فتوى رسمية إلى الشاه ضد الوفاق الثلاثي[3]، في حين أدى طرد الدبلوماسيين الألمان من منطقة النفوذ الروسي إلى خلق فجوة في موقف إيران الحيادي[4]. وَقَعت حكومة مستوفي تحت ضغوط من الوفاق الثلاثي، وشكّل مشير الدولة حكومة لم تُرضِ لا الروس ولا البريطانيين ولا حتى المناصرين للألمان في المجلس. بعد ذلك حدث مثال نموذجي على الشق في مركز السياسة، إلى أن عاد مستوفي لرئاسة الوزراء بعد أن أصبح أو رُشح اثنان لمنصب رئيس الوزراء.

وُضع ميناء بوشهر قرب حقول النفط في عبادان تحت الاحتلال البريطاني نتيجة لغارة من رجال القبائل يبدو أنّ من دبرها كان العميل الألماني الأسطوري واسموس، خلّفت قتيلين من الضباط البريطانيين[5]. وكان هناك اضطراب في شيراز مركز الحاكم العام على محافظة فارس، مع تورط القنصلين البريطاني والألماني رغم أنّ الألمان كانوا

---

(1) انظر: إيچرنسكا، إيلزه، «تقى زاده در آلمان قيصرى»، إيران نامه، 1/ 21 ـ 2 (ربيع وصيف 2003)؛ جمشيد بهنام، برلنى‌ها: انديشمندان ايرانى در برلن، 1915ـ1930، فرزان، تهران، 2000.

(2) للاستزادة، انظر: Wm. J. Olson, Anglo - Iranian Relations during World War I, Frank Cass, London, 1984.

(3) دولت آبادى، حيات يحيى، ج 3، ص 283؛ باقر عاقلى، روزشمار تاريخ إيران، الطبعة الثالثة، نشر گفتار، تهران، 1990 ـ 1991، ص103.

(4) دولت آبادى، حيات يحيى، ج 3، الفصل 32.

(5) تفصّل العديد من المصادر الإيرانية المعاصرة جانبًا أو أكثر من عمليات واسموس. انظر تحديدًا: أبو القاسم كحال زاده، أبو القاسم، ديده ها وشنيده ها، (تحرير مرتضى كامران)، كامران، تهران، 1984. وانظر أيضًا: Christopher Sykes, Wassmuss, The German Lawrence, Longman, Green and Co., London and New York, 1936.

قد كسبوا التعاطف الشعبي. كانت الأطراف الأربعة المتحاربة تنتهك حيادية إيران، ولكن في العموم كان الإيرانيون يعتبرون الروس والبريطانيين معتدين، والألمان والأتراك (بدرجة أقل) إن لم يكونوا محررين فعلى الأقل يردّون على التدخل الأنكلو - روسي.

في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1915م حرّك الروس قواتهم في قزوين إلى طهران، وانتشرت ربكة وكان هناك حديث حول نقل العاصمة إلى أصفهان حيث موقف الوفاق الثلاثي أقل قوة وخارج منطقة النفوذ الروسي. انتقل حوالي نصف أعضاء المجلس إلى قم مما عطّل المجلس، وأنشؤوا اللجنة الوطنية للدفاع بقيادة القيادي الديمقراطي سليمان ميرزا (عرف لاحقًا باسم إسكندري). كان الشاه الشاب مصممًا على نقل العاصمة لكنه عدل عن ذلك وفي كانون الأول/ ديسمبر أصبح فرمان فارما رئيسًا للوزراء بمساندة البريطانيين[1].

أدى استعراض الروس لقوتهم إلى سيطرة الوفاق الثلاثي على طهران، وعندما سيطرت القوات الروسية على قم، وانسحب القوميون (مليّون) إلى كاشان ثم أصفهان، جرّب نظام السلطنة (رضا قلي خان مافي) الحاكم العام على المحافظات الجنوب - غربية حظه معهم. هاجم نظام السلطنة كرمانشاه وشكّل الحكومة المؤقتة والتي بخلاف الحكومة في طهران كانت متحالفة مع قوى المركز، وكان في هذه الحكومة سليمان ميرزا والسيد حسن المدرّس[2].

وفي تلك الفترة نفسها تم تشكيل «قوات جنوب فارس» البريطانية في فارس وأعلنت حركة «جنكل» بقيادة كوجيك خان وأتباعه في جيلان تبعيتها إلى حركة «وحدة الإسلام» والتي أطلقها الأتراك لزيادة شعبيتهم في البلاد الإسلامية[3]. لاحقًا حلت حكومة سبهدار محل حكومة فرمان فارما، وتلك بدورها حلت محلها حكومة وثوق

(1) Christopher Sykes, Wassmuss, The German Lawrence. وكذلك: مستوفي، شرح زندگاني من، ج 3؛ أحمد كسروي، تاريخ هيجده ساله آذربايجان، أمير كبير، تهران، 1992؛ باقر عاقلي، روزشمار تاريخ إيران؛ Olson, Anglo - Iranian Relations.

(2) للاستزادة، انظر: Mansoureh Ettehadieh, The Iranian Provisional Government, in Touraj Atabaki (ed.), Iran and the First World War, I.B. Tauris, London and New York, 2006.

(3) للمزيد حول حركة كوجيك خان، انظر: إبراهيم فخرائي، سردار جنگل: ميرزا كوچك خان، جاويدان، تهران، 1978؛ محمد على گيلك، تاريخ انقلاب جنگل، نشر گيلك، رشت، 1990.

الدولة (الذي كان يُعتبر مرشحًا بريطانيًا)، بيد أن الوفاق الثلاثي لم يتمكن من الحصول على أية امتيازات من هذه الحكومات.

بدت ثورة شباط/ فبراير 1917م في روسيا والثورة التي تبعتها في تشرين الأول/ أكتوبر شيئًا كالمعجزة لإيران، إذ فجأة تخلصت إيران من نير الثقل الروسي المطبق على استقلالها، لكنّ الدولة كانت في حالة انهيار. تتابعت الحكومات إلى عام 1918م، حين شكل وثوق الدولة بمساندة البريطانيين حكومة حافلة بالأحداث في الوقت الذي بدت تلوح فيه هزيمة قوى المركز. وهكذا فبين عامي 1914م و1918م كان هناك اثنا عشر رئيسًا للوزراء وبين عامي 1910م و1918م تشكلت عشرون وزارة يبلغ متوسط عمر كل منها خمسة أشهر. وسيتكرر هذا النمط مرة أخرى في الفترة 1941 ـ 1951م حين عادت نزعة الفوضى بعد سقوط رضا شاه.

كان لحكومة وثوق الدولة في عام 1918م أن تستمر لفترة أطول من أية حكومة أخرى بين عامي 1906 و1926م، باستثناء حكومة رضا خان في 1923 ـ 1925م. وإن نظرنا إلى الأحداث من موقعنا الحالي فإن تلك كانت هي الفرصة الأخيرة للإيرانيين للوصول إلى تسوية سياسية ممكنة على نهج القواعد التي أرساها دستور 1906م. أما البدائل فكانت الانحلال أو تأسيس نظام دكتاتوري يمكن بسهولة وبسرعة تحويله إلى حكومة مستبدة. وهذا في الواقع ما حدث.

صعود القومية الإيرانية

تعود أصول الكثير مما حدث في العقود التي تبعت الثورة الدستورية إلى ملمحين مختلفين لكنهما مرتبطان بالدولة والمجتمع منذ عام 1909م: الفوضى الداخلية والتدخل الأجنبي. وهناك عامل ثالث أصبح مرتبطًا بالاثنين وهو النزاع حول التحديث، وبالتحديد كيف وبأي معنى وبأية سرعة يمكن تحقيق هذا التحديث. كلّ السياسة الإيرانية تقريبًا في القرن العشرين كانت جذورها تعود إلى هذه المشكلات، سواء أكانت محافظة أم دستورية أم ديمقراطية أم قومية أم ماركسية ـ لينينية أم إسلامية، مما أفضى إلى نزعات فوضى وحكومات مستبدة.

لم يكن هناك «قوم» في إيران قبل الثورة الدستورية، تمامًا مثلما لم تكن هناك أقوام في أوروبا قبل أن يتم إنشاؤها بين عصر النهضة والإصلاح وثورات عام 1848م، رغم أنه دائمًا كان هناك شعور بالهوية الجمعية والانتماء بين الشعوب في كل مكان في العالم.

ومنذ الجزء الأخير من حكم ناصر الدين شاه بدأت المفاهيم الحديثة حول الشعور

بالانتماء القومي والقومية تظهر بين نخبة صغيرة جدًّا، ومن بين هؤلاء يبرز أشخاص مثل فتح علي آخوندزاده وميرزا أقا خان كرماني، في جيلين متعاقبين[1]. ويثار في بعض الأحيان رأي بأن القومية الإيرانية وُجدت قبل الفتح الإسلامي، والدليل على ذلك الشاهنامه. وفي الحقيقة فإن السند لهذا الزعم ضعيف ضعف زعم النازيين بأن أفكارهم ومشاعرهم القومية متأصلة في العصر الوثني التيوتوني. ما من شك في أنّ الفرس والإغريق والرومان والصينيين كانوا فخورين بحضاراتهم وكانوا عادة ما يقللون من شأن الآخر، لكن لا يمكن وصفهم بالقومية بالمعنى الحديث الذي تحمله هذه الكلمة.

كان القوميون في العصر الحديث يؤمنون بتفوق إيران، ليس فقط على أساس أمجادها التاريخية الحقيقية والمتخيلة، وإنما أيضًا بصفتهم شعبًا آريًّا ينتمون إلى العرق الأوروبي الغربي الذي أنتج الحضارة الاجتماعية والعلمية المتمثلة في أوروبا المعاصرة. وكانت خيبة أمل (ولن نقول تعاسة) المثقفين القوميين المتحمسين أكبر بسبب الفارق البارز بين تخلف إيران الحالي وإنجازات أوروبا الحديثة، والتي كانوا يؤمنون بأن إيران فشلت في إدراكها بسبب العرب (ولاحقًا الأتراك أيضًا) والإسلام وإن لم يقتصر السبب عليهم[2].

أكثر الشعراء صدقًا وصراحة في التعبير عن هذه الأيديولوجية القومية الإيرانية كان عارف القزويني الذي كتب أغانيه وأشعاره المتقدة في قالب العزائيات التقليدية المستخدمة في رثاء الشهداء والأحداث الدينية المأساوية، مما يظهر التقارب الخفيّ بينها على المستوى الثقافي والنفسي. كان عارف القزويني يدعو إما للإنجاز الإعجازي المباشر أو للدمار الشامل والموت:

---

(1) للاستزادة حول الأفكار القومية التي حملها آخوندزاده وميرزا أقا خان والتيارات القومية التي اتبعت أفكارهما، انظر: **Homa Katouzian, Sadeq Hedayat, the Life and Legend of an Iranian Writer, I.B. Tauris, London and New York, 1991, chs 1 and 5**. وللحصول على دراسة حديثة انظر: **Afshin Marashi, Nationalizing Iran: Culture, Power and the State, 1870 - 1940,** University of Washington Press, Seattle, WA, 2008.

(2) للاستزادة، انظر: Mohamad Tavakoli - Targhi, Narrative Identity in the Works of Hedayat and His Contemporaries, in Homa Katouzian (ed.), **Sadeq Hedayat, His Works and His Wondrous World**, Routledge, London and New York, 2007.

لا شيء سوى الموت يخلصني من ألمي

ويا أسفًا فمن سيخلصني من ألمي لم يصل بعد

إنني أرثي مغامرة الإسكندر في إيران

وتستغربون لماذا لم يأتِ في ربيع الحياة

حين وجد العرب طريقهم إلى إيران

ومنذ ذلك لم تدخل كلمة فرح إلى أرض ساسان

لهذا فقد وصل عارف متعجبًا

كيف لم تصل أخبار الدمار التام إلى طهران[1].

وأتى دور الأتراك سريعًا في شعر عارف القومي، رغم أنّ التحرش قد بدأ من الأتراك حين بدأ الكتّاب والصحفيون الأتراك بالادعاء أنّ معظم الإيرانيين كانوا أتراكًا وأن الثقافة الإيرانية لها «روح تركية». كتب عارف القزويني غاضبًا من ذلك يقول:

اللسان التركي لا يجيد إلا الانسحاب

ولا بد من طرده خارج هذا البلد[2].

هذه الأيديولوجية الجديدة للقومية الإيرانية الحديثة ستؤثر لاحقًا تأثيرًا عميقًا في السياسة الرسمية في العصر البهلوي، وستسيطر حتى على روح العديد من المثقفين الإيرانيين الذين كانوا معارضين للنظام البهلوي[3].

إنجازات إيجابية

صحيح أنّ الثورة الدستورية قد تبعتها فوضى، ولكن لم يكن الأمر كله خسائر دون أرباح. كان للثورة هدفان رئيسان مرتبطان ببعضهما. الأول كان إزالة الحكم الاستبدادي

(1) عبد الرحمن سيف آزاد (محرر)، ديوان عارف، تهران، سيف آزاد، 1948، ص262 ـ 263.

(2) Katouzian, Sadeq Hedayat, p. 280؛ عبد الرحمن سيف آزاد، ديوان عارف، ص384.

(3) للحصول على شرح مستفيض حول صعود القومية الإيرانية الحديثة، انظر:

Katouzian, State and Society, ch. 3 and 11, and Sadeq Hedayat.

وكذلك للاستزادة، انظر:

Afshin Marashi, Nationalizing Iran: Culture, Power and the State.

وإنشاء حكومة تعمل وفقًا للقانون لا للأوامر العليا، وهو هدف تبنته جميع القوى المساندة للثورة دون استثناء. أما الهدف الثاني فكان مركزية الدولة، وتحديث النظام الإداري وإدخال التعليم الحديث والمواصلات الحديثة وما إلى ذلك. كانت آمال وتطلعات النخبة الحداثية الصغيرة أكثر طموحًا، وبلغت إلى حد تحويل البلاد كلها إلى مجتمع أوروبي غربي عصري خلال فترة وجيزة.

وفيما يتعلق بالهدف الأول للثورة الدستورية فقد أوضحنا بأنّ القليل قد تحقق في إنشاء دولة دستورية لأن النزاع الهدام بين الدستوريين أنفسهم جعل من المستحيل إنشاء حكومة طبيعية. كان من الممكن تحقيق تقدّم سياسي بطيء لكنه حقيقي على المدى الطويل لو لم يوجد انعدام الثقة والصراع هذا. مع ذلك، فإن وجود دستور مكتوب وإنشاء شكل من أشكال الحكومة المنتخبة وخاصة المجلس لم يكن إنجازًا متواضعًا، على الرغم من أنه انتُهك لاحقًا.

أما عن الهدف الثاني للثورة، وهو بناء الدولة وتحديثها فربما كان هناك تطور أكثر استدامة إذ كان هناك إجماع أكبر في مركز السياسة وبين النخب السياسية. ظهر الموظفون المدنيون ومؤسساتهم وبدؤوا يتعلمون المناهج الحديثة في إدارة البلاد. كانت الشرطة والجندرمة (وكلاهما تحت إشراف وقيادة ضباط سويديين) تطورات أكيدة على ما كان موجودًا سابقًا، كما ظهرت المحاكم وأصبحت تخدم أعدادًا أكبر من الشعب. كان هناك تطور سريع ومستمر لمهنة القانون الحديثة بما في ذلك القضاة والمحامون وكتّاب العدل. هذا وقد زادت المدارس العصرية التي كانت قد بدأت قبل الثورة عبر جهود خاصة، زادت في عددها وطاقتها الاستيعابية، وتزايدَ حرص العائلات في الطبقة الوسطى على تعليم بناتهم وأولادهم.

مثل هذه الإنجازات وضعت الأساس لتطورات لاحقة أكثر سرعة تحت حكم رضا خان ورضا شاه، ذلك أنه لم يكن هناك نزاع كبير حول قبولها، ولكن السبب الرئيس هو أنّ تركيز السلطات ومركزيتها سهّل تحقيق هذه الأهداف بسرعة نسبية.

فشل اتفاقية 1919م

حين شكّل وثوق الدولة وزارته لم يقتصر الأمر على وجود الفوضى والخوف من التفكك، بل كانت هناك مجاعة منتشرة في طول البلاد وعرضها، إضافة إلى وباء

الإنفلونزا العالمي الذي قضى على عدد كبير من الناس[1]. أنقذت ثورتا روسيا إيران من طغيان الإمبريالية الروسية واحتمال تقاسم البلد بين روسيا وبريطانيا بعد انتصار الوفاق الثلاثي. ولقد كانت البلشفية رائجة جدًّا لدى الحداثيين القوميين حتى إن الشاعر عارف القزويني كان يتغنى بمدائحها في أشعاره[2].

وكان على بريطانيا التي أصبحت القوة الوحيدة في المنطقة أن تواجه هذا الوضع، وحيث إن الحكومة الإيرانية كانت في ضائقة مالية شديدة لا تستطيع معها الوفاء باحتياجاتها اليومية، كانت بريطانيا تدفع إعانة شهرية للإبقاء على الإدارة المدنية والكتيبة القوزاقية. وهناك أدلة على أنه حتى بعد توقيع اتفاقية 1919م لم يكن دافع بريطانيا الأساسي تطويق روسيا الثورية، لأنها كانت تعتقد بأن روسيا سريعًا ما «ستتعافى من جنونها الحالي»[3].

رأى الزعيم السياسي اللورد كورزون (والذي أصبح بعد فترة وجيزة وزير الخارجية) فرصة في وضع إيران تحت منطقة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. ويتبدى من الدليل المتوفر لدينا أنّه لم يكن ينوي تحويل إيران إلى محمية بريطانية كما كان يعتقد معارضو اتفاقية 1919م، وحتى لو أنه أراد ذلك فكان سيحتاج إلى تفويض رسمي من عصبة الأمم، لا اتفاقية مع الحكومة الإيرانية. كان كورزون يأمل في أن يجعل إيران دولة تابعة لبريطانيا وليس لأية قوة عظمى أخرى، كما كانت قبل سقوط روسيا القيصرية، غير عارف بأن معارضة قوى عظمى أخرى لخطته سوف تعزز المخاوف الكبرى لدى الإيرانيين حول نواياه[4].

كانت حكومة الهند البريطانية على وعي بالصعود المفاجئ للقومية الإيرانية

---

(1) Mohammad Gholi Majd, The Great Famine and Genocide in Persia, 1917 - 1918, University Press of America, Lanham, MD and Oxford, 2003.

(2) انظر مثلًا: عبد الرحمن سيف آزاد، ديوان عارف، ص300.

(3) مذكرة كتبها مارلينج: 20 /12 /18, FO 371 /3262

(4) انظر الدليل مع تحليل مفصل في: Katouzian, State and Society, chs 4 and 5. وانظر أيضًا: Harold Nicolson, Curzon, the Last Phase, 1919-1925: A Study in Post-war Diplomacy, Constable, London, 1934.

الحديثة، وكان بديلهم للاتفاقية يكاد يكون متسقًا تمامًا مع نظرة الزعماء الدستوريين[1]، لكن كورزون انتصر عليهم. أما الشائعة (والتي اكتُشفت لاحقًا) حول مبالغ مدفوعة - رغم تمنّع كورزون من الموافقة عليها - لم يترك مجالًا للشك في عقول الشعب الإيراني بأن وطنهم تم «بيعه» لبريطانيا[2]. قال ميرزاده عشقي في شعره: «يا وثوق الدولة لم تكن إيران عزبة أبيك»، وأكثر بكثير من ذلك[3].

أما أهم بنود الاتفاقية فكانت تنص على أن توفر بريطانيا مستشارين لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية لإيران، وأن تقدم لإيران قرضًا طويل الأجل تبلغ قيمته مليوني جنيه استرليني بنسبة فائدة قدرها 7٪. أما الجانب الأكثر استدامة فكان المساعدة البريطانية لتطوير نظام المواصلات الإيراني، وبعض الأمور الأخرى المتعلقة بالبنية الأساسية والتصنيع[4]. ولقد جعل هذا الأمر كله الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا تعادي الاتفاقية، ولم تترك نظرتهم بأن الاتفاقية تنتهك استقلال إيران مجالًا للنقاش مع القوميين والراديكاليين والمناصرين للبلشفية في البلد. وكلما أكد كورزون وحكومة وثوق الدولة بأن الأمر لم يكن خرقًا لاستقلال إيران، زاد اعتقاد معارضي الاتفاقية داخل إيران وخارجها بأنها كانت بالفعل كذلك[5].

كان هناك ازدياد مفاجئ آخر من النشاط الثوري في جيلان بقيادة كوجيك خان وحركة «جنكل» التي لم يفلح في تهدئتها ما أحدثه المسؤولون الحكوميون والكتيبة القوزاقية من ظلم واستغلال وضعف في التصرف رغم حنكة المنهج الذي اتبعه وثوق

(1) مثلًا رسالة نائب الملك (وزارة الخارجية) إلى وزير الدولة في الهند: FO 371 /3262.

(2) من بين العديد من البرقيات والملاحظات حول هذا الأمر، كتب كورزون ملاحظة بأن مثل هذه المبالغ المدفوعة «ليست باهظة فحسب، بل فاسدة». انظر الوثيقة 3861/ 371 FO ,19/ 7/ 17.

(3) أرسل كوكس لاحقًا برقية إلى كورزون يقول له بأن من بين الثلاثة المتفاوضين، لم يطلب وثوق الدولة أو يصر على المبلغ. انظر رسالة كوكس إلى كورزون في: **British Documents of Foreign Policy**, vol. iv,720.

(4) لقراءة نص الاتفاقية كاملًا، انظر: James Belfour, Recent Happenings in Persia, William Blackwood & Sons, Edinburgh and London, 1922, pp. 123 – 125.

(5) للاستزادة، انظر: Martin Sicker, The Bear and the Lion, Praeger, London, 1988, p. 39; Curzon to Cox, 19 /8 /19, BDFP, vol. 4, 782.

الدولة[1]. في آذار/ مارس من عام 1920م قاد الشيخ محمد خياباني ثورة ديمقراطيي تبريز، وأصبح لعدة أشهر الحاكم الفعلي لأذربيجان. ولقد أظهرت أدلة حديثة أنّ ثورة خياباني لم تكن انفصالية ولم تكن مناصرة للبلشفية ولم تكن ردة فعل على الاتفاقية، على عكس الآراء التي سادت طويلًا حول هذا الموضوع. لقد فهم خياباني أيضًا منطق التاريخ وكَره تتابع الفوضى، وكان يأمل في إحداث النظام على الأقل في أذربيجان تحت قيادته. مع ذلك فإنّ الثورة نُظر إليها على أنها حركة ضد الاتفاقية[2].

حدث أول صدع في الاتفاقية بالإنزال البلشفي في أيار/ مايو 1920م في أنزلي (على بحر قزوين)، وكان يمكن تجنبه لو أن كورزون لم يثنِ وثوق الدولة عن التواصل المباشر مع موسكو. كان يبدو أن البلاشفة قد جاؤوا بنية استعادة سفن حربية روسية بيضاء في أنزلي. وكان كل من وزارة الحربية ومجلس الوزراء البريطاني يريدون تجنب نزاع طويل مع روسيا البلشفية في إيران، ووُجهت الأوامر لـ«قوة شمال فارس» (التي كانت تعسكر في قزوين ولها حاميات في أنزلي ورشت) بإخلاء أنزلي إن هاجمها البلاشفة[3]. وحين جاءت الهجمة في أيار/ مايو 1920م انتهى أمر الاتفاقية بالانسحاب من رشت (والذي يبدو أنه لم يكن ضروريًا). كلف ذلك بريطانيا فقدان الكثير من مكانتها، وشجع الاعتراض عليها وعلى الاتفاقية، وأضعف موقف وثوق الدولة وأدى إلى تحالف كوجيك خان والإيرانيين البلاشفة بمساندة حلفاء روس في إطلاق جمهورية جيلان الاشتراكية. لم يستمر هذا التحالف، ولكن حتى انقلاب عام 1921م كانت طهران تخشى من بلاشفة إيران أن يتحركوا إلى العاصمة بمجرد انسحاب قوة شمال فارس من إيران.

وهكذا سقطت حكومة وثوق الدولة في حزيران/ يونيو 1920م، وأما حكومة مشير الدولة التي جاءت بعدها فقد واجهت الكثير من الصعاب الجمّة، لكنها كانت تحظى

---

(1) انظر مثلًا تقارير «الميجور إدموندز» Maj. C.J. Edmonds وهو ضابط سياسي بريطاني في المنطقة: **The Edmonds Papers, The Middle East Centre, St. Anthony College, Oxford**، مثل التقارير المكتوبة في كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس من عام 1920م.

(2) للاستزادة، انظر: **The Revolt of Sheikh Mohammad Khiyabani, in Katouzian, Iranian History and Politics.**

(3) War Office to Baghdad, copy to General Champain, GOC, Norperforce, 28 /2 /20, WO 158 /697.

بتأييد شعبي وهو ما سهّل على مشير الدولة فصل كوجيك خان عن بلاشفة جيلان وإخماد ثورة خياباني. مع ذلك فكل ما كان يهم كورزون هو أن المجلس يجب أن ينعقد دون تأخير وأن يُحسم أمر اتفاقيته[1].

انقلاب 1921

سئمت وزارة الحرب من ضغط كورزون لإبقاء قواتها في إيران، فأرسلت اللواء السير إدموند آيرونسايد وهو جندي شديد البأس وخبير في التعامل مع الظروف الصعبة كي يقود «قوات شمال فارس». في ذلك الوقت كان هربرت نورمان هو الوزير البريطاني في طهران، حيث كان لقب «وزير» يمنح لمبعوث يرأس مفوضية دبلوماسية (وهو أقل من «سفير») حين لا تكون هناك علاقات دبلوماسية كاملة بين بلدين. سرعان ما أطاح آيرونسايد بالقائد الروسي للكتيبة القوزاقية بمساندة نورمان ورضوخ الشاه، مما أدى إلى استقالة حكومة مشير الدولة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر عام 1920م، التي كانت معارضة لوضع الكتيبة القوزاقية تحت إدارة ضباط بريطانيين[2].

كان القوزاق الإيرانيون صنيعة القرن التاسع عشر، وكما رأينا سابقًا ففي عام 1878م وافق القيصر الروسي على طلب ناصر الدين شاه بإنشاء قوة تشابه جيشه القوزاقي، بتمويل من روسيا وقيادة ضباط روس، كخدمة للشاه وأداة مفيدة للتأثير الروسي في إيران. وحين تخلى البلاشفة عن المصالح والامتيازات القيصرية في إيران بدأت بريطانيا بدفع معونة شهرية لإبقاء تلك القوة التي ترقّت إلى مستوى كتيبة. وقُبيل سقوط حكومة مشير الدولة كان القوزاق قد تلقوا هزيمة مهينة من المتمردين الجيلانيين واستقروا

---

(1) للاستزادة، انظر: Cyrus Ghani, **Iran and the Rise of Riza Shah: From Qajar Collapse to Pahlavi Powers**, I.B. Tauris, London and New York, 1998, ch. 4; Katouzian, **State and Society**, ch. 6.

(2) للاستزادة، انظر: Lord Ironside (ed.), **High Road to Command: The Diaries of Major - General Sir Edmund Ironside, 1920 - 1922**, Leo Cooper, London, 1972; Richard H. Ullman, **Anglo - Soviet Relations**, vol. 3, **The Anglo-Soviet Accord**, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1974; **Ironside to Haldane**, 24/10/20, WO 158/687; **Norman to Curzon**, 25/9/20, BDFP, 566; **Norman to Curzon**, 25/9/20, FO 371/4914.

في قريـة أقابابا قـرب قزوين تحت عيـن «قوة شـمال فـارس» وقائدها الجديـد الجنرال آيرونسايد[1].

شعر آيرونسايد بأنّ الديكتاتورية العسكرية يمكنها أن تنقذ الوضع من الفوضى و/ أو البلشفية، مع الحفاظ على العزّة البريطانية[2]. وفي الجهة الأخرى كان السيد ضياء الدين (وهو صحفي بارز وناشط سياسي له علاقات وطيدة بالدبلوماسيين البريطانيين في طهران) و«اللجنة الحديدية» يبحثون عن فرصة لإنشاء حكومة قوية، يفضل أن تكون حكومتهم[3]. وهكذا فقد قرروا إحضار القوزاق إلى طهران لإحداث انقلاب قبل رحيل «قوة شمال فارس» في نيسان/ أبريل 1921م.

بحثوا عن قائد يقود الانقلاب واتصلوا بأمير موثّق (عرف لاحقًا بالجنرال محمد نخجوان) وهـو الأعلى رتبـة بين ضبـاط الميدان القـوزاق لكنـه رفض عرضهـم[4]، ثم استقروا على اختيار الكولونيل رضا خان[5]. وفي شباط/ فبراير فجأة استُدعي آيرونسايد لاجتماع فـي القاهرة، فشـعر بأنه يجـب أن يتحرك قبل مغادرتـه. قابل الشـاه مع نورمان وطلب منـه إعطاء رضـا خان «منصبًا ذا سـلطة»، فرفض الشـاه[6]. عندها أخبـر نورمان بخطته، والتي لـم يقرّها نورمـان. مع ذلـك فعندما أصبـح واضحًا أن القـوزاق قادمون، قام زملاء نورمان الدبلوماسـيون والعسـكريون في طهران بإقناعه بالتعاون. وهكذا نجح الانقلاب دون قتال، وأصبح ضياء الدين رئيسًا للوزراء[7].

في غضون أسبوعين حصلت وزارة الخارجية (والتي لم تكن تعلم عن الانقلاب

(1) للاستزادة، انظر: Stephanie Cronin, The Army and the Creation of the Pahlavi State in Iran, 1910 - 1926, I.B. Tauris, London and New York, 1997; Katouzian, State and Society, ch. 5; Ullman, The Anglo - Soviet Accord.

(2) Ironside, High Road to Command. انظر أيضًا: Ghani, Iran and the Rise of Riza Shah

(3) Mohammad Ali Jamalzadeh, Taqrirat - e, Seyyed Zia and his Black Book, pts 1, 2 and 7, Ayandeh (March 1980 and June 1981).

(4) نفسه، وكذلك مذكرات الكولونيل قهرماني المنشورة في: محمد تقي بهار، تاريخ مختصر أحزاب سياسى إيران، (الجزء 1)، جيبي، تهران، 1978، وبالتحديد ص82.

(5) جمال زاده ينقل عن السيد ضياء: Tqrirat - e, Seyyed Zia and his Black Book,

(6) Ullman, The Anglo - Soviet Accord, p. 387

(7) Ghani, Iran and the Rise of Reza Shah, ch. 7; Katouzian, State and Society, ch. 9

ولم تقرّه) على صورة كاملة حول ما حدث، رغم أنّ نورمان في مراسلاته أنكر ضلوعه أو آيرونسايد أو أي ضابط أو دبلوماسي بريطاني في تنظيم الانقلاب[1]، بيد أن كورزون لم يكن لديه أدنى اهتمام بالحكومة الجديدة، فهي قد جاءت بانقلاب حدث دون علمه، وضياء الدين ارتكب جريمة غير مغتفرة بإبطال اتفاقية 1919م. لذا لم يعطهم كورزون أي شيء[2].

في نيسان/ أبريل 1921م حين رحلت «قوة شمال فارس» بقي نورمان دون أية قوة معنوية أو مادية يساعد بها حكومة ضياء الدين. كان رضا خان واعيًا بذلك، وبسبب غرور ضياء الدين وافتقاره للحنكة السياسية لم يحظ بأي تأييد داخلي، سوى رضا النخبة المثقفة القومية التي لم تكن ذات فائدة كبيرة في إبقائه في السلطة. في الجهة الأخرى قدّم الداهية رضا خان نفسه كخادم وفيّ للشاه والوطن لا يملك أي طموح سياسي. أقنع الشاه بعزل ضياء الدين، ولم يستطع نورمان رغم محاولته أن يمنع ذلك.

وهكذا فقد بدأ التيار مرة أخرى، من الفوضى إلى الحكم الاستبدادي، وهو نمط مألوف تمامًا في التاريخ الإيراني العريق.

(1) انظر مثلًا الملاحظة التالية: G.P. Churchill, **Persia: Political Situation (37)**, FO 371/6409; Norman to the Foreign Office, 2/3/21, FO 371/6427.

(2) **Curzon to Norman**, 14/3/21 BDFP, 696; **Norman to Curzon** 25/5/21, FO 371/6404.

الفصل التاسع

الحكم الاستبدادي الحديث

«كل دولة لها نظام حكم، ونظامنا هو نظام الفرد الواحد»(*).

(رضا شاه)

في الفترة من 1921 إلى 1941م تمكّن رضا خان من تعزيز سلطته وبناء القوات المسلحة ووضع حدٌّ للفوضى في مركز الدولة ومحافظاتها ففرض النظام الداخلي والاستقرار وأطاح بالقاجاريين واستبدلهم بمَلَكيته، ودفع بالأيديولوجية القومية الفارسية التي كانت منتشرة بين النخبة القومية الحداثية، وسعى في سياسة التحديث بما يتفق وتطلعات تلك النخبة. والأمر الملحوظ والمألوف تاريخيًّا في الوقت نفسه هو السرعة التي أُنهيت بها الفوضى وبدأت مرحلة من الحكومة الدكتاتورية التي تحولت لاحقًا إلى الحكم الاستبدادي بتقنيات حديثة وفي إطار ما بعد - دستوري. بيد أنّ هذه أيضًا كانت تجربة قصيرة الأجل سقطت بمجرد تنحي رضا شاه ورحيله عن البلاد.

كان رضا خان جنديًّا ذكيًّا مثابرًا صارمًا وقاسيًا، ويتمتع بذاكرة قوية مدهشة ودرجة عالية من الثقة بالنفس، والتي استحالت مع توالي نجاحاته إلى غرور. كان قوميًّا فارسيًّا وبراجماتيًّا أصيلًا يستخدم أية طريقة يراها ضرورية للوصول إلى أهدافه الشخصية والوطنية.

وصف البعض رضا خان بأنه فقير غير متعلم، ووصفه البعض الآخر بأنه ينحدر من عائلة ناجحة من الطبقة الوسطى، كل بحسب مصلحته من هذا الوصف[1]. وأيًّا ما

(*) ورد في المصدر التالي: هدايت، خاطرات وخطرات، ص 386.

(1) انظر مثلًا: محمد تقي بهار، تاريخ مختصر أحزاب سياسى إيران، ج1، جيبى، تهران، 1928؛ حسين مكى، =

كانت خلفية عائلته فإن الدليل يثبت بأنه حتى حين كان ضابطًا قوزاقيًا برتبة عالية، لم يكن متعلمًا جدًّا وكان ينتمي إلى ثقافة أدنى، شأنه شأن العديد من الضباط الإيرانيين القوزاق[1]. تطور تعليمه ومعرفته بالعالم تطورًا كبيرًا مع اعتلائه مناصب أكبر، ونجح في أن يرتقي إلى المنزلة الملكية بعد أن أصبح الشاه، بيد أنّ هناك بعض أوجه القصور الثقافية المتأصلة التي بقيت معه طوال حياته. كان تاريخ ميلاده الرسمي هو آذار/ مارس 1878م ولكن من المرجح أنه وُلد قبل ذلك[2]. أصبح معروفًا باسم «رضا ماكسيم» حين تفوّق في استخدام مسدس آلي يحمل ذلك الاسم. حارب رضا خان وهو ضابط في كتيبة القوزاق ضد الدستوريين، ثم حارب مع الجيوش الدستورية ضد المتمردين، ولاحقًا أيضًا حارب مع القوزاق في صف الروس ضد قوات الحكومة المؤقتة المحبوبة المؤيدة للألمان في الحرب العالمية الأولى[3].

كان رضا خان سريع التعلم والتأقلم، وكان يتمتع بجسارة بدنية ونفسية. في عام 1941م حين اعتقد بأنه لا يملك خيارًا آخر سوى التنحي فعل ذلك بشجاعة وتصميم رغم أنّ الشعب الذي عاش في خوف منه اعتبر ذلك جُبنًا[4]. لقد أفادته ثقته بنفسه

= تاريخ بيست ساله إيران، ج2، علمي، تهران، 1995؛ رضا نيازمند، رضا شاه: از تولد تا سلطنت، بنياد مطالعات إيران، واشنطن ولندن، 1996؛ Donald Wilber, **Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran**, Exposition Press, New York, 1975; L. P. Elwell - Sutton, Reza Shah the Great, in George Lencowski (ed.), **Iran under the Pahlavis**, Hoover Institution Press, Stanford, CA, 1978.

(1) انظر مثلًا النسخة المصوّرة من رسالة بخط يده في عام 1918 في: نصر الله سيفپور فاطمى، آينه عبرت، نشر كتاب، لندن، 1989.

(2) انظر مثلًا: مستوفى، شرح زندگانى من، ج3؛ Reader Bullard, **Letters from Tehran**, ed. E. C. Hodgkin, I.B. Tauris, London and New York, 1991.

(3) للاستزادة حول حياة رضا خان قبل انقلاب 1921، انظر مثلًا: نجفقلى پسيان وخسرو معتضد، از سوادكوه تا ژوهانسبورگ، نشر ثالث، تهران، 1998؛ بهار، تاريخ مختصر، ج1؛ مكى، تاريخ بيست، ج2؛ مستوفى، شرح زندگانى من، ج3.

(4) لقراءة روايات وتفسيرات مختلفة، انظر: غلام حسين ميرزا صالح (محرر)، رضا شاه: خاطرات سليمان بهبودي، شمس پهلوي، على إيزدى، صهبا، تهران، 1983ن ص396 ـ 399؛ نصر الله انتظام، خاطرات نصر الله انتظام، شهريور 1320 از ديدگاه دربار، (تحرير محمد رضا عباسى، بهروز طبرانى)، سازمان اسناد ملى إيران، تهران، 1992، ص75 ـ 80؛ مكى، تاريخ بيست، ج 7، ص 509 ـ 530؛ باقر عاقلى، ذكاء الملك فروغى وشهريور 1320، انتشارات علمى وانتشارات سخن، تهران، 1988، الفصل 3.

كثيرًا لكنّ النجاح السهل (مع السلطة المطلقة للحاكم والخضوع والتملق غير العادي للمحكومين) حوّلها لاحقًا إلى حالة من التوهم الذاتي.

كان رضا خان قوميًا من الطراز الجديد تُلهمه الأيديولوجيا الآريانية والقومية الفارسية التي أسرت الإيرانيين العصريين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. تعلّم هذه الأيديولوجية من السياسيين والمثقفين الشباب الذين تحلقوا حوله، وخاصة رئيس مكتبه فرج الله خان بهرامي الذي عزله ونفاه لاحقًا. كانت مبادئ برنامجه الإصلاحي (التحديث والمركزية والعلمنة) قد وُضعت سلفًا على يد النخبة القومية الفارسية منذ صعود الدستورية، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت تلك النخبة تؤمن باستخدام السلطات الدكتاتورية لتأسيس جيش موحد، وإخماد الفوضى، وبناء دولة قومية حديثة، وإعادة تأكيد السيادة الوطنية، وفصل الدين عن السياسة، وزيادة التعليم الحديث غير الديني، وتشجيع الصناعة الحديثة، وفرض زي موحد، وفرض اللغة الفارسية على الأقليات اللغوية، وتحسين وضع المرأة، وقد كانوا يأملون بأن هذه جميعًا سوف تحوّل إيران إلى مجتمع من الطراز الغربي الأوروبي خلال فترة وجيزة، وهو موقف وُصف بأنه حداثي زائف[1]. ما لم تتوقعه هذه النخبة هو احتمال تحول هذه الدكتاتورية إلى حكم استبدادي ينقلب عليهم هم أنفسهم لاحقًا.

نهاية الفوضى

بدأ رضا خان يُظهر وجه الدكتاتور العسكري للدولة منذ عزله السيد ضياء الدين وطرده من البلاد. مع ذلك، فقد استغرق الأمر خمس سنوات من صراع القوى إلى أن استطاع هزيمة كل المعارضة وتأسيس سلالته الحاكمة. كان التمرد البلشفي الذي انضم إليه كوجيك خان مرة أخرى ما يزال قائمًا ولكنّ رضا خان قاد قواته وأخمد هذا التمرد في فترة وجيزة[2]. ولقد كان الوضع ملائمًا سياسيًا حين وقّع السيد ضياء الدين المعاهدة

---

(1) انظر تعريف الحداثة الزائفة في إيران ونقاش عنها في: Homa Katouzian, **State and Society in Iran**, I.B. Tauris, London and New York, paperback edition, 2006 and **The Political Economy of Modern Iran, Despotism and Pseudo - Modernism**, Macmillan and New York University Press, London and New York, 1981.

(2) للاستزادة، انظر: فخرائي، سردار جنگل: ميرزا كوچك خان؛ گيلك، تاريخ انقلاب جنگل؛ Cosroe Chaqueri, **The Soviet Socialist Republic of Iran, 1920 - 1921: Birth of the Trauma**, Pittsburgh University Press, Pittsburgh, PA, 1995.

الإيرانية ـ السوفيتية بُعيد انقلاب 1921 التي تم التفاوض عليها قبل أشهر من الانقلاب، مما أزاح الدعم الروسي عن البلاشفة الجيلانيين. ولقد اعتبر المثقفون العصريون الشباب عزل السيد ضياء الدين واستبداله بقوام السلطنة (وهو دستوري محافظ) حركة رجعية. كان قوام السلطنة أخًا لوثوق الدولة، وصاحب أملاك ثري وسياسي صاحب مبادئ لكنه براجماتي قليل الوساوس، وهي نوعية نادرة بين السياسيين الإيرانيين في قوة الشخصية والهدوء وقلة الاهتمام بتحقيق شعبية. ثار القومي الشاب العقيد محمد تقي خان بيسيان (وهو قائد الجندرمة المحبوب في خراسان والذي كان مؤيدًا لضياء الدين ومعاديًا لقوام السلطنة)، لكنه قُتل في ثورته قبل أن يتمكن رضا خان من اتخاذ أية خطوات ضده[1].

كان الشاه في بداية الأمر يثق برضا خان، ولكن لم يستغرق الأمر طويلًا حتى بدأ يتشكك من طموحاته، وقد كانت لرضا خان فعليًا يد مطلقة في تنظيم الجيش الجديد وذلك بتوحيد القوزاق وقوات الجندرمة تحت قيادة واحدة، وزيادة القوات المسلحة وإعادة تشكيل تراتبيتها وتسلسلها الإداري وزيّها، مع تجهيزها بأسلحة أكثر تطوّرًا[2]. في الأثناء كان هناك تمرد صغير يقوده الرائد الجندرمي الشاعر أبو القاسم لاهوتي، لكنّ تمرده أُخمد بسهولة وعَبَر لاهوتي الحدود إلى الاتحاد السوفيتي[3]. أما الفتن التي كانت في معظم المحافظات فقُضي عليها حتى قبل أن يصبح رضا خان شاه إيران، ومرة أخرى تظهر السهولة التي يمكن بها إنهاء الفترات الطويلة من الفوضى وذلك حين تتوفر الإرادة في مركز الدولة. أما التمردات الأخرى التي تدفقت لاحقًا ـ وأهمها الثورة القبلية عام 1929م في الجنوب ـ فكانت عادة ما تثيرها السياسات المعادية للرحّل والمعاملة

(1) للاستزادة، انظر: كاوه بيات، انقلاب خراسان، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگي، تهران، 1991؛ على آذرى، قيام كلنل محمد تقى خان پسيان، صفيعليشاه، تهران، 1973؛ Stephanie Cronin, An Experiment in Revolutionary Nationalism: The Rebellion of Colonel Mohammad Taqi Khan Pesyan, Middle Eastern Studies, 33/4 (October 1997).

(2) للاستزادة، انظر: Cronin, The Army and the Creation of the Pahlavi State in Iran, 1910 - 1926.

(3) للاستزادة، انظر: كاوه بيات، كودتاى لاهوتى: تبريز، بهمن ۱۳۰۰، شيرازه، تهران، 1997؛ Stephanie Cronin, Iran's Forgotten Revolutionary: Abolqasem Lahuti and the Tabriz Insurrection of 1922, in Reformers and Revolutionaries in Modern Iran, ed. Stephanie Cronin, London and New York, Routledge Curzon, 2004.

القاسية للقادة العسكريين والمدنيين في تلك المنطقة. وفي السنوات القليلة الأولى بعد 1921م، لم يقتصر تأييد الشعب الحضري والنخبة القومية الحداثية على القسوة في إخماد الثورات وعصابات النهب، بل حتى إخضاع ذوي النفوذ والأعيان.

كان فرض النظام والانضباط أمرًا ملحًّا للغاية، فقد كانت هناك الكثير من القلاقل التي استمرت لمدة طويلة مسبّبة غياب الاستقرار الاجتماعي وضررًا اقتصاديًّا كبيرًا، وتهديدًا لوجود الدولة، لدرجة أنّ إخمادها كان الإنجاز الوحيد الذي أعجب به موالو رضا خان ومنتقدوه على حد سواء. في تشرين الأول/ أكتوبر 1925م أثنى تقي زاده ومحمد مصدّق في كلماتهم في المجلس ضد اقتراح تنصيب رضا خان رئيسًا للدولة على نجاحه في إخماد تلك الحالة التي تشبه الفوضى التامة[1].

وكما ذكرنا في الفصل الثامن فقد بدأت نزعات الفوضى مباشرة بعد موت ناصر الدين شاه، وهكذا فإن أحد الأهداف الرئيسة للإصلاحيين ولاحقًا الثوريين كان إنشاء النظام ومَركَزَة الحكومة. كان لدى الدستوريين أمل في أن يجلب حكم القانون النظام تلقائيًّا، في حين إنه في الواقع العملي كان القانون بوصفه حرية من السلطة الاستبدادية يعتبر أيضًا حرية من الدولة، وهكذا فقد حدثت فوضى أكبر بعد انتصار الدستوريين. إذن فعلى الرغم من وجود انتقادات حتى في سيرة رضا خان حول محاولات قطاعات الجيش الطغيان على الحياة الريفية البسيطة، فقد كانت تلك الانتقادات خجولة وقليلة ومتباعدة. كانت عمليات الجنرال أمير أحمدي ضد قبائل اللور في الغرب وجنوب ـ الغرب كثيرة جدًّا واشتهرت بقسوتها. يقول أمير أحمدي في مذكراته بأنّ بديله (حسين أقا خزاعي) أعدم اثني عشر زعيمًا قبليًّا بريئًا في لورستان، رغم أنّ المصادر المحلية تقول بأن العدد كان تسعة[2].

---

(1) للحصول على الكلمتين، انظر: حسين مكى، دكتر مصدق ونطق هاى تاريخى، جاويدان، تهران، 1985، ص130 و139؛ غلام حسين زرگرى نژاد (محرر)، خاطرات نخستين سپهبد ايران، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگى، تهران، 1994.

(2) للتفاصيل، انظر مذكرات الجنرال أمير أحمدي في: زرگرى نژاد (محرر)، خاطرات نخستين؛ Katouzian, State and Society, ch. 10. وللاستزادة انظر: أحمد كسروى، تاريخ هيجده ساله آذربايجان، أمير كبير، تهران، 1992؛ Kaveh Bayat, Riza Shah and the Tribes, an Overview, in Stephanie Cronin (ed.), The Making of Modern Iran, State and Society under Riza Shah, 1921 - 1941, Routledge, London and New York, 2003; Stephanie Cronin, Traibal Politics in Iran, Routledge, London and New York, 2007.

وكما ذكرنا فإن هذه الإجراءات - حتى تلك التي تمت بإفراط في القوة والقسوة - كانت في السنوات القليلة الأولى رائجة جدًّا بين النخب الحاكمة والطبقة المتوسطة الحضرية، ونُظر إليها على أنها ضرورية لفرض النظام في البلاد.

رضا خان يصبح رضا شاه

من المستبعد أن يكون رضا خان قد فكر في البداية بإحلال سلالته الحاكمة محلّ القاجاريين، ولكن من أيار/ مايو 1921م حين أطاح بالسيد ضياء الدين لم يبق شك في أنه كان يهدف لأن يكون دكتاتورًا. كانت استراتيجيته تشمل تنظيم القوات المسلحة وزيادتها تحت قيادته، وكسب ودّ بريطانيا والاتحاد السوفيتي، والفوز بأغلبية المجلس، والحصول على تأييد النخب القومية والحداثية والمثقفين.

لم يستغرق الأمر أكثر من سنتين وبضعة أشهر (من حزيران/ يونيو 1921 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1923م) كي يصبح رضا خان رئيسًا للوزراء مع احتفاظه بمنصبي وزير الحربية وقائد الجيش اللذين شغلهما طوال تلك الفترة. كانت الأحداث في تلك الفترة مثالًا نموذجيًا على سلوك السياسيين المحافظين والشعبيين من الطراز القديم، على الرغم من أنّ العديد منهم شعر بالخطر المتزايد من الاستقلالية المتنامية لرضا خان وجيشه، وأصبح لقبه الآن «سردار سِپاه». كانت هناك خمسة حكومات تشكلت في تلك الفترة غطت تقريبًا مدة المجلس الرابع.

استلم قوام السلطنة (عرف لاحقًا بأحمد قوام) رئاسة الوزراء من حزيران/ يونيو 1921م حتى شباط/ فبراير 1922م، وجاءت بعده حكومة مشير الدولة إلى مايو 1922م، أي إنها استمرت لأقل من أربعة أشهر. أصبح قوام الدولة رئيس الوزراء مرة أخرى من حزيران/ يونيو 1922 إلى كانون الثاني/ يناير 1923م، ثم سقطت حكومته وحلت محلها حكومة مستوفي الممالك الذي قاد الحكومة إلى حزيران/ يونيو 1923م قبل نهاية المجلس الرابع وبداية انتخابات المجلس الخامس. عندها سعى حسن المدرّس (لكنه فشل) إلى تشكيل أغلبية لقوام السلطنة تجعله سياسيًا قويًّا يستطيع الوقوف أمام القوة المتصاعدة لرضا خان. وفي أثناء ذلك شكّل مشير الدولة وزارة بوصفه مرشحًا توافقيًّا.

خلال هاتين السنتين كانت هناك أربعة توجهات رئيسة بين السياسيين وأعضاء المجلس. أصاب الخوفُ حسن المدرّس (المجتهد والسياسي الداهية الذي عادة ما كان يقود أغلبية المجلس) من تطلعات رضا خان الدكتاتورية وحاول أن يروّج قوام

السلطنة على أنه خيار بديل. كان الدستوريون الشعبيون يفضلون مشير الدولة ومستوفي الممالك، لكنهم كانوا يقدّرون خدمات رضا في إحداث النظام في البلاد. كما كان الديمقراطيون والاشتراكيون معجبين جدًّا خاصة بنجاحه في ذلك وفي محاولاته لمركزة الجيش والإدارة وتطلعاته نحو العلمنة والتحديث. أما القوميون الراديكاليون فقد اعتبروا المدرّس وقوام السلطنة والمحافظين رجعيين وخاضعين لبريطانيا، والسياسيين الشعبيين غير قادرين أبدًا على التعامل مع مشكلات البلاد. وهكذا فقد أصبحت هاتان المجموعتان تنظران إلى رضا خان على أنه رجلهم المناسب ومخلّص البلاد. ومع الوقت أظهر بعض المحافظين الأصغر سنًّا - وأبرزهم فيروز ميرزا نصرة الدولة - اعتراضهم وبدؤوا يروّجون لرضا خان.

أسس رضا خان علاقات جيدة مع المبعوثين البريطانيين والسوفيت، وكان السير بيرسي لورين (Sir Percy Loraine) معجبًا جدًّا بمحاولاته لإحداث النظام والانضباط في البلاد، وأعلن لوزارة الخارجية أنه «الحصان الرابح»، رغم أنّ الوزارة لم تبدِ حماسًا كبيرًا لرضا خان، ولكنها اكتفت بالوقوف على الحياد. كما أنّ رضا خان قد أثار إعجاب المبعوثين السوفيتيين روتشتاين (Rotstein) وشومياتسكي (Shumiatsky)، اللذين اعتبراه قائدًا قوميًّا برجوازيًّا يحاول أن يصارع الرجعيين الإقطاعيين وعملاء الإمبريالية. وفي الحقيقة فلم يكن هناك كثير اختلاف بين تقييم البريطانيين والسوفيت والحداثيين الإيرانيين، باستثناء أنّ الحكومة البريطانية (مخالفة لمبعوثها في طهران) لم تكن بتلك الدرجة من الحماس لرضا خان مثلهم. وعندما قام بمحاولته لاعتلاء العرش في عام 1925م كان المبعوثون البريطانيون والسوفيت والحداثيون الإيرانيون يأملون بأنه سيعلن قيام جمهورية[1].

في تشرين الأول/ أكتوبر 1923م قدّم سردار انتصار (عُرف لاحقًا بمظفّر أعلام)

---

(1) للاستزادة، انظر: Gordon Waterfield, Professional Diplomat, Sir Percy Loraine, John Murray, London, 1973, especially chs. 6 - 12; Katouzian, State and Society, ch. 10. بالإضافة إلى عدد من المقالات في عدة مجلات سوفيتية منها مقال في مجلة Novyi Vostok وصفت رضا خان بأنه «قائد الحركة الثورية القومية الفارسية»، مقتبس من: E. H. Carr, The Bolshevik Revolution, Penguin, Hanmondsworth, 1966, pp. 463 - 468. هذا بالإضافة إلى عدة برامج إذاعية من راديو موسكو تقف في صف رضا خان ضد أحمد شاه، مثلًا بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1925م عشية سقوط القاجاريين، مقتبس من: مكي، تاريخ بيست، ج 3، ص 427 ـ 428.

من تلقاء نفسه كما يبدو اعترافًا طويلًا للشرطة بأنه قبل سنتين حاول مع قوام السلطنة التآمر لاغتيال رضا خان[1]. ومن المستبعد أن تكون التهمة حقيقية، أقله لأن انتصار لم يُعف عنه فحسب لكنه تقلد مناصب هامة في حكم رضا خان/ رضا شاه، إذ من المستبعد أن يسامح رضا شاه أو ينسى إساءات بسيطة ناهيك عن محاولة اغتيال. وعلى أية حال فقد استخدم رضا خان هذه القصة لضرب أربعة أهداف بحجر واحد، فاستقالت حكومة مشير الدولة، ورحل قوام السلطنة إلى منفاه الاختياري، وذهب الشاه في زيارة إلى أوروبا (لم يعد منها) وأصبح رضا خان رئيسًا للوزراء.

عند هذا الوقت كانت هناك عدة انشقاقات عن فريق حسن المدرّس في المجلس الخامس، وأصبحت الأغلبية في صف رضا خان. وقُبيل أن يصبح رضا خان رئيسًا للوزراء أطلق مجموعة من السياسيين المتمرسين - مثل السيد محمد تديّن بمساندة مثقفين وصحافيين شباب منهم زين العابدين رهنما - تجمعًا سياسيًا جديدًا اسمه «ديمقراطيو إيران المستقلون». كان هؤلاء مناصرين بقوة لرضا خان إلى حد التزلف له، وبدؤوا في خطب ود الاشتراكيين بزعامة سليمان ميرزا لتشكيل تحالف. في الوقت نفسه، كان علي أكبر داوَر (والذي سيصبح لاحقًا وزير العدل والمالية) ينظّم راديكاليين قوميين شباب مثل علي أكبر سياسي ومحمد أفشار الذين كانوا قد عادوا توًّا مثل داوَر من أوروبا تملؤهم التطلعات القومية لإحداث تغيير جذري في إيران. هؤلاء الشباب أسسوا «نادي إيران الفتاة» (كلوب إيرانى جوان) لترويج أفكارهم ومناصرة رضا خان، إلا أنه هو نفسه نصحهم بإغلاق النادي ووعدهم شخصيًا بتحقيق جميع تطلعاتهم[2].

كان للديمقراطيين المستقلين وزن أكبر بكثير، وسرعان ما أصبحت مجموعتهم البرلمانية «فريق التحديث» (فراكسيون تجدد)[3] أكثر أداة فاعلة في إدارة مناصري رضا خان في المجلس، ولقد استطاعوا جذب تعاون الديمقراطيين والاشتراكيين القدماء.

---

(1) تفاصيل هذا «الاعتراف» نقلها المبعوث البريطاني إلى وزارة الخارجية البريطانية في تقرير بعنوان «Terror activities against the war minister»، ويبدو أنه ترجمة مختارة من تقارير صحفية فارسية: FO 1369/ 248.

(2) على أكبر سياسى، گزارش يك زندگى، سياسى، لندن، 1988.

(3) في بعض المصادر سمي الحزب «حزب تجدد» وتُرجم إلى «حزب التجديد». انظر مثلًا: Peter Avery, Gavin Hambly and Charles Melville (eds.), The Cambridge History of Iran, Cambridge University Press, Cambridge, 1991, p. 223.

وفي الفترة من بدء المجلس الخامس وانتخابات رئاسة الوزراء التي فاز بها رضا خان بدأ عدد متزايد من الشباب الصحفيين والمثقفين بالترويج لمحاسن الديكتاتورية. وفي الحقيقة فإن الدكتاتورية أصبحت المثال الرائج بين المثقفين الإيرانيين سواء في طهران أم في أوروبا. ذات مرة قام رئيس مكتب رضا خان فرج الله بهرامي بصفته كاتبًا ومثقفًا بدعوة المثقفين ليصفوا مفهومهم المثالي علانية في الصحف، ومن الواضح أنّ الاستجابة المتوقعة كانت ترويج الديكتاتورية القومية الحديثة. أما المثقف البارز الوحيد الذي خذله علانية فكان الشاعر القومي ميرزاده عشقي الذي دفع الثمن باغتيال رسمي بعد فترة ليست ببعيدة، ولكن ليس لذلك السبب[1]. إنّ الثمرة المرّة التي كانت قد نضجت باسم الدستورية أصبحت غير مستساغة، لدرجة أنه أصبح من الرقيّ الآن الدعوة علانية إلى الدكتاتورية. كان داوَر القومي والمحامي المخلص والمستقيم المتعلم في سويسرا يروّج بكل فخر لنظام ديكتاتوري في صحيفته مرد آزاد، كما كانت هناك حملات ترويجية في مجلات أخرى كذلك بما فيها مجلة فرنگستان التي تصدرها مجموعة من الطلاب والمثقفين الإيرانيين من برلين.

ولم يكن هناك شكّ بطبيعة الحال لدى مروّجي الدكتاتورية حول هوية الدكتاتور القادم، وهكذا فبعد بضعة أشهر فقط من شغل رضا خان منصب رئيس الوزراء أُطلقت حملة نظمها المثقفون الديمقراطيون والاشتراكيون في المركز والكتائب العسكرية في المحافظات للإطاحة بالملَكية وإنشاء جمهورية. وساهمت في ذلك الحملات الصحفية والاجتماعات والخطب العامة والبيانات.

في آذار/ مارس 1924م حين أُطلقت الحملة كان رضا خان قد كسب الجيش والمجلس والطبقة الوسطى الحديثة والقوميين الشباب في صفه، ولم يكن هناك سبب جوهري يجعلهم يخسرون في الإطاحة بالملكية. كان الشاه ما يزال في أوروبا ويتواصل بقلق مع أخيه الأمير وصيّ العرش في طهران. وباستثناء الديوان الملكي ومسانديه المتناقصين لم يكن ثمة تعاطف مع القاجاريين في الدوائر السياسية إلا ما ندر. هذا ولم تقم المؤسسة الدينية بأي تصرف ضد الحركة الجمهورية رغم قلق بعضهم من أنّ الجمهورية الجديدة قد تروّج العلمانية على نهج كمال أتاتورك في تركيا. أما المعارضة

(1) للحصول على رد عشقي، انظر: على أكبر مشير سليمي (محرر)، كليات مصور عشقي، تهران، حوالي 1944، ص204 ـ 205.

فكانت تخشى من أنّ هذه ستكون الخطوة الأولى لجعل رضا خان الشاه القادم والحاكم المستبد. فمثلًا، كتب الشاعر محمد تقي بهار (وهو مناصر بارز للمدرّس في المجلس) في إحدى قصائده المضادة للحملة الجمهورية:

في زيّ جمهورية يدقّ باب الملكية

كم نحن جهلة وكم عدوّنا الطمّاع حكيم[1].

مع ذلك فقد فشلت الحملة، إذ كان القادة متعجلين وغير مهيئين جيدًا، وقد لعب المدرّس بصفته زعيم المعارضة في المجلس دوره بامتياز. في اليوم الذي كان محددًا لمناقشة المقترح تجمّع حشد هائل خارج المجلس لا لمناصرة رضا خان كما كان يأمل بل لصالح المدرّس. أمر رضا حرّاس المجلس بمهاجمة الحشد ونتيجة لذلك انتقده رئيس المجلس المحبوب مؤتمن الملك. كانت خسارة كبيرة لرضا خان الذي عزله أحمد شاه من أوروبا نتيجة لما حدث، ولكنّ أغلبية جديدة في المجلس أعادت تنصيب رضا خان رئيسًا للوزراء بعد تهديدات من قيادات عسكرية في المحافظات بالتحرك إلى طهران[2].

عندها فقط أدرك رضا خان قيمة أن يكسب تأييد المؤسسة الدينية. في قم التقى بالحاج الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي (والذي سيشكل الحوزة في قم ويصبح المرجع الأوحد في إيران)، والسيد أبي الحسن الأصفهاني والحاج الميرزا حسين النائيني اللذين كانا على وشك العودة من زيارة إلى قم. كانت نصيحة هؤلاء العلماء لرضا خان بعدم إقامة نظام جمهوري، لكنهم قالوا له بأنهم لن يعارضوا محاولته أن يصبح ملكًا دستوريًا[3]. بعد سنة ونصف أطاح رضا خان بالقاجاريين وصعد على العرش، وخلال تلك الفترة أظهر إخلاصه الديني خاصة بتنظيم وقيادة مسيرات حداد من الجيش على أرواح شهداء كربلاء. في المقابل حصل على تأييد علني من المؤسسة الدينية التي أرسلت إليه هدايا من خزائن العتبات[4].

سقطت الحملة الجمهورية في آذار/ مارس 1924م وفي تموز/ يوليو أدت

(1) محمد تقي بهار، ديوان (تحرير محمد ملك زاده)، أمير كبير، تهران، 1956، ج1 ص 358.

(2) للاستزادة، انظر: بهار، تاريخ مختصر، ج 2؛ مكي، تاريخ بيست، ج 2.

(3) للاستزادة، انظر: حبيب لاجوردى (تحرير)، خاطرات مهدى حائرى يزدى، Maryland Ibex Publishers, 2001.

(4) انظر مثلًا رسالة الحاج ميرزا حسين النائيني إليه ويذكر فيها الهدية المصاحبة للرسالة من خزينة الإمام علي في النجف: مكي، تاريخ بيست، ج3، ص46.

مظاهـرات مناوئة لرضا خـان في طهـران (ضـمن هيجان شـعبي ضـد البابيـة) إلى مقتل نائـب القنصل الأميركـي روبرت إمبـري على يد مجموعـة متجمهرة، فأعلـن رضا خان الأحكام العرفيـة. ويُرجّح أنّ الديـوان الملكي كانت لـه يد في ذلك، رغـم أن قتل نائب القنصـل لا يمكن أن يكون قد خطط له سـلفًا[1]. في تشـرين الأول/ أكتوبـر التالي كانت هنـاك حركة منظمة فـي الجنوب يقودهـا خزعل خان [الكعبي] شـيخ المحمّـرة (لاحقًا خرّامشـهر) تصف نفسـها بأنها «لجنـة النهوض من أجل السـعادة» أرسـلت برقيات إلى المجلس وأصدرت بيانـات عامة ضد الدكتاتورية ودفاعًا عن الحكومة الدسـتورية. كان لدى خزعل خمسـة وعشـرون ألف جندي فـي خوزسـتان، وكان يمكنـه الحصول على دعم كبير من لور والقبائل العربية كذلك. كان فعليًا الحاكم المسـتقل لخوزستان ويتمتع بدعم بريطاني منذ الحـرب العالمية الأولى بيد أنّ الديوان القاجـاري في طهران لـم تكن له الشـجاعة أن يسـاند خزعل علانية، كما أن آماله فـي أن تدعمه بريطانيـا في تحركه لـم يكن لها أسـاس. وهكذا قاد رضا خان قواته إلى خوزسـتان واستسـلم خزعل دون قتال. بعد ذلك اعتُقل خزعل وأُرسـل سـجينًا إلى طهران حيث قُتل هناك فـي ثلاثينيات القرن العشرين[2].

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1925م أُرسلت عرائض بإيعاز رسمي إلى المجلس مطالبة بالإطاحة بالملكية القاجارية، وقُبيل ذلك في «انتفاضة خبز» في طهران - يُرجح أنّ مناصري رضا خان كانوا وراءها - أطلق المتظاهرون شعار «نريد الخبز، لا نريد الشاه». وفي غياب الشاه كان الديوان الملكي عاجزًا، خاصة أنّ إقامة الشاه الطويلة في أوروبا كانت سببًا رئيسًا في غياب شعبيته. حاول الشاه أن يستشف رأي الحكومة البريطانية لكنها بقت على الحياد[3]، مما أكّد شكوكه غير المبررة بأن البريطانيين كانوا وراء الحركة للإطاحة به، وكان ذلك كافيًا له كي يعتبره قضاء وقدرًا. حاول حسن

(1) للاستزادة، انظر: Michael Zirinsky, Blood, Power and Hypocrisy: the Murder of Robert Imbrie and the American Relations with Pahlavi Iran, 1924, International Journal of Middle East Studies, 18/3 (1986)؛ دولت آبادي، حيات يحيى، ج 4، الفصل 28؛ مكي، تاريخ بيست، ج 3، الفصل 15.

(2) للاستزادة، انظر: Katouzian, State and Society, ch. 10; Gordon Waterfield, Professional Diplomat.

(3) انظر مثلًا: PERSIA, 23/1 25, FO 371/10840; Katouzian, State and Society, ch. 10

المدرّس ومعارضته المتناقصة في المجلس تشكيل مقاومة، لكنها كانت مَهمة لا أمل لها في النجاح.

في الأثناء كان من المخطط أن توضع مذكرة في جدول أعمال المجلس تطالب بعزل القاجاريين وتعيين رضا خان كرئيس مؤقت للبلاد، لحين صدور قرار من جمعية تأسيسية لإنشاء نظامٍ حاكم جديد، وفي الليلة التي سبقت تقديم المذكرة في المجلس دعا داوَر معظم نوّاب المجلس إلى اجتماع في منزل رضا خان حيث كتبوا تعهدًا بتأييد المذكرة[1]. في اليوم التالي (31 تشرين الأول/ أكتوبر 1925م) جرّب المدرّس حيلة للمماطلة والتأجيل، وحين فشلت الحيلة خرج من المجلس صارخًا بأنّ كل ما يحدث غير قانوني. كان هناك أربعة مستقلين (منهم محمد مصدّق وتقي زاده) اعترضوا على المذكرة، ولم يدافع أي منهم عن القاجاريين أو يعارض رضا خان، لكنهم قالوا بأن الإجراءات الدستورية لا بد أن تُحترم، وحذّر مصدّق من أنّ انتخاب رضا خان كملك تنفيذي سيعني نهاية الحكومة الدستورية. مع ذلك صوّت المجلس بغالبية عظمى لصالح المذكرة[2].

أما الجمعية التأسيسية التي أسست الملكية البهلوية فلم تكن قد انتُخبت بحرية، لكنها مثّلت الطبقة العليا في المجتمع. ضمّت الجمعية العديد من الخانات والأعيان في المحافظات وبعض الزعماء الدينيين وبعض القياديين ورموز الثورة الدستورية، والتجار البارزين، وممثلين عن الأقليات الدينية، وبعض أعضاء المعارضة في المجلس السابق الذين انضموا مؤخرًا إلى معسكر رضا خان. كانت مداولات الجمعية مفتوحة وحدث الكثير من النقاش، رغم أنّ سليمان ميرزا القائد الاشتراكي كان الوحيد الذي رفض التصويت لصالح المذكرة، لا لشيء إلا لأنه كان يفضل تنصيب رضا خان شاهًا مدى الحياة بدلًا من إنشاء سلالة حاكمة جديدة[3]. ويشبه ذلك التأييد الكبير الذي دبره نادر شاه لنفسه في اجتماع موغن قبل مئة وتسعين سنة (راجع الفصل السادس). وفي كثير من الأوجه كان رضا خان يشبه نادر شاه في زمنه، سواء في نجاحه أم فشله.

---

(1) كان دولت آبادي الوحيد الذي رفض التوقيع: دولت آبادى، حيات يحيى، ج 4.

(2) انظر مثلًا المصدر نفسه، الفصلان 37 و38، وكذلك: مكى، تاريخ بيست، ج 3، الفصول 35 ـ 37؛ **Ghani, Iran and the Rise of Reza Shah, ch. 13.**

(3) للحصول على المداولات كاملة، انظر: مكى، تاريخ بيست، ج 3، ص556 ـ 655. ولتحليل حول هذه المداولات انظر: **Katouzian, State and Society, chs 10 and 11**

الحكم الاستبدادي، والعلمنة، والتحديث

كان رضا خان يؤمن (بل قال لمجموعة من مستشاريه) أنّ الحكومة البريطانية هي التي أتت به إلى السلطة[1]، وهذا عزّز فيه نظرية المؤامرة التي تبناها الكثير من الإيرانيين بأنّ القوى الأجنبية وخاصة بريطانيا كانت وراء كل ما يحدث في البلاد، حتى الأحداث التي يصعب تخيل حدوثها. لهذا فقد اعتبر رضا خان أنّ تواصل أي أحدٍ معهم، ولاحقًا مع سفارات أوروبية أخرى، هو خيانة تستحق السجن. ولم يستغرق الأمر طويلًا وفقًا لمخبر السلطنة (مهدي قلي هدايت، رئيس وزرائه لمدة طويلة) أن يبدأ في توقع «أن يُعبد»[2]. الشاه نفسه قال ذات مرة لمجلس الوزراء إن «كل دولة لها نظام حكم، ونظامنا هو نظام الفرد الواحد»[3]. كانت هذه هي الخصائص التي أدت (إلى جانب آثار السلطة الاستبدادية المطلقة) إلى أن يضطهد معارضيه ومنتقديه بل حتى أولئك الذين ساعدوه للحصول على السلطة وخدموه بإخلاص.

وبخلاف السياسيين التقليديين فقد بدا رضا خان منفتحًا ومباشرًا في تعامله، وجزء من السبب في ذلك أنه لم يُتوقع منه أن يلتزم بالعادات الاجتماعية والسياسية، وجزء آخر هو أنه أصبح ناجحًا جدًّا لدرجة لا تجعله يقيد نفسه بها، لكنه كان يستطيع أن يكون بوجهين تجاه الأجانب والإيرانيين على حد سواء. على سبيل المثال، أمر ذات مرة بالقبض على جعفر قلي خان سردار أسعد (صديقه الشخصي الوفي ووزير الحربية) ثم قتله في السجن، وذلك في اليوم التالي بعد أن كانا يلعبان الورق بكل ود[4]. كما أنّ وزير المالية فيروز قُبض عليه فجأة وهو خارج من اجتماع مفتوح بمعية الشاه نفسه[5].

---

(1) بشهادة يحيى دولت آبادي ومحمد مصدق. انظر: دولت آبادى، حيات يحيى، ج 4، ص343؛ محمد مصدق، تقريرات مصدق در زندان، (تحرير إيرج أفشار، وملاحظات جليل بزرگمهر)، فرهنگ إيران زمين، تهران، 1980.

(2) هدايت، خاطرات وخطرات، ص397.

(3) نفسه، ص386. وللاستزادة انظر: Homa Katouzian, The Pahlavi Regime in Iran, in H. E. Chehabi and Juan J. Linz (eds.), Sultanistic Regimes, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, MD and London, 1998.

(4) انظر: Stephanie Cronin, Reza Shah, the Fall of Sardar Asad, and the Bakhtiyari Plot, Iranian Studies, 38/2 (2005) and Tribal Politics in Iran؛ والمدخل المكتوب عن سردار أسعد تحت «جعفر قلي» في: بامداد، شرح حال رجال إيران، ج 1.

(5) للاستزادة، انظر: باقر عاقلى، نصرت الدوله فيروز ، نشر نامك، تهران، 1994؛ والمدخل المكتوب عن فيروز في: بامداد، شرح حال رجال إيران، ج 4.

كثيرًا ما كان يُشبَّه رضا خان بمصطفى كمال أتاتورك الذي كان معجبًا به وحاول تقليده، وهذا التشبيه مفهوم لكنه مضلل، إذ توجد اختلافات جوهرية بين الاثنين في الدور الذي لعباه في إيران وتركيا[1]. كان أتاتورك ديكتاتورًا عصريًّا حاول تحديث السياسة التركية على خط توجهه القومي والحداثي، سامحًا بقدرٍ محدود من المشاركة والاستشارة في اتخاذ القرار السياسي. لم يكن حاكمًا مستبدًّا مثل السلاطين العثمانيين التقليديين، ولم يكن فاسدًا ماليًّا، ولم يقم لا هو ولا جيشه ولا جهازه الإداري باستحلال أرواح الناس وممتلكاتهم كما يشاؤون.

رضا خان بـدأ أيضًا كدكتاتـور عصري، ولو أنه استمر هكـذا لكان مصيـر التاريخ الإيرانـي اللاحـق مختلفًـا جدًّا، ولكـن خلال بضع سـنوات مـن اعتلائه العـرش أصبح حاكمًا مسـتبدًّا مطلقًا، ومثل الحكام الإيرانيين التقليديين قبل الثورة الدسـتورية بدأ ينظر إلى رعايـاه وأملاكهم (بل الدولـة بأكملها) على أنهـا ممتلكاته هو. قبل القرن العشـرين كان يمكـن النظـر إلى رضا شـاه على أنه «حاكـم عادل»، أي حاكم مسـتبد قـوي مُصلح جلب الاستقرار والسـلام والرخاء النسبي للبلاد. في أزمان سـابقة كان مثل هذا الحاكم المسـتبد يُعتبر طبيعيًّا، وانتهاكاته المالية طبيعية أيضًا. لكنّ مجـيء نظامه بعد ثورة تنادي بالقانـون وتكافـح الحكم المسـتبد هو السـبب الأكثر أهمية وراء تسـاقط شـعبيته لاحقًا واتهامه (الزائف) بأنه عميل لبريطانيا، وهو أمر صدّقه الإيرانيون جميعًا تقريبًا حتى وقت قريب. لو أنّ رضا شـاه ظل دكتاتـورًا على نهج أتاتورك فكان سيُنظر إليـه بطريقة أفضل بكثير في زمانه وفي العقود التالية بالذات.

وهكذا فإن المشكلة الجوهرية في رضا شاه لم تكن أنه كان دكتاتورًا مثل أتاتورك أو موسوليني، بل لأنه كان حاكمًا بعد نظام دستوري يحمل ادعاءات قوية حول أهداف قومية وحداثية، يلغي السياسة برمتها وينتهك القانون الذي يحمي الحياة والممتلكات

(1) انظر مثلًا: Touraj Atabaki and Erik K. Zürcher (eds.), **Men of Order: Authoritarian Modernization under Ataturk and Reza Shah**, Introduction, I.B. Tauris, London and New York, 2004; Afshin Marashi, Performing the Nation: The Shah's Official State Visit to Kemalist Turkey, June to July 1934, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**. انظر أيضًا: Donald Wilber, **Riza Shah Pahlavi and Amin Banani, The Modernization of Iran**, Stanford University Press, Stanford, CA, 1961.

كلما أراد ذلك. في 1929م أشار سكرتير المفوضية الأميركية في طهران إلى هذه الصفة الجوهرية في حكم رضا شاه في تقرير كتبه إلى وزارة الخارجية:

بزجّ أشخاص بارزين في السجن دون محاكمة، وإخراس مثيري المشكلات للأبد دون إجراءات قانونية، تبدّت السياسات الرجعية للشاه...وهناك شك فيما إذا كانت الدولة قد استفادت من هذا الاستخفاف بالقانون والعدالة...طالما كان الجيش تحت سيطرة الشاه، يمكنه تعزيز سلطته دون أن تظهر له معارضة تضايقه. ما لم يستطع الناس أن يشعروا بالثقة في المؤسسة القانونية في بلادهم فلن تكون لهم ثقة في شاههم وإصلاحاته، ولن يتحقق أي خير دائم[1].

إذن فقد أسّس أتاتورك إطارًا اجتماعيًا سياسيًا طويل المدى لبلده حظي بالكثير من الاحترام كما حظي هو نفسه لدى أجيال من الأتراك الذين ينتمون إلى قناعات اجتماعية وسياسية مختلفة. ولكن على الرغم من أنّ بعض إنجازات رضا شاه كانت لها نتائج طويلة المدى فإن عهده لم يكن أكثر من فترة قصيرة إيرانية انتهت بتنحيه عن الحكم تاركًا البلاد للفوضى.

في عام 1926م كان رضا خان في أوج شعبيته وكان يملك القاعدة الاجتماعية الأكبر، رغم أنه حتى في ذلك الوقت كانت شعبيته مقتصرة على النخب. كان متحكمًا بالجيش الذي أنشأه، وكان يملك ولاءه الكامل. كما أنه كان يملك الأغلبية البرلمانية ومعظم الصحف في صفه، وكان تأييد العديد منها تأييدًا حقيقيًا. كان الكثير من أفراد الطبقة العليا والوسطى يتطلعون إلى مرحلة من السلام والرخاء والتحديث، وكان شبه معبود لدى النخبة القومية الشابة. أما أبرز النبلاء القاجاريين فإما ناصروه فعليًا واشتركوا في نظامه، أو استسلموا له. وأما السياسيون الشعبيون مثل مستوفي ومشير فكانوا قلقين من تنامي الدكتاتورية لكنهم لم يعارضوا رضا خان شخصيًا. شكّل مستوفي الوزارة الأولى للشاه بعد وزارة تسيير الأعمال التي قادها محمد علي فروغي، ولكن حين غادر رضا شاه في عام 1941م كان قد فقد أصدقاءه في البلاد نتيجة لحكمه المستبد المخيف، خاصة في ثلاثينيات القرن العشرين.

(1) David Williamson, Secretary of the Legation, Tehran (2 May 1929), D. 81, DOS 891.00/1472, quoted in Michael Zirinsky, Riza Shah's Abrogation of Capitulations, 1927 - 1928, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**, p. 96.

لو أنّ رضا شاه حافظ على قاعدة القوة التي كانت له عام 1926م وقاد الدولة كحاكم قوي (وإن كان دكتاتوريًا) لكانت ستكون هناك فرصة جيدة للبلاد أن تحظى بتطور سياسي طويل المدى. كان المجلس السادس (1926 ـ 1928) ما يزال قائمًا وفي بعض الأحيان فاعلًا، وكان لنوّاب المعارضة (وأبرزهم مصدّق) الحرية في معارضة قوانين الحكومة. وبعد أن أُسست السلالة الحاكمة الجديدة قرر حسن المدرّس وأتباعه أن يجربوا دورة جديدة من التسوية السياسية، فقادت مفاوضاته مع الشاه إلى تشكيل حكومة مستوفي. ولقد كتب الشاعر محمد تقي بهار لاحقًا أنّ المدرّس قال لهم بأن عليهم أن يقبلوا النظام الجديد ويحاولوا العمل معه[1]. كان إذن يأمل في أنّ الشاه سوف يحتفظ بالجيش وبرأي مؤثر في الإدارة المدنية لكنه سيترك دورًا يقوم به المجلس والسياسيون المستقلون، بيد أن الشاه أظهر أنّ استجابته الأولى كانت حيلة وأنه يريد الاحتفاظ بسلطة مطلقة. تعرض المدرّس لمحاولة اغتيال وساد اعتقاد بأنها دُبرت بمعرفة الشاه، لكنه استمر في تأييد الحكومة إلى أن استقال مستوفي من رئاسة الوزراء عام 1927م تحت إلحاح شديد منه لأنه شعر بأنه لا يستطيع العمل مع الشاه، فحل محله مهدي قلي هدايت (مخبر السلطنة). اعتُقل حسن المدرّس بُعيد ذلك ونُفي إلى سجن داخل قلعة في الصحراء الشرقية، وبعد تسع سنوات أعدمته فرقة إعدام خاصة أرسلت من طهران[2].

من المجلس السابع إلى الثالث عشر قبل سقوط رضا شاه كانت الانتخابات تجري بتحكم كامل من السلطة، ومن المجلس الثامن (1930 ـ 1932) أصبح المجلس مجرد ختم على ورق. وفي عام 1927م حاول وزير البلاط الملكي عبد الحسين تيمورتاش إطلاق حزب قومي ـ حداثي باسم «إيران الجديدة» (إيران نوين) لوضع أساس سياسي للنظام الجديد، إلا أنّ حتى هذا المشروع تم التخلي عنه لأن الشاه لم يكن يحبذ سياسة الأحزاب[3].

(1) للاستزادة، انظر: بهار، تاريخ مختصر، ج 2.

(2) للاستزادة، انظر: Vanessa Martin, Mudarris, Republicanism and the Rise to Power of Riza Khan, Sardar-i Sepah, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**؛ ابراهيم خواجه نوری، بازيگران عصر طلايی، سيد حسن مدرس، جاويدان، تهران، 1978.

(3) للاستزادة، انظر: Matthew Elliot, New Iran and the Dissolution of Party Politics under Reza Shah, in Atabaki and Zurcher, **Men of Order**.

بعد اعتقال المدرّس لم يكن رئيس الوزراء هدايت من حصل على القوة السياسية الحقيقية بل الوزير القدير تيمورتاش. وفي حين كان الشاه يقضي جلّ وقته في التنظيم والنشاط العسكري، كانت لتيمورتاش يد طولى في إدارة الشأن المدني والعلاقات الخارجية، بمعرفة الشاه وإقراره. في الأثناء اعتُقلت الكثير من الشخصيات المدنية والعسكرية التي كانت مفيدة لصعود رضا شاه للسلطة وتحديث البلاد والاقتصاد، إضافة إلى إهانتهم وعزلهم من الخدمة الحكومية. في عام 1929م أدين وزير المالية فيروز ميرزا فيروز بتهم ملفقة حول فساد مالي، وقضى فترة حكمه ولكن أُعيد اعتقاله بعدها وشُنق في مركز شرطة في إحدى المحافظات عام 1937م. أما علي أكبر داوَر وزير المالية والعدل القدير والنزيه (وهو من أنشأ النظام القضائي الجديد والنظام الاقتصادي الجديد المرتكز على الدولة) فقد انتحر بُعيد الاعتقال الأول لفيروز ولكن قبل مقتله، حتى يتجنب الإهانة والقتل تمامًا كالآخرين. تيمورتاش نفسه سقط عام 1932م وقُتل في السجن.

بقي هدايت في منصبه لست سنوات حتى عام 1933م، ثم حل محله محمد علي فروغي المخلص المثقف، لكنه عُزل لاحقًا وأهين في عام 1935م عندما حاول التدخل لدى الشاه لإنقاذ والد صهره محمد والي أسَدي القائم على ضريح مشهد، والمعيّن من الشاه نفسه وكان مخلصًا له، واشتبه في أنه شجع الاحتجاجات على فرض القبعة الأوروبية (انظر أدناه). من عام 1935م وحتى الغزو الأنكلو - سوفيتي عام 1941م، كان هناك ثلاثة رؤساء وزارة، أحدهم أحمد متين دفتري (1939 - 1940م) وتم اعتقاله دون تهمة وهو على رأس عمله (لاحقًا انتشرت شائعات بأنّ ذلك كان لاسترضاء بريطانيا نظرًا لموقف أحمد المناصر لألمانيا، لكنّ هذا مستبعد لأن الشاه نفسه كان مناصرًا للألمان ولم يكن موقفه من بريطانيا وديًا). بعد اعتقال دفتري اعتُقل والد زوجته محمد مصدّق الذي كان قد ترك السياسة واعتزل في الريف منذ عام 1928م، دون تهمة أيضًا ونُفي إلى سجن قلعةٍ في خراسان.

كان حكم رضا شاه المستبد مختلفًا عن التجربة الإيرانية التقليدية في ثلاثة جوانب هامة. أولًا، بخلاف الحكم الاستبدادي التقليدي حتى لحاكم قوي مثل ناصر الدين القاجاري، كانت للدولة إرادة وقدرة - نابعة من الأيديولوجيا الأوروبية والتقانة الحديثة والبيروقراطية - للتدخل في حياة الناس ومدّ سيطرتها إلى جميع أركان الدولة. كان هناك

جيش عصري وجندرمة إضافة إلى جهاز بيروقراطي متنامٍ وشرطة حديثة، وكلها تحت إمرة الشاه. أما الفرق الثاني فكان أنّ حكمه الاستبدادي قد أعيد بعد الثورة الدستورية. كان هناك إطار دستوري ظاهريًا، وبرلمان تمر عبره شؤون الحكومة، رغم أنّ البرلمان لم تكن له سلطة مستقلة وكانت الدولة تتخذ قرارات مستبدة وتنتهك كل القوانين حين تشاء. وأما الفرق الثالث فهو أنّه لم تكن هناك وسيلة معترف بها للوساطة أو التهدئة، كاللجوء إلى «البست» في مكان مقدّس أو حتى الإسطبلات الملكية (راجع المقدمة). في عام 1935م مثلًا، حين لجأ بعض المتظاهرين العزّل في مدينة مشهد إلى مسجد قديم مجاور لضريح مقدس، قُتلوا بالرصاص بأمر مباشر من طهران.

لقد كان في هذا المناخ أن تغيّر وجه إيران خلال عقدين من التحديث والعلمنة وبناء الدولة القومية، رغم أنه كما ذكرنا كان العقد الأول يتميز بديكتاتورية متنامية بدلًا من الحكم السلطاني[1]، ولذا اتصف بدرجةٍ مؤكدة (رغم تناقصها) من التفاؤل والمشاركة. كان هناك تغيّر اجتماعي واقتصادي وثقافي متسارع، وتزايد في التعليم الحديث، والصناعة والخدمات وإنشاء الطرق وسكك الحديد، ومركزة الجيش والجهاز البيروقراطي، وإصلاح النظام القضائي والقوانين الإدارية والمدنية والجنائية، والتسجيل المركزي لحالات الولادة والوفاة والزواج ووثائق الألقاب، وتزايد المشاركة الاجتماعية النسائية، وفرض نزع الشادور والحجاب، وإدخال نظام المصارف الحديثة وغير ذلك. لم يؤثر الكثير من هذا إلا في نسبة صغيرة من السكان والأنشطة الاقتصادية والثقافية، إلا أنّ أهميتها التاريخية تكمن في أنها فتحت الباب للتطور الذي ما يزال مستمرًا رغم التقلبات الاجتماعية والسياسية.

الجيش

كانت الأولوية الأعلى لرضا شاه هي إعادة تنظيم الجيش وزيادة حجمه على نحو سريع، وفي كانون الأول/ ديسمبر 1921م دمج رضا خان الكتيبة القوزاقية بالجندرمة كما استبدل الضباط السويديين في الجندرمة بضباط إيرانيين، وأصبح الضباط القوزاق متسيدين في الجيش الموحد الجديد، أو (قُشون). في عام 1926م، كان رضا خان

(1) للاستزادة، انظر: Homa Katouzian, The Pahlavi Regime in Iran, in Chehabi and Linz (eds.), Sultanistic Regimes.

يملك أربعين ألـف جندي وقوات جوية صغيـرة، أما في عام 1941م فقـد تنامى الجيش ثلاثة أضعاف حجمه فزاد على المئة وعشـرين ألف جندي. وكي يسـتطيع تمويل خططه الطموحة لتنمية الجيش بدأ في اسـتخدام كافة الوسـائل القانونية وغيـر القانونية، بما في ذلك اسـتخدام الأموال المتحصلـة من المؤسسـات المدنية، إلى أن اسـتلم زمام الأمور المالية في عام 1922م المـستشـار المالـي الأميركي الدكتور آرثر ميلسـبو، وبدأ في توفير أمـوال للجيش عبر وضـع مخصصات مـن موازنـة الدولة. وفي السـنة التي تلـت انتهاء مهمة ميلسبو (1928م) كانت ميزانية وزارة الحربية تبلغ 122 مليون ريـال، وزادت حتى وصلت إلى 593 مليون ريـال عـام 1941م[1]. كانت موازنة هذه الوزارة في الفترة 1928 ـ 1941م تشـكّل ثلث الموازنة العامة للدولة[2]، كما أنّ إجمالي عوائد النفط تقريبًا (التي كانت تشـكل 13٪ من إيرادات الحكومة) كانت تُصرف على شـراء معدات عسـكرية[3]. ولقـد استخدم الشـاه والجيش وسـائل أخـرى لتعزيـز ميزانية الجيـش، ومنهـا مصادرة الثـروات والممتلكات الخاصة. حتـى حينما كان رضـا خان وزير الحربيـة كان «يرفض دائمًا تسليم حسابات وزارة الحربية للتدقيق...رغم أنه انتُقد لتجميعه ثروة شخصية كبيرة من الميزانية العسكرية»[4].

كانـت نسـبة كبيرة مـن التجنيد العسـكري فـي بدايـات العشـرينيات تتم عبـر نظام «بنيچـه» المرتكز علـى قيـام الحـكام المحليين بتجنيـد الفلاحيـن، إضافة إلـى القوات القبليـة. ولقـد كان واحد من التطلعات الأساسـية للحداثييـن والقوميين هـو إيجاد نظام شـامل للتجنيد الإلزامي. ولم يلق مشـروع القانون الذي اقترحه رضا خان حول التجنيد الإلزامي في عام 1923م إلا قليـلا من المعارضة في المجلس الرابـع، مع تأييد حتى من

(1) Julian Bharier, **Economic Development in Iran 1900-1970**, Oxford University Press, Oxford, 1971, pp. 65 - 66, tables 4.1 and 4.2.

(2) Katouzian, **The Political Economy of Modern Iran**, p. 114, table 6.2 and p. 130, table 7.2.

(3) Charles Issawi, The Iranian Economy 1925 - 1975, Fifty Years of Economic Development, in Lenczowski, **Iran under the Pahlavis**, p. 131.

(4) Stephanie Cronin, Riza Shah and the Paradoxes of Military Modernization, 1921-1941, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**, p. 40. للاستزادة، انظر: Cronin, **The Army and the Creation of the Pahlavi State**, ch. 4, pp. 117 - 118.

المدرّس (الذي كان سياسيًّا أكثر منه زعيمًا دينيًّا)، ولكنّ الأمر استغرق سنتين حتى أُقرّ القانون في المجلس الخامس حين أصبح رضا خان نفسه رئيس الوزراء[1]. لم يكن ملّاك الأراضي سعيدين بهذا الإجراء ولا المؤسسة الدينية ولا التجار، رغم أنّ الشخصيات الدينية والطلاب الدينيين كانوا معفيين مبدئيًّا من الخدمة العسكرية. في عام 1928م قادت محاولة تطبيق قانون الخدمة الوطنية إلى مقاومة من العلماء، وتجمّع بعضهم في قم مطالبين بإسقاط القانون[2]، كما ظهرت احتجاجات على القانون في تبريز[3]. كان الشاه حذرًا في التعامل مع الأمر لكن تيمورتاش كان يفكر في قصف قم[4].

وبصفته رجلًا متدينًا جدًّا دافع رئيس الوزراء هدايت عن القانون من وجهة نظر قرآنية، وخفتت الاحتجاجات وغابت ولكن ظلّ هناك شعور قوي ضد التجنيد بطول البلاد وعرضها، خاصة بين الفلاحين والرحّل، حيث إنّ هذا الإجراء أخذ منهم السواعد الفتية التي كانت تعينهم، وبعض المجندين قد عادوا بأفكار وآراء حديثة عن القرية والقبيلة. «كانت الزيارات السنوية للجان التجنيد إلى القرى والمناطق القبلية حدثًا مفزعًا[5]» وكان «الخوف من لجان التجنيد عاملًا هامًّا في الثورات القبلية الكبيرة عام 1929م»[6]. كانت عائلة كل ضابط لها مجند أو أكثر في منازلهم يُستخدمون دون أجرة.

قلة من ضباط الجيش كانوا قد تدربوا في مدارس عسكرية فرنسية أبرزها مدرسة سان سير (St. Cyr)، وكثير آخرون ابتعثتهم الدولة في العشرينيات، ولكن نظرًا للطبيعة المحافظة لدى الضباط الكبار فإن المبتعثين العائدين لم يستطيعوا في البداية التأثير في التنظيم العسكري بدرجة كبيرة. وفي السنوات التالية كان أكثر التدريب الذي حصل عليه الضباط يتم في المدرسة العسكرية العليا والأكاديمية العسكرية الجديدتين، وكان يديرهما ضباط تدربوا في فرنسا. ومع الوقت أصبح الجيش طبقة لها امتيازات خاصة بها. كان يمكن لضباط الجيش أن يخرقوا القانون، كل وفق رتبته، وأصبح كبار الضباط أثرياء بوسائل قانونية وغير قانونية. في المقابل ساد مناخ من التشكك وغياب الأمان

(1) Cronin, The Army and the Creation of the Pahlavi State, pp. 125 - 129; Banani, The Modernization of Iran, p. 55.

(2) هدايت، خاطرات وخطرات، ص375 ـ 376.

(3) Wilber, Riza Shah Pahlavi, p. 129

(4) هدايت، خاطرات وخطرات، ص377 ـ 378

(5) Banani, The Modernization of Iran, p. 56

(6) Cronin, Riza Shah and the Paradoxes, p. 43

خاصة بين الصفوف العليا من الجيش والضباط الذين يعرفهم الشاه شخصيًا. عُزل العديد من الجنرالات وسُجنوا، مثل الجنرال أمان الله ميرزا جهانباني مدير عام التصنيع الذي عُزل عام 1937م وسُجن فيما يبدو لأنه تناول الغداء في السفارة الفرنسية[1].

في عام 1926م اعتُقل المعاون الشخصي للشاه العقيد محمود بولادن مع ضباط آخرين بتهمة التخطيط لانقلاب، وفي الحقيقة لم تكن هناك أية أدلة، وفي البداية حُكم عليه بالسجن ثم في 1928م حُكم عليه بالإعدام تحت إلحاح الشاه. ولقد أُعدم رغم أنّ الجنرال حبيب الله الشيباني قائد الجيش قد قدّم استقالته رفضًا للتوقيع على الأمر بالإعدام. بعد ثلاث سنوات حين عاد الشيباني إلى الخدمة عُزل وحوكم محاكمة عرفية وسُجن، وفي نهاية المطاف «أصيب بالجنون» وترك إيران بلا عودة[2]. أما الجنرال أمير أحمدي وهو أعلى الجنرالات رتبة في الجيش والذي أدار المحاكمة العرفية فقد قال للشيباني إنّ المحكمة كانت لا تملك من الأمر شيئًا، وهو نفسه عانى من العزل ومضايقات الشرطة والإهانة الرسمية[3].

السياسة القبائلية

كانت المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي فرض النظام في القبائل والمحافظات، وكما هو الحال في جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي اتخذها رضا شاه فإنّ سياسته القبائلية قد حددت معالمها المشاعرُ القومية الفارسية والمركزية التي كانت آخذة في التطور منذ الثورة الدستورية وخاصة الحرب العالمية الأولى. لم تتصور هذه الأيديولوجية مجرد فرض القانون والنظام على المناطق القبلية، بل التدمير الشامل للحياة والثقافة القبلية. في بداية العشرينيات كانت المهمة الملحة هي إنهاء الفوضى، وهكذا تم إخماد المقاومة البختيارية بسرعة. وُجهت تهمة قتل القوات الحكومية قرب شليل في لورستان إلى البختياريين، الذين أنكر خاناتهم أي معرفة أو تورط فيها، لكنهم

---

(1) تقي زاده، زندگى طوفاني، ص364.

(2) نفســه، ص212 ـ 216. انظـر أيضًـا: Cronin, Riza Shah and the Paradoxes, pp. 42 - 52. وللاسـتزادة حول مصير الجنرال الشـيباني: إيرج أفشـار (محرر)، نامه هاي پاريس از محمد قزويني به سيد حسن تقي زاده، نشر قطره، تهران، 2005.

(3) مذكرات أمير أحمدي في: زرگرى نژاد (محرر)، خاطرات نخستين.

مع ذلك دفعوا تعويضات إلى أسر القتلى[1]. وفي الواقع فإن تعاون الخانات الكبار (إلى جانب العداء بينهم أنفسهم) كان أكثر نجاعة من القوة العسكرية في إنهاء التمرد والمقاومة. هذا وقد استسلم صولة الدولة (الزعيم البارز للقاشقائيين) وقوام الملك (الزعيم الاسمي لقبائل الخمسه) في محافظة فارس، بل وساندا رضا خان. ولقد أثبتت الحملات في بداية العشرينيات على لورستان وكردستان فاعليتها، ويعود جزء كبير من السبب وراء ذلك إلى أنّ الرحّل اللور والأكراد لم يكونوا منتظمين في تحالفات قبلية كبيرة[2]. هذا وقد استسلم الشاهْسِفانيون في شمال ـ الغرب دون قتال، رغم أنهم لاحقًا استاؤوا من سياسة التوطين القسري التي فُرضت عليهم[3].

جزء هام من الحملة العسكرية والسياسية لفرض النظام على المناطق القبلية في الجنوب والغرب وشمال ـ الغرب وشمال ـ الشرق كان نزع السلاح من القبائل، وهذا لم يحدث سابقًا في تاريخ إيران. من المؤكد أنّ الأنظمة السابقة كانت تتمنى هذا لكنها لم تمتلك الجيش الحديث والوسائل التقانية للقيام بذلك. بعيدًا عن نزع السلاح، كانت سياسة التوطين القسري للرحّل في جزء كبير منها نتاج سيكولوجية الحداثة الزائفة، إذ كان القوميون يرون في الحياة والثقافة المرتحلة دليل تخلف، ويشعرون بالخجل الشديد منها عندما يتعاملون مع الأوروبيين، إذ إنّ الكثير من سياسات الحداثة الزائفة تأثرت بما كانوا يعتقدون أن الأوروبيين يرونه فيهم وفي وطنهم. كان رضا شاه نفسه شديد الحساسية تجاه الرأي الأوروبي، رغم أنّ ذلك لم يلطّف أسلوبه في الحكم. لم يكن هناك منطق يمكن به تبرير سياسة التوطين، إذ إنها قادت إلى انتشار الموت والتدمير والكثير من المشكلات، وفي الوقت نفسه كانت شديدة الضرر اقتصاديًا لأنها أدت إلى انحدار شديد في إنتاج الدولة من الماشية، وهو ما يشبه الآثار التي ترتبت على سياسة الزراعة الجماعية الإجبارية التي فرضها ستالين في الاتحاد السوفيتي في الفترة نفسها.

---

(1) Stephanie Cronin, Riza Shah and the Disintegration of Bakhtiyari Power in Iran, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**, p. 248 ff.

(2) Kaveh Bayat, Riza Shah and the Tribes, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**.

(3) Richard Tapper, The Case of the Shahsevans, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**.

كانت الانتفاضة القبلية عام 1929م في الجنوب نتيجة للشكاوى التي تصاعدت غالبًا من سياسة التوطين ومصادرة أملاك القبائل والتجنيد الإلزامي والضرائب التأديبية التي فرضها احتكار الدولة للشاي والسكر والتبغ، وفرض الزي الأوروبي، والأسلوب القمعي الذي تعاملت به القوات المسلحة. في نهاية المطاف أُخمدت الثورة بوسائل سياسية لا عسكرية، بمساندة الخانات الكبار الذين كانوا يعيشون في طهران[1].

وفي عام 1932م أُنشئت دائرة مدنية تُعنى بالتوطين القسري للقبائل، وهي التي قامت بتطبيق السياسة بطريقة نظامية مستخدمة الكثير من القسوة. «برنامج التوطين القسري هذا...أخذ شكلًا شديد الوحشية وفي بعض الأحيان شكل الإبادة. في فترة قصيرة تحوّلت الحياة القبلية في إيران...عبر طرق قسرية وقاسية أزالت فعليًا شريحة كبيرة من السكان القبليين في إيران»[2]. بعد تنازل الشاه عن العرش في عام 1941م عاد جميع الرحّل الموطّنين إلى حياة الترحل، وكان لمرارة المعاملة التي لاقوها في تلك الفترة عواقب وخيمة على علاقتهم بالدولة لاحقًا.

الإصلاحات الإدارية والقانونية

في الوقت نفسه الذي تمكنت فيه الحكومة المركزية من إحكام قبضتها على المحافظات مدّت الإصلاحات الإدارية أذرع الجهاز البيروقراطي أفقيًا ورأسيًا. أفقيًا، أصبحت المحافظات تُدار بحاكم عام يُرسل من طهران كالسابق ولكن عدد الدوائر الحكومية قد زاد واستمر تدخلها في الشؤون المحلية بالازدياد. هذا وقد كانت هناك قوة عسكرية (كتيبة في الغالب) في كل محافظة يقودها جنرال يعيّنه الشاه ويكون مسؤولًا عنه مباشرة. إلى جانب ذلك كان هناك محافظون في المدن تعيّنهم وزارة الداخلية في طهران، وكثير منهم يُرسلون من العاصمة إلى المحافظات، وجميعهم تقريبًا كانوا متحدثين بالفارسية حتى في المحافظات الناطقة بالتركية والكردية والعربية. جدير بالذكر أنّ نظام الولايات التقليدي قد أُلغي في أواخر الثلاثينيات، وقُسمت الدولة

(1) انظر: Stephanie Cronin, Riza Shah and the Disintegration of Bakhtiyari Power in Iran, in Cronin (ed.), The Making of Modern Iran, pp. 261 - 265, and also Cronin, Riza Shah, the Fall of Sardar Asad.

(2) Bayat, Riza Shah and the Tribes, p. 217

إلى عشـر محافظات (استان) مرقّمة من واحد إلى عشـرة[1]. وفي بعـض الحالات أُعيد تخطيط المحافظات لتغيير تطابقها مع مجموعة عرقية بعينها، وفي كل الحالات حلّ رقم المحافظة (الثالثة، الخامسة، إلخ) محل اسـمها (جيلان، مازندران، إلخ) في الاستخدام الرسمي. كان الإشراف المركزي من طهران محل شكوى في جميع المحافظات، ولكن المحافظات «العرقية» شعرت بالإهانة وتقليل المكانة.

أما النمو الرأسـي للجهـاز البيروقراطي فكان نتيجـة بناء الدولة والزيادة والانتشـار المتسارعين للدوائر الحكومية فيما يتعلق بالشـؤون الداخلية والشرطة والمالية والتعليم والثقافة والجمارك والمحاكم وتسجيل الأحوال الشـخصية (الولادات والوفيات، إلخ) والألقـاب، والحكومـة البلدية. بـدأ التحديـث الإداري عـام 1910م بعد انتصـار الثورة الدسـتورية، لكنه نما بتسـارع شـديد في العشـرينيات والثلاثينيـات. هذا وقـد وفّر نظام الخدمة المدنية الجديد فرص عمـل لقطاعات متعددة من المجتمـع الحضري، وخاصة بين أفراد الطبقة الوسطى التقليدية والحديثة الذين شـغلوا المناصب البيروقراطية العليا. كانـوا أكثر تأهيـلًا ومسـؤولية مـن الإداريـن التقليديين. ولقد امتـدت المحسـوبية في التعيينات إلى مجموعة اجتماعية أكبر من السـابق، ورغم بقاء قدر كبير من الفساد إلا أنه غدا أقل وضوحًا من السابق.

أما الإصلاح القانوني فجاء في عدة أشكال، إذ صدرت قوانين حديثة إدارية ومدنية وجنائية، مبنية إلى حد كبير على القانون الفرنسي، رغم أنّ القانون الجنائي والمدني بشكل خاص تأثرا كثيرًا بالشريعة الإسلامية. في الوقت نفسه، أدخل داوَر إصلاحاته القضائية وهي مبنية بالكامل تقريبًا على القانون القضائي الفرنسي، بما في ذلك محاكم قضاة التحقيق، والمحاكم الابتدائية ومحكمة النقض والمحكمة العليا. كان العديد من القضاة في النظام الجديد، وكذلك الكتّاب بالعدل الذين يسجّلون العقود الخاصة وعقود الزواج والطلاق، رجال دين جدد أو سابقين (يلتزمون بالزي الأوروبي المفروض)، بيد أنّ القوانين والمحاكم الجديدة علمنت النظام القانوني وأزالت دور العلماء في العملية القضائية إلى حد كبير. تم الإبقاء مبدئيًا على محكمة شرعية، ولكنها أُلغيت في أواخر الثلاثينيات.

---

(1) Banani, The Modernization of Iran, p. 60

جزء من تبرير الإصلاحات القضائية كان وفقًا للرأي القائل بأن القوى الأوروبية ستقاوم إلغاء اتفاقيات الاستسلام التي كانت قد منحت رعاياها حصانة ضد المحاكم الإيرانية. ألغيت تلك الاتفاقيات في الوقت نفسه تقريبًا في عامي 1927م و1928م، ولكن في الحقيقة كانت علمنة النظام القضائي بحد ذاتها هدفًا حازمًا[1]. كانت المحاكم الجديدة والنظام القضائي الجديد من بين أهم الإصلاحات التي حدثت في تلك الفترة. ولكن، مثل معظم الإصلاحات والتطورات التي شهدتها تلك الفترة، لم تؤثر إلا في أقلية صغيرة. كان النظام مكلفًا جدًّا ومعقدًا، ولم يستطع أن يخدم أكثر من خمسة بالمئة من الشعب بين الطبقتين العليا والوسطى.

التعليم

بالإضافة إلى «دار الفنون» التي أنشأها أمير كبير في منتصف القرن التاسع عشر كانت هناك بدايات على طريق إدخال التعليم غير الديني الحديث قبل الثورة الدستورية، وأبرزها تأسيس مدارس تبشيرية و«تقدمية» (رشديه)[2]. حاولت الحكومات الدستورية الأولى تسريع إنشاء مدارس جديدة وابتعاث الطلاب للخارج، لكنّ العملية كانت بطيئة وقد أعاقت مسيرتها الحرب العالمية الأولى. ثم بدأت مدارس عصرية أكثر في الظهور تحت حكومة وثوق الدولة بعد الحرب، لكنها كانت محدودة بسبب القيود المالية[3]. كان تحديث التعليم في مقدمة أولويات القوميين وأصبح سياسة حكومية هامة منذ العشرينيات. وبين عامي 1928 و1941م كانت ميزانية التعليم تبلغ ما متوسطه 6.2٪ من إجمالي الموازنة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة 4٪ المذكورة في أغلب المصادر الثانوية[4]. في العشرينيات والثلاثينيات زادت المدارس الابتدائية والثانوية للبنين والبنات، بيد أنّ الإحصاءات غير متسقة. على سبيل المثال، يذكر بهارير أنّ إجمالي المدارس عام 1940م كان أقل من 2700 مدرسة، في حين يقول باناني بأنها كانت أكثر من

(1) Zirinsky, Riza Shah's Abrogation of Capitulations; Wilber, Riza Shah Pahlavi

(2) انظر مثلًا: دولت آبادی، حیات یحیی، ج 1، الفصول 25 ـ 44.

(3) انظر مثلًا: عیسی صادق، یادگاری عمر، ج 1، شرکت سهامی طبع کتاب، تهران، 1961، الفصل 4.

(4) Katouzian, Political Economy, tables 6.2 and 7.2, based on Bharier, Economic Development, tables 4.1 and 4.2.

8200[1]. هـذا وتقدّم المصادر المختلفـة أرقامًا مختلفة جدًّا للعدد الإجمالي للتلاميذ[2]. وفقًا لدراسـة حديثة فإن عدد التلاميذ زاد من 44.819 في 1922 ـ 1923م إلى 315.355 في 1941 ـ 1942م، أي إنه تضاعف سبع مرات. في 1922 ـ 1923م كان الذكور يشكلون 83.1٪ والإناث 16.9٪ من إجمالي التلاميذ، وفي 1941 ـ 1942م تغيرت النسب لتصل إلـى 72٪ و28٪. وهكذا فعلـى الرغم من أنّ عدد الإناث كان ما يزال أقل من الذكور، إلا أنهنّ قد مررن بنسبة نمو أكبر وزادت حصتهن في العدد الإجمالي[3].

كما كبر قطاع التعليم الحديث على مستويات أخرى كذلك، فبدأ الابتعاث إلى أوروبا في القرن التاسع عشر، وكان معظمها بتمويل شخصي من أسر الطلاب، ولكن بعد الثورة الدستورية بدأت الدولة تبتعث الطلاب إلى الخارج[4]. استمر ذلك في بداية العشرينيات وكان يشمل الطلاب العسكريين الذين كانوا جميعًا يُبتعثون إلى مدارس عسكرية فرنسية. في عام 1928م صدر قانون يقضي بالتزام الحكومة بابتعاث مئة طالب سنويًا للدراسة الجامعية، وكان أغلبهم يُبتعث إلى فرنسا وبعضهم إلى بلجيكا وألمانيا (ولاحقًا الولايات المتحدة). وبعودة هؤلاء المبتعثين ينضمون إلى الخدمة المدنية والمؤسسات الصناعية الحكومية، وبدأ بعضهم بالتدريس في جامعة طهران.

أُسست جامعة طهران عام 1934م، وقد جمعت عددًا من كليات التعليم العالي الموجودة أصلًا مثل كلية الطب وكلية الدراسات السياسية والقانونية، مع إضافة بعض الكليات الجديدة. ولقد كانت الجامعة تقبل الطالبات والطلبة، ومثلها كليتا المعلمين (دانشسراى مقدماتى) و(دانشسراى عالى) المبنيتين على نموذج الكليات الفرنسية (École normale)، وذلك لإعداد معلمي المدارس الابتدائية والثانوية، وقد حلتا محل كلية إعداد المعلمين السابقة (دار المعلمين) التي كانت تقبل الطلبة الذكور فقط[5]. كما أُنشئت كليات أخرى لإعداد معلمي المدارس الابتدائية لاحقًا في المحافظات في

---

(1) Katouzian, Political Economy، الفصل الثاني، الجدول رقم 5. وكذلك: Banani, Moderniza-tion, p.108.

(2) قارن بما جاء في: Banani, Bharier and Savory, Social Development in Iran during the Pahlavi Era, in Lenczcowski, Iran under the Pahlavis.

(3) David Menasheri, Education and the Making of Modern Iran, Cornell University Press, Ithaca, NY and London, 1992, p. 110.

(4) صادق، يادگارى عمر.

(5) للاستزادة انظر المصدر السابق.

الثلاثينيات[1]. ظهرت كذلك كلية للزراعة في الثلاثينيات، واستُحدثت برامج تعليم الكبار في الفترة نفسها[2]، وأُنشئت مدرسة عسكرية للناشئة وأكاديمية عسكرية لتدريب ضباط الجيش.

وكما ذكرنا فإن عَلمنة التعليم كانت قد بدأت قبل الثورة الدستورية، رغم أنها نمت كثيرًا وبصورة متسارعة في عهد رضا شاه. مع ذلك فقد كانت تشغل جزءًا يسيرًا من التعليم، خاصة في المناطق الريفية التي كانت منطقة يسودها الملالي. وفيما يتعلق بالطبيعة الحداثية الزائفة للسياسة التعليمية، يختم باناني رأيه الإيجابي حول الإصلاح التعليمي في تلك الفترة بقوله إنّ «الهوية الثقافية التي سعى القوميون المتحمسون إلى الحفاظ عليها كان يتم إضعافها باطراد عن طريق التقليد الأعمى للجوانب السطحية في الحضارة الغربية»[3].

ويجدر الذكر بأنها كانت سياسة نخبوية تقدّم الأفضلية لأطفال الطبقتين العليا والوسطى[4]، رغم أنها كانت مفتوحة لكل من تتوفر له الوسائل في المناطق التي أنشئت فيها المدارس الحديثة. كان يتم تدريس التاريخ والأدب في جميع المستويات بأسلوب دعائي يمجّد فارس القديمة بطريقة رومانسية، مع تشويهٍ وانتقادٍ قاسٍ للعرب والأتراك، في تجاهل للمجموعات العرقية الإيرانية الكثيرة (الأتراك والأكراد والعرب وغيرهم) وتظاهرٍ بأنّ الفارسية كانت اللغة الوحيدة المحكية في إيران. كان هناك تركيز كبير على التعليم الأكاديمي في مقابل التعليم والتدريب العملي المهني، وكانت الامتحانات مجرد اختبارات للحفظ. هذا ولم تكد المناهج تدرّس شيئًا من التفسير والتحليل النقدي. استمرت هذه السياسة التعليمية العامة لاحقًا في عهد محمد رضا شاه ولكن على مستوى أرفع، مما يعكس كفاءة أكبر لدى المدرّسين والمؤسسات التعليمية، وليس تغيرًا في أيديولوجية الدولة.

---

(1) Rudi Mathee, Transforming Dangerous Nomads into Useful Artisans, Technicians, Agriculturists: Education in the Reza Shah Period in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran.**

(2) Banani, **Modernization**, pp. 103 - 107 and Savory, **Social Development**, p. 91

(3) Banani, **Modernization**, p. 111

(4) Gavin R.G. Hambly, **The Pahlavi Autocracy Riza Shah**, 1921 - 1941 in Avery, Hambly and Melville (eds.), **The Cambridge History of Iran**, vol. 7, p. 231.

ربما كان كثير من ذلك محتومًا في فترة رضا شاه، بالأخذ في الاعتبار أنّ إصلاح التعليم كان ما يزال في مرحلة تجريبية وبأن القومية الفارسية كانت في أوجها بين النخب العسكرية والإدارية بما في ذلك المتعلمين والقائمين على التعليم. وأكبر انتقاد يمكن توجيهه للسياسة التعليمية هو أنها خلقت نظامًا عالي التكلفة، متجاهلة حاجات البلاد إلى نشر التعليم والمعرفة الابتدائية. وحين تنحى رضا شاه عام 1941م كان 90٪ من الإيرانيين (بما فيهم كل المجتمع الريفي) أميًا[1].

التغيير الاجتماعي - الثقافي

هذا التغيير كان أيضًا متأثرًا بالعواطف القومية السائدة، إلى جانب التسليم للرأي الأوروبي في إيران، أو بالأحرى الرأي المتخيل. وفي عام 1922م حين كان رضا خان وزيرًا للحربية أُنشئت «جمعية التراث القومي» (أنجمن آثارِ ملى) على يد شخصيات سياسية وثقافية بارزة منهم تيمورتاش وفروغي وفيروز[2]. ومضى الباحثون الغربيون مثل الأميركي آرثر بوب (Arthur Pope)، والألماني إرنست هرزفلد (Ernst Herzfeld) والفرنسي أندريه غودارد (André Godard) يعملون على دراسة وحفظ وإحياء الفن والعمارة والتاريخ والثقافة القديمة. وكانت إقامة ضريح عصري للشاعر الفردوسي في مقدمة الأولويات، فبُني على طريقة قبر قورش الكبير في باسارغادي، وفي عام 1934م قام فروغي بصفته رئيسًا للوزراء بأكثر ما يمكن تقديمه لإنهاء هذا المشروع. وقد افتتح الشاه رسميًا هذا الضريح في طوس قرب مشهد حيث سافر مئتا باحث وسياسي إيراني وغربي بعد حضورهم مؤتمرًا لإحياء «ألفية الفردوسي» في طهران[3]. وفي طريقهم زاروا قبر عمر الخيام في نيسابور والذي رُمّم على عجالة وأعيد بناؤه كي لا يشعر الزوار الغربيون بخيبة الأمل من منظر القبر الموجود[4]. أسست الأكاديمية الإيرانية (فرهنگستان

---

(1) Bharier, Economic Development, p. 37

(2) عيسى صادق، يادگارى عمر، الجزء 2، أمير كبير، تهران، 1966، ص201؛ Talinn Grigor, Re - cultiating Good Taste: The Early Pahlavi Modernist and Their Society for National Heritage, Iranian Studies, 37/1 (March 2004).

(3) Talinn Grigor, Re - cultivating Good Taste؛ عيسى صادق، يادگارى عمر، الجزء 2 (مرجع سابق).

(4) صادق، يادگارى عمر، الجزء 2، ص227. لم تُنشر أوراق المؤتمر إلا بعد تنحي الشاه لأنها احتوت على مقال طويل لتقي زاده الذي كان قد عُزل من منصبه وزيرًا في باريس، وقد انتقد مداولات الأكاديمية =

إيران) عام 1935م في الأساس لـ«تطهير» اللغة الفارسية من الكلمات ذات الأصل أو الجذر العربي. وكان مقدرًا لهذا الهدف الفشل، تمامًا كأية محاولة لتطهير اللغة الإنكليزية من الكلمات المأخوذة عن اللاتينية أو الفرنسية. في بعض الحالات سُكّت كلمات بديلة معقولة، ولكن في المجمل كانت الفكرة إهانة للوعي الثقافي للمتعلمين، بما فيهم أعضاء الأكاديمية نفسها، الذين سكّوا الكلمات الجديدة وأرسلوها إلى البلاط كي يعتمدها الشاه. كتب تقي زاده مقالًا من برلين ـ حيث ذهب بعد عزله من منصبه كرئيس للمفوضية الإيرانية في باريس ـ وانتقد تدخّل «السيف في شأن القلم». وكان الغضب الذي أعرب عنه الشاه كرد فعل يعني ببساطة أنّ تقي زاده لن يعود إلى إيران[1].

في العام نفسه طالبت الحكومة الإيرانية بأن يُعتمد اسم «إيران» في الاستخدام الرسمي الأوروبي بدلًا من الاسم التاريخي «فارس»، وذلك للتأكيد على الأصل الإيراني الآري للدولة، دون تفكير في أنّ هذا الاسم سوف يحرم الدولة من كل المدلولات التاريخية والثقافية والأدبية الموجودة في المجتمعات الغربية لمدة عقد من الزمان على أقل تقدير. في الحقيقة كانت الحكومة تعتقد أنّ هذا التصرف سوف يزيد من مكانة إيران في الغرب. ولقد اقترح هذه الفكرة الضباط الألمان النازيون للدبلوماسيين الإيرانيين في برلين الذين أوصلوها إلى طهران. قال فروغي حينها بأن الاسم «حوّل الاسم المحدد إلى اسم غير محدد»، وكتب عيسى صادق وهو موظف مخلص للنظام بعد عقود بأن الاستبدال الرسمي لاسم «فارس» باسم «إيران» قاد في الغرب إلى الخلط بين إيران وبين «واحدة من الدول الجديدة التي ظهرت بسقوط الإمبراطورية العثمانية [ويبدو أنه يقصد العراق]»[2].

أما الفرض الرسمي لزيّ جديد، وحتى فرض خلع الحجاب فكان مبنيًا على سياسة حداثية قومية. قضى القانون الذي صدر في كانون الأول/ ديسمبر 1928م بأنه

= الرسمية فغضب عليه الشاه (انظر أدناه). المصدر نفسه: ص216 ـ 217 وكذلك: تقى زاده، زندگى طوفاني، ص407.

(1) تقي زاده، زندگی طوفاني، الملحق 14؛ Katouzian, entry on Taqizadeh, **Encyclopedia Iranica**, forthcoming.

(2) صادق، يادگاری عمر، ج2، ص236 ـ 237.

يلزم على جميع الرجال الإيرانيين ارتداء الزي الأوروبي[1] (السترة والبنطال) و«القبعة البهلوية» التي كانت نوعًا من القبعة الفرنسية «الكتّية». كان «أن نبدو مثل الأوروبيين» ربما الدافع الأقوى وراء هذا القانون، مع أنّه كان جزءًا من سياسة بناء الدولة والمركزية والعلمنة[2]. بشكل عام كان مسموحًا للعلماء والوعاظ والطلاب الدينيين بارتداء زيهم المعتاد، وللمفارقة فقد ساعد ذلك على تحويلهم إلى طبقة مهنية مميزة، حيث إن العديد ممن لم يكونوا من هذه الفئة كانوا يرتدون الزي الديني قبل فرض الزي الأوروبي[3]. اضطر بعض المتدينين الذين انضموا إلى السلك القانوني والأكاديمي إلى التخلي عن العمائم والعباءات لأنّ جميع من كان يتقاضى راتبه من الحكومة كان عليه الالتزام بالزي العصري. تخلى آخرون عن الوظيفة الحكومية، وقليل منهم فضّل المكوث في المنزل بدلًا من تغيير عاداته في الملبس.

أما الدليل على قوة الدافع النفسي وراء فرض الزي الأوروبي فهو مرسوم عام 1935م القاضي بأنّ على جميع الرجال استبدال القبعة البهلوية بالقبعة الأوروبية (المسماة chapeau أو bowler). ومن الواضح أنّ هذا لم يكن ضروريًّا من أجل التوحيد والعلمنة وبناء الدولة، إذ كان هناك زي موحّد وقبعة. كان ذلك نتيجة لزيارة الشاه إلى تركيا وتصميمه أن يجعل الإيرانيين بعد عودته يبدون تمامًا مثل الأوروبيين في مظهرهم. وبُعيد القمع الدموي للمحتجين الذين التجؤوا إلى مسجد جوهرشاد المجاور لضريح الإمام الرضا في مشهد، قال الشاه لمهدي قلي هدايت (رئيس وزرائه السابق) بأنه قام بهذا التصرف كي لا يهزأ الأوروبيون من الإيرانيين:

> في إحدى مقابلاتي مع الشاه، أخذ قبعتي من على رأسي وقال: «ما رأيك بهذه؟» فقلت إنها تحميني بلا شك من الشمس والمطر، ولكنّ القبعة التي كنا نرتديها [البهلوية] كان لها اسم أفضل. ثار جلالته وأخذ يمشي جيئة وذهابًا وقال: «كل ما أحاول فعله هو أن نبدو مثل [الأوروبيين] حتى لا يهزؤوا بنا»[4].

رحّبت النخبة الحداثية القومية بفرض الزي الجديد في حين استاء منه العلماء

(1) Wilber, Riza Shah Pahlavi, p. 146

(2) Houchang Chehabi, Dress Codes for Men in Turkey and Iran, in Atabaki and Zürcher, Men of Order.

(3) نفسه، ص 225.

(4) هدايت، خاطرات وخطرات، ص407.

وعوام الناس، وكما ذكرنا فقد كان ذلك مصدر شكوى رئيسة لدى قبائل الرحّل. مع ذلك فقد تركّز الرفض الشعبي على فرض القبعة الأوروبية (والتي لم يكن أغلب الناس قد رآها من قبل) حين أُخمدت المظاهرات السلمية في مشهد بقوة السلاح[1]. وكما ذكرنا فقد تبع ذلك إعدام أسدي وسقوط فروغي[2].

أما مرسوم الشاه المفاجئ بنزع الحجاب (أي غطاء الوجه والشادور وغطاء الرأس) والذي صدر بعد بضعة أشهر في كانون الثاني/ يناير 1936م، فلم يلق رفضًا علنيًا، وقد جاء بُعيد أحداث مشهد حول القبعة الأوروبية، لكنه ترك جروحًا عميقة أكثر من تلك التي خلفتها السياسة القبائلية التي اتخذها رضا شاه[3]. كانت الانتقادات حول الحجاب قد بدأت في مطلع القرن العشرين، وشغلت النقاشات العامة على الأقل منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بين الطبقات العليا والوسطى. كتب الشاعر عشقي قصيدته الطويلة «الكفن الأسود» (كفن سياه ، يقصد به الشادور) التي تنتهي بالبيت التالي: «طالما عاشت النساء في الأكفان/ فنصف الإيرانيين في ممات»[4]. كما كتب الشاعر الساخر إيرج ضد الحجاب والزواج المرتب، وأكّد على أنّ تغطية الكفين والوجه ضد تعاليم القرآن[5].

بدأت الناشطات مثل درة المعالي وصديقة دولت آبادي بحملة لحقوق المرأة، وكانت مجلة المرأة عالم نسوان (1920 ـ 1934م) أطول المجلات عمرًا من نوعها في تلك الفترة. كانت رئيسة التحرير وصاحبة المجلة هي نوابة خانم صفوي التي كتبت في افتتاحية عدد أيلول/ سبتمبر 1921م المعنونة «ما حكّ ظهرك مثل ظفرك» بأنّ على النساء ألا ينتظرن من الرجال مساعدة في قضيتهن بل عليهن العمل بأنفسهن[6].

مع ذلـك فرغم الدعـم المتحمس لإصلاحـات رضا شـاه، حظـرت الحكومة هذه

---

(1) مكي، تاريخ بيست، ج6، ص279 ـ 287.

(2) عاقلي، ذكاء الملك فروغي.

(3) Chehabi, Dress Codes for Men in Turkey and Iran, p. 193

(4) مشير ـ سليمي (محرر)، كليات مصور عشقي، ص203.

(5) Homa Katouzian, Iraj, the Poet of Love and Humor, Iranian Studies, 40/4 (September 2007)؛ محمد جعفر محجوب (تحرير)، ديوان كامل ايرج ميرزا، شركت كتاب، الولايات المتحدة، 1986.

(6) عالم نسوان، 2/ 2 (أيلول/ سبتمبر 1921)، ص 1 ـ 3.

المجلة حتى قبل الحظر الرسمي للحجاب. وكانت هناك مجلات نسائية مُنعت قبلها، بسبب أنّ الشاه لا يحتمل وجود مجلة أو مؤسسة مستقلة حتى وإن كانت تؤيد نظامه تأييدًا كاملًا. وقد حل محل هذه المجلات «مركز النساء» (قانون بانوان).[1]

كان جميع المناهضين للحجاب يعارضون تغطية الوجه، وهو أمر كانت قد تركته بعض النساء في العشرينيات. والراديكاليون منهم عارضوا أيضًا ارتداء الشادور، لكنهم لم يكونوا ضد غطاء الرأس الذي كانوا سيرحبون به كتطوير على الشادور، ولم يؤمن أي منهم بفرض نزع غطاء الوجه على النساء. لقد كانوا يدافعون عن الاعتراف بحقوق النساء اللائي كنّ يردن نزع الحجاب بإرادتهن. وهكذا فقد كانت صدمة عظيمة للنساء الحضريات أنّ الشاه أصدر مرسومًا يلزمهن بنزع الشادور وإلا سيواجهن مضايقات الشرطة واعتقالها، ولم يكن مسموحًا حتى بارتداء غطاء الرأس. وكما كتب مهدي قلي هدايت في مذكراته بأسلوبه الذي يشبه البرقيات: «صدرت الأوامر للشرطة بنزع الغطاء عن رؤوس النساء. كانت الأغطية تُمزّق، أو تصادر إن كانت ثمينة. استمر الصراع بين النساء والشرطة لبعض الوقت»[2]. عادة ما يُعزى قرار رضا شاه بتسريع عملية التحديث في إيران إلى زيارته لتركيا كسبب مباشر، بيد أنّ أتاتورك لم يجبر النساء التركيات على نزع غطاء الوجه[3].

قوبل فرض نزع الحجاب باستهجان كبير بين أغلبية النساء، ويمكن تشبيه هذا القرار بأن يصدر قرار في أوروبا في ذلك الوقت يقضي بإلزام النساء السير عاريات الصدور في الشارع. بقيت بعض النساء في المنزل لفترة تطول ما طال بقاء الشاه وحظر الحجاب، واضُطررن إلى الذهاب إلى الحمامات العامة عبر أسقف المنازل المجاورة التي تربط بين منازلهن والحمّام. وفي عام 1936م صدرت أوامر للدوائر الحكومية والبلديات أن تلزم موظفيها والمواطنين المحليين من الطبقة الوسطى بحضور حفلاتٍ اجتماعية

(1) Jasamin Rostam Kolayi, Expanding Agencies for the New Iranian Woman: Family Law, Work and Unveiling, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**, p. 158.

(2) هدايت، خاطرات وخطرات، ص407.

(3) Chehabi, The Banning of the Veil and its Consequences, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran**, p. 193.

مع زوجاتهم[1]. بعض الرجال اتخذ زوجات مؤقتات يصحبنهم إلى الحفلات، وبعض الرجال أقدم على الانتحار[2].

أثّرت هذه السياسة على النساء الحضريات فقط، إذ إن أولئك في المجتمع الريفي (80٪ أو أكثر من نساء البلاد) لم يكنّ يرتدين الحجاب الحضري. كانت النساء الريفيات يلبسن ثياب الفلاحين التي تشتمل على غطاء رأس، ويعملن في الحقول ومعامل السجاد. كانت خطابات رضا شاه والدعاية الحكومية التي تقدّم نزع الحجاب على أنه يسمح بمشاركة المرأة في سوق العمل متعلقة بالمجتمع الحضري، وحتى في ذلك الوقت كانت بعض النساء الحضريات يعملن في معامل النسيج أو خادمات أو خياطات. كانت سياسات التحديث في تلك الفترة ذات أثر قليل على توظيف نساء الطبقة العليا والوسطى العصريات، ومع ذلك انضمت نساء أكثر إلى سوق العمل خلال تلك الفترة وكانت هناك فرص أكبر في إعداد المعلمات والممرضات والقابلات. ومع حلول عام 1941م كانت هناك أستاذتان جامعيتان في اللغات الأجنبية. ولا يوجد شك في أنّ الثلاثينيات أهّلت الأرضية لزيادةٍ لاحقة في تحرير المرأة ومشاركتها في المجتمع، ولو لم تُستخدم القوة المستبدة في هذه العملية لكانت النتائج أكثر إيجابية بكثير على المدى القصير والطويل.

التطورات والسياسات الاقتصادية

كانت اتفاقية 1919م تهدف إلى إصلاح وإعادة تنظيم الجيش الإيراني والنظام الإداري والمالي. ولقد أدى إلغاء هذه الاتفاقية بعد الانقلاب إلى رحيل المستشارين الماليين البريطانيين. في عام 1922م قام الوزير الإيراني في واشنطن حسين علاء بتعيين فريق من المستشارين الأميركان بقيادة الدكتور آرثر ميلسبو (Arthur Millspaugh). وكما رأينا فقد أعطيت له صلاحيات كبيرة وأصبح فعليًا الديكتاتور المالي في إيران، لكنه مع ذلك احتفظ بعلاقة جيدة مع رضا خان، إذ وفّر له التمويل اللازم لوزارة

(1) Chehabi, The Making of Modern Iran, p. 193

(2) القصة القصيرة التي كتبها جلال آل أحمد «جشن فرخنده» (المهرجان الميمون) تُعد تمثيلاً قويًا للورطة التي وقع فيها الرجال والنساء في ذلك الوقت. للحصول على وثائق الأوامر الصادرة، والأحداث انظر: إسلامي، سازمان مدارك فرهنگي انقلاب، واقعه كشف حجاب، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگي، تهران، 1992.

الحربية مقابل إطلاق يده لإصلاح النظام المالي الذي كان على وشك الانهيار. بيد أن ميلسبو أُنهي عقده في عام 1927م لأنّ رضا شاه لم يكن يحتمل أن يوجد شخص آخر (ناهيك أن يكون أجنبيًا) لديه سلطة مستقلة[1]. وحل محله جزئيًا المستشار الألماني الدكتور كرت لندنبلات (Kurt Lindenblatt) الذي ساهم في إنشاء «بنك ملي» وهو بنك مركزي وتجاري في الوقت نفسه، والذي كان الإيرانيون يحلمون به منذ الثورة الدستورية حين احتكر البنك المملوك لبريطانيا «Imperial Bank of Persia» إصدار العملات، وكان «بنك دسكونت الروسي» البنك الآخر الوحيد الذي يعمل في الدولة. كان ذلك في عام 1927م، وفي عام 1933م أدين لندنبلات بتهمة الاختلاس، ولكن في الأثناء انتقل احتكار إصدار العملات الورقية إلى «بنك ملي»[2].

كانت عوائد الحكومة تتكون - إلى جانب النفط - من ضرائب الأرض وعوائد الجمارك والضرائب غير المباشرة. لم تتغير بنية الضرائب كثيرًا في العشرينيات، إلا أنّ ضريبة جديدة استُحدثت في الثلاثينيات هي ضريبة الدخل. كانت إصلاحات ميلسبو متركزة على زيادة فعالية جمع الضرائب، وكان المستشارون البلجيك أيضًا مفيدين في إصلاح وتنمية عوائد الجمارك. كانت الرسوم الجمركية رسوم عوائد للدولة، وقلما تُستخدم لأغراض الحماية التجارية. وكانت الضرائب غير المباشرة ثقيلة وسهلة الجمع، وأسوأ مثال عليها فرض ضريبة ثقيلة جدًا على الشاي والسكر (وهما جزء من الغذاء الرئيس لجموع الشعب) من أجل بناء سكك الحديد[3].

كان رصيد التجارة - باستثناء النفط - في عجز طوال هذه الفترة، ولكن من عام 1922م وما بعده أصبح الرصيد فائضًا بما في ذلك النفط[4]. هذا وقد أحدث الانهيار الذي حدث عام 1929م والأزمة الاقتصادية التي ترتبت عليه في الاقتصاد والتجارة العالمية نتائج وخيمة على إيران أيضًا، وأدى هبوط أسعار الفضة في السوق العالمية إلى تدهور الأوضاع إذ إن العملة الفارسية كانت تعتمد على الفضة. ربما سرّعت هذه الأحداث وزادت من حدة قوانين الاحتكار التي صدرت في عامي 1930م و1931م،

---

(1) Bharier, Economic Development, ch. 4

(2) Wilber, Reza Shah Pahlavi, chs. ix and x

(3) Bharier, Economic Development, pp. 70 - 74

(4) نفسه، الفصل السادس، الجدول رقم 6.

والتي حوّلت التجارة في بعض المنتجات المنزلية الهامة (مثل القمح) وجميع التعاملات الأجنبية إلى احتكار حكومي، لكنّ الإجراءات نفسها كانت متماشية تمامًا مع السياسة العامة لتحكم الدولة في المجتمع والسياسة والاقتصاد[1]. عمليًا كان على الدولة أن تصدر تراخيص للتجار كي يمارسوا جزءًا كبيرًا من التجارة الأجنبية، ولكنها احتفظت بسيطرتها المحكمة، أما شركات الاحتكار المملوكة للدولة التي ظهرت فقد سببت تعقيدات وأنقصت الفعالية. وكانت هناك تعرفة داخلية على التجارة المحلية إذ كانت تُجمع الرسوم خارج المدن، وكي يمكن الخروج من المدينة كان على الناس الحصول على جواز سفر داخلي من الشرطة.

وفيما يتعلق بالنفط فقد قاد امتياز دارسي للتنقيب عن النفط واستغلاله الذي منحه مظفر الدين شاه عام 1901م إلى اكتشاف النفط عام 1908م وتشكيل شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية (أبوك). كان النفط صناعة الدولة الأولى بلا منازع في هذه الفترة، وأكبر جهة صناعية للتوظيف وأكبر جهة صناعية مصدّرة ومدرّة للعملة الأجنبية. كان مثل أرضٍ مطوّقة تملكها وتديرها (أبوك)، وتملك الحكومة البريطانية 51٪ من أسهمها. ولم تنجح المحاولات التي تمت في العشرينيات في إشراك الشركات الأميركية (سنكلير وستاندرد أويل) في نفط شمال إيران، وجزء من السبب يعود إلى معارضة من شركة أبوك[2]. لم تكن العلاقات بين الحكومة وشركة أبوك ودية جدًّا، إذ إنّ حصة إيران من إيرادات الشركة كانت ضئيلة. كانت تدفع الشركة ضرائب للحكومة البريطانية (عادة ما تكون أضعاف إيرادات النفط الإيرانية)، ولم تكن تكشف حساباتها للحكومة الإيرانية. وكانت الشركة مسيطرة فعليًا على مقاطعة خوزستان وتدفع أجورًا ضئيلة للقوى العاملة المحلية.

كان رضا شاه يأمل أن يزيد إيرادات النفط الإيراني زيادة كبيرة كي يستطيع تمويل مشاريعه العسكرية والصناعية، ولم تنجح المحاولات الطويلة في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات مع أبوك لإعادة التفاوض حول حق الامتياز[3]. وفجأة في عام 1932م أعلنت الشركة أن إيرادات إيران تساوي ربع السنة الماضية، فاعتبر الشاه ذلك إهانة شخصية

(1) Banani, The Modernization of Iran, pp. 129 - 132

(2) Wilber, Reza Shah Pahlavi, p. 60

(3) ابو الفضل لسانى، طلاى سياه: يا بلاى إيران، أمير كبير، تهران، 1978.

إلى جانب كونها خسارة فادحة في المالية والعملة الأجنبية، وأمر مجلس الوزراء بإلغاء امتياز دارسي[1]. رفعت بريطانيا الأمر إلى عصبة الأمم وأفضت المفاوضات اللاحقة بين إيران وشركة أبوك إلى اتفاقية النفط عام 1933م، والتي ضمّت شروطًا أفضل من السابق ولكنها مددت فترة الامتياز إلى ثلاثين سنة تالية. وقّع تقي زاده بحكم منصبه كوزير للمالية هذا الاتفاق وأوضح لاحقًا أنه وقّع بأمر الشاه بخلاف ما كان يريده هو، ولكنه أشار إلى أنّ الشاه حاول أيضًا مقاومة مدّ فترة الامتياز[2]. أثارت فترة الامتياز الطويلة استياء شعبيًا كبيرًا وقادت إلى الاعتقاد الإيراني الخاطئ بأنّ الأمر برمته كان مؤامرة اشترك فيها الشاه. كان ما حدث هو الأساس الذي سيُبنى عليه تأميم النفط عام 1951م[3].

تضخّمت الصناعات الحديثة منذ منتصف العشرينيات، إذ افتُتح اثنان وتسعون مصنعًا يضم أكثر من عشرة عمال بين عامي 1926 و1941م. كانت الدولة هي المستثمر الرئيس والمالك في الصناعة الحديثة، وهي غالبًا صناعات خفيفة مثل السكر والنسيج وأعواد الثقاب والإسمنت والصابون. كان الاستثمار الحكومي ضروريًا لأنّ أصحاب الأملاك لم يكونوا راغبين في الاستثمار في الصناعات الحديثة، وفضّل التجار العمل بالتجارة والصناعات التقليدية. في الحقيقة لم تظهر الصناعات الحديثة على أساس معايير اقتصادية منطقية، وهكذا فقد فشل بعضها واستمر البعض الآخر في العمل مع الخسارة. كان الغرض من التصنيع هو التحديث وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لا الربح وخلق الوظائف[4]، رغم أنّ عدد العمال بين عامي 1934م و1938م (أي في أعلى سنوات النمو) ارتفع إلى نسبة كبيرة. كانت الأجور منخفضة بالنسبة إلى أسبوع عمل من ستين ساعة أو أكثر، فمثلًا كان متوسط الأجر في صناعة القطن ربع نظيره في الهند[5].

وفي قطاع الطرق أدى التوسع في بناء الطرق (والأمان على الطرق) في هبوط حاد

---

(1) هدايت، خاطرات وخطرات، ص394 ـ 395.

(2) تقي زاده، زندگى طوفاني، ص217 ـ 250 والملحق 21؛ Katouzian, entry on Taqizadeh in Encyclopedia Iranica, forthcoming.

(3) Homa Katouzian, Musaddiq and the Struggle for Power in Iran, 2nd edn, I.B. Tauris, London and New York, 1999, ch. 7.

صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب عن جداول للنشر عام 2014م بعنوان: «مصدق والصراع على السلطة في إيران». (المترجم).

(4) L.P. Elwell - Sutton, Modern Iran, G. Routledge and Sons, London, 1941, pp. 101 - 102.

(5) Bharier, Economic Development, p. 178

في تكلفة النقل، مما خفّض تكلفة الإنتاج. وبين عامي 1923م و1938م تم إنشاء ما يقرب من 13.500 ميل من الطرق الجديدة[1]. كان هذا هو المشروع التحديثي الأكثر فائدة والأقل هدرًا للمال في عهد رضا شاه. وفي المقابل كانت سكة الحديد التي تربط بين بحر قزوين والخليج الفارسي استثمارًا هادرًا للمال. صُرف مبلغ هائل (في ذلك الوقت) يقدر بمئة وخمسين مليون دولار على مشروع كان له ضئيل الأثر اقتصاديًا أو اجتماعيًا لمدة سنوات لاحقة. كانت الشركات الأميركية والاسكندنافية والألمانية تعمل على تصميم هذا المشروع وتنفيذه في مراحله المتعددة، وكان حلمًا للإيرانيين منذ القرن التاسع عشر، إذ كان الشاه نفسه متحمسًا جدًّا له. كان الشاه والنخبة القومية الحداثية يعتقدون أنّ المشروع سيكون دليلًا أكيدًا على أنّ الدولة أصبحت «متحضرة». ولكن كما رأينا، بما أنه كان هناك نفور تام من الاقتراض الأجنبي مخافة أن تصبح الدولة معتمدة على القوى الأوروبية، تم تمويل المشروع من الضرائب الضخمة على الشاي والسكر، والتي دفعتها جموع الشعب وكانت الأقل احتمالًا للاستفادة منه. وهكذا فإنّ المبلغ الضخم الذي صُرف كان يمكن استخدامه في مشاريع اقتصادية واجتماعية مفيدة، منها إنشاء الطرق الذي كان قليل التكلفة فيما يتعلق بالمال المحلي والعملة الأجنبية التي كانت ستأتي بالكثير من الفائدة للاقتصاد والمجتمع.

هذا ولم يتحقق شيء لتنمية الزراعة، رغم أنّ 85٪ من الشعب كانوا يعيشون ويعملون في الفلاحة، وهكذا ظلت الزراعة متخلفة تقانيًا وظلت الغالبية العظمى من الفلاحين على حافة الفقر، وحياتهم تحت رحمة ملاك الأراضي والجندرمة، تلك القوة المستغلة الجديدة. استفاد أصحاب الأراضي من غياب الحماية الحكومية للفلاحين، وغياب أية سياسة فاعلة لتنظيم العلاقة بين الفلاح وصاحب الأرض. من منتصف العشرينيات بدأت الدولة في بيع بعض أملاكها الزراعية للحصول على المال، وتسارعت هذه السياسة في العقد التالي. ولم تكن هذه الأراضي تُباع للفلاحين أو المستأجرين ولكن بشكل يكاد يكون حصريًا لأصحاب الأملاك وضباط الجيش والتجار الكبار وكبار الموظفين[2]. كما استفاد أصحاب الأملاك من الطرق قليلة التكلفة والأكثر أمانًا،

(1) Bharier, **Economic Development**, p. 196

(2) Ann K. S. Lambton, **Landlord and Peasant in Persia**, Oxford University Press, London, New York and Toronto, 1953, ch. xii; Banani, **The Modernization of Iran**, pp. 119 - 129.

لكنهم (والفلاحين معهم) خسروا أموالهم بسبب سياسات الاحتكار التجاري للدولة مما خفّض الأسعار الزراعية المحلية، في حين إنّ المبالغة في قيمة العملة الإيرانية أحرقت التنافسية في الصادرات الزراعية. شعر أصحاب الأراضي بانعدام الأمان بسبب سياسات الشاه في المصادرة أو إجبارهم على بيع الأراضي المنتقاة له بأسعار رمزية، وانتهاك أملاكهم (وأموال التجارة) من الدوائر العسكرية والمدنية.

أخذ التحديث والتجديد الحضري شكلين اثنين: توسعة المدن والحواضر، وأبرزها طهران، وهدم المنشآت القديمة لخلق شوارع أكبر في الأحياء القديمة. كانت الأحياء الجديدة عصرية المظهر، والشوارع منارة بمصابيح كهربائية وعلى جانبيها أشجار مزروعة. وبحلول عام 1941م كان العديد من المدن الإيرانية يبدو أكثر عصرية، وكانت أنظف وأفضل من الناحية البيئية من ذي قبل، بيد أنه كانت هناك بعض السلبيات لسياسات التحديث. كان الشاه وعمدة طهران (الجنرال كرمي أقا بُزَرْجُمِهْرِي) يؤمنان بأن شوارع أوروبا لم تكن أوسع فقط، بل كانت في خطوط مستقيمة. وهكذا فقد أمرا بهدم أي مبنى في طريقهما، مما أفضى إلى هدم معالم تاريخية بدلًا من محاولة تجاوزها. كما أنهما كانا يؤمنان بأنّ الأوروبيين يعتبرون البوابات القديمة وأسوار المدينة رموزًا للتخلف، وهذا ما أدى إلى هدم البوابات الثماني عشرة في طهران وسور أصفهان. وفي طهران هُدم المجمع الملكي القاجاري، ربما ضمن سياسة الهجمة على أي ميراث قاجاري، ولكن أيضًا لأنها كانت مبنية على طراز تقليدي.

شهدت تلك الفترة تطورًا كبيرًا في الصحة العامة، مع نمو في أعداد الأطباء والممرضات والمستشفيات، وبيئة أنظف في المدن والحواضر، وإجراءات لمكافحة الأمراض المعدية كالجدري، رغم أنّ العديد من الأمراض الأخرى كالملاريا والأمراض المعدية المتسببة في موت المواليد لم تُكافح بطريقة فاعلة إلا في مرحلة لاحقة. وكباقي الإصلاحات فإنّ تطور الخدمات الصحية قد أفاد الطبقات الحضرية العليا والوسطى، لكنها كانت مع ذلك مهمة إذ إنها وضعت الأساس لتطورات لاحقة[1].

السياسة الداخلية والخارجية

لا بد أنّ الخطوط العريضة للسياسة الداخلية قد اتضحت مما سبق ذكره، إذ تحوّل

(1) Banani, The Modernization of Iran, pp. 62 - 67

النظام الدكتاتوري في العشرينيات بسرعة إلى حكم مستبد مطلق، ومع حلول عام 1937م حين انتحر داوَر (وقُتل فيروز وهو في الحجز) لم يكن هناك شخص له قوة في خدمة الشاه من بين أولئك الذين تحمسوا له ودافعوا عن وصوله للسلطة قبل اثني عشر عامًا، وكانوا المسؤولين عن معظم الإصلاحات والتطورات التي شهدتها الدولة. وهكذا فقد كان الشاه وحيدًا حين غزت قوات التحالف إيران.

في البداية بدأت عملية فصل السياسة عن المجتمع فصلًا تامًّا، فلم يُسمح بإنشاء أي حزب أو تجمع سياسي مستقل (مثل ذلك الذي كان مؤيدًا لرضا شاه، أو مؤسسات المرأة والشباب)، وحُظر الحزب الشيوعي الإيراني والاتحادات العمالية حين ظهر قانون 1931م بتعريف عضوية أي مؤسسة لها «أيديولوجية جماعية» على أنها مساوية للثورة على الدستور. وكان على أساس هذا القانون أن حُكم في عام 1937م بالسجن على مجموعة من الشباب الذين عرفوا لاحقًا باسم «ثلاثة وخمسون» (والذين لم يكونوا منتمين إلى أي تنظيم ومعظمهم لم يعرف شيئًا عن الماركسية قبل دخوله السجن) لمدة تتراوح ما بين ثلاث وعشر سنوات. وبحلول عام 1930م حُظرت جميع الصحف المستقلة، رغم أنّ معظمها كان مناصرًا للنظام الجديد، وأطيح بالمجال العام الذي ظهر منذ بداية الحركة الدستورية. أما الشاعر بهار فبعد سجنه ونفيه إلى أصفهان (رغم أنه والى النظام الجديد) لم ينشر الكثير باستثناء مديح للشاه بين فترة وأخرى كي يبعد عن نفسه الأذى، وعبّر عن مشاعره الحقيقية في القصائد التي نُشرت بعد تنحي الشاه[1]. أما صادق هدايت أعظم كتّاب إيران في القرن العشرين فقد اضطر إلى كتابة تعهد بعدم النشر مجددًا، وعندما نشر كتابه الرائع «البومة العمياء» في بومباي عام 1936م، أضاف ملاحظة بأن الكتاب ليس للبيع والتوزيع في إيران، خوفًا من أن يُلاحق رغم نشر الكتاب خارج الدولة[2]. وأما صديقه الكاتب البارز بُزُرگ عَلَوي فقد حُبس كواحد من «الثلاثة وخمسين» وكتب سرًّا قصصًا قصيرة على قصاصات ورق نشرها لاحقًا تحت عنوان

(1) Homa Katouzian, The Poet - Laureate Bahar in the Constitutional Era, IRAN, British Institute of Persian Studies, London, 2002.

(2) Katouzian, Sadeq Hedayat: The Life and Legend of an Iranian Writer, ch. 4

صدرت ترجمتان عربيتان لكتاب البومة العمياء: صادق هدايت، البومة العمياء وقصص أخرى، ت: إبراهيم الدسوقي شتا، مكتبة مدبولي، 1990؛ صادق هدايت، البومة العمياء، ت: عمر عدس، منشورات الجمل، 1999 و2014 (ط2)، (المترجم).

«قصاصات السجن» (ورق پاره هاى زندان)[1]. وأما نيما يوشيج مؤسس الشعر الفارسي الحداثي فلم ينشر، وكذلك محمد علي جمال زاده مؤسس السرد الفارسي الحديث (والذي عاش في برلين وجنوا) لم ينشر لقرابة عشرين عامًا بعد أن نشر مجموعته القصصية الرائعة «حدث ذات مرة» (يكى بود يكى نبود) عام 1921م[2].

وهكذا فقد توقفت ممارسة السياسة بالنسبة للكثيرين إلا أنّ الأمر استفحل أكثر من ذلك ومع الوقت كان أي رأي انتقادي أو نصيحة حتى لو كانت حسنة النية يمكن استخدامها لاعتقال كاتبها ومصادرة أملاكه. وكان قائدا الشرطة الشهيران آيروم (الذي خدع الشاه وهرب من البلاد) ومختاري متحمسَين لتطبيق نظام القمع، وكما قال علي دشتي كانا يقدمان للشاه رأسًا كلما طلب قبعة. كتب مهدي قلي هدايت الذي كان رئيسًا لوزراء رضا شاه لمدة ست سنوات: «بمجرد أن يذكر أحدهم اسم الشاه يمسكون به ويسألونه عن قصده»[3].

منذ انتخابات المجلس السابع (1928م) كان جميع نوّاب المجلس يُعيّنون من الدولة، وبحلول عام 1931م لم يكن ممكنًا للنواب أن يدخلوا في أي نقاش سياسي. وكانت حصانة النائب تسقط فورًا بمجرد الشك في إخلاصه ويُعتقل، وقد يموت في الحجز. كان العديد من نواب المجلس من أصحاب الأملاك كالسابق، لكنهم فقدوا أي إرادة مستقلة أو قوة سياسية. وكان أصحاب الأراضي وخاصة كبار أصحاب الأملاك مستفيدين من إنهاء الفوضى والإبقاء على سيادتهم على الفلاحين، لكنهم كانوا مستائين من فقدان القوة السياسية والأسعار المنخفضة التي فرضها احتكار الحكومة لشراء منتجاتهم (راجع أعلاه).

والأسوأ من ذلك في نظرهم كانت سياسة الشاه المذكورة آنفًا في مصادرة الأملاك أو إجبارهم على بيع أفضل أملاكهم للشاه بأسعار رمزية في حياتهم أو بعد وفاتهم. ولقد اتبعت هذا النموذج بمستوى أقل الدوائر العسكرية والإدارية وبعض الأحيان ضباط الجيش. كما كان التجار أيضًا مستائين - رغم استفادتهم من السلام والأمان - من غياب

---

(1) Donné Raffat, The Prison Papers of Bozorg Alavi: A Literary Odyssey, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1985.

(2) همايون كاتوزيان، درباره جمال زاده وجمال زاده شناسى، انتشارات شهاب، تهران، 2003.

(3) هدايت، خاطرات وخطرات، ص397.

التأثير السياسي واحتكار الحكومة والتهديد الرسمي على أملاكهم. وحين تنحى رضا شاه لم تحزن أية طبقة اجتماعية على رحيله، رغم أنّ ظهور الفوضى واستمرارها بعده جعلت البعض منهم يغير رأيه[1].

يقول أحد المتحمسين لرضا شاه والنظام البهلوي:

لسوء الحظ فإن تفاني رضا شاه في تطوير إيران أفسده اهتمامه المتزايد بمراكمة الثروة الشخصية وعدم رغبته في تفويض سلطاته. وضع الشاه يده على الكثير من المال والحقوق في القرى والأراضي الزراعية والغابات. وفي المجال الإداري كان يُحكم سيطرته الصارمة، والبرلمان الذي كان قد فقد كل رغبة في المبادرة أصبح يقر أي إجراء تقترحه الحكومة. وبأمر الشاه كان الجيش يقوم بإجراءات قمعية قاسية مع القبائل المرتحلة. وأما الموظفون الرسميون فكانوا يتجنبون أي ممارسة للمسؤولية أو المبادرة، وكانوا يقدمون فقط تقارير متفائلة وإيجابية حول الوضع الداخلي والعلاقات مع الدول الأجنبية...لم تكن هناك حرية للتعبير أو للصحافة، وعيّنت الدولة دائرة رسمية تدير الرأي العام [قسم تعليم العقول]. وأهملت الفرصة في تطوير إداريين وقادة متمكنين من بين الأجيال المتعلمة الصاعدة. بشكل عام كان هناك إضعاف للقوة المعنوية ومناخ سائد من الاعتزال والشعور بالعجز[2].

الحداثيون والقوميون الذين أمدّوا الشاه بأيديولوجية رسمية كانوا مناصرين متحمسين للعلمنة على غرار النموذج الفرنسي، بمعنى الفصل التام بين الدين والسياسة. ولقد ساعدت السياسة التعليمية والنظام القضائي الجديد وفرض الزي الجديد ـ والذي جعل من المستحيل لأي شخص يرتدي عمامة أن يصبح قاضيًا أو معلمًا أو نائبًا في البرلمان أو موظفًا حكوميًا ـ على إزالة الزعماء الدينيين والقياديين في المجتمع من المجالات الهامة للعمل الاجتماعي والسياسي، كما قادت سيطرة الدولة على الأوقاف إلى الحد من تأثير المؤسسة الدينية.

---

(1) Homa Katouzian, Riza Shah's Political Legitimacy and Social Base, in Cronin (ed.), The Making of Modern Iran and entry on Jamalzadeh in Encyclopedia Irania, forthcoming.

(2) Donald Wilber, Iran Past and Present, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1958, pp. 100 - 101.

كانت المؤسسة الدينية متضررة من قانون التجنيد الإلزامي والزي الجديد والعوائق المالية، لكنها لم تتخذ أية إجراءات إلا الاحتجاج على التجنيد، وهو أمر تم حله سلميًا، ثم المظاهرات السلمية في مشهد ضد فرض القبعة الأوروبية، والتي تمت السيطرة عليها. اعتزلت المؤسسة الدينية في قم وطهران وفي النجف، حيث لم تكن يد الشاه تصل إليهم. وهكذا فإن هجوم الشاه على الطقوس الدينية والعبادات لم يكن ضروريًا للعلمنة ولم يكن رد فعلٍ على مقاومة أبداها العلماء. وعليه فإنّ منع المسيرات وتجمعات إحياء الذكرى لشهداء كربلاء كان مدفوعًا بنظرة إلى الرأي الأوروبي المتخيل، أي للتدليل على أنّ البلاد ليست متخلفة.

وفيما كان «الآخر» الأوروبي يؤثر تأثيرًا كبيرًا في عقلية الشاه والحداثيين القوميين، فإن علاقتهم بالأوروبيين والأميركان اتخذت مسارات مختلفة. بشكل عام كان هناك قليل من الاختلاف في الموقف تجاه القوى الغربية بين الشاه والنخبة السياسية. كانوا يخشون من بريطانيا ويتعاملون معها بكثير من التشكك، كما كانوا يبغضون الروس بسبب سلوكهم المتغطرس والقمعي سابقًا في إيران، وفيما يتعلق بجموع الشعب فإنّ النظام السوفيتي الجديد لم يكن أفضل، ذلك أنه نظام ملحد و - كما كانوا يعتقدون - يجبر الأزواج على مشاركة زوجاتهم مع رجال آخرين. كانوا يحبون فرنسا التي لها ارتباطات ثقافية طويلة بإيران دون أن تكون قوة إمبريالية في المنطقة، وكانوا يعتبرون أميركا قوة معادية للإمبريالية تعامل الدول الأخرى بالخير. هذا وكانوا يُكبِرون ألمانيا التي كانوا يتمنون انتصارها في الحرب العالمية الأولى، وعندما بدأت منذ منتصف الثلاثينيات بإظهار قوتها مرة أخرى أصبحت مثار إعجاب الكثيرين في الدولة والمجتمع على حد سواء.

بعد انقلاب 1921م الذي أعلن إفلاس سياسة اللورد كورزون في فارس، استطاع الوزير البريطاني الجديد السير بيرسي لورين إقناع الحكومة البريطانية بقبول الوضع القائم ورضا خان بصفته الوحيد القادر على إنهاء حالة الفوضى. وهكذا فقد وقفت بريطانيا على الحياد من صراع القوى الذي أدى إلى سقوط القاجاريين، وحين أصبح رضا خان الشاه اعتبرت بريطانيا إيران دويلة عازلة، واضعة مصلحتها النفطية الكبيرة في خوزستان في عين الاعتبار[1].

---

(1) للحصول على توثيق للأحداث، انظر: Houshang Sabahi, British Policy in Persia 1918 - 1925, Frank Cass, London, 1990; Katouzian, State and Society, ch. 10 - 11.

أما الشاه الذي كان يؤمن بأن البريطانيين قد «أتوا [به] إلى الحكم» في 1921م[1]، والذي اعتبره الناس تابعًا لبريطانيا خاصة بعد اتفاقية النفط عام 1933م، فكان مصابًا بالرهاب من البريطانيين وكان يرى أياديهم في كل حادثة سيئة تقريبًا. فمثلًا، في عام 1936م أمر المسؤولين الإيرانيين في أوروبا أن لا يُرجعوا ابنه ولي العهد من سويسرا إلى إيران عن طريق بيروت وبغداد (واللتين كانت حكومتاهما تحت التأثير البريطاني) قائلًا «أنتم لا تعرفون من هم أعدائي. أحضروه عبر روسيا»[2]. وحين قام وزير المالية تقي زاده بشراء قدر كبير من سبائك الذهب كي يتم شحنها عبر مرسيليا، كان الشاه واثقًا من أن البريطانيين سوف يصادرونها قبل أن تصل بأمان إلى المياه الفارسية[3]. ويقول تقي زاده بأنّ الشاه كان يشك في تحالف ابنه محمد رضا مع البريطانيين[4]. هذا وقد اضطهد الشاه جنراله الأعلى أمير أحمدي ونزع عنه جميع سلطاته لمجرد أنه اجتمع بالوزير البريطاني لورين[5]. في بدايات العشرينيات كانت بريطانيا الشريك التجاري الأكبر لإيران، وبحلول أواخر الثلاثينيات حلت ألمانيا محل بريطانيا، وبعدها الاتحاد السوفيتي[6].

ذكرنا سابقًا أنّ الاتحاد السوفيتي استقبل صعود رضا شاه على العرش بإيجابية واعتبره عدوًّا للإقطاعية والإمبريالية، وبأنه ديكتاتور برجوازي - ديمقراطي. بيد أنّ شهر العسل هذا لم يستمر طويلًا بعد أن أصبح رضا خان الشاه، لكن العلاقات ظلت ودية. كان تيمورتاش بصفته الرجل الثاني في الدولة يفكر كثيرًا في استخدام السوفيت كقوة معادلة للبريطانيين، خاصة فيما يتعلق بالجدل الإيراني الإنكليزي حول النفط. أما الأساطير التي انتشرت بعد سقوطه أنه كان المرشح الروسي لأن يحل محل الشاه فهي خيالية، ولكن من المحتمل جدًّا أنّ شكوك الشاه كانت وراء إسقاط تيمورتاش. ويقال إنّ السوفيت تدخلوا لدى الشاه لإنقاذ حياة تيمورتاش، ولئن كان الأمر صحيحًا فقد كان ذلك كافيًا لإنهاء أمره. بكل تأكيد لم يرض السوفيت عن ملاحقة الشيوعيين والاشتراكيين وأعضاء الاتحادات العمالية في إيران، لكنهم كانوا راضين عن تناقص

(1) دولت آبادي، حيات يحيى، ج4، ص343.

(2) Wilber, Riza Shah Phlavi, p. 175

(3) تقي زاده، زندگى طوفاني، ص246 .

(4) نفسه، ص363.

(5) زرگرى نژاد (محرر)، خاطرات نخستين.

(6) Bharier, Economic Development, pp. 108 and 113

التأثير البريطاني وبالسياسات التحديثية مثل العلمنة وسيطرة الدولة على الاقتصاد، وهو أمر يشبه ما كان عليه النظام السوفيتي. تعاملت إيران وروسيا مع بعضهما البعض بحذر إلى أن هاجمت ألمانيا روسيا عام 1941م.

أما فرنسا وأميركا فعلى الرغم من النظرة الإيجابية لهما من الدولة والمجتمع، فلم تكونا قوتين مهمتين في المنطقة، ولقد ترك عمل مورغان شستر في 1911م انطباعًا جيدًا عن أميركا والأميركان، وهو بالضبط ما دفع إلى تعيين ميلسبو، والذي ترك انطباعًا جيدًا بدوره بعد رحيله عام 1927م. أما الآمال في الحصول على مساعدة كبيرة واستثمارات من الأميركان فلم تتحقق، وجزء من السبب يعود لسياسة أميركا الانعزالية بين الحربين العالميتين. ولقد أدّت حساسية الشاه المفرطة تجاه انتقاده في الصحف الغربية عام 1937م إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع أميركا[1].

مثل هذه الحساسية تجاه انتقادات الصحافة (وفي هذه الحالة الساخرة) أدت إلى تمزّق العلاقات مع فرنسا مع نهاية عام 1938م، لدرجة إعادة الطلاب الإيرانيين من فرنسا[2]. كان معظم الطلاب الإيرانيين في الغرب سواء المبتعثين أو الذين سافروا على نفقة ذويهم يدرسون في فرنسا، وكانت المدارس العسكرية الفرنسية وحدها من يدرّب الضباط الإيرانيين في العشرينيات. كما أنشئ في طهران «معهد باستور» على نموذج فرنسي، وكان يرأسه فرنسي. في الحقيقة كانت هناك سابقة لهذا التوتر في العلاقات عام 1938م، رغم أن الشاه آنذاك لم يكن يشعر بالجلال والعظمة بقدرٍ يكفي لقطع العلاقات. في عام 1934م كان تقي زاده مبعوث إيران إلى باريس حيث تعرض الشاه لانتقاد الصحافة، وطالب بمعاقبة تلك الصحف التي أساءت له. قدّم تقي زاده نوعًا من الشكوى الرسمية لكنه شرح لطهران أنه لا يمكن إخضاع تلك الصحف للرقابة. ولقد كلفه هذا منصبه وانتهى به الأمر محاضرًا في جامعة لندن[3].

أما ألمانيا فكما رأينا كانت محبوبة لدى الإيرانيين، وهكذا فقد بدأت العلاقات التجارية وغيرها مع ألمانيا في التطور خلال جمهورية فايمار، بما في ذلك توظيف خبراء البنوك الألمان. ومع صعود النازيين إلى السلطة أصبحت العلاقات السياسية

---

(1) Wilber, Riza Shah Pahlavi, pp. 174 - 175

(2) افشار، نامه هاي پاريس، ص273 ـ 275.

(3) تقي زاده، زندگي طوفاني، ص253 ـ 255.

والاقتصادية وثيقة جدًا. وشهد عام 1933م انتهاء اتفاقية النفط البريطانية المكروهة، وانتخاب هتلر مستشارًا لألمانيا. وخلال سنوات تحوّلت ألمانيا مجددًا إلى القوة الأوروبية الأكبر، فعملت سياسة الاسترضاء البريطانية على تعزيز مكانتها في الدول الشرقية. وبوضع الحقائق والأساطير المتعلقة بإمبريالية بريطانيا وروسيا في الاعتبار، اعتبر الإيرانيون ألمانيا الحامي والمخلّص المحتمل. فُتن الشاه ونخبته القومية بالدعاية النازية حول تفوق العرق الآري، والذي كانوا يؤمنون أنهم ينتمون إليه. كانت هذه هي العوامل المختلفة التي أدت إلى تقارب العلاقات الخارجية للشاه وتجارته الدولية مع ألمانيا، وهيأت الأرضية لغزو قوات الحلفاء عام 1941م، والذي أسفر عن جَيَشان كبير تَبعته عودة الفوضى لعدة سنين.

الفصل العاشر

الاحتلال وتأميم النفط والدكتاتورية

«جوهر الحضارة هو أن يكون أفرادها ناضجين،
وأوضح علامة على نضجهم التزامهم بالقانون».
فروغي (في حديث إذاعي، 1941م)

الاحتلال والتنحي

في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية كانت إيران رسميًا على الحياد، لكنّ مشاعرها كانت في صف ألمانيا. وبالنسبة لبريطانيا التي كانت تعتمد على النفط الإيراني لتزويد سلاح البحرية الملكي كان ذلك مصدرًا كبيرًا للقلق، ولكنْ طالما تعاون الاتحاد السوفيتي مع ألمانيا فلم يكن بيد بريطانيا شيء تفعله.

بعد ذلك، في الثاني والعشرين من حزيران/ يونيو 1941م هاجمت ألمانيا الاتحاد السوفيتي، مما قلب الأوضاع تمامًا، وكان يمكن أن يرحب الشاه والإيرانيون بتقدمٍ ألماني عبر القوقاز (والذي كان مرجحًا آنذاك) يكشف روسيا من الخلف ناهيك عنْ تهديد توريد النفط. والآن وقد تحالفت بريطانيا مع الاتحاد السوفيتي فإن سكة الحديد الإيرانية وشبكة الطرق شكّلت أفضل طريق لإمدادات الحرب البريطانية كي تصل إلى السوفيت المحاصرين، رغم أنّ الوصف الذي أطلق لاحقًا على إيران على أنها «جسر الانتصار» محض مبالغة. كما اعترض الحلفاء أيضًا على وجود مئات المستشارين الفنيين ورجال الأعمال الألمان (واصفين إياهم بأنهم عملاء آلة الحرب الألمانية، ومنهم من كان كذلك فعلًا) وطالبوا بطردهم من إيران.

في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 1941م كان هناك ضغط بريطاني - روسي متزايد

لطرد الألمان والسماح للحلفاء باستخدام السكك الحديد، لكنّ رضا شاه رفض جميع مطالب الحلفاء غير مستوعب لخطورة الموقف. ولو وُجد شخص يقدّر احتمالية غزو سوفيتي - بريطاني لما كان يمكن أن يتجرأ ويقول ذلك للشاه في حالةٍ سياسية تغيب فيها الحرية والأمان، كما كتب أحد معارف تقي زاده لاحقًا، إذ حتى أفراد الطبقة العليا «كانوا يخشون من مقابلة أقربائهم»[1].

وهكذا فقد بوغت رضا شاه تمامًا حين أيقظه رئيس الوزراء علي منصور صبيحة الخامس والعشرين من آب/ أغسطس ليعلمه بأن القوات البريطانية والسوفيتية غزت إيران. حافظ الشاه على تمالك أعصابه، لكنّ الأمر الذي أثار رعبه هو أنّ الجيش الذي كان يفخر به والذي أغدق عليه الكثير من الأموال والامتيازات تصرف بطريقة غير مشرّفة؛ إذ أشار كثيرون إلى أنّ ضباط الجيش فروا من الغزاة مرتدين الشادور كي يغطوا زيهم العسكري[2]. سخط الشاه وتهجم بالضرب على وزير الحربية وقائد الجيش بقوة شديدة لدرجة أنه آلم يده[3]. في البداية شُكّل مجلس حربٍ لقيادة الدفاع، ولكن سرعان ما وَضَحَ أنّ المقاومة ستكون أشد كلفة بكثير من الاستسلام. وقبل أن يتنحى الشاه في منتصف أيلول/ سبتمبر كان قد عزل منصورًا وعيّن فروغي المخْلِص له رئيسًا للوزراء.

أصبح الآن مألوفًا القول بأنّ الحلفاء أجبروا رضا شاه على التنحي، وعلى المستوى الساذج قد يكون ذلك صحيحًا، بيد أنّ ثمة تحفظين اثنين لا بد من ذكرهما. وفقًا للسير ريدر بولارد (Reader Bullard) المبعوث البريطاني في طهران فإنّ الحلفاء لم يتقدموا رسميًا بهذا الطلب، ولا يوجد أي دليل يناقض ذلك، رغم أنه اعترف بأن أنباء تحرك القوات الروسية من قزوين نحو طهران أفقدت الشاه أعصابه[4]. ووفقًا لعباس قلي

(1) أحمد فرامرزي إلى تقي زاده، في: افشار، ايرج. نامه هاى تهران، انتشارات فرزان، تهران، 2006، ص 352.

(2) انظر مثلًا: Houchang Chehabi,The banning of the veil and its consequences, in Stephanie Cronin, **The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921 - 1941**, London and New York, Routledge, 2003, p. 204.

(3) انظر: عباس قلى گلشائيان، «يادداشت هاي عباس قلي گلشائيان»، في: سيروس غني (محرر)، يادداشت هاى دكتر قاسم غني، ج 4، انتشارات زوار، تهران، 1978، ص557.

(4) Reader Bullard, **The Camels Must Go: An Autobiography**, Faber & Faber, London, 1961، بالإضافة إلى حوارات للمؤلف مع ريدر بولارد في أكسفورد عام 1973م.

گلشائيان وزير المالية آنذاك فإن السفير الروسي نفى تلك الأنباء. خلال انقلاب 1921 رافق الدبلوماسيون والضباط البريطانيون المسؤولين الإيرانيين إلى مهراباد، ظاهريًا لثني قوات رضا خان القوزاقية عن التحرك إلى طهران، والذي أصبح أمرًا عديم الفائدة (راجع الفصل الثامن). ومن سخرية القدر أنّ الملحقين العسكريين لروسيا وبريطانيا كانا قد ذهبا إلى قزوين ظاهريًا لمنع هذا التحرك، ولكنّ الأنباء جاءت لاحقًا بأنّ الروس كانوا يتجهون صوب مدينة كرج[1]. مع ذلك يقول گلشائيان إنّ مجلس الوزراء هو الذي طلب من فروغي إبلاغ الشاه أن يتنحى وأنّ فروغي ـ الذي ذكر بأنه شخصيًا كان يعتقد بأنها كانت رغبة الحلفاء ـ قابل الشاه وأخبره[2].

أما التحفظ الثاني على الرأي القائل بأنّ الحلفاء أجبروا الشاه على التنحي فهو أنّ الشاه كان عليه أن يتنحى لأنه لم يعد يملك أرضية يقف عليها؛ إذ كان المجتمع كله ضده، فلو أنه كان يتحصل على قاعدة شعبية معقولة (على الأقل الطبقة العليا) لما كان عليه أن يتنحى ولم يكن الحلفاء سيصرّون على ذلك المسار طالما وافق على التعاون معهم[3]. ولكن حتى قبل أن يتنحى كان نوّاب المجلس ـ الذين عيّنهم هو نفسه ـ يشيرون ضمنًا إلى أنه اختلس بعضًا من المجوهرات الملكية[4]، وحين تنحى قادوا هجمات لاذعة على انتهاكه الحيوات والأملاك الخاصة، من بين أمور أخرى عديدة[5]. بُعيد تنحيه قُدمت بلاغات قضائية عليه من أقرباء الذين قُتلوا في السجن و/ أو الذين صودرت أملاكهم[6]، ويقول گلشائيان في مذكراته بأنه لمّا كان الشاه مكروها جدًّا فقد قلق أولئك الذين يشغلون المناصب الحكومية حول مصيرهم (كرد فعل شعبي) إن مات

---

(1) گلشائيان، «يادداشت هاي عباسقلي گلشائيان»، ص560 ـ 563.

(2) نفسه، الصفحات 562 ـ 564.

(3) لقراءة نقاش موسّع حول هذه النقطة انظر: Homa Katouzian, Reza Shah's Political Legitimacy and Social Base, in Cronin (ed.), The Making of Modern Iran, pp. 32 - 33.

(4) مكي، تاريخ بيست، ج 7، ص214 ـ 216؛ گلشائيان، «يادداشت هاي عباسقلي گلشائيان»، ص560.

(5) انظر مثلًا ما قاله علي دشتي، منقولًا من: خواجه نورى، بازيگران عصر طلايى، ص188 ـ 191. وما قاله أيضًا سلطان علي سلطاني، منقولًا من: حسين كوهى كرمانى، از شهريور ١٣٢٠ تا فاجعه آذربايجان وزنجان، تهران، 1989، ج 1.

(6) جلال عبده (المدعي العام في القضايا المرفوعة على رضا شاه)، چهل سال در صحنه قضائى، سياسى ديپلماسى إيران وجهان : خاطرات دكتر جلال عبده. تحرير مجيد تفريشى، مؤسسه خدمات فرهنگى رسا، تهران، 1989.

أو اغتيل، ويكاد يبتهج گلشائيان لحقيقة أنّ الشاه تنحى في وقتٍ كانت قوات الحلفاء تحتل إيران وتفرض السلم[1].

بعد التنحي لم يكن الحلفاء وخاصة بريطانيا راغبين في الإبقاء على الأسرة البهلوية على العرش، فاقترحوا على فروغي أن يصبح قائمًا بأعمال رئيس البلاد[2]، وعلى محمد سعيد (دبلوماسي رفيع وسفير إيران في روسيا) أن يصبح الرئيس[3]. رفض كلاهما هذا العرض، وفكّر البريطانيون في استعادة القاجاريين، بيد أنهم عدلوا عن رأيهم حين فشلوا في العثور على مرشح مناسب[4]. تحرك فروغي سريعًا وأخذ ولي العهد الأمير محمد رضا إلى المجلس لإعلان تنصيبه الشاه الجديد، ولم يعترض الحلفاء.

يقسّم المؤرخون عادة عهد محمد رضا شاه إلى مرحلتين: مرحلة 1941 ـ 1953، وهي فترة الاضطراب والتجريب الديمقراطي الذي انتهى بانقلاب 1953، ومرحلة 1953 ـ 1979، وهي الفترة التي يصفونها بدكتاتورية محمد رضا شاه التي انتهت بثورة شباط/ فبراير 1979. وفي حقيقة الأمر فإنه يمكن تقسيم هذه الفترة نفسها إلى اثنتين تفصل بينهما سنة 1963م. في السنوات الاثنتي عشرة الأولى من حكمه كان محمد رضا شاه ملكًا دستوريًا، وفي العقد التالي (1953 ـ 1963) كان ديكتاتورًا، بيد أنه أصبح حاكمًا مطلقًا مستبدًا في الفترة المتبقية من حكمه.

كان محمد رضا شابًا صغيرًا يبلغ اثنين وعشرين عامًا حينما صعد على العرش، ليست له تجربة، خجولًا وقلقًا على الدولة وعلى عرشه. في طفولته درس في مدرسة «لا روزي» وهي مدرسة داخلية سويسرية خاصة، لكنّ أباه أعاده إلى إيران حين بلغ السادسة عشرة. دخل بعدها الأكاديمية العسكرية في طهران وتخرّج فيها عام 1939م. كان محمد رضا يعاني من ضعف الثقة بالنفس، والذي أدى في بعض الحالات السيئة إلى ما يشبه

---

(1) گلشائيان، «يادداشت هاي عباسقلي گلشائيان»، ص568.

(2) نفسه، الصفحة 567.

(3) تقى زاده، زندگى طوفانى، ص289.

(4) Bullard to Eden, 26/5/42, FO 371/34 - 31443; Denis Wright, The English Amongst the Persians, Heinmann, London, 1977; Sir Reader Bullard, Letters from Tehran, ed. E. C. Hodgkin, I.B. Tauris, London and New York, 1991؛ عاقلى، ذكاء الملك فروغى وشهريور 1320.

الشلل، وفي الحالات الحميدة إلى شعور مزيّف بالأمان والثقة العظيمة (انظر أدناه والفصلين 11 و12). كان حداثيًا وقوميًا آريًا يشعر بالكثير من الحرج من تخلف إيران ويحمل الكثير من الأحلام الكبيرة لتحديثها سريعًا، وأهمها أن يكون له جيش قوي كبير تحت قيادته. أما مشاعره المؤيدة للألمان والتي شاطره فيها أغلب الإيرانيين فتحولت بعد فترة قصيرة إلى اندهاش وإعجاب كبير بالولايات المتحدة، وسرعان ما تمنى أن تكون راعية الدولة من حيث المساعدات المالية والعسكرية، وكي تعادل تأثير بريطانيا والاتحاد السوفيتي. كان متمكنًا في بعض الجوانب وله ذاكرة قوية، بيد أنه افتقر إلى المعرفة والخبرة، وكانت قدراته الفكرية محدودة. كان آنذاك واقعًا تحت هيمنة رجال الدولة وذوي النفوذ السياسي، لكنه كان ماهرًا في الكيد السياسي والمراوغة وكان يريد أن تكون له كلمة عليا في الحكومة المدنية إلى جانب الجيش الذي كان يتحكم به فعليًا.

الأربعينيات: سياسة الفوضى

بدأت الفوضى في العودة إلى السياسة الإيرانية حتى قبل أن يبدأ رضا شاه منفاه أولًا في موريشيوس ثم في جوهانسبرغ حيث توفي عام 1944م. وهكذا فإنّ تنحيه كان يعني سقوط النظام القوي مما أدى إلى الفوضى. قال دبلوماسي بريطاني في طهران في تشرين الأول/ أكتوبر 1941م: «في أحوال الفوضى المحتومة بعد التغيير المفاجئ من الاستبداد الخالص إلى نظام يُزعم أنه دستوري ديمقراطي كان هناك تدافع على الغنائم، ليس لتحمل المسؤوليات، بل للحظوة والمنصب»[1]. كانت عبارة «الاستبداد الخالص» من دون شك تقصد الحكم الاستبدادي المطلق الذي لم يكن له مصطلح ومفهوم في التاريخ الأوروبي.

بعض السياسيين والمراقبين الجادين لاحظوا العلل الجوهرية في البلاد في استمرار الدولة في الحكم الاستبدادي والسلوك المستهتر في المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أنّ تجربة فروغي عبر عقدٍ من الفوضى بعد الثورة الدستورية وعقد الحكم الاستبدادي المطلق في عهد رضا شاه قد منحته بصيرة نافذة تتبدى في خطابه الإذاعي الطويل إلى الشعب بعد ثلاثة أسابيع من تنحي الشاه. بدأ فروغي حديثه بتعريف الحرية والظروف اللازمة لوجودها:

---

(1) Press Attaché to Bullard, 4/10/41, FO 416/99

أرجو أن تكونوا قد تعلمتم من الألم والمعاناة التي تحملتموها في العقود القليلة الماضية، وأدركتم معنى نعمة الحرية. وسوف تعرفون بأن الحرية لا تعني استهتار الناس وتصرفهم باعتباط، بل إنّ الحرية لها حدود، إذ إن لم تكن هناك قيود فلن يكون أحد حرًّا، وسوف يستعبد القويُّ الضعيف.

ثم شرع يتحدث في صلب الموضوع، أي معنى حكم القانون ودلالاته:

إن القيود المفروضة على السلوك الاستبدادي ليست سوى تلك التي يحددها القانون، بحيث يعرف كل واحد حقوقه ولا يتجاوزها. وعليه فإنه في دولة ليس فيها قانون، أو لا يُلتزم فيها بالقانون، فإن الناس لن يكونوا أحرارًا ولن ينعموا بالأمان... إذن فأول شيء... سأقترحه عليكم هو إدراك أنّ الشعب الحر هو الذي ترتكز شؤونه على القانون، بحيث يكون أي شخص يتجاهل القانون أو ينتهكه عدوًّا للحرية...

بعد ذلك ميّز بعناية بين التحديث والحداثة الزائفة، وتساءل عن الفرق بين الأمم «المتحضرة» و«غير المتحضرة»:

أعتقد أن بعضكم سيقول بأن «الأمة المتحضرة هي التي لديها سكك حديد وصناعة حديثة وجيش منظم ودبابات وطائرات وما إلى ذلك، والأمة غير المتحضرة هي التي لا تملك ذلك». أو ستقولون بأن «الأمة المتحضرة تكون مدنها... ذات شوارع مرصفة واسعة وبنايات متعددة الطوابق وما إلى ذلك». الأمم المتحضرة بالتأكيد لديها تلك الأشياء، لكنني أرى أن هذه هي منتجات الحضارة، لا جوهرها. جوهر الحضارة هو أن يكون أفرادها ناضجين، وأوضح علامة على نضجهم التزامهم بالقانون[1].

لا شك في أنّ في الاقتباسات الواردة أعلاه إشارات واضحة إلى الموقف الحداثي الزائف تجاه التطور الاجتماعي والاقتصادي، ولكن في ذلك الوقت كانت المشكلة الأكثر إلحاحًا هي النزاع الهدّام والفوضى، لذلك أكّد فروغي على أنّ أهم جانب من جوانب التحديث (حسب تعبيره: الحضارة) كان أن تلتزم الدولة والمجتمع بالقانون.

كان لعودة الفوضى جوانبها المحددة التي ظهرت من الواقع، فلو أنّ رضا شاه سقط

(1) للحصول على النص الكامل من الخطاب، انظر: مكي، تاريخ بيست، ج 8، ص179 ـ 185(أضاف المؤلف الخط تحت الجملة الأخيرة).

دون تدخل أجنبي مباشر لكانت ردة الفعل الشعبية أكثر قوة ولكانت التبعات أكبر، كما سيحدث بعد سقوط نظام ابنه عام 1979م. كان من مصلحة الحلفاء أن يحافظوا على السلم، وهكذا فقد تواصلت المفوضية البريطانية مباشرة مع الحكومة الإيرانية وعدد من الدوائر السياسية واستخدمت تأثيرها لضمان تحقيق المطالب الأساسية للحلفاء. بعيدًا عن ذلك كان الميدان مفتوحًا للسياسيين الإيرانيين ونواب المجلس والصحافيين وزعماء القبائل وأصحاب النفوذ في المحافظات والحركات الشعبية أن ينخرطوا في نزاع هدّام بدلًا من التنافس البناء. بين عامي 1941م و1946م تشكلت تسع حكومات في ظل تنازع الأطراف في المجلسين الثالث عشر والرابع عشر.

في كانون الثاني/ يناير 1942م وقّع الشاه الشاب على التحالف الثلاثي مع بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وبموجبه وافقت إيران على تقديم المساعدة غير العسكرية إلى الحلفاء، وتعهد الحلفاء - مؤكدين على استقلال إيران وسلامة أراضيها - بسحب قواتهم في مدة لا تزيد على ستة أشهر بعد انتهاء الحرب، وهو تعهد لم يلتزم به الاتحاد السوفيتي. وفي أيلول/ سبتمبر 1943م أعلنت إيران الحرب على ألمانيا (ثم اليابان) وهكذا أصبحت عضوا في الأمم المتحدة. في تشرين الثاني/ نوفمبر التالي في مؤتمر طهران أعاد زعماء الحلفاء - جوزيف ستالين وفرانكلين روزفلت ونستن تشرشل - التأكيد على التزامهم باستقلال إيران وسلامة أراضيها. وهكذا فمن البداية لم يعامل الحلفاء إيران كأرض محتلة يقومون هم بإدارتها، رغم أنهم تدخلوا بطريقة غير مباشرة في السياسة الإيرانية لخدمة مصالحهم الجمعية والفردية في البلاد. وبخلاف هذا فقد سيطر البريطانيون والأميركان على نظام النقل والاتصالات الإيراني وغير ذلك. كتب الوزير البريطاني في طهران إلى وزارة الخارجية يقول «إنّ الحاجة الملحة إلى إنقاذ النقل البحري أجبرتنا على التدخل بدرجة كبيرة في الشؤون الداخلية»[1].

إلى جانب حماية إمدادات النفط فإن المساعدة الكبرى التي قدمتها إيران للحلفاء في الحرب كانت ما يعرف بـ«الممر الفارسي»، باستخدام السكك الحديد الإيرانية والطرق لإيصال حوالي خمسة ملايين طن من المواد العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي المحاصَر،

(1) FO 371/35117, quoted in Rose Greaves, 1942 - 1976: The Reign of Muhammad Riza Shah, in Twentieth Century Iran, ed. Hossein Amirsadeghi, assisted by R. W. Ferrier, Heinmann, London, 1977, p. 55.

ومليوني طن إلى القوات البريطانية في الشرق الأوسط. ورغم إعلانها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد فقد تقدمت دول الحلفاء بمطالب هامة لم يكن للحكومة الإيرانية الخيار إلا لتنفيذها طالما بقيت قوات التحالف في إيران. خُفّضت قيمة الريال الإيراني إلى أقل من نصف سعر صرفه، وكان هذا يعني أنه فيما يتعلق بالذهب والعملة الأجنبية كانت مشتريات الحلفاء من البضائع والخدمات الإيرانية تكلفهم أقل من نصف ما كانوا يدفعونه سابقًا، وكانت واردات إيران من منتجات الحلفاء تكلفها أكثر من ضعف ما كانت تدفعه سابقًا. هذا وقد تمت زيادة العملات الورقية الإيرانية حتى يزيد الرصيد للحلفاء من أجل مصاريفهم في إيران، على أن يتم دفعها بعد انتهاء الحرب، وما بين عامي 1941م و1944م كانت هناك زيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف في السيولة المالية[1]. هذه السياسات إضافة إلى المضاربة والتخزين الذي شجعوه قاد إلى تضخمٍ هائل وندرة في البضائع (خاصة الخبز) وزيادة الفقر في الدولة[2]. في عام 1941م كان مؤشر قيمة البيع بالجملة 20.7، وزاد في 1944م إلى 61.9. وفي الفترة نفسها ارتفع مؤشر تكلفة المعيشة من 16 إلى 67.9، ومؤشر الغذاء من 18.5 إلى 75.8[3].

مع ذلك ففي الوقت نفسه كان دبلوماسيو قوات التحالف وممثلوها في إيران يضغطون على مختلف السلطات الإيرانية لإحداث إصلاح اجتماعي يهدف إلى تنمية أوضاع أغلبية الشعب، لكنهم لم يفلحوا. وكما هو متوقع فإنه بعد تنحي رضا شاه ازدادت القوة السياسية والاجتماعية لأصحاب الأراضي قليلي العدد. في عهد رضا شاه استمرت سلطة صاحب الأرض على الفلاحين ولكنّ هذه الفئة كانت واقعة تحت الحكم الاستبدادي دون أي سلطة سياسية، وكانت أملاكهم دائمًا تحت رحمة الدولة. أما الآن فقد استغلوا فراغ السلطة الذي خلّفه سقوط رضا شاه، وتمتعوا بامتيازات المال والسلطة السياسية دون إظهار شعور حقيقي بالمسؤولية تجاه الفلاحين والمجتمع. لذلك ففي عام 1943م اعتبر الوزير البريطاني البرنامج الإصلاحي لحزب توده «ضعيفًا بالمقارنة مع أوضاع الطبقات الفقيرة»[4].

---

(1) Julian Bharier, Economic Development in Iran, p. 82, table 7

(2) انظر: Katouzian, The Political Economy of Modern Iran, ch. 8

(3) Bharier, Economic Development in Iran, pp. 46 - 49, tables 3 and 4

(4) منقولًا من: Fakhreddin Azimi, Iran, the Crisis of Democracy, 1941 - 1953, I.B. Tauris, London, 1989, p. 82.

الأحزاب والجماعات السياسية

أُسس حزب توده بُعيد تنحي رضا شاه، وقد أدت تطورات لاحقة إلى تحوله إلى حزب شيوعي حقيقي بعد أن كان في البداية ولأغلب سنوات الأربعينيات يشبه الجبهات الشعبية الأوروبية، والحركات المضادة للفاشية في الثلاثينيات والأربعينيات، يتألف من العديد من التيارات اليسارية والديمقراطية وله برنامج إصلاحي. كان يقود الحزب غالبًا المثقفون الماركسيون الذين عرفوا باسم «ثلاثة وخمسون» وقد أُطلق سراحهم بعد تنحي رضا شاه رغم أنّ رئيسه الرمزي ومؤسسه كان سليمان ميرزا إسكندري الديمقراطي القديم والذي أصبح زعيمًا اشتراكيًا يُعرف بالتزامه الديني الصارم.

تعهد الحزب بالملكية الدستورية والحكومة البرلمانية ووضع إطارًا من السياسات (كان شديد العمومية بصورة لا تسمح بأن يكون برنامج عمل) للإصلاح الاجتماعي الشامل. كان الحزب ميالًا بوضوح إلى الاتحاد السوفيتي بيد أنّ ذلك لم يكن غريبًا قبل عام 1946م حين كان الاتحاد السوفيتي محبوبًا في إيران كما في الغرب، وكان التحالف المعادي للنازية قويًّا. في بداية الأربعينيات كان العديد من المتعلمين تحت سن الأربعين إما أعضاء في الحزب أو متعاطفين أو أنصار. وفي انتخابات المجلس عام 1943م ـ وهي الأولى بعد تنحي الشاه ـ استطاع الحزب أن يحصل على ثمانية مقاعد في البرلمان، غالبًا عن الدوائر الانتخابية الشمالية الخاضعة للاحتلال السوفيتي، رغم أنّ حزب توده نفسه كان محبوبًا في المناطق الشمالية والوسطى وشمال ـ الغربية. في ذلك الوقت كان هو الحزب الوحيد المنظم الذي له رؤية سياسية واضحة وتأييد شعبي[1].

---

(1) هناك الكثير جدًّا من المصادر الفارسية والإنكليزية التي تتحدث عن تاريخ حزب توده في بداياته. انظر مثلًا: بابك أمير خسروى، نظر از درون به نقش حزب توده إيران، انتشارات اطلاعات، تهران، 1996؛ أنور خامه اي، فرصت بزرگ از دست رفته، انتشارات هفته، تهرانن 1983؛ همايون كاتوزيان (محرر)، خاطرات سياسى خليل ملكى. انتشار، تهران، 1989، ط2؛ أردشير آوانسيان، خاطرات اردشير آوانسيان از حزب توده إيران (1941 ـ 1947). تحرير بابك أمير خسروى، انتشارات حزب دمكراتيک مردم ايران، أوروبا، 1990؛ Ervand Abrahamian, **Iran Between Two Revolutions**, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1982; Sepehr Zabih, **The Communist Movement in Iran**, University of California Press, Berkeley, CA, 1966; Fakhreddin Azimi, **Crisis of Democracy**; Katouzian, **Musaddiq and the Struggle for Power in Iran**, I.B. Tauris, London and New York, 1990.

وإلى جانب ظهور حزب توده كصوت رئيس للمثقفين والنخبة العصرية المتعلمة بدأت حركةٌ دينية في النمو والانتشار، والتي رغم تجاهل المجتمع الإيراني الحديث إياها إلا أنها كانت سابقة استشرافية للحركات الدينية والإسلامية في الستينيات والسبعينيات التي أثارت إعجاب الحداثيين وأثّرت فيهم لبضع سنوات قبل الثورة الإيرانية. وبخلاف «جمعية فدائيي الإسلام» (جمعيت فدائيان إسلام)، وهي جمعية سياسية عسكرية صغيرة لكنها صاخبة سيتم تناولها أدناه، ركّزت التنظيمات الإسلامية الأخرى التي ظهرت في الأربعينيات جهودها ضد البهائيين و«المادية» وأحمد كسروي، وهو ناقد بارز للتشيع والبهائية كان مفيدًا مع ذلك في تشكيل رؤيتهم الدينية الجديدة (انظر الفصل الثاني عشر).

لم تهدف أي من هذه التنظيمات إلى الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بدولة إسلامية. وفي الحقيقة حاول بعضهم ونجح إلى حد ما في استخدام البلاط الملكي وعدة أعضاء من المؤسستين السياسية والدينية لمساعدتهم في قضيتهم، وهي نشر الدراسات الدينية في المدارس، وإزاحة البهائيين من التعيين الحكومي، وتعزيز الطقوس والواجبات الدينية. واحد من أنشط هذه التنظيمات الجديدة كان «جمعية الدعوة الإسلامية» (أنجمن تبليغات إسلامي) التي أسسها عطاء الله شهاب بور وهو آريّ وداعية لمعاداة السامية في الثلاثينيات تحوّل إلى داعية إسلامي من الطراز الجديد[1]. وفي حين كانت رؤية الجمعية الواسعة سابقة زمنيًا على الإسلاميين السياسيين من الفترات اللاحقة إلا أنّ تركيزها على البهائيين كان سابقة على ظهور الجمعية الإسلامية غير السياسية المعادية للبهائية (أنجمن حجتيه) في الخمسينيات وما بعدها.

أما «جمعية الإرشاد الديني» (أنجمن تعليمات إسلامي) فأُسست عام 1943م لنشر الإرشادات الدينية الرسمية «دون التدخل في السياسة»، وبحلول عام 1974م كانت قد أنشأت إحدى وستين مدرسة إسلامية، ست عشرة منها نهارية وخمس وأربعون مسائية. ظهرت كذلك جمعيات دينية أخرى في العاصمة وفي المحافظات. وإلى جانب هذه التنظيمات الدينية ظهر عدد من الصحف الإسلامية منها پرچم إسلام ودنيا إسلام، ونبرد ملت التي تصدرها جمعية فدائيي الإسلام والتي كانت بدرجات متفاوتة تنشر أفكارًا دينية وآراء سياسية. كانت جمعية فدائيي الإسلام عسكرية وأيديولوجية، لكنّ الحركات

(1) انظر منشوراتهم في: مجموعه انتشارات تبليغات إسلامى، تهران، 1943.

والجمعيات الأخرى كانت فاعلة في الدفع شيئًا فشيئًا بالأهداف الإسلاموية بطرق أقل علانية[1].

ومن بين التجمعـات والفصائل السياسـية المختلفة التي ظهرت بعـد التنحي (كثير منها صغير الحجم وقصير الأمـد) كانت أبرز ثلاثة تنظيمات هـي «حزب إيران» وحزب «إراده ملـي» (الإرادة الوطنيـة) الـذي أنشـأه السـيد ضيـاء الديـن الطباطبائـي، وحـزب «دموكرات إيران» (الحزب الديمقراطي) بزعامة قوام السلطنة. أما حزب إيران بتوجهاته الليبراليـة والديمقراطيـة الاجتماعيـة فقـد أسسـه مجموعة مـن التكنوقراطيين الشـباب الذين تلقى العديد منهـم تعليمه في أوروبا. كان الحزب يؤمـن بالديمقراطية الاجتماعية ويعارض الهيمنة الأجنبيـة، وكان (مثل العديد من الأفـراد والتجمعات في ذلك الوقت) متعاطفًا مع حزب توده. كان الحزب صغيرًا نسـبيًا في تنظيمه ونشاطه ومنشوراته، ولكنه عـوّض ذلـك بحقيقة أنّ كبـار أعضائـه كانوا من أفضـل تكنوقراطيـي الدولة وأسـاتذتها الجامعيين، ويشـغلون أعلـى الوظائف آنذاك. ثلاثـة منهم أصبحوا مشـهورين في تاريخ إيـران في القرن العشـرين: أولهم اللهيـار صالح زعيـم الحزب والذي انضـم لاحقًا إلى حكومـة ائتلاف قوام السـلطنة مع حزب تـوده كوزير للعـدل، ثم أصبح وزيـرًا للداخلية وسـفيرًا لإيران فـي الولايـات المتحدة فـي عهد مصـدّق، وشـخصية بارزة فـي الجبهة الوطنيـة الثانية. والآخر هو كريم سـنجابي الذي أصبـح وزير التعليم ونائبًـا في البرلمان في عهد مصـدّق، وانتهى بـه المطاف زعيمًا للجبهـة الوطنية الرابعة خلال ثورة شـباط/ فبرايـر 1979م. والثالث هو شـابور بختيار، نائب وزيـر العمل في عهد مصـدّق، والذي أصبح زعيم الحزب خلال الثورة لكنه طُرد حين قَبِل عرض الشاه برئاسة الوزارة. أصبح الحزب واحدًا من أهـم التنظيمات السياسية خلال حركة تأميم النفط في عهد مصدّق[2].

---

(1) للحصول على رواية مفصلة للتنظيمات الإسلامية الأولى، انظر: محمد توكلى طرقى، «بهائى ستيزى و إسلام گرائى»، إيران نامه 1/ 19 ـ 2001) 2). إضافة إلى مقاله التالي:
Anti - Baha'ism and Islamism in Iran, in The Baha'is of Iran: Socio - historical Studies, eds. Dominic Parviz Brookshaw and Seena B. Azel, Routledge, London and New York, 2008.

(2) للاستزادة، انظر حوار كريم سنجابي مع حبيب لاجيوَردي: the Harvard Oral History Project, www.fas.harvard.edu~ioph/sanjabi.html>، كريم سنجابى، اميدها ونا اميديها: خاطرات سياسي، جبهه مليون إيران، لندن، 1989، Katouzian, Musaddiq and the Struggle for Power in Iran, pp. 86 - 87.

أما حـزب «الإرادة الوطنية» فهو الحزب الذي أنشـأه وقاده السـيد ضيـاء الذي كان قائدًا مشـاركًا مع رضا خان في انقلاب 1921، ثم عُزل من رئاسة الوزراء ونُفي من البلاد (راجـع الفصلين الثامن والتاسـع). عـاد إلى إيران فـي أيلول/ سـبتمبر 1943م بعد منفاه الطويل في فلسـطين وكانت السـفارة البريطانية تفضّله كمرشـح لرئاسـة الـوزراء[1]. في البداية تشـكك الشـاه في دوافعه واعتقد بأنه قد يحاول الإطاحة به أو تحييده لكنّ سلوك السـيد المطمْئِن ومعارضتهما المشتركة لحزب توده سـاعدته على تحسين علاقته بالشاه رغم أنّ هذا الأخير لم يعتبره أبدًا مرشحًا لرئاسـة الوزراء لأنه كان قلقًا من أنه وبمساعدة البريطانيين قد يصبح قويًا جدًا ومستقلًا عنه.

لم يعد السيد ضياء ذلك الشاب القومي الحالم والإصلاحي الاجتماعي الراديكالي الذي كان في رئاسته للوزراء عام 1921م، إذ أصبح الآن سياسيًا محافظًا يولي الكثير من الاهتمام بـ«العادات الشعبية» ويرتدي القبعة الفارسية التقليدية «القراقلي». كان الجميع يعتبره «عميل بريطانيا» وهي تهمة لم تكن حقيقية لكنها في أعين منتقديه كانت تتأكد بفعل آرائه وميوله للإنكليز. كان حزبه «الإرادة الوطنية» مؤسسة فردٍ واحد فلم يكن حركة جماعية ولم يضم أي شخصية قيادية أخرى، ولكن إلى جانب السفارة البريطانية كان يلقى تأييدًا من بعض أصحاب الأملاك وكبار التجار والجماعات الدينية والتقليدية. ومنذ لحظة عودته إلى البلاد اعتبره حزب توده عدوه الأول وزعيم الرجعيين أكثر من الشاه نفسه.

انتُخب السيد ضياء في المجلس الرابع عشر ممثلًا ليَزد، وانتُخب مصدّق كأول نائب لطهران، وفشل في معارضته لأوراق اعتماد ضياء بسبب دوره في انقلاب 1921[2]. كان السيد ضياء ما يزال يحمل آمالًا حتى منتصف الخمسينيات لكنه لاحقًا فقد الأمل وركّز على تجارته في تربية الدجاج، رغم أنه لم يبق من حزبه الكثير بعد أن وضعه قوام السلطنة في السجن عام 1946م.

وإلى جانب حزب توده ومصدّق فإنّ العدو والمنافس الأساسي لضياء كان قوام

---

(1) جعفر مهدى نيا، زندگي سياسي سيد ضياء الدين طباطبائى، مهدى نيا، تهران، 1990؛ **Azimi, Crisis of Democracy and Quest for Democracy in Iran: A Century of Struggle against Authoritarian Rule,** Harvard University Press, Cambridge, MA, 2008.

(2) للحصول على كلمة مصدّق الكاملة وردّ السيد ضياء وكلمات أخرى حول هذا الموضوع، انظر: حسين كى استوان، سياست موازنه منفى در مجلس چهاردهم، كى استوان، تهران، 1948.

السلطنة الذي حبسه ضياء بعد انقلاب 1921، ولكنه حلّ محل ضياء بعد عزله ونفيه (راجع الفصل التاسع). كان قوام السلطنة قد أصبح رئيسًا للوزراء مرة أخرى في الأربعينيات قبل عودة ضياء من فلسطين. كان سياسيًا مستقلًا يتمتع بشخصية قوية، وكان براجماتيًا لكن ليس على حساب مبادئه. كان مستعدًا للتعامل مع القوى العظمى ولم يكن عميلًا لأي منها، رغم أنه منذ رئاسته للوزراء مرتين في بداية العشرينيات كان يأمل في جذب الاستثمارات والمساعدات الأميركية. اتُّهم في فترات مختلفة بأنه عميل لأميركا، ولروسيا ولبريطانيا، لكن لا يوجد أي أساس لهذه الاتهامات[1]. كان هو من دعا آرثر ميلسبو في مهمته الأولى لإصلاح النظام المالي في عام 1922م، وفي مهمته الثانية عام 1942م. في هذه المهمة الثانية كان ميلسبو أقل نجاحًا بكثير من السابق، وأحد الأسباب القوية لذلك هو ازدياد تمكّن السياسيين والموظفين الإيرانيين وثقتهم بأنفسهم. ومثال على ذلك أبو الحسن ابتهاج رئيس «بنك ملي» الذي حاول ميلسبو إزاحته من منصبه لكنه لم ينجح[2]. كان دور الجيش الأميركي أكثر نجاحًا واستدامة بقيادة الكولونيل نورمان شوارزكوف[*] الذي عُين مسؤولًا عن الجندرمة الإيرانية وإصلاح قوة الشرطة الريفية شبه العسكرية.

وكما كان الحال بعد الثورة الدستورية أصبح المجلس مرة أخرى يتمتع بسلطة قوية تتحدى الوزارات الضعيفة المهزوزة، وكان يغيّرها كل بضعة أشهر. ولقد ذكرنا في الفصل الثامن أنّ المبدأ الدستوري المتمثل في فصل السلطات كان يُفسر على أنه مواجهة بين السلطات، وحتى في ذلك الوقت لم يكن المجلس يعمل كوحدة واحدة إلا حين يريد المواجهة مع الوزراء، سوى ذلك كانت التجمعات النيابية والنواب يحاولون التفاوض مع الوزراء مقابل دعم حتى أبسط القرارات الحكومية. ومن الجدير بالانتباه

---

(1) للاستزادة، انظر: حميد شوكت، در تيررس حادثه: زندگى سياسى قوام السلطنه، اختران، تهران، 2007؛ Aqeli, Mirza Ahmad Khan Qavam al - Saltaneh; Azimi, Crisis of Democracy; Katouzian, Musaddiq and the Struggle for Power.

(2) للحصول على آراء مختلفة حول مهمة ميلسبو في الأربعينيات، انظر: Arthur Chester Millspaugh, Americans in Persia, Brookings Intitution, Washington، 1946؛ أبو الحسن ابتهاج، خاطرات أبي الحسن ابتهاج. تحرير علي رضا عروضى، ابنهاج، لندن، 1991.

(*) هو بالمناسبة والد الجنرال نورمان شوارزكوف قائد عملية «عاصفة الصحراء» التي أخرجت القوات العراقية من الكويت عام 1991م (المترجم).

أنه من عام 1941م وحتى 1952م لم تنجح أية حكومة في تمرير موازنة سنوية عبر البرلمان. كتب محمد سعيد الدبلوماسي المحنك والذي أصبح الآن وزيرًا للخارجية إلى تقي زاده الذي أصبح رئيس المفوضية الإيرانية في لندن بعد سقوط رضا شاه يقول:

لا يفعل المجلس شيئًا سوى الانخراط في النزاعات الداخلية وتعيين رئيس وزراء جديد كل بضعة أشهر. لا يوجد ذلك النوع من روح التعاون والإخلاص التي نحتاج إليها في الوقت الحالي. كي يستطيع رئيس الوزراء تقديم أي خدمة من الخدمات عليه أن يقضي جلّ وقته في التفاوض والمساومة مع نواب المجلس لدرجة أنه لا يبقى أي وقت لرئيس الحكومة كي يهتم بشؤون البلاد[1].

كُتبت هذه الرسالة في تموز/ يوليو عام 1943م أي بعد حوالي سنتين من تنحي رضا شاه. كما كتب جورج آلن (George Allen) السفير الأميركي عن دور المجلس بأنه يكاد يكون كيانًا سلبيًا بالكامل لا يملك قدرة واضحة على اتخاذ أفعال إيجابية. «خلال ستة أشهر من المجلس الحالي لم يقرّ سوى قانونين اثنين...يعقد جلستين أو ثلاث جلسات قصيرة كل أسبوع ويقضي معظم وقته في الجدال حول أوراق اعتماد الأعضاء...هناك حاجة إلى كثير من الفعل الإيجابي من المجلس إن كان لإيران أن تتطور، إذ إنّ التنفيذيين في إيران لا تكاد تكون لهم سلطة لفعل أي شيء في ظل الدستور الحالي»[2].

استمر هذا النمط حتى تأميم النفط وتسلم مصدّق الحكومة عام 1951م، ولكن حتى حينها كما سنرى لم تتوقف الفوضى والاضطراب. وفي السنوات التالية كتب تقي زاده عددًا من الرسائل من لندن إلى وزراء ناقش فيها مشكلات البلاد الأساسية التي نتجت عن الحكم الاستبدادي والقومية (الرومانسية) الرسمية ونظرية المؤامرة السياسية[3]. وفي حديثه عن الفوضى التي كانت أخطر مشكلة تمر بها البلاد قال:

لو أطلق العنان للحرية غير المسؤولة باسم الديمقراطية و...أصبح الجميع

---

(1) تقي زاده، نامه هاى لندن. تحرير إيرج أفشار، فرزان، تهران، 1996، ص254.

(2) منقولًا من: Rose Greaves, 1942 - 1976: The Reign of Muhammad Riza Shah, p.66

(3) تقي زاده، نامه هاى لندن؛ كاتوزيان، «سيد حسن تقي زاده: سه زندگي در يک عمر» إيران نامه، 1/ 21 و2 (ربيع وصيف 2003). أعيد نشره في: همايون كاتوزيان، هشت مقاله در تاريخ وادب معاصر. نشر مركز، تهران، 2006؛ Seyyed Hasan Taqizadeh, entry in Encyclopedia Iranica, forthcoming.

يعارض ويعترض على كل شيء، فإن مسؤولي الحكومة المساكين، مثل القطة التي حاصرها كلب أو أسد، ستضطر دومًا إلى الرد على النقد والتشويه، ولن يبقى شيء...والدولة ستواجه الدمار بكل تأكيد...قد تنجو البلاد تحت حاكم ظالم قاهر، ولكنها بالتأكيد سوف تسقط نتيجة للفوضى أو الحرية غير المسؤولة أو «التطرف في الحرية»[1].

وفي كلمة برلمانية في المجلس الرابع عشر (1943 ـ 1945) تناول مصدّق موضوع الاضطراب الناتج عن سقوط الحكم المستبد:

لم تصل أي دولة ترزح تحت الاستبداد إلى أي شيء. سيكون من الخطأ مقارنة الوضع الحالي ـ ونحن للتو سمعنا اسم الحرية ـ بطريقة سلبية مع فترة [رضا شاه]، إذ إن المرء سيحتاج إلى سنوات عديدة أخرى كي يتخلص من ردود الفعل [المدمرة ولكنها حتمية] على أحداث تلك الفترة...[2]

كانت هناك أحداث اضطراب وتمرّد تكاد تكون مستمرة بطول البلاد وعرضها، وكان بعضها واسع الانتشار وله أثر تاريخي، مثل الثورات الكبيرة في أذربيجان وكردستان والجنوب. كما كانت هناك أحداث أقل إثارة ولكنها متكررة بشكل شهري أو أسبوعي إن لم يكن يوميًا. كان من المحتوم حدوث قدر من الفوضى في بعض المحافظات بعد سقوط رضا شاه كرد فعل على سياساته المركزية والفارسية وبسبب الإغراء الذي تولد لدى بعض الزعماء في المقاطعات لاستغلال الوضع. مع ذلك فإن الاضطراب لم يكن ليأخذ ذلك الشكل من الحدة والتكرار والتعقيد لو أنّ المركز نفسه لم يعانِ من صراع مدمر وفوضوي كالذي كان. مثال بارز على الصراعات المدمرة المستمرة في المركز وعلى أعلى المستويات السياسية كان ذلك الصراع بين الشاه وأحمد قوام [السلطنة] خلال الفترة القصيرة من رئاسة قوام للوزراء بين آب/ أغسطس 1942 وآذار/ مارس 1943م. كانت هناك أسباب عديدة لهذا النزاع منها أنّ قوامًا كان سياسيًا معتدًا بنفسه قويًا ومراوغًا في حين لم يكن الشاه يملك ذلك القدر من الثقة بالنفس، وكان يخشى أن يصبح مهمشًا، وكان يريد أن يسيطر على الأوضاع قدر المستطاع. ولكن ربما كان مصدر خوفه الأكبر في ذلك الوقت رأي قوام بأنّ رئيس

(1) تقي زاده، نامه هاى لندن، ص77 ـ 78.

(2) كلمة برلمانية منقولة من: كى استوان، سياست موازنه، ج 1، ص26.

الوزراء يجب أن يكون المسؤول عن الجيش ووزارة الحربية. بعد عشر سنوات أصبحت هذه المشكلة نفسها مصدرًا رئيسًا للخلاف بين الشاه ومصدّق.

قاد هذا النزاع المرير في نهاية الأمر إلى مظاهرات الخبز في الثامن والتاسع من كانون الأول/ ديسمبر 1942م، حين احتل الغوغاء المجلس وسرقوا المحلات ونهبوا منزل قوام السلطنة وأحرقوه. خلال هذه الأحداث سأل أحد الجنرالات المقربين إلى الشاه السفير السوفيتي عن رد فعله إذا ما استولى الشاه وجيشه على سلطة الحكومة لفترة من الزمن. لاحقًا حين تسرّب الأمر قال الشاه بأن الجنرال سأل ذلك السؤال بطريقة عرضية ودون معرفته. ولكن كما أخبر المبعوث البريطاني وزير خارجيته بُعيد ذلك، لم يصدق أحدٌ هذا الزعم بل على العكس لم يشك معظم السياسيين والدبلوماسيين الأجانب في أنّ الشاه كانت له يد مباشرة في أعمال الشغب[1].

ثورة أذربيجان والصراع على النفط

حين وضعت الحرب أوزارها كانت إيران تعاني من الصعوبات المذكورة آنفًا، بالإضافة إلى ثورة أذربيجان. وكان هناك العديد من العوامل التي أدت إلى الثورة، إذ اضطُهد الأذربيجانيون وأُذلوا في عهد رضا شاه، وكانوا يتطلعون إلى مكانة محترمة، ومثل أي مكان في المحافظات الشمالية كانوا متأثرين بالأفكار اليسارية فطالبوا بإصلاحات اجتماعية واقتصادية. ساند الاتحادُ السوفيتي (أو بشكل أدق زعيم الحزب الشيوعي في أذربيجان السوفيتية) الحزبَ الديمقراطي الأذربيجاني المعاد تشكيله والذي كان يقوده الشيوعي القديم سيد جعفر بيشه وري، وكان يريد أن «يصطاد في الماء العكر». كان الجيش السوفيتي ما يزال يحتل المحافظة والمناطق المؤدية إليها (على عكس تعهدهم الرسمي بالانسحاب بعد انتهاء الحرب)، مما جعل من المستحيل للجيش الإيراني المركزي أن يصل إلى المحافظة ومن غير الواقعي لكتائب الجيش في

(1) Bullard to Eden, 21/12/42, FO 371/34 - 31443. وانظر أيضًا التقرير الذي كتبه بولارد إلى إيدن حول الأحداث السياسية في عام 1942م: 26/3/1943, FO 371/34 - 331443; Ali Amini, Khaterat - e Ali Amini, ed. Habib Ladjevardi, Iranian Oral History Project, Centre for Middle Eastern Studies, Harvard University, Bethesda, MD and Ketabforushi - ye Iran, 1997, pp. 50 - 53; Bullard, Letters from Tehran؛ عاقلي، ميرزا أحمد خان قوام السلطنه؛ مكی، تاريخ بيست، ج 8.

المحافظة أن تحـاول قمع ثورة الديمقراطيين حين أعلن هـؤلاء الحكم الذاتي في كانون الأول/ ديسمبر 1945م[1].

كانـت أوراق اعتماد بيشـه وري قد رفضـت في المجلس الرابع عشـر فـي 1943م وأيضًـا رفضها المؤتمر الأول لحزب تـوده. لم يكن هناك الكثير من الود بين بيشـه وري وقادة توده الذين عاملوه بازدراء حين كانوا في جناح السـجن نفسه في عهد رضا شاه[2]. مـع ذلك فقد سـاند حزب تـوده الثـورة الأذربيجانيـة بضغط من السـوفيت، بل وسـمح لتنظيمه الحزبي في تبريز أن يُدمَج بالحزب الديمقراطي تحت قيادة بيشـه وري. وخلال عـام 1946م كان التعاطف المبدئي للكثيرين في طهران مـع الديمقراطيين الأذربيجانيين قد بـدأ في الذبول حيـث زادت المخاوف من خطـةٍ لفصل المحافظة عـن إيران وضمّها إلى الاتحاد السوفيتي. أما ثورة كردستان وتشـكيل «جمهورية» مهاباد الكردية في كانون الثاني/ يناير 1946م بمسـاعدة السـوفيت أيضًا فقد أخافت الناس في طهران حتى أولئك الذين تعاطفوا مع مظالم الأكراد والأذربيجانيين المشروعة.

شـكّل قوام السـلطنة وزارته الثانية في كانـون الثاني/ يناير 1946م بتأييد السـوفيت في أعقاب الثـورة الأذربيجانية، ووافق الشـاه على قوام السـلطنة على مضـض لأنه كان يملـك القدرة علـى التعامل مـع الوضع، ولأنـه كان مقبولًا لـدى الروس. وعلـى الرغم مـن أنّ قوامًا لـم يكن متحمسًـا للفكرة فقد تقدمت إيران بشـكوى إلى مجلس الأمن ضد رفض الاتحاد السـوفيتي سـحب قواته كما تعهّد في اتفاقية التحالـف الثلاثي، ولقد لقي هـذا التصرف تأييدًا قويًـا من الولايات المتحـدة. في آذار/ مارس عـام 1946م أصدرت الولايـات المتحدة احتجاجًا قويًا على الاتحاد السـوفيتي (رغم أن المؤرخين يشـككون في زعم الرئيس ترومان لاحقًا بأنه أصدر إنذارًا رسـميًا للسـوفيت). لم تؤت مفاوضات قوام السلطنة في موسكو أية نتائج مباشرة، ولكن استمرار المفاوضات مع سادتشيكوف السفير السـوفيتي في طهران قادت في النهاية إلى اتفاق يقضي بسحب الاتحاد السوفيتي

(1) للاطلاع على دراسة شاملة حول الثورة الأذربيجانية، انظر: Louise L'Estrange Fawcett, Iran and the Cold War: the Azerbaijan Crisis of 1946, Cambridge University Press, Cambridge, 1992; Touraj Atabaki, Azerbaijan: Ethnicity and the Struggle for Power in Iran, I.B. Tauris, London, 2000.

(2) حول علاقة بيشه وري بقادة حزب توده، انظر: كاتوزيان (محرر)، خاطرات سياسى خليل ملكى.

قواتـه، وأن تحـل الحكومة الإيرانيـة قضية أذربيجـان وديًـا بالتفاوض مع حكومة بيشـه وري، وأن تمنـح الحكومة الإيرانية امتيازًا على نفط شـمال إيران إلى الاتحاد السـوفيتي شريطة إقرار المجلس، والذي كان آنذاك في عطلة.

قادت مفاوضـات قوام مع بيشـه وري فـي طهران إلى قـدرٍ كبير مـن الاتفاق، وفي الأثناء تشـكّل الحـزب الديمقراطي الـذي كان يهدف إلى منافسـة حزب تـوده (وحزب الديمقراطيين الأذربيجانـي) ووضع برنامجًا للإصلاح الاجتماعي لم يكن أقل راديكالية بكثيـر مـن برنامجهـم. كان حـزب الديمقراطييـن الأذربيجاني قـد وزّع أراضـي الدولة وأملاك أصحاب الأراضي الغائبين على الفلاحين، وأسـس جامعة تبريز، وأسـقط اللغة الفارسـية من المـدارس الابتدائية واسـتبدلها باللغـة التركيـة الأذربيجانية. كان تشـكيل حزب له برنامـج إصلاحـي راديكالي عبارة عـن مقدمةٍ لدعـوة قوام الماكـرة إلى حزب توده من أجل تشـكيل حكومـة ائتلافية قصيرة الأمد. لم يسـتمر الائتـلاف أكثر من ثلاثة أشـهر نشـبت خلالها ثورة القبائل الجنوبيـة بقيادة ناصر خـان قاشـقائي، وكانت تهدف لمواجهة حزب تـوده والديمقراطييـن الأذربيجـان. ولا يوجد دليل علـى أنّ البريطانيين دبروا أو سـاندوا هذه الثورة، لكن بالأخذ في الاعتبار صعود القوة المؤيدة للسوفيت في الشمال فقد تركوا لأنفسهم الخيارات مفتوحة. ولقد أشار البعض إلى أنّ الثورة الجنوبية كانت تحظى بإقرار ضمني من قوام السلطنة كي تمكنه من هزّ الائتلاف مع توده وإسقاط الحكومتين الأذربيجانية والكردية. وهذا مسـتبعد لكنّ قوام السـلطنة حـاول بالتأكيد أن يستغل الوضع لصالحه قدر المستطاع[1].

تم التوصل إلى تسوية سلمية مع الثوار الجنوبيين قُبيل سقوط الائتلاف مع حزب توده، والذي أتبعه قوام السلطنة بإرسال قواتٍ إلى أذربيجان، ظاهريًّا لضمان حرية انتخابات المجلس. ومع تخلي روسيا عن حكومة بيشه وري ورحيل القوات السوفيتية سقطت المقاومة الأذربيجانية في كانون الأول/ ديسمبر عام 1946م، بعد سنة من الثورة، وعَبَر معظم قادتها العسكريين والمدنيين الحدود إلى الاتحاد السوفيتي. أنزل الجيش المركزي عقابًا شديدًا بالمحاربين وغير المحاربين، الأذربيجانيين والأكراد الذين

(1) للاطلاع على دراسة مستفيضة حول ثورة القبائل الجنوبية، انظر: **Reza Jafari, Centre - Periphery Relations in Iran: the Case of the Southern Rebellion in 1946, DPhil thesis, University Oxford, Oxford, 2000.**

سقطت جمهوريتهم كذلك. وأدى كل هذا لأن تبقى بريطانيا القوة الكبرى في إيران حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1952م.

تلاعب حزب قوام بانتخابات المجلس الخامس عشر - وقد قاطعها حزب توده بسبب ضعف المعنويات على أثر الفشل الأذربيجاني - مما أدى إلى انتصار ساحق لحزب قوام الديمقراطي وعودته إلى منصبه. بيد أنّ مظهر القوة البرلمانية كان خدّاعًا، فمنذ أن خمدت الثورات والتهديدات بالتقسيم عادت السياسة إلى الفوضى الطبيعية حيث انقسم نواب الحزب الديمقراطي ما بين مناصرين لقوام ومناوئين له. شجّع الشاه ذلك وكان منشغلًا أيضًا بتأليب المبعوثين البريطاني والأميركي على رئيس الوزراء المستقل الناجح. فعلى سبيل المثال كسب الشاه تأييد رضا حكمت رئيس اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي ضد قوام وذلك بأن دفع ديونه الناتجة عن القمار[1]. هذا وقد لعبت أخت الشاه التوأم القوية أشرف بهلوي[*] دورًا فاعلًا في الإطاحة بحكومة قوام. وقبل سقوط حكومته في كانون الأول/ ديسمبر 1947م أخذ قوام مشروع قرار الامتياز السوفيتي في نفط شمال إيران إلى المجلس في تشرين الأول/ أكتوبر، واثقًا أنّ المجلس لن يقرّه (وهذا ما حدث فعلًا) مما زاد من غضب السوفيت وحزب توده وأسعد أميركا وبريطانيا.

يعود تاريخ مطالبة السوفيت بنفط شمال إيران إلى عام 1944م، فبعد محاولات الشركات البريطانية والأميركية طالب السوفيت بمنحهم حق الامتياز في المحافظات الشمالية. ولكن ما كانوا يطالبون به حقيقة باسم امتياز النفط - كما قال سيرجي كفترادزي نائب وزير الخارجية الروسي لرئيس الوزراء محمد سعيد - كان الاعتراف بشمال إيران على أنه منطقة نفوذ سوفيتي[2]. رفض محمد سعيد والمحافظون هذا المطلب في حين أيده حزب توده بقوة، مما أفضى إلى انتقادات داخل الحزب[3]. في النهاية سلّم مصدّق مشروع قانونٍ للمجلس يحظر على الحكومة منح أي امتياز لشركة أجنبية دون إقرار المجلس، ووافقت أغلبية المجلس رغم تصويت نواب توده ضد القانون. لذلك اضطر

(1) Azimi, Crisis of Democracy, pp. 175 - 176

(*) ما تزال أشرف بهلوي على قيد الحياة وتقيم في باريس بعيدًا عن الأضواء، (المترجم).

(2) باقر عاقلي (محرر)، خاطرات سياسي محمد ساعد مراغه اي، نشر نامك، تهران، 1994.

(3) انظر مثلًا: جلال آل أحمد، در خدمت وخيانت روشنفكران، رواق، تهران، 1978؛ خامه اي، فرصت بزرگ از دست رفته.

قوام إلى تسليم المقترح المذكور إلى المجلس. وفي كلمته التي اقترح فيها مشروع القانون هاجم مصدّق اتفاقية النفط في 1933م مع شركة أبوك (التي أصبح اسمها أيوك) والطريقة التي تتصرف بها الشركة في إيران[1].

لم تلتزم أيوك ببنود اتفاقية 1933 التزامًا تامًّا وتصرفت كقوة استعمارية في محافظة خوزستان النفطية وكانت علاقتها سيئة بالعمال. في عام 1944م تمت تسوية إضراب عمالي داخلي بعد تدخل الحكومة، ولكن في تموز/ يوليو 1946م أدى إضراب شامل إلى سقوط ضحايا. وللإبقاء على رضا البريطانيين أرسل قوام وزيرين مع قائدين من حزب توده كانا على وشك الدخول في حكومته الائتلافية لإنهاء الإضراب[2]. كان لحزب توده آنذاك تأثير على عمال النفط (وسينتقل هذا التأثير لمصدّق لاحقًا) إضافة إلى اتحاد عمال النسيج في أصفهان والاتحادات العمالية في طهران المنضمة إلى الحزب[3]. ولقد وفّرت الفترتان المتتابعتان لوزارة قوام من كانون الثاني/ يناير 1946 إلى كانون الأول/ ديسمبر 1947م - وهي فترة طويلة بمقاييس الأربعينيات - فرصة لإنهاء الفوضى السياسية وإنشاء حكومة دستورية طويلة الأمد، ولكن كما ذكرنا أثبتت سياسة الفوضى قوتها بعد أن همد التهديد المباشر بالتفكك. بعد الحكومتين الفاشلتين لإبراهيم حكيمي وعبد الحسين هزير (كانون الأول/ ديسمبر 1947 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1948م) - وكان هزير سياسيًا متمكنًا لكنه غير محبوب ومقرّب جدًّا من الأميرة أشرف - كان على حكومة محمد سعيد الثانية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 - آذار/ مارس 1950م) أن تحاول إعادة التفاوض على اتفاقية 1933 مع شركة أيوك.

كان الشاه متلهفًا لكبح التأثير الذي يملكه حزب توده، ولمدّ نفوذه وتقليل حرية البرلمان، وسنحت الفرصة لحظر حزب توده وتعديل الدستور بما يسمح له بحل المجلس بعد محاولة فاشلة لاغتياله في الرابع من شباط/ فبراير عام 1949م. كان نور الدين كيانوري (قيادي في توده وأصبح لاحقًا أول أمين للحزب في الجمهورية

(1) انظر الكلمة كاملة في: كى استوان، سياست موازنه.

(2) للتفاصيل، انظر: مصطفى فاتح، پنجاه سال نفت إيران، انتشارات پيام، تهران، 1979.

(3) للاستزادة، انظر: Habib Ladjevardi, Labor Unions and Autocracy in Iran, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1985.

الإسلامية) ضالعًا في مؤامرة الاغتيال، لكنّ الحزب بشكل عام لم يكن يعلم بالأمر[1]. كان الكثيرون يعتقدون ومنهم محمد سعيد أنّ قائد الجيش الجنرال علي رزم آرا كانت له يد في المؤامرة، رغم أنّ الجنرال نفسه ساهم في القبض على عدد من المشتبه بهم ونفي آية الله سيد أبو القاسم الكاشاني (وهو مجتهد من طهران وناشط سياسي) إلى لبنان[2].

كثير من الأعضاء الأصليين في حزب توده تركوا الحزب في ثلاث مراحل متتابعة مع تحوله إلى مزيد من الراديكالية والتقارب مع الاتحاد السوفيتي، والمراحل هي ثورة أذربيجان في 1945 ـ 1946م وانقسام الحزب في كانون الثاني/ يناير 1948م وبعد حظر الحزب في شباط/ فبراير 1949م. وبعد هذه الحادثة الأخيرة بدأ الحزب في العمل السري وسرعان ما أصبح بأكمله (ما عدا اسمه) حزبًا شيوعيًا صرفًا من ذلك النوع الذي انتشر في عهد ستالين، إلى درجة اللجوء إلى اغتيال أعضائه المارقين.

اجتمعت الجمعية التأسيسية في نيسان/ أبريل التالي واقترحت تشكيل مجلس أعلى ومجلس شيوخ يعين الشاه نصفه ويُنتخب النصف الآخر. والأهم من ذلك أنّ الاقتراح مكّن الشاه من حلّ البرلمان، إلا أنّ هذا الأمر لم يمرّ بسهولة، إذ وجّه بعض النواب انتقادًا عنيفًا للحكومة، كما كتب قوام السلطنة رسالة إلى الشاه يستهجن هذا التصرف، مما أزعج الشاه. اعترض الكاشاني من منفاه وقدّم مصدّق (بعد بضعة أشهر) ملاحظات انتقادية حول الأمر[3]، بيد أنّ التعديلات لم تفلح كثيرًا في تحسين الوضع الذي لم يمكن تغييره إلا باستخدام القوة العسكرية كما حدث فعلًا في انقلاب 1953.

أقر المجلس مشروع خطة سبعية للتنمية الاقتصادية في حكومة محمد سعيد في عام 1949م، وكان مقررًا أن يتم تمويلها بشكل رئيس من إيرادات النفط والاقتراض

---

(1) فريدون كشاورز، من متهم ميكنم كميته مركزى حزب توده إيران را، رواق، تهران، 1979؛ انور خامه اي، از انشعاب تا كودتا، هفته، تهران، 1984.

(2) خامه اي، از انشعاب، ص128 ـ 129؛ على أكبر سياسى، گزارش يك زندگى، سياسى، لندن، 1988، ص214 ـ 215؛ عاقلى (محرر)، خاطرات سياسى محمد ساعد مراغه ى.

(3) Katouzian, Musaddiq, ch. 6. للحصول على النص الكامل لرسالة قوام إلى الشاه يعترض فيها على التعديلات الدستورية، انظر: على وثوق، چهار فصل در تفنن و تاريخ، وثوق، تهران، 1982، ص33 ـ 43.

من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (الذي عرف لاحقًا بالبنك الدولي)[1]. وهكذا فقد تعطّلت الخطة التنموية نتيجة لأزمة النفط في 1951 ـ 1953م، والتي أدت إلى مقاطعة النفط الإيراني. كانت الخطة جزءًا من آمال الإصلاح والتنمية اللذين كانا ضروريين لتطوير المستوى المعيشي العام ولتحسين الأوضاع المعيشية لغالبية الشعب، رغم أنّ ذلك كان صعب التحقيق في ظروف الأربعينيات. كان أغلب الفلاحين مجرد مزارعين لا يملكون الأراضي، وبالكاد يحصلون على قُوتهم. في عام 1947م أصدر قوام قانونًا يقضي بزيادة حصة الفلاح من المحصول بنسبة 15٪، إلا أنّ القانون لم يُعمل به خاصة وأنّ حكومة قوام لم تستمر حتى تبدأ بتطبيقه[2]. تحسّنت أوضاع الفقراء والعمال في الحضر قليلًا منذ بدايات الأربعينيات، ويعود السبب الأكبر في ذلك إلى إبطاء معدّل التضخم وتقليل نقص الغذاء، لكنهم في الغالب كانوا في حالة بائسة. بدأت الآمال تزيد في الحصول على صفقة أفضل من شركة أيوك لتحسين حصة إيران من إيرادات النفط.

كان أحمد قوام ما يزال رئيسًا للوزراء حين وجّه المجلس الحكومة لبدء مفاوضات مع أيوك بعد رفض منح الاتحاد السوفيتي امتياز نفط شمال إيران، ولقد تم التوصل إلى اتفاق في نهاية الأمر في عهد محمد سعيد، وعُرف بـ«گس گلشاييان» أو الاتفاقية الإضافية، وأهم بند فيها كان زيادة حقوق إيران من 4 إلى 6 شلنات لكل طن من النفط الخام. كان المجلس سيقر المشروع لولا معارضة قوية ومماطَلة من جماعة معارضة صغيرة، تسندها الصحافة والشعب من خارج البرلمان في تموز/ يوليو 1949م قبل بضعة أيام فقط من نهاية المجلس الخامس عشر[3]. في الأثناء قال تقي زاده الذي كان قد وقّع بصفته وزير المالية لرضا شاه اتفاقية النفط 1933، قال في كلمة في المجلس أنه وقّعها تحت الإكراه، ولقد أوقع تصريحه هذه الاتفاقية في شكوك قانونية كبيرة (راجع الفصل التاسع)[4].

---

(1) **Bharier, Economic Development**, ch. , table 1

(2) Ann K. S. Lambton, **Landlord and Peasant in Persia**, Oxford University Press, London and New York, 1953, p. 209; **The Persian Land Reform, 1962 - 1966**, The Clarendon Press, Oxford, 1969, p. 37.

(3) Katouzian, **Musaddiq**, ch. 6; Azimi, **Crisis of Democracy**, ch. 14 and **Quest for Democracy in Iran: A Century of Struggle against Authoritarian Rule**.

(4) لساني، طلاي سياه: يا بلاي إيران، ص136 ـ 137؛ تقي زاده، زندگي طوفاني؛ كاتوزيان، «سيد حسن تقي زاده».

في تشرين الأول/ أكتوبر 1949م تشكلت «الجبهة الوطنية»، أما انتخابات المجلس السادس عشر فقد تم تزويرها تزويرًا هائلًا في المحافظات، وانتقلت خطوط المعركة إلى انتخابات طهران. على أثر ذلك قام مظفر بقائي وحسين مكي ـ اللذان قادا المعارضة ضد الاتفاقية الإضافية في المجلس السابق ـ بإخراج مصدّق من «معتزله السياسي» كي يقود الحملة لانتخابات حرة وضد الاتفاقية الإضافية.

اتهموا الجنرال رزم آرا بالتلاعب في الانتخابات وسُمح لعشرين متظاهرًا خارج قصر الشاه يقودهم مصدّق بالاعتصام (بست) في القصر. أنهوا «البست» بعد بضعة أيام ولكنهم أعلنوا في تجمع في منزل مصدّق تشكيل الجبهة الوطنية[1].

وُلد محمد مصدّق (1882 ـ 1967) لعائلة ثرية، وكان والده موظفًا حكوميًا رفيعًا، وأمه أميرة قاجارية. انتُخب في المجلس الأول عام 1907م لكنه لم تنطبق عليه شروط السن، وذهب لاحقًا إلى فرنسا وسويسرا حيث حصل على شهادة الدكتوراه في القانون. وبعد عودته إلى إيران قُبيل الحرب العالمية الأولى درّس القانون وكان نائب وزير المالية ثم وزير المالية، وحاكمًا عامًّا على إحدى المحافظات ووزير الخارجية قبل أن يصبح نائبًا في البرلمان في المجلس الخامس (1923 ـ 1925) حين عارض مقترح رضا خان بتتويج نفسه شاه إيران. اعتزل السياسة في عهد رضا شاه ولكنه مع ذلك اعتُقل عام 1940م لأسباب غير معروفة، وأُفرج عنه لاحقًا بتدخل من الأمير محمد رضا فوُضع تحت الإقامة الجبرية إلى أن تنحى الشاه في 1941م. عاد مجددًا إلى السياسة كنائب أول لطهران في المجلس الرابع عشر ولكن حين فشل في انتخابات المجلس الخامس عشر أعلن اعتزاله السياسة إلى أن شجّعه مكي وبقائي في 1949م على العودة إلى السياسة. كان مصدّق ديمقراطيًا نزيهًا مستقيمًا ووطنيًا، مع ميول نحو الديمقراطية الاشتراكية، لكنه كان صِداميًا مباشرًا، ومثل أغلب معاصريه ميّالًا إلى نظرية المؤامرة. وطوال حياته كان يعاني من ضعف الأعصاب الذي تمظهر في عدة أشكال مثل نوبات الإغماء[2].

---

(1) انظر حوار مظفر بقائي مع حبيب لاجيوَردي: Harvard Oral History Project, www.fas.harvard.edu/~ioph/BAGHAI09.PDF؛ حسين مكى، خلع يد، بنگاه ترجمه ونشر كتاب، تهران، 1981؛ خامه اي، از انشعاب.

(2) Katouzian, Musaddiq; Mohammad Musaddeq, Musaddiq's Memoirs, ed. and intro. Homa Katouzian, tr. Seyyed Hasan Amin and Homa Katouzian, Jebhe, London, 1988.

أُعلن عن تشكيل الجبهة الوطنية في الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر[1]، وفي اليوم نفسه وصف الناطق الرسمي باسم حزب توده قياديي الجبهة بأنهم عملاء الإمبريالية والبلاط الملكي. بعد عشرة أيام أطلق أحد أعضاء جمعية فدائيي الإسلام النار على وزير البلاط الملكي هزير، على خلفية شك في تورطه في تزوير الانتخابات ويكونه «عميلًا لبريطانيا». كان قاتل هزير هو نفسه الذي قتل في عام 1946م أحمد كسروي الباحث البارز والناقد للتشيع وعلماء الشيعة (انظر الفصل الثاني عشر)، وكان لمساعدة هزير نفسه تأثير في نجاته بفعلته. اتخذت الحكومة بعض الإجراءات ضد مصدّق وبعض قياديي الجبهة بعد اغتيال هزير، لكنها لم تتابع في الأمر طويلا[2].

اكتسب مصدّق والجبهة الوطنية شعبية متزايدة قادت مع الانطباع المتولد لدى الشاه بأن أميركا كانت مستاءة من نتائج الانتخابات إلى جولة ثانية من الانتخابات في طهران فاز فيها ستة من قياديي الجبهة منهم مصدّق - الأول مرة أخرى - ودخلوا المجلس السادس عشر، إلى جانب آية الله الكاشاني الذي كان ما يزال في منفاه اللبناني. إذن فقد تشكلت الجبهة الوطنية نتيجة للصراع من أجل حرية الانتخابات البرلمانية في وسط الجدل الدائر حول أيوك، وسرعان ما أصبحت قائدة لحركةٍ من أجل الديمقراطية في الداخل والاستقلال، والتي أصبحت مركّزة على موضوع النفط. كانوا يعتبرون محمد سعيد رئيس الوزراء مناصرًا عتيدًا للبريطانيين، ولا يمكن إجراء أي اتفاق معه.

في الجهة المقابلة، كان رزم آرا ينتظر اللحظة المواتية، رغم أنّ الشاه كان لديه من الأسباب ما يجعله يخاف منه أكثر من مصدّق. وهكذا فقد سقطت وزارة محمد سعيد الجديدة بُعيد تشكيلها وحلت محلها وزارة علي منصور التي استمرت لأربعة أشهر فقط قبل وزارة رزم آرا. في الأثناء شُكلت لجنة نفط في المجلس برئاسة مصدق وذلك للتعامل مع مسألة النفط. كان فريق الجبهة الوطنية في المجلس صغيرًا لكنه يمتلك نفوذًا كبيرًا بسبب قيادة مصدّق لحركة تنتشر في طول البلاد وعرضها، والتي أصبحت تعرف

---

(1) انظر التقرير عن التطورات اليومية التي أدت إلى تشكيل الجبهة، في: أحمد شايگان (محرر)، سيد على شايگان: زندگينامهى سياسى، نوشتهها وسخنرانيها، ج 1، آگاه، تهران، 2006.

(2) نفسه، وكذلك: Katouzian, Musaddiq, ch. 6; Azimi, Crisis of Democracy, ch. 14؛ باختر امروز (10 تشرين الثاني/ نوفمبر و7 كانون الأول/ ديسمبر 1949).

باسم «الحركة الشعبية الإيرانية» (نهضت ملى إيران)، والتي كانت المواجهة المريرة مع رزم آرا محفزًا لصعودها.

كان رزم آرا جنرالًا قديرًا وسياسيًّا ذكيًّا يملك قوة في الجسد وفي الشخصية، ومحبوبًا في صفوف الجيش. كان يملك بريطانيا وأميركا والاتحاد السوفيتي في صفه - وهو ما جعل الشاه يوافق على رئاسته للوزراء رغم خوفه وغيرته منه. في الفترة القصيرة التي كان فيها الجنرال رئيسًا للوزراء قبل اغتياله عرض الشاه على مصدّق سرًّا رئاسة الوزراء حيث إنه في ذلك الوقت كان يعتبر رزم آرا الأخطر بين الاثنين، ولكن مصدّقًا رفض عرضه[1].

أيد رزم آرا مشروع الاتفاقية الإضافية وكانت له علاقات ودية بالسفارة البريطانية، وكسب تأييد الأميركان كقائد قوي يمكنه إنقاذ إيران من الشيوعية، كما وقع اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي وكانت له علاقات سرية بحزب توده المحظور. وفي مواجهاته المريرة والطويلة مع مصدّق عرضت شركة أيوك على رزم آرا عرضًا بمناصفة الأرباح بعد أن اتضح أنّ المجلس لن يقر الاتفاقية الإضافية[2]. ولأسباب غير معروفة لم يعلن عن هذا العرض قبل اغتياله في المسجد الملكي في السابع من آذار/ مارس 1951م، رغم أنّ البعض خمّن بأنه كان يدبر انقلابًا وكان يحتفظ بالعرض كمفاجأة. كان قاتل رزم آرا (الذي اعترف) عضوًا في جمعية فدائيي الإسلام، ولكن بمجرد انتشار الخبر ساد اعتقاد بأن الشاه كانت له يد في اغتياله[3]. وأيًّا ما كان الأمر فإنه من المؤكد أنّ الشاه لم يحزن عند سماعه هذا النبأ، لأنه كان يعتقد أنّ رزم آرا كان يخطط لانقلاب عسكري[4].

---

(1) حول مقترح الشاه لرئاسة الوزراء عبر جمال إمامي، انظر: محمد مصدق، نطق ها ومكتوبات، عدة أجزاء، ناشر غير معروف، باريس، الستينيات والسبعينيات. وانظر أيضًا: Mohammad Mosaddeq, Musaddiq's Memoirs, Book II.

(2) للحصول على رواية مفصلة عن علاقات رزم آرا بالشاه والقوى العظمى، انظر: Azimi, Crisis of Democracy, ch.16.

(3) انظر الحجج القوية على تورط الشاه في الاغتيال، انظر: مصور رحماني، خاطرات سياسي: بيست وپنج سال در نيروى هوايى إيران، رواق، تهران، 1984؛ ناصر قشقائي، سالهاى بحران: خاطرات روزانه محمد ناصر صولت قشقائي. تحرير نصر الله حدادي، راسا، تهران، 1987؛ خامه اي، از انشعاب.

(4) Shepherd to the Foreign Office, 22/6/51, FO 248/1514

بُعيد اغتيال رزم آرا أقرّ المجلس بالإجماع مشروع مصدّق بتأميم النفط، وكانت القوة السياسية الوحيدة التي عارضت المشروع حزب توده الذي كان ينظر إلى المشروع على أنه خطة لإيصال النفط الإيراني إلى أميركا، وقد ساءه أنّ التأميم سيشمل شمال إيران الذي كان الاتحاد السوفيتي ما يزال يأمل في الحصول على امتياز النفط فيه[1]. استمرت حكومة تصريف الأعمال التي قادها حسين علاء شهرين فقط، وفي ظروف غير اعتيادية أصبح محمد مصدّق رئيس الوزراء في التاسع والعشرين من نيسان/ أبريل 1951م.

مصدّق والحركة الشعبية (1950 - 1953م)

كان الهدف المعلن لمصدق والحركة الشعبية هو تعزيز الحكم الدستوي والديمقراطي، وكانت الأحزاب والجماعات السياسية تمارس عملها بحرية ومنها حزب توده ولكن ليس بشكل علني لأنه حُظر بقانون من المجلس عام 1949م. كما كانت الصحافة حرة جدًّا لدرجة الانفلات جزئيًا. وكانت المحاكم مستقلة وأُبطلت جميع المحاكم الأخرى العسكرية والخاصة. ومع ذلك استمرت سياسة الفوضى والإقصاء. أما القوى السياسية الرئيسة الأخرى فلم تؤمن بالديمقراطية ولم تلتزم بقوانين اللعبة السياسية، واستنكفت الحكومة عن استخدام القانون لإلزامها بالقوانين. وفي الحقيقة فإن الاضطراب السياسي أصبح أكثر شدة لأنّ المخاطر الداخلية والخارجية كانت أكبر من السابق.

كان هنا صراع عنيف من اليسار ومن اليمين، وكل طرف يريد الإطاحة بحكومة مصدّق وإلغاء الطرف الآخر. في نهاية المطاف نجح اليمين في تحقيق هدفه الذي لم يكونوا ليحققوه لولا مساعدة أميركا وبريطانيا. كان يمكن لتجربة 1951 ـ 1953م أن تقود إما إلى ديمقراطية مستقرة أو إلى ديكتاتورية، ولأسباب سيأتي شرحها، لم يكن غريبًا أنّ الدكتاتورية هي التي انتصرت.

وفي حين اعتبر الشاه والمحافظون أنفسهم على أنهم عملاء أو حلفاء طبيعيين لبريطانيا (ولاحقًا أميركا)، وكذلك رأى حزب توده نفسه بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فقد اتبع مصدّق سياسة خارجية غير منحازة، وصفها منذ بداية الأربعينيات على أنها سياسة «التوازن السلبي». كان يرى تأميم النفط الإيراني خطوة ضرورية نحو تحقيق الاستقلال

(1) انظر: حزب توده. نشريه تعليماتى.

الكامل والديمقراطية. إذن فالدافع الأقوى لتأميم النفط كان سياسيًا أكثر منه اقتصاديًا، رغم أنّ الأولوية المعطاة للتطوير السياسي لم تكن تعني تجاهل الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط.

النزاع على النفط وصراع القوى الداخلية

كان مصدّق وقياديو الحركة الشعبية يرون بأنه طالما كانت هناك شركة كبيرة قوية أجنبية تملك الصناعة الأكبر في البلاد بل وتتحكم في إحدى محافظاته وتتدخل في السياسة للحفاظ على مصالحها فلن يكون بالإمكان إقامة سيادة أو حكومة ديمقراطية. وهكذا اتفقوا على تعويض شركة أيوك بالطريقة نفسها التي تم فيها تأميم القطاعات الخاصة في أوروبا ـ مثل قطاع الفحم في بريطانيا الذي أممته حكومة حزب العمّال مؤخرًا ـ ولكنهم قرروا أن لا يفكروا في تسويات تتضمن امتيازات جديدة لأن ذلك سوف يعني عودة الشركة تحت غطاء آخر.

لم تكن بريطانيا منذ البداية مرحبة بحكومة يرأسها مصدّق، وفي أيار/ مايو 1951م حين أصبح مصدّق رئيسًا للوزراء كانت بريطانيا تتناقش مع معارضي مصدّق المحافظين للإطاحة به وذلك بسحب الثقة عنه في المجلس. وتُظهر الوثائق البريطانية أنّ الشاه والمحافظين كانوا مرحّبين باقتراحات بريطانيا لإضعاف حكومة مصدّق، بل وقالوا إنّ صادرات النفط يجب تعليقها فورًا كي لا يكون هناك مجال لتحقيق إيرادات، وأصرّوا على أنه لا يجب السماح لمصدّق أن يظهر بصورة المنتصر[1]. في البداية بدا

(1) للاطلاع على توثيق مفصل بمحاولات بريطانيا بين شهري أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر 1951 للإطاحة بحكومة مصدق، انظر: همايون كاتوزيان، «كوشش هاي سفارت انكليس براي تعيين نخست وزير إيران از ملّي شدن نفت تا خلع يد»، في كتاب: همايون كاتوزيان، استبداد، دموكراسي ونهضت ملّي، تهران: نشر مركز، تهران، 2002، ط3. وللحصول على الوثائق انظر: L. A. C. Fry (30 January 1951), FO 371/91452; Francis Shepherd (British ambassador to Tehran), FO 317/91452; Shepherd to FO (7 March 1951), FO 248/1518; Shepherd to Bowker (12 March 1951), FO 371/91452; Shepherd, memo (21 March 1951), FO 371/91452; Oliver Frank to FO (27 March 1951), FO 371/91452; Shepherd, memo (1 April 1951), FO 248/1518. بالإضافة إلى جميع الوثائق التالية في: FO 248/1518: Shepherd to FO (22 June 1951); Shepherd, report (1 July 1951); Pyman, memo (7 July 1951); Shepherd, report (12 July 1951); Pyman, report (10 July 1951); L.F.L. Pyman (9 August =

وكأن استبدال مصدّق أمر سهل وذلك لوجود أغلبية المحافظين في المجلس ومجلس الشيوخ، لكن وَضَحَت الصعوبة الشديدة للأمر بسبب ما يتمتع به مصدّق من شعبية كبيرة، خاصة وأنّ الموضوع له صلة بمعاداة الإمبريالية، مما يضعف إمكان أن يصوت العديد من نواب المجلس المحافظين ضد مصدّق. إلى جانب ذلك فإن غياب الأحزاب البرلمانية المنظمة جعل التحكم في الفرقاء السياسيين أمرًا بالغ الصعوبة.

مع ذلك، ففي صيف 1951م أرسلت بريطانيا وزيرًا مفوضًا وهو ريتشارد ستوكس (Richard Stokes) إلى طهران للتفاوض حول إجراء اتفاقية، وكان يمكن لمقترح ستوكس أن يؤدي إلى شيء يقارب (ولكنه أفضل من) اتفاقية اتحاد الشركات عام 1954 التي تم التوقيع عليها بُعيد انقلاب 1953، بيد أنّ فكرة منح امتياز آخر لشركة النفط وسط ذلك الزخم الذي أحدثه التأميم كانت شديدة الصعوبة في ذلك الوقت.

بعد ذلك جاءت عمليات استعادة ملكية النفط في أيلول/ سبتمبر 1951م وسط مناخ سياسي مشحون وعواطف شعبية متحمسة. أُرسلت قوات إلى عبادان (العاصمة النفطية) وتحرك عمال النفط بحماسة ونصبوا العلم الإيراني فوق مصفاة عبادان التي كانت الأكبر في العالم حينها. أدّت استعادة المِلكية هذه إلى قيام الشركات العالمية الرئيسة (المعروفة بالأخوات السبع) بمقاطعة النفط الإيراني تساندها البحرية الملكية في الخليج الفارسي [العربي] وغيره. وهكذا فإنّ المصدر الأساسي للإيرادات الإيرانية والعملة الأجنبية انقطع، في حين كان يتعين عليها دفع تكاليف العمالة والصيانة لقطاع خامل فعليًا.

حصلت بريطانيا على إنذار قضائي من المحكمة الدولية في لاهاي لإيقاف إيران من استعادة ملكية قطاع النفط، وتجاهلت إيران هذا الإنذار بدعوى أنّ اتفاقية 1933 كانت بين الحكومة الإيرانية وشركة أبوك (لاحقًا أيوك)، والمحاكم الإيرانية هي الوحيدة التي تملك السلطة القضائية في هذا الشأن، وهو موقف أيدته المحكمة الدولية في نهاية المطاف في تموز/ يوليو 1952م. بعدها رفعت بريطانيا القضية إلى مجلس الأمن ولكنها لم تحصل على تأييد، وبينما كان مصدّق في الولايات المتحدة في تشرين الأول/

= 1951); George Middleton, report (18 September 1951); Pyman, report (22 September 1951); Shepherd, report (22 September 1951).

أكتوبر 1951م على رأس بعثة إيرانية إلى مجلس الأمن، عرض عليه الأميركان حلًّا لمشكلة النفط فقبله، إلا أن الحكومة البريطانية رفضته[1].

في الوقت نفسه عرض البنك الدولي التوسط عن طريق إعادة تشغيل إنتاج النفط الإيراني وتصديره لمدة عامين. كان هذا سيخفف كثيرًا من حدة المواجهة بين بريطانيا وإيران وربما كان سيقود إلى تسوية دائمة للمشكلة. كان مصدّق مرحبًا في البداية، إلا أنّ بعض مستشاريه أصروا أن تنص الاتفاقية على وصف البنك الدولي بصفته نائبًا عن الحكومة الإيرانية، وذلك لتفنيد التهمة التي أطلقها حزب توده والمعارضون الآخرون بأن الحكومة كانت تستسلم للقوى الغربية. أخفقت محاولة الاتفاقية لأنّ بريطانيا لم تكن لتوافق على توسط البنك الدولي إن كان سيتصرف كوكيل للحكومة الإيرانية.

زعم حزب توده واليمين أنّ تأميم النفط كان أداة لإيصال النفط الإيراني إلى الأميركان، واعتبروا تدخل البنك الدولي دليلًا على ذلك. من جهة أخرى كان مقترح البنك الدولي أفضل ضمان لنجاة حكومة مصدّق، خاصة وأنها في ذلك الوقت (شتاء 1951) كانت في أوج توحّدها وقوتها وكانت تملك وزنًا كبيرًا داخل الدولة وخارجها. وإضافة إلى ذلك فإن قبول المقترح كان سيرضي الأميركان. حين فشلت محاولة البنك الدولي بدأت الحكومة في سياسة «الاقتصاد غير النفطي» الذي أدارته بفعالية عن طريق اتخاذ إجراءات واقعية رغم عدم شعبيتها. ومن الواضح أنّ الاقتصاد غير النفطي لم يكن ليؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والتطوير الاقتصادي، بل على العكس اعتُبر إجراءً قصير المدى على أمل الوصول إلى حل لمشكلة النفط سريعًا[2].

---

(1) انظر مثلًا: George McGee, Envoy to the Middle World, Adventures in Diplomacy, Harper and Row, New York, 1983.

(2) هناك عدد كبير جدًّا من المصادر التي تبحث في النزاع على النفط والمقترحات المقدمة لحل المشكلة. انظر مثلًا: Katouzian, Musaddiq and the Struggle and Musaddiq's Memoirs, Book II, Oil boycott and the political economy, Musaddiq and the strategy for non - oil economics, in James Bill and Wm. R. Louis (eds.), Musaddiq, Iraian Nationalism, and Oil, I.B. Tauris, London, 1988; Ronald W. Ferrier, The Anglo - Iranian oil dispute, a triangular relationship, in Bill and Louis, Musaddiq; George C. McGee, Recollections of Dr Musaddiq, in Bill and Louis, Musaddiq; Mostafa Elm, = Oil, Power and Principle: Iran's Oil nationalization and its Aftermath, Syracuse

جعلت هـذه الأزمة الداخليـة والعالميـة - إضافة إلى خسـارة إيـرادات النفط - من المسـتحيل علـى الحكومـة أن تتخـذ قـرارات إصلاحيـة كبـرى كان يطالـب بهـا بعض مناصريهـا، وأبرزهم خليـل مَلكي وحزب «نيروى سـوم» (القوة الثالثـة)، مثل الإصلاح الزراعي وتحرير المرأة. ولقد أدت المعارضة الصريحة من المؤسسـة الدينية إلى تعطيل خطة منح حـق التصويت للمرأة، أما فيمـا يتعلق بالإصلاح الريفي فقد صـدر قانون ألزم ملاك الأراضـي بمنح الفلاحين 10 بالمئة مـن حصتهم في الناتـج، و10 بالمئة لصندوق التطويـر الريفي، رغم أنّ الحكومة لم تسـتمر كي تطبق القانـون. كان مصدّق أكثر نجاحًا فـي إصلاحاته القانونيـة والمالية، ومنهـا إعادة تنظيم السـلطة القضائية وإلغـاء المحاكم الخاصة (العسكرية بالذات) وإصلاح القوات المسلحة والقانون الضريبي[1].

كان مصـدّق مـا يزال يأمـل في الوصـول إلى اتفـاق مـع بريطانيا عبـر المفاوضات المباشـرة، بيد أنّ حكومـة المحافظين البريطانيـة التي انتُخبت في تشـرين الأول/ أكتوبر 1951م رفضـت المفاوضات المباشـرة وفضّلـت عدم التوصـل إلى اتفاق مـع مصدّق، وراحت تبحث عن خليفةٍ مناسب له. وهكذا فقد استمرت السفارة البريطانية في حملتها ضد مصدّق حتى في صيف 1951م حين كانت بعثة ريتشارد ستوكس منشغلة بالتفاوض

= University Press, Syracuse, NY, 1992; kamran Dadkhah, The Oil Nationalization Movement, the British Boycott and the Iranian Economy, in Elie Kedourie and Sylvia G. Haim, eds., **Essays on the Economic History of the Middle East**, Frank Cass, London, 1988; Azimi, **Crisis of Democracy**; Mary Ann Heiss, **Empire and Nationhood: The United States, Great Britain, and Iran Oil, 1950 - 1954**, New York, 1997; The International Boycott of Iranian Oil and the Anti - Mosaddeq Coup of 1953, in Mark J. Gasiorowski and Malcolm Byrne (eds), **Mohammad Mosaddeq and the 1953 Coup in Iran**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 2004; Farhad Diba, **Mohammad Mossadegh, a Political Biography**, Croom Helm, London, 1986; George McGee, **Envoy to the Middle World, Adventures in Diplomacy**؛ فاتح، پنجاه سال نفت إيران؛ فؤاد روحاني، تاريخ ملى شدن صنعت نفت إيران، ط2، جيبى، تهران، 1974. وللحصول على نقاش مستفيض وتقييم لمقترح البنك الدولي وردود الحكومة الإيرانية، انظر: همايون كاتوزيان، «مصدق وپيشنهاد بانک جهانى» مهرگان (ربيع 1992)، وأعيد نشرها في كتاب: كاتوزيان، استبداد، دموكراسي ونهضت ملّي.

(1) للاستزادة، انظر: Katouzian, **Musaddiq**, chs. 10 and 11

معه للوصول إلى اتفاق[1]. لاحقًا حاول البريطانيون استبدال مصدّق بأحمد قوام، بعد أن أدركوا بأن السيد ضياء الدين كان مكروهًا جدًا.

رغم ذلك فإنّ تفضيل بريطانيا عدم حلّ مسألة النفط مع مصدّق لا يعني أنها كانت سترفض أو تريد رفض التسوية في كل الأحوال. لو أنّه تم في عام 1952م التوصل إلى حل يبدو عادلًا ومعقولًا للحكومة الأميركية لما كانت بريطانيا ستملك خيارًا غير قبوله. وكان هذا ممكنًا لو أنّ الإيرانيين كانوا مستعدين لقبول حل أقل من الحل المثالي الذي أرادوه، وهو عدم دفع أي مبلغ تعويضي أكبر من قيمة أملاك شركة أيوك. في الأثناء وبعد انتهاء فترة المجلس السادس عشر أُجريت انتخابات المجلس السابع عشر والتي أُوقفت في بعض الأماكن بسبب العنف وإراقة الدماء المترتبة على احتراب سياسي. ارتفع عدد نواب الحكومة من سبعة إلى حوالي ثلاثين، مما جعلهم الفريق الأقوى في المجلس الجديد، في حين استمر مصدّق في الحصول على ثقة الفرق البرلمانية الأخرى مما أبقاه في منصبه. أما الشاه وبريطانيا والمحافظون الإيرانيون فكانوا ما يزالون يبحثون عن فرصة للإطاحة بحكومة مصدّق بطريقة سلمية.

وحيث إنّ المحاولات الأولى لحشد محافظي المجلس للإطاحة بالحكومة قد فشلت، بدأ أحمد قوام في الظهور بصورة البديل الممكن لمصدّق، وظهرت هذه الفرصة بُعيد افتتاح المجلس السابع عشر حين كان مصدّق يشكّل وزارته الجديدة. كان قد عاد توًّا من لاهاي حيث كانت المحكمة الدولية تنظر في القضية التي رفعتها بريطانيا ضد إيران. ولأنه كان مقتنعًا بأنّ المحكمة ستحكم لصالح بريطانيا، فقد قرر الاستقالة وقضاء بقية حياته في الخارج[2]. كان مصدّق في مزاج تشاؤمي للغاية حين كان يناقش الشاه في وزارته الجديدة، لدرجة أنهما اختلفا حول أيهما يجب أن يعيّن وزير الحربية (لاحقًا غيّر مصدق الاسم إلى وزير الدفاع الوطني).

---

(1) انظر الهامش السابق، وكذلك: Wm, Roger Louis, Britain and the Overthrow of the Mosaddeq Government, in Gasiorowski and Byrne, **Mohammad Mosaddeq**.

(2) ظهر هذا التفسير بأن مصدّقًا كان ينوي الاستقالة لأنه توقع الفشل في المحكمة الدولية في دراسة نُشرت مؤخرًا. انظر: همايون كاتوزيان، «دليل اصلى استعفاى مصدق در واقعه سى ام تير»، في كتاب: كاتوزيان، استبداد، دموكراسي ونهضت ملّي. وانظر للاستزادة: **Katouzian, Musaddiq's Memoirs, Book II.**

كان قد أصبح عُرفًا أن يعيّن الشاه أحد الجنرالات في ذلك المنصب، رغم أنّ ذلك لم يكن مطابقًا للدستور. وحين أصرّ الشاه على تعيين الوزير بنفسه استقال مصدّق دون إثارة بلبلة واختفى من المشهد العام. عيّن الشاه أحمد قوام رئيسًا للوزراء، وقام بخطأ فادح ـ على غير المعهود منه ـ حين ألقى خطابًا يهدّد بالقمع. نشبت انتفاضة شعبية في الحادي والعشرين من تموز/ يوليو 1952م يقودها آية الله الكاشاني وفصيل الحركة الشعبية في المجلس والأحزاب المؤيدة لمصدّق[1].

عـاد مصدّق إلـى منصبه فـي الوقـت الذي حكمـت فيه المحكمـة الدوليـة لصالح إيـران، إذ رفضت المحكمة دعوى بريطانيـا وأكدت على أنّ المحاكـم الإيرانية هي التي تملك السلطة القضائية في قضية أيوك مع إيران إلا إذا طلب الإيرانيون تحكيم المحكمة الدوليـة. بعـد ذلـك ظهر مقتـرح ترومـان ـ تشرشـل، مـع اسـتمرار وقـف المفاوضات المباشـرة. كان البند الأساسـي في المقترح هو أنّ علـى إيران القبـول بتحكيـم المحكمة الدولية. أمـا الرد الإيراني فـكان أنّ إيران سـتوافق على ذلك شـريطة أن يُحـدد تعويض شركة أيوك بناء على قيمة السوق لأملاكها في وقت التأميم. رفضت بريطانيا ذلك مدعية بأن الشـركة يجب تعويضها عن خسـائر الأرباح إلى عام 1990م، أي بانتهاء فترة الامتياز المحددة في اتفاقية 1933.

ببساطة واختصار يمكننا شرح الموقف البريطاني على النحو التالي: كانت بريطانيا تطالب بأمر من الاثنين، إما أن تقدّم إيران امتيازًا آخر يتماشى مع مقترح ريتشارد ستوكس (ولقد مُنح أكثر من ذلك في اتفاقية اتحاد الشركات بعد الانقلاب)، أو أن يتم تعويض الشركة عن كل النفط الذي كانت الشركة ستصدره حتى عام 1990م لو لم يتم تأميم النفط.

أما المقتـرح البريطانـي ـ الأميركي الأخير (الذي قدّمه السـفير الأميركـي في إيران وسُـمي بمقترح هندرسـن) فلـم ينجح بسـبب المطالبة بالتعويـض الكامل لشـركة أيوك

(1) كُتب الكثير حول انتفاضة 21 تموز/ يوليو وحكومة قوام السلطنة. انظر مثلًا: خامه اي، از انشعاب؛ كاتوزيان، استبداد، دموكراسي ونهضت ملّي؛
Katouzian, Musaddiq and Musaddiq's Memoirs, Book II; Azimi, Crisis of Democracy; Elm, Oil, Power and Principl;
شوكت، در تيررس حادثه: زندگى سياسى قوام السلطنه؛ عاقلى، ميرزا أحمد خان قوام السلطنه.

عن أرباحها المتوقعة حتى عام 1990م. كان المقترح تطويرًا لمقترح ترومان ـ تشرشل، لكنه أبقى على المطالبة بتعويض الأرباح المذكورة. قام مصدّق بخطوة إلى الأمام وقبل تحكيم المحكمة الدولية، شريطة أن تصرّح بريطانيا بالمبلغ الأقصى للتعويض منذ البداية. كان هذا تراجعًا كبيرًا عن موقفه السابق بتعويض أيوك عن قيمة أملاكها في السوق فقط، إلا أنّ بريطانيا رفضت العرض، وفشل المقترح.

لم تكن بريطانيا لتطالب بأي من المطلبين البريطانيين (ناهيك عن أن تحصل عليهما) لو أنّ الخلاف كان مع هولندا أو السويد أو أية دولة أوروبية صغيرة. كان من الواضح أنّ موقف بريطانيا ضعيف ولا يستند على أساس قانوني، إلا القوة الدولية. ولكن لهذا السبب بالذات لم تكن الحركة الشعبية لتنجح دون حل لمشكلة النفط يكون مقبولًا لدى بريطانيا وأميركا. ولذلك فقد اعتقد بعض من مستشاري مصدّق الأقل مثالية (مثل محمد سروري وخليل ملكي) أنّ على مصدق القبول بشيء أقل من المثالي، حتى ينقذ الحركة وحكومته. من جهة أخرى كان عدد أكبر من مستشاريه يخشون من تهمة «الرضوخ» حين يتم التوصل إلى حل كهذا. ربما كانت مخاوفهم من تحول الرأي العام الإيراني مبالغًا فيها، لكنها لم تكن غير واقعية[1].

تصدعات وانشقاقات في الحركة الشعبية

كانت انتفاضة تموز/ يوليو عام 1952م للمفارقة نقطة تحول ضدّ مصلحة الحركة، فبعدها بفترة قصيرة انشق الكاشاني وبقائي ومكي وأبو الحسن حائري زاده (وهم ثلاثة قياديين في فصيل الحركة الشعبية في المجلس) عن مصدّق وبقية الحركة. ويعود كثير من الاختلافات إلى تصادم في الشخصية والتنافس، ولها جذور قديمة رغم أنها لم تظهر على السطح قبل ذلك[2]. ومن النُّذر المبكرة للانشقاق كان الانفصال في حزب

(1) للاستزادة، انظر: Elm, Oil, Power and Principle; Heiss, Empire and Nationhood and The International Boycott of Iranian Oil and the Anti - Mosaddeq Coup of 1953, in Gasiorowski and Byrne (eds.), Mohammed Mosaddeq؛ فاتح، پنجاه سال نفت إيران؛ روحاني، تاريخ ملى شدن صنعت نفت إيران؛ Katouzian, Musaddiq.

(2) Fakhreddin Azimi, Unseating Mosaddeq: The Configuration and Role of Domestic Forces, in Gasiorowski and Byrne (eds.), Mohammad Mosaddeq; Katouzian, Musaddiq, ch. 12.

«زحمتكشان» في تشرين الأول/ أكتوبر 1952م لأنّ فصيل الأغلبية الذي يقوده خليل ملكي لم يقبل بمقترح بقائي حول سياسة الصدام مع مصدّق[1].

في الثالث عشر من تشرين الأول/ أكتوبر - أي بُعيد انفصال حزب زحمتكشان - اشتُبه في الجنرال زاهدي والجنرال حجازي (وثبتت التهمة كما أوضح تقرير السي آي إيه التاريخي المنشور حديثًا حول انقلاب 1953) بقيامهما بالتخطيط للإطاحة بالحكومة بمساعدة السفارة البريطانية وعملائها الإيرانيين الإخوة راشيديان. قُبض على حجازي لكنه سرعان ما أُفرج عنه، أما زاهدي الذي عُرف عنه اتصاله ببقائي فلم يمكن القبض عليه لأنه كان يتمتع بالحصانة بصفته عضو مجلس الشيوخ. بعد ثلاثة أيام قطع مصدّق العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا لتدخلها في الشؤون الداخلية الإيرانية.

حين شكّل مصدّق حكومته الثانية بعد انتفاضة تموز/ يوليو كان قد حصل من البرلمان (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) على سلطات تفويضية وافق عليها الشاه، وهذا ما مكّنه من سنّ مشروعات قوانين أبرزها يتعلق بإصلاحات مالية وقضائية واجتماعية. كان يتعين أن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ لستة أشهر قبل تقديمها للبرلمان، ومن دون هذه السلطات لم يكن لمصدّق أن يدير البلاد في تلك الظروف وكان سيستقيل كما صرّح، بيد أنّ البرلمان بقي مفتوحًا وكانت هناك جدالات يومية حول جميع الشؤون السياسية، ومُنح مصدّق الثقة في كل مرة كان يطلبها.

كان مشروع السلطات التفويضية قد حظي بتأييد بقائي والكاشاني وأقره مجلسا البرلمان دون معارضة تذكر، واستمر المجلس في مناقشاته الساخنة، خاصة حين بدأت الصدوع تظهر في قيادة الحركة الشعبية وفصيلها البرلماني، بيد أنّ السلطات التفويضية أصبحت موضع خلاف حقيقي حين طُرح القانون للتجديد في كانون الثاني/ يناير 1953م، إذ شنّ كل من الكاشاني (الذي كان رئيس المجلس لكنه لم يحضر جلساته إلا نادرًا) وبقائي ومكي وحائري زاده حملة لمعارضة تجديد القانون.

---

(1) خليل ملكى، خاطرات سياسى خليل ملكى (تحرير همايون كاتوزيان)؛ Homa Katouzian, The Strange Politics of Khalil Maleki, in Stephanie Cronin (ed.), **Reformers and Revolutionaries in Modern Iran: New Perspectives on the Iranian Left**, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004.

منذ البداية اتخذ الزعماء والناشطون الدينيون ثلاثة مواقف مختلفة من الحركة الشعبية، أما المحافظون الذين كانوا متسيدين المؤسسة الدينية في قم وطهران وغيرهما فلم يكونوا متحمسين كثيرًا لتأميم النفط، ولم يكونوا يلقون بالًا للحركة الشعبية ورئاسة مصدّق للوزارة. عادة ما يوصفون بأنهم «زاهدين»، لكنّ هذا الوصف مضلل، إذ إنهم إن كانوا يبدون غير مهتمين بالشأن السياسي فلأنهم في ذلك الوقت كانت سياستهم متماشية مع المؤسسة السياسية المحافظة. وهكذا فمع تداعي العلاقات بين الشاه ومصدّق ووصول مشكلة النفط إلى نفق مسدود تحوّل غياب حماسهم لمصدّق والحركة الشعبية إلى معارضة نشطة، رغم أنها كانت عادة عبر قنوات غير رسمية. كان غالبًا ما يمثلهم في العاصمة آية الله السيد محمد بهبهاني، وكان يمثله هو بين الدعاة الدينيين محمد تقي فلسفي.

أما الموقف الثاني لدى الزعامات الدينية والمجتمع الديني فكان مناصرًا للدستورية ومناهضًا للإمبريالية، وكان آية الله الكاشاني الذي أيد التأميم ووزارة مصدّق قائدهم الأكبر، إلى أن انضم علانية إلى معارضة مصدق، خاصة بعد أحداث 28 شباط/ فبراير 1953م. مع ذلك فقد كان هناك آخرون داخل المجلس وخارجه (رغم أنهم ليسوا في مقامه) ظلوا موالين لمصدّق والحركة الشعبية حتى النهاية.

وكانت جمعية فدائيي الإسلام تمثل الموقف الثالث، رغم أنها لم تمتلك قاعدة شعبية تساوي ما للموقفين السابقين، إذ إن شهرتهم كانت تعود إلى نشاطهم الانفعالي الذي شمل الاغتيالات السياسية. وكما ذكرنا آنفًا فقد كانوا مجموعة من الشباب الذين دعوا إلى إنشاء دولة إسلامية، وأيدوا الحركة الشعبية إلى أن أصبح مصدّق رئيس الوزراء، لكنهم انشقوا مباشرة عن مصدّق والكاشاني والحركة بأكملها لأنهم كانوا يأملون في إنشاء حكومة إسلامية لم يَعِدْ بها أي منهما. وخلال فترة وجيزة أصبحوا العدو اللدود للحركة وقيادييها، وهكذا في عام 1952م أطلقوا النار على حسين فاطمي وهو صحافي بارز ونائب في المجلس أصبح لاحقًا وزير الخارجية. أيدت الجمعية انقلاب 1953 لكنها سرعان ما انشقت عن نظام ما بعد الانقلاب وأُعدم قياديوهم[1].

(1) هذه النبذة مبنية على المصدر التالي: Katouzian, Musaddiq, ch. 12. انظر أيضًا: Azimi, Unseating Mosaddeq; Shahrough Akhavi, Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy - State Relations in the Pahlavi Period, State University of New York Press, =

ولقد قرّبت أحداث الثامن والعشرين من شباط/ فبراير 1953م بين جميع هذه المجموعات الدينية للمرة الأولى، لا في ائتلاف معلن أو مضمر ولكن في عدائها الواضح المعلن لمصدّق وحكومته. قبل بضعة أيام كان الشاه قد أرسل رسالة إلى مصدّق بأنه والملكة ثريا يرغبان في السفر إلى أوروبا للعلاج من عقم محتمل، وشدّد على سرية الأمر إلى أن يغادر إيران حتى لا يسبب قلقًا عامًّا. نصحه مصدّق بالعدول عن ذلك ولكنه وافق على كتم الأمر، حتى دُهش حين اكتشف في يوم سفر الشاه (28 شباط/ فبراير 1953) بأنّ الأمر قد أصبح معروفًا للعامة رغم إصرار الشاه على سريته. كان آية الله بهبهاني هو أول من أخبر مصدّقًا بالأمر، ثم زار آية الله الشاه ليقنعه بإلغاء السفر، ووجه خطابًا إلى حشد مناوئ لمصدّق تجمّع خارج القصر. طلب الكاشاني من العامة أن يوقفوا الحركة وقال لهم «إن ذهب الشاه فسيذهب معه كل ما نملكه».

أمـا مصـدّق فـكان واثقًا مـن أنّ رحلـة الشـاه المقترحـة كان المقصـود منهـا إثارة المظاهـرات للإطاحة بـه و/ أو قتلـه، وبالفعل اتجه بعـض المتجمهريـن لمهاجمة منزل مصدّق بعـد أن اسـتطاع الهرب من بـاب خلفي في القصـر الملكـي. كان محظوظًا هذه المرة أيضًا أن استطاع النجاة والوصول إلى المجلس الذي كان في انعقاد طارئ[1].

انقلاب 1953

أما ما حدث بعد ذلك فكان اختطاف قائد الشرطة الجنرال محمود أفشارطوس في نيسان/ أبريل التالي، وقتله. ويبدو أنّ مدبري العملية كانوا يقصدون إجبار مصدّق على الاستقالة وذلك باختطاف عدد من المسؤولين والوجهاء، وكان أفشارطوس على رأس القائمة لأنه المسؤول عن الشرطة المدنية وجهاز الأمن. أشارت تحقيقات الشرطة

= Albany, NY, 1980; Farhad Kazemi, The Fada'iyan - e Islam: Fanaticism, Politics and Terror, in **From Nationalism to Revolutionary Islam**, ed. Said Amir Arjomand, Macmillan, London, 1984؛ شمس قنات آبادى، خاطرات شمس قنات آبادي: سيري در نهضت ملي شدن صنعت نفت، مركز اسناد تاريخى وزارت اطلاعات، تهران، 1988. وللحصول على دراسة مستفيضة عن تشكيل المجموعات الدينية والعلماء ودورهم، انظر: على رهنما، نيروهاى مذهبى بر بستر حركت نهضت ملى، گام نو، تهران، 2005.

(1) انظر مثلًا: Mosaddeq, Statement of April 1953, in **Musaddiq's Memoirs**, Book II, chs. 2 and 7; Mohammad Reza Shah, **Mission for My Country**, Heinemann, London, 1960; Azimi, **Crises of Democracy**, Katouzian, **Musaddiq**.

سريعًا إلى المجرمين المحتملين الذين قتلوا أفشارطوس مباشرة في كهف كان محبوسًا فيه. اعترف أربعة جنرالات وضابطان صغيران بضلوعهما في المؤامرة، وأشاروا إلى تورط بقائي معهم. ولم يُعرف ما إذا كان الشاه نفسه متورطًا في الأمر أم لا[1].

وهكذا فقد أصبح واضحًا أنّ المعارضة اليمينية غدت مستعدة للجوء إلى العنف إلى جانب الطرق السلمية للإطاحة بالحكومة، وكانوا يكسبون تشجيعًا متزايدًا من الحكومتين البريطانية والأميركية على مستويات مختلفة وحدّة متصاعدة عبر دبلوماسييهم ورجال استخباراتهم وعملائهم في إيران[2]، لكنّ الشكوك كانت ما تزال تراود الشاه حول وقوف بريطانيا وراء مصدّق، كما قال للسفير الأميركي في أيار/ مايو[3].

قبل ذلك كان قد قال لعضو مجلس الشيوخ علي دشتي إنه يرى أنّ البريطانيين هم من أوعز إلى مصدّق بتأميم النفط، وحين اعترض دشتي على ذلك (ولم يكنّ يحبّ مصدّقًا) قال له الشاه بأن الأمر واضح، إذ إن أخا حسين فاطمي وزير خارجية مصدّق كان قد درس في مدرسة الإرسالية البريطانية في أصفهان[4].

تتوفر الآن دراسات مفصلة لانقلاب آب/ أغسطس 1953[5]، ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنّ الانقلاب كان نتيجة التحالف القوي بين معارضي مصدّق في الداخل والخارج، رغم أنّ دور الحكومات الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة في تنظيم الانقلاب وتمويله كان دورًا أساسيًّا. ولقد قام على تنفيذ الانقلاب في نهاية الأمر معارضو مصدّق الإيرانيون، لكنهم كانوا شديدي الانقسام والتشكك في أنفسهم وفي بعضهم البعض بحيث لا يمكنهم تنظيم أنفسهم والعمل معًا. وكما ذكرنا فإن بعضهم بما

(1) محمد تركمان، توطئه ربودن وقتل سرلشكر افشار طوس، تركمان، تهران، 1984؛ Azimi, Crisis of Democracy; Katouzian, Musaddiq.

(2) انظر مثلًا: Henderson to the Secretary of State, 20/5/53, 788.00/5 - 2053/982. وللاستزادة انظر: Amir Khosrovi, Nazar az darun

(3) British embassy in Washington to Sir R. Matkins, 21/5/1953. انظر النسخة المصوّرة من الوثيقة في: سنجابى، اميدها ونا اميديها، ص449.

(4) على دشتى، عوامل سقوط محمد رضا پهلوى : يادداشت هايى منتشر نشده از. تحرير مهدى ماحوزى، زوار، تهران، 2004، ص44 ـ 45.

(5) Mark Gasiorowski, The 193 Coup d'Etat Against Mosaddeq, in Gasuirowski and Byrne (eds.), Mohammad Mosaddeq and the references therein.

فيهم الشاه كان يشك في أنّ البريطانيين كانوا يؤيدون مصدّق سرًّا، وهكذا فقد ترددوا في الالتزام بالأمر[1].

في تموز/ يوليو قرر مصدّق حل البرلمان السابع عشر باستفتاء والدعوة لانتخابات جديدة، وذلك بعد أن خاف من أنّ المجلس سوف يطرح الثقة به. ويُظهر الدليل الذي نُشر مؤخرًا من وكالة الاستخبارات الأميركية (السي آي إيه) بأنه في حزيران/ يونيو 1953م كان الأميركان يخططون لشراء ذمم بعض أعضاء المجلس كي يطيحوا بالحكومة[2]. من جهة أخرى، فإن حلّ المجلس عبر استفتاء شعبي مثيرٍ للجدل كان سيجعل الأمر أكثر سهولة للإطاحة بالحكومة بالقوة، مع الاستعانة بإشعار إقالة مصدّق الذي حصل الأميركيون عليه من الشاه، لكن بعد الاستفتاء. كثيرٌ من زملاء مصدق ومناصريه إن لم يكن أغلبهم عارضوا فكرة الاستفتاء خشية تلك الأحداث، هذا واستقال معظم نواب المجلس بناء على توصية مصدّق كي يمكن تبرير الاستفتاء.

كانت خطة السي آي إيه الأولى (وُضعت في «مسودة لندن» التي رُسمت خطوطها العريضة قبل فترة طويلة من قرار إجراء الاستفتاء) ترى أنّ الشاه سوف يعيّن الجنرال زاهدي قائدًا للجيش، والذي سوف يقوم على إتمام الانقلاب بمساعدة الجماعات الدينية وبعض نواب المجلس. أما الخطة التي تم تنفيذها (بعد الاستفتاء وفي غياب المجلس) فهي نجاح فريق السي آي إيه بمساعدة عميل بريطانيا أسد الله رشيديان في الحصول على إقالة مصدّق من الشاه المتردد وتعيين زاهدي رئيسًا للوزراء، وهذا بالتحديد ما كان يخشاه مستشارو مصدّق. وهكذا حدث انقلابا السادس عشر والتاسع عشر من آب/ أغسطس 1953 وأُطيح بحكومة مصدّق.

فبمجرد أن وقّع الشاه على المرسومين في بيت الصيد الذي كان يقيم فيه على بحر قزوين، كلّف السي آي إيه الكولونيل نعمة الله نصيري قائد الحرس الملكي بإيصال قرار الإقالة إلى مصدّق واعتقاله. وللغرابة فقد تأجل ذلك يومًا واحدًا، إذ أوصل نصيري القرار في ليلة السادس عشر من آب/ أغسطس. في اليوم نفسه علمت حكومة مصدّق

(1) CIA Clandestine Service History, Overthrow of Premier Mossadeq of Iran, November 1952 – August 19353, (March 1954) by Dr Donald Wilber, www.gwu.edu/~nsaarchive/NSAEBB/NSAEBB28/.

(2) نفسه.

عن الانقلاب الوشيك من عدة مصادر واتخذت إجراءات لوقفه. وفي حين كان العسكر الضالعون في الانقلاب يلقون القبض على عدد من مساعدي مصدّق وشركائه (منهم قائد الجيش الذي استطاع الفرار، ووزير الخارجية فاطمي) ويسيطرون على اتصالات الهواتف وما إلى ذلك، فقد اعتُقل نصيري في منزل مصدّق واستولت القوات الموالية له في طهران على القيادة العامة للجيش ونزعوا سلاح الحرس الملكي. عند الفجر بثت الإذاعة خبر الانقلاب الفاشل. هرب الشاه إلى بغداد ووصل بعدها سريعًا إلى روما، ويبدو أنه كان يريد الذهاب إلى الولايات المتحدة.

في اليومين التاليين سيطرت الفوضى على العاصمة وبعض مدن المحافظات، ونصحت قيادة السي آي إيه فريقها في طهران أن يوقف العمليات ويترك البلاد، إلا أن الفريق والعملاء البريطانيين قرروا الاستمرار.

كانت هناك اجتماعات ومظاهرات ضد الشاه في السادس عشر من آب/ أغسطس، وتبعتها حالة من الشغب في اليوم التالي، أما عمليات الحرق والنهب التي أدارها معارضو الشاه المزعومون فقد كانت تقودها وتنفذها «الحشود السوداء» التي يمولها أصحاب الانقلاب وشركاؤهم. وكي ينشروا الذعر بين الناس فقد كانوا يهتفون بشعارات منادية «بجمهورية ديمقراطية»، ويطيحون بتماثيل الشاه وأبيه. انضم حزب توده وناشطون آخرون إلى المظاهرات إلى أن أمر مصدّق قوات الأمن بمهاجمة مثيري الشغب في الثامن عشر من آب/ أغسطس، ونصح الأحزاب السياسية الموالية له أن تبعد أعضاءها عن الشوارع في يوم التاسع عشر من آب/ أغسطس، يوم الحسم. في ذلك اليوم غيّرت الحشود المأجورة شعاراتها لمصلحة الشاه وضد مصدّق، وبدأت في مهاجمة المباني العامة ومقرات حزب توده والأحزاب الموالية لمصدّق. وكانت تساندهم وحدات الشرطة والجيش التي ما زالت موالية للشاه. وبسرعة مدهشة تم الاستيلاء على محطة الإذاعة وهوجم منزل مصدّق ونُهب بعد بضع ساعات من مقاومة الحراس. وبحلول مساء التاسع عشر من آب/ أغسطس كان كل شيء قد انتهى[1].

---

(1) للاطلاع على وصف تفصيلي للأحداث، انظر: **Gasiorowski, The 1953 Coup d'Etat Against Mosaddeq**. وانظر أيضًا: **Stephen Kinzer, All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror**, John Wiley & Sons, Hoboken, NJ, 2003.

لم يكن سقوط حكومة مصدّق أمرًا محتومًا، وكان يمكن أن تكون لها فرصة جيدة في البقاء لو أن مصدّقًا حلّ مشكلة النفط واستخدم في الوقت نفسه القانون لاحتواء القوى اليمينية واليسارية المتمردة على القانون، والتي كانت تنشط ضد الحكومة مستخدمة حصانتها البرلمانية[1].

الديكتاتورية (1953 - 1963)

كان العقد التالي للانقلاب عقدًا دكتاتوريًا يشبه الوضع الذي كان بعد انقلاب رضا خان عام 1921م. لم يؤدّ الانقلاب سريعًا إلى حكم شخصي مستبد، رغم أنه خلال عامين (خاصة بعد إقالة زاهدي) أصبح الشاه هو الطرف السياسي الأقوى في الدولة. وإلى جانب رعاته الأجانب فقد كان الانقلاب نتيجة تحالف قوى اجتماعية وسياسية، وهكذا فقد شارك جميع حلفاء الشاه في السلطة (وإن بمعدل متناقص) إلى ثورة 1963 حين دشّن الشاه مرحلته الأخيرة، مرحلة الحكم الاستبدادي المطلق. ويمكننا هنا التمييز بين ثلاث مراحل: من 1953م إلى 1955م كانت فترة تعزيز السلطة وإلغاء الحركة الشعبية وحزب توده من المشهد السياسي، ومن 1955م إلى 1960م كانت فترة تركّز السلطة وصعود الطفرة الاقتصادية، التي انهارت لاحقًا، ثم من 1960م إلى 1963م كانت فترة الركود الاقتصادي وصراع القوى.

ترأس زاهدي الوزارة الأولى بعد الانقلاب، وكان قائدًا عسكريًا نافذًا وخبيرًا ووزيرًا للداخلية لفترةٍ قصيرة في حكومة مصدّق الأولى. كان علي أميني (وهو سياسي قوي موالٍ لكنه مستقل وعضو في إحدى حكومات مصدّق) وزيرًا للمالية، وكان عبدالله انتظام (سياسي محترم يتقارب في الرؤى مع أميني) وزيرًا للخارجية. كان هؤلاء موالين للشاه لكنهم ليسوا عملاءه. هذا ولم تكن انتخابات المجلس الثامن عشر (1946 - 1954) انتخابات حرة، وتكرر الأمر بصورة أكبر في انتخابات المجلس التاسع عشر (1956 - 1960). مع ذلك فقد كان النواب غالبًا من أصحاب الأملاك أو ممثليهم، وبعض السياسيين المستقلين أو الحزبيين لم يتم انتقاؤهم مركزيًا، وقليل منهم مثل زعيم المعلّمين محمد دركشاه كانوا مستقلين ولهم جمهورهم من الأنصار.

وهكذا فإن الطبقات الاجتماعية المؤثرة كانت لها حصة مستقلة في سلطة الدولة.

---

(1) Katouzian, Musaddiq; Political Economy

كانت الثورة الدستورية قد عزّزت من السلطة السياسية والاقتصادية لأصحاب الأملاك، وبصفة أقل للتجار، بيد أنّ هذه الطبقات فقدت سلطتها في عهد رضا شاه، ثم استعادتها بعد تنحيه، رغم أن أعمال الفوضى في الأربعينيات وصراع القوى في أوائل الخمسينيات قد شككت في قدرتهم على إدارة الدولة، وهذا يفسر الموقف القوي نسبيًا لهذه الطبقات بعد انقلاب 1953، وكذلك المقاومة القوية نسبيًا التي أبدوها بعد عشر سنوات لثورة الشاه البيضاء ونجاحه في انتزاع السلطة التامة.

بين عامي 1953م و1955م حوكم مصدّق وأدين في محاكم عسكرية، وحُكم عليه بالسجن الانفرادي لثلاث سنوات، رغم أنه بعد خروجه من السجن أُجبر على البقاء في منزله في غرب طهران حتى موته عام 1967م. حُظرت أحزاب الحركة الشعبية وحُبس قادتها ونشطاؤها لبعض الوقت باستثناء وزير الخارجية فاطمي الذي أُعدم. كانت هناك هجمة على حزب توده الذي حُبس العديد من أفراده وأجبر آخرون على إعلان مراجعاتهم وعدولهم عن نشاطهم السابق. أما اكتشاف وتدمير شبكة الحزب العسكرية التي تضم أكثر من 450 ضابطًا في الجيش فقد كانت ضربة قاضية انتهت بإعدام أكثر من عشرين عضوًا من الحزب. هذا وقد عُزِل العديد من الموظفين الحكوميين والصحافيين الذين لهم انتماءات أو تعاطف مع الجبهة الوطنية أو توده وأجبر بعضهم على إعلان تراجعهم عن مواقفهم السابقة، كما وُضعت الصحافة تحت سيطرة الدولة.

عادت العلاقات مع بريطانيا عام 1954م، وبعدها قادت المفاوضات حول مشكلة النفط إلى اتفاقية اتحاد الشركات [أو ما يعرف بالكونسورتيوم]. وبحصول بريطانيا على 40 بالمئة من أسهم الشركة فقد فقدت احتكارها للنفط الإيراني، إذ حصلت الشركات الأميركية على 40 بالمئة، والشركات الفرنسية والهولندية على 20 بالمئة. كان اتفاقًا يقضي بمناصفة الأرباح مع إيران لمدة خمس وعشرين سنة، وهو أفضل من العرض السابق الذي قدمته شركة أيوك لرزم آرا، لكنه أسوأ من العرض الذي قدمه ستوكس لمصدّق. وكما اعترف حينها (ولاحقًا أيضًا) علي أميني وزير المالية الإيراني وكبير المفاوضين، فإن الاتفاقية لم تكن تلبي كل الرغبات لكنها كانت الطريقة الوحيدة المتوفرة في ظروف ما بعد الانقلاب[1]. قبل الانتهاء من توقيع الاتفاقية ورفع المقاطعة

(1) اميني، خاطرات علي اميني، ص82 ـ 90.

البريطانية عن النفط قدّمت الولايات المتحدة مساعدات كبيرة للحفاظ على حكومة زاهدي، واستمرت المساعدات الأميركية طوال الخمسينيات وحتى بعد استعادة الإيرادات من النفط.

وكخطوة أولى من الشاه لتعزيز سلطته عَزَل زاهدي في نيسان/ أبريل 1955م، ونفاه إلى منزله في سويسرا حيث توفي في الستينيات، ثم عيّن وزير البلاط الوفي والوديع حسين علاء رئيسًا للوزراء، والذي استمرت حكومته عامًا واحدًا إلى أن حل محله منوشهر إقبال. لم يكن إقبال وفيًا للشاه فقط بل كان خاضعًا له، لدرجة أنه وصف نفسه بأنه «عبد» الشاه. استمرت حكومته إلى آب/ أغسطس 1960م حين قادت الكوارث الاقتصادية والسياسية إلى ضرورة أن يكون هناك أكباش فداء. ويمكن القول بأنّ توجّه الشاه إلى تركيز السلطة في يده بدأ منذ الإطاحة بزاهدي، إلا أنّ أصحاب الأملاك الذين يسيطرون على المجلس كانوا ما يزالون يملكون رأيًا مستقلًا، ولكن ليس بالضرورة أن يكون تقدميًا. قام المجلس الثامن عشر (1954 ـ 1956م) بإلغاء قانون مصدّق الذي كان يلزم أصحاب الأملاك بمنح 20 بالمئة من أسهم الحصاد إلى الفلاحين وصندوق التنمية الريفي. وفي 1960م أصدر إقبال مشروع قانون سانده الشاه ويقضي بتحديد حجم الحيازات الزراعية، وأقرّه المجلس التاسع عشر (1956 ـ 1960م) على مضض، ولكنه لم يُطبّق[1].

أما الخلاف الذي نشب بين الشاه وأبي الحسن ابتهاج فيدل كذلك على توجّه الشاه نحو الاستئثار بالسلطة. كان ابتهاج تكنوقراطيًا متمكنًا ونزيهًا ومخلصًا للشاه، وقد كان مديرًا لـ«بنك ملي إيران» في الأربعينيات، ثم أصبح عضوًا رفيعًا في البنك الدولي ووافق في عام 1954م على العودة إلى إيران لقيادة «مؤسسة التخطيط» بوصفها المؤسسة الرئيسة للتنمية الاقتصادية. وخلال فترة وجيزة واجه خلافًا شديدًا مع زاهدي الذي كان ينحو إلى البيروقراطية القديمة في تعامله السياسي. وبعد عزل زاهدي، وخاصة بعد أن حلّ إقبال مكان حسين علاء (صديق أبي الحسن ابتهاج)، توترت العلاقات بين ابتهاج والشاه لأنه كان شديد الالتزام بالنزاهة المالية واستخدام إيرادات النفط للمشاريع التنموية بدلًا من التنمية العسكرية، وبلغ التوتر أوجه حين تقرّر إنشاء أول مصنع

(1) Lambton, Persian Land Reform, pp. 56 - 57

مخصبّات إيراني في شيراز بدلًا من ميناء على الخليج الفارسي [العربي]، وذلك خلافًا لجميع الاعتبارات التقنية والاقتصادية، فأيّد الشاه وزير الصناعات والتعدين (القائم على المشروع) وخالف ابتهاج[1].

استقال ابتهاج عام 1959م ساخطًا على الأوضاع وسرعان ما أسس «البنك الإيراني»، ولكن في 1961م قضى فترة في السجن بعد أن جلب على نفسه غضب الشاه إثر انتقاده منح المساعدات للحكومات الفاسدة في مؤتمر التنمية العالمية في سان فرانسيسكو[2]. في الأثناء أطلق الشاه نظام الحزبين، وكان في ذلك الوقت يروّج لأيديولوجية «القومية الإيجابية». كان هناك حزب مليّون (الوطنيون) بقيادة رئيس الوزراء إقبال، وحزب مردم (الشعب) بقيادة صديق الشاه الحميم وزير الداخلية أسد الله علم. وفي الحقيقة فقد كان الأمر برمّته مجرد زخرفة شكلية لا أكثر.

كانت المؤسسة الدينية في صفّ النظام الجديد، إذ إنها لعبت دورًا كبيرًا في الانقلاب وشرعته. أما الكاشاني والذي كان قد ساند النظام في البداية فقد انشق عنه، غالبًا بسبب استعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا واتفاقية اتحاد الشركات. بيد أنّ المؤسسة الدينية بقيت هادئة حتى ثورة 1963، رغم أنها بدأت تستاء من الأوضاع منذ أواخر الخمسينيات. ولقد بلغت علاقات الشاه الودية مع المؤسسة الدينية أوجها خلال الحملة المناوئة للبهائية بُعيد سقوط زاهدي في 1955م. بدأت الحملة المقرّة رسميًا بسلسلة من الخطب المعادية للبهائية يلقيها الواعظ البارز محمد تقي فلسفي خلال شهر رمضان، وكانت تُبث على الهواء عبر إذاعة الدولة، مما أدى إلى مصادرة واحتلال «حظيرة القدس»، وهو المركز الديني والإداري للبهائيين في طهران. دمّر قائد الجيش قبة الحظيرة، ثم تحوّل المركز بأكمله إلى مكتب إدارة الأحكام العرفية. قابل آية

---

(1) George B. Baldwin, **Planning and Development in Iran**, The Johns Hopkins Press, Baltimore, MD, 1967, pp. 110 - 124.

(2) للاستزادة، انظر: ابتهاج، خاطرات أبي الحسن ابتهاج؛ Francis Bostock and Geoffrey Jones, **Planning and Power in Iran: Ebtehaj and Economic Development under the Shah**, Frank Cass, London, 1989. انظر أيضًا حوار ابتهاج مع حبيب لاجيوّردي: **Iran Oral History Project**, Harvard University Centre for Middle Eastern Studies. www.fas.harvard.edu/~ioph/ebtehaj.

الله بهبهاني الشاه وشكره على هذه الحملة[1]، كما أوصل آية الله العظمى البروجردي خالص تقديره إلى الشاه[2]. أما مجلة جمعية فدائيي الإسلام نبرد ملت فقد أظهرت تأييدها ووصفت مكتب الأحكام العرفية الجديد بأنه «مكتب الدعوة الإسلامية». في تشرين الثاني/ نوفمبر التالي فشلت جمعية فدائيي الإسلام في محاولتها لاغتيال حسين علاء، وقُبض على خمسة من أعضائها ومنهم زعيمها نواب صفوي، وحوكموا ثم أعدموا، بيد أنّ المؤسسة الدينية لم تحشد حشودها لمناصرتهم[3].

بعد انقلاب 1953 بدأ النفوذ البريطاني في احتلال المركز الثاني بعد النفوذ الأميركي في إيران، وخلال فترة وجيزة بُنيت علاقة رعاية بين إيران والولايات المتحدة. كانت المعونة الأميركية في غاية الأهمية في البداية قبل سنتين من عودة إيرادات النفط لتكون مصدرًا هامًّا من إيرادات الدولة والعملة الأجنبية. ولقد استمرت المعونة في الخمسينيات في شكل منح مالية وعسكرية، ثم قروض مالية معلنة. وبين 1955م و1959م وفّرت المعونة الأميركية ما متوسطه 31 بالمئة من الإنفاق العام الإيراني[4]، وشكّلت المعونات الأجنبية بين عامي 1955م و1962م ما نسبته 37.5 بالمئة من رأس المال المتوفر بالعملة الأجنبية[5].

تخلت إيران عن سياسة الحياد وعدم الانحياز، وفي عام 1955م انضمت بتأييد أميركي قوي إلى تحالف عسكري مع بريطانيا وتركيا والعراق وباكستان، فيما سمي أولًا بحلف بغداد ثم «منظمة الحلف المركزي CENTO» بعد انقلاب 1958 في العراق حين انسحبت العراق من الحلف. ساهمت المعونات العسكرية الأميركية والمستشارون الأميركيون في زيادة حجم الجيش الإيراني، وكان ذلك بهدف تعزيز حكومة الشاه

---

(1) باقر عاقلي، روزشمار تاريخ إيران: از مشروطه تا انقلاب إسلامي، نشر گفتار، تهران، 1995، ج 2، ص51.

(2) للاستزادة، انظر: محمد توكلي طرقي، «بهائي ستيزى و إسلام گرائى» ومقاله بالإنكليزية: Anti - Baha'ism؛ محمد تقي فلسفي، خاطرات ومبارزات حجة الإسلام فلسفي، تحرير علي دواني وآخرون ومقدمة بقلم حميد روحاني، مركز اسناد انقلاب إسلامي، تهران، 1997.

(3) نفسه، الصفحات: 59 ـ 63. انظر أيضًا: Katouzian, Musaddiq, ch. 12

(4) Mark J. Gasiorowski, US Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran, Cornell University Press, Ithaca, NY, 1991, pp. 93 - 109.

(5) Katouzian, Political Economy, p. 205, table 10.2 and the sources therein

في مقابل المعارضة الداخلية، ولتوفير خط دفاع أول أمام الاتحاد السوفيتي في حال نشوب حرب عالمية أو محلية. وفي عام 1957م أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية مجموعة استشارية مكونة من خمسة أشخاص إلى طهران ساعدت خلال السنوات الأربع التالية على تنظيم وتدريب القوات الأمنية التي عُرفت لاحقًا باسم «السافاك»، وكان الهدف الرئيس لهذه المؤسسة التي توسعت مع الوقت واكتسبت سمعة سيئة هو تحديد المعارضة السياسية ومكافحتها والتضييق عليها. وفي أواخر الستينيات والسبعينيات وسّع السافاك مهامه إلى قمع أية آراء منشقة عن النظام مهما كانت معتدلة أو غير منظّمة أو حتى موالية للنظام. كما أنها قامت بوظيفة «الاستخبارات المضادة»، رغم أنّ الاستخبارات العسكرية والاستخبارات المضادة بقيت موجودة كأجهزة موازية تركز على الجانب العسكري.

لم يصدر عن الاتحاد السوفيتي في البداية رد عنيف كما قد يُتوقع على الانقلاب المدعوم أميركيًا، وقمع حزب توده، وتحالف إيران مع الغرب، بل إن الاتحاد السوفيتي دفع لإيران دَين الحرب المتبقي (والذي عُرف بذهب إيران) الذي كان قد رفض دفعه لحكومة مصدّق رغم حاجتها الماسة إلى الأموال والعملة الأجنبية. هذا وقد دعا الاتحاد السوفيتي الشاه والأميرة أشرف لزيارة رسمية تمت بالفعل في احتفال رسمي مهيب، بيد أن السوفيت أصبحوا قلقين جدًا من النفوذ الأميركي واستخدام المنشآت العسكرية الإيرانية لأغراض استخباراتية، وإنشاء القواعد الجوية على الحدود مع الاتحاد السوفيتي.

تطوّر قلق السوفيت إلى استياء علني ودعاية مضادة للشاه في عام 1959م حين دخل الشاه في تحالف دفاعي مشترك مع الولايات المتحدة. وفي أثناء التفاوض على هذا التحالف كان الشاه قد دخل في مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي على معاهدة عدم اعتداء، لكنها لم تنجح، وجزء من السبب يعود إلى الخلاف على مضمون القاعدة العسكرية، ولكن أغلب السبب قد يكون في أنّ الأميركان قد طعّموا عرضهم بوعد بزيادة المعونات[1]. ومنذ 1963م بدأت العلاقات بين البلدين في البرود بعد خمود الحرب

(1) للاستزادة، انظر: Rouhollah Ramazani, Iran's Foreign Policy, 1941 - 1973, A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations, University Press of Virginia, Charlottesville, VA, 1975; Shahram Chubin and Sepehr Zabih, The Foreign Relations of Iran: A =

الباردة وانتصار الشاه على صراع القوى الداخلية في الفترة من 1960م إلى 1963م (انظر الفصل الحادي عشر).

لقد أخرج تدفق النفط والمساعدات الأجنبية الاقتصاد الإيراني من حالة الركود التي اتسم بها الاقتصاد غير النفطي، مع ازدياد الاستهلاك والاستيراد، مما صبّ غالبًا في فائدة الطبقتين العليا والوسطى. وكما ذكرنا آنفًا، ففي 1949م شُكلت هيئة مؤقتة للتخطيط قامت بإعداد قائمة من مشاريع الاستثمار الحكومي تحت عنوان «الخطة السبعية»، لكنها لم تؤت ثمارها نتيجة لأزمة النفط. وفي عام 1955م تم تحويل «مؤسسة التخطيط» إلى هيئة كبيرة دائمة تختص بإعداد وتنفيذ الخطة السبعية الثانية (1955 - 1962م).

في البداية خُصص ثمانون بالمئة من إيرادات النفط السنوية للصرف على التنمية، إلا أنّ هذه النسبة تناقصت في الأجزاء التالية من الخطة السبعية، غالبًا بسبب تحويل الأموال إلى الإنفاق العسكري والذي كان كما ذكرنا المصدر الأساسي للخلاف بين ابتهاج رئيس مؤسسة التخطيط والشاه، حيث اتهم إقبالُ ابتهاجًا بـ«خلق دولة داخل الدولة». وصل إجمالي إنفاق الدولة في تلك الفترة إلى حوالي 70 مليار ريال، وصُرف منها 48 بالمئة على البنية الأساسية (النقل والاتصالات والمرافق العامة وما إلى ذلك) و22 بالمئة على المشاريع الزراعية، و14 بالمئة على التنمية في المحافظات، و8 بالمئة على التصنيع والتعدين و7.7 بالمئة على المصاريف الأخرى المستجدة[1]. وهكذا فلم يكن هناك ظهور قوي للتصنيع، مما ينسجم مع التصورات السائدة تجاه التنمية في العالم الثالث آنذاك.

= **Developing State in a Zone of Great - Power Conflict**, University of Californian Press, Berkeley, CA, 1974; Shahram Chubin, **Soviet Policy towards Iran and the Gulf**, International Institute for Strategic Studies, London, 1980.

(1) بناء على المصادر التالية: **Seven Year Development Plan of Iran and Review of the Second Seven Year Plan Programme of Iran**, Tehran Plan Organization, 1956 and 1960, summarized in Katouzian, **Political Economy**, table 10.1, p. 203. وانظر أيضًا: Bostock and Jones, **Planning and Power**, George Baldwin, **Planning and Development in Iran**.

في الأثناء اتبعت حكومة إقبال سياسة اقتصادية تتمثل في حرية الاستيراد وارتفاع الإنفاق على الاستهلاك الداخلي. ولقد قادت الفوائد المنخفضة بالنسبة للطبقة العليا والسماسرة إلى طفرةٍ في سمسرة الأراضي الحضرية، مما رفع أسعار الأراضي والعقارات الحضرية وشكّل ضغطًا على سوق الإسكان لدرجة أنّ الحكومة شعرت بالتزامها بالاعتراف بهذه المشكلة وإعلان سياسة لمكافحتها (وسُميت المشكلة «أكل الأراضي»)، لكن تلك السياسة لم تحقق نتائج كبيرة. وعلى الرغم من نمو إيرادات النفط والمساعدات الأجنبية فإن ميزان المدفوعات (حتى مع إيرادات النفط) قد بدأ يعاني من عجز متزايد. في عام 1955م كان ميزان المدفوعات يبلغ 11 مليون دولار شاملًا النفط، و ـ 37 مليون دولار من غير النفط. وفي 1960م هبطت الأرقام كثيرًا إلى ـ 219 مليون دولار و ـ 583 مليون دولار[1]. تلت ذلك ثلاث سنوات من الكساد الاقتصادي والصراعات السياسية التي خرج منها الشاه منتصرًا.

في عام 1960م واجه الشاه مشكلات كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي، إذ كان هناك تضخم كبير، وكانت فقاعة الطفرة الاستهلاكية على وشك الانفجار. تعاظمت الانتقادات ضد دكتاتورية الشاه ليس فقط بين المعارضة الديمقراطية واليسارية بل أيضًا داخل النظام. وفي عام 1958م أحبط الشاه انقلابًا مشتبهًا في حدوثه بقيادة الجنرال ولي الله قاراني رئيس المخابرات العسكرية الذي كانت له صلات كثيرة بالمتقدين داخل النظام وخارجه[2]. كانت السفارة الأميركية على علم بنشاط قاراني، وعُزِل السفير الإيراني في واشنطن علي أميني للاشتباه في ضلوعه في المؤامرة. وفي عام 1960م انتُخب السيناتور جون كينيدي رئيسًا للولايات المتحدة، وقد كان ناقدًا لاذعًا للفساد وتبذير المعونات الأميركية في طهران ودول أخرى. أما الاتحاد السوفيتي فكان ما يزال غاضبًا ويطلق حملة دعائية عبر الإذاعة ضد الشاه وأسرته الحاكمة.

أما إعلان الشاه بأن الانتخابات القادمة للمجلس العشرين ستكون حرة ونزيهة فقد كان غالبًا لاسترضاء كينيدي، مثلما كانت دعوته التحررية في عام 1977م مجرد رد فعل على انتخاب الرئيس كارتر. اعتبرت المعارضة ذلك الإعلان ضوءًا أخضر من أميركا

---

(1) **Katouzian, Political Economy, table 10.4, p. 206 and the sources therein**

(2) للاستزادة، انظر: **Mark J. Gasiorowski, The Qarani Affair and Iranian Politics, International Journal of Middle East Studies, 25 (1993).**

لتنظيم نفسها، فأعلن علي أميني ترشيح نفسه ووضع بيانًا رسميًا اشتمل على الإصلاح الزراعي. هذا وقد ظهر إلى النور كل من الجبهة الوطنية الثانية والاتحاد الاشتراكي بقيادة خليل ملكي و«حركة الحرية» (نهضت آزادى إيران) بقيادة مهدي بازرگان. وبدأ الجنرال تيمور بختيار قائد السافاك بالاهتمام بمنح الحريات، فعزله الشاه. زُوّرت الانتخابات، فوجّه الشاه مسؤولية ذلك تحت ضغط سياسي إلى إقبال وعزله من منصبه ووجّه أولئك الذين انتُخبوا بالاستقالة (وقد فعلوا) وعيّن جعفر شريف إمامي (وهو وزير تابع متذلل غير معروف وغير محبوب) رئيسًا للوزراء.

زُوّرت كذلك الانتخابات الثانية في شتاء 1961م، ولكن سُمح لبضعة من الديمقراطيين والإصلاحيين بدخول المجلس، وأبرزهم اللهيار صالح من الجبهة الوطنية الثانية. كان طلاب الجامعة منتفضين وكان مجتمع التجار هائجًا ويدعو إلى انتخابات حرة. وما قصم ظهر البعير كان إضراب المعلمين في نيسان/ أبريل، حين قُتل أحد المعلمين في مظاهرة حاشدة سلمية بطلقة نار من الشرطة. عزل الشاه شريف إمامي وأرسل في طلب علي أميني الذي كان يعتقد أنه مرشح أميركا لرئاسة الوزراء. قَبِل أميني العرض شريطة أن يحلّ الشاه البرلمان، وذلك ضمن صلاحيته التي ضمنتها التعديلات الدستورية في 1949م، لأنه كان يعرف بأنّ المجلس يضجّ بأصحاب الأملاك ومن عيّنهم الشاه الذين قد يطيحون به في أية لحظة وبالتأكيد لن يؤيدوه في سياسة الإصلاح الزراعي التي يريد تطبيقها[1].

كان الشاه يكره علي أميني بقدر كرهه لأحمد قوام ومصدّق، لأنه رغم إخلاصه كان مستقلًا ومتمكنًا، وكان يريد تقليم بعض سلطات الشاه الدكتاتورية. وكان الشاه أيضًا خائفًا من أن منهج أميني الليبرالي المعتدل وسياسة الإصلاح الزراعي ستمكنه من سرقة الأضواء بين الشعب ولدى الأميركان. بدأ الإخوة رشيديان (اللذان ساهما في الإطاحة بمصدّق) وعناصر أخرى موالية للشاه ومناوئة للإصلاحيين بحملة ضد أميني، إلا أنّ ما بعث الحزن الشديد في علي أميني إطلاق الجبهة الوطنية الثانية أيضًا حملة شعواء ضده

(1) للاستزادة، انظر: Abrahamian, Iran between Two Revolutions and Katouzian, Political Economy.

ركزت جهودها على إسقاط حكومته. في كانون الثاني/ يناير 1962م تورطت الجبهة في مؤامرة لإجبار أميني على الاستقالة، وكان للشاه والجنرال بختيار يد فيها[1].

في كانون الثاني/ يناير 1962م صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي وُصف بأنه أول مرحلة من الإصلاح، والذي سرى على 14 ألف قرية أو 30 بالمئة أو 520 ألف أسرة من الفلاحين (باستثناء القرى الصغيرة)[2]. وكان المنطق وراء هذا المشروع هو خلق قاعدة أوسع وأكثر أمانًا للنظام، وتمكين المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كان حسن أرسنجاني وزير الزراعة هو المسؤول عن تخطيط المشروع وتنفيذه، وكان هو وأميني يؤمنان بأن الإصلاح الزراعي الشامل مع تعويض لأصحاب الأملاك وملكية بسيطة للفلاحين سيؤدي إلى كسب تأييد الفلاحين وتحقيق التنمية الزراعية، وفي الوقت نفسه سيقنع أصحاب الأملاك السابقين بالاستثمار (أو إقراض الآخرين كي يستثمروا) في القطاع الحضري، ويشجع الطبقة الوسطى على الاستثمار في الصناعات الحديثة (للمزيد انظر الفصل الحادي عشر).

اعتقد أميني ومستشاروه أنّ النظام بهذه الطريقة سيتحول إلى نظام دستوري بعض الشيء (ولكن ليس بالضرورة ديمقراطيًا) تكون له قاعدة أوسع بتأييد الطبقة الوسطى الحضرية والمزارعين المستقلين. ورغم أن الشاه لم يكن يحب أصحاب الأملاك كثيرًا (إذ كانوا يطالبون بنصيب من السلطة منذ 1941م)، إلا أنه لم يكن يريد السماح لطبقات اجتماعية أخرى أكبر وأكثر عصرية أن تحل محلهم وتشاركه في السلطة السياسية، كما أنه استاء من شعبية أرسنجاني بين الفلاحين الذين كانوا يستمعون إلى كلمات الوزير اليومية عبر الإذاعة بحماس شديد.

وبحلول تموز/ يوليو من عام 1962م حين سقط علي أميني لم تكن لديه قوة سياسية يستند عليها، إذ كان الجميع يقفون ضده: الشاه وأصحاب الأملاك والجبهة

---

(1) للاستزادة، انظر: Katouzian, Musaddiq, ch. 16

(2) Bharier, Economic Development, p. 138. وانظر أيضًا: Lambton, Persian Land Reforms; Eric J. Hooglund, Land and Revolution in Iran, 1960 - 1980, University of Texas Press, Austin, TX, 1982; Homa Katouzian, Land Reform in Iran, A Case Study in the Political Economy of Social Engineering, Journal of Peasant Studies (1974).

الوطنية (التي كانت مؤثرة في الطبقة الوسطى) ومناصرو حزب توده الذين كانوا يعتبرون أميني عميلًا أميركيًا. وفي زيارة للشاه إلى أميركا اطمئن الشاه من الأميركان أن بإمكانه عزل أميني إن شاء. بعد ذلك، وعلى أثر خلاف في الرأي بين أميني والشاه على حجم الميزانية العسكرية قدّم أميني استقالته[1]، وكاد أن يُعتقل[2]. جاء مكانه الصديق الحميم للشاه أسد الله علم، وبهذا بدأت فترة حكم الشاه للدولة حكما شخصيًا مباشرًا.

في كانون الثاني/ يناير 1963م فاجأ الشاه الكثيرين بما فيهم المعارضة الديمقراطية واليسارية حين طرح للاستفتاء الشعبي برنامجًا إصلاحيًا من ستة بنود ووصفه بالثورة البيضاء [انقلاب سفيد]، وكان متوقعًا أن يحصل الاستفتاء على 99٪ من الأصوات. أما البنود الستة فكانت: الإصلاح الزراعي، وتأميم الخشب والغابات، وحق التصويت للنساء، وإنشاء فرق لمكافحة الأمية، وتوزيع الأرباح الصناعية، وإلغاء تأميم بعض الصناعات (لتمويل البرنامج الإصلاحي). وكانت أكثر البنود إثارة للجدل هي إصلاح الأراضي (الذي بدأ قبل سنة في حكومة أميني) وحق النساء في التصويت[3]. ذكرنا سابقًا أنّ أمل مصدّق في منح المرأة حق التصويت قد أحبطته معارضة المؤسسة الدينية، وهذه المرة كانت هناك معارضة مشابهة من العديد إن لم يكن أغلب الزعماء الدينيين. عمليًا كانت نتائج الانتخابات تحددها الدولة، أما الناخبون سواء أكانوا رجالًا أم نساءً (إن تجشموا عناء التصويت) فلم يكن لهم أي دور. مع ذلك فمنح المرأة حق التصويت ووضع بعض النساء في المجلس ومجلس الشيوخ كان له قيمة رمزية اجتماعية كبيرة، وكان يمكن أن يشجع على تحررٍ ومشاركة أكبر للنساء (في الواقع نساء الطبقة الوسطى) في المجتمع.

كانت هناك عدة أسباب تجعل من الإصلاح الزراعي البند الأكثر إثارة للجدل في «الثورة البيضاء». كان معروفًا أنّ الشاه مختلف مع أميني، وهكذا فقد توقع أصحاب الأملاك والمؤسسة الدينية الذين شكلوا أقوى قاعدة شعبية للنظام بعد انقلاب 1953م أن تحيد الدولة عن سياسة أميني بعد سقوطه. عارض العديد (ولكن ليس جميع) العلماء

(1) اميني، خاطرات على اميني، ص132 ـ 137.

(2) نفسه، ص 201.

(3) Mohammad Gholi Majd, Resistance to the Shah: Landowners and the Ulama in Iran, University Press of Florida, Gainsville, FL, 2000.

الكبار الإصلاح الزراعي باسم الحفاظ على الملكية الشخصية، استجابة لمناشدة أصحاب الأملاك ولأنهم كانوا قلقين من نتائج هذا المشروع على الأوقاف الدينية التي كانت مصدرًا هامًّا لإيرادات المؤسسة الدينية. في الواقع فإن برنامج توزيع الأراضي قد تم تمييعه حين انتقل إلى «المرحلة الثانية»، لكنّ هذا لم يكن واضحًا من المبدأ العام المطروح في الاستفتاء.

ومما أقلق المؤسسة الدينية على الأقل مثل قلق أصحاب الأملاك هو حقيقة أنّ الشاه في عطلة البرلمان الطويلة كان قد فرض حكمه الشخصي وتخلى عن حلفائه القدماء. هذا وقد أسقط «وصاية التركات» التي كان يتمتع بها أعمدة المؤسسة الدينية مثل آية الله بهبهاني وقائم مقام الملك (رضا رفيع) وعبدالله انتظام وسردار فخر (رضا حكمت)، كما فَصَل الموالي له حسين علاء رئيس الوزراء السابق ووزير البلاط الملكي في ذلك الوقت لأنه قدم له نصيحة مزعجة[1].

ومن الأحداث ذات الدلالات الكبيرة أنه في ذلك الوقت قام حسن تقي زاده - الذي كان مؤيدًا بقوة للإصلاح الزراعي وحق التصويت للنساء والذي لم يطلق أي تصريح سياسي بارز لأكثر من عشر سنوات - بكتابة رسالة موجهة إلى الشاه يشتكي فيها من العطلة البرلمانية وانتهاك القانون الدستوري. كان يريد أن يوقّع على الرسالة عدد من رجالات الدولة الكبار، لكنها لم تُرسل في نهاية الأمر. لا توجد في الرسالة إشارة إلى الإصلاح الزراعي أو تصويت النساء، وتظهر قلقًا عميقًا لدى المؤسسة السياسية من تولي الشاه سلطة استبدادية، في مقابل الديكتاتورية التي رضخوا لها منذ 1953م. لغة الرسالة شديدة الاحترام واللباقة، لكنّ محتواها انتقادي للغاية. تبدأ الرسالة بالتالي:

> نحن الموقّعون أدناه، انطلاقًا من واجبنا الوطني نحو الحفاظ على مصلحة الوطن، لدينا ولاء كامل للتاج وجلالة شخصكم المبجل، وفي الوقت نفسه للدستور الإيراني الذي هو أساس حقوق الشعب والتاج، ولحماية هذا الدستور أقسمنا نحن وجلالتكم باسم الله وعلى القرآن الكريم.
>
> وعليه [فإننا نشعر بالتزامنا أن] نلفت عناية جلالتكم إلى الخلل القائم، وهو ما يخالف المبادئ الأساسية وينتهك الدستور. ونود كذلك أن نشير إلى أنّ تعليق

(1) للاستزادة، انظر: دشتي، عوامل سقوط، وخاصة رسالته الطويلة إلى الشاه.

الدستور والبرلمان، وانتهاك حرية التعبير والصحافة، وفرض الرقابة الشديدة بما يخالف الدستور، وحبس أفراد الشعب دون إثبات جرمهم على أساس قانوني... والسيادة غير القانونية لقوات الأمن على حياة الإيرانيين وأملاكهم تخالف مصالح رأس الدولة نفسه، وسوف تؤدي إلى فقدان ثقة أفراد الشعب[1].

واستمرت الرسالة بالنبرة والمحتوى نفسه، واختُتمت بطلب يغلّفه تأدب شديد بأن تكون هناك «انتخابات برلمانية حرة بالكامل» و«استعادة الحريات التي سمح بها القانون، حتى تبرأ دولتنا من تهمة أن تكون دولة بوليسية، وهو اتهام وُجّه لها»[2].

وبالمثل فإن الطبقة الوسطى الحديثة لم تكن معارضة لمبادئ الإصلاح الزراعي، ولكنها كانت معارضة للدكتاتورية، متلهفة إلى الحريات التي تمتعت بها في عهد مصدّق، والذي في هذا الوقت كان قد وصل إلى مكانة تكاد تكون أسطورية في أغلب أطياف المشهد السياسي. لم تكن الجبهة الوطنية الثانية مؤسسة سياسية فاعلة ولم يكن لها برنامج اجتماعي واضح، ومع ذلك فقد عكست موقف ناخبيها الموالين لمصدّق حين نصحتهم في إعلان لها حول استفتاء الشاه بقول «نعم» للإصلاح الزراعي ولكن «لا» للدكتاتورية، مما أدى إلى اعتقالهم.

الاعتراض الأقوى جاء من العلماء والمجتمع الديني بشكل عام. وهنا برز آية الله الخميني في المشهد العام للمرة الأولى، وسريعًا ما أصبح رمزًا وطنيًا على الرغم من أنه كان معروفًا في قم وبين الخاصة. ومنذ أواخر الخمسينيات كان هناك نزوع انتقادي متزايد بين العلماء والمجتمع الديني ضد تركّز السلطة في مناخ يشجّع على الحداثة والأمركة والعلاقات الودية مع إسرائيل. نما هذا الانتقاد وأصبح جهريًا قويًا بعد موت آية الله البروجردي في آذار/ مارس 1961م، وهو رمز «للزهد» السياسي للعلماء، ومرجع التقليد الوحيد في إيران. غدا استفتاء الشاه نقطة محورية للمعارضة الدينية حين عارض الخميني في إعلان شديد اللهجة هذا الاستفتاء وشجبه، فردّ الشاه بقوة بزيارةٍ لقم تحيط به قواته وضباطه، وألقى كلمة جريئة جدًّا يشجب فيها «مجموعة من الحمقى

(1) تقى زاده، زندگى طوفانى، ص411.
(2) نفسه.

الملتحين»(*). استمر الهياج وجرى عددٌ من الاعتقالات، وكان المسرح مهيئًا لثورة حزيران/ يونيو 1963.

في الثالث من حزيران/ يونيو الموافق العاشر من شهر محرّم (وهو يوم عاشوراء الذي يتم فيه إحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين وأتباعه) حمل المتظاهرون صورًا للخميني وهتفوا بشعارات مؤيدة له ومعارضة للشاه. كانت الحكومة قد حظرت إلقاء الكلمات والخطب في قم، وفرضت رقابة أمنية صارمة على طهران. تحدى الخميني تعليمات الحكومة وألقى خطبة قوية في حوزة قم، مهاجمًا فيها الشاه نفسه. وقد قاد اعتقاله صباح اليوم التالي إلى انطلاق تظاهرات شغب عنيفة بلغت ذروتها في اليوم التالي 5 حزيران/ يونيو، الخامس عشر من شهر خرداد في التقويم الإيراني[2]. قُمعت التظاهرات بعنف، وسقط الكثير من الضحايا قالت الحكومة إنهم بلغوا 90 في حين قالت المعارضة إنهم يصلون إلى الآلاف. تبعت ذلك حملة على الدينيين خاصة في قم وطهران. وُضع الخميني لاحقًا تحت الإقامة الجبرية ثم أطلق سراحه بعد ثمانية أشهر. وبعد ذلك اعتُقل مرة أخرى ونُفي إلى تركيا، ثم سُمح له في نهاية المطاف أن يعيش في النجف في العراق. حدث هذا عندما خرج من صمته وألقى خطبة طويلة لاذعة ضد قانون جديد منح حصانة للمستشارين والموظفين الفنيين والعسكريين الأميركان في إيران ضد ملاحقتهم قانونيًا في المحاكم الإيرانية، وهو قانون لقي الكثير من الاعتراض، ويذكّر باتفاقيات الاستسلام في عهد القاجاريين (راجع الفصل السابع). قال الخميني في خطبته:

> لو أنّ خادمًا أو طباخًا لأميركي اغتال مراجعكم في وسط السوق، أو دهس أحدهم بسيارته، فلن يكون من حق الشرطة الإيرانية القبض عليه. لا بد أن يُرسل ملف القضية إلى أميركا حتى يستطيع أسيادنا أن يقرروا ما العمل... لقد قللوا

(*) يذهب إحسان نراغي إلى أنّ الشاه نفسه بزيارته هذه هو من ساهم في انطلاق الحركة الدينية التي برزت في عام 1978م، إذ إنه وجّه انتقادات عنيفة لرجال الدين واتهمهم بالرجعية، مما اضطرهم إلى أن يدفعوا عن أنفسهم تهمة الرجعية ويظهروا بمظهر أكثر ثورية من ثورة الشاه البيضاء، يستمدونه من التراث الشيعي، وفي ذلك لعب المفكر علي شريعتي دورًا بارزًا في إيصال الفكر الثوري الشيعي إلى الشباب. انظر: إحسان نراغي، من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، دار الساقي، 2012، ط3، ص26 - 29، (المترجم).

(2) انظر مثلًا: **H. E. Chehabi, Iranian Politics and Religious Modernism: The Liberation Movement of Iran under the Shah and Khomeini, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1990, ch. 4; Katouzian, Political Economy, ch. 11.**

من مكانة الشـعب الإيراني إلى مستوى أقل من مسـتوى الكلب الأميركي. لو أنّ أحدهـم دهس كلبًـا لأميركي فسـوف يحاكَـم. حتى ولو دهس الشـاه نفسـه كلبًا لأميركي فسيحاكم. ولكن لو دهس طباخ [أميركي] الشـاه، رئيس الدولة، فليس من حق أحد أن يعترض طريقه.

أيها السادة، أحذركم من خطر!

أيها الجيش الإيراني، أحذرك من خطر!

أيها الساسة الإيرانيون، أحذركم من خطر!

أيها التجار الإيرانيون، أحذركم من خطر!

ويا علماء إيران ومراجع الإسلام، أحذركم من خطر!...[1]

شكّلت ثورة حزيران/ يونيو 1963 نقطة فاصلة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، ودشّنت عصرًا جديدًا انتهى بثورة شباط/ فبراير 1979.

(1) انظر: October 27, 1964, the Granting of Capitulatory Rights to the US, in **Writings and Declarations of Imam Khomeini,** tr. and annot. Hamid Algar, Mizan Press, Berkeley, CA, 1981, pp. 181 - 184.

الفصل الحادي عشر

الثورة البيضاء

«إن الحضارة العظيمة التي نمضي قدمًا باتجاهها ليست مجرد فصلٍ في تاريخ هذه الأرض، بل إنها الفصل الأعظم فيه».

(الشاه محمد رضا بهلوي)(*)

حكم الشاه إيران حكمًا شخصيًا بدءًا من 1963م إلى 1978م، وحاول أن يجمع بين دور الحاكم المستبد التقليدي والقائد الثوري الحديث. وحول ذلك أبدى السيناتور حسن أكبر عام 1964م لبعض أصدقائه ملاحظة ذكية (على عكس الفكرة المنتشرة عن سذاجته): «يحاول جلالته أن يصبح خشايارشا وفيدل كاسترو معًا، ولكنّ ذلك مستحيل». كانت مأساة الشاه الكبرى فشله في أن يكون أيًا من الاثنين، فلم ينجح كحاكم مستبد قوي ولا تحديثي ثائر شعبي. كانت ثورة 1979م ثورة من المجتمع الإيراني بأكمله ضد حكمه المستبد وضد سياسته التغريبية (انظر الفصلين الثاني عشر والثالث عشر).

كان الشاه مثل أبيه قوميًا آريًّا من الطراز الحديث وليس أضحوكة بيد الإمبريالية الغربية كما كان كل الشعب يعتقد. كانت لديه نظرة آرية فارسية للتاريخ والمجتمع الإيراني مثل العديد من الإيرانيين العصريين الذين نشأوا بعد الحرب العالمية الأولى (راجع المقدمة والفصلين الثامن والتاسع). وكان مثل كثيرين منهم يعتبر التنمية الاجتماعية والاقتصادية محاولة للتشبه بأوروبا الغربية ثم أميركا بأسرع وقت ممكن، بدلًا من التغيير الجذري طويل المدى الذي يتعمق وينتج تطورًا غير قابل للتراجع.

(*) من كتابه: **Towards the Great Civilization**, 1975, p. 252

وكان يشـعر بالحرج من مكانة إيران كدولة فقيرة ومتخلفة، ينشـد الأبهة والعظمة لنفسـه كما لإيران دون الرغبة في إشـراك الشـعب الإيراني في هذه العملية. لم يكن يرى نفسـه خشايارشـا آخر، بل قورش الأكبر في شـكل حديث. وقد قال مرة أمام قبر قورش خلال الاحتفـالات الدوليـة المهيبة التـي اسـتضافها عـام 1971م للذكرى الألفين وخمسـمئة لتأسيس الإمبراطورية الفارسية: «ارقد بسلام يا قورش، فنحن مستيقظون».

النفط والدولة والحكومة الاستبدادية

من منتصف السـتينيات بدأت إيران في عمليـة تغير اقتصادي واجتماعي متسـارع، وكان النفـط هو العامل الأهـم في تحديد نمـط التغير الاقتصادي والتصنيع وسـرعتهما. بـدأت إيرادات النفط فـي الصعود (بشـكل يكاد يكـون متزامنًا مع إخمـاد المعارضة في 1963 ـ 1964م) نتيجـة النمو المسـتمر في الصـادرات. ومن أوائل السـبعينيات حققت إيران زيادة هائلة في الإيرادات بسـبب مستوى التصدير وبسـبب الزيادة الكبيرة في سعر النفـط. إيرادات النفط بطبيعتها شـكل من الإيجـار الاقتصادي؛ إذ إنّ تكلفـة إنتاج النفط الخـام منخفضة بالمقارنة مع العائدات الناتجة منه، وهو ما يشـبه دخـل المطربين الذي ليسـت له علاقة كبيرة بحجم العمـل الذي يؤدونـه، أو كالإيجار الذي يسـتلمه الفرد من بنايـة ورثها عن أبيـه. ترجع الإيرادات إلـى الدولة، وكيفيـة إنفاقها هي التـي تحدد اتجاه التصنيع والتغير الاجتماعي ونمطه وسرعته وشكله[1].

لذا فـإن مزيج النفـط والدولـة لعب دورًا أساسـيًا فـي تحديد مجريـات الأحداث، ولكن ليس بالضروة أن ينتج عنه النمط نفسه من الأحداث، ولا النتيجة نفسها لو لم تكن هناك حكومة مستبدة غير خاضعة لحدود قانونية ولا منفتحة على نصائح مستقلة.

---

(1) للاستزادة، انظر: Homa Katouzian, The Political Economy of Oil - Exporting Countries, **Mediterranean Peoples** (September 1979) and Oil and Economic Development in the Middle East, in **The Modern Economic History of the Middle East in its World Context**, Essays Presented to Charles Issawi, ed. Georges Sabagh, Cambridge University Press, Cambridge, 1989. وانظر أيضًا: Hossein Mahdavy, **The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**, in Michael A. Cook (ed.), **Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day**, Oxford University Press, Oxford, 1970.

إنّ فشل التنمية طويلة المدى في تلك الفترة لم يكن بسبب نقص الموارد الاقتصادية ولا حتى بسبب الدكتاتورية السياسية، والأمثلة قليلة جدًّا في التاريخ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق في المناخ الديمقراطي، حتى في إنكلترا التي أسست التقاليد الديمقراطية وكانت موطن أول ثورة صناعية. لا إنكلترا في عهد جورج ولا حتى اليابان في عهد الميجي (بعد قرن) يمكن وصفهما بالديمقراطية بأية معايير معترف بها من منتصف القرن التاسع عشر وما بعده.

عادة ما يُلقى باللوم في فشل نموذج الشاه على الدكتاتورية. الدكتاتوريات تسمح بالسياسة، وهي مرتكزة على القانون حتى وإن كان القانون غير عادل ويمارس التمييز، هذا وللدكتاتورية قاعدة اجتماعية إما بين أصحاب الامتيازات أو بعض الشرائح من «الجموع» أو منهما جميعًا، كما في بعض الأنظمة الفاشية والشعبوية. الحكومة ليست ديمقراطية، ولكنها ليست كذلك خاضعة لنزوات ورغبات شخص واحد. وكما ذكرنا في الفصل السابق كانت إيران دكتاتورية منذ 1953م، ولكن من عام 1964م لم يكن الأمر مرتبطًا بغياب التطور السياسي وإنما بحقيقة أنّ السياسة نفسها بدأت تختفي من الفضاء العام.

فقد النظام قاعدته الاجتماعية بين الملّاك والأعيان في المحافظات وفي المؤسسة الدينية دون أن يعوّضها (أو يرغب في تعويضها) بطبقات اجتماعية أخرى موجودة أو ناشئة. وفي الواقع فإنّ الإحساس بالتصدع والاغتراب الاجتماعي كان وقعه الأكبر على المجموعات الاجتماعية الناشئة والمتنامية (انظر الفصل الثاني عشر). وحتى في عام 1964م حين هزمت الدولة كل المعارضة وحسّنت من علاقاتها الخارجية كثيرًا وكانت تتطلع إلى النمو الاقتصادي والازدهار، فإن فشلها الجوهري لم يكن خافيًا على أحد (إلا قلة قليلة) من المراقبين الواقعيين، والذين من بينهم كانت لمارتن هرز (Martin Herz) الفرصة ليسجل تحليله الفطن جدًّا للأجيال القادمة.

كان هرز آنذاك سكرتيرًا سياسيًّا في السفارة الأميركية في طهران، وأرسل إفادته الطويلة الاستشرافية (مصدّقة من السفير الأميركي) إلى وزارة الخارجية الأميركية في 1964م. وأهم ما في الأمر أن عنوانها كان «بعض العوامل غير الملموسة في السياسة الإيرانية». أشار هرز إلى أن الشاه كان ناجحًا جدًّا في صراع القوى مؤخرًا ضد الجبهة الوطنية الثانية ومجموعة أميني والزعامات الدينية، لكنه لاحظ بأن حكمه لم يفتقر فقط

إلى القاعدة الاجتماعية بل الأهم من ذلك إنه يفتقر إلى قاعدة قوية حتى بين الموالين المستفيدين منه:

بما أنّ المعارضة ضعيفة ومنقسمة ومحبَطة، فعلى النظام أن يشعر بالسعادة والأمان، خاصة وأنه يملك الموارد السياسية الهامة في صفه. بيد أنّ أحد العوامل غير الملموسة في الحالة الراهنة هو أنّ النظام يملك القليل جدًّا من المناصرين المقتنعين به.

ثم استمر يعدّد جميع الجماعات الاجتماعية والمهنية التي تعتبر المستفيدة الكبرى من النظام، ومنها أولئك الذين يديرون شؤونه، على أنهم تعرضوا لإقصاء من هذا النظام:

ويمكن إيجاد الدليل على ذلك في كل مكان: الأعضاء البارزون في حزب إيران الجديدة الذين يعبرون بهدوء بغير علانية عن معتقدهم بأن حزبهم عبارة عن زيف وكذب وبأنه لا يمكن التوقع لأي حزب سياسي أن يقوم بعمل مفيد طالما كانت يد الشاه الثقيلة موضوعة على عملية صنع القرار. نوّاب المجلس المتقون الذين يستنكرون «الدعم الأميركي» لنظام يعتبرونه محاكاة سخيفة للديمقراطية. المعاونون المدنيون للشاه الذين ينتمون إلى مناصريه الأكثر إخلاصًا، ولكنهم يعبرون عن معتقدهم بأن إيران لن تكون قادرة على حل مشكلاتها طالما لم تكن هناك حرية تعبير، ولا تفويض سلطات، وقليل جدًّا من التعيين على أساس الكفاءة. والقضاة البارزون الذين يصرّحون - وللغرابة دون حذر - من أنّ الحملة المضادة للفساد لا يمكن أن تصل إلى أي شيء طالما عُرف بأنّ هناك أشخاصًا محصنون من الملاحقة القانونية. والضباط العسكريون الذين يسرّبون إلى الجبهة الوطنية [الثانية] معلومات عن الإجراءات المخططة ضد مظاهراتهم. ومسؤولو وزارة الخارجية الذين يقدمون النصح في السر بما يخالف الإجراءات التي يطلبونها رسميًّا من الولايات المتحدة فيما يتعلق بمعاملة ممثلي المعارضة في الولايات المتحدة.

بعد ذلك يمضي هرز للتأكيد على أنّ الناس الذين ذكرهم هم أعضاء موالون للنظام:

هؤلاء ليسوا أعضاء في المعارضة، بل أعضاء في النظام يعانون - حتى وهم موالون للشاه - من ضيق شديد وغياب الاقتناع بما يقومون به، ومن الشكوك حول ما إذا كان النظام يستحق الاستمرار.

ثم يلخّص بإيجاز ما تتضمنه هذه الملاحظات من عواقب على الإطار السياسي الذي كان يراقبه ويحلله:

> هنا ـ وليس في الأنشطة التي يقوم بها ممثلو المعارضة ـ يكمن الضعف الحقيقي للنظام، إذ إنّ مجرد أقلية مسلحة مسؤولة عن أدوات الحكم يمكنها أن تخلق احترامًا في بقية الدولة... حتى وإن التمسنا الكثير من العذر للطبيعة صعبة المراس للطبقة الوسطى الإيرانية... تبقى حقيقة أن نظام الشاه عبارة عن نظام دكتاتوري غير محبوب على الإطلاق، ليس فقط بين معارضيه، ولكن الأهم من ذلك بكثير بين أنصاره أيضًا[1].

من الواضح أنّ ما يقصده هرز بـ«نظام دكتاتوري غير محبوب على الإطلاق» هو بالتحديد الحكومة الاستبدادية، والتي لم يكن يملك مفهومها ولا مصطلحها، وهذا هو السبب الذي جعله يقول إنّ النظام لم يكن يتمتع بذلك النوع من «الاحترام» الذي يمكن لـ«مجرد أقلية مسلحة مسؤولة عن أدوات الحكم» (مثل مجلس عسكري في أميركا اللاتينية) أن تخلقه في بقية الدولة.

ما كان حقيقة في عام 1964م أصبح أقلّ واقعية في عام 1977م، حين قاد انفتاح ضئيل في الفضاء السياسي من النظام سريعًا إلى تمرد وثورة، والتي لم تكن لتأخذ ذلك المسار لو أن الموظفين الحكوميين والقضاة وأساتذة الجامعة والمعلمين والإذاعة والتلفاز والصحافيين والكتاب والشعراء (من بين جميع الفئات الأخرى) لم يساندوا الحركة الثورية مساندة فاعلة (انظر الفصل الثاني عشر).

الدليل من يوميات أسد الله علم

كثير مما حدث كان يَخشى وقوعه (إن لم يكن يتوقعه) أكثر المخلصين للشاه وزير البلاط وصديقه الحميم أسد الله علم. تقدّم لنا يوميات علم السرية التي تغطي الفترة من 1969 ـ 1977م شهادة لطبيعة النظام ونقاط ضعفه الحقيقية مقابل النجاح الظاهر،

(1) **Martin F. Herz, A View from Tehran: A Diplomatist Looks at the Shah's Regime in June 1964**, Institute for the Study of Diplomacy, Georgetown University, Washington DC, 1979, pp. 6 - 7; emphasis added.

ويشكل غير مباشر سيكولوجية الشاه الذي كان مسيطرًا بالكامل على جميع السياسات الداخلية والخارجية الرئيسة.

حين نُشرت اليوميات في عام 1991م(*) (أي بعد موت الشاه وعلم بفترة طويلة) صُدم الإيرانيون أصدقاء وأعداء من درجة الاستقلالية عن القوى الأجنبية - وأبرزها الولايات المتحدة وبريطانيا - التي كشفتها اليوميات بكلام الشاه وأفعاله. وهذا ليس مستغربًا أبدًا لأنّ من كان يعتقد أنّ الشاه في جيب الغرب ليسوا معارضيه فقط، بل حتى أصدقاءه القليلين - الذين تزايد عددهم في الثمانينيات - كانوا يعتبرون أنّ الأمر كان كذلك لأن الشاه لم يكن له خيار. ببساطة، في حين صدّق الإيرانيون أنّ العامل الجوهري ضد التطور السياسي في دولتهم كان الإمبريالية الغربية، توضّح يوميات أسد الله علم أنّ العامل الهام كان في الحقيقة الحكم الاستبدادي الممزوج بالحداثة السطحية، والتي لعبت فيهما شخصية الشاه دورًا هامًّا وحاسمًا.

لم يكن الشاه بذلك القدر من الاستقلالية من القوى الكبرى كما أصبح لاحقًا في الستينيات والسبعينيات، ويُعزى الأمر إلى الزيادات الكبيرة والسريعة في الثروة النفطية للبلاد، والتي زادت من استقلاله عن المعونة الأجنبية التي كان يمكن (وكانت فعلًا) أن تُستخدم للتأثير في سياساته الداخلية والخارجية على حد سواء. لقد جعلته إيرادات النفط شخصية عالمية قوية، وذلك لقدرة البلاد على الإنفاق في الأسواق الأجنبية (الشرقية والغربية)، وجعلت إيران جاذبة للمستثمرين الأجانب.

كان الشاه بالتأكيد أميركي الهوى - رغم أنه كان دائم الشك في دوافع البريطانيين - وليس فقط في ما يتعلق بالسياسة الدولية وإنما أيضًا كنموذج للتميز الصناعي والعسكري وربما حتى الثقافي(1). بيد أنّ يوميات علم توضّح بشكل مسهب أنه رأى أميركا شريكًا كبيرًا (ومعشوقًا) مختارًا، وليس السيد الذي كان خانعًا له بالقوة والمال. على سبيل المثال في آذار/ مارس 1969م يقول علم:

كتبت تقريري وذكرت الشكاوى التي وصلتني من السفير الأميركي. تفضّل

(*) يمكن الاطلاع على الترجمة العربية لهذه اليوميات: علي ناغي علي خاني (إعداد)، الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني أسد علم، ترجمة فريق من الخبراء العرب، مكتبة مدبولي، (الطبعة الثانية 2011). (المترجم).

(1) انظر التحليل السيكولوجي لموقف الشاه من الولايات المتحدة: **Marvin Zonis, Majestic Failure: The Fall of the Shah,** University of Chicago Press, Chicago and London, 1991.

جلالته بمقابلة صحفية مع صحيفة نيويورك تايمز وصرّح فيها بعزمه على منع البحرية الأميركية التي لها قاعدة مؤقتة في البحرين من أن تحل محل البريطانيين كحامية للبحرين. وعلاوة على ذلك فقد صرّح بأنه إن فشلت أميركا في توفير السلاح الذي طلبه فسوف تلجأ إيران إلى السوفيت للمساعدة. وعندما ذكرتُ اعتراضات السفير على هذه التصريحات قال جلالته إنه كان جادًّا في ما يقول وإن على الأميركان أن يعرفوا جيدًا معارضتنا للتدخل الأجنبي في الخليج. لا بد أن تدرك أميركا بأننا قوة مستقلة ذات سيادة ولن نتنحي جانبًا لأي أحد[1].

في تموز/ يوليو 1972م يلمّح أسد الله علم إلى أنّ السفير الأميركي (وهو موال لنيكسون) قد طلب من الشاه عن طريق علم المساهمة ماليًّا في دعم الحملة الانتخابية لنيكسون. لم يُذكر هذا صراحة في نص يوميات علم، ولكن لا يوجد شك كبير في أن هذا هو المعنى المقصود: «وفي حين لا يمكن أن أجرؤ على تدوين طلبه، يمكنني أن أقول بأنه يوضح إلى أي درجة كان نيكسون مستعدًّا للاعتماد على جلالته»[2]، كما يذكر علم رسائل أخرى من نيكسون في هذا الصدد[3].

في أوائل 1973م عندما كانت هناك مشكلة بين الشاه واتحاد الشركات النفطية تدخل نيكسون بكتابة رسالة مباشرة إلى الشاه بطريقة ودية جدًّا، معبرًا فيها عن «الأمل في أن تؤجل أي قرار أحادي الجانب إلى أن أتمكن من دراسة الموضوع وتقديم رأيي لك». وأجاب الشاه بطريقة ودية لكنه لم يتزحزح عن رأيه. كما أنه أمر علم بأن يسأل السفير الأميركي «ما الذي يجعل علاقتنا «خاصة» جدًّا في الوقت الذي يمكن أن تتأثر بمجرد شكوى من شركة نفط؟». وقال لاحقًا لعلم: «بَلَغَتْ بنيكسون الجرأة أن يقول لي بأن لا أفعل شيئًا في مصلحة بلدي إلى أن يملي عليّ أين تكمن المصلحة. وفي الوقت نفسه يهددني بأن عدم اتباع ما يزعم أنه نصيحة سيؤدي إلى التأثير على العلاقات الخاصة بين بلدينا. وأقول فلتذهب هذه العلاقات الخاصة إلى الجحيم». وحين سمع خطاب نيكسون في تنصيبه رئيسًا في اليوم التالي أشار إلى تأكيد نيكسون على مبدأ عدم

(1) انظر: Asadollah Alam, The Shah and I: The Confidential Diary of Iran's Royal Court, 1969 - 1977, intro. and ed. Alinaghi Alikhani, trs Alinaghi Alikhani and Nicholas Vincenet, I.B. Tauris, London and New York, 1991, p. 46.

(2) نفسه، ص 233.

(3) نفسه، ص 236.

التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأضاف «ومع ذلك يجرؤ هذا البغيض على كتابة مثل تلك الرسالة»[1].

في حقيقة الأمر كان الشاه أبعد ما يكون عن خدمة المصالح الغربية فيما يتعلق بأسعار النفط في أوائل السبعينيات، وقبل الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 1973م كان قد أدى دورًا رئيسًا في زيادة أسعار النفط، وأشار إلى حقيقة أن سعر الواردات الإيرانية من الدول الغربية كان يصعد بسبب التضخم في الغرب، وكان هذا يعني استنزافًا لموارد إيران إن لم ترتفع أسعار النفط[2]. صحيح أنه لم يشترك في الحظر النفطي العربي ضد الدول الأجنبية واليابان بعد الحرب العربية الإسرائيلية، لكنه باع النفط الإيراني غير التابع لاتحاد الشركات بالمزاد بأسعار أكبر من الأسعار القائمة بخمس مرات، مما لعب دورًا حاسمًا في الزيادة المضاعفة بأربعة أضعاف التي أعقبت ذلك مباشرة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1973م في أعقاب «الصدمة النفطية» أرسل نيكسون رسالة أخرى أكثر إلحاحًا إلى الشاه يحثّه على التدخل. وفي الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 1973م ترأس الشاه اجتماع منظمة الأوبك التي كانت إيران عضوًا مؤسسًا فيها في 1960م. في اليوم التالي تم الإعلان عن الزيادة بأربعة أضعاف في سعر النفط، وبعد أسبوع سلّم السفير الأميركي رسالة من نيكسون إلى الشاه عبر فيها عن «قلقه الشديد» حول زيادة سعر النفط و«ألح بشدة» على:

> إعادة النظر في القرارات الأخيرة التي اتخذت في طهران.
>
> لا بد من اتخاذ خطوات لعقد تشاورات من النوع الذي نعتقد أن معظم الدول المستهلكة والمنتجة تقرّه[3]...

لم يقبل الشاه بذلك، وعطفًا على رسالة نيكسون أفضى السفير الأميركي إلى علم بأن بعض ممثلي الدول العربية في الأوبك (وخاصة السعودي الشيخ زكي يماني)

---

(1) Alam, The Shah and I, pp. 277-278

(2) أبدى الشاه ذلك وآراء أخرى باستمرار في حواراته مع الإعلام العالمي منذ 1970م. انظر مثلًا: William D. Smith, Price Quadruples for Iranian Crude Oil at Auction, New York Times (12 December 1973).

(3) Alam, The Shah and I, pp. 347 - 349

قال بأنه لولا الشاه لكانوا قد قبلوا بسعر أقل، وردّ عليه علم بأنه «إن صدق العرب في كلامهم، فلا يوجد شيء نخجل منه. كانت ثورة الأسعار أمرًا بديهيًا»[1].

وبعد أن صرفنا النظر عن النظرية القديمة القائلة بأن الشاه كان مجرد منفذ لرغبات الأميركان أو البريطانيين، فلا بد الآن من تحليل الدوافع الحقيقية وراء سياسات الشاه. وقبل ذلك، سيكون مفيدًا أن نعرض إلى أي درجة كان الشاه يؤمن بنظرية المؤامرة في السياسة الدولية، إذ إن ذلك يظهر بوضوح ودون قابلية للنقض في حواراته مع أسد الله علم. والمفارقة تكمن في أنّ شعبه كان يؤمن كذلك بنظرية المؤامرة، في حين يعتبرونه لعبة في يد السياسة الدولية.

كان الشاه يؤمن بأن النظام البعثي في العراق صنيعة بريطانية. وقد سجّل علم في يوم 19 أيلول/ سبتمبر 1972م ما يلي:

> ما يزال [الشاه] ميالًا إلى الاعتقاد بأنه رغم اعتماد العراقيين المتزايد على موسكو وتصنّع الاتفاق معهم، فإنهم خاضعون سرًّا لتأثير البريطانيين. وفي المجمل فإن شكوكه نحو البريطانيين لا تصدق، إذ إنه يميل إلى رؤية يدهم الخفية خلف كل حدث عالمي»[2].

في اليوم التالي أعاد الشاه على علم بأن «الرئيس العراقي البكر عميل لبريطانيا»[3]. قبل سنتين من ذلك فشلت مؤامرة إيران للإطاحة بالنظام العراقي عبر تدبير انقلاب داخلي، وقال حينها الشاه لعلم بأنّ «البريطانيين هم من خاننا. لقد استطاعوا معرفة خطتنا وسربوها للرئيس العراقي. قد يتظاهر حسن البكر بأن لديه رُهابًا من البريطانيين لكنه في حقيقته خادم متزلف لهم»[4].

مع ذلك فإن نظرة الشاه المؤامراتية للسياسة الدولية لم تقف عند البريطانيين، بل شملت قوى أخرى كذلك. قال ذات مرة لوزير بلاطه إنّ الولايات المتحدة تديرها «قوة خفية»: «أشعر بثقة من أنّ الدولة تقودها قوة خفية. منظمة تعمل سرًّا، لها من القوة ما

(1) Alam, The Shah and I, p 350

(2) نفسه، ص 239.

(3) نفسه، ص 240.

(4) نفسه، ص 176.

يكفي للتخلص من آل كنيدي ومن أي شخص آخر يقف في طريقها. أعتقد أنها حتى الآن تسببت في مقتل ثلاثين شخصًا عرفوا بطريقة ما عن وجودها»[1].

في عام 1971م حين كان الشاه يساند الأوبك لإحداث زيادة بسيطة في سعر النفط، كان يعتقد بأنّ بريطانيا وأميركا «قد يتوهمون بأنهم بإنفاق بضعة ملايين دولار يمكنهم الإطاحة بي وبنظامي»، لكنه أضاف بأن «تلك الأيام التي يمكن فيها فعل ذلك قد ولّت للأبد»[2]. كان بالتأكيد يقصد الانقلاب العسكري، لكنه كان يعتقد بأن الجيش كان مخلصًا له، وفي كل الأحوال كان الجنرالات «غارقين في صراعاتهم لدرجة يصعب معها أن يشكلوا تهديدًا»[3]. في كانون الأول/ ديسمبر 1973م كان يعتقد بأنه من المرجح أنّ أميركا كانت وراء المقاطعة النفطية العربية لأنّ خسارتها ستكون أقل بكثير من خسارة أوروبا واليابان[4]. وللمفارقة فإن هذه كانت بالضبط الحجة التي يبديها جموع الإيرانيين الذين يؤمنون بأنّ الشاه قد ساعد على زيادة سعر النفط بإيعاز من أميركا.

وذات مرة شعر الشاه بأن أميركا والاتحاد السوفيتي ربما قد وضعا خطة لتقسيم العالم بينهما[5]، كما كانت هناك بعض تقارير وآراء بثتها إذاعة البي بي سي أثارت غضبه، وأصر على الاعتقاد بأن هناك دافعًا سياسيًا شريرًا وراءها في مكان ما في النظام البريطاني[6]. ولقد أصيب علم بالذهول ذات مرة حين سمع بأن البي بي سي قالت بعض الأشياء الطيبة عن عائلته، وقرر في نهاية الأمر أن ينقلها شخصيًا إلى الشاه، مشيرًا إلى أنه قد يبحث عن «ذلك الأحمق المسؤول عمّا نشر». وأضاف قائلًا: «لست واثقًا بأي حال من الأحوال بأن ذلك قد هدّأ من شكوك جلالته»[7].

في عـام 1965م منح الشـاه نفسـه لقـب آريامهـر، أي «الشـمس الآريـة» أو «ضوء

---

(1) Alam, The Shah and I, p 169
(2) نفسه، ص 197.
(3) نفسه، ص 198.
(4) نفسه، ص 341.
(5) نفسه، ص 543.
(6) للاستزادة، انظر: Parviz C. Radji, In the Service of the Peacock Throne: The Diaries of th Shah's Last Ambassador to London, Hamish Hamilton, London, 1983.
(7) Alam, The Shah and I, p. 331

الآريين»، مثلما لُقب والده اعلى حضرت قدر قدرت (جلالة صانع الأقدار) في فترة الاستبداد المطلق من حكمه. ومثل والده في الثلاثينيات، تأثرت مشاعره القومية الفارسية كثيرًا بدمج نفسه شخصيًا بالأرض وثقافتها وتاريخها وفقًا لفهمه. كلاهما اعتبر إيران ملكيته الخاصة، وقبل الثورة الدستورية طبعًا كانت الدولة كلها تُعتبر ملكًا للحاكم، ولكن ذلك كان مجرد ملكية الأرض ومن عليها بالمعنى الحرفي للكلمة، أما الآن فقد أضافت القومية الحديثة بُعدًا تجريديًا كبيرًا يصعب قياسه، وهو الارتباط العاطفي والذاتي العميق بالمادة. ومن هنا تأتي حساسية الشاه الشديدة ليس فقط لصورته الخارجية بل كذلك لصورة إيران وأهميتها في العالم. ويمكن تقديم عدد هائل من الأمثلة على ذلك. ذات مرة أمر الشاه بنفي محرر النسخة الإنكليزية من صحيفة كيهان إلى محافظة قصيّة لأنه كتب مقالًا ناقدًا حول صعوبات العيش في طهران. ويبدو من كلام علم التأثر عندما قدّم صكّ الملكية للقصر المبني حديثًا في جزيرة كيش ورفضه الشاه معترضًا: «البلد كله لي دون أن أضطر إلى أن أعلّم حدودًا تافهة. كل شيء تحت تصرف الحاكم القوي، وسندات الملكية وكل هذه التوافه لن تفيدني مثقال ذرة»[1].

قبل هذا، فإن الدليل الأوضح على مشاعر الشاه وتطلعاته القومية الفارسية قد تجسد في تشرين الأول/ أكتوبر 1971م، في الذكرى الألفين وخمسمئة للإمبراطورية الفارسية. لم يتردد الشاه في صرف الأموال الطائلة لتنظيم سلسلة من الاحتفالات التي تُوجت بمهرجان عالمي في حطام برسيبوليس، حيث أنشئت مدينة كبيرة من الخيام لاستضافة الضيوف البارزين من تسع وستين دولة. انزعج الشاه من عدم حضور الملكة إليزابيث الثانية، ومثلها الأمير فيليب والأمير آن، كما غضب من تغيير الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو قراره في الحضور بعد انتقادات قوية داخل البلاد من منظمات حقوق الإنسان، فحضر رئيس الوزراء الفرنسي بدلًا منه. استاءت الغالبية العظمى من الشعب الإيراني استياء كبيرًا من هذا الحدث، إذ رأت فيه تبذيرًا هائلًا للموارد في دولة ما تزال فقيرة نسبيًا، مما يرمز إلى استعادة «النظام الشاهنشاهي». وقد أوضحت يوميات أسد الله علم أنّ أحد المنتقدين الكبار الداخليين لهذا الحدث كانت الملكة فرح الملقبة بـ«شهبانو» والتي كانت مخلصة ومقربة جدًا من الشاه:

---

(1) Alam, The Shah and I, p 228

سألت جلالة الملكة في المطار ما إذا كنت سآخذ ولي العهد إلى العرض الأول من الفيلم الوثائقي حول الاحتفالات الملكية التي تمت العام السابق...«بالله عليك كف عن هذا. أريد فصل أسمائنا تمامًا عن تلك الاحتفالات الشنيعة...»، ولكن ما أثار دهشتي أنها قالت «جلالة الملك وأنا غير متفقين بالكامل على أي شيء. أكاد أكون دائمة الاختلاف معه»[1].

بُعيد مضاعفة أسعار النفط في أواخر 1973م أخبر علمُ الشاهَ أن «كل حلم من أحلامه يبدو أنه تحقق، وأن جلالته الآن لا ينازعه أي سياسي في الشرق الأوسط»، فأجاب الشاه «لكنني أملك تطلعات أخرى كثيرة. أن نكون الأول في الشرق الأوسط ليس كافيًا. علينا أن نرفع أنفسنا إلى مستوى قوى عظمى عالمية. ومثل هذا الهدف ليس محالًا بأي حال من الأحوال»[2].

وهذا دليل هام على رؤية الشاه التي أثّرت تأثيرًا مباشرًا على الدولة والمجتمع إذ إنه كان صانع القرار الأوحد في الدولة، وهذه الرؤية نفسها جاءت بشكلٍ منظم في كتاب الشاه الأخير قبل ثورة 1979م به سوى تمدن بزرگ (نحو الحضارة العظمى). يتألف الكتاب من ثلاثة أجزاء لكنه في شكل بيانٍ شامل، إذ يناقش الجزء الأول «المشكلات الأساسية في العالم المعاصر»، في حين يغطي الجزء الثاني «إيران في عصر الثورة [البيضاء]» عددًا من المواضيع بما فيها الإصلاح الزراعي والتعليم والصحة و«بسط الديمقراطية» و«الحزب الوطني لبعث الأمة الإيرانية». أما الجزء الثالث «في الطريق إلى الحضارة العظمى» فيشرح الرؤية الأيديولوجية للكتاب. يقول الشاه:

أمنيتي الكبرى هي إيصال الأمة الإيرانية إلى عصر «الحضارة العظمى»...الهدف الذي قررتُه لأمتي بلا شك طموح جدًّا وسام، لكنه هدف ليس من المستحيل تحقيقه لهذه الأمة، وذلك لمقدراتها المادية والروحية الكثيرة، ومواردها العقلية والأخلاقية الوافرة. ولئن بدا هذا الهدف أبعد من الحدود الطبيعية، فذلك لأنّ السعي إلى هدفٍ أقل سيكون أدنى مما تستحقه أمتنا[3].

---

(1) Alam, The Shah and I, pp 245-246

(2) نفسه، ص 360.

(3) محمد رضا شاه بهلوی، به سوی تمدن بزرگ، مرکز پژوهش ونشر فرهنگ سیاسی دوران پهلوی، تهران، 1975، ص248 ـ 249.

ثم ذهب الشاه إلى أنّ ظهور الإمبراطورية الإيرانية قبل ألفين وخمسمئة عام قد فتح الباب لعصر جديد في تطوّر الحضارة البشرية، وهكذا فليس هناك سبب يمنعها من محاولة إنشاء الحضارة العظمى للمستقبل بصفتها الحل المناسب لما يتطلع إليه عالمنا المشوب بالقلق[1].

قبل مئة وخمسين سنة كتب الفرنسي شاتوبريان (Chateaubriand): «حين نصل في تاريخ العالم إلى عصر فارس، نشعر بأننا دخلنا مرحلة التاريخ العظيم». لماذا إذن لا نحاول أن نجعل هذه الدولة نفسها وهذه الأمة نفسها تدخل «الحضارة العظمى» في فجر الألفية الثالثة؟

تطلع الشاه إلى هذا الهدف الذي اعتقد أنه ممكن التحقيق في العقد أو العقدين التاليين، وهو ليس مجرد عودة إلى المجد التليد بل هو ذروة تاريخ الدولة:

إنّ الحضارة العظيمة التي نمضي قدمًا باتجاهها ليست مجرد فصل في تاريخ هذه الأرض، بل إنها الفصل الأعظم فيه. إنه هدف سام يجب أن تنتهي إليه حتما آلاف السنوات من تطور إيران، ويجب أن يكون بدوره فجر العصر الجديد في حياتنا الوطنية[2].

وفي تناوله لماهية الحضارة العظمى، وصفها الشاه بطريقة يوتوبية مألوفة:

هي الحضارة التي يتم فيها توظيف أفضل عناصر المعرفة والفكر البشري لضمان تحقيق أعلى مستويات المعاش المادي والروحي لكل فرد من أفراد المجتمع. حضارة تتأسس على الإبداع والإنسانية، يستفيد كل إنسان من الرخاء المادي الكامل ويتمتع أيضًا بالضمان الاجتماعي الأقصى والوفرة الروحية والأخلاقية[3].

في نيسان/ أبريل من عام 1974م، بعد بضعة أيام من إخبار الشاه لعلم بأنّ إيران يجب أن تكون قوة عالمية، وقبل سنة من كتابة «الحضارة العظمى»، ذكر علم في يومياته بعد ترؤسه لاجتماع مجلس المدراء لمراكز الثقافة الريفية:

ما أثار حزني هو أنّ واحدًا بالمئة فقط حتى الآن من قرانا تتوفر على مياه شرب نظيفة

---

(1) Alam, The Shah and I, p 249

(2) نفسه، ص 252.

(3) نفسه، ص 250.

عبر الأنابيب، رغم أنّ المشكلة ليست كبيرة كما يبدو الأمر، إذ إنّ معظم الآخرين يسحبون المياه النظيفة من آبارهم أو قنواتهم. والمخجل أكثر هو أنّ قرية واحدة فقط فيها كهرباء من خمس وعشرين قرية، وهو رقم غريب إذا ما أخذنا في الاعتبار مستوى التنمية الوطنية[1].

وكما ذكرنا في الفصل السابق فمع تدشين الثورة البيضاء وإخماد ثورة حزيران/ يونيو 1963، حَرَم الشاه الطبقات العليا والمؤثرة من القدر المحدود من السلطة والتأثير والمشاركة السياسية الذي كان لهم منذ انقلاب 1953م، وهكذا احتكر السلطة بأكملها. إذن فقد أُلغيت السياسة كما كان الأمر في الجزء الأخير من عهد رضا شاه، والفرق هو أنّ هناك الآن أشخاصًا أكثر لديهم تطلعات للمشاركة في العملية السياسية، وأصبحت الدولة أكثر اندماجًا بعالمٍ يشهد انحسارًا للاستعمار وتطورًا اجتماعيًا سياسيًا وصراعًا ثوريًا (انظر الفصل الثاني عشر).

وُصف المجلس الحادي والعشرين الذي افتتحه الشاه في أواخر 1963م بأنه «غير طبقي»، وكان هذا حقيقيًا بمعنى أنّ الدولة يمكنها اختيار من تريده من أي طبقة اجتماعية وتعلن أنه تم انتخابه نائبًا في المجلس، مع إدراك النواب بأنهم يمكنهم فقط مناقشة الأمور التي يسمح بها الشاه والدولة. واستمر هذا النمط حتى عام 1978م.

وكما ذكرنا في الفصل العاشر فإنه بعد عزل علي أميني في عام 1962م، عيّن الشاه أسد الله علم رئيسًا للوزراء، وفي أوائل 1964م بعد تأسيس المجلس الحادي والعشرين عيّن الشاه حسن علي منصور (الشاب نسبيًا) رئيسًا للوزراء وجعل أسد الله علم وزيرًا للبلاط الملكي. كانت حكومة جديدة وشابة ولم يكن أي من أعضائها قد سبق له تقلد مناصب وزارية سابقة. وكان هذا الأمر متسقًا مع المرحلة الثورية الجديدة للشاه - التي استمرت حتى قُبيل سقوطه - من نبذ السياسيين القدماء والتنكر لهم، واستبدالهم بجيل شاب غربي التعليم يتطلع إلى مناصب عليا. كان هذا جزءًا من النظام الجديد «غير الطبقي». ولقد منحت هذه السياسة فرصًا لضمّ منتقدين ومنشقين موجودين أو محتملين داخل النظام، واستخدامهم إداريين وفنيين دون منحهم أية سلطة حقيقية لصنع القرار.

اغتيل حسن علي منصور عام 1965م على يد شاب إسلامي، كرد فعل على منح

---

(1) Alam, The Shah and I, p. 365

الموظفين الأميركان في إيران حق الإعفاء من قوانين الدولة، وحل محله أمير عباس هويدا، وهو مثقف متعلم في الغرب كانت له ميول يسارية في شبابه، وأصبح دبلوماسيًا ثم انضم إلى شركة النفط الإيرانية الوطنية قبل أن يُعيّن وزيرًا للمالية في حكومة منصور. كان هويدا مستقيمًا لكنه سمح ببعض الفساد لدى الآخرين وكان خانعًا للشاه. بقي هويدا في منصبه حتى آب/ أغسطس 1977م حين عزله الشاه كرد فعل على اضطراب شعبي متزايد وعيّنه وزيرًا للبلاط الملكي. ولاحقًا في 1978م وفي خضمّ الحركة الثورية أمر الشاه باعتقاله مع بعض كبار المسؤولين في محاولةٍ منه لاسترضاء الشارع الغاضب. وبُعيد الثورة تمت «محاكمته» في محكمة ثورية وأعدم بإطلاق الرصاص عليه (انظر الفصل الرابع عشر)[1].

لم يرض الكثير من مرؤوسي الشاه عن قلة استقلاليتهم، حتى فيما يتعلق بأكثر الأمور بساطة في السياسة الحكومية، بيد أنّ عَلَم كان الوحيد الذي يمتلك الشجاعة والبصيرة ليتحدث إلى الشاه عن الحاجة لا إلى الديمقراطية بل السياسة. مثلًا، في حوار له مع الشاه في 1972م، أخبره عن الحاجة إلى «المشاركة الشعبية في لعبة السياسة»:

> فمثلًا، لماذا تستمر الحكومة في التدخل في الانتخابات المحلية [البلدية]. اترك العامة يتقاتلون في صراعاتهم السياسية ويختارون من يشاؤون من ممثليهم. قد تتطلب الانتخابات البرلمانية قدرًا من الإدارة، ولكن هذا بالتأكيد لا ينطبق على انتخابات البلديات. لماذا لا نسمح للناس بمناقشة شؤونهم المحلية بحرية؟ ما الضرر الذي يمكن أن ينجم عن ذلك؟

وكان الشاه يرى بأن ذلك سيكون مضرًا لأنّ الناس حينها سوف يرغبون في الحديث عن مواضيع كالتضخم مثلًا:

> «ما الذي تقوله؟ بالطبع سيكون هناك ضرر...سيبدؤون بالتذمر عن التضخم وما إلى ذلك من حماقات». فأجبت: «للأسف فإن ما يقولونه عن التضخم حقيقي جدًا. ولكن حتى لو افترضنا أنّ كلامهم فارغ، فلماذا لا نفتح صمام أمان ونسمح لهم بالكلام الفارغ بحرية بينهم؟». [فقال] «وهذا بالتحديد ما جعلني أسمح

(1) انظر السيرة الكاملة لهويدا في: Abbas Milani, The Persian Sphinx: Amir Abbas Hoveyda and the Riddle of the Iranian Revolution, A Biography, I.B. Tauris, London and New York, 2000.

باستمرار وجود الحزب المعارض». فقلت: «نعم، ولكن المعارضة المحرومة من حرية الكلام هي بالتأكيد ليست معارضة أساسًا». عندها سأل لماذا لا يبدي الناس سوى القليل من الاهتمام بالتطور الذي حققناه. فقلت له: «لأن دعايتنا موجهة في الاتجاه الخاطئ. إن الكثير من دعايتنا من الواضح أنه غير حقيقي، وما تبقى منها ممزوج بتزلف إلى شخص جلالتكم تعب الناس منه»[1].

ما يقصده الشاه بـ«المعارضة» هو حزب الشعب (مردم) الذي أطلقه مع حزب القوميين (مليّون) في الخمسينيات، غالبًا للاستهلاك الغربي (راجع الفصل العاشر). لذلك فإن قادة الحزب حين يحتد النقاش بينهم عادة ما يتهمون بعضهم البعض ليس بتنفيذ سياسات خاطئة، وإنما بعدم تنفيذ «الأهداف الحقيقية لجلالته» بشكل كاف. بعد الثورة البيضاء أفسح حزب «مليّون» المجال للحزب الجديد «إيران نوين» (إيران الجديدة)، وقد أُسس هذا أيضًا باقتراح من الشاه، لكنّ مؤسسيه كانوا شبابًا تكنوقراطيين يُنظر إليهم على أنهم العمود الفقري للمسار الإصلاحي الجديد للشاه. وبعد اغتيال حسن علي منصور الذي كان رئيسًا للوزراء بين 1964م و1965م واستبداله بالمثقف الخانع أمير عباس هويدا، فشل الحزب في تأدية أي دور سياسي. معظم الوزراء والنواب والمسؤولين كانوا مرغمين على الانضمام للحزب، لكنه لم يجذب أي مشاركة شعبية. كانت وظيفته الأساسية ربما هي أن يكون الآلة الإدارية لاختيار نواب المجلس[2]. وكما ذكرنا فقد ظل حزب «مردم» في صورة «حزب معارض»، لكنه ما إن يبدأ في دور المعارضة الحقيقية حتى يلقى توبيخًا من الحكومة.

فمثلًا في عام 1972م كان قياديّ الحزب علي نقي كاني ينتقد حكومة هويدا انتقادًا عنيفًا، وقال بأنّ الانتخابات لو لم يتم تزويرها لفاز حزبه. أثار هذا غضب الشاه وصاح في أسد الله علم: «ما الذي يريده هذا اللعين... إن أمله في الفوز بالانتخابات كأمل إبليس في الجنة»[3]. لاحقًا، حدثت انتخابات فرعية في مدينة شاهسافار (حاليًا: تنكابن). أدى مرشح حزب مردم دور المعارض الحقيقي بدعمٍ من أمين الحزب الجديد ناصر أميري،

(1) Alam, The Shah and I, pp 210-211

(2) للاستزادة حول هيكل حزب إيران الجديدة وأنشطته، انظر: Manuchehr Kalali (its first general secretary), Iranian Oral History Collection, Harvard University.

(3) Alam, The Shah and I, p. 232

ووجه نقدًا حادًّا لحكومة هويدا وانتُخب بأغلبية ساحقة، لكنّ الحكومة أعلنت فوز مرشحها. شجب أميري ما حدث وقال بأنه تزوير، واستقال من منصبه لاحقًا ثم قُتل في حادث سيارة بعدها بفترة وجيزة[1].

الحكم في الداخل

في آذار/ مارس 1974م بُعيد الزيادة «الرباعية» في أسعار النفط، أخذت السياسة الحزبية منحى مختلفًا تمامًا، ففي مؤتمر صحفي أقيم فجأة قام الشاه (الذي كان قد كتب ذات مرة أنه لن يقوم أبدًا باتباع سياسة الحزب الواحد لأن هذا ما فعله الشيوعيون وهتلر)[2] بحلّ حزب مردم وحزب إيران الجديدة، واستبدلهما بحزب رستاخيز ملي (البعث الوطني) الذي كانت عضويته إجبارية على جميع الإيرانيين. وفي خطاب شهير صنّف الشاه رعاياه إلى ثلاث مجموعات: السواد الأعظم الذين يقفون خلف النظام، وأولئك المحايدين السلبيين الذين لا يجب عليهم «انتظار أي شيء منا»، والمنشقين والمنتقدين الذين لا مكان لهم في الدولة ولهم الحرية في أن يتقدموا لطلب جوازات ويغادروا إيران.

أُرسلت استمارات العضوية إلى جميع المؤسسات الحكومية بما فيها الجامعات حتى يتم توقيعها، وقيل لموظفيها أن ينضموا للحزب وإلا واجهوا إجراءات تأديبية. حول ذلك يقول أبو الحسن ابتهاج أول تكنوقراطي في البلاد وأكثرهم تمكنًا، والذي أسس مصرفًا خاصًّا بعد استقالته من منظمة التخطيط:

> أنشأ الشاه حزبًا فردًا وحذّر بأن أي شخص يعارض ذلك عليه أن يغادر [البلاد]... هاتفتُ هويدا الذي كان الأمين العام للحزب، وقلت له: «ماذا علي أن أفعل؟» فقال بأنه سيبعث لي ورقة لتوقيعها. بعثوا ورقة وقّعتها، مما يعني أنني أصبحت عضوًا في الحزب. هذا كل ما في الأمر، مجرد توقيع... كان ذلك التحذير رسميًّا، مما يعني أن أي شخص يبقى [داخل البلاد] ولا ينضم للحزب لا يجب أن ينتظر أي مساعدة لو حصل له أي شيء. وكان ذلك يعني أنه لو ضربني شخص ما في الشارع وآذاني، ثم رفعت صوتي شاكيًا فسيقال لي «ألم نقل لك؟». هذا ما آلت

(1) Homa Katouzian, The Pahlavi Regime in Iran, in H. E. Chehabi and Juan J. Linz (eds.), **Sultanistic Regimes**, pp. 192 - 193.

(2) Mohammad Reza Shah Pahlavi, **Mission for My Country**, Hutchinson, London, 1960, p. 173.

إليه إيران، إيران التي تمتعت بدعم دولتين غربيتين ديمقراطيتين. أليس في ذلك مدعاة للعار؟[1].

كان الشاه بصفته ضابطًا عسكريًا يسيطر بقبضة حديدية على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية أكثر من الحكومة المدنية، وكانت سلطة ضباط الجيش وامتيازاتهم لا تقتصر على الرواتب العالية والظروف المعيشية الجيدة، وكان زيّهم العسكري الذي عادة ما يرتدونه في الأماكن العامة يضفي سلطة غير عادية، وكان يمكنهم إثارة الخوف في البسطاء حين يتواصلون مع العامة. هذا وكان يمكن للمؤسسات العسكرية أن تنتهك الأملاك الشخصية (خاصة الأراضي الحضرية) حين يروق لهم ذلك، ولقد أدى ذلك إلى استياء شعبي عارم ضد الضباط والمؤسسات العسكرية.

مع ذلك فعلى قدر قوة الموظفين العسكريين والمؤسسات العسكرية تجاه العامة، كانوا ضعفاء جدًا فيما يتعلق بمهامهم ووظائفهم. كان الشاه شخصيًا المسؤول عن جميع مشتريات القوات المسلحة، وكان يجري التعيينات والترقيات للضباط الكبار وغيرهم، وكان على قادة الأسلحة والأقسام والعمليات أن يرفعوا تقاريرهم للشاه مباشرة.

وقد ذهب الجنرال فريدون جام رئيس الأركان المخلص (1969 - 1971م) والصهر السابق للشاه إلى أنه من المستحيل العمل بكفاءة في مثل تلك الظروف التي فيها:

> لا يملك القائد أي سلطة تنبع من المسؤولية في ميدان سلطته، أي إنهم كانوا جميعًا مسؤولين دون أي سلطة...ولا حتى قائد الجيش له الحق في استخدام أكثر من فرقة في منطقته. في طهران كان عليهم الحصول على تصريح مسبق منه [الشاه] حتى للعمليات الليلية...من الواضح أن جيشًا كهذا في الظروف العادية عليه أن يحصل على الإذن بالتنفس، لن يكون لديه شخص يقوده في الأزمات، وسوف يتفكك...كما حدث بالفعل[2].

أجمع الجنرال جام والجنرال حسن طوفانيان والأميرال أمير عباس رمزي عطائي على غياب التنسيق بين المؤسسات العسكرية المختلفة، وضرورة أن يقوم جميع قادة

(1) حوار لأبي الحسن ابتهاج مع حبيب لاجيوَردي: Harvard Oral History, www.fas.harvard.edu/~ioph/ebtehaj.html.

(2) حوار للجنرال فريدون جام مع حبيب لاجيوَردي: Harvard Oral History

الأسلحة بتقديم تقاريرهم مباشرة إلى الشاه والحصول على إذن منه لاتخاذ أي قرار. يقول جام إنه نتيجة لذلك كانت تُرسل تقارير غير منسقة إلى الشاه، وبالمثل كانت تصل منه «أوامر غير منسقة غير منطقية ينقصها التحضير»[1]. ووفقًا لطوفانيان فإن الشاه «قد أنشأ وزارة حربية غير فاعلة، وأركان عامة... كانت أقل فاعلية، وكنا جميعًا فيها»[2]. أما عطائي فيذكر أنه في مرتين سأل رئيس الوزراء هويدا لماذا لا يكون له ثقل في سياسة البلاد، وفي كلا المرتين أجاب رئيس الوزراء «محرجًا» بأنه كان فعليًا «ليس أكثر من رئيس مكتب». وأضاف قائلًا «الوزراء يذهبون مباشرة إلى الشاه. وكقائد للبحرية أذهب مباشرة لجلالته. نتيجة لذلك يتم تجاوز رئيس الوزراء، وتجاوز قائد الأركان العامة. لم يكن هناك التزام بالتراتبية»[3].

اشتكى جام من أنّ الشاه قرّر أوامر الشراء للجيش (وقام طوفانيان بالتنفيذ)، ولكن لم يكن هناك أي منطق أو تنسيق، إذ «كل يوم يطلبون بعض المعدات [العسكرية] ثم يقولون «تصرّف بها». لم تكن الأركان العامة تعرف أي شيء عن المشتريات وما الغرض منها»[4]. أما طوفانيان فاشتكى من تدخل الشاه في كل التفاصيل الصغيرة: «كنا نسمي الشاه القائد الأعلى، وحتى إجازات الضباط كان يجب رفعها [إليه]. التعيينات وكل شيء، كل شيء. وهكذا كان الضباط معتادين على نظام معين، [و] حين غادر رئيس هذا النظام، أعتقد أنه كان لزامًا أن يتفكك»[5].

يحكي جام قصة مدهشة عن تحذير العراق لإيران حول استخدام قناة شط العرب في 1969م، إذ كان هناك نزاع على الحدود في النهر الذي يفصل الأراضي الإيرانية عن العراقية منذ فترة من الزمن، لكنّ العراقيين الآن يطالبون بسيطرة كاملة على النهر حتى الساحل الإيراني، ويهددون بمهاجمة السفن الإيرانية التي لا تحصل على تصريح منها. وبصفته رئيسًا للأركان سمع جام إشاعة عن استلام وزارة الخارجية لتحذير من

---

(1) حوار للجنرال فريدون جام مع حبيب لاجيوَردي: Harvard Oral History

(2) حوار للجنرال حسن طوفانيان مع ضياء صدقي: Harvard Oral History, www.fas.harvard.edu/~ioph/toufanian.html.

(3) حوار للأميرال عباس رمزي عطاي مع شهلاء حائري: Harvard Oral History

(4) General Jam, Harvard Oral History

(5) General Toufanian, Harvard Oral History

هذا النوع، فأكّدت الوزارة الإشاعة، ولكن تبيّن أنّ رئيس الوزراء لم يُبلَّغ بالتحذير الذي وصل قبل أيام لأن وزير الخارجية (أردشير زاهدي، الذي كان أقوى من هويدا بسبب علاقته الشخصية بالشاه) لم يكن على وفاق معه. كان على جام أن يرفع درجة الخطر، واتخذ مع رئيس الوزراء الإجراءات اللازمة للتعامل مع الوضع في حين كان الشاه في زيارة رسمية إلى تونس. مع ذلك فحين عاد الشاه إلى إيران سأل رئيس الوزراء جام ما إذا كان قد جهّز حقائبه لهما معًا كي يدخلوا السجن لأنهما اتخذا تلك القرارات على مسؤوليتهما[1]. كانت هناك أسباب عديدة قصيرة وطويلة الأمد لتهاوي نظام الشاه في 1979م، ومنها بالتحديد أنّ كل قرار كان يعتمد على شخص واحد في مجتمع مركّب يتضخم.

كان «السافاك» الذي أُسس في 1957م الشرطة السرية للشاه، وكانت هناك أجهزة أمنية واستخباراتية أخرى، يقوم كل منها بمراقبة الأخرى وجميعها تحت سيطرة الشاه المباشرة: المكتب الخاص والاستخبارات العسكرية والاستخبارات العسكرية المضادة وطاقم التفتيش الملكي والمفوضية الملكية وغيرها. وقد كان هناك تنافس حاد بينها، كثيرًا ما كان هدامًا. قال الجنرال حسن علوي - كيا القائم بأعمال رئيس السافاك بأنه ذات مرة قال للشاه مازحًا بأن التنافس بين الأجهزة الأمنية قد يكون نتيجة لسياسة الشاه «فرّق تسد»[2]. وقد قال الشاه ذات مرة لأسد الله علم بأن الجنرالات كانوا «يتصارعون فيما بينهم لدرجة لا يشكلون معها خطرًا». ويؤكد الجنرال جام أنّ الجيش لم يكن له اتصال كبير بالأركان العامة، وكان متصلًا بشكل مباشر بالشاه، وكان يصرف بعض وقته وطاقته في مصارعة الأجهزة الأمنية وشبه العسكرية.

كان السافاك جهازًا أمنيًا كبيرًا شديد القسوة تنامت سلطته وتأثيره ونطاق عملياته منذ منتصف الستينيات نتيجة لتنامي سلطة الشاه الاستبدادية ولاحقًا الارتفاع الهائل في إيرادات النفط. لم يقم السافاك فقط بقمع الانشقاق السياسي والعصابات المسلحة ولكنه أحدث رعبًا هائلًا في قلوب العلية والصغار في محاولة لإلغاء أي كلمة انتقاد مهما كانت غير مضرة، وحتى في المجالس الخاصة. وقد أدى ذلك دورًا كبيرًا في

---

(1) General Jam, Harvard Oral History

(2) حوار للجنرال حسن علوي - كيا مع حبيب لاجيوَردي: Harvard Oral History

نشـر الغضب والإحباط من النظام بسـبب ما خلقه من رعب وإذلال. وبهـذه الطريقة قام السـافاك «بتسـييس» أعداد كبيرة من الناس فيما يبدو لمنعهم من الحديث في السياسـة. ويسـاعد هذا في فهم الاختلاف الكبير بين الأعداد الرسـمية وتقديرات منظمات حقوق الإنسـان العالمية حول عدد السـجناء السياسـيين قبل الثورة، إذ تشـير الأعداد الرسـمية (حوالي 2500) إلى أولئك الذين أدينوا وتم الحكم عليهم في محاكم عسكرية، في حين تبني الأعداد التي تسـردها منظمة العفو الدولية ومنظمات شبيهة (70 ألف أو أكثر) على عـدد كل المحتجزين السياسـيين، والذين يقضي كثير منهم عدة أشـهر في السـجن دون محاكمة عقابًا على مخالفات بسيطة ثم يُطلق سراحهم.

السياسة الخارجية

منذ 1963م فمـا بعد مارس الشـاه شـخصيًا سياسـته الخارجية الخاصـة (الناجحة غالبًا) بمسـاعدة بعض الدبلوماسـيين ذوي الخبـرة والكفاءة فـي وزارة الخارجية. يذكر أرميـن مايـر (Armin Meyer) السـفير الأميركـي في إيـران بين عامـي 1965 و1969م أنـه بعد مقابلته مع الشـاه كان وزير الخارجية «يسـتدرجني كي يعرف مـاذا كان في رأس الشاه»[1]. وفي برنامج سياسي متواضع وصفت الجبهة الوطنية الثانية سياستها الخارجية على أنها «سياسـة وطنية مسـتقلة» بدلًا من الالتـزام التقليدي بعدم الانحيـاز. ولقد تبنى الشاه الشعار نفسه في المناخ الجديد من السياسة الداخلية والدولية.

وأهـم ما في مجـال العلاقـات الخارجيـة الإيرانيـة كانـت العلاقات مـع الولايات المتحـدة (وبريطانيـا)، والاتحـاد السـوفيتي (ودول شـرق أوروبـا)، والعالـم العربـي (والإسـلامي). في فترة الحكم المطلق حافظ الشـاه علـى الدعم الأميركـي والبريطاني وطـوّره، وأسـس علاقات وديـة بالاتحـاد السـوفيتي ودول شـرق أوروبا، وكانـت لديه علاقات جيدة بالممالـك العربية، كما حافظ علـى علاقات ودية بإسـرائيل، ووصل إلى وفاق مع الصين تحت قيادة ماو.

وكما ذكرنا في الفصل العاشر فقد تبنت إدارة كينيدي موقفًا انتقاديًا من نظام الشاه بعد شكاوى في إيران وأميركا حول غياب الحرية في إيران إضافة إلى الفساد وسوء

(1) Armin Meyer, Quiet Diplomacy: From Cairo to Tokyo in the Twilight of Imperialism, Universe, Lincoln, NE, 2003, p. 136.

إدارة الاقتصاد. بعد ذلك أعربت إدارة جونسون (1963 ـ 1969م) كذلك عن تحفظات شبيهة. ولكن من 1963م لم تعن هذه الانتقادات شيئًا كبيرًا رغم أنها أغضبت الشاه من وقت لآخر[1]. ولقد أيدت إدارتا كينيدي وجونسون ثورة الشاه البيضاء إذ اعتبرتاها علاجًا ضد تأثير الشيوعية في إيران، لكنهما كانتا قلقتين من إنفاقه الضخم على شراء الأسلحة. في عام 1962م قطع الرئيس كينيدي المعونة المالية لإيران، وفي عام 1964م حوّلت إدارة جونسون جميع المنح العسكرية لإيران إلى رصيد يمكن لإيران أن تشتري به المعدات العسكرية من أميركا، وذلك بعد أن اقتنع جونسون بأن إيران لم تعد بحاجة إلى المعونات العسكرية بعد ارتفاع أسعار النفط.

وأصبح رهان الشاه على أميركا أقوى مع تنصيب نيكسون رئيسًا للولايات المتحدة (1969 ـ 1974م) إذ ساهم الشاه في دعم حملة نيكسون الانتخابية. منحه نيكسون ما يكاد يكون شيكًا على بياض لطلب السلاح من الولايات المتحدة، وطلب منه بوضوح أن يحافظ على السلام في الخليج الفارسي [العربي] بالنيابة عن أميركا. وكما ذكرنا سابقًا، فإن علاقة الشاه بنيكسون لم تكن علاقة خضوع، وقد استمرت العلاقة على هذا الوضع في عهد جيرالد فورد (1974 ـ 1976م) لكنها أخذت منحى جديدًا مع انتخاب الرئيس كارتر الذي شعر الشاه بالخوف من سياسته الدولية الليبرالية وتبنيه حقوق الإنسان. في النهاية آمن الشاه بأنّ أميركا (ربما مع بريطانيا) قد دبرتا الثورة الإيرانية، أو على الأقل هذا ما قاله علانية[2].

تطورت العلاقات بالاتحاد السوفيتي وتم تطبيعها في الستينيات والسبعينيات، ولكن ليس إلى درجة تزعج تحالف إيران مع الغرب. في أوائل الستينيات بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتطور بالمقارنة مع ما كان الوضع عليه في أوج الحرب الباردة في منتصف الخمسينيات، في حين إنّ النزاع الصيني ـ السوفيتي أصبح

---

(1) ملاحظات متفرقة في: Alam, The Shah and I

(2) للاطلاع على دراسة مستفيضة حول العلاقات الإيرانية الأميركية في تلك الفترة، انظر: Mark J. Gasiorowski, **U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran**, Cornell University Press, Ithacha, NY, 1991. وانظر كذلك: James A. Bill, **The Eagle and the Lion: The Tragedy of American - Iranian Relations**, Yale University Press, New Haven and London, 1988.

معلنًا وبدأت الصين تفرض قيادتها للحركات الثورية في العالم الثالث. كان الاتحاد السوفيتي قد تبنى موقفًا عدائيًا معلنًا من الشاه منذ توقيع اتفاقية الدفاع المشتركة الإيرانية - الأميركية في آذار/ مارس 1959م (راجع الفصل العاشر). وكان هذا هو السبب في الزيادة الكبيرة في شعبية الاتحاد السوفيتي في إيران. في أيلول/ سبتمبر 1962م أكّد الشاه للاتحاد السوفيتي أنه لن يسمح بإقامة أية قواعد عسكرية على الأراضي الإيرانية. قَبِل السوفيت تأكيده، ويعود جزء من السبب في ذلك إلى سياستهم الخارجية الجديدة المرتكزة على التعايش السلمي، وجزء يعود إلى أنّ الشاه قد خرج للتو منتصرًا في صراع القوى الإيرانية. وعبر محاولة تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي كان الشاه يقصد التأكيد على درجة من الاستقلالية في سياسته الخارجية بما أن السوفيت قد تخلوا عن سياستهم في تشجيع الحركات الثورية وبدؤوا يدعون إلى «التعايش السلمي» مع الغرب.

ولقد تشجع الشاه في هذا المسار الجديد بسبب موقف كينيدي وجونسون الانتقادي من نظامه، كما أنه كان يريد إيقاف التأثير السلبي من العداء مع السوفيت لمصلحة شعبيته في الداخل، رغم أنّ النتيجة كانت تناقص شعبية السوفيت بين الإيرانيين وتصاعد ميلهم نحو الصين، إلى أن أُحبطت مشاعرهم الحميمية نحو الصين مع التقارب الإيراني - الصيني في السبعينيات. أدى تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي إلى علاقات تجارية واقتصادية أفضل بين البلدين، فمثلًا أدّى العديد من الاتفاقيات إلى إنشاء السوفيت أول مصنع حديد إيراني في أصفهان، ومصنع أدوات المكائن في آراك، وأنابيب الغاز التي صدّرت الغاز الطبيعي الإيراني إلى الاتحاد السوفيتي، إلى جانب شراء الأسلحة والمعدات العسكرية من روسيا وبعض دول شرق أوروبا[1].

كانت إيران تخطو نحو أن تكون طرفًا إقليميًا مؤثرًا منذ منتصف الخمسينيات، أي منذ أن بدأ جمال عبد الناصر في مصر بالظهور كزعيم للحركة القومية العربية. بعد

---

(1) للاستزادة، انظر: **Rouhollah Ramazani, Iran's Foreign Policy, 1941 - 1973, A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations**; Shahrah Chubin, 'Iran', in Yezid Sayigh and Avi Shlaim (eds.) **The Cold War and the Middle East**, Clarendon Press, Oxford, 1997; Shahram Chubin and Sepehr Zabih, **The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great - Power Conflict**, University of California Press, Berkeley, CA, 1974.

أزمة السويس تصاعدت شعبية عبد الناصر ليس فقط بين الدول العربية ولكن أيضًا في دول العالم الثالث بما فيها إيران، إذ اعتُبر قائدًا غير منحاز يستلهم تراث محمد مصدّق. وهكذا فقد كان محتومًا أن يحدث نزاع بين إيران الشاه ومصر عبد الناصر، وحين أعاد الشاه في عام 1960م التأكيد على اعتراف إيران بإسرائيل، قطعت مصر العلاقات الدبلوماسية مع إيران. ولقد تحسنت العلاقات بين البلدين لاحقًا بعد هزيمة مصر في حرب تموز/ يونيو 1967م، ثم أصبحت العلاقات ودية في السبعينيات في عهد السادات.

وكما سبق ذكره في الفصل العاشر فقد دخلت إيران عام 1955م في التحالف الدفاعي المشترك (حلف بغداد) مع العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا، وأدى انقلاب 1958 في العراق إلى انسحابها من الحلف (فتم تغيير اسمه إلى منظمة الحلف المركزي) ثم تدهورت العلاقات الإيرانية ـ العراقية. أما التطرف اللاحق في السياسة العراقية في الستينيات وصعود النظام البعثي فقد كان لزامًا أن يزيد من الاحتقان بين البلدين. مع ذلك، فإن السبب المحدد وراء النزاع كان الخلاف القديم حول حقوق إيران في قناة شط العرب. وهكذا رحبت العراق باستضافة الجنرال تيمور بختيار الرئيس المؤسس للسافاك الذي اختلف مع الشاه وكان يقود حملة ضده، لكنه قُتل على يد عميل سري إيراني في عام 1970م.

في الأثناء كانت إيران قد نجحت في تحدي التهديد العراقي في تحذيره عام 1969م (انظر أعلاه). وفي الستين اللاحقتين لجأت العراق إلى اضطهاد العراقيين الشيعة من أصول إيرانية وترحيلهم ترحيلًا جماعيًا. في هذا السياق وفّرت ثورة الأكراد في العراق فرصة رائعة للشاه كي ينتقم ويحاول احتواء العداء العراقي وذلك بتوفير مساندة فاعلة للمتمردين الأكراد. نجحت الحيلة، وفي عام 1975م في قمة للدول الإسلامية في الجزائر استسلم صدام حسين وصالح الشاه[1]. كان النظام الديكتاتوري العراقي ذا شعبية كبيرة في إيران ـ وخاصة بين المثقفين ـ فقط لأنه يصادم نظام الشاه، وكان هذا دليلًا إضافيًا على الصراع الجوهري بين الدولة والمجتمع في إيران خاصة حين تكون الدولة قوية وقمعية.

أما أكثر القضايا حساسية التي واجهت الشاه في علاقاته مع بريطانيا وجيرانه العرب

(1) انظر المصادر المذكورة في الهامش رقم 1 في الصفحة السابقة.

في الخليج الفارسي (والذي بدأ العرب في تسميته الخليج العربي بعد أن بدأت مصر بإطلاق هذا الاسم في الستينيات) فقد كانت قضية استقلال البحرين بعد انسحاب بريطانيا من الخليج. لإيران مطالبة تاريخية في البحرين وكذلك في جزر أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، والتي رغم كونها غير مأهولة لكنها تقع في موقع استراتيجي على مضيق هرمز، والتي كانت إمارات الساحل حينها في جنوب الخليج تطالب بها أيضًا. لم يشأ الشاه أن يشن حربًا على بريطانيا و/أو العرب حول قضية البحرين التي كان سكانها عربًا بأغلبية ساحقة، ولكن بما أنه قد أعلن سابقًا أنّ البحرين هي المحافظة الرابعة عشرة لإيران، فقد كان مهتمًا بمشاعر القوميين الإيرانيين ولم يشأ أن يُنظر إليه على أنه يسمح بانفصال الأراضي الإيرانية.

في النهاية أدت مفاوضات طويلة مع بريطانيا إلى اعتراف إيران باستقلال البحرين عام 1971م بعد تقرير من لجنة الأمم المتحدة يفيد بإرادة شعب البحرين الاستقلال بعد الانسحاب البريطاني. هذا ولم يوافق البريطانيون رسميًا على تسليم الجزر الثلاث لإيران كثمن على تعاونها في قضية البحرين، ولكن بشكل غير رسمي أعلموا الإيرانيين بأنهم لن يتخذوا أية إجراءات في حال احتلت إيران الجزر بعد انسحابهم من الخليج. وقد فعلت إيران ذلك بعد يوم من انسحاب بريطانيا. وعليه فإنّ رحيل بريطانيا، مع انتخاب الرئيس نيكسون ونهاية المواجهة العراقية مع إيران كان يعني أنه مع منتصف السبعينيات أصبحت إيران الطرف المؤثر الرئيس في الخليج[1].

وهكذا فعندما بدأت حركة الاحتجاج في 1977م، كانت سياسة الشاه الإقليمية والدولية قد حققت نجاحًا إذ لم يكن له أعداء سوى العقيد معمر القذافي، رغم أنه كان يعتقد أيضًا بأن الثورة التي قامت ضده من تدبير الأميركان والبريطانيين[2].

---

(1) للاستزادة، انظر: Rouhollah Ramazani, **The Persian Gulf: Iran's Role**, University Press of Virginia, Charlottesville, VA, 1972; Roham Alvandi, **National Identity and Iranian Foreign Policy: Resolving the Bahrain Question**, M.Phil. dissertation, University of Oxford, Oxford, 2007; Hossein Heirani Moghaddam, **The Anglo - Iranian Conflict over the Disputed Islands in the Persian Gulf, 1820 - 1971**, DPhil dissertation, University of Oxford, Oxford, 2004.

(2) انظر مثلًا: Mohammad Reza Pahlavi, **Answer to History**, Stein and Day, New York, 1980.

الثورة البيضاء

في عام 1979م أصبحت إيران دولة ثرية على نحوٍ لا يمكن مقارنته بوضعها قبل خمس عشرة سنة، ناهيك عن ما قبل ذلك، وقد تضاعف التعداد السكاني منذ 1955م لكنّ الزيادة الأكبر كانت بعد 1963م. تصاعدت الهجرة من الريف إلى المدن، وبحلول عام 1977م تساوى التعيين في الصناعات مع الزراعة، وتنامى الاستثمار الحكومي والخاص في الصناعة والخدمات، وزاد الإنشاء والتصنيع والخدمات بمعدلات كبيرة، كما استوردت تقانات حديثة مع المعدات والآلات. هذا وانتشر التعليم بشكل متسارع في جميع المستويات وازداد عدد الذين أكملوا تعليمهم العالي في الخارج - غالبًا في غرب أوروبا والولايات المتحدة - وعاد أغلبهم ليشغلوا وظائف في الدولة إلى جانب قطاع الأعمال والشركات. ولم يحدث في العصر الحديث أن أصبحت إيران بمثل هذا الثراء والتمدن والتصنيع والتعليم.

ولم يكن أي من هذا ليحدث لولا النمو المطرد ولاحقًا المتفجر لإيرادات النفط، ففي عام 1963م بلغت الإيرادات 300 مليون دولار، وفي 1977م وصلت إلى 24 مليار دولار، أي ثمانية أضعاف. وكما ذكرنا سابقًا فإنها كانت تتدفق كإيجار اقتصادي، كهدية من السماء، لأنّ تكلفة إنتاج النفط الخام كانت منخفضة جدًّا: في عام 1978م كانت حصة إيرادات النفط من الإنتاج القومي حوالي 35٪، في حين إنّ نسبة فرص العمل المتاحة في القطاع النفطي لم تتعد 0.6٪ من إجمالي فرص التشغيل التي خلقها الاقتصاد خلال ذلك العام. كان النفط إذن محرّك النمو، ومحرك التطور الكبير في الأوضاع المعيشية، ولكن لأنه كان في شكل هدية مجانية وكانت الدولة تستلم إيراداته مباشرة، فقد كانت له آثار سلبية على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

في السنوات العصيبة التي تلت استعادة الحكم الاستبدادي كانت الزيادة في

(1) للاستزادة، انظر: Massoud Karshenas, **Oil, State and Industrialization in Iran**, Cambridge University Press, Cambridge, 1990; Robert E. Looney, **Economic Origins of the Iranian Revolution**, Pergamon Press, New York, 1982; Katouzian, **Political Economy**; Jahangir Amuzegar and M. Ali Fekrat, **Iran: Economic Development under Dualistic Conditions**, The University of Chicago Press, Chicago, IL, 1971; George B. Baldwin, **Planning and Development in Iran**, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, MD, 1967.

إيـرادات النفط هي ما حافـظ على سـلطة الدولة بل وزاد مـن قوتها، وجعـل الدولة غير محتاجة إلى المسـاعدات الأجنبية، مما يعني عدم الاضطرار إلى وجود نفوذ للغرب كي يؤثر على سياستها الخارجية، والداخلية بوجه خاص. وبالمثل فإن هذه الإيرادات جعلت إيران مسـتقلة إلى حد كبير عن الاقتصاد الداخلي، إذ بحلول عام 1977م أصبحت حصة النفط من إيرادات الدولة 77٪، تم اسـتلامها في شـكل نقد أجنبي. كان إنفاق الدولة هو ما يحدد مسـار التغير الاجتماعي والاقتصادي واسـتراتيجيته، وقد نما القطاع الحكومي بشـكل أكثر تسـارعًا من القطاع الخاص على الرغم مـن أنّ نمو هذا القطـاع الأخير كان يعـود في جزء كبيـر منه إلى الإنفـاق الحكومي. بيـن عامـي 1962 و1977م ارتفع إنفاق الاسـتهلاك الخاص بأكثر من سـتة أضعاف، ولكن في الفترة نفسها زاد إنفاق الاستهلاك الحكومي بأكثر من أربعة وعشرين ضعفًا[1].

وبهذه الطريقة أصبحت جميع الطبقات الاجتماعية معتمدة بشكل مباشر أو غير مباشر على الدولة: كلما ارتفعت الطبقة زادت استفادتها من الدولة، وأصبحت أكثر اعتمادًا عليها. وكان هذا نمطًا مألوفًا تحت الحكم الاستبدادي، حين تتمتع الطبقات العليا بمدخولها ومكانتها بفضل الامتيازات والفوائد التي تمنحها أو تصادق عليها الدولة. أما الآن مع تدفق مقادير هائلة من إيرادات النفط كان تعداد السكان يزيد بسرعة وكان هناك معدل عال من التوسع الحضري. ظهرت طبقة حضرية كبيرة متزايدة يمكن وصفها بأنها «زبونة» الدولة، يعتمد رفاهها على إنفاق الدولة، والذين بوصفهم هم أصبحوا يعتبرون امتيازاتهم «حصتهم من إيرادات النفط». لكن هذا لم يمنعهم من الانضمام إلى المظاهرات الحاشدة في 1978م، بل إنهم قد لعبوا دورًا رئيسًا في الثورة بإمدادها بقاعدة شعبية من الطبقة الوسطى الحديثة (انظر الفصلين الثالث عشر والرابع عشر).

لاحقًا توسعت بنود الثورة البيضاء تدريجيًا لتشمل إجراءات أخرى دون استفتاءات عليهـا، مثل تشـكيل لجنـة صحية لخريجـي الطـب، بحيث يقضـون جزءًا مـن خدمتهم الوطنية لتقديم الرعاية الصحية في المناطق الريفية والمحافظات. وفي أواخر السـتينيات أضيـف بند «الثـورة التعليميـة»، إذ كان التعليم يتوسـع بمعدل سـريع في كافـة المراحل

(1) Katouzian, Political Economy, table 13.7, based on Central Bank of Iran, Annual Report (various issues).

التعليمية، بيد أنّ الثورة التعليمية كانت تتألف بشكل كبير من إصلاح الجامعات القائمة، وذلك بإحالة العديد من الطاقم الأكاديمي إلى التقاعد وتحويل هيكلها من النظام الفرنسي إلى النظام الأميركي. كما أضيفت بنود أخرى لاحقًا مثل «الثورة الإدارية»، وبعضها لم تكن له نتائج عملية ذات شأن. وفي حين عُرضت البنود الأصلية على استفتاء شعبي (وإن كان صوريًّا) فهذه البنود قد أضيفت بالأمر. أدى التعسف وغياب الشفافية في هذا الشأن إلى تزايد الشعور الشعبي بغياب الأمان لدرجة أنه في عام 1977م اعتقد الكثيرون أنّ البند التالي في الثورة البيضاء سوف يكون إعلان تأميم جميع الممتلكات الحضرية باستثناء المساكن الخاصة (انظر الفصل الثاني عشر).

وكما ذكرنا في الفصل العاشر فإن تنفيذ المرحلة الأولى من الإصلاح الزراعي الذي سنّته حكومة علي أميني قاد إلى توزيع ثلث الأراضي القروية (باستثناء القرى الصغيرة) على الفلاحين، أو ما يسمون المزارعين، إذ تم تعريف المزارعين على أنهم أولئك الذين لديهم حق في الزراعة، مما يستثني الفلاحين الذين لا يملكون أراضي ولكنهم يقدمون خدمات زراعية ويملكون أو يستأجرون ثورًا أو اثنين لأعمال الفلاحة. وهكذا فإن 35٪ من الفلاحين لم يشملهم الإصلاح الزراعي، وربما كان ذلك مقصودًا كي يتم الحفاظ على متوسط حجم معقول للمزارع، بيد أن الأمر انطوى على مشكلات توظيف ورفاه في القطاعين الريفي والحضري على حد سواء.

أما المرحلة الثانية من الإصلاح الزراعي والتي تم سنّها وتنفيذها بعد الثورة البيضاء فقد كانت أخف من الأولى من حيث توزيع الأراضي، إذ سُمح لأصحاب الأراضي بالاختيار من بين خمسة خيارات: التأجير، أو البيع للفلاحين، أو تقسيم الأرض بين صاحب الأرض والفلاح طبقًا للاتفاقية القائمة بينهما في الزراعة، أو تشكيل «وحدة زراعية» بين صاحب الأرض والفلاح لإدارة الأرض، أو شراء أصحاب الأرض لحقوق الفلاحين[1]. أما المزارع المدارة بالآلات فقد تم إعفاؤها من الإصلاح الزراعي وكان يمكن لأصحابها الاحتفاظ بها، بيد أنّ تعريف المزارع المدارة بالآلات كان مطاطًا جدًّا بحيث مكّن «أصحاب الأراضي عديمي الضمير من إخراج أراضيهم من عملية الإصلاح

(1) Ann. K.S. Lambton, The Persian Land Reform, 1962 - 1966, Oxford, The Clarendon Press, ch. ix.

الزراعي وذلك بحراثة أرضهم مرة واحدة بالجرّار، والتصريح بأن الفلاحين هم عمال زراعيون»[1]. شملت المرحلة الثانية قرى وفلاحين أكثر من المرحلة الأولى، وبعكس الأولى فإن معظم الفلاحين لم يستلموا أراضي، بل مجرد اتفاقيات استئجار مع ضمان فترة التثبيت في العمل[2].

كان حسن أرسنجاني مهندس المرحلة الأولى يؤمن إيمانًا شديدًا بالحاجة إلى تشكيل جمعيات تعاونية ريفية لتحقيق إدارة ناجحة للإصلاح الزراعي، وهكذا فقد أصبح الانضمام إلى هذه الجمعيات إلزاميًا على الفلاحين الذين شملتهم سياسة الإصلاح. كان أرسنجاني يريد حركة تعاونية مستقلة نسبيًا يديرها الفلاحون، إلا أنّ الشاه لاحقًا اختار نظامًا بيروقراطيًا[3]. إضافة إلى ذلك، فمع الأفكار الجديدة حول المرحلتين الثالثة والرابعة من الإصلاح الزراعي والابتعاد عن الفلاحة صغيرة المستوى، لم تستلم الجمعيات الائتمان الحكومي الذي كانت تحتاج إليه كي تعمل بكفاءة.

لا يمكن واقعيًا وصف المرحلتين الثالثة والرابعة بالإصلاح الزراعي، إذ كانتا أقرب إلى الاستراتيجيات الهادفة إلى إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الزراعي والريفي، ولقد آذت أكثر مما أفادت الزراعة والفلاحين. كانت رؤية الشاه تتمثل في تحويل إيران إلى مجتمع صناعي حديث خلال فترة قصيرة، ولذلك فمع منتصف السبعينيات كانت الدعاية الرسمية تعد بأنّ إيران قد أصبحت «يابان الشرق الأوسط» وسوف تكون عما قريب «خامس أكبر دولة صناعية في العالم». ولأسباب سنوضحها أدناه، لا يمكن وصف إيران في ذلك الوقت بأنها متطورة، ناهيك عن وصفها بالصناعية. مع ذلك فإن النمو السريع والانفجار في إيرادات النفط جعل الأمر يبدو وكأنه لم تعد هناك حاجة إلى قطاع زراعي كبير من أجل توفير الغذاء والمواد الخام للتنمية الحضرية أو النقد الأجنبي لشراء المعدات والبضائع الاستهلاكية، والتي كان يمكن شراؤها جميعًا من

---

(1) Lambton, **The Persian Land Reform** p. 196

(2) نفسه، الفصل الحادي عشر. انظر كذلك: Katouzian, Land Reform in Iran: A Case Study in the Political Economy of Social Engineering, **Journal of Peasant Studies** (1974).

(3) Fatemeh Etemad Moghadam, **From Land Reform to Revolution: The Political Economy of Agricultural Development in Iran**, I.B. Tauris, London and New York, 1996. ch. 3; Lambton, **The Persian Land Reform**, chs xiv - xvi.

إيرادات النفط. كانت في الحقيقة قضية «نفط في مقابل الزراعة» أدت إلى تبديد كلا المصدرين[1]. لكنّ آثار هذه السياسة الزراعية كانت أكثر ضررًا إذْ إن زراعة الفلاحين لم تكن مجرد قطاع اقتصادي بل منزلًا ومعاشًا للمجتمع الريفي بأكمله. في عام 1973م حين بلغ التعداد الريفي أكثر من 17 مليون نسمة، أو 56 بالمئة من إجمالي السكان، ادعى الشاه أنه بحلول عام 1980م سوف يتناقص التعداد الريفي إلى 2 مليون فقط[2]. ومن الواضح أنّ هذا كان بعيدًا عن التحقيق، مهما كانت قسوة السياسات المتبعة لتقليل الزراعة والتعداد الريفي، بيد أنه يُوضح الرؤية التي قادت إلى المرحلتين الثالثة والرابعة من السياسة الزراعية الرسمية.

كانت المرحلة الثالثة عبارة عن تأسيس شركات زراعية كبيرة تتكون من عدد من القرى، ولقد حوّل هذا أملاك الفلاحين إلى أسهم ورقية في الشركات الكبيرة مع وجود إمكان أن يبيع أصحاب الأسهم الصغار أسهمهم إلى المساهمين الكبار ومع الوقت يصبحون عمال مزارع عاديين. كما أنّ هذه المرحلة أدخلت البيروقراطية في إدارة الشركات وحياة الفلاحين مع إزالة حدود القرية التي كانت وحدة الإنتاج الريفي منذ القِدَم[3]. بين عامي 1968م و1975م كان الائتمان المالي المقدم للشركات الزراعية أكبر بعشرين مرة من الائتمان المقدم للجمعيات التعاونية، في حين كان عدد العائلات في القطاع الريفي 98.9 بالمئة، وكان في الجمعيات التعاونية 1.2 بالمئة فقط[4]. علاوة على ذلك فقد كان الائتمان المقدم إلى الجمعيات قصير الأجل، في حين كان طويل الأجل للشركات. مع ذلك فإن الدراسة المتعمقة في أداء النظامين كشفت أنّ مزارع الفلاحين كانت أفضل من الشركات[5].

---

(1) للاستزادة، انظر: Homa Katouzian, Oil versus Agriculture: A Case of Dual Resource Depletion in Iran, Journal of Peasant Studies (April 1978).

(2) Moghadam, From Land Reform to Revolution

(3) للاستزادة، انظر: Homa Katouzian, The Agrarian Question in Iran, in A. K. Ghose (ed.), Agrarian Reform in Contemporary Developing Countries, Croom Helm, London, 1983.

(4) Katouzian, Oil versus Agriculture

(5) Fatemeh Etemad Moghadam, The Effect of Farm Size and Management System on Agricultural Production in Iran, DPhil thesis, University of Oxford, Oxford, 1978.

أما المرحلة الرابعة من السياسة الزراعية فقد كانت أشد تدميرًا وأقل أهمية من المرحلة الثالثة، إذ كانت عبارة عن إنشاء شركات زراعية تجارية عملاقة في بعض أكثر المناطق خصوبة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتوصف بأنها «أقطاب الأرض والموارد المائية». أجبر الفلاحون على بيع أراضيهم ومنازلهم بأسعار حكومية موحّدة، وأن يصبحوا عمال مزارع لا يملكون أراضي، يعيشون على الأجر اليومي ويقيمون في مبان سكنية موحدة تفتقر إلى المناخ الجماعي الذي كان في القرية. في حالة واحدة في خوزستان تم تدمير ثمانٍ وخمسين قرية لإفساح المجال لشركة زراعية تجارية. ومع ذلك فكما حدث في الشركات الزراعية كان أداء الشركات الزراعية ـ التجارية أضعف من الأنظمة الزراعية القائمة[1].

في الفترة التي امتدت إلى خمس عشرة سنة من 1962م إلى 1977م من المراحل الأربع من السياسة الزراعية والنمو المتسارع للقطاعين النفطي والحضري ارتفع الإنتاج الزراعي كذلك ولكن بمعدل أقل بكثير من بقية القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من ارتفاع الرفاه الزراعي إجمالًا في تلك الفترة، فإن الفجوة بين المجتمع الريفي والحضري فيما يتعلق بجميع مؤشرات الرخاء المادي أخذت في الاتساع اتساعًا هائلًا. في عام 1962م كان الاستهلاك الفردي الحضري أقل من ضعف الريفي، ولكن في عام 1977م زاد معدل الاستهلاك الفردي الحضري ليصل إلى أكثر من خمسة أضعاف الاستهلاك الفردي الريفي. وبعبارة أخرى فإن الاستهلاك الفردي الريفي تناقص من نصف الاستهلاك الحضري في 1962م إلى الخمس في 1977م[2].

ولقد شهدت هذه الفترة أيضًا تناقصًا مستمرًا في تعداد السكان الرحّل وإنتاجهم. بعد إخماد ثورة القاشقائيين في محافظة فارس ومع تزايد الأجهزة الأمنية والعسكرية في الدولة فقد انكسرت شوكة المجتمع القبلي واستمرت الحكومة في سياستها نحو التوطين القسري. كان الرحّل يُعدّون مدعاة للإحراج، وكان يُعتقد أنهم في العيون الغربية دليل على تخلف الدولة. هذا ولم تكن الدولة لتتسامح مع استقلالية الرحّل،

---

(1) Fatemeh Etemad Moghadam, The Effect of Farm Size and Management System on Agricultural Production in Iran.

(2) Moghadam, From Land Reform to Revolution, table 7.4

وكانت سياستها مثبطة جدًّا لهم ومضرة فيما يتعلق بإنتاج الماشية، والتي كان الرحّل يحتاشون عليها[1].

أما السياسة التعليمية فكانت أكثر نجاحًا، إذ كان التعليم دومًا يحظى بتقدير كبير في إيران، وجزء من السبب هو غياب النظام الطبقي على الطراز الأوروبي الذي كان يمنح استمرارية المكانة والدخل للطبقات الثرية في حين يحدّ من الانتقال بين الطبقات. وهكذا فقد أصبح التعليم قناة رئيسة لأفراد المجتمع الأقل ثراء الذين يملكون الذكاء والكفاءة كي يطوروا من أوضاعهم (بشكل كبير أحيانًا). كان السيف والقلم أدوات أكثر ضمانة في التطور الاجتماعي من الولادة في عائلة ثرية، رغم أنّ المزج بينها جميعًا يساعد على ضمان النجاح. مع الوقت أصبح هناك تقدير واحترام كبيران للثقافة والتعليم لذاتهما، وكذلك لما تقدمانه من مكانة اجتماعية وفوائد مادية. أما الآن وقد تدفقت إيرادات النفط فكان الاقتصاد يتسع بشكل متسارع وتزداد المداخيل، وهكذا وُجدت فرص وظيفية متزايدة للمتعلمين رجالًا ونساء. ولقد زاد الطلب على التعليم العالي، إذ أصبحت الطبقات الاجتماعية ترغب في أن يصل أبناؤها إلى أعلى المستويات التعليمية. وبمقاييس مادية بحتة، فإن التوسع في التعليم خاصة في المستويين الابتدائي والثانوي كان يعود إلى الزيادة الكبيرة في التعداد والنمو السريع لإيرادات النفط.

أُنشئت المدارس الجديدة في شتى أنحاء البلاد على الرغم من أنّ طهران كانت أفضل من معظم المحافظات، وكان القطاع الحضري يلقى امتيازات أكبر بالمقارنة مع القطاع الريفي. ارتفع عدد الطلاب في المدارس الابتدائية لأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 1962م و1977م[2]، وكان نمو التعليم الثانوي مثيرًا للإعجاب، إذ ازداد عدد الطلاب فيه لأكثر من ثمانية أضعاف بين عامي 1962م و1978م[3]. في عام 1960م كانت إيران متأخرة جدًّا بعد مصر وتركيا في عدد طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، ولكنها بحلول عام 1975م تخطت هاتين الدولتين. فمثلًا، في تركيا عام 1960م كان

(1) للاستزادة، انظر: Richard Tapper (ed.), The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan, Croom Helm and St Martin's Press, London and New York, 1983.

(2) David Menasheri, Education and the Making of Modern Iran, ch. 9, table 5

(3) نفسه، الجدول رقم 8.

هناك 46 بالمئة من الأطفال قد تلقوا تعليمهم، وفي عام 1974م بلغت النسبة 66 بالمئة. أما في إيران فقد زادت النسبة من 29 بالمئة عام 1960م إلى 70 بالمئة عام 1975م[1].

كما سُجّل ارتفاع سريع في عدد طلاب المدارس من كلا الجنسين، على الرغم من أنّ تعداد الذكور كان وبقي الأعلى: في عام 1960م كان 39 بالمئة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية والثانوية مقيدين في المدارس، وارتفعت النسبة إلى 87 بالمئة في عام 1975م. أما بالنسبة للإناث فقد ارتفعت النسبة من 18 بالمئة عام 1960م إلى 53 بالمئة عام 1975م[2]، لكنّ إيران قد لحقت بتركيا عام 1975م فيما يتعلق بتعداد الإناث في المدارس الابتدائية والثانوية[3].

مع ذلك فإن فلسفة التعليم الثانوي وأسلوبه وجودته ونتائجه كانت مُحرِجة، مع تشديدها التقليدي على المنهج «الإنساني humanistic» في التعليم، ونقص تدريس العلوم والتقانة خاصة العلوم التطبيقية، وتشديده على الحفظ أكثر من المَلَكة النقدية. كان هناك الكثير من الشكاوى حول هذه القضايا من المراقبين المحليين والدوليين، وكما يقول أحد الباحثين في هذا الموضوع: «جميع الأساتذة [الجامعيين] القدماء الذين تمت مقابلتهم أكدوا على أنه كان هناك تراجع مستمر في المستوى الأكاديمي للطلاب الجدد في أقسامهم منذ أوائل الستينيات»[4].

هذا وقد توسّع التعليم العالي سريعًا في الداخل والخارج، إذ قررت الدولة بعد «الثورة التعليمية» في أواخر الستينيات زيادة الجامعات والكليات على الرغم من تمنعها السابق نظرًا لميل الطلاب إلى الانخراط في السياسة. بين عامي 1962م و1967م ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من 21 ألفًا إلى 27 ألف طالب وطالبة، ولكن بحلول عام 1975م ازداد العدد إلى أكثر من الضعف (58 ألف)، ووصل في عام 1977م إلى حوالي 69 ألفًا[5]. مع ذلك فإنه بسبب معدّل النمو العالي في السكان والزيادة الكبيرة في

(1) UNESCO Statistical Yearbook, Paris, 1977
(2) نفسه، ص 128 ـ 176.
(3) نفسه.
(4) Menasheri, Education and the Making of Modern Iran, pp. 190 - 191
(5) نفسه، الفصل العاشر، الجدول رقم 14.

عدد خريجي المدارس، فإن نسبة المقبولين في الجامعات انخفضت من 36 بالمئة عام 1962م إلى 12 بالمئة عام 1979م[1].

كما ظهر عـدد من الجامعات الجديـدة في هذه الفترة، ورُفعت بعـض الكليات إلى المسـتوى الجامعـي. أما الآثـار السـلبية المترتبة على ذلـك فكانت انخفاض المسـتوى الأكاديمي، وضعف البحث والنشـر الأكاديمي. قال أكاديمـي إيراني حاصل على جائزة بحثيـة بأنه «في الجامعـات كما في «الدوائـر الاجتماعيـة» كان تقدير البحـث العلمي ما يـزال غائبًا [و] بأن زملاءه لم يبذلوا جهدًا في النشـر في مجلات علمية أو المشـاركة في مؤتمرات دولية»[2].

أما الكليات التي كان بعضها ممولًا تمويلًا خاصًا (بعكس الجامعات) فقد كانت زيادتها أسرع، وكانت عبارة مؤسسات تعليمية تقدّم شهادات جامعية أولى في العلوم الإنسانية و«الدراسات الحرة liberal studies» أو التخصصات التقنية والمهنية. وبما أن الطلب كان عاليًا ومتطلبات القبول لديها كانت أدنى من متطلبات الجامعات، فقد ازداد عدد منتسبيها وازداد عددها. في عام 1962م بلغ عدد طلاب الكليات 1700، وارتفع العدد إلى 85 ألفًا في عام 1977م. وهذا يعني أنه بين هذين العامين انخفضت نسبة الطلاب الجامعيين من طلاب التعليم العالي من 92.4 إلى 44.5 وذلك للنمو المتسارع لطلاب الكليات[3].

وهكذا فعلى الرغم من أنه كان هناك تراجع عام (ربما محتوم) في جودة التعليم العالي، إلا أنّ عدد المنتسبين ارتفع بنسبة عالية جدًّا بمقاييس نسبية على الأقل. لقد كان مجالًا أثبتت فيه سياسة الدولة نجاحها، ولكن مصداقًا للصراع الدائم بين المجتمع والدولة في فترات الحكم المطلق والاستبدادي، فإن طلاب التعليم العالي وطلاب الثانوية بل وحتى الابتدائية انضموا إلى مظاهرات عام 1978م و1979م (انظر الفصلين الثاني عشر والثالث عشر).

أدى ارتفاع إيـرادات النفط ومعـه مداخيل الطبقة الوسـطى والطلـب المتزايد على

---

(1) نفسه، الفصل التاسع، الجدول رقم 12.

(2) نفسه، ص 235.

(3) نفسه، الفصل العاشر، الجدول رقم 14.

التعليم العالي والمكانة العالية والدخل العالي المتوقع نتيجة التعليم الغربي إلى نمو متسارع في عدد الطلاب الذين يدرسون في غرب أوروبا والولايات المتحدة. بدأ العدد بحوالي 15 ألفًا في عام 1962م، ولكنه يُقدر بحوالي 40 ألفًا في عام 1977م، وهي زيادة بنسبة 250 بالمئة حدث أغلبها في السبعينيات خاصة بعد الزيادة الرباعية في أسعار النفط في 1973م[1]. ومنذ أواخر الستينيات أصبحت الجامعات الغربية مرتعًا لنشاط الطلاب الإيرانيين في احتجاجهم ضد الشاه والنظام الإيراني، يقوده اتحاد الطلاب الإيرانيين وتفرعاته اللاحقة (انظر الفصل الثاني عشر).

وكما زاد عدد الإناث في المدارس فقد زاد عددهن كذلك في الكليات والجامعات، وحتى المبتعثات والدارسات في الخارج. وقد أدى ذلك مع التوجه الأكثر انفتاحًا من الدولة والمجتمع فيما يتعلق بتوظيف النساء واستحداث وسائل حديثة لتحديد النسل إلى زيادة توظيف النساء في المهن والقطاعات الاقتصادية الحديثة. وبحلول عام 1977م كان هناك عدد من النائبات في المجلس ومجلس الشيوخ، والوزيرات وكبار الموظفات في الحكومة. مع ذلك فقد كان القانون ما يزال يفرض تمييزًا ضد النساء فيما يتعلق بالطلاق والميراث وحضانة الأطفال وما إلى ذلك، ولكن كان هناك ميل متزايد لدى النساء للحصول على حق الطلاق في عقود زواجهن. وإضافة إلى ذلك فإن قانون حماية الأسرة الذي صدر عام 1967م سمح للمرأة بأن تتقدم لمحكمة مختصة بطلب الطلاق لأسباب معينة. وفي حين لم يمنع القانون تعدد الزوجات، فقد فرض بعض الحدود عليه[2]. بشكل عام شهدت الستينيات والسبعينيات تقدمًا كبيرًا في أحوال المرأة ومكانتها (غالبًا في الطبقتين العليا والوسطى).

وكما رأينا فقد نما الاقتصاد بسرعة بفضل إيرادات النفط التي استلمتها الدولة وأنفقتها، ففي عام 1975م كانت حصة النفط من إيرادات الحكومة أكثر من 84 بالمئة، أي إن الإيرادات من القطاعات الأخرى كانت أقل من 16 بالمئة، بما في ذلك الضرائب

(1) Menasheri, Education and the Making of Modern Iran, pp. 218 - 219

(2) للاستزادة ولمزيد من التفاصيل، انظر: Asghar Schirazi, The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic, tr. John O'Kane, I.B.Tauris, London and New York, 1997, pp. 215 - 216.

والجمارك وإيرادات الأملاك الحكومية وغيرها[1]. هذا وقد زاد عدد السكان في هذه الفترة بمعدل نمو سنوي قدره 2.7 بالمئة، نتيجة لانخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل المواليد، وكلاهما متأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتحسن الأوضاع المعيشية.

أما إيرادات النفط التي كانت تتدفق في شكل نقد أجنبي، فقد سمحت باستيراد الآلات والتقانات الحديثة، مما أدى إلى مستويات عالية من الاستثمار في التصنيع والخدمات والإنشاءات الحديثة. مع ذلك ففي حين نمت القطاعات الاقتصادية الحديثة، لم يتحرك التطور الاقتصادي في أي صورة مستدامة طويلة الأمد. كانت الزيادة في إيرادات النفط في حد ذاتها مفيدة في النمو، ولم يكن يمكن تحقيق ذلك القدر من النمو لولاها، لكنّ الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة لم تكن مفيدة فيما يتعلق بأهداف التطور الاقتصادي طويل الأمد.

هذا ولم تسمح استراتيجية إحلال الواردات التي تم تبنيها للتنمية الصناعية بظهور صناعات وقطاعات حديثة كان يمكن أن تردف قطاع النفط ثم تحل محله فيما يتعلق بالتصدير. وهكذا فلو انخفضت قيمة النقد الأجنبي المتحصل من قطاع النفط انخفاضًا كبيرًا في أي لحظة بسبب نضوب النفط أو هبوط أسعاره، فإن نشاط الصناعة الحديثة سيواجه أيضًا مشكلات كبيرة. وبعبارة أخرى، كان الاقتصاد معتمدًا بصورة كبيرة على النفط، وهو مصدر قابل للنضوب لم يتم صنعه بموارد إنتاج محلية وكانت إيراداته غير قابلة للتوقع. ولقد زاد انحدار الزراعة من سوء الوضع. لم تعد الزراعة قطاعًا مربحًا من التصدير، وذلك لأنّ قيمة العملة الإيرانية ارتفعت كثيرًا مما جعل منتجاتها الزراعية غالية الثمن في السوق العالمية (إضافة إلى أسباب أخرى ذُكرت آنفًا). وفي هذه الفترة كان سعر الصرف ما بين 70 إلى 75 ريالًا للدولار الأميركي، لأن الشاه كان يربط بين المكانة الرفيعة وسعر الصرف العالي.

في كل مكان كان التطور الاقتصادي الناجح طويل الأمد يعتمد على قطاع تصدير محلي كي يوفر النقد الأجنبي من أجل استيراد التقانة الحديثة والمنتجات الاستهلاكية الضرورية، وهذا ما لم يحدث في إيران. فعلى الرغم من معدل النمو العالي ونموّ الاقتصاد فإن الدولة لم تحقق تطورًا ذا اكتفاء ذاتي حين جاءت الثورة، ولا حتى في عام 2008م،

---

(1) Jahangir Amuzegar, Iran: An Economic Profile, tables v.3 and xiv.1

أي بعد حوالي ثلاثين سنة. وثمة عامل أساسي آخر للتطور طويل الأمد هو معدل الادخار المعقول (لا يقل عن 12بالمئة من الدخل القومي) في القطاعات المنتجة المحلية، وذلك للإنفاق في الاستثمار ومراكمة رأس المال. ومرة أخرى فإن معدل الادخار غير النفطي، أي معدل الادخار من المنتج غير النفطي، كان دائمًا بقيمة سالبة، إذ كانت إيرادات النفط هي المصدر المحلي الوحيد للاستثمار: كان يبلغ ـ 1.3 في عام 1962، و ـ 4.2 في عام 1967م، ثم 2 في 1977م[1]. كان هذا يعني أنّ إجمالي الاستهلاك كان عادة أعلى من المنتج غير النفطي الذي تنتجه القطاعات الاقتصادية المحلية.

وكان النمو الاقتصادي رغم ارتفاعه غير متساو، فبعيدًا عن النفط كانت حصة الخدمات لا التصنيع هي الأعلى في الناتج القومي. في عام 1977م كانت حصة الصناعة (أي الحديثة والتقليدية والإنشاء والماء والطاقة) في الناتج غير النفطي 29.7 بالمئة، في حين بلغت حصة الخدمات 55.6 بالمئة. أما الزراعة التي كان يعتمد عليها حوالي نصف التعداد السكاني فبلغت حصتها 14.7 بالمئة. أما حصة النفط والخدمات معًا فكانت حوالي 70 بالمئة من إجمالي الناتج القومي[2].

وفي حين ارتفع الدخل في جميع القطاعات الاقتصادية، فقد كان توزيعه غير متساو أبدًا. جزء من السبب يعود إلى اختلاف معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية، وجزء آخر نتيجة لسياسات الإنفاق الحكومي. أما التراجع النسبي المستمر للزراعة وسياسات التمدّن فتعني أنّ المجتمع الريفي كان يخسر باستمرار في الدخل والرفاه بالمقارنة مع المدن. في عام 1977م حين كان التعداد الريفي يشكل 55 بالمئة من إجمالي السكان، كان نصيبه من إجمالي الاستهلاك ما يقارب ثلث الاستهلاك الحضري[3]، ولقد أدى هذا إلى زيادة معدلات الهجرة إلى المدن مما خلق مشكلات في التوظيف والسكن وغيرها من المشكلات في المدينة[4].

---

(1) الحسابات من الأرقام الواردة في: Central Bank of Iran, Annual Report, various years and other official publications.

(2) Katouzian, Political Economy, tables 13.1 and 13.3

(3) نفسه، الجدول 13.7.

(4) Massoud Karshenas, Oil, State and Industrialization in Iran, App. table p.2; Robert E. Looney, Economic Origins of the Iranian Revolution, table 4.1.

أدّت استراتيجية الشاه في التنمية الاقتصادية إلى قيود ومآزق وضغوط تضخمية، وفوق كل ذلك إحباط للتوقعات، على الرغم من أنّ جميع قطاعات الشعب تقريبًا قد ازداد مستوى الرفاه لديها في الفترة من 1963 - 1977م. وهكذا فقد أسهمت هذه الاستراتيجية في السخط الاجتماعي والميول الثورية، لكنّ العوامل الاقتصادية لم تكن بأي حال من الأحوال الوحيدة أو الأساسية التي شكّلت الأسباب الجوهرية لثورة شباط/ فبراير 1979م، إذ إنه كان زمنًا انفجر فيه المجتمع بأكمله، أثرياؤه وفقراؤه، عليته وعامته، في ثورة تاريخية ضد الدولة[1].

(1) للحصول على دراسة عن الاقتصاد الإيراني في القرن العشرين، انظر: Hadi Salehi Esfahani and M. Hashem Pesaran, Iranian Economy in the Twentieth Century: A Global Perspective, Iranian Studies, 42/2, 2009.

الفصل الثاني عشر

ثورة شباط/فبراير 1979

«لقد سمعتُ أنا أيضًا رسالة ثورتكم يا شعب إيران... وأتعهد لكم بمستقبلٍ ترتكز فيه الحكومة الإيرانية على الدستور والعدالة الاجتماعية والإرادة الشعبية، خالية من الاستبداد، والظلم، والفساد».

(الشاه، تشرين الثاني/ نوفمبر 1978م)

كان الشاه يتوهّم أنه محبوب جدًّا بين أبناء شعبه[1]؛ نظرًا لما تحقق في عهده من ارتفاع كبير في مستوى المعيشة، ولطبيعة نظامه التي لم تكن تسمح بظهور أية انتقادات على سياساته من أي شخص، أيًّا كان موقعه الاجتماعي. وهكذا فلم يبق ما يقيس به الشاه علاقته بشعبه سوى التقارير المتزلفة التي تصله، ومسيرات التأييد الزائفة في بعض المناسبات. لذلك فقد كانت مأساة الشاه الكبرى أنه سقط ضحية للدعاية التي كان يروّجها نظامه هو نفسه.

سياسة الإقصاء

تعود الجذور الأولى لسياسة الإقصاء إلى انقلاب 1953، وفي غضون عامين اثنين بعد الانقلاب أقصي حزب توده والجبهة الوطنية من المشهد السياسي الإيراني. في الخمسينيات أُقصيت بعض الشخصيات الموالية والمستقلة في فكرها في الوقت نفسه (مثل أردشير زاهدي، وعلي أميني، وأبي الحسن ابتهاج)، ولم يفضِ هذا الإقصاء إلى

(1) يحيل المؤلف في هذا الهامش إلى مقابلة أجراها «مايك والاس Mike Wallace» مع الشاه، بيد أن مقطع الفيديو الذي يحيل إليه المؤلف في موقع «يوتيوب» لم يعد موجودًا. يمكن مشاهدة مقاطع قصيرة من المقابلة في الفيديو التالي: www.youtube.com/watch?v=CA68HqDYHxo، (المترجم).

تغيير كبير في طبيعة النظام، بيد أنه أوحى بالنزعة الجديدة نحو زيادة تركيز السلطة في يدٍ واحدة. وينطبق الأمر نفسه أيضًا على الفتور المتزايد في العلاقة بين الشاه والمؤسسة الدينية منذ أواخر الخمسينيات. في حقيقة الأمر كان صراع القوى الدائر في الفترة من 1960م إلى 1963م أمام مصيرين اثنين، فإما أن يؤدي إلى حكومة أقل ديكتاتورية داخل النظام القائم (في حال انتصر أميني أو الجبهة الوطنية الثانية)، وإما أن تظهر حكومة مطلقة مستبدة لو انتصر الشاه، وهذا ما حدث فعلًا. على إثر ذلك تخلص الشاه من أي مصدر متبق يمنحه نصيحة مستقلة وإن كانت شديدة الموالاة له من شخصيات مثل حسين علاء وعبدالله انتظام وقائم مقام الملك، وكل المؤسسة المحافظة التي ساندته في انقلاب 1953 وما بعده، والتي كانت تتمتع بعلاقات جيدة بالمؤسسة الدينية في قم وطهران ومشهد وغيرها. لم يكن الإصلاح الزراعي وحده هو الذي قاد إلى نفور هذه المجموعات، إذ إنّ المرحلة الأولى التي بدأها قانون الإصلاح الزراعي الذي سنه أميني لم تقد إلى أية مواجهات مفتوحة، على الرغم من أنّ أصحاب الأملاك كانوا يفضلون المرحلة الثانية عليها. بيد أنّ الأكثر استفزازًا من الإصلاح الزراعي كان تولي الشاه السلطة الكاملة وإقصاء الكيانات السياسية من المشهد السياسي في أعقاب ثورته البيضاء (راجع الفصلين العاشر والحادي عشر).

رغم أنّ الإصلاح الزراعي لم يهدد مصالح الحَضَر والمشتغلين بالسوق بأي شكلٍ من الأشكال إلا أنّ دورهم في ثورة حزيران/ يونيو 1963 كان أكبر بكثير من دور أصحاب الأراضي، بل إن الطلاب أنفسهم شاركوا في المظاهرات. وفي تصريح منشور لعلي أميني الذي لم يكن على وفاق مع أصحاب الأراضي أدان فيه الطريقة التي قُمعت بها ثورة حزيران/ يونيو 1963، مما أدى إلى استصدار قرار حكومي بتحديد إقامته في مدينة طهران.

أما الجبهة الوطنية الثانية فلم تكن فاعلة رغم الدعم الشعبي الواسع الذي حظيت به في وقت تشكلها في منتصف الستينيات، نتيجة للرضا الشعبي الكبير عن مصدّق. وبحلول عام 1964م كانت الحركة قد فقدت زخمها تمامًا وواجهت انتقادًا شديدًا من أعضائها، ومنهم حركة الطلاب الجامعيين وتنظيمات الحركة الشعبية الأخرى، وأبرزها «حركة الحرية» بقيادة مهدي بازرگان، والاتحاد الاشتراكي بقيادة خليل ملكي. وجاءت نهاية الجبهة على يد مصدّق نفسه الذي جرّته الانتقادات إلى أتون النزاع، فكتب من مقر

إقامته الجبرية في الريف رسائل انتقادية شديدة حول فشل الجبهة. على أثر ذلك استقال قادة الجبهة اللهيار صالح وكريم سنجابي وشابور بختيار وغيرهم (وكان العديد منهم قياديين في حزب إيران الصغير حجمًا، الكبير ثقلًا) استقالة جماعية، وأعطى مصدّق الضوء الأخضر لتشكيل الجبهة الوطنية الثالثة. ظهرت هذه الجبهة في عام 1965م وكانت تتألف من أحزاب «حركة الحرية» و«الاتحاد الاشتراكي» و«شعب إيران» (ملت إيران) بقيادة داريوش فروهر و«الشعب الإيراني» (مردم إيران) بقيادة كاظم سامي(1). بيد أنّ الزمن قد تغير، ولم يعد الشاه يحتمل مجرد وجود تنظيمات كهذه معتدلة ومنفتحة وسلمية، والتي لم يكن بمقدورها منذ ذلك الوقت فصاعدًا سوى أن تصدر بعض المنشورات الانتقادية وتعقد بعض الاجتماعات الخاصة في المنازل. باختصار، لم يعد مسموحًا أن تُقال كلمة معارضة من أي نوع.

إنّ أفضل وصف يُطلق على حزب حركة الحرية هو أنه حزب من الديمقراطيين المسلمين الذين كانوا يتبعون نهج مصدّق والحركة الشعبية، متخذين إقامة الديمقراطية البرلمانية هدفًا رئيسًا. كانوا مسلمين ملتزمين لم يروا أي تعارض بين الحداثة والإسلام، ولكنهم لم يكونوا يرغبون في إقامة نظام إسلامي. أما قياديوهم فكانوا مهدي بازرگان(*) ويد الله صحابي (وهو عالم رفيع المستوى وأستاذ في جامعة طهران) والسيد محمود طالقاني الذي أصبح فيما بعد شخصية قيادية ذات صوت معتدل في ثورة 1979. حوكموا جميعًا مع بضعة نشطاء في الحركة في محاكم عسكرية بالتهمة المألوفة «الثورة ضد الملكية الدستورية»، وحُكم عليهم بالسجن لعدة سنوات. وكأنهم يستشرفون المستقبل، قالوا في المحكمة إنهم سيكونون آخر مجموعة تحاول الانخراط في حوار سلمي مع النظام، وإنّ هذا النظام سيضطر عما قريب إلى مواجهة نزاع مسلح(2).

---

(1) للاستزادة، انظر: **Chehabi, Iranian Politics and Religious Modernism**; Katouzian, **Musaddiq and the Struggle for Power in Iran.**

(*) العميد السابق لكلية الهندسة في جامعة طهران ورئيس مجلس الإدارة المؤقت للشركة الوطنية الإيرانية للنفط في عهد مصدّق.

(2) مهدی بازرگان، مدافعات آقای مهندس مهدی بازرگان، استاد دانشگاه، در دادگاه تجدید نظر ویژه دادستانی ارتش، نهضت آزادی إیران، تهران، 1974؛ **Chehabi, Iranian Politics and Religious Modernism.**

لقي خليل ملكي وقياديون آخرون في الاتحاد الاشتراكي المصير نفسه. منذ انقسام حزب توده في عام 1948م كان ملكي هو البديل الأكثر ذكاء وفاعلية في الحزب (راجع الفصل العاشر)، ومنذ انقلاب 1953 تعرّض لوابل من الانتقادات من الأصدقاء والأعداء على حد سواء داخل المعارضة، وذلك بسبب دعوته إلى الحوار النقدي مع النظام. ولكن وفقًا لمذكرة اعتقاله الرسمية فقد كان متهمًا بـ«نشر الأفكار الماركسية والاشتراكية، مسممًا عقول الناس ومتخذًا إجراءات ضد أمن البلاد»[1]. حوكم هو وزملاؤه وأدينوا في محكمة عسكرية، أما داريوش فروهر وكاظم سامي وآخرون من أحزاب الحركة الشعبية فقد سُجنوا كذلك، وأُجهضت الجبهة الوطنية الثالثة.

إذن فقد حكمت سياسة الإقصاء بالموت على الحركات المنفتحة والليبرالية والديمقراطية، والتي كانت إلى جانب حزب توده تشكّل المعارضة السياسية منذ عهد مصدّق. وبذلك أصبحت الطريق ممهدة للحملات المسلحة التي بدأت في التشكل مباشرة (تقريبًا) بعد الانفضاض على الأحزاب الديمقراطية. وفي الحقيقة فإن الشباب المتحمسين والمثاليين (غالبًا من الطلاب الجامعيين وخريجي الجامعات) الذين بدؤوا في اللجوء إلى الحلول العنيفة قد ألقوا باللوم أولًا على القياديين الديمقراطيين أنفسهم، وذلك لأنهم اتبعوا طرقًا سلمية في الصراع السياسي بدلًا من القوة. فمثلًا يقول واحد من الأعضاء الشباب الثلاثة في حركة الحرية الذين شكلوا نواة تنظيم «مجاهدين خلق»:

> كانت انتفاضة حزيران/ يونيو [1963] نقطة تحول في التاريخ الإيراني. لم تكتف بالكشف عن الوعي السياسي لدى الجماهير، بل كشفت كذلك عن الإفلاس السياسي للتنظيمات القديمة التي حاولت مقاومة النظام ورعاته الإمبرياليين بصراع غير مسلح...بعد حزيران/ يونيو 1963 أدرك المناضلون - أيًا ما كانت خلفيتهم الأيديولوجية - بأنه لا يمكن محاربة الدبابات والمدافع بيدين عاريتين. وهكذا فقد كان علينا أن نسأل أنفسنا «ما العمل؟» وكان جوابنا مباشرةً «الصراع المسلح»[2].

(1) للحصول على النص الكامل للتقرير، انظر: Homa Katouzian, Khalil Maleki, the Odd Intellectual Out, in Negin Nabavi (ed.), Intellectual Trends in Twentieth - Century Iran: A Critical Survey, The University of Florida Press, Gainesville, FL, 2003, p. 45.

(2) Ervand Abrahamian, The Iranian Mojahedin, Yale University Press, New Haven and London, 1989, p. 86.

المجتمع في مواجهة الدولة

كان لسياسة الإقصاء تأثير مزدوج؛ ففي حين أدت إلى إقصاء المحافظين والليبراليين والديمقراطيين عن الساحة السياسية، فقد شجعت على نمو نقيضهم، أي المعتقدات والأيديولوجيات والحركات التي كانت تهدف بطريقة أو بأخرى إلى الإطاحة بالنظام وإقصاء الشاه نفسه. في أوائل 1965م اعتُقل بعض خريجي الهندسة من جامعات بريطانية كانوا في السابق متعاطفين مع حزب توده ثم تحولوا إلى الفكر الماويّ، وذلك بتهمة التدبير لاغتيال الشاه. ولقد اتُّهموا بالتآمر مع الشاب المجند الذي قُتل في محاولته الفاشلة لاغتيال الشاه في ساحة قصر الرخام. لم تكن التهمة صحيحة، ولكن عُثر على أوراق في حوزة هؤلاء الشباب الذين كان يقودهم برويز نكخواه تثبت أنهم كانوا قد شكلوا جماعة لممارسة نشاط سياسي سري. جدير بالذكر أن المجند الذي حاول اغتيال الشاه كان عضوا سابقًا في الجبهة الوطنية الثانية، ونكخواه ورفاقه كانوا أعضاء في اتحاد الطلاب الإيرانيين (في أوروبا وأميركا) والذي كان حتى ذلك الوقت يمارس معارضة قانونية، ولم يبدأ بعد في حملته للإطاحة بالنظام.

في محاكمته قدّم نكخواه دفاعًا صلبًا وقويًّا، ووجد نفسه فجأة محط تبجيل من الكبار والصغار، الحداثيين والتقليديين، الذين وجدوا أنفسهم مُبعَدين عن شؤون الدولة رغم انتفاعهم بالطفرة النفطية والنمو الاقتصادي. وهكذا فقد بدأ الصراع التاريخي بين المجتمع والدولة يصل ذروته، ومن سخرية القدر أن يكون ذلك في غمرة إحساس الشاه بأنه يتمتع بشعبية بالغة بسبب ارتفاع المداخيل والثورة البيضاء وتحسّن مكانة إيران كقوة سياسية إقليمية، وازدياد الاعتراف بها في المجتمع الدولي. وكالعادة بدأت تنتشر النكات والحكايات والإشاعات التي تنتقد الشاه وعائلته والنظام بأكمله بطرق مختلفة وعلى مستويات عدة.

فمثلًا سرت شائعة بأنّ ولي العهد الصغير رضا وُلد أصمّ وأبكم. وحين ظهر في التلفاز وهو يلعب مع أصدقائه زعم الناس بأن كلامه كان مدبلجًا. أما حفل تتويج الشاه الرائع (المتأخر جدًّا) في 1967م فقد أدى إلى انتشار شائعات تقول بأن الملكة الأم كانت ميتة، ووُضع جثمانها في ثلاجة الجثث حتى لا تتسبب في إلغاء الاحتفالات. وحين ظهرت على التلفاز وهي تستقبل العائلة الملكية في المأدبة التي أقامتها عشية التتويج، زعم مروجو الإشاعات أنّ التي ظهرت في التلفاز دمية ميكانيكية وُضعت كي تخدع

المشاهدين. وفي خطاب الشاه أمام قبر قورش الكبير في تدشين الاحتفالات بمرور ألفين وخمسمئة سنة على الإمبراطورية الإيرانية قال: «ارقد بسلام، فنحن مستيقظون». في اليوم التالي تداول الناس نكتة تقول بأن شخصًا ضبط رجلًا آخر في الفراش مع زوجته فصرخ فيه «من أنت؟» فقيل له «أنا قورش» فأجاب «آه..إذن نم بسلام فنحن مستيقظون»!

مثل هذه الشائعات والنوادر التهجمية قد تكون في حد ذاتها طبيعية في أي مجتمع يشهد صراعًا، بيد أنّ كثرتها واستمرارها وحدّتها وذيوعها بين طبقات المجتمع هي التي عكست مدى العدائية التي تسم علاقة المجتمع بالدولة. بحلول السبعينيات كانت العدائية قد وصلت إلى حدٍّ جعل المجتمع لا يقدّر أية خدمة تقدمها الدولة له، بل على العكس من ذلك كان المجتمع يصوّر أي إنجاز للدولة على أنه فشل جديد. ولم يكتف هذا المجتمع باعتبار الرفاه المتزايد والاستهلاك المرتفع وفرص التوظيف المتكاثرة والتوسع في التعليم (والتي تكاد تكون جميعها ناتجة عن الإنفاق الحكومي المباشر وغير المباشر) حقوقًا بديهية، بل كان يصرف عنها النظر باعتبارها غير مهمة وليست أكثر من أدوات متعمدة لإثراء القلة وزيادة الفساد.

ولقد بلغت هذه الاتهامات الباطلة مداها في مناسبتين اثنتين. كما ذكرنا في الفصل السابق، فإن المفاوضات الطويلة مع بريطانيا قادت إلى اعتراف إيران بالبحرين عام 1971م على أثر تقرير لجنة الأمم المتحدة بأنّ شعب البحرين يرغب في الاستقلال بعد الانسحاب البريطاني. بعد ذلك، احتلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث (أبا موسى وطنب الصغرى والكبرى) التي كانت إيران تطالب بها تاريخيًا. لم يكن هذا إنجازًا بأي حال من الأحوال بيد أنّ الشعب الإيراني اعتبر هذا الاحتلال نتيجة مؤامرة بين النظام و«أسياده البريطانيين». وليس هذا فحسب، بل إنهم نحتوا لقبًا جديدًا للشاه، فوصفوه بأنه فاتح تنبان (أي: فاتح السراويل الداخلية) حيث إنّ كلمة تنبان هي جمع تنب والذي يعني بالفارسية السروال الداخلي.

أما المناسبة الثانية، والتي ذكرناها سابقًا، فكانت ثورة سعر النفط، أي زيادة السعر إلى أربعة أضعاف، والتي لعب فيها الشاه دورًا رئيسًا. لو نظرنا إلى هذا الأمر من منظور مادي صرف فهو يُعتبر إنجازًا كبيرًا، لكنّ الإيرانيين عمومًا لم يروا في الأمر أكثر من أن الشاه قد ائتمر بأوامر أسياده الأميركان.

لعقودٍ من الزمن كان مثقفو إيران ومفكروها يحمّلون الدولة مسؤولية التخلف

الاقتصادي والاجتماعي، وكانوا ينتقدون ارتباط الدولة بالمؤسسة الدينية مطالبين بدرجة أعلى من العلمنة. وكان من بين التهكمات المتكررة على الدولة أنّ «هذه البلاد تستورد حتى الإبر»، إشارة إلى غياب صناعة الحديد في البلاد. كانوا يطالبون بالتحديث والتصنيع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستويات العالية من الاستهلاك المادي والثقافي على النمط الغربي، ولكن ما إن بدأت الدولة في تفكيك ارتباطها بالقوى الدينية والتقليدية والاستثمار في التصنيع الحديث وتشجيع الثقافة الغربية حتى غيّرت النخبة المثقفة موقفها وتحولت إلى الجانب المضاد، فقالوا إنّ ذلك ليس تطورًا وإنما اعتماد على الإمبريالية الغربية تقوده طبقة «البرجوازية الكومبرادورية»(*) والرأسماليون الآخرون المعتمدون على الغرب ويخدمون مصالحه. وبهذه النظرة يكون الإصلاح الزراعي قد تم بأمر الإمبريالية الأميركية لإحباط أي ثورة اشتراكية محتملة، وكذلك لإيجاد سوق أفضل للبضائع الاستهلاكية الغربية.

بدأ العديد من أكثر المثقفين علمانية (جميع اليساريين وأغلبهم ماركسيون لينينيون) يكتشفون مميزات الثقافة الدينية للبلاد، ويشجبون الغزو الثقافي الغربي ويروّجون للأصالة الثقافية وتمجيدها[1]. هذا وقد راج مصطلحا غربزدگی (أي الغزو الثقافي الغربي أو التسمم بالأفكار الغربية) وغرب زده (أي الافتتان بالغرب) وأصبحا يُستخدمان يوميًا بين جميع طبقات المجتمع لرفض مشاريع الدولة وقراراتها وأي شخص أو شيء لا يروقهم. وهذان المصطلحان قد استخدمهما الكاتب جلال آل أحمد للهجوم على التأثير الغربي ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا. في عام 1970م في باريس اختلفت باحثة اقتصادية إيرانية مع عالم فيزياء إيراني كان يقول بأنّ مشكلات بريطانيا الاقتصادية أظهرت تراجع بريطانيا إلى دولة متخلفة، فصرخت فيه: «لا تكن مفتتنًا بالغرب!». ومن الأشياء التي تحمل رمزية عالية أنّ الكاتب والمثقف الحداثي صادق هدايت غدا شبه منسيّ في السبعينيات، في حين إنه حتى أوائل الستينيات كان أي اقتباس صحيح أو غير

(*) الكومبرادورية تعبير يقصد به كبار التجار الذين يستفيدون من علاقاتهم الاقتصادية بالمستعمر واحتكاراته في البلاد، (المترجم).

(1) للاستزادة، انظر: **Mehrzad Boroujerdi, Iranian Intellectuals and the West: The Tormented Triumph of Nativism**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1996, especially ch. 3, The othering of the west.

صحيح من أعماله يكفي للانتصار لأي حجة. في السبعينيات حلّ محله جلال آل أحمد فأصبح في مقام المعصوم لفترة امتدت إلى ما بعد الثورة.

سنأتي لاحقًا على تاريخ هذه التطورات، لكننا أردنا في المختصر السابق إلقاء الضوء على الحدة المتزايدة للصراع بين المجتمع والدولة، وتغيّر الأماكن بين الدولة والمثقفين فيما يتعلق بالأوْرَبة والتحديث والتقاليد والأصالة. ولكي تستمر معارضة الدولة وتزداد حدة أمام الانتقال من الدكتاتورية إلى الحكم المستبد المطلق كان على المثقفين أن يتحولوا من الدعوة للتحديث والتطور إلى الدعوة إلى الأصالة والدين والعودة للذات، دون أن يروا أي تناقض حقيقي بين ذلك ومنطلقات الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية التي كان يعتنقها أو يتعاطف معها أغلبهم[1].

وفي حقيقة الأمر فإن السعي وراء الأصالة، وانتقاد التحوّل غير الواعي إلى الأوربة يعود إلى العشرينيات والثلاثينيات مع انتشار الحداثة الزائفة بين الطبقة العليا وداخل جهاز الدولة. ولكن في الستينيات بدأ هذا السعي بإحداث تأثير حقيقي على المثقفين وعلى الطبقة الوسطى الحديثة، غالبًا بسبب حكم الشاه الاستبدادي ونزعته التأمركية وقوميته الآرية في المرحلة الأخيرة من حكمه. على أنّ هناك عوامل إقليمية ودولية ساعدت على إيجاد هذا التأثير أيضًا. أدت سياسة التعايش السلمي بين المعسكرين الأميركي والسوفيتي إلى تحطيم آمال دول العالم الثالث ومنها دول الشرق الأوسط في أن «تنقذها» الشيوعية والاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي كانت حتى أعتى الديكتاتوريات في العراق وسورية تابعتين لنفوذ الاتحاد السوفيتي.

أما الفكر الماويّ في الصين فرغم تأثيره على النخب اليسارية في العالم الثالث إلا أنه لم يستطع أن يحل محل ذلك الأمل والإيمان بالتحرير السوفيتي. في الدول العربية التي كانت لديها خلفية من الحركات الإسلامية (مثل الإخوان المسلمين في مصر) بدأ الحُلُمان الشيوعي والقومي ـ وهما في الأصل نتاج للتاريخ الأوروبي الحديث ـ في التزحزح بهدوء، ولكن بصفةٍ متزايدة أمام الإسلام السياسي، لدرجة أنه

(1) للاستزادة، انظر: **Negin Nabavi, In Search of Culture and Authenticity: The Iranian Intellectuals vis - à - vis the State, 1953 - 1977**, D.Phil. thesis, University of Oxford, Oxford, 1997. انظر أيضًا: **Ali Gheissari, Iranian Intellectuals in the 20th Century**, University of Texas Press, Austin, TX, 1998.

في نهاية الستينيات أصبحت القضية الفلسطينية قضية إسلامية بقدر ما هي قضية عربية، وهذه هي الطريقة التي نظر بها غالبية الإيرانيين للأمر. في عام 1968م حين تغلب المنتخب الإيراني على نظيره الإسرائيلي في نهائي كأس آسيا لكرة القدم، لم تكن هناك مجرد مسيرات عفوية وابتهاج عارم في شوارع طهران، بل كانت هناك أيضًا شعارات سياسية ومناهضة لإسرائيل. في إيران لم تشكّل هذه العوامل الإقليمية والدولية مواقف المسلمين الملتزمين فحسب بل حتى المثقفين والداعين للحداثة الذين بدؤوا في استبدال المواقع مع الدولة، رافضين التغريب وباحثين عن الأصالة في ثقافتهم، وبشكل خاص في الإسلام.

الأصالة والعودة إلى الجذور والذات

التطورات المبكرة

واجهت حركة التحديث والتغريب منذ بدايتها في أوائل القرن العشرين انتقادات من الكتّاب والباحثين والمثقفين والناشطين الحداثيين والتقليديين على حد سواء. وعلى الرغم من أنّ الرفض التام الذي أبداه الشيخ فضل الله نوري للأفكار والمؤسسات الحديثة بما فيها نشر الصحف لم يجد قبولًا واسعًا، إلا أنّ تحذيره من تأثير الحضارة الأوروبية ظلّ باقيًا بين الدعاة والنقاد التقليديين ممن يسيرون على نهجه، وكذلك بين النقاد العصريين سواء أكانوا معمّمين أم غير معمّمين.

كان أحمد كسروي واحدًا من أوائل النقاد العصريين لصعود الأوربة والحداثة في إيران، وكسروي كان سابقًا عالم دين ترك المؤسسة الدينية وأصبح محاميًا وناقدًا لاذعًا للتشيع والدعاة الشيعة. كان دستوريًّا مخلصًا وداعية مناوئًا للكهنوتية لكنه أيضًا كان متأثرًا بأفكار السيد جمال الدين الأفغاني وملكم خان وميرزا أقا خان كرماني (راجع الفصلين السابع والثامن) وصديقه المثقف حسين كاظم زاده صاحب المجلة الثقافية إيران شهر التي كانت تصدر في برلين بين عامي 1922م و1927م. كان رأي كسروي بسيطًا واضحًا: قادت العلمنة والتقانة الحديثة إلى التخلي عن الدين والأخلاق، وفي حين إنه يجدر بإيران الحصول على ما تحتاج إليه كي تدافع عن نفسها في مواجهة المنتجات الأوروبية، فإنها يجب أن ترفض «الأورَبَة». في الواقع يشبه هذا المنطلق حجّة

جان جاك روسو الذي كان يؤمن بأن حركة التطور المادي والعلمي قد قادت إلى انحدار الأخلاق بدلًا من زيادة السعادة والرضا لدى البشرية.

كان كسروي يكتب في أوائل الثلاثينيات، وكان خطابه عالميًا إذ لم يكن هناك اختلاف أخلاقي جوهري بين الشرق والغرب باستثناء أنّ عصر الآلة في أوروبا قد قاد إلى انحدار أخلاقي وحياة غير سعيدة. يسأل كسروي: «هل أضافت الاختراعات الأوروبية الحديثة إلى سعادة البشر؟ للأسف لا»:

> في الحقيقة فإنّ هذه الاختراعات والتغيرات الحتمية التي أتوا بها معهم قد تسببت في متاعب متزايدة للبشر...تتذكر نحن جيدًا الحياة الهادئة التي كنا نتمتع بها قبل عشرين سنة حين كنا ما نزال نعيش بطريقتنا الشرقية، ونعرف الصعوبات التي نواجهها الآن بعد تلوثنا بالأسلوب الغربي في العيش. وهذه هي مجرد البداية فقط[1]...

> نزعم أوروبا أنّ الآلة تخفف عناء البشر...هذه الفائدة لا يمكن إنكارها. ولكنّ الأضرار التي تسببت بها هذه الأدوات للعالم كثيرة جدًا أيضًا. لا بد للمرء أن يقول بأنه إن كانت الآلة قد أراحت الأيدي مئة مرة، فإنها أضافت إلى عناء القلوب ألف مرة[2].

ويضيف كسروي بأنه منذ أن شرعت أوروبا في اختراع الآلات، فقد بدأت في معارضة الدين: «غياب الإيمان الآن أصبح واحدة من الهدايا التي يأتي بها أهل الشرق لإخوتهم من أوروبا»[3]:

> سيسألون «ما العمل؟» ونقول «لا بد أن نصرف أنظارنا عن أوروبا ونعود إلى معيشتنا الشرقية القديمة. على الحكومات أن تراقب أوروبا وتحذر من نوايا الأوروبيين للشرق حتى تستطيع حماية بلادها. وعليها أن تحصل على معدات الحرب الحديثة وأية مواد مفيدة للحكومة والإدارة، وأن تسنّ القوانين اللازمة لذلك. لكنّ الشعب عليه أن يصرف أنظاره عن أوروبا»[4].

---

(1) أحمد كسروى، آيين، نشر وپخش كتاب، تهران، 1977، ج 1، ص 6 (معاد طباعته).
(2) نفسه، ج 2، ص 13.
(3) نفسه، ج 1، ص 13.
(4) نفسه، ص 47.

بدأ كسروي في نشر آرائه الانتقادية هذه في الثلاثينيات، أما نقد الأوربة في إيران الذي كتبه السيد فخر الدين شادمان (وهو مثقف وسياسي تعلّم في أوروبا وله آراء دينية معتدلة) فقد ظهر في الأربعينيات وأدان فيه احتلال الحضارة الغربية لإيران، بيد أنّ هذا كان أقرب إلى مشروع «تجديد الذات» عبر «الانخراط في حوار مع الحضارة الأوروبية المعاصرة»[1].

وفي حين كانت انتقادات كسروي للعلمنة المتطرفة والحداثة مبنية على قوانين أخلاقية وتجديد ديني، فإن آراء المصلحين والنشطاء الشيعة - الذين كانت تزعجهم وتؤثر فيهم أفكار كسروي - كانت مبنية على التزامهم التام بالتشيع التقليدي وقيادته التقليدية. كان المصلحون الدينيون الجدد في قم وطهران وغيرهما يكتبون في الأربعينيات بعد تنحي رضا شاه، وكانوا يقولون بأن الإسلام متوافق تمامًا مع الحداثة والعلم والتقانة، وعليه فلا توجد حاجة لأن يقلّد المسلمون الأخلاقيات والسلوكيات الاجتماعية الأوروبية لتحقيق التحديث والتطور (راجع الفصل العاشر)، وأصرّوا على أنّ هذا هو الفرق بين الإسلام والكنيسة المسيحية التي كان عليها أن تتزحزح أمام النمط العلماني في الاعتقاد والسلوك في الغرب. وقالوا بأنه علاوة على ذلك فإن الإسلام يمتلك كل الوسائل اللازمة لتشكيل وإدارة نظام حكومي حديث، بيد أنهم لم يزعموا بأن الحكومة الإسلامية لا بد أن تكون بقيادة رجال الدين الشيعة أنفسهم. كان آية الله الخميني الذي يدرّس في الحوزة الدينية في قم آنذاك من بين العلماء الذين كانوا يقولون بهذا الرأي (ويردّون على آراء كسروي)، لكنه حتى ذلك الوقت لم يدع إلى إنشاء حكومة إسلامية.

ومن بين أبرز المروجين لفكرة التوافق بين الإسلام والإنجازات العلمية الحديثة مهدي بازرگان، الخريج المتفوق من كلية «إيكول بوليتيكنيك» في باريس والأستاذ في جامعة طهران. لم يكتف بازرگان بالإيمان بإمكان إنشاء حكومة إسلامية حديثة، بل قال

---

(1) فخر الدين شادمان، تسخير تمدن فرنگی، تهران، 1974. أعيدت طباعته في: عباس ميلانى (محرر)، تسخير تمدن فرنگی، گام نو، تهران، 2003؛ فخر الدين شادمان، كتابخانه طهوری، تهران، 1967؛ Mohamad Tavakoli - Targhi's review of Mehrzad Borujerdi's Iranian Intellectuals and the West: The Tormented Triumph of Nativism, in **International Journal of Middle East Studies**, 32/4 (2000).

بأن الإسلام متوافق تمامًا مع الديمقراطية. وكما رأينا فقد كان بازرگان من أبرز أنصار محمد مصدّق، وزعيم «حركة الحرية» الدينية «المصدّقية» وزعيم «الجبهة الوطنية» الثالثة التي قادت في نهاية المطاف إلى محاكمته عسكريًا وحبسه في الستينيات.

جلال آل أحمد

في هذا السياق ظهر كتاب غربزدگی لجلال آل أحمد في عام 1962م، على الرغم من أنّ تأليفه وتوقيته والمفاهيم التي ينطلق منها كانت جديدة أصيلة، وخلال بضع سنوات بدأ الكتاب بإحداث التأثير الذي ذكرناه آنفًا في عقلية المثقفين والعوام. وُلد جلال آل أحمد لعائلة من رجال الدين، وقد زار النجف في سن العشرين وكاد أن يصبح عالم دين، لكنه عاد إلى طهران وأصبح ناشطًا إسلاميًا لبعض الوقت ثم انضم إلى جماعة أحمد كسروي، وانتهى به المطاف في حزب توده في سن الثالثة والعشرين. كان أحد الأعضاء المؤثرين في انقسام حزب توده عام 1948م، ثم انضم إلى حزب «الكادحين» (زحمتكشان) وحزب «القوة الثالثة» بقيادة خليل ملكي، إلا أنه ترك العمل السياسي بعد انقلاب 1953. كان معلّمًا وبرز في الكتابة والصحافة الثقافية قبل أن ينشر كتابه غربزدگی في سن الأربعين[1].

نُشر الكتاب قبل سنة من قيام ثورة حزيران/ يونيو 1963، حين ظهرت أصوات انتقادية عالية - خاصة بعد موت آية الله العظمى البروجردي في 1961م - من بعض الفضاءات الدينية حول الأوضاع الاجتماعية والسياسية. ولم يكن فقط عامل التوقيت هو ما أدى إلى النجاح الباهر للكتاب بين الدينيين وغير الدينيين على حد سواء، وإنما أيضًا مكانة المؤلف بصفته مثقفًا يساريًا غير ديني بارزًا ومتمكنًا من الثقافة الأوروبية (ترجم لألبير كامو وجان بول سارتر وأندريه جيد).

ابتدأ آل أحمد كتابه بتشبيه الافتتان بالغرب بالمرض، وهذه طريقة مألوفة في النقد الاجتماعي الديني وغير الديني كذلك وصفها محمد توكلي طرقي بـ«تطبيب الخطاب

---

(1) جلال آل أحمد، غربزدگي، ط2، أعيدت طباعته عبر رواق، تهران، 1978،
[**Gharbzadegi [Weststruckness]**, tr. John Green and Ahmad Alizadeh, Mazda Publishers, Costa Mesa, CA, 1997; **Plagued by the West**, tr. Paul Sprachman, Caravan Books, Delmar, NY, 1982]; Jalal Al-e Ahmad, **Occidentosis: A Plague from the West**, tr. R. Campbell, annot. and intro. by Hamid Algar, Mizan Press, Berkeley, CA, 1984.

النقدي»[1]: «أقول بأن غربزدگی هو مثل الكوليرا...وله رأسان، واحد هو الغرب والآخر هو نحن المفتتنون بالغرب»[2]. كانت خلفية آل أحمد الاجتماعية والثقافية المتعددة التي أنتجت حججًا مختلفة وأحيانًا متناقضة هي ما أدت إلى ذيوع الكتاب بين ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي. كان يهاجم افتتان الإيرانيين بالغرب، ويشير إلى رواية «لوليتا» لنابوكوف وفيلم «الختم السابع» لإنجمار بيرجمان (وكلاهما نُشر وعُرض في وقت قريب قبل كتابه) كدليل على مشكلات مماثلة في الغرب نفسه، تاركًا القارئ الناقد (ولم يكونوا كثيرين) يستغرب ما إذا كان يناقش مصيبة إيرانية محددة أم إشكالية الاغتراب بوجه عام في المجتمع الحديث. حين زار لندن عام 1962م أخبرتُه بأنه في كتابه هاجم التقانة الحديثة أو طغيان «الآلة»، فأنكر ذلك تمامًا وقال بأنه كان يعشق سيارته الهيلمان مينكس. فقلتُ له بأنه في هذه الحالة يجب عليه أن يصحب كل نسخة من كتابه ليشرح للقارئ ما قاله. صحيح أنه في موضع ما من الكتاب تبيّن أنّ نقده لـ«الآلة» هو الحجة المهترئة المناهضة للإمبريالية والتي تقول بأن دول العالم الثالث عانت من حقيقة أنها مستهلكة للتقانة الحديثة دون أن تكون منتجة لها:

> غربزدگی إذن هي خصيصة عصرٍ لم نحصل فيه بعد على الآلات ولم نستوعب ألغاز بنيتها وتركيبها. غربزدگی هي خصيصة لفترة من الزمن لم نصبح فيها على علم بمتطلبات عمل الآلات، أي العلوم والتقانة الحديثة. غربزدگی هي خصيصة مرحلةٍ في تاريخنا نضطر فيها إلى استخدام الآلات بسبب القيود الاقتصادية وما يفرضه علينا السوق لاستخدام الآلات، وبسبب النفط الوارد والصادر. ترى ما الذي أتى بهذا العصر؟»[3].

وبخلاف كسروي فإن خطاب آل أحمد لم يكن دينيًا أو أخلاقيًا. وبخلاف بازرگان وشريعتي والخميني لم يكن يروّج لشكل أو آخر من الحكومة الإسلامية أو التي تستلهم الإسلام، لكنه ذهب إلى أنه على المثقفين والمعارضين العصريين أن يكسبوا تأييد

---

(1) Mohamad Tavakoli - Targhi, **Refashioning Iran: Orientalism, Occidentalism and Historiography**, Palgrave, Basingstoke and New York, 2001, pp. 118 - 122؛ محمد توكلي طرقي، تجدد بومى وبازانديشى تاريخ، تهران، 2002، 2، 117 ـ 120.

(2) منقول من: Lloyd Ridgeon (ed.), **Religion and Politics in Modern Iran, A Reader**, I.B. Tauris, London and New York, 2005, p. 166.

(3) منقول من المصدر السابق، ص 172 ـ 173.

القيادات والمجتمع الديني كي يستطيعوا إحداث تغيير سياسي جذري، والذي في نظره كان سر نجاح الثورة الدستورية وحركة مصدّق الشعبية. كما انتقد آل أحمد التوجهات العلمانية بين المثقفين والنزعة إلى الزهد في تيار المؤسسة الدينية، ومبشرًا بنظرة استشرافية أنهم إن اتحدوا فسوف يستطيعون تحقيق التغيير الجوهري في المجتمع. وفي كتابه التالي حول «خدمات المثقفين وخياناتهم» استحسن قيادة آية الله الخميني لثورة 1963 ونشاطه اللاحق الذي أدى به إلى النفي، على الرغم من أنه رفض بلطف ترويج الخميني للحجاب[1].

توفي آل أحمد بنوبة قلبية حادة في عام 1968م في سن الخامسة والأربعين. ورغم رواية زوجته التي شهدت موته (الكاتبة الشهيرة سيمين دانشور) فقد راج اعتقاد بأن السافاك كان وراء موته. كانت تلك الشائعة حكاية مألوفة، وسوف تتكرر أيضًا بعد الثورة، وقبل ذلك نُسب (خطأً) موت المصارع الشهير والمعارض غلام رضا تختي إلى السافاك أيضًا وصدّقته العامة دون تردد[2].

علي شريعتي

لم يشترك علي شريعتي - الذي أحدث كذلك أثرًا عميقًا في النشطاء الشباب - مع جلال آل أحمد في إيمانه بالقيادة الدينية. في الواقع كان علي شريعتي يكاد يؤمن بإسلام وتشيّع من دون رجال دين. وعلى الرغم من تأثيره الطاغي - لدرجة أنه يوصف أحيانًا بمنظّر الثورة الإيرانية، وهذا غير دقيق - فقد كان تأثيره في التقليديين أكثر منه في دعاة العلمنة، بخلاف آل أحمد. هناك نقاط يشترك فيها شريعتي مع آل أحمد من حيث الخلفية الفكرية والاجتماعية. كان جده رجل دين، وأبوه - الذي كان يجلّه جدًّا - معلمًا محترمًا يتمتع بقيم وأخلاقيات دينية، وكان هو ووالده من أنصار مصدّق. في الجهة الأخرى لم يكن أبدًا ميالًا إلى الانخراط في السياسة اليسارية، ولم يكن مثقفًا غير ديني ذي إنجازات أدبية أو صحفية هامة، وكان مسلمًا ملتزمًا.

وُلد علي شريعتي عام 1933م في قرية مزينان في خراسان، وفي شبابه انخرط في

---

(1) جلال آل أحمد، در خدمت وخيانت روشنفكران، انتشارات خوارزمی، تهران، 1978.

(2) للاستزادة، انظر: Hamid Dabashi, Theology of Discontent, New York University Press, New York, 1993.

أنشطة سياسية مناصرة لمحمد مصدّق، سُجن بسببها مرتين لفترة قصيرة بعد الانقلاب. حصل على شهادة البكالوريوس في جامعة مشهد عام 1955م قبل أن يحصل على بعثة حكومية ويذهب إلى جامعة باريس حيث حصل فيها على شهادة الدكتوراه في الأدب الفارسي. بيد أنه استغل سنوات الدراسة في باريس ليقرأ بشكل موسّع ويدرس مقررات في فلسفة الأديان والاجتماع. ولقد تأثر بشكل خاص بلويس ماسينيون (في الدراسات الإسلامية) وجورج غورفيتش (في علم الاجتماع وحقوق الإنسان ومناهضة الاستعمار) وفرانز فانون (في دراسات العالم الثالث والعودة للجذور) وجان بول سارتر (في الوجودية). وحين كان في أوروبا انخرط لبعض الوقت في أنشطة اتحاد الطلاب الإيرانيين والتنظيمات الأوروبية للجبهة الوطنية الثانية وحركة الحرية، والتي كان يقودها طلاب إيرانيون.

بعد عودته إلى إيران عام 1963م أصبح أستاذًا جامعيًا وخطيبًا محبوبًا ومؤثرًا، خاصة حين انضم إلى «حسينية الإرشاد» المنبر الرائج للدراسات الإبداعية والدينية غير التقليدية وللعبادة في طهران، والتي كانت تضم أيضًا مهدي بازرگان وآية الله مطهري (تلميذ سابق ومناصر بارز للخميني). وبعد دخوله السجن عدة مرات في السبعينيات استطاع أخيرًا السفر إلى بريطانيا عام 1976م حيث كان له هناك أصدقاء وأقارب. مات شريعتي في ساوثهامبتن بنوبة قلبية حادة في حزيران/ يونيو 1977م، وكالعادة راج اعتقاد بأن السافاك قتله[1].

نُشرت أعمال شريعتي (والتي هي عبارة عن تفريغ لمحاضرات وكلمات ألقاها) في عشرات الكتب. كان مفكرًا خصبًا متميز الطرح على طراز المصلحين الدينيين والأنبياء، وكان يرى بأن الإسلام يمكن بل ويجب أن يتحول إلى سلاح أيديولوجي يمكنه أن ينافس الأيديولوجيات الحديثة بغية إحداث تغيير جذري في المجتمعات الإسلامية. وحيث إن الأيديولوجية الرائجة في الستينيات والسبعينيات كانت عبارة عن تفرعات من الماركسية، فلم يكن غريبًا أنّ شريعتي في محاولته لتقديم بديل لهذه الأيديولوجية شعر باضطرار إلى توظيف مفاهيمها وتصنيفاتها وتناول المشاعر السياسية النابعة منها، وإن

---

(1) للاطلاع على سيرة كاملة عن حياة علي شريعتي ومشواره، انظر: Ali Rahnema, An Islamic Utopian: A Political Biography of Ali Shari'ati, I.B. Tauris, London, 1998. وللاستزادة حول ظروف موت شريعتي في لندن، راجع ص 386 في الكتاب المذكور.

بأسلوبه الخاص. ولقد ذهب شريعتي لدرجة القول بأن «النظام الاجتماعي - الاقتصادي في الإسلام هو الاشتراكية العلمية المبنية على عبادة الله»[1]. كما أنه استخدم التحليل الديالكتيكي لتفسير مسيرة التاريخ البشري في إطار أخلاقي روحي. وربما لهذا السبب كما يعتقد أحد الناقدين لأعمال شريعتي أنه كان متأثرًا بعلوم ماركس الاجتماعية لا بفلسفته وسياسته[2]. مع ذلك يقول كاتب سيرة ذاتية عن شريعتي:

> ورغم أنّ شريعتي قدّم صورة معاصرة تقدمية واشتراكية للإسلام فقد كان يتنافس مع أيديولوجية متأسسة، ومنخرطة أيضًا في الكفاح المسلح... كان شريعتي يؤمن بأن تشكيل أيديولوجية إسلامية ذات تأثير جذري هي الخطوة الأولى والأهم تجاه إحداث التغيير الاجتماعي[3].

يرى بعض النقاد أنّ نشر نصوص مناهضة للماركسية باسم شريعتي في مطبعة طهران قُبيل مغادرته إلى إنكلترا قد يكون حيلة لتحقيق مصلحةٍ ما، ولكن على أية حال فإنّ قليلًا مما نشر فيها يناقض أفكاره أو مواقفه السياسية[4]، ففي رأيه أنّ «الإسلام وخاصة الإسلام الشيعي كان أيديولوجية ذات تأثير جذري يمكنها أن تبزّ الماركسية في تأييد الثورة والصراع الطبقي إلى جانب معارضة الإقطاعية والرأسمالية والإمبريالية»[5].

لم يكن تحليل شريعتي الأيديولوجي هو الأكثر فاعلية في جذب الشباب لقضيته، بل كان خطابه البسيط حول الإسلام والمجتمع والتغيير الاجتماعي. كان أغلب أولئك الشباب رجالًا ونساء من عائلات دينية تقليدية، وكانوا متأثرين بالمناخ غير الديني الحديث في إيران وغيرها، وكانوا يحاولون التمسك بمشاعرهم الدينية وفي الوقت نفسه يواصلون مشوار الفكر والممارسة العصرية التقدمية. كان شريعتي ينتقد الزعماء

---

(1) Rahnema, An Islamic Utopian, p. 24

(2) Abrahamian, The Iranian Mojahedin, ch. 4

(3) Rahnema, An Islamic Utopian, p. 287

(4) انظر كتابه: Marxism and Other Western Fallacies: An Islamic Critique, tr. R. Campbell, Mizan Press, Berkeley, CA, 1980; Rahnema, An Islamic Utopian. ch. 22.

(5) Ervand Abrahamian, The Working Class and the Islamic State in Iran, in Reformers and Revolutionaries in Modern Iran, New perspectives on the Iranian Left, ed. Stephanie Cronin, Routledge Curzon, London and New York, 2004, p. 269.

الدينيين المحافظين انتقادًا شديدًا، ويفرّق بين «إسلامَين مختلفَين»، وبين التشيّع العلوي والتشيع الصفوي الذي كان سائدًا في عصره ويعتبره زائفًا ورجعيًا[1].

وهكذا فقد كان يقارن بين فكرته عن الإسلام الثوري وإسلام رجال الدين الشيعة. في الجهة الأخرى وبخلاف القومية الرسمية السائدة التي كانت تروّج لماضي إيران قبل الإسلام، كانت «العودة إلى الذات» تعني بالنسبة إليه العودة إلى التشيع الخالص والجذور الإسلامية:

حين نقول «العودة للجذور» فإننا حقيقة نعني العودة إلى الجذور الثقافية، والتي هي في حالة إيران ليست العودة إلى إيران قبل الإسلام والتي لا تؤثر في جموع الشعب الإيراني. لذلك فإن عودتنا إلى جذورنا ليست إعادة اكتشاف إيران قبل الإسلام وإنما العودة إلى جذورنا الإسلامية[2].

باختصار كان شريعتي يروّج لإسلامٍ ثوري بوجه حديث يتضمن العودة إلى ثقافةٍ وتقاليد شيعية مبكرة مثالية - تشيّع دونَ علماء - لكنها متأثرة بالتطورات السياسية والفكرية الأوروبية في عصره. وفوق كل الاعتبارات الأخرى فإن أسلوب شريعتي الانفعالي الجدالي المحفّز هو الذي أحدث أكبر التأثير في أتباعه الشباب. قال مثلًا في إحدى خطبه الكثيرة جدًّا:

أنا...أتوقع...ثورة لا بد أن أؤدي دورًا فيها. ثورة لا تتحقق بالدعاء...بل بالراية والسيف، بحرب مقدسة يشترك فيها جميع المؤمنين الجادين. أعتقد أنه من الطبيعي أن تنتصر هذه الحركة[3].

الخميني

في الوقت الذي بدأت تنتشر فيه الآراء والنزعات الإسلامية في أواخر الستينيات

(1) Abrahamian, The Iranian Mojahedin, p. 119, quoted from Entezar (1980), p. 21

(2) نفسه، ص 116، منقول من: علي شريعتي، بازگشت به خويشتن (غير مؤرخ)، ص11 - 30.

(3) انتظار: مذهب اعتراض. منقول من: **Mohsen M. Milani, The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic**, Westview Press, Boulder, CO and London, 1988, p. 133. للاستزادة، انظر: **Shahrough Akhavi, Shariati's Social Thought, in Nikki. R. Keddie (ed.), Religion and Politics in Iran**, Yale University Press, New Haven and London, 1983.

والسبعينيات كان آية الله روح الله الخميني قد علا كعبه كشخصية وطنية بارزة في معارضة نظام الشاه (راجع الفصل العاشر). وُلد الخميني في عام 1900م لعائلة دينية من الطبقة الوسطى، وتيتّم صغيرًا ثم تلقى تعليمه في مدرسة تقليدية في قريته خمين (تبعد حوالي 300 كم جنوب طهران)، وبعد ذلك أكمل دراسته في آراك وقم فأصبح مجتهدًا ومعلمًا في حوزة قم. كان شخصًا جادًّا منضبطًا ومرنًا في الوقت نفسه حوّله الزمن والظروف إلى شخصية متزمتة ذات سلطة أبوية، بيد أنه كان دائمًا ما يتحدث ويعمل بما يراه نفعيًا. ولقد أظهر الزمن لاحقًا أن الخميني كان مستعدًّا لقول وفعل أي شيء يعتقد أنه سيصب في مصلحة الإسلام، أيًا ما كانت تكلفته عليه أو على الآخرين.

لم يكتف الخميني بتدريس المواد التقليدية مثل الشريعة الإسلامية، بل درّس كذلك الفلسفة والتصوف الإسلاميين، وهي مواضيع لم تكن مقبولة في حوزات دينية أخرى أكثر تقليدية[1]. جدير بالذكر أنه لم يكن ناشطًا في الشؤون السياسية حين كانت حوزة قم تحت قيادة المرجعَين الدينيّين «الزاهدَين» (من الزُّهد في السياسة) الحاج الشيخ عبدالكريم حائري وآية الله العظمى البروجردي، بيد أنه ثمة دليل على أنّ الخميني نفسه لم يكن زاهدًا وكان واعيًا بأهمية البعد السياسي للمجتمع الديني وزعامته منذ الأربعينيات. ومثل بعض المصلحين الدينيين في الأربعينيات (المذكورين آنفًا وفي الفصل العاشر) فإن نقد الخميني للعلمنة كانت له نبرة عصرية، ويتضح هذا بجلاء في كتابه كشف الأسرار المنشور عام 1943م، وهو عبارة عن نقد لمنشور صادر عن أحد تلاميذ أحمد كسروي. وفي هذا النقد لم يروّج الخميني بعد لفكرة الحكم المباشر من العلماء، لكنه قال بأن الإسلام قادر على إدارة دولة حديثة[2].

بقي الخميني من منفاه في النجف على تواصل دائم مع تلامذته المخلصين مثل مرتضى مطهّري وحسين علي منتظري، إلى جانب عدد متزايد من المريدين والأنصار

---

(1) للاستزادة، انظر: Baqer Moin, Khomeini, Life of the Ayatollah, I.B. Tauris, London and New York, 1999؛ خاطرات آيت الله پسنديده (أخ الإمام الخميني). تحرير: محمد جواد مرادى نيا، نشر حديث، تهران، 1995.

(2) انظر كتابه (كشف الأسرار، ناشر غير معروف ، 1942) وهو نقد لكتاب علي أكبر حكمي زاده (أسرار هزار ساله، 1942). انظر أيضًا: Vanessa Martin, Religious and State in Khumaini's Kashf al - Asrar, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, 56, pt. 1 (1993).

الآخرين في إيران، يجيب على رسائلهم وأسئلتهم الدينية والسياسية، ويشجعهم على الكفاح ضد النظام بأي طريقة يقدرون عليها.

في نيسان/ أبريل من عام 1967م أرسل الخميني رسالة شديدة الانتقاد إلى رئيس الوزراء هويدا، وتم تداول هذه الرسالة على نطاق واسع بين أتباع الخميني من يد ليد. اتهم الخميني هويدا بإنشاء «أسوأ حكومة استبدادية»، والعمل ضد الإسلام وإبقاء الدولة «في حالة تخلف». يقول في رسالته: «هل تنكر الفظاعات والأعمال الهمجية التي ارتكبْتَها في إعداد احتفالات الذكرى الألفين وخمسمئة [للإمبراطورية الإيرانية]؟». واختتم الرسالة بالتماس إلى الأمم المتحدة والجماعات الإنسانية، ثم أنهاها بالتحذير من أنّه «لعلّ... الطبقة الحاكمة والنظام الغاشم يعود إلى رشده قبل أن يفوت الأوان»[1].

وفي حين أحدثت رسائل الخميني واتصالاته كبير الأثر بين مريديه والمتعاطفين معه في إيران، فإن الأثر الأعمق على المدى البعيد في السياسة الإيرانية والتشيّع جاء من نظريته «ولاية الفقيه»(*) التي وضعها في منفاه في النجف. كانت النظرية الشيعية التقليدية فيما يتعلق بالدولة تقول بأنّ الحكومة الحقيقية الشرعية هي حكومة الإمام، معتبرة جميع أشكال الحكومات الوضعية مبنية على الظلم واغتصاب السلطة. ولم يقتصر الأمر على العلماء «الزاهدين» بل حتى الناشطين منهم مثل الشيخ فضل الله نوري ودعاة الحكومة الإسلامية في الأربعينيات ذهبوا إلى أنّ العلماء يجب أن يبتعدوا عن الانخراط المباشر في الحكومة. الخلاص النهائي يأتي مع قدوم المهدي، إمام الزمان، الذي في غيبته يتعهد العلماء بتعليم المؤمنين وإرشادهم، وعلى المجتمع الشيعي برمته الانتظار والدعاء بتعجيل قدومه كي يخلّص العالم من الظلم والفساد.

---

(1) **Writings and Declarations of Omam Khomeini**, tr. and annot. Hamid Algar, pp. 189 - 194.

(*) يورد مصطفى اللباد نقاشًا مفيدًا يذكر فيه أنّ الإرهاصات الأولى لهذه النظرية ظهرت مع محمد بن مكي الجزيني العاملي (توفي عام 876هـ) الذي قال في كتابه «اللمعة الدمشقية» بنيابة الفقهاء عن المهدي المنتظر في بعض الأعمال المحددة، ثم مع الشيخ أحمد بن محمد مهدي نراقي كاشاني (توفي عام 1248هـ) الذي طوّر في كتابه «عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام» من أفكار الجزيني وسكّ مصطلح «ولاية الفقيه» ووسّع صلاحيات الفقهاء في نيابتهم عن الإمام المهدي. انظر: مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، دار الشروق، 2006، ص91 ـ 96، (المترجم).

في هذا السياق تُعدّ نظرية الخميني ثورة في السياسة كما في الدين. يذهب الخميني إلى أنه في غياب الإمام لا بد أن تكون هناك حكومة إسلامية يقودها العلماء، مثلما قاد النبي المجتمع الإسلامي في عصره[1]. وكان من الواضح أن ما يدعو إليه الخميني ليس مجرد حكومة إسلامية ضمن الإطار السياسي القائم، بل مؤسسة جديدة:

> لا تنتمي الحكومة الإسلامية إلى أي من أشكال الحكم القائمة. فمثلًا، هي ليست حكومة استبدادية يتصرف فيها رأس الدولة باستبداد في حياة الناس وممتلكاتهم... فيقضي بالموت على من يشاء، ويُثري من يشاء بمنحه أراضي الشعب وممتلكاته... الحكومة الإسلامية ليست استبدادية ولا مطلقة، بل دستورية.

بيد أن الخميني شدّد على أنّ الحكومة الإسلامية «ليست دستورية بالمعنى الحالي للكلمة، أي المرتكزة على إقرار القوانين وفقًا لرأي الأغلبية. هي دستورية بمعنى أن الحكّام خاضعون لمجموعة من الشروط التي سنّها القرآن الكريم وسنة النبي الأكرم»[2]. ويقرن الخميني النظام المَلَكي والشاهنشاهي في الحكم بالاستبداد، ثم يضيف قائلًا:

> الحكومة الإسلامية ليست شكلًا من المَلَكية، وليست نظامًا إمبراطوريًا. في ذلك النوع من الحكومة تُجعل القوة للحكام على أملاك الناس وحياتهم، ويمكنهم أن يتخلصوا منهم إن أرادوا. وليس للإسلام أية علاقة بهذا الشكل والمنهج في الحكومة[3].

من جهة أخرى تعود السيادة في الدولة الإسلامية إلى الله، وللشريعة الإسلامية السلطة المطلقة على الناس والحكومة:

> الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون. في هذا الشكل من الحكومة تعود

---

(1) للاستزادة، انظر: آيت الله خميني، ولايت فقيه (حكومت إسلامى)، طبعة جديدة، الناشر غير معروف، 1979. الترجمة الإنكليزية [Writings and Declarations of Imam Khomeini, tr. and annot. Hamid Algar, p. 42]. انظر أيضًا: Michael M. J. Fischer, Iran: From Religious Dispute to Revolution, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1980.

(2) Writings and Declarations of Imam Khomeini, p. 55

(3) نفسه، ص 57.

السيادة إلى الله وحده وقانونه الذي فرضه. قانون الإسلام، أي الأمر الإلهي، له السلطة المطلقة على جميع الأفراد وعلى الحكومة الإسلامية[1].

وذهب الخميني أيضًا إلى أنّ النظرة القائلة بتقدّم سلطة الحكم للنبي والأئمة على سلطة الفقيه هي نظرة زائفة. إنّ ارتفاع مقامهم فيما يتعلق بالشؤون الروحية لا يمنحهم سلطة حكم أكبر، وللفقيه السلطة نفسها مثلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم[2]:

والآن ونحن في زمن غيبة الإمام... من الضروري الحفاظ على أوامر الإسلام المتعلقة بالحكم، وتجنب الفوضى. لذلك فإن إنشاء حكومة [إسلامية] يُعدّ ضرورة[3].

وفي كلامه الموجه للعلماء يقول الخميني إنّ واجبهم الأهم هو الحفاظ على الإسلام، وهو أكثر أهمية حتى من الصلاة والصيام. ومن أجل تحقيق هذا الواجب «فإن الدم أحيانًا لا بد أن يُبذل». وحتى يكون العلماء ورثة للأنبياء ليس كافيًا أن يعلّموا الناس الإسلام: «لا تقولوا سننتظر عودة إمام الزمان. هل تقبلون أن تؤجلوا صلواتكم حتى يعود الإمام؟»[4].

ولا يمكن إقامة الحكومة الإسلامية إلا باتخاذ الخطوات العملية المباشرة. وهنا تتوسع الرسالة إلى أبعد من العالم الشيعي، إلى العالم الإسلامي بأكمله:

من أجل تحقيق الوحدة والحرية للشعوب الإسلامية علينا أن نطيح بالحكومات القمعية التي وضعتها القوى الإمبريالية، ونوجد حكومة إسلامية عادلة تكون في خدمة الشعب[5].

لم يكن هذا البيان (المانيفستو) معروفًا بدرجة كبيرة خارج دائرة مريدي الخميني

(1) Writings and Declarations of Imam Khomeini, p. 56

(2) نفسه، ص 62.

(3) نفسه، ص 61.

(4) نفسه، ص 75 ـ 76.

(5) نفسه، ص 49. انظر أيضًا: Hamid Enayat, Modern Islamic Political Thought: The Response of the Shi'i and Sunni Muslims to the Twentieth Century, Macmillan, London, 1982.

قبل الثورة. ولكن كما ذكرنا فقد روّج البيان للثورة والحكومة الإسلامية بجرأة وبطريقة واضحة غير متوارية.

كان أتباع الخميني ناشطين في الحوزات الدينية والمساجد والجمعيات الإسلامية وحلقات القرآن، وبشكل أكبر في الأسواق وتجمعات التجار التقليدية. واحد من أوائل التنظيمات السياسية الإسلامية كان «ائتلاف الهيئات الإسلامية» (هيات هاى موتلفه إسلامى) والذي أصبح بعض أعضائه أسماء بارزة في الجمهورية الإسلامية. كما كان هناك بعض من أتباع الخميني من رجال الدين مثل آية الله المطهري منشغلين بالتدريس والنشر في «حسينية الإرشاد» المذكورة آنفًا، والتي كانت مقرًّا للتجمع والنقاش ليس بالضرورة محصورًا على الفكر الإسلامي، حيث كانت آفاقها أقرب إلى أفكار «حركة الحرية». وهناك أتباع آخرون للخميني من رجال الدين (مثل آية الله منتظري وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني والسيد علي خامنئي) كانوا إلى جانب التدريس والدعوة أكثر نضالًا وسُجنوا عدة مرات.

هناك عالمان اثنان أقل منزلة من أولئك أحدثا أثرًا كبيرًا في عام 1970م. أحدهما كان السيد محمد رضا سعيدي، وكان متعصبًا للخميني وداعية مناضلًا وغاضبًا يقطن في حيّ شعبي من أحياء طهران. كان هو ومن معه تحت رقابة السافاك لبعض الوقت، لكنّ موته في سجن من سجون السافاك أحدث أثرًا سياسيًّا كبيرًا على معارضي النظام ورفع مكانة الحركة الإسلامية. كانت المعارضة وناشطو حقوق الإنسان في إيران والغرب مقتنعين أنه مات تحت التعذيب، في حين ذكر تقرير السافاك الداخلي أنه مات منتحرًا[1].

أما الأثر الديني والسياسي الذي أحدثه الشخص الآخر فلم يكن عبر النضال الميداني وإنما بالفكر الراديكالي. وكإشارة إلى تقارب المعارضة الدينية واليسارية ليس فقط في الممارسة العملية بل حتى في الشعارات والمصطلح، فقد كانت المقولة المنسوبة إلى الإمام الحسين «إن الحياة عقيدة وجهاد» منتشرة في المقالات والكلمات التي يستخدمها المناضلون الدينيون واليساريون على حد سواء. وفي هذا المناخ، مناخ النضال اليساري والإسلامي المتصاعد في سياق الأفكار والأحداث الثورية في العديد من بقاع العالم، ذهب عالم الدين صالحي نجف آبادي إلى أنّ استشهاد الإمام الحسين

(1) لقراءة سيرته ووثائق السافاك والتقارير المكتوبة عنه، انظر: ياران إمام به روايت اسناد ساواك: شهيد آيت الله سيد محمد رضا سعيدى، مركز بررسى إسناد تاريخى وزارت اطلاعات، تهران، 1997.

في كربلاء لم يكن مجرد قدر مقضيّ، وإنما نتاج لقرار ثوري من الإمام أن ينهض ضد حكومة ظالمة غير شرعية. كتب نجف آبادي يقول:

إن العمل الذي قام به سيد الشهداء عليه السلام إضافة إلى طابعه الإلهي كان ضروريًا ومحتومًا من حيث الأعراف المنطقية وقوانين المجتمعات، وحتى لو أننا وضعنا جانبًا مسألة إمامته، فإن حركته (وهو السياسي الذكي الخبير) سوف تُعتبر أيضًا الحركة الأكثر حكمة وواقعية...وكما قال الإمام الحسين نفسه «في هذا الكفاح سيكون عملي نموذجًا لكم». لذلك على المسلمين أن يفهموا ويقتدوا بأهدافه العملية[1].

أثار هذا التفسير لحادثة كربلاء حفيظة العلماء التقليديين، غالبًا لأسباب علمية، على الرغم من أن بعض الردود التي نُشرت عليه ربما جاءت من دوافع سياسية محافظة. كان هذا التفسير دعوة إلى العمل الثوري لم ينعدم أثرها في المعارضة المناضلة، بما فيها اليسارية. لذلك قال خسرو غلسرخي (الصحفي والشاعر الماركسي - اللينيني الجريء الذي أعدم رميًا بالرصاص في 1974م بعد محاكمة عسكرية) في المحكمة:

إن حياة سيدنا الحسين مثال على أيامنا الحاضرة، إذ عندما نخاطر بحياتنا من أجل المحرومين نُحاكَم في هذه المحكمة. كان [الحسين] في أقلية بينما ليزيد القصر الملكي، والجيوش...قاوم [الحسين] واستُشهد...إن [الطريق] التي اتبعتها الشعوب وما زالت تتبعها هي طريق سيدنا الحسين. بهذه الكيفية يمكن تبرير الإسلام الحقيقي في مجتمع ماركسي كنظام أعلى، ونحن نقرّ هذا الإسلام، إسلام سيدنا الحسين وسيدنا علي[2].

لا عجب إذن أن اتحد الماركسيون اللينينيون والإسلاميون ضد النظام البهلوي قبل تصادمهم المحتوم بعد الثورة.

الحركات والأفكار اليسارية

كانت أهم الأسباب التي دعت إلى حالة السخط والمعارضة والنضال أسبابًا

---

(1) نعمت الله صالحي نجف آبادي، شهيد جاويد، ط2، الناشر غير معروف، 1972، ص xiv - xv. (الطبعة الأولى عام 1970).

(2) منقول من: Negin Nabavi, The Discourse of Authentic Culture in Iran in the 1960s and 1970s, in Negin Nabavi (ed.), Intellectual trends in Twentieth - Century Iran, p. 91.

داخلية، حتى في حالة أولئك الذين آمنوا بأنّ الشاه كان مجرد عميل للولايات المتحدة يتلقى أوامرها وينفّذ. بيد أنّ الحركات والأفكار الثورية العالمية كان لها أثر كبير أيضًا، ليس فقط في نشر الأمل والأحلام بتغيير سياسي، بل حتى في تقوية المواقف والتأثير في أشكالها وحدّتها. في عام 1949م كانت قد قويت ثورة الفلاحين في الصين، وتبعتها الثورة الثقافية المدعومة رسميًا في الستينيات. وفي أواخر الخمسينيات كانت الناصرية قد تحدّت القوة البريطانية والفرنسية، وفي شمال إفريقيا انتصر الجزائريون في حرب الاستقلال ضد الفرنسيين عام 1962م. ونجحت الثورة الكوبية عام 1959م في كفاح مسلح، وسرعان ما تحولت إلى الصدام مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه تقريبًا، بدأت أميركا في حرب طويلة ومؤلمة في فيتنام، خسرتها في عام 1975م. أما حرب حزيران/ يونيو 1967 بين إسرائيل والعرب فقد قادت إلى كفاح مسلح جديد في الشعب الفلسطيني، زاد كثيرًا من شعبية قضية فلسطين بين الإيرانيين. في الوقت نفسه ظهر النضال المسلح في أميركا اللاتينية حين أصبح تشي غيفارا بعد موته في 1967م أيقونة عظيمة للشباب الراديكالي في كل أنحاء العالم، لدرجة أنّ أحد الثوار الإيرانيين الشباب شبّهه بالإمام الحسين. كل ذلك كان له كبير الأثر على جيل ما بعد الحرب العالمية في غرب أوروبا وأميركا، مما قاد إلى ثورة الطلاب الفرنسية في أيار/ مايو 1968 وانتفاضة الشباب الأميركان في أواخر الستينيات والسبعينيات، وكل هذا أدى بدوره إلى إغراء الشباب الإيرانيين وتشجيعهم على اعتناق الأفكار والأعمال الثورية ودعمها.

من جهة أخرى لم تكد تظهر أية ردود فعل سلبية بين الإيرانيين الراديكاليين والعاديين على القمع السوفيتي للثورة الهنغارية عام 1956م وغزو حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا والإطاحة بحكومتها الشعبية الشرعية في 1968م. واعتُبر الغياب الواضح للحريات الفردية وتواضع الأحوال المعيشية في المعسكر السوفيتي مقارنة بالغرب مجرد دعاية غربية، ليس فقط بين الماركسيين اللينينيين بل بين الأغلبية الكبيرة من الرأي العام السياسي. والسبب البسيط في ذلك هو - كما في حالات أخرى ذكرت آنفًا - أن أميركا كانت تُعتبر مسؤولة عن نظام الشاه، وكان الوضع سيكون معكوسًا لو أنّ النظام الإيراني كان في المعسكر السوفيتي. صحيح أنّ الاتحاد السوفيتي فقد كثيرًا من شعبيته في إيران في الستينيات حين رسّخ علاقاته الطبيعية مع النظام الإيراني، وهذا ما حدث أيضًا مع الصين في السبعينيات، بيد أنّ فقدان الشعبية هذا لم يصب في صالح أميركا التي ظلت تُعدّ مسؤولة بالكامل عن الحكومة المستبدة المطلقة في إيران.

في الستينيات والسبعينيات كان اليسار الإيراني (بما فيه المجاهدون اليساريون المسلمون) يتمتع بالشعبية الأكبر في مواجهة النظام الإيراني ولكن - على الأقل كما أدرك لاحقًا - كان هناك فرق واضح بين الحركات اليسارية في إيران وتلك الموجودة في الغرب. كانت الحركات في المهجر تسودها الماوية وأيديولوجية العالم الثالث، في حين إنّ التنظيمات الداخلية غالبًا ما كانت تعتنق التوجهات الماركسية - اللينينية. ومع ذلك، فقد كانت جميعها مناوئة للشاه ومؤيدة لديكتاتورية البروليتاريا.

في ذلك الوقت كان حزب توده قد فقد مصداقيته إلا لدى بعض المتعصبين له، وقد عمل عدد منهم مع السافاك بينما كانوا مرتبطين عاطفيًا بالحزب وبروسيا. أما السبب المباشر لذلك فكان تقارب الاتحاد السوفيتي مع إيران، فلم يكن للحزب خيار إلا الترحيب به بحماس. في الوقت نفسه ظهر الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتي إلى العلن، مما قدّم البديل الماويّ لأعضاء الحزب - غالبًا الطلاب الإيرانيين في الغرب - كي يبقوا ماركسيين لينينيين ثوريين دون أن يضطروا لتأييد الصداقة الإيرانية - السوفيتية. وفي عام 1962م بدأت الخلافات الداخلية في الحزب تكبر في شرق أوروبا، حيث أظهر بعض القياديين مثل أحمد قاسمي ميولًا ستالينية - ماوية في حين كان خروشوف ما يزال يحكم روسيا. وفي الوقت نفسه بدأ عدد من الأعضاء الشباب والمتعاطفين معهم في غرب أوروبا (بقيادة طلاب نشطاء بارزين مثل برويز نكخواه) بالتشكك في قيادة الحزب، والاتصال بالحزب الشيوعي الصيني. كانت الأرضية جاهزة عندما انشق ماويّو حزب توده وأسسوا التنظيم الثوري لحزب توده في إيران (سازمان انقلابى حزب توده إيران)، وذلك بعد اعتقال نكخواه في طهران وتحوّله إلى أيقونة سياسية على أثر دفاعه الجريء في المحكمة العسكرية.

كان ذلك في أوائل عام 1965م. في الوقت نفسه تقريبًا ماتت الجبهة الوطنية الثانية في إيران، وظهرت محاولات لإطلاق الجبهة الوطنية الثالثة، ولكن كما ذكرنا آنفًا فقد سارع النظام بقمعها. هذا ولم يكن لها قاعدة كبيرة في الغرب كذلك، وجزء من السبب يعود إلى أنّ معظم مناصري الجبهة السابقين هناك لم يكونوا منضوين تحت الأحزاب التي تشكّل الجبهة، وجزء يعود إلى أنه في ذلك الوقت كان من الرائج أن تكون ماركسيًا، نظرًا للروح الثورية المنتشرة عالميًا. وهنا أيضًا تأثرت التطورات اللاحقة بتصاعد الحركة الماوية العالمية، إذ كان من الممكن أن يكون المرء ماركسيًا - لينينيًا ومعاديًا

لحزب توده والسوفيت ومناصرًا لمصدّق، كل ذلك معًا. وهكذا فقد وجد ماويّو الجبهة الوطنية وماويّو توده الثوريون قاعدة حركية لهم في اتحاد الطلاب الإيرانيين.

قاد صعود الجماعات الطلابية الإيرانية في أوروبا في الخمسينيات إلى تشكيل «اتحاد الطلاب الإيرانيين في أوروبا» عام 1959م. وفي مؤتمره السنوي الثاني الذي انعقد في باريس عام 1961م، انضمت الجماعة الطلابية الإيرانية في أميركا إلى الحركة، فتغير اسم الاتحاد إلى «الاتحاد العالمي للطلاب الإيرانيين». في الوقت نفسه الذي أنشئ فيه الاتحاد كان هناك صدع في الحركة، إذ إنّ طلاب توده شعروا بأنهم سيكونون أقلية في مقابل الجبهة الوطنية ومناصري مصدّق، بيد أنّ الصدع ارتأب في مؤتمر عام 1962م في لوزان. وحين انعقد المؤتمر الرابع في لندن عام 1963م كانت الثورة البيضاء وثورة حزيران/ يونيو 1963 قد انطلقتا، مما صعّد حدة المناخ السياسي داخل إيران وخارجها. وهكذا فمنذ عام 1964م بدأ الاتحاد (والذي كان اتحادًا طلابيًا في الأساس مهتمًا بالشؤون السياسية) في العمل وكأنه تنظيم سياسي. وبعد فترة ليست بالطويلة حدث الانشقاق الماويّ من حزب توده وانهيار الجبهة الوطنية الثانية، مما أدى إلى صعود ماويّي الجبهة الذين لجؤوا إلى الاتحاد كما أسلفنا. سرعان ما أصبح الاتحاد تنظيمًا أيديولوجيًا، فمع بداية السبعينيات - حين حظرت الحكومة الإيرانية الاتحاد - لم يكن يُعرف أن ينضم أحد إلى الاتحاد دون أن يكون ماركسيًا - لينينيًا. انقسم الاتحاد في السبعينيات إلى تنظيمات مختلفة لكنها جميعًا ظلت ماركسية - لينينية[1].

كان الاتحاد شديد النشاط شديد التنظيم، وتراوحت أنشطته ما بين تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والتقارير والمقابلات الصحفية والمنشورات إلى المسيرات والتظاهرات والاعتصامات، بل حتى احتلال القنصليات الإيرانية في الدول الغربية. كان الاتحاد يتصل بالأحزاب السياسية والاتحادات الطلابية ومؤسسات حقوق الإنسان في الدول التي يتواجد فيها في أوروبا وأميركا، ويزودها بأخبار الأنشطة السياسية والمحاكمات العسكرية والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، ويأخذ منها بعض المواد إلى جانب الدعم الاجتماعي والتنظيمي. كانت حملات الاتحاد الدعائية ذات تأثير

---

(1) للاستزادة، انظر: Afshin Matin - Asgari, Iranian Student Opposition to the Shah, Mazda Publishers, Costa Mesa, CA, 2002؛ حميد شوكت، كنفدراسيون جهانى محصلين ودانشجويان إيرانى (اتحاديه ملى) از آغاز تا انشعاب، عطائى، تهران، 1999.

كبير في تشجيع مؤسسات حقوق الإنسان وإثارة اهتمامها (مثل منظمة العفو الدولية ومؤسسة برتراند راسل للسلام، ومجموعة جان بول سارتر لحقوق الإنسان وغيرها) فيما يتعلق بغياب الحريات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان في إيران. وعلاوة على ذلك، فقد وفّر الاتحاد خلفية للدعاية المعاكسة للنظام الإيراني في الإعلام الغربي - والتي لم تخدمها مقابلات الشاه مع كبار الصحفيين مثل أوريانا فالاشي، وإيريك رولو من صحيفة لوموند وفيليب شورت من البي بي سي - كانت جاهزة لاستغلالها بمجرد نزول الإيرانيين إلى الشوارع في 1977م. قال الشاه لفالاشي عام 1976م بأنّ النساء لسن مساويات للرجال في القدرة وبأنهن «لم ينتجن شيئًا عظيمًا، لا شيء»[1]. كما هاجم جان بول سارتر شخصيًا في مقابلة مع رولو عام 1968م وذلك لمعارضة سارتر لاحتفالات الذكرى الألفين وخمسمئة على الإمبراطورية الإيرانية. وقال لفيليب شورت في مقابلة أجريت للبرنامج الذائع آنذاك بانوراما بأن جُرم الشخص يثبت وقت الإمساك به «متلبسًا»[2].

في الأثناء ظهرت حركتان مسلحتان داخل إيران: سازمان مجاهدين خلق إيران وسازمان فدائيان خلق(*). أما الأولى فنشأت في منتصف الستينيات، وكان مؤسسوها ثلاثة شبان خريجين كانوا وهم طلاب أعضاءً نشطين في «حركة الحرية»، ويقودهم محمد حنيف نجاد. وبعد القبض على قيادييها ومحاكمتهم عسكريًا، خاصة بعد القمع العسكري الذي حدث لثورة حزيران/ يونيو 1963، توصلوا مثل غيرهم من المنشقين الشباب في إيران والعالم إلى رأي بأن الحل الوحيد أمامهم هو الكفاح المسلح. لكنّ السافاك هاجمهم وقبض على الغالبية العظمى من القياديين والأعضاء في عام 1971م قبل أن يتمكنوا من اتخاذ أي إجراء عملي. كانوا قد قضوا السنوات الخمس الأولى من عملهم السري في التحضير النظري والتنظيمي، محاولين المزج بين خلفيتهم الإسلامية

---

(1) وقد بلغ حدًّا أبعد من ذلك، وقال بأن النساء «شرّ». انظر: Oriana Fallaci, Interview with History, Liveright Publishing, New York, 1976, pp. 270 - 272.

(2) يحيل المؤلف في هذا الهامش إلى مقابلة أجراها «مايك والاس Mike Wallace» مع الشاه، بيد أن مقطع الفيديو الذي يحيل إليه المؤلف في موقع «يوتيوب» لم يعد موجودًا. يمكن مشاهدة مقاطع قصيرة من المقابلة في الفيديو التالي: www.youtube.com/watch?v=CA68HqDYHxo، (المترجم).

(*) سيُستخدم الاسمان المختصران «مجاهدي خلق» و«فدائيي خلق» في هذه الترجمة اختصارًا، لشيوع هذين الاسمين في النصوص العربية، (المترجم).

والمناصرة لمصدّق مع الأفكار والمناهج الثورية الحديثة والتي كانت دائمًا ما تحتوي على تحليل ماركسي من نوع أو آخر. وصفهم النظام الإيراني بالماركسيين الإسلاميين، وهو وصف مبالغ فيه، ولكنّ آفاقهم كانت بالفعل تجمع بين الإيمان بالإسلام والأدوات التحليلية الأيديولوجية المأخوذة من الفكر الماركسي. ولم تبدأ هذه الحركة في العمل المسلّح إلا بعد الاعتقال الجماعي الذي واجهته في 1971م وإعدام العديد من قادييها، مما حدا بالبقية إلى اللجوء إلى العمل المسلح، وغالبًا الاغتيالات. وفي الحقيقة فقد صرّحت الحركة بأنهم «اضطروا إلى العمل...ضد إرادتهم وقبل أن يكونوا مستعدين» كنتيجة لعملية «سياهكل» وظهور حركة فدائيي خلق في 1971م[1]. في عام 1975م أدى خلاف أيديولوجي إلى نزاعات وتصفيات داخلية حين أصبح العديد إن لم يكن أغلب الأعضاء خارج السجن ماركسيين - لينينيين وغيروا اسمهم إلى «النضال لتحرير طبقة العمال الإيرانيين» (سازمان پيكار در راه آزادى طبقه كارگر). وفي عام 1979 م خرج مسعود رجوي من السجن (وهو واحد من الذين نجوا بعد الاعتقالات الأولى) وتولى قيادة حركة مجاهدي خلق[2].

أما تنظيم «فدائيي خلق» المسلّح فتشكّل في عام 1971م وأصبح الحركة الرئيسة في الكفاح المسلح في السبعينيات. في شباط/ فبراير 1971م هاجمت مجموعة «جنگل» المسلحة مركزًا للجندرمة في منطقة سياهكل في مقاطعة جيلان الشمالية، مما قاد إلى اعتقالات ثم محاكمة وإعدام أغلب المتورطين في العملية. بُعيد ذلك تم تدشين تنظيم فدائيي خلق بقيادة مسعود أحمد زاده وأمير برويز بويان، وضمّ التنظيم ما تبقى من مجموعة كان يقودها بيزن جَزَني الذي كان في ذلك الوقت في السجن لثلاث سنوات. وبخلاف أغلب الإيرانيين الماركسيين - اللينينيين في المهجر، لم يكن هؤلاء ماويين أو ميالين إلى فكر العالم الثالث. كان إطارهم الأيديولوجي مشابهًا لحزب توده، فكانوا مؤيدين للسوفيت لكنهم مستقلون، وعلى الرغم من انتقاداتهم لقيادة حزب توده السابقة، إلا أنهم كانوا يعتبرون توده التنظيم الماركسي - اللينيني الأصلي في إيران[3].

---

(1) Maziar Behrooz, Rebels with a Cause: The Failure of the Left in Iran, I.B. Tauris, London and New York, 1999, p. 61.

(2) للاستزادة، انظر: Abrahamian, The Iranian Mojahedin; Behrooz, Rebels with a Cause

(3) نفسه، الفصل الثاني.

كانت هذه خلفية أفكار جزني الذي على الرغم من اختلافاته على المستوى النظري فقد أصبح المنظر الرئيس لجماعات فدائيي خلق، وبعد وفاته غدا المرشد الأيديولوجي الأكبر.

كان بيزن جزني ربما أكثر المنظرين الإيرانيين الماركسيين - اللينينيين تأثيرًا في زمنه، خاصة وأنّ أفكاره قد وُضعت قبل أن تتجذر أفكار الماوية ويسار العالم الثالث في الطلاب والناشطين الإيرانيين خارج إيران. أما المنظر الماركسي الرئيس الآخر في ذلك الوقت فكان مصطفى شعاعيان المناهض للسوفيت وللينين، إلا أنّ أفكاره لم تحظ بالتأييد نفسه، ومات في قتال في الشوارع مع ضباط السافاك عام 1976م[1].

وُلد جزني عام 1937م، وكان أبوه ضابط جندرمة حارب في جيش الحكومة الأذربيجانية المستقلة، وبعد سقوطها في عام 1946م هرب إلى الاتحاد السوفيتي (راجع الفصل الحادي عشر). أما أمه وأخواله فكانوا جميعًا أعضاء في حزب توده، فأصبح هو عضوًا في تنظيم توده للشباب حين كان في سن العاشرة. كان طالبًا وناشطًا (مناصرًا لتوده) في الجبهة الوطنية الثانية في أوائل الستينيات، حين اعتُقل عدة مرات وحُبس لفترات قصيرة. وبعد تخرّجه في تخصص الفلسفة بامتياز، أسس شركة إعلانات ناجحة مع أصدقائه وأقاربه، وفي الوقت نفسه أسس تنظيمًا سريًا يهدف إلى الكفاح المسلح. في عام 1968م اعتُقل مع بعض من شركائه، وأبرزهم حسن ضياء ظريفي دون أن يكون قد بدأ في أي نشاط فعلي، مما جعله يدافع عن نفسه بكل قوة واقتناع، لكنه أدين في محكمة عسكرية وحُكم عليه بالسجن لخمس عشرة سنة[2]. في 1975م قتل ضباط السافاك جزني وظريفي وسبعة سجناء آخرين (خمسة منهم لينينيون من فدائيي خلق، واثنان من مجاهدي خلق) في السجن، في محاولة لردع الجماعات المسلحة[3].

---

(1) للاستزادة، انظر: Peyman Vahabzadeh, Mostafa Sho'aiyan: The Maverick Theorist of Revolution and the Failure of Frontal Politics in Iran, **Iranian Studies**, 40/3 (2007).

(2) للاستزادة، انظر: كانون گردآوری ونشر آثار بيژن جزنى (تحرير)، جُنگى درباره زندگى و آثار بيژن جزنى، انتشارات خاوران، باريس، 1999؛ Peyman Vahabzadeh, Bizhan Jazani and the Problems of Historiography of the Iranian Left, **Iranian Studies**, 38/1 (2005).

(3) ميهن جزنى وعبدالكريم لاهيجى، في: كانون گردآورى ونشر آثار بيژن جزنى (تحرير). جُنگى درباره زندگى و آثار بيژن جزنى؛ Vahabzadeh, Bizhan Jazani; Maziar Behrooz, **Rebels with a Cause**.

وفي عام 1977م أعلن تنظيم فدائيي خلق أن أنشطتهم ستكون مبنية على تعاليم جزني[1].

كان جزني مؤيدًا للسوفيت بيد أنه مستقل، وعلى الرغم من أنه كان ينتقد قيادة توده إلا أنه وصف منتقدي روسيا وحزب توده (مثل خليل ملكي) على أنهم «ماركسيون أميركان» يريدون استبدال «البرجوازية الكمبرادورية» والإمبريالية الأميركية بالإقطاع والإمبريالية البريطانية[2]. وفقًا لجزني فإنه بين الفترة 1953 ـ 1963م صعد للسلطة تحالف بين الطبقات الإقطاعية والكمبرادورية، واستطاعت هذه الطبقات الأخيرة أن تلتهم وتتغلب على البرجوازية الوطنية. بعد ثورة الشاه البيضاء، استطاع الكمبرادوريون التغلب على الطبقة الإقطاعية، وتحوّل النظام الحاكم الإيراني إلى «نظام رأسمالي تابع» يكتسب استدامته من دعم الإمبريالية الأميركية. وقد أوضح أنّ هناك خمس طبقات كمبرادورية: تجارية، وصناعية، ومالية، وزراعية، وبيروقراطية[3].

وبصرف النظر عن كون هذه التحليلات الطبقية مصطنعة وتكاد تكون وصائية، إلا أنّ جزني كان في الأساس ناشطًا يساريًا يذهب إلى أنّ الكفاح المسلح يفرضه غياب الحلول البديلة للعمل السياسي. ولكن بخلاف أحمد زاده (المنظر المنافس له بين التنظيمات الماركسية ـ اللينينية) فلم يكن يعتبر الشاه مجرد دمية في يد الأميركان ولم يصدق بوجود حالة ثورية عامة في إيران في بداية السبعينيات تحتاج إلى انتفاضة مسلحة عامة.

سيكون من المناسب أن نختم هذا القسم بالإشارة إلى صمد بهرنجي، وهو أديب يساري أصبح أيقونة لجميع الشباب الثوريين، وبشكل خاص الماركسيين اللينينيين. كان في الأساس كاتبًا شابًا لقصص الأطفال، رغم أنه كان أيضًا كاتب مقالات ومترجمًا من الفارسية إلى التركية الأذرية. لُقب بعد وفاته بـ«هانز كريستيان أندرسن إيران»(*)،

---

(1) جمشيد طاهرى پور، «بيژن جزنى، آموزگار انقلاب»، في: كانون گردآورى ونشر آثار بيژن جزنى (تحرير). جُنگى درباره زندگى و آثار بيژن جزنى.

(2) Vahabzadeh, Bizhan Jazani and the Problems of Historiography of the Iranian Left

(3) للاستزادة، انظر: Bizhan Jazani, Capitalism and Revolution in Iran, tr. Iran Committee, Zed Press and Victas Publishing House, London and New Delhi, 1980؛ بابا على، في: كانون گردآورى ونشر آثار بيژن جزنى (تحرير). جُنگى درباره زندگى و آثار بيژن جزنى.

(*) هانز كريستيان أندرسن كاتب دانماركي اشتُهر بحكايات الأطفال التي كتبها واكتسبت شعبية عالمية، (المترجم).

حيث إن مبعث شهرته الأكبر كان قصة الأطفال الرائعة التي كتبها «ماهي سياه كوچولو» (السمكة السوداء الصغيرة)، وتحكي عن سمكةٍ صغيرة شجاعة قوية الإرادة استطاعت الوصول من نبعها إلى البحر بعد اجتيازها مصاعب كبيرة، ولقد فُسرت القصة بتفسيرات ثورية بعد موته. كان صمد بهرنجي أذربيجانيًا، وحين غُسل جسده في نهر أراس عام 1967م كان الجميع مؤمنين بأن السافاك أغرقه، رغم أن ذلك لم يكن صحيحًا. وهكذا أصبح بهرنجي ثاني أربعة من أشهر شخصيات الستينيات والسبعينيات: المصارع غلام رضا تختي، بهرنجي، جلال آل أحمد، وعلي شريعتي، وجميعهم يُنظر إليهم على أنهم استشهدوا في سبيل الحرية. ومن المهم أن نذكر بأنّ في هؤلاء الأربعة كان تختي مؤيدًا لمصدّق، وجلال آل أحمد مثقفًا غير ديني وصديقًا حميمًا لخليل ملكي، وبهرنجي كاتبًا ماركسيًا، وشريعتي منظرًا للثورة الإسلامية، وهذا طيف يمثل المعارضة التي تشكلت من طبقات اجتماعية مختلفة في وجه الدولة.

السَخَط العام

كانت هناك أسباب كثيرة للثورة، طويلة الأمد وقصيرة الأمد، على الرغم من أنها لم تكن لتصبح ثورة المجتمع بأكمله ضد الدولة لو أنّ الدولة كانت تتمتع بقدر معقول من الشرعية والقاعدة الاجتماعية بين بعض طبقات المجتمع (على الأقل أصحاب الأملاك و/ أو العصريين وغير الدينيين).

من النتائج الكبرى لمعدلات النمو الاقتصادي العالية والمستدامة التي حققتها عوائد النفط كان ظهور طبقات اجتماعية جديدة في معدل نمو سكاني عال، وكانت هذه الطبقات من الشرائح الدنيا التقليدية في المجتمع. لم يكن ممكنًا لهذه الطبقات أن تنمو عددًا ومكانة لولا الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة. كانوا يتألفون من رجال الأعمال والتجار والجزء الأدنى من الطبقة الحضرية الوسطى، والمهاجرين الجدد من المدن الصغيرة إلى العاصمة ومدن كبيرة أخرى، والفلاحين المقتدرين سواء أولئك الذين بقوا في قراهم أم الذين هاجروا للمدن. وإلى جانب الزيادة الكبيرة في تعدادهم، فقد بدأ الكثير منهم أو أغلبهم في المشاركة في التطور الاجتماعي الحديث، وهو أمر لم يكن يحدث سابقًا. أرسلوا أطفالهم إلى المدارس الثانوية، وكثير منهم وصلوا إلى التعليم الجامعي، وفي بعض الحالات حصلوا على بعثات حكومية للدراسة في الخارج.

مع ذلك فلم يكونوا فقط يفتقرون إلى حسّ الامتنان والواجب تجاه الدولة، بل

كانوا أيضًا ساخطين ومتمردين لأكثر من سبب. وكانوا، كبقية أفراد المجتمع (بما فيهم عملاء الدولة) يؤمنون بأن الارتفاع في مستوى المعيشة كان بسبب عوائد النفط التي ليس للدولة فضل فيها. بل على العكس من ذلك كانوا يشيرون إلى زيادة ثروات عملاء الدولة، وإلى الفجوة المتزايدة بين رفاهية الدولة والأقلية الصغيرة واستهلاكها الفاحش بالمقارنة مع الأغلبية، ووجود الفقر المدقع وتزايد أعداد الناس الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر كدليل على الظلم والفساد.

كما أنهم عانوا كذلك من إقصاء عن الدولة والمجتمع الإيراني الحديث لأسباب ثقافية ودينية. وبخلاف الجزء الأخير من حكم رضا شاه فإن الدولة لم تقمع الأنشطة الدينية مثل إقامة التمثيليات المسرحية والتجمعات التي تخلد ذكرى شهداء كربلاء، ولم تحظر ارتداء الحجاب. في الجهة المقابلة، فإن ازدياد الحانات والملاهي الليلية والكباريهات وميل عدد كبير من النساء العصريات إلى ارتداء الأزياء القصيرة كان يثير حفيظة الطبقات الدينية والتقليدية، رجالًا ونساء. كانت أغلب الفنادق والمطاعم الحديثة لا تقبل دخول النساء اللاتي يرتدين الشادور، كما أن التلفاز الذي أصبح بمقدور أعداد كبيرة من الناس الحصول عليه، أصبح ينقل القيم والعادات الغربية في برامجه. وهذا أدى إلى أن قام عدد كبير من مشايخ الدين بنصح أتباعهم بأن مشاهدة التلفاز إثم.

وهكذا فقد ظهرت مجموعة كبيرة من الطبقات التقليدية التي تتمتع بمستوى معيشي جيد أو معقول، وتعليم حديث وحسّ جديد بالثقة بالنفس يعتبر الدولة عنصرًا غربيًا وجائرًا. هذا وتبنّى عدد كبير من شباب هذه المجموعة مواقف ثورية، إذ انضموا أو دعموا أو على الأقل هللوا للأعمال المسلحة والأنشطة الأخرى المناوئة للنظام. كانوا يؤمنون، مثلهم مثل جميع شرائح المعارضة، بأن النظام الحاكم كان في جيب الغرب، وهكذا فقد امتد غضبهم إلى الدول الغربية خاصة أميركا التي كانت الحليف الأقوى للدولة وكان لها حضور طاغ في البلاد.

لكنّ الفشل الأكبر للدولة في إدارة مصلحتها هو أنها أبعدت الطبقات الاجتماعية العصرية كذلك، وقد كان يجب أن يكوّن جزء منها على الأقل قاعدة اجتماعية للدولة. كان يمكن أن يحدث هذا لو أن النظام الحاكم كان دكتاتوريًا، بدلًا من حكم الفرد الواحد (الاستبدادي)، لأنه كان سيُشرك المؤسسة السياسية في إدارة البلاد، وسيستفيد من النقاش النقدي والنصح، وسيمنع اتحاد المعارضة. إلى جانب ذلك لم تكن المعارضة

ستواجه شخصًا واحدًا بل طيفًا كاملًا من الأشخاص الحاكمين الذين سيدافعون عن النظام لمصلحتهم حين تشتد الأزمات.

وهكذا فلم يقتصر الإقصاء على الطبقات التقليدية صاحبة الأملاك أو أصحاب المهن والدخول المتوسطة من الطبقة الوسطى، بل حتى الطبقات الحديثة صاحبة الأملاك التي تدين بثروتها للنفط والدولة. لم تكن لديهم أية سلطة اقتصادية أو سياسية مستقلة، وكانوا معارضين لبعض السياسات الاقتصادية التي تتّبعها الدولة دون أن يكون هناك مجال لهم كي يعبروا عن آرائهم. بيد أن الدولة لم تكن لتتسامح مع أي انتقاد، مهما كان معتدلًا وصافي النوايا، حتى لو قيل في مجالس خاصة. كان هذا المبعث الأكبر لشكوى المثقفين والكتاب والشعراء والصحافيين ضد النظام. لم تكن الرقابة صارمة على النشر فحسب، بل إنّ حتى النقد الشفوي لو تم الإبلاغ عنه سيؤدي إلى عقوبة.

وللمفارقة فقد أدى الارتفاع الهائل في عوائد النفط في 1973 ـ 1974م إلى عواقب سلبية كبيرة على النظام؛ إذ عزز من ثقة النظام بنفسه مما أدى إلى ممارسته مزيدًا من القمع واتخاذه مواقف متعجرفة تجاه الشعب. بالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج الاقتصادية للطفرة النفطية الجديدة والقرارات السياسية المترتبة عليها أفضت إلى سخط شعبي واسع. لقد أدت المضاعفة الرباعية لأسعار النفط إلى زيادة هائلة في الإنفاق العام، ومنه مضاعفة توقعات الإنفاق للخطة الاقتصادية الخامسة. وبما أنّ مداخيل الدولة والأفراد قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا، فقد ارتفع الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار، مما أدى إلى التضخم الناتج عن الطلب. في الوقت نفسه، وحيث إنه لم يمكن توفير عرض محلي كاف للزيادة في الطلب على العديد من المنتجات (من اللحم إلى الإسمنت) فقد ظهرت حالة من نقص العرض رغم الوفرة المالية. ولم تستطع الواردات أن تحل المشكلة، جزئيًا بسبب الوقت الذي يستغرقه التوصيل، وجزئيًا لأنه في بعض الحالات مثل توفير اللحم المحلي الطازج لم يمكن الاعتماد على الواردات، ولكنّ السبب الرئيس هو القصور في إمكانات التخزين والنقل، والتي كانت تحتاج إلى فترة من الزمن للتطوير.

من المجالات التي عانت كثيرًا من التضخم قطاع الإسكان، وخاصة في العاصمة طهران وعواصم المحافظات. أضر ارتفاع الأسعار بجميع الناس إلا فئة قليلة، لكن بمستويات مختلفة. قام العديد ممن يملكون قدرًا من السيولة المادية بوضع أموالهم في الأراضي والعقارات الحضرية، مما أضاف إلى ضغط سوق الإسكان وتضخم أسعار

العقارات. من جهة أخرى فقد أدى ارتفاع الدخل إلى زيادة الطلب على الإسكان، مما زاد الأسعار والإيجارات، وهذا أضر كثيرًا بالشباب في الطبقة الوسطى. ولحل الوضع فقد أصدرت الحكومة قوانين بوجوب تأجير المساكن الخالية وإلا صودرت. لم يحدث هذا في الواقع لكنه أثار رعبًا بين أصحاب العقارات. ومع حلول عام 1977م انتشرت أقاويل بأن المبدأ التالي في الثورة البيضاء سيكون تأميم العقارات الحضرية. من المرجح أن هذا كان ادعاء زائفًا، ولكنه أثار ذعر العديد من أفراد الطبقة الوسطى، مما زاد من شعورهم بغياب الأمان.

مع ذلك فأسوأ عنصر من مشكلة الإسكان كان النمو المتزايد لمدن البيوت الخشبية والمساكن الواقعة في الأطراف القصية خارج العاصمة. مثلما هو الحال في العديد من دول العالم الثالث كانت تسكن مدن البيوت الخشبية الطبقة المهمشة من المجتمع الحضري، وعديدٌ من أفرادها هم من المهاجرين من الأرياف. ومن وجهة نظر سياسية كانت تلك المساكن خارج المدينة أكثر ضررًا بكثير، إذ كانت مساكن فقيرة متواضعة بناها أصحابها خارج الحدود الرسمية للمدينة، وقد بُنيت لاحتواء النمو المتسارع للأحياء الفقيرة في المدن. كان ساكنوها أشخاصًا لديهم وظائف عادية، كسائقي سيارات الأجرة، والذين لا يمكنهم تحمل تكاليف الأحياء الفقيرة الموجودة. والوجود خارج حدود المدينة كان يعني عدم توفر خدمات الماء والكهرباء وغيرها. لكن كثيرًا منهم تحمّل ذلك، مما قاد الحكومة إلى إرسال عمال الهدم ليسوّوا المساكن بالأرض[1].

ولقد أدى ارتفاع الأسعار إلى نتائج أخرى كذلك ونَشَر الغضب بين الطبقات الاجتماعية المهمة مثل التجار ورجال الأعمال. وفي حين كان البذخ في الإنفاق العام هو السبب الرئيس في التضخم، فقد ألقت الدولة باللوم على ما يقوم به المنتجون والبائعون من احتكار واستغلال. هذا وقد تم تخفيض أسعار عدد من البضائع بأمر الدولة. أُطلقت حملة شعبية ضد «الاستغلال» وبها آلاف الشباب كمندوبين لحزب «رستاخيز» الرسمي، وتم إرسالهم إلى الأسواق والمحلات ومناطق الأعمال الأخرى للعثور على المستغلين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم. وهكذا فقد تم القبض على

(1) للاستزادة، انظر: **Farhad Kazemi, Poverty and Revolution in Iran: The Migrant Poor, Urban Marginality and Politics**, New York University Press, New York, 1980.

مئات من التجار وأصحاب الأعمال (ومن بينهم رجلا أعمال بارزان)، وتم تغريم آخرين. أُقفلت المحلات وتم إلغاء بعض الرخص التجارية. ولم تحل هذه الإجراءات إلا قليلًا من مشكلة التضخم، لكنها نشرت غضبًا شديدًا بين مجتمع رجال الأعمال، التقليديين والعصريين. كما أن هذه الحملة لم تُسعد الناس العاديين الذين رأوا في التجار ورجال الأعمال أكباش فداء لسياسات الدولة الاستبدادية[1].

بالأخذ في الاعتبار حالة السخط الشعبي بين طبقات المجتمع المختلفة، ليس من المفاجئ أن انتشرت الثورة انتشارًا كبيرًا كما حدث. مع ذلك فإن حركة الاحتجاج لم تكن لتؤدي بالضرورة إلى ثورة شاملة لو أنّ الدولة استجابت بطريقة مختلفة لمراحل الثورة الأولى.

الحركة الاحتجاجية

دائمًا ما يكون من الصعب اكتشاف الجذور الأولى لأي ثورة على نحو دقيق. في بعض الأحيان تُرد أصول ثورة شباط/ فبراير 1979 إلى انقلاب آب/ أغسطس 1953، ولكن في حقيقة الأمر هناك الكثير من الأشياء التي ربما حدثت أو لم تحدث بين 1953م و1979م كان يمكنها أن تمنع الثورة، وأكبر هذه العوامل ثورة حزيران/ يونيو 1963، وصعود الحكم الاستبدادي للشاه، وتضاعف أسعار النفط في 1973 ـ 1974م، والتي زادت من السلطة المستبدة للدولة وقادت إلى سياسات اقتصادية مضلِّلة. لذلك فإن الأصول طويلة المدى للثورة قد تُرد إلى الستينيات، حين عُزلت الطبقة العليا والطبقة الحديثة الوسطى من المشهد السياسي. أما العوامل قصيرة المدى فتنبع من انفجار أسعار النفط الذي أدى إلى إقصاء المجتمع بأكمله عن الدولة.

وللمفارقة فإن ما ساعد على إطلاق الحركة الاحتجاجية كان انتخاب الرئيس كارتر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976م والاستجابة السريعة للنظام الإيراني له. كما رأينا فإنه ولمدة عقد من الزمان تراكمت أدلة على انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ـ خاصة

---

(1) للاستزادة، انظر: Nimah Mazaheri, State Repression in the Iranian Bazaar,1975 - 1977: The Anti - Profiteering Campaign and and Impending Revolution, **Iranian Studies**, 39/3 (September 2006); Robert E. Looney, **Economic Origins of the Iranian Revolution.**

التعذيب الذي كان يتم في سجون السافاك والاعتقالات التعسفية والسجن والإجراءات غير القانونية في المحاكمات العسكرية - في تقارير عددٍ من المنظمات الحقوقية الغربية الهامة مثل منظمة العفو الدولية، إلى جانب الإعلام الغربي. ولقد أدى مقتل مجموعة جزني في السجن عام 1975م إلى دعاية كثيفة مضادة للنظام. هذا وعمل اعتقال وتعذيب المثقفين البارزين المعروفين في الغرب - مثل الكاتب والمؤلف المسرحي البارز غلام حسين ساعدي - إلى تشويه سمعة النظام لدى المجموعات الليبرالية هناك[1].

نُشر أول تقرير كبير لمنظمة العفو الدولية عن إيران (والذي وثّق انتهاكات قانونية وحقوقية متفشية) في الشهر نفسه الذي انتُخب فيه الرئيس جيمي كارتر[2]. في شباط/ فبراير 1976م نُشر مقال تفصيلي حول التعذيب في إيران في مجلة Index on Censorship البريطانية، ومن خلال نشر مقتطفات من هذا المقال في صحيفة النيويورك تايمز الأميركية كان للمقال أثر كبير على الدوائر السياسية في أميركا. من بين أهم ما ركزت عليه حملة كارتر الانتخابية فيما يخص العلاقات الدولية كان حقوق الإنسان، وكانت أهم الدول المستهدفة هي الاتحاد السوفيتي ودول اشتراكية أخرى مع بعض دول أميركا اللاتينية مثل نيكاراجوا التي كانت الإدارات الأميركية تدعم أنظمتها غير الليبرالية. مع ذلك فلم يصدر كارتر أي تعليق علني على وضع حقوق الإنسان في إيران، لا حينها ولا عندما أصبح رئيسًا. أما الشاه فلم تكن له تجربة جيدة مع الرؤساء الأميركان الديمقراطيين مثل كينيدي وجونسون (بدرجةٍ أقل)، وكان يعتبر الإدارات الديمقراطية منتقدة لنظامه.

كان انتخاب الرئيس كينيدي في عام 1961م قد دفع الشاه إلى السماح بقدر معين من الحرية، وتبع ذلك صراع القوى في 1960 - 1963م الذي انتهى بامتلاك الشاه السلطة الكاملة (راجع الفصل العاشر). ولقد كانت استجابته لانتخاب كارتر شبيهة. في بداية عام 1977م أعلن الشاه عن نهاية التعذيب في إيران، وفي آب/ أغسطس من ذلك العام أصدر عفوًا عن 357 سجينًا سياسيًّا، وسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون الإيرانية، وأمر بإحداث تغييرات في إجراءات المحاكمات العسكرية،

---

(1) للاستزادة، انظر حوار ساعدي مع ضياء صدقي، في: **Harvard Oral History Project**، منقول من: باقر مرتضوی (محرر)، غلامحسین ساعدی: از او ودرباره او، فروغ، کولون - ألمانيا، 2007.

(2) **Briefing Paper on Iran, Amnesty International**, November 1976

بما في ذلك حقوق المتهمين المدنيين في توكيل محامين مدنيين[1]. وعلى الرغم من أن الرقابة ظلت موجودة بقوة على الصحافة، إلا أنه أصبح من الممكن النشر حول بعض المواضيع مثل الصعوبات التي تواجهها الزراعة في إيران.

اعتبرت المعارضة ذلك كله إشارة على ضعف الشاه، وكانوا يكادون يؤمنون حرفيًا بأنه مأمور من كارتر لترخية نظامه، رغم أن تحليلاتهم للأسباب المحتملة كانت متنوعة وخيالية. كانوا مثلًا يتحدثون عن «التغير في المناخ الدولي» بمعنى موقف أميركا من نظام الشاه. ولما اكتسبته المعارضة من جرأة فقد قامت جمعية الكتّاب (والتي لم يكن لها الحق للعمل بكامل نشاطها) في 13 حزيران/ يونيو 1977م بإصدار رسالة مفتوحة تطالب بالحقوق الأساسية. وقع الرسالة أربعون كاتبًا وشاعرًا وناقدًا، ووجهوها إلى رئيس الوزراء هويدا وطلبوا تصريحًا رسميًا بفتح مكتب لهم. بعد ذلك في 19 تموز/ يوليو ظهرت رسالة أخرى حول الموضوع نفسه وقعها تسعة وتسعون كاتبًا. قبل ذلك بثمانية أيام وقع مجموعة من الناشطين البارزين بيانًا يطالبون فيه بعودة السلطة القضائية ومكانة المحاكم القضائية.

في غضون شهرين تمت إعادة أو إنشاء عدد من الجمعيات السياسية والمهنية، ومنها «حركة الحرية» بقيادة مهدي بازرگان، والجبهة الوطنية بقيادة كريم سنجابي، واللجنة الإيرانية للدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان، والمنظمة الوطنية لأساتذة الجامعات، وغيرها. جميع هذه التنظيمات تقريبًا كانت ذات توجهات ليبرالية - ديمقراطية تطالب بحرية التعبير وتطبيق الدستور وعودة الإجراءات القضائية وما إلى ذلك. وكان فيها عناصر يسارية (مثل جمعية الكتّاب) وتوجهات إسلامية (كما في حركة الحرية)، إلا أنّ اليسار المتطرف والحركة الإسلامية - اللذين هدفا لاحقًا إلى الإطاحة بالنظام - لم يبرزا إلى المشهد إلا بعد «الأمسيات الشعرية» في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1977م.

بعد أن شعر الشاه بالضغط يتزايد عليه من الخارج والداخل، أقال في شهر آب/ أغسطس رئيس الوزراء هويدا واستبدله بجمشيد آموزگار الذي كان وزيرًا بارزًا ومتحدثًا

(1) Hossein Shahidi, Journalism in Iran: from Mission to Profession, Routledge, London and New York, 2007, p.7.

رسميًا في شؤون النفط في حكومات هويدا، وجعل هويدا وزيرًا للبلاط الملكي بدلًا من أسد الله علم الذي كان يعاني من مرض السرطان. ولقد بدا الأمر حيلة قديمة، ففي عام 1960م حين مرّ الشاه بمشكلة مماثلة استبدل إقبال بشريف إمامي لكي يهدئ من الضغوط الداخلية والخارجية. وفي الواقع لم تأت هذه الحيلة بفائدة على الشاه إذ اضطر إلى تعيين المستقل علي أميني ولم يكن يودّ ذلك. في عام 1977م كان الوضع قد تغير، إذ إنّ هذا لم يكن البداية بل نهاية العملية التي بدأت في 1963م. مع ذلك فلو أنّ الشاه قد استبدل هويدا بشخص مستقل مثل علي أميني فمن غير المرجح أن تنشب ثورة شاملة تؤدي إلى سقوط النظام. بدلًا من ذلك عملت المقالات المتبنية رأي النظام إلى عزو الحركة الاحتجاجية إلى مؤامرة أميركية يؤدي علي أميني فيها الدور العملائي الأبرز.

في الأثناء كانت هناك العديد من المظاهرات والإضرابات الجامعية في شتى أنحاء البلاد، تتزايد في حدتها وتكرارها مع استمرار الحركة الاحتجاجية. وقد بلغت حملة الحريات وحقوق الإنسان أوجها - رغم أنها لم تصل إلى حد المطالبة بإسقاط النظام - خلال الأمسيات الشعرية العشر التي أقيمت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في المركز الثقافي الألماني «معهد جوته» وفي جامعة آريامهر التقنية. نظّمت جمعية الكتّاب هذه الأمسيات وحضرها الآلاف، إلى أن قامت الشرطة بإيقافها في الأمسية العاشرة[1].

في تشرين الثاني/ نوفمبر أيضًا قام الشاه بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة، وأثناء ترحيب الرئيس كارتر به في البيت الأبيض كان هناك طلاب إيرانيون متظاهرون تصادموا مع بعض من المتعاطفين مع النظام، وحين أطلقت الشرطة الغاز المسيّل للدموع ظهر الشاه وكارتر على التلفاز وكأنهما يبكيان أسفًا. هذا ونقلت شاشات التلفاز أيضًا هتاف «الموت للشاه» لأول مرة يطلقه المتظاهرون خارج البيت الأبيض، وهذا قبل أن يصبح هتافًا متكررًا في شوارع المدن الإيرانية بعد أقل من سنة. عاد الشاه إلى إيران باستقبال حار ولكنه بتنظيم رسمي، ثم بعد بضعة أسابيع احتفل كارتر بالعام الجديد ضيفًا على الشاه في طهران. في واشنطن وفي طهران كان الرئيس كارتر مساندًا للشاه ومؤكدًا على الصداقة والتعاون بين البلدين. بُعيد عودة الشاه تم تنظيم اجتماع سلمي من ألف مناصر

(1) للاستزادة، انظر: ناصر مؤذن، ده شب: شبهاى شاعران ونويسندكان در انجمن فرهنگى إيران وآلمان، أمير كبير، تهران، 1979.

للجبهة الوطنية في حديقة كبيرة خارج طهران، يهدف إلى توحيد المعارضة الديمقراطية غير الدينية، فهاجمتهم عصابة أرسلها السافاك[1]. أصيب العديد بجروح ومنهم شابور بختيار القيادي في الجبهة والذي قُدر له أن يصبح لاحقًا آخر رئيس وزراء للشاه.

الثورة

كما ذكرنا سابقًا، حتى ذلك الوقت كانت الحملة تمثل حركة احتجاجية أو إصلاحية، على الرغم من وجود قوى ثورية جاهزة للتقدم في اللحظة المناسبة. وأول فرصة جاءت بعد التشهير الرسمي بآية الله الخميني في الصحافة. قبل ذلك كان الخميني قد أصدر بيانًا من منفاه في النجف يهاجم فيه الشاه، ويصفه بخادم أميركا ويقول بأنّ الشعب الإيراني لن يهدأ في نضاله ضد نظام الشاه. أما المقال الذي نُشر عن الخميني فكان بأمر الشاه وتدبير هويدا الذي وجّه وزارة الإعلام والسياحة بالنشر. نُشر المقال باسم مستعار في 7 كانون الثاني/ يناير 1978م في الصحيفة اليومية شبه الرسمية «اطلاعات» رغم اعتراض محرر الجريدة الذي كان يخشى من رد فعل شعبي. كان المقال يصف الخميني بأنه عميل للإمبريالية «السوداء» (أي البريطانية) و«الحمراء» (أي السوفيتية)، وبأنه «رجل دين خطير تابع لمراكز الاستعمار»:

> هو رجل ماضيه غير معروف، مرتبط بأكثر عملاء الاستعمار دوغمائية ورجعية، الذين فشلوا...في تحقيق مكانة بين رجال الدين الأعلى منزلة في البلاد، ويتطلع إلى فرصة للدخول إلى معترك السياسة بأي ثمن كي يصنع له اسمًا. إنّ روح الله الخميني شخص مناسب لهذه الأهداف، وقد وجدته الرجعية السوداء والحمراء الشخص الأكثر ملاءمة لمواجهة ثورة إيران [البيضاء]...

كما وصف المقال الخميني بأنه «سيّد هندي...عاش في الهند لفترة وأسس علاقات مع دوائر الاستعمار البريطانية»، وأضاف بأن الخميني كان:

> المحرض على أعمال الشغب في 5 حزيران/ يونيو [1963]، والشخص الذي وقف ضد الثورة [البيضاء] بهدف زرع أجندة الرجعية الحمراء والسوداء...مما يبيّن أنه ما زال هناك أشخاص مستعدون لعرض خدماتهم على المتآمرين وغير الوطنيين[2].

---

(1) Baqer Moin, Khomeini, Life of the Ayatollah, ch. 10

(2) عبد الكريم سروش، تقويم تاريخ انقلاب إسلامي إيران، سروش، تهران، 1991ن ص54 ـ 57. منقول =

كان رد الفعل في قم سريعًا وغاضبًا، وقام الناس بتقطيع نسخ من الجريدة التي نشرت المقال وحرقها. أُغلقت الكليات الدينية والسوق، وحدثت صدامات بين الناس والقوى الأمنية، ثم أدى الهجوم على مقر حزب رستاخيز الرسمي في 9 كانون الثاني/يناير إلى سقوط عدد من الضحايا، قالت الجهات الرسمية إنهم اثنان فقط، في حين قالت المعارضة إنهم يصلون إلى سبعين قتيلًا وخمسمئة مصاب.

كانت هذه نقطة تحول عظيمة، واكتسب الخميني عبر هجومه المباشر والعلني على الشاه شعبية كبيرة ليس فقط بين أتباعه الدينيين وإنما لدى طيف كبير من الشعب، وذلك ببساطة لأن الخميني قدّم ما كانوا يريدون سماعه، وكان الشخص الوحيد القادر والراغب في فعل ذلك. أظهر رد الفعل في قم مدى شعبية الخميني بين الطبقة الدينية ومدى استعدادهم للمخاطرة بحياتهم من أجله. كما أنّ هذه الحادثة سلطت الضوء على آيات الله الآخرين الذين شعروا بالتزامهم بإصدار بيانات تدين التهجم على الخميني، وكذلك فعلت بعض الأحزاب والجماعات المعارضة. لقد دشّن سيل الدماء في قم فصلًا جديدًا في الحركة الاحتجاجية، وقوّى من الموقف الشعبي، وزاد من تصلّب المناخ السياسي، وقلل من قيمة الآراء المعتدلة والإصلاحية، وشجّع على التظاهرات والمواجهات مع الشرطة و(لاحقًا) الجيش. أدى كل ذلك إلى جعل الخميني قائد الثورة بلا منازع، وهكذا أصبح الدين وتفسيره الإسلامي (لاحقًا) هو الأيديولوجية السائدة في الحركة الاحتجاجية.

في التاسع عشر من شباط/فبراير عام 1978م الذي يوافق أربعينية الحداد على أولئك الذين استشهدوا في قم، كانت هناك مظاهرات حاشدة في تبريز، وأغلب المشاركين فيها كانوا أتباعًا لآية الله العظمى المعتدل شريعتمداري، وهو المرجع الأعلى في قم. ومرة أخرى قادت المصادمات مع قوى الأمن إلى سقوط ضحايا اختُلف كثيرًا في عدد القتلى والمصابين منهم بين الحكومة والمعارضة. في المقابل قادت

= من: Hossein Shahidi, Journalism in Iran, pp. 9 - 10

للاستزادة، انظر: Shaul Bakhash, Sermons, **Revolutionary Pamphleteering and Mobilisation: Iran, 1978**, in Said Amir Arjomand (ed.), **From Nationalism to Revolutionary Islam**, Macmillan, London, in association with St Anthony's College, Oxford, 1984.

أربعينية شهداء تبريز إلى مظاهرات وسقوط ضحايا في عدة مدن، وهكذا بدأت دورة «الأربعينيات» تصبح حادثة مألوفة في المسار الثوري.

كانت قم إذن أول نقطة تحول عظمى، تبعتها نقطتا تحول. الأولى كانت الحريق الذي اشتعل في دار سينما في عبادان في آب/ أغسطس، والثانية إطلاق الجيش الرصاص على المتظاهرين. في الأثناء اتخذت الحكومة التكنوقراطية الجديدة التي يقودها آموزگار إجراءات زادت من الغضب الشعبي على النظام. لعدة سنوات كانت هناك طفرة اقتصادية حتى بمعايير إيران في ذلك الوقت سهّلت حصول العديد من أفراد الطبقة الوسطى على القروض الرخيصة للبدء بمشاريعهم الخاصة. وكان هناك تسابق على الاستثمار في المشاريع التجارية الصغيرة التي لم تكن لتنجح إلا لو استمرت سياسة الانفتاح المالي بالمستوى نفسه. قامت الحكومة الجديدة بمراجعة السياسة الاقتصادية وقررت تخفيض تلك الطفرة المرتكزة على النفط، خاصة بالأخذ في الاعتبار الانخفاض في العوائد بالمقارنة مع السنوات السابقة. لكنهم فعلوا ذلك بسرعة شديدة، مما أفضى إلى إفلاس العديد من المستثمرين الجدد وانضمامهم إلى صفوف الثائرين. هذا وقررت الحكومة الجديدة قطع أو تقليص المنح التي كانت تعطى لعدد كبير من الناس بأشكال مختلفة، مثل العديد من الصحافيين الذين كانوا في الوقت نفسه موظفين في الدولة. هذه الإجراءات رغم صحتها من الناحية الاقتصادية، إلا أنها ساهمت في تضخم صفوف الثوّار بانضمام العديد من أفراد الطبقة الوسطى الذين لو أنهم اختاروا تأييد النظام لكانوا قد منعوا سقوطه بالطريقة التي سقط بها.

حدثت نقطة التحول الثانية في التاسع عشر من آب/ أغسطس 1978م، حين قام مجهولون بإشعال حريق في سينما ريكس في عبادان (العاصمة النفطية لإيران) مما أدى إلى موت أكثر من أربعمئة شخص داخل السينما. لم يُجر تحقيق كامل حول الجريمة لا قبل الثورة ولا بعدها، وحتى الآن لا يُعرف مرتكبوها. وُجّهت أصابع الاتهام إلى الدولة كالعادة وأيضًا لأن الحكومة كانت تنشر دعاية تتهم المعارضة بالرجعية والوقوف ضد أي شي عصري بما في ذلك السينما. وهكذا فقد اعتقد الناس بأن الحريق كان مدبرًا من الدولة كي تُلقى التهمة على المعارضة. لاحقًا صدّق البعض على الأقل بأن الحادثة نفذتها عصبة من الثوار كي تُتهم الدولة بذلك.

في غضون أيام أقال الشاه حكومة آموزگار وعيّن جعفر شريف إمامي رئيسًا

للـوزراء. وكما رأينا فقد كان شـريف إمامي رئيـس وزراء بالوكالة في عـام 1960م حين شـعر الشـاه بأنه مضطر لإقالة إقبال، إذ كان يريـد تجنب تعيين رئيس وزراء مسـتقل مثل علي أمينـي. كانـت الأمـور مختلفـة جـدًّا الآن، إذ إن المجتمع بأكملـه كان ثائـرًا. لكنّ دور شريف إمامي السـابق كرئيس لمجلس الشيوخ، ورئيس لمؤسسـة بهلوي (التجارية الخاصة للشـاه) لعدة سـنوات واتهامه بفسـاد مالي كبير (سـواء أكان هذا صحيحًا أم لا) كان يعني أنه لـم يبق لشـريف إمامي أي رصيد شـعبي. ولا عجب أنه قـال في أول مؤتمر صحفي لـه بأنه ليس شـريف إمامي الـذي كان قبل عشـرين عامًـا. كما أنه حث وسـائل الإعلام على نشـر الأنباء الحقيقية، وإلا فسـوف تقوم البي بي سـي بذلك بدلًا منهم. كل هـذا أظهر مـدى افتقار الشـاه للوعي بحجم الثـورة وخطورتهـا، إذ كانت أمامـه الفرصة الأخيرة لتعيين حكومة مستقلة تنقذ الوضع رغم أنه سيفقد بعضًا من سلطته.

أما نقطة التحـول الثالثـة فقد حدثت فـي الثامن مـن أيلول/ سـبتمبر، وأطلق عليها لاحقًا «الجمعة السـوداء». قبل أربعة أيام من ذلك احتفل عشرات الألوف بعيد الفطر في صلاة العيد في شوارع طهران، يقودهم رجال دين ثوّار. في اليوم التالي خرجت مظاهرة حاشـدة تضم مئة ألف شـخص هتفوا لأول مـرة «الموت للشـاه». كما دُعـي إلى تجمع ضخم في يوم الجمعة الثامن من أيلول/ سـبتمبر في ميدان جاله بطهران، إلا أنّه في الليلة السـابقة تم الإعلان عن الأحكام العرفية في طهران واثنتي عشرة مدينة أخرى، فتم حظر جميع التجمعـات. ومن المرجح أنه - كما قيل في وقتها - لـم يعرف الناس بهذا الإجراء الجديد في وقته. على أية حال، تجمع الحشد في ميدان جاله في الوقت المحدد وأمرهم الحاكم [العسـكري] العـام بفض التجمع. وحيـن رفضوا، وبعد إطـلاق بعض الطلقات التحذيريـة في الهـواء، أطلـق الجنود الرصـاص على الحشـود. كما حدثـت مصادمات أخرى فـي طهران وغيرهـا. تراوحت تقديرات الضحايـا بين الحكومـة والمعارضة، من أقل من 100 إلى أكثر من 4000. مع ذلك فإن الخسـائر كانت ثقيلة بلا شـك، وأدت إلى غضب شعبي عارم موجه بشكل خاص إلى الشاه.

ساد هدوء لعدة أيام، إلا أنه سرعان ما عادت المصادمات في الشوارع والتي أدت إلى سقوط ضحايا، وتم تنظيم مظاهرات ضخمة (تصل أحيانًا إلى مليون أو مليوني شخص) وإضرابات سياسية من العمّال الصناعيين وعمّال شركة النفط وموظفيها، وانتشرت لتشمل كل المهن، حتى إنّ القضاة وموظفي وزارة العدل أضربوا كذلك. وكمثال على انخراط موظفي الحكومة أصحاب المراكز الجيدة في النشاط الثوري، نشر

موظفو البنك الإيراني المركزي قائمة بأشخاص بارزين ادعوا أنهم حوّلوا مؤخرًا أكثر من ملياري دولار خارج البلاد[1].

في الأثناء كان آية الله الخميني يصدر البيانات والخطب ويصرّ على إسقاط النظام، وهو أمر كان متماشيًا مع رغبة أغلب الجماهير. وفي مواجهة الرقابة الرسمية أدت أدوات تصوير الأوراق ونسخ أشرطة الكاسيت دورًا محوريًّا في نشر الأخبار السياسية والبيانات في وقت الثورة[2].

أما الحكومة التي كانت واعية للدور العنيد الذي لعبه الخميني في العراق في غياب إمكان الاحتجاز السياسي، فقد حاولت الضغط على الحكومة العراقية لتقييد أنشطة الخميني. قرر الخميني الذهاب إلى الكويت بيد أن الحكومة الكويتية رفضت السماح له بدخول أراضيها، وحينها في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر استجاب الخميني لدعوة من مجموعة من مناصريه في فرنسا للذهاب إلى باريس. وكما اتضح لاحقًا فقد أدى هذا القرار دورًا عظيمًا في رفع المعنويات الثورية وتحويل آية الله الخميني إلى قائد للثورة ومرشدٍ ذي شخصية طاغية.

حين وصل إلى باريس أصبح محط اهتمام الصحافة ووسائل الإعلام الغربية، ومزار الآلاف من الإيرانيين في أوروبا وأميركا وحتى من إيران نفسها. مُنح الخميني لقب الإمام، وهو لقب استثنائي وشرفي كبير يمنح لقائد شيعي ليس من بين الأئمة الاثني عشر المعصومين. بعدها بفترة غير طويلة انتشرت شائعة بأن صورة الخميني يمكن رؤيتها على القمر، وهي شائعة صدّقها معظم الإيرانيين حتى بعض المتعلمين العصريين، وكثير منهم قد يشهد بأنه رأى ذلك بنفسه.

في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر خرج أهالي طهران في مظاهرات وهاجموا المباني العامة وأحرقوا المصارف ودور السينما ومحلات الكحول، والجيش منتشر كي يُظهر فداحة الموقف. شعر مراسل البي بي سي بغرابة شديدة حين أشار إلى رجل

(1) Ervand Abrahamian, **Iran Between Two Revolutions**, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1982, p. 517.

(2) للاستزادة، انظر: Annabelle Sreberny - Mohammadi and Ali Mohammadi, **Small Media, Big Revolution: Communication, Culture and the Iranian Revolution**, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1994.

يرتدي بذلة غالية وربطة عنق من ماركة «بيير كاردان» يرقص حول إطار يحترق ويهتف بالشعارات الثورية.

في الوقت نفسه وبعد اجتماع مع الخميني قام زعيم الجبهة الوطنية كريم سنجابي بإصدار بيان من باريس يدين فيه «النظام الملكي غير القانوني» ويعلن عن تشكيل «حركة إيران الوطنية الإسلامية». وعلى الرغم من أن الجبهة الوطنية لم تعد حركة كبيرة، إلا أنّ الموقف الذي اتخذه زعيمها (وهو رفيق سابق لمصدّق) أوصل رسالة قوية إلى الطبقة الوسطى الحديثة في إيران وإلى صانعي السياسات في الغرب حول مكانة الشاه ومكانة الخميني في المجتمع الإيراني. ولقد اعتُبر الأمر على أنه تسليم من المصدّقيين القدامى لقيادة الخميني[1].

عند هذا الحد أصبح الشاه شديد القلق من فداحة الموقف وكان يأمل أن يستبدل حكومة شريف إمامي بحكومة وطنية ليبرالية يقودها سنجابي، إلا أن بيان سنجابي من باريس أوضح أنه لن يمكن احتواؤه[2]. عندها عيّن الشاه حكومة عسكرية يقودها الجنرال (المسالِم) غلام رضا أزهاري رئيس الأركان العامة، على الرغم من أن العديد من وزرائه كانوا مدنيين. بدأت أعداد كبيرة من الناس الدينيين وغير الدينيين بالهتاف «الله أكبر» من على سطوح منازلهم كل ليلة. قال أزهاري في مؤتمر صحفي بأن هذه الهتافات كانت تصدر من أشرطة كاسيت وليس من الناس. في اليوم التالي كان الناس يهتفون في مسيرة حاشدة: «يا أزهاري التعيس/ يا حمارًا بأربع نجوم/ قل هي أشرطة/ لكنّ الأشرطة لا تمشي»[3].

وفي السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر حين تولى أزهاري رئاسة الوزراء وقعت واحدة من أبرز أحداث الثورة الإيرانية: خطاب الشاه المتلفز إلى «شعب إيران العزيز» بأسلوب شديد التواضع، يعترف فيه بالثورة ويعد بإصلاح شامل والقضاء على الظلم والفساد، إلى جانب انتخابات حرة وحكومة ديمقراطية، وراجيًا من الشعب استعادة السلم كي يمكن البدء بعملية الإصلاح:

---

(1) Katouzian, Political Economy of Modern Iran, p. 347; Shahidi, Journalism in Iran, p. 15.

(2) كريم سنجابي، اميدها ونا اميديها: خاطرات سياسي، جبهه مليون إيران، لندن، 1989، ص296.

(3) إزهاري بيچاره، اي خر چار ستاره، بازم بگو نواره، نوار كه پا نداره.

في هذا المشهد السياسي المفتوح الذي تم ترسيخه تدريجيًا عبر السنوات العشرين الماضية، نهضتم أنتم شعب إيران ضد الظلم والفساد. لا يمكنني كشاه إيران وفرد إيراني أن أرفض ثورة الشعب الإيراني. وللأسف، فمع هذه الثورة أدى تآمر الآخرين واستغلالهم لغضبكم وعواطفكم إلى الفوضى والتمرد. هناك أيضًا الإضرابات، وعديدٌ منها مشروعة، غيّرت الدفة مما يقود إلى توقف عجلة الاقتصاد وحياة الناس اليومية، وحتى تدفق النفط الذي تعتمد عليه حياة البلاد.. إن الأحداث المؤسفة التي أحرقت العاصمة بالأمس لا يمكن أن تستمر ولا يمكن للدولة ولا الشعب أن يتغاضى عنها.

واستمر الشاه يشرح بأنه بسبب تحطّم آماله في تشكيل «حكومة ائتلافية» فإنه لم يبق له خيار إلا تعيين «حكومة مؤقتة». ولكن هذا لا يعني أن الدعوة إلى السلم والنظام ستستخدم ذريعة للعودة إلى الظلم والفساد و«الاختناق»:

أدرك تمامًا أن البعض قد يشعر بأنه باستخدام ذريعة المصلحة الوطنية وتطور البلاد، وبتشكيل الضغط، فإن الخطر ما يزال قائمًا بعودة التحالف سيئ الذكر بين الفساد المالي والفساد السياسي. ولكن باسم ملككم الذي أقسم أن يحافظ على سلامة أراضي الدولة، والوحدة الوطنية والمذهب الشيعي الاثني عشري، فإنني أكرر قسمي أمام شعب إيران وأتعهد بأن لا تتكرر الأخطاء السابقة. كما أتعهد بأن الأخطاء السابقة سيتم إصلاحها بكل وسيلة. أتعهد بأنه بعد استعادة النظام والسلم في أقرب فرصة ممكنة سيتم تشكيل حكومة شعبية لتؤسس الحريات الأساسية وتقيم انتخابات حرة، حتى يتم تطبيق الدستور الذي كان ثمنًا للدماء التي سالت في الثورة الدستورية. لقد سمعتُ أنا أيضًا رسالة ثورتكم يا شعب إيران...وأتعهد لكم بمستقبلٍ ترتكز فيه الحكومة الإيرانية على الدستور والعدالة الاجتماعية والإرادة الشعبية، خالية من الاستبداد، والظلم، والفساد.

بعد ذلك التمس من الزعامات الدينية والمثقفين (وهما العمودان الرئيسان للرأي العام) أن يتعاونوا مع الدولة لإحداث النظام والسلم الاجتماعي:

وهنا أطلب من آيات الله الأجلاء والعلماء الكبار، قادة المجتمع الروحيين والمحافظين على الإسلام والمذهب الشيعي بالأخص، أن يحاولوا الحفاظ على الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، وذلك بأن يرشدوا الناس ويطلبوا منهم المحافظة على السلم والنظام.

كما أطلب من المثقفين قدوات الشباب أن يساعدوا في تمهيد الطريق لكفاح

حقيقي من أجل إقرار ديمقراطية حقيقية، وذلك بأن يطلبوا منهم المحافظة على السلم والنظام.

وأنهى الشاه هذا الخطاب غير المتوقع أبدًا بالرجاء التالي:

دعونا جميعًا نفكر معًا في إيران، واعلموا أنّه فيما يتعلق بثورة شعب إيران ضد الاستعمار والظلم والفساد، أنا في صفكم وسأكون معكم للحفاظ على سلامة أراضي الدولة، والوحدة الوطنية والمبادئ الإسلامية، وإقرار الحريات الأساسية وتحقيق مطالب الشعب الإيراني وتطلعاته[1].

لو أنّ الشاه حقق ولو عُشرَ ما تعهد به قبل ستة أشهر لكان يمكن جدًّا نزع فتيل الأزمة. أما الآن فقد اعتُبر الأمر علامة على الضعف، وتصرفًا منافقًا لخداع الشعب وكسب الوقت. إلى جانب ذلك، فقد كانت المشاعر الشعبية مرتفعة جدًّا، وحسّ الانتقام أقوى بكثير من فكرة المساومة، كما في عام 1909م حين التمس محمد علي شاه التفاوض والصلح قبل أن يقوم الجيش الثوري باحتلال طهران (راجع الفصل الثامن). أما القياديون السياسيون من خارج دائرة الإسلاميين والماركسيين - اللينينيين، والذين كانوا يأملون في انتقالٍ منظم للسلطة إن لم يكن حوارًا وتفاوضًا، فتم دفعهم إلى هامش المشهد نتيجة الغضب الشعبي. كان الهتاف الأشهر هو «ليرحل، وليأتِ بعده الطوفان».

يُعزى افتقار الشاه إلى السياسة الثابتة في بعض الأحيان إلى مرضه. قبل بضع سنوات أصيب الشاه بالسرطان، ولم يكن أحد يعرف سوى الملكة، وحتى هو نفسه لم يكن واعيًا تمامًا بطبيعة مرضه. في ذلك الوقت كان المرض تحت السيطرة، ومن غير المرجح أنه كان سيؤدي إلى وفاته في تموز/ يوليو 1980م لولا ما أصابه من الثورة والمنفى بعد ذلك[2]. ربما ساهم المرض في ارتباكه، لكنه كان دومًا مترددًا غير حاسم في الأزمات، كما يلاحظ من موقفه وسلوكه قبل انقلاب 1953 وأثناءه (راجع الفصل العاشر). وبأخذ شخصيته في الاعتبار، كان يمكنه أن يستفيد من الدعم والنصح القوي المستمر لو أنه

(1) لقراءة نص الخطاب كاملًا، والذي كتبه رضا قطبي ابن عم الملكة فرح بهلوي ورئيس شبكة الإذاعة والتلفاز الإيرانية: <persian.fotopages.com/?entry=46578>، إضافة إلى: مهدي بازرگان، انقلاب إيران در دو حركت، تهران، 1984، ص 207 - 209.

(2) للاستزادة، انظر: William Shawcross, The Shah's Last Ride, Pan Books, London, 1990; بازرگان، انقلاب إيران در دو حركت.

تسامح مع وجود مؤسسة سياسية في البلاد. ولكن لو أنّ مثل تلك القوة السياسية ـ الاجتماعية وُجدت فمن غير المرجح أبدًا أن تحدث ثورة شاملة كالتي حدثت.

في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر وخلال إحياء ذكرى كربلاء، اشترك ملايين الناس في مظاهرات حاشدة في أنحاء البلاد، مطالبين بسقوط الشاه ومؤكدين على قيادة الخميني للثورة. بعد أن فشل الشاه في إقناع سنجابي لتشكيل حكومة[1]، لجأ إلى غلام حسين صديقي وهو أستاذ جامعي في علم الاجتماع ونائب رئيس الوزراء في حكومة مصدّق، والذي قضى عدة أحكام بالسجن منذ انقلاب 1953. واجه صديقي ضغوطًا هائلة ومنها ضغوط المصدّقيين ليرفض عرض الشاه، إلا أنه وافق على العرض شريطة أن يبقى الشاه في البلاد دون أن يتدخل في الحكومة ولا الجيش. ربما وافق الشاه على أن يسافر في رحلة خارجية، لكنه رفض البقاء في البلاد دون سلطة على الشؤون المدنية أو العسكرية[2]. وهكذا انسحب صديقي من المشهد. في الأثناء تم اعتقال عدد من الشخصيات المكروهة شعبيًا مثل رئيس الوزراء السابق هويدا، والجنرال نعمت الله نصيري رئيس السافاك، لاسترضاء مشاعر الشعب. استطاع بعضهم الفرار حين اقتحم الناس السجون والثكنات العسكرية في أعقاب سقوط النظام، لكن تم القبض على العديد منهم وأعدمهم النظام الثوري الجديد، بما فيهم هويدا نفسه (انظر الفصل الثالث عشر).

طوال تلك الفترة كانت أميركا وبريطانيا (وهما القوتان الغربيتان الأكثر تأثيرًا في إيران) تراقبان الأحداث بقلق كبير، خاصة منذ بدء الإضرابات وانتشارها. لم يثق الشاه ببريطانيا وكان يعتقد بأنها كانت تعمل ضده، ولقد اعتبر النقل الكامل للأحداث على القناة الفارسية للبي بي سي دليلًا على ذلك، ولكن بالأخذ في الاعتبار غياب ثقته عمومًا في بريطانيا فمن غير المرجح أنه كان سيفكر بطريقة أخرى في كل الأحوال (راجع الفصل العاشر والحادي عشر). وعلى الرغم من أنه كان يقابل السفير البريطاني ويطلب نصحه، إلا أنه ذكر لاحقًا في مذكراته أنه لم يثق به، رغم أن السفير كان في كل مرة يؤكد على أنه يقدم رأيًا شخصيًا. وكما ذكر السفير نفسه في مذكراته، فإن الحكومة البريطانية

(1) سنجابي، اميدها ونا اميديها، ص306 ـ 309.

(2) Mohammad Reza Pahlavi, Answer to History, Stein and Day, New York, 1980, ch.6.

أعطته الصلاحية الكاملة لاستخدام تقديره الشخصي في ذلك الوضع سريع التغيّر، ولم تعارضه أبدًا في التقارير التي كان يرسلها عن الأوضاع[1].

كانت الولايات المتحدة هي القوة الغربية الأهم بلا منازع، وكان الشاه يعتبرها أهم صديق أجنبي له، وكان يعتمد عليها في دعمه معنويًا. على الرغم من أن إدارة كارتر لم تكن لتقدم غطاء داعمًا للشاه فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبيع السلاح الأميركي، فلا أحد في إدارة كارتر كان يتمنى سقوط الشاه. بيد أن الشاه كان يريد المزيد من أميركا، أكثر من حسن النوايا والتعبير عن الدعم. كان يريد توجيهات واضحة ثابتة حول ما يجدر به أن يفعل. كان ربما سيستخدم سياسة «القبضة الحديدية» (وهو التعبير الملطف لدى أميركا للقمع العسكري) لو أن الأميركان قالوا له بأن هذا هو ما يريدونه أن يفعله. ذكر له السفير الأميركي بأنه بصفته شاه إيران كانت لديه الحرية في اتخاذ أي قرار يراه ضروريًا، لكنّ أميركا غير مستعدة لتحمل المسؤولية عن أي قرار[2]. بيد أن رأي الولايات المتحدة كان منقسمًا، وبشكل خاص كان بريجنسكي مستشار الرئيس للأمن الوطني مستعدًّا للذهاب إلى أبعد من ذلك[3]، في حين كان وزير الخارجية سيروس فانس يميل إلى وجهة نظر السفير[4]، وكان الرئيس كارتر يحاول السير بين هذين الاتجاهين[5]. في ذلك الوقت كان هناك هتافان شعبيان في المظاهرات الحاشدة في إيران، وهما: «نصر من الله وفتح قريب/ عارٌ على هذه الملكية الخداعة»[6] و«إلى أن يلبس الشاه كفنًا/ لن يصبح هذا وطنًا»[7].

---

(1) نفسه، وانظر كذلك: Anthony Parsons, **The Pride and the Fall, Iran: 1974 - 1979**, Cape, London, 1984.

(2) للاستزادة، انظر: William H. Sullivan, **Mission to Iran**, Norton, New York, 1981

(3) للاستزادة، انظر: Zbigniew Brzezinsky, **Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977 - 1981**, Weidenfeld & Nicolson, London, 1983.

(4) للاستزادة، انظر: Cyrus R. Vance, **Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy**, Simon and Schuster, New York, 1983.

(5) للاستزادة، انظر: Jimmy Carter, **Keeping Faith: Memoirs of a President**, Bantam Books, New York, 1982.

(6) نصر من الله وفتح قريب/ مرگ بر این سلطنت پر فریب.

(7) تا شاه کفن نشود/ این وطن وطن نشود.

أما المشهد الأخير من هذه المسرحية فقد أداه شابور بختيار، نائب زعيم الجبهة الوطنية، الذي قَبل عرض الشاه لتشكيل حكومة. كان ابن الزعيم البختياري الذي أُعدم في عهد رضا شاه، وتلقى تعليمه الثانوي والجامعي في فرنسا. كان بختيار عضوًا بارزًا في حزب إيران، ونائبًا لوزير العمل في حكومة مصدّق الأخيرة، وسُجن لفترة قصيرة مرتين بعد انقلاب 1953 (راجع الفصل الحادي عشر). وافق الشاه على القيام برحلة خارجية، وقدّم بختيار تشكيلته الحكومية في السادس من كانون الثاني/ يناير عام 1979م. شدّد بختيار على ارتباطه السابق بمصدق، ووعد بديمقراطية برلمانية وانتخابات مبكرة ورفع الرقابة عن الصحف، مما أدى إلى إنهاء إضراب نقابة الصحفيين الذي استمر شهرين. كان الخميني ما يزال في باريس، وأعلن أنّ حكومة بختيار غير شرعية ونصح المضربين من غير الصحافيين بعدم العودة إلى العمل[1]. في الوقت نفسه عيّن مجلسًا ثوريًا سريًا كان فيه آية الله محمد حسين بهشتي وآية الله محمود طالقاني وآية الله مرتضى مطهري وآية الله محمد رضا مهدوي كني، وحجة الإسلام محمد جواد باهنر وحجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني وحجة الإسلام علي حسيني خامنئي، بالإضافة إلى مهدي بازرگان ويد الله سحابي من حركة الحرية.

رُفضت حكومة بختيار من جميع أحزاب المعارضة ومن الشعب، وكذلك من الجبهة الوطنية التي أقالته من قيادتها، وجزء من السبب في ذلك لأنه لم يحصل على موافقتها لقبول الوزارة[2]. وهكذا فعلى الرغم من أمله في أن يقرّب القوى الثورية إلى صفه، فإن القوة الوحيدة التي كان بإمكانه الاعتماد عليها هي الجيش، وكما أثبتت الأحداث لاحقًا لم يستطع الجيش أن يتصرف باستقلالية في الوقت الذي كان رئيسه الفعلي [الشاه] خارج البلاد. قبل مغادرته كان الشاه قد شكّل مجلسًا ملكيًا للإشراف على المهام الملكية في غيابه، ولكن بُعيد سفره غادر رئيس المجلس إلى باريس وقدم استقالته إلى الخميني[3].

رحل الشاه مع الملكة فرح عن البلاد والدموع تملأ عينيه (كما أظهرت الصور التي

(1) Shahidi, Journalism in Iran, p. 15

(2) سنجابی، امیدها ونا امیدیها، ص310 ـ 312.

(3) للحصول على نص الاستقالة التي أعلن فيها عن عدم شرعية المجلس الملكي، انظر: على بابائى، بيست وپنج سال در إيران چه گذشت؟ : از بازرگان تا خاتمی، امید فردا، ج 1، تهران، 2005، ص117.

التقطها مصورون في مطار طهران) في السادس عشر من كانون الثاني/ يناير، وكانت رحلة بلا عودة. بعد عشرة أيام عاد الخميني إلى طهران واستُقبل استقبالًا صاخبًا. بُعيد ذلك طلب الخميني من مهدي بازرگان أن يشكل حكومة مؤقتة، وكان بازرگان ديمقراطيًا مسلمًا وقائدًا لحركة الحرية يرتدي ربطة عنق(*)، وكان رفيقًا لبختيار في الجبهات الوطنية، وصديقًا مقربًا للمعتدل آية الله طالقاني أعلى قادة الثورة مكانة بعد الخميني (وهو حليف قديم لمصدّق ورفيق سابق لبازرگان في قيادة حركة الحرية). لم يكن بازرگان ميالًا إلى قبول العرض ووافق فقط شريطة أن تكون له الحرية في اتخاذ القرارات (وهو شرط ثبت لاحقًا أنه لم يكن مُلزمًا، انظر الفصل الثالث عشر)[1]. بعد ذلك مباشرة ظهرت حشود كبيرة تهتف «بختيار، خادم لا سلطة له»[2] و«بازرگان، رئيس وزراء إيران»، لكن بازرگان نفسه لم يتخذ موقفًا هجوميًا ضد بختيار. قبل عودة الخميني إلى طهران، قرر بختيار أن يقابل الخميني في باريس، لكن الخميني أعلن أنه لن يقابله إلا إذا استقال من رئاسة الوزراء[3].

عندها لم يكن فقط القضاة وكبار الموظفين وبعض الوزراء السابقين هم من بدأ في دعم الثورة، بل حتى مسؤولي البلاط الملكي وآخرين ذوي قرابة بالعائلة الحاكمة، وهكذا فلم تبق قوة تساند النظام إلا الجيش. بيد أن الجيش نفسه لم يكن متحدًا ومنسجمًا، وكان الجنرالات منقسمين إلى غالبية من «الحمائم» وأقلية من «الصقور». حين كان الناس يقابلون الجنود في الشوارع كانوا يقولون لهم «أخي الجندي، لِمَ تقتل أخاك؟»[4] ويضعون الورود في فوهات البندقيات. كان هناك رعب حقيقي من حدوث تمرد في صفوف الجيش، خاصة مع الأخذ في الاعتبار الطابع الديني للثورة. أعلن الضباط من الرتب الدنيا في سلاح الجو دعمهم للثورة، وظهر عدد منهم بزيّه العسكري الكامل في المظاهرات. في كانون الثاني/ يناير أرسل الرئيس كارتر الجنرال روبرت هويزر (Robert Huyser) إلى إيران لمحاولة التأكد من بقاء الجيش متحدًا ومساندًا

(*) إشارة إلى أنه ليس من الملالي والتقليديين الذين يرفضون ارتداء ربطة العنق الغربية، (المترجم).

(1) بازرگان، انقلاب إيران در دو حركت.

(2) بختيار، نوكر بى اختيار.

(3) انظر مثلًا: Sullivan, Mission to Iran؛ سنجابى، اميدها ونا اميديها.

Bazargan, Enqelab - e Iran; Sanjabi, Omid - ha va Naomidi - ha

(4) برادر ارتشي چرا برادر كشى؟

لحكومة بختيار[1]. ولكن كما يحدث كثيرًا في مثل هذه الأوضاع، فقد أدت حادثة غير متوقعة إلى انهيار الجيش.

الوحدات العسكرية التي ظلت موالية للشاه كانت الحرس الملكي والحرس الخالد. في الخامس من شباط/ فبراير قررت قوة من الحرس أن تلقن درسًا لطاقم سلاح الجو (الذين كانوا يشاهدون شريطًا لعودة آية الله الخميني إلى إيران، وقد أوقفت الحكومة التغطية الحية لهذه العودة) فهاجمت ثكناتهم في طهران. استعد الطيارون للمقاومة وبدؤوا بالقتال، وفي الوقت نفسه كانوا يناشدون الناس أن يساعدوهم. انطلقت أعداد كبيرة من الناس يقودهم مسلحون شباب لمساعدة الطيارين فهاجموا الحرس من الخلف. وسريعًا ما خرج الأمر عن سيطرة الحكومة والثوار. وخشية من اندلاع حرب أهلية أعلن الجيش في الحادي عشر من شباط/ فبراير أنه يقف على الحياد وانسحب إلى ثكناته. وهكذا تداعت الحكومة واختبأ بختيار، ثم ظهر في باريس لاحقًا. وعلى الرغم من نداء الحكومة المؤقتة للتهدئة، فقد انطلق الناس لمهاجمة السجون والثكنات العسكرية التي يكاد يكون جميعها استسلم دون قتال.

وهنا جاء دور الثوار كي يصطدموا ببعضهم، مما أفضى إلى انتصار ساحق للثورة الإسلامية.

---

(1) للاستزادة، انظر: Carter, Keeping Faith; Brzezinski, Power and Principle; Sullivan, Mission to Iran. انظر أيضًا: Said Amir Arjomand, The Turban and the Crown: The Islamic Revolution in Iran, Oxford University Press, New York and Oxford 1988, pp. 119 - 128.

الفصل الثالث عشر

الجمهورية الإسلامية

«إن الألفين وخمسمئة سنة من الاستبداد... الذي اخترق حياتنا وثقافتنا وعقلنا لهو في حد ذاته العامل الأقوى... للتغيير [الذي حدث] في الثورة».

(مهدي بازرگان)[*]

الثورة التي «ما كان ينبغي أن تحدث»

الثورة الإيرانية في بعض خصائصها الأساسية عصيّة على التشبيه بما تعارف عليه الغرب في ثوراته، وخاصة الثورتين الفرنسية والروسية اللتين قورنت بهما الثورة الإيرانية إبان حدوثها. ولقد أثار ذلك حيرة كبيرة أفضت إلى خيبة أمل وشعور بالخذلان بين المراقبين الغربيين خلال السنوات الأولى من انتصار الثورة. بالنسبة إليهم وإلى عدد كبير من الإيرانيين العصريين الذين كانوا يهتفون في الشوارع «يا خميني يا عزيزي/ قل لي وسأسفك الدماء»[1]، أصبحت الثورة أمرًا «غامضًا» و«غريبًا» و«لا يمكن تصوره». يقول أحد الباحثين الغربيين إنّ الثورة كانت «منحرفة» لأنها أسست جمهورية إسلامية، ومنحرفة لأنها «وفقًا للتفسيرات الاجتماعية ـ العلمية للثورة، ما كان ينبغي أن تحدث أبدًا، أو في الوقت الذي حدثت فيه»[2]. ولذلك بدأ عدد كبير من الإيرانيين الشاعرين بالخذلان بتأييد الشاه والبقية الصغيرة المتبقية من نظامه، وذلك بتقديم نظريات مؤامرة،

(*) من كتابه: The Iranian Revolution in Two Moves (1984)

(1) خميني عزيزم، بگو تا خون بريزم.

(2) Charles Kurzman, The Unthinkable Revolution, Harvard University Press, Cambridge, MA, 2004, pp. vii - viii.

وأبرزها أنّ أميركا (و/ أو بريطانيا) كانت وراء الثورة لمنع الشاه من الدفع نحو رفع أسعار النفط. وعلى ما في هذا الادعاء من غرابة فقد أضيفَ أنّ الغرب كان خائفًا من أن التنمية الاقتصادية التي يقودها الشاه سوف تستحوذ قريبًا على الأسواق الغربية.

قبل انتصار الثورة كانت هذه الحَيرة خفيّة عن أعين الليبراليين واليساريين الغربيين، الذين كانوا في ذلك الوقت يملكون تأثيرًا كبيرًا في حكومات الغرب ومجتمعاته وإعلامه. ولكن حتى المحافظين الغربيين لم يكونوا يتوقعون أن تجري الثورة في المسار الذي اتخذته. كانت كل العلامات بادية لكنها ملمّعة بالمسيرات السلمية الضخمة، والتماسك والإجماع الذي كان عليه المجتمع على الرغبة بإسقاط النظام، والتضحية بالدم، وظاهرة آية الله الخميني. صُوّر الخميني جالسًا تحت شجرة تفاح قرب العاصمة باريس وعلى وجهه ابتسامة، وكل كلمة كان يقولها كانت الغالبية العظمى من الإيرانيين ـ دينيين أو غير دينيين ـ تأخذها على أنها وحي إلهي، وكان الخميني مزارًا للإعلام الغربي، مما قيّض له حضورًا دائمًا على شاشات التلفزة في كل أنحاء العالم.

في ذلك الوقت كان يُنظر إلى الثورة على أنها انتفاضة واسعة الانتشار من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية (وفقًا لميول من يتابعها) وضد القهر والفساد وغياب العدالة الاجتماعية والهيمنة الأجنبية. وتم تخفيف المشاعر المناهضة للغرب إلى «القومية» و«معاداة الإمبريالية» (وكانت الكلمتان تُستخدمان وكأنهما مترادفتان)، وتبريرها في سياق خلفية انقلاب 1953، في تجاهلٍ لحقيقة أنّ بعض القوى الإيرانية المشاركة في ذلك الانقلاب كانت ممثلة بصورة كبيرة في الثورة. كان الغضب السائد والمتعمق من الغرب وكل ما هو غربي يُنظر إليه على أنه مجرد تمظهر للقومية ومعاداة الإمبريالية، وقد شعرت بهذا الغضب الغالبية العظمى من الإيرانيين سواء أكانوا تقليديين أم عصريين، من العامة أو المثقفين، وكان كل أحد يستخدم كلمة «غربزدگی» (الافتتان بالغرب) لاتهام كل أحد وكل شيء لا يحبونه.

من المؤكد أنّ الثورة لم يمكن تفسيرها تفسيرًا كاملًا «وفقًا للتفسيرات الاجتماعية ـ العلمية للثورة»، وذلك ببساطة لأن هذه التفسيرات مبنية على خلفية المجتمع الغربي وتاريخه وأعرافه. من الممكن محاولة استيعاب الثورات الإيرانية بتطبيق الأدوات والطرق التي تذهب إليها العلوم الاجتماعية المستخدمة في تفسير الثورات الغربية، بيد أنّ التفسيرات المبنية على التاريخ الغربي حتمًا ستؤدي إلى خلط وتعارض. وأوضح

جزئية في الفرق الكامن بين الحالتين هي أنه في الثورات الغربية كان المجتمع منقسمًا: في الغرب كانت الطبقات المحرومة هي التي ثارت على الطبقات المنتفعة التي كانت ممثلة في الدولة، أما في الثورات الإيرانية فقد كان المجتمع بأكمله يثور ضد الدولة، ولا توجد طبقة اجتماعية أو تنظيم سياسي يقف في وجهه، إذ إنّ الدولة يحميها جهازها القمعي ولا شيء غيره[1]. وهكذا فإنّ المثال الإيراني كان دليلًا صارخًا ضد نظريات التاريخ المرتكزة على التجربة الأوروبية والموجهة لتفسير العالم كله. وكما قال كارل بوبر ذات مرة، لا يوجد شيء اسمه التاريخ. هناك تواريخ[2].

من وجهة نظر غربية من المؤكد أنه لا يوجد أي معنى لأن تقوم بعض من الطبقات الثرية (التقليدية غالبًا) من المجتمع بتمويل الحركة الاحتجاجية وتنظيمها، في مقابل بعض الطبقات القليلة الأخرى (غالبًا عصرية) التي تقف على الحياد. وبالمثل فلا يوجد معنى بالمعايير الغربية أن يقوم جهاز الدولة بأكمله (باستثناء الجيش، الذي استسلم في النهاية) بالإضراب العام، موفرًا أقوى سلاح لنجاح الثورة. وكذلك لا يوجد معنى لأن تقوم طبقة المثقفين بأكملها تقريبًا وجميع الشرائح المتعلمة بالاصطفاف خلف الخميني ودعوته إلى حكومة إسلامية. لم تكن هذه ثورة رأسمالية برجوازية، ولم تكن ثورة ليبرالية - ديمقراطية، ولم تكن ثورة اشتراكية. كانت هناك أيديولوجيات متعددة تمثلها الثورة، وكان التيار الإسلامي هو السائد من بينها. كانت هناك الأيديولوجية الإسلامية، والماركسية - الإسلامية، والديمقراطية - الإسلامية، والماركسية - اللينينية: فدائيي خلق، وحزب توده، والماويون والتروتسكيون وغيرهم.

إن النزاع داخل التيار الإسلامي وداخل الماركسي - اللينيني لم يكن ربما أقل حدة من ذلك النزاع بين التيارين. مع ذلك فقد كان الجميع متحدًا حول هدف إسقاط الشاه ونظامه. وأهم من ذلك أنّ جموع الشعب التي كانت الطبقة الوسطى تشكل الجزء الأهم منها، والتي لم تكن تنتمي أيديولوجيًا إلى أي من هذه التيارات اصطفّت خلف هدف واحد هو إسقاط الشاه، وكانت أي علامة على مساومةٍ من نوع أو آخر تُفسّر بالخيانة. علاوة على ذلك فلو تم التوصل إلى أي اتفاق مهما كان سلميًا وديمقراطيًا غير الإطاحة

(1) راجع الفصول السابقة، خاصة المقدمة والفصلين الثامن والثاني عشر.

(2) Karl Popper, The Poverty of Historicism, Routledge, London, 2002

بالملكيـة، فكانت ستنتشـر حكايات حـول طعـن «البرجوازييـن الليبراليـن» للثورة من الخلف بأمر من «أسيادهم الأجانب» (أي الأميركان والبريطانيين).

في هذا الصدد نشير إلى المثقف والكاتب المسرحي والطبيب النفسي غلام حسين ساعدي الذي شارك في الثورة ثم خرج عن النظام الإسلامي ومات في منفاه في باريس عام 1985م، إذ كتب عام 1984م يقول:

> إن الزوبعة التي...عصفت بإيران عام 1977 ـ 1979م وقلبت كل شيء في أعقابها كانت في بدايتها ثورة كل الجموع، كانت فعلًا متحدًا صلبًا ضد النظام الذي كان يهينهم لسنوات. في تلك الأيام لو أنّ غريبًا كان يهيم في المدينة وينظر إلى الجدران فسيعرف ما كان يدور. كانت جدران المدن مغطاة بالكتابات التي يسكن خلفها دافع وهدف واحد فقط، وهو الإطاحة بالنظام الملكي[1].

كانـت إذن ثـورة المجتمع ضـد الدولة، ومـا كان يوحـد الثـوّار هـو التصميم على الإطاحة بشـخص واحد هـو الشـاه، بأي ثمـن. كان الشـعار الأكثر انتشـارًا الـذي وحّد مختلـف الأطراف الثوريـة ومناصريهم بغض النظـر عن الحزب وبرنامجـه هو «اليرحل، وليأتِ من بعده الطوفان». كثير منهم غيّر رأيه في السنوات التالية، ولكن في ذلك الوقت لم يكن هناك ما يجعلهم يرون الأشـياء بشـكل مختلف. بعد ثلاثين سنة نُقل عن إبراهيم يزدي أحـد كبار مسـاعدي الخميني في باريس والـذي أصبح لاحقًا وزيـر الخارجية في الحكومـة المؤقتة بعد الثـورة، أنه تحدث «بصراحة عـن كيف أنّ جيله الثوري فشـل في النظر أبعد من الهدف القصير المتمثل في الإطاحة بالشاه»[2].

بالتأكيد لعب أولئك الذين فقدوا حياتهم في مختلف المدن خلال الثورة دورًا كبيرًا في مسار الثورة، بيد أنّ النتيجة كانت ستكون مختلفة جدًّا لو أنّ الطبقات التجارية التي كانت قد حصدت ثمارًا هائلة من الطفرة النفطية لم تموّل الثورة، ولو أنّ موظفي شركة النفط الإيرانية الوطنية وموظفي الدولة والقضاة والمحامين وأساتذة الجامعات والمثقفين والصحافيين والمعلّمين والطلاب لم ينضووا تحت الإضراب العام، أو

---

(1) انظر: مرتضوى (محرر)، غلامحسين ساعدى، ص101.

(2) للاطلاع على تقرير حول كلمة يزدي في معهد واشنطن للشرق الأوسط في نيسان/ أبريل عام 2008م، انظر: <niacblog.wordpress.com/2008/04/07/former-leader-of-revolution-ebrahim-yazdi-calls-for-us-iran-talks-rips-into-voa-persian/>.

أنّ الجموع كبيرهم وصغيرهم تقليديّهم وعصريّهم رجالهم ونساءهم لم ينخرطوا في الحشود، أو أنّ العسكر اتحدوا وصمموا على قمع الحركة الاحتجاجية[1].

تبدو ثورة 1977 ـ 1979م مختلفة جدًّا عن ثورة 1906 ـ 1909م من عدة جوانب، بيد أنهما متشابهتان فيما يتعلق بخصائصهما الأساسية التي يمكن أن تساعد في تفسير العديد من الاختلافات بينهما. كلاهما ثورتان من المجتمع ضد الدولة، وهكذا لا يمكن تفسيرهما بسهولة باستخدام الأعراف الغربية. لعب التجار ورجال الأعمال والمثقفون والجموع الحضرية دورًا هامًّا في الثورة الدستورية، ولكن أيضًا لعب العلماء الكبار وأصحاب الأملاك المتنفذون دورًا هامًّا، ولولا دعمهم لكان من الصعب تحقيق النصر في ثورة 1909، وكأنّ «الكنيسة» و«الطبقة الإقطاعية ـ الأرستقراطية» كانت تقود «ثورة برجوازية ديمقراطية». في تلك الثورة أيضًا كانت عدة حركات وأهداف سياسية ممثلة ولكنها جميعًا كانت متحدة لإسقاط النظام الاستبدادي (وفي النهاية إسقاط محمد علي شاه) الذي كان يقف مع التقليدية، وهكذا طوعًا أو كرهًا اصطفت معظم القوى الدينية خلف هذه القضية الحداثية[2]. ويستحق الأمر أن نعيد هنا ذكر الملاحظات التي أوردها والتر سمارت حول هذا السلوك الغريب، والتي كنا قد أوردناها في الفصل الثامن:

> في فارس وجد الدينُ نفسه ـ ربما بحكم الظروف ـ في طرف الحرية، ولم يُعتبر منقوصًا. نادرًا ما يحدث أن تحصل كنيسة ما على مسؤولية أكثر فخرًا وغرابة من قيادة ديمقراطية في مخاض ثورة، إذ ألقت [القيادة الدينية] بكل سلطتها وعلمها في جانب الحرية والتطور، وسمحت بإحياء فارس بالحرية الدستورية.

وكما ذكرنا في الفصل الثاني عشر فقد كان محيّرًا لمراسل البي بي سي أن يشاهد رجلًا يرتدي بذلة ثمينة وربطة عنق من ماركة بيير كاردان في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1978م في طهران وهو يتراقص حول إطار يحترق ويهتف بشعارات مناهضة للشاه ومناصرة للخميني. العديد من القوى التقليدية التي أيدت الثورة الدستورية ندمت على ذلك بعد الثورة، مثلما ندم العديد من العصريين الذين شاركوا في ثورة شباط/ فبراير

(1) للاستزادة، انظر: Homa Katouzian, Towards a General Theory of **Iranian Revolutions**, **Iranian History and Politics, The Dialectic of State and Society**, London and New York, Routledge, 2007.

(2) للاستزادة راجع الفصل الثامن.

1979 حين سارت نتائج الثورة في مسار مضاد لآمالهم. ولكن لم يكن لأي حجج أن تغير رأيهم قبل سقوط النظام في الحالتين. كان هناك أشخاص في الثورتين يرونَ أنّ النصر الثوري الكامل سوف يجعل البعض وربما الكثير من الثوار يندمون على النتائج فيما بعد، ولكن لم يجرؤ إلا القليل منهم على التصريح بذلك. تمثل ذلك في الشيخ فضل الله، وفي حالة أخرى تمثل في شابور بختيار. على أية حال فشل الاثنان لأنه لم تكن لهما قاعدة شعبية، أو بعبارة أخرى نُظر إليهما على أنهما وقفا في صف الدولة، مهما حاولا أن يثبتا حسن نواياهما. إنها قاعدة في أي ثورة ضد الدولة المستبدة: أي شخص يريد شيئًا غير الإطاحة بالنظام فمصيره الاتهام بالخيانة. هذا هو منطق الشعار «ليرحل، وليأتِ من بعده الطوفان»[1].

الثورة الإسلامية

لم تتوقف الثورة الإيرانية بعد شباط/ فبراير 1979، مثلها مثل الثورة الفرنسية التي لم تتوقف بعد تموز/ يوليو 1789م أو أغسطس 1792م، أو الثورة الروسية في شباط/ فبراير أو تشرين الأول/ أكتوبر 1917م. حتى الثورة الصينية انقلبت على صانعيها في الستينيات والسبعينيات. بعد أن تم تحقيق الهدف الذي وحّد الجميع وهو الإطاحة بالشاه جاء الوقت لكل حزب أن يحاول انتزاع أكبر قدر ممكن من غنائم الثورة. وبخلاف المجموعات الليبرالية الضعيفة التي كانت تقودها حكومة بازرگان المؤقتة، كان جميع الأطراف متشككين في دوافع بعضهم البعض، ويتمنون إقصاء منافسيهم عن السلطة السياسية بأكبر قدر ممكن. وبخلاف الليبراليين لم يكن هناك أحد مهتم بـ«المساومة»، وهي الكلمة النابية في السياسة الإيرانية.

كان أول شيء وأهم شيء بالنسبة لآية الله الخميني وملازميه هو الإعلان الرسمي عن الجمهورية الإسلامية. حين كان في باريس وفي الكثير من الأحاديث التي ألقاها أمام من حجّوا إليه من مختلف الطبقات الاجتماعية، إلى جانب البيانات التي كان يصدرها واللقاءات الإعلامية مع وسائل الإعلام الغربية، كان الخميني كثيرًا ما يقول بوجود مساحةٍ للآراء المختلفة، لكنه لم يحاول أن يشدد على أن هدفه كان إقامة حكومة إسلامية، وبأن الجمهورية الإسلامية هي جمهورية مبنية على الشريعة الإسلامية.

(1) للاستزادة، انظر: Katouzian, Towards a General Theory

في استفتاء شعبي أقيم في 31 آذار/ مارس صوتت الغالبية العظمى من الإيرانيين رجالًا ونساء من التقليديين والعصريين والأثرياء والفقراء لصالح إنشاء جمهورية إسلامية. ولقد كانت النسبة المعلنة رسميًا (98.2٪) ربما قريبة من الواقع. كانت هناك أصوات قليلة معارضة، لأنّ طبيعة الجمهورية لم تكن قد حُددت بعد، وكان البديل الوحيد أمام المصوتين هو الملكية التي ثاروا عليها. وحين أعلن بازركان خلال الاستفتاء أنه يصوّت لجمهورية إسلامية ديمقراطية واجه انتقادات حادة من الإسلاميين[1].

الجمهورية الإسلامية

كان هناك أمر واحد اتحد حوله في البداية جميع الثوار ومناصروهم باستثناء الليبراليين، وهو المحاولة المنظمة لمعاقبة أولئك المرتبطين بالنظام السابق، وتفكيك النظام العسكري والإداري لذلك النظام قدر الإمكان. قلة قليلة جدًّا كان لديها تحفظ على إطلاق هذا الغضب الثوري على المسؤولين السابقين وآخرين كانت لهم علاقات مع النظام. كان المصطلح المفضل للجميع في وصف المكروهين المرتبطين بالنظام السابق هو «طاغوتي». استخدم الخميني التعبير القرآني «طاغوت» في وصفه للشاه، وأصبحت كلمة طاغوتي وصفًا لكل شيء وكل شخص يُنظر إليه على أنه مرتبط بالنظام السابق. أما الشخص الثري جدًّا الذي لم يكن له ارتباط بالنظام فليس طاغوتي، وله الأمان على نفسه وممتلكاته، لكنّ أي شخص من الطبقة الوسطى أو من كبار المسؤولين مهما كان نزيهًا وحتى لو كان يعيش بمستوى معيشي متوسط، فسيكون في خطر أن يوصف بذلك الوصف ويُطرد من منصبه وتُصادر ممتلكاته، وهو أمر حدث للكثيرين.

بشكل عام، وحين نضع جانبًا حالة القلة من الجنرالات الكبار وكبار المسؤولين، فإن البراءة من عدمها والثراء لم يكن له أثر كبير في تحديد مصير هؤلاء الناس، بل المهم هو مدى ارتباطهم بالدولة، فمثلًا كانت «الجرائم» الوحيدة التي ذُكرت كأسباب لإعدام الجنرال نادر جهانباني هي أنه أزرق العينين (كانت أمه روسية) وكانت له أربعة خيول وضعها على سجاد. ولم يكن قد أُعلن على نطاق واسع أنّ أخاه الأصغر خسرو كان متزوجًا من شهناز ابنة الشاه (من زواجه الأول بالأميرة المصرية فوزية)، وكان الاثنان

(1) بازركان، انقلاب إيران در دو حركت، ص92، رقم 1. ويشرح بازركان كيف أن المناخ السياسي كان في حالة تحولت فيها الحرية والديمقراطية إلى كلمات قبيحة.

يعيشان بأمان في سويسرا لسنوات عديدة. بيد أنّ القاضي الثوري الأكبر آنذاك حجة الإسلام صادق خلخالي أشار إلى ذلك في مقابلة حين شرح سببه في الحكم على جهانباني بالإعدام:

> كان [الجنرال جهانباني] يملك سلطة عليا وكان يمكنه الاعتراض [على ظلم الدولة]، إذ إنه كان شبه قريب للشاه ومن حاشيته، ولكنه [لم يعترض] كي يحتفظ بمستوى معيشته التنفعي[1].

أُعدم أولًا أربعة جنرالات منهم نصيري رئيس السافاك بإجراءات قضائية بسيطة، بعدها حوكم وأُعدم العديد من المسؤولين العسكريين والمدنيين منهم رئيس الوزراء السابق هويدا، ورئيس مجلس الشيوخ عبدالله رياضي ورئيس المجلس جواد سعيد[2]. وعادة ما كانت التهم تشمل «محاربة الله» و«محاربة إمام الزمان». ويمكن قياس المعيار المطبق في الإجراءات القضائية من اللقاء الذي تم مع القاضي صادق خلخالي:

> في الشريعة والنموذج الإسلامي ليس لدينا [قاعدة] تنصّ على أن يقوم الشخص بتعيين محام لنفسه إلا إن كان أخرس. [ولكن] أولئك الذين نحاكمهم ليسوا خُرْسًا، ولديهم القدرة العقلية الكافية للإجابة عن أسئلتنا، إذ إننا على أية حال لا نسألهم أية أسئلة لا يستطيعون الإجابة عنها[3].

ظل هذا الأمر ومعاداة أميركا هو محل الاتفاق بين الراديكاليين من جميع الأطراف، وبعضهم لم يتوقع أن يأتي عليه الدور كي يُتهم بمعاداة الثورة والعمالة للغرب. كان هناك نزاع لفظي وجسدي مستمر، وهجمات في الصحف حول غياب الولاء الكافي للإسلام أو الثورة، وكانت هناك نزاعات شبه يومية في الشوارع بين المسلحين اليساريين والعصابات الإسلامية المسماة «حزب الله». وبينما كانت هذه العصابات تضرب أعداءها بالسلاسل والعصي كانت تهتف: «لا حزب إلا حزب الله، ولا قائد إلا روح

---

(1) انظر: صادق خلخالي، ايام انزوا: خاطرات ايت الله خلخالي. نشر سايه، تهران، 2001. ص 81.

(2) للاطلاع على رواية مفصّلة لمحاكمة هويدا وإعدامه، انظر: Abbas Milani, The Persian Sphinx: Amir Abbas Hoveyda and the Riddle of the Iranian Revolution, A Biography, I.B. Tauris, London and New York,2000.

(3) انظر: خلخالي، أيام انزوا، ص 78.

الله»[1]. وروح الله طبعًا هو الاسم الأول للخميني، وهو وصف إسلامي للمسيح عيسى. بعد ذلك أصبحت النزاعات في الشوارع أمرًا مألوفًا بين حزب الله ومناصري «جمعية الحجتية» (انجمن حجتيه)، وهي جماعة سابقة للثورة كانت مناهضة للبهائية تتركز حول الدعاء لعودة الإمام الغائب، ولذلك كانت تعتبر الحكم الديني اغتصابًا لحكومة الإمام. وهكذا فإن أنصار الحجتية الذين كانوا يهتفون في الشوارع «يا مهدي، يا مهدي، تعال وادفن الشهداء»[2] واجههم حزب الله الذي كان يهتف في المقابل «إلهي، إلهي، احفظ الخميني، حتى ثورة المهدي، بل إلى جانب المهدي»[3].

أما أوّل اغتيالات داخل صفوف الثوار فحدثت على يد العصابة الإرهابية «الفرقان»، وكان أهم ضحاياهم آية الله مطهري تلميذ الخميني السابق وعضو مؤسس ورئيس المجلس الأعلى للثورة، وحجة الإسلام محمد مفتّح الشخصية القيادية في الحزب الناشئ «حزب جمهوری إسلامی» (حزب الجمهورية الإسلامية)، والجنرال وليّ الله قرني أول قائد للقوات المسلحة الذي عينه بازرگان، والذي نُحي جانبًا بضغط من الراديكاليين الإسلاميين واليساريين على حد سواء. ومن اسمها «الفرقان» كانت هذه عصابة إسلامية راديكالية تؤمن بـ«إسلام بلا رجال دين»[4]، رغم أنهم لم يُكتشفوا أبدًا إذ لم يستمروا في إرهابهم، تحت ذلك الاسم على الأقل. أهم ضحاياهم كان بلا شك مطهري، الذي كان له تأثير كبير لدى الخميني وعدد من القياديين الإسلاميين، والذي كان يتحلى بطبع معتدل وسلوك رفيع ربما كان سيحقق أثرًا إيجابيًا في تخفيف العداءات التي جاءت لاحقًا بين الإسلاميين وخصومهم.

لقد أدى سقوط النظام السابق إلى توكيد الشكاوى القديمة من المحافظات، وبدأت أولًا في كَنْبُد والمنطقة التركمانية شرق بحر قزوين، وفي المناطق الكردية ولاحقًا

(1) حزب فقط حزب الله، رهبر فقط روح الله.

(2) برای دفن شهدا، مهدی بیا، مهدی بیا.

(3) خودایا خودایا، تا انقلاب مهدی، حتی کنار مهدی، خمینی را نگهدار.

(4) انظر: يونس جوانرودی، تسخير كيهان، انتشارات حاشيه، تهران، 1981. ص81. قيل إنّ رجل دين اعترف بأنه قائد الفرقان، رغم أنه لم يصدر تقرير رسمي عن هذه الجماعة وأعضائها وأهدافها. انظر: علی بابائي، بيست وپنج سال در إيران چه گذشت؟ از بازرگان تا خاتمی، اميد فردا، تهران، 2002، ص220.

في أذربيجان بين الزعماء القاشقائيين في فارس. أما الصدامات التركمانية التي كانت تدعمها مجموعة متطوعين فدائيين من طهران فاستمرت لفترة قصيرة. من جهة أخرى كانت مطالبة الأكراد بالاستقلال ذات جذور تاريخية وعرقية ودينية عميقة (إذ إنّ غالبية الأكراد الإيرانيين من السنّة)، وأدت إلى نزاع مسلح استمر لعدة سنوات انتهى بقمع الحزب الكردي الديمقراطي ومجموعة كوماله. وسيحدث لاحقًا في أواخر الثمانينيات أن يتم اغتيال قائد الحزب الكردي الديمقراطي عبدالرحمن قاسملو في فيينا على يد مجهولين، رغم أنّ الحزب الكردي الديمقراطي ومجموعات معارضة أخرى نسبت الاغتيال إلى عملاء للجمهورية الإسلامية. في عام 1992م تم اغتيال أربعة قياديين أكراد في مطعم ميكونوس في برلين، واستطاعت المحكمة الألمانية لاحقًا التوصل إلى عملاء للجمهورية الإسلامية مسؤولين عن الاغتيال. لم تكن هناك مطالبة جادة للاستقلال في أذربيجان لا في ذلك الوقت ولا في وقت لاحق، لكنّ الكثيرين إن لم يكن معظم سكان أذربيجان كانوا من أتباع آية الله العظمى شريعتمداري، وهو مرجع رفيع في قم، وفي نزاعات لاحقة كانت هناك ثورة في تبريز مناصرة له، تم وقفها بناء على نصيحة منه. أما القاشقائيون الرحّل في فارس فلم يقودوا ثورة، ولكن في عام 1981م حين حاول زعيمهم خسرو خان (الذي كان في منفى طويل أيام الشاه) أن يتحدى الحكومة، قُبض عليه وأعدم[1].

أدت النزاعات التركمانية والكردية إلى جذب التأييد من عدة تنظيمات وتيارات ماركسية - لينينية، ومنها فدائيي خلق. وكان الاستثناء الوحيد هو حزب توده الذي كان متراجعًا كي يثبت ولاءه لقيادة الخميني. ومع عودة قياديي حزب توده من منفاهم الطويل في عهد الشاه، كان الحزب أقل التجمعات الثورية شعبيةً آنذاك، وذلك لأسباب عديدة. لم يكن مردّ ذلك أيديولوجيتهم الماركسية - اللينينية، والتي كان لها (مع بعض التعديل) معتنقوها في تنظيمات يسارية أخرى ومن يناصرونها. كان البعض يساريون وغير يساريين ينظرون إلى حزب توده على أنه شديد الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، إن لم يكن عميلًا له، وآخرون كانت لهم ذكريات سيئة عن موقف حزب توده وسلوكه تجاه

(1) للاطلاع على شهادة مبكرة حول ذلك، انظر: Eric Hooglund, Iran 1980 - 1985: Political and Economic Trends, in The Iranian Revolution and the Islamic Republic, ed. Nikkie R. Keddie and Eric Hooglund, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1986.

حكومة مصدّق، وآخرون أيضًا لهم ذكريات عن موقف توده السابق من آية الله كاشاني، في حين كان الأغلبية ينتقدون سلوك تـوده خلال انقلاب 1953 وبعـده، وموقفه الحذر من نظام الشاه بعد تقاربه مع الاتحاد السوفيتي لاحقًا. من جهةٍ أخرى، كانوا منظّمين جدًّا ولهم أداة إعلامية قوية، وكانوا يستخدمون اتصالاتهم السوفيتية لصالحهم، واستطاعوا أن يكسبوا حضورًا كبيرًا بين تنظيمات الكتّاب والمثقفين إلى جانب التنظيمات النسائية والشبابية، كما أنهم اخترقوا القوات المسلحة واستطاعوا بناء شبكة عسكرية سرية.

مع سقوط النظام السابق بدأ الإسلاميون والماركسيون ـ اللينينون في التسلح. لم يشعر الطرفان بالأمان من بعضهما البعض، ولا من الجيش الملكي الذي كان سليمًا رغم سقوط معنوياته. خلال فترة قصيرة تم إنشاء تنظيم رسمي شبه عسكري للدفاع عن النظام الجديد ضد الجميع، وهو قوات الحرس الثوري المعروفة باسم «پاسداران». بدأت هذه القوات بخمسة آلاف شاب، ثم ازداد حجمها وقوتها بسرعة حتى أصبحت القوة العسكرية الأشد قوة وتأثيرًا في خدمة الجمهورية الإسلامية. هذا ولعبت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية «سازمان مجاهدين انقلاب إسلامى» دورًا فاعلًا في ترتيب الحرس الثوري، وكان قائدهم بهزاد نبوي واحدًا من أوائل القادة في الحرس الثوري، ثم أصبحت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وبهزاد نبوي فاعلين في حركات الإصلاح في التسعينيات وما بعدها. ومن بين أوائل قادة الحرس الثوري محمد محسن سازگار الذي أصبح إصلاحيًّا هو الآخر، لكنه اختلف لاحقًا مع النظام والتحق بالمعارضة في الولايات المتحدة.

كانت منظمة فدائيي خلق هي المنظمة الماركسية ـ اللينينية الأكثر شعبية على الإطلاق، وتجذب العديد من الشباب اليساريين والناشطين غالبًا من الطبقة الوسطى العصرية. كانت حيويتهم المتدفقة والأساطير المنقولة عن أنشطتهم المسلحة قبل الثورة تعوّض عن نقص معرفتهم النظرية وقلة خبرتهم العملية في السياسة. مجموعة منهم كانت تؤمن بالثورة الدائمة، فانشقت سريعًا بعد انتصار شباط/ فبراير، إلا أنّ الانشقاق الأكبر حدث بسبب اختلافات كبيرة في الأيديولوجيًا والاستراتيجية، حيث قررت «أكثرية فدائيي خلق» (سازمان فدائيان خلق إيران اكثريت) العمل داخل النظام الجديد وسرعان ما وقعوا تحت تأثير قادة حزب توده مثل نور الدين كيانوري وإحسان طبري،

أما «أقلية فدائيي خلق» (سازمان فدائيان اقليت) فلجأت لاحقًا إلى الكفاح المسلح ضد النظام وانتهى بهم الأمر إلى المنفى.

وهناك قوة يسارية مسلحة أخرى هي مجاهدي خلق. حين أُضعفت المنظمة بسبب العداء الأيديولوجي الذي أدى إلى رحيل المجموعة الماركسية - اللينينية «پيكار» من المنظمة، وكذلك بسبب العمليات الناجحة التي نفذها السافاك ضدهم (راجع الفصل الثاني عشر)، بدؤوا يتوسعون في التجنيد والتنظيم بعد شباط/ فبراير 1979م، وكانت جاذبيتهم تتركز لدى الثوار الشباب من العائلات التقليدية في الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا الذين كانوا ينجذبون إلى ما في المنظمة من أفق مناصر سرًّا للماركسية، وولاء إسلامي صريح. كانت في جوانب عديدة ظاهرة فريدةً في الشكل والمضمون، ومن موقعنا الآن ندرك أنه لم يكن غريبًا أن ينتهي المطاف بالمنظمة لأن تصبح المعارضة المسلحة الرئيسة للجمهورية الإسلامية.

ظهر العديد من التنظيمات السياسية (اليسارية غالبًا) منذ سقوط النظام السابق، لكنّ معظمها لم يعمّر طويلًا. أما حركة الحرية التي كان يتزعمها بازرگان فكانت الحزب المصدّقي ذا الولاء الإسلامي لكنه لم يحظ بشعبية واسعة لا بين التقليديين (لأنه لم يكن إسلاميًّا) ولا بين العصريين (لأنه لم يكن غير ديني و/ أو يساريًّا بدرجة كافية)، على الرغم من وجود تيار يساري قوي بين أعضائه الشباب. وكان يوصف هذا الحزب مع الجبهة الوطنية التي كانت لها قاعدة اجتماعية أصغر بالليبراليين، وهو وصف حوّله حزب توده إلى مصطلح سياسي تحقيري ومرّره إلى الماركسيين اللينينيين والإسلاميين. كانت هناك أيضًا الجبهة الديمقراطية الوطنية (والتي لها ارتباطات سابقة بالجبهة الوطنية) وتتكون من بعض الماركسيين الشباب والاشتراكيين. اكتسبت شعبية لبعض الوقت لكنها سرعان ما فقدت التأييد واضطرت في النهاية إلى الذهاب للمنفى.

أما أوائل الأحزاب الإسلامية البارزة فكانت «حزب الجمهورية الإسلامية»، وحزب «الحزب الجمهوري للشعب المسلم» (حزب جمهوری خلق مسلمان). أما الأول فكان حزبًا إسلامويًّا بامتياز يقوده رجال الدين المقربون من آية الله الخميني، وأبرزهم آية الله السيد محمد بهشتي وحجة الإسلام علي أكبر رفسنجاني، ومحمد جواد باهنر، والسيد علي خامنئي. اجتذب الحزب أعدادًا كبيرة من الإسلاميين من كل الأعمار والذين كانوا بشكل خاص يوالون الخميني. وفي السنوات القليلة التي كان الحزب فيها

فاعلًا لعب دورًا حيويًا في سياسة الجمهورية الإسلامية، ثم حلّ نفسه في عام 1987م حين أصبح فعليًا هو والحكومة شيئًا واحدًا[1]. ومن الجماعات الإسلامية المؤثرة أيضًا «حزب المؤتلفة الإسلامي» الذي تعود جذوره إلى أوائل الستينيات. كان تنظيمًا محافظًا قاعدته الأساسية في الطبقة العليا من مجتمع التجّار.

أما «الحزب الجمهوري للشعب المسلم» فكان المنافس الأبرز لـ«حزب الجمهورية الإسلامية» بين التنظيمات السياسية الدينية، وكان يحظى بتأييد آية الله شريعتمداري الذي كان ابنه حسن شريعتمداري من قياديي الحزب. ومن حيث الأفق السياسي الواسع لم يكن الحزب مختلفًا جدًّا عن حركة الحرية، إذ يُعدّ حزبًا مسلمًا ذا ميول ديمقراطية. كان أكثر مؤيدي الحزب من أتباع شريعتمداري في أذربيجان، وكانت أقدار الحزب مرتبطة على نحو كبير بموقعه وتأثيره.

كان صادق قطب زاده وأبو الحسن بني صدر وإبراهيم يزدي في الأربعينيات من عمرهم، قادمين من خلفية حركة الحرية. أصبحوا خمينيين قبل الثورة وخدموا الخميني نفسه في عدة مواقع حين كان في باريس. كان يزدي وزير الخارجية في حكومة بازرگان المؤقتة، وأصبح بني صدر أول رئيس للجمهورية، كما سنرى أدناه. أما قطب زاده فعُيّن أول رئيس لشبكة التلفزيون والإذاعة (وُصفت بعد الثورة بأنها صوت الثورة ووجهها)، ولأنه كان صعب المراس فقد صنع لنفسه أعداء كثيرين في الإعلام وبين المثقفين.

في الحقيقة كانت حرية الصحافة والإعلام من أوائل الأسباب التي أججت الخلاف بين الثوار، وسرعان ما تم تحويل شبكة الإذاعة والتلفزيون إلى مؤسسة دينية، واستُبدل معظم المحتوى الموسيقي والترفيهي بالبرامج الدينية، وفُرض الحجاب على الموظفات. أما الخلاف الرئيس فكان حول حرية الصحافة التي كانت مجال الصحافيين والمثقفين وجمعية الكتّاب. كانت هناك هجمات وهجمات مضادة بين قطب زاده والصحافة، إلا أنّ الأمر استفحل وشمل قوى متعددة وأفرادًا كثيرين منهم الخميني نفسه. وحيث إن الصحفيين كانوا قد غنموا حرية الصحافة بعد إضرابهم في نهاية حكم الشاه، فقد كانت لهم فكرة مثالية تتمحور حول أنه «لا يجب أن تكون هناك أية حدود على حرية التعبير وعلى القلم»، في حين كان الأكثر عقلانية منهم يطالبون بالتعددية

---

(1) انظر: www.hamshahrionline.ir/News/?id=48009 (accessed 26 April 2008)

بحيث يُسمح لجميع الآراء أن تعبر عن نفسها. كان هناك معياران واسمان لتحديد حرية الصحافة المقبولة. أما الأول فهو أيديولوجي، أو بالأحرى ثوري، يستلزم من الكتّاب أن لا ينخرطوا في كتابات «مناهضة للثورة». وعلى هذا اتفقت جميع التيارات الراديكالية لا الإسلاميون وحدهم، إلا أنّ «المناهض للثورة» لحزبٍ ما قد يكون ثوريًا لدى حزب آخر. وحتى الخميني نفسه دخل في هذا الجدال حين قال في أواخر آذار/ مارس 1979م بأنه في حين إنّ حرية التعبير مسموحة، إلا أنه لا يوجد مكان «للمؤامرة»، موضحًا أنه في حين كانت هناك بعض الصحف التي تتظاهر بخدمة الثورة، فإنها في الواقع تنشر محتوى ضد الثورة[1].

أما المعيار الثاني فكان القيود القانونية على حرية التعبير، وقد أشار الخميني نفسه إلى أنّ الصحافة في العالم كله تخضع للقانون، والقانون في إيران هو قانون الإسلام. مع ذلك فعلى الرغم من إصدار قانون الصحافة (قبل أن تصدر لائحة مفصلة بقوانين تنظم الصحافة بطريقة أيديولوجية واضحة) لم يكن ربط حرية الصحافة بالشريعة الإسلامية أمرًا مفيدًا، إذ إنه باستثناء حالات واضحة معدودة، لم يكن واضحًا كيف يكون خبر أو مقال صحفي ضدّ الإسلام. كانت معركة مستمرة من آذار/ مارس إلى آب/ أغسطس (ربيع الحرية) اشتركت فيها صحف كثيرة أبرزها كيهان وآيندگان، وانتهى المطاف بهذه الصحيفة الأخيرة إلى الحظر. هذا وقد لاقت حوالي ستين صحيفة أخرى هذا المصير نفسه. جدير بالذكر أن الخميني نفسه وضع قرار الموافقة على هذه السياسة:

> بعد كل ثورة هناك عدة آلاف من هذه العناصر الفاسدة يتم إعدامها وحرقها في العلن، وتنتهي القصة. لا يسمح لها بإصدار صحف. بعد مدة طويلة، ظلت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر [البلشفية] دون صحف [باستثناء التي تقرها الدولة]... كلنا ارتكبنا أخطاء. كنا نعتقد بأننا نتعامل مع بشر. ومن الواضح أنّ هذا غير صحيح. نحن نتعامل مع وحوش، ولن نحتملهم أكثر من ذلك[2].

---

(1) انظر: سروش، تقويم تاريخ انقلاب إسلامي إيران. ج 4، ص 566 ـ 568. مذكور في المصدر التالي:
Hossein Shahidi, Journalism in Iran: From Mission to Profession, Routledge, London, 2007, p.31.

(2) صحيفه نور، ج 8، ص 345. مذكور في كتاب: Baqer Moin, Khomeini, Life of the Ayatollah, p. 219.

النساء

أدت النساء التقليديات والعصريات دورًا حيويًا في الثورة، وكانت العصريات أكثر وضوحًا فيها رغم أنه قرب نهاية النظام السابق بدأ بعضهن في ارتداء حجاب خفيف كملمح على التمرد على النظام، بيد أنهن لم يتوقعن أن يُطلب منهن ثم يُجبرن لاحقًا على ارتداء زي إسلامي. وفي الحقيقة فإن القضايا المتعلقة بالمرأة كانت أبعد بكثير من مجرد الزي الإسلامي، إذ شملت عدة جوانب حياتية كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال، وصولًا إلى القوانين الإسلامية التي تعتبر شهادة المرأة وحياتها تساوي نصف شهادة الرجل وحياته. استغرق الأمر عدة سنوات حتى يتضح تأثير موقع المرأة في الجمهورية الإسلامية، وأخذ الجانب الاجتماعي والسياسي من الأمر يتطور شيئًا فشيئًا. في البداية أُبطل قانون حماية الأسرة لعام 1967م، والذي كان يقيّد تعدد الزوجات ويسمح للمرأة بطلب الطلاق لأسباب معينة، إلى جانب بنود أخرى. واستجابةً للحملات المستمرة من النساء أُعيدت بنود القانون رغم أنّ وضع المرأة القانوني ظل غير مساو للرجل[1]. في هذه الصراعات المبكرة اضطرت محاميات شابات مثل شيرين عبادي ومهرانجيز كار وأنصارهما لمواجهة نساء تقليديات تقودهن امرأة تُدعى زهرة خانم تشيراغي، وتكمن المفارقة في أنّ هؤلاء النساء أنفسهن تحرّرن من وضعهن السابق كمجرد ربات بيوت لا أكثر.

كان التقليديون المحافظون من رجال الدين والعامة والرجال والنساء يؤمنون بفرض الحجاب على النساء، وعزلهن من الوظائف العامة أو على الأقل من المستويات الإدارية العليا، وأنّ عليهن الاهتمام بشؤون الأسرة في المنزل. وكان هذا متعارضًا جزئيًا مع نظرة الإسلاميات الأيديولوجيات اللائي يقدن نساء يرتدين الشادور الأسود ويحملن السلاح في المسيرات المؤيدة للثورة وللخميني. وهنا كما في حالات أخرى عديدة يقع الإسلاميون في حيرة بين متطلبات الإسلام الشيعي التقليدي، وتفسيره الأيديولوجي الحديث، وهو أمر يتبدى بوضوح في الدستور الإسلامي. حدث هذا الانقسام عبر تصريحات الخميني نفسه الذي قال في آذار/ مارس 1979م مثلًا بأن المؤسسات

(1) للاستزادة، انظر: Schirazi, The Constitution of Iran, pp. 216 - 219

الحكومية مليئة «بالنســاء العاريات» وطالب بوجوب أن يلبسن الحجاب الإسلامي أثناء العمل[1]. قال مخاطبًا النساء:

> لتكنّ واثقات من أنكنّ في الصف الأمامي، فلقد أثبتنّ أن لكنّ مكانًا مع الرجال. لقد تعلم الرجال درسًا منكن...لقد شرّفكن الإسلام...يريد الإسلام أن يدربكن على الكمال حتى تربين أشخاصًا كاملين[2].

حدث فـرض الحجاب علـى مراحل، ولـم يصبـح إلزاميًـا إلا حين اكتملـت الثورة الإسـلامية بسـقوط بني صدر. كان الشـعار الـذي يهتف به حـزب الله بعصيه وسلاسـله هو «إما غطاء على الرأس أو ضربة عليه» (يا روسـرى يا توسـرى)، وللمفارقة فهذا يذكّر بفرض نزع الحجاب في عهد رضا شـاه حين كانت الشـرطة تنـزع الحجاب عن رؤوس النسـاء (راجـع الفصل التاسـع). مع ذلك فلـم يكن الـزي المفروض موحـدًا: كان على الموظفـات الحكوميـات والطالبـات وغيرهن مـن المرتبطـات بمؤسسـات حكومية أن يرتدين «المـَقْنَعَـة..»(*) والتي تبدو مثل الزي الموحد، في حين كان يمكن للأخريات أن يرتدين البنطال مع سترة طويلة وغطاء على الرأس. في كلا الحالتين كان الوجه والكفان هما ما يُكشف فقط، رغم أنه منذ التسعينيات أصبح ممكنًا إظهار جزء من الشعر.

علـى المسـتوى النظـري والعملـي كانـت المـرأة المسـلمة المثاليـة هـي الملتزمة بالفروض الدينية والمتثقفة في إدارة شـؤون بيتها وفي الوقت نفسـه مشـاركة في النشاط الاجتماعي. ومثل الكثير مـن الجوانب الأخرى من الأيديولوجية الإسـلامية التي وضع أسسها آية الله الخميني فإنها تمزج عناصر قوية من العادات ومن الحداثة. باختصار، فإن المرأة التقليدية قبـل الثورة تم تحديثها في بعض الجوانب الأساسـية، في حين إنّ المرأة العصرية قبل الثورة تم إجبارها على قبول بعـض عناصر التقليدية، على الأقل في العلن. ومع الوقت سمح ذلك للنسـاء عمومًا بأن يحققن خطوات اجتماعية مهمة رغم القوانين التي كانت تفضّل الرجال عليهن. وهذا الوضع كان بعيدًا جدًّا عن الوضع الذي يمكن أن

---

(1) كيهان (6 آذار/ مارس 1979).

(2) صحيفه نور، ج 3، ص 410. مذكور في كتاب: Vanessa Martin, Creating an Islamic State: Khomeini and the Making of a New Iran, I.B. Tauris, London and New York, 2003, p. 155.

(*) عباءة نسائية واسعة تلبس من أعلى الرأس، (المترجم).

يقبله الشيخ فضل الله والداعون الآخرون للحكومة «المشروطة» (حكومة إسلامية) في الثورة الدستورية (للمزيد: انظر الفصل الرابع عشر).

الدستور

يتضح هذا الانقسام في أكثر صوره في دستور الجمهورية الإسلامية الذي تم إقراره أخيرًا في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1979م وطُرح للتصويت الشعبي بُعيد ذلك. احتوى الدستور على مبادئ تقارب تلك الموجودة في الدستور السابق الذي كان نتاجًا للثورة الدستورية، إضافة إلى بنود أخرى إسلامية بالكامل، تكشف عن الصفة المبتكرة والفئوية للأيديولوجية الإسلامية الحديثة التي تبناها الخميني وأتباعه وطبقوها. ولن يكون صحيحًا تمامًا أن نصف النظام الذي وضعه الدستور بالثيوقراطية، رغم أنه احتوى على عناصر قوية من الحكم الديني. وسيكون من الخطأ أيضًا وصفه بالعلمانية و/ أو الديمقراطية، رغم أنه عكس بعض الجوانب منها[1].

أما فيما يتعلق بأن الدستور وضع جمهورية إسلامية فهذا ليس بالضرورة متناقضًا، إذ إنه لا يوجد في الشريعة الإسلامية ما يُلزم الحكومة أن تكون ملكية. كانت التناقضات في البنود التي تعطي السيادة لله وللشعب، وأنشأت ثلاث سلطات مستقلة على غرار ما قال به مونتسكيو، مع رئيس منتخب وبرلمان ممثل للشعب، وفي الوقت نفسه أنشأت ولاية الفقيه التي ذهب إليها الخميني في كتابه حول الحكومة الإسلامية (راجع الفصل الثاني عشر). أما الجانب التمثيلي من النظام فقد تم تقييده لاحقًا حين أصبح بإمكان «مجلس صيانة الدستور» أن يحكم على شخص ما بأنه لا يتوفر على ولاء وشخصية إسلامية راسخة فيحرمه من حق الترشح للرئاسة والبرلمان.

في البداية طُبّق هذا على المجموعات والأفراد غير الدينيين، ولاحقًا على أي حزب أو شخص إسلامي مثل حركة الحرية التي لم تكن تقر مفهوم ولاية الفقيه، رغم أن هذا المفهوم خالفه الكثير من كبار المراجع والفقهاء. وفي نهاية الأمر طُبّق على أعداد كبيرة من الإسلاميين الإصلاحيين، مثل أعضاء «جبهة المشاركة» التي أيدت الرئيس محمد خاتمي (انظر الفصل الرابع عشر). وهكذا فإن النظام الذي تولّد كان نظامًا غير مسبوق في إيران وفي أي مكان آخر، رغم أنه في بعض جوانبه غير الدينية كان يشبه نظام

---

(1) للاستزادة، انظر: Schirazi, The Constitution of Iran, ch. 1

جنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري، الذي كان يحتوي على حكومة تمثيلية لكنها تمثل بعض الشعب لا كله.

لم يكن غريبًا في ظل الصراعات الثورية في ذلك الوقت وحقيقة أن الثورة كانت تمثل أيديولوجيات وبرامج وأهدافًا مختلفة، أن يمر الدستور بعدة مسودات حتى يصل إلى شكله النهائي الذي طُرح للاستفتاء. أما المسودة الأولية الرسمية التي نُشرت في حزيران/ يونيو 1979م فكانت قريبة من الدستور السابق باستثناء أنها ذهبت إلى إنشاء جمهورية، وهو أمر كان مفروغًا منه باستفتاء شعبي سابق. وبخلاف كون الدستور الجديد يحتوي على نبرة أكثر أخلاقية ومثالية، فإنه يطبق المبادئ نفسها التي تشمل إنشاء مجلس صيانة دستور مكون من ستة محامين مدنيين وخمسة فقهاء إسلاميين ينتخبهم البرلمان والمراجع، وذلك للحكم فيما إذا كانت القوانين التي يقترحها البرلمان متفقة مع الشريعة، ولا تمر القوانين إلى المجلس تلقائيًا وإنما حسب الطلب[1].

أقر الخميني مسودة الدستور، ومع بعض التعديلات الهامشية التي أضافها اقترح طرحها للاستفتاء، بيد أنّ الراديكاليين غير الإسلاميين والثوار بدؤوا يطالبون بانتخاب جمعية تأسيسية كما وعد بازرگان عندما تولى رئاسة الوزراء. ولقد عكس هذا غياب الثقة والتفاؤل الساذج من العديد من القوى السياسية العصرية. كان الماركسيون اللينينيون قلقين من فرض دستور برجوازي ليبرالي دون إخضاعه لنقاش عام، وكانوا مع قوى أخرى غير دينية خائفين من آثاره الدينية، والتي كانت في الحقيقة قليلة. ولكنهم في تفاؤلهم تجاهلوا حقيقة أنّ الانتخاب سوف يجلب انتصارًا ساحقًا لأنصار الخميني، وليس لهم. ولقد أبدى هاشمي رفسنجاني ذلك إلى بني صدر وعزت الله صحابي حين قال لهما بأن الجمعية التأسيسية الناتجة عن الانتخاب ستكون مليئة بالرجعيين والجهلة من شتى أصقاع البلاد[2].

أما الحجة الشكلية على عدم الدعوة إلى جمعية تأسيسية فهو أنّ انتخابها سيستغرق وقتًا طويلًا كما أنها ستأخذ وقتًا طويلًا كي تجتمع في حين إن البلاد في حاجة ملحة

(1) Schirazi, The Constitution of Iran p. 22

(2) أبو الحسن بني صدر، خيانت به اميد، باريس، 1982. إلى جانب حوار المؤلف مع عزت الله صحابي في طهران، نيسان/ أبريل 2006م.

إلى إطار دستوري لإدارة شؤونها. مع ذلك فقد كانت المشاعر مفعمة بالحماس وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاق - أداره آية الله طالقاني - يقضي بإنشاء «جمعية خبراء» مختارة تراجع مسودة الدستور وتعدّ صيغته النهائية[1]. وكما هو متوقع فإن هذه الجمعية (المكوّنة من 72 عضوًا) طغى عليها أتباع الخميني المقربون، والذين نحّوا المسوّدة جانبًا وأعادوا كتابتها على الشكل الذي وصفناه آنفًا، بما فيه المفهوم الجوهري «ولاية الفقيه» الذي مزج الدين بالحكومة لينتج دولة أيديولوجية.

شعر بازرگان بالقلق من أن الجمعية تتجاوز اختصاصاتها والموعد المحدد لها لإنجاز المهمة، فقررت حكومته حلّ الجمعية، إلا أنّ الخميني أوقفهم عن فعل ذلك. حظي غير الإسلاميين بفرصة في كتابة مسودة الدستور لكنهم أفسدوها بإصرارهم على انتخاب جمعية تأسيسية، وكان من غير المرجح أبدًا أن هذه الجمعية ستكتب دستورًا أقل أيديولوجية (إن لم يكن أكثر) ودينية من الذي أنتجته جمعية الخبراء. في حقيقة الأمر كان الخميني يحظى بتأييد ساحق من الشعب، ولو أنّ الآخرين اتفقوا على طرح المسودة الأصلية للاستفتاء، لكانت قد قُبلت شعبيًا بموافقة الخميني. مرة أخرى في التاريخ الإيراني، فإن الفشل في التسوية قاد إلى نتائج راديكالية.

منذ البداية حاولت حكومة بازرگان إعادة اقتصاد الدولة وإدارتها إلى الحالة الطبيعية، متبعة سياسة «خطوة بخطوة»، لكن سرعان ما تبين أن حكومة بازرگان كانت مثقلة بالمسؤوليات مع قليل من القوة والسلطة، ولم تحظ بثقة الخميني. لم يكن بازرگان معاديًا للغرب ولم يكن يؤمن بثورة إسلامية (أو يسارية) مطلقة. كانت المحاكم الثورية مستقلة بالكامل ولها الحرية في إصدار الأحكام بالإعدام أو السجن أو مصادرة الأملاك. أما مجلس الثورة فكان سلطة في حد ذاته. وأما «لجنة الإمام» التي أنشئت خلال الثورة لتنظيم وتنسيق بعض الأنشطة مثل توفير الغذاء، فقد تم تحويلها إلى كيان تنفيذي يمكنه أن يلغي قرارات الحكومة. كان معظم اليساريين يعتبرون بازرگان «صديقًا لأميركا» و«ممثلًا للبرجوازية الثريّة»، ويطالبون بحرية غير محدودة وصراع طبقي وكفاح ضد الإمبريالية في الوقت نفسه. وعلى الرغم من تأميم العديد من الصناعات والمصارف وشركات التأمين بضغط منهم ومن الإسلاميين، فإنهم طالبوا بتدخل أكبر

(1) Schirazi, The Constitution of Iran, ch.2

مـن الحكومة في الاقتصاد. في الأثنـاء كان أولئك العصريون الذين بـدؤوا يفقدون الثقة في الثورة برمتها يهاجمون بـازرگان لأنه لم يطح بالثورة. نادرًا مـا يحدث في التاريخ أن تكون لرئيس وزراء مهمة مثل هذه لا أمل فيها ولا شكر عليها[1].

احتجاز الرهائن

في الثالث عشر من شباط/ فبراير من عام 1979م، أي بعد يومين من سقوط نظام الشاه، هاجمت مجموعة مسلحة من الفدائيين السفارة الأميركية واحتلتها لفترة قصيرة، ثم طردتها قوى موالية للحكومة[2].

وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م قامت مجموعة من الطلاب تصف نفسها بـ«الطلاب المسلمون السائرون على خط الإمام [الخميني]» بمهاجمة السفارة الأميركية واحتلالها، واحتجاز رهائن دبلوماسيين. قُبيل ذلك كان بازرگان قد التقى بمستشار الأمن القومي الأميركي زبغنيو بريجنسكي في الجزائر، مما أثار شكوكًا لدى الكثير من الإيرانيين خاصة العصريين والماركسيين اللينينيين حول أنّ «الليبراليين» لا يريدون التصالح مع الولايات المتحدة فحسب، بل إنّ الثورة قد بيعت لأميركا منذ البداية وربما من الخميني نفسه في باريس، إذ إنه استقبل (كما استقبل آخرين) رمزي كلارك وهو مدع عام سابق في الولايات المتحدة. في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر سُمح للشاه بالدخول إلى الولايات المتحدة ليتلقى العلاج من السرطان، ووصف الخميني أميركا بالشيطان الأكبر.

فـي السـفارة الأميركيـة أطلق الطـلاب السـائرون علـى خط الإمام سـراح النسـاء والأميركييـن الأفارقة منذ البدايـة، واحتفظوا بثلاثة وخمسـين رجلًا أبيض أُطلق سـراح واحد منهم لاحقًـا. طالب الطلاب أن تقوم أميركا بإعادة الشـاه إلى إيران «لتتم محاكمته

---

(1) للاستزادة، انظر: عبدالعلي بازرگان (محرر)، مشكلات ومسائل اولين سال انقلاب از زبان مهندس بازرگان، تهران، 1981؛ سعيد برزين، زندگينامه سياسى مهندس مهدى بازرگان، نشر مركز، تهران، 1995؛ بازرگان، انقلاب إيران در دو حركت؛ خير الله اسماعيلى، دولت موقت، انتشارات مركز اسناد انقلاب إسلامى، تهران، 2002؛ باباني، بيست وپنج سال در إيران چه گذشت؟ ج 1؛ Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution, Unwin Paperbacks, London, 1985, ch. 3.

(2) انظر: <century.guardian.co.uk/1970 - 1979/Story/0,,106889,00.html>، وانظر أيضًا: William H. Sullivan, Mission to Iran.

وإعدامه»، وأن تعتذر عن ضلوعها في انقلاب 1953 ضد مصدّق، رغم أن هؤلاء الطلاب ومن على شاكلتهم كانوا يستنكرون أتباع مصدق مثل بازرگان ويصفونهم بـ«الليبراليين» و«أصدقاء أميركا». وحين طالت عملية احتجاز الرهائن وقادت أميركا إلى التحفظ على ما يقارب الثمانية مليارات دولار من الأصول الإيرانية في أميركا، أضاف الطلاب مطلبًا هو الفسح عن هذه الأموال كي يتم إطلاق سراح الرهائن.

ادّعى عدد من هؤلاء الطلاب لاحقًا أنهم كانوا ينوون احتلال السفارة لسويعات أو أيام قليلة كي يوصلوا رسالتهم إلى الرأي العام الدولي، بيد أنّ الخميني قد أيد فعلهم بعد بضعة أيام، واستقالت حكومة بازرگان، واستمر الطلاب في احتجاز الرهائن لمدة 444 يومًا. هذا ولم تنجح محاولات العديدين مثل يزدي وقطب زاده لإطلاق سراح الرهائن، كما صادفت العملية العسكرية السرية التي قادتها أميركا حظًّا عاثرًا، ومات ثمانية جنود أميركيين في عاصفة صحراوية في شمال - شرق إيران.

لقد أدى تأييد الخميني (والذي منع فعليًا سرعة إطلاق الرهائن) إلى سعار شعبي يشبه ما حدث في الأيام الأولى من انتصار الثورة. استجاب الجميع من العصريين والتقليديين والماركسيين - اللينينيين والإسلاميين والأثرياء والفقراء (باستثناء قلة من «الليبراليين») إلى صيحات المعركة ضد أميركا. العديد من الذين بدؤوا يشعرون بخيبة أمل من تناقص الحماسة وانتشار الخلافات السياسية وجدوا قناة جديدة يعبرون فيها عن حماسهم الثوري. وتم تحويل الشعار «لا الشرق ولا الغرب» (الذي يذكر بمفهوم خليل ملكي حول القوة الثالثة) الذي كان يهدف إلى تأكيد الاستقلالية والسيادة إلى مواجهة ضد أميركا. ومجددًا توحدت البلاد على شيء لا تحبه، أي أميركا في هذه الحالة. وقد لا يكون هذا هو الغرض الأصلي من احتجاز الرهائن، لكنه نبع من تأييد الخميني.

لم يكتف طلاب خط الإمام باحتجاز الرهائن، بل قاموا كذلك بإعادة ترتيب وثائق ممزقة وجدوها في السفارة الأميركية، أو «عش الجاسوسية» كما بدؤوا يسمونها، كاشفين عن «الخونة» و«الليبراليين» و«أصدقاء أميركا» الذين كانوا على اتصال بالسفارة الأميركية لسبب أو لآخر. أما أكبر ضحاياهم فكان عباس ميرزا انتظام، مساعد رئيس الوزراء والمتحدث باسم الحكومة في عهد بازرگان (ولاحقًا سفير إيران في الدول الإسكندنافية). ومن أخطر التهم الموجهة إليه أنه في رسالة ما خاطبه دبلوماسي أميركي قائلًا «عزيزي الفاضل أمير انتظام»، مما يثبت أنه كان يُعتبر «عزيزًا» لدى الإمبريالية

الأميركية. وهكذا قُدّم انتظام للمحاكمة وأدين بتهمة التجسس وتنقل بين عدة سجون لسنوات عديدة.

كان في هذا المناخ من السعار والغضب من جهة، والخوف من الملاحقة القانونية من جهةٍ أخرى، أن طُرح الدستور للاستفتاء، مما يعني استحالة أن يقوم معارضو ولاية الفقيه بإعلان انتقاداتهم وحججهم. حتى الماركسيين - اللينينيين لم يعترضوا على هذا المبدأ الدستوري الجوهري، بما أن الكفاح ضد الإمبريالية الأميركية كان في أوجه. أيد حزب توده وفدائيي خلق ومجاهدي خلق عملية احتجاز الرهائن تأييدًا كاملًا، وانشغل الكتاب والمثقفون بجمع التواقيع للدفاع عنها. هذا وقام العديد من الطلاب والموظفين والمهنيين الإيرانيين في الغرب بالأمر نفسه، وسارت مسيرات تأييد في العديد من المدن الأوروبية منها لندن ومانشستر. لكن كما يقولِ كتاب نُشر مؤخرًا «كثير من الإيرانيين بما فيهم عدد من محتجزي الرهائن، يعتبرون هذه العملية اليوم خطأ هائلًا حوّل إيران إلى دولة منبوذة في عيون الغرب، وأوقف تطوّرها لسنوات عديدة»[1]. وبعدما فشلت عدة محاولات لإطلاق سراح الرهائن بسرعة معقولة، قطعت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.

كان هناك صوت وحيد ضد احتجاز الرهائن ظهر في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م، أي بعد ثمانية أيام من الحادثة. أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في إيران (ومقرها لندن) بيانًا صحفيًا باللغة الإنكليزية تدين فيها أنّ الدبلوماسيين الأميركيين «محتجزين بالإكراه...كرهائن في قضية ليس لديهم أي دور فيها. وهذا انتهاك رسمي لحقوق الإنسان، ويتضمن أيضًا خرقًا للحصانة الدبلوماسية». وقال البيان أيضًا:

> ونحن هنا نعبر عن احتجاجنا الشديد على هذا التصرف، ليس فقط دفاعًا عن البشر الذين يعانون وتُهان كرامتهم، بل أيضًا لأنّ هذه الأفعال غير القانونية سوف تشكّل سابقة لهجمات أخرى على حقوق الإيرانيين أنفسهم الذين لن يمكنهم التوسل بحصانةٍ دبلوماسية في أرضهم[2].

---

(1) Kasra Naji, Ahmadinejad: The Secret History of Iran's Radical Leader, I.B. Tauris, London and New York, 2008, p. 25.

(2) نُشر البيان بتوقيع أمين اللجنة (هوما كاتوزيان) وعنوانه الأكاديمي. ولقد أعيد نشر البيان في المجلة الصادرة من برلين:

Hoghugh-e Baschar/Human Rights, 18/1 (Spring 2002), pp. 95 - 96. .

أُطلق سراح الرهائن في العشرين من كانون الثاني/ يناير عام 1981م، وهو اليوم الذي أصبح فيه رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة، وذلك بعد الاتفاق الإيراني - الأميركي في الجزائر في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير. جزء من السبب في تأخر هذا الأمر هو انتفاع الأطراف داخليًا في إيران، وجزء آخر يعود إلى الخلافات بين الطرفين الأميركي والإيراني على شروط إطلاق السراح. وبدأت شائعة تنتشر بين معارضي النظام ومنتقديه، وبين آخرين أيضًا كانوا قد ضجروا من عدم تحسّن الأوضاع بعد أن هدأ سعار احتجاز الرهائن. تقول الشائعة بأن احتجاز الرهائن قد تم بأمر من الرئيس كارتر، ووفقًا لنظرية المؤامرة هذه فقد خطط كارتر هذه العملية كي تتم استعادة الرهائن قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1980م، مما سيضاعف حظوظه في الفوز. ومن المرجح أن لهذه الشائعة دور في تأخير إطلاق الرهائن إلى أن خسر كارتر الانتخابات.

في أيلول/ سبتمبر 1980م شنّ العراق هجومًا على إيران، مما بدأ بحرب استمرت ثماني سنوات ونتج عنها موت ودمار هائل.

سقوط بني صدر

في المناخ المشحون خلال الأيام الأولى من احتجاز الرهائن طُرِح الدستور الإسلامي الجديد للاستفتاء، وبعده الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وفي حين كان «حزب الجمهورية الإسلامية» حائرًا في اختيار مرشحه، فقد تم انتخاب أبي الحسن بني صدر الذي كانت له جذور في حركة الحرية وكان أثيرًا لدى الخميني. ولكن على الرغم من قربه من الخميني في باريس وطهران، فإن بني صدر - الذي كان ابنًا لأحد آيات الله ومتخرجًا في جامعة طهران قضى عدة سنوات في باريس - كان أقرب إلى المسلم الديمقراطي منه إلى الإسلامي، مما يعني أنه أقرب سياسيًا إلى بازرگان منه إلى الخميني، وكان هذا هو جذر الخلاف المتزايد بينه وبين الإسلاميين ممثلين في «حزب الجمهورية الإسلامية» ورجلهم القوي آية الله بهشتي[1]. فاز «حزب الجمهورية الإسلامية» بأغلبية

(1) كانت آراء بني صدر أكثر إسلامية بكثير إبان الثورة منها حينما أصبح رئيسًا. انظر كتابه: (اقتصاد إسلامي، باريس، 1977). وانظر للاستزادة: Homa Katouzian, Shi'ism and Islamic Economics: Sadr and Bani Sadr, in Nikki R. Keddie (ed.), **Religion and Politics in Iran, Shi'ism from Quietism to Revolution**, Yale University Press, New Haven, CT and London, 1983.

البرلمان، وحصلوا على حق تقييد قرارات الرئيس وفقًا للدستور. وبعد صراع طويل فرض المجلس على بني صدر رئيس وزراء إسلامي هو محمد علي رجائي. استمر الصراع بين الطرفين وشمل أيضًا بازرگان وقليلًا من أنصاره الذين استطاعوا الحصول على مقاعد في المجلس.

أما الموضوع الأثير في المجلس فكان الجدال المستمر حول الولاء الأيديولوجي «تعهد» في مقابل الخبرة الفنية «تخصص» في تقرير مؤهلات موظفي الدولة، أو ما إذا كان يجب تفضيل الإسلاميين (حتى وإن لم يكونوا مؤهلين فنيًا) أم المتعلمين العصريين (حتى وإن لم يكونوا إسلاميين نموذجيين، كأن يرتدوا ربطة عنق مثلًا أو يحلقوا لحاهم). بدأ بني صدر في اكتساب تأييد من المتعلمين العصريين، في حين اعتبره بعض هؤلاء مسؤولًا عن ثورة بدؤوا يندمون عليها. ولكن بخلاف الخميني و«حزب الجمهورية الإسلامية» لم تكن لبني صدر قاعدة شعبية، ولم يكن يحظى بتأييد العلماء الكبار المعارضين لولاية الفقيه. بعد هجوم العراق على إيران بدأ بني صدر في قضاء وقت طويل في الجبهة، وذلك كي يكسب بعض الشعبية، وأيضًا لكي يتجنب النزاع اليومي في طهران. أما حزب توده والماركسيون اللينينيون الآخرون فكانوا ينظرون إليه مثل نظرتهم إلى بازرگان، وكان حزب توده مؤيدًا قويًا للخميني و«حزب الجمهورية الإسلامية». شيئًا فشيئًا دُفع بني صدر إلى مجاهدي خلق الذين كانوا منظمين ومسلحين جيدًا ويتمتعون بعدد كبير من الأعضاء المخلصين لكن دون تأييد شعبي عريض. وكانوا حتى ذلك الوقت رافضين لإصرار الخميني على أن ينزعوا سلاحهم.

في البداية بدا الخميني وكأنه على الحياد يتفرج على الطرفين ويطلب منهما الوصول إلى تسوية. وفي مرحلة لاحقة لم يفلح التحكيم الذي قام به صهره آية الله إشراقي في حل المشكلة. وفي حين كان الخميني يميل طبيعيًا إلى كفة بهشتي و«حزب الجمهورية الإسلامية»، إلا أن انفتاح بني صدر على مجاهدي خلق جعله متشككًا وغاضبًا، وفي نهاية المطاف قرر التخلي عنه. قام البرلمان بعزل بني صدر، ثم في العشرين من حزيران/ يونيو عام 1981م قاد تنظيم مجاهدي خلق تمردًا شعبيًا أدى إلى نزاع مسلح وضحايا كثيرين. انضم إلى مجاهدي خلق أعضاء من بعض الجماعات الماركسية ـ اللينينية مثل أقلية فدائيي خلق وبيكار، ولم ينضم حزب توده أو أغلبية فدائيي خلق. وفي الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو انفجرت قنبلة قوية في مقر «حزب الجمهورية الإسلامية» قتلت أكثر من سبعين قياديًا في الحزب منهم بهشتي. بعد شهرين انفجرت قنبلة أخرى في مقر الرئاسة فأدت إلى مقتل الرئيس رجائي الذي

حل محل بني صدر، ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر الذي حل محل رجائي. توجهت الشكوك إلى مجاهدي خلق في تدبير هذين الانفجارين، لكنهم لم يؤكدوا ذلك. وجاء رد فعل الإسلاميين بإطلاق حملة من الإرهاب رد عليها تنظيم مجاهدي خلق باغتيال سياسيين إسلاميين وشخصيات دينية. ولفترة من الزمن بدا الأمر أشبه بحرب أهلية في المدينة، في حين كانت الحرب مع العراق ما زالت مشتعلة على الجبهة. في الأثناء فرّ بني صدر ومسعود رجوي (قائد مجاهدي خلق) بالطائرة إلى باريس، حيث شكلا تحالفًا تفكك لاحقًا حين دخل تنظيم مجاهدي خلق في اتفاق مع العراق[1].

بعد سقوط بني صدر بدأ استكمال أسلمة الحياة الاجتماعية والسياسية. تم تغيير اسم «مجلس الشورى الوطني» إلى «مجلس الشورى الإسلامي». ومنذ الآن كان على جميع النساء (وليس فقط الموظفات الحكوميات) أن يلتزمن بالزي الإسلامي. وبدأت حملة كبيرة لتطهير المؤسسات الحكومية، نتج عنها إخراج العديد من الموظفين غير الإسلاميين وعزل الموظفين الكبار ومصادرة ممتلكاتهم في بعض الحالات. كان ينفذ هذه الحملة صبية إسلاميون مراهقون يجلسون في مكاتب حكومية يطبعون على ورقة عزل رسمية اسم الموظف ويصفون موقعه في المؤسسة على أنه «عميل للنظام البهلوي البغيض» وجريمته هي «نهب أموال الشعب». لم تكن هناك تهم رسمية ولا محاكمات أو دفاع. بعد ذلك جرت حملة أخرى على الجامعات قام بها مجلس الثورة الثقافية، إذ إن أغلب الطلاب والأساتذة سواء أكانوا يساريين أم ليبراليين أم غير مسيسين لم تنطبق عليهم المتطلبات السياسية والتعليمية للأيديولوجية الإسلامية[2].

في الوقت نفسه حُظر العديد من الأحزاب السياسية، ولكن ليس حزب توده ولا أغلبية فدائيي خلق. هؤلاء جاء دورهم في عام 1983م حين كشف عميل الاستخبارات الروسية في السفارة السوفيتية في طهران فلاديمير كوزيتشكين (الذي انشق وذهب لبريطانيا عام 1982م) عن الخلية العسكرية التابعة لحزب توده[3]. قُبض على معظم

---

(1) للاستزادة، انظر: بنى صدر، خيانت به اميد؛ Bakhash, The Reign of the Ayatollahs, chs. 5 and 6; Ervand Abrahamian, The Iranian Mojahedin.

(2) للاستزادة، انظر: Ali Rahnema and Farhad Nomani, The Secular Miracle, Religion, Politics & Economic Policy in Iran, Zed Books, London and New Jersey, 1990, ch. 5.

(3) انظر: Vladimir Kuzichkin, Inside the KGB: Myth and Reality, tr. Thomas B. Beattie, intro. Frederick Forsyth, Andre Deutsch, London, 1990.

قياديي الحزب وأعضائه وحوكموا بتهمة الخيانة، وأعدم بعضهم وسُجن البعض الآخر. وفي مقابلة تلفزيونية اعترف قياديو الحزب بأنهم كانوا عملاء للسوفيت لأربعين عامًا، رغم أنّه من الواضح أن هذا الاعتراف تم بالإكراه[1]. في الأثناء هرب الكثير من المنتمين للحزب وأغلبية فدائيي خلق، غالبًا إلى الاتحاد السوفيتي وأفغانستان التي كانت آنذاك تحت النفوذ السوفيتي.

ومع صعود الثورة الإسلامية وتصعيد الوضع المحلي والدولي أولًا باحتجاز الرهائن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م ثم بسقوط بني صدر، فقد ضعفت قطعًا مكانة التنظيمات المعتدلة مثل «الحزب الجمهوري للشعب المسلم». في عام 1982م اعترف صادق قطب زاده بتنظيم انقلاب عسكري يشتمل على تفجير مسكن الخميني، وأفاد بتورط شريعتمداري في هذه الخطة[2]. أُعدم قطب زاده رميًا بالرصاص في حين وُضع شريعتمداري تحت الإقامة الجبرية وفقد كل قوة سياسية كان يتمتع بها. وهكذا تم استكمال الثورة الإسلامية التي بدأت منذ احتجاز الرهائن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979م، وعليه فقد بدأت موجة الهجرة الكبيرة الأولى من خائبي الأمل والمرعوبين والمجرّدين من نعمهم السابقة إلى الغرب الذي نشأ فيه المهجر الإيراني الحديث.

لماذا انتصر الإسلاميون على الجماعات الثورية الأخرى؟ لم يكن لليبراليين بجميع أطيافهم فرصة لاكتساب قوة مستقلة وذلك لافتقارهم إلى قاعدة شعبية (إذ إنّ أغلبية الطبقة الوسطى أيدت الخميني إلى أن فات الأوان)، وكذلك لضعف تنظيماتهم. ولكن فوق كل اعتبار كان ذلك بسبب أنهم لم يكونوا مسلحين ولم يكونوا راغبين في إقصاء الآخرين من المشهد السياسي، وهكذا فقد استطاع الإسلاميون واليساريون البقاء بما فيهم تنظيم مجاهدي خلق. كان الإسلاميون شديدي التنظيم ويستخدمون شبكة من المساجد والأسواق لصالحهم. ولكن حتى اليساريين كانوا يفعلون ذلك،

---

(1) انظر: موسسه مطالعات ويژوهشهای سیاسی، سیاست وسازمان حزب توده : از آغاز تا فروپاشی، تهران، 1991، ج 1؛ إحسان طبری، كژ راهه: خاطراتی از تاریخ حزب توده، أمير كبير، تهران، 1988؛ نور الدين كيانوری، خاطرات نورالدين كيانوری، مؤسسه تحقيقاتی وانتشاراتی ديدگاه، تهران، 1992؛ Ervand Abrahamian, **Tortured Confessions: Prisons and Public Recantations in Modern Iran**, University of California Press, Berkeley, CA, 1999.

(2) للاطلاع على نص الاعتراف المتلفز لقطب زاده، انظر: بابائي، بيست وپنج سال در إيران چه گذشت؟، 2006، ج5، ص493 ـ 501.

والفرق الجوهري بينهما هو التعاطف الشعبي الكبير مع الإسلاميين، والذي استطاعوا توظيفه في العمل السياسي بما في ذلك الانتخابات. لم يكن اليساريون يملكون عددًا يقترب بأي درجة من أعداد الإسلاميين (سواء الناشطين أو غير ذلك)، إضافة إلى أنّ أكبر تنظيمين ماركسيين - لينينيين (توده وأغلبية فدائيي خلق) كانا يؤيدان الإسلاميين، ذلك أنهما كانا يعتبران مناهضة الأميركان هدفًا ثوريًّا مقدسًا. وحين قام تمرد مجاهدي خلق لم يستمر إلا لفترة قصيرة. لقد كان السر الأكبر في انتصار الإسلاميين هو شعبية الخميني الطاغية وشرعيته.

الحرب

استمرت الحرب التي بدأها العراق في أيلول/ سبتمبر عام 1980م لحوالي ثماني سنوات، إلى أن وافقت إيران على قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في تموز/ يوليو عام 1988م. حين بدأت الحرب زادت من مكانة الإسلاميين الراديكاليين الذين ربما لم يكونوا ليكسبوا المنافسة مع بني صدر بتلك السهولة. لقد أحدثت الثورة الإيرانية أثرًا عميقًا على الشعوب المسلمة في كل مكان، وخاصة بين الأغلبية الشيعية في العراق التي عانت طويلًا من معاملة أفرادها كمواطنين من الدرجة الثانية. شجّع انتصار الثورة في الداخل وشعبية الثورة في الخارج الإيرانيين (ومنهم الخميني الذي كان متعلقًا بفكرة النظام الإسلامي العالمي) على التحدث بحرية حول تصدير الثورة لدول أخرى، رغم أن التجربة أزالت هذا الوهم لاحقًا، مثلما حدث الأمر بعد الثورتين الفرنسية والروسية[1].

كان صدّام حسين قد جُرح جرحًا عميقًا بسبب استسلامه للشاه في 1975م (راجع الفصل الحادي عشر)، ورأى أنه الآن يمتلك الذريعة والقوة كي ينقض اتفاق الجزائر ويحتل شط العرب، ويُلحق أجزاء من خوزستان بالعراق، ويطيح بالنظام الإسلامي (كما كان يأمل). ومن المرجح أن أهدافه هذه تأثرت بالتفكير الرغبوي المتأمل من بعض مستشاريه بين المنفيين الإيرانيين الذين قللوا من تقدير قوة النظام الثوري والمشاعر الوطنية القوية للشعب الإيراني. هذا وقد كان صدام حسين يخشى أيضًا من الحركات

(1) للاستزادة، انظر: David Menasheri (ed.), Khomeini's Vision: Nationalism or World Order, in **The Iranian Revolution and the Muslim World**, Westview, Boulder, CO, an Fransisco, CA, Oxford, 1990.

الشيعية الراديكالية في العراق نفسه، والتي قمعها بوحشية وطرد مئة ألف عراقي من أصل إيراني أو معروف بتعاطفه مع الخميني(1).

تفاجأ الإيرانيون بغزو صدام غير المعلن، مما أدى إلى تهدم قرية خرمشهر وفقدانها، رغم أنّ الإيرانيين حرروها لاحقًا في أيار/ مايو عام 1982م، مجبرين صدام حسين على اللجوء إلى السلم. انضم العديد من المتطوعين إلى الحرس الثوري، وتم إطلاق قوة شبه عسكرية جديدة فدائية تسمى «بسيج» (أي تعبئة)، وتتكون من متطوعين معظمهم أقل أو أعلى قليلًا من سن التجنيد، ومنهم العديد من المراهقين. كما أنّ الجيش النظامي أظهر ولاءه للنظام الثوري بالاشتراك في الحرب. أصبحت بطولة فتيان البَسيج وسعيهم إلى الاستشهاد حدثًا يوميًا، ولقد كتب صحافي غربي بعد عشرين عامًا يقارن بين هؤلاء الفتية والمقاتلين الجمهوريين في الحرب الأهلية الإسبانية الذين وصفهم جورج أورويل في كتابه «تحية إلى كتالونيا»:

> كان التقاء الدين بالسياسة اجتماعًا للمصالح الشخصية والعامة. كانوا هم أيضًا يقاتلون لمصالح دنيوية، ولكن ليس ذلك فقط...كلما رمى بَسيجي نفسه نحو قذيفة صاروخية تسقط في خندق مزدحم (وكانت هذه أعمالًا بطولية متكررة جدًا) كان يسدي لرفاقه خدمة عظيمة. لكنه أيضًا كان يقدم لنفسه خدمة. كان يموت مبتسمًا لأنه أقنع نفسه بأن الذهاب في طريق ما وبكلمات معينة على شفتيه سيجلب له الخير(2).

رفضت الجمهورية الإسلامية عروض صدام حسن للسلام في حزيران/ يونيو عام 1982م، والمشروع الذي طرحته المملكة العربية السعودية لمنح إيران تعويضات كبيرة. إنّ الغضب والحمى الثورية والأمل في استبدال نظام صدام حسين بنظام جمهوري إسلامي هو ما دفع الخميني ومساعديه إلى مدّ الحرب إلى أرض العدو. أصبح الهتاف «جنگ جنگ تا پيروزى» [الحرب، الحرب، حتى النصر] شعارًا رسميًا مستمرًا طوال

---

(1) للاستزادة، انظر: Shahram Chubin and Charles Tripp, **Iran and Iraq at War**, I.B. Tauris, London, 1988, ch. 2; Amazia Baram, The Impact of Khomeini's Revolution on the Radical Shi'i Movement of Iraq, in Menasheri (ed.), **The Iranian Revolution and the Muslim World**.

(2) Christopher de Bellaigue, **In the Rose Garden of the Martyrs**, Harper Collins, London, 2004, p. 139.

فترة الحـرب. وحتى في تموز/ يوليو 1988م حين كانت الحـرب تقترب من النهاية، قال الخميني:

> لقد أعلنا أكثر من مرة عن حقيقة سياستنا الإسلامية الخارجية والدولية، بأننا نرغب في مد تأثير الإسلام في العالم، وتقليل هيمنة مفترسي العالم [جهان خواران، أي القوى الإمبريالية]. أما إذا رغب خدم أميركا أن يصفوا هذا السلوك بأنه توسعيّ وبفكرة خلق إمبراطورية عالمية، فلن يردعنا هذا الوصف، بل إننا سنرحب به[1].

مع حلول عـام 1984م تحـول هدف صدام حسـين العسـكري من احتـلال أراض إيرانيـة إلى منع إيران من تحقيق مكاسـب كبيرة داخـل العراق. حاول صـدام زيادة كلفة الحـرب على إيران بزيادة التسـلح وشـراء أسـلحة أفضـل، غالبًا مـن الاتحاد السـوفيتي وفرنسا، وباسـتخدام أسـلحة كيماوية ضد تجمعات الجنود الإيرانيين. كانت الهجمات الكيماويـة بالغـة الأثـر، فأدت إلـى آلاف القتلـى والجرحـى، لكنها لـم تؤثر كثيـرًا على المعنويـات الإيرانيـة. فـي آذار/ مـارس عـام 1984م احتـل الإيرانيـون أجـزاء من جزر «مجنـون» التـي تتمتـع بقيمـة اقتصاديـة واسـتراتيجية كبيرة بسـبب حقـول النفـط فيها. اسـتمرت الهجمات الكيماوية العراقيـة مع حرب داخل المدن، أي إن العراق كان يشـن هجمـات جوية على طهـران وبعـض المدن الإيرانيـة الأخرى، وتـردّ إيـران بالمثل. في الأثناء بـدأت العراق بحرب ناقلات النفط والهجمات على عمليات الشـحن حين غزت جزيرة «خارج» على الخليج الفارسي [العربي]. ولقد انضمت الولايات المتحدة لاحقًا إلى صف العراق في هذا الأمر.

كانـت عزلة إيران دوليًـا نتيجة للتغير الكبير في سياسـتها الخارجية منـذ الثورة التي جلبت لها شعبية كبيرة بين دول العالم الثالث وخاصة الشعوب المسلمة، لكنها أضعفت علاقاتها مع العالم والقـوى الإقليمية. كما أن إيران قطعت علاقاتها بإسـرائيل، وأوقفت تدفـق النفط الإيرانـي إلى جنـوب إفريقيـا، وانضمت إلـى دول عدم الانحيـاز في الأمم المتحـدة، وروّجت لتحرير شـعوب العالم مثلما فعلت الثورات الأخرى، وأكدت على اسـتقلاليتها التامة في علاقاتها الخارجية. مـع ذلك فكما ذكرنا سـابقًا، تمادت إيران في

---

(1) كيهان هوائي (27 تموز/ يوليو 1988).

مسألة احتجاز الرهائن وطوّلتها أكثر مما ينبغي (لأسباب داخلية غالبًا) وانتهى بها الأمر إلى تسوية مالية باهظة إضافة إلى ما دفعته من ثمن دبلوماسي عالي التكلفة. كانت إيران معارضة للسياسة السوفيتية في أفغانستان، لكنها حاولت إلى حد ما اللعب بالورقة الروسية ضد أميركا. بدأت هذه السياسة تفقد تأثيرها منذ منتصف الثمانينيات حين تحسنت العلاقات الأميركية - السوفيتية[1].

أما حرب الاستنزاف التي بدأت عام 1984م فاستمرت أربع سنوات، وكان العراق يعتمد بشكل رئيس على السلاح والمال من مسانديه العرب والغربيين، في حين دفعت إيران بالمشاعر القومية والحماس الثوري والتراث الاستشهادي الشيعي إلى أقصى حد، للتعويض عن عزلتها التامة. حدث نزوح كبير بين الشعب الإيراني في مناطق المعارك وغيرها، إذ اضطرت أعداد كبيرة من الناس إلى ترك المدن الرئيسة هربًا من القنابل، وبعضهم كان يعود ليرى منزله مهدمًا، وبعضًا من أحبائه من مات ومن فقد جزءًا من جسده ومن أصيب بصدمة عصبية من التفجيرات. لم تشهد البلاد حدثًا مروعًا كهذا في القرون الأخيرة، وسرعان ما أصبحت إيران «حديقة الشهداء» اسمًا وحقيقة، وتحطمت زهرة شبابها بالألغام وغاز الخردل.

إسلامية الحرب

على الرغم مما تمتعت به الجمهورية الإسلامية من حماس ثوري إلا أنها اضطرت لمواجهة واقع صعب فيما يتعلق بالحرب وإدارة الاقتصاد مع هبوط أسعار النفط ثم انهيارها من بداية الثمانينيات، وقمع المعارضة المسلحة في الداخل، وإسكات معارضي استمرار الحرب، وعداء أو عدم اكتراث جميع القوى العالمية والإقليمية. وكانت النتيجة ظهور نظام أفضل ما يوصف به هو «إسلامية الحرب»، وذلك تشبيه بنظام «شيوعية الحرب» الذي طغى على روسيا في الحرب الأهلية والحرب الخارجية بين عامي 1918م و1921م[2]. تم توجيه الاقتصاد لخدمة آلة الحرب، وهكذا شحت البضائع الاستهلاكية

(1) للحصول على استعراض لعلاقات إيران الدولية في ذلك الوقت، انظر مثلًا: Anoushiravan Ehteshami and Manshour Varasteh (eds.), **Iran and the International Community**, Routledge, London and New York, 1991.

(2) انظر مثلًا: Edward Hallett Carrm **The Russian Revolution: From Lenin to Stalin, 1917 - 1929**, Papermac, London, 1980, and **The Bolshevik Revolution, 1917 - 1923**, =

واستُحدث نظام التموين الذي على الرغم من أنه لم يكن مثاليًا من وجهة نظر الشعب، إلا أنه أدير بشكل جيد. كان هناك هبوط مستمر في مستوى المعيشة، وفي عام 1988م وحده تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 8٪[1]. كما كان هناك ارتفاع حاد في التضخم والبطالة وهبوط مستمر في سعر صرف الريال الإيراني[2]. بشكل عام تدهور الأداء الاقتصادي، رغم أن بعض شرائح المجتمع استفادت ماديًا نتيجةً لقيام الثورة[3].

كان هذا نظامًا سياسيًا قمعيًا واقتصاديًا دولانيًا [أي مرتكزًا على تدخل الدولة]، وكانت المعارضة جميعها محظورة فعليًا، وكل انتقاد يوصف بأنه «يساعد العدو». كان المجلس البرلماني الثاني المنتخب عام 1985م مكتظًا بالإسلاميين، ولم يوجد فيه ولا مسلم غير إسلامي (مثل بازرگان). مع ذلك فقد كان محظورًا على الأعضاء (رسميًا أو بشكل غير رسمي) إثارة قضايا حساسة، خاصة ما يتعلق باتصالات إيران السرية وصفقاتها مع الولايات المتحدة، والتي حين تم الكشف عنها في أواخر عام 1986م أصبحت تُعرف بقضية إيران كونترا أو إيران جيت[4]. كانت الصفقة الرئيسة هي عملية سرية لبيع معدات عسكرية أميركية عبر إسرائيل إلى إيران، مقابل مساعدة إيران في إطلاق سراح الرهائن الأميركان في لبنان، في حين تستخدم أميركا المال المتحصل من العملية لتمويل عمليات المسلحين من الجناح اليميني ضد حكومة نيكاراجوا. وكان هذا الكشف يهدف بشكل خاص إلى تشويه سمعة رئيس المجلس هاشمي رفسنجاني الذي كان ضالعًا بشكل مباشر في الصفقة[5]. بعض من الإسلاميين الراديكاليين الإيرانيين

---

3 vols, Macmillan, London, 1978; Maurice Dobb, **Soviet Economic Development Since 1917**, Routledge & Kegan Paul, London, 1966. =

(1) انظر: Hassan Hakimian and Massoud Karshenas, Dilemmas and Prospects for Economic Reform and Reconstruction in Iran, in Parvin Alizadeh (ed.), **The Economy of Iran: Dilemmas of an Islamic State**, I.B. Tauris, London and New York, 2000, p. 45.

(2) Parvin Alizadeh (ed.), Introduction, in Alizadeh (ed.), **The Economy of Iran**

(3) للحصول على دراسة تطبيقة إمبيريقة للاقتصاد الإيراني، انظر: Jahangir Amuzagar, **Iran's Economy under the Islamic Republic**, I.B. Tauris, London and New York, 1993, especially chs. 14 and 15.

(4) مثلًا: نهضت آزادى إيران، تفصيل وتحليل ولايت مطلقه فقيه، نهضت آزادى، تهران، 1988، ص 4 ـ 11.

(5) **Wilfried Buchta, Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic republic,** =

الذين كشفوا الأمر عبر أصدقائهم في لبنان ثم حوكموا وأعدموا[1] كانوا قريبين من آية الله منتظري الذي انتخبه «مجلس خبراء القيادة»[*] نائبًا (وخليفة) للخميني، لكنّ اسمه لم يُذكر في هذه العملية.[2]

أصبحت إيران دولة «شركاتية»، أي دولة تدير فيها الحكومة جزءًا كبيرًا من الاقتصاد. تشكلت حكومة رئيس الوزراء مير حسين موسوي من شباب راديكاليين إسلاميين لديهم حماس كبير للاقتصاد الذي تديره الدولة وسياسات المساواة. وكان يدير المجلس علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان فعليًا مسؤولًا عن المجهود الحربي، في حين كان الرئيس السيد علي خامنئي مشرفًا على الجانب التنفيذي من الحكومة. هذا وغدت «مؤسسة المستضعفين» (بنياد مستضعفان) تكتلًا اجتماعيًا ـ اقتصاديًا كبيرًا، وكان لعملياتها أثر كبير على الاقتصاد، وكانت مستقلة لا تخضع لأي مؤسسة حكومية[3].

الولاية المطلقة

لئن كان النقاد السياسيون ضعفاء ومقموعين فإن الوضع كان مختلفًا بالنسبة للتجار ورجال الأعمال الذين كرهوا التوجه الدولانـي للحكومة، ذلك التوجه الذي كان يترجَم إلى سياسات يمر أكثرها أهمية عبر البرلمان. كانت الحكومة تملك أغلبية المجلس، لكنّها اضطرت إلى مواجهة مقاومة من «مجلس صيانة الدستور»، وهو مجلس دستوري

= a joint publication of the Washington Institute for Near East Policy, Washington DC and the Konrad Adenauer Stiftung. Berlin, 2000, p. 92.

(1) وظهر لاحقًا أن السيد مهدي هاشمي القبادي في هذه العملية وشركاءه كانوا قتلة ذوي خبرة أيضًا. للاستزادة، انظر: محمد ريشهرى، خاطرات سياسى 1986 ـ 1987، موسسه مطالعات وپژوهشهاي سياسي، تهران، 1990.

(*) مجلس خبراء القيادة (بالفارسية: مجلس خبرگان رهبرى) هو مجلس يتكون حاليًا من 86 عضوًا من رجال الدين المنتخبين عن المحافظات الإيرانية لمدة ثماني سنوات، ووظيفته الأساسية عزل واختيار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في حالة شغور المنصب. يجتمع المجلس مرة على الأقل في السنة، ويرأسه حاليًا محمد رضا مهدوي كني (المترجم).

(2) انظر: Homa Katouzian, Islamic Government and Politics: The Practice and Theory of the Absolute Guardianship of the Jurisconsult, in After the War: Iran, Iraq and the Arab Gulf, ed. Charles Davies, Carden Publications, Chichester, 1990.

(3) انظر مثلًا: Ali A. Saeidi, The Accountability o Para - governmental Organizations (bonyads): The Case of Iranian Foundations, Iranian Studies, 37/1 (September 2004).

يدقق في التشريعات التي تخرج من البرلمان للتأكد من مطابقتها للقوانين الدستورية والإسلامية. وهكذا فقد كانت هناك مواجهة بين أقوى وجهين من الإسلاموية الحديثة، الوجه الراديكالي الدولاني المساواتي، والوجه المحافظ الرأسمالي المرتكز على السوق. ولقد أخذ هذا شكلًا مؤسسيًا في فصل «مجمع علماء الدين المناضلين» (مجمع روحانيون مبارز) الراديكالي عن «رابطة علماء الدين المناضلين» (جامعه روحانيت مبارز) ذات الأثر القوي. بعد بعض الوقت وحين بدا الأمر وكأن جزءًا من تجارة الحكومة يتوقف، وبعد عدة التماسات لتدخل الخميني، اصطف الخميني إلى جانب الراديكاليين رغم أن هذا لم يفضِ إلى انتصارهم انتصارًا كاملًا، إذ إن إسلامية الحرب كانت على وشك الانتهاء، ناهيك عما حدث لاحقًا من انتصار السلام ومعه رفسنجاني (انظر الفصل الرابع عشر).

بصفة الخميني منظرًا للحكومة الإسلامية فلم يكن مفاجئًا أن يدخل في الجدل الدائر حول مفهومه الجديد عن الولاية المطلقة للفقيه، وكانت نقطة الخلاف الرئيسة هي مدى سلطة الدولة على حقوق الملكية الخاصة. في خطاب طويل موجه إلى العلماء التقليديين والتجار، قال الخميني بأن «سلطات النظام الإيراني الثوري عليها أن تدرك بأن بعض الناس الكفار يصفون أي شخص يعمل من أجل الفقراء والمحتاجين ويمشي في طريق الإسلام والثورة على أنه شيوعي وانتقائي»[1]، ولاحقًا أضاف بأن «علماء الإسلام الحقيقيين لم يقبلوا أبدًا باستعباد الرأسماليين، وعبّاد المال والخانات... إن القيادة الدينية الملتزمة عدوة لدودة للرأسماليين الذين يمصون دم الناس»[2].

وفي فتوى للخميني أصدرها في كانون الأول/ ديسمبر عام 1987م ردًا على سؤال من وزير العمل والشؤون الاجتماعية، أكّد الخميني على أحقية الوزير في المضيّ بالتشريع الذي اقترحته وزارته (والذي يمنح أفضلية للعمال على أصحاب العمل). سرعان ما فسّر رئيس الوزراء موسوي ذلك على أنه فتوى عامة تقر سلطات غير عادية للجمهورية الإسلامية[3]. كان هذا أمرًا مدهشًا بالنسبة لعددٍ من السياسيين والوجهاء الدينيين، إذ فسروا الأمر على أنه إشارة ضمنية بأنّ الدولة فوق القانون ويمكنها اتخاذ أية

(1) كيهان هوائى (27 تموز/ يوليو 1988).

(2) اطلاعات (25 شباط/ فبراير 1989).

(3) Iran Radio (Home Service), 9 December 1987, BBC Monitoring Service

قرارات مستبدة. لذا كتب آية الله لطف الله الصافي أمين مجلس صيانة الدستور - والذي كان مقربًا من آية الله العظمى [محمد رضا] الكلبايكاني المرجع الكبير في قم - إلى الخميني قائلًا:

هناك أشخاص استنتجوا من فتواك أنّ الحكومة يمكنها استخدام هذه السلطة في إقرار أي نظام اجتماعي أو أسري أو تجاري أو مدني أو زراعي أو غير ذلك، بدلًا من الأنظمة الإسلامية الأصلية المباشرة [وردّ قوانين الشريعة]. ومن الواضح كما كان رأيكم المبجل دائمًا دليلًا عامًا لنا، فهذه المرة أيضًا ستصححون الخطأ[1].

خيّب الخميني ظنّ الصافي وأجاب بأنه لم يكن هناك أي خطأ، وبأن الفتوى «صالحة للتطبيق على جميع الشؤون التي تخضع لسيادة الدولة»[2]. لكنه أنهى رسالته للصافي بأنه ينبغي عليهم ألا «يهتموا للشائعات». وفي خطبة في صلاة الجمعة في طهران حاول الرئيس خامنئي استغلال إشارة الخميني الغامضة إلى «الشائعات» وتفسير رسالته إلى الصافي على أنها تعني أنّ التخمينات حول سلطة الدولة غير المحدودة هي مجرد شائعات[3]. وكان رد الخميني على خامنئي واضحًا وصادمًا:

يبدو من خطبتك في صلاة الجمعة أنك لا تعتبر الحكومة شرعية بمعنى الولاية المطلقة الممنوحة للرسول الأكرم...إنّ تفسيرك لما قلتُه، بمعنى أنه يعني ببساطة أنّ الحكومة لها سلطة فقط ضمن وصايا الله، مناقض تمامًا لما قصدته.

ينبغي الإشارة هنا إلى أنّ الحكومة [والتي هي فرع من الولاية المطلقة للنبي] هي واحدة من القواعد الأساسية للإسلام، ولها الأولوية على جميع القواعد الفرعية، حتى تلك التي تحكم إقامة الصلاة والصوم والحج[4].

واستمر يوضح الآثار المترتبة على نظريته الجديدة على الممارسات اليومية للحكومة:

يمكن للحكومة [الإسلامية] أن تخرق [حتى] تلك العقود التي أبرمتها مع الناس على أساس قوانين الشريعة إذا تناقض العقد مع مصلحة البلاد والإسلام.

---

(1) Iran Radio (Home Service), 23 December 1987, BBC Monitoring Service

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) جمهورى إسلامى (9 كانون الثاني/ يناير 1988).

ويمكنها أيضًا أن توقف أي نشاط - سواء أكان روحيًا أم دنيويًا - إن كان استمراره يتعارض مع مصلحة الإسلام[1].

وأخيرًا شدّد الخميني على أنّ المخاوف التي عبر عنها آية الله الصافي من مجلس صيانة الدستور بأن قوانين الإسلام الاجتماعية والاقتصادية يمكن خرقها بالنظام الجديد، هي مخاوف لا داعي لها، إذ إنه «حتى لو كان الأمر بهذه الصورة، فهو جزء من سلطة الحكومة [الإسلامية]»[2].

وهكذا فقد فُتحت الأبواب لأطول الخلافات وأكثرها حدة داخل النظام منذ 1981م، حين طهّر نفسه من جميع أعضائه الذين لم يكونوا ملتزمين بالكامل بالإسلام الأيديولوجي. في ندوة للفقهاء والقادة الدينيين التي انعقدت في قم لمناقشة مفهوم الولاية المطلقة ضرب آية الله صانعي على الوتر الحساس حين سأل «هل الولاية نفسها فرض للقانون أم استبداد. هل الولاية...نفسها قانون أم فوضى؟»[3]. كان السؤال متعلقًا بشكل مباشر بالشرعية السياسية للنظام، إذ إنّ الحكم الاستبدادي بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون شرعيًا. كانت فكرة الحكم المطلق موجودة ضمنيًا في مفهوم الخميني الأصلي لولاية الفقيه، إذ إنه يعني أن شخصًا أو هيئة غير منتخبة تضع القانون في إطار الشريعة لحكومة مسؤولة. وهكذا يمكنها أن تستمد شرعيتها من الشريعة، رغم أنها مطلقة وغير تمثيلية.

بيد أنّ نظرية الولاية المطلقة ذهبت أبعد من ذلك، إذ منحت للفقيه السلطة الكاملة التي كانت للنبي في شؤون الدين والدنيا، في حين سكتت عن حقيقة أنّ سلطة النبي استمدت شرعيتها من الوحي الإلهي و/ أو مفهوم العصمة والنقاء من الآثام. فإن لم يكن الفقيه معصومًا أو نقيًا من الآثام وليس له اتصال مباشر (وحي) بالله، فعلى أي سلطة قانونية يستند كي يوقف أو يعدّل أو يبدّل قوانين الشريعة الأساسية حين يرى أنها غير متفقة مع مصلحة الإسلام؟ هل الإسلام نفسه خاضع لتعريف عشوائي يضعه من يصل

(1) جمهوری إسلامی (9 كانون الثاني/ يناير 1988).
(2) نفسه.
(3) جمهوری إسلامی (20 كانون الثاني/ يناير 1988).

إلى الحكم؟ وفيما يتعلق بمسألة الشرعية السياسية، ما الفرق بين هذا وبين الحكم المستبد التقليدي؟[1].

مع ذلك فقد تم التوصل في نهاية الأمر إلى حل وسط قاد إلى إنشاء «مجلس تشخيص مصلحة النظام» الذي يفصل في أي خلاف بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. وفي الحقيقة كانت هذه قناة مفيدة لحل مثل تلك الخلافات، لكنها كانت بعيدة جدًّا عن نظرية الخميني حول الولاية المطلقة. وما أثار هذا الجدل الكبير لم يكن مسألة قانونية بل سياسية. وهكذا فإن إنشاء مجلس المصلحة لم يكن ليحل النزاع السياسي بين الراديكاليين والمعتدلين والمحافظين.

وقف إطلاق النار

وكما ذكرنا فإن هذا الجدل ظهر فجأة في الشهور الأخيرة من الحرب التي استمرت بتكاليف بشرية ومادية كبيرة، ولم تكد تحقق أي إنجاز، أما النصر البارز لإيران فكان احتلال جزيرة الفاو في شباط/ فبراير 1986م والتي استعادها العراقيون في نيسان/ أبريل 1988م. كان احتلال الفاو فرصة جيدة أخرى لإيران كي تطرح على العراق شروط سلام في مصلحتها، إلا أن سياسة «الحرب حتى النصر» كانت ما تزال في قوتها. في عام 1988م أطلق العراق أكبر هجمة كيماوية في معركة حلبجة، وهي مدينة عراقية كردية صغيرة على الحدود الإيرانية يسكنها أناس مشكوك في ولائهم لصدام. وقد أدت هذه الهجمة إلى موت وجرح خمسة آلاف كردي مدني. كتب أحد الصحافيين العالميين لاحقًا يقول:

> قبل أربع سنوات من هذه الحادثة الفظيعة، كان هناك فقط بضعة مراسلين ومتخصصين في شؤون هذه المنطقة (بما فيهم أنا) يدينون صدام حسين. كان صوتنا وحيدًا ومعزولًا. معظم المؤسسات الإعلامية الغربية جرت خلف أجندة مضللة عمدًا وضعتها قوى ضغط والبيت الأبيض ووزارة الخارجية. وكما جاء على لسان جيفري كيمب الذي كان حينها رئيس شؤون الشرق الأوسط والأدنى في وزارة الخارجية، كان صدام حسين «وَغْدَنا»[2]...

---

(1) للاستزادة، انظر: Katouzian, Islamic Government and Politics

(2) Adel Darwish, Halabja: whom does the truth hurt? in www.opendemocracy.net/conflict - journalismwar/article_1049.jsp, first published on 17 March 2003.

أرسل الإيرانيون بالطائرة طاقم تصوير من قناة ITN الذين كانوا موجودين في طهران إلى حلبجة مع بعض المصورين المحترفين، ولقد استغرق الأمر ثلاثة أسابيع إضافية كي يدرك العالم هَول ما حدث هناك[1]. وحتى عند هذه المرحلة لم يكن لدى واشنطن ولندن اهتمام بالتركيز على هذا الأمر، فظلوا يساندون صدامًا. وأيًا كان الأمر ما إذا استهدف صدام الأكراد عامدًا أو أنهم كانوا ضحية بين قتال طرفين حين كان العراقيون يستهدفون الجنود الإيرانيين، تبقى حقيقة أن من أعطى الأوامر (صدام أو أحد ضباطه) كان على وعي كامل بأن السلاح الذي استخدمه سيقضي على شعب مدني، رجالًا ونساء وأطفالا[2].

ظل العراق لفترة من الزمن بلدًا تابعًا للاتحاد السوفيتي، وكانت له علاقات قوية بفرنسا، خاصة فيما يتعلق بإعادة التسليح، أما الآن فقد استعادت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق (والتي قُطعت منذ الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1967م) ومنحته الكثير من الدعم المالي والمادي والدبلوماسي واللوجستي. وإلى جانب فرنسا كانت بعض دول الاتحاد الأوروبي تساعد الآلة الحربية العراقية، في حين استمرت دول الخليج العربية بتقديم الأموال الطائلة للحكومة العراقية.

وبحلول منتصف عام 1988م بدأ الإيرانيون يدركون أنهم يواجهون العالم كله بمفردهم، ولو أن هناك نصرًا سيتحقق من هذه الحرب فلن يكون لصالحهم. مئات الألوف قُتلوا أو أصيبوا بتشوهات أو إعاقات أو أمراض عقلية، إلى جانب من نزحوا من ديارهم. حل بالبلاد دمار هائل وضاع الكثير من الموارد الاقتصادية. قاتل الإيرانيون ببسالة لكنهم في النهاية أدركوا أنها ليست حربًا يمكنهم الانتصار فيها. وفي الثالث من تموز/ يوليو عام 1988م، أسقطت السفينة الحربية الأميركية «يو إس إس فينسين» (والتي اعترف قبطانها لاحقًا أنها كانت في المياه الإقليمية الإيرانية آنذاك) طائرة ركاب إيرانية مما أسفر عن مقتل 290 شخصًا من الركاب وطاقم الطائرة. مع ذلك فقد قبلت إيران قرار الأمم المتحدة رقم 598 في نهاية تموز/ يوليو 1988م، وفي 20 آب/ أغسطس بدأ

---

(1) Adel Darwish, in www.opendemocracy.net/conflict - journalismwar/article_1049.jsp

(2) للاطلاع على رواية مفصّلة عن حادثة حلبجة، انظر: Joost R. Hiltermann, A Poisonous Affair: America, Iraq and the Gassing of Halabja, Cambridge University Press, Cambridge, 2007.

وقف إطلاق النار. لم تكن هزيمة، لكنها ألغت ثماني سنوات من التفاؤل والوعد بالنصر للشعب الإيراني[1].

بعد كل هذا، كان الخميني فقط هو من يستطيع إيصال خبر وقف إطلاق النار للشعب الإيراني - خاصة أولئك الذين اعتبروه مقدسًا - بطريقة يعرف أنها ستخفف من شعورهم بخيبة الأمل والإحباط. قال في خطاب إذاعي: «لقد اشتريت رضا الله بشرفي وسمعتي»، وأضاف:

> لولا أنها مصلحة الإسلام والمسلمين، لما قبلت بذلك أبدًا، ولكنتُ فضلت الموت والشهادة. لكننا لا نملك خيارًا آخر، وعلينا أن نسلّم لأمر الله...أكرر بأنّ قبول هذا الأمر أمرّ من السم بالنسبة لي، لكنني سأتجرع كأس السم هذا لوجهه سبحانه وتعالى[2].

لكنّ البنادق لم تتوقف. شنّ تنظيم مجاهدي خلق (الذي كان يعسكر في العراق لعدة سنوات بدعم من صدام حسين) هجمة بعد أن أعلنت الحكومة الإيرانية قبولها قرار وقف إطلاق النار. غزا المجاهدون غرب إيران وقاتلوا الحرس الثوري على مدينة كرمانشاه. في بداية الأمر استفادوا من الغطاء الجوي العراقي، لكن حين سحبته العراق بضغط دولي فقدت العملية قوتها وانتهت بهزيمة مجاهدي خلق وموت عدة آلاف من مقاتليهم.

بدا الأمر وكأن الحماس الثوري قد خبا، وحلت بدلًا منه (جزئيًا على الأقل) معنويات منخفضة نتيجة لقبول قرار الأمم المتحدة، لكنّ هذا لم يستمر طويلًا. في الوقت الذي كانت تتم فيه مجموعة من الإعدامات دون محاكمة في السجون الإيرانية، نُشرت رواية «آيات شيطانية» لمؤلفها البريطاني سلمان رشدي في أيلول/ سبتمبر 1988م، وبدأ المسلمون في أنحاء مختلفة من العالم يعتبرونها إهانة بالغة للإسلام والنبي محمد وزوجته وحتى آية الله الخميني. ظهرت أولى الاحتجاجات الشعبية بين المسلمين البريطانيين، ثم في باكستان ودول أخرى ذات التعداد المسلم الكبير. في

---

(1) للحصول على سرد كامل لوقائع الحرب العراقية - الإيرانية، انظر مثلًا: Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran and Iraq at War; Dilip Hiro, The Longest War: the Iran - Iraq Military Conflict, Grafton, London, 1989.

(2) Tehran Radio, 20 July 1988, quoted in Moin, Khomeini, Life of the Ayatollah

شباط/ فبراير 1989م وصل الأمر إلى الخميني، فأصدر فتوى بأن «مؤلف كتاب آيات شيطانية الذي تم تأليفه وطباعته ونشره ضد الإسلام والنبي والقرآن، وأولئك الناشرين الذين كانوا على معرفة بمحتويات الكتاب، يُحكم عليهم بالموت»[1]. وهكذا بجرة قلم زال الخمود في إيران، وبرز هياج شعبي كبير بين الإيرانيين والشعوب المسلمة الأخرى، وعاد الخلاف مع المجتمع الدولي مما أدى إلى تدهور العلاقات البريطانية - الإيرانية حين كانت على وشك أن تصل إلى مستوى التمثيل الدبلوماسي الكامل.

سقوط منتظري

كان آية الله حسين علي منتظري نائب الخميني وخليفته الموعود تلميذًا للخميني، وتابعًا مخلصًا له منذ بدايات الستينيات، إضافة إلى كونه شخصية بارزة في الثورة قضى سنوات عديدة في السجن قبل أن يُطلق سراحه في أواخر 1978م. بيد أنه كان أقرب إلى العالم الديني منه إلى الرجل السياسي، وكان يؤمن بأنه ينبغي على الجمهورية الإسلامية أن تكون لها قاعدة شعبية عريضة، وأن تبدي درجة كبيرة من التسامح تجاه غير الملتزمين دينيًا، وأن تتجنب معاملة خصومها بشدة.

بدأ خلافه في الرأي مع الخميني بعد هزيمة مجاهدي خلق في أواخر تموز/ يوليو، حين أمر الخميني السلطات القضائية والاستخباراتية بإعدام الكثير من السجناء السياسيين[2]. ومن بين هؤلاء السجناء من أنهى أو قارب على إنهاء فترة حكمه. في هذه الحادثة - وفقًا لتقديرات متعددة - تم إعدام ما بين ألفين إلى سبعة آلاف سجين، بعضهم من مجاهدي خلق المقبوض عليهم مؤخرًا، وكثير منهم يساريون ومن مجاهدي خلق مسجونون من وقت سابق.

في الرسالة الأولى من أصل ثلاث رسائل بعثها منتظري إلى الخميني، بتاريخ 27 تموز/ يوليو 1988م، عبّر منتظري عن احتجاجه على «أمرك الأخير [إلى السلطات] بإعدام المنافقين [أي مجاهدي خلق] المسجونين»، وأضاف بأنه في حين إن إعدام أولئك المتورطين في الهجوم الأخير قد يكون «مقبولًا في المجتمع» فإن «إعدام آخرين حكم عليهم بأحكام أقل من الإعدام...يتجاوز المبادئ القضائية وقرارات القضاة

---

(1) Moin, Khomeini, pp. 282 - 283

(2) نفسه، ص 278 ـ 279.

الذين حكموا في تلك القضايا». وفي رسالة مرسلة بتاريخ 15 آب/ أغسطس إلى عدد من السلطات القضائية والأمنية أمرهم منتظري بتجنب «الانتقام» وتساءل ما إذا كانت «جميع حججنا في الفقه المتعلقة بالحذر في شؤون [هدر] الدم غير صحيحة». وفي رسالة تالية بتاريخ 3 أيلول/ سبتمبر إلى الخميني ذكر حادثة قاضٍ شرعي كان يتفرج عاجزًا بينما قرر ضابط أمن إعدام أحد مجاهدي خلق كان نادمًا ومستعدًّا للانضمام إلى الجبهة ضد العراق[1].

نادرًا ما أخفى منتظري استياءه من بعض القرارات العشوائية المتعسفة للنظام، فمثلًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1988م ذهب إلى حدّ أن يقول علنا:

> إن المحترمين المسؤولين عن الدولة والثورة والذين ذاقوا بأنفسهم مرارة غياب حرية التعبير في النظام الملكي الظالم...عليهم أن لا يتصوروا بأنه فقط لأن النظام الاستبدادي [السابق] قد زال فلا نحتاج إلى حرية التعبير...لا يوجد منا من هو معصوم أو بلا آثام بحيث لا يحتاج إلى نصح[2].

لكنّ تسريب رسائله إلى خارج إيران بعد أشهر من كتابتها وبعد قضية سلمان رشدي قاد الخميني إلى الهجوم المباشر على منتظري، وفي التاسع والعشرين من آذار/ مارس 1989م استقال منتظري من منصبه. كتب في رسالة استقالة متواضعة إلى القائد يقول: «منذ البداية كنت معترضًا بشدة على تعييني نائبًا للقائد...لئن كانت هناك أية أخطاء ونقاط ضعف محتومة، فالأمل أن يتم تصحيحها تحت توجيهك»[3].

وبين عشية وضحاها اختفت صوره من الجدران، وتحوّل لقبه الرسمي من آية الله العظمى الفقيه المبجل (فقيه عالى قدر) إلى حجة الإسلام فقط. استمر منتظري في انتقاده للنظام ودعوته لحكومة ديمقراطية طوال العقدين التاليين، مما أدى إلى فرض رقابة على كلامه ثم إخضاعه للإقامة الجبرية[4].

---

(1) للاستزادة، انظر: Katouzian, Islamic Government and Politics, pp. 258 - 259, quoting from photocopies of the original letters.

(2) كيهان هوائي (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1988)، قام المؤلف بإضافة الخط تحت الجملة الأخيرة.

(3) للحصول على النص الكامل للرسالة، انظر: كيهان هوائي (15 نيسان/ أبريل 1989).

(4) للاطلاع على الموقع الإلكتروني لمكتب منتظري: www.montazeri.com

وفاة الخميني

توفي آية الله الخميني في الثالث من حزيران/ يونيو عام 1989م، بعد حوالي شهرين من السقوط السياسي لمنتظري. كان الخميني يعاني من مرض مزمن في القلب، وحدثت الوفاة نتيجة لسلسلة من النوبات القلبية. كان يبلغ من العمر تسعة وثمانين عامًا حين وافاه الأجل، وحيث إنه كان فقيهًا زاهدًا وقائدًا ثوريًا مؤثرًا ومبتكِرًا دينيًا، فلن تكون مبالغة إن قلنا بأنه أحدث الأثر الأكبر في التاريخ الإيراني منذ الثورة الدستورية. لكنه ربما اعتبر مهمته أكبر من ذلك بكثير، إذ إنه كخليفة للنبي امتدت مهمته لتشمل العالم الإسلامي بأكمله. وعلى الرغم من أنه لم ينشئ نظامًا إسلاميًا عالميًا، فلا يمكن إنكار أن العالم الإسلامي بعد الخميني كان مختلفًا جدًّا عما كان عليه قبله. لقد أثّرت ثورته الإسلامية على عالم الإسلام بأكمله من عدة أوجه.

اجتذبت جنازة الخميني الملايين إلى الشوارع، وفي غمرة الحدث مات بعضهم أو جرح. لم تشهد إيران دولة الشهداء والنائحين على مدى «ذاكرتها الحية» جنازة بهذه الضخامة والهيجان العاطفي. ومن المناسب أن نقتبس من ملاحظات توم فينتون الصحافي الأميركي الكبير الذي غطى الحدث لشبكة CBS في الخامس من حزيران/ يونيو عام 1989م:

> عند منتصف الصباح، دفعت الشمس الضاربة على النائحين بالحرارة خارج الصندوق الزجاجي إلى 38 درجة مئوية. كان الصندوق موضوعًا على منصة من حاويات الشاحنات، مكسوًّا بقماش أسود...داخله يرقد جثمان آية الله الخميني، بانتظار أن يُدفن...كان جثمان آية الله موضوعًا على ساحة صلاة في شمال ـ وسط طهران، كي يمكن لشعبه أن يلقي عليه التحية الأخيرة. وطبقًا للشعائر الإسلامية في تحضير الجثمان للدفن، كانت قدما الخميني باتجاه مكة. والعمامة السوداء التي تشير إلى انحداره من نسل النبي محمد على صدره...وحولنا في تلك الساحة المغبرة كانت مجموعات من النساء يبكين في شادوراتهن السوداء، وجماعات من الرجال يضربون على صدورهم ورؤوسهم. كان هناك رجال من الحرس الثوري...يحاولون التبريد على الناس بخراطيم المياه، لكن المشاعر كانت ترتفع مع درجة الحرارة...كنت أعلم أنه سيكون حدثًا من الأحداث التي لا تُنسى. سوف يُدفن آية الله الخميني كما عاش، وسط عاصفةٍ دينية.

وأضاف فينتون:

رغم أن الكثيرين من أفراد الطبقة الوسطى في إيران حملوا مشاعر مختلطة عن الثورة، إلا أنه لم يكن هناك شك حول مكانته [أي الخميني] في قلوب الملايين من فقراء إيران. ما زال طاغيًا عليهم بسحره، في مماته كما في حياته...

خرجت حشود لا نهاية لها من الإيرانيين في صباح يوم الجنازة، والتي بدأت في ساحة مفتوحة حيث كان جسده ممددًا...أرادت الحكومة أن تنقل الجثمان في شاحنة مبردة من ساحة الصلاة إلى المقبرة على بعد 15 ميلًا جنوب طهران. لم يكن ذلك سهل التنفيذ. كانت الشوارع خارج العاصمة مختنقة بالنائحين، وكلهم على أقدامهم. الكثير من القادرين جسديًا من أهالي طهران ومئات الآلاف من الأرياف المجاورة أرادوا أن يصحبوا قائدهم إلى القبر، وأن يلمسوا الجثمان إن أمكن...حين انتهت الصلاة، تفرج المراسلون بدهشة في حين ركض الناس وأمسكوا بالعلم الإيراني المسجى فوق النعش المفتوح، وقماشًا أخضر تحت الجثمان. مال النعش بينما كان يُحمل إلى الشاحنة، مهددًا بسقوط الجسد على الأرض. كانت السلطات تكاد تفقد السيطرة على الأمر، واستطاع النائحون الهائجون أخيرًا إيقاف الجنازة. تغيرت الخطة، وطُلبت طائرة مروحية كي تنقل الجسد إلى المقبرة.

وشرح فيتتون كيف أنّ «المشاعر التي كانت للحشد الموجود أسفلنا وصلت إلى قمة الحمى»: شاهدوا رجلين يتم تمريرهما بين الحشد من يد لأخرى. عيونهما كانت مفتوحة لكنهما بلا روح. ويبدو أنهما ضربا نفسيهما حتى الموت.

أعلن التلفزيون الإيراني عن تأجيل الجنازة إلى الغد، وطُلب من الحشود أن تعود إلى منازلها. بعد خمس ساعات حين خلت المقبرة من الناس، وصلت مروحية تحمل رئيس البرلمان علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان مسؤولًا عن الجنازة. بعد دقائق وصلت مروحية أخرى تحمل جثمان الخميني، وهذه المرة في صندوق مغلق من الألمنيوم يبدو وكأنه حاوية شحن من حاويات الطائرات. وعلى الرغم من الحلقة التي شكلها الحرس الثوري حول المقبرة، كان هناك مشهد فوضوي آخر إذ تدافع رجال الدين والحرس الثوري أنفسهم لنيل شرف حمل النعش. نُزع الغطاء العلوي وأخرج الجسد وأنزل إلى القبر. دُفن الخميني وفقًا لشعائر الدين الإسلامي، ملفوفًا بكفن فقط. وُضعت ألواح حجرية فوق الجثمان، ثم غُطي القبر بالتراب بسرعة بينما اكتظت المقبرة بنائحين يبكون بحرقة شديدة. حُطم الصندوق إلى قطع صغيرة للاحتفاظ بها كآثار مقدسة. وفي الصباح التالي وُضع وعاء أسود فوق القبر. وُضعت أزهار فوقه. كان النائحون

يضربون على جدران الوعاء المعدني ويبكون. ولاحقًا بُني مسجد في موقع القبر. ورغم كل التوقعات (بما فيها توقعاتي) بأن الفوضى ستحل في إيران، فقد بقيت إيران ثابتة على نحو مدهش بعد موت الخميني[1].

تلك التوقعات التي ذكرها فينتون بأنّ الفوضى ستتبع موت الخميني لم تتحقق لأنه بالرغم من بعض السمات السطحية، إلا أنّ الحكم لم يكن حكم شخص واحد، وكان للنظام قاعدة شعبية عريضة كما شهدت بذلك الجنازة نفسها.

(1) للوصف الكامل، انظر: Tom Fenton, The Day They Buried the Ayatollah, Iranian Studies, 41/2 (April 2008).

الفصل الرابع عشر

إيران بعد الخميني

«الاستبداد والفوضى وجهان لعملةٍ واحدة».

(السيد محمد خاتمي)

في عام 2008م كانت إيران ما تزال تتصدر عناوين الأخبار، يصوّرها الغرب وإسرائيل كمصدر تهديدٍ للسلام العالمي، وكانت الأجواء محملة بإشاعات حول ضربة أميركية و/ أو إسرائيلية وشيكة على منشآت إيران النووية والعسكرية، في الوقت الذي كانت فيه إيران محل إعجابٍ كبير في العديد من الدول الإسلامية ودول العالم الثالث؛ وذلك لوقوفها في وجه أميركا. إيران لم تعد كما كانت، فقد مرّت بتغييرات كبيرة في كافة مناحي الحياة منذ عام 1989م، إلا أنّها احتفظت بجميع المشكلات الداخلية والخارجية التي كانت موجودة سابقًا، بل إن بعضها استفحل أكثر من السابق. ظلّت رياح التغيير تهبّ منذ وفاة الخميني، لكنها كانت تهبّ - كما هو معهود في التاريخ الإيراني - في اتجاهات مختلفة ولا يمكن توقعها. ومن أبرز النتائج التي خلّفها غياب الخميني عن المشهد نشوء أو ربما بروز الخلافات الداخلية في النظام الحاكم نفسه، والتي اتسعت وتنوّعت في العقدين التاليين، حتى إنه في منتصف عام 2008م كانت هناك انقسامات حادة في صفوف الإسلاميين أنفسهم، ناهيك عن المعارضة غير الإسلامية. لقد أنهى موت الخميني مرحلة إيرانية قصيرة ودشّن مرحلة أخرى، لكن داخل النظام نفسه، إذ إنّ الجمهورية الإسلامية استمرت في البقاء لفترة طويلة بعد وفاته.

كان الخميني المشرف العام على النظام الحاكم في إيران، والحَكَم في ما يُختلف حوله، والمشرّع القانوني النهائي، بيد أنه لم يكن حاكمًا استبداديًا على طريقة الشاه ومن سبقه من الحكام الإيرانيين التقليديين. استمد الخميني شرعيته السياسية من الجماهير

الغفيرة التي لم تقدرّه بصفته مرجعًا دينيًا فحسب، بل غالبًا كقائدٍ ديني ثوري ذي شخصية آسرة، وهذا ما جعل الموقع الذي تركه فريدًا للغاية ولا يمكن أن يشغله أحد بصرف النظر عن هوية القائد الديني الذي سيأتي بعده. لذلك فقد كان لزامًا أن يطرأ تغير جذري في طريقة الحكومة ومِزاجها، وأن تطفو على السطح خلافات سياسية، واختلافات أيديولوجية.

مراجعة الدستور

شكّل الخميني قبيل وفاته (في نيسان/ أبريل 1989م) مجلسًا مكونًا من خمس وعشرين شخصية لمراجعة الدستور، وأوعز إليهم تحديدًا حذف المادة رقم 109 من الدستور، وهي المادة التي كانت تقضي بوجوب أن يكون المرشد الأعلى للثورة مرجعًا دينيًا. في الحقيقة لم يكن قرار المراجعة ناتجًا عن خلاف اجتماعي - سياسي داخل النظام أو خارجه، بل كان اعترافًا بالحاجة إلى مراجعة الدستور بغية الوصول إلى صيغةٍ أفضل وفعالية أكبر. أما القضايا الرئيسة التي دارت النقاشات حولها فكانت: وضع آلية لانتخاب بديلٍ للخميني، وتحديد سلطات المرشد الأعلى في الدستور، وترشيد السلطتين التنفيذية والقضائية وزيادة المركزية فيهما بالنظر إلى وجود رئيس للبلاد ورئيس وزراء ومجلس وزراء ورئيسٍ للبرلمان (رفسنجاني) كان قد تولى مسؤوليات تنفيذية متزايدة، وتوضيح دور «مجمع تشخيص مصلحة النظام» وصلاحيته وواجباته، وإصلاح إدارة شبكة الإذاعة والتلفزيون[1].

مَنَحت التعديلاتُ الجديدة المرشدَ الأعلى للثورة سلطات واسعة[*] كان يتمتع بها الخميني بصفته الشخصية، بيد أنّ أهميتها الآن تتمثل في كونها قد آلت إلى منصب المرشد الأعلى المنتخب أيًا كان.

هذا وأوجدت التعديلات أيضًا رئيسًا للسلطة القضائية يكون أعلى من المحكمة العليا ورئيسها، في حين إنّ التعديلات الدستورية الأهم كانت إلغاء منصب رئيس

---

(1) للاستزادة، انظر: Anoushiravan Ehteshami, After Khomeini: The Second Iranian Republic, Routledge, London and New York, 1995, ch.2.

(*) فمثلًا أصبح هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله حق تعيين رئيس السلطة القضائية، وتعيين نصف أعضاء «مجلس صيانة الدستور»، وغير ذلك.

الوزراء وإنشاء منصب رئيسٍ للسلطة التنفيذية مما استلزم إيجاد هيكل يسهّل وضع استراتيجية للإصلاح وإعادة الإعمار[1]. لقد أثبت سقوط آية الله منتظري قبل بضعة أشهر بأنّ النظام غير مستعد بعد للتغيير الجذري، وإنما للتطور التدريجي من الفترة الثورية الأيديولوجية إلى المرحلة الواقعية البراجماتية ما بعد الثورية.

رياح التغيير

في الخامس من حزيران/ يونيو عام 1989م بعد يومين من وفاة الخميني، انتخب «مجلس خبراء القيادة» الرئيس علي خامنئي مرشدًا أعلى للثورة، ورُفعت مرتبته الدينية في الوقت نفسه من حجة الإسلام إلى آية الله، رغم أنه لم يصبح مرجعًا أو آية عظمى. جاء تنصيبه مرجعًا في عام 1994م وسط خلاف وجدل بين كبار علماء الدين[2]. وكما ذكرنا سابقًا فإنه لم يكن بالإمكان لأحدٍ أن يرث السلطة التي كانت للخميني، حتى وإن انتُخب أحد آيات الله العظمى مرشدًا أعلى للثورة، بيد أنّ انتخاب خامنئي أدى إلى انفصال القيادة عن المرجعية التقليدية، وقد كانتا متحدتين إلى حدٍّ كبير في شخص الخميني. وقد ساعد ذلك على تأكيد أولوية المؤهلات السياسية على المؤهلات الدينية الصرفة للمرشد الأعلى. وبعبارة أخرى، فإن انتخاب خامنئي أظهر بشكل أكثر وضوحًا من السابق التغير الجذري في القيادة الشيعية نفسها والتي حدثت نتيجة لثورة الخميني ذات الصبغة الإسلامية والنزعة الإسلام(و)ية في الوقت نفسه. لم يظهر المرشد الأعلى

---

(1) للاستزادة، انظر: Mohsen Milani, The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani, **British Journal of Middle Eastern Studies**, 20/1 (1993).

(2) في عام 1994 أدى موت آية الله العظمى محمد علي الأراكي – وهو رجل دين كبير ملتزم بالخط الإسلامي – إلى ما يشبه أزمة الخلافة. رشّحت جمعية مدرّسي حوزة قم سبعة قادة منهم خامنئي لمنصب مرجع التقليد. ولمّا كانت هناك اعتراضات حادة من علماء كبار، أعلن خامنئي أنه مرجع للشيعة خارج إيران فقط. وكان منتظري يعتقد بوجوب أن يُنتخب المرشد الأعلى شعبيًا، أما آخرون مثل رفسنجاني فاقترحوا أن يُدار المنصب من لجنة أو مجلس من الفقهاء. للاستزادة، انظر: Homa Katouzian, Problems of Political Development in Iran: Democracy, Dictatorship or Arbitrary Rule?, **British Journal of Middle Eastern Studies**, 22/4 (1995); Wilfred Buchta, **Who Rules Iran?**, p. 93.

ملحوظة: صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب الأخير: ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، (المترجم).

الجديد إذن بهتاف شعبي، وإنما عن طريق انتخابه من مجلس له الصلاحية في عزله[1]. وبنظرة ارتجاعية يمكننا القول إنّ ذلك قد دشّن نزعة متنامية إلى فصل المرجعية التقليدية عن الحكومة الإسلامية.

إذن فقد كان خامنئي إسلاميًا ثوريًا بارزًا ذا رؤى معتدلة، جاء من أسرة علماء دين متواضعة في مشهد، ودرس في حوزات مشهد وقم والنجف، لكنه لم يصبح مجتهدًا. وحيث إنه كان تلميذًا مخلصًا للخميني فقد كان ناشطًا في المشهد السياسي الإسلامي تحت حكم الشاه، وذاق السجن والإبعاد داخل البلاد. ومع انتصار الثورة ظهر كواحد من الأعضاء الشباب من النخبة الإسلامية القائدة، وبعد توليه مهمتين في الحكومة انتُخب في منصب الرئيس غير التنفيذي في عام 1981م، وفي الأثناء فقد مساعدَه و«ذراعه الأيمن» بسبب محاولة اغتيال دبرتها منظمة «مجاهدي خلق». وعلى الرغم من أنّ منصبه لم يكن ذا سلطة تنفيذية، فقد ظلّ خامنئي شخصية مهمة ومؤثرة، فضلًا عن كونه إمام الجمعة في طهران. واعترافًا بإخلاصه وخبرته السياسية وقربه من المرشد الراحل فقد دعمته شخصيات إسلامية بارزة (رفسنجاني بالذات) لمنصب المرشد الأعلى. قال خامنئي في خطاب التنصيب:

> ما أنا إلا فرد له العديد من الأخطاء والنواقص، وإنني بصدق عالم دين بسيط. مع ذلك فقد حُمّلتُ مسؤولية ثقيلة، وسوف أبذل كل ما بوسعي وأتوسّل كل إيماني بالله سبحانه وتعالى كي أستطيع تحمّل هذه المسؤولية الثقيلة[2].

وبعد أن خلا منصب الرئيس بعد انتخاب خامنئي مرشدًا أعلى، حقق رفسنجاني في نهاية شهر تموز/يوليو انتصارًا كاسحًا في الانتخابات الرئاسية الخامسة. أجريت الانتخابات بالتزامن مع الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية التي فُرِغ منها مؤخرًا، والتي ألغت منصب رئيس الوزراء وحوّلت منصب الرئيس إلى رئيس تنفيذي. وبذلك أصبح خامنئي المرشد الأعلى ورفسنجاني رئيسًا للحكومة التنفيذية.

وُلد رفسنجاني لأسرةٍ ثرية محافظة ريفية، وتتلمذ في حوزة قم على يد مجموعة

(1) للاستزادة، انظر: Homa Katouzian, **Problems of Political Development in Iran**

(2) أذيع الخطاب في التلفزيون الإيراني بتاريخ 16 حزيران/يونيو 1989م، منقول من: Karim Sajjadpour, **Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 2008, p. 7.

من العلماء منهم آية الله الخميني، الذي أصبح رفسنجاني أحد مريديه في شبابه. انضم رفسنجاني إلى النشاط الإسلامي السياسي في بداية الستينيات وقضى مثل خامئني عدة سنوات في السجن. كان واحدًا من أقرب القادة الإسلاميين إلى الخميني خلال الثورة وبعدها، وكان فعليًّا المسؤول عن إدارة الحرب مع العراق، وكان رئيس البرلمان، وذا تأثير كبير في السياسة الخارجية(*). وفي حين كان ملتزمًا كليًّا بالنظام الإسلامي، إلا أنه كان براجماتيًّا أو واقعيًّا فيما يخص السياسة الداخلية والدولية. وهكذا فقد جارى مِزاج التطرف في الأحداث نتيجة الحرب والصراعات الثورية خلال الثمانينيات، ولكن بعد وقف إطلاق النار ورحيل الخميني انبثت رؤيته البراجماتية على إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي وتحسين العلاقات الإقليمية والدولية. فمثلًا، قال بعد قبوله قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار ـ وهو قرار كان يؤيده مع آخرين أيضًا:

> أهمّ ما في الأمر هو أنه يمكننا التوقف عن صنع أعداء بلا سبب نتيجة لهذه الخطوة الجديدة. لقد أوجد لنا [هذا القرار] طريقًا جديدة. هناك الكثير من الذين يدعمون صدام [حسين] حاليًّا، لم يكونوا ليدعموه لو أن سياستنا الخارجية كانت صحيحة[1].

وقد انعكس هـذا التوجه في الدعم الذي قدّمه رفسـنجاني لإطلاق سـراح الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان.

كان تحقيـق علاقات أفضـل مع القـوى الإقليميـة والدولية هدفًـا مهمًّـا تتطلع إليه أعداد كبيرة من الشـعب ومعظم القياديين في الدولة. كانت إيران معزولة عزلة بغيضة في المنطقة وفـي العالم كله، كمـا أنّ الحرب قد أنهكت المخزون المعنوي للشـعب سـواء الإسـلاميين منهـم أم غير الإسـلاميين. وقادت الخسـائر الكبيـرة فـي الأرواح، والدمار المادي الهائل، والسياسة الداخلية التي تتسـم بالتشدد وتقييد الحريات، والتراجع الكبير

(*) للاستزادة، يمكن الاطلاع على الترجمة العربية لمذكرات رفسنجاني: هاشمي رفسنجاني، حياتي، دار الساقي، 2005، (المترجم).

(1) منقول من: BBC's Summary of World Broadcasts, ME /0218 (1 August 1988)
في المصدر التالي: Ehteshami, After Khomeini, p. 28
وللاطـلاع علـى دراسـة حـول التغير فـي سياسـة إيـران الخارجية فـي بدايـة رئاسـة رفسـنجاني، انظر: Rouhollah K. Ramazani, Iran's Foreign Policy: Contending Orientations, The Middle East Journal, 43/2 (Spring 1989).

في مستوى المعيشة والتموين، كل ذلك قاد إلى مطالبات بالإصلاح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأنّ الصعوبات الإنسانية والمادية والتضحيات التي بُذلت طوال الحرب لم تسفر عن أي انتصار ملموس.

ظهور طبقات مستقلة متملِكة

إضافة إلى الخطوات التي تم اتخاذها نحو سياسة أكثر اعتدالًا في العلاقات الخارجية، كان هناك أيضًا تغيير في وجهة السياسة الاقتصادية ضد النموذج «الدولاني étatisme» (تحكم الدولة في الاقتصاد) والنموذج «الشركاتي corporatism» (هيمنة الشركات وأصحاب المصالح)، لصالح نموذج الخصخصة، والأفق الأكثر ليبرالية تجاه الاقتصاد المحلي والتجارة الخارجية. كان هناك تخطيط لإعادة البناء، ولكن كان هناك أيضًا فضاء كبير لتطوير القطاع الخاص، يسوده البازار أو المجتمع التجاري التقليدي بصفته مجتمعًا اجتماعيًا ـ اقتصاديًا[1]. ولقد شكّل هذا بداية ظهور مجموعات تجار ورأسماليين بوصفها طبقات اجتماعية مستقلة نسبيًا وفّرت ـ لهذا السبب نفسه ـ قاعدة اجتماعية للدولة. كان البازار قد لعب بالتأكيد دورًا مهمًا في الثورة وظلّ القاعدة المتملكة الأكبر للجمهورية الإسلامية بعد انتصارها، بيد أنّ عقد الثورة والحرب والتحول الجذري المصاحب في الأحداث أخّر ظهور طبقات رجال الأعمال بوصفها كيانات اجتماعية ـ سياسية مستقلة.

وهذا ما بدأ في منتصف التسعينيات لأول مرة منذ ظهور الحكم الاستبدادي للشاه في منتصف الستينيات. ولنا أن نتذكر هنا بأنه من بدايات الأربعينيات وتنحّي رضا شاه وحتى منتصف الستينيات بدأت الطبقات المتملكة (وكانت في ذلك الوقت من أصحاب العقارات والتجار) تؤكد على وجودها كطبقات اجتماعية مستقلة، خاصة في الخمسينيات بعد أن وضع انقلاب 1953 حدًّا للنزعات الفوضوية في الأربعينيات، وأسّس نظامًا دكتاتوريًا. وبصرف النظر عن الأعداد الصغيرة من كبار التجار الذين لديهم قدم راسخة في الصناعة الحديثة والتجارة المتنامية مع الغرب، فإن البازار كان بشكل

---

(1) يصف علي أنصاري سنوات رفسنجاني بأنها «جمهورية البرجوازية التجارية». انظر: Ali M. Ansari, **Iran, Islam and Democracy, the Politics of Managing Change, 2nd edn., Chatham House, London, 2006, ch. 4.**

عام في صفوف المعارضة، في حين كان أصحاب العقارات وقطاع الأعمال الحديثة الصغير والمتنامي في صف النظام (راجع الفصل العاشر). لا شك أنّ البازار قد استفاد استفادة عظيمة من الطفرة النفطية في الستينيات والسبعينيات، بيد أنّ ذلك لم يجعل منه قاعدة اجتماعية لنظام الشاه، غالبًا لأنّ النظام كان مطلقًا واستبداديًّا لا يسمح بأي مساحة للاستقلال والمشاركة من أي طبقة اجتماعية، ولكن جزئيًّا أيضًا بسبب الأفق الديني للبازار وابتعاده عن موجة «التغرّب» الرسمية. بعبارةٍ أخرى كان تحفظ البازار على نظام الشاه سياسيًّا وثقافيًّا أكثر منه اقتصاديًّا، على عكس ما كان يعتقد بعض الكتّاب الغربيين.

أدّت الطفرة النفطية إلى نمو طبقة رجال الأعمال الحديثة، والتي على الرغم من كونها العميل الأقرب للنظام، إلا أنها لم تكن مستقلة عنه أكثر من الطبقات الاجتماعية الأخرى، مما لم يمكّنها من أداء وظيفة القاعدة الاجتماعية للنظام (راجع الفصل الحادي عشر). لهذا السبب لم تحرّك هذه الطبقة ساكنًا للدفاع عن الدولة ضد الثورة، ولم تكن لها حركات أو تنظيمات سياسية تمثلها (راجع الفصل الثاني عشر). وهذا أيضًا ما ميّزها عن الطبقة «البرجوازية الكمبرادورية»، والتي عادة ما كانت توصف بأنها الطبقة القاعدة للدكتاتوريات الحديثة في العالم الثالث[1]. في حقيقة الأمر كان أركان قطاع الأعمال الحديثة (لا يتجاوز عددهم الثلاثين) هم الخاسرون في الثورة الإسلامية، وبعضهم وقع في أسر الدَّين للأنظمة المصرفية بنسبة تصل إلى أكثر من 50٪ من أصولهم. جدير بالذكر أنّ معظم هذه الأملاك صودرت بعد سقوط بني صدر في عام 1981م، وغادر أصحابها البلاد (راجع الفصل الثالث عشر). ولكن على العكس من نظرية البرجوازية الكمبرادورية، فإن ذلك لم يكن في الأساس نتيجةً للارتباطات بالتجارة الأجنبية - والتي كان تجار البازار منخرطين فيها أيضًا - وإنما بسبب التصاق وصف «طاغوتي» بهم، مما أظهرهم بصورة الحداثيين معدومي الجذور الإسلامية وفي الوقت نفسه معتمدين على الدولة.

قادت الطفرة النفطية في الستينيات وخاصة في السبعينيات - كما ذكرنا في الفصل الثاني عشر - إلى صعود طبقات اجتماعية جديدة، كانت مُبعدة ومعادية للدولة البهلوية.

(1) للاطلاع على تطبيق مختصر ومتمكن لنظرية البرجوازية الكمبرادورية، انظر: Ehteshami, After Khomeini; Ansari, Iran, Islam and Democracy.

اشتملت هذه الطبقات على المنضمين حديثًا إلى أنشطة الطبقات التقليدية والعصرية على حد سواء، بما في ذلك أعمال التجارة والمهن. ومع سقوط النظام السابق استفادوا مع الجماعات التقليدية الراسخة من الفرص التي فتحتها الدولة الإسلامية. لم يُضطروا أن يصبحوا ناشطين إسلاميين، وطالما لم يكن بالإمكان وصفهم بأنهم «طاغوتي» أو «ليبراليين» فقد كان يمكنهم التمتع بوظائف مهنية واعدة والعمل على مراكمة رأس المال الخاص. وفيما يتصل بالعلاقة بين الدولة والمجتمع، فإنّ هذه الطبقات والجماعات الاجتماعية ـ خاصة منذ التسعينيات ـ هي التي استطاعت التماهي مع الدولة الإسلامية وتوفير القاعدة الاجتماعية الأهم لها. كانوا بشكل عام منخرطين في التجارة الداخلية، والتجارة الخارجية والصناعة الحديثة، وبدرجة أقل في الزراعة الحديثة.

لم يكن مفاجئًا إذن إنّ الحشود الإسلامية الأصولية ـ وتعرف عمومًا باسم حزب الله ثم سموا أنفسهم أنصار حزب الله ـ نزلت إلى الشوارع للتظاهر ضد حكومة رفسنجاني، خاصة في سنتيها الأخيرتين (1995 ـ 1997)، وكانت كثيرًا ما تهتف بشعار «الموت للرأسماليين»(*)، خاصة وأنّ رفسنجاني نفسه كان رجل أعمال ثري. بيد أنّ الأمر وصل إلى أبعد من ذلك، ورغم رمزية الأمر إلا أنه أشار إلى ظهور صراع طبقي كلاسيكي داخل الجماعة الإسلامية نفسها. وكما ذكرنا فإن حزب الله الإيراني كان نسبيًا عبارة عن جموع غير متشكلة يقودها متشددون من خلف الكواليس يظهرون من وقت لآخر للتظاهر والهتاف بشعارات لاذعة أو للتهجم على اجتماعات «الليبراليين» والإصلاحيين وتفريقها. أما وجه الشبه بينهم وبين حزب الله اللبناني فهو في الاسم لا في النشاط والتنظيم.

الأجنحة الرئيسة الأربعة

بيد أنّ القوى التي تقف خلف حزب الله لا تشبه الراديكاليين الذين ظهروا في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وخسروا في صراع القوى لصالح التحالف المحافظ ـ البراجماتي في مسألة إعلان وقف إطلاق النار، والتغيير الدستوري، وخلافة خامنئي، وانتخاب رفسنجاني رئيسًا. في السنوات الأولى من رئاسة رفسنجاني كان الراديكاليون القدماء ينتقدون علنًا السياسة الاقتصادية الجديدة والسياسة الأجنبية الأقل تصلبًا.

(*) مرگ بر سرمايه دار.

كانوا يؤمنون بضرورة استمرار السياسة الاقتصادية غير الحرة والتصلب في العلاقات الخارجية، ولكن في السنوات التالية كانت اختلافاتهم مع حكومة رفسنجاني أقل ارتباطًا بالسياسة الاقتصادية والخارجية، وأكثر بكثير فيما يتعلق بإقامة مجتمع أكثر انفتاحًا (مع بقائه إسلاميًا). ومع منتصف التسعينيات لم تعد هناك ثلاثة أجنحة إسلامية بل أربعة أجنحة واضحة المعالم، في غياب الجماعات السياسية الحزبية، وكان لها العديد من المجلات والصحف التي تعبر عن صوتها.

بلغ صراع الأجنحة ذروته مرتين في بداية التسعينيات، ففي تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1990م طلب مجلس صيانة الدستور (وهو معقل للمحافظين) من عدد من الراديكاليين الراسخين سياسيًا - بما فيهم رئيس البرلمان حجة الإسلام مهدي كروبي ووزير الداخلية السابق علي أكبر محتشمي بور (كلاهما قياديان في مجمع علماء الدين المناضلين «روحانيون مبارز») - الخضوع لاختبارٍ لإثبات كفايتهم في الفقه الإسلامي حتى يمكنهم الترشح لعضوية مجلس خبراء القيادة. رفض هؤلاء الطلب رفضًا قاطعًا، وساهم التوتر الناشئ من ذلك في تسليط الضوء على الصراع بين الراديكاليين وتحالف المحافظين - البراجماتيين[1].

أما الصدام التالي والأعنف سياسيًا بين الراديكاليين والتحالف المحافظ - البراجماتي المتسيّد فكان حول قبول المرشحين للانتخابات البرلمانية الرابعة في عام 1992م. فسّر مجلس صيانة الدستور حقه الدستوري بالإشراف والمراقبة على الانتخابات بالحق في استبعاد المرشحين البرلمانيين والرئاسيين «غير المرغوبين»، فقضى باستبعاد عدد من الراديكاليين القدماء، ومنهم نواب في المجلس السابق ووزراء سابقون ومسؤولون سابقون في الحكومة. وأدى ذلك إلى احتجاجات صاخبة من المرشحين الذين قالوا بأن الإشراف على الانتخابات لا يمنح مجلس صيانة الدستور الحق في فرز المرشحين. وإلى جانب ذلك، فقد طالبوا مجلس صيانة الدستور أن ينشر الأسباب وراء استبعاد أي مرشح، بيد أنّ المجلس أصرّ منذ ذلك الحين على استبعاد المرشحين «غير المرغوبين» للمناصب المنتخبة دون إبداء أسباب. وفي الانتخابات البرلمانية عام 2004م لجأ مجلس

---

(1) للاستزادة، انظر: David Menasheri, Post - Revolutionary Politics in Iran, Frank Cass, London and Portland, OR, 2001, ch. 2.

صيانة الدستور إلى استبعادٍ جماعي للنواب الإصلاحيين في البرلمان المغادر (السادس). وفي عام 2008م تم إبعاد معظم المرشحين الإصلاحيين إن لم يكن جميعهم من الوصول إلى انتخابات البرلمان الثامن. وهكذا فقد أصبح مجلس صيانة الدستور الأداة الأكثر فاعلية للحفاظ على مصلحة الجماعات المحافظة في الجمهورية الإسلامية.

كان راديكاليو الثمانينيات - مثل مهدي كروبي ومحمد موسوي خوئيني ها وعبدالله نوري وبهزاد نبوي - الذين أزاحهم حلف رفسنجاني المحافظ - البراجماتي أولًا في الانتخابات التنفيذية ثم في التشريعية، هم الذين شكلوا لاحقًا في التسعينيات الحلقة الأساسية للحركة الإصلاحية التي أيدت محمد خاتمي وأوصلته إلى الرئاسة في عام 1997م. ومع الوقت انضم إليهم صحافيون ومثقفون إسلاميون شباب مثل عباس عبدي وما شاء الله شمس الواعظين، وحميد رضا جلايي بور وغيرهم كثيرون، بعضهم كان من بين طلاب خط الإمام الذين احتجزوا الدبلوماسيين الأميركان عام 1979م. إذن فقد تغير الراديكاليون القدماء تغيرًا جوهريًا من كونهم مرتبطين بالتوجهات المتصلبة والدولانية والثورية التقليدية إلى جماعة سياسية رغم كونها إسلامية إلا أنها تمثّل رؤية إسلامية إنسانية، وموقفًا اجتماعيًا - ديمقراطيًا في أفقها السياسي الأرحب. وبدأ هؤلاء مع المثقفين الإسلاميين مثل عبد الكريم سروش ومحسن كديور ومحمد مجتهد الشبستري في القول بأنّ الإسلام متوافق مع الديمقراطية، حتى إنّ بعضهم ندم على معارضته السابقة لمهدي بازرگان الذي كان يبشّر بالرؤية نفسها قبل الثورة وبعدها. وبدأ هذا التوجه يمثل الوجه «الليبرالي» للنظام الإسلامي أكثر فأكثر، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، ولكن أيضًا وبدرجة أقل فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، مما أشعل قلق المحافظين وخاصة الأصوليين الراديكاليين (حزب الله).

كانت أول صحيفة يومية شعبية لهم هي «سلام» التي بدأت بالصدور في عام 1991م، و«سرعان ما تحولت إلى واحدة من أكثر الصحف مقروئية، ومن أهم أسباب ذلك عمودها «آلو سلام» الذي يحتوي على أسئلة وتعليقات من القراء، بعضها كان فعليًا تقارير يرسلها الشعب إلى الجريدة»[1]. ومن المجلات المؤثرة الأخرى التي مثلت الأفق الراديكالي الجديد كانت المجلة الثقافية الإسلامية نصف الشهرية «كيان» التي ينشرها

(1) للاستزادة، انظر: Hossein Shahidi, Journalism in Iran, p. 47.

جلايي بور ويرأس تحريرها شمس الواعظين والتي كانت تروّج أفكار الإصلاحي الديني عبد الكريم سروش، والمجلة نصف الأسبوعية النظرية إلى حدٍّ كبير «عصرِ ما» التي يديرها بهزاد نبوي العضو القيادي في «منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية» (سازمان مجاهدين انقلاب إسلامى). لقد غيّر كل من بهزاد نبوي وهذه المنظمة (وهي غير منظمة مجاهدي خلق) موقفهما تغييرًا جذريًا من الدولانية الحادة ومناهضة الغرب في الثمانينيات إلى موقف يروّج لحريةٍ سياسية واقتصادية وعلاقات أفضل مع القوى الخارجية. كانت هذه المجلات مع المجلة النسائية الشهرية البارزة «زنان» هي المجلات الرئيسة التي تروّج لرؤى الراديكاليين المُنْصَلِحِين الذين قادوا حركة الإصلاح التي جاءت بخاتمي إلى الحكم في عام 1997م. وكان أهم تنظيم سياسي لهم هو مجمع علماء الدين المناضلين الذي كان يضم في صفوفه مهدي كروبي وخوئيني ها ومحتشمي بور.

وهكذا فقد حل محل الراديكاليين السابقين جناحٌ أصولي راديكالي جديد (حزب الله) كان يطرح رؤاه النظرية بنوعٍ من النوستالجيا (الحنين للماضي) إلى فترات الثورة والحرب، ويروج لسياسات تشمل معاداة الليبرالية السياسية والمساواة الشعبوية، والاقتصاد الموجّه والسياسة الخارجية المتصلبة. كانوا هم أهم المنظمين لحشود الشوارع المذكورة آنفًا، الذين كانوا يهتفون «الموت للرأسماليين». أما الصحيفة اليومية «كيهان» (والتي انضمت لها لبعض الوقت صحيفة «صبح») فكانت المروّج الأكثر نشاطًا لرؤى هذا الجناح. ورغم أنه لم تكن لديهم قاعدة اجتماعية واضحة المعالم، إلا أنهم استطاعوا سرقة الأضواء من الإصلاحيين، والبراجماتيين والمحافظين في الانتخابات الرئاسية لعام 2005م حين انتُخب محمود أحمدي نجاد - وهو المرشح الأقرب لهم - رئيسًا. مع الوقت ظهر آية الله مصباح يزدي كونه متحدثهم الأبرز والأكثر تمسكًا بالأصول التقليدية من بين العلماء، محاججًا بأنّ الإسلام غير متوافق مع الديمقراطية، ومنتقدًا الانتخابات الشعبية، وذاهبًا إلى أنّ الحكومة الإسلامية هي ميدان الله ويجب أن يقوده الفقهاء بصفتهم أوصياء على الشعب.

كان جناح رفسنجاني البراجماتي في البداية ممثلًا بالصحيفة اليومية «اطلاعات»، وهي الصحيفة الوحيدة التي كانت تسميه آية الله. كان تمتلك قاعدة عريضة في البازار وبين طبقات رجال الأعمال الحديثة إلى جانب الجماعة التكنوقراطية والبيروقراطية

المتنامية. ومن بين الأسماء المعروفة في هذا الجناح كمال خرازي - الذي كان حينها سفير إيران إلى الأمم المتحدة - ونائب الرئيس عطاء الله مهاجراني، واللذان أصبحا وزير الخارجية ووزير الثقافة والإرشاد الإسلامي (على الترتيب) في حكومة محمد خاتمي. لاحقًا مثّل هذا الجناح الحزب الجديد «كوادر البناء» (حزب كارگزاران سازندگی) الذي كان ينشر الصحيفة اليومية كارگزاران.

وأما جناح المحافظين فكان يتشكل من أقطاب البازار الأقدم والأقوى، ومن العلماء الإسلاميين التقليديين مثل آية الله مشكيني في قم وغيرها وبعض السياسيين الأصغر سنًا الذين كانوا يفضلون سياسة اقتصادية أكثر حرية (ومن هنا جاء تحالفهم المبكر مع البراجماتيين) لكنهم كانوا معارضين للإصلاحات السياسية الليبرالية، وشددوا على القيم الدينية التقليدية. أما أهم تنظيمين يمثلان هذا الفصيل فكانا «هيئة المؤتلفة الإسلامية» التي كانت تمثل محافظي البازار بشكل رئيس، ثم تغير اسمها إلى حزب المؤتلفة الإسلامي، ورابطة علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز) التي تمثل رجال الدين المحافظين الإسلاميين. ومن بين الأتباع الصغار لهذا الجناح من غير علماء الدين كان أحمد توكلي والأخوان علي ومحمد جواد لاريجاني. وكان صوت هذا الجناح المحافظ الصحيفة اليومية «رسالت» ثم صحيفة «جمهوری إسلامی» التي كانت أقرب إلى علي خامنئي[1].

إصلاحات رفسنجاني

تسنّم رفسنجاني الجانب التنفيذي في بلادٍ دمرتها الحرب والصراعات الثورية، وفقدت كثيرًا من أملها المتضخم في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، وغدت معزولة في المنطقة والعالم أجمع. لم تسفر الثورة عن نصر منتظر وانتهت الحرب دون تحقيق مكسب أو تعويض. كان الاقتصاد في حالة رديئة جدًا، والمعنويات الشعبية في أدنى درجاتها منذ أواخر السبعينيات. وبين نهاية السبعينيات والتسعينيات انحدر المستوى

---

(1) إن تصنيف التوجهات السياسية الإسلامية إلى الأجنحة الأربعة الرئيسة المذكورة أعلاه (مع الاعتراف بوجود بعض التقسيمات الفرعية) من صنع المؤلف، ولكن للاستزادة انظر: **Mehdi Moslem, Factional Politics in Post - Khomeini Iran**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 2002. وانظر كذلك: سعيد برزين، جناح بندى سياسى در إيران، از دهه 1360 تا دوم خرداد 1367 همراه مصاحبه با محمد علي همايون كاتوزيان، نشر مركز، تهران، 1998.

المعيشي إلى النصف[1]، نتيجة الهبوط المطرد لأسعار النفط من أوائل الثمانينيات من أكثر من 31 دولارًا في 1982م إلى أقل من 19 دولارًا في 1989م[2]، والارتفاع الكبير في المعدل السنوي للنمو السكاني من 2.7٪ في أواخر السبعينيات إلى 3.6٪ في أواخر الثمانينيات، إذ ارتفع إجمالي السكان من 34 مليون نسمة إلى حوالي 49 مليون[3]. في الأثناء، لم تكد تترك تكلفة الحرب بالعملة المحلية والعملة الأجنبية أي مجال للاستثمار المنتج، في حين أسفرت الحرب والصراعات الثورية في هروب مقادير كبيرة من رأس المال والموارد البشرية. كانت معدلات التضخم والبطالة عالية متزايدة، وكان المال شحيحًا مع صعوبة الاستدانة الدولية بسبب العزلة السياسية للبلاد.

كانت تلك هي الظروف التي دشّن فيها رفسنجاني وفريقه الخطة الخمسية الأولى محاولين تقليل حجم المشاركة الحكومية وتدخلها في الاقتصاد، وإرخاء بعض القيود المفروضة على السوق. وفي أسلوبٍ إيراني معهود بدؤوا بكثير جدًّا من الأمل ونظروا إلى هذه الخطة على أنها الترياق لجميع العلل الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وطبقوا السياسة الجديدة بشكل سريع جدًّا وبحماسة شديدة أكثر مما ينبغي. ولقد قاد الانفتاح المفاجئ للاقتصاد على العالم إلى مراكمة الديون قصيرة الأجل إلى ما يصل إلى 20 و30 مليار دولار[4]. وبالنظر إلى الثروة الوافرة من النفط والغاز، فإنه من غير المتوقع أن تواجه إيران أية صعوبات في الحصول على التسهيلات الائتمانية المطلوبة من الأسواق

---

(1) انظر على سبيل المثال: **Hakimian and Karshenas, Dilemmas and Prospects for Economic Reform and Reconstruction in Iran**, in Parvin Alizadeh (ed.), **The Economy of Iran, Dilemmas of an Islamic State.**

(2) راجع التغيرات في أسعار النفط في الموقع التالي: **www.ioga.com/Special/crudeoil_Hist.htm.**

(3) للحصول على بيانات عن تعداد السكان والتغيرات الديموغرافية الأخرى، انظر: **www.en.wikipedia.org/wiki/Demography**، و **www.countrystudies.us/iran/32.htm**. وانظر أيضًا: **www.en.wikipedia.org/wiki/Family_planning_in_iran**. للاستزادة، انظر: Hassan Hakimian, Population Dynamics in Post - revolutionary Iran: A Re - examination of Evidence, in Alizadeh (ed.), **The Economy of Iran.**

(4) انظر مثلًا: Hashem Pesaran, Economic Trends and Macro - economic Policies in Post - revolutionary Iran, in Alizadeh (ed.), **The Economy of Iran**. وانظر أيضًا: Jahangir Amuzegar, **Iran's Economy under the Islamic Republic**, I.B. Tauris, London and New York, 1993.

المالية العالمية، ومن وسائل ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي كان في الوضع الطبيعي سيمنح قروضًا طويلة الأجل بشروط مقبولة للأعضاء الذين يتمتعون بوضع مالي جيد. كانت العلاقات الخارجية غير الطيبة للجمهورية الإسلامية هي التي حالت دون ذلك، وبشكل خاص العقوبات الاقتصادية الأميركية التي لعبت فيها العوامل الداخلية (في الولايات المتحدة) والتشريع البرلماني الدور الأكبر. وعلى الرغم من «سياسة الاحتواء المزدوج» التي اتخذها الرئيس بيل كلينتون إزاء إيران والعراق، إلا أنه ربما كان سيتخذ مواقف أقل «عقابية» لو أنه توسّم قبولًا في اللوبيات الأميركية الداخلية والكونغرس[1].

في الأثناء لم تظهر أية إشارات على تعافي أسعار النفط، وكانت تحوم من 15 دولار إلى 20 دولار[2]، وبدأت الحكومة وأصحاب الترخيص ببيع النفط الخام فوق الحصة المقرة من الأوبك، وفي بعض الأحيان بسعرٍ يصل إلى ثمانية دولارات للبرميل. وهكذا فمن منتصف التسعينيات أدّت الديون الخارجية الكبيرة ونقص الائتمان الأجنبي، وما نتج من تذبذب في نظام سعر الصرف المتبنى، والدروس المستفادة من إحداث التغييرات السريعة والجذرية، والضغوط من الأجنحة الإسلامية الأخرى لرفاه اجتماعي أكبر وتضخم أدنى وبطالة أقل، تركت الحكومة دون خيار سوى وقف بعض سياسات تحرير التجارة.

ومن العوامل الأخرى التي أضرت بتغيير السياسة الاقتصادية وإدارتها أنشطة المؤسسات شبه الحكومية مثل «البُنيادات» (منظمات خيرية كبيرة مملوكة للشعب)، إذ إن أنشطتها المستقلة - بالأخذ في الاعتبار ضخامتها وأهميتها في المشهد الاقتصادي - قد تعارضت مع القرارات الحكومية وقللت من فاعليتها، مثلما حدث في مسألة ضبط النقد المتداول. ولقد كشفت إحدى الدراسات الموسّعة حول هذه البنيادات عن أنها تنزع إلى دعم مراكز القوى الثورية، وبأنها استخدمت تأثيرها في المجلس الرابع (1992 - 1996) فاستطاعت تحويل التوجّه إلى خصخصة الشركات الحكومية من القطاع الخاص إلى المؤسسات شبه الحكومية[3].

(1) للاستزادة، انظر: Steven Wright, The United States and Persian Gulf Security: The Foundations of the War on Terror, Ithaca Press, Reading, 2007, pt. 2, ch. 4.

(2) انظر: www.ioga.com/Special/crudeoil_Hist.htm

(3) Ali A. Saeidi, The Accountability of para - governmental Organizations. وللاستزادة، =

وبحلول عام 1995م، أي في السنة الثانية من فترة رفسنجاني الثانية، تحقق قدر غير ضئيل من إعادة البناء الاقتصادي بما في ذلك إصلاح الأضرار التي خلّفتها الحرب الطويلة على البنية الأساسية، مما حدا بأنصار رفسنجاني إلى تلقيبه بـ«سردار سازندگي» (قائد إعادة البناء)، بيد أنّه في السنتين الأخيرتين من فترته بدأ يظهر وكأنه يحكم فيما يُعرف بـ«سنة البطة العرجاء»(*)، وقد تخلى تقريبًا عن مبادراته الاستراتيجية الأصلية وفقد بوصلته للتقدّم.

ورغم أنّ الاضطراب السياسي قد خفّت وطأته نسبيًا منذ انتخاب رفسنجاني رئيسًا، إلا أنّ الوضع السياسي لم يتطور كثيرًا وربما كان من الصعب إحداث تغيير سياسي كبير في 1989م حتى وإن كان تحالف البراجماتيين ـ المحافظين مناصرًا لهذا التغيير، بيد أنّ ذلك لم يقف عند ذلك الوقت بل ظل هو القاعدة خلال سنوات رفسنجاني الثماني. وعليه فقد سُميت استراتيجية التطوير الاقتصادي الخالية من التحرير السياسي بـ«النموذج الصيني»، وكانت محل انتقاد شديد بين الإسلاميين وغير الإسلاميين؛ إذ إنهم كانوا يتطلعون إلى مجتمع أكثر انفتاحًا. ومن المحتمل أنّ رفسنجاني نفسه كان مع هذه التطورات إلا أنّ أسلوبه البراجماتي جدًّا لم يسمح له أن يغامر كثيرًا أبعد من ذكر مصطلح «ممارسة الديمقراطية» من وقت لآخر. وفيما يختص بالنساء والشباب فقد ارتكب رفسنجاني خطأين شهيرين، ربما بشكل متعمد لاختبار الوضع. أما الأول فكان حين قال بأنه إن لم ترغب «السيدات» في الزي الإسلامي فبإمكانهن ارتداء بذلات من قطعتين. وحين واجهته هجمة مباشرة من الأصوليين قال بأنه كان يقصد وجوب ارتداء الشادور أيضًا. وفي المرة الأخرى قال بأنّ الشباب من ذكور وإناث يمكنهم الانخراط في علاقة حب من خلال الزواج المؤقت المعروف في المذهب الشيعي، والذي يمكنهم ـ حسب قوله ـ عَقدُه بالاتفاق اللفظي. وفي هذه المرة جاء الاعتراض حتى من بعض نساء الطبقة المتوسطة الحديثة إذ قلن بأنهن لن يمكنهن ضبط سلوك بناتهن حين يشجع رئيس البلاد هذا النوع من «الانفلات». بعدها تراجع الرئيس البراجماتي شارحًا موقفه بأنه قصد وجوب إقامة شعائر الزواج القانوني أيضًا.

= انظر: Suzanne Maloney, Agents or Obstacles? Parastatal Foundations and Challenges for Iranian Development, in Alizadeh (ed.), The Economy of Iran.

(*) مصطلح سياسي (lame duck) يُستخدم لوصف السنة الأخيرة من فترة الرئيس حيث لا يمكن تجديد الرئاسة لفترة ثالثة، وبذلك يفقد الرئيس أي دعم شعبي لتمرير سياساته، (المترجم).

وكما ذكرنا فإنّ حكومة رفسنجاني كانت تفقد حيويتها في سنتيها الأخيرتين إذ كانت سياسته الاقتصادية في تراجع وسياسته الخارجية وصلت إلى طريق مسدود رغم تحسّن العلاقات مع أبرز الأطراف الإقليمية وبدء الحوار مع دول الاتحاد الأوروبي (خاصة ألمانيا وفرنسا)، وذلك بسبب الخلاف الإيراني ـ الأميركي المستمر، وكانت هناك المعارضة من الأجنحة الثلاثة الأخرى (الإصلاحي والأصولي والمحافظ)، وكان المحافظون بالتحديد الذين ساندوا رفسنجاني لسنوات يتطلعون الآن إلى استبداله بشخص يمكنهم أن يعتبروه واحدًا منهم. وإذ شعر آية الله مهاجراني بالقلق من الاحتمالات القائمة ـ وهو نائب الرئيس وأكثر أعضاء الحكومة ليبرالية ـ اقترح للمعارضة الصاخبة من الأجنحة الأخرى أن يتم تعديل الدستور للسماح لرفسنجاني أن يكمل لفترة رئاسية ثالثة. كانت جميع المؤشرات تدل على أنّ المحافظين سيكسبون الانتخابات الرئاسية في 1997م، ولم يكن أحد يتخيل نتيجة مُستَبْعَدة جدًّا ومناقضة للتوقعات كالتي حدثت، رغم أنّ ذلك مألوف في التاريخ الإيراني.

موجة الإصلاحية

يوافق الثالث والعشرون من أيار/ مايو عام 1997م الثاني من خرداد 1376هـ في التقويم الإيراني، وكان هذا يوم الانتخابات الرئاسية السابعة(*) للجمهورية الإسلامية والتي حقق فيها حجة الإسلام السيد محمد خاتمي فوزًا ساحقًا. عُرف انتخاب خاتمي بملحمة 23 أيار/ مايو (حماسه دوم خرداد)، نظرًا للنسبة الكبيرة في التصويت وحصول خاتمي على 69٪ من الأصوات، وربما الأهم من ذلك هو الحماسة الكبيرة التي أظهرها الشعب وخاصة النساء والشباب في المشاركة والاحتفال بالفوز. قبل ذلك بستة أشهر لم يكن هناك كثيرون يشكّون في أنّ الرئيس القادم سيكون المرشح المحافظ حجة الإسلام علي أكبر ناطق نوري رئيس المجلس. كان الجناح الإصلاحي يبحث عن مرشح موثوق للمشاركة فقط حتى يكونوا حاضرين في المشهد، بيد أنهم لم يأملوا كثيرًا في الفوز. وفي الحقيقة فإنّ مرشحهم المفضّل كان مير حسين موسوي رئيس الوزراء في الثمانينيات

(*) أجريت أول انتخابات رئاسية بعد الثورة الإسلامية عام 1980م وانتُخب فيها أبو الحسن بني صدر قبل أن يعزله البرلمان في السنة التالية، ثم انتُخب في عام 1981م محمد علي رجائي قبل أن يتم اغتياله بعد أقل من شهر من توليه المنصب. أما الانتخابات الرئاسية الثالثة ففاز فيها علي خامنئي عام 1981م وفاز مرة أخرى عام 1985م. بعده انتُخب رفسنجاني عام 1989م ومرة أخرى عام 1993م، (المترجم).

حين عمل الكثير منهم في وزارته، لكنه لم يجد في نفسه استعدادًا لخوض الانتخابات، وتكرر ذلك أيضًا بعد ثماني سنوات في انتخابات عام 2005م.

ولم يتجه الإصلاحيون إلى خاتمي إلا في وقت متأخر نسبيًا، ولم يكن خاتمي معروفًا سوى للنخبة السياسية والثقافية. وُلد خاتمي عام 1943م في مدينة صغيرة في محافظة يزد في وسط الجنوب، ودرس الفلسفة الغربية في جامعة أصفهان والتربية في جامعة طهران قبل أن ينضم إلى الحوزة في قم ويصبح رجل دين. كان نائبًا في البرلمان الأول (1980 ـ 1982) وتقلد بعض المناصب العامة كان أهمها وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

خلال وزارته خفّت الرقابة على الصحافة والنشر وظهرت صحف عديدة متنوعة وكانت هناك زيادة في الإنتاج الموسيقي الذي أقرّه آية الله الخميني إضافة إلى لعب الشطرنج، وفي هذا لم يوافقه علماء الدين التقليديون. أما صناعة السينما الإيرانية التي يقودها أشخاص معروفون مثل عباس كيارستمي ومحسن مخملباف وبهرام بيضائي مع عدد من المواهب الشابة فقد بدأت في الانطلاق بصفتها شكلًا فنيًا عالميًا ومحليًا له أهمية كبيرة، إلا أنّ الإنجاز الأكبر لخاتمي بين النخبة ـ وأكبر مصدر للقلق من سياساته لدى المحافظين والمتعنتين ـ ربما يكون إنهاءه للرقابة على الكتب في أوائل التسعينيات.

في الأثناء ظهر تعبير «الهجمة الثقافية الغربية» (تهاجم فرهنگی غرب) بين الدوائر التي كانت تخاف من فقدان الصرامة الثقافية الإسلامية وبداية الفضاء الثقافي الأكثر انفتاحًا، إذ بدأ بعض المعجبين بخاتمي بالحديث عن ظهور نهضة ثقافيةٍ رغم أنّ ذلك كان محض تفاؤل. وعليه فقد مورس ضغط من المحافظين والأصوليين على رفسنجاني وخاتمي لوضع قيود أكبر، فرفض خاتمي واستقال من منصبه وعُيّن في وظيفة أقل أهمية من الناحية السياسية (مدير المكتبة الوطنية). وفي رسالة استقالةٍ طويلة إلى رفسنجاني وصفها حتى بعض المثقفين غير الإسلاميين بأنها «بيان حول حرية التعبير» دافع خاتمي عن الحرية الثقافية مؤكدًا في الوقت نفسه على التزامه بالنظام الإسلامي. كتب يقول:

> بكل أسف صرنا منذ فترةٍ نشهد في مجال الشؤون الثقافية انتهاكًا لجميع الأعراف القانونية والدينية والأخلاقية والمدنية...وفي هذه الأيام صارت كل وسيلة تُبرّر بغايات معينة، حتى كادت طبيعة الأشياء تفقد علاقاتها المنطقية والقانونية...

والأثر المباشر لبيئةٍ كهذه هو الإحباط وغياب الأمان للمفكرين والفنانين المميزين، حتى أولئك الذين يؤمنون بإخلاص في الثورة والإسلام[1].

وحين ترشّح خاتمي للرئاسة كان قد أصدر كتابين وعددًا من المقالات، وكان لنظراته اللطيفة، وابتسامته الساحرة، وهندامه الأنيق، وفوق ذلك كله حديثه الفصيح أثر كبير في كسب الأصوات له. حديثه عن حكم القانون والتسامح وتطوير المجتمع المدني وحقوق المرأة والشباب ورفاهيتهم ضرب على وتر حساس لدى المتعلمين، سواء التقليديين منهم أو العصريين، خاصة النساء والشباب. وفي تقرير لقناةٍ تلفزيونية بريطانية قالت امرأة ترتدي لباس التزلج على الجليد في منتجع للتزلج في شمال طهران: «كل النساء تحب خاتمي».

بعد أن اتخذت النساء خطوات كبيرة على المستوى السياسي والاجتماعي والتعليمي والثقافي أصبحن جاهزات لدفع محاولاتهن إلى مستويات أعلى للحصول على حقوق أكثر ومساواة أعلى، خاصة أمام القانون. كان العديد إن لم يكن أغلب الشباب ناخبين جددًا، أي إنهم كانوا نتاج الطفرة في الولادات في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ولم يكونوا قد عاصروا الثورة، وكانوا يتطلعون إلى شغل وظائف وفرص اجتماعية وثقافية جديدة. على مستوى النخبة السياسية والثقافية - كما ذكرنا - كان كل من الراديكاليين القدماء الذين يشكّلون غالبية الإصلاحيين، و«المثقفين الدينيين» (روشنفكران دينى) يروّجون للإصلاح من خلال صحفهم وكتبهم واجتماعاتهم التي أحدثت تأثيرًا بين الشباب. جميع هذه العوامل والأطراف لعبت دورًا مهمًا في انتصار خاتمي، وليس أقلها شأنًا المتطوعون الشباب لحملته الذين احتشدوا في الشوارع وأوقفوا السيارات لتوزيع المنشورات وكانوا يهتفون «فقط خاتمي» (خاتمي ويَس).

إلا أنّ ذلك لم يكن ما أحدث الفارق الحقيقي، بل إنّ ما قلب طاولة الانتخابات كان عبارة عن تحول عام وأمنية لبداية عصر جديد. كثيرون ممن صوتوا لخاتمي كانوا

(1) انظر: «سرانجام دكتر خاتمي رفت»، آدينه، 72 (آب/ أغسطس 1992)، ص5، مذكور في المصدر التالي:
Mehrzad Boroujerdi, The Paradoxes of Politics in Post - revolutionary Iran, in Iran at the Crossroads, eds. John L. Esposito and R. K. Ramazani, Palgrave, New York, 2001, pp. 19 - 20.

متدينين، وبعضهم - من الطبقات الدنيا خاصة - سيصوتون بعد ثمانية أعوام لأحمدي نجاد. كان المزيج من كل الحداثيين تقريبًا وأغلب التقليديين هو الذي مكّن خاتمي من تحقيق انتصاره الساحق في عام 1997م وفي 2001م كذلك، ولقد أعاد الابتهاج الشعبي بانتصاره إلى الأذهان ذلك الشعور الذي اجتاح الناس في شباط/ فبراير 1979م، ولكن بدرجة أقل بكثير. صُدم بعض القياديين من علماء الدين المحافظين صدمة شديدة حتى إنهم حاولوا الضغط على المرشد الأعلى آية الله خامنئي لإلغاء نتيجة الانتخابات، لكنه رفض ذلك. على أية حال فإنّ الفرق المهم جدًّا في ضوء التاريخ والمجتمع الإيراني الموصوف في هذا الكتاب أنّ ثلث الأصوات ذهبت إلى مكانٍ آخر.

ومن الأمور المهمة أيضًا التوكيد الكبير الذي وضعه خاتمي والصحافيون والمثقفون ذوو التوجه الإصلاحي على حكم القانون، إذ كانوا على وعي بالميراث الذي تركته الثورة الدستورية قبل حوالي قرن من الزمان (راجع الفصل الثامن). وعلى الرغم من أنّ الحكم المطلق والاستبدادي لم يعد موجودًا كالسابق - إذ إنّ القوة لم تكن متركزة في طرف، وكانت هناك دومًا حالة من موازنة القوى - إلا أنّه ظل هناك سلوك استبدادي تدرّجي، يتبدى مثلًا في معاملة المنشقين السياسيين السلميين. كان هؤلاء عادة ما يُجرّون من منازلهم ويتعرضون للاعتداء نفسيًّا وجسديًّا، ثم يُعرضون على شاشات التلفزة للاعتراف بالتهم الموجهة إليهم، وفي بعض الأحيان يموتون في الحجز كما في حالة مظفر بقائي وعلي أكبر سعيدي سرجاني[1]. هذه الممارسات لم تتوقف تمامًا في عهد خاتمي أو بعده، لكنها تناقصت إلى حد كبير. كانت معظم الاعتقالات تتم بعد الإجراءات القانونية ودائمًا ما كان خاتمي يدين التصرف الرسمي غير القانوني حين يشك في وقوعه. مع ذلك، وبالأخذ بعين الاعتبار ما يتمتع به خاتمي وحركة الإصلاح من وعيٍ واضح ثاقب لميراث طويل من الاستبداد في البلاد للتقليد الطويل من الاستبداد في البلاد(*) فإنّ مسألة حكم القانون ذهبت إلى أبعد من ذلك ووصل صوتها إلى درجة أنّ المرشد الأعلى بنفسه أكّد عليها في خطبه العامة وقال أكثر من مرة بأنه لا يوجد شخص فوق القانون، حتى هو نفسه.

---

(1) للاطلاع على وصف تفصيلي مدعّم بالرسوم للتعذيب الجسدي الذي مورس ضدهم، انظر: حبيب الله داوران وفرهاد بهبهانى، در ميهمانى حاج آقا: داستان يک اعتراف، اميد فردا، تهران، 1999.

(*) كان خاتمي دائمًا ما يردد أنّ «الحكم الاستبدادي والفوضى وجهان لعملة واحدة».

إنّ تنمية المجتمع المدني وتشجيعه أمر مشروط بإرساء حكم القانون، ولقد تطلب ذلك تنمية المجال العام مما يعني زيادة حرية التعبير والصحافة. حول ذلك يقول حسين شهيدي:

> خلال السنة الأولى من فترة الرئيس خاتمي ارتفع عدد المطبوعات إلى 850، وزاد التوزيع لأكثر من مليوني نسخة يوميًا، وكذلك اتحاد الصحفيين الإيرانيين... تم تأسيسه، وحدثت تغييرات في تشكيل هيئة المحلفين الخاصة بالصحافة والنشر... مما نتج عنه مزيد من القرارات في صالح الصحفيين... ووزير الثقافة والإرشاد الإسلامي... أرسل رسالة إيجابية بحضوره اجتماعات مجلس الصحافة والنشر. في بدايات هذا المجلس منح ترخيصًا لصحيفتين يوميتين، جامعه (المجتمع) وزن (المرأة)، وكلاهما مبدعتان في الصحافة الإيرانية ما بعد الثورة، ومشاركتان رائدتان في ما سيكون مواجهة طويلة ومتصاعدة بين السلطة القضائية الإيرانية والصحافة[1].

وفي حين كان المحافظون يتحكمون في الإذاعة والتلفاز أصبحت الصحف (سواء اليومية أو الدورية) شريان الحياة لحركة الإصلاح، وهكذا وقعت تلك الصحف وكتّابها تحت هجوم مستمر من الأجنحة المحافظة ـ الأصولية التي استطاعت تدريجيًا التخلص من العديد من الصحف وتقليل حجم النقد في تلك التي بقيت منها. كانت مجلة زن التي تديرها فائزة رفسنجاني ابنة الرئيس السابق مجلة إسلامية غير عادية، ولم يمض وقت طويل حتى تم حظرها. أما صحيفة جامعه فكان ينشرها ويحرّرها حميد رضا جلايي بور وما شاء الله شمس الواعظين، وفي السنوات اللاحقة حين كان شمس الواعظين يحرر صحيفة أخرى تتقاطع كثيرًا مع نهج جامعه ـ التي كانت قد حُظرت ـ حُوكم وقضى عقوبة سجن.

كل ذلك كان جزءًا من عملية طويلة من ظهور الصحف وإيقافها يمكن وصفها بـ«معركة الصحافة». انتصرت الأجنحة المحافظة ـ الأصولية إلى حدٍّ بعيد في هذه المعركة، ولكن حتى في رئاسة أحمدي نجاد المناهضة للإصلاح لم تكن هناك ردة كاملة إلى ما كانت عليه الأمور سابقًا، أي إلى الوضع قبل خاتمي حين كانت لجان الحراسة(*)

---

(1) Hossein Shahidi, Journalism in Iran, p. 56

(*) أشخاص مدنيون لا يملكون صفة قانونية يفرضون النظام بالقوة ويمكن وصفهم بحرّاس الفضيلة أو حرّاس النظام، (المترجم).

تضرب بائع كتب إلى أن يغمى عليه وتحرق متجره لأنه يبيع كتابًا غير مرخص لم يعجبها، أو حين كانت الرقابة تمنع استخدام كلمة «بوسه» (قبلة) في الكتب[1].

إذن فقد ووجهت سياسات خاتمي التحررية بمقاومة متزايدة من خصومه، وحين وصل إلى سنته الرابعة من فترته الأولى كان هو وحركته الإصلاحية قد خسروا معارك عديدة، إلا أنّ الخلاف المتزايد داخل صفوف الإصلاحيين وخيبة الأمل بينهم بدأت تظهر خلال فترة خاتمي الثانية (2001 ـ 2005م).

المعارضة التقليدية

كان الإصلاحيون ومناصروهم في البداية شديدي التفاؤل حول مستقبل الإصلاح، بيد أنّ الأحداث أثبتت لهم أنهم كانوا مُغالين في آمالهم. كانوا قد كسبوا انتصارًا ساحقًا لعب رفسنجاني فيه دورًا فاعلًا بمنعه تزوير الأصوات، كما أنهم كسبوا تأييد النساء والشباب بالتحديد، إلى جانب تأييد «الاتحاد الطلابي الإسلامي» و«مكتب تعزيز الوحدة» الذي يضم العديد من الناشطين. وبالإضافة إلى التنظيمات الإصلاحية نفسها كان هناك عدد كبير من المنظرين السياسيين الإسلاميين العصريين و«المثقفين الدينيين» مثل سعيد حجاريان وعباس عبدي وأكبر گنجي وحسن يوسفي اشكوري وعبد الكريم سروش ومحسن كديور ينشطون في حملات فكرية للإصلاح الديني والسياسي. وقد ساندهم رفسنجاني و«كوادر البناء»، إذ كان عطاء الله مهاجراني (من أبرز كوادر البناء) وزيرًا ليبراليًا للثقافة والإرشاد الديني في حكومة خاتمي، رغم أنّ رفسنجاني تعرض للإقصاء لاحقًا حين أصبحت حركة الإصلاح أكثر راديكالية.

انضوت مجموعات وأفراد أصبحوا يسمون «ملى مذهبى» تحت لواء الإصلاحيين فمنحوهم سندًا كبيرًا، وهؤلاء يمكن وصفهم بأنهم ديمقراطيون دينيون أو مصدّقيون دينيون (نسبة إلى محمد مصدّق). أما أقوى تنظيم بين هذه المجموعات فكان «حركة الحرية» القديمة التي كان يقودها بازرگان وأصبحت الآن بعد موته تحت قيادة إبراهيم يزدي الذي كان من أقطاب الحركة ووزير الخارجية في حكومة بازرگان بعد الثورة (راجع الفصل الثالث عشر). ومن الشخصيات البارزة بين الـ«ملى مذهبى» عزت الله

(1) مثلًا في الكتاب التالي تجد أنه أينما وردت كلمة «بوسه» تم تبديلها بثلاث نقط: همايون كاتوزيان، دباره ى بوفِ كورِ هدايت، نشر مركز، تهران، 1994.

سحابي الذي كان أيضًا وزيرًا في حكومة بازرگان، والذي سُجن قبل الثورة وبعدها. كان سحابي ناشرًا ومحررًا للمجلة نصف الأسبوعية المؤثرة إيران فردا التي حمل غلاف عددها الأول بعد انتخاب خاتمي هذا العنوان «الا لا الكبيرة». ولقد شكّلت حركة «ملي مذهبي» أهمية نوعية بسبب تاريخها الطويل نسبيًا، والتزامها الديني مع التقيد بالديمقراطية البرلمانية وارتباطها بميراث مصدّق، وقد بدأت تجتذب اهتمام عدد أكبر من الناس، خاصة بين الشباب الذي كانوا متحمسين لذكرى مصدق. هذه الشعبية المتشكلة حديثًا لحركة «ملي مذهبي» لم تزعج الأصوليين المتشددين فقط الذين كانوا قد وصفوا سياسات الحركة بأنها «ليبرالية» ومسلكهم الديني على أنه «إسلام أميركي»، بل أزعجت كذلك المؤسسة المحافظة. وهكذا فقد تعرض أتباع «ملي مذهبي» لتحرشات قانونية، وسُجن العديد منهم لفترات متفاوتة، وحُظرت مطبوعاتهم، وازداد اضطهادهم خاصة بين الانتخابات البرلمانية في عام 2000م والانتخابات الرئاسية في 2001م إلى أن فقدوا تأثيرهم السياسي في نهاية المطاف.

إلى هذا الحد كان إظهار الدعم لحركة الإصلاح بعيد فوز خاتمي في أيار/ مايو 1997م، بعد الثاني من خرداد، بيد أنّ الإصلاحيين استهانوا بقوة خصومهم وما يمكن لهم أن يحشدوه من قوى اجتماعية وسياسية وعسكرية، إذ على الرغم من النكسة الانتخابية التي مُني بها المحافظون إلا أنهم لم ينكسروا، فكانت لهم الأغلبية البرلمانية (حتى عام 2000م) ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة، والقضاء. هذا إلى جانب أنهم كانوا مسيطرين على القطاع الاقتصادي الخاص، و«البنيادات» والحرس الثوري والجيش. وأخيرًا فقد كانت شبكة الإذاعة والتلفاز تحت إمرة المرشد الأعلى الذي كان يحاول آنذاك أن يتبع خطًا وسطيًا، لكنه كان ميالًا إلى المحافظين.

كما واجه الإصلاحيون عداوة من الأصوليين المتشددين، ورغم أنّ هؤلاء لم تكن لديهم قاعدة اجتماعية كبيرة إلا أنهم مع ذلك كانوا يتحكمون ببعض الصحف المهمة مثل كيهان، وكانوا يستطيعون بسهولة حشد عصابات شوارع تصف نفسها باسم «مناصري حزب الله»، ويصفها الطلاب والإصلاحيون باسم «لباس شخصي ها» (أصحاب الملابس العادية) أو «گروههاى فشار»(مجموعات الضغط). كان هؤلاء يهاجمون المظاهرات المرخصة التي ينظمها الطلاب ومناصرو خاتمي، إلى جانب

أعمال أخرى، وذات مرة بلغ بهم الأمر إلى حدّ ضرب وزير الثقافة مهاجراني ووزير الداخلية عبدالله نوري في مظاهرة عامة، ووصفوهما بأنهما «ليبراليّان». وحدا ذلك بالمراقبين إلى إطلاق وصف ساخر على المجتمع الإيراني بأنه «جامعه زَدَنى» (مجتمع ضَرْبِيّ) بدلًا من «جامعه مَدَنى» (مجتمع مدني). بعد ذلك بفترة طويلة قضى عبدالله نوري ثلاثة أعوام في السجن بتهمة إهانة الإسلام[1]. انتُقد خاتمي لاحقًا من مجموعات مختلفة لعدم وفائه الكامل بوعوده الانتخابية (رغم أنّ التجربة جعلتْ تلك الوعود محدودةً في حملته الانتخابية لفترته الثانية عام 2001م)، بيد أنه من المستبعد أنه كان يستطيع تحقيق أكثر مما تحقق في وجود معارضة قوية مثل التي مارسها خصومه دون أن يتصادم في مواجهة عنيفة معهم، وهو أمر لم يرد المخاطرة به ولم يكن لينتصر فيه حتى لو أراد.

حملة المطالبة بالديمقراطية

إلى جانب مصطلحي «المجتمع المدني» و«المجال العام» وغيرهما بدأ مفهوم جوهري يدخل حيّز الجدل الكبير وهو «الكلمة التي تبدأ بالدال». ترى هل الإسلام متوافق مع الديمقراطية؟ وإن كان الأمر كذلك فهل يجب إصلاح الجمهورية الإسلامية لتكون بهذه الصفة؟ ذكرنا آنفًا أنّ المثقفين الدينيين بدؤوا هذا الجدال في عهد رفسنجاني، لكنه أصبح قضية جوهرية في سنوات خاتمي. حاجج الكتّاب الأقل راديكالية بأنّ الديمقراطية ممكنة حتى ضمن الدستور الحالي، وذهب آخرون إلى أنّ ذلك لن يكون ممكنًا إلا بتغييرات كبيرة على الدستور. أما الأصوليون سواء أكانوا علمانيين أم إسلاميين فذهبوا إلى أنّ الديمقراطية والإسلام غير متوافقين، إذ قال الفريق الأول إنّ الديمقراطية تقتضي وجود ليبرالية وعلمانية، وهكذا فلا يمكن تطبيق الديمقراطية في إطار إسلامي، في حين قال الفريق الثاني إنّ حكومة الإسلام هي ميدان لحكم الله وممثليه وليس للناس رأي فيها. وهكذا فقد كان من المحتوم إثارة هذه القضية الحساسة «ولاية الفقيه» التي كانت مدعومة بنص دستوري أساسي وتتعلق بموقع آية الله خامنئي في النظام. ذهب بعض العلماء مثل

---

(1) يمكن الاطلاع على نص دفاع عبدالله نوري في محاكمته في كتابه شوكران إصلاح: دفاعيات عبدالله نوری، انتشارات طرح نو، تهران، 2000. انظر أيضًا: عبدالله نوری، نقدی برای تمام فصول: گفتگوی اکبر گنجی با عبدالله نوری، انتشارات طرح نو، تهران، 2000. وانظر أيضًا: **Ali. M. Ansari, Iran, Islam and Democracy.**

آية الله منتظري إلى أنّ مفهوم الولاية لم يُطبّق بشكل صحيح، ولو تم تطبيقه على النحو الصحيح فسيكون متوافقًا مع الحكومة الديمقراطية[1].

كانت لمنتظري تصريحات وأنشطة مهمة، إلا أنّ هجومه الشخصي على المرشد الأعلى هو ما قاد إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله بقمّ لسنوات عديدة. جدير بالذكر أنّ آخرين أيضًا رفضوا مبدأ الولاية المطلقة، فمثلًا ذهب الراحل آية الله مهدي حائري يزدي (فيلسوف إسلامي وابن مؤسس الحوزة الدينية في قم الذي يحظى باحترام كبير) في كتاب مُنع في إيران إلى أنّ الحكومة في الإسلام يجب أن تتأسس على التمثيل أو الوكالة «وكالت» وليس الولاية «ولايت»[2]. في الصدد نفسه ذهب محسن كديور (باحث ديني بارز سُجن لاحقًا) إلى أنّ الأحاديث العشرة المنسوبة إلى النبي محمد والأئمة الشيعة كتبرير لمبدأ الولاية منها ثمانية ضعيفة واثنان لا يقيمان الحجة[3].

ومع ذلك فقد بقيت «إشكالية الديمقراطية والإسلام» كما باتت تُعرف القضية المركزية. استخدم عبد الكريم سروش مع بعض الفلاسفة الدينيين الإصلاحيين الهرمينوطيقيا الحديثة للمحاججة بأنّ القراءات التقليدية للقرآن والحديث ليست بالضرورة الطريقة الوحيدة المقبولة أو الممكنة لتفسير تلك النصوص. وبعد أن أسقط من اعتباره أي تصوّر لأيديولوجيا إسلامية[4] ذهب إلى أنّ القراءة الصحيحة للمصادر الرئيسة تُظهر إمكان وجود الديمقراطية في مجتمع إسلامي[5]. كما أعلن سروش أنّ

---

(1) انظر على سبيل المثال: Shahrough Akhavi, The Thought and Role of Ayatollah Hossein'ali Montazeri in the Politics of Post - 1979 Iran, **Iranian Studies**, 41/5 (December 2008).

(2) مهدى حائرى يزدى، حكمت وحكومت، شادى، لندن، 1995. انظر أيضًا: **Memoirs of Mehdi Hairi - Yazdi: Theologian and Professor of Islamic Philosophy**, ed. Habib Ladjevardi, **Iranian Oral History Project**, Cambridge, MA, 2001.

(3) انظر للاستزادة: محسن كديور، حكومت ولايى، نشر نى، تهران، 1999. وللاطلاع على دراسة حول أفكار كديور، انظر: Yasuyuki Matsunaga, Mohsen Kadivar, an Advocate of Postrevivalist Islam in Iran, **British Journal of Middle Eastern Studies**, 34/2 (December 2007) انظر أيضًا: Ansari, **Iran, Islam and Democracy**, pp. 181 ـ 186

(4) عبد الكريم سروش، فربه تر از ايدئولوژى، موسسه فرهنگى صراط، تهران، 1994.

(5) مثلًا، والا وكيلى ترجمه سعيد محبى، «گفت وگوى دين وسياست در ايران؛ انديشه هاى سياسى دكتر سروش»، في كتاب: عبد الكريم سروش، سياست ـ نامه، موسسه فرهنگى صراط، تهران، 1999.

«الشريعة لا تعني الدين بكلّيته، والجدل حول حجةٍ دينية ديمقراطية ليس حجة فقهية محضة»[1]:

حين يتم ترسيخ مكانة... العقل، حين تُطبق التطورات النظرية والعملية والتاريخية للبشرية على فِهم الدين وقبوله، حين تجد العوامل فوق - الدينية صدى داخل المجال الديني، وأخيرًا حين تتم عقلنة الدين، فإنّ الطريق إلى التعددية المعرفية - وهي الجزء المركزي من الفعل الديمقراطي - ستصبح ممهدة[2].

ومن المساهمين المثابرين في إشكالية الديمقراطية والإسلام حسن يوسفي أشكوري، وهو عالم دين ليبرالي سيتم لاحقًا تجريده من موقعه وسجنه لعدة سنوات بعد مؤتمر برلين. يقول أشكوري إن هناك ثلاث نظريات وكل واحدة منها لها مناصروها في العالم الإسلامي، إذ تؤمن مجموعة بـ«الحكومة الدينية بصورة الخلافة» و«تعتبر الديمقراطية نوعًا من التساهل»، في حين تؤمن مجموعة أخرى بـ«الديمقراطية الليبرالية» في شكلها الغربي:

بيد أنّ المدافعين عن النظرية الثالثة يؤمنون بأنه لا يوجد تعارضٌ بين الدين والديمقراطية يجبرنا على التخلي عن أحدهما من أجل الآخر. [يذهب هؤلاء] إلى أنّ الحكومة الإسلامية لا يمكن أن تكون غير ديمقراطية...وأنا أدافع عن نظرية «الحكومة الديمقراطية الإسلامية»، لكنني أؤمن بأنه في عالمنا اليوم إن لم نتبع نظامًا ديمقراطيًا فإن الحكومة الإسلامية غير ممكنة وغير مرغوبة[3].

---

(1) انظر مقال سروش: «Tolerance and Governance: A Discourse on Religion and Democracy», in **Reason, Freedom and Democracy in Islam: Essential Writings of Abdolkarim Soroush**, tr. ed. And with a critical introduction by Mahmoud Sadri and Ahmad Sadri, Oxford University Press, New York and Oxford, 2000, p. 134.
وللاستزادة انظر: Behruz Ghamari - Tabizi, **Islam and Dissent in Postrevolutionary Iran: Abdolkarim Soroush, Religious Politics and Democratic Reform**, I.B. Tauris, London and New York, 2008.

(2) المصدر السابق، ص 133.

(3) Ziba Mir - Hosseini and Richard Tapper, **Islam and Democracy in Iran: Eshkevari and the Quest for Reform**, I.B. Tauris, London and New York, 2006, pp. 75 - 77.
وللاستزادة، انظر المقالات الصحفية التي كتبها اشكوري: حسن يوسفى اشكورى، ياد ايام: رويكردهاى سياسى در جنبش اصلاحات، گام نو، تهران، 2000.

هذه النظرية الثالثة هي التي كان يروّج لها محمد خاتمي ويسميها بالفارسية «مردم سالاري ديني». لم يدّع خاتمي بأنّ النظام الموجود يماثل هذا الوصف، لكنه ذهب إلى أنه ممكن ومرغوب، مكررًا رؤيته بأنّ «الديمقراطية ليست برنامجًا بل منهجًا». وفي الحقيقة كان هذا هو أكثر موقف أقلق خصومه التقليديين، خاصة المتطرفين منهم.

سلسلة جرائم القتل

في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1998م دُهش شعب إيران بالإعلان الرسمي عن مقتل داريوش فروهر وزوجته بروانه اسكندري في منزلهما بطهران، وفروهر هو الزعيم القديم لحزب «شعب إيران» ووزير العمل في حكومة بازركان ثم انشقّ هو وزوجته عن النظام. انتشرت شائعات عديدة في الدوائر الرسمية حول هوية المجرمين، وأغلبها تفترض ضلوع أجانب في الأمر، لا في إسرائيل فقط بل حتى تركيا. وخلال العشرين يومًا التالية عُثر على جثتي الكاتبين المعارضَين محمد مختاري ومحمد جعفر پوينده، بعد أن ضُربا وشُنقا. عُرفت جرائم القتل هذه لاحقًا باسم «سلسلة جرائم القتل» (قتل هاى زنجيره اى). حلّ الرعب في طهران وانتشر الخوف في كل مكان من أنّ العديد من المثقفين والناشطين الإصلاحيين ينتظرون دورهم. وحول ذلك كتبت المجلة الشهرية الإصلاحية پيام أمروز ما يلي:

> الكارثة التي شكّلتها جرائم القتل التي ذُبح وشُنق فيها داريوش وبروانه فروهر (من الجماعات السياسية) ومختاري وپوينده (من الجماعات الثقافية)، جلبت معها بعض الشائعات، فضلًا عن إثارة القلق في المجتمع الإيراني وخاصة الكتّاب والمثقفين. فمثلًا، ظهرت شائعة عن وجود قائمة أو قوائم تحتوي على أسماء أولئك المراد قتلهم. إنّ وجود مثل هذه القائمة السوداء أذرى كما تذرو الرياح ما بقي من السلام للمجتمع الثقافي، إذ اتخذ العديد إجراءات احترازية.. لا أحد بات يثق في الهواتف لأنه سرى اعتقاد بأنّ جرائم القتل اعتمدت على معرفة الاجتماعات التي تم تنظيمها بالهاتف...ولقد ساعد التحقيق [الرسمي] عن جرائم القتل في تقليل حدة الخوف إذ منح المجتمع أملًا في معاقبة المذنبين. لكن جرائم القتل هذه...غير مسبوقة وصادمة تثير اشمئزاز المجتمع الإيراني إذ ما تزال آثارها ملحوظة في المجتمع»[1].

---

(1) انظر الاقتباس المباشر من المصدر في: حميد كاوياني، در جستجوى محفل جنايتكاران: بازخوانى پرنده قتل‌هاى سياسى، نشر نگاه أمروز، تهران، 1999.

شاع بين الناس أنّ القتلة لم يتقصدوا فقط إرهاب الصحافيين والناشطين الإصلاحيين والمجتمع الثقافي كي يصمت ويكفّ عن نشاطه، بل إنّ ذلك كله كان جزءًا من مخطط لإجبار خاتمي على الاستقالة. أما تداول قائمة غير موثّقة تحتوي على أسماء يُراد قتلها فقد أعاد إلى أذهان بعض الناس قضية اختطاف وقتل الجنرال أفشارتوس قائد الشرطة والأمن في حكومة مصدّق، إذ ذكرت السلطات وجود قائمة شبيهة هدفها دفع مصدّق إلى الاستقالة (راجع الفصل الحادي عشر). إذن فقد انتشرت الشائعات في كل مكان وقضى المجتمع الإيراني عدة أسابيع مترقبًا يحبس أنفاسه.

قبل أن يصبح خاتمي رئيسًا حدثت بعض الوفيات المريبة أغلب ضحاياها من الكتّاب والمثقفين ربما كان أبرزها وفاة أحمد تفضّلي أستاذ اللغويات في جامعة طهران المعروف عالميًا. كما كانت هناك محاولة غير ناجحة لدفع حافلة تحمل واحدًا وعشرين مثقفًا كي تسقط في منحدر خارج الطريق. وفي جميع هذه الحالات كان هناك شكّ بأنّ مرتكبي هذه الجرائم عملاء لأجهزة استخبارات.

في بدايات كانون الثاني/ يناير من عام 1999م - أي بعد أقل من شهر من آخر حادثتي قتل - أعلنت وزارة الاستخبارات اكتشافها عصابة من القتلة كان أفرادها أعضاء في الوزارة نفسها. وعلى الرغم من الصدمة التي أحدثها هذا الإعلان إلا أنه أشعر المجتمع بالراحة إذ إنه يوحي ضمنيًا بتوقف تلك الاغتيالات، لا سيما وأنّ السلطات والمرشد الأعلى أكدوا على صدقية ذلك الإعلان. قُبض على سعيد إمامي (المعروف باسم سعيد إسلامي) وهو موظف كبير في وزارة الاستخبارات وكان ذات يوم نائب وزير للأمن[1]، وعدد من المسؤولين في الوزارة ووُجهت لهم تهم بالقتل. ولقد شاع بأنّ سعيد حجاريان المنظّر والصحافي الإصلاحي البارز الذي كان ذات يوم مسؤولًا رفيعًا في وزارة الاستخبارات قدّم إسهامًا كبيرًا في كشف المتهمين. وفي عام 2000م سقط هو نفسه ضحيةً لمحاولة اغتيال نجا منها لكنه أصيب بالشلل، ويبدو أنّ هذا كان انتقامًا منه لدوره في الكشف عن المتهمين وكذلك لمساهمته في الانتصار الساحق للإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية الخامسة. وأُعلن لاحقًا عن انتحار سعيد إمامي في السجن، والحكم على الآخرين بالسجن لفترات تصل إلى عشر سنوات. قاطع أهالي

(1) انظر المقال التالي في المصدر السابق: «سعيد إسلامي كي بود؟».

الضحايا الإجراءات القضائية محتجين بأنّ المتهمين كانوا مجرد أداة، ولا بدّ من البحث عن المدبرين الحقيقيين لحوادث القتل. وإن شئنا التحديد أكثر فقد كان الأهالي يؤمنون بأنّ الجناة سعوا وحصلوا سرًّا على فتوى أو فتاوى من إحدى آيات الله الكبار تجيز لهم شرعًا ارتكاب تلك الجرائم.

ثمة شخص آخر اشتُبه في كونه هدفًا للانتقام من جانب المحافظين الراديكاليين، وهو محافظ طهران غلام حسين كرباسچي، وكان إداريًا قديرًا خدم في أصفهان قبل أن يعيّنه رفسنجاني محافظًا لطهران حيث أسّس صحيفة همشري الشعبية الملوّنة، والتي كانت بشكل عام متماشية مع حركة الإصلاح. كان كرباسچي مثيرًا للجدل بسبب سياساته غير التقليدية لتوسعة طهران وإعادة تشييدها. ساعدت هذه السياسات على توسعة عملية الإسكان والطرق السريعة والمساحات الخضراء، لكنها زادت من الاكتظاظ والتلوث وانتشار البنايات العالية. مع ذلك فلم تكن هذه هي الأسباب الرئيسة التي أدت إلى محاكمته والحكم عليه بالسجن والغرامة الثقيلة، إذ كانت تهمته الرئيسة اختلاس المال العام، بيد أنّ الرأي العام الذي ناصر كرباسچي بعد اعتقاله كان يؤمن بأنّ «ذنبه» الحقيقي هو الإسهام الفاعل الذي قدّمه لانتصار خاتمي.

هناك نمط بدأ في الظهور يتمثل في قيام السلطة القضائية بوظيفة كانت تؤديها وزارة الاستخبارات ووزارة الثقافة والإرشاد الديني، وهي التحكم في المطبوعات - خاصة الصحف - والمعاقبة على الجرائم السياسية. كانت السلطة القضائية تحظر الصحف والمجلات لفترة قصيرة أو للأبد، وتحيل الناشرين وآخرين في صناعة النشر إلى المحاكمات وتسجنهم و/ أو تفرض الغرامات عليهم، ولذا كانت تتصادم دومًا مع وزارة الإرشاد التي كانت إما تتهم السلطة القضائية بانتهاك اختصاصها الإداري أو تدافع عن المتهمين. كان الأمر عبارة عن مواجهة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وكذلك بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. في الواقع كانت السلطة القضائية قد أصبحت الوسيلة الرئيسة لمحاولات المحافظين احتواء حركة الإصلاح، وبعد الانتصار الساحق للإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية السادسة في عام 2000م، بدأت السلطة القضائية في استدعاء نواب البرلمان على خلفية تهم سياسية، وبعضهم اعتُقل لفترات قصيرة.

أعمال الشغب الطلابية والانسداد السياسي

أغلقت السلطة القضائية صحيفة سلام، وهي صحيفة جادة مؤثرة تُعدّ الأقدم

والأكثر تأثيرًا بين الصحف الإصلاحية ينشرها حجة الإسلام محمد موسوي خوئيني‌ها ويحرّرها عباس عبدي، واستدعت خوئيني‌ها إلى المحكمة الخاصة برجال الدين، مما أشعل فتيل ثاني أكبر أزمة في فترة خاتمي الأولى، والتي عُرفت لاحقًا باسم «كارثة التاسع من تموز/ يوليو» (18 تير). في الثامن من تموز/ يوليو عام 1999م خرج طلاب جامعة طهران الذين كانوا عمومًا يؤيدون حكومة خاتمي في مظاهرةٍ دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية، وذلك للاحتجاج على إغلاق صحيفة سلام. في تلك الليلة هوجمت مساكنهم بوحدة من مكافحة الشغب، تساندها عصابة من «لجان الحراسة» الذين كانوا يهتفون بشعارات دينية ويعتدون على أي طالب يجدونه في طريقهم. أدانت الحكومة وإدارة الجامعة تصرّف الشرطة فأنكرت إصدارها أية أوامر لتلك الوحدة، وعبّر المرشد الأعلى عن أسفه لتلك الحادثة، لكنّ المسألة لم تتوقف هنا. جاء ردّ فعل الطلاب حين خرجوا في مظاهرات غاضبة في اليوم التالي، وانتشرت هذه المظاهرات بسرعة وتحولت إلى أعمال شغب انضم إليها الشباب العاطلون أيضًا. تسببت أعمال الشغب في أضرار على المباني والسيارات، واستغرق الأمر أربعة أيام قبل أن يعود الهدوء إلى طهران والمدن الأخرى التي وصلت الأحداث إليها[1].

كانت أعين الإصلاحيين منصبّة على الانتخابات البرلمانية السادسة في شباط/ فبراير 2000م، وكان بعض من أبرز منظريهم - مثل حجاريان - يقولون بشكل شبه علني بأنهم إن فازوا بأغلبية المجلس فسيطبقون برنامجهم الإصلاحي بأكمله، وهدفهم الرئيس هو إرساء شكلٍ من الحكومة الديمقراطية. هنا أيضًا أثبتت الأيام أنهم كانوا مغالين في تفاؤلهم. صحيح أنهم فازوا بانتصار ساحق، لكنهم أسقطوا من حسابهم سلطة «الفيتو» التي يتمتع بها مجلس صيانة الدستور، وسلطة المرشد الأعلى نفسه. وسرعان ما واجهوا أول اختبار، إذ كان المجلس المغادر قد حظر عددًا كبيرًا من الصحف والمجلات الإصلاحية، وكانت الخطوة الأولى للمجلس الجديد هي إلغاء ذلك القرار. وما كادوا يبدؤون النقاش حتى قدّم رئيس المجلس الإصلاحي مهدي كروبي مرسومًا من آية الله خامنئي يمنع المجلس من المضيّ في ذلك التشريع. وُصف

(1) للاستزادة، انظر: محمد على زكريايى، واقعه تلخ كوي دانشگاه به روايت مجلس پنجم، روزنامه سلام، تهران، 1999.

وانظر أيضًا: www.en.wikipedia.org/wiki/Majlis_of_Iran

المرسـوم بأنه «حكـم حكومتي» (قـرار أو حكم حكومـي) لا فتوى دينية، ذلـك أنه وفقًا لمنظّـري النظام فإن الحكـم مُلزم للمجتمـع بأكمله في حيـن إن الفتوى تلـزم فقط أتباع مرجع معيّن[1].

ومنذ ذلك الحين كان مجلس صيانة الدستور (المحافظ) ومجمع تشخيص مصلحة النظام (الذي يسوده المحافظون) ينقضان كل مقترح تشـريعي من الحكومة أو المجلس إن كان على غير رغبة المؤسسـة المحافظة. أما السلطة القضائية فكانت تستخدم سلطتها لاحتـواء الناشـطين الإصلاحيين بطـرق مختلفـة منهـا الاعتقال والسـجن لم ينـج منها حتى نواب المجلس الانتقاديون. فـي الأثناء أدت حملة الإصلاحييـن الراديكاليين ضد انتخاب رفسـنجاني كنائب لطهران إلى إبعـاده عن الحركة الإصلاحيـة فضيّقت القاعدة السياسية للحركة، رغم أنّ العديد من «كوادر البناء» لم يسحبوا دعمهم لحكومة خاتمي.

ومع مـرور الوقت بدأ يُشـار إلى القـرارات المُعيقـة التي تصدر عـن مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام بأنها «انسداد»، مما كشف عن عجز السلطتين المنتخبتيـن التنفيذيـة والتشـريعية علـى تنفيذ سياسـات لا تتماشـى مع رؤى المؤسسـة المحافظـة. مع ذلـك فقد اسـتطاع خاتمـي الحفـاظ علـى الكثير من شـعبيته رغـم هذه الإخفاقات ورغم أنه كان يواجه أزمة جديدة كل تسعة أيام، حسب ملاحظته[2].

إحدى أكبر هذه الأزمات كانت نتائج الاجتماع الذي انعقد في برلين في أوائل نيسان/ أبريل عام 2000م، وهو ما عُرف لاحقًا باسم «مؤتمر برلين». دعت مؤسسة هاينرش بول إلى هذا الاجتماع بوصفه «مؤتمر ما بعد الانتخابات» وكنوع من الإسهام في الحوار الجاري بين إيران وألمانيا. أما الدعوة فقد انحصرت على الإصلاحيين الراديكاليين و/ أو ناشطي حقوق الإنسان، وقامت مجموعة من المهاجرين الثوريين المعارضين للنظام بالتشويش على المؤتمر ووصف المتحدثين الإصلاحيين بالعملاء. أخذ التشويش أشكالًا عدة، منها ظهور امرأة نصف عارية ترقص ورجل ينزع ملابسه

(1) انظر: Benedict Steiner, Ayatollah Khamene'i and the Position of Marja' - e Taqlid: Religious and Political Authority in the Islamic Republic of Iran, MPhil. thesis, **Modern Middle Eastern Studies**, University of Oxford, Oxford, 2008, ch. 3.

(2) Christopher de Bellaigue, **The Struggle for Iran**, New York Review of Books, New York, 2007.

في قاعة المؤتمر. في طهران كان هناك احتجاج صاخب من الأجنحة السياسية والقوى المناهضة للإصلاحيين قبل عودة المشاركين في المؤتمر، كما ظهر شريط فيديو صوّر المتحدثين في موقف سيئ من وجهة نظر المحافظين. وهكذا فقد واجه الإصلاحيون تهمة الخيانة من المحافظين ومن الثوريين، وقرر اثنان من المشاركين السبعة عشر عدم العودة إلى إيران، في حين عاد الآخرون وأحيلوا للمحاكمة في محكمةٍ ثورية وحصلوا على البراءة في نهاية المطاف لكنّ بعضهم احتُجز في السجن لفترة قصيرة، ومنهم (من المتهمات الأربع) محامية حقوق الإنسان مهرانگيز كار والناشرة النسوية شهلا لاهيجي. هذا وحُكم على ثلاثة منهم (أكبر گنجي وحسن يوسفي أشكوري وعزت الله سحابي) بالسجن في تهم أخرى. وحيث إنّ أكبر گنجي استمر في الكتابة والمقاومة داخل السجن فقد أكمل فترة حكمه (6 سنوات) كاملة[1].

مشروعا خاتمي التوأم

رغم كل هذه الأحداث فقط حافظ خاتمي على شعبيته لعدة أسباب ليس أقلها أنّ التعصّب لم يأتِ من طرفه بل من خصومه. تحقق القليل من وعوده، بيد أنّ بعض الوعود لم تتحقق بسبب خصومه الأقوياء. ومن بين أهم إنجازاته على المستوى الداخلي ظهور مجتمع أكثر انفتاحًا نسبيًّا، وصحافة أكثر حرية، ونشوء عدد كبير من المؤسسات المدنية غير الحكومية، والتطور الثقافي، والمزيد من الحقوق (غير القانونية) والفرص الاجتماعية للنساء. وفي مجال الديمقراطية المحلية تمثّل أحد أهم إنجازاته في التشريع الذي قدّمه لأول مرة في تاريخ الإيرانيين، والذي سمح لهم بانتخاب مجالسهم البلدية ومحافظيهم. في الأثناء نظّم العديد من الإصلاحيين أنفسهم في «جبهة المشاركة» (جبهه مشاركت إيران إسلامى) وهو تحالف تنظيمات وناشطين إصلاحيين يقودهم واحد من إخوة الرئيس، وهو محمد رضا خاتمي.

وهكذا انتُخب خاتمي لفترة ثانية عام 2001م في انتصار ساحق مرة أخرى وأغلبية أكبر مما كانت في عام 1997م. ورغم أنّه احتفظ بأغلبية برلمانية كبيرة، إلا أنّ ذلك لم يشكل عائقًا أمام المؤسسة المحافظة في إيقاف أي قرار تنفيذي أو تشريع برلماني لديها

(1) للاطلاع على نص دفاع گنجي في محاكمته، انظر: أكبر گنجى، كيمياى آزادى: دفاعيت أكبر گنجى در دادگاه كنفرانس برلين، طرح نو، تهران، 2001.

اعتراض قوي عليه، ولم يشكل عائقًا أمام السلطة القضائية في ممارسة الدور الذي كانت تقوم به قبل انتخاب خاتمي ووزارة الاستخبارات في محاولة لمنع أنشطة الإصلاحيين والمعارضين. ومن القضايا التي وضعت خاتمي في أزمة أخرى وقادت إلى قدرٍ كبير من الاضطراب الشعبي خاصة بين الطلاب كانت محاكمة الأستاذ الجامعي والمثقف الإصلاحي سيد هاشم آغاجري بتهمة الردة عام 2002م. في البداية حُكِم على آغاجري بالإعدام، ثم خُففت العقوبة في الاستئناف إلى السجن لكن بعد أن أعلن المرشد الأعلى بأنّ آغاجري لم يرتكب جريمة تستحق الإعدام[1].

وثمة محاكمة أخرى كادت تكون قضية رأي عام، وهي اعتقال ومحاكمة ثلاثة نشطاء إصلاحيين وباحثين اجتماعيين في أواخر عام 2002م، وهم عباس عبدي رئيس التحرير السابق للصحيفة المحظورة سلام، وعالم الاجتماع الإصلاحي حسين غازيان ومنظّم الاستفتاءات المحترف بهروز گرانبايه. وُجهت إليهم تُهم كبيرة منها تزوير الاستفتاءات وبيع معلومات سرية إلى أميركا. في الواقع كانوا قد أجروا استفتاء لاختبار الرأي العام الإيراني في عدد من القضايا المحلية والعالمية بعد جدال محموم حول ما إذا كان على إيران الحوار مع أميركا، ولقد أظهرت نتائج الاستفتاء أنّ 75٪ من المشاركين في الاستفتاء يفضّلون التفاوض مع الولايات المتحدة. بعد أن وُجّهت إليهم التهم المعتادة حول تهديد أمن البلاد كالتجسس، والهجوم عليهم من صحف أصولية راديكالية، أسقطت المحكمة العليا تهمة التجسس وحكمت على عبدي وغازيان بالسجن[2].

كان ذلك جزءًا من حملة السلطة القضائية لاحتواء المنشقين والإصلاحيين، أما الفصل الأخير في فترة خاتمي فكان موت المصورة الصحفية الإيرانية ـ الكندية زهرة كاظمي في مكان احتجازها في تموز/ يوليو 2003م. كانت قد اعتُقلت بسبب التقاطها صورًا لسجن إيفين خلال المظاهرات الطلابية، ثم ماتت بسبب إصابات في الرأس وهي

(1) للحصول على نص دفاع آغاجري، انظر: سيد هاشم آقاجرى، دين، قدرت وثروت: محاكمه ودفاعيت، مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، تهران، 2003. وانظر أيضًا كتابه: حكومت دينى وحكومت دموكراتيک: مجموعه مقالات، مؤسسه نشر وتحقيقات ذكر، تهران، 2003.

(2) للحصول على تفاصيل أكثر حول هذه القضية، انظر مثلًا: www.jstor.org/stable/1559282?seq=6. وانظر أيضًا: de Bellaigue, The Struggle for Iran, ch. 3

في رعاية السلطة القضائية. طلب خاتمي من أربعة من وزرائه التحقيق في هذه القضية، وأنكرت وزارة الاستخبارات على نحو قاطع تورّطها في القضيــة، ملمحة بأن السلطة القضائية هي المسؤولة، كما أنّ أحد عملاء الاستخبارات أُسقطت عنه التهمة بقتل زهرة كاظمي. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005م أيدت محكمة الاستئناف إسقاط التهمة لكنها أعادت فتح القضية لإجراء تحقيقات أكثر. في الأثناء وصلت رئاسة خاتمي إلى نهايتها وانتُخب محمود أحمدي نجاد رئيسًا، وأدى ذلك إلى إنهاء أية تحقيقات إضافية، وظهور التفسير الرسمي بأنّ موت زهرة كاظمي كان حادثًا غير مقصود، وهو التبرير الأول الذي أبدته السلطة القضائية بُعيد موت كاظمي[1].

في الأثناء استـمر «الانسداد» أمام السلطتين التنفيذية والتشـريعية من مجلس صيانة الدسـتور كما كان الحـال قبل فتـرة خاتمي الثانيـة، وكي يواجه هذا الانســداد المسـتمر والسـلطة القضائية فقد قرر خاتمي أخيرًا المواجهة المفتوحة. في أيلول/ سبتمبر 2002م سلّم خاتمي «مشـروعيه التـوأم» إلـى المجلس آملًا في تعزيز قـوة المجلس والرئاسـة حيال مجلس صيانة الدسـتور والسـلطة القضائية. يقضي المقترحان بمنح الرئيس سلطة تحديد انتهاكات الدستور وتسـليم المتهمين بذلك إلى المحاكم العليا، وإنهاء حق الفيتو لمجلس صيانة الدستور، وإلغاء سلطته في استبعاد المرشحين البرلمانيين والرئاسيين.

أحدث المقترحان كثيرًا من الإثارة والحماس بيـن الإصلاحيين والمجلس والرأي العام ككل، رغـم وجود بعض من كان يرى أنه إجراء خجـول. وربما لم يبد هذا الإجراء شـديد التطرف، إلا أنه لو نجح لأحـدث تغييرًا جذريًـا في ميزان القـوى لصالح الحركة الإصلاحية. تم إقـرار المقترحين من الأغلبية المناصـرة للإصلاحيين في المجلس رغم مناورات الأقليـة لتأجيلهمـا أو إعاقة إقرارهمـا، وقد طالبت هـذه الأقلية بعـدد كبير من التعديلات. بعد ذلك كان لا بد من التصديق على المقترحين من مجلس صيانة الدستور نفسـه، وكما هو متوقع فقد رفض مجلس الصيانة ـ بعد أن قام ببعض الحيل التسـويفية ـ

(1) انظر تغطية قناة سي بي سي الكندية للأحداث: www.cbc.ca/news/background/kazemi (لم تعد هذه الصفحة التي أوردها المؤلف متاحة، ولكن يمكن للقارئ زيارة الصفحة التالية من موقع آخر، والتي تعرض توثيق سي بي سي للأحداث: http://archive.is/5Aut [تمت زيارة الموقع في 11 نيسان/ أبريل 2014م]، المترجم).

التصديق على تقليص سلطاته[1]. وفي وقت مناقشة المقترحين قال غلام حسين إلهام رئيس مركز الأبحاث في مجلس الصيانة ولاحقًا الشخصية الأقرب لأحمدي نجاد: «يقف خلف هذين المقترحين عناصر مناهضة للثورة، ولئن تم إقرارهما، فسيمكن لجميع الكفار والماركسيين السابقين وغير الإيرانيين الذين حصلوا على الجنسية الإيرانية دخول البرلمان»[2]. وتحسبًا لرفض المقترحَين كان النواب الإصلاحيون يهددون بأنهم سيجرون استفتاء شعبيًا. لم يكن من الواضح ماذا سيكون موضوع الاستفتاء ومن سيتمكن من إجرائه في طول البلاد وعرضها، وربما لمثل هذه الأسباب تم التخلي عن الفكرة.

وهكذا فقد وصل خاتمي إلى نهاية قدرته على الاحتمال قبل حوالي سنة ونصف من انتهاء فترته الثانية، موقنًا بأنه لن يستطيع فعل المزيد لإصلاح الإطار السياسي، كما أنّ مصداقيته الشعبية التي تضررت كثيرًا بين جمهوره المحبطين بدأت تنحدر أكثر فأكثر. أما الإصلاحيون الأكثر مثالية لجؤوا إلى ما أسموه «تجاوز خاتمي» (عبور از خاتمى)[3]، فألقوا اللوم كله على خاتمي، لكنه احتفظ بشجاعته. في كانون الثاني/ يناير 2004م رُفض مقترحًا خاتمي، واستبعد مجلس صيانة الدستور حوالي 2500 مرشح (نصف المرشحين) لانتخابات المجلس السابع المزمع إجراؤها في شباط/ فبراير 2004م، بيد أنّ الضربة الأكبر لخاتمي والإصلاحيين كانت استبعاد ثمانين نائبًا إصلاحيًا في المجلس الحالي معظمهم أعضاء وقياديون في «جبهة المشاركة». هددوا مبدئيًا بالاستقالة الجماعية، ثم أقاموا اعتصامًا (بست) في مقر المجلس ربما سعيًا للحصول على مساندة شعبية كبيرة، لكنّ ذلك لم يحدث، بل حتى الطلاب لم يتحركوا[4]. كان الوصف الذي يُمكن إطلاقه على مزاج الناخبين الإصلاحيين هو في أفضل الأحوال شعار «تجاوز خاتمي»، وفي أسوأ الأحوال خيبة أمل كاملة وانفصال كلي عن السياسة. لم يسفر

(1) De Bellaigue, The Struggle for Iran, ch.2. وانظر أيضًا: www.jstor.org/stable/ 1559282?seq=6.

(2) انظر تقرير البي بي سي الذي ينقل على وكالة الأنباء الإيرانية: news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2405777.stm.

(3) انظر مثلًا: محسن آرمين، عبور از خاتمى، مجموعه مقالات، ذكر، تهران، 2001.

(4) Ahmad Sidiqi, Khatami and the Search for Reform in Iran, Stanford Journal of International Relations, 6/1 (Winter 2005).

«البست» عن شيء ولم تفلح المحاولات المشتركة بين خاتمي ورئيس المجلس كروبي لحشد الدعم من المرشد الأعلى.

كان تراجع الحماس لدى العامة قد ظهر في السنة الفائتة في مقاطعتهم الهادئة الناجعة في الوقت نفسه لانتخابات مجلس بلدية طهران، مما أدى إلى انتصارٍ ساحق للمحافظين، وتعيين محمود أحمدي نجاد غير المعروف كثيرًا محافظًا لطهران. ومن غير المفاجئ أنّ عدد الناخبين في الانتخابات البرلمانية في شباط/ فبراير 2004م كان منخفضًا نسبيًا (حوالي 51 ٪، وأقل من 30٪ في طهران)، فحقق المحافظون انتصارًا كبيرًا، جزئيًا لهذا السبب وجزئيًا لأنّ المرشحين الإصلاحيين الذين وافق عليهم مجلس الصيانة كانوا أقلية صغيرة.

قضايا محلية أخرى

إلى جانب الشباب والطلاب لعبت النساء دورًا مهمًّا في المعسكر الإصلاحي كناشطات وعضوات مناصرات. اثنتان من السياسيات المثقفات (الهه كولائي وفاطمة حقيقتجو) كانتا نائبتين انتقاديتين في المجلس السادس وتم استبعادهما من المجلس السابع، في حين كانت هناك أخريات خارج الإطار السياسي الرسمي يلعبن دورًا مؤثرًا في الحركات النسوية والإصلاحية. من أشهرهن شهلا شركت وهي ناشرة ورئيسة تحرير المجلة الشهرية زنان (نساء، والتي تم حظرها لاحقًا عام 2007م)، وشيرين عبادي المحامية الحقوقية خاصةً فيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال، ومهرانگيز كار الناشطة والمحامية الحقوقية، وشهلا لاهيجي الناشرة النسوية. ومن بينهن أيضًا الصحافية النسوية بروين أردلان والكاتبة/ المترجمة نوشين أحمدي خراساني اللتان اكتسبتا شهرة كبيرة لاحقًا. أما شيرين عبادي[1] ومهرانگيز كار[2] فكانتا من أوائل الداعيات إلى الإصلاح لدرجةٍ تجعل المرأة مساوية قانونًا للرجل. ومن بين القضايا التي ركزتا عليها القوانين التي تحكم الزواج والطلاق وسن الزواج وحضانة الأطفال وحقوق الطفل والميراث وعقوبة القتل التي كان القانون فيها يقدّر حياة المرأة بنصف

(1) انظر على سبيل المثال: **Shirin Ebaday (Ebadi), History and Documentation of Human Rights in Iran**, tr. Nazila Fathi, Bibliotheca Press, New York, 2000.

ملحوظة: عنوان الكتاب الأصلي هو تاريخچه واسناد حقوق بشر در إيران، (المترجم).

(2) انظر مثلًا: پژوهشی درباره خشونت عليه زنان در إيران، روشنگران ومطالعات زنان، تهران، 2000.

حياة الرجل. نشرت عبادي وكار مقالات وكتيبات وعقدتا اجتماعات وألقيتا محاضرات عامة تدافعان فيها عن قضيتهما، وقد تعرضتا للاحتجاز من وقت لآخر، ولكن - في عهد خاتمي - ليس لفترةٍ طويلة.

لم يتحقق كثير جدًّا في هذه المعركة القانونية. كان هناك تطور في قوانين الزواج إذ عُدّل المهر الرسمي بما يتناسب مع معدّل التضخم، وحدث تطور في حقوق المرأة في حالة الطلاق رغم أنها ظلت بعيدة عن المساواة بحقوق الرجل، ورُفع سنّ الرشد للفتيات، إضافة إلى بعض المكاسب الثانوية الأخرى. بيد أنّ هناك الكثير مما ظلّ ينتظر التحقيق، ومنه مساواة حياة المرأة بحياة الرجل في قضايا القتل.

في المجال الاجتماعي كانت النساء قد حققن تطورًا متسارعًا منذ بدايات التسعينيات، إذ التحقن بالمدارس والجامعات بأعداد أكبر بكثير مما سبق حتى زاد عدد الإناث في الجامعات على الذكور. في الوقت نفسه ونتيجة لهذه الزيادة فقد تحقق ارتفاع كبير في نسبة النساء اللائي يعملن في الوظائف الطبية والقانونية والتعليمية والأكاديمية والدبلوماسية، وكذلك في الآداب والفنون والأعمال الاجتماعية والبلدية والأعمال الخاصة. كما كانت هناك أيضًا زيادة كبيرة في التعارف والصداقات بين الذكور والإناث في أوساط الشباب. ولقد شملت تلك التطورات النساء التقليديات والعصريات وإن بشكل غير متناسب، إلا أنّ حتى أكثر النساء تقليدية استفدن من خروجهن من المنزل والإسهام في المشهد الاجتماعي غير مصحوبات برجال. ولقد كان للانخفاض غير المسبوق لمعدل النمو السكاني من 3.2٪ إلى 1.1٪ - الذي نتج أساسًا من حملات حكومية مستدامة ناجحة - فائدة كبيرة في هذا السياق[1].

في عام 2003م مُنحت شيرين عبادي جائزة نوبل للسلام[2]، ولعله يجدر بنا هنا أن

---

(1) للحصول على تقرير عن التخطيط الأسري في إيران، انظر: **www.nationbynation.com/Iran/Population.htm.**

للاستزادة، انظر: **Djavad Saleh - Isfahani, Human Resources in Iran, Potential and Challenges, in Homa Katouzian and Hossein Shahidi (eds.), Iran in the 21st Century, Routledge, London and New York, 2008.**

(2) للاستزادة، انظر: **Shirin Ebadi and Azadeh Moaveni, Iran Awakening: From Prison to Peace Prize, One Woman Struggle at the Crossroards of History, Vintage, Canada,** =

نقتبس رؤيتها المختصرة لما تحقق في عهد خاتمي من إنجازات متعلقة بالنساء حتى عام 1999م:

تكمن المشكلة الكبرى للنساء الإيرانيات في القوانين الإيرانية. وبصفته رئيسًا لا يملك خاتمي الحق في تغيير القوانين أو إصلاحها، فهذا الأمر في يد مجلس الشورى الإسلامي (أي البرلمان) الذي تسوده أغلبية محافظة. وهكذا فإن خاتمي في الواقع لم يتمكن من فعل أي شيء ذي أهمية فيما يخص النساء، بيد أنّ الأهم في فترة خاتمي هو إيجاد مجال مفتوح للصحافة، وبذلك ينشط الاحتجاج ضد القوانين الظالمة للمرأة، ويُجرى النقاش حول الظلم الذي يوقعه القانون بالنساء بحرية أكبر مما كان عليه الوضع سابقًا. إلى جانب ذلك فقد أصبحت هناك فرص أكبر للنساء في المناصب الرسمية، فأصبحن في حال أفضل. على سبيل المثال، خلال فترته الرئاسية تم تعيين نساء في وظيفة رئيسة للجامعة، ونائبة للرئيس، ومديرة لمؤسسة حماية البيئة وكمستشارة للرئيس. والعديد من النساء أصبحن رئيسات أقسام وأستاذات جامعيات[1].

ولقد ظلّ الوضع تقريبًا كما هو حتى نهاية فترة خاتمي[2].

كان الهدف الذي يحظى بالأولوية لدى خاتمي هو التطوير السياسي في جميع مظاهره، وهذا جزء من السبب الذي لم يمكّنه من تحقيق أهداف ملحوظة فيما يتعلق بالاقتصاد. من جهة أخرى كان الاقتصاد قد عانى من عدة مشكلات في بنيته وسياساته

= 2007. (الكتاب مترجم إلى العربية بعنوان «إيران تستيقظ: مذاكرات الثورة والأمل» وصدر عن دار الساقي في بيروت عام 2009م، المترجم).

(1) شيرين عبادى، «نگارش سنت ومودرنيته به برابرى زن ومرد»، في كتاب: نوشين احمدى خراسانى (محررة)، جنس دوم، أحمدى خراسانى، تهران، 1999، ص38.

(2) هناك الكثير من الأدبيات المكتوبة عن وضع المرأة الإيرانية وحملات الدفاع عن حقوقها. انظر مثلًا: Nikki R. Keddie, Iranian Women's Status and Struggles Since 1979, in **Journal of International Affairs**, 60/2 (Spring/Summer 2007); Ziba Mir - Hosseini, **Islam and Gender: The Religious Debate in Contemporary Iran**, I.B. Tauris, London, 1999; Azadeh Kian - Thiébaut, From Motherhood to Equal Rights Advocates: The Weakening of the Patriarchal Order, in Katouzian and Shahidi (eds.), **Iran in the 21st Century**; Nayereh Tohidi, The Global - Local Interaction of Feminism in Muslim Societies: The Case of Iran and Azerbaijan, **Social Research**, 69 (2002); Charles Kurzman, A Feminist Generation in Iran?, **Iranian Studies**, 41/3 (June 2008).

لمدة طويلة، والبدء في مواجهة مشكلات كهذه يتطلب نصائح الخبراء وحدًّا أدنى من الوحدة السياسية، وهو ما لم يوجد ولم تُدرَك أهميته. كان خصوم خاتمي الأقوياء مصممين على إيجاد الصعاب أمامه في كل مجال، كما لم يبد رموز القطاع الخاص و«البنيادات» كثيرًا من التعاطف معه. وفي الحقيقة فإنّ الانتقاد الموجّه إلى خاتمي غالبًا من الأصوليين الراديكاليين حول قلة اهتمامه بالشؤون الاقتصادية كان المقصود به بشكل يكاد يكون كليًا استحداث إجراءات أكثر تتعلق بالرفاه الاجتماعي، رغم أنّ الدولة كانت تدعم العديد من المواد الغذائية والخدمات الصحية. وعلاوة على ذلك فقد كان هناك الكثير من الخدمات مثل النفط والغاز والماء كانت مدعومة إلى حد تكاد تكون معه شبه مجانية.

ذكرنا في الفصل الثالث عشر أنّ أسعار النفط الخام كانت تنحدر بانتظام منذ عام 1982م، إلى أن بدأ متوسط السعر يتحسّن تقريبًا في عام 1989م (وهي سنة انتخاب رفسنجاني رئيسًا) عند 18.33 دولارًا، ثم بقي السعر منخفضًا في التسعينيات قلما يرتفع إلى أعلى من 20 دولارًا. وفي عام 1998م (أي في السنة الثانية من فترة خاتمي) هبط متوسط سعر النفط إلى 11.91 دولارًا، وهو السعر الأقل منذ عشرين عامًا. وفي الفترة 2000م ـ 2003م تأرجح السعر ما بين 20 و27 دولارًا، ثم قفز إلى 37.41 دولارًا عام 2004م و50.04 دولارًا عام 2005م ، بيد أنّ الذي حصد فوائد هذا الارتفاع في أسعار النفط كان في الواقع محمود أحمدي نجاد[1]. وهكذا فقد عانى الاقتصاد في عهد خاتمي من قصور العملة الأجنبية فيما يتعلق بمتطلبات الاستهلاك والاستثمار، أما محاولاته لتأمين رصيد كبير من العملة الأجنبية والاستثمارات الأجنبية ـ وأهمها إنشاء مصفاة نفط يابانية ـ فواجهت إعاقة كبيرة إن لم تكن كلية بسبب معارضة الولايات المتحدة. أضرّ كل ذلك بالمشاريع الهادفة إلى تقليل معدلات التضخم والبطالة، وقد كانت البطالة قضية جوهرية نظرًا لازدياد نسبة الشباب الداخل إلى سوق العمل.

كانت السياسة الاقتصادية العامة لخاتمي هي الاستمرار في سياسة رفسنجاني والتوسّع فيها، مع تشديد أكبر على الخصخصة والتحرر من القيود، أملًا في أن تفضي هذه الإجراءات إلى المزيد من التشجيع والشعور بالأمان لدى القطاع الخاص مما

(1) للاستزادة، انظر: www.ioga.com/Special/Crudeoil_Hist.htm

يساعد على التنمية الاقتصادية. كان معدل النمو السنوي معتدلًا وأقل من إمكانات الاقتصاد، بيد أنّ العوامل البنيوية والاستراتيجية التي تقف ضد تحقيق تلك الإمكانات ظلت تقريبًا كما هي، ومن بين هذه العوامل كان ضخامة القطاع العام والبيروقراطية في تخصيص الموارد المالية ومحدودية المنافسة المحلية، إضافة إلى درجة عالية من الحماية من الأسواق الخارجية[1]. يرى جلال نائيني أنّ «التوليد مداخيل أكبر للأسرة العادية ولخلق عدد كاف من الوظائف للحفاظ على معدل البطالة، ينبغي على الاقتصاد أن ينمو بمعدل يقارب 8٪ سنويًا، وهو أمر لم يتحقق لفترة مستدامة (ثلاث سنوات أو أكثر) في السنوات السبع والعشرين الماضية»[2]. كما خلص كارشِناس وحكيميان في دراستهما حول مصادر النفط والاقتصاد - وهي دراسة لم تقتصر على فترة خاتمي - إلى أنّ «اعتماد الاقتصاد على النفط تزايد، والفجوة التقانية بين إيران ونظرائها...اتسعت، والتنويع الاقتصادي قد توقف...هذه التوجهات لا ترسم مستقبلًا مشرقًا للنمو الاقتصادي ورخاء البلاد على المدى الطويل»[3].

وفي دراسةٍ مماثلة حول الموارد البشرية والتوظيف خلص جواد صالحي أصفهاني إلى أنّ «صانعي السياسات على الجهتين من الطيف السياسي أصبحوا يدركون القيمة الإيجابية لزيادة المرونة لأصحاب الأعمال الخاصة وذلك لجذب الاستثمار المحلي والخارجي. ولئن أدركوا أيضًا أهميتها للاستثمار في رأس المال البشري فسيصبحون أقرب لئن يفعلوا شيئًا حيال هذه القضية...ربما ينبغي للسياسة في إيران أن تنضج أكثر قبل أن تتمكن من الوصول إلى اتفاقات على أرضية مشتركة»[4].

وأخيرًا، أشار اقتصادي آخر إلى أنّ «التنمية تتطلب ليس فقط الاكتساب والابتكار، بل أيضًا وبشكل خاص المراكمة والمحافظة، سواء أكان ذلك للثروة أم للحقوق

---

(1) للاستزادة، انظر: Ahmad R. Jalali - Naini, Economic Groth in Iran, 1950 - 2000, <www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Iran_growth_final.pdf>.

(2) Ahmad R. Jalali-Naini, Capital Accumulation, Financial Market Reform and Growth in Iran, in **Iran in the 21st Century**, pp. 237 - 238.

(3) للاستزادة، انظر: Massoud Karshenas and Hassan Hakimian, **Managing Oil Resources and Economic Diversification in Iran**, in ibid., pp. 214 – 215.

(4) Djavad Salehi – Isfahani, ibid., p. 269

والامتيازات أم للمعرفة والعلوم... المجتمع [الأوروبي] طويل الأجل يصنع مراكمة طويلة الأجل، تحديدًا لأنّ القانون والأعراف التي تحكمه وكذلك مؤسساته توفر قدرًا معينًا من الأمان يجعل المستقبل قابلًا للتوقع بقدرٍ معقول»[1].

وفي ضوء ما سبق فإنه لم يكن من المرجح أن تُحلّ هذه القضايا الرئيسة دون إحداث تطور سياسي مساو لها قبلها أو بالتوازي معها على أقل تقدير.

العلاقات الخارجية

ورث خاتمي قدرًا ضخمًا من المشكلات المتعلقة بالعلاقات الإقليمية والدولية، على الرغم من أنّ عرّاب الواقعية هاشمي رفسنجاني قد قام بقدر جيد في حل العديد منها أو على الأقل التقليل من حدتها. وفي الواقع فإن مجال العلاقات الخارجية أبرز أكثر من أي مجال آخر درجة الخلاف داخل النظام نفسه حول قضايا مهمة، وغياب آليةٍ طويلة الأجل لتنفيذ سياسة خارجية، والطبيعة المنقسمة للسلطة السياسية، مما جعل إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المتعلقة بالسياسات أمرًا شديد الصعوبة. في الجهة المقابلة أصبح الأمر جليًا بأنّ الولايات المتحدة - أهم الخصوم الدوليين لإيران - لا تعمل دائمًا بواقعية أو اتساق فيما يخص التعامل مع إيران. وهكذا فحين كان يمكن لخاتمي أن يوفر فرصة ذهبية لتطوير العلاقات مع الغرب، لم تكن أميركا ولا منتقدوه الداخليون ليساعدوه في توفير مناخ يؤدي إلى علاقات أفضل.

قال خاتمي منذ البداية إنه لا يؤمن بصدام الحضارات بل بـ«حوار الحضارات»، وتشير المؤسسة التي أسسها في طهران وتحمل اسمه إلى موقفه العام من السياسة الخارجية. خلال فترة قصيرة نسبيًا استطاع أن يطبّع العلاقات مع أغلب الأطراف الإقليمية وأن يحل قضية سلمان رشدي مع بريطانيا، وجدير بالذكر أنّ إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة تحققت حين أعلنت حكومة خاتمي بأنها لن تنفذ أو تشجع على تنفيذ الفتوى المتعلقة بسلمان رشدي.

غيّرت القوى الأوروبية موقفها من إيران من «الحوار الانتقادي» إلى «الحوار البناء»، ولقد حظيت مقابلة خاتمي في قناة سي إن إن في كانون الثاني/ يناير عام 1998م

(1) Homa Katouzian, The Significance of Economic History and the Fundamental Features of the Economic History of Iran, in ibid., p. 284 (emphasis in the original).

بقبول حسن، إذ عبّر فيها عن أسفه على حادثة احتجاز الرهائن وامتدح قيم الحضارة الأميركية، وحول ذلك قال مسؤول أميركي رفيع: «حين يقول بأنه آسف على احتجاز الرهائن ويتحدث عن أميركا كحضارة عظيمة وهذه الأشياء تُنتقد في إيران، فهذا مؤشر لنا على أنه مهتم بكسر حالة الارتياب بيننا وإيجاد طريق للتحاور معنا»[1]. وبالمثل فقد قاد تصريح وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في آذار/ مارس 2000م الذي أعربت فيه عن أسفها لتدخل الولايات المتحدة في السياسة الإيرانية ـ خاصة ما يتعلق بانقلاب 1953 ـ إلى نوع من التفاؤل الحذر في طهران، ونُقل عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية وصفه للتصريح بأنه «يعترف بأخطاء الماضي لكنه أيضًا يتضمن نقاطًا جديدة وإيجابية»[2]. جدير بالذكر أنّ أميركا أثلجت صدر إيران حين وضعت منظمة مجاهدي خلق على قائمة المنظمات الإرهابية الدولية.

ولكن في الواقع العملي لم يتأتّ الكثير من هذه التصريحات، إذ لم تحدث حتى «التبادلات الثقافية» المأمولة ناهيك عن أي حوار «حكومي ـ حكومي»[3]. قد تكون هناك عدة عوامل عملت على إعاقة أي تطور مهم في العلاقات الأميركية ـ الإيرانية، ولكنّ الأهم وربما الأكثر وضوحًا من بين هذه العوامل هي القوى المحلية في كلا البلدين التي عملت ضد التقارب: في إيران، الأصوليون الراديكاليون والمحافظون المتشددون، وفي أميركا اليمين المسيحي واللوبيات الموالية لإسرائيل. مع ذلك فإن السنين الأخيرة لإدارة كلينتون شهدت بلا شك تحسنًا أكبر، أما في عهد الرئيس بوش وعلى الرغم من تفاؤل طهران بأن انتخابه سوف يحسّن الأمور بينها وبين واشنطن فقد تصاعد الخلاف إلى حالة من الشيطنة المتبادلة والتهديد بالحرب[4].

اختارت إدارة بوش أن تتمهل في علاقاتها الخارجية فلم يحدث تغير كبير في سياسة أميركا نحو الشرق الأوسط، بيد أنّ المأساة الحقيقية ابتدأت بالصدمة الكبرى

(1) New York Times (Wednesday, 10 January 1998)

(2) BBC World Service (18 March 2000)

(3) New York Times (Wednesday, 10 January 1998)

(4) حول آمال إيران الزائفة بـ«واقعية» أكبر لدى إدارة جورج بوش، انظر: Ali M. Ansari, Iran and the United States in the Shadow of 9/11: Persia and the Persian Question Revisited, in Iran in the 21st Century, p. 113.

التي خلّفتها الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والتي أطلقت عصرًا جديدًا في سياسة أميركا الداخلية والخارجية وحددت نقطة تحول واضحة في نظرة أميركا واستراتيجيتها للسياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والدول الإسلامية. دشنت تلك الهجمات عصر «الحرب على الإرهاب»، مما أعطى انطباعًا بأنّ «الإرهاب» من مختصّات الشعوب الإسلامية. وهكذا بدأ يسود خطاب «صدام الحضارات» ـ أي الصدام الحتمي بين الغرب والشعوب الإسلامية، أو بين المسيحية والإسلام ـ في التفكير الأيديولوجي والاستراتيجي مما قاد إلى تغيير النظام في العراق ومواجهات تصعيدية وحرب باردة مع إيران.

قال جورج بوش بوضوح في خطاب له إنّ الآخرين إما أن يكونوا مع أميركا أو ضدها. ورغم ذلك فقد بدا الأمر في البِداية وكأنّ المأساة الأميركية ستصبح حافزًا لتحسين العلاقات بين واشنطن وطهران، ولقد فوجئ المراقبون الأميركان بحجم التعاطف العفوي الذي أبداه الإيرانيون، فقد خرجت مسيرات بالشموع في شوارع طهران، كما بعث خاتمي برسالة تعزية إلى بوش، وبعث محافظ طهران ورئيس الإطفاء تعازيهما إلى نظيريهما في نيويورك. وبعيدًا عن العواطف الإنسانية المجردة فإن المشاعر الطيبة التي أبداها الإيرانيون كانت نتيجةً للكراهية الشديدة التي يحملها الإيرانيون شعبًا ونظامًا لطالبان وحلفائهم الإرهابيين.

حين بدأت الحرب في أفغانستان في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001م تحسنت العلاقات بين واشنطن وطهران ولاحت في الأفق فرص للتقارب بينهما. كانت هناك مصالح مشتركة واضحة، لكنّ تعاون إيران مع القوات الأميركية لم يكن بسبب ذلك فقط، إذ إنّ الولايات المتحدة كان يمكنها تحقيق مهمتها دون مساعدة إيران، ولكن ربما في فترة أطول وبتكلفة أكبر. بدا الأمر وكأنّ المؤسسة المحافظة ـ وليس خاتمي فقط ـ رأت في ذلك طريقة مشرّفة للاقتراب من إدارة بوش من أجل تحسين العلاقات. وأيًا ما كانت دوافعهم فقد ووجهوا ـ وخاصة خاتمي ـ بضربة موجعة حين وضع بوش إيران في «محور الشر» الذي ذكره في خطاب له بُعيد سقوط أفغانستان. قال بوش في ما يعرف بـ«خطاب حالة الاتحاد»(*) في التاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير عام

(*) خطاب حالة الاتحاد (State of the Union Address) خطاب سنوي يلقيه الرئيس الأميركي أمام الكونغرس يتحدث فيه عن حالة البلاد وأولوياتها الوطنية القادمة، وهو واجب على الرئيس وفقًا للدستور الأميركي، (المترجم).

2002م بأنّ «إيران تسعى بشكل عدائي إلى هذه الأسلحة [الدمار الشامل] وتصدّر الإرهاب، في حين هناك قلة غير منتخبة تقمع آمال الشعب الإيراني في الحرية. إن دولًا مثل هذه وحلفاءها الإرهابيين، تشكل محورًا للشر، وتتسلح لتهديد السلام العالمي»[1]. ومن نافل القول إنّ ذلك قد وضع خاتمي في موقف شديد السوء أمام المعارضة المحافظة والأصولية[2].

ويعود السبب الرئيس وراء هذا التغير الأميركي المفاجئ والعنيف هو قبض السلطات الإسرائيلية في بداية ذلك الشهر على سفينةٍ تحمل أسلحة إيرانية في طريقها إلى السلطة الفلسطينية. أنكر الإيرانيون أي معرفة بهذا الأمر، ولم يجرَ تحقيق كاف رغم أنّ البعض قد عزا الموضوع إلى عناصر إيرانية مارقة[3]. مع ذلك فمن المستبعد أن تكون تلك الحادثة عاملًا حاسمًا في هجوم الرئيس الأميركي العنيف المتصلب على الجمهورية الإسلامية، واضعًا إياها في مستوى عراق صدام حسين. وحين ننظر للأمر من موقعنا الحالي يبدو من المرجّح أكثر أنّ المحافظين الجدد في أميركا ـ بعد انتصارهم الأولي السهل في أفغانستان ـ قد استقر مزاجهم على تغيير الأنظمة ليس في العراق وحدها بل في إيران أيضًا. ولقد استمر هذا الموقف في ما تبقى من فترة خاتمي رغم أنّ الإيرانيين لم يهاجموا غزو الأميركان والبريطانيين على العراق إلا من خلال بيانات انتقادية كانت فرنسا وألمانيا وروسيا أقوى روّادها. ولقد اتخذت العلاقات بين البلدين منحى أسوأ في أيار/ مايو 2003م حين ربطت الولايات المتحدة الهجمة الإرهابية على المجمع السكني الغربي في المملكة العربية السعودية بأفغانيين ينتمون إلى منظمة القاعدة لاجئين في إيران، وطالبت بتسليمهم. اعترفت إيران بأنّ هناك بعضًا من مثل هؤلاء الإرهابيين في سجونها، وأعلنت استعدادها لاستبدالهم بقادة مجاهدي خلق الذين كانوا تحت حماية أميركية في معسكر أشرف في العراق. رفضت أميركا هذا الشرط ولم تستجب إيران[4].

---

(1) يمكن قراءة الخطاب من الموقع التالي: www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/ 20020129-11.html.

(2) للاستزادة، انظر: Ali M. Ansari, Confronting Iran: The Failure of American Policy and the Roots of Mistrust, Hurst and Company, London, 2006.

(3) مثلًا: Steven Wright, The United States and Persian Gulf Security, ch. 7.

(4) Ibid.

في أيار/ مايو 2003م أيضًا عرض الإيرانيون - عبر السفير السويسري في إيران - التفاوض مع أميركا مقترحين قائمة مواضيع تحتوي على جميع المواضيع التي تهمّ أميركا بما في ذلك البرنامج النووي[1]، إلا أنّ أميركا رفضت هذا العرض. ووفقًا لتقرير أعدته مؤسسة Christian Science Monitor عام 2007م:

> **حزمة التنازلات التي عرضتها إيران على الولايات المتحدة في 2003م كانت قريبة جدًّا مما تطلبه الولايات المتحدة الآن من إيران. وتقول شبكة البي بي سي إنّ إيران عرضت من بين أشياء أخرى أن توقف دعمها للجماعات المسلحة اللبنانية والفلسطينية وأن تساعد على استقرار العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. إلا أنّ مسؤولًا رفيعًا سابقًا في الولايات المتحدة قال في برنامج News-night على البي بي سي إنّ الحزمة رفضها مكتب نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني. كما ذكر واحد من مساعدي وزير الخارجية الأميركي آنذاك كولن باول للبي بي سي أنّ وزارة الخارجية كانت راغبة في قبول العرض بيد أنّ رغبتها رُفضت[2].**

من الواضح أنّ تغيير النظام كان ما يزال على رأس أجندة الولايات المتحدة، إذ يُرجّح أنّ سهولة الانتصار في الغزو الذي قادته أميركا واحتلال العراق في الشهور الماضية شجعت على رفض عرض إيران للتفاوض، لكنّ الأحداث اللاحقة أثبتت أنّ الانتصار في العراق خطير جدًّا ومكلف للغاية. استفادت إيران من سقوط صدام حسين الذي كان الخصم الأقوى للجمهورية الإسلامية في الشرق الأوسط المسلم، كما استفادت من سقوط طالبان العدو الرابض على حدودها الشرقية. وهكذا فإن أميركا قد أزالت جيران إيران غير المرغوبين شرقًا وغربًا.

مع ذلك فقد كان لتغيير النظام في العراق تبعات بعيدة المدى على إيران، لأنّ أغلبية سكان العراق شيعة ولأنّ إيران احتضنت الحركات الثورية الشيعية العراقية والجماعات

---

(1) انظر مثلًا: Glenn Kessler, In 2003, US Spurned Iran's Offer of Dialogue: Some Officials Lament Lost Opportunity, **Washington Post** (18 June 2006).

(2) للاستزادة، انظر: Tom Regan, Report: Cheney Rejected Iran's Offer of Concessions in 2003: A former US senior official says the offer was very close to what the US currently wants, **The Christian Science Monitor** (18 January 2007).

وللاطلاع على تقرير البي بي سي، انظر: news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6274147stm

المسلحة خلال السنوات الطويلة من الصراع مع صدام حسين. وفي حين إنّ استقرار النظام العراقي الجديد (الذي يقوده الشيعة) كان في مصلحة طهران وواشنطن فإن الأمر قد تعقّد بفعل المواجهات السنية الشيعية المسلحة في البلاد، وبسبب قلق المملكة العربية السعودية الشديد من عراق يسوده الشيعة. في السنوات التالية وخلال رئاسة أحمدي نجاد انخرطت إيران (أو على الأقل بعض العناصر داخل الجيش الإيراني) والسعودية في تسليح عدة فصائل عراقية. أثار تورط إيران غضب الولايات المتحدة التي زعمت أنّ إيران كانت مسؤولة بشكل غير مباشر على الأقل عن قتل الجنود الأميركان في العراق. أيًا ما كانت الحقيقة فقد كان ذلك جزءًا من حرب أميركا الباردة مع إيران، والسبب الرئيس فيها هو نجاح إيران وإصرارها على برنامج تخصيب اليورانيوم في عهد الرئيس أحمدي نجاد (2005 ـ 2008).

برنامج إيران النووي

أصبح برنامج إيران النووي قضية دولية مثيرة للجدل في عهد خاتمي، أما بدايات البرنامج فتعود إلى السبعينيات حين اتخذ الشاه بعض الخطوات المبدئية لبناء منشأة للطاقة النووية. في عام 1995م وقّعت إيران عقدًا مع روسيا لمواصلة العمل على مفاعل بوشهر المكتمل جزئيًا[1]، وفي آب/ أغسطس عام 2002م تم اكتشاف منشأة لتخصيب اليورانيوم في نطنز ومنشأة للماء الثقيل في آراك، ولم يكن قد تم التبليغ عنهما للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اتخذت فرنسا وألمانيا وبريطانيا مبادرة دبلوماسية مع إيران لحل هذه القضايا حول برنامجها النووي، وتم تحقيق تقدّم في المحادثات في 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003م حين أسفر اجتماع الحكومة الإيرانية مع وزراء خارجية هذه الدول الأوروبية الثلاث (ثلاثي الاتحاد الأوروبي EU ـ 3) عن بيان وافقت فيه إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوقيع وتنفيذ اتفاقيةٍ إضافية كنوع من الإجراء الطوعي لبناء الثقة، وإيقاف أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة خلال المفاوضات. وفي المقابل

(1) انظر: Gawdat Bahgat, Nuclear Proliferation: The Islamic Republic of Iran, Iranian Studies, 39/3 (September 2006); <www.nti.org/e_research/profiles/Iran/Nuclear/index.html.

وافق هذا الثلاثي على الاعتراف بحقوق إيران النووية ومناقشة الوسائل التي يمكن لإيران عن طريقها توفير تطمينات مرضية فيما يخص برنامجها النووي، بعدها تحصل إيران على تسهيلات فيما يتعلق بالتقانة الحديثة. وقّعت حكومة إيران اتفاقية إضافية في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2003م ووافقت على التصرف وكأنّ الاتفاقية سارية، كما وافقت على إرسال التقارير المطلوبة إلى الوكالة الدولية والسماح لمفتشيها بالدخول إلى المنشآت، بانتظار المصادقة الإيرانية على الاتفاقية[1].

وحول مسألة ما إذا كان لإيران برنامج خفي للسلاح النووي أفادت الوكالة الدولية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003م أنها لم تجد أي دليل على أنّ الأنشطة التي لم يبلّغ عنها سابقًا لها ارتباط ببرنامج سلاح نووي، وبأنها لم تستطع أن تخلص إلى كون البرنامج سلميًا بالكامل. مع ذلك فقد أفاد لاحقًا محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية آنذاك بأنّ غالبية آثار اليورانيوم عالي التخصيب التي وجدها مفتشو الوكالة في إيران جاءت من مكونات أجهزة طرد مركزي مستوردة، مما يبدو أنه يؤكد زعم إيران بأنّ تلك البقايا كانت ناتجة عن التلوث.

مع ذلك فإنّ مكمن القلق الغربي من البرنامج الإيراني كان اعتقادها بأن سعي إيران لتخصيب اليورانيوم هو مجرد مقدمة للتسلح النووي، في حين ظلت الحكومة الإيرانية تصرّ على أنه برنامج سلمي بحت. وضمن بنود اتفاقية باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004م أعلن رئيس المفاوضين الإيرانيين حسن روحاني(*) توقفًا طوعيًا ومؤقتًا لبرنامج تخصيب اليورانيوم رغم حقيقة أنّ تخصيب اليورانيوم في حد ذاته ليس انتهاكًا لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وقيل في وقتها بأن ذلك كان إجراء طوعيًا لبناء الثقة لبعض الوقت (حوالي ستة أشهر مثلًا) مع استمرار المفاوضات مع الثلاثي الأوروبي[2].

---

(1) للاستزادة، انظر: Christopher de Bellaigue, The Struggle for Iran, chs. 4 and 5; <en.wikipedia.org/wiki/Nuclear_program_of_Iran>.

(*) الرئيس الإيراني الحالي والذي انتخب في عام 2013م رئيسًا سابعًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، (المترجم).

(2) انظر: Mark Leonard, **Can EU Stop Iran's Nuclear Programme?**, Centre for European Reform, 2005. وللحصول على تفاصيل وحقائق حول هذه المسألة، انظر: **de Bellaigue, The Struggle for Iran**, chs. 4 and 5. وانظر أيضًا: **<en.wikipedia.org/wiki/Nuclear_program_of_Iran>.**

وهكذا فإنّ «حمامة السلام حطّت على الجموع»(*) إلى أن انتهت فترة خاتمي، لكنها لم تستمر طويلًا.

كانت رئاسة خاتمي قد بدأت بآمال كبيرة لكنها انتهت بنوع من اللامبالاة إن لم نقل خيبة الأمل بين العديد من مناصريه السابقين. وفي خطابه لطلاب جامعة طهران بمناسبة يوم الطلاب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004م استقبلته جموع عدائية تهتف «خاتمي، أيها الكاذب، عار عليك»[1]. وحين ذهب مرة أخرى في عام 2007م كان الحشد يهتف «ها هو هذا منقذ الشعب»[2]. كان هذا تذكيرًا بسيطًا بأنّ التقليد الإيراني المتعلق بـ«قصر الأجل» ما زال قائمًا.

انعطاف التيّار

يمتاز الإيرانيون دائمًا بإثارة الاستغراب، وذلك نابع أساسًا من رؤاهم وقراراتهم قصيرة المدى فيما يتعلق بكل شيء تقريبًا، وهذا هو السبب الذي يجعل المحاولات الجادة لاستشراف المستقبل (حتى المستقبل القريب) أمرًا يكتنفه قدر كبير من خيبة الأمل.

في حزيران/ يونيو عام 2005م ترشح سبعة مرشحين للرئاسة خمسة منهم اعتُبروا منافسين حقيقيين. كان رفسنجاني هو المفضل لدى الوسطيين البراجماتيين، وكان أغلب المراقبين في إيران وخارجها يتوقعون فوزه. أما مهدي كروبي الإصلاحي المعتدل والذي شغل منصب رئيس البرلمان فقد التف حوله العديد من الإصلاحيين، وأما محمد باقر قاليباف الذي كان قائدًا للحرس الثوري ورئيسًا سابقًا للشرطة فأشيع بأنه المفضل لدى المرشد الأعلى والمؤسسة المحافظة. وأما مصطفى مُعين الذي تقلد لفترة طويلة وزارة العلوم والبحث والتقانة (سابقًا وزارة العلوم والتعليم العالي) فكان إصلاحيًا راديكاليًا ومرشّحا عن «جبهة المشاركة» تدعمه تنظيمات غير إسلامية مثل «حركة الحرية» و«مجلس ملّي مذهبي». وأما محمود أحمدي نجاد محافظ طهران الذي عُين محافظًا نتيجة المشاركة بنسبة 12٪ في الانتخابات البلدية، فكان الأقرب إلى

(*) تعبير إنكليزي مقتبس من حكاية تُنسب إلى فرانسيس بيكون تدور حول أهمية الملاحظة المباشرة في معرفة الحقائق، مما يعني في هذا السياق مراقبة الوكالة الدولية بشكل مباشر للتحقق من سلمية البرنامج النووي (المترجم).

(1) خاتمى دروغ گو خجالت خجالت.

(2) ناجى ملت آمد.

الأصوليين الراديكاليين ولا يملك فيما يبدو إلا قاعدة شعبية صغيرة تجعله الأقل أملًا في الفوز بين الخمسة[1].

كانت الاستطلاعات قد توقعت جولة ثانية بين رفسنجاني ومُعين، بيد أنّ الانقسام في الصوت الإصلاحي بين كروبي ومعين أسفر عن وصول أحمدي نجاد للمرتبة الثانية بعد رفسنجاني في المرحلة الأولى، في حين جاء كروبي في المرتبة الثالثة. حصل رفسنجاني على 21٪ من الأصوات وحصل أحمدي نجاد على 19.5٪ وحصل كروبي على 17.3٪، في حين حصل مُعين الذي لم يصل للجولة الثانية على 13.9٪[2]. وتبيّن هذه الأرقام بأنه لو كان هناك مرشح إصلاحي واحد بدلًا من اثنين، لكان من المرجح جدًّا أن يفوز في الجولة الثانية على رفسنجاني. كما تظهر الأرقام بأنه لو استمر التحالف الإصلاحي/ البراجماتي في سني خاتمي الأولى لكان هذا التحالف قد فاز من الجولة الأولى، إذ إنّ رفسنجاني وكروبي ومعين حصلوا على أكثر من 50٪ من الأصوات في الجولة الأولى.

وهكذا فقد كانت الجولة الثانية بين رفسنجاني وأحمدي نجاد. اشتكى كروبي ـ وكذلك رفسنجاني لاحقًا بعد هزيمته في الجولة الثانية ـ من عدم الالتزام بالقواعد الانتخابية، كما قال كروبي إنّ أصواته الحقيقية في الجولة الأولى كانت أعلى من أصوات أحمدي نجاد. ولقد كانت الشكوى العامة هي أنّ الحرس الثوري وخاصة متطوعي البسيج كانوا يروّجون لأحمدي نجاد ويخططون لحصوله على أصوات أكثر من كروبي في الجولة الأولى. وأيًا ما كان الأمر فقد فاز أحمدي نجاد في الجولة الثانية بـ61.7٪ من الأصوات، في حين حصل رفسنجاني على نسبة مُهينة بلغت 35.9٪[3].

حين شعر الإصلاحيون وقياديو «ملي مذهبي» ـ وحتى بعض المثقفين اليساريين الذين ربما قاطعوا الجولة الأولى ـ بتنامي فرص أحمدي نجاد في الفوز في الجولة الثانية

---

(1) Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, Iran and the Rise of its Neoconservatives: The Politics of Tehran's Silent Revolution, I.B. Tauris, 2007, London and New York, ch. II.

(2) للاطلاع على توزيع الأصوات الانتخابية، انظر: <en.wikipedia.org/wiki/Iranian_presidential_election,_2005>.

(3) De Bellaigue, The Struggle for Iran, ch. 8

احتشدوا خلف رفسنجاني، بيد أنّ الوقت كان قد فات. تحمّست أعداد كبيرة من الناخبين العاديين في الجولة الثانية لأحمدي نجاد معتبرينه واحدًا منهم، إذ كان رجلًا متواضعًا له أصول بسيطة لم يُشتبه أبدًا في اختلاسه الأموال سواء حين كان محافظًا أم حاكم محافظة قبل ذلك، ورجلًا غير موسر ذهب إلى المحافظات وفاز بأصوات الأرياف والمدن الصغيرة حين وعدها بأنه «سيجلب أموال النفط إلى «سفرة» العشاء للشعب». وهكذا فعندما جاء وقت الاختيار بين أحمدي نجاد ورفسنجاني حصل الأول ليس فقط على دعم الأصوليين الراديكاليين بل حتى المحافظين (المتشددين على الأقل)[1].

حين كان أحمدي نجاد طفلًا انتقلت عائلته إلى طهران من قرية فقيرة وعمل والده حدادًا في منطقة محرومة من المدينة. وبفضل ذكائه الفطري وفرص التعليم المتزايدة بسبب عوائد النفط استطاع الالتحاق بالمدرسة ثم الجامعة التقنية التي حصل منها - في فترة طويلة - على شهادة الدكتوراة في الهندسة. في الأثناء التحق بالثورة كواحد من الإسلاميين وخدم لاحقًا في الجبهة في الحرب مع العراق، ثم عمل حاكمًا لعدة محافظات قبل أن يصبح محافظ طهران[2].

وكما هو متوقع فقد ملأ نجاد حكومته وعددًا من المناصب العامة المهمة برجال من خلفيات أصولية راديكالية، لكنه لم يقف عند هذا الحد بل استبدل سفراء إيرانيين برجاله، واستخدم الفصل والإحالة إلى التقاعد مع الكثيرين من موظفي الخدمة المدنية متوسطي المرتبة والموظفين الحكوميين، وليس المسؤولين الرفيعين فقط. كان هذا هو المثال الصارخ في العصر الحديث على قصر أجل المجتمع وعلى غياب الأمان في المناصب الحكومية، إلى درجة أنّ انتشرت إشاعة بأنه استبدل كل أحد حتى بوابي المؤسسات الحكومية.

حين تقلد أحمدي نجاد منصب الرئيس رسميًا في آب/ أغسطس 2005م كان من بين أول ما فعله كرئيس هو أن ألقى كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر تركت أثرًا في المستمعين بسبب رؤاه المتعلقة بآخر الزمان وكوارثه

(1) للاستزادة، انظر: **Kasra Naji, Ahmadinejad: The Secret History of Iran's Radical Leader**, I.B. Tauris, London and New York, 2008, ch. 2.

(2) **Ibid., ch. 1; Ehteshami and Zweiri, Iran and the Rise of its Neoconservatives, ch. III.**

وأمنيته بسرعة ظهور المهدي، لا بسبب حنكته الدبلوماسية[1]. وعند عودته قال لأحد كبار رجال الدين آية الله جوادي آملي بأنّ هالة من نور كانت تحيط به حين كان يلقي خطابه[2]. وفي الواقع عكس هذا بساطة الرجل الثقافية والنفسية رغم ما يبدو على ظاهر شخصيته من صرامة.

تواضع الثقافة السياسية هذا كشف عن نفسه حين أبدى نجاد ملاحظاته العنيفة ضد إسرائيل في «يوم القدس»، وحين عقد لاحقًا مؤتمرًا دوليًا لإنكار المحرقة (الهولوكوست)، كما أنّه كان يمكن أن يعبّر عن موقفه الانتقادي تجاه المشكلة الفلسطينية - الإسرائيلية بطرقٍ تخدم قضيته. فمثلًا قال خاتمي أكثر من مرة حين كان رئيسًا إنه لن يعارض أي حل لهذه المشكلة طالما قبل به الفلسطينيون.

كانت العلاقات مع إسرائيل قد قُطعت منذ ثورة 1979م، وظلت اللهجة الإيرانية ضد إسرائيل متصلبة رغم أنّ حدّتها خفتت كثيرًا في عهد خاتمي. لهجة إسرائيل بدورها كانت عدائية أيضًا نحو الجمهورية الإسلامية رغم أنّ الطرفين أدركا مصالحهما في الحرب العراقية - الإيرانية حين باعت إسرائيل معدات عسكرية إلى إيران. مع ذلك أصبحت إيران قلقة جدًا في منتصف التسعينيات من أن يؤدي نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط بالمنظور الإسرائيلي والأميركي إلى عزل إيران في ذلك «الشرق الأوسط الجديد»، فرفضت عملية السلام تلك وزادت من دعمها لحزب الله اللبناني ثم أيدت منظمة حماس في غزة[3]. أما العلاقات مع دول الخليج (دول مجلس التعاون) فقد تطورت في عهد رفسنجاني وتحسّنت أكثر في عهد خاتمي. وفي عهد أحمدي نجاد حاولت الولايات المتحدة دون نجاح أن تؤلب السعودية ودولًا عربية أخرى على الخليج ضد الجمهورية الإسلامية، إذ كانت لهذه الدول أجندتها الخاصة لعلاقاتها مع

---

(1) Naji, Ahmadinejad, ch. 3

(2) المصدر السابق. وللحصول على تقرير إذاعة فردا المبني على مقطع فيديو لرواية أحمدي نجاد لآية الله آملي في موقع baztab.com، انظر: www.rferl.org/content/article/1063353.html

(3) للاستزادة، انظر: Trita Parsi, Israel - Iranian Relations Assessed: Strategic Competition from the Power Cycle Perspective, in Katouzian and Shahidi (eds.), Iran in the 21st Century; <www.opendemocracy.net/democracy - irandemocracy/israel_2974.jsp>.

طهران، كما تبدّى من الاستقبال الودود جدًّا لأحمدي نجاد من الملك السعودي في الرياض ثم في قمة مجلس التعاون في الدوحة عام 2007م[1].

ويُضاف إلى منهج أحمدي نجاد البسيط المباشر في السياسة معتقداته المهدوية حول الظهور الوشيك للإمام الغائب ليخلص العالم من الظلم والفساد، إذ ظهرت هذه الإشارة في العديد من خطبه[2]. في منتصف عام 2008م اعتاد القول إنّ إيران يقودها الإمام الغائب رغم أنه ما يزال غائبًا عن الأعين.

كان الكثير من الشيعة قديمًا يعتقدون بعودة الإمام الغائب يومًا ما من حفرةٍ أو بئر في سامراء (في العراق)، إلا أنّهم في العصر الحديث بدؤوا يستبدلون سامراء بجامع جمكران قرب قم[3]، لذا أمر أحمدي نجاد بتطوير المسجد وما يحيط به وتجديده، ووفر مواصلات مجانية في نهاية الأسبوع للموظفين الحكوميين كي يزوروا ما أصبح يعتبر مكانًا مقدسًا حيث يلقي كثير من الحجاج مبالغ مالية ورسائل في حفرة هناك طلبًا لعونٍ يتحقق إعجازيًّا.

في أوائل آب/ أغسطس عام 2005م، وبمجرد أن تقلّد أحمدي نجاد الرئاسة تقريبًا أمر بإزالة أختام الإغلاق الموضوعة على معدات تخصيب اليورانيوم في أصفهان. وكان هذا متوقعًا بالنظر إلى حقيقة أنّ إيقاف التخصيب كان يُنظر إليه على أنه نافذ لبضعة أشهر فقط للسماح بوضع أجهزة المراقبة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. مع ذلك فبعد أيام قليلة عرض الثلاثي الأوروبي الذي كان منخرطًا في مفاوضات مع إيران حزمة حوافز (لم تتضمن تعهدًا أميركا بعدم الاعتداء) في مقابل الوقف النهائي للتخصيب في إيران. رفضت إيران العرض ووصفت العرض بأنه مُهين[4]. أما المفاوض الإيراني الجديد فكان علي لاريجاني الذي كان سابقًا رئيس شبكة الإذاعة والتلفاز، وهو ليس أصوليًّا راديكاليًّا لكنه ابن المؤسسة المحافظة.

---

(1) للاستزادة، انظر: <english.farsnews.com/newstext.php?nn=8512130242>; <yaleglobal.yale.edu/ display.article?id=8888>; <www.wjla.com/ news/ stories/1207 /477463.html>.

(2) Naji, Ahmadinejad, ch. 3

(3) للاطلاع على معلومات إضافية عن «مسجد جمكران المقدس»، انظر: <www.jamkaran.info/fa>

(4) BBC report: <news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/4131706.stm>

في أوائل شباط/ فبراير 2006م صوّت مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار يقضي بالتبليغ عن إيران لدى مجلس الأمن حول أنشطتها النووية[1]، وكانت الولايات المتحدة آنذاك تقول إنّ إيران منخرطة سريًا في صنع أسلحة نووية، في حين توقع الاتحاد الأوروبي أنّ امتلاك إيران للتقانة النووية يمكن أن يقود إلى التسلح النووي. في الجهة المقابلة استمرت إيران في الإصرار على أنّ برنامجها سلميّ بحت، وأبدت شفافية وانفتاحًا أمام مراقبة مفتشي الوكالة الدولية. وفي أواخر شباط/ فبراير 2006م اقترح مدير الوكالة الدولية محمد البرادعي حلًّا وسطًا يتمثل في أنْ توقف إيران تخصيب اليورانيوم على المستوى الصناعي وتخفّض برنامجها النووي إلى مستوى مرفقٍ تجريبي صغير وتستورد وقودها النووي من روسيا. عبّرت إيران عن اهتمامها بهذا الحل الوسط لكنّ الولايات المتحدة رفضته، مما جعل الأمر واضحًا بأنّ اعتراضها الحقيقي ليس فقط على احتمال وجود برنامج تسلح نووي سري لدى إيران، وإنما على امتلاك إيران للتقانة النووية تحت أي ظرف من الظروف[2]. بعد شهرين فاجأ أحمدي نجاد كثيرًا من المراقبين إن لم يكن أغلبهم حين أعلن تلفزيونيًا أنّ إيران نجحت في تخصيب اليورانيوم[3].

بدءًا من تلك اللحظة أصبح امتلاك التقانة النووية مصدر فخر وطني حتى إنّ العديد من خصوم أحمدي نجاد أو كل النظام الإسلامي وقفوا خلف الحكومة في سعيها إلى التقانة النووية، وكان الشعار الشعبي الدارج هو «التقانة النووية حقنا الذي لا يُصادر». وإن تحرّينا الدقة فإنّ إيران لم تخرق القانون فيما فعلت؛ إذ إنّ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (والتي وقعت إيران عليها) لا تمنع التخصيب، بل التسلح، وهو ما أصر الإيرانيون على أنهم لا يسعون إليه. مع ذلك، فقد كانت الولايات المتحدة تعارض بالتحديد التخصيب الإيراني حتى للأغراض السلمية خوفًا من أنّ إيران قد تستخدم هذا المورد لهذا الغرض في وقتٍ ما في المستقبل.

وهكذا فقد قاد نجاح التخصيب في إيران ورفضها التوقف عنه إلى زيادة الخطر، فانعقدت اجتماعات ومفاوضات لا حصر لها بين الـ«5+1» (أميركا، بريطانيا، فرنسا،

(1) BBC report: <news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/4680294.stm>

(2) انظر التقرير التالي: <news.xinhuanet.com/english/2006 - 02/18/contnt_4197711.htm>

(3) انظر: <www.usatoday.com/news/world/2006 - 04 - 12 - irannuclear_x.htm>

روسيا، والصين + ألمانيا) والاتحاد الأوروبي وإيران. وفي إحدى مراحل المفاوضات عُرضت على إيران حزمة حوافز لكنها رفضتها. وفي النهاية طُبقت على إيران عقوبات من الأمم المتحدة كانت أولاها في كانون الأول/ ديسمبر 2006م، والثانية في آذار/ مارس 2007م والثالثة (حتى الآن) في آذار/ مارس2008م[1]. وكان يمكن أن تكون العقوبات أشدّ بكثير لولا تدخل روسيا والصين اللتين تربطهما علاقات دبلوماسية وتجارية جيدة مع إيران.

في الأثناء استقال لاريجاني من منصبه ككبير المفاوضين الإيرانيين نتيجة اختلافه مع أحمدي نجاد أو صعوبة التعامل معه. أما الحدث الأشدّ وقعًا ومفاجأة في سياق أزمة البرنامج النووي فكان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007م حين نُشر إجماعٌ لعددٍ من وكالات الاستخبارات الأميركية(*) بأنّ إيران أوقفت محاولات الحصول على السلاح النووي منذ عام 2003م. بدا لوهلة وكأنّ هذا التقرير قد أحبط التهديد المستمر بالحرب والضربة الاستباقية الأميركية ضد إيران، حتى أنّ صحفيًا أميركيًا وصف التقرير بأنه «ضربة استباقية جراحية من المجتمع الاستخباراتي ضد حزب الحرب»[2]، بيد أنّ مستوى الخطر كان أعلى من ذلك كما أشارت مجلة التايم في تاريخ 5 كانون الأول/ ديسمبر 2007م:

> إنّ المعركة الشبيهة بتأثير راشومون(**) لتأويل التقدير الوطني الاستخباراتي الجديد حول إيران ماضية في طريقها. جميع الأطراف في الخلاف المتعلق ببرنامج إيران النووي تبذل جهدًا كبيرًا كي تكون قراءتها للتقرير هي المقبولة، ولإبراز النتائج التي تناسب أجنداتها. تلك الأجندات لن يغيرها التقرير: صقور واشنطن وإسرائيل يريدون عملًا عسكريًا ضد تهديدٍ خطير متنام، وإدارة بوش

---

(1) للتفاصيل، انظر: Naji, Ahmadinejad, ch. 4; <www.globalpolicy.org/security/sanction/indxiran.htm>.

(*) يُطلق عليه رسميًا «التقدير الوطني الاستخباراتي National Intellignece Estimate».

(2) Muriel Mirak - Weissbach, <globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=7722>

(**) تأثير راشومون «Rashomon effect» تعبير انتشر في عديد من الكتابات في مجالات متعددة، وهو مستقى من الفيلم الياباني الشهير «راشومون» للمخرج الياباني الأشهر أكيرا كوروساوا. ويُستخدم هذا التعبير للإشارة إلى تناقض التأويلات حول حادثة معينة وتأثرها بعوامل ذاتية، حيث تظهر في الفيلم أربع روايات متناقضة من شهود عيان على جريمة، (المترجم).

تمارس الدبلوماسية القسرية، والأوروبيون يريدون تجنب الحرب. وهذه الأجندات هي التي ستشكّل استجابة كل طرف للتقرير فيما يَعِدُ بمعركة حامية حول سياسات إيران في الشهور القادمة.

وفي الحقيقة لم يكن هذا مفاجئًا؛ إذ إنّ الاعتراض الحقيقي كما رأينا لم يكن مرتبطًا بإنتاج إيران للسلاح النووي وإنما أيضًا بامتلاكها التقانة النووية حتى وإن كانت موجهة حاليًا لأغراض سلمية. وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك قضايا ساخنة أخرى أثارت قلق إدارة بوش من إيران، منها تأثيرها الرسمي وغير الرسمي في العراق ودعمها لحزب الله اللبناني (الذي أثبت تأثيره القوي في حرب تموز/ يوليو 2006م بين إسرائيل وحزب الله)، ودعمها لمنظمة حماس الفلسطينية، وبشكل عام ما بات يعرف بـ«صعود قوة إيران في الشرق الأوسط». باختصار: كان الأمر متعلقًا تقريبًا بوجود الجمهورية الإسلامية.

في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2008م احتدّت نُذُر الحرب، وكانت إسرائيل تتولى دورًا أكبر من السابق في التهديد بالحرب على إيران بمشاركة أميركا أو من دونها، وردّت إيران على المناورات العسكرية الإسرائيلية بقولها إنّ «المناورات التي تستهدف تحذير إيران تهدّد السلام العالمي»[1]. بعيد ذلك اختبرت إيران تسعة صواريخ أرض ـ أرض أدانتها الولايات المتحدة وإسرائيل، ووصفتها وزارة الخارجية الأميركية بأنها «استفزازية»[2]، على الرغم من أنّ الإشارة إلى احتمال بدء إيران بالحرب على إسرائيل كانت محض خيال شاطح. تبع ذلك اجتماع في جنيف بين إيران والاتحاد الأوروبي جدّد الآمال حيث حضره أيضًا مساعد وزير الخارجية الأميركي لمناقشة حزمة الـ«5+1» من الحوافز مقابل أن توقف إيران تخصيب اليورانيوم[3]. أما نقطة التأزّم التي لم تُحل فكانت حول بنود الاتفاق الشامل بين إيران وأميركا: كانت إيران مستعدة لبدء

---

(1) انظر: <www.monstersandcritics.com/new/middleeast/news/article_1412556.php>

(2) انظر: <news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7498214.stm>

(3) للاطلاع على رسالة الـ«5+1» إلى وزير الخارجية الإيراني، انظر: <www.fco.gov.uk/en/news-room/latest - news/?view=News&id=3772654>. وللاطلاع على رد وزير الخارجية الإيراني، انظر:
<globe.blogs.nouvelobs.com/media/00/02/cb7c0be018109bea88567d7c7839309b.pdf>.

التفاوض دون شروط، في حين لا تريد أميركا التفاوض إلا بعد أن توقف إيران تخصيب اليورانيوم.

في الشهور الأولى من تولّي أحمدي نجاد الرئاسة كان يحظى بشعبيةٍ كبيرة داخل إيران نظرًا لإجادته في توظيف الخطاب الشعبوي - بما في ذلك الإشارات إلى المهدي وبركاته وظهوره الوشيك - ولم يكن قد اختُبر بعد فيما يتعلق بتنفيذ وعوده. وصف نجاد المجموعة المقرّبة منه بأنها «شذى الخدمة الحسنة» (رايحه خوش خدمت) لكنه لم يكن يملك جناحًا خاصًّا به في البرلمان، وكان يتلقى دعمه الرئيس من التحالف البرلماني المحافظ الجديد الذي يسمي نفسه «المبدئيون» (اصولگرايان). كان المجلس السابع كما ذكرنا يسوده المحافظون الذين يفضّلون بشكل عام أحمدي نجاد على رفسنجاني وكروبي لكنهم لم يكونوا أصوليين راديكاليين، وكانوا يتحفظون على شعارات نجاد المهدوية الكثيرة. أما رجال البازار وقطاع الأعمال الحديثة فكثير منهم ما زالوا يشكلون القاعدة الاجتماعية الرئيسة للنظام، إلا أنّ نجادًا كان يوجّه خطابه مباشرة إلى «الشعب»، وسيأتي وقت يحمّل فيه نجاد البرلمان ووزراءه والبنك المركزي وغيرها مسؤولية فشل سياساته، زاعمًا بأنهم لم يقدموا له الدعم الكافي.

لم تسفر سياساته الداخلية عن نتائج سلبية بسرعةٍ ووضوحٍ مثلما أسفرت عنها أولويته القصوى لرفع مستوى معيشة الناس العاديين وتوفير المساكن ذات القيمة المعقولة للشعب وخلق وظائف جديدة لتخفيض البطالة. وفي الحقيقة فقد كان نجاد في موقف يسمح له بتحقيق تلك الأهداف لو أنه اختار السياسات الاقتصادية الصحيحة، نظرًا للارتفاع المستمر في أسعار النفط (والذي وصل في مرحلة ما في عام 2008م إلى 149 دولارًا للبرميل). ولمّا كان نجاد رئيسًا شعبويًا ويؤمن بصلاح سياساته فلم يكن له وقت كثير لاستشارة الخبراء الاقتصاديين رغم أنها كانت تقدم له - مجانًا - من كبار الاقتصاديين في البلاد في عدد من التصريحات العامة. لقد شجّع خطابه ومسلكه الاقتصادي على نزوحٍ كبير لرأس المال إلى دبي ودول أخرى تتسم بالأمان المالي.

أما رؤيته حول زيادة الرفاه الاجتماعي فكانت محاكاة للأسلوب التقليدي في منح الصدقات، فقال للبنوك أن تمنح قروضًا طويلة الأجل منخفضة الفائدة للإسكان المتواضع، وكانت نتيجة ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر انتقال المال المُقرَض إلى أيدي سماسرة العقارات مما أدى إلى ارتفاع في أسعار العقارات بنسبة 100٪. وكثير من

المال الذي أُقرض للشباب لبدء مشاريع خاصة لتقليل البطالة عاد بطريقة أخرى للبنوك، إذ يحصل الشاب على قرض لمدة سنة بنسبة فائدة قدرها 18٪، ويقدّم البنك ائتمانًا أكبر لعمالقة السوق والسماسرة. وهكذا نتج تضخم متزايد (13٪ وفقًا لأحمدي نجاد، و25٪ وفقًا للبنك المركزي، وربما 30٪ أو أكثر في الواقع)، خاصة فيما يتعلق بأسعار الإسكان والمواد الغذائية. هذا واستمر معدل البطالة في الارتفاع في حين كان الرئيس ينتقد السياسة الناجحة في تقليل معدل الولادة ويقول بأنه لا بد من اتخاذ خطوات لتشجيع معدل نمو سكاني أكبر.

بطبيعة الحال لم تكن هذه رؤية أو منهجًا للاقتصاد السياسي تقرّه المؤسسة المحافظة، ويبدأ هذا ينعكس ليس فقط في صحف المعارضة الإصلاحية مثل اعتماد ملى (وهي القلب النابض لحزب الثقة الوطنية الذي أسسه كروبي) بل أيضًا في صحف التيار المحافظ السائد مثل رسالت وجمهورى إسلامى. وهكذا ففي كانون الأول/ ديسمبر 2006م عند أول اختبار للرأي العام في الانتخابات البلدية حصل مرشحو أحمدي نجاد على نتائج منخفضة في طهران مقارنة بقائمة المحافظين، في حين حقق الإصلاحيون نتائج أفضل من المتوقع[1]. وفي الانتخابات الموازية المقامة لمجلس خبراء القيادة فاز رفسنجاني - بُعبُع أحمدي نجاد - بأكثر الأصوات، في حين حصل مصباح يزدي - معلّم نجاد - على نصف ما حققه رفسنجاني فقط. بشكل عام فاز المحافظون بأغلب المقاعد في حين حقق إصلاحيو كروبي نتائج معقولة، ومُني أصوليو نجاد بهزيمة[2]. وأما التعبير الأوضح لتراجع المؤسسة المحافظة عن أحمدي نجاد فجاء في أيلول/ سبتمبر 2007م حين انتخب مجلس خبراء القيادة رفسنجاني - الذي كان رئيسًا لمجمع تشخيص مصلحة النظام - رئيسًا له، مطيحًا بالأصولي الراديكالي آية الله جنتي[3].

(1) انظر التحليل والتقرير: <www.citymayors.com/politics/iran_elections_06.html>

(2) انظر التحليل والتقرير: <en.wikipedia.org/wiki/Iranian_Assembly_of_Experts_election_2006>.

(3) انظر التحليل والتقرير: <www.washingtonpost.com/wp - dyn/content/article/ 2007/ 09/ 04/ AR2007090400311.html>; <www.rferl.org/featuresarticle/ 2007/ 09/ 30135898 - ce43 - 40e0 - - 062 - 4e2d0cec060a.html>. (يبدو أنّ هناك خطأ في الرابط السابق الذي يورده المؤلف، ولا يعرف عنوان المقال الذي يشير إليه، لكنني وجدت مقالًا في الموقع نفسه ربما يكون هو ما يقصده المؤلف، ويمكن الوصول إليه من الرابط التالي، المترجم):

=

كان آية الله جنتي رئيس مجلس صيانة الدستور الذي يفرز مرشحي الانتخابات البرلمانية الثامنة التي أقيمت في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل عام 2008م، واستبعد المجلس عددًا كبيرًا من المرشحين الإصلاحيين والمستقلين بما فيهم حفيد آية الله الخميني، بيدّ أن البرلمان الجديد لم يكن مليئًا بالأصوليين المتشددين، إذ إن مجموع المحافظين البراجماتيين والإصلاحيين والمستقلين كان يشكل أغلبية النواب[1]. أما انتخاب علي لاريجاني رئيسًا للبرلمان وهو المحافظ البارز الذي استقال من منصبه ككبير للمفاوضين على البرنامج النووي فلم يعكس ثقة كبيرة بحكومة أحمدي نجاد[2].

لم يكن من السهل تبيّن دور المرشد الأعلى في كل ذلك، ولا شك أنه كان يملك صلاحيات دستورية واسعة منها كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله سلطة تعيين رئيس السلطة القضائية وشبكة الإذاعة والتلفزيون. ولا يوجد شك كبير في أنه كانت له الكلمة العليا فيما يتعلق بالسياسات الأجنبية الكبرى بما في ذلك السياسة النووية. في المقابل لم يثبت أنه تدخل في القضايا الأقل حساسية حتى ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية للحكومة ـ رغم أنه قال مرة واحدة على الأقل إنّ رئاسة أحمدي نجاد كانت الأفضل في الجمهورية الإسلامية حتى الآن. كان الحرس الثوري أيضًا قوة كبيرة له أنشطة اقتصادية وصناعية كبيرة خاصة به، وكان بالتأكيد الذراع العسكري الرئيس للجمهورية الإسلامية فيما يتعلق بالأمن الداخلي والخارجي على حد سواء. مع ذلك ورغم الإشاعات القوية التي دارت حول تدخله في الشؤون السياسية إلا أنه من الصعب معرفة حدود هذا التدخل. وكنا قد ذكرنا آنفًا الاعتقاد الذي ساد بأنّ البسيج ـ وهي ميليشيا الشباب تحت قيادة الحرس الثوري ـ تدخلت في الانتخابات الرئاسية عام 2005م لصالح أحمدي نجاد.

فيما يتعلق بالانقسامات السياسية داخل النظام يتبيّن من الأدلة أنّ الأجنحة الأربعة

= Vahid Sepehri, Iran: Political Veteran to Chair Clerical Assembly, <www.rferl.org/content/article/1078570.html>, [Accessed 13 April 2014].

(1) للحصول على تفاصيل نتائج الانتخابات في الجولتين، انظر: <en.wikipedia.org/wiki/Iranian_legislative_election,_2008>.

(2) انظر مثلًا: Scott Macleod, Are Ahmadinejad's Days Numbered, TIME magazine (29 May 2008).

الرئيسة المذكورة سابقًا ظلت كما هي: المحافظ، والبراجماتي، والإصلاحي، والأصولي الراديكالي، مع إمكان تحالف المحافظين والأصوليين والتعاون بين الإصلاحيين والبراجماتيين حين يستلزم الأمر. وبشكلٍ عام كان من الواضح أنّ المؤسسة المحافظة ظلت هي القوة السياسية الأقوى في البلاد منذ وفاة آية الله الخميني.

أُغلقت صحف أكثر في عهد أحمدي نجاد، وكان هذا العهد هو الأسوأ بالنسبة للصحف الإصلاحية، كما زادت الرقابة على الكتب والإنتاج الثقافي. وبالمثل فقد تم تقييد حركة الأنشطة والتمثيل الإصلاحي رغم أنّ هذا لم يؤد إلى زوال حركة الإصلاح. هذا وقد عانت حقوق الإنسان والأنشطة المناصرة لها أكثر من السابق، فمثلًا حوكم عماد الدين باقي (الناشط الحقوقي البارز خاصة في الدفاع عن حقوق السجناء وضد عقوبة الإعدام) في المحكمة الثورية بطهران وسُجن عام 2007م للمرة الثالثة منذ عام 2000م[1].

في السياق نفسه استمرت ناشطات حقوق المرأة في حملاتهن رغم المضايقات المنتظمة والسجن، ولقد تركّز ذلك في «حملة المليون توقيع» لإلغاء القوانين التمييزية[2]، تقودها مجموعة من الناشطات النسويات أبرزهن بروين أردلان ونوشين أحمدي خراساني، وتعرّض بعضهن لعقوبة السجن. في آذار/ مارس عام 2008م حصلت بروين أردلان على جائزة «أولوف بالم Olof Palme»، ولكن لم يُسمح لها بالسفر لاستلام الجائزة[3].

مع اقتراب صيف عام 2008م اشتعلت حرب «الفضح» و«الفضح المضاد» بين معسكر أحمدي نجاد وخصومه داخل المؤسسة المحافظة، واعتُبر هذا الحدث محاولة من أنصار نجاد لتشويه سمعة بعض المحافظين - غالبًا من رجال الدين - رغم أنّ الرجل الذي قاد الحملة سُجن لاحقًا دون محاكمة[4].

---

(1) عماد الدين باقی، جنبش اصلاحات دموکراتیک در ایران: انقلاب یا اصلاح؟، نشر سرایی، تهران، 2004. وانظر أيضًا كتابه الآخر: تراژدی دموکراسی در ایران: بازخوانی قتلهای زنجیره ای، نشر نی، تهران، 2000.

(2) بالفارسية: یک میلیون امضا برای تغییر قوانین تبعیض آمیز.

(3) <en.wikipedia.org/wiki/One_Million_Signatures>

(4) <www.persianhub.org/off - topic - free - talk - published/157993 - sokhanane - ab-bas - palizdar - dar - morede - iran.html>; <www.ihrv.org/inf/?p=335>.

ملحوظة: لم تعد الوصلة الأولى التي أوردها المؤلف صالحة، (المترجم).

بدأ سعر النفط ينحدر منذ آب/ أغسطس 2008م نتيجة للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي (بعد أن كان قد حقق ارتفاعات كبيرة)، ووصل في مرحلةٍ من المراحل إلى 30 دولارًا لكنّه ارتفع تدريجيًا بعدها إلى 70 دولارًا[1]. شكّل هذا ضغطًا على حكومة نجاد لمراجعة التقديرات التي وضعوها للإنفاق بالأخذ في الاعتبار النقص الكبير في عوائد النفط والرصيد من العملة الأجنبية. نتيجة لذلك بدا من المرجح أن ينخفض سعر صرف الريال الإيراني انخفاضًا كبيرًا أمام عملات أخرى في مرحلةٍ ما بعد الانتخابات الرئاسية في حزيران/ يونيو 2009م. وهذا الأمر إن حدث فإنه لن يختلف عن تخفيض عملة الريال الإيراني (devaluation) وسيؤدي إلى اشتعال الضغوط الحالية.

حين انتُخب الرئيس الأميركي باراك أوباما في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009م زال احتمال الضربة الأميركية القريبة ضد إيران، إذ إنّ أوباما كرّر وعده الانتخابي باستعداد إدارته للتفاوض مع إيران دون شروط مسبقة، بل إنه أرسل رسالة تهنئة بعيد النوروز (السنة الفارسية الجديدة) لشعب الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومتها، مؤكدًا على استعداده لإجراء محادثات مباشرة، ومعترفًا بالجمهورية الإسلامية بتسميتها بهذا الاسم للمرة الأولى منذ ثورة شباط/ فبراير 1979م[2]. لم يظهر في ردّ فعل القادة الإيرانيين بما فيهم آية الله خامنئي أي نوع من الحماس، وأكّدوا على أملهم في رؤية تغيّر حقيقي في السياسات كما في الخطاب. في الواقع كان يبدو أنّ واشنطن وطهران كانتا تنتظران نتيجة الانتخابات الرئاسية القادمة في إيران قبل اتخاذ قرار حول آلية التعامل مع الآخر[3].

أُجريت الانتخابات الرئاسية في 12 حزيران/ يونيو 2009م ونجمت عنها حركة احتجاج هائلة كانت الحدث الأكبر في ذلك العام ومنذرة بعصرٍ جديد في السياسة الإيرانية.

أمضى الجناح الإصلاحي عدة شهور في البحث عن مرشح مقبول ينافس أحمدي نجاد، وكان مهدي كروبي قد أعلن ترشّحه بيد أنّ التيار العام الإصلاحي كان يميل إلى محمد خاتمي ثم مير حسين موسوي. تردد خاتمي في البداية ثم قال إنه سيترشح في

---

(1) <www.nyse.tv/crude - oil - price - history.htm>. ملحوظة: لم تعد هذه الوصلة التي أوردها المؤلف صالحة، (المترجم).

(2) <www.youtube.com/watch?v=0ee0wrjVtkk>

(3) <www.youtube.com/watch?v=ZNg0A3PLdxQ>

حال لم يترشح موسوي، لذا فحين أعلن هذا ترشحه انضم خاتمي إلى حملته. ذكرنا سابقًا أنّ بعض المحافظين لم يكونوا راضين عن سياسات أحمدي نجاد الأصولية ورؤيته المهدوية وسلوكه الفظ، فلم تدعم «رابطة علماء الدين المناضلين» (روحانيت مبارز) حملته، في حين سانده «حزب المؤتلفة الإسلامي» الذي أوضح بأنه يدعم نجاد رغم تحفظاته الكبيرة عليه فقط لسد الطريق على الإصلاحيين، ولهذا السبب نفسه احتشد أغلب المحافظين خلف معسكر نجاد. أما المرشح المحافظ المستقل الوحيد محسن رضائي (أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام وقائد سابق للحرس الثوري) فلم يفلح في الحصول على تأييد كبير حتى من رفقائه المحافظين.

وهكذا فقد أصبح أحمدي نجاد المرشح الأصولي - المحافظ الوحيد مرة أخرى في مواجهة تحالف من البراجماتيين والإصلاحيين الذين دعموا المرشحَين الإصلاحيين (كروبي وموسوي). كان هذا تغييرًا مهمًا عما حدث في انتخابات 2005م حين كان للإصلاحيين مرشحهم وكان رفسنجاني مرشح البراجماتيين، ولو أنهم دعموا مرشحًا واحدًا فربما كانوا سيفوزون. أما الآن فكان كروبي مدعومًا من «حزب الثقة الوطني» (اعتماد ملي)، في حين يساند موسوي حزب «كوادر البناء» الذي أسسه رفسنجاني و«جبهة المشاركة» الخاتمية و«مجاهدو الثورة الإسلامية» الإصلاحيون الراديكالون (وهم ليسوا مجاهدي خلق)، لكنهم جميعًا يتكلمون بصوت واحد ويحافظون على علاقات ودية بينهم.

بالنسبة للإصلاحيين الإسلاميين والعلمانيين كان ما يشدّهم إلى موسوي (وكروبي) هو أنهما يمثلان الوجه المعتدل الليبرالي، ويَعِدان بمنح مزيد من الحرية للطلاب والشباب، وكبح سلطة الشرطة الدينية، وبسط الحرية في الصحافة والإعلام، والسعي إلى سياسات اقتصادية رشيدة، وإقامة علاقات أفضل مع الغرب. في الوقت نفسه كان الشباب وأهل المدن يعارضون أحمدي نجاد بسبب القيود المفروضة على الحريات الثقافية والسياسية، وسياساته الاجتماعية - الاقتصادية، وأسلوب المواجهة الذي يتبعه مع الغرب، وليس آخرًا شخصيته التي تتسم بالفظاظة والثقة المفرطة بالنفس.

بدأت الحملات الانتخابية بهدوء ورويّة، ثم انطلقت قبل أسبوعين من بدء التصويت خاصة مع المناظرات المتلفزة بين المرشحين التي سرعان ما حسمت المنافسة الحقيقية بين أحمدي نجاد في جانب وموسوي (وكروبي) في الجانب الآخر. كانت

المناظرات مفعمة بالحيوية، وتشوبها بعض الشخصانية أحيانًا. ابتدأت الشوارع تكتظ غالبًا بالمتحمسين الموالين للإصلاحيين الذين أقاموا مناظرات ونقاشات في الهواء الطلق، وهتفوا بالشعارات وتغنّوا بأغنيات مسيئة لأحمدي نجاد. في غضون أسبوع بدا موسوي الأكثر شعبية بين المرشحين الإصلاحيين واستطاع أن يجتذب قدرًا كبيرًا من التأييد خاصة بين الشباب. كان متوقعًا أن يصوّت معظم الناخبين في المدن الكبيرة للإصلاحيين، في حين ستصوّت المدن الصغيرة والأرياف في الغالب لنجاد بالأخذ في الاعتبار سياسته في توزيع المال والبضائع عليهم. أعلن العديد من المراقبين المحليين والعالميين أنّ المنافسة «كانت شديدة لدرجةٍ يصعب توقع الفائز فيها».

كان من المتوقع أن تكون هناك مشاركة انتخابية كبيرة واعتُقد أنها ستزيد من فرص موسوي في الفوز. صوّت ما يقارب من 85٪ من جمهور الناخبين. حبس الناخبون أنفاسهم، وتوقع الكثيرون عدم حصول أي مرشح على 50٪ أو أكثر من الأصوات، وبأن الأمر سيسير إلى جولة ثانية من المرجح أن تكون بين موسوي ونجاد. وفجأة، أعلنت الحكومة فوز أحمدي نجاد بأغلبية ساحقة إذ حصل على أكثر من 24 مليون صوت (أي أكثر من 62٪ من الأصوات)، في حين حصل موسوي على أكثر من 13 مليون صوت (أكثر من 33٪)، أما رضائي وكروبي فقد حصلا على بضع مئات الآلاف من الأصوات لكل منهما[1].

أصيبت المعارضة بصدمة، إذ إنّ الفجوة غير المتوقعة بالمرة بين أصوات أحمدي نجاد وأصوات موسوي أقنعت أولئك الذين صوتوا لموسوي وكروبي أنّ الانتخابات قد زوّرت بالتأكيد، وبدأت تظهر بعض الأدلة على ذلك في الأيام التالية. كان هناك احتجاج كبير، وفي الثالث عشر من حزيران/ يونيو - اليوم التالي للانتخابات - خرج مئات الآلاف من ناخبي المعارضة (أغلبهم مناصرو موسوي) بشكل عفوي إلى الشوارع محتجين على نتائج الانتخابات[2]، وقاد الصدام مع قوى الأمن إلى عددٍ من الوفيات والإصابات، خاصة عندما هاجم أعضاء من البسيج ولجان الحراسة من «أصحاب الملابس العادية» جامعتي طهران وشيراز[3].

(1) <news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/8098305.stm>
(2) <news.bbc.co/uk/1/hi/world/middle_east/8098896.stm>
(3) < news.bbc.co/uk/1/hi/world/middle_east/8099952.stm>

هنّأ القائد الأعلى أحمدي نجاد مباشرة بعد إعلان النتائج، وفي التاسع عشر من حزيران/ يونيو في خطابه في صلاة الجمعة دافع عن نتائج الانتخابات ورفض مطالبة موسوي وكروبي (ومن خلفهما المظاهرات) بإجراء جولة إعادة. وفي النهاية قال بأنه لن يتم التسامح مع أية مظاهرات أخرى[1].

مع ذلك فقد استمر موسوي وأنصاره على موقفهم[2]، وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات أكبر بطول البلاد وعرضها مما أسفر عن الإبلاغ عن عشرين حالة وفاة وعدد غير معروف من الإصابات في طهران وحدها[3]. ولقد تحوّلت وفاة الشابة ندا آقا سلطان تحديدًا إلى رمزٍ عالمي لحركة الاحتجاج الإيرانية[4]. في الأثناء بدأ المتظاهرون بالهتاف «الله أكبر» من على أسطح البنايات، تمامًا كما فعلوا في الأسابيع الأخيرة من ثورة شباط/ فبراير 1979م، في حالة «ديجافو»(*) صارخة.

في هذه المظاهرات اعتُقلت فائزة هاشمي ابنة آية الله رفسنجاني مع ابنتها وبعض أقاربها، ثم أُفرج عنهم لاحقًا[5]. هذا واعتُقل ما بين 400 و500 من قياديي وناشطي أحزاب المعارضة، وكثير منهم كانوا وزراء سابقين ومساعدي رؤساء وصحافيين كبار، كما اتُّخذت إجراءات صارمة لتقييد استخدام الإنترنت وخدمة الرسائل النصية الهاتفية، وأنشطة المراسلين الأجانب، والإذاعات الأجنبية الناطقة بالفارسية، خاصة البي بي سي و«فويس أوف أميركا». كانت قد أصبحت عادة رسمية أن يُعزى الكثير من الاضطراب السياسي إلى القوى الأجنبية وإعلامها، والتأكيد على أنها فشلت في إحداث ثورة ناعمة

(1) <www.youtube.com/ watch?v=Co2r - iNMpBs>; <news.bbc.co.uk/ 1/ hi/world/ middle_east/8108661.stm>.

(2) <news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/8108983.stm>

(3) <news.bbc.co.uk /1/ hi/ world/ middle_east/8111352.stm>; <en.wikipedia.org/ wiki/2009_Iranian_election_protests>.

(4) <neda - aghasultan - youtube.toronews.ws>; <www.nbcwashington.com/news/ us_world/Neda - Becomes - Iran - Uprising.html>.

ملحوظة: الوصلتان اللتان أوردهما المؤلف غير صالحتين، (المترجم).

(*) ديجافو Dejavu مصطلح يشير إلى إحساس المرء بأنه عاش في وقتٍ سابق الحدث الذي يعيشه في تلك اللحظة، (المترجم).

(5) <www.smh.com.au/world/rafsanjanis-daughters-arrest--a-warning-20090622 - ct6n.html>.

في إيران. في الوقت نفسه أدانت حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (بما في ذلك الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء البريطاني) تعامل الجمهورية الإسلامية مع المحتجين، وطردت إيران دبلوماسيَين بريطانيين، فردّت بريطانيا بطرد دبلوماسيَين إيرانيين[1].

في الأثناء كان زعماء المعارضة قد قدّموا شكاوى رسمية إلى مجلس صيانة الدستور، إذ إنّه المجلس المختص بالإشراف على جميع الانتخابات. اعترف المجلس بأنّ العدد الإجمالي للأصوات التي تم إحصاؤها في خمسين دائرة انتخابية كان أكثر من العدد الإجمالي للناخبين بثلاثة ملايين، لكنه أضاف بأنّ هذا الفارق لن يسدّ الفجوة من الأصوات (11 مليون صوت) بين أحمدي نجاد وموسوي، وعليه فلن تُلغى النتيجة. وفي وقتٍ لاحق طلب مجلس الصيانة ترخيصًا من المرشد الأعلى لتمديد تحقيقاته خمسة أيام إضافية يعيد فيها إحصاء 10٪ من الأصوات، فوافق المرشد إلا أنّ المعارضة رفضت ذلك. في التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو انتهى المجلس من تحقيقاته وأكّد على انتخاب أحمدي نجاد، ورفضت المعارضة القبول بقرار المجلس.

في الأثناء طالب «مجمع علماء الدين المناضلين» (روحانيون مبارز) الموالي للإصلاحيين إلغاء الانتخابات، فيما قام رئيس «القوى الأمنية» (أي شرطة الشغب) وقائد الحرس الثوري بإصدار تحذيرات مخيفة إلى المحتجين كي يبتعدوا عن الشوارع. توقفت المظاهرات الحاشدة مع بقاء بعض الجيوب الاحتجاجية في الشوارع، واستمر هتاف «الله أكبر» في المساءات.

كانت هذه نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية، إذ لم تشهد الجمهورية أي خلاف مثل هذا منذ سقوط بني صدر (قبل 28 عامًا). ولم تقتصر المظاهرات على الشباب بل انضم إليها الناس من كل الأعمار ومن كافة المشارب. كما أن قيادة المواجهة لم تكن من طلاب علمانيين وإنما من بعض الشخصيات البارزة في الثورة الإسلامية الذين أصبحوا الآن يقولون علنًا بأنّ النظام كان يدبر «انقلابًا» لإلغاء المبادئ الجمهورية والتمثيلية في نظام الدولة وتحويلها إلى دولة إسلامية ذات حكم مطلق[2].

(1) <new.bbc.co.uk/1/hi/uk/8115358.stm>

(2) <news.gooya.com/politics/archives/2009/06/090063.php>

لم تكن أزمة سلطةٍ فقط بل أزمة شرعية. كانت الجمهورية الإسلامية منقسمة من وسطها، ليس في تنافس عادي وإنما في مواجهة. ثمة ملايين تقودهم قوى إسلامية مهمة بدت مُبعَدة من النظام نفسه، وزادت وزارة الداخلية من احتمال حظر الأحزاب الإصلاحية. كان الفرق بين هذا الوضع وعام 1979م هو أنّ من يواجه الدولة ليس المجتمع بأكمله ولكن جزء كبير منه. مع ذلك فإن شرخًا كبيرًا قد حدث، وسوف يترك آثاره على التطورات المستقبلية.

ملحق

المجتمع الإيراني

لماذا لم تكن إيران مجتمعًا إقطاعيًا ولكن استبداديًا

السؤال حول السبب الذي لم يجعل إيران مجتمعًا ودولة إقطاعيين ولكن مجتمعًا ودولة استبداديين هي قضية جوهرية ستتكرر الإشارة إليها في ثنايا هذه الدراسة.

الإقطاعية وصفٌ يُطلق على نظام أُسس - رغم ما مرّ به من اختلاف في الزمان والمكان - لمدة ألف سنةٍ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية وحتى عصر النهضة وقيام دول الحكم المطلق في أوروبا، على الرغم من أنّ بعض ملامحه بقيت بعد ذلك. وفي حالة روسيا جاءت الإقطاعية في وقتٍ متأخر، وغادرتها متأخرة جدًّا كذلك. ولقد استخدم بعض المؤرخين وخاصة الغربيين والمتأثرين بالغرب مصطلح «الإقطاعية» في تأريخهم لإيران بطريقة فضفاضةٍ للغاية، مع إشارتهم إلى أنّ هذا النظام الذي يقصدونه كان مختلفًا جدًّا عن الإقطاعية الأوروبية. بل إنهم استخدموا أيضًا مصطلح «الإقطاعية المترحلة nomadic feudalism» وهو عبارة عن تناقض في المصطلحات. وحين استخدم أولئك المؤرخون المصطلح بفضفاضية شديدة في حالة إيران فإنهم قصدوا أن يكون إشارةً مختصرة لوصف حقيقتين تاريخيتين: وجود أصحاب الأملاك الذين كانوا يجمعون فائض إنتاج الزراعة المستقرة (غير المرتحلة)، ووجود القبائل المرتحلة التي يقودها شيوخ القبائل، والتي كانت تربي الماشية وتعيش على غزو الناس المستقرين ونهب ممتلكاتهم.

وقد يُفاجأ حتى بعض المتعلمين من الإيرانيين وغيرهم حين يعلمون بأنّ إيران لم تكن في يوم من الأيام مجتمعًا إقطاعيًا، والسبب وراء هذا الخلط في المفهوم هو أنهم عادة ما يفهمون الإقطاعية على أنها نظام تقليدي يتكوّن من أصحاب أملاك وفلاحين.

هذه بالتأكيد بعض الملامح الأساسية من المجتمع الإقطاعي، ولكن ليس كلها. ولئن كان يجوز وصف الإقطاعية بهذه الملامح وحدها، فيمكن الزعم بأنّ كل مجتمع منذ فجر الحضارة حتى العصور القريبة كان إقطاعيًا، وهذا لم يكن صحيحًا حتى في أوروبا التي ساد فيها النظام الإقطاعي لعشرة قرون، وسبقه النظام اليوناني - الروماني وتبعته النهضة ودول الحكم المطلق وأنظمة أخرى بعدها.

الدولة والمجتمع

كان التملّك الإقطاعي للأراضي في أوروبا حرًّا ومستقلًّا عن الدولة، إذ كانت الأرض مملوكة لطبقةٍ أرستقراطية حافظت على موقعها على أساس طويل الأجل، حتى بعد المرحلة الإقطاعية وإلى العصور الحديثة. هذه الطبقة في الأصل عاشت في حصون وقصور، إذ كانوا حكامًا في مناطقهم ثم في منازل ريفية باذخة ومساكن فارهة في المدن. لم يحدث أو يمكن أن يحدث هذا في إيران، ذلك أنّ أصحاب الأراضي كانوا في الحقيقة صنيعة الدولة، ولم تكن لهم أية حقوق مستقلة في الملكية، وإنما مجرد امتياز مؤقت للتمتع بتلك الفوائد. وكان يمكن سحب هذا الامتياز متى شاءت الدولة. ولم يكن لأصحاب الأراضي أن يورّثوا عقاراتهم تلقائيًا لذريتهم، ولم يشكّلوا طبقة طويلة الأجل تتسم باستمرارية لأنّ ممتلكاتهم عادة ما كانت تبقى لفترةٍ قصيرة فقط ثم تتحول إلى غيرهم بأمر الدولة.

وبالمقارنة مع العصور الوسطى لم يكن المجتمع الأوروبي القديم إقطاعيًا. في ذلك الوقت كان المجتمع منقسمًا بين الأحرار أو المواطنين وبين العبيد الذين يعملون في الأرض، وينقسم الأحرار أنفسهم إلى طبقات مستقلة مختلفة، منها الأشراف الرومان والعوام. في كل نوع من المجتمع الأوروبي حتى في دول الحكم المطلق الأوروبية بين عامي 1500م و1900م، كانت قوة الدولة مقيدة إلى حدٍّ كبير أو قليل بقوانين أو أعراف راسخة. فعلى سبيل المثال لم يكن من الممكن في الوضع الطبيعي حتى تحت الحكم المستبد لأميرٍ أو عضو من المجتمع الارستقراطي أو قائد الكنيسة أو عضو من الطبقة البرجوازية أن يُقتل دون تهمة ومحاكمة بسبب نزوةٍ من الملك. أما في إيران فكانت كل القوة مركّزة في يد الدولة، وبالتحديد في يد الشاه الذي يملك فعليًا حياة «الرعية» وممتلكاتهم، وكلمة الرعية هذه تعني حرفيًا «القطيع». وهكذا فإنّ السمة الجوهرية

الأكبر في الحكومة الإيرانية - والسلطة الاجتماعية - هي كونها مستبدّة لا تقيدها أية قوانين خارج ذاتها طويلة الأجل مكتوبة أو غير مكتوبة.

في أوروبا كانت الحكومة لامركزية في العصر الإقطاعي الطويل، أما في الفترات اللاحقة فقد نزعت إلى المركزية. وهكذا فإن دول النهضة التي حلت محل الدولة الإقطاعية في نهاية القرن الخامس عشر اتجهت إلى زيادة المركزي، وكذلك فعلت دول الحكم المطلق في القرون السابع عشر إلى التاسع عشر. لذا فقد اعتقد المثقفون الإيرانيون في العصر الحديث أنّ إيران لا بد أنها كانت إقطاعية، ليس فقط خلال الفوضى التي كانت في أوائل القرن العشرين أو خلال أجزاء من الفترة القاجارية، بل منذ بدايات تاريخها. وهذا في كل الأحوال مجرد صورة تبسيطية للغاية للمجتمع والتاريخ - فيما يتعلق بإيران وأوروبا - لكن المغالطة الأكبر كانت في بناء هذه الصورة على افتراض أنّ تاريخ التطور ومِزاجه في إيران وأوروبا كان متطابقًا. وكما لاحظنا أعلاه فإنّ الدول الإيرانية كانت مركزيةً إلى حد بعيد أو قليل وفقًا للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أنّ السلطة كانت مع ذلك دائمًا مركّزة في يد الحكومة المركزية. وكان هذا يعني أنه حتى في النظام القاجاري اللامركزي كان الشاه هو من يعيّن الحاكم على المحافظة، وكان يمارس الاستبداد في حكم محافظته وفقًا لرغبة الشاه الذي يمكن أن يعزله متى شاء.

خرافة النعمة الإلهية

المصدر الأكبر لمفهوم النعمة الإلهية واستخدامها في الأدب والثقافة الفارسيين هو شاهنامه، الكتاب القديم الذي يضمّ خرافات إيران وتاريخها الأسطوري، والتي تتبدى الآن في صورة قصيدةٍ طويلة من نظم أبي القاسم الفردوسي الشاعر الملحمي الفارسي العظيم الذي عاش قبل حوالي 1100 سنة (راجع الفصل الأول). في هذه القصيدة يحصل الحكّام على الحق في الخلافة لأنهم يملكون النعمة الإلهية، ولهذا يصبح حكمهم شرعيًا وعادلًا. كما أنهم قد يفقدون النعمة الإلهية فيخسرون شرعيتهم حين يحيدون عن «العدالة». عندها يصبح التمرد عليهم مبررًا، والقائد الذي ينجح في التمرد عليهم يُعدّ ممتلكًا النعمة الإلهية فيصبح القائد والخليفة الشرعي.

تتكرر نظرية أو خرافة النعمة الإلهية وتبعات امتلاكها وفقدانها بين ثنايا الشاهنامه، حتى في أجزائها الخرافية والبطولية والملحمية و«التاريخية». هذا وتأخذ النعمة الإلهية

صورة مادية في حالة واحدة فقط، في الجزء التاريخي الذي يسرد قصة أردشير بن بابك ذرية ساسان ومؤسس الإمبراطورية الساسانية (راجع الفصل الثاني).

يتبيّن من الشاهنامه أنّ الحاكم العادل لا بدّ أن يملك النعمة الإلهية ويحافظ عليها. وبعبارة أخرى فإن الحفاظ على النعمة ضروري وكاف للحاكم كي يكون شرعيًا. ولكن وفقًا لنموذج الفردوسي فإنّ الحاكم العادل الكامل لا بدّ أن تكون له صفات تكون معها النعمة الإلهية فقط شرطًا ضروريًا لكنّه غير كاف. أما الشرط الثاني فأن يكون من «بذرةٍ نقية»، وربما يُقصد بها أن يكون الشخص من أصل نبيل، رغم أنها لم تُحدد. وأما الشرط الثالث فهو قدرة الشخص على التعلم من الآخرين وتصحيح أخطائه بدلًا من الاستياء حين تُقدم له النصيحة. وبعد أن وضع الفردوسي هذه الشروط الثلاثة اقترح شرطًا رابعًا لبلوغ الكمال: الحكمة أو الفطنة (بالفارسية: خرد) للقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، وهذا كما يبدو شرط بسيط لكنه شديد الصعوبة إذ كان يشمل جميع أفكار المرء وأعماله.

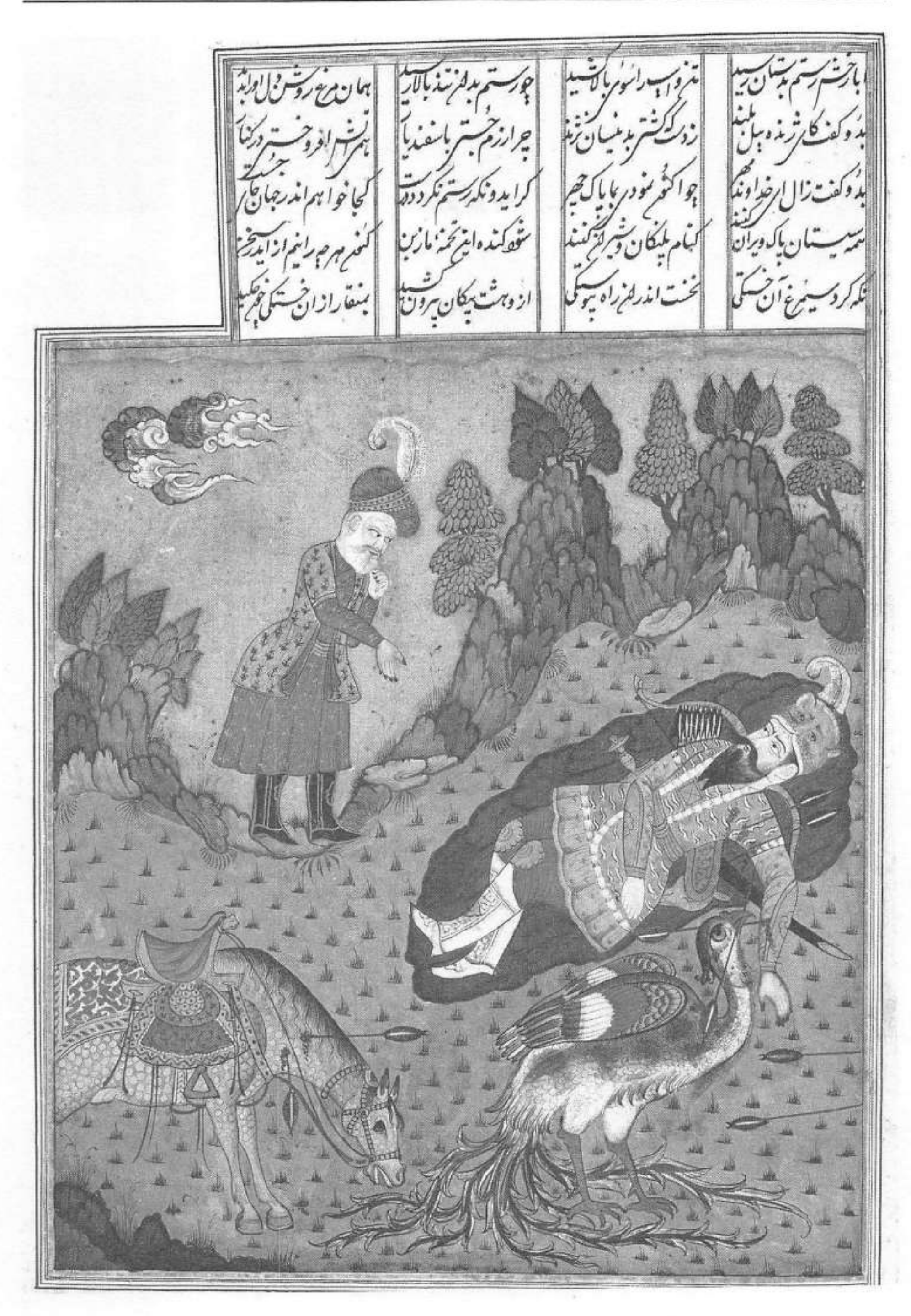
يبدو هذا أقرب ما يمكن أن يصله الإنسان لأن يصبح مقدسًا، ولكن دون أن يكون خالدًا. وعلى ضوء ذلك فإنّ المفهوم لا يبدو بعيدًا جدًا من مفهوم الأئمة الشيعة، رغم أنه ليس ضروريًا التأكيد على حقيقة أنّ الإمامة - كما بينّا في الفصل الثالث - تستند على أساسها الديني الخاص ومعناها ومضامينها في المعتقد الشيعي.

وهكذا فإن الحاكم العادل والشرعي ليس ضروريًا أن يكون كاملًا، رغم أنه لا بدّ أن يمتلك الخاصية الأهم، ألا وهي امتلاك النعمة الإلهية، وهي مِنحةٌ ماورائية كما يبدو. وهكذا، ففعليًا لم تكن لرعايا الشاه أية حقوق (للحياة أو الممتلكات أو أي شيء آخر) مستقلة عن إرادة الشاه وأولئك الذين يتصرفون باسمه وبسلطته. أو بعبارة أخرى، لم تكن الدولة مقيّدة بأي قانون خارج نفسها، تطبّق القوانين التي تصنعها وتخرقها حين تريد. وهكذا فلم يمكن أن توجد أية طبقات اجتماعية طويلة الأجل تستطيع توفير قاعدة اجتماعية للدولة. بل على العكس من ذلك كانت الطبقات الاجتماعية فئات قصيرة الأجل تعتمد على الدولة لتأمين مكانتها وقَدَرها.

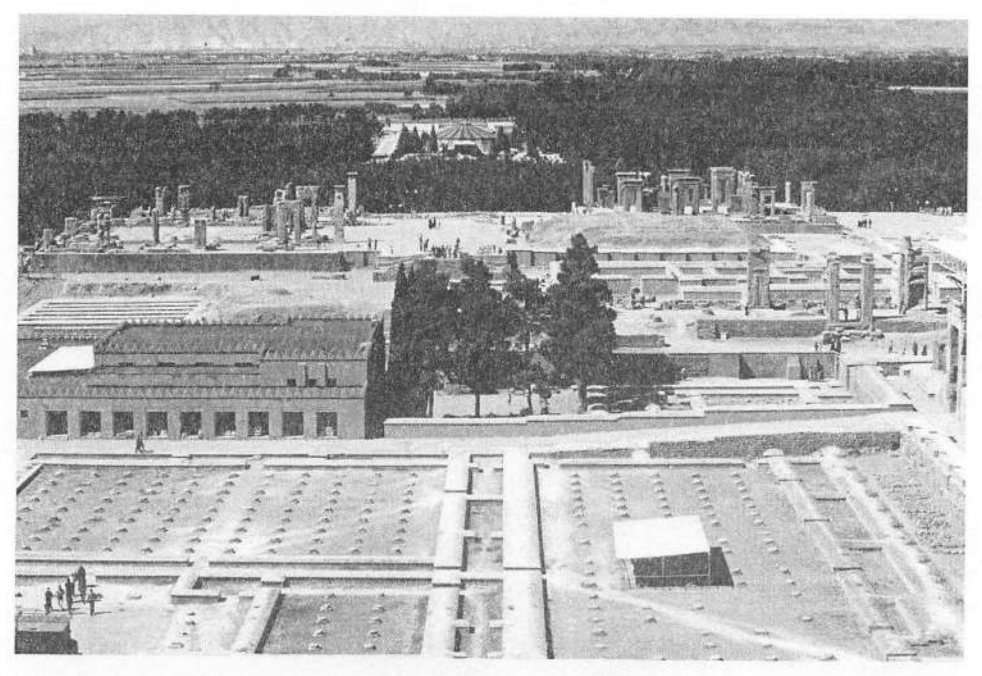
أما الدليل على امتلاك الحاكم لل«فر» (النعمة الإلهية) وبالتالي شرعيته فهو العدالة. طوال التاريخ الإيراني كان الحاكم يُعدّ عادلًا إن حافظ على السلم والاستقرار وحدود الدولة ولم يسمح لمسؤوليه أن يظلموا، أي أن يتعدوا على السلطة التي منحهم الحاكم

إياها نيابة عنه. أنوشـروان العادل وشـاه عباس الكبير هما المثـالان النموذجيان للحاكم العـادل في العصـور ما قبـل الإسـلامية وبعد الإسـلام، ليس لأنهمـا لم يكونـا حاكمين اسـتبداديين من النوع الشـديد، بل لأنهما قضيا على الصراعات والفوضى، وجلبا السلم والاستقرار، وحميا حدود الدولة ووسّـعاها، وحسّنا من درجة الرفاه الشعبي والازدهار، وأهم من كل هذا حكما الدولة بقبضةٍ من حديد.

ملحق الصور والخرائط



طائر السيمرغ الأسطوري يعتني برستم الجريح وحصانه، من شاهنامه الفردوسي



برسبوليس حاليًا، مشهد جوي



نقشٌ نافرٌ في قصر خشايارشا، برسبوليس



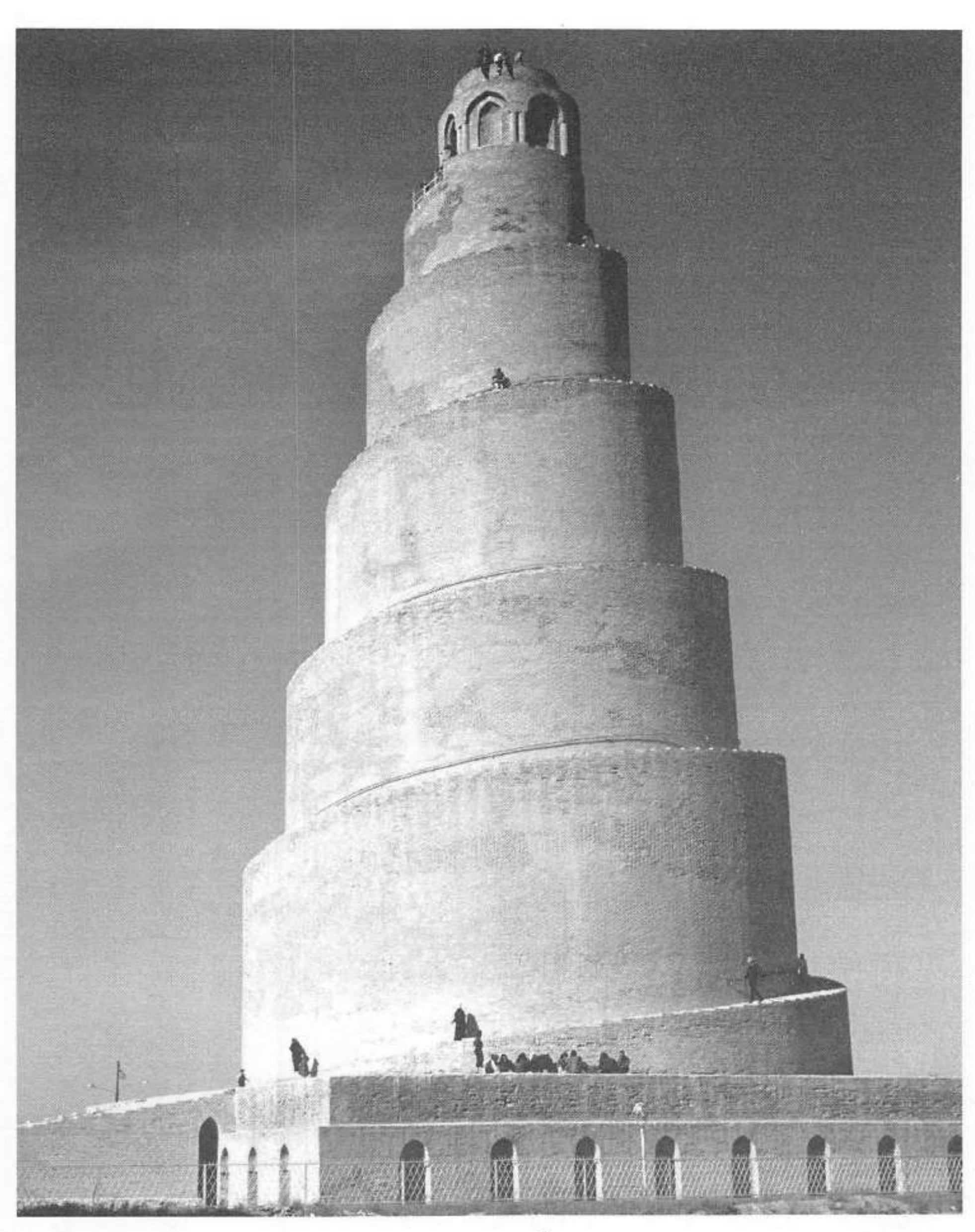
الإسكندر ممسكًا بدارا المحتضر بذراعيه، بينما قاتلاه يقفان مكبّلين في انتظار الإعدام، من شاهنامه الفردوسي





عملات معدنية تمثّل الملك البارثيّ ميثريدتس الثاني.

الإمبراطور فاليريان يركع أمام شابور الأول (نقش نافر، في نقش رستم)



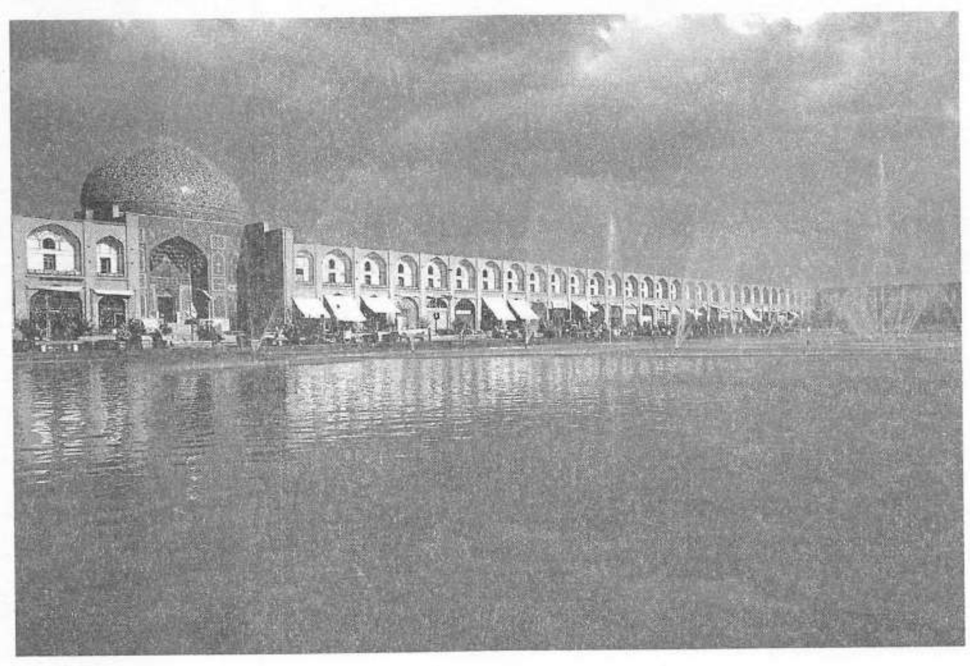
مسجدٌ عبّاسي، سامرّاء



الأمير تيمور (تيمورلنك) يُقيم محكمةً بجانب كومة من الجماجم بعد معركة بغداد عام 1401



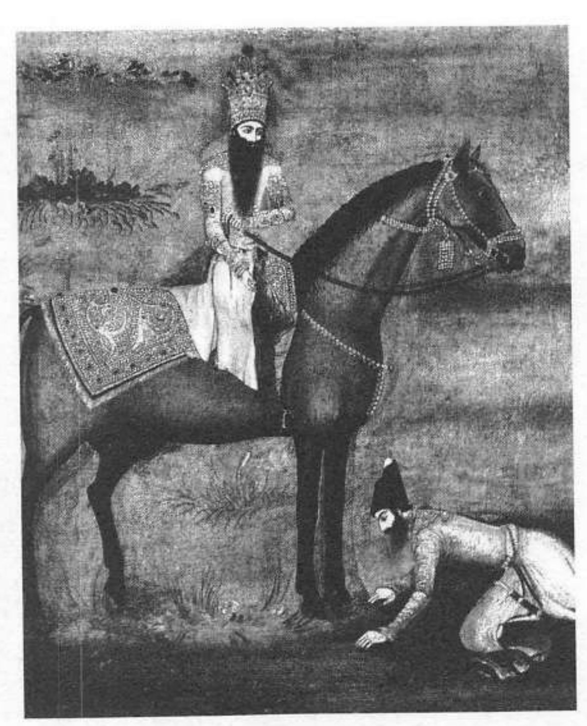
رسمٌ للمعركة مع الأوزبك، قصر الأربعين عمودًا، أصفهان



ميدان نقش جهان، أصفهان



رسم لمأدبة الشاه عبّاس، قصر الأربعين عمودًا، أصفهان



الشاه فتح علي يتلقّى بيعةَ ابنه عبّاس ميرزا، مطلع القرن التاسع عشر


THE ILLUSTRATED LONDON NEWS

REGISTERED AT THE GENERAL POST-OFFICE FOR TRANSMISSION ABROAD.

No. 2621.—VOL. XCV. SATURDAY, JULY 13, 1889. WITH EXTRA SUPPLEMENT SIXPENCE.

استقبال الملكة فكتوريا للشاه ناصر الدين أثناء زيارته إلى إنكلترا؛ الصورة مأخوذة من المجلة الإخبارية «The Illustrated London News»، تموز/ يوليو 1889



الثورة الدستورية: الغضب ضد المفوضية البريطانية، 1906



الثورة الدستورية/ افتتاح المجلس الأول، 1907



رضا خان مع ابنتيه والشاه المستقبلي محمد رضا في حضنه، 1922



الشاه رضا على عرشه الطاووسي في حفل تتويجه، نيسان/ أبريل 1926



نساء إيرانيات من الطبقة العليا في ملابس غربيّة، 1963



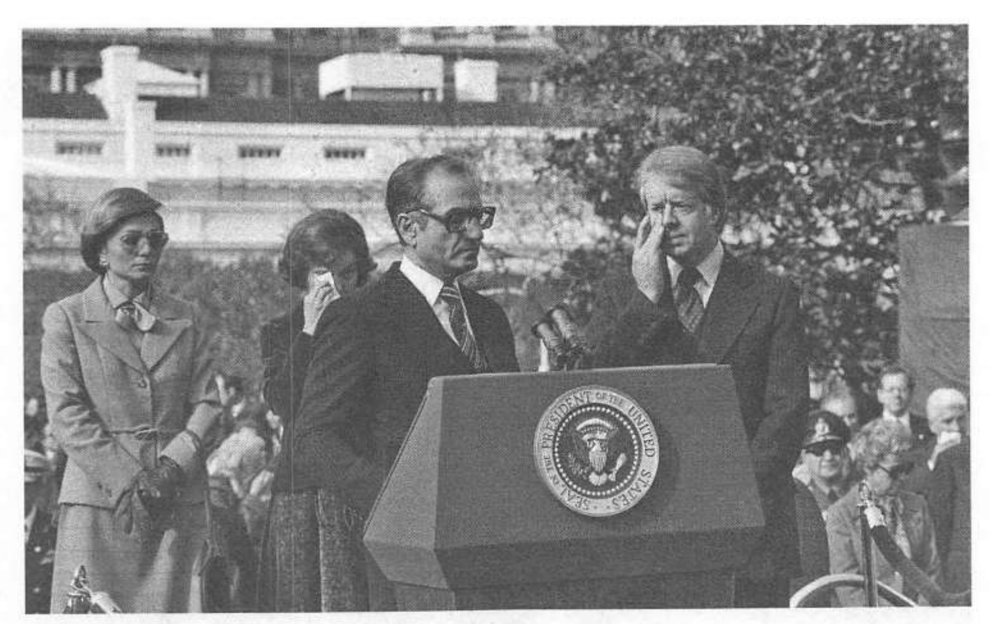
الشاه رضا والأمير محمد رضا خلال تخلي الأول عن العرش، أيلول/ سبتمبر 1941



مصدّق محمولًا على أكتاف الحشد خارج المجلس، ملقيًا الخطاب الذي لم تسمح له المعارضة بإلقائه في البرلمان، أيلول/ سبتمبر 1951



الشاه والملكة فرح خلال حفل تتويجهما في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967



الشاه، الرئيس كارتر، الملكة فرح والسيدة الأولى في حديقة البيت الأبيض،
وهم يمسحون عيونهم من أثر الغاز المسيل للدموع الذي استخدمته الشرطة
لتفريق معارضي الشاه المتظاهرين بالقرب من البيت الأبيض، تشرين الثاني/ نوفمبر 1977



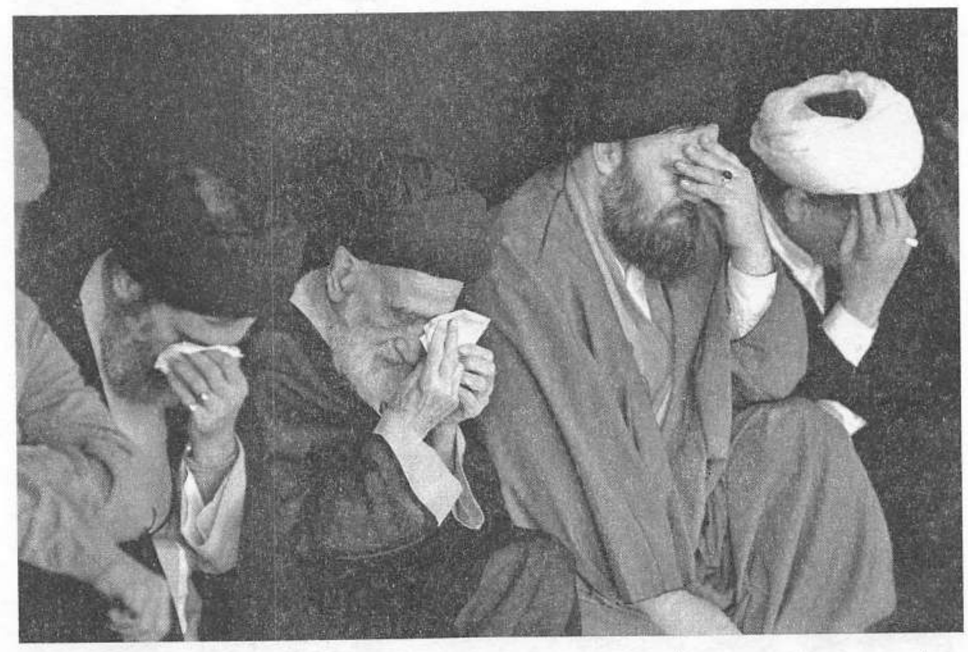
آية الله الخميني ينزل من الطائرة في مطار طهران، شباط/ فبراير 1979



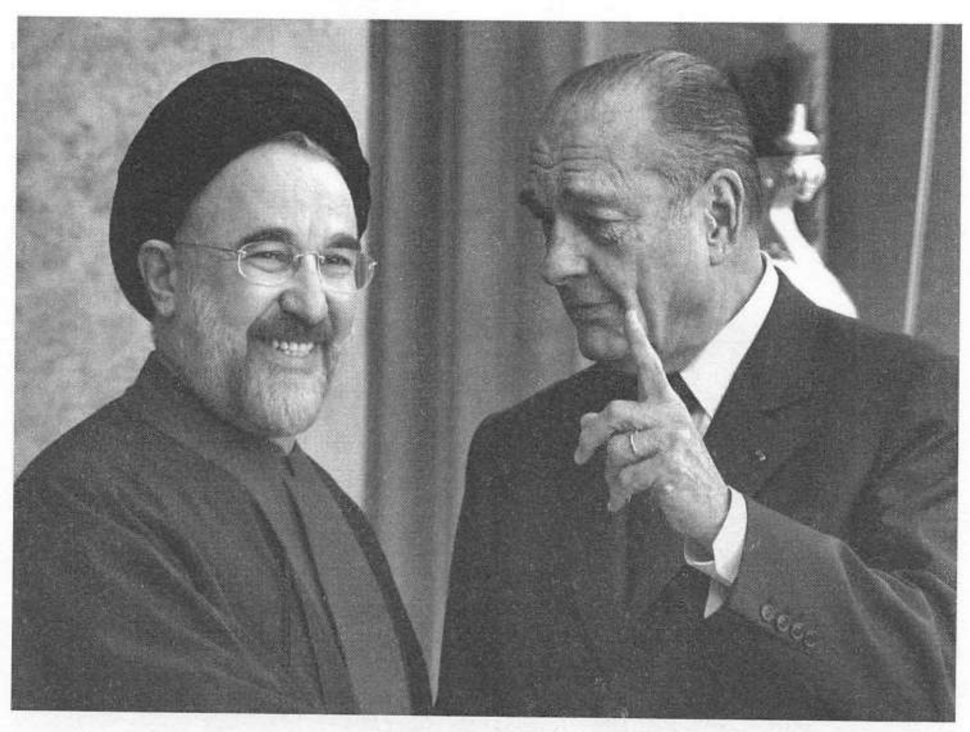
ثوّار إيرانيون يحرقون علم الولايات المتحدة، تشرين الأول/ أكتوبر 1979



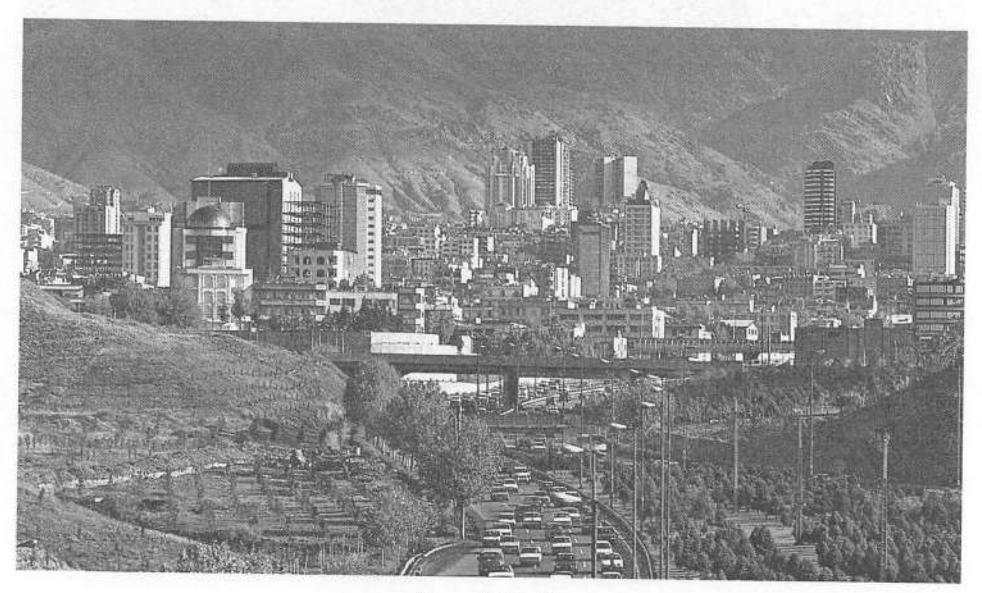
نساءٌ إيرانيات عصريات يحتججن ضد مُقترح أن يصبح الحجاب إلزاميًا، تموز/ يوليو 1980



الحداد على الخميني في تأبينه الرسمي، حزيران/ يونيو 1989، (من اليسار إلى اليمين) آية الله خامنئي، آية الله بسنديده، أحمد الخميني، ورئيس البرلمان رفسنجاني



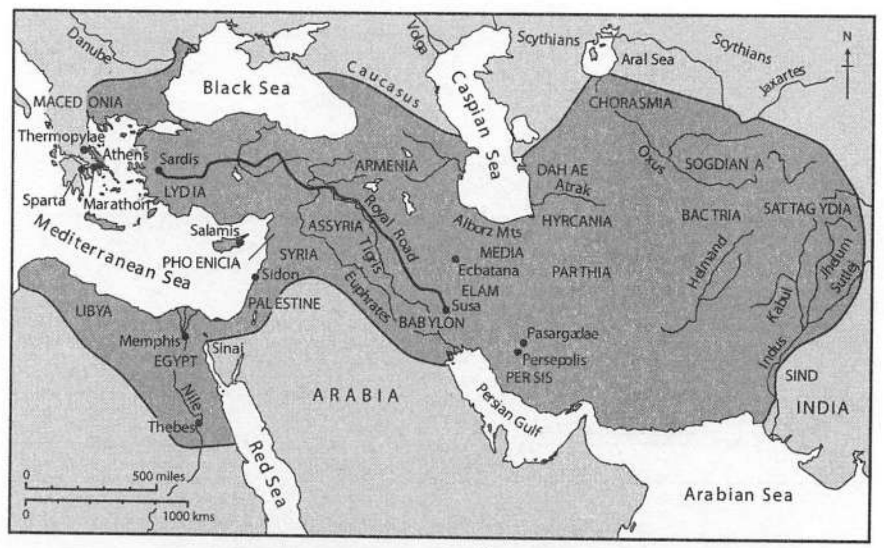
محمد خاتمي؛ الزعيم الإصلاحي ورئيس الجمهورية 1997-2005، يظهر هنا مع الرئيس الفرنسي شيراك، نيسان/ أبريل 2005



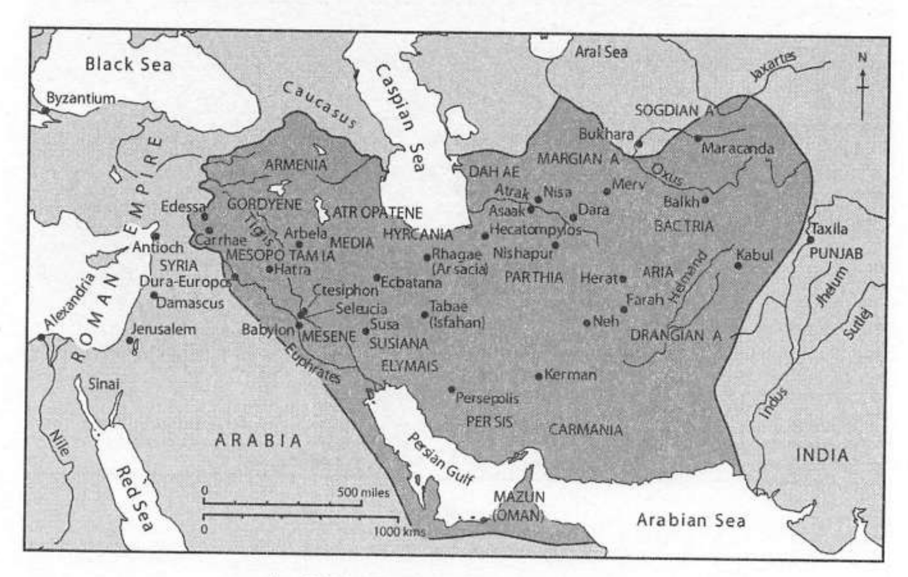
طهران الحديثة



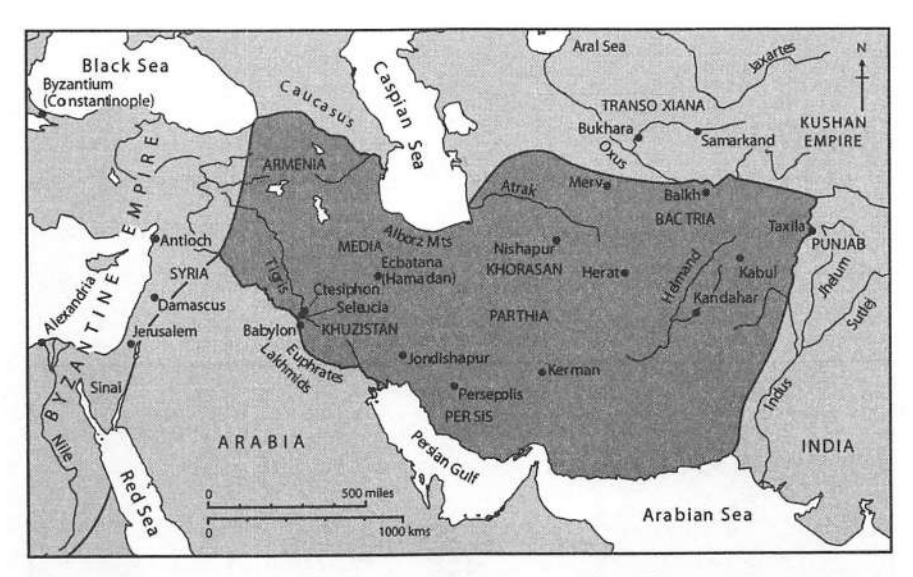
إيران الحديثة



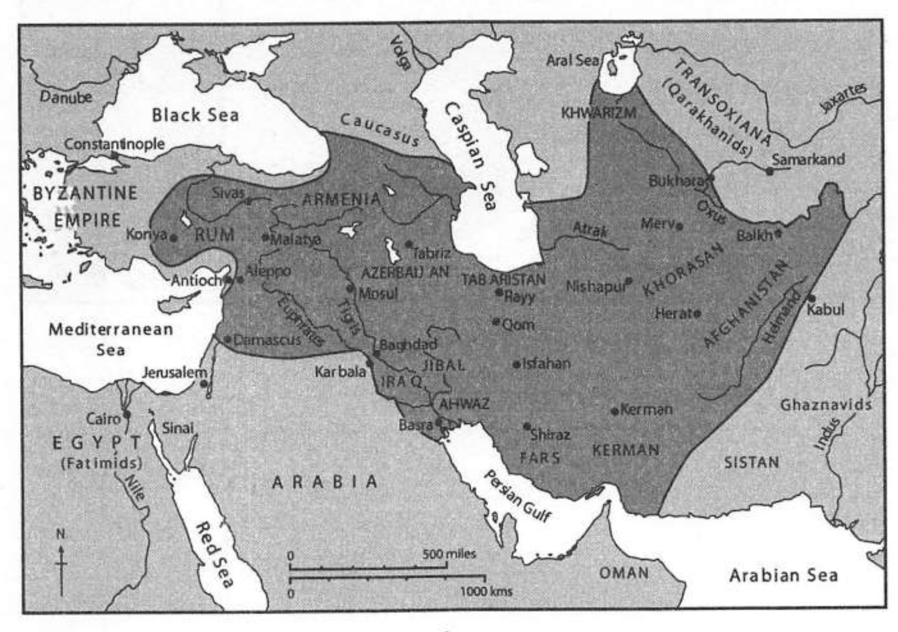
الإمبراطورية الأخمينية، 550 – 330 ق.م



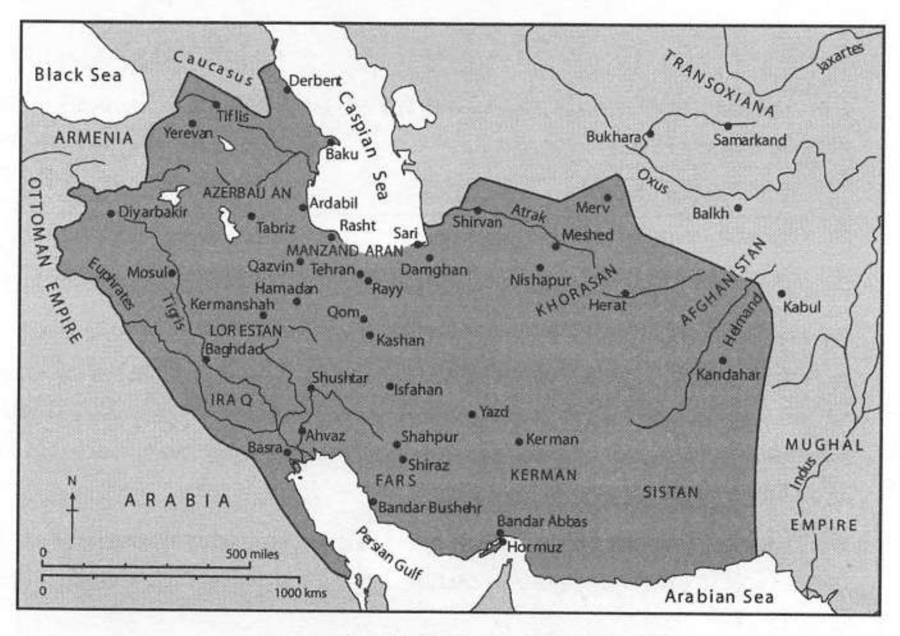
الإمبراطورية البارثية، 247 ق.م. – 224 ميلادي



الإمبراطورية الساسانية، 224 – 651 ميلادي



الإمبراطورية السلجوقية في أوجها، 92 – 1072 ميلادي



الإمبراطورية الصفوية، 1501 - 1722 ميلادي

قائمة مراجع مختارة

أولاً: المراجع الإنكليزية

1. Abrahamian, Ervand, **Iran between two revolutions**. Princeton University Press, 1982.
2. ----------, **The Iranian Mojahedin**, Yale University Press, New Haven and London, 1989.
3. Afary, Janet, **The Iranian constitutional revolution**, 1906-1911. Columbia University Press, New York, 1996.
4. Alam, Asadollah. **The Shah and I**: The confidential Diaries of Iran's Royal Court, 1969-1977, introduced and edited by Alinaghi Alikhani, translated by Alinaghi Alikhani and Nicholas Vincent, I.B. Tauris, London and New York, 1991.
5. Al-e Ahmad, Jalal, **Gharbzadegi [Weststruckness]**, translated by John Green and Ahmad Alizadeh, Mazda Publishers, Costa Mesa, CA, 1997.
6. Akhavi, Sharough, **Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period**, State University of New York Press, Albany, NT, 1980.
7. Algar, Hamid, Malkum Khan: **A Study in the History of Iranian Modernism**. University of California Press, Berkeley, CA, 1973.
8. ----------, **Religion and State in Iran**, 1785-1906, the Role of the Ulama in the Qajar Period, University of California Press, Berkeley, CA, 1969.
9. Alizadeh, Parvin (ed.), **The Economy of Iran**: The Dilemmas of an Islamic State, I.B. Tauris, London and New York, 2000.

10. Amanat, Abbas, **Pivot of the Universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy**, 1831-1896, I.B. Tauris, London, 1997.

11. Amir Arjomand, Said, **The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran**. Oxford University Press, New York and Oxford, 1988.

12. Amuzegar, Jahangir, **Iran: An Economic Profile**, Middle East Institute, Washington DC, 1977.

13. ----------, **Iran's Economy Under the Islamic Republic**, I.B. Tauris, London and New York, 1993.

14. Ansari, Ali M. **Confronting Iran: the Failure of American Policy and the Roots of Mistrust**, Hurst and Company, London, 2006.

15. ----------, **Iran, Islam and Democracy: the Politics of Managing Change**, 2nd edition, Chatham House, London, 2006.

16. Arberry, A. J., **Classical Persian Literature**, Clarendon Press, Oxford, 1958.

17. ----------(ed.), **The Legacy of Persia**, Clarendon Press, Oxford, 1953.

18. Atabaki, Touraj (ed.), **Iran and the First World War**, I.B. Tauris, London and New York, 2006.

19. ---------- and Erik J. Zürcher (eds.), **Men of Order: Authoritarian Modernization under Ataturk and Reza Shah**, I.B. Tauris, London and New York, 2004.

20. Axworthy, Michael, **Sword of Persia: Nader Shah, From Tribal Warrior to Conquering Tyrant**, I.B. Tauris, London and New York, 2006.

21. Azimi, Fakhreddin. **The Quest for Democracy in Iran: A Century of Struggle against Authoritarian Rule**, Harvard University Press, Cambridge, MA, and London, 2008.

22. Balfour, James, **Recent happenings in Persia**, William Blackwood & Sons, Edinburgh and London, 1922.

23. Bakhash, Shaul, **The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution**, Unwin Paperbacks, London, 1985.

24. Banani, Amin, **The Modernization of Iran**, Stanford University Press, Stanford, CA, 1961.

25. Bausani, Alessandro, **The Persians, from the Earliest Days to the Twentieth Century**, translated by J.B. Donne, Elek Books, London, 1971.

26. Bayat, Kaveh, Riza Shah and the Tribes, an Overview', in Stephanie Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921-1941**, Routledge, London and New York, 2003.

27. Behrooz, Maziar, **Rebels with a Cause: The Failure of the Left in Iran**, I.B. Tauris, London and New York, 1999.

28. Bharier, Julian, **Economic Development in Iran 1900-1970**, Oxford University Press, Oxford, 1971.

29. Bill, James A., **The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations**, Yale University Press, New Haven, CT and London, 1988.

30. ---------- and Wm. R. Louis (eds.), **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil**, I.B. Tauris, London, 1988.

31. Bonakdarian, Mansour, **Britain and the Iranian Constitutional Revolution of 1906-1911: Foreign Policy, Imperialism, and Dissent**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 2006.

32. Boroujerdi, Mehrzad, **Iranian Intellectuals and the West: The Tormented Triumph of Nativism**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1996.

33. Bosworth, Edmund. **The Ghaznavids: Their Empire in Afghanistan and Eastern Iran**, Librairie du Liban, Beirut, 1973.

34. Bostock, Francis and Geoffrey Jones. **Planning and Power in Iran: Ebtehaj and Economic Development under the Shah**, Frank Cass, London, 1989.

35. Boyce, Mary, **Zoroastrianism: Its Antiquity and Constant Vigour**, Mazda Publishers, Costa Mesa, CA, 1993.

36. Browne, E. G., **A Literary History of Persia**, vols. 1-4, Cambridge University Press, Cambridge, 1920-1924.

37. ----------, **The Persian Revolution**, Frank Cass, London, 1966.

38. Buchta, Wilfried, **Who Rules Iran? The Structure of Power in the**

Islamic Republic, The Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 2000.

39. Bullard, Reader, **Letters from Tehran**, edited by E. C. Hodgkin, I.B. Tauris, London and New York,1991.

40. **Cambridge History of Iran**, vols. 1-7, various editors, Cambridge University Press, Cambridge,1968-1991.

41. Carr, E. H., **The Bolshevik Revolution**, Penguin, Harmondsworth, 1966.

42. Chaqueri, Cosroe, **The Soviet Socialist Republic of Iran, 1920-1921: Birth of the Trauma**. Pittsburgh University Press, Pittsburgh, PA, 1995.

43. Chehabi, H. E., The Banning of the Veil and its Consequences, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran. State and Society under Riza Shah, 1921–1941**, Routledge, London and New York, 2003.

44. ----------, **Iranian Politics and Religious Modernism: the Liberation Movement of Iran under the Shah and Khomeini**. Cornell University Press, Ithaca, NY, 1990.

45. ----------, and Juan J. Linz., **Sultanistic Regimes**, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1998.

46. Chubin, Shahram, and Sepehr Zabih. **The Foreign Relations of Iran: A Developing State in a Zone of Great-Power Conflict**, University of California Press, Berkeley, CA, 1974.

47. Cronin, Stephanie, **An Experiment in Revolutionary Nationalism: The Rebellion of Colonel Mohammad Taqi Khan Pesyan, Middle Eastern Studies**, 33/4 (October 1997).

48. ----------, **The Army and Creation of the Pahlavi State in Iran, 1910-1926**, I.B. Tauris, London and New York, 1997.

49. ----------(ed.), **The Making of Modern Iran: State and Society Under Riza Shah, 1921-1941**. Routledge, London and New York, 2003.

50. ---------- (ed.), **Reformers and Revolutionaries in Modern Iran**, Routledge Curzon, London and New York, 2004.

51. ----------Reza Shah, the Fall of Sardar Asad, and «the Bakhtiyari

Plot», **Iranian Studies**, 38/2 (2005).

52. Curzon, George Nathaniel, **Persia and the Persian Question**, Frank Cass, London, 1996.
53. Dabashi, Hamid, **Theology of Discontent**, New York University Press, New York, 1993.
54. Darke, Hubert (tr.), **The Book of Government or Rules for Kings: The Siyar al-Muluk or Siyasat-nama of Nizam al-Mulk**, Routledge & Kegan Paul, London and Boston, MA, 1978.
55. Davis, Dick (tr.), **Fathers and Sons**, Mage Publishers, Washington DC, 2000.
56. ----------(tr.), **Sunset of Empire**, Mage Publishers, Washington DC, 2004.
57. ---------(tr.), **The Legend of Seyavash**, Penguin, London, 1992.
58. De Bellaigue, Christopher, **In the Rose Garden of the Martyrs**, Harper Collins, London, 2004.
59. ----------, **The Struggle for Iran**, New York Review of Books, New York, 2007.
60. De Bruijn, J. T. P., **Persian Sufi Poetry: An Introduction to the Mystical Use of Classical Persian Poems**, Curzon, Richmond,1997.
61. Ehteshami, Anoushiravan, and Mahjoob Zweiri. **Iran and the Rise of its Neoconservatives: The Politics of Tehran's Silent Revolution**, I.B. Tauris, London and New York, 2007.
62. ----------, **After Khomeini: The Second Iranian Republic**, Routledge, London and New York, 1995.
63. Elliot, Matthew, New Iran and the Dissolution of Party Politics under Reza Shah, in Touraj Atabaki and Erik J. Zürcher (eds.), **Men of Order: Authoritarian Modernization under Ataturk and Reza Shah**, I.B. Tauris, London and New York, 2004.
64. Elwell-Sutton, L. P., **Modern Iran**, G. Routledge abd Sons, London, 1942.
65. ----------, Reza Shah the Great, in George Lenczowski (ed.), **Iran under the Pahlavis**, Hoover Institution Press, Stanford, CA, 1978.

66. Enayat, Hamid, **Modern Islamic Political Thought: The Response of the Shi'i and Sunni Muslims to the Twentieth Century**, Macmillan, London, 1982.

67. Eposito, John L. And R.K. Ramazani (eds.), **Iran at the Crossroads**, Palgrave, New York, 2001.

68. Ettehadieh, Mansoureh, The Iranian Provisional Government, in Touraj Atabaki (ed.), **Iran and the First World War**, I.B. Tauris, London and New York, 2006.

69. Fawcett, Louise L'Estrange, **Iran and the Cold War: The Azerbaijan Crisis of 1946**, Cambridge University Press, Cambridge, 1992.

70. Fischer, Michael M. J., **Iran: From Religious Dispute to Revolution**, Harvard University Press, Cambridge, MA, 1980.

71. Floor, Willem, **A Fiscal History of Iran in the Safavid and Qajar Periods, 1500-1925**, Persian Studies, 17, Bibliotheca Persia Press, New York, 1998.

72. ---------, **Safavid Government Institutions**, Mazda Publishers, Costa Mesa, CA, 2001.

73. ---------, **The Economy of Safavid Persia**, Wiesbaden, Reichert, 2000.

74. Frye, Richard N., **The History of Ancient Iran**, C. H. Beck'sche Verlagsbuchandlung, Munich, 1984.

75. ----------, **Persia**, London, Allen and Unwin, 1968.

76. ----------, **The Golden Age of Persia**, Phoenix, London, 2000.

77. Garthwaite, Gene R, **The Persians**, Blackwell, Oxford, 2005.

78. Gasiorowski, Mark J. And Malcolm Byrne (eds.), **Mohammad Mosaddeq and the 1953 Coup in Iran**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 2004.

79. Ghani, Cyrus, **Iran and the Rise of the Reza Shah: From Qajar Collapse to Pahlavi Power**, I.B. Tauris, London and New York, 1998.

80. Gheissari, Ali, **Iranian Intellectuals in the Twentieth Century**, University of Texas Press, Austin, TX, 1998.

81. Girshman, R., **Iran, From the Earliest Times to the Islamic Conquest**, Penguin Books, London, 1961.

82. ---------, **Iran: Parthians and Sassanians**, translated by Stuart Gilbert and James Emmons, Thames and Hudson, London, 1962.

83. Grigor, Talinn, Re-cultivating «Good Taste»: The Early Pahlavi Modernists and Their Society for National Heritage, **Iranian Studies**, 37/1 (March 2004).

84. Hillman, Michael C. (ed.), **Major Voices in Contemporary Persian Literature**, University of Texas, Austin, TX, 1980.

85. Ironside, Lord (ed.), **High Road to Command: The Diaries of Major-General Sir Edmund Ironside, 1920-1922**, Leo Cooper, London, 1972.

86. Issawi, Charles, **The Economic History of Iran, 1800-1914**, University of Chicago Press, Chicago, IL, 1971.

87. Jamalzadeh, Mohammad Ali, Taqrirat-e Seyyed Zia and his «Black Book», pts. 1 and 2, **Ayandeh** (March 1980 and June 1981).

88. Karshenas, Massoud, **Oil, State and Industrialization in Iran**, Cambridge University Press, Cambridge, 1990.

89. Katouzian, Homa, Iraj, the Poet of Love and Humour, **Iranian Studies**, 40, 4 (September 2007).

90. ---------, **Iranian History and Politics, the Didactic of State and Society**, paperback edition, Routledge, London and New York, 2007.

91. ---------, Liberty and Licence in the Constitutional Revolution of Iran, **Journal of the Royal Asiatic Society**, 3/8 (July 1998), reprinted in **Iranian History and Politics.**

92. ---------, **Musaddiq and the Struggle for Power in Iran**, 2nd (paperback) edition, I.B. Tauris, London and New York, 1999.

93. ---------, Problems of Democracy and the Public Sphere in Modern Iran, **Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East**, 18/2 (1998), reprinted in **Iranian History and Politics.**

94. ---------, Riza Shah's Political Legitimacy and Social Base, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran, State, and Society under Riza Shah, 1921-1941**, Routledge, London and New York, 2003.

95. ---------, **Sadeq Hedayat, The Life and Legend of an Iranian Writer**, paperback edition, I.B. Tauris, London and New York, 2002.

96. ----------, **Sa'di, The Poet of Life, Love and Compassion**, Oneworld Publishers, Oxford, 2006.

97. ----------, **The Political Economy of Modern Iran: Despotism and Pseudo-Modernism**, Macmillan and New York University Press, London and New York, 1981.

98. ----------, **State and Society in Iran: The Eclipse of the Qajars and the Emergence of the Pahlavis**, paperback edition, I.B. Tauris, London and New York, 2006.

99. ----------, The Pahlavi Regime in Iran, in H. E. Chehabi and Juan J. Linz (eds.), **Sultanistic Regimes**, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, MD and London, 1998.

100. ----------, **The Poet-Laureate Bahar in the Constitutional Era, Iran**, British Institute of Persian Studies, London, 2002.

101. ----------, The Short-Term Society: A Study in the Problems of Long-Term Political and Economic Development in Iran, **Middle Eastern Studies**, 40/1 (January 2004).

102. ----------, **Towards a General Theory of Iranian Revolutions, in Iranian History and Politics: The Dialectic of State and Society**, paperback edition, Routledge, London and New York, 2007.

103. Keddie, Nikki R., **Religion and Rebellion in Iran, the Tobacco Protest of 1891-1892**, Frank Cass, London, 1966.

104. ----------, **Roots and Results of Revolution**, Yale University Press, New Haven, CT and London, 2003.

105. ----------, **Sayyid Jamal al-Din al-Afghani: A Political Biography**, University of California Press, Berkeley, CA, 1972.

106. ----------(ed.), **Religion and Politics in Iran: Shi'ism from Quietism to Revolution**, Yale University Press, New Haven, CT and London, 1983.

107. Khomeini, Imam, **Writings and Declarations of Imam Khomeini**, translated and annotated by Hamid Algar, Mizan Press, Berkeley, CA, 1981.

108. Kinzer, Stephen, **All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror**, John Wiley & Sons, Hoboken, NJ, 2003.

109. Lambton, Ann K. S., **Continuity and Change in Medieval Persia: Aspects of Administrative, Economic and Social History, 11th-14th Century**, Persian Heritage Foundation, Albany, NY, 1988.

110. ----------, **Landlord and Peasant in Persia**, Oxford University Press, London, New York and Toronto, 1953.

111. ----------, **Persian Land Reform, 1926-1969**, The Clarendon Press, Oxford, 1969.

112. ----------, **Qajar Persia, Eleven Studies**, I.B. Tauris, London, 1987.

113. Lockhart, Laurence, **Nadir Shah**, Luzac, London, 1938.

114. ----------, **The Fall of the Safavid Dynasty and the Afghan Occupation of Persia**, Cambridge University Press, Cambridge, 1958.

115. Mahdavi, Shirin, **For God, Mammon and Country: A Nineteenth Century Persian Merchant, Hajj Mohammad Hasan Amir al-Zarb (1834-1898)**, Westview, Boulder, CO and Oxford, 1999.

116. Majd, Mohammad Gholi, **The Great Famine and Genocide in Persia, 1917-1918**, University Press of America, Lanham, MD and Oxford, 2003.

117. Marashi, Afshin, **Nationalizing Iran: Culture, Power, and the State, 1870-1940**, University of Washington Press, Seattle and London, 2008.

118. ----------, Performing the Nation: The Shah's Official State Visit to Kemalist Turkey, June to July 1934, in Stephanie Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921-1941**, Routledge, London and New York, 2003.

119. Martin, Vanessa, **Aqa Najafi, Hajj Aqa Nurullah and the Emergence of Islamism in Isfahan, 1889-1908, Iranian Studies, 41/2** (April 2008).

120. ----------, **Creating an Islamic State: Khomeini and the Making of a New Iran**, I.B. Tauris, London and New York, 2003.

121. ----------, **Islam and Modernism: The Iranian Revolution of 1906.** Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1989.

122. ----------, Mudarris, Republicanism and the Rise to Power of Riza Khan, Sardar-i Sepah, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah,1921-1941**, Routledge, London and New York, 2003.

123. ----------, **The Qajar Pact: Bargaining, Protest and the State in Nineteenth-Century Persia**, I.B. Tauris, London, 2005.

124. Matthee, Rudi, Transforming Dangerous Nomads into Useful Artisans, Technicians, Agriculturalists: Education in the Reza Shah Period, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921-1941**, Routledge, London and New York, 2003.

125. Melville, Charles (ed.), **Safavid Persia: The History and Politics of an Islamic Society**, I.B. Tauris, London, 1996.

126. Menasheri, David, **Education and the Making of Modern Iran**, Cornell University Press, Ithaca, NY and London, 1992.

127. ----------, **Post-Revolutionary Politics in Iran**, Frank Cass, London and Portland, OR, 2001.

128. Meskub, Shahrokh, **Iranian Nationality and the Persian Language**, foreword and interview with the author by Ali Banuazizi, translated by Michael C. Hillmann, edited by John R. Perry, Mage Publishers, Washington DC, 1992.

129. Milani, Abbas, **The Persian Sphinx: Amir Abbas Hoveyda and the Riddle of the Iranian Revolution: A Biography**, I.B. Tauris, London and New York, 2000.

130. Milani, Farzaneh, **Veils and Words: The Emerging Voices of Iranian Women Writers**, I.B. Tauris, London, 1992.

131. Milani, Mohsen M., **The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic**, Westview Press, Boulder, CO and London, 1988.

132. Mir-Hosseini, Ziba and Richard Tapper, **Islam and Democracy in Iran: Eshkevari and the Quest for Reform**, I.B. Tauris, London and New York, 2006.

133. Moin, Baqer, **Khomeini: Life of the Ayatollah**, I.B. Tauris, London and New York, 1999.

134. Mosaddeq, Mohammad, **Musaddiq's Memoirs**, edited and introduced by Homa Katouzian, translated by Seyyed Hasan Amin and Homa Katouzian, Jebhe, London, 1988.

135. Mosaddeq, **Taqrirat-e Mosaddeq dar Zendan**, notes by Jalil Bozorgmehr, edited by Iraj Afshar, Farhang-e Iranzamin, Tehran, 1980.

136. Moslem, Mehdi, **Factional Politics in Post-Khomeini Iran**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 2002.

137. Mottahedeh, Roy, **The Mantle of the Prophet: Learning and Power in Iran**, Chatto & Windus, London, 1986.

138. Mozaffari, Nahid and Ahmad Karimi Hakkak (eds.), **Strange Times My Dear: The Pen Anthology of Contemporary Iranian Literature**, Arcade Publishing, New York, 2005.

139. Nabavi, Negin (ed.), **Intellectual Trends in Twentieth-Century Iran: A Critical Survey**, University Press of Florida, Gainesville, FL, 2003.

140. Naji, Kasra, **Ahmadinejad: the Secret History of Iran's Radical Leader**, I.B. Tauris, London and New York, 2008.

141. Najmabadi, Afsaneh, **The Story of the Daughters of Quchan: Gender and National Memory in Iranian History**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1998.

142. Nicolson, Harold, Curzon, **the Last Phase, 1919-1925: A Study in Post-war Diplomacy**, Constable, London, 1934.

143. Olson, Wm. J., **Anglo-Iranian Relations during World War I**, Frarnk Cass, London, 1984.

144. Pahlavi, Mohammad Reza Shah, **Answer to History**, Stein and Day, New York, 1980.

145. ----------, **Mission for My Country**, Heinemann, London, 1960.

146. Rahnema, Ali, **An Islamic Utopian: A Political Biography of Ali Shari'ati**, I.B. Tauris, London, 1998.

147. ----------and Farhad Nomani, **The Secular Miracle: Religion, Politics & Economic Policy in Iran**, Zed Books, London ad New Jersey, 1990.

148. Raffat, Donné, **The Prison Papers of Bozorg Alavi: A Literary Odyssey**, Syracuse University Press, Syracuse, NY, 1985.

149. Ramazani, Rouhollah, **Iran's Foreign Policy, 1941-1973: A Study of Foreign Policy in Modernizing Nations**, University of Virginia Press, Charlottesville, VA, 1975.

150. Rostam Kolayi, Jasamin. Expanding Agendas for the «New» Iranian Woman: Family Law, Work, and Unveiling, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921–1941**, Routledge, London and New York, 2003.

151. Rypka, Jan, **History of Iranian Literature**, D., Rydal Publishing Company, Dordrecht, Holland, 1968.

152. Sabahi, Houshang, **British Policy in Persia, 1918-1925**, Frank Cass, London, 1990.

153. Savory, Roger, **Iran under the Safavids**, Cambridge University Press, Cambridge, 1980.

154. Schirazi, Asghar, **The Constitution of Iran: Politics and the State in the Islamic Republic**, translated by John O'Kane, I.B. Tauris, London and New York, 1997.

155. Seyyed-Ghorab, A. A. and S. McGlinn, **The Essence of Modernity: Mirza Usof Khan Mustashar ad-Dowla Tabrizi's Treatise on Codified Law (Yak Kalame)**, Rozenberg Publishers and Purdue University Press, Amsterdam and West Lafayette, IN, 2008.

156. Shahidi, Hossein, **Journalism in Iran: From Mission to Profession**, Routledge, London and New York, 2007.

157. ----------, Iranian Journalism and the Law in the Twentieth Century, **Iranian Studies**, 41/5 (December 2008).

158. Shuster, W. Morgan, **The Strangling of Persia**, The Century Co. New York, 1912.

159. Shoudavar, Abolala, **The Aura of Kings: Legitimacy and Divine Sanctions in Iranian Kingship**, Mazda Publishers, Costa Mesa, CA, 2003.

160. Sykes, Christopher, **Wassmuss, The German Lawrence**, Longman, Green and Co., London and New York, 1936.

161. Sticker, Martin, **The Bear and the Lion**, Praeger, London, 1988.

162. Tapper, Richard, The Case of the Shahsevans, in Cronin (ed.), **The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921-1941**, Routledge, London and New York, 2003.

163. Tavakoli-Targhi, Mohamad, Narrative Identity in the Works of Hedayat and His Contemporaries', in Homa Katouzian (ed.), **Sadeq Hedayat, His Work and His Wonderous World**, Routledge, London and New York, 2007.

164. ----------, **Refashioning Iran: Orientalism, Occidentalism and Historiography**, Palgrave, Basingstoke and New York, 2001.

165. Ullman, Richard H., **Anglo-Soviet Relations**, vol. 3: **The Anglo-Soviet Accord**, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1974.

166. Waterfield, Gordon, **Professional Diplomat, Sir Percy Loraine**, John Murray, London, 1973.

167. Wilber, Donald, **Iran Past and Present**, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1958.

168. ----------, **Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran**, Exposition Press, New York, 1975.

169. Wright, Steven, **The United States and Persian Gulf Security: The Foundations of the War on Terror**, Ithaca Press, Reading, 2007.

170. Yarshater, Ehsan (ed.), **Persian Literature**, Bibliotheca Persica, Albany, NY, 1988.

171. Zaehner, R. C., **The Dawn and Twilight of Zoroastrianism**, Phoenix, London, 2002.

172. Zirinsky, Michael, Blood, Power and Hypocrisy: The Murder of Robert Imbrie and the American Relations with Pahlavi Iran, 1924, **International Journal of Middle East Studies**, 18/3 (1986).

ثانيًا: المراجع الفارسية

1. ابن البلخي، فارس نامه، (تحرير L'Strange وNicholson)، مطبعة جامعة كامبردج، كامبردج، 1921.
2. احتشام السلطنه، محمود، خاطرات احتشام السلطنه، (تحرير سيد محمد مهدى موسوى)، زوار، تهران، 1988.
3. أحمدى، حميد (محرر)، إيران، هويت، مليت، قوميت، موسسه تحقيقات وتوسعه علوم إنسانى، تهران، 2004.
4. آدميت، فريدون، أمير كبير وايران، انتشارات خوارزمى، تهران، 1969.
5. ـــــــ، أنديشه هاى ميرزا فتحعلى آخوندزاده، انتشارات خوارزمى، تهران، 1970.
6. ـــــــ، أنديشه هاى ميرزا آقاخان كرمانى، پيام، تهران، 1978.
7. ـــــــ، فكر دموكراسى اجتماعى در نهضت مشروطيت إيران، پيام، تهران، 1984.
8. آذرى، على، قيام كلنل محمد تقى خان پسيان، صفيعليشاه، تهران، 1973.
9. آرين پور، يحيى، از صبا تا نيما، (الأجزاء 1 و2)، زوار، تهران، 1993.
10. أشرف، أحمد، موانع تاريخى رشد سرمايه‌دارى در إيران دوره قاجاريه، زمينه، تهران، 1980.
11. افشار، ايرج، آزادى وسياست، عبد الرحيم طالبوف، انتشارات سحر، تهران، 1979.
12. ـــــــ(محرر)، روزنامه خاطرات اعتماد السلطنه، أمير كبير، تهران، 1980.
13. ـــــــ(محرر)، نامه هاي پاريس از محمد قزوينى به سيد حسن تقى زاده، نشر قطره، تهران، 2005.
14. ـــــــ(محرر)، محمد على ميرزا ومحمد على شاه مخلوع (پنجاه وپنج سند)، نشر آبى، تهران، 2009.
15. إقبال آشتيانى، عباس، تاريخ مغول از حمله چنگيز تا تشكيل دولت تيمورى، أمير كبير، تهران، 1986.

16. أمير خسروى، بابك، نظر از درون به نقش حزب توده إيران، انتشارات اطلاعات، تهران، 1996.

17. آل أحمد، جلال، در خدمت وخيانت روشنفكران، انتشارات خوارزمى، تهران، 1978.

18. ــــــ، غربزدگى. الطبعة الثانية (1964)، رواق، تهران، أعيد طباعته عام 1978.

19. انتظام، نصر الله، خاطرات نصر الله انتظام، شهريور 1320 از ديدگاه دربار، (تحرير محمد رضا عباسى، بهروز طيرانى)،

20. سازمان اسناد ملى إيران، تهران،1992.

21. ايچرنسكا، ايلزه، «تقى زاده در آلمان قيصرى»، إيران نامه، 1/ 21 ـ2 (ربيع وصيف 2003).

22. باستانى پاريزى، محمد إبراهيم، زير اين هفت آسمان، جاويدان، تهران، 1983.

23. بامداد، مهدى، شرح حال رجال إيران (الأجزاء 1 ـ6)، زوار، تهران، 1992.

24. بازرگان، مهدى، انقلاب إيران در دو حركت، بازرگان، تهران، 1984.

25. برزين، سعيد، جناح‌بندى سياسى در إيران از ده ١٣٦٠ تا دوم خرداد ١٣٧٦: همراه مصاحبه با محمد على همايون كاتوزيان، نشر مركز، تهران، 1998.

26. پسيان، نجفقلى وخسرو معتضد، از سوادكوه تا ژوهانسبورگ، نشر ثالث، تهران، 1998.

27. بهار، محمد تقى، ديوان (تحرير محمد ملك زاده، الجزء 1)، أمير كبير، تهران، 1956.

28. ــــــ، تاريخ مختصر أحزاب سياسى إيران، (الجزء 1)، جيبى، تهران، 1978.

29. بهلوى، محمد رضا شاه، به سوى تمدن بزرگ، مركز پژوهش ونشر فرهنگ سياسى دوران پهلوى، تهران، 1975.

30. بهنام، جمشيد، برلنى‌ها: انديشمندان ايرانى در برلن، 1915 ـ1930، فرزان، تهران، 2000.

31. بيات، كاوه، انقلاب خراسان، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگى، تهران، 1991.

32. ــــــ، كودتاى لاهوتى: تبريز، بهمن 1300، شيرازه، تهران، 1997.

33. ــــــ، مدافعات در دادگاه، نهضت آزادى، 1964.

34. بيهقى، أبو الفضل، تاريخ بيهقى، (تحرير على أكبر فياض)، إرشاد، تهران، 1995.

35. تقي زاده، سيد حسن، نامه هاى لندن، (تحرير إيرج أفشار)، نشر فرزان، تهران، 1996.
36. ــــــ، زندگى طوفاني: خاطرات سيد حسن تقى زاده، (تحرير إيرج أفشار)، علمى، تهران، 1983.
37. توكلى طرقى، محمد، تجددبومى وبازانديشى تاريخ، نشر تاريخ إيران، تهران، 2002.
38. جمالزاده، محمد على، سروته يك كرباس، معرفت، تهران، 1955.
39. ــــــ، «سيد جمال الدين واعظ أصفهانى وبعضى مبارزات»، في كتاب: على دهباشى، ياد محمد علي جمالزاده، نشر ثالث، تهران، 1988.
40. خواجه نورى، إبراهيم، بازيگران عصر طلايى، سيد حسن مدرس، جاويدان، تهران، 1978.
41. خومينى، إمام، ولايت فقيه (حكومت إسلامى)، طبعة جديدة، أمير كبير، تهران، 1978.
42. دفترى، أحمد متين، «اندرزهاى برادرانه بعموم دانشجويان خصوصا دادرسان واستادان آينده»، آئين دانشجويان، 2 (مارس 1945).
43. دولت آبادى، يحيى، حيات يحيى، فردوسى وعطار، تهران، 1983.
44. راوندى، محمد على سليمان، راحت الصدور وآيت السرور در تاريخ آل سلجوق، (تحرير محمد إقبال، مراجعة مجتبى مينوى)، أمير كبير، تهران، 1985.
45. زرگرى نژاد، غلامحسين (محرر)، خاطرات نخستين سپهبد ايران، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگى، تهران، 1994.
46. زرين كوب، عبد الحسين، تاريخ مردم إيران: كشمكش با قدرت ها، أمير كبير، تهران، 1985.
47. ساسانى، خان ملك، سياستگران دوره قاجار، د.ن، تهران، د.ت (تاريخ المقدمة 1959).
48. سازمان مدارك فرهنگي انقلاب إسلامي، واقعه كشف حجاب، مؤسسه پژوهش ومطالعات فرهنگي، تهران، 1992.
49. سنجابى، كريم، اميدها ونا اميديها: خاطرات سياسى، جبهه مليون إيران، لندن، 1989.
50. سياسى، على أكبر، گزارش يك زندگى، سياسى، لندن، 1988.

51. سيف آزاد، عبدالرحمن (محرر)، ديوان عارف، تهران، سيف آزاد، 1948.
52. شادمان، سيد فخر الدين، تسخير تمدن فرنگي، د.ن، تهران، أعيدت طباعته عام 1947.
53. صادق، عيسى، يادگاري عمر، الجزء 1، شركت سهامي طبع كتاب، تهران، 1961.
54. ـــــــ، يادگاري عمر، الجزء 2، أمير كبير، تهران، 1966.
55. صفا، ذبيح الله، تاريخ أدبيات در إيران، الأجزاء 1 ـ5، تهران، منذ 1956.
56. طباطبائي، حسن (محرر)، يادداشت‌هاى منتشر نشده سيد محمد طباطبايي، نشر آبى، تهران، 2003.
57. عاقلي، باقر، نصرت الدوله فيروز، نشر نامك، تهران، 1994.
58. ـــــــ، روزشمار تاريخ إيران، الطبعة الثالثة، نشر گفتار، تهران، 1990 ـ1991.
59. عروضي، نظامي، چهار مقاله، (تحرير محمد قزويني)، إيرانشهر، برلين، 1927.
60. غني، قاسم، يادداشتهاى دكتر قاسم غني، (تحرير سيروس غني)، الأجزاء 1 ـ8، زوار، تهران، 1978.
61. فاتح، مصطفى، پنجاه سال نفت إيران، انتشارات پيام، تهران، 1979.
62. فاطمي، نصر الله سيفپور، آينه عبرت، نشر كتاب، لندن، 1989.
63. فخرائي، إبراهيم، سردار جنگل: ميرزا كوچك خان، جاويدان، تهران، 1978.
64. فردوسي، أبو القاسم، شاهنامه، (الأجزاء 1 ـ8، تحرير جلال خالقي مطلق، الجزء السادس بالتعاون مع اميدسالار، الجزء السابع بالتعاون مع ا. خطيبي). الأجزاء 1 ـ5، انتشارات مزدا، كوستا ميسا، كاليفورنيا ونيويورك، بالتعاون مع مؤسسة ببليوتيكا بيرسيكا، 1990 ـ1997. الأجزاء 6 ـ8، ببليوتيكا بيرسيكا، نيويورك، 2005ـ2008.
65. فرمانفرمائيان، حافظ، خاطرات سياسي ميرزا علي خان أمين الدوله، أمير كبير، تهران، 1991.
66. فرهاد معتمد، محمود، سياسي دورهٔ صدارت ميرزا حسينخان مشير الدوله سپهسالار أعظم، علمي، تهران، 1946.
67. فروزانفر، بديع الزمان، سخن وسخنوران، انتشارات خوارزمي، تهران، 1971.
68. فضل الله، رشيد الدين، جامع التواريخ، (تحرير بهمن كريمي)، إقبال، تهران، 1959.
69. فلسفي، نصر الله، زندگاني شاه عباس اول (5 أجزاء)، كتاب كيهان، تهران، 1955 ـ1973.

70. كاتوزيان، محمد علي طهراني، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، (تحرير ناصر كاتوزيان)، انتشار، تهران، 2000.

71. كاتوزيان، همايون، درباره جمال زاده وجمال زاده شناسي، انتشارات شهاب، تهران، 2003.

72. ـــــ، هشت مقاله در تاريخ وأدب معاصر، نشر مركز، تهران، 2006.

73. ـــــ، «سيد حسن تقي زاده: سه زندگي در يك عمر»، إيران نامه (عدد خاص عن تقي زاده بتحرير همايون كاتوزيان)، 1/ 21ـ2

74. (ربيع وصيف 2003).

75. كتيرائي، محمود، فراماسونري در إيران، إقبال، تهران، 1968.

76. كحال زاده، أبو القاسم، ديده ها وشنيده ها، (تحرير مرتضى كامران)، كامران، تهران، 1984.

77. كرماني، ناظم الإسلام، تاريخ بيداري إيرانيان، (تحرير على أكبر سعيدي سرجاني)، المجلد الأول، انتشارات آگاه، تهران، 1983.

78. كسروي، أحمد، آيين، نشر وپخش كتاب، تهران، أعيدت طباعته في 1977.

79. ـــــ، تاريخ مشروطه إيران، أمير كبير، تهران، 1976.

80. ـــــ، تاريخ هيجده ساله آذربايجان، أمير كبير، تهران، 1992.

81. ـــــ، بهائيگري شيعيگري صوفيگري، (تحرير على رضا ثمرى)، نشر نيما، ألمانيا، 2003.

82. گيلك، محمد على، تاريخ انقلاب جنگل، نشر گيلك، رشت، 1990.

83. لاجوردي، حبيب (محرر)، خاطرات مهدي حائري يزدي، Maryland Ibex Publishers، 2001.

84. لساني، أبو الفضل، طلاي سياه: يا بلاي إيران، أمير كبير، تهران، 1978.

85. محجوب، محمد جعفر (محرر)، ديوان كامل ايرج ميرزا، شركت كتاب، الولايات المتحدة، 1986.

86. محيط طباطبائي، محمد، مجموعه آثار ملكم خان، تهران، 1948.

87. مستوفي، عبدالله، شرح زندگاني من: تا تاريخ اجتماعي وإداري دوره قاجاريه، 3 أجزاء، زوار، تهران، 1998.

88. مشكور، محمد جواد، تاريخ إيران زمين، إشراقي، تهران، 1987.

89. مشير سليمي، علي أكبر (محرر)، كليات مصور عشقي، تهران، حوالي 1944.

90. مكي، حسين، دكتر مصدق ونطق هاى تاريخي، جاويدان، تهران، 1985.

91. ------، تاريخ بيست ساله إيران، الجزء 2، علمي، تهران، 1995.

92. ملكي، خليل، خاطرات سياسي، (تحرير وتقديم هوما كاتوزيان)، الطبعة 2، انتشار، تهران، 1989.

93. ميرزا صالح، غلام حسين (محرر)، رضا شاه: خاطرات سليمان بهبودي، شمس پهلوي، علي ايزدي، صهبا، تهران، 1983.

94. ميلاني، عباس (محرر)، تسخير تمدن فرنگي، گام نو، تهران، 2003.

95. نظام الملك طوسي، خواجه، سير الملوك (سياست نامه)، (تحرير Hubert Darke)، ترجمه ونشر كتاب، تهران، 1961.

96. نوائي، عبدالحسين (محرر)، ياد داشتهاى ملك المورخين ومرآت الوقايع مظفرى، انتشارات زرين، تهران، 1989.

97. نورائي، فرشته، ميرزا ملكم خان ناظم الدوله، جيبي، تهران، 1973.

98. نيازمند، رضا، رضا شاه: از تولد تا سلطنت، بنياد مطالعات إيران، واشنطن ولندن، 1996.

99. هدايت، مهدى قلي، گزارش إيران: قاجاريه ومشروطيت، نشر نقره، تهران، 1984.

100. ------، خاطرات وخطرات، زوار، تهران، 1984.

نبذة عن المؤلف

هوما كاتوزيان أكاديمي إيراني الأصل، متخصص في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. يدرّس حاليًا التاريخ والأدب الإيراني في كلية سانت أنتوني والمعهد الشرقي بجامعة أكسفورد، كما يرأس تحرير مجلة Iranian Studies، وله مؤلفات وأبحاث أكاديمية عديدة حول إيران وآدابها.

من إصدارات المؤلف:

مصدّق والصراع على السلطة في إيران، جداول للنشر والترجمة - بيروت 2014.



الكتاب

يقدّم هوما كاتوزيان في هذا الكتاب منظورًا نقديًّا للتاريخ الإيراني بكل مكوّناته، بدءًا من الامبراطورية الفارسية القديمة وحتى إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا عام 2009م، بيد أنّ ما يتميّز به هذا المنظور عن غيره هو أنه إيراني، «من الداخل» لا من الغرب. ويأتي هذا الكتاب في وقتٍ تتصدّر إيران المشهد، سواء بسبب حكومتها الدينية أو برنامجها النووي أو الدور المثير للجدل الذي تلعبه في شؤون الشرق الأوسط. ولعلّ من المفيد -إن لم يكن من الضروري- أن يُلحَق بهذه الصورة تأريخٌ رصين يتجاوزها ويحاول في الوقت نفسه أن يضعها في سياقٍ تاريخي واجتماعي يعمّق فهمها.

وفي حين يسعى المؤلف إلى الإحاطة بأهمّ الأحداث والشخصيات في سرده التاريخي، إلا أنه يدمج هذا السرد بتحليل أكاديمي رصين يؤطر القصة التاريخية، فيكشف العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع في إيران على مرّ العصور، تلك العلاقة التي يغلّفها شكّ وخوف متبادلان أفضيا إلى سلطةٍ مُطلقة و/أو استبدادية، ومجتمعٍ يتّسم في تفكيره وسيرورته بقصر الأجل. ويفيد الغوص في الميثولوجيا الإيرانية في التعرّف إلى مشروعية الحُكم في ذهنية الشعب الإيراني والدوافع التي تؤطر موقفه من الدولة؛ فلماذا مثلًا يلجأ المجتمع إلى التقاليد حين تتبنى الدولة خطابًا تحديثيًّا، ولماذا تستعر القومية الفارسية حين تحتمي الدولة خلف الأيديولوجيا الإسلامية؟

وتتجلى أهمية الترجمة العربية لهذا الكتاب في أنها تسدّ ثغرة كبيرة في المكتبة العربية التي تخلو حتى الآن من تأريخ شامل لإيران، ونظرةٍ فاحصة في إرثها السياسي والاجتماعي الذي لا يمكن فصله عن الشأن السياسي لما بعد الثورة الإسلامية.


ISBN 978-614-418-247-5

